

مختار

تذكرة أبي علي الفارسي ونهذيتها
لأبي الفتح عثمان بن جني

(ت ٣٩٢ هـ)

تحقيق

د. حسين أحمد بوعباس
كلية الآداب، جامعة الكويت



تحقيق التراث ﴿ ٢١ ﴾

مختار
تذكرة أبي علي الفارسي وتهذيبها
لأبي الفتح عثمان بن جني
(ت ٣٩٢هـ)

تحقيق
د. حسين أحمد بوعباس
كلية الآداب - جامعة الكويت

تحقيق التراث ﴿ ٢١ ﴾

© مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ١٤٣١هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية

بن جني، أبي الفتح عثمان

مختار تذكرة أبي علي الفارسي وتهذيبها. / أبي الفتح عثمان بن

جني: تحقيق: حسين بن عباس - الرياض ١٤٣١هـ

٧٢٨+٤٩ ص: ٢٧×١٩ سم (تحقيق التراث: ٢١)

ردمك: ٦-٢٠-٨٠٣٢-٦٠٣-٩٧٨

١- اللغة العربية- النحو ٢- اللغة العربية- الصرف

للعنوان ب- السلسلة

١٤٣١/٩٤٣٧

ديوي ٤١٥.١

رقم الإيداع: ١٤٣١/٩٤٣٧

ردمك: ٦-٢٠-٨٠٣٢-٦٠٣-٩٧٨

الطبعة الأولى

١٤٣٢هـ / ٢٠١٠م

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

ص. ب ٥١٠٤٩ الرياض ١١٥٤٣

هاتف: ٤٦٥١٢٥٥ فاكس: ٤٦٥٩٩٩٣



إهداء

إهداء إلى ثلاثة

إلى والدي حفظهما الله ...

وإلى زوجتي جزاها الله خير الجزاء ...

وشكر إلى ثلاثة

الأستاذ الدكتور عبد الله الغنيم

بمساعده حُزّت مصورة المخطوط

الأستاذ حائري رئيس قسم المخطوطات بمكتبة مجلس الشورى الإسلامي

لولا رسوخ قدمه في معرفة مخطوطات الخزانة لما عثرنا على بغيتنا

أخي الدكتور حسن الموسوي

بسميه الحثيث وصلّتني مصورة المخطوط



المقدمة

"تذكرة أبي علي الفارسي، الجزء الثاني منه نسخة قديمة، سقط من آخره تاريخ الكتابة بقرينة المقابلة، ويغلب على الظن أن النسخة من خطوط القرن الخامس تقريباً" في خزانة الشيخ ميرزا فضل الله الزنجاني^(١). منذ عام ١٩٢٨ ظل هذا الوصف للمخطوط يدور بين المحققين والدارسين^(٢)، ولم تعرف اطلاع أحدهم عليه إلا الواصف الأول، ثم غُبر زمن توفي فيه شيخ الإسلام صاحب الخزانة فتفرقت كتبه في المكتبات وغاب خبرها بما فيها من نفائس.

وقد لفت نظري تناوش الباحثين من بعيد لهذا المخطوط على الرغم من أهميته وعلو شأن صاحبه، فحملني ذلك على تسقط أخباره واقتفاء أثره إلى أن علمت أن جملة من كُتِب مكتبة شيخ الإسلام ألفت عصاها وحطت في مكتبة مجلس الشورى الإيراني، فسافرت إلى طهران، وسالت في المكتبة عن الكتاب فلم يعرفوه ولم يكن له ذكر في فهرس المكتبة على الرغم من دقة هذه الفهارس وسعتها، فلما سألت المشرف على قسم المخطوطات الأستاذ حائري^(٣) تذكره، وقام إلى خزانة المكتبة يطلبه فما لبث أن عاد ويده مغلدة وضعه بين يدي، فبدأت أنظر فيه واقتشحتني إذا اطمأنتت من أنه بغيتي طلبت منهم تصويره فاعتذروا بأنه من قسم النفيس وهو غير مسموح بتصويره، ولكن الله يسر بفرج سريع من حيث لا أحسب إذ حضر في تلك الساعة وزير التربية الكويتي الأسبق الأستاذ الدكتور عبد الله الغنيم في جولة يشرف فيها بعض المراكز الثقافية في طهران، فأبلغته عن طريق أحد مرافقيه^(٤) برغبتي وتعذر تحققها، فطلب منهم

(١) خرائن زنجان في إيران، مجلة العرب سنة ١٩٢٨ ص ٩٢.

(٢) منهم بروكلمان في تاريخ الأدب (٥٢٠/١) وأغا يزرك في الفريعة (٢١/٤) وسزكين في تاريخ التراث ص ٨ ص ٤٤٥، ومحقق الإيضاح المصدي ص ١٤، ومن تلاه من محقق كتيب أبي علي، ود. حسين محفر في نفائس المخطوطات ص ٣، ٣٥ ذكراته مرزنجان وصنع لبعض مكنتاتها فهرساً ومنها مكتبة شيخ الإسلام غير أنه لم يصرح بإطلاعه على الكتاب، ولعله فعل.

(٣) من ذكر الأستاذ حائري وأثنى على علمه وسعة اطلاعه على المخطوطات د. عبد الرحمن بدوي في مذكراته: سيرة حياتي (٢/٢٦٤، ٣٤٥).

(٤) اعتذر من هذا المرافق الكويتي لعدم معرفتي اسمه فقد كان سوباً مهماً لإبلاغ الدكتور الغنيم بالامر، فعفى عليّ شكره.

مساعدتي فوعده بذلك بعدما تبين لهم أن مرادي البحث العلمي لا المتاجرة بالخطوط التي يتقونها بهذا المنع، وقد احتاج الحصول على المصورة إلى مراجعة المكتبة ومتابعة الإجراءات مدة شهرين، فقام بذلك خير قيام أخي الدكتور حسن الموسوي الذي تسلمت منه المصورة وشرعت أنسخها في آخر الشهر السابع من سنة ٢٠٠٣ ميلادية.

حرصت على إثبات خبري هذا تحذيراً بالنعمة، ودفعاً للدعوى العريضة التي تتردد بين جمهور المهتمين بالخطوط؛ وهي ضياع المخطوطات وسرقتها عند انتقالها من مكتبة لأخرى أو من المكتبة نفسها مما جعل المخطوطات المهمة والنغيسة غير موجودة أو نكاد تكون كذلك، ولكنها دعوى المتواني وحجة المَعذَر، والحق أن مَنْ طَلَبَ شيئاً ناله أو بعضه.

وه تذكره أبي علي الفارسي^(١) موضع عناية واهتمام مذ أن عرفها الناس، فالسلطان يخاطب أبا علي للتمكن من أصلها لنسخها ويطلب منه تصحيح النسخة للخزانة^(٢)، بل إن الفاضل وزير الدولة الغزية طلب من المهلب البهنسي النحوي إتمام كلمات في التذكرة^(٣)، واعتنى الشيوخ بقراءتها ودراستها وحكاية نصوصها والاخلد منها في مصنفاتهم^(٤)، ومما يُعد من اهتمام العلماء بها والعناية بأثرها ردُّ الأسود الغندجاني المسمَّى (نزهة الأديب في الرد على أبي علي في التذكرة)^(٥)، ثم سُمِّي أبي اليمن في الرد على الأسود^(٦).

ويأتي كتابنا «مختار التذكرة» في هذا السياق، غير أن أهميته تزيد بعلو كعب صانعه ابن جنبي الذي صَحَّبَ أبا علي أربعين سنة فكان أولى الناس بالاختيار من التذكرة

(١) انظر الخبر مع كافى الكفلة في: معجم الأدباء ص ٨١٤

(٢) يكثر في التذكرة مواضع لم يتم فيها كلام أبي علي كما سيظهر في وصفي للكتاب. وخير المهلب في الإنباه (٣/٢٢٤) والغزية أظنه يريد الصلاحية.

(٣) انظر مثلاً في (الإحاطة ٣٢٧٥) قراءة ابن الضايح التذكرة على الشلوطين، ورواية ابن خير لها في: فهرسه ص ٣١٨، وما سيأتي في دراسة العنوان من مصادر أوردت نصوصها.

(٤) معجم الأدباء ص ٨٢٢

(٥) الإنباه (٤/١٧٥)

وتهذيبها بما يعرفه من علم شيخه ومراده من كلامه، فكان الكتاب عملَ علمين من كبار أعلام العربية، ولا يغمز من قدر مخطوطه إلا نقصاته بخرم في آخره لا ندري مقدار ما ذهب به.

وفي الكلمة التي ألف المحققون وضعها قبل النص المحقق بحثت أمرين :

الأول : عنوان المخطوط ونسبته، وقد أطلت فيه لكثرة الاحتمالات الواردة في العنوان، فاقتضى ذلك قلب الأوجه وسبرها حتى تطمئن النفس إلى ما انتهت إليه فلا تنزع إلى غيره.

الآخر : صفة الكتاب ومحتواه، فعرضت فيه ما رجح عندي من أن « التذكرة » مستودع أبي علي ومسودة كتبه مما يجعلها أقدم كتبه، وقد بقي في « المختار » بعض ما يدل على ذلك. ثم ذكرت الرموز المستخدمة في الكتاب وما ظهر لي في معانيها، وأعقبته ببيان مادة الكتاب مسائله وأبوابه وشواهد ما امتاز به من سائر كتب أبي علي، وتلاه ذكر المصادر أبي علي غير المسماة في الكتاب؛ لأنني اهتمت إليها بتحقيق الكتاب وعرض نصوصه على المصادر، وأما مصادر الأخرى فمبدولة في الفهارس. وأوجزت عقب ذلك سمات عمل ابن جني في تهذيبه للتذكرة.

وختمت ببيان عملي في تحقيق النص الذي ما اهتمت فيه بشيء - بعد سلامة النص - قدر اهتمامي بربط الكتاب بكتب أبي علي الأخرى، فهذا الكتاب هو آخر ما نعرفه من تراث أبي علي الفارسي الذي وصلنا، فوجب على من يتصدى لإخراجه الإفادة من أعمال سابقه - جزاهم الله خير الجزاء على ما جدوا فيه واجتهدوا - وقد اقتضى ذلك كثرة الرجوع إليها ورجع البصر فيها، ولك أن تخزر ما يحتاج إليه ذلك من جهد ووقت قد يعرفه من عالج كتب أبي علي المختلفة للنهج في التحقيق والفهرسة (١).

وختاماً أسوق شكري إلى كل من جاد علي في هذا العمل بفائدة أو حض، وغرة

(١) استعددت لهذا العمل مصنع فهرس لشواهد الشعر في جميع كتب أبي علي، واعتمدت على فهرس الآيات في الكتب نفسها وباخرة أهداني مشكوراً استاذنا الدكتور الدالي فهرسه الذي صنعه لشواهد الآيات في الحجة فأفدت منه قدر الإمكان.

أولئك الأستاذ الدكتور محمد الدالي، يليه أخي الأستاذ وائل الرومي، وكذلك العزيزان الأستاذ يوسف البلام وعبد العزيز بخش على معونتهما في العرضة الأخيرة على المخطوط.

ثم كان من تمام منة الله عليّ في هذا الكتاب أن ينهض بأمر قراءته ومراجعته في مركز الملك فيصل للبحوث الدكتور سيف العريفي، فوقّفتني على ما بدا له من إصلاح وتعديل في مواضع من متن الكتاب وحواشيه وافقته في أكثرها، فحقّ عليّ شكره وعرفان فضله فيما أسداه إليّ هذا الكتاب وجزاه الله عما بذل من جهد ووقت خير الجزاء.

ولئن كان العمل في آخر الشوط افتقر إلى الكمال أو ما يدنو منه فإنّ العزاء في أنني لم أضن بالاجتهاد في هذا السبيل، راجياً منه سبحانه القبول والمغفرة، ومن القارئ النصيح والصفح عما وقع من قصور وخلل.

حسين أحمد هوباس

٢٥/٣/٢٠١٠، الكويت

Hboabbas 1@hotmail.com



هذا الكتاب

أبو عبي الحسن بن أحمد الفارسي (٢٨٨-٣٧٧) من كبار شيوخ السحو وصفوتهم، نُشر له خمسة عشر كتاباً^(١)، وقامت على دراسة حياته وآثاره أبحاث عديدة معصلة، فلم يعد في قوس ترجمته منزع^(٢)، وكذلك الحال لأبي المتح عثمان بن جني (٣٩٢ ت) الذي لم يقل عن شيخه في حظوته لدى الدارسين^(٣)، لذلك أعرصت عن الترجمة لهما بخلاف ما استه المحققون من الترجمة للمصنف في صدر الكتاب الخفق، وانصرفت إلى الكتاب أدرس عنوانه ونسبته إلى صاحبيه، ثم أبست صفته ومحتواه وبعض مصادره.

أولاً: عنوان المخطوط ونسبته:

في بحثي لعنوان المخطوط سيرد الكلام في نسبته لمؤلفه ما يغني عن أفراد مبحث منفصل لهذا الأمر، وقد اجتمع عندي لهذا المخطوط عنوانات خمسة هي:

- ١- التذكرة
 - ٢- التذكرة الفصرية
 - ٣- المسائل الفصرية
 - ٤- الفصريات
 - ٥- مختار التذكرة ونهذيها.
- وهذا حديثها:

(١) هي الإصباح والإعمال والبصريات والبيداديات والتعليقة والتكملة والحجة والخلييات والشعر والشراريات والعسكرية والمضديات والمقاييس والنفورة والاحبار.

(٢) انظر ترجمته في: معجم الادباء ٨١١، وبهامشه فضل تخريج واوفى ترجمه له في: أبي عبي الفارسي بلاستاد عبد العناح شلي ص ٥٢، والاصول النحوية والصرفية في الحجة (١٧/١) وانظر مقدمات كتبه كالشعر والبصريات والبيداديات

(٣) انظر معجم الادباء ١٥٨٥ وما في هامشه، وأضواء على آثار ابن جني ص ١١، ومقدمه كتابه الخصائص ودرر الصناعة

١ (نذكرة)^(١) هو العنوان الذي وجدته على ورقة غلاف المخطوط، وقد كُتِبَ بحص الساسح في عبارة سلف ذكرها، ووجدتُ عشرين نقلاً عن النذكرة في عدة مصادر وهذه النقول موحودة بالمعاني - غالباً - في المخطوط؛ ومن هذه المصادر: الخصائص لابن جني، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي، وشرح شذور الذهب لابن هشام، واللسان لابن منظور، وأشياء للسيوطي، والمقاصد للعبسي، والخراطة وشرح أبيات المعني لمبيدادي.

فمن ذلك:

١- قول ابن جني^(٢) في أصل كلمة (تَهْوَرَة) والوجوه فيها: "وقد ذكر ذلك أبو علي في تذكرته". وقد وجدت في المخطوط (٢-١) حديثاً مفصلاً في (تَهْوَرَة) يقول فيه: "فأما ما أنشدته أبو زيد من قوله:

خَلِيلِي لَا يَبْقَى عَلَى الدَّهْرِ فَادِرٌ بِنَهْوَرَةٍ بَيْنَ الطُّخَا وَالْعَصَائِبِ

فإن (تَهْوَرَة) عندي (فَهْوَرَة)، والذي عليه اللفظ (عَهْوَرَة). إلا أن العين لما وقعت موقع الفاء قلبت إليها كراهة لوقوعها مضمومة بين مثل ومقارب، وما كان يلزم من القسب والإدغام وامتناع الحذف المطرد في العين. فإذا أدغمت فيه الفاء تحركت بالكسر. صارت كأنها فاء. ألا ترى أن وقوعها في موضعها صار مرفوضاً من حيث كان القياس المطرد في هذا الباب يؤدي إلى تحريك ما لا يحرك في الواحد؛ كما لا تشعرك ألف (فاعل) في الواحد فهذا مما يتحقق له الحرف بموضع الفاء، فيستمر فيه البديل من الحرف / ٢ب الذي أبدل منه.

فأما الدلالة على أن عين الكلمة واو فـ (هَار يَهْوَر)، وفي الحديث: «حتى تهْوَر الليل». وحكى أبو الحسن أن بعضهم يقول: يَتَهَيَّر. قال: وقالوا: (هَرَّتْ تَهَار) مثل (حَفَّتْ قَحَاف). ولم يحك غير (يَتَهَيَّر)....

(١) انظر المهرست ص ١٠١، ومعجم الأبياء ٨١٤، ومهرست ابن خیر ص ٣١٨، والإيضاح (١/٣٠٩) ورويات الأعيان (٢/٨١) رعاية النهاية (١/٢٠٧)، والبيغة (١/٤٩٧) وغيرها مما سأذكره في المتن (٢) الخصائص (٣/٣٤٣)

ب - وفي إيضاح شواهد الإيضاح للقياسي^(١): "وقال في التذكرة، قال بعض البصريين: اعلم أن العرب تجعل ما أضيف إلى ما ليس فيه ألف ولا ميم بمسلة ما فيه ألف ولا ميم، فترفعه كما ترفع ذلك فنقول: نعم أخو قوم زيد". وهذا النص في مخطوط (١٢) (١) سوى أنه يخلو من عبارة (اعلم أن العرب تضعيف).

ج - وفي اللسان (حذف): "وحذف الألف: ما حذفتها عن أبي العباس من تذكرة أبي عبي"، وفي المخطوط (١١٢-١): "وأخبرنا عن أبي العباس: يقال: سار فلان في حذاف الأرض. ويقال: سار بحذاف الأرض؛ إذا سار في ناحية منها. وحذف الألف: نواحيها". وفيه (١٨١-١): "وقال أبو العباس: سار في حذاف من الأرض؛ إذا سار في ناحية منها. و(حذف الألف): نواحيها".

د - في المقاصد السحوية^(٢) في بيت زياد الأعجم:

وحذفنا الحمر من شر المطايا كما الحطبات شر بني قميم

قال العيني: "قوله: (فإن الحمر) بضم الحاء المهملة وسكون الميم جمع حمار، هكذا وجدته مضبوطاً في نسخة صحيحة لأبي علي المارسي؛ أعني التذكرة". ورواية البيت في المخطوط (٥١-ب) كما ذكر العيني.

هـ - في الأشباه والنظائر^(٣): "وربما كان في الشيء لغتان فاتفقا على إحداهما في موضع؛ كقولهم: كسر الله، وأنت تقول: العُمر والعُمر، ذكره المارسي في التذكرة". وجاء في المخطوط (٥٤-ب): "أبو محمد التوزي قال: أخبرنا يحيى بن نجيم قال: سأل عمرو بن عبيد عيسى بن عمر: لم سُميت عمراً؟ قال: العُمر والعُمر سواء. ولا يقال في اليمين إلا بالفتح...".

و - في الخزانة^(٤): "الذي رأيته في تذكرة أبي علي محالعة من فإنه بعد أن نقل كلام من قال: (سراويل) وإن كان واحداً فهو على مثال الجمع الذي لا يكون لواحد على

(١) إيضاح الشواهد ١٢١

(٢) المقاصد السحوية (٣/٢٤٦)

(٣) لأشباه والنظائر للسيوطي (١/٤٥٠)

(٤) الخزانة (١/٢٢٩)

مثله، فأت ما لم تُسم به فهو منصرف؛ (كآجر) الذي ليس في الواحد ولا غيره على مثله، فإذا سميت به صار مثل (شراحيل) . وهذا النص بحروفه في المخطوط (١-٥)

ر - السابق (١) : "وقال أبو علي في التذكرة: يقول: كالذي حفر بئراً وهو حين حفرها لم يُقدر أنها تقع على فساد. فلما أن حفرها وقع على فساد، فبأها على ذلك وتهدم ما بسى، وكان قبل ذلك يأمل التمام لما يريد، فمَثَّلَ هذا لما أن مدح مدح علي رجاء تمام لمدح، فاحلف بهوى بدم". وهو نصه في المخطوط (١١٥-ب)

ح - السابق (٢) : في بيت الفرزدق:

إذا قيل أي الناس شر قبيلة أشارت كليب بالأكف الأصابع

"وروى أبو عبي في تذكرته: (أشرت) بدله، وقال: يريد أشارت إليها بأنها شر الناس، يقال: لا تُشر فلاناً، أي: لا تُشر إليه بشر". وهو في المخطوط (١٩٥-ب) وقد تصرف فيه البغدادي، فعبارة هناك:

"إذا قيل أي الناس شر قبيلة أشرت كليب بالأكف الأصابع

يريد: أشارت إليها بأنها شر الناس. يقال: (لا تُشر فلاناً، / ١٩٦-١ ولا تُشتعه). (لا تُشره): لا تُشر إليه بشر...".

ط - السابق (٣) : "وهو قول أبي علي في التذكرة، قال فيها: ومن زعم أنه اسمٌ يدخل حرف الجر عليه في قول حسان:

أست بنعم الجار يؤلف بيته أخا ثلثة أو مُقدم المال مُصرماً

فلا حجة له فيه؛ لأنه يُقدر فيه الحكاية. ويلزمه على هذا أن يكون (نام) اسماً لقوله:

والله ما زيد بنام صاحبه

ولا مخالط اللبان جانيه

وهو في المخطوط (١٩٤-١) إلا أن البيت الأول فيه لم يأت منسوباً.

(١) السابق (٤/ ١٤٦)

(٢) السابق (٩/ ١١٧)

(٣) السابق (٩/ ٣٩١)

ي - شرح أبيات المغني^(١): "قال أبو علي في التذكرة: وأشدني أبو يعنى قار -
أشدنا أبو عثمان لزياد الأعجم:

لَعَمْرُكَ إِنِّي وَأَبَا حُمَيْدٍ لَكَالنَّشْوَانِ وَالرَّجُلُ الْحَلِيمُ
أُرِيدُ خِصَاءَهُ وَيُرِيدُ قَتْلِي وَأَعْلَمُ أَنَّهُ الرَّجُلُ اللَّئِيمُ
وَجَدْنَا الْحُمْرَ مِنْ شَرِّ الْمَطَايَا كَمَا الْحَبَطَاتُ شَرُّ بَنِي تَمِيمٍ"

وهو بحرفه في المخطوط (٥١-ب) إلا أن محقق الشرح عبّرا (لكالنشوان) إلى
(كما النشوان) وأشارا إلى أن الأول هو ما في الأصل، وهو مطابق لما في محصرنا.
وفي هذه الأمثلة غنية عن ذكر غيرها^(٢). إلا أن هذا أحد جانبي الصورة فقط، أم
الجانب الآخر فهو خلو المخطوط من عدد كبير من القول التي توردها المصادر عن
التذكرة^(٣).

ولعل قائلًا يقول: إن هذه المواضع فيما لم يصلنا من الكتاب، فإذا ما صح هذا
الاحتمال فإن قدرًا عظيمًا قد ذهب من الكتاب، ويقوي ذلك أن ابن خيبر^(٤) ذكر أن
الكتاب عشرون مجلدًا.

ولكننا لا نستطيع أن نسلّم بهذا؛ لأن المخطوط يشهد بخلافه، ففي الورقة الأولى

(١) شرح أبيات المغني (١٢٦/٤)

(٢) ومنها أيضا في عقود الزبرجد (٣٥٦/٢) والحزنة (١٦٠/١، ٤٠٠/٦، ٤٤٥، ١٠٠/٦٧) وشرح الأبيات
(٥٧/٨) وهي في المخطوط على الترتيب: (١٠٧-١، ٢٥-١، ٩٥-ب، ٨٠-١، ٣٩-ب، ٧٢-ب)

(٣) ومن هذه المصادر المختصّة (٣٦٦-٣٦٧/١)، والشماع لابن جني ٥٣، والإيضاح للمدني ١٣٦، ودلائل
الإعجاز ٣٧٣، ونصل المقال ٦٢، وأما ابن الشجري (٢٣١/١، ٢٥/٢، ١٠٠/٣)، والاستدراك لميلقوي
١١٩، ١٥٥، ١٧٨، وشرح اللمع له أيضًا (٤٣٠/١)، وإعراب القرآن المنسوب لمرجح (الجواهر) ١٤١،
و٢٧٣، و٦٢٦، و٧٢٩ وغيرها، وشرح المقدمة للشلوبي (٩٥٠/٣)، والإقناع لابن البدش (١-٣٥٤،
و٣٥٧)، وشرح شواهد الإيضاح ٥٩٥، واللسان (أنا، وشتا، وجثرا، وحجر، وحطير، ومسس، وعرص،
وشدق، راور، وشمل، وسكى، وشطن) وغيرها، ونفع الطيب (٣٧٤/٧)، والارشاف (٢-١٢٠،
و٣٢٢، و٣٥٣، و٤٢٧، و١٩/٣) وغيرها، وتذكرة أبي حيّان ٢٦٥، والمغني (٥٢٦/١)، ولاشياء والصفات
(١-٢٠، و١٠٣، و٤١٦، و١٨٢/٢، و٢٠١/٣، و٣٧٢/٤) وغيرها، والخبراته (١-٣٨٦، و٢-٢٧٩،
و٣-٨٧، و٩١، و١٥٠، و٤-١٢٣، و٥-١٤٦، و٦-٢٦١، و٥-٢٩٨، و٩-٢٠٦) وغيرها.

(٤) فهرست ابن خيبر ٣١٨

كتب النسخ (الجزء الأول من كتاب التذكرة) ثم نجد في (١٦٩ - ب) بحط لنسخ عسارة . (آخر المجلدة وهو آخر الجزء العشرين من أجزاء أبي عبي وأول الحادي والعشرين) ، فهذا يعني أن المخطوط قد بدأ بأول التذكرة وبلغ الجزء الحادي والعشرين منها ، مع الالتفات إلى أنه في أثناء ذلك لم يصبه حرم ذهب بأجزاء منه كبيرة ؛ لأن الحرم في وسطه لم يذهب إلا بإحدى عشرة ورقة ، فالجموع مع ما ذهب ثمانون ومئة ورقة صممت عشرين جزءاً من أجزاء أبي علي ، فالجزء يكون نصيبه تسع ورقات أي كراسة واحدة تقريباً^(١) ، وهذا هو ما انتهى إليه السيوطي^(٢) في تتبعه مقدار كتاب التذكرة إذ قال : " فعلمت أن الأجزاء المذكورة أجزاء حديثة لطاف بحيث يكون كل ستة عشر جزءاً مجداً ، فالجزء إذن كراسة أو كراستان أو ما بين ذلك على طريقة أجزاء تاريخ الخطيب وتاريخ ابن عساكر ونحوهما ، فأكثر ما تكون هذه التذكرة عشر مجلدات " .

وسواء أكان عشرين مجلداً أم عشرة مع ما بين الفائلين من زمان تغير فيه حجم المجلد وعدد أوراقه ، فإن هذا المخطوط الذي بين أيدينا لا يكون مناسباً لهذه التسمية (التذكرة) إلا إذا كان اختصاراً لتلك المجلدات الكثيرة . وهذا ما سنحاول معالجته في عنوان (مختار التذكرة) .

٢ - (التذكرة القصرية) عنوان لم أجده إلا عند البغدادي ، وقد وجدته في عشرين موضعاً من كتب البغدادي الثلاثة : الخزانة وشرح أبيات المغني وحاشية على شرح بانة سعاد . فمن ذلك :

() الكراسة ثلث عشر ورقات ، انظر : تحقيق النصوص لهارون ص ٢٥ ، مع ملاحظة تغير دلالة الفاظ الكراسة والجزء والمجلد في تاريخ الكتاب العربي ، فالمجلد مثلاً يكون معني ورقة وثلاث عشرة ورقة والمجلد يكون مجداً ويكون عشر ورقات والكراسة تكون عشر ورقات وتكون جزءاً أو مجلداً ، وهكذا . انظر تاريخ بعدد (١٤٧ / ٤) والمداكرة في القباب الشعراء ص ٨٩ ، والصلة لايس يشكوال (٤١٦ / ٢) ومعجم الأدباء ص ٩٤٢ ، وأمالى الزجاجي ٣٦ هامش ١ ، وقد تأكدت من أن الجزء عند أبي علي عشر ورقات ينتهي ذلك في مواضع الأجزاء في أصل الشيرازيات (الرسالة في عين شمس) للقول عن نسخة أبي غالب المنسوخة عن أصل أبي علي نفسه وذلك في ص ٤١٨ إلى ص ١٢٠

(٢) نسخة الأدب في حقا مفتي الليب ٦٦١

أ- هي الحُرارة (١): "وقال أبو علي في التذكرة القصرية... فإنه قال عند الكلام على قولهم (الأماء بارد): قال المازني: يرفع (٢) على أنه خبر. ويجوز على قياس قوله أن يرتفع لأنه صفة (لأماء)، ويضم الحبر. ويجوز نصبه على قوله أيضاً على أنه صفة والخبر مضمّر. ويجوز على قياس سيبويه ومن عدّ أبا عثمان: الأماء بارد، بلا تنوين إلا أنك لا تضمّر لها حيراً لأنها مع معمولها الآن بمنزلة اللفظة الواحدة، وفي موضع المفعول، والمفعول لا يقتضي خبراً... ومثله قوله:

حَنَنْتُ قُلُوبِي حِينَ لَا حِينَ مَحَنٌ

أضاف (حين) إليها كما تضيفه إلى المفرد. فأما قوله: (حين لا حين) فالثاني غير الأول لأن (الحين) يقع على الجزء اليسير من الزمان. قال:

نُطْلِقُهُ حِينًا وَحِينًا تُرَاجِعُ

و(لا) زائدة، ولا تكون غير زائدة... والسبب أطول مما ذكرنا وكله في المخطوط (٩٥-١) وما بعدها، وقد حذف البغدادي بعض عباراته اختصاراً.

ب- السابق (٣): "قال أبو علي في التذكرة القصرية: وجه زيادة الباء في اسم (ليت) شبه (ليت) لنصبها ورفعها بالفعل، والعمل بمصل تارة بنفسه وأخرى بالباء؛ قال تعالى: ﴿أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى﴾، ﴿وَيَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ الْمُبِينُ﴾. ومثله في أنه لما أشبه الفعل عُدِّي تعديته؛ تارة بنفسه وأخرى بحرف الجر: يا زبدُ ويا لريد. فإن قلت: فهل يكون على إضمار اسم (ليت) كقوله:

أَلَا لَيْتَ أَنِّي يَوْمَ تَدْنُو مَسِيَّتِي شِمِيتُ الَّذِي مَا بَيْنَ عَيْنَيْكَ وَالْقَمِ

فإن ذلك لا يستقيم لثلاث يتدنى (أن) مفتوحة، وسد الطرف في خبر (أن) مسدّد خبر (ليت)؛ كما سدّ في قولك: (علمت أن زيداً في الدار) مسدّد المفعول الثاني، وجوار حذف الخبر في (ليت) و(إن) وبابه بوقوع الجمل أخباراً لها.

وهو بضمه في المخطوط (٧٢-ب).

(١) الحُرارة (٤/٤٣)

(٢) في الأصل: بالرفع، وغيرها البغدادي مراعاة لسياق كلامه.

(٣) الحُرارة (٤/١٤٢).

ح- السابق (١) في كلامه على الشاهد:

وكانَ سِيَّانٌ أَنْ لَا يَسْرَحُوا نِعْمًا أَوْ يَسْرَحُوهُ بِهَا وَاعْبُرْتُ السُّوحُ

جاء النصر: " وقد أخذ هذا من كلام أبي علي في التذكرة القصصية قال: إما جدر (أو) مع (سِين) اتساعاً (٢)؛ وذلك أنهم لما رأوا (أو) يُجمع بها ما قبلها وما بعدها؛ كما جُمع بالواو. وإن كان المعنى مختلفاً - شَبَّهوه بها فَعَطَّفُوا بها في هذا الموضع؛ كما يُعَطَّفُ بالواو. وكذلك العلم بأن هذا الموضع يقتضي اثنين فصاعداً، ولا يقتصر فيه على أحد الاسمين. "

وهو نص موجود بحروفه في المخطوط (١-٢٣).

د- شرح أبيات المعنى (٣): "وهو قول أبي علي في التذكرة القصصية قال بعد إنشاء البيت للمرزدق أو غيره: هذا على غير الظاهر، وتأويله الحكاية؛ كأنه قال: الشيء أقول فيها هذا القول، وإضمار القول شائع كثير، والحكاية مستعملة إذا كان عليها دليل، والدلالة هنا قائمة، وهي أن الصلة إيضاح، وما عدا الخبر لا يوضح. " وهو كما نقل، وقد جاء في المخطوط (١-٩٣) بعد أن قال: "قال المرزدق أو غيره:

وَأَنِّي لَرَأَمُ نَظْرَةً قَبْلَ الَّتِي لَعَلِّي وَإِنْ شَطَطَتْ نَوَاهَا أَزُورُهَا"

هـ- السابق (٤): "قال - يرید ابا علي - في التذكرة القصصية عند الكلام على قول الشاعر (فانت طلاق...): فاما:

ذَاكَ الَّذِي وَأَبَيْكَ (٥) تَعْرِفُ مَا لَكَ

فضرورة، ولا يقاس عليه، ولو لم يكن ضرورة لوجب أن لا يقاس عليه غيره؛ لأن القسم قد يدخل في مواضع لا يدخلها فيه غيره نحو: إِذْنُ وَاللَّهِ أَكْرَمُكَ. فدل ذلك على

(١) السابق (١٣٤/٥)

(٢) العبارة في الأصل: "إما جاز اتساعاً". وغيرها اليعقادي لتسق عبارته في النص المنقول.

(٣) شرح الأبيات (١٩١/٦)

(٤) السابق (٢١٢/٦)

(٥) ضبط في الأصل بالعص، وصوابه بالكسر لأنه خطاب لطلحة المراد بها القبيلة؛ كما قال البغددي في شرح أبيات المعنى (٢١٥/٦)

أنه ليس بحار عندهم مجرى الجمل، فلا يجوز من حيث جاز الفصل بانقسم أن يفصل بعيره من الحمل. فإن القسم يجري مجرى ما يجتنب للتوكيد؛ نحو ﴿فَسَمِ رَحْمَةً مِنْ رَبِّهِ نَسْتَ لَهُمْ﴾ فلا يجوز أن يفصل بين الصلة والموصول....

والنصر به تنمة، وهو في المخطوط (١٢٩-١) إلا أن البغدادي حذف منه، ولعل عبارة في المخطوط: "فإن القسم مثل الشرط في احتياج كل واحد من الجملتين إلى الأخرى بعدها، فجرى نحو من (١٢٩-ب) قوله: ﴿وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ فَسَلَامٌ﴾ فجرى لذلك مجرى المفرد بل مجرى ما يجتنب للتوكيد....

و- السابق (١): "قال في التذكرة القصرية: يجمع أن يكون (ويعدحه وينصره) في النصة؛ لأن (سواء) لا يقع على الواحد. (فمن) إذن نكرة، و(يهجو) صفة بها، وحذفت بعد، وأقيم الفعل بعدها نائباً عنها؛ كقوله: جادت بكفّي كان من أرمى البشر"

وهو بحروفه في المخطوط (١٥٤-١) بعد إنشاده البيت:

فَمَنْ يَهْجُو رَسُولَ اللَّهِ بِكُمْ وَيَمْدَحُهُ وَيَنْصُرُهُ سَوَاءٌ (٢)

وأورد البغدادي من (التذكرة القصرية) موصفاً أخرى لم أجدها في المخطوط (٣)، وهي تناهز العشرين. فإذا ما صبح أن المخطوط هو (التذكرة القصرية) كان ما سقط منه قدراً عظيماً.

وانفراد البغدادي بذكر هذا العنوان يحملنا على التأمل في صحته وتمييزه من العنوان الأول (التذكرة)، فهل لأبي علي كتابان أحدهما عنوانه (التذكرة) والثاني (التذكرة القصرية)؟

(١) شرح الأبيات (٣٠٥/٧)

(٢) وهالك أمثله أخرى في الخزانة (٣٣٣/٤، ٣٧٢، ٢٢١/٧، ١١٥/٩) ويقابلها في المخطوط (١٢٩-ب)، ١٤٩-١، ٥٥، ١٩٥-ب) وأما نصه في الحاشية على شرح بابت سعاد فسأذكره وأعلى عنه في العنوان الأخير (مختار للتذكرة).

(٣) انظر الخزانة (٢/ ٣، ١٩٥/٤، ٣٥٨/٦، ٢٦٧/٦، ٣٩١، ٦٣/٨، ٥٠٠، ١٠، ٢٩٧/١٠، ٣٦١) وشرح أبيات المعنى (٤/ ١٥٥)، وفيها كلها: "قال أبو علي في التذكرة القصرية" أو ما أشبه هذه العبارة

جميع المصادر لا تذكر إلا (التذكرة)، ولا تنقل إلا عنها، في حين أن البغدادي يذكر العواين بشكل يُفهم منه أنهما لكتابين مختلفين، ولكن بعض الأمور تدفع ذلك - قد يعدد البغدادي العوانات للكتاب الواحد، وقد فعل هذا مع أبي علي نفسه، فكتاب (الشعر) مثلاً مجده قد ذكر له مع هذا العنوان: إيضاح الشعر، والإيضاح الشعري، وعراب الشعر، وكتاب الشعر في أبيات الإعراب المسوقة على كتب الإيضاح^(١). فما يجمعه من فعل ذلك مع (التذكرة)؟

... نقل البغدادي في الخزانة^(٢) نصاً طويلاً على أنه من (التذكرة القصيرة)، ثم اقتطع منه جزءاً في الخزانة^(٣) نصاً على أنه من (التذكرة) دون وصفها بالقصيرة، والنص بتمامه في المخطوط (٩٥-١) سوى تعديلات يسيرة لم يخرج فيها البغدادي عن عادته في نقل نصوص أبي علي الطويلة.

... في الخزانة^(٤): "قال أبو علي في التذكرة القصيرة..."، ويورد البغدادي نصاً طويلاً، ثم يأتي في موضع آخر منها^(٥) فيقول مشيراً إلى هذا النص: "وقد تقدم في الشاهد الرابع والستين بعد الأربعمائة النقل عن تذكرة أبي علي ما يتعلق...".

فهل هما عنوانان لكتاب واحد؟ لا يمكن القطع إلا بعد البحث في العنوان التالي.

٣، ٤ - (المسائل القصيرة) و(الفصريات): جمعت الحديث عنهما لأنهما عنوانان لكتاب واحد، ولا يسعنا جعلهما عنوانين لكتابين مختلفين؛ فكثير من كتب أبي علي تبدأ بكلمة (مسائل) مثل: المسائل الحلبية والمسائل البصريّة والمسائل الشيرازيات وغيرها، وكثيراً ما تذكر هذه بحذف (المسائل) وأحياناً بالإنفراد فيقال: حلبيات أو المسائل الحلبية، والعسكريات والمسائل العسكرية، وهذا أوضح من أن يقام عليه دليل لكثرة شهرته عند من عالج النقول عن كتب أبي علي أو درس آثاره؛ وعليه فإن المسائل

(١) انظر بحث د. الطاسحي ذلك في مقدمة الشعر من ٢١-٢٥

(٢) الخزانة (٤/٤٣)

(٣) الخزانة (٦/٤١٠)

(٤) فيها (٦/٢٦٧)

(٥) السابق (٧/٢٢١)

القصيرية) و(القصريات) ليست بدعاً في ذلك .

وقد وجدتُ خمسة مواضع من المخطوط ذكرها البغدادي في الخزانة وشرح أبيات المعنى على أنها من (المسائل القصيرية) أو (القصريات) . فمنها :

١- في الخزانة (١) في الكلام على الشاهد :

يا صاح يا ذا الصنم العنسي والرحل والأقناب والجلس

وأن السيرافي جعله من باب :

مُتَقَلِّداً سَيْفاً وَرُمَحاً

قل البغدادي : "وتبعه - أي السيرافي - علي هذا شراح أبيات الكتاب، وأبو علي الفارسي في المسائل القصيرية، بالقاف". وهو قول أبي علي في المخطوط (١٧٧-ب) حيث قال بعد أن انشد الشاهد : "عطف (الرحل) على (العنسي) وإن لم يكن المعنى على ذلك؛ كما جاء ذلك في الصفة؛ قال :

كَانَ غَزَلُ الْعَنْكَبُوتِ الْمُرْبِلِ

وكما جاء :

مُتَقَلِّداً سَيْفاً وَرُمَحاً

ب- الخزانة وشرح أبيات المعنى (٢) : "وكلُّ منهما لم ير ما كتبه أبو علي الفارسي في المسائل القصيرية ... قال أبو علي الفارسي : حدثنا الشيخ أبو الحسن الكرخي (٣) عن يحيى بن الحريش الرقي قال : أرسلني الكسائي إلى محمد بن الحسن أسأله عن الجواب في هذه الأبيات :

إِنْ تُرْفِقِي يَا هِنْدُ فَالرَّقِيقُ أَيْمَنُ	وَإِنْ تُخْرُقِي يَا هِنْدُ فَالرَّقِيقُ أَشَامُ
فَأَنْتِ طَلَّاقٌ وَالطَّلَّاقُ عَزِيمَةٌ	ثَلَاثًا وَمَنْ يَجْنِي أَعْقُ وَأَظْلَمُ
فَبَيْبِي بِهَا إِنْ كُنْتَ غَيْرَ رَقِيقَةٍ	فَمَا لَأَمْرِي بَعْدَ الثَّلَاثِ مُقَدَّمُ

(١) فيها (٢/٢٠٣)

(٢) الخزانة (٣/٤٢٥) وشرح الأبيات (١/٣٢٦)

(٣) في متن المخطوط لم يذكر أبو الحسن الكرخي، ولكن السخ كتب في هامشه - يعني أنها الحسن الكرخي

قال - فأتيتُ محمد بن الحسن بالأبيات، فقال: إنَّ نصبَ (الثلاث) فهي ثلاث تطبيقات، وإنَّ رفعَ (الثلاث) فهي واحدة. كأنه أراد أن يُخبر أنَّ عزيمة الطلاق ثلاث. قال - فرجعتُ إلى الكسائي فأخبرته بقول محمد، فتعجب من فطنته - والنص بحروفه في المخطوط (٢٦-ب) وما بعدها.

ج- الخزانة وشرح الأبيات^(١): "ومنع الكلُّ أبو علي في المسائل القصرية... هذا كلامه: قوله:

فانت طلاق والطلاق عزيمة ثلاث... البيت

لا يحلو إذا نصبت ثلاثاً أن يكون متعلقاً بطلاق أو غيره. فلا يجوز أن يكون متعلقاً بطلاق؛ لأنه إن كان متعلقاً به لم يحل من أن يكون طلاق الأول أو الثاني. فلا يجوز أن يكون متعلقاً بطلاق الأول؛ لأنَّ الطلاق مصدر فلا يجوز أن يتعلق به شيء بعد العطف عليه. ولا يجوز أيضاً أن ينصب ثلاث بطلاق الثاني؛ لأنه قد أخبر عنه للفصل. فإذا بطل الوجهان جميعاً ثبت أنه متعلق بغيره. فيجوز أن يكون متعلقاً... والنص طويل جداً وهو في المخطوط (٢٦-أ) وما يليها.

د- الخزانة وشرح أبيات المغني^(٢): في الكلام على البيت:

خراجيح ما تنفك إلا مباحة على الخسف أو ترمي بها بدءاً قفراً

قال البغدادي: "...وتبعه أبو علي في القصريات، وقال: إلا ها هنا زائدة، لولا ذلك لم يحز هذا البيت؛ لأنَّ تنفك في معنى تزال، ولا يرال لا يُشكلم به إلا منفيًا عنها". وقول أبي علي بحروفه في المخطوط (٤٦-ب).

وهناك نص من (المسائل القصرية) جاء في هامش الأصل المخطوط (للمسائل البصريات)^(٣)، وهذا الأصل بحض أحمد بن تميم اللبلي الأندلسي، وتاريخ نسخته سنة ٦١٥ للهجرة^(٤)،

(١) الخزانة (٤٢١/٣) وشرح الأبيات (٢٢٢/١)

(٢) الخزانة (٢٥٢/٩) وشرح الأبيات (١١٠/٢)

(٣) البصريات المطبوعة ٧٥١

(٤) كان لابن تميم هذا فصل عناية بنسخ كتب أبي علي، حيث وصلنا مجموع نخطه فيه البعديات والمسكرات والبصريات وغيره. فنظر أبو علي الفلوسي للدكتور عبد الفتاح شلبي من ٤٧٥

حيث عرّض أبو علي في مسألة من البصريّات لقوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ رِثًا كُلُّ أُمَّةٍ عَمَلُهُمْ﴾ فقال: "أي العمل الذي أوجب عليهم". فجاء في الهامش: "في المسائل القصيرية". أي: العمل الذي أمروا به وتنبهوا إليه وشرع لهم". وهذه العشرة بحرفها في المخطوط (١٨ ب). ولا أدري هل العبارة بخط الناسخ ابن عمير أم غيره؟

وبعض من عرّاه البغدادي إلى (المسائل القصيرية) أو (الفصريات) لم أجده في المخطوط^(١)، ولعلها فيما ذهب به الخرم من الأصل المخطوط.

بقي أن ننظر في علاقة (الفصريات) أو (المسائل القصيرية) بـ (التذكرة القصيرية). وهناك بعض النصوص التي تكشف حقيقة هذا الأمر، فياقوت^(٢) يقول في ترجمة (محمد بن طويس القصري أبي الطيب): "أحد تلاميذ أبي علي الفارسي، أمى عليه المسائل القصيرية وبه سميت"، ويقول البغدادي^(٣): "والتذكرة القصيرية هي المسائل التي جرت بينه - يعني أبا علي - وبين صاحبه أبي الطيب محمد بن طوسي المعروف بالقصري".

النصان يشيران صورة واحدة تقريباً لتأليف (الفصريات) و(التذكرة القصيرية)، ثم نجد البغدادي في الحاشية^(٤) يذكر مصنفات أبي علي فيقول: "ولأبي علي من التأليف: كتاب الحجة، التذكرة، الإيضاح الشمري، المسائل البغدادية، المسائل القصيرية... وكل هذه المؤلفات عدي ولله الحمد". ولم يذكر فيها (التذكرة القصيرية)، فهو كانت كتباً يختلف عن (المسائل القصيرية) لما ترك ذكرها، مع كونها من مصادر كتابه التي نقل عنها كثيراً إلى درجة جعلها في صدر كتب أبي علي حين ذكر مصادره في الخزانة^(٥)، ولم يذكر هناك (الفصريات) أو (المسائل القصيرية)، أي أنه لم يجمع في هذين الموضعين من كتابيه بين ذكر (التذكرة القصيرية) و(المسائل القصيرية).

(١) وهذه النقول مواضعها في الخزانة (١/٣٠٧، ٢/٢٠٣، ٦/١١٧٩، ٨٢/٨٢).

(٢) معجم الأدباء (٦/٢٥٤٣).

(٣) الخزانة (١٠/٣٦١).

(٤) حاشيته على شرح قصيدة بلنت سعاد (١/٩٢).

(٥) الخزانة (١/٤٠).

وعليه فلا يسعنا أن نذهب إلى أنهما كتابان، بل هما عنوانان لكتاب واحد؛ بعضنا في هذا ذلك العدد الكبير من النصوص التي ذكرنا جملة منها فيما سبق وجاءت معروفة إلى العواين، وهي موجودة في مخطوطنا.

ونعود إلى سؤال أجّلنا الإجابة عنه فيما سلف، عن علاقة (التذكرة) بـ (التذكيرة القصيرية). قدّمنا فيما سبق احتمال كونهما كتاباً واحداً مع ما يستأنس به من إشارات نقوي ذلك، غير أن إصرار كتب التراجم وغيرها على ذكر (القصريات) (١) معصلة عن (التذكرة) في مصنفات أبي علي يمنع هذا الاحتمال.

ولكننا نجد عند القفطي (٢) نصاً يجلو شيئاً من الإبهام، إذ يقول في ترجمة القصري: "صحب أبا علي وأخذ عنه وأكثر، وسأله المسائل المعروفة بالقصيرية، وهي أكثر مسائل أبي علي، مع اختصار الفاظها، وقد قيل إنها من مسائل التذكرة لأبي علي"، ثم ذكر نصاً كان على ظهر الجزء الأول من (التذكرة) فيه: "كان الشيخ أبو علي سمى هذا الكتاب روزنامه بالفارسي، قال - أي الساج راوي الخبر -: كان محمد بن طوسي القصري المعروف بالقصري نسخ إلى آخر الكراسة السابعة من هذه الكرايس (٣) فنسخت وشاعت تسميته، وجعل كل عشر كرايس من هذا الكتاب جزءاً منه، وبلغ الكل إلى آخر سنة خمس وسبعين وثلاثمائة، مائة وخمسة وعشرين كراسة، وابتدأ في السادسة (٤) في سنة ست وسبعين. وهذه الأجزاء التي سماها القصريات هذا الجزء أولها والسابع آخرها، وقد كان القصري قرأها على الشيخ أبي علي واستفهم فيها مواضع، وترك مواضع..."

ومنه يظهر أن (القصريات) مستقلة من (تذكرة) أبي علي، فلا عرابية في أن نجد نصوصاً عديدة مشتركة بين الكتابين، وهذا النص يفسر لنا كثرة النقول عن (تذكرة)

(١) بعد قرني بأن (التذكرة للقصيرية) و(المسائل القصيرية) و(القصريات) كتاب واحد ساكني بذكر عنوان واحد وأقصد به للوضع التي ذكرت فيها هذه العنايات جميعاً في المصادر.

(٢) الإنباء (٣/١٥٤)

(٣) أظنه يريد إلى آخر الجزء السابع من هذه الأجزاء، ولا أقصد أن عبارته محرفة، ولكن تكرار (الكراية) قد يقع في اللبس.

(٤) وأيضاً أظن المراد الجزء السادس.

أبي علي مقارنة بالقول عن (القصریات)؛ لأن (التذكرة) كتاب كبير يقع في عشرين مجلد، على ما ذكر ابن حير، أو عشرة في تقدير السيوطي، في حين أن (القصریات) لا تتجاوز سبعة أجزاء، ثم إن القصریات خرجت على يد القصري، أما التذكرة فعرفت في حياة أبي علي لأن ياقوتاً^(١) يحكي عن ابن مهرويه أن السلطان بيعة كتاب قد رسم لأبي علي أن ينصب في كل أسبوع يومين لتصحيح كتاب التذكرة لحراسة كوفي الكهنة.

٦- (مختار تذكرة أبي علي وتهذيبها)^(٢): وهو كتاب لاس جني قم فيه باختصار (تذكرة) أبي علي والتعليق على مواضع منها، وقال البغدادي^(٣): "إن لديه نسخة منه"، ولكسي لم أعثر عمده على نقل عزاء إلى هذا (المختار). وقد اجتمعت عندي بعض الدلائل أسوقها فيما يلي:

١- تدل بعض نصوص التذكرة التي جمعتها من المصادر على أن مخطوطنا مختصر عن التذكرة، فمن ذلك أن الشاطبي في المقاصد الشافية^(٤) نقل: "قال الفارسي في التذكرة: قربهم (جاء الهندات) حسن، وليس في القبح كقولهم (جاء هند)؛ لأن الواحدة حكمها أن تلزمها علامة التانيث للفصل بين التانيث والتذكير، وأيضاً فتتزم العلامة للزوم المعنى المسمى، وقد تكون الالف والتاء في الجمع على غير حد التانيث في الواحد، ألا تراهم قالوا في تحقير دراهم: درهيمات، فلحقت الالف التاء على حد الجمع وتانيث الجماعة... فإن قلت: فهل يستقيم على هذا أن أقول: قالت الزيدون، فأحمل على الجماعة؟ فإن هذا لا يسوغ عندي، ألا ترى أن هذا الضرب من الجمع لم يحى في تانيث درهيمات فيما ذكرت لك، ولا يكون ذلك إلا على حد واحدة المذكر وتثنيته".

(١) معجم الأدياء ٨١٥، وحكاية عنه السيوطي في تحفة الأديب ٦٥٨

(٢) ذكر الدكتور غنيم السبعاوي في (اضواء على آثار ابن جني) ص ٦١ أن الكتاب مذكور لاس جني في وميت، الأعيان (٢٤٧/٣) والإنباء (٢٣٧/٢) وعميون التاريخ لابن شاكر (١٥٠/١٢) مخطوط، وطبقات السادة والنفوس لاس قاضي شهبة ص ٣٩٨ ووجدت جامع للعلوم في الجواهر (إعراب القرآن المنسوب إلى الرجاء) ص ٢٧٣، وكشف المشكلات ص ٩٩٧ قد ذكر تهذيب ابن جني لتذكرة أبي علي، وعدة حاجي حبيبة في كشف الظنون ص ٣٨٤ تلخيصاً.

(٣) حاشية على شرح قصيدة بكت سعاد (٢٠٠/١)

(٤) المقاصد (٥٨٦/٢ ٥٨٧)

وفي المخطوط (١٥٥-ب): "(جاء الهندات) حسن، و(جاء هند) قبيح؛ وذلك أن الواحد يجب في القياس أن يكون في مؤنثه العلامة؛ ليفصله من المذكور، وليس كذلك الجمع، وقد تكون الألف والتاء في المذكور؛ نحو: دريهمات، وإنما يراد تأنيث الجماعة لا الواحد ولا يحور عدي (جاءت الرئدون) تريد الجماعة؛ لأن هذا المضرب لم يحى في تأنيث كما جاء (دريهمات) فيما ذكرته لك، ولا يكون ذلك إلا على حذف واحدة المذكور وتشبيته".

وكذلك نجد في (٨٧-أ) النص: "حدثنا أبو علي [ع: برفعه إلى عمران بن حصين] قال: "...، بهذا يدل على أن الإسناد مذكور في أصل أبي علي وحذفه (ع) رخص على رفعه إلى عمران، ومثله في (٧٦-ب) يذكر أبو علي خبراً عن ابن درستويه أوله: "وقفنا ببغداد في الجانب الغربي ... وبعد نهاية الخبر: "قال فافي أول هذه الحكاية: هذا خط أبي محمد بن معروف ... مما يدل على أن (ع) حذف هذا من أول الخبر (١).

ومن ذلك أيضاً أن ابن منظور في اللسان (هيه) في كلامه على (هيهات) والشاهد:

هيهات من متخرف هيهات

يقول: "وقد تكلم عليه أبو علي في أول الجزء الثاني والعشرين من التذكرة". وهذا الموضع الذي ذكره هو في الإجراء التي صممتها المخطوط، غير أننا لا نجد في المخطوط؛ مما يدل على أن مخطوطنا لا يضم كل (التذكرة)، وإنما هو اختصار لها (٢).

ويشهد لذلك أيضاً أن الشاطبي (٣) حكى عن التذكرة نصين حدد موضع الأول في الجزء الحادي عشر والآخر بالتاسع عشر وهما في المخطوط (٤٧-أ، ١٤٣-أ) ومع مراعاة إحدى عشرة ورقة سقطت منه والاعتماد على ما سبق من أن الجزء عشر ورقات تقريباً يكون كتابنا بمقتضى عن التذكرة في هذين الموضعين خمسة أجزاء تقريباً، مما يقوي

(١) وانظر مثلاً آخر في (٢٠٤-أ) يعلق فيه ابن جني على كلام أبي علي فينفي وجهاً لم يرد في نص أبي علي غير أنه ورد في كلامه في الحجة (١/٣، ٢/٣، ٥٩/٣) المطابق لأول كلامه في كتابنا

(٢) وانظر أمثلة أخرى على اختصار عبارة المخطوط مقارنة بما في نصوص التذكرة في المصادر في المخصص (٤/٦١) والمقاصد (٢/١٩٤، ٥/٦٩٨) وإيضاح شواهد الإيضاح ١٢١، والبصريات ٧٠٥-٧١١، وفي

المخطوط (١٧-ب، ٣١-أ، ٢٥-أ، ١٢-أ، ٢٩-أ)

(٣) المقاصد الشامية (١/١١٤، ٢/١٦٣)

القول باختصاره من التذكرة.

ب - في متن المخطوط يتكرر الرمز (ع) حمساً وأربعين مرة، ومرة واحدة بالهامش وهي أيضاً بحط السسخ، وأكثر نصوص هذا الرمز تعليقات على كلام أبي عبي، وفي بعض المواضع القليلة ثاني مسائل تامة مستقلة بعد هذا الرمز؛ أي أنها ليست تعليقاً مباشراً على كلام أبي علي؛ كما في (٢٠٠-١، ب)، ولكننا نجد في جملة نصوص (ع) في المخطوط ملحوظتين:

الأولى: أن في هذه النصوص دلالة شاهدة على أن المراد به هو عثمان بن جني، كما ذهب بعض الدارسين إلى ذلك^(١). ومن مواضع ذلك:

- في (١٦٩-١) في نص طويل ل(ع) يقول: "فإن قلت: فإذا كان أبو الحسن عندك وعلى ما علّلت به مذهبه في شرحك تصريف أبي عثمان إنما عدك عن قول كافة النحويين: (اضرب) إلى قوله الذي هو (اضرب) لما كرهه في قول النحويين من اجتماع حرفين متحركين متواليين...". ثم يقول في آخر كلامه: "وقد أوضحت هذا في كتابي في شرح التصريف، فاطلبه هناك". وهذا لمجده عند ابن جني في (المنصف) بعد أن ذكر أبو عثمان قول الأخفش في نص طويل^(٢).

- يقول (ع) في (١٩٩-١): "وكت سألت أبا علي عن الثاء في (تجفاف) للإلحاق هي؟ فقل: نعم هي له". ونجد في الخصائص^(٣): "وسألت يوماً أبا علي - رحمه الله - عن تجفاف: أنزه للإلحاق بباب فرطاس؟ فقال: نعم، واحتج...".

الثانية. أننا إذا ما استشينا المراضع النادرة التي يأتي فيها كلام (ع) مسائل مستقلة، فإن ما سواه في سبيل إصلاح كلام أبي علي أو إتمام نقصه، أو التبيه على حلل فيه أو غموض اعتراه؛ وسواء كان ذلك في كلام أبي علي نفسه أو فيما حكاه أبو علي، ومن أمثلة ذلك:

في (٣٦-١) "فا: ولا يجوز (إن تأتي فأنتك) على أن تحزم الجوب وتدخل

(١) انظر مقدمة د. الطياحي في (الشعر) لأبي علي ص ١٠٢، و(أضواء على آثار ابن جني) ص ٢٧ ووجدت

ابن جني استخدمه في: الخطريات ١٦٦ وما بعدها وفيه الخطريات ١٣

(٢) المنصف (٢٦٣/٢) ٢٦٤

(٣) الخصائص (٢٣٢/١)

العداء؛ لأن الجرم والمجرم لا يُفصل بينهما بما ليس باحتبي منهما. فإذا لم تفصل بعير الأجنبي، فالأجنبي أولى أن لا يُفصل والفاء جواب.

[ع] فيه عندي أنا شيء آخر مع هذا، وهو أن الفاء في جواب الشرط / ٣٦-ب جاءت نائية عن الجرم، فلا يجوز أن تجزم ما بعدها لثلاث تجمع بين العوض والمعوّض منه وأيضاً فإنّ الفاء في جواب الشرط إنما دخلت ضرورة لما كان ما بعدها [ما] لا يمكن أن يكون جواباً له. فإذا كان هناك فعل مضارع أو ماضٍ لفظاً ومضارعٌ معنى لم يُحتج إليها؛ لأنّ في ذلك نقضاً لوضعها، وهو زوال الضرورة الداعية. وهذا واضح.]

- في (٥٥-ب): "قال: ﴿وَلَتَسْمَعُنَّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِن قَبْلِكُمْ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا أَذًى كَثيراً﴾ فهذا على حذف المضاف، أو يكون جعل الكلام أذى حيث كان الأذى يكون به.

[ع: هذا عندي أشبه الوجهين لقوله: (ولتسمعن)؛ لأنّ الأذى في الحقيقة لا يُسمع وإنما يصل إلى النفس.]

- في (٦٠-ب) يحكي أبو علي عن المازني: "قال أبو عثمان: سأل مروان الأحمشي: أنجز (لاضربته يذهب أو يمكث) على حد قوله: (لاضربته ذهب أو مكث)؟ فقال: لا؛ لأنّ معناه: إن ذهب وإن مكث. فلو أظهرت (إن) مع (يذهب) لكان مجزوماً، والفعل إذا انجزم لم يتقدم جوابه، ولو أظهرت (إن) مع (ذهب) لجاز تقديم الجواب؛ لأنه غير مجزوم.

[ع: قوله: الفعل إذا انجزم لم يأت قبله ما يكون دالاً على جوابه وبدلاً منه؛ نحو: (أنت ظالم إن تعمل). هذا لا يجوز؛ لأنّ تقديره: إن تفعل تظلم، وصار قوله: (أنت ظالم) بدلاً منه ودليلاً عليه. ولكن يجوز: (أنت ظالم إن فعلت)؛ لأنك لم تجزم الشرط فيجب جرمه بجواب أو الفاء. / ٦١-١ فاما حق جواب الجزاء فإنه لا يتقدم أبداً؛ المجرم يعمل أو لم يجزم. وجماع هذا أن يقال: إن فعل الشرط إذا انجزم لم يحس أن يكون جوابه إلا محزوماً أو بالفاء. فاعرفه.].

- وفي (٦٨-١) يتكلم أبو علي في توجيه بيت الشماخ:

فقربت مبركة كان ضلوعها من الماسخيات القسي المؤثرا

وفي بعض كلامه: "ويجوز أن يحمله على (أعني)؛ كأنه لما قال: (كارٌ ضلوعها من الماسحيات)، بيّن فقال: أعني القسي. وهذا ليس بالحسن؛ لأنّ (الماسحيات) هي (لقسي)، حتى كأنك إذا ذكرت الماسخي فقد ذكرت القسي؛ كما أنك إذا ذكرت المهرثة فقد ذكرت الإبل. فإذا كان كذلك ضعف هذا على وجه التبيين

[ع: ليس بضعف عدي. وذلك أنه ليس كل قوم ماسحية مؤثرة. فبما عرضه التوبيخ لابعاء ضلوعها. ورد ذكر (القسي) لما كانت الماسحية صفة لها].

- في (٧٠-ب) يقول أبو علي في كلام له: "وما كان من المضاعف متعدياً لمضارعته على (يعمل)". فيعقب [ع: إنما يجب أن يكون المتعدي على (يفعل) في المضاعف إذا كان الماضي (فعل)، فاما (فعل) في المضاعف فيكون (يفعل) قالوا: شَمِثْتُهُ أَشْمُهُ، وَعَضِضْتُهُ أَحْضُهُ، وَسَفِغْتُهُ أَسْفُهُ، وَرَبِثْتُهُ أَرْبُهُ. قال: كان لنا وهو فُلُو تَرْبُهُ"]

وهذه السمات في هذه التعليقات - من إصلاح خلل أو إتمام نقص أو تنبيه على غموض وما أشبه ذلك - كلها تناسب وصف جامع العلوم الباقولي لكتاب (تهذيب التذكرة) لابن جنّي، حيث يقول (١) بعد أن نقد مسألة في (التذكرة) لأبي حنّي رأى فيها خللاً لم يتم إصلاحه: "وقد وقعت هذه المسألة في عدة نسخ من التذكرة، وليس فيه هذا الفصل الأخير، وإنما وقع في تهذيب عثمان، وهو يتكلم على مثل هذه الأشياء".

ولكننا لا نجد هذه المسألة التي يشير إليها في مخطوطنا الذي لا سس أن هذا خرمين في وسطه وفي آخره لا ندري مقدار ما أذهب آخرهما من الكتاب.

وبرجع البصر في أول دليل أثبتنا فيه أن المخطوط اختصار لتذكرة أبي علي نجد ذلك ملائماً لقول الباقولي (٢) عن ابن جنّي: "وإنما شرع في التذكرة فرعم أنه يحصها وشه على بعض المواضع منها".

(١) الإعراب المنسوب للزجاج (١٠١٠هـ) ٢٧٢، ويقول أيضاً في شرح اللمع ٢٨٠ عن ابن حنّي "وهو تعقب

هذا الكتاب حرفاً حرفاً"

(٢) كشف المشكلات ٩٩٢

وبحسب من هاتين الملاحظاتين إلى أنَّ (ع) رمز لأبي الفتح عثمان بن جني صاحب أبي علي، وأنَّ طبيعة تعليقاته في المخطوط أقرب ما تكون لكتاب ذكر له بعنوان (مختار تذكرة أبي علي الفارسي وتهذيبها).

على أنه يجب الالتفات إلى أنَّ عمل ابن جني لم يبلغ الكمال في إصلاحه نص أبي علي وتنظيم ما اعتوره من نقص، فكلام الباقلوي واضح في أنه عرض لمواضع، أي: إنه لم يستنقص المواضع في الكتاب، وهذا يفسر بقاء مواضع ناقصة في المخطوط، بل إنَّ ابن جني نفسه وقع النقص في كلامه فلم يتمه (١).

ج- في إحدى النسختين اللتين حُقِّقَ عنهما كتاب (الشعر) لأبي علي جاء في هامشها: "في الأصل: هذا آخر الجزء العاشر من أجزاء أبي علي رحمه الله. نقلته من خط أبي الفتح بن جني" (٢). وهذه إشارة إلى أنَّ ابن جني كان يُعنى بإثبات نهاية بعض أجزاء نسخة أبي علي إنَّ لم يكن يفعل ذلك في كل أجزاءها، وهذا الأمر نجده في مخطوطنا. ففي أوله نصُّ على أنَّ هذا الجزء الأول، ثم نجد في (١٦٩-ب) عبارة: "آخر المجلد وهو آخر الجزء العشرين من أجزاء أبي علي وأول الحادي والعشرين"، وقد جاءت مباشرة بعد تعليق (ع)، ونجد في (١٨٢-ب) عبارة "أول الثالث والعشرين". وكتابة الناسخ هذه العبارات بخطه في المتن يشير إلى أنها في أصل النسخة التي أخذ عنها، وخاصة أنه كان يثبت كل تعليق في الهامش مقروناً برمز يعين صاحب هذا الهامش.

وكاتب هذه العبارة قبل الأخيرة يُعلمنا أنه ينسخ من نسخة أبي علي، وقد أخبرنا ابن جني في الخصائص (٣) أنه نسخ (التذكرة) بنفسه إذ يقول: "وكنيت وأنا أنسخ التذكرة لأبي علي إذا مرَّ بي شيء...".

د- قال القرطبي (٤): "وفي كتاب التذكرة المهدية (٥) عن الفارسي أنَّ أبا العباس قال.

(١) انظر تركه الجواب عن الاعتراضين اللذين اقترعهما في (١١٣-ب)

(٢) انظر مقدمة د. الطاحي للشعر ص ١٠٢، وموضع العبارة في المطبوع ص ٤٢٧

(٣) الخصائص (٢٠٨/١)

(٤) معبر القرطبي (٣/٥)

(٥) أثبت الشرعي المسمى المهدية، ونص في الهامش على أنها في ثلاث نسخ: المهدية.

لو صليت حنف إمام يقرأ : ﴿ وما أنتم بمُصْرِحِي ﴾ (١) و﴿ اتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ
والْأَرْحَامَ ﴾ (٢) لأحدث تعلي ومضيت . وهو نص موجود في المخطوط (٨٤ ب)
وأوه - حدثني أبو علي قال : ... ، فظنه القرطبي أبا علي الفارسي ، في حين أنه أبو علي
إسماعيل الصغار الذي يحدث عنه الفارسي في أخبار متوالية في ذلك الموضع .

ومن ذلك كنه يخلص إلى أن المخطوط هو كتاب (مختار نذكره أبي علي الفارسي
وتهذيبها) لابن جني (٣) .

ولأهمية نقول البعدادي عن كتابنا وأثرها في مبحثنا هذا ينبغي التوقف عند بعضها لأن
موقعه فيها يبعث على العجب ، وأقرب ما أهتدي إليه في تفسيره أنه اقتنى نسخة به حرف
عنوانها إلى التذكرة القصرية فظل يقل عنها على هذا الوجه (٤) ، ففي حاشيته على شرح
قصيدة بانث سعاد (٥) قال عن رواية سم (طغيا) وفتحها : " حكاهما أبو علي في التذكرة
القصرية ، قال جامعها أبو الطيب محمد بن طوسي المعروف بالقصري : ألفى عليها أبو علي :

وَلَا النَّمَامَ وَحَفَانَهُ وَطَعْيَا مَعَ اللَّهْقِي النَّاشِطِ

فقلت له : (طغيا) هذه المصفة بمسلة (حريا) و(حنثا) ، ولا تكون اسماً ، لأنه كان
يلزم فيها الواو كفتوى وشروى . فقال : ليست صفة ؛ لأنه اسم للبقرة الصغيرة . وإنما هي

(١) سورة إبراهيم : ٢٢ ، وفرا بكسر الهمزة والأعرش ويحيى بن وثاب ، وجمهور النحاة على تعليلها
وردها ، غير أن أبا علي في الحجة (٣٠ / ٥) احتج لها سماعاً وقياساً ورد تعليلها . وانظر : معاني الفراء
(٧٥ / ٢) وثاويل المشكل ٦٢ ، ومعاني الزجاج (١٥٩ / ٣) والسبعة ٣٦٢ ، ٣٦٤ ، والبسيط ٢٥٦ ، وتاريخ
بغداد (٣٢٢ / ٨) والبحر (٤٠٨ / ٥) والخزانة (٣٩٥ / ٤)

(٢) سورة النساء ١ ، وجر (الأرحام) قراءة حمزة وغيره ، فرغت من تحريرها والتعليق عليها في ١٠ ب .

(٣) في معجم الأديب ص ١٥٩٨ ابن جني في إجازته لأبي عبد الله الحسن بن أحمد بن نصر ذكر في أثره
" وكتاب ما خرج علي من تأييد التذكرة عن الشيخ أبي علي آدم الله عره " وهذه العبارة تعيد أنه كتاب من
كلام أبي علي مما رواه ابن جني عنه لأنه كتاب لأبي علي ، كما تعيد أيضاً أن الكتاب لا يضم بصور
التذكرة وإنما يشتمل على ما يؤيد التذكرة ؛ في حين وجدنا بصور التذكرة طويلة وقصيرة في مخطوطنا
كما حكمتها المصادر ، ثم إن عبارة ابن جني تخلو من الإشارة إلى أنه قد علق على مروياته من أبي علي ،
وهذا لا يتسق مع حال المخطوط الذي عرضناه .

(٤) هذه تحذف عن نسخته الصحيحة من التذكرة القصرية .

(٥) الحاشية (٤١٢ / ٢)

اسم شدّ عن الواو فخرج على أصله بالياء، وليس يمتنع عندي أن يكون في الأصل صفة نقل كأحدل وبابه من نحو: عبّد وصاحب.

فتنه: يؤكد عندك أيضاً معنى الوصفية فيه أنه قرّنه بالناشط فبقي من معنى (شَطَط) قال: ورواه أحمد بن يحيى ثعلب بفتح الطاء، ورواه الأصمعي بالصم

وهذا النص في المخطوط (١٣٣-ب)، إلا أنه مصبوق برمز (ع)، ولم يرد على أنه من قول أبي الطيب القصري الذي لم أجد له رمزاً يناسبه في المخطوط فضلاً عن التصريح باسمه، ووجدت ابن سيده (١) ذكر أن ابن جنّي روى مضمون النص نفسه، وبحثت عنه في كتبه فلم أجد في شيء منها.

وينقل البغدادي أيضاً في شرح الأبيات (٢) نصاً عن التذكرة القصصية لا نجده في المخطوط، ثم يقول: "وقال أبو علي في نسخة أخرى منها: لا تتعلق إذا الدنية بمحذوف بعد الناس..." وهو نص في ستة أسطر موجود في المخطوط (١٥٤-ب).

وقد يعطد القول بتحريف عنوان النسخة التي يشير إليها ما وقع في نقله في الخزانة (٣) حيث قال: "وهذا كلام أبي علي في التذكرة القصصية قال: سبحاناً يحتمل وجهين... كزهد من الزهدين. وجاز إفراد سبحان...". وهو نص في المخطوط غير أن هناك تعليقاً لابن جنّي بين (الزهدين) و(جاز إفراده) لم يرد في نقل البغدادي.

ومثله ما وقع في نص طويل في شرح أبيات المعني (٤) نقله علي أنه من التذكرة القصصية في أواخره: "فإن قلت: قد فصلوا بين الصلة..." ثم جواب عن هذا الإشكال وأثبت البغدادي على أنه من تمام كلام أبي علي في حين أنه في المخطوط (١٢٩-ب) تعليق من (ع) (٥).

(١) غصص (٨/١٥٠٣٧/١٨٣)

(٢) شرح أبيات المعني (٢/١٨٦)

(٣) الخزانة (٧/٢٢١)

(٤) شرح الأبيات (٦/٢١٢)

(٥) وانظر أيضاً في الخزانة (٩/١١٧) نقله عن أبي علي في التذكرة رواية ميت وشرحه، وهو في المخطوط

(١٩٥-ب) من نصوص كثيرة متوالية يحكيها ابن جنّي عن التنصير بن شليل وليس أبا علي

ولكن إذا صحَّ حملُ ذلك على أنَّ النسخة التي ظنَّها البغدادي نسخة من لتذكرة
انقصرية كانت ذات عنوان محرف، فعلام نحمل حكايته في الخزانة (١) بصاً عن التذكرة
انقصرية يقول في آخره . انتهى، ويُعقبه بتعليق على أنه منه، وهو بصه في المخطوط
(١٩-١) قد جاء مسبوقاً برمز ابن جني (ع)؟

ثانياً: صفة الكتاب ومحتواه

التذكرة لأبي علي "كتابٌ عزيز كثير الفائدة، تكلم فيه علي معاني آيات من القرآن،
وأحاديث عن النبي ﷺ، ومعاني آيات من أشعار العرب، ومسائل من أسحور
والنصريف" (٢)، والكتاب - فيما يبدو لي - كان أصله مخرباً يجمع فيه أبو علي ما يعن
له من مسائل ومباحث في الموضوعات المذكورة في صورتها الأولى، فالكتاب موضع
يذكر أب علي بالمبحث وما رآه فيه حال نظره الأول فيه أو دراسته الأولى، بل يكاد يكون
مسودة للمسألة في بعض مواطنه، ويرجع ذلك ما يأتي:

١- في الخبر السالف الذي حكاه القمطي تبين أن أبا علي كان قد سماه روزنامه،
وهي كلمة فارسية تعني المذكرة أو الدفتر الذي تُثبت فيه الأمور والوقائع اليومية
وتشرحها (٣)، وهذا دالٌّ على وظيفة الكتاب على الوجه المذكور، ولذلك ترجمه
القصري أو أبو علي بالتذكرة.

٢- لم أجد عنوان التذكرة عند مصنف سبق عصر أبي علي على الرغم من كثرة
تكرار هذا العنوان لكتب عديدة في علوم شتى (٤)، مما يقوّي أن أبا علي لم يأخذ عن
غيره بل ابتدعه للسبب المتقدم.

٣- كثرة المواضع التي لم يتم فيها الكلام في الكتاب، ويأتي فيها لفظ (بص) (٥)،

(١) الخزانة (٤/ ٢٩٠)

(٢) وصف لأبي العديم للتذكرة في بغية الطلب ص ٢٢٦٥ نقلته عن: الأصول الحوية والصربية (١/ ٨٧)،
وانظر أيضاً قول اليماني في "إشارة التبيين" ١٣٣

(٣) من المعجم العرسي (مرهيك متوسط دعخدا) ١/ ١٥١٥، وترجم النصّ آخوفا د. حسن الموسوي، وانظر
المعجم المفصل في العرب والدجيل ص ٢٤٢

(٤) انظر مثلاً ما جاء في: كشف الظنون ٢٨٢-٢٩٢

(٥) المشهور في مشيها في المخطوطات أن نصيب ضبط للماضي ببناء المجهول أو المعلوم، ولكنها في مخصص في
معظم مواضعها ضبطت بصيغة الأمر، وانظر تعليق د. قلبي في: هامش الاستدراك ١٥٨

فقد أحصيتُ سنًا وعشرين مرة تكرر فيها هذا اللفظ؛ فمن ذلك ما نجده في (٩٠ . ب) . " ف . لو قال قائل في (آخر) : إنه معدول عن (آخريات) ؛ كأنه أريد به الجمع، معدر (آخر) عن هذا الجمع [بيض] وفي مسألة أخرى في الصفحة نفسها : " وموضع الشبهة أنه لا يتعرف بدخول لام التعريف عليه . فلما رآوها لا تدخل عليه قدروا [بيض] ومنه في (١٠١ - ب) : " وموضع الشبهة أنه لا يتعرف بدخول لام التعريف عليه . فلما رآوها لا تدخل عليه قدروا [بيض] . وفي (١١٣ - ١) : " والدليل على أنها موجودة [بيض] .

وهذا الشبّه ليس عربياً عن مصنفات أبي علي؛ ففي (الاستدراك على الحجة لأبي علي) للجامع العلوم الباقولي نجد ذكراً لمير موضع بيض في (الحجة) (١) ، على الرغم من أن بعضها لم يعد له أثر في (الحجة) المطبوع، ونجده في الإعمال أيضاً، وأشار محقق البصريّات إلى شيء من ذلك في مقدمته (٢) ، ولكننا نحتاج هنا بكثرة مواضعه لا باصل وقوعه في الكتاب، فهذه الكثرة تتسق مع القول بأن الكتاب مسودة أو ما يقرب من المسودة.

٤- قديم المرحلة التي بدأ فيها أبو علي جمع مادة الكتاب وتاليفها، وبعض ذلك أمور:

- تكرر مسائل وفصول من كلامه في الكتاب في كتبه الأخرى قديماً ومتأخراً، فنقله في (١٨ - ١) : " يعقوب : للبيد في القير والأثان :

حتى تهجر في الرّواح وهاجته طلب المعقب حق المظلوم

أي : حاج الأثان لطلب الماء كطلب المعقب؛ وهو الذي يطلب حق مرة بعد مرة، و (المظلوم) نعت (للمعقب) .

١٠ . حمّله على للموضع؛ لأن (المعقب) فاعل . ويقال : (المعقب) الماثل، يقال : عَقَبَنِي حَقِّي ؛ أي : مَطَّلَنِي، قر (المظلوم) فاعل، و (المعقب) المفعول به .. "

(١) الاستدراك ص ١١٩، ١٥٧

(٢) الإعمال (٩٧ / ٢) والبصريّات (٨٢ / ١) وانظر : [عرب] القرائن للنسوب ص ٦٣٢

جاء بعبوله في البصريات^(١) لا يخرمه إلا في عبارة أو اثنتين، ربما حُدفتا احتصاراً وتهدياً

- بمقصال نبهت في التذكرة وقامه في كتب أخرى له، فحدد مثلاً في المخطوط (١٨٧ أ) مسألة في (حلو حامض) في آخرها عبارة ناقصة ثم (بيص)، ولكن المسألة تأتي بنصها تامة في الحجة^(٢)، وهذا التتميم لا يقع إلا في الأعمال المتأخرة يستدرك بها ما اعترض العمل المتقدم من نقص أو قطع. وهذه السمة أدل على ما ذهبنا إليه في التذكرة من سمة التكرار السابقة.

- تعبير الرأي عند أبي علي وتطوره مشهور لدى الدارسين قديمهم ومحدثهم، غير أن كثرة ورود رأي ما في كتبه المختلفة وأخذ تلاميذه به إشارة إلى تأخر قوله به وانتهائه إليه ودلالة على قدم الرأي الآخر القليل، وهذا ما وجدته عند أبي علي في الكتاب، فقد اشترط في (١٢٧ ب) انفصال جملة المفسر عن المفسر، واعترض عليه ابن جني في الموضع نفسه بالآية الأولى من سورة الإحلاص، وهذا بعينه ما قال به أبو علي في خمسة من مصنفاته^(٣)، بل مصرح في الإفعال بما ينقض شرطه في التذكرة مع ملاحظة أن الإفعال من مؤلفاته المبكرة.

- لم يكن أبو علي ينزل أبا العباس المبرد المنزلة الحسنة التي له بين النحاة، بل إنه عدل عن إقراء كتب المبرد والشكر بالرواية عنه^(٤)، فابن جني يقول: "وكان قد ثبت في نفس أبي علي عسى أبي العباس في تعامله على سيئويه ما كان لا يكاد يملك معه نفسه"^(٥)، ويقول: "ولم يكن أبو العباس عنده إلا رجلاً، ولم تكن جبايته عنده على نفسه في

(١) البصريات ٧٤٧ وهو يحدد لصحاح، والبصريات يُحتمل أن تكون من كتب أبي علي المبكرة وانظر علامة ذلك في الأصول السحرية والعرفية (١٦/١). وانظر أمثلة أخرى للتكرار في الحجة (١٧/٣) والبصريات ٧٢٦، ٧١١، ٧٠٥ وهي في المخطوط على التوالي ١٩٠-٣٣، ٢٩-١، وغير ذلك مما تجده في تحرير المسائل

(٢) الحجة (١/١) ٢٠٣

(٣) الحجة ١/٤، ٢٥٣/٥، ١٤٧/٦، ٤٥٨/٦، والتعليق (١/٩٠) والمشيرانيات ٥٢٤، والجليات ٢١٧، والإعمال (٢/٣٣٤)

(٤) تاريخ العلماء لأبن مسعر ص ٦١

(٥) الخصائص (٣/٢٩١)

تعمقه كلام سيبويه بكتابه الموسوم بالغلط إلى غاية^(١). ولا ينسق هذا المرور مع كثرة لبقول عن اسرد^(٢) في التذكرة والأخذ برأيه في مواضع منها والاحتجاج لها، إلا أن نأخذ بقدّم هذا الكتاب وأسبقيته للمراحل التي ظهر فيها إعراضه عن اسرد وأقوله وانصرأه عن التكثّر من الرواية عنه.

- استعمال أبي علي لفظ الشيخ في ذكره ابن السراج^(٣)، وهذا لا يجده في كتبه الأخرى عندما يذكر أبا بكر، وقد يؤنس هذا القول بقرب فترة كتابة هذه لمصوص من فترة القلب.

وأما محتوى الكتاب فأول ما نتوقف عنده هو الرموز التي وردت فيه، وهو في هذا كغيره من كتب أبي علي فيه عدد من الرموز منها:

- (فا): وهو رمز لأبي علي العارسي، وقد جاء في بعض كتبه الأخرى، بل في بعض ما رواه من كتب غيره مثل نوادر أبي زيد^(٤)، وجاء في المخطوط في سبعة مواضع منها: (٥٠-ب، ٧٦-أ، ب، ٧٧-أ، ٨٥-أ).

- (س): وهو رمز مشكل في كتابنا، فمن المعروف أنه في كتب أنسحر يراد به سيبويه، ولكنه هنا لا يصح حمله على ذلك، ففي (٨٠-أ): "أجار س في ق: يا ثلاثة وثلاثون، ويا طلحة وزيداً؛ إذا سئله بواحدة من الطلح. وأجاز: جاءني قام زيد". المراد بـ(س) هنا هو أبو العباس اسرد؛ لأن ما حكاه عنه مذكور في المقتضب^(٥)، ولم أجد هذا المحكي في كتاب سيبويه، ونقل ابن السراج بعضه في الاصول^(٦)، ولم أجد في موجهه، وعليه فإن (مو) تحريف، وصوابه (مق). ولم أجد هذا المحكي في كتاب سيبويه.

(١) بقية الخطابات ص ٤٥

(٢) تريد على ثلاثين موضعاً ولم يبلغ ذلك من الحلة إلا سيبويه والأحفش وابن السراج وانظر فهرس لأعلام

(٣) انظر (٧-أ، ١٠-أ، ١٠-ب)

(٤) انظر مقدمة (الشعر) ص ٨١، ومقدمة البصريات (١/٧٧) ونوادر أبي زيد ص ٨٠ (أندلس الأخير من

الشعر)، وفي كتابنا (١٢-أ) نص قبله (فا) وهو في البصريات ص ٦٣٩ قبله قال أبو علي

(٥) المقتضب (٤/٢٢٤-٢٢٥)

(٦) الاصول (١/٣٦٨، ٣٤٤)

وبجد في (٢٠١-ب): "قال سيبيويه وأبو عمر وأبو عثمان فيما حكاه عنه س"، وكذلك لا يصح كونه سيبيويه؛ لأن (س) هنا يروي عن أبي عثمان المازني، وهو ياسب تسميته للمبرد (١).

- (ع) وهو رمز مهم في المخطوط بأن مما سلف في مبحث العنوان أنه بن جسي - (ص) و(م): جاء في (١٥٦-ب): "وجواز ما قال أبو عمر أن الحديث لا فيه من الإشاعة والعموم صلح". وأعلى كل من (الإشاعة والعموم) الرمز (م)، وفي نهامش بخط الماسخ: "ص: من العموم والشياع، صلح". ويذكر الأستاذ عبد السلام هارون في (تحقيق النصوص) (٢) أن (ص) الممدودة - وهي في المخطوط كذلك إذا أعلاها (-) - علامة تمريض توضع فوق العبارة التي هي صحيحة في نقلها ولكنها خطأ في ذاتها، ويذكر أيضاً أن (ص) رمز المصنف أي المتن. والأقرب هنا المعنى الأول؛ إلا أنني أحتمل أن الأمر مقبوض، أي أن ما عليه (ص) هو الصحيح وما في المتن هو الخطأ، ويقوي ذلك كلمة (صح) التي جاءت بعد العبارة في الهامش

وأما (م) المكتوبة مرتين أعلى الكلمتين فالأسب فيهما أن يكون المقصود: مقدم ومؤخر؛ أي أن الأولى بعد الثانية كما ذكر في (تحقيق النصوص) (٣)، وبعضه ترتيبها في عبارة الهامش السانفة.

- (ك): وقد تكرر سبع عشرة مرة وأكثرها في الهامش، وبعضها في المتن أعنى بعض الكلمات. وقد جاء في (تحقيق النصوص) (٤) أن (ك) قد توضع إشارة إلى أنه (كذا في الأصل). وما جاء من تعليقات بعد هذا الرمز يكون استدرابات أو تعليقات متأخرة للمؤلف (٥) أو لبعض من ملك الأصل المنقول عنه، وهي تتفاوت طويلاً وقصراً؛ فمن

(١) وانظر مثلاً ثالثاً في (٤٣-ب) علماً أن أبا علي استخدم (د) رمزاً للمبرد في البصريات وانظر مقدمتها (٧٨/١)

(٢) تحقيق النصوص ص ٥٦-٥٨

(٣) ذكر الأستاذ عبد السلام ص ٥٨ معنى آخر للرمز (م) هو: معتمد أو معروف، إلا أنه لا وجه له هنا

(٤) تحقيق النصوص ص ٥٦

(٥) انظر معجم الرموز ص ٢٠١

ذلك ما هي المسألة في (١١٧-ب): "قيل في الأبطال وقت إغراق قوم نوح إن النساء عُقِمْنَ بدم يمدن، ويجوز أن يكنّ ولدن إلا أنهم احتُرموا بالموت وعوصهم من ذلك." فجاء في لهامش: "ك: الضمير في (احتُرموا) يرجع إلى الأولاد". ومن ذلك في (١١٧-ب): "النبي صلى الله عليه أفضل الأنبياء، ولأنبياء أفضل الناس، فهو أفضل البشر، وذلك مُتلقى من دين المسلمين وإجماعهم."

وقال ١١٨-أ: محمد بن عمر: أقف في تفضيله على آدم؛ لأن الخير: أنا سيدُّ وكده آدم، وإذا كان كذلك فصلته على وكده وتوقفتُ في آدم نفسه. وفي لهامش: "ك: بل هو أفضل من آدم أيضاً لقوله عليه السلام: آدم ومن دونه تحت لوائي يوم القيامة". ويبقى لرمز الكاف وجه لا أجد له دليلاً، ذلك أن يكون لأبي اليمَن صاحب الأصل المنقول عنه؛ لأن الرمز (ك) يناسب لقبه (الكندي)، لاسيما أن أبا اليمَن يُذكر له كتاب يُرد فيه على الأسود الغدجاني كتابه (نزهة الأديب) الذي يرد فيه على أبي علي في (التذكرة) (١)، مما يدل على كبير عنايته بها.

وأما مادة الكتاب فإذا ما أخرجنا أبواباً ثلاثة هي باب من اعتلال الفاء وباب من إعمال الفعين وباب النون كيف صارت من محرجين، فإن سائر محتوى الكتاب كما ذكرنا أمشاج من مسائل في العربية وآيات وأحاديث وأشعار، على تباين في عدد كل منها، فقد ضم الكتاب أربعاً وخمسين ومئتي آية بدون المكررات، في حين أن الأحاديث بلغت واحداً وأربعين حديثاً وأثراً، وفي الكتاب ثلاثة وعشرون مثلاً من أمثال العرب، وأما اشعر فقد جاء منه ثمانية أبيات وستمئة بيت تقريباً، وتفرق ذلك كله في ثلاثة أبواب وخمسة وخمسين مسألة ومئتي مسألة هي عدد مسائل الكتاب.

وهذه المسائل تكشف لنا سمات لأبي علي ينبغي الالتفات إليها، أولها أن في الكتاب مباحث قلما نعر لأبي علي كلاماً فيها، فجدد له مسائل عقدها مباحث في عدم التكلام يتكلم فيها وفق قول المعتزلة كمسألة الإرادة والرؤية والخلود في النار وعلم الله والمعرض عن العذاب (٢)، ومن جانب آخر نرى له كلاماً في مسائل فقهية واحتجاجاً

(١) انظر الإبله (١٢٥/٤).

(٢) انظر (١١٢-ب، ١٠٧-ب، ١٠٥-ب، ١١٧-ب).

فيها لذهب الاحاف كطهارة دم البراغيث والسملك وقتل المسلم بالذمي ودكاة الجبين
دكاة أمه (١)

ومن تلك السمات التي نراها لأبي علي في الكتاب عنايته بشعراء محدثين عباسيين،
فقد أورد أبياتاً مختارة لأبي المعتز وابن الرومي وأبي العتاهية (٢) وغيرهم.

كما يلاحظ في الكتاب بيلاً لبعض المبهمات في كتبه الأخرى، فمن ذلك أنه عقد
مسألة في البعداديات (٣) ذكر فيها قولاً وناقشه ورده ولم يعزه لأحد، ولكنه عرّفه
للبيداديين في كتابها (١٤٠-ب)، وكذلك حكى أبو علي في البعداديات (٤) أيضاً
قولاً عن أحد متقدمي أهل العربية ولم يُسمه، في حين عزاه في الكتاب (١٣٨-ب)
إلى أبي عمر الجرمي ورده بمقالته نفسها في البعداديات.

والأمر الآخر الذي يُعنى به هنا هو مصادر أبي علي في الكتاب، وقد وجدت منها
المصادر التالية:

١- قوافي الاخفش: فأبو علي في (١٨٧-١) يصح مسألة يذكر فيها لزوم أبي الأسود
ما لا يلزم في قصيدة له فيذكر نظائر له، وهذه المسألة تعليق منه على كلام الاخفش في
البيت نفسه والأمر نفسه في كتابه القوافي (٥)، ولم يرد في كلام أبي علي أي إشارة
لذلك، وأما أقوال الاخفش من غير ذلك فهي كثيرة في الكتاب على عادة أبي علي في
نقل أقواله ودراستها والاحتجاج لها أو عليها.

٢- كتاب لأبي عثمان المازني: في (٤٣-١): "وقال أبو عثمان في باب ما يرد فيه
علامة الإضمار إلى أصله: فمما رُد إلى أصله..."، وهذا باب في كتاب سيويه (٦) غير
أن لأبي عثمان كتاب (تفسير كتاب سيويه) لا يبعد أن يكون النقل منه. وقد انطوى

(١) انظر (١١٨، ١٢٦، ١٠٧-ب).

(٢) انظر (١٨٢-٨٦، ١-ب).

(٣) البعداديات ص ٤٤٩.

(٤) مقص ص ١٦٧.

(٥) القوافي ص ٢٦.

(٦) الكتاب (٢/٢٧٦).

كتاباً على نصوص كثيرة للمازني يجعله من أغنى كتب أبي علي في ذلك، بل إن أبا علي يحكي عنه في الكتاب أقوالاً تعذر علي أن أجدها في أي مصدر آخر.

٣. المعاني الكبير لابن قتيبة: في (١٧-ب): "قول ابن مقبل:

عيل ما هو عائلة

أي: شدّد عليه وأثقل، فهو كقولهم: (قاتله الله) و(أحرأه الله) إذا أعجبك. وهو نص في المعاني لم يسميه أبو علي وكذلك فعل في البصريات (١).

٤- المقتضب للمبرد: ذكره ونقل عنه في (٦-أ)، واكتفى بالنقل في مواضع أخرى، ففي (١٢-ب، ١٢-أ، ب) ذكر مسائل ولم يشر إلى أخذها من المقتضب وهي مما وضعه أبو العباس لامتحان المتعلمين (٢)، ثم يتكلم في (٨٩-ب، ٩٢-أ) في كلمة (آخر) بكلام طويل يقول في آخره ابن جني: "ذكر (فا) مع كلامه هذا في (آخر) ما قاله أبو العباس في موضعين من باب آخر". وهو يشير إلى ما في المقتضب (٣).

٥- شرح أشعار الهذليين للسكري: قال أبو علي في (١٠٥-ب): "ساعده بن العجلان الهذلي:

فمالك إذ مررت على حنين كظيماً مثل ما زقر اللهيذ

(مثل) صفة مصدر محذوف منصوب بفعل دل عليه (كظيماً) أي: تزيّر زفيراً مثل ما زقر اللهيذ، ويجوز أن يكون (مثل) حالاً أي: فامثل ما زقر اللهيذ. ولهذه الحمل: أي ضفطه فانفضح لحمه ولم يشق جلده، وحنين: ماء قريب من مكة. وهو ماخوذ من كلام السكري في شرح الأشعار (٤).

٦- معاني القرآن وإعرايه للزجاج: أفاد منه ولم يسمه، وفي (٩٠-ب) حكى عن المعداديين قولاً واعتصر عليه بمقالة الزجاج في معانيه (٥)، ثم عقد مسألة في (لأ) في

(١) المعاني الكبير ص ٥٨، ٨٣٦، والبصريات ٧٤١، وانظر أمثلة أخرى في الحجة وتحليل ذلك في الأصول النحوية (١/٢٣٦).

(٢) المقتضب (٤/٥٩، ٣/١٠٨، ٤/٦٩).

(٣) نفسه (٣/٢٤٤، ٢٧٦).

(٤) شرح لأشعار ص ٣٣٤.

(٥) معاني للزجاج (٢/٩).

(٩١-١) وجدت أكثر ما فيها في المعاني (١) أيضاً.

٧- لأصول لأبي السراج: عقد أبو علي في (١٦٣-ب) إلى (١٦٦ ب) مسألة نقلها بحروفها عن أصول شبحه أبي السراج (٢) ولم يشر إليه.

ولا يحتمل أن مصادر أبي علي في الكتاب أكثر مما ذكرت ولكي اكتفيت بذكر الكتب غير المسماة دون غيرها من المصادر لأنني رأيت في فهرسي الكتب والأعلام بدءاً من أكثر بذكر الكتب وشيوخه ومن روى عنه في الكتاب، ولكن ما ذكرته هذا ظهر لي في تحقيق نص الكتاب، ولأن أبا علي أفاد منه ولم يصر على أكثره. فرأيت إثباته وتسميته.

هذا ما كان من أمر المصنف الأصل وهو أبو علي وكتابه التذكرة على ما أتاحه المخطوط واختيار ابن جني وتهذيبه للكتاب الأصل.

وأما إذا جئنا إلى عمل المهدب ابن حسي في كتابنا فيمكن أن نشير علامات عمله التي من أهمها:

١- أنه - فيما يبدو - صنفه في فترة متأخرة من حياته، فهو يقول في (٧٣-١): "وهذا وجه كنت أنا قديماً رأيته"، وإذا تتبعنا استخدام ابن جني لكلمة (قديماً) وجدناه يوردها فيما يحكيه عن أبي علي في كتابه الخصائص وسر الصناعة (٣) اللذين ألفهما بعد وفاة شبحه حسبما يرى محقق الخصائص (٤)، فهذا يشي بأنه يشير بهذه الكلمة إلى فترات بعيدة عن زمن الكتابة.

٢- من عمله في الكتاب اختصار نصه في مواضع منه دون مواضع، وقد تبين هذا فيما نقلناه من نصوص مقارنة بقول المصادر الأخرى في دراسة عنوان المخطوط.

٣- انصرف إلى تنعيم النقص في كلام أبي علي وإصلاحه والتبسيط على مواضع منه،

(١) نفسه (٨١/٣)

(٢) لأصول (١٨٠/١ - ١٨٤) وانظر مثلاً آخر في (١٣٣-ب - ١٣٤-ب) وهو في الأصول (٤١٢/١)

(٣) انظر مثلاً: سر الصناعة ص ٣٩٥، والخصائص (٩٧/٣)

(٤) مقدمة الخصائص (٧١/١)

وقد سلف التمثيل لذلك في مبحث العنوان، ولكنه ترك مواضع غير قليلة من أبيات في كلام أبي علي لم يتمه.

٤ - لعل ابن جني لم يكن من همه التصرف في ترتيب التذكرة ولا حذف المكررات من النصوص والمسائل، بل كان يسائر الترتيب الأصلي، فقد وجدت في (١-٦٠) نقلاً عن أبي عثمان النازي علق عليه أبو علي، ثم يأتي ذلك النقل ثانية في (١-٦٦) بالعاط تكاد تطابق الحكاية الأولى، فلعلى أبا علي نسي الموضع الأول فأنبته ثانية، ولكن ابن جني - وهو يعمل في تهذيب الكتاب واختصاره - لو كان يقصد حذف المكررات أو إعادة الترتيب لاكتفى بأحد الموضعين وعليه تعليق أبي علي (١).

٥ - اختلاط كلام ابن جني بكلام أبي علي أحياناً، فليس كل ما يلحق الرمز (ع) هو كلام ابن جني، ففيه بعض كلام أبي علي المحذوف، ويظهر أن اختلاط الكلامين وقع قديماً، يشهد بذلك قول ابن بسعون (١): "واظن هذا الرد دخيلاً في التذكرة من كلام أبي الفتح، ويبعد أن يكون من كلام أبي علي عدي". كما أن في نصوص ابن جني نقولاً وحكايات عن علماء آخرين غير أبي علي لم اتبين الوجه في أمرها هل هي من زيادات ابن جني أو من تذكرة أبي علي كما وقع في آخر الكتاب من روايات عن النظر بن شميل وغيره.

٦ - أظهر في بعض تعليقاته الجانب الشخصي في أبي علي، كحكايته في (١-١٠٤) ب) تمسك أبي علي برأيه وعدم اعتداده بما يخالفه، وكذلك نجد عقب خبر رواه أبو علي أغرب فيه ابن درستويه بالجواب عن إشكال، ابن جني يقول في (١-٧٧): "غرضنا عندنا في هذا أن يرى ضعف ابن درستويه".

(١) وانظر أمثلة أخرى للتكرار في (٨٨-ب، ١٠٩-ب) تكرار (١٤٧-ب، ١١٢-ب).

(٢) المصباح ص ٩٦١، وانظر أيضاً في: المقاصد للتحوية (٥٦٣/٢) وقارنه بما في كتابنا (١-٢٠٠).

وصف المخطوط:

المخطوط كان في مكتبة شيخ الإسلام فضل الله الزنجاني^(١) بمدينة رجب في شمان إيران، ثم انتقل عنها فاستقر في مكتبة مجلس الشورى بطهران.

وباني في ست ورقات ومائتي ورقة، في كل صفحة خمسة عشر سطراً، ومتوسط الكلمات في السطر من عشر كلمات إلى اثنتي عشرة كلمة، وحطه نسخ بميس مشكور شكلاً كاملاً، وأخطاء الضبط غير كثيرة، غير أن تحريفاته تكون جملة جمال الخط وتمازج ضبطه.

ومن سمات النسخ أنه يرسم الألف المقصورة منقوطة كالياء، والألف المدودة تعلوها علامة المد (ـ) في أي موضع مثل: الياء والآخر، وتحذف الألف في بعض الكلمات المشهورة كعثمان، ويثبتها في (ذلك)، ويعتني النسخ بعلامه الإهمال في الراء والسين والذال والصاد والحاء، ويثبت هاء فوق الهاء المتطرفة تمييزاً لها من الشاء المربوطة، وفي أحيان كثيرة يهمل فتحة بعض الكاف المتطرفة. وكلمة (مسألة) تكتب بخط كبير ومثلها الأعلام التي في أول المسألة.

قُدِّر تاريخ المخطوط في المكتبة بالقرن السادس، وليس يمتنع تأخيرها إلى السابع؛ لما سأذكره في صفحة العنوان.

حينما اطلعت على المخطوط لم يكن في الصفحة الأولى سوى عنوان صغير كُتب في الراوية اليسرى العليا بخط التعليق: (تذكرة أبي علي)، ولكنني لاحظت أن الورقة الأولى أثقل من سائر أوراق المخطوط، ثم ظهر لي أنهما ورقتان ملتصقتان، علماً عرضتهما لضوء الشمس بدا لي أن الورقة الأولى تغطي صفحة العنوان، وبعد طول معالجة بالإصاءة المركزة استطعت أن أقرأ ما يلي:

(١) الشيخ فضل الله ولد سنة ١٣٠٢ هجرية، وتلقى العلم على جماعة من كبار العلماء والاساتذة في نجد ثم في العراق وعاد إلى زنجان سنة ١٣٣٩، وله تصانيف في علم الكلام والتاريخ، و ترجمه السيد لامين وذكره في غير موضع من الأعيان ويظهر من ذلك أن مكتبته كانت عامرة بمخطوطات نفيسة، ولم أهتم إلى تاريخ وفاته غير أنه أصدر كتاباً سنة ١٣٦٢. انظر أعيان الشيعة (٧٧/ ١٣) ومفاتيح المخطوطات العربية في إيران،

د. حسين علي محفوظ، مجلة معهد المخطوطات، ص ٣٤

"الجزء الأول من كتاب التذكرة

لشيخ أبي علي الفارسي"

صورة ما كان مكتوباً على ظهر النسخة التي كان أصلها عند قاح الدين أبي اليمس
زيد بن الحسن الكندي

ثم يتلوه بصراً طويلاً لم أستطع أن أتبين منه شيئاً؛ إلا أنني أظنه سمعاً لنسخة أو
النسخة المنقولة عنها".

وأبو اليمس متوفى سنة ٦١٣ للهجرة^(١)، ونسخنا مقولة عن نسخة نقلت عن
نسخة أبي اليمس؛ أي أنها يمكن أن تكون من القرن السابع أو السادس.

وفي المخطوط اضطراب في عدد من أوراقه، وخرم في موضعين منه. ونجد فيه ترقيماً
بالأرقام الحديثة (١، ٢، ٣، ٤، ٥...) وضع بعد اضطراب النسخة.

أما الاضطراب فالأرجح أنه وقع عند تجليد الكتاب، وقد تنبه لموضع منه أحد مالكي
النسخة فدوّن ملحوظة في أسفل (٢٨-ب) بين موضع ثمة الكلام.

وفي الطرة العليا اليسرى من وجه كل ورقة هناك ترقيم قديم يعتمد الأرقام القديمة
(١، ٢، ٣، ٤، ٥...) وطريقتها أن تُحصى كل عشر أوراق برقم، فيبدأ (١ من ١،
٢ من ١، ٣ من ٤، ٤ من ١، ٥ من ١، ٦ من ١، ٧ من ٢، ٨ من ٢، ٩ من ٢، ١٠ من ٢) (٢).

وأما الخرم فهو في موضعين: الأول يقع ما بين (١٨-ب) و(٢٩-أ)، واعتماداً على
الأرقام القديمة تبين أنه ذهب بإحدى عشرة ورقة. والخرم الآخر في آخر المخطوط؛ لأن آخر
عبارة فيه: "(أوح) و(هزل) فكذلك"، فالكلام غير تام ولا ندري مقدار ما ذهب من
الكتاب. وقد ذهب الخرم باسم الناسخ وغير ذلك مما تشتمل عليه الصفحة الأخيرة
عادة.

(١) أبو اليمس الكندي هو النحوي اللغوي القرني الحافظ المحدث. انظر تفصيل ترجمته في: معجم الأدباء
ص ١٣٣٢، وبغية الوعلة (١/ ٥٧١).

(٢) من العجيب أن هذه الطريقة تجدها اليوم في الكتب الأجنبية في تقسيم الفصل الواحد إلى مباحث
مختلفة

عملي في التحقيق:

بعد طول بحث عن نسخة أخرى اعتمدت هذه النسخة اليتيمة مع ما في العمل على النسخة الواحدة من صعوبة وخطورة يحذر منها أساطين التحقيق وقطع أن عملي سم باسم منها، وبعد فرائي من نسخ المخطوط قمت بالأمور التالية:

- اعتمدت ترقيم أوراق المخطوط الحديث المكتوب بعد اضطراب أوراقه بوصوحه في المصورة، في حين أن الترقيم القديم لا يكاد يظهر في كثير من أوراق المصورة، وكذلك لأن الترقيم الجديد يظهر الاضطراب في المخطوط قبل إعادة ترتيبه

- أصلحت الاضطراب الواقع في المخطوط على السحر التالي: نقلت الصفحات (٢٩-١) ... (١٢٧-ب) فوضعتها بين (١٨-ب) و(١٩-أ) فاتصل الكلام في آخر (١٢٧-ب) بأول الكلام في (١٩-أ) وكمل به المعنى، وكذلك نجد تسمية الكلام في آخر (٢٨-ب) يأتي في أول (١٢٨-أ)، غير أنه بقي الحرم بمقدار إحدى عشرة ورقة بين (١٨-ب) و(٢٩-أ).

- بعد انتهائي من النسخ سافرت ثانياً للنظر في الأصل المخطوط فكان مما صنعته أن قابلت أرقام الصفحات وتابعتها في نسختي بصفحات الأصل فتبين لي سقوط ورقتين في التصوير فاستدركت نسجهما بيدي.

- تولفت من صحة الترتيب الجديد ومقدار الحرم بالتحقق من أرقام الساسخ الأصلية التي طمس بعضها وذلك برصدها في المخطوط ومصورته. وقد ذهب القطع بكثير من هذه الأرقام، إلا أن ما بقي منها عند إعادة ترتيب المخطوط يشهد بصحة هذا الترتيب بعد أن اكملت الناقص منها معتمداً على ما قبله وبعده.

- قذت بعض الحرم قبل (٢٩-أ) بأن وضعت في الهامش نصاً من البصريات من مسألة يكاد يصحها بظائق ما بقي من كلام أبي علي في المخطوط مع شيء من البسط والطول في الأول منعي من إثباته في المتن.

إعادة مقرة إلى موضعها في (١٦-أ) بعد أن انتقلت خطأ إلى موضع آخر بمصله عن الصواب مسألان.

سعت إلى جمع نصوص التذكرة في المكتبة العربية متوسلاً إلى ذلك بكل وسيلة ممكنة^(١)، واجتمعت عندي نصوص وإحالات كثيرة عملت على عرضها على المخطوط للتوثق وإكمال النص، ولعلي أنشرها بعد ذلك ملحقاً للكتاب.

- اعتنيت كثيراً بربط المخطوط بكتب أبي علي الأخرى فضلاً عن غيرها من الأمهات ولئن كان بعض من حقق كتبه بداية معدوراً عندما كانت كتب أبي علي غير معروفة أو غير مشهورة، فإن هذا العذر قد ارتفع بعد أن صار له خمسة عشر كتاباً مشهوراً، وقد ظهر لي أثر ذلك في تحرير عبارة المخطوط وتقويم خللها وتوضيح مبهم كلامه والتشبيه على تطور قومه وغير ذلك مما يظهر في التعليق^(٢)، بل إن بعض هذه الكتب كانت بمثابة نسخة أخرى لهذا المخطوط المتيقن.

- ما زدت أو عددت زبادة في نص أبي علي - وإن كان في المخطوط - وضعت بين معقوفين []؛ لذلك جاءت تعليقات (ع) كلها بين معقوفين.

- صنعت المعارف عليه في تخريج الشواهد بأنواعها والأمثلة النحوية، وتوليق الأقوال وتخريجها والتعليق على الغامض من النص وغير ذلك مما أصبح من مسلمات تحقيق النصوص.

- اكتفيت في ترجمة الأعلام بمن رأيت غير مشهور في كتب العربية فترجمته باختصار في أول ذكر له.

- صنعت الفهارس الفنية المعتمدة في الكتب النحوية، وزدت فهارس البلاغة والعروض والقافية والفقه وعلم الكلام والمخطوطات المنسوبة والأخبار والمجالس لعناء نصوص الكتاب في هذه الأمور.

(١) من ذلك البحث اليدوي بفهارس الأعلام والكتب في الكتب المحققة، والبحث في أقراص الحاسوب وشبكة الإنترنت وما دني عليه الأساتذة والإخوان.

(٢) انظر في شرح النسخ ص ٤٩٥ حث الباقولي على تتبع كلام أبي علي في كتبه وعدم الاقتصار على موضع واحد منه. وانظر مقدمة الطنحاني في الشعر ص ٦٩.

لَمْ يَجْعَلْ لَهُ الْبَيَانَ وَلَيْتَ فِي صَفْعِهِ مِنَ الْبَيَانِ مَا فِيهِ لَأَنْ يَوْمَ وَعِنْدَكَ
لَا مَحْصَانٌ بِجِلْدٍ وَفَرْغَةٍ مِنَ الْمُسْكِرِينَ وَأَيُّهَا الَّذِي الْمَرْفُوعِ
وَأَقْلَرِجْمَةً مَقَامَةً لِأَنَّهُ إِذَا جَارَ جَدُّهُ الْبَتَّةَ لِحَوْجِهِ الْعَبْدُ كَانَ حَذْفُهُ
مَعَ أَقْلَرِجْمَةٍ مَقَامَةً أَجْدَرُ وَالْمَنْصُوبُ أَتَمُّ أَكْرَمُ الْبَيَانِ
وَلَا يَلِيقُ بِالْبَيْتِ أَفْلا يَأْتِيكَ لَوْ قُلْتَ — بَعْدَ قَارَأَوْنَ عِنْدَكَ
وَأَنْتَ بِرَيْدٍ رَجُلًا قَارَأَ بِجِلْدٍ لَأَعْلَى خَالِ الْمَذْرُوبِ وَأَيُّهَا الَّذِي
الْمَحْصُونِ الْمَرْفُوعِ وَكَثِيرٌ مِنْهُ وَمِنْ الْبَيَانِ مِنْكُمْ الْبَرُّ وَلَيْسَ مِنْكُمْ
إِلَّا وَارْتَبَعًا وَغَيْرَ ذَلِكَ هـ فَسَأَلَ بَعْضُهُمْ فِي حَدِيثِ رُوِيَ عَنْ
الَّتِي عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ آمَنَ بِغَيْرِ إِحْبَابٍ أَنْ يَشْتَرِيَ لَهَا لِحْمَةً مِنْهَا الْبَيْتُ
سَوَاءً يَلْجُ أَلْتَلْجُ الدَّبْلُ وَلَا يَكُونُ إِلَّا مَا عَمِلَ مِنْ الْكِبَابِ
لِأَنَّهُ مِنْهُ وَتِلْكَ عَلَى بَطْلَانٍ هَذَا قَوْلُ — الشَّاعِرِ
عَنِ الْبَيْتِ الْخَوَالِجِ وَابْكُوهَا لَهَا مَسْكُ مِنْ غَيْرِ تَلْجُ وَلَا دِلْ هـ
فَأَلْتَلْجُ غَيْرَ الدَّبْلِ هـ الطَّبِيْعِيُّ عَنِ الْأَعْمَشِ قَالَ قَالَ — رِيسُولُ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَدْعُوا مَعَهُ الْعِبَادَةَ ثُمَّ قَرَأَ دُعَايَ أَسْجِدَ
إِلَى قَوْلِهِ لَا حَزِينَ فَنَدَى عَنِ الْبَيْتِ قَوْلُهُ أَدْعُوْنِي سَجِدْ لَكُمْ

15

أَعْمَلُوا وَأَبْشُرُوا فَإِنَّهُ جُودٌ عَلَى اللَّهِ أَنْ يَجْعَبَ لِلدِّينِ أَمْثَالًا وَعَمَلًا
 الصَّلَاةُ بِوَرَعٍ مِنْ صَلَواتِهِ مَسْأَلَةٌ
 حَيْثُ الْعَوْدُ مَقْلُوبٌ مَلَكٌ مِنَ الْمَلَكِ كَمَا يَتَقَلَّبُ الْمَلَكُ
 وَلَا يَمُوتُ أَنْ يَكُونَ حُلَّةُ الْعَوْدِ وَتَحُلُّ جَمِيعًا خَيْرٌ مِنْ مَحَلِّهَا مِثْرٌ
 لِأَنَّ مَعْنَى الشَّعْرِ أَنَّهَا مَوْجِدَةٌ تَسْتَبِيدُ لِلْمَحَلِّ لَا عَلَى التَّسْبِيغِ إِذْ هِيَ فِي ذَلِكَ
 الْمَكَانِ وَلَا يَتَّبِعُ أَنْ يَكُونَ حُلَّةُ الْعَوْدِ جَلٌّ مِنْ مَحَلِّهَا كَمَا أَنَّ
 أَنْ تَكُونَ مَحَلٌّ لِحُلَّةِ الْعَوْدِ فَتَكُونَ مِثْرًا لَهَا فَأَيُّهَا جَلٌّ وَتَكُونَ
 الْقَامِلُ فِيهِ أَيْضًا كَمَا أَنَّ لَوْنَهُ كَمَا أَنَّ لَوْنَهُ لَوْنُهَا كَمَا أَنَّ لَوْنَهُ
 تَسْبِيغُهُ عَنْ خَيْرِهَا إِلَّا مَا تَقَلَّبُ فِيهَا جَمِيعًا فَتَكُونَ الْمَلَكُ
 ذَلِكَ كَمَا أَنَّ مِنَ الْمَلَكِ وَالْمَعْلُوبِ وَأَنَّ الْعَوْدَ يَكُونُ
 حُلَّةُ الْعَوْدِ فَيَكُونُ جَلٌّ لِحُلَّةِ الْعَوْدِ فَيَكُونُ مِثْرًا لَهَا
 الْبَارِ فَأَيُّهَا جَلٌّ لَوْنُهُ مِثْرُهُ لِحُلَّةِ الْعَوْدِ فَيَكُونُ مِثْرًا لَهَا
 يَكُونُ عَلَى أَرْأْسِهِ قَدْ وَجَدَ لَوْنَهُ أَيْضًا عَلَى أَرْأْسِهِ كَمَا قَالَ بُوَالْحُسَيْنِ
 قَوْلُهُ جَعَلْتُ صِدْقَهُمْ أَيْ قَوْلُهُ جَعَلْتُ صِدْقَهُمْ

مَسْأَلَةٌ



مختار
تذكرة أبي علي الفارسي ونهذيتها
لأبي الفتح عثمان بن جني
(ت ٣٩٢هـ)

تحقيق
د. حسين أحمد بوعباس
جامعة الكويت



١١/ الجزء الأول هو كتاب الفخوة

للشيخ أبي علي الفارسي

صورة ما كان مكتوباً على ظهر النسخة التي كان أصلها

عند علي الدين أبي البصر زيد بن الجهم الكندي

١٦ ب

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله رب العالمين ، والصلاة على رسوله محمد وآله الطاهرين .

هذا باب من اعتلال الفاء (١).

قال سيهريه (٢) عن الخليل في (توكج) (٣): هو (فوعل) من (ولج). فحمله على هذا، وجعل انتاء بدلاً من [الواو] (٤)؛ لكثرة هذا البدل واستفاضته في الفاء خاصة، وأطراده في باب الافتعال، وسعته في غير الافتعال؛ نحو: تيقور (٥)، وتراث، وتخممة، و(ضربه حتى أتكاه) (٦)، وأنلج ونحو ذلك، ولم يحمله على (تفعل) لقلته وكثرة الأول وسعته (٧).

(١) في المسألة (٤١) في الشيرازيات ٥٨٣ جاء كلام أبي علي بمبارة تكاد تطابق عبارته هنا، وكذلك جاء بعض ذلك في البصريات ٢٣٣، والإعمال (١٠/٢، ٢٤٣، ٢٤٧) والمقاييس ٧٩. وانظر بعض مسائل الباب في بواذر أبي زيد ١٤٥، وممالي الرجاء (١/٣٧٤) والأصول (٢/٢٦٩) ومعاني النحاس (١/٣٤١) وإعراب ثلاثين سورة ٨١، ونصحيح الفصيح ٣٥٠، والمجبة (٣/١٣) والتعليقة (٥/٩) والمصنف (١/٢٢٦) وسر الصناعة ١٤٦، والخصائص (٢/٨١، ٣/٢٤٣) وممالي ابن السجري (٢/٢٦٦) وإعراب القرآن المنسوب للرجاء (٣/٨٧٩) والممتع ٢٥٤، وشرح الشافية (٣/٨٠) وما أذكره في الهوامش الآتية.

(٢) الكتاب (٤/٣٣٣) وحكى ذلك عن الخليل المازني وابن السراج.

(٣) الترويج: كناس الوحش؛ أي مشطه في الشجر.

(٤) الأصل الفاء، ومن عجب أن التحريف وقع أيضاً في نسخة للشيرازيات.

(٥) اليقور: الوقور.

(٦) جاء القول في الكتاب (٤/٣٣٤) وسر الصناعة ١٤٦ واللسان والقاموس (وكا) وأكاه الفاء على هيئة

تشكي.

(٧) انظر في المهر (٢/١٤٢) كثيراً مما جاء على (فوعل).

وعلى هذه قالوا في (التوراة): إنه (فَوْعَلَةٌ) (١) من باب (وَرَى) (٢)؛ لأنَّ الحكم في التوحيد وعلم الشريعة مُخَرَّج منها.

وقياس قول سيبويه في (تولج) أنَّ ما جاء في شعر ابن أحمر في قوله:

تَوَابَانِيَانِ (٣)

إنها [فَوْعَلَانِ] (٤) يدل على ذلك أنَّ أبا بكر حكى في تفسيره عن الأصمعي (٥) وغيره أنه [الخَلَف الصَّغِير] (٦). فإذا كان كذلك كان من باب (وَأَب) لأنَّ الخلف الصَّغِير من الساقية صُلِبَ مُتَوَتِّر (٧)، وذلك أنَّ نُزُول / ١٢ اللين فيه وانصاع القصير منه لم [بُرْخِه] (٨)، فهو في أنه يوصف بالصلابة مثل وصفهم الخافز به في قوله:

بِكُلِّ وَأَبٍ لِلْحَصَى رَصَاح (٩)

(١) هذا قول البصريين، ويذهب الكوفيون إلى غير ذلك. وقد رُحِّح أبو علي موعلة في التعليقة والحجة، وسيجمل في (١-٤) الفائل بأنها (تَلْعَلَةٌ) مخالفاً له.

(٢) كذا، وفي الشيرازيات: وَرَى. وبكليهما جاء الفعل يقال: ورى للزبد: خرجت نازة. وانظر الاعتراف على كونه من (وري) في: التنبيه على حدوث التصحيف ١١٢

(٣) لم أجد هذا البيت في ديوان ابن أحمر، وهو في بيت على الطويل لا في مثيل تمامه:

فمررت على أطراب مرَّ عَشِيَّةً لها تَوَابَانِيَانِ لم يتغفلا

جاء في: ديوانه ص ٢١٢، والتهذيب المصنف (العجز) ٨٤٣، والتنبيه على حدوث التصحيف ١٠٥، والتهذيب (٣٣٣/١٤) والمصباح والتنبيه والإيضاح واللسان (ناب)، وبلا نسبة في: الشيرازيات ٥٨٤ (التوَابَانِيَانِ مَقْط) والمخصص (٤٩/٢). أطراب: جمع طَرِب وهو الجربيل الصغير، لم يتغفلا: لم يسردا، أي أنهما لم يظهرهما بعد. وقول أبي حبيب في الفريغ عن (التوَابَانِيَانِ): "لم يذكره إلا ابن مثيل" يحكم بخطأ نسبة الشاهد إلى ابن أحمر.

(٤) الأصل واحد نسختي الشيرازيات: فَوْعَلَةٌ، والأخرى: فَوَعْلٌ، ولم أجد للهاء وجهاً. والتصويب من التنبيه والمخصص اللذين حكيا قول أبي علي. وبما في التنبيه يظهر أنَّ تأصيل اشتقاق الكلمة من قول أبي بكر لا من أبي علي.

(٥) قوله بلا وصف بالصغير في التنبيه واللسان، ويذهب أبو عمرو إلى أنهما قادتنا الصرع

(٦) طمس بمقدار كلمتين، أتمته من الشيرازيات والمخصص.

(٧) يقال تَوَتَّر المصعب والقرق أي اشتد، وهو في المخصص: متوتد، وهو تحريف. انظر القاموس واللسان (وتر)

(٨) الأصل: يرحه يلحاء المهملة، والتصحيح من المخصص

(٩) رجز لأبي النجم العجلي في: ديوانه ٧٢، وأدب الكاتب ١٢١، والتنبيه والإيضاح (١٤٨/٢) والانتصاب

(٣/١٢٧) وبلا نسبة في: المصباح (وَأَب) وشرح الأدب للجواليقي ١٧٣، ونسب بمصل في: الحميم

(٣/٥١). وفي الديوان فضل تخرجه. الوأب: المجتمع، رصاح: يكرر المصى من صلاته

وحلقت الساعة إذا كان كذلك دل على صلابتها وقوتها على السير تحياله^(١).
وقد جاء (حوقران)^(٢) ونحوه. وقالوا: العويثاني^(٣) فأما ما أنشده أبو زيد من قوله:
حليبي لا يبقى على الدهر قادرٌ بتيهورة بين الطحا والمصائب^(٤)
فإن (تيهورة) عدي (فيعولة)^(٥)، والذي عليه اللفظ (عيفولة)؛ إلا أن العين لما
وقعت موقع الماء. [و] ^(٦) قلبت إليها كراهة لوقوعها مضمومة بين مثل ومقارب^(٧)،
وما كان يلزم من القلب والإدغام وامتناع الحرف المطرد في العين إذا أدغمت فيه الباء [و] ^(٨)

(١) يدل: حالت الساعة جيالاً إذا حمل عليها علم تلقح قولني لم تلقح سنة أو أكثر.
(٢) الحوقران: لقب الحارث بن شريك؛ لأن قيس بن عاصم حفره بالرمح أي طعنه حين خاف أن يموت فخرج من
تلك الحفرة، وقيل الخافز هو بسطام بن قيس. انظر: الاشتقاق ٣٥٨، وغريب الحديث لسعدي (٢/٢٤١)
والصحيح والتنبيه والإيضاح واللسان والقاموس (حفر). ونحو (حوقران) قليل في اللغة، انظر المسح
ص ٩٨، ١٠٠، وأنبية ابن القطاع ص ١٨٧.

(٣) العويثاني: قليل ونمر وسمن يخلط باللين الحليب، وقد ذكر في رجز لناشرة بن مالك. انظر الصحيح
والتنبيه والإيضاح واللسان والفتاوى (عبث). وقد جاء في أصل الشيرازيات بتقديم الداء على الباء وفسره
محقق الشيرازيات (الرسالة) بأنه اسم رجل، وهو تصحيف وقع مثله عند الهكاري في. معجم ما استعجم
٩٨٠، وصوابه في المراجع المذكورة.

(٤) من الطويل، وهو في: شرح أشعار الهذليين (١/٢٤٦) من قصيدة ذكر السكري في أولها أنها لصخر الغي
ورويت لأبي ذؤيب ويقال إنها لأخي صخر وأن الأكثر على الآخر، والبيت له في: المعاني الكبير ٧٢٨، وفي
اللسان (طخف) ونسب لأبي ذؤيب في: المحكم (١/٢٨١) واللسان (عصب). وهو بلا نسبة في:
الخصائص (١٠/١٣٤) وأنشده أبو علي في. الحجة (٤/٢٢٨) والشيرازيات ٦٤٩، وعنه أنشده ابن جني
في: الخصائص (٢/٨٢، ٣/١٧٠)، ولم أجده في نوادر أبي زيد. ويروي: تحت الطحاف المصائب،
ويروي: الطحا فالمصائب، وأيضاً: الطحاء المصائب. وقد نص ابن جني على تعدد الرواية.

وجاء في شرح الأشعار واللسان. العادر: الرجل للسن. التيهورة: ما أظلم من الرمل الطحا ذهب محقق
الخصائص إلى أنه مقصور الطحاء، وقد وجدته مقصوراً في القاموس (طحا). والطحاء هو الطحاف بالفتح
وهو السحاب المرتفع الرقيق، والطحاف بالكسر جمع طخف وهو شيء من الهم يغشى القلب العصاب.
كانها عصاب، وواحد عصابة.

(٥) في الشيرازيات بمعولة، ولا يصح مع سيقنا ويشهد بذلك ما في الحجة والخصائص (٢/٨١)
(٦) إضافة من الشيرازيات لأن الجملة اعتراضية وليست جواب لما، وإنما جوابها: صارت كأنها ده
(٧) يريد أن تيهورة أصلها: هَيَّوْرَة، فوقعت العين وهي ولو مضمومة بين واو مثلها وباء وهي مقارب لها،
وقلبت إلى موقع الماء.

(٨) إضافة من الشيرازيات ٥٨٥

تحرّكت بالكسر - صارت كأنها فاء؛ ألا ترى أن وقوعها في موضعها صار مرموصاً من حيث كان القياس المطرد في هذا الباب يؤدي إلى تحريك ما لا يُحرّك في الواحد؛ كما لا يتحرك ألف (فاعل) في الواحد، فهذا مما يتحقق له الحرف^(١) بموضع العاء، فيستمر فيه البديل من الحرف / ٢ ب الذي أبدل منه.

فأب الدلالة على أن عين الكلمة واو (فار يهّور)، وفي الحديث: "حتى تهوّر الليل"^(٢)، وحكي أبو الحسن^(٣) أن بعضهم يقول: يتّهير. قال: وقالوا: (هزّت نهار) مثل (خفت نهار)، ولم يحك عمر (يتّهير). فإن لم يُسمع غير هذه الكلمة، فلا دلالة في هذه على أنها تقال بالياء أيضاً. ألا ترى أنه يجوز أن يكون (يتفعل) .

فإن قلت: فإن ثبت أن العين ياء فهل يجوز في الكلمة بناء آخر؟ فالقول: إنه يجوز أن يكون الأصل (تفعولة) مثل (تعضوة)^(٤)، وهي الآن (تفعولة) فقدم الياء التي هي عين. ولو ثبت هذا لكان القول الأول في الكلمة أحب إلينا لأمرين:

أحدهما: أن كون الواو عيناً أشهر وأفسى، وبذلك التاء منها يكون دون الياء. والآخر: أن ذلك الوزن أوسع وأكثر.

وإذا كان كذلك حملناه عليه دون الباء الآخر؛ ألا ترى أن سيبويه حمل (توكج) على (قوعل) لما كان باب (هوزب)^(٥) و (خوجن)^(٦) أكثر من باب (تثقل)^(٧).

(١) كذا في الأصل ونسخ الشيرازيات، ومحقق الشيرازيات (الرسالة) عدّه نوهماً وجعته، حذف، ولم أتبع معناه، والضبط من د. هنداري.

(٢) جاءت هذه العبارة في حديث أبي قتادة وحديث آخر لأبي هريرة. انظر صحيح مسلم (١٢٧/١) مسند الإمام أحمد ص ٧٧٤ رقم ١٠٩٤٨، والمغربيين للهيوي ١٩٤٨، والنهاية لابن الأثير (٢٨١/٥) وتعليق العميق لابن حجر (٢٢٤/٢). وتهوّر الليل: أي ذهب أكثره.

(٣) لم أجده مرويّاً عن الأخص إلا (فار يهير). انظر: الخصائص (٨٣/٢) والمحكم (٣٢٩/٦) واللسان (طوق)، ولم أجده في معاني الأخص ٣٦٤ إلا (يهور).

(٤) في الهامش تعليق بخط الناسخ: "التعضوض تمرّ شديد الخلوة معدنه حتر، وأحدثه تعضوضة" رقبه قطع أتمه من الصحاح واللسان (عضض).

(٥) الهورب البعير المس، وقيل غير ذلك. وهو من أمثلة الكتاب (٢٧٤/٤) وانظر تفسير العريب لأبي حاتم ١٧٣، وشرح الأبيّة ١٦٣.

(٦) المخرج: الورد الأحمر. وهو ليس من أمثلة الكتاب، ولكن سيبويه ذكر في الموضع السابق خومل

(٧) التثقل - التثعب أو جروء

فام (تُعْمَة) (١) فمن باب (تَوْدِيَة) (٢) و (تَدْوِرَة) (٣) وليس بـ (فَعْلَة) (٤)؛ ألا ترى أن الأصمعي / ١٣ وغيره (٥) قال: جاء على تَعْمَة ذاك، وأَقْب ذاك. فليست فاء وأما (تَوْمَرِي) (٦) الذي حكاه يعقوب (٧) مع الأسماء التي تُستعمل في السعي، نحو: ما بها ديار ولا عريب، فيمكن أن يكون من (أَمِر القوم) إذا كثروا (٨)؛ أي: ما بها من يكثر عدداً. ويكون من (الأمر)؛ أي: ما بها من يأمر أمراً، فيكون مثل (ديار) هي أنه مثل (بيطار) (٩)، ومثل (أَحْوَزِي) (١٠) ونحوه من لحاق ياء في الإضافة له صفة. فإن قلت: هلاً حكمت ياءه من باب (بُرْثَن) (١١) ولم تُجور كون الحرف مزيداً؛ لأنه

(١) يقال: جاء على تَعْمَة ذلك أي بأوله وحدائنه أو حينه وأوانه. انظر ما يأتي من المصادر.
(٢) التودية: من معانيها أنها حشية تُشد على ظهر الساقة إذا صُرّت وهو المثال التالي من أمثلة الكتاب في (٤/ ٢٧١، ٣٣٦) وهما عند سيبويه على (تَعْمَة). انظر تفسير الغريب لأبي حاتم ١٦٥، وشرح لأبيه ٥٦.
(٣) التدوير: ما استدار من الرمل، وقيل غير ذلك. انظر تفسير الغريب لأبي حاتم ص ١٦٤، ٣٠٨، وشرح لأبيه ص ٥٣.

(٤) الأصل: بَعْمَة، ولا وجه لها. و (فَعْلَة) قول سيبويه في الكتاب (٤/ ٢٦٤، ٢٧٨) إذ قال في تَعْمَان: تَعْمَان، وفي تَعْمَة: فَعْل. وأبو علي في الشيرازيات ٣٧٩، ٥٨٦ والمضديات ٢٦٠ والبغداديات ٤١٧ يذهب إلى أنه تَعْمَة، بل ويرى أن الصحيح عن سيبويه تَعْمَة أيضاً محتجاً بما ذكره ابن السراج في الأصول (٣/ ٢١٢) من أنه وقع في بعض نسخ الكتاب في باب ريادة الشتاء ونقله عنه ثانية في التعليقة (٤/ ٢٥٩) دون أن يرجع بين (تَعْمَة) و (فَعْلَة) المحكية عن الجرمي والمبرد. وقد حشد الدكتور الدالي في هامش تفسير الغريب لأبي حاتم ١٢٤-١٢٩ الأقوال في تَعْمَة وتعمان بما لا مزيد عليه وخلص من مناقشتها إلى أن الصحيح في زنتها هو قول سيبويه: فَعْلَة.

(٥) ذكره الأصمعي في: ما اختلفت العاقله واتفقت معانيه ٤١، وروى أبو علي هذا عن ثعلب عن ابن الأعرابي، انظر: الشيرازيات والبغداديات والمضديات واللسان (ألف).

(٦) يقال: ما بالدار تومري؛ أي: أحد.

(٧) إصلاح المصطلح ٣٩١، وجاء في الزهر (٢/ ١٦٠) محكياً عن ابن السكيت بالهمز: تومري، وهو تحريف.

(٨) انظر اللسان والقاموس (امر).

(٩) هو معالج الدواب ويريد بأن (دياراً) مثل (بيطار) أي على وزن فِعْعَال؛ لأن (دياراً) أصلها ديار فُعيت فيه الواو ياء وأدغمت إحداهما في الأخرى. وأما للثنية بين (ديار) و (تومري) فلمعه يريد نسب الهمزة وأو في الأخير، أي أن المثلية في مطلق القلب الذي يجعل ثاني الكلمة علة. انظر الأصول (٣/ ٢٦٢، ٢٩٢) ومعاني الزجاج (٥/ ٢٣١) والدر المنون (٦/ ١٩١، ١٠/ ٤٧٧).

(١٠) الأحوري: من معانيه الحسن السباق.

(١١) أي رباعي مجرد.

عما لا يزداد إلا بثبت، وليس كالهزمة والياء أولاً؟ فإن ما ذكرنا من معناه يكون ثبثاً في
إريادة. إلا نرى أنه قد حكّم^(١) في (تؤثور)^(٢) أنه من الأثر^(٣)، وإن كان على لفظ
(عُصُور). فكدلك هذا. وإن كان على لفظ (بُرثن) - يكون من أحد ما ذكرنا.

وأما (التؤرور) فهو عندنا مثل (التؤثور)^(٤)، اجعله من (أر) وهو الدقع، وسمعتُ
أبا إسحاق يقول^(٥): أررت المرأة أؤرها أراً؛ إذا نكحَتْها، والسكاح دفع، فسُمِّيت
الجلورة والشرط بذلك^(٦) لدفعهم للحضر وعنفهم، كما أحدث / ٣ ب (الربسية) من
هذا المعنى لدفعهم من يدفعونه^(٧)، أنشد محمد بن الحسن^(٨):

وَحَشِيَةُ الشَّرْطِيِّ والتؤرور^(٩)

(١) نعله يريد سبويه كما هي أكثر عاداته في النقل عنه، وعبارة سبويه في الكتاب (٢٧١/٤): "يكون
على (تُفْعُونَ) وهو قليل، قالوا: تؤثور، وهو اسمٌ وهي غير صريحة بما نقله أبو علي، إلا أنها تقضي
بذلك.

(٢) التؤثور: حديدة يؤثر بها باطن خف البحر ليُنْصَرَّ أثره في الأرض، ويقال منه: أثرت البحر، وسماء
الصفاي الجلوار. وقد جاء اللفظ معصّف الأول بالثلاثة (تؤثور) في: التهذيب (١٥/١٢١) واللسان
(أثر)، والنظر تفسير الغريب لأبي حاتم ١٦٩، ٣١٩، وشرح الأبنية لأبي الدهان ٥٦، والأصول (٢٠٧/٣)
والجمهرة ١٢٤٧ والصحاح والتكملة (أثر) والمصباح ٨٠.

(٣) في: الصحاح - الأثر بالتحريك ما بقي من رسم الشيء وضربه بالسيف.

(٤) في: الناح (نار): التؤثور كالتؤرور عند أبي علي، وهو مفلوب كلامه هنا. والندبة في أنها على
(تُفْعُونَ) كما في أول القولين اللذين سيذكرهما. وقد ذكر ابن سيده في: المحكم (١٠/١٩٧) ونقشه ابن
منظور في اللسان (نار) أنه عند الفارسي (تُفْعُول). وذكر أبو علي في: البصريات (٢/٧٩٤) أن النداء في
(تؤثور) في قوله رائدة.

(٥) لم أجده منسوباً لأبي إسحاق الزجاج، إلا أنه مذكور في المعاجم في (نار) و(تور)، والعبارة بنسخها في:
الجمهرة ٨٦-١٠١، وقريب منها في ٥٦.

(٦) أي بالتؤرور.

(٧) انظر هذا القول في معنى (الربسية) في: غريب القرآن للسجستاني ٢٥٤، وتهذيب اللغة (١٣/٢٢٨)
والصحاح (ربن) والقريش (٣/٨١٢) ومجمع البيان (١٠/٤٤٨).

(٨) يريد ابن جرير الذي أنشده غير منسوب في الجمهرة ٧١٥، إلا أنه لم يورده شاهداً على معنى (تؤرور).

(٩) من الرجر، وهو ننداء بنت مسحل امرأة المعجاج في: الصحاح (تور) والتكملة للصفاي (نار) وفي
اللسان والناح (تور) وبلا نسية في: تهذيب اللغة (١٤/٢٥٠) وأنشده أبو علي في: الشيرازيات ٥٨٨
وتروى. الأتور.

ووجدتُ أبا بكر (١) بعدما رأيتُ ذلك أخذَه من (أثارتُ النظرَ)، وقوله
أثارتُهُم بصري والآلُ يرفعُهُم (٢)

وهذا مذهبٌ حسن؛ ألا ترى أن زيادة التاء أولاً ليس فيها أطراً، وإريادة في موضع
اللام مقيس سائغ، وفي المعنى أيضاً قوي؛ لأنهم يَرُصِدُونَهُمْ بإبصارهم إِيَّاهم، وهذا أشبهُ
من اندفع؛ ألا ترى أنك قد تُحْضِر ولا تَدْفَع، والوصفُ بالآخر لا يمارقه.

فأما (البَسْجَلِب) (٣) فإنه من باب (القَهْجَلِس) (٤)؛ ألا ترى أن ابن دنين لا تتوايان
أولاً في غير الأسماء الجارية على أفعالها؟ ومن ثم قلنا (٥) في (مَحْبِق) إن الميم فاء لما
ثبتت زيادة النون.

فإن قلت: أقلب قد قال (٦) في (إِنْفَحَل) (٧) إنه من (القَحْل)؟ فهلا قلت في هذا

(١) كـ بكني أبو علي شيخه ابن السراج، وهي أيضاً كنية ابن حريد الذي قال في: الجمهرة ١٠٣١،
والجنتي ١٤: "أثارت الرجل بصري أتمره إنكاراً إذا أهدت النظر إليه" ثم انشد الشاهد، ويقرّب منه قوله
في: الجمهرة ١٠٩٢، ولكنه لم يذكر الضرور في الرضعين، ولم يجد لابن السراج كلاماً في السقط، ونظرة
أبي علي لابن حريد في غير المسوعات لا نفوي أن يكون هو المقصود هنا.

(٢) صدر بيت من البسيط، ونحوه:

حتى استمرّ بطرف العين إنأري

وهو للكُمَيْت بن زيد في ديوانه (١٥٠/١) والمراثي للزبيدي ١٩٨٢، وجاء بلا نسبة في: الهجر لأبي زيد
(مجلة الشرق مج ١٣، ٩٤، ١٠) ص ٧٠٢، وغريب الحديث لابن قسيبة (١١٩/١) والكامل ٣٢٠، والفاقي
(١٢٨/١)، واللسان (نثر) وانشده أبو علي في: الشيرازيات ٥٨٨.

(٣) المنتصب: خَرَّة المرجوع بعد الممرار وثلاثاً أي للعطف بعد اليحض. وعرض لها أبو علي في الشعر ١٩٣.
(٤) القَهْجَلِس الكسرة الضخمة، وقبل غير ذلك. وهو عند سيويه في الكتاب (٣٠٢/٤، ٣٣٠) صمد علي
(قَمْلِيل). وانظر: تفسير الغريب ٢٤٣، وشرح الأبنية ١٤٥

(٥) وهو قور سيويه في الكتاب (٢٩٣/٤، ٣٠٩) والملازني في: المنتصف (١٤٧/٢) وأبجد في المنتصب
(١٩٧/١) وابن السراج في: الأصول (٢٣٧/٢) وأبي علي نفسه في: التعليقة (٢٨٣-٢٨٤) وانظر
اختلاف أهل اللغة في أصالة الميم وريادتها في: الجمهرة ٤٩٠، والصحاح واللسان وأنتاج (جني)
(٦) سيويه. في الكتاب (٢٤٧/٤): "ويكون على (إِنْفَحَل)، وقالوا: إِنْفَحَل في الوصف لا غير" وذكره في
الحجة (٢٨٤/١)

(٧) إِنْفَحَل شيخ كبير، والقَحْل من قَحْل الشيخ إذا يوس جلدُه كثيراً. انظر: تهذيب اللغة (٥٠/٤) وشرح
الأمية ٤٢، واللسان (قَحْل).

أيضاً إنه من (اجلب)؛ لأن المرأة إنما تريد بذلك إقبال الرجل عليها، وترك الإعراض عنها؛ كما أن ذلك من القحط واليبس؟

فإن هذا يمكن أن يقوله فائلٌ إلا أن المحمول عليه الأول، وكأنه في القصة الأولى / ١٤ لم يعتد به (إنقحل) لقلته (١)؛ كما لم يعتد به (حيري دهر) (٢) لقلته، حيث قد (٣)، لم يجرى في الكلام (فعلي) (٤).

وقد كان أبو العباس (٥) يذهب في (إنقحل) إلى أنه مثل (لأل) (٦) من (لؤلؤ)، ونحو ذلك مما يكون في إحدى اللفظتين بعض الفاظ (٧) الأخرى.

- (١) وهذا قوله في (إنقحل) في الإعمال (١١٤/١) وعن سيوريه في الحجة (٢٨٤/٢)
 (٢) من القوان العرب وقد جاء في أثر لاس عمر، ومعاة آخر الدهر وأبدأ، ويضبط (حيري) بغير وجه إلا أن الخاء في الأصل حُرِيت من الضبط، وقد جاء فيها التثنية والكسر. وقد قلل سيوريه تسكين الهاء في (حيري) بالرغم من إضافته بأنهم "يجمعون الشيئين ههنا اسماً واحداً، فتكون الهاء غير حرف الإعراب فيسكنونها ويشبهونها" بالهاء في مثل (مفاتيح). انظر: الكتاب (٣٠٦-٣٠٧) وحرر الحديث لابن قسيبة (٣٠٩/٢) والمختص (٢٩٠/١، ١٨/٢) والغريب للهروي (٥١٦/٢) والارمنية والامكنة (٢٩٢/١) والنهاية (٤٦٦/١) والنسك والنتاج (حير) وعرس له أبو علي في: الإعمال (١٩٢/٢)
 (٣) الكتاب (٢٦٨/٤): "وليس في الكلام بعلي، ولا فعلي، ولا فعلي (لا بالهاء)."
 (٤) ضبطت العين بالأصل بالفتح والسكون، وأظن أن المنحة ينبغي أن تكون على الفاء لأن (حيري) كما سلخت الإشارة لضبط بفتح الخاء وكسرها. وقد تابع ابن سيده في المحكم (٣٣٧/٢) أباعلي في حقه على القلة، وانظر توجيه ابن جني في الخصائص (٣٣٠/٣) وفي (إنقحل) انظره (٢٣٠/١)
 (٥) يريد المبرد؛ لأنه يسمى ثعلباً باسمه أحمد بن يحيى. ولم أجد للمبرد في: (إنقحل) إلا قوله في: الكامل ١٣٥٢: "والقحط: آخر سن الشيخ، قال العجاج:

وأي قحطاً شاب وأقلحاً طال عليه الدهر فاسألها

ولقحيم مثل القحط، وهو الجفاف.. وكذلك يقال: رجل إنقحل وأسراة إنقحلة. إذا أسس حتى يفس. فعل أبا عبي مهم من كلامه هذا أنه لا يقول بالزيادة في (إنقحل)، وإنما هو على قول أبي عثمان المازني في المصنف (١٥٢/١) من أنه إذا جاء لفظ ثلاثي بمعنى لفظ رباعي حصل الرباعي عليه ونسب إليه، وإن لم يكن مشتقاً منه؛ وذلك تقرب اللغويين من بعضها، ولم يحكم بزيادة ما في الرباعي كما فعل في (لأل) (لؤلؤ) ولعل ابن السيد الطليوسي في: القوط ٦٣٢ مهم ذلك من كلام المبرد معلق عليه بأن "الهرة والسن فيه رائدان". وما حكاه عن المبرد جاء عن الأصمعي في: البصائر (٩٦/٥) وانظر سر الصناعة ٤٢٩، والمصنف ٣٣٢، ٣٦٠.

(٦) بائع النؤلؤ

(٧) أي بعض حروف الأخرى.

وأما (تثري) (١) فإن التاء فيها مسئلة من الواو، فهو من المؤثرة؛ ألا ترى أن أب عبيدة (٢) فسره: أرسلنا بعضاً في إثر بعض. فلا يستقيم هذا أن يكون (تفعل) (٣)؛ ومن حالماً في (توراة) فقال: (تفعلة) (٤) لم يَجْزْ على قياس قوله أن تقول في هذا (تفعل). ألا ترى أنه (٥) في بعض القراءة غير مصروفة (٦)، فإذا كنت غير مصروفة ثبت أن الألف للتانيث، فإذا كانت للتانيث لم تكن مقلية عن لام، وإذا سم تسبب عن اللام وجعل الأول زائداً ترك الاسم بلا لام.

فأما قول أحمد بن يحيى (٧) في بعض أماليه: ﴿أرسلنا رُسُلنا تثري﴾ (٨) (تفعل)، قال: (وتثري) أبدلوا الواو تاء، فسهُو.

وأما (توأم) فهو (فوعَل) وليس به (تفعل) (٩)، ألا ترى أن باب (حَوَجَلَة) (١٠) و(صَوَمعة) (١١) أكثر من (تفعلة).

(١) بحث (تثري) في: الحجة (٢٩٥/٣) مجاء بأكثر كلامه هنا وأرجزه في: المعاني ٧٨، وهي عنده (فعل). والنظر الكتاب (٢١١/٣، ٢٥٥/٤) ومعاني الفراء (٢٣٦/٢) ومعاني الزجاج (١٣/٤-١٤) وما ينصرف له أيضاً ٢٣، ٢٨ وإعراب المحاسن (١١٤/٣) والمخصص (١٨٤/٢٥) راجع انصون (٣٤٥/٨).

(٢) معاجز القرآن (٥٩/١) في: تفسيره الآية: "رُسُلنا رُسُلنا تثري".

(٣) هو قول أبي عبيدة، وضبطه في المجاز بضم العين للشدة غير صحيح.

(٤) قول للكوفيين، وقد تقدم في أول الباب الكلام في. هذا، وانظر أيضاً الوسيط لتواحيدي (٥٠/٢).

(٥) كذا بالتحريك، ثم يقول (غير مصروفة) بالتانيث، وله وجه.

(٦) قرأ (تثري) بغير تنوين ماضٍ وعاصم ولين عامر وحزمة والكسائي. المسبعة ٤٤٦، والمبسوط ٣١٢، والإتحاف ٤٠٤، وذكر الفراء في: معانيه أن أكثر العرب لا تنون.

(٧) لم أجده في: محاسن ثعلبي، وفي: تهذيب اللغة (٣١١/١٤): "وقال أبو العباس: من قرأ تثري فهو مثل شكوت شكواً، والاصل وثرت قلت الواو تاء فقل: تثرت تثراً، ومن قرأ تثري فهو مثل شكوت شكوى غير مربة لأنها فعلى".

(٨) سورة المؤمنون: (٤٤).

(٩) انظر في المصنف (١٠٢/١) احتجاج ابن جني لذلك وفيه ما احتج به أبو علي هنا.

(١٠) ملحوظة: لعمرو الله العليقة الأسفل، وتقدم في: (١-٢) ذكر معنى تفعل.

(١١) صومعة لم يظهر منها إلا العباد والواو وألحقها من الشيرازيات ٥٩٠، وهو آخر ما جاء في: الشيرازيات من

هذا الباب.

أبو بكر (١).

فأما الصدورُ لا صدورُ جعفر

ولكن أعجازاً شديداً ضربهها (٢)

٤/ ب هذا وما أنشده سيويه (٣) من قوله:

فأما القتالُ لا قتالُ لديكم (٤)

يشهد (٥) لما بقوله في (زيد نعم الرجل) أن الذكر قد عاد إليه في المعنى؛ ألا ترى أن

(الصدور) التي هي اسم (إن) لم يعد إليها ضمير، وليس من باب:

(١) لم أجده في الأصول ولا الموجز، إلا أن معنى الكلام في: (زيد نعم الرجل) جاء بمضه في الأصول (١١٣/١) وهو مأخوذ منه من المقضب (١٤٧/٢)، وأخذه ابن جني في إعراب الحماسة على ما في: الخزانة (١٣٠/١)، ونقل ابن بري في: شرح الشواهد ١٠٣ عن أبي علي قوله: "وهذا يدل على ما يخالف فيه أبو الحسن سيويه من عود الذكر على غير إضمار وحمله على المعنى". وانظر: الكتاب (١٧٦/٢) - (١٧٧) والكافي ٤١٢، ٦٩٣

(٢) من الطويل، وجاء في: إيضاح شواهد الإيضاح ١٢٣ أنه يُنسب لتوبة وأنه وقع في: النوادر لرجل من الطب. وفي ديوان توبة قصيدة على ورد البيت ورويه إلا أنها تخلو منه وهو معزو لرجل من الطب. في شرح شواهد الإيضاح ١٠٢، والخزانة (٢٨٩/١١) وبلاسية في: سر الصناعة ٢٦٥، وأنشده أبو عني غير منسوب في: الإيضاح ١٢٧. وجعفر هم بن جعفر بن كلاب بن عامر، وكان قد صاهرهم بشر بن الوليد ابن عبد الملك، فلما وقعت حرب بينهم وبين الطب قوم الشاعر نصرهم بدو أمة على الطب، فكأن الشاعر بالصدور عن رجالهم، وبالأعجاز عن مسائلهم. والضرب: الصبر والتحمل. والشاهد به أبو علي.

(٣) في: هامش الأصل بغير خط النسخ: "الذي أنشده سيويه هو:

ألا ليت شعري هل إلى أم معمر سبيل، فلما للصبر عنها فلا صبرا

وتم يشهد من أبي كتابه قوله: (فأما القتال لا قتال لديكم)". وهو كما قال مالبث الأخير في: الكتاب

(٢٨٦/١) ولا نجد شاهد أبي علي

(٤) صدر بيت من الطويل، وهو:

ولكن سيرا في: جرائي للواكب

وهو منسوب للحارث بن خالد المحزومي في: ديوانه ٤٥، والخزانة (٤٣١/١) وشرح أبيات المعنى (٣٧٠/١) وذكر القيسي في: إيضاح شواهد الإيضاح ١٢٩ أنه للوليد بن تميم، ويُنسب لكميت بن زيد، ولم أجده في شعره، وبلاسية في: سر الصناعة ٢٦٥، وللنصف (١١٨/٢) وأنشده أبو عني بلاسية في الشعر ٨٤، ٦٤، والإيضاح ١٢٧، ونص ابن جني في: للنصف على أن أبي علي أنشدهم صدره، ولم أجده فعل ذلك إلا في: للوضع الثاني من الشعر وفي كتابنا.

(٥) الأسب - يشهدان

إذا الوَحْشُ ضَمَّ الوَحْشَ (١)

لأن الثاني هنا نكرة؛ ألا ترى أن (صدوراً) النكرة لما كانت تُنظم الجرس عادت إلى هذا المعرفة في المعنى؛ كما أن الرجل في (نعم) لما كان ينتظم (ريداً) وغيره (٢) عاد إليه الذكر منه في المعنى (٣)، ومن هذا الباب قوله:

إذا المرء لم يغش الكربة أوشكت حبال الهوى أن تقطعا (٤)

مجاهد (٥): ﴿كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ﴾ (٦): الراعي، ﴿يَمَّا لَا يَسْمَعُ﴾: البهيمة، مثل وعظ الذين كفروا ونعق الناق، فحذف.

(١) بعض بيت من الطويل تمام:

... في ظلماتها سواطع من حر وقد كان أظهر

وهو لندبة أحمد في: ديوانه ٨٩، والكتاب (٦٣/١) وشرحه للسيرافي (٢٦/٣) وشرح شواهد الإيضاح ٤٨٤، وإيضاح الشواهد ٧١٨، وأنشده أبو علي غير منسوب في: الشكعة ١٣٨ عن تايث (الوحش). والشاهد فيه هنا على وضع الظاهر موضع الضمير فكان ينبغي أن يكون (ضم).

(٢) من قوله: عادت إلى هنا مكرر في الأصل.

(٣) كتبه في: الإيضاح ١٢٦، وفي: المختص (٣٦٧/١-٣٦٨) بيان شاف لذلك.

(٤) من الطويل، وهو تلكلجة العربي البرقي في: المصليات ٢٢، وديوان أبي زيد ٤٣٦، ونقائض جرير والأخطل ٩٣، والمعدة (٦٧٧/١) وشرح المصليات للثبري (٦٠/١) وشرح شواهد الإيضاح ١٠٣، والخزانة (٣٧١/١)، والحرب القيسي في: إيضاح الشواهد ١٢٤ بنسبته للجميع وأنشده أبو علي بلا نسبة في: المصليات ٢٥٣ شاعراً على مجيء الظاهر (الغنى) في موضع الضمير لما بينه أبو علي هنا، وسيبويه يمنع مثله لأن الثاني (الغنى) جاء بغير لفظ الأول (الره) والأخفش يجيزه. ونظر: شرح الكافية (٢٤١/١) والخزانة

(٥) نقل الطبري في: تفسيره (٨٥/٢) قول مجاهد هذا بلفظ قريب من لفظه هنا، إلا أنه ينتهي باليهائم (وهو البهيمة ينقل أبي علي)، فلا ذكر فيه للتقدير المذكور هنا، إلا أن الطبري يبين المعنى بقوله "ومثل الذين كفروا وواظهم كمثل نعق الباعث بغنمه ونعيقه بها، فاضيف (المثل) إلى الذين كفروا، وترك ذكر (الوعظ والوعظ) لدلالة الكلام على ذلك". وهو قريب مما نقل أبو علي على إيجازه والمذكور هنا نُسب أيضاً لأبي عباس وعكرمة وعطاء وقتادة والربيع والسدي وهو للروى عن أبي جعفر الباقر، على ما جاء في الطبري ومجمع البيان (٥٠٨/١) والبحر (٦٥٧/١) وقد بلغت الأقوال في الآية تسعة انظر الكتاب (٢١٢/١) ومجاز أبي عبيدة (١٢/١، ٦٣) ومعاني الأخفش (٥٣/١) ومعاني القراء (٩٩/١) وناويل المشكل لأبي قتيبة ١٩٩، وما اتفق لفظه للسيد ٥٥٥، وتفسير كتاب الله العزيز ليهود بن محكم (١٦٤/١)، ومعاني الزجاج (٢٤٢/١) وشرح السيرافي (١٨٥/٤) وأمالي المرتضى (٢١٥/١) وكشف المشكلات (١٢٤/١) والدر للصون (٢٢٩/٢) والبرهان للزركشي (٢١٣/١)

(٦) سورة البقرة (١٧٦)، وتام الآية: ﴿وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً﴾ =

صحبتك إذ أنت لا تُصحبُ وإذ أنت لا غيرك الموكبُ

وإذ أنت تُكثرُ ذمَّ الزمانِ ونفستك نفسك تستصحبُ (١)

أحسبنا الكرخي (٢) يرفعه قال (٣): جاء رجلٌ برجلٍ إلى عليٍّ فقال: رَغِمَ هذا الرجلُ

[أه] (٤) يحنلُم بامي، فقال: اذهب فأقِعه في الشمس / ١٥ فاصرب ظله.

مسألة

قال سيويوه فيما ينصرف ولا ينصرف (٥): (سراويل) شيء واحد، وهو أعجميٌ أغربٌ كما أغرب (الآجر) (٦)؛ إلا أنَّ (سراويل) أشبهٌ من كلامهم ما لا ينصرف في سكرة ولا معرفة؛ كما أشبه (بَقْمُ) الفعل ولم يكن له نظيرٌ في الأسماء، فإن حَقَرْتُها اسمَ رجلٍ لم تُصرفها؛ كما لا تُصرف (عَنَاق) اسمَ رجلٍ.

= ولعل أبا علي جاء بتفسير الآية على قول ساجد شاهداً على إضمار الاثنين المختلطين (الراعي) و(البهيمة) وهو خلاف ما تقدم من إظهار اللفظ نفسه في موضع إضماره.

(١) من المتقارب، وهما من مقطعة لحمد بن حازم الباعلي في: ديوانه ٦٤، وهو شاعر عباسي، والثاني ملفف من البيتين التاليين.

وإذ أنت تفرح بالزائرين ونفستك نفسك تستصحب

وإذ أنت تكثر ذمَّ الزمانِ ومثبك اضغاث ما تتركب

ورواية (تستصحب) مع هذا الصدر أجود؛ لأنه يريد أن يبين وحدته فليس له حاجب وإنما استصحب هو الرجل نفسه وهذا المنسب مع ذكره الزائرين في الصدر. ونسب البيتان لأبي البرقان الكاتب (وهما برواية أبي علي تقريباً) في: ربيع الأبرار، ٨٥. وأظن أن الكلام متعلق بعجز الثاني (ونفستك نفسك) فهي اللفظ الواحد مبتدأ لفرة ومفعولاً أخرى، ولا يعني الضمير من أحدهما.

(٢) هبید الله بن الحسين بن دلهام أبو الحسن العقبة الكرخي، شيخ الحنمية ورأس الاعتزال في: زمانه (٢٦٠+ ٣٤٠) وحكى عنه أبو علي في: الحجة (٢/ ١٤٠، ١٤١، ١٤٣)، تاريخ بغداد (١٠/ ٣٥٣) والمسير ٢٦٠٤.

(٣) جاء الخبر غير مسند في: البصائر والذخائر (٦/ ٦١) وربيح الأبرار (١/ ٦٦٣) والتذكرة الحمدونية (٩/ ٣٦٤) وخرجه محقق الأخير من: نثر الدر للآبي (٢/ ١٢٤) ومحاضرات الراغب (١/ ٢٨٢) والمحرر تعلقن بالكلام على وجه الطرافة، إذ حلَّ الظل محلَّ اليد في: العقاب.

(٤) إصاعة يقتضيه السياق، وهي في المراجع المذكورة.

(٥) الكتاب (٣/ ٢٢٩) في: (باب ما كان على مثال مفاعل ومفاعيل)، وهو أحد أبواب ما ينصرف وما لا ينصرف.

(٦) الأصل يمنع الجهم، وأخذت الضم من الكتاب لحكايته عنه، ولم أجد المفتح إلا في: القاموس والذخ، ومناثر أفعالهم بعضهم.

وَأَمَّا (شَرَّاحِيل) فَتَحْقِيرُهُ يَنْصَرَفُ؛ لِأَنَّهُ عَرَبِيٌّ وَلَا يَكُونُ [إِلَّا] (١) جَمَاعَةً
 (سِرَّوِيل) (٢) وَإِنْ كَانَ وَاحِدًا فَهُوَ عَلَى مِثَالِ الْجَمْعِ الَّذِي لَا يَكُونُ الْوَاحِدُ عَلَى مِثَالِهِ،
 فَانْتَ مَ لَمْ تُسَمِّ بِهِ فَهُوَ مُنْصَرَفٌ؛ (كَأَجَرٍ) الَّذِي لَيْسَ فِي الْوَاحِدِ وَلَا عِبَرُهُ عَلَى مِثَالِهِ
 فَإِذَا سَمَّيْتَ بِهِ صَارَ مِثْلَ (شَرَّاحِيل) لَا يَنْصَرَفُ، وَزَادَ عَلَى (شَرَّاحِيل) أَنَّ (شَرَّاحِيلَ)
 عَرَبِيٌّ، وَهَذَا أَصْنُهُ أَعْجَمِي. فَإِذَا صَغَّرْتَ (شَرَّاحِيلَ) قُلْتَ: شَرَّاحِيلُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ خَرَجَ إِلَى
 مِثْلِ تَصْغِيرِ (فَعْلَالِ) وَ(فُعْلُولِ) وَ(فَعْلِيلِ)، وَأَنْتَ إِذَا صَغَّرْتَ (سِرَّوِيلَ) سَمَّيْتَ رَجُلًا
 فَقُلْتَ: سِرَّوِيلٌ، فَلَيْسَ هَذَا أَصْلُ عَرَبِيٍّ يَخْرُجُ هَذَا إِلَيْهِ؛ إِلَّا تَرَى أَنَّ (عُمَرَ) إِذَا / ه ب
 صَغَّرْتَهُ صَغَّرْتَهُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ خَرَجَ إِلَى مِثَالِ تَصْغِيرِ (عَمْرٍ) وَ(عُمَرُ)، فَجَارَ صَغْرُهُ إِذَا كَانَ
 (عُمَيْرٌ) يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ تَصْغِيرًا لِكُلِّ هَذَا.

فصل

لَمْ يَمْتَنِعْ هَذَا مِنَ الْإِنْصَرَفِ فِي التَّحْقِيرِ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَخْرُجْ إِلَى أَصْلٍ عَرَبِيٍّ، وَهَذَا
 يُضَيِّقُ؛ إِلَّا تَرَى أَنَّ (سِرَّوِيلَ) كَر (قُرَيْوِيلَ) (٣)، وَإِنَّمَا لَمْ يُنْصَرَفْ فِي التَّحْقِيرِ لِتَثَابُثِ
 وَالتَّعَرُّفِ، وَإِنْ صَغَّرْتَهُ نَكْرَةً صَغَّرْتَهُ.

وَيَدُلُّ عَلَى وَجُوبِ الْإِعْتِدَادِ بِهَذَا الشُّبْهِ فِي (سِرَّوِيلِ) ثِقَلًا وَمَنْعُ الصَّرْفِ بِهِ إِذَا انْضَمَّ
 إِلَيْهِ غَيْرُهُ اعْتِدَادُ النُّحَوِيِّينَ أَبِي الْحَسَنِ وَأَبِي بَكْرٍ (٤) بِهِ أَيْضًا فِي الْمَعْرِفَةِ؛ إِلَّا تَرَى أَنَّهُ بَو
 (١) إِضَافَةٌ مِنَ الْكِتَابِ. وَانْظُرْ مَا يَنْصَرَفُ وَمَا لَا يَنْصَرَفُ ٦٤، وَالْأَصُولُ (٨٨/٢). وَذَكَرَ الرَّجَاحُ أَنَّ وَاحِدَ
 (شَرَّاحِيلَ): شَرَّاحٌ، وَأَبُو عَلِيٍّ فِي السَّائِلِ الْمَشُورَةِ ٢٧٦ مَنَعَ أَنْ يَكُونَ وَاحِدَهُ شَرَّاحًا أَوْ شَرَّاحُولًا.
 (٢) بِدَايَةِ تَعْلِيلِ أَبِي عَلِيٍّ، وَبَقِيَّةُ الْبَعْدَادِيِّ فِي: الْخَزَائِنُ (٢٢٩/١)، وَرَفَعَهُ قَائِلًا: "وَكَانَ أَبَا عَلِيٍّ لَهُمْ مِنْ قَوْلِ مَنْ
 أَنَّهُ أَعْجَمِي كَمَا عَرَبَ الْأَجَرُ، أَنَّهُ يَرِيدُ: يَنْصَرَفُ كَمَا يَنْصَرَفُ؛ وَلَيْسَ كَذَلِكَ، بَلْ مُرَادُهُ أَنَّهُ مُغْرَبٌ لَا مَبْشَرٌ
 كَمَا أَنَّ الْآخَرَ مُغْرَبٌ، مَدْلِيلُ قَوْلِ مَنْ يَعْنِي. إِلَّا أَنَّ سِرَّوِيلَ أَشْبَهَ مِنْ كَلَامِهِمْ مَا لَا يَنْصَرَفُ فِي نَكْرَةٍ وَلَا
 مَعْرِفَةٍ" وَهُوَ مِنْ كَلَامِ الرَّضِيِّ فِي: الشَّرْحِ (١٥٢/١) إِلَّا أَنَّ الْبَعْدَادِيَّ عَمِلَ عَلَى أَبِي عَلِيٍّ، لِأَنَّ أَبَا عَلِيٍّ
 سَوَّدَ قَرِيبَ فِي (٦ ب) هَذَا الْأَمْرَ بِلُغَةٍ قَرِيبَةٍ مِنْ لُغَةِ الرَّضِيِّ الَّذِي ذَكَرَهُ الْبَعْدَادِيُّ هَا وَاب كَلَامَ أَبِي
 عَلِيٍّ هَا مَبْعُوضٌ مَأْخُوضٌ مِنْ قَوْلِ أَبِي السَّرَّاجِ الْمُحْكَمِيِّ فِي: التَّعْلِيلَةِ (٥٥/٣).

(٣) تَصْغِيرُ فَرَوَاحٍ وَهِيَ السَّاقَةُ الطَّوِيلَةُ الْقَوَائِمُ وَلَهَا مَعَانٍ أُخْرَى، وَهُوَ مِنْ أَمْثَلَةِ سَيِّبُوِيَّةِ (٢/٢٦٠، ٦١٣/٣،
 ٢٦٠/٤، ٣١٥) وَانْظُرْ تَصْغِيرَ الْأَبِيَةِ ٥٩. وَانْظُرْ أَثَرُ كَلَامِ أَبِي عَلِيٍّ فِي: تَصْغِيرِ (سِرَّوِيلِ) فِي قَوْلِ أَبِي
 مَرْيَ الْمُحْكَمِيِّ فِي: اللِّسَانِ (سِرِّ)، وَابْنُ مَالِكٍ فِي: شَرْحِ الْكَافِيَةِ الشَّامِيَةِ ١٥٠٠-١٥٠٢.

(٤) الْمَقْتَصَبُ (٣/٣٤٥-٣٤٦) وَالْأَصُولُ (٨٨/٢) وَالتَّعْلِيلَةُ (٥٥/٣).

سُمِّيَ رجل بـ (معاجد) لم يُصَرِّفه أبو الحسن، وإن كان الجمعُ بالتسمية راثلاً عنه؛ كما أنَّ الصفة رائية عن (أحمر) إذا سُمِّيَ به^(١)، فكما اعتدُّ به ها ثقلًا كذلك ينبغي أن يُعتدَّ به في السكرة، وهكذا كان يقول أبو بكر، ويقول: قد أشبه الأعجمي في كونه على ما ليس عليه الأصول.

قال سيبويه^(٢): ورعَم يونس أن من العرب من يقول: سُرَّيَّلات؛ وذلك لأنهم جعلوه جماعاً

/ ١٦٦: قد حكى أبو العباس في (المقتضب) ما نحن منبته ثم سطر بعد، قال^(٣): (سراويل) لا يُصَرِّف عند النحويين في معرفة ولا نكرة؛ لأنها وقَّعت على مثال (قناديل)، وحكى أبو العباس^(٤) أيضاً عن الأخفش قال: من العرب من يجعله واحداً، ومنهم من يجعله جميعاً كـ (دخاريص)^(٥)، فهؤلاء لا يصرفون، والذين جعلوه واحداً يصرفونه.

فا: القياس أن لا يُصَرِّف في السكرة في قول من جعله واحداً؛ وذلك لأنه وافق بناءً لا يكون إلا جمعاً، وليس لفظه مشتركاً للجميع والواحد، لكنه يختص به الجمع، فإذا كان بمنزلة ما يختص الأفعال^(٦) من الابنية مثل (تغلب) ونحوه، إذا انضم إليه شيء آخر وجب أن لا يُصَرِّف، وكان ذلك أجدر من الامتناع من الانصراف؛ ألا ترى أن (أحمد) وبه وإن كان على زية (جعفر) وقد جاء في الأسماء نحو: (أضحى) و(أفكل) أنه إذا

(١) يذهب البعض إلى أن (أحمر) إذا سُمِّيَ به ثم نُكِّرَ فإنه يُصَرِّف، وتلعبه المبرد على ذلك. انظر: الكتاب (١٩٨/٣) الهامش (٤) والمقتضب (٣١٢/٣) والانتصار ٢٠٦، وما يُصَرِّف وما لا يُصَرِّف ١١، والأصول (٨٧/٢) ومجالس العلماء ٩٢، والتعليقة (١٦/٣) وقد خطأ ابن خروف في شرح الجمل ٩٠٩ كل من حكى عن الأخفش الصرف مستنداً بقوله في: كتابه الأوسط بعد أن ذكر طريقته عن سيبويه، وذكر ابن مالك في شرح الكافية ١٤٩٩ أن الأخفش حالف سيبويه مدة ثم واقعه وهو آخر قوليه

(٢) الكتاب (٤٩٣/٣)

(٣) المقتضب (٣٢٦/٣)

(٤) المساق (٣٤٥-٣٤٦/٣)

(٥) الدخاريص واحدها دخرص أو دخرصة، وهي ما يوصل به اليد (يراد باليدن ما يقع على البطن والظهر من القميص) بيومعه، اللسان (دخرص) وحكى الخوافي في: للمرب ٧٣ أن غير واحد من اللعويين يقولون إن أصله فارسي وقد حكى أبو حاتم في: المذكر والمؤث ١٩٧ عن بعض العرب من يظن (سراويل) جمعاً (٦) اختص لآرم منعه.

سُمِّيَ به شيءٌ لم يُصرف؛ لأنَّ الأكثر والأشيع في هذا الوزن الفعل؛ فإذا كان هذا كذا، وكان (سراويل) على باءٍ لم يَجِئ عليه معرد، كان أُجدر أن لا يُصرف.

فإن قلت إنه يراد به واحدٌ / ٦ ب وليس يراد به جمع قيل: إنه - وإن كان كذلك - فقد حصلت لمشابهة ووجب الاعتدادُ به ثقلاً؛ ألا ترى أن (أحمد) و(يَعْقُر) اسمان في الحقيقة وليسا بفعلين، ولم يَمِج كونهما اسمين من أن لا يُصرفا لحصول تشبه بالفعل، فكذلك هذا إذا كان على لفظ الجمع الذي لا يكون إلا مقصوراً عليه يُسَمَّى أن يُعْتَدَ ثقلاً؛ كما اعتُذُّ بورن الفعل ثقلاً، فإذا انضمَّ إليه التأنيث وجب أن لا يُصرف، وهذا أُجدرُ بترك الصرف؛ لانه أشبه ما لا يُصرف في الكلام في معرفة ولا نكرة، فبحسب بعده مما يُنصرف يُحتجُّ صرفه.

فإنَّ قولَ سيبويه (١) إنه أعجميٌّ أعْرِبَ كما أعْرِبَ (الآجر)، فليس يريد أنه يُصرف كما يُصرف (الآجر)، وإنما يريد أنه مُعْرَبٌ كما أن (الآجر) مُعْرَبٌ (٢)، وأنه لا شبه له في كلامهم كما ليس (لِلآجر) ذلك.

وفي فحوى كلامه عندي دلالة على أنه لا يُصرف عنده؛ ألا ترى أنه قال: أشبه من كلامهم ما لا يُصرف في معرفة ولا نكرة، فهذا الشبه ثقلٌ ومعنى يكون الاسم به ثانياً؛ كما أن ما شَبَّه به من (بَقْم) (٣) كذلك، / ١٧ فكما أنه إذا انضمَّ إلى (بَقْم) معنى آخرٌ غير وزن الفعل مُنِع الصرف، كذلك إذا انضمَّ إلى شته الجمع المخصوص شيء آخر مُنِع الصرف.

وما قاده شَبَّحاً (٤) أنك ما لم تُسمَّ به فهو منصرف كـ (آجر)، فلا يجب ذلك؛ ألا

(١) الكتاب ٣/ ٢٢٩

(٢) ذهب الرضي إلى أن التشبيه عند سيبويه لأجل التعريب، وأبو علي كما نرى يذهب إلى التشبيه في 'انهم معربان' من الإعراب لا من التعريب انظر: شرح الكافية (١/ ١٥٢) وما تقدم في هامش (٥ ب) من ذكر قول البغدادي والمنطبق عليه.

(٣) صبح أحمر، وهو فارسي معرب، المعرب ٢٥. وما نقله أبو علي من كلام سيبويه في (بَقْم) هو جماع كلامه في 'موضعين' (٣/ ٢٠٨، ٢٢٩)

(٤) عبدة أبي بكر في الأصول (٢/ ٨٨) بعد أن نقل نص سيبويه في: (سراويل) 'فهو منصرف في النكرة، وإن سُمِّيَ به لم تصرفه' ولعله هنا أقرب إلى ما حكاه عنه أبو علي في التعليمة (٣ ٥٥) إلا أنه لم يعلق عليه بشيء هناك

تري أنَّ الاسم وإن لم يكن له نظير فإنه متصرف، وإن كان بناؤه مفرداً في كلامهم
 كـ (ريثون) ونحوه؛ ألا ترى أنَّ هذه الأسماء المنفردة العربية لو انضمت إليها التعريف لم
 يحب المتبع من الصرف، فكذلك (الآجر) (١)؛ لأنَّ ما يُعَرَّب من الأعجمية في السكرة
 بمنزلة العربية، وأحسب أنَّ عندي عنه ما يخالف قوله هنا.

ويدل على ما ذكرته لك من هذا القياس ما أنشدَه ابنُ دريد (٢):

في سراويل رابع (٣)

فدم يصرف.

قال (١): وكذلك (صحاري) (٥) فيمن قال: صحير أو صحير، يصرفه اسم رجل.

فا: ينبغي أن يُطْرَقَ (أو صحير) لأنه كان ينبغي أن يكون (أو صحير).

من الأوسط (٦): قال: (خلا) في الاستثناء كلُّ العرب يحجرون بها، وقد زعموا (٧) أنها

(١) الأصل: الآخر، ولا وجه له

(٢) الجمهرة ٦٦

(٣) جزء من بيت من الطويل، وهو بضمه:

أني دولها ذب الرياء كاذب فني فارسي في سراويل رابع

وهو تميم بن أبي من قبل في ديوانه ٤١، وأما الفلاني (١٦٤/٢) ومنتهى الطلب (٣٠٢/١) والخرانة
 (٢٢٧/١) ومقاييس اللغة (٣٤٩/٢) واللسان (درب) و(رود)، والمراعي: في مدح ديوانه (ط
 راينهرت) ٣٠٣، وديوان المعاني (١٣٢/٢) وأنشدَه أبو علي في المقاييس ٧٠ لآخر، وهرید الشاعر بدب
 الرياء ثوراً وحشياً، وهو من (برود) أي يذهب ويحيى، والرامح ذو الرمح، وشبه ما على قوائم الثور من
 الشعر بالسراويل، وقربه بالرمح

(١) سببه في الكتاب (٢٣١/٣)، وليس فيه (صحير)، وفي (٤٢٨/٣) (صحير) ذكر أنها أحسن مع
 (صحري)، وذكرها ثانية في (٤٧٤/٣) وأورد أبو علي في: التعليقة (٥٦/٣) النص كما أورده
 هنا، وانظر: الأصول (٤٧/٣) وما ينصرف وما لا ينصرف ١١٤

(٥) كما في: معطوط التعليقة، وغيره محققها إلى (صحاري)، وعُضِلَتْ إثبات ما في الأصل لدلالة الرسم
 الواحد في: المخطوطين على أنه كذلك عند مؤلف الكتابين.

(٦) كتاب لاسي الحسن الأحفش معقود نقل عنه أبو علي في: البصريات (٣٩١/١) مسألة في (عدا)

(٧) ذكر سيبويه النصب بها، وقال إن بعض العرب يحجر بها. انظر: الكتاب (٢٤٨/٢ - ٣٥٠) والمقتضب

(٤٢٦/٤) وعلل الوراق ٢٥٨، وشرح ابن عصفور (٢٦٠/١) والجنى ٤٣٦، وأما أبو علي فذكر في
 الإيضاح ٢٢٠ أنها نجر في: قول بعضهم.

يُنصب بها، وذلك لا يُعرف، وقد سمعنا من ينصب بـ (حاشي) (١)، فقد أشبهتها؛ وإذا حُرِّبها فهي حرفٌ، وإذا نُصب بها فهي فعلٌ؛ / ٧ ب كأنك قلت: حاورَ بعضهم ريداً (٢)
قال (٣) ويقول: ما علمت ولا أظنه يقولُ ذاك إلا زيدٌ؛ لأنَّ الهاء هنا دالاسم (٤)؛
كأنك قلت: ما أظنُّ الأمر يقولُ ذاك إلا زيدٌ.

مُدَّ وَمُنَّد (٥)

أهلُ الحجاز (٦) يَجْرُونَ بها (٧) كلَّ شيء من المعرفة والمكرة. وأما (مُدَّ) فهي لغة
لتميم وغيرهم (٨)، وما بعدها رَفْعٌ، يقولون: لم أره مُدَّ يومان؛ أي: بيومي وبين لقائه
يومان، و(مُدَّ) اسمٌ مبتدأ، وما بعده خبره (٩).

(١) ذكر النصب بحاشي أبو عمرو الشيباني في (الجميع ١٧٥/١) ورواه ابن السراج عن النخعي عن أبي ريد
في (الأصول ٢٨٨/١). وسيبويه يقتصر في الاستثناء على الجر بها لأنها حرف، في حين أنَّ النخعي والمبرد
يجبران كونها في الاستثناء حرفاً جارياً ومفعلاً ماصياً وأما أبو علي فاقصر في الشعر ٢٥، والتعليق (٧٧/٢)
والإيضاح ٢٣٠ على حرفيتها، وأجاز في المسائل المشورة ٦٧ الأمرين انظر: الكتاب (٣٤٩/٢)
والقنطرب (٣٩١/٤) والانتصار ١٦٩، وإعراب النحاس (٣٢٦/٢) وعمل الوراق وسجع البيان
(٤١٠/٥) والإنصاف (٢٧٨/١) وشرح ابن عصفور والسيب ٤١٠، والرفع ١٧٨، وحسب ٥٦١

(٢) أي في مثل: ما أتاني أحدٌ خلا زيدا، وما حكاه من التفسير فهو لسيبويه.
(٣) الأحمش، وهذا مثل ذكره الخليل في: الكتاب (٣١٤/٢) وعنه في: الأصول (٢٩٦/١)، وقد شرحه
أبو عبي في: التعليق (٤٨/٢) بما لا يخالف كلام الأحمش هنا.
(٤) يريد فلاناً، وحديث.

(٥) كتبهما الناسخ بحجم العنوان متعديين في سطر. وقد عقد أبو علي باباً لهما في: الإيضاح ٢٧٤، وعرض
لهما في: التعميق (٢٤/١) والإغفال (٥١/١، ٤٢٠، ٥٤٥/٢) وسيد كمر (مد) ثانية في: (٤١-ب،
١٨٢-ب). وما في شرح الكافية للبرقي (٢٠٩/٣) يظهر أنَّ ما أثبتته أبو علي هنا منقولٌ عن الأحمش
وانظر في (مد) و(مد). القنطرب (٣٠/٣) والأصول (١٣٧/٢) وشرح السيرامي (١٦٥/١) ومعاني
الحروف ١٠٣، وتصحيح المعصبي ٤٩٨، وتهذيب اللغة (٤١٣/١٤) والصاحبي ٢٦٩، والإنصاف
(٣٨٢/١) وروصف المياني ٣١٩، ٣٢٨، والجنبي ٣٠٤، والمغني (٢٤٤/٤)

(٦) شرح الكافية والارشاف (٢٤٤/٢) والزهري (٢٧٦/١) - ينقل عن بولاد يونس. واللهجات في الكتاب ٥٢١
(٧) أي (مد)

(٨) يريد أنها في معجم بحدف النون، وذكر ابن منظور أنها كذلك عند عكّل، وأنَّ بني صبة والرياح يجمعون
بها كل شيء. انظر شرح الكافية واللسان (مد) والارشاف واللهجات في الكتاب

(٩) هـ، مذهب جمهور البصريين، والكوفيون يذهبون إلى أنَّ (مد) مركبة والمرفوع بعدها خبر لبدا محذوف،
أو فاعل لمعل محذوف. انظر: الإنصاف وشرح الكافية وبعض ما سبق.

وأما قول أولئك: لم أره منذ يومين ومُدَّ جمعة، فيجعلونه حرفاً بمرة (١) (١)
وعامة العرب إذا قالوا: لم أره مُدَّ اليوم (٢) أو مُدَّ الساعة أو مُدَّ الليلة، شئياً أنت
فيه (٣) جرَّوا، وكذلك: لم أره مُدَّ العام، جرَّ.
فإذا كان قد مضى فهو رفع في لغة الدين يرفعون، يقولون: لم أره مُدَّ ليومٍ لمضي،
ومُدَّ اليومان الماضيان، ولم أره مُدَّ العام الماضي.
وقال: (جُمادى) فإنهم لا يقولون فيه: شهرُ جُمادى، ولكن يقولون: جُمادى،
وأنت تعني الشهر (٤). ويقول: ربيعان وأربعة وأربعاء (٥).
وقال (٦): من العرب والنحويين (٧) من يقول: ثالثُ اثنين، ١٨ / ١ ورابعُ ثلاثة، أي: هو

(١) بعكس ذلك قال الأخفش في: معانيه (٣٦٥/١) فجعل (من يوم كذا) بمعنى: منذ يوم كذا والبرقي
في: الشرح (٢١٨/٣) يشترط في حمل (مُدَّ) و(مُدَّ) على (من) عند إرادة جميع امدة أن يُقدَّر مضاف
هو (أول)، فيكون للمعنى: من أول يوم كذا

(٢) كذا بضم الدال، ويجوز في دال (مُدَّ) للضم والكسر عند ملافة الساكن، والضم اعرف انظر: اللسان
(مُدَّ) واجمعي ٣٠٤

(٣) يريد الزمن الخال

(٤) ذكر أن العرب لا تقول شهر كذا إلا في شهر رمضان والربيع، إلا أن سبويه استخدم (رمضان) و(دا
الحجة) مفرولين بالشهر تارة وبغيره تارة أخرى، معترفاً في المعنى بين الاستخدامين، وقد شرح الزجاج وابن
السراج والسيرافي كلامه دون الإشارة إلى عدم جواز ذلك، بل إن ابن السراج ذكر أن سبويه معتمد في ذلك
على استعمال العرب، ولم يعرض أبو علي في التعليقة لنقص سبويه انظر: الكتاب (٢١٧/١) والأصون
(١٩١/١) وشرح السيرافي (١٩٢/٤) وتهذيب اللغة (٢٧٤/٢) وأدب الكاتب لصولي ١٨١، وعمدة
الكتاب لنحاس ٩٧، والأرملة والامكة (٢٨٤/١) والمدخل للخصي ١١٠، والاصباح للمهر (ربيع) والهمع
(١٩٩/١) والخزانة (٤٣٣/٧).

(٥) على القول بافتراضه بشهر، ثلثة الميوسمي وجمعه على شهري ربيع وأشهر ربيع وشهور ربيع، وقال ابن قتيبة:
"وان امرأت قلت أربعاء وأربعة"، وزاد الجواليقي: ربيع هذا إذا كان المراد بالربيع الشهر، وإلا فيعرق بين
هذين الجمعين اند كورين. انظر: الكتاب (٦٠٤/٣) وإصلاح الخطي ٣٦٤، وأدب الكاتب ١٠٦-١٠٧،
والأصون (٢١٦/١) وعمدة الكتاب ١٠٠، وكتابا (١٥١-١) وتهذيب اللغة (٣٧٣/٢) والأرملة وشرح
أدب الكاتب للجواليقي ١٥٧، والاصباح واللسان والاصباح للمهر (ربيع).

(٦) مواهب بكلام الأخفش في: معانيه ٢٨٧، ٣٦٠، وهي (ثالث اثنين) قال: قد يجوز وأن ما بعده المرد في
المقصب (١٨٠-١٨١) والانتصار ٢٣٩ عنه وعن المازني من ترك جوارزه على الظاهر أنه فيما "د على
العشرة، وبعبارة ما حكاه أبو علي عن أبي الحسن الأخفش في: التعليقة (٦٢/٤) وابن سيده في
مخصص (١١٠/١٧).

(٧) مهم سبويه في: الكتاب (٥٥٩/٣) وقال: "وقلما تريد العرب هذا وهو قياس"، والعراء في معانيه

صير الثلاثة إلى الأربعة، وهذا كلامٌ يقلُّ في كلام العرب، إنما كلامُهم الكثير ثالثُ ثلاثةٍ ورابعُ أربعةٍ، وفي كتاب الله نظيرُ لقولهم: ﴿ثَانِي اثْنَيْنِ﴾ (١).
قال: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ بَحْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ﴾ (٢)،
﴿سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ (٣)، ويقولون على ذا القياس: ثالثُ اثنين
قال: ويقول العرب: مررتُ بالذي أحسن منك، وهذا يُشبهه العلط؛ لأنهم فتَحَوُا
(أحسن) في موضع جرٍّ (٤).
وأشدُّ (٥):

رُبَّ مَنْ اضْجَبَتْ غَيْظًا صَدْرَهُ قَدْ تَمَنَّى لِي مَوْتًا لَمْ يُطْعَمْ (٦)
وَأَشَدُّ لِكَثِيرٍ:

لَمَزَّةٌ مُوحِشًا طَلَّلَ قَدِيمُ عَفَاءُ كُلِّ اسْتَحْمٍ مُسْتَدِيمٍ (٧)

= (٣١٧/١) و تحليل فيما حكاه ابن السكيت في اللمعات ٤٣٦، وأبو حاتم في: المذكر والمؤنث ٦٠ وجمعه
قياساً، وذكره أبو علي في: التكملة ٧٠.

(١) سورة التوبة: (٤٠).

(٢) سورة المجادلة: (٧).

(٣) سورة الكهف: (٢٢).

(٤) يريد أنه صفة لموصول هو في محل جر فتيحه في: ذلك، وغريب من ذلك مقالة الفراء والكسائي في قوله
تعالى: ﴿ثُمَّ آتَى عَلِيٌّ الْاَحْسَنَ﴾ حيث أجازا توجيهه نصب (أحسن) على أنه صفة للموصول، وردّه
البصريون وهذه الزجاجة خطأ فاحشاً، وعرض الأخفش لقراءة الفتح واقتصر على القول بأنه فعل، وأبو علي
يعتمد في الإغفال (٢٢٦/٢) مسألة ينقل فيها كلام الزجاجة في رده قول الكوفيين، ولا يعلق أبو علي
بشيء. انظر معاني المراء (٣٦٥/١) والأخفش (٢١٩/١) والزجاجة (٣٠٥/٢) وإعراب النحس
(١٠٨/٢) وتفسير الظهري (٢٩٩/٥) والدر المصون (٢٢٧/٥) والمصادر المذكورة في معجم الفراءات
بمذكر الخطيب (٥٨٨/٢).

(٥) أشده الأحمش بلا نسبة في: معانيه (٣٨/١).

(٦) من الرمل، وهو مسويد بن أبي كاهل الليشكري في: ديوانه ٢٧٩، والفضليات ١٩٨، وشرحها للأباري
٤٠٠، والشعر والشعراء ٤٢١، والخزانة (١١٥/٦) وشرح أبيات المغني (٣٢٤/٥). ويروى رُبَّ
اضْجَبَتْ غَيْظًا قَلْبِي مَنْ واستشهد الأخفش بالبيت على مجيء (مَنْ) بمبرلة رجل فلولا أنها مكررة
بمبرة (رجل) لم ينع عليه (رُبَّ) أي إنها مكررة موصولة. وعلى الرواية الثانية لا شاهد فيها على ذلك
(٧) من الوديع، وذكر البعدادي في: الخزانة (٢٠١/٣) وشرح أبيات المغني (٢٢/٨) نصيته لكثير على هذه =

وقال أبو الحسن (١) أيضاً: تقول: يا هَاءُ أَقْبِلْ، ويا [هَنَائِيهِ] (٢) أَقْبِلَا، ويا [هَوَاهُ] (٣) أَقْبِلُوا، وإن شئت قلت: يا هَنُ، ويا هَنَانِ أَقْبِلَا، ويا هَوُونِ أَقْبِلُوا وإن أصغت إلى نفسك لم يكن فيه إلا شيء واحد.

المُتَكْر (٤) من ذا تحريكه الهاء، وإلا فالقياس مطرد كهاء البدبة والهمها

وتقول: يا هَنَاهُ أَقْبِلِي، وهَنَائِيهِ أَقْبِلَا، ويا هَنَاتُوهُ (٥) / ٨ ب أَقْبِلْنَ، وتقول للمرأة (٦): يا هَنَّتْ أَقْبِلِي، ويا هَنَّتَانِ أَقْبِلَا، ويا هَنَّتَاتُ أَقْبِلْنَ، وتقول في الإضافة (٧):

= الرواية: وأما على رواية (لمية) فهو منسوب لذي الرمة ولم أجده في ديوانه، وهو لكثير في شرح ابن معيش (٢/ ٦٤)، وجاء بلا نسبة في: النمام ٩٢. وروايته للشهيرة في المصادر
لمرة موحشا طلل بلوح كانه خلل

وعنها فهو منسوب لكثير في: ديوانه ٥٠٦ مفرقاً، والكتاب (٢/ ١٢٣) واللسان (وحش)، وجاء بلا نسبة في: معاني الفراء (١/ ١٦٧) وإعراب النحاس (٥/ ٣١٢) والخصائص (٢/ ٤٩٤) وفي أربع نسخ من نسخها جاء الشاهد بروايتنا هنا، وهو بلا نسبة في: سمر السعادة (٢/ ٧١٥). وأنشده أبو علي في الرواية الأخيرة بلا نسبة في: الشعر ٢٢٠، ٢٢٤، ٢٨٥، ٥١٤، والشيرازيات ١٢٢، ٥٣٨، وخبذة (٦/ ٤٦٢) والعضديات ٢٩٠، وكتابتنا (١٨٣-ب) والشاهد فيه تمدد الحال على صاحبها النكرة
الاسم: الأسود، والمراد هنا السحاب، لأنه إذا كان ذا ماء يرى أسود. المستديم: السحاب المطر مطر الدائمة، وهي مطرة ألها ثلث النهار أو الليل. تنظر الخزانة

(١) حكى عنه في: الأصول (١/ ٣٤٨) وبعضه جاء في الصحاح واللسان (هنا). ويظهر أن أبا علي يقصد عن ابن السراج، وليس من كتاب الأحفش، لأنه لم يميز ما لابن السراج مما للأحفش. وانظر في تصريف (هنا) منادى: الكتاب (٢/ ١٩٦، ١٩٨، ٢٤٨، ٤/ ٤٢٤) والمقتضب (٤/ ٢٣٥) وسر الصناعة (١/ ٦٦، ٢/ ٥٦٠) والتصريف الملوكي ٢٩، وأما ابن الشجري (٢/ ٣٢٨) وهو أمشها، والصحاح وتكملة الصغاني (هنا) والمحكم (٤/ ٣٠٨).

(٢) الأصل بفتح الياء وكذلك (هتائب) الآتية، والتصويب من الأصول واللسان، وانظر الأصول (١/ ٣٧٥).

(٣) الأصل: هناه، وهو سهل وتصحيحه من الأصول واللسان.

(٤) من هنا إلى (والمها) قول ابن السراج في: الأصول (١/ ٣٤٨). وهي الصحاح وعنه في اللسان بعد أن حكى الجوهري تصريعات (هنا) قال: "وحركة الهاء منكراً، ولكن هكذا روى الأحفش" وبعض المراء في معانيه (٢/ ٤٢٢) على أن صم هاء (هنا) أكثر من كسرها في كلام العرب

(٥) الأصل: هتانون، وهو تحريف صوابه من الأصول ومن قوله (هات) بلا هاء. وانظر شرح ابن الشجري لهد في: أماليه (٢/ ٣٣٩).

(٦) العبارة في الأصول: وتقول للمرأة بغير زيادة.

(٧) في: الأصول زيادة. إليك.

يا هر (١) أقبل، ويا هتي أقبلا، ويا هتي أقبلوا، وللمرأة في الإضافة: يا هنت أقبلي، ويا هتي أقبلا، وللجميع: يا هتات (٢) أقبلن.

وقال أبو إسحاق (٣): (يا هناه) هو [قعال] (٤)، وأصله: هن (٥)، فريد هذا في النداء وبني هذا البناء.

فا: إنا قال قتل في قولهم (يا هتاه) (٦): ما هذه التاء؟ فإنها لا تحل من أحد أمرين. إما أن تكون بدلاً من اللام كالتي في (أخت) (٧) وبحوه، أو زيادة. فرب قلت: به زيادة، فهي لم ترد هكذا، وإن قلت: إنه بدل من اللام، فما بهاء المثبتة بعد الالف في قولك: (يا هناه)، وأنت قد ذهبت فيها إلى أنها لام بمزلة قوله (٨): (هت) في أن لاه يكون مرة هاء ومرة واو؟ (٩).

فأقول في ذلك أن التاء في قولهم: (يا هتاه) زيادة ليست بدلاً [بدلالة] (١٠) قولهم: (هت كما ترى) في الدرع (١١)، والهاء لام أو بدل من اللام، فالتاء زيادة بدلالة

(١) كذا في الأصل والأصول، وفي التصحاح واللسان هي بإثبات الباء.

(٢) ضبطت في الأصل بشوین التاء، ولا وجه له مع الإضافة.

(٣) هذا أحد قول البصريين، وأبو علي يحيز في موضع أن تكون لامها واو أو هاء ويقتصر على الأول في موضع آخر، وسجد كر الوجهين هنا، ورد الرضي في القول بزيادة الالف والهاء. انظر البغداديات ٥٠٤، والمطبوعات ٣٤٧، وأما ابن الشجري (٢/٢٣٨) وشرح شواهد الإصحاح ٥٣٦، وشرح الكافية (٣/٢٦٢) وشرح اشتباه (٢/٢٢٥) واللسان (هنا) والخزانة (٧/٢٥٦) وما سلف.

(٤) الأصل: تمال، وهو تحريف واضح.

(٥) كذا، ولا سبب هنا، أو صار انظر أسالي ابن الشجري (٢/٢٣٨) وشرح ابن عميش (١٠/٤٤). واحش أن تكون العبارة محرفة عن: يا هناه هو [قعال]، وأصله هن، فريد [هنا] هي النداء وهي هذا البناء. ولا أن هذا القول منسوب لغير أبي إسحاق.

(٦) لأصل: يا هتاه، بلا هاء وهو سهو؛ لأنه يذكرها تامة بعد ذلك.

(٧) ذهب أبو عبي في الإعمال (١/٢٢٧، ٢٣٠) إلى أن التاء في أخت وهت بدل من الواو، وهو في الحقيقة (٣/١٩٩) إن لام أخت وهت حذفت وجعلت التاء فيهما للإلحاق.

(٨) فريد سيبويه في: الكتاب (٣/٣٦٠، ٤٥٢).

(٩) كذا قول أبي علي في لام (هناه) في: البغداديات ٥٠٤، ٥٠٥.

(١٠) تعديل يناسب السياق، والأصل: في قولهم.

(١١) كذا قال في البصريات (٢/٧٩١) في تاء (هت)، وأما في الوقف فتصبح هاء (هته) وسجد كر الوقف قريباً

ما قبل من (هتت) في الوصل، وجاز وقوعها وسطاً. وإن كانت زائدة غير بدى - كما [جدر] (١) ووقع ما كان بدلاً هذا للموقع؛ وذلك في (كلتا) (٢).

وجار في الموضعين جميعاً لأنها / ١٩ ليست بعلامة تانيث (٣)، وهذا يقوي قول يونس (٤) في (أخني)، وهو دليل له قاطع على صحة قوله في النسب.

وإن شئت قلت: إن التاء في (يا هتته) هي بدل من اللام، والهاء زيادة بعد الالف، وليس بلام (٥)، وجاءت رائدة كما جاءت في (أمه) (٦) و(أمهات).

ومن قال: إنها رائدة وليست بدلاً من اللام أن يستدل على ذلك بموافقته (منأ؟) (٧)

(١) في الأصل: جاء.

(٢) هذا على قول سيبويه من أن (كلتا) على (مكلى)، ولذا ما بدل من الواو في (كلوا)، والجرمي يجمعها على (يفعل) ورد أبو علي في: التعليقة (١٩٠/٣) والبصريات (٧٩٤/٢) قول الجرمي، واقتصر على قول سيبويه في: الإفعال (٢٢٧/١) واحتج له في التذكرة فيما حكاه عنه ابن يسمون في: المنهاج ١٩٩. وانظر: الكتاب (٣٦٣/٣) والأصول (٧٨-٧٧/٣) وسر الصناعة (١٥١/١) وأما ابن الشجري (٢٨٧/٢) وتمصيل ابن بري في: شرح الشرح ٨٢.

(٣) قال في: التعليقة (٣٠٢/٣): "فأما تاء (أخت) فإنها للتانيث" ثم دلل على ذلك.

(٤) حكى سيبويه في: الكتاب (٣٦١/٣) قوله هذا في: النسب إلى (أخت)، في حين يذهب الخليل وسيبويه إلى أنه أخوي. وقد احتج أبو علي في: التعليقة (١٨٤/٣) لقول الخليل ولم يجر إثبات التاء، ورد قول يونس في: الإفعال (٢٢٨/١) ولكنه عاد فصره في: البصريات (٧٩١/٢) وذكر القولين في التكملة ٦١-٦٠، والمضدات ١٧٤.

(٥) نعه يشير إلى مذهب أبي زيد والأخفش في أن الهاء لحقت ببيان الالف، وقد رد أبو علي وابن جني ذلك. انظر: المنهاج (١٤٢/٣) وسر الصناعة (٥٦٢/٢) وأما ابن الشجري (٣٣٩/٢) وشرح الشافية (٢٢٥/٢).

(٦) قال ابن السراج في: الأصول (٣٣٦/٢) إن الأخفش حكى على جهة الشدة أن من العرب من يقول (أمه)، ويحير ابن السراج أن تكون على (فعللة) أو (فعللة)، وعلى الثانية تكون الهاء والدة وظاهر قول سيبويه في (٢٠٨/٢) زيادة الهاء في (أمهات). وانظر تعليق السيرافي في هامشه، وتمصيل في سر الصناعة (٥٦٣/٢) وكذلك المجهرة ١٣٠٨ والصاحح واللان (١م) و(أمه).

(٧) في الاستعظام ب(من) عن التذكرة تلحق (من) في الوقف علامات للتانيث والتنشئة والجمع، وأجار يونس أن تدخنها في الوصل أيضاً. انظر: الكتاب (٤٠٨-٤١١/٢) وللمنصب (٣٠٦/٢) والتعليقة (١١٢-١١٤) وأسائل المنورة ١٢٣، والخصائص (١٣٠/٢) والخزانة (١٥٦/٦). وفي الأصل سكنت الواو، إلا أن أبي علي حكى عن اللورد في: التعليقة (١١٢/٢) أن الواو محركة لأن تاء التانيث لا يكون ما قبلها إلا متحركاً.

في الوصل والوقف، فيقول: كما أنني قد وافقته في أنه يقال في الوصل: هت كما ترى، فإذا وقف قال: هت، كما بينا ذلك في (مئة) أنه مثلها أيضاً في أن الناء ليس يبدل؛ كما أنها في (مئة) ليس يبدل، إنما هو زيادة.

ومما يقوي ذلك مما كانت الناء فيه بدلاً مثل (أحت) و(بت) لم تحتسب ناء فيه في الوصل والوقف فمحالمة هذه لها تدل على أنها ليست مثلها.

قال أبو العباس (١): احتلّموا في تصغير (بذئجانة)، فمهم من يقول: بذئجانة مثل حضيرموت (٢)، ومهم من يقول: بذئجانة، فيكسر النون التي بعد ياء التصغير ويجعل الألف والنون زائدين. قال: وحق الألف أن تحذف هاها دون النون الراجعة؛ لأن النون حرف / ٩ ب من حروف الصلحة، وإنما تحذف النون من (حبطي) (٣) وتترك الألف إذا أثر مؤثر (٤)؛ لأنها في موضع حرف متحرك ملحقه (سفرجل) (٥)، وها هنا ألف زائدة غير ملحقه ولا موضعها موضع متحرك.

كذا وجدت في كتابي عن أبي العباس.

وشرح ما قل أن من قال: بذئجانة مثل حضيرموت، فإنه من فعل هذا جعل (بذن) مضموماً إلى (جان) كما ضم (حضر) إلى (موت) وفتح، ومن قال هذا فحقه أن يقول قبل التصغير: بذئجانة، فيفتح النون لأن حق كل اسم بني مع اسم أن يفتح الأول إلا أن يكون لامه ياء نحو: معديكرب (٦)، وكان حقه أن يقول: بؤيدجانة (٧)؛ لأن تصغير

(١) حكاه أبو علي في: الخليات ٢٨١ عن ابن السراج عن أبي العباس.

(٢) انظر في (حضيرموت) الكتاب (٢/٢٦٧، ٣/٤٧٥) والمقتضب (٤/٢٠) والأصول (٣/٦٠).

(٣) حبطي: للمتلئ طويلاً أو بطئة.

(٤) يجوز في تصغير (حبطي) حبيط على حذف النون، وحبيط على حذف الألف، انظر الكتاب

(٣/٤٣٦) والمقتضب (٢/٢٤٥) والمسائل للشوكة ٢٨٩.

(٥) قال عن (حبطي) في المقتضب (٣/٢٣٨) "فالنون والألف رائدتان لتبلغ بهما نداء سمرجل" ومثله في

(٤/٤) وانظر: المسائل للشوكة ٢٩٤.

(٦) قدر في الكلمة ٣١٥ "فإنما معديكرب فمهم من يفتح الآخر من كريب، ويجعل معدي مضافاً إليه إلا أنه

منعه لما سم بصرفه، ومهم من يقول معديكرب مثل بعلبك، ومن أضاف لم يفتح الياء من معدي جعلوا

الياء في: هذه المواضع مثل ألف منى.

(٧) رسمت في: الخليات مفصلة: بويذن جنة.

(فاعل) - فَوَيْعِلْ، قال سيبويه (١): إِنَّ تَحْقِيرَ مَا كَانَ مِنْ شَيْئَيْنِ كَتَحْقِيرِ الْمُضَافِ، وَقَدْ
 إِذْ مَا فِيهِ الْهَاءُ فَهُوَ مِثْلُ: دَرَاكِبُ جَرْدٍ (٢).
 و (بَادِحَانَةُ) مِثْلُ: دَرَاكِبُ جَرْدٍ (٣).

بَابُ مِنْ إِعْمَالِ الْفَعْلَيْنِ أَوْ أَحَدِهِمَا (٤)

(أَعْلَمْنَا وَأَعْلَمُونَا إِيَّاهُمْ إِيَّاهُمْ الرِّبْدَيْنِ الْعَمْرَيْنِ خَيْرَ النَّاسِ) (٥) أَهْرَدْتُ / ١١٠ (حَيْرِ
 النَّاسِ) كَمَا تَقُولُ: هُمُ أَوْضَلُ النَّاسِ، وَقُلْتُ: إِيَّاهُمْ، فَجُمِعَتْ عَلَى الْمَعْنَى.

مسألة

قَبِلَ إِنْ قَبِلَ لَكَ الْحَقُّ وَالْبَاطِلُ (٦)؛ عَلَى إِعْمَالِ الثَّانِي. وَعَلَى إِعْمَالِ الْأَوَّلِ: اقْبَلْ إِنْ
 قَبِلَا (٧) لَكَ الْحَقُّ وَالْبَاطِلُ، فَقَدْ أَمَرْتَهُ أَنْ يَقْبِلَهُمَا مَعًا، وَهَذَا عَلَى الْجَمْعِ عَلَى حَدِّ
 الْإِسْتِرَادَةِ (٨)؛ لِأَنَّهُ لَا يَحْسُنُ أَنْ تَأْمُرَهُ بِقَبُولِ الْبَاطِلِ كَمَا تَأْمُرُهُ بِقَبُولِ الْحَقِّ.

فَإِنْ أَمَرْتَهُ بِقَبُولِ الْحَقِّ قُلْتُ: اقْبَلْ إِنْ قَبِلَ لَكَ الْحَقُّ وَالْبَاطِلُ؛ يَهْمِدُ: اقْبَلِ الْحَقَّ إِنْ قَبِلَ

(١) الْكِتَابُ (٤/ ٤٤٣)، وَأَوَّلُهُ: إِذَا. وَفِيهِ النُّقْلُ الْتَالِي إِلَّا أَنَّهُ بِالْمَعْنَى.

(٢) كَذَا رَسَمَهَا فِي الْأَصْلِ مَمْصُولَةً، وَكَذَلِكَ وَجَدْتُهَا فِي الْكِتَابِ (٣/ ٢٥٨، ٤٤٣) وَالْأَصُولُ (٢/ ١٠٣،
 ٤٩/ ٣) وَمَخْطُوطُ التَّحْقِيقِ (٣/ ٢٨٧) وَلَكِنْ مَحْقُوقُهَا غَيْرُهَا، وَمَعْجَمُ مَا اسْتَعْجَمَ (٢/ ٥٤٩) وَاللِّسَانُ
 (دَرْبٍ) وَ (جَرْدٍ) وَانْظُرْهَا مَوْصُولَةً فِي: الْمُفْتَضِّلِ (٢/ ٢٦٢) وَتَكْمِلَةُ أَبِي عَلِيٍّ ٦٣، وَمَعْجَمُ الْبُلْدَانِ
 (٢/ ٤٤٧). وَأَبِي عَلِيٍّ فِي التَّحْقِيقِ كَلَامٌ طَوِيلٌ فِي شَرْحِ عِبَارَةِ سَيْبَوِيهِ.

(٣) فِي هَذِهِ الْأَصْلِ: بِإِذْنِهِ كَذَلِكَ جَرْدٍ. وَلَمَلَّهَا رَوَايَةُ نَسَخَةٍ أُخْرَى.

(٤) مِنْ مَسَائِلِ الْخِلَافِ بَيْنَ الْمَصْرِيِّينَ، فَالْبَصْرِيُّونَ يَخْتَارُونَ إِعْمَالِ الثَّانِي فِي حِينَ يَخْتَارُ بَعْضُ الْكُوفِيِّينَ إِعْمَالِ
 الْأَوَّلِ، وَالْقَوْلُ عِنْدَ أَبِي عَلِيٍّ قَوْلُ الْبَصْرِيِّينَ فِي: الْإِيضَاحِ ١٠٨ وَالْحُجَّةِ (٥/ ١٧٨) وَالْبَصْرِيَّاتِ (١/ ٥٢٣).
 وَانْظُرْ: الْكِتَابُ (١/ ٧٣) وَالْمُفْتَضِّلِ (٤/ ٧٢) وَشَرْحُ السِّيَرَاتِي (٣/ ٧٨-٩٨) وَالْإِسْبَاطُ (١/ ٨٢)
 وَشَرْحُ أَبِي عَصَمٍ (١/ ٦١٢) وَالنَّبِيِّينَ ٢٥٢ وَالْبَابُ وَالْمَسْأَلَةُ يَمُدُّهُ بِمَعْنِيهَا مَوْجُودَاتُ أَبِي. الْبَصْرِيَّاتُ ٦٣١
 وَمَا بَعْدَهَا.

(٥) حَاءُ لِمَنْ بَالِإِمْرَادٍ لَا الْجَمْعُ فِي: الْمُفْتَضِّلِ (٣/ ١٢٤) وَهُوَ عَلَى إِعْمَالِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ ذَكَرَ صَوْرَتَهُ عِنْدَ إِعْمَالِ
 لِأُخْرَى: أَعْلَمْتُ وَأَعْلَسْتُ رِبْدًا عَمْرًا خَيْرَ النَّاسِ. وَتَقَدَّسَتْ مِنْ مُحَقِّقِ الْبَصْرِيَّاتِ.

(٦) حَاءُ هَذَا أَيْضًا فِي: الْأَصُولِ (٢/ ٧٩) وَتَعْلِيقِهِ عَلَيْهِ مَوْجُودُ بَعْضِ كَلَامِ أَبِي عَلِيٍّ مُوَافِقٌ لَهُ

(٧) الْبَصْرِيَّاتُ: قَبِلَ، وَالصَّوَابُ قَبِلَا، وَسَيُكْرَرُ عَلَى الصَّوَابِ قَرِيبًا.

(٨) الْأَصْلُ الْإِسْتِرَادَةُ بِالرَّايِ، وَالتَّصْوِيبُ مِنَ الْبَصْرِيَّاتِ. وَفَسَّرَهَا الْمُحَقِّقُونَ بِالْإِثْقَادِ، وَلَا يَبْعُدُ أَنَّهَا بِمَعْنَى الطَّبْعِ،
 فَمِ الْكَلِمَةِ تَصْغَانِي (رُودُ): اسْتِرَادَ الْكَلَامَ: طَلَبَهُ، وَانْظُرْ مِثْلَهُ فِي الْعَرَبِيِّينَ وَاللِّسَانِ (رُودُ)

لك واباصل^١ ولا حس أن تؤكّد بـ (هو) (١). فإن أمرته [بقبول الباصل قلت، أقبل إن قبل لك والحق الباطل، فإنما أمرته] (٢) في المسالتين بقبول أحد الأمرين ولم تعرض للأحر بأمريه ولا نهيه عنه.

فإن نهاه عن الباطل قال: أقبل إن قيل لك الحق لا الباطل، فليس معنى هذا كمعنى الأول؛ ألا ترى أنه لا يكون دخول (لا) وخروجها واحداً؛ فكأنه قال: أقبل الحق إن قيل لك لا الباطل؛ أي: لا تقبل الباطل.

وبوقفت: أقبل إن قيل لك الحق لا الباطل، لكنت تريد: أقبل الحق إن قيل لك هو لا اباصل؛ معناه: لا إن قيل لك الباطل.

ولو قلت: أقبل إن قيل / ١٠ ب لك الحق والباطل، لكنت أمراً بقبولهما جميعاً، وكان معنى هذا ومعنى (أقبل إن قيل لك الحق والباطل) واحداً. ألا ترى أن معنى (ضربت زيداً وعمراً) و(ضرب زيد وعمرو) واحد (٣).

ونقول: أقبل إن قيل لك الحق والباطل، على إضمار فعل؛ كأنك قلت: واقبل الباطل، مثل: تقنّدت سيفاً ورُمحاً (٤)، وهذا أجود لأن الذي أضمرت هو ما أظهرت؛ ألا ترى أنهم قالوا (٥): (مررت برجل إن زيد وإن عمرو) فاستجازوا إضمار اجار لما ذكر قبل، فهذا أجدر.

(١) أي: إن قيل لك هو والباطل.

(٢) سقط من الأصل فأنشئته من البصريّات.

(٣) هي أصل البصريّات حاشية تضمنت قولاً لأبي علي إجاز فيه كون الباطل معطوفاً على العمور المحذوف من قبل، ثم حكى عن المعراء إلزاماً للبصريين في (كله لم أصنع)، وقد أثبتنا الجمع في أدنى (٤) يشير إلى الشاهد:

يا ليت زوجك قد حدا متقلداً سيفاً ورُمحاً

وهو لعبدالله بن الريحري في شعره ٣٢، وفيه مزيد تحريج. وأتشدّه أبو علي بلا سبة في الشعر ٥٣٢، وبشعراريات ٥٨، والحجة (١/ ٣١١، ٤/ ٢٨٩) والخليات ٣٠١، والتعليقة (٤/ ٢٤٣) (الإيضاح ٢١٧ شامهاً على حذف الثاني لدلالة الأول والتقدير: متقلداً سيفاً وحاملاً رُمحاً

(٥) جاء القول في الكتاب (١/ ٢٦٣ - ٢٦٤)، ويلفظ: (... إن صالح وإن طالح) في (إعمال) (١/ ٦٥)

وقد تأوّل بعض الناس^(١): ﴿تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾^(٢)، ﴿وَأَخْتِلَافَ اللَّبْسِ وَاشْهَارِ﴾
﴿آيَاتِ﴾^(٣) على هذا، قال^(٤): لأنه لا تعطف اسمين على عاملين مختلفين.

(١) في الشعر ٤٤ وصف أبو علي القائل بهذا (بعض المتعمدين من البصريين) وجعله (فون الساس) في
البصريات ٥٢١. وبعض الناس في العسكرية ١٦٤، وأخذ به في الحجة (١٧ / ٦) متصلاً به ومنحجاً في
الآية الأولى ولكنه لم يذكره في كلامه على الثانية (١٢١ / ٣)، ولم أعتد إلى من يعنيه بعض الساس هذا،
إلا أن ما سيأتي من المنع المطلق للعطف على العاملين هو قول سيبويه (٦٥ / ١) ومبره في مقتضب
(٢٩٩ / ٤) والأحمر أقرب لأنه عرض للآية الأولى في الكامل ٩٣١ والمثانية فيه ٣٧٥، ١٠٠٢، قسم
بمحمدهما على إحصاء حرف الجر، ولعله قاله فيما لم يصلنا من كتبه.

ومحقق كتاب الشعر عرّف هذا القول إلى الأحفش، وفيه نظراً لأن الأحفش لم يذكر ذلك في كلامه في الآية
الأولى في معانيه (٢٤٣ / ١) وحمل الثانية على العطف على العاملين على ما جاء في المقتضب، بل إن
أبو علي حكى قوله فيها في الحجة ولا أثر فيه من ذلك. بقي أن الرضي في شرح الكافية (٣٤٧ / ٢) ذكر أن
سبويه وانفرد بمعاني مطلقاً للعطف على العاملين وبصيران الجار في كل صورة فوهم ذلك. ولكن سبويه
ثم يعرض للآية الأولى وأخذ بما حكاه أبو علي في الآية الأولى لبس جني في: الخصائص (٢٨٦ / ١) وابن
مكي في: المشكل ٦١٢ واحتج به الأنباري في الإنصاف ٤٦٧ وانظر في انتقاد هذا القول وغيره مما لميل في
الآيتين: الكتّاب (٦٥ / ١) الهامش (٣) ومعار أبي عبيدة (١١٣ / ١) ومعاني الفراء (٢٥٢ / ١)
والانحصار ٥٦، ومعاني الزجاج (٤٣٢ / ٤٠٦ / ٢) والأصول (٧٣، ٦٩ / ٢) وإعراب النحاس (٤٣١ / ١)،
٢ (١٥٣)، وتفسير الطبري (٢٥٢ / ١١، ٥٦٨ / ٣) وعمل ابن خالويه (١٢٧ / ١) والإغفال (٦٥ / ١)
والبحر المحيط (١٦٥ / ٣) والدر المنثور (٣٩٤ / ٢، ٥٥٤ / ٣).

(٢) سورة النساء، ١، وفي الأصل السين مشددة، ولم أجد من جمع بين القراءة بتشديد يدها وجر ميم (الأرحام)،
وأما ما جاء في مجمع القراءات (٥ / ٢) من أن أبا جعفر ويعقوب - وهما يقرآن بتشديد السين - لا يقرآن بتنصب
أخيم فلم أعتد إليه في المصادر، ويشهد بذلك أنهما لم يذكرا عيمس قرأ بحر الميم في المعجم نفسه. ولهذا وقد
هو في البصريات أثبت القراءة بتخفيف السين، وهي قراءة حمزة من السبعة والسبعي وقادة ومجاهد
وغيرهم وعينها كلام النحاة في جميع المصادر، وسيذكرها أبو علي ثانية في (٨٤ - ب) انظر السبعة
٢٢٦، والميسر ١٧٥، والمشر (١٨٦ / ٢) والإتحاف ٢٣٦، وما سلف من المصادر.

(٣) سورة الحديد ٥، وثم الآيات المتعلقة بالكلام: ﴿إِنَّ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ وفي حلقكم
وما يثبت من دابة آيات لقوم يوقنون * واحتلاب الليل والنهار وما أنزل الله من السماء من رزق فأحبا به
الأرض بعد موتها وتصريف الرياح آيات لقوم يعقلون. وقرأ بتنصب (آيات) الثانية والثالثة حمزة والكسائي
ومجدي والأعمش ويعقوب. انظر السبعة ٥٩٤، والميسر ٤٠٣، والمشر (٢٧٨ / ٢) والبحر (٨ / ٤٣).

(٤) تقدمت الإشارة إلى أن هذا قول المبرد، وقد أخذ به أبو علي في: الحجة (٤٢٠ / ٢) وأشار في سعليقة
(١٠٢ / ١) إلى إجازة الأحفش هذا العطف، وفي شرح السيرافي (٤٩٠ / ٤١ / ٢) عرض شاف نراي المبرد
والأحفش في العطف على عاملين ومناقشتها

فإن قال أقول أقبل إن قيل لك الحق والباطل، على معنى: أقبل الباطل وإن قيل الحق، كما قال:

عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ السَّلَامُ^(١)

فهذا ليس كذلك؛ لأن حذو أن يقول: عَلَيْكَ السَّلَامُ وَرَحْمَةُ اللَّهِ، ولو (لرحمة)، وقد قُدِّمَت (الرحمة) مع الواو، ولم يُفصل بينهما، وإذا قلت: أقبل الباطل وإن قيل لك الحق، فقد كانت الواو معطوفاً بها (الباطل)، ثم صارت تلي (إن) ففصلت بين (الباطل) والواو (٢) / ١١١ ولم تفصل بينها وبين (الرحمة) في البيت، فإذا لا يكون مثله. فأمّ قوله:

وَفِي الْحَسَبِ الزَّاكِي الْكَرِيمُ صَمِيمُهَا^(٢)

فقد يجوز أن يُرْفَع (الصميم) بالابتداء لا على أن يُقَدَّر الواو داحلة على (صميمها) ففصلت، هذا لا يجوز^(٤)، لكن على قولك: مطلق زيد، ثم أدخلت العطف في الخبر.

(١) عجز بيت من الواو، وصدره: الأيا سخلت من ذات جزل

ونسب للأخوص فهو في ديوانه هامش من ٢٣٩، ولم ينقطع محققه بنسبه له، وجاء منسوباً به على شك في: الأصل ١٨٩، والخبر (٢٨٦/١) وشرح أبيات المعنى (١٠٢/١) وهو بلا نسبة في: الأصول (٣٢٦/١، ٢٢٦/٢) والمختصر (٣٨٨/٢) وشرح الحاشية للمسروفي ١٨٠٥، وأما ابن الشجري (٢٧٦/١) وانفاص (٥٢٧/١)، وانشده أبو علي في: البصريات ٦٣٦، ٦٨٥ والإفهام (٧٤/٢) شاهداً على تقدم المعطوف على المعطوف عليه، ونظر في الحفل لإجماع هذا التقدير للأخفش. وجاء الصدر مع عجز روايته: (برود الظل شاعركم السلام) في: مجالس ثعلب (١٩٨/١) واللسان (شبع) وفي الأصل، عبيد بالفتح، وهو خطأ فالخطاب للمؤنث.

(٢) يريد أن (الباطل) كان معطوفاً بالواو في المثال الأصل (أقبل إن قيل لك الحق والباطل) ثم تعير كما قال في (أقبل الباطل وإن قيل الحق).

(٣) عجز بيت من الطويل وصدره: من الخفركات البيض لم تر شقوة

وانشده أبو علي في: البغداديات ١٤٥ تماماً منسوباً لكثير، وجاء عجزه بلا نسبة في: البصريات ٦٣٨، ٧٧٥ إلا أن الرواية عند أبي علي محرقة العجز، وصواب روايته: وفي الحسب المحض الرقيق سحرها وقد برز (وفي الحسب المكون صاف نجارها) وهو من قصيدة لكثير في ديوانه ١٠٩، والأعشى (٢٨٣/١٥) وبلا نسبة في: الأغني (٢١٨/٨)

(٤) يريد أنه لا يجوز أن يُحْمَل على أن الأصل: وصميمها في الحسب الزاكي، ثم فصل بين الواو ومعجمها.

وتقول : اقبل إن قيل لك الحق أو الباطل . ولا تقول : وإن قيلاً ، وإن أعملت الأول ؛ لأنك رخصت له في أحدهما ، وهذا بمنزلة : زيد أو عمرو ضربتني ، ولا تقول : ضرباني ؛ كانه قال : اقبل أحدهما إن قيل لك .

واعلم أن قولك : اقبل إن قيل لك الحق والباطل ، وابقبل وإن قيل لك الحق والباطل ، معاهما مختلف ؛ لأنك إذا قلت : اخرج إن غضب ، فالمعنى : لا تخرج حتى يعصب ، وإذا قلت : أخرج وإن غضب ، فالمعنى : اخرج على أية حال .

وتقول : عوداً (١) أن يشتبك زيد ، إذا عملت الآخر ، فإن عملت الأول نصبت (زيداً) وأضمرته في الثاني .

وتقول : اعتد أن تقبل الحق والباطل ، على الثاني ، وعلى الأول : اعتد أن تقبلهما الحق والباطل ، ومعناه : اعتد الحق / ١١ ب والباطل أن تقبلهما ، وهذا فيه قبح ؛ لأنه ليس تأمره أن يعتاد الحق والباطل ، إنما تأمره أن يعتاد القبول ، وهو جائز على المعنى ؛ كانه قال : اعتد الحق والباطل أن تقبل الحق الباطل .

[ع (٢) : في الحاشية بعد (الباطل) خط حفي كالمشعث (٣) ، فكاد يكون على الوجه الذي سقط هكذا : ورهما أو هتك أنه على وجه البذل . ضبط هكذا .

وبعد ، فالبدل هنا يضعف وإن كان التفسير الذي تقدم أنفاً يقتضيه ؛ إلا ترى أنه إذا قال : اعتد أن تقبلهما الحق والباطل ، على تقدير : اقبل الحق والباطل أن تقبلهما ؛ فإن تقبلهما (٤) بدل من (الحق والباطل) ؛ كقولك : أنتظر زيدا وعمراً أن يقدم ، فإن يقدم بدل منهما ؛ أي : أنتظر زيدا وعمراً قدمتهما .

فالمسألة على هذا التفسير يوجب أن يكون (أن تقبلهما) بدلاً من (الحق والباطل) ، وقد قدمت (أن) عليهما ، ومحال تقديم البدل على البدل منه كما لا يتقدم المؤكد

(١) كذا ، ولا بعد له تكون بالدال ، أي : أعدّه بالله من أن يشتبك . أو هو على معنى قبول الشك كما سيذكر في مثل الآتي

(٢) رمر لاس جني ، ولم يرد تعليقه في البصريات .

(٣) من المشعث وهو للفرق والتغير . فطر الأساس والقاموس (شعث) .

(٤) الأصل : إن تعيلهما ، وهو تصحيف فالكلام على ما في المثال .

على المؤكد، ولا الوصف على الموصوف على أنه وصف له^(١). وهذا واضح [وتقول: أربي فأريك [ريداً، إذا عملت] ^(٢) الثاني، ولو عملت الأول قلت أربي فأريك ١١٢ ريدياً، وتثنى على هذا وتجمع، وكذلك على الوجه الأول. وتقول كنت وجئت مسرعاً، عمل ^(٣) أبو الحسن على أن هذا لا يجوز؛ لأن (كنت) تحتاج إلى خير، و(جئت) تحتاج إلى حال، وإن جعلت (مسرعاً) خبراً لـ (كنت) لم يكن لـ (جئت) حال، وإن جعلت (مسرعاً) حالاً لـ (جئت) لم يكن لـ (كنت) خبر. فـ ^(٤): فإن قلت: إن (جئت) قد تستغني عن الحال فاجعل (مسرعاً) خبراً لـ (كنت) فإن المسألة على هذا جائزة عندي، ويكون (جئت) التي هي خلاف (ذهبت). وإن جعلت (جئت) التي بمعنى (صرت) - كما حكى ^(٥) في قوله: لا ما جاءت حاجتك ^(٦) أي: صارت - لم تجز المسألة كما قال أبو الحسن، وإلى هذا ذهب أبو الحسن عندي في المنع منه.

قل بعض البصريين ^(٧): ما أضيف إلى ما ليس فيه ألف ولا ميم مبرلة ما أضيف إلى ما هما فيه، فترفعه كما ترفع ذلك؛ وهو قولك: نعم أخو قوم زيد، قال:

(١) وكذا قال ابن جني في المبدل في: الخصائص (٣٨٤، ٣٨٧/٢) وأشار إليه أبو علي في: الشعر (١١٣/٢). وقاله ابن جني في الصفة في: الخصائص (٢١٣/١، ٢٨٧/٢، ٣٩٣) وانظر الأصول (٢٢٥/٢).

(٢) خمس في الأصل الخمسة من البصريات ٦٣٩.

(٣) في البصريات ٦٣٩: زعم.

(٤) في البصريات: قال أبو علي.

(٥) أي سبويه في: الكتاب (٥٠، ٥١/٢، ١١٧٩/٣، ٢٤٨).

(٦) قال السيرافي في شرح الكتاب (٣٨٨/٢): "وهو من أمثال العرب.. وإنما بقوله الرجل سرجل إذا أثنى في معنى قوله: ما جاء بك. ويقال إن أول ما شُهرت هذه الكلمة من قول الخوارج لأبي عباس حين أتاهم يسدعيهم يرجوع إلى الحق من قبل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام" والقول في معاني

الأحفش (٣٧/١) والأصول (٣٥١/٢) وإعراب النحاس (٦٠/٢) والخصائص (١١٧/٢) وخصص

١٧/٧٥، والإيضاح (٣٩٧/١) واللسان (جيا، قدم، كون) والعري (٢١٨/٤، ٢٥/٥) وذكره

أبو عبي في الشعر (٤٦٨/٢) والمائل المثورة ٢٩٨، والثيرانيات ٢٨٥، وأطال فيه الكلام في التعليق

(١/٨٩-٨٢). ويرى القول بتعصب (حاجتك) ورفعها.

(٧) في البصريات ٦٤ تقدمت الفقرة التالية على هذه الفقرة فجاءت بعد (البصريين). وذكر أبو علي في =

(١/٨٩-٨٢). ويرى القول بتعصب (حاجتك) ورفعها.

(٧) في البصريات ٦٤ تقدمت الفقرة التالية على هذه الفقرة فجاءت بعد (البصريين). وذكر أبو علي في =

فَنَعَمْ صَاحِبُ قَوْمٍ لَا مِلَاحَ لَهُمْ وَصَاحِبُ الرُّكْبِ عُثْمَانُ بْنُ عَفَانَا (١)

فإن قلت: أعله يُشَدُّ بالنصب (صاحب قوم) (٢)، فلا يكون / ١٢ ب ذلك لاسي لا تعطف معرفة مرفوعة على نكرة منصوبة (٣).

وقال (٤): (رجلاً) من قولك: (نعم رجلاً زيد) منصوب على الخبر، والاسم مضمر في (نعم) لا يظهر، وتفسيره (زيد)، والضمير يلزمه التفسير إذا تقدم؛ فكانه إذا قال نعم رجلاً زيد، فقد قال: نعم الرجل رجلاً زيد؛ كقولك: جاء راكباً زيد.

الإيضاح ١٢٥ ما أورده هنا من إجازة بعضهم مجيء مرفوع (نعم) نكرة مضاعفة إلى نكرة، وهو القيسي في: إيضاح شواهد الإيضاح (١٢١/١) وابن سيمون في المصباح ٢٤٩ على أن أبي علي لم يسم القائل، وأنه قول الأحفش. ووجدته معروفاً إليه في: شرح شواهد الإيضاح ١٠١، والخزانة (٤١٧/٩) وذكر البغدادي أنه نسب لكونه ولابن السراج، غير أنني لم أجده في الأصول. ولم يجر سيبويه ذلك في (١٧٧/٢).
(١٧٨) وانظر في هامش الإيضاح مناقشة رأي الأحفش.

(١) من البسيط، وقد نسب لكثر بن عبد الله بن العريرة، وعلى ضعف نسب الحسن بن ثابت وأرس بن مفرأ. انظر: إيضاح الشواهد ١٢٠، وشرح شواهد الإيضاح والمفاصل النحوية (١٧/٤) والخزانة (٤١٩/٩)، وجاء في: إيضاح الشواهد (١١٩/١) أن ابن السراج في أبيات إصلاح المنطق نسبته لكثر هذا، ولم أجده في شرح أبيات الإصلاح لكثر إلا بيتاً آخر على معنى الورن والروي، وقافيته (ورثاً). وفي ديوان حسن (٩٦/١) لصيدة على وزن الشاهد ورويه غير أنها تخلو منه وأشد أبو علي الشاهد في: البصريات والإيضاح ١٢٦ لما ذكره هنا من رأي الأحفش. وذكر في توجيه البيت أنه حسن حذف (أن) من المضاف إليه (قوم) ثبوت (أل) في المخطوف (وصاحب الركب) فهذا شريكاً ورد أبي علي إنشاد (صاحب) بالنصب يجري مع هذا التوجيه.

(٢) أي على التفسير.

(٣) في البصريات ٦٤٢ نكسلة "وهو قولك (وصاحب الركب) وهذا ضريف" وريادة أخرى في إيضاح شواهد الإيضاح ١٢١: "إن قيل، لم لا يكون (وصاحب الركب) معطوفاً على المصمر المرفوع في (نعم)؟ فإن ذلك لا يجوز؛ لأنه مضمر معتر لا سبيل إلى إظهاره ولا تأكيد؛ لأنه غير مستحسن بنفسه، لا متقاربه إلى التفسير، فكانه لم يسم بعد، وللعطف والتأكيد والبدل إنما يكون فيما تم. وإذا فتح العطف على المصمر المرفوع دون تأكيد، فالواجب ألا يجوز هنا البتة لما بينته من حال مضمر (نعم)".

(٤) سمعت الإشارة إلى تقدم هذه الفقرة في البصريات عن موضعها هنا، وهذا يدل على أنها من نتمه كلام الأحفش وبكر الأحفش في: معانيه (١٤٤/١) جعل (رجلاً) تفسيراً لا حالاً وهو ما عليه الجمهور، ونقل السيوطي في الهج أن الكسائي يذهب إلى أن (زيد) فاعل و(رجلاً) حال. وقد عرص أبو علي لهذه المسألة في الإعمال (٢٢٢/١) فلم يذكر قول الأحفش، وقريب منه ما في: الخليليات ٢٣٣ ٢٣٥ وانظر الكتاب (١٥٥/٢) والمقتضب (١٤١/٢) ومعاني الفرجاج (١٧٢/١).

وقد - لا نقول: نعم ما صنعت؛ لأنك لا نقول: نعم الذي صنعت. فإب قلت: أحفل
(ما) بكثرة فلا تخناح إلى صلة، وأجعل (صنعت) صفتها، فذلك أيضاً غير جائز؛ لأنك
لا نقول: نعم رجلاً ظريفاً، فلا يجيء لـ (نعم) بخبر (١).
قال: ولو قلت: نعم البصري الرجل، ونعم البغدادى الثوب؛ ونعم الأصمهاشي العسل،
كان ضعيفاً؛ لأنك لم تُقد شيئاً.
ولو قلت: نعم الفرس الدابة، لم يَجْز، ولو قلت: نعم قَرَساً الدابة التي كانت عندك،
كان حساً بلاختصاص، إلا ترى أن الرجل يقع على (البصري) وغيره. فإذا احتضنت
(البصري) فقد أهدت (٢).

مسألة

عُلمَ الرجلُ المدخلُ السجى زيدٌ أخوه غلامه الآخذ (٣)، كماه ١١٣/ كان قبل
الإخبار: أدخل زيدٌ السجن المدخل، فأحير عن (المدخل) هلزمه أن تقول: المدخلُ
السجن زيدٌ المدخل، ثم قُدِّم الخبر على المبتدأ ثم أدخل (علم)، فصار الذي كان خبراً
المبتدأ المفعول الأول، وما بعده من قولك: (المدخلُ السجن زيدٌ) صفةٌ له، ولما صار
صفةً لم يقتضي أن يكون فيه ذكرٌ من الموصوف؛ كما أنه حيث كان خبراً للموصول ثم
يكن فيه ذكرٌ له، وكما أن قولك: المرحبان البيومان المسيراهما بزيد هما (٤)، ليس في
(هما) ما يعود إلى الخبر عنه، وكما أنك إذا جعلت (الدي) خبراً عن (اليومين) من
قولك: الفرسخان البرمان اللذان سيرا هما بزيد، لم يكن فيه ما يرجع إلى (اليومين)؛ إلا
ترى أن (هما) إنما يعود على (اللذين)، فإذا كان كذلك حملته على هذا.

(١) أي بعائده، وبعده في البصريات: "ولو قلت: نعم شيئاً صنعت أمس، كان أمثل لأن (أمس) بصير ظرفاً
مشيئاً الذي صنع".

(٢) في ابصريات ريادة تدفع عن كلامه التناقض: "في جميع هذه المسائل لو قُدم ما أخر لكان حساً؛ لأنه كان
يقع به بك اختصاص، إلا ترى أن الرجل يقع على البصري وعلى الكوفي، فإذا احتضنت البصري بعد
أهدت، ولا أنه يتبع لإقامة الصفة مقام الموصوف، فإما (نعم الدابة قرساً) فليس فيه إقامة صفة مقام موصوف
فهو حس". وهو آخر ما في البصريات من الباب.

(٣) جاء بمسألة في المنتخب (٥٩/٤) وشرحها والتعليق عليها في: تفسير المسائل المشككة بعداني ٣١١، ٣٢٤
وما بعدها، وانظر المنتخب (١٩٣/٣) والأصول (٣٤٤/٢) وعقد أبو علي في: الإيضاح ١٠٠ باباً للإخبار
(٤) انظر المسألة وعرابها في: المنتخب (١٠٨/٣) والأصول (٢٩٦/٢) وتفسير المسائل ٤١٢

ولا يستقيم أن ترفع (المُدخِلَه) بـ (المُدخَل)؛ لأنك إن رفعتَه به بقي أحدُ اللامين لا يرجع إليه شيء؛ ألا ترى أنك إن رددتَ الهاءَ من (المُدخِلَه) على الأول لم يكن الثاني في الصلة ذكر، وإن جعلته للثاني لم يكن في الصلة للأول ذكر، فإذا كان كذلك سم تحمله على هذا ١٣/ب الوجه إذا ساغ الحمل على غيره.

فإن قلت: هل يجوز على:

لَيْلِكَ يَرِيدُ ضَارِعٌ^(١)

كأنه لما قال: عَلِمَ المَدخَلُ، دلَّ على فاعلٍ فاضمر فعلُ الماعل؛ فكأنه: عَلِمَ المَدخِلَه؛ كقوله: ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا﴾ ﴿رَجَالٌ﴾^(٢)، فإن ذلك غيرُ حَسَن؛ ألا ترى أنك تفصل بين المفعول الذي تعداه فعله إلى المفعول وبين مفعوله بجملة، وهما في المعنى المبتدأ والخبر، ولا يحسن في الكلام كما جاء:

[أبو أمه] حَيُّ أَبُوهُ يُقَارِبُ^(٣)

(١) جزء من بيت من الطويل، وهو بتمامه.

لَيْلِكَ يَرِيدُ ضَارِعٌ لَخْصُومَةٍ وَشَغَبٌ مَا تُطِيعُ الطُّوَلُحُ

وقالته مخشف فيه، فقد نُسبَ لنهشل بن حريٍّ والحارث بن مهزيك ولبيد والحارث بن ضرار والمهلهل وغيرهم. وذهب البغدادي إلى أن الصواب أنه نهشل، وذكر المسكري أن النحويين قلبوا الرواية، وصوابها: (يَبْكُ يَرِيدُ) بالياء للمعلوم انظر: شرح ديوان لبيد ٤٦١، وشعر نهشل - في شعراء مقلون - ٨٨، والكتاب (١/٢٨٨، ٣٦٦، ٣٩٨) والمفهرص (٢/٢٨٢) ومجاز القرآن (١/٣٤٩) وشرح أبيات سيبويه (١/٢٠٥) وشرح ما يقع فيه التصحيف ٢٥٦ والمخرقة (١/٣٠٢، ٣٠٥) وهو مشهور جداً وذكره أبو علي في: الشعر (٢/٤٩٩) والتعليق (١/١٨٤) والخجة (٣/٤١٤، ٥/٣٢٦، ٦/١٢٦) والإيضاح ١١٥ شهد على ارتفاع الاسم (ضارع) فاعلاً لعمل جاز حذفه لدلالة ما قبله عليه، والتقدير يَبْكُ يَرِيدُ، يَبْكُهُ ضَارِعٌ لَخْصُومَةٍ. وأنشد عجزه في: الشعر (٢/٤٦٤) لأمر آخر.

(٢) سورة النور (٣٦، ٣٧) وموضع تعلق الكلام من الآية قوله تعالى ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا﴾ ﴿رَجَالٌ﴾ ﴿قَرَأَ بِفَتْحِ الْمَاءِ فِي﴾ (يسبح) ابن عامر وعاصم برواية لمي بكر وغيرهم وقد قيّد الباء هذه القراءة بالرفع على (أصل). انظر: السبعة ٤٥٦، والميسوط ٢١٩، والإنشاف ٤١١، ومعجم الخصب (٦/٢٧٤). وذكرها أبو علي في: الشعر والخجة والإيضاح بمثل كلامه هنا أي على رفع (رجال) بعمل محذوف دلَّ عليه المذكور والتقدير: يسبحه رجال، وبه قال العراء في الآية في معانيه (١/٣٥٧، ٢/٢٥٣، ٣/٢٢).

(٣) بعض بيت من الطويل، وهو بتمامه.

والحنة^(١) في حل هذه الإخبارات إلى ما كان عليه قبل الإخبار عنه هو أن يرفع ما به يكون لإحسار ويصح وتزيله، فإذا أرلت ذلك وجب أن يعود إلى ما كان عليه قبل الإخبار؛ لإرالت الصورة التي بها يكون الإخبار، فانت تجعل المظهر موضع المصمر، أي أصمرته لما أردت الإحسار عن مظهره الذي هو واقع موقعه، ويسقط الخبر أيضاً بسقوط مراقبه^(٢)

فليحذر عني هذه الحنة قوله^(٣): جَعَلَ الشَّارِبُ الشَّارِبُ مَاءَكَ لَيْسَتْ شَرَابُكَ، فإنه يجوز أن يكون شربه شارب فتخبر عن الفاعل فتقول: الشارب الشارب، ثم تقدم الخبر / ١١٤ فتقول: الشارب الشارب، فتدخل (جَعَلَ) أو (ظَرَّ) وسحوه، فترفع (الشارب) بأنه صفة له؛ لأنه هو في المعنى؛ ويكون في (شرايبك) أي صاحب شرايبك [بيض نصف سطر]^(٤). شرب الشارب ماءك لبيك، فأحبرت عن التاء: الشارب الشارب لبيك ماءك، فصار الكلام إلى أنك المفعول الأول المسند الفعل إليه، وانتصب (الماء) لأنه مفعول ثانٍ، وما مثله في الناس إلا مملوكاً أبو أمه حي أبوه يقاربه

وهو سمرقندي يمدح به إبراهيم القسومي خال هشام بن عبد الملك. وجاء معروفاً في: شرح ديوانه لصاوي ١٠٨، والكتاب (٣٢/١) في حاشية للأخفش، وطبقات الفحول (٣٦٥/٢) والمعاني الكبير (٥٠٦/١) والكمال (٤٢/١) وشرح السيرافي (٢٢٤/٢) وغيرها كثير مما ورد في هوامشها. وأشهد أبو علي في: الشعر ٢٦٧، والحجة (٤٠/٥) والبصريات (٥٤٦، ٤٤٠/١) شاهداً على الفصل بالأجنبي بين مبتدأ والخبر (أبو أمه أبوه) وعلى الفصل بالأجنبي بين الصفة والموصوف وهما (حي يقاربه) والتقدير: وما مثله في الناس حي يقاربه إلا مملوك أبو أمه أبوه. ولكنه هنا بصدد الأول لذلك أثبت الزيادة بين القوسين لعمق الاستشهاد بها في الفصل بين المبتدأ والخبر، وقد جاء بالمعجز تماماً في البصريات وأخوة

(١) لأنها من مسائل عنائها في المقتضب (١/٢٠٦٠، ٤٠٦١/٤، ٥٩): مسائل طوأل يمتحن بها المتعلمون
(٢) انقول بشرع مبتدأ والخبر هو مذهب الكوفي أو أحد مذهبيهما، وأما البصريون فيرون ارتفاع المبتدأ بالابتداء ثم يحتجونه في رافع الخبر، وأبو علي يذكر الأول ويمسكت عن الخبر في الإصحاح ٧٣، وينصب في الإعراب (٩٥/٢) الترافع للقراء. انظر المسألة في: مختصر نحو ابن سعدان ٥٦، وإيضاح الوقف ٩٨٢، والإصحاح ٤٤، والتبصير ٢٢٤، ٢٢٩، والتبديل والتكميل (٢٥٧/٣-٢٧٠) وفي الموضع الأول من الخبرين فصل تحريج

(٣) يرد في المقتضب (٦٩/٤) وانظر شرحها في: تفسير للمسائل ٣٦٧، وذكر فيه أن بعضهم خطأ المبرد في هذه المسألة وقد رد القارقي عنه ذلك

(٤) كما يحط السامع

والاسم المصوب الذي قبله في الصلة والذي بعدُ بَدَلُ [ببعض أسطرأ]

حاشية بحطّ فا أيضاً: عُلِمَ لِلْمُدْخَلِ الْمَدْخُلُ السَّجَنَ زَيْدٌ، يكون على أن (مدخل) فيه ضمير، و(المدخله) صفة له، والهاء تعود إلى اللام الثاني، و(زيد) هاعل (المدخل)؛ أي: ادي أدخله زيد، وعلى هذا وضعه س(١).

ووجه آخر عُلِمَ الْمُدْخَلُ الْمَدْخُلُ السَّجَنَ زَيْدٌ، يَرْفَعُ (المدخله) بـ (المدخل)، والهاء تعود إلى اللام الأولى، والعائد إلى اللام الثانية ضمير مرفوع، و(زيد) على هذا يكون بدلاً من (المدخل) وما بعده، أو من الضمير وما بعده، وإن شئت على: صُرِبَ زَيْدٌ عمرو(٢).

١٤ / باب مسائل مكتوبة في آخر الجزء

مسألة (٣)

لَمَّا وَجَبَتِ النُّونُ فِي الْوَاحِدِ؛ نَحْوُ: هُوَ يَضْرِبُنِي، ثَبَّتَتْ أَيْضاً فِي التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ، فَقَالُوا: هُمَا يَضْرِبَانِنِي، وَيَضْرِبُونَنِي، وَكَذَلِكَ لَمَّا ثَبَّتَتْ فِي الْغَائِبِ الْمَوْثُ ثَبَّتَتْ فِي الْخَاضِرِ أَيْضاً فَقَالُوا: أَنْتَ تَضْرِبِينَنِي، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ وَحَطَّابِ الْوَاحِدَةِ مَا تَضْطَرُّ إِلَى إِثْبَاتِهَا؛ إِلَّا تَرَى أَنَّهُمْ لَوْ قَالُوا: هُمَا يَضْرِبَانِنِي، وَهَمَّ يَضْرِبُونَنِي، وَأَنْتَ تَضْرِبِينَنِي، فَلَمْ يَأْتُوا بِهَا لَمْ يَنْكَسِرِ الْفِعْلُ؛ كَمَا كَانَ يَنْكَسِرُ لَوْ قَالُوا فِي الْوَاحِدِ: هُوَ يَضْرِبِينِي، لَكِنَّهُمْ حَمَلُوا ذَلِكَ كُلَّهُ عَلَى الْوَاحِدِ.

وَلَمَّا جَاءَتْ أَيْضاً فِي الْوَاحِدِ بَعْدَ ضَمَةِ الْإِعْرَابِ وَعُلِمَ الِرفْعُ (٤) جَاءَتْ فِي (يَضْرِبَانِنِي) و(يَضْرِبُونَنِي) و(تَضْرِبِينَنِي) بَعْدَ النُّونِ الَّتِي هِيَ عُلِمَ الِرفْعِ، وَبِمَعْزِلَةِ ضَمَةِ الْإِعْرَابِ، وَاضْطَرَّ إِلَى ذَلِكَ شَيْءٌ آخَرُ وَهُوَ أَنَّ هَذِهِ النُّونَ الَّتِي هِيَ عُلِمَ الِرفْعِ - وَإِنْ لَمْ تُكُنْ حَرْفَ

(١) أي أبو العباس المبرد. وانظر ما يأتي في (٤٢ ب) والاصول (٢/٣٤٤).

(٢) وارتفاع (عمرو) كارتفاع (ضارع) في الشاهد السابق و(رجال) في آية النور، أي يعمل محدوف دل عليه مذكور والتقدير: صر به عمرو. وانظر: إعراب السجني (٢/٩٨، ٣/١٣٩، ٥/١٩٢).

(٣) ~ كلام في إتيان نون الوقاية وحذفها وعلّة جلبها في: الحجة (٣/٣٣٣، ٦/٩٩) والمسائل المشورة ١١١، والشعر (١/٢٠٥) والإعمال (٢/٢٩٣) وانظر الكتاب (٢/٣٦٩، ٣/٥١٩) وللقصص (١/٢٨٤، ٣٩٨).

(٤) الأصل - عُلِمَ الِرفْعِ، وهو تحريف، وستأتي قريباً على الوجه الصحيح.

إعراب ولا حرفاً من الفعل - فإنها / ١١٥ قد تُشبه حرف الإعراب والجرء من الفعل؛ ألا ترى أنها تُثبت في الرفع وتُحذف في الجزم، فأشبهت لذلك واو (يدعو) وياء (يرمي) وألف (تحشى)، وكل واحد من هذه يلزمه النون في نحو: هو يخشائي، ويرمسي، ويعروني فلما أشبهت هذه الحروف من حيث ذكرنا، وكانت النون الرائدة في هذا الموضع لسلامة الفعل من الكسر قد توجد بعد هذه الحروف وجذبت أيضاً بعد النون التي هي ضم الرفع، وفي هذا أيضاً شاهدٌ لشبه الحرف بالحركة؛ ألا ترى أنها لما ثبتت بعد حركة الإعراب في: هو يضربني، ثبتت أيضاً بعد الحرف القائم مقام الحركة في: هما يضرباني، وهم يضربونني.

فإن قلت: فقد جاءت في الواحد بعد السكون نحو: لم يضربني، قيل: السكون في هذا الموضع جار مجرى الحركة؛ ألا ترى أنه في (لم يضربني) إعرابٌ كم أن الضمة إعرابٌ في (تضربني)، فهما في هذا متراسلان^(١). فأمّا الوقف في نحو: اضربني، فمُشَبَّه بالجزم في (لم يضربني)؛ يدل على ذلك أنه شبه به أيضاً في حذف النون في التثنية والجمع وخطاب المؤنث؛ نحو: اضربا، واضربوا، / ١٥٥ ب واضربي.

مسألة

يقولون^(٢) في (فَعِيل) اسماً: أَفْعِلَة؛ نحو: قَغِير^(٣) وأَقْفِرَة، وجَرِيْب^(٤) وأَجْرِبَة، ورَغِيْب وأَرْغِفَة.

وإذا صاروا فيه إلى الوصف لم يكسروه على (أَفْعِلَة)؛ نحو: ظَرِيْف، وشَرِيْف، وكَرِيْم؛ لا يقولون: اظْطَرِفَة ولا اشرِفَة ولا اكْرِمَة. خَصُّوا به (أَفْعِلَة) الاسم دون الوصف.

فإن كان (فَعِيل) وصفاً مضاعفاً كسروه على (أَفْعِلَة)؛ نحو: شديد وأشدّة، وشحيح

(١) أي متعاربان متجانسين، وانظر: الخصائص (١٢/٢)

(٢) جمع (فَعِيل) في: الكتاب (٦٠٤/٣، ٦٢٤) والمقتضب (٢٠٩/٢) والاصول (٤٤٩/٢) وأمانى ابن الشجري (٢٤٢/١)

(٣) التعبير مكبال، ويستخدم في: الملاحاة أيضاً.

(٤) الجريب مكبال

وأشعة، وحبيب وأحبة، وذليل وأذلة، وقليل وأقلة؛ وذلك أن (فَعِيلًا) من المضاعف صارع لاسم، ووجه مضارعة إياه أن باب (فَعِيل) في الوصف أن يكون جرياً على (فعل)؛ نحو: ظرف فهو ظريف، وشرف فهو شريف، وكرم فهو كريم، وحلم فهو حلیم، وبذلك لم يعمل (فَعِيل) (١) نحو: عليم ورَحِيم؛ لأنه خرج إلى باب ما فعله (فعل)

وبذلك عني تمكن (مَعِيل) إذا جرى على (فعل) في الصفة استمراراً انفرق فيه بين المدكر والمؤنث؛ نحو: ظريف وظريفة، وكريم وكريمة، فجرى ذلك في استمراره مجرى: قائم وقائمة، ومكرم ومكرمة.

فإن لم يكن على (فعل) / ١١٦ لم يتمكن في الوصف؛ وذلك نحو: «رجل قتيل» و«مرأة قتيل» ولا شعر ذهبي ولحية ذهبي» (٢)، لم يفصلاً فصل الصفة لما لم يجرها على (فعل)، فأشبهها بترك الفصل فيهما الأسماء.

فلما كان الأمر كذلك ثبت أن (فَعِيلًا) إذا لم يجر على (فعل) أشبه الأسماء، [وكان (٣) (فعل) لا يأتي في المضاعف وجاء (فَعِيل) فيه؛ نحو: شديد وشحيح، بعد عن شبه الصفة فلحق بالأسماء فكسر تكسيرها (فَعِيل)؛ شحيح وأشعة، وشديد وأشدة؛ كرهيف وأرغفة، وففيز وأفيرة، فأعرف ذلك].

مسألة (٤)

قال ابن السكيت في قول امرئ القيس (٥):

(١) حماد (مَعِيل) هو قول سبويه وقد خولف في ذلك. انظر المسألة في الكتاب (١/ ١١٠، ١٤٤-١١٥) والمقتضب (٢/ ١١٣) والانتصار ٦٨، والأصول (١/ ١٢٤) وشرح السيرامي (٣/ ٢١٤-٢١٦) وشرح ابن عسمر (١/ ٥٦١) ولم يرض أبو علي في التعليقة لكلام سبويه في موضعه، وعندني الإيضاح ١٧٧ باب لإعمال الصفة المشبهة.

(٢) مذكر المسجستاني ١٢٦، ٧٥، وإصلاح النطق ٣٤٣، والمحكم (٥/ ٢٩)

(٣) جاءت هذه العمدة في الأصل في نهاية المسألة بعد التالية (مسألة يخادعون الله)، وهي مبنية الصلة بالكلام هناك، فقصها إلى هنا لمناسبتها للسياق.

(٤) أحمد ابن جني في بابي (تدريج اللغة) و(الاستحسان) في: الخصائص (١/ ٣٥٦، ٣٥٢، ١٤٤) بكلام أبي عمي في المسألة.

(٥) وجدته قاله في شرحه لديوان الخطيب ١١٩ في قوله:

أدار سليبي بالفتوك فاعرف أقام على الأرواح والديم للوطف

دِيمَةٌ مَطْلَاءٌ فِيهَا وَطْفٌ (١)

يقال: دَامَتْ السَّمَاءُ تَدِيمٌ دَيْمًا؛ إِذَا دَامَ مَطَرُهَا.

أَمَّا (تَدِيم) بِالْيَاءِ كَمَا تَرَى فَلَا أَشْكُ فِيهِ، بَلْ أَشْكُ فِي (دَيْمًا) الْمَصْدَرُ (٢)، إِلَّا أَنْ أَكْثَرَ ضَمِّي وَأَعْلِيهِ أَنَّهُ يُقَالُ: دَيْمًا كَمَا تَرَى، فَهَذَا يُقَوِّي قَوْلَ الْآخِرِ مِمَّا أَشَدَّهُ أَبُو رَيْدٍ:

إِنْ دَيْمُوا جَادَ وَإِنْ جَادُوا وَبِلَ (٣)

أَنَّهُ (فَعِلُوا) وَلَيْسَ بِ(فَعِلُوا)، وَكَانَهُ إِنَّمَا صُرِّفَ الْفَعْلُ عَلَى هَذَا بِالْيَاءِ؛ لِاسْتِمْرَارِ (دِيمَةٍ) وَ(دِيم) فَصَارَ كَأَنَّهُ مِنْ ذَوَاتِ الْيَاءِ (٤)، كَمَا قَالَ ابْنُ مُقْبِلٍ.

(١) صدر بيت من الرمل تمامه:

طبق الأرض تحرى وتلذز

وهو لأمرئ القيس في ديوانه ١٤٤، وطبقات الفحول (٩٤/١) والحيوان (١٣١/٦) وأدب الكاتب ٦٢٣ (المعجز) وديوان المعاني (٣/٢) وأما لي ابن الشجري (٦٠/١) والاقضياب (٤٣٧/٣) وشرح الجواليقي ٣٤٩، واللسان (وطف) و(دوم) و(مطل) و(حري) وعجده بلا نسبة في: المعاني الكبير (٥٥٨/١).

مَطْلَاءٌ: دَاتٌ مَطْلَانٌ وَهُوَ تَلَابُعُ الْقَطْرِ وَفِيهَا وَطْفٌ أَيْ اسْتِرْحَاءٌ وَهِيَ أَنْ يَكُونَ لِلْمَسْحَابَةِ شِبْهُ الْهَدْبِ. تَحْرَى مِنْ قَوْلِهِمْ تَحْرَى بِالْمَكَانِ أَيْ تَحْكُثُ فِيهِ. تَدْرُ تَرْسُلُ مَا فِيهَا مِنَ الْمَاءِ. (شرح ابن الشجري بمصروف).
(٢) جاء في: اللسان (دوم) المصدر بالياء والوار (دم) و(دوم)، وقال ابن السكيت: وتُدْومُ لغة. وانظر شرح القصائد الطوال ٥٥٨.

(٣) من الرجز، وهو لجهم بن سبل في اللسان (سبل) و(دم) وبلا نسبة في: أدب الكاتب ٩٧، وشرح القصائد الطوال ٥٥٨، والخصائص (٣٥٦/١) وديوان الأدب (٤٣٨/٣) والخصص (١١٤/٩)، وإعراب القرآن المنسوب لمرجاح ٤٨٥، والاقضياب (٨٤/٣) وشرح الجواليقي ١٥٢، ولم أجده في سواد أبي ريد. وجاء اسم الشاعر في معجم الشعراء المحضرين ٨٦ (سبل) بالشين محرفاً، وكذا بعض ما ورد في ترجمته، وصوابه في الموضع الأول من اللسان.

وَبِلَ امْضَرَّ مَضَرًا شَدِيدًا وَفِي الْمَقْصُودِ بِالْبَيْتِ وَلَقَدْ قِيلَ (أَنَا الْجَوَادُ ابْنُ الْجَوَادِ ابْنُ سَبِلٍ) حَلَاظٌ بَعْضُهُمْ يَدْعُبُ إِلَى أَنْ الْمَقْصُودُ عَرَسٌ مِنْ سَبِلٍ سَبِلٌ، فِي حَيْثُ يَرَى بَعْضُهُمْ أَنَّ الشَّاعِرَ يَمْحَرُّ بِأَنَّهُ وَالشَّاهِدُ هُنَا عَلَى أَنَّ الْيَاءَ بِمِرَّةٍ لِأَصْلِ لِكثْرَةِ اسْتِعْمَالِ الْعَمَلِ بِالْيَاءِ، مِمَّا جَوَّزَ تَضْعِيفُهَا. وَقَدْ ثَقُلَ لَيْسَ الْأَسَارِيُّ عَنْ أَبِي رَيْدٍ أَنَّ الْعَبْرِيَّ رَوَاهُ: دَوْمُوا، وَكَلَّا جَاءَ فِي إِعْرَابِ الْقُرْآنِ. وَعَلَيْهَا لَا شَاهِدَ فِيهِ.

(٤) عبارة ابن جني أجلى فهو يقول: واستمرار القلب في اللعب للكسرة قبلها، ثم تجاوزوا ذلك لما كثر وشاع إلى أن قالوا: دِيمَتْ السَّمَاءُ وَدُومَتْ....

مِنْ بَعْضِ مَا يَعْتَرِي قَلْبِي مِنَ الدُّكْرِ (١)

لَمَّا اطَّرد الاستعمالُ في (ادُّكَّر) و(ادُّكَّر) و(مُدُّكَّر) (٢) بالدال، أيس بها فقال:

الدُّكَّر

بالدال أيضاً.

يؤكدُ عندك / ١٦ ب كون الواو أصلاً في هذا قولهم كلهم: الدوام، ولم يُسمع من أحد: انديام بالياء.

مسألة (٣)

وقال في قوله سبحانه: ﴿يُخَادِعُونَ اللَّهَ﴾ (٤): كانه لما خطرَ خاطرٌ من عند الله فَنازَعَه صار بمنزلة ماضٍ له؛ ألا ترى إلى قول الكُميت:

يُؤَامِرُ نَفْسِيهِ كَذِي الهَجْمَةِ الْإِبِلَ (٥)

(١) حجر بيت من البسيط، وصدره:

يا ليت لي سلوة تُشفي الفؤاد بها

وهو لشمس بن أبي بن مفضل في: ديوانه ٧٤، والمجمر في: الخصال (٣٥٢/١) وسر الصناعة (١٨٨/١) والاصف (١١٠/٣). وأشده أبو علي في: الحجة (٤٣٧/٣) لما قاله هنا، وحكاه عنه ابن جني في سر الصناعة. ورواية الديموي (الذكر) بالدال، ولا شاهد فيها على ما أراد أبو علي.

(٢) انظر شواهد في الحجة.

(٣) ما قاله أبو علي عند أعماده في: الحجة (٣١٨/١، ٢٨٢/٢) والشعر ١٩٧، وبعضه في: البهديات ٤٢٨، وللأخفش في: معانيه ١٩٨ قول موافق للكلام هنا (لأنه في آية أخرى. وانظر الأقوال الأخرى في الآية في: مجاز القرآن (٣١/١) ومعاني الأخفش ٤٠، ومعاني الزجاج (٨٥/١) وشرح القصائد الطوا ٤٢٦، وثلاث رسائل في إحصاء القرآن ١٠٠، وقد أجاز المرتضى في: أماليه (١٥٠/٢) في: الآية ستة أقوال، وعقد ابن جني في: الخصال (٤٧٥/٣) باباً بعنوان (التجريد) ذكر أنه استقرى فيه المعاذ أبي علي الذي كان غرباً به ممياً وأصل الباب لا يخرج عما ذكره أبو علي هنا وغيره، كما أن لفظ التجريد سيحتم به أبو علي المسألة وانظر ما يأتي في (٩٧-١٠١، ١٠١-١٠٢، ١٠٢-١٠٣) وفهرس كتاب الشعر ٦٧٣، والاحتساب (١٠٥/١، ١٠٦، ٢٨/٢) وإعراب القرآن المنسوب للزجاج ٦٦٤، والتنبيه والإيضاح (مفسر) والإيضاح المزوي (٥١٣/١) والبيان للطبري ٢٨٨، ومعجم للمصطلحات البلاغية (٤٠/٢).

(٤) جاءت الآية في سورتي البقرة: (٩) والنساء: (١٤٢)

(٥) حجر بيت من الطويل، وصدره:

تَذَكَّرُ مِنْ قَلْبِي وَمِنْ أَيْنِ شَرِيهِ

[ع مثله قوله:

ولي نفس أقول لها إذا ما تَنازُعني لعلِّي أو عَسَانِي^(١)

ومثله

قالت له النفس: تَقَدَّمْ راشداً^(٢)].

قال فإ: وهو من باب:

وهل تُطيق وداعاً^(٣)

ونحوه من التجريد.

= وهو بلكنية بن زيد في - شعره (٣٩٦/١) وتحريمه ٤٩٠، والحرر الوجه ١٤٩٩، وسبحر (١٨٦/١) وأنشده أبو علي مسبوياً له في: الشعر (٣٢٠/١) والحجة (٣١٧/١) وبلا نسبة في الأخير (٣٨٣/٢)، (١٠٥/٥). والبيت في وصف حمار أراد الورد.

الهجعة من الإبل: أولها أربعون إلى ما رادت أو ما بين السبعين إلى المائة الإبل: من حَذَق مصدحة (إس) والشدة. وقد أهر علي في الشعر: قوله (بؤاس بعسبه) نفس تقول: اثبت موضع كذا، وأخرى انتهاء خوف الصائد، وشبهه - أي الحمار - بالراعي الخادق بالرعي. والشاهد فيه أنه جعل ما يكون منه من ورود الماء أو ترك الورد والتمايل بينهما بمنزلة التمسك. واستشهد به في الشعر والموضع الأخير من الحجة لأمر آخر.

(١) من الوافر، وهو لعمران بن حطان في شعره في شعر الخوارج ١٥٨، والكتاب (٣٧٥/٢) وشرح أبياته (٤٣٤/١) وشرح ابن ميمش (١٢٠/٣) والخزانة (٣٤٠/٥) وبلا نسبة في: المختضب (٧٢/٣) والخصائص (٢٧/٣) وابن ميمش (١٠/٣) وأنشده أبو علي في الشعر (٤٩٤/٢) والمضدييات ٦٧.

وقد ابن جني في الخصائص: "والعرب تُجِل نفس الشيء من الشيء محل البعض من الكل، وما الثاني منه ليس بالأول، ولهذا حكوا عن أنفسهم مراجعتهم إياها وخطابها لهم" ولهذا استشهد بالبيت هنا، وأما أبو علي فاستشهد به في كتابه لأمر آخر.

(٢) من الرجز، وهو لأبي النجم في: ديوانه ٧٨، والخصائص (٢٣/١) وتفسير أرحورة أبي نواس ٩٨، وأساس البلاغة (قور) واللسان (قول) ٥٧٢/١١ وبلا نسبة في: الخصائص (٢٧/٣) والرواية فيها جميعاً الطير مكان النص، ما عدا الأخير. وعلى رواية (الطير) فلا شاهد فيه لما سلف.

(٣) جزء بيت من البسيط، ونقاه:

ودع فريرة إن المركب مُرَجَلٌ وهل تُطيق وداعاً أيها المرحلُ

وهو بلا عشي في: ديوانه ٣٠٠، والكامل ٨٢٣-٨٢٤، وشرح القصائد للسحل (٦٨٥/٢) والخصائص (٤٤/١، ٤٢٦/٣) ومجمع البيان (٤٠٩/١) وشرح شواهد (٧٠/٢)، وأنشده أبو علي في شعر (١٩٦/١) والحجة (٣١٨/١، ٣٨٤/٢) والبلديات ٤٢٨ والمضدييات ٢٢٥ لا ذكره هنا

مسألة

من مشابهة الحرف الحركة عندي قول يونس (١) في النون الخفيفة إذا / ١١٧ الحقة
 ألف التشية وجماعة النساء: اضرباً (٢)، واضرباً، ومعلوم من شرط الألف ان لا تكون
 إلا بعد فتحة، فولا ان الألف من (اضرباً) قد جرت مجرى الحركة لهما (٣) وقعت بعده
 لألف الثانية فدل ذلك على ان الألف الأولى من (اضرباً) قد جرت مجرى الفتحة قبل
 ألف عصا ورخي ومعنى ونحوه.

وشيء آخر. وهو ان النون الخفيفة إنما تقلب في الوقف ألفاً إذا انفتح ما قبلها؛ نحو:
 ﴿لَنَسْفَعُ﴾ (٤)،

والله فاعبداً (٥)

وقد تراها هنا (٦) أبدلت لوقوع الألف قبلها كما تبدل لوقوع الفتحة نفسها قبلها،
 وهذا واضح، إلى هنا (٧).

(١) الكتاب (٥٢٧/٣) وانظر تعليق السمرقاني والرحاج في هامشه، ورد المبرد على يونس في: المتعصب
 (٢٤/٣)، وتعليق أبي عثمان الذي حكاه أبو علي في: التعليق (٣٤/٤)، وجاء في هامش الإيضاح ٣٣٥
 عن إقناع السمرقاني أن يونس والعمراء يجوزان إدخال الخفيفة في التشية وجمع المؤنث، وأن يونس إذا وقف
 مدة مدة لدن على إبدالها من النون كانه المان. كذلك انظر الإنصاف (٦٥٠/٢) وشرح الجمل لابن
 عصفور (٤٩٣/٢).

(٢) في أكثر المصادر بالف واحدة، وجاء في بعضها موافقاً لما في الأصل بالف، وهو أظهر لبيان المدة.

(٣) في الأصل: لما بالتشديد. واللام جواب لا، و(ما) مافية.

(٤) سورة العنق، (١٥).

(٥) آخر بيت من الطويل، وهو بثمانية:

وذا النُصْبُ للنُصوب لا تُنْكُهُ ولا تبعِدُ الشيطان والله فاعبدا

وهو ملاحشي في: ديوانه ١٣٦، والكتاب (٥١٠/٣) وشرح أبياته (١٦٩/٢) وسيرة ابن هشام

(٣٨٧/١) وصر الصناعة (٦٧٨/٢) وأمثالي ابن الشجري (١٦٥/٢، ٦٠٩) وشرح أبيات المعري

(١٦٤/٦)، وهو في كتاب سبويه ملحق مع صدر بيت آخر وإليك والبيات لا تقرينها والشاهد قلب نون

النوكيد الخفيفة العا في الوقف لانفتاح ما قبلها.

(٦) أي في (اضرباً) في قول يونس.

(٧) وشارة إلى آخر للسائل التي تن في (١٤ ب) على أنها مكتوبة في آخر الجزء.

مسألة (١)

مثل قوله:

وَهُمُ الْعَشِيرَةُ أَنْ يُبْطِئَ (١) حاسد (٢)

قول المطرود بن كعب الخزاعي (٤):

إِنَّ الْمُعْسِرَاتِ وَأَبْنَاءَهَا هُمْ حَبِيرٌ أَحْيَاءٍ وَأَمْوَاتٍ
أَخْلَصَهُمْ عِرْقُ نُضَارٍ لَهُمْ مِنْ لَوْثٍ مَنْ لَمْ يَمُنَّجَاةً (٥)

مسألة (٦)

الناخبة:

(١) ما قلناه أبو علي في المسألة عمده عند ابن قتيبة في: المعاني الكبير ٥٤٧، وابن الأثير في شرح القصائد ٥٩٦، وحكي أبو علي عن القاسم في: البصريات ٧٣٥ ما ذكره هنا، ثم ذهب إلى رأي آخر ثم يورده هنا، وانصرف عليه في: الشعر (٢٨٦/٢).

(٢) في الأصل بُطِئَ، ولم أجدها في شيء من المصادر على الرغم من تعدد الرواية فيها، وقد أثبت ما جاء في البصريات والشعر وهو أنسب للترجيح المراد.

(٣) صدر بيت من الكامل وعجزة:

أو أن يبل مع العدو ليأتمها

وهو لسيد خشم به محلفته. جاء في: شرح ديوانه ٣٢١، وشرح القصائد الطوال ٥٩٦، وشرح القصائد بلذخاس (٤٤٩/١) وشرح المعلقات للتبريزي ٢٠٧، وقد تعددت روايات البيت. انظر اللسان (بطأ) و(ثبط) و(بطأ).

(٤) شاعر جاهلي لجأ إلى عبد المطلب بن هاشم فحملاه وأحس إليه فأكثر من مدح عبد المطلب وأهله. انظر: معجم الشعراء الجاهليين ٣٣٨.

(٥) من السريع، وهما لكعب في: سيرة ابن هشام (١٣٩/١) والمعاني الكبير ٥٤٧، وشرح القصائد الطوال، وأشهد أبو علي في: البصريات ٧٣٦ وثانيهما هناك منكسر، وجاء الثاني قبل الأول في بعض المصادر مع اختلاف في الرواية في بعض الكلمات.

المغبرات: جاء في: الروض الأنف (٢٥٢/١) أنهم بنو المغيرة وهو عبد مناف

ورجته لمكانه أن كعباً يريد في البيت الثاني أن يمدح به ارتفع بهم كرم محمدهم عن يوم اللاتمين، وكذلك قول لبيد "معاه هم العشيرة التي لا يقدر حاسد أن يبطل الناس عنهم يسوء قول مبيهم" انظر شرح القصائد لابن الأثير.

(٦) لمسألة مع فضل تفصيل ذكرها أبو علي في: البصريات ٣٥٨، ٧٢٨.

بعض الأود حديثاً غير مكذوب (١)

أي: الأشدُّ وثأً؛ ويريد: الأوديس، جماعة (٢).

/ ١٧ ب مسألة (٣)

قول ابن مقبل:

عيل ما هو عائلته (٤)

أي: شدّد عليه وأثقل، فهو كقولهم: «قائله الله» وه أجزاه الله (٥) إذا أعجبك.

مسألة (٦)

وقد جئ بعد قور واعتدل (٧)

ببس من الظلمة، إنما هو من تطارق بعضه على بعض.

(١) معجز بيت من البسيط، ومصدره:

إني كاني لدى النعمان خيره

وهو للتأنيب الدهلياني في: ديوانه ٤٩، وتهذيب اللعة (٢٣٦/١٤) والجمهرة (٧٨/١) وبلا نسبة في: مجالس

لعلي ٥٤٠. وأنشد أبو علي في: البصريات والمجاليات ١٧٥، ١٣٦، والعسكريات ٢٢٣، وجمادى في النسان

(ودد) حكاية ابن جني قول أبي علي هذا في البيت. ويروى البيت (الأود) بضم الواو وهي على القياس في الجمع.

(٢) يظهر من البصريات ٣٥٩ أنه قول للناسم حكاه عنه أبو علي، وعلّق عليه في سائر المواضع بأنه تفسير المعنى

لاتقدير المعط، وتقدير المعط أن كلام المجلس قد لث على الجمع.

(٣) ما في المسألة ذكره ابن قشيرة في: المعاني الكبير ٥٨، ٨٣٦، وأعاد أبو علي في: البصريات ٧٤١-٧٤٢،

وانظر المصادر في تخريج البيت.

(٤) بعض بيت من الطويل، هو بتمامه:

خدي مثل خدي الفالجي ينوشي بخبط يديه عيل ما هو عائلته

وهو لأبي مقبل في: ديوانه ٢٥١، والمعاني والتهذيب (١٩٥/٣) والخصص (٢٠٦/١٢) والمحكم (٢٥٧/٢) والنسان

(عول) والبيت في وصف فرس، والأصل في عول: غلب، أي غلب ما هو غلبه، ثم صار إلى ما ذكر أبو علي

(٥) انظر عربي ابن سلام (٢٤١/٥) والمعاني الكبير والاقتضاب (١٨٨/٣)

(٦) أعاد أبو علي المسألة في: البصريات (٧٤٥/٢)

(٧) عجز بيت من الرمل ومصدره:

واضيظ الليل إذا طال السرى

وهو لمسيدي في: شرح ديوانه ١٨٠، والتهذيب (١٢٣/٥) والمحكم (٣٦٩/٧) وبلا نسبة في: الخصص

(٣٧/٩) وفي: شرح الديوان ٣٨٢ قبل تخريج. وفرة الليل: ظلمته، وفرة العشاء بعده.

أَبَى مُذْ دَجَا الْإِسْلَامُ لَا يَتَحَنَّفُ^(١)

أي : لمّا والبس كل شيء^(٢).

كان سألني^(٣) سائل عن قول متمم بن نويرة :

فَمَا وَجَدُ أَطَارَ^(٤)

ثم قال :

بِأَوْجَدَ مِنِّي^(٥)

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره :

فَمَا شَيْءٌ عَمُرُو فَمَرُ أَغْلَمُ فَاجِرُ

وهو في السمت ٣٠٢ منسوب لكبيشة أخت عمرو بن معد يكرب نقوله لأخيها عمرو. وجاء في : الغريب المصنف (٥٠٦/١) أن أهرلياً أنشده، وجاء بلا نسبة في : ديوان الخطيبه شرح ابن السكيت ١٣٥، وتهذيب اللغة (١٦٢/١١) والتمام ١٩١، والمحكم (٣٦٩/٧) والمخص (٣٧/٩) وفي هامش تهذيب الألفاظ ٤٢، واللسان (حذف)، وأنشده أبو علي في : البصريات ٧٤٦. وفي السمت أن الأغلم هنا الذي غلب بياض شبيه سواد شعره، ويروى بالناء من الغنة وهي الجهالة وأصل التحنّف : الميل والعدول، وسُمّي المسلم حنفيّاً لعدوله من دين إلى دين.

(٢) هذا قول الأصمعي رواه عنه أبو عبيد في الغريب. وفي المخصص واللسان (دجا) أن الفدجّي سكون النون، وقيل في دجا غير ذلك، انظر : المصادر السابقة والكامل ١٤٤٢.

(٣) جاء السؤال وجوابه في : البصريات ٧٢٩-٧٣٥ مع التفصيل في بعضه، وجاء في : المضبوطات ٢٢٣، ونقله ابن سيده في : المخصص (٦١/٤، ٧١/١٥).

(٤) بعض بيت من الطويل، وتمامه :

فَمَا وَجَدُ أَطَارَ ثَلَاثَ رِوَاثِمٍ وَأَبْنُ مَجْرًا مِنْ حُورٍ وَمَصْرَمَا

وهو لمتمم في : ديوانه ١١٦، والمفضليات ٢٧٠، ومخاني للمعري (٢١٨/٣) والمراثي للبيريدي ٧٩-٨٠، وتهذيب الألفاظ ٦٣، والكامل ١٤٤٩، والتهلزي والمراثي ١٦-١٧، وفرحة الأديب ٧١، وشرح شواهد المغني (٥٦٦/٢). وأنشده أبو علي في البصريات والمضبوطات لما ذكره ها، وذكره في : التكملة ١٣٧ شاهداً على معنى ظفر.

أطَار جمع ظفر وهي النوق تعطف على ولدها فتألفه. رِوَاثِمٌ واحد رِوَاثِمٌ، ومعنى تروامه تشبهه، (الكامل)

(٥) وتمامه

بِأَوْجَدَ مِنِّي يَوْمَ قَارَقَتْ مَالِكَا وَخَلَّمَ بِهِ النَّاعِي الرِّفِيعُ قَاسِمَا

وهو في المصادر المذكورة في الشاهد السابقي سوى المعاني والتكملة. وقد أعاد ابن بري في شواهد الإصحاح ٤٧٧ والبغداد في : شرح أبيات المعني (١٤/٦) من قول أبي علي للبيت.

فأحببت فيه في الوقت: إنه على «شعر شاعر» و«شغل شاغل»^(١) لئلا أراد المبالغة في وصف الواحد جعله كالعين^(٢)؛ كما يجعلون العين كاللعنى في قولهم: «لا رجل عدل»^(٣).

ويجوز أن يكون على حذف المضاف؛ أي: فما واجدات وجد أظكر ولا يكون على أن يجعل (وجد) بمنزلة (ركب) و«سفر»^(٤)؛ لئلا يُصيف بشيء إلى نفسه، ولا يستقيم أن تحمله على أنه ترك المضاف وأخبر عن المضاف إليه^(٥)؛ لأنه لا يجوز عندنا، ولا يستقيم أن تحمله على قوله:

ولا مستنكر^(٦) أن تُعقر^(٧)

/ ١٨ لأنه لا ضرورة لها هنا.

(١) شرح أبو عبي فقال في المحليات ١٩٧: كانه أخير انه شعر مستغل بنفسه وغير معنفر إلى شاعر، ولكن قوله في: الشعر ٢٣٨ يلخصني إلى نقد مصنف صاحب شعر وصاحب شغل، ويتفق الوجهان في: قوله في: الشيرازيات ٢١٩ إن المراد المبالغة وكثرة المعاناة للشيء بجعل غير العين بمنزلة العين. وأول قوليه هو قول أبي العباس حكي في: الأصول (٨٤/٣) ونظر للكتاب (٣٨٥/٣)

(٢) أي كالدلت أو الجنة.

(٣) هذا أحد الوجوه التي يذكرها النحاة في مثل هذا، ويحمله أيضا على حذف المضاف، وعلى تأويل المصدر بالمشتق. انظر: الكتاب (٣٣٦-٣٣٧) والمقنضب (٣٠٤-٣٠٥) والأصول (٣١/٢) وشرح السيرافي (١١٠/٥) والخصائص (٢٠٤-٢٠٧) وسر الصناعة ٣٦١-٣٦٢، وفيه أثر كلام أبي علي واضح.

(٤) أي اسم جمع بواحدة، ونظر للكتاب (٦٢٤/٣، ٦٢٤/٤) والأصول (٢١/٣)

(٥) يُتهم بما في البصريات ٧٣١ أنه قول البخداييين، وقول المراد عبي: معانيه (١٥٠/١) ومعاني الزجاج (٣١٤/١) وأعراب النحاس (٣١٨/١) وأعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج (١٧٦/١) صريح بإجماع الإخبار عن مضاف إليه وترك المضاف بلا خبر، ورد أبو علي ذلك في: الإعمال (٩٥/٢)

(٦) الأصل: مستنكراً بالفتح، والكلام على رواية الجرج، وسيقع مثله في (١٣٦-ب) والنصويين من البصريات

(٧) عمر بيت من الطويل، وهو بثمانية:

فليس بمعروف لنا أن نردّها صحاحاً ولا مستنكر أن تُعقراً

وهو للنابعة الجعدي في: ديوانه ٧٠، والكتاب (٦٤/١) وجمهرة أشعار العرب (٢٧٠/٢) والأصول (٧٠/٢) وشرح السيرافي (٤٥/٣) وشرح أبيات سيبويه (٢٧٧/١) والكتك (٢٩٥/١) وبلا سبه في المقنضب (١٩٩، ٢٠٠). واتشده أبو علي في: الشعر (٤٤/١) والبصريات ٧٣٢، ٨٦١، وسياسي في (١٣٦-ب) (لا أن كلامه في الموضع الأول من البصريات أكثر تفصيلاً مما في كتابا =

ويحور أن تُقدَّر حذف المضاف إليه إذا قدَّرت (الوجد) مثل (سفر) (١)، كأنه وما وجدٌ وَّحدٍ أظَّار (٢).

يعقوب (٣): للبيد في العير والأتان:

حتى تهجر في الرواح وهاجَه طلب المعقب حقه المظنوم (٤)

أي: هاج الأتان لطلب الماء كطلب المعقب؛ وهو الذي يطلب حقه مرة بعد مرة (٥)،
(المضنوم) نعت (للمعقب).

فا: حملَه على الموضع؛ لأن (المعقب) فاعلٌ.

= والبيت في وصف خيل، تعقراً من عفر أي قطع فوائم العرس أو البعير أو إحداها تُنحر والشاهد فيه أن إجازة جر (مستنكر) على تأويل أن رد الخيل بمحلة الخيل، والعقر يعود على الخيل، فيكون العقر من سبب الرد، فيحور التانيث في التصدير العائد على الرد لأن الرد اكتسب التانيث بالتقدم، وبما ساء ذلك عند أبي علي إلا للضرورة، في حين أن بيت مننم (بأوجد) لا ضرورة فيه، والجر في بيت السابقة مما رده المبرد على سببويه، وأجازوا فيه النصب عطفاً على محل خبر ليس، والرفع استثناءً لظن المصدر السابقة (١) في أنه اسم جمع.

(٢) العبارة في البصريات أوضح: "كأنه (ما وجد وجد أظَّار) كأنه قال: وما واجدات وجد أظَّار، فحذف المضاف إلى أظَّار، وأقام أظَّاراً مقامه".

(٣) جاء كلام أبي علي بنصه في مسألة عقدها في: البصريات ٧٤٧، وبعض عبارته هناك أكثر تفصيلاً. وهو في: الخزانة (٢/٢١٤) ملخصاً عن القصيدة والبصرة.

(٤) من الكامل، وهو للبيد في شرح ديوانه ١٢٨، ومما في الفراء (٢/٦٦) والمريب المصنف (٢/٧٣٤) والمختضب (٢/١٣) ومجمع البيان (٦/٥٧) وأما ابن الشجري (١/٣٤٧، ٢/٢٢٣) وشرح شواهد الإيضاح ١٣٤ وشرح ابن بيش (٦/٦٦) والخزانة (٢/٢١١، ٨/١٣٦) وأنشد أبو علي في الشعر ٢٦٨، والبصريات والإيضاح ١٨٦، وسيكرر عجزه هنا في (١٨٦-ب).

ولبيد يصف حماراً وأتانه تهجر: سار في الهاجرة وهي شدة الحر منتصف النهار الرواح من رواد الشمس إلى الفيل وهاجَه آثاره، ويُروى (هاجها) أي الأتان، ولولا أن (هاجَه) رواية جاءت في الأصل وبعض أصول كتب أبي علي وابن جني لرجعت (هاجها). وسائر الألفاظ في المتن.

وأبو علي يحمل الشاهد على وجهين ذكرهما، ولكنه يقتصر على الأول منهما في الإيضاح والشعر وانظر وحوها أخرى في الخزانة

(٥) جاء هذا التفسير للمعقب في الشعر والإيضاح والخزانة معزواً إلى يعقوب، وللقراء في معانيه قول موافق له، وذكره الأرمزي عن أبي المهيشم، وأما ابن الشجري فقد نسب هذا التفسير للأصمعي وانظر التهذيب (١/٢٧٢) والكلمة واللسان (عقب).

ويقارن (١): (المعقب) الماثل، يقال: عَقَبَنِي حَقِّي؛ أي: مَطَّلَنِي.

و(المطلوم) فاعل، و(المعقب) المفعول به.

على الوجه الأول (٢) لو قَدَّمَ (المطلوم) فجعله يلي (المعقب) لم يَجُر؛ كما أنه لو قَدَّمَ (كُلَّهُ) في قول ابن مقبل:

قَلَوْا أَنْ حَبِّي أَمْ ذِي الْوَدْعِ كُلَّهُ (٣)

لم يَجُر؛ لأنك لا تصبِّ الموصولَ حتى يَتِمَّ بَصِلَتُهُ، وصِلَتُهُ لم تَتِمَّ بعد؛ لأنَّ (حَقَّهُ) من تَمَامِهِ.

وعنى القول الثاني يكون (الحق) من صلة (المعقب)؛ كأنه: طلبَ المطلوم الماثلَ حَقَّهُ، فتكون الهاء راجعة إلى (المطلوم)؛ أي: طلبَ المدين الماثلَ حَقَّهُ؛ أي: حقَّ المدين؛ ألا ترى أنَّ الحقَّ له لا للمستدين.

فإنَّ / ١٨ ب قلت: كيف جاز أن تكون الهاء كناية عن الفاعل وهو لم يَدَّكُرْ بعد؟ قبل: هو مثَّل: ضَرَبَ غَلَامَهُ زَيْدًا (٤)؛ ألا ترى أنه متَّصِلٌ بالمفعول.

وقد يَجُوزُ على هذا أن تقول (٥): حَقَّهُ؛ يريد: الحقَّ الذي يجب عليه الخروجُ منه،

(١) هو في: التهذيب (٢٧٣/١) قول أبي سعيد الأسلمي، وفي اللسان غير منسوب.

(٢) نقل ابن يسمون في: المصباح ٣٣٤ هذا الوجه ماضياً على أنه من التدكرة

(٣) صدر بيت من الطويل، وقد جاء في هامش الأصل ثمانية بغير خط النسخ:

لَا هَلِكَ مَالٌ لَمْ تَسْمَعْ لِمَسَارِحُ

وهو تنقسم بن أبي بن مقبل في: ديوانه ٥٠، ومنتهى الطلب (٣٠٤/١) والإصحاح ١٣٨، وجاء في تصبُّه

بكتشهر مرة في: ديوانه ٦٩، ومنتهى الطلب (١٧٥/٤) وجاء المصدر بلا نسبة في: (الجمع) (٤٨/٢)

واستشهد به أبو علي في: البصريات والشيروازيات (٢٣٩/١) لما ذكره هـ من امتناع تقدُّم توكيد المصدر و

صعته على معمول المصدر الذي يسميه أبو علي صلة المصدر، وانظر في: المعتض (١٥٧/٤) وشرح ابن

بعميش (٦٧/٦) وجه التسمية وعلّة امتناع التقديم وفي بعض المصادر (كان) مكان (أن) ويرفع (كُلَّهُ)

الودع بسككى الدال وفتحها حوز يفضُّ جُوفَ يَخرج من البحر، وهو الودع القصبي لأنه يُقْلَدُ هذا الدال

الإبل. المسارح: حيث تشرح الإبل أي ترفع.

(٤) أي منقذٌ مفضلاً لا رتبة. وانظر للمعتض (١٠٦/٤) والأصول (٨٧/١، ٢٣٨/٢)

(٥) العبارة في: البصريات والمصباح ٣٣٤: "وقد يجوز على هذا أن تجعل الهاء للمستدين، فيحتمل أن تجمعها له

يعمون

فدما كان كذلك جار أن تُضيفه إليه^(١) كقوله: ﴿وَلْيَلْبَسُوا عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ﴾^(٢) فأضاف (الدِّينَ) إليهم لما كان واجبا عليهم الأخذ به والتدين، وإن لم يكونوا متدينين به. وعلى هذا ينتجه: ﴿كَذَلِكَ زَيْنًا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلُهُمْ﴾^(٣) أي. العمل الذي أمرو به وسُدِّبوا إليه وشرع لهم^(٤).

فإذا جعلت الهاء راجعا إلى المفعول احتمل أمرين:

يجوز أن تكون راجعة إلى (المعقب) بأسره، ويجوز أن تكون راجعة إلى اللام^(٥)؛ أي: الذي عقب حقه، على قول أبي بكر^(٦). وعلى قول أبي عثمان^(٧): إلى الذي دل عليه اللام. فهذا هذا.

القاسم^(٨):

(١) في معنى التذكرة المنقول في الصباح زيادة: "وعلى هذا قول لبيد:

فأقطع لُبانةً مَنْ نَمَرَضَ وَصَلَهُ وَخَيْرُ وَاصِلٍ خَلْفَ مِرْأَتِهَا

يريد: لبانتك منه، وكذلك قول الله... والبيت جاء أيضا في البصريات ولكنه تأخر عن هذه الفقرة.

(٢) سورة الأنعام: (١٣٧) والضمير (هم) عائد لـ (كثير من الشركين). واللام الأولى في: (للبسوا) مسكنة في الأصل نصحيحا وقول أبي علي في الآية والآية التالية ذكره في: الحجة (٢/٣٠٩٥، ٢٨٠) ثم في: الشهراريات ٥٩٧ مع شواهد أخرى على أن الإضافة تكون لادنى ملأسة بين المشعطين لا على وجه الاستحقاق والملك

(٣) سورة الأنعام: (١٠٨) وما ذكره أبو علي في الآية هو ثاني قولين ذكرهما الزجاج في معانيه (٢/٢٨١) ولا أن الأول منهما أجود عنده وانظر: التعليفة (١/١٤٨) وشرح السيرامي (٤/١٨٦) ومجمع البيان (٤/١١٧)

(٤) جاءت هذه العبارة في هامش أصل البصريات وسُدرت بها في المسائل القصصية

(٥) يريد (ال) موصولة في: (المعقب).

(٦) يذهب ابن جرير في مقتضب (٣/٨٩) وأبو بكر في: الأصول (٢/٢٧٠) إلى أن الضمير عائد إلى (ال)، واحد أبو عبيد بهذا في: الشعر ٤٣١، ٤٣٦

(٧) جاء في البعداديات ٥٥٣، وشرح التسهيل (١/٢٠٠) أن الألف واللام عند اللزني للتعريف وليس بمعنى الذي، وأن الصمائر عائدة على موصولات محدوفة. وانظر تصحيح ابن مالك لقوله.

(٨) أعاد أبو عبيد في البصريات ٧٥٣ نقل في هذا البيت والذي يليه. والقاسم هو أبو عبيد القاسم بن سلام، وقد ذكره أبو علي في مواضع من البصريات باسمه وكنيته. ولم أظفر في شيء من مصعانه بالمنقول عنه هنا، وبه كتاب معاني الشعر، وهو مفقود. انظر: طبقات الشافعية (٢/١٥٨) وأمثال أبي عبيد ٦٦ (مقدمه)

لَمْ تَنْتَطِقْ عَنْ تَفْضُلٍ (١)

أي: بعد تَفْضُلٍ لا تَنْتَطِقْ لعمل تَعْمَلُهُ.

انقسام عن الأصمعي (٢)، للأعشى:

لَا تَهْأُ ذِكْرِي جُبَيْرَةَ (٣)

(١) بعض بيت من الطويل، وقامه:

وَنُضْحِي فَنَبَّ الْمَسْكُ فَوْقَ فَرَّاشِهِ نَزُومُ النُّضْحِي لَمْ...

وهو لامرئ القيس في ديوانه ١٧، وشرح القصائد السبع ٦٥، وشرح الفصائل التسع (١١٩/١) وسر الصناعة ٥٧٥، والانتصاب (٣٦٦/٣) وجاء بلا نسبة في أدب الكاتب ٥١٣. ووجدت الخبر بأي ذكره أبو عبيد جاء في أبيات لطفيل المصري في: ديوانه ٦٤، ولعمري من أبي ربيعة في: ديوانه ٣٢٨ ومنه في الطب (٢٤٠/٤) ولكن خبره في ديوانه ١٨١. وما جاء هنا أنشد أبو علي في البصريات، وأنشد في: الشيرازيات (٢١٢/١) من البيت: نَزُومُ النُّضْحِي.

وجاء في شرح القصائد السبع أن ثبت المسك ما بُقِيَ منه، والمعنى كأن فراشها فيه المسك من طيب جسده لا أنه قُتِ المسك فيه. الانتطاف: الانسداد للعمل، والطاق ثوب تشده المرأة على وسطها للعمل التفضل: لبس أدنى ثيابها. ونزل ابن الأثير عن يعقوب فولا موافقا لما حكاه أبو علي عن القاسم وأنشد فيه مجيء (عن) بمعنى (بعد). وفي شرح أبيات المعنى (٢٩٣/٣) عن أبي حيان أنه مذهب كوفي تبعهم فيه القاضي. ووجدت الرجاء ذكره في: معانيه (٣٠٥/٥) ولم يرده، واستحسنه النحاس في: شرح القصائد التسع وانظر: معاني الفراء (٢٥١/٣) ومعاني الخروف للرجاحي ١٨٠، والصاحبي ٢٣٣، والألفية ٢٨٠، والصحاح (عن) وأسانيب ابن الشجري (٢/٦١١، ١٩/٣) ووصف المياني ٣٦٧، وأبي ٢٤٧ والدر المنون (٧٤٠/١٠).

(٢) حكى أبو عبيد هنا في البصريات ٧٥٤ عن الأصمعي ولكن من طريق يعقوب، وخرجه محققها من اللسان (ها).

(٣) بعض بيت من الخفيف، وقامه:

... جُبَيْرَةُ أَوْ مَيَّ جَاءَ مَبْهَاطُ الْأَهْوَالِ

وهو للأعشى في: ديوانه ٢٨٢ والشهد ٥ (٣٧٦/٥، ٤٢٤/٦) والخصائص (٢/١٧٤) والتهذيب (٢/٣٩) وجمهرة الشعراء (١/٣٢٢) وشرح ابن عيش (٣/١٧) والخزانة (٤/١٨٥، ٩/٥١١) وجاء بلا نسبة في: وصف المياني ١٧٠، والخزانة (٤/١٨٢، ١٩٠). وأنشد أبو علي في: الشيرازيات ١٨٦، ٤٨٠، ٤٧٧، والبصريات ٦٠١، ٧٢٨، ٧٥٤ شاهداً على تقارص الباء ومن، وعلى مجيء (ها) خبراً في المعنى وكما هي في الإيجاب، وعلى ما ذكره ها. وقد روي البيت. لا نهك، أي كلمة واحدة، وعرض أبو عبيد لذلك في البصريات.

هنا ظرف مكان لكنه هنا يجري مجرى الزمان مجازاً. جُبَيْرَةُ: اسم امرأة، وجاء في الأصل وبعض أصول المصادر الأخرى بفتح الجيم، إلا أن الغالب ضمها وعليه أصلحت الأصل. الطائف: طيف الخيل.

قال (١) ليس جُبيرةٌ حيث ذهبتْ ، فإيا من منها، ليس هذا موضع ذكرها.

أم مَنْ جاءَ منها (٢)

استفهام؛ يقول: من ذا الذي [جاءَ بخيالها عليها]؟ (٣).

١٢٩ وهي (٤) بقض العلم المستقر الثابت.

فأما قولك علمتُ ريداً يقوم، فليس الغرضُ تعلق العلم بالقيام، إنما مفعول (علمتُ): (زيدٌ)، و(يقوم) واقعٌ موقع الاسم الثاني الذي هو خيرُ الابتداء الذي تعمل فيه (علمتُ)، فلمّا لم يكن (يقوم) مفعول (علمت) في الحقيقة، وإنما معموله في الحقيقة الاسم الذي هو عبارة عن (زيد) ووقع هذا موقعه للذكر العائد عليه منه، جار ذلك.

وبس كذلك: علمتُ أن يقوم؛ لأنه (٥) معموله وتابع له ومتعلق به، فلم يحجز هذا

(١) قول الأصمعي هذا في التهذيب (٤٣٤/٦) وعنه في اللسان (هـ). وانظر فيهما تفسير الخليل، وفي الخزانة أقوال آخر

(٢) روي: أو من.

(٣) إضافة من البصريّات ٧٥٥، والتهذيب واللسان، وهو موضع حرم في الأصل لا آخرى مقدار ما ذهب منه، ولقد لقيت الصفحات ما بين (١-٢٩) و(١٢٧-ب) إلى هذا الموضع لاتصال الكلام فيها ثم اتصت به في آخرها بأول (١٠-١٩)، ويبقى موضع الحرم الذي أشرت إليه مما يفسر عدم اتصال الكلام في أول الجزء الذي نقلته بما سبقه

(٤) في: البصريّات ٧٠٥-٧١١ مسألة في كثير من مواضعها يكاد لعظمها يوافق لفظ ما سمي من مساندا ههنا، إلا أنها هناك أكثر تمهيداً، لذا نقلت أولها هنا لئلا يحد بعض الحرم. قال أبو علي: سأل سائلٌ فيما يمثل به من أن (أن) الناصبة لمفعول لا يجوز أن تكون مفعولة لم (علمت) ونحوها من الأعمال الثابتة المؤكدة لتناهي ذلك، وأن كل واحد ليس يوافق الآخر؛ ألا ترى أن (علمت) تدل على تأكيد الشيء وثباته واستقراره، و(أن) لا تدل إلا على ما ليس بمستقر ولا ثابت. ألا ترى أنها إنما يلبها أن تدخل على الاستقبال مثل (س) و(دون) ودخلت على الماضي أيضاً من حيث اجتماع مع المستقبل للتقضي، وأنه ليس بثابت كـ (لأن) فمر

قد رَدَ جار أن يقع المستقبل في الخبر في قولك: علمتُ ريداً يقوم وسيقوم، والمعلوم المستعد إن هو الخبر لا (ريد) فهلا جار على هذا أيضاً أن تقول: علمتُ أن يقوم، فوقعه على المستقبل في اللفظ إد أوقعته عليه في المعنى في قولك: علمتُ ريداً سيقيم؟

فما لا يجوز في (أن) وإن كان قد اجزأ (علمتُ ريداً سيقيم) لأن مفعول (علمتُ) (ريدٌ) وليس هو شيئاً ينافي (علمتُ) كما ناقته (أن).

(٥) يقصد الحرف (أن).

لتساويهما^(١)؛ كما لم يَجْزُ أن يضاف إلى المفعول؛ لأن الغرض في الإضافة لتخصيص، ووضع الفعل بخلاف التخصيص. ومن هنا لم يَجْزُ دخول لام التعريف عليه؛ لأن ذلك عكس ما أريد فيه، فلهذا إذا أدخلوا اللام نقلوا الفعل إلى اسم الماعل.

وكما لم يريدوا الواو أولاً لئلا تنقلب همزة فيزول الغرض؛ وكما لم يُدغم لمحقق وإن اجتمع المثالان^(٢).

ومن هنا لم يُصِفَ الشيء إلى نفسه؛ لأنه غير الوجه الذي يُقصد فيه^(٣)

ومن هنا لم يحذف سبويه^(٤) الحركة في (وشوي) وبحوه.

وإذا لم يستعملوا (ضربت أن تضرب)، ولا (تضرب أن تضرب) في موضع؛ ضربت ضرباً، وتضرب / ٢٩ ب ضرباً، وإن لم يكن هناك لفظتان تدفع إحداهما الأخرى. حيث لم يكن (أن ضربت)^(٥) ثابتاً، والتوكيد يُراد به تشييت الشيء وتقريره؛ فالأ^(٦) يجوز ذلك في (علمت أن يقوم) أخرى؛ لأنه ينضم إلى تدافع المعنى تدافع اللفظ^(٧).

(١) عبارة البصريين أجلى: "وكل واحد كانه يدع الآخر؛ لأن (علمت) تدل على الثبات والاستقرار، و(إن) تدل على خلاف ذلك. فلما كانت خلافه وهكسه لم يَجْزُ أن تعمل فيها وتفتن بها؛ لتدافع اندي بينهما كما لم...". وقد جاء بعض كلامه هذا في: الخجة (٢٤٦/٣ - ٢٥٠) والتعليقة (٢٧٥/٢)، وعرض في: العسكرية ٢٤٧-٢٤٩ لتعليل عدم إضافة المفعول أو الإضافة إليه (أفادت الأخير من محقق البصريين). وانظر الكتاب (١٦٥/٣).

(٢) علل في البصريين ٧٠٨ عدم رباذتها وعدم إدغام الملحق بانتفاض الغرض من الرباذة والإخاق. وانظر باب رباذة الواو في التكملة ٢٣٦، والمحكمي من أبي علي في: النصف (١١٢/١)

(٣) الوجه في: الإضافة لتخصيص المصناف على ما سلف.

(٤) الكتاب (٣٦٩/٣) ويرى الأخفش أن القياس يسكن المعين. انظر الأصول (٨٠/٣) وبين أبو عني في السبعة (٢٠٤/٣) السابق لو حذفت حركة عين (شيء) أي الشيء، إذ إن الشيء جرت منه حركته قبل أن تردّ الياء عليها، فإن لم تُقر الحركة مع ذلك الياء في (وشوي) فكانت لم تردّ الياء، إذ حذفت ما هو مسبق للياء وهو حركة المعين قبل رد الياء.

(٥) كما في الأصل وأصل البصريين، ويريد أن تضرب.

(٦) الياء جواب (إذا لم يستعملوا).

(٧) بعده في البصريين حديث غير قصير بين أبي علي والفصري تلميذه في المسألة نفسها

مسألة (١)

﴿ وهذه لاسهار تحيري من تحتي أفلا تبصرون ﴾ (٢) (أم) منقطعة من أجل المعنى؛ وذلك أن قوله ﴿ أم أنا خير ﴾ (٣) بمنزلة قوله: أم تبصرون؛ لأنهم لو قالوا له: أنت خير، كانوا عنده بصراء، فلم يرد أن يعادل بين (أتبصرون) [و] (٤) (أم لا تبصرون)، بكنه أصرب عن الأول (٥) وقرر بقوله: ﴿ أم أنا خير ﴾ أنه خير؛ فكانه قال: بل أنا خير؛ لأنهم قد كانوا تابعوه على أنه خير، فلما كان فيه معنى التقرير: أنه خير، لم تكن (أم) المعدية للهمزة، ويدل ذلك: ﴿ فاستخف قومه فأطاعوه ﴾ (٦).

مسألة (٧)

(ما أدري أقام أم تعد) تجري (٨) بر (أم) دون (أو)؛ لأن ما فعلاً معبوماً، وإذا كان كذلك كان من مواقع (أم) دون (أو)؛ ألا ترى أن (أم) تقع إذا كنت مدعياً أحد الفعلين.

(١) المسألة هي: البصريات ٧١١، غير أن ما جاء ما هو جواب أبي علي سيقه هناك (إن كان قائل ...) وهو اعتراض مفترض ملخصه أنه لم لا تعد (أم) في الآية للمعادلة للانقطاع مع أن الجملة الاسمية (أم أنا خير) وقعت موقع الفعلية (أفلا تبصرون) ورد أبي علي أصفه كلام سيبويه في: الكتاب (٣/ ١٧٣)، وبسببه في: المسائل المنثورة ١٩١ إلى الخليل مقتدياً بشيخه الزجاج في: المعاني (٤/ ٤١٥). و(أم) في الآية قيل فيها أيضاً إنها للمعادلة وقيل إنها رائدة. انظر: معاني الأحسن (١/ ٣٣) ومعاني المعراء (٣/ ٣٤) ومعاني الزجاج وشرح السيراني (العلية ٣/ ٤١٨) والنصف (٢/ ١١٨) وأمثالي ابن السجري (٣/ ١١٠) ومجمع البهاري (٩/ ٩١) وشرح الجمل لابن حروف (١/ ٢٣٠) وشرح الكافية (٤/ ٤١٦) والدر المنثور (٩/ ٥٩٧) والمعنى (١/ ٢٨٤، ٣٠٧، ١٩٥/ ٢) وشرح الأشموني (٣/ ١٠٥) والخزانة (١١/ ٦٦).

(٢) سورة الزخرف (٥١)

(٣) سورة الزخرف (٥٢)

(٤) إضافة يقتضيها الفعل يعادل. وهي لم ترد في أصل البصريات أيضاً.

(٥) أي قوله (أفلا تبصرون).

(٦) سورة الزخرف (٥٤) ولم أجد من استدل بها على انقطاع (أم) كما فعل أبو علي

(٧) المسألة بصيها في: البصريات ٧١٢، وأكثرها ورد في: العضديات ١٩٤، والتعليقة (٢/ ٢٨٠) والمسائل

لمنثورة ١٩٦، وبعضه في: الشيرازيات ١٠٣. وكلامه ما وإن كان أصله عند سيبويه (٢/ ١٧١) وهو في

المقتضب (٣/ ٢٨٦) (إلا أن للفظ هنا أقرب إلى كلام ابن السراج في: الأصول (٢/ ٢١١) وغير محقق

البصريات التي غير مواضع (أم) بمواضع (أو) في: صدر المسألة محققاً الأصل، ولا يصح

(٨) الأصل: تجري، وهو تصحيف.

إذا أوقعت هـا (أو) قلت: أو / ١٣٠ قعد، فهنا في الحقيقة أحد الفعلين ثابت إلا أنه أخرى لفظ (أو)، فجعله وإن كان كائنًا بمنزلة ما لم يكن؛ فكأنه قد لا ادعي واحدًا منهما؛ كما أنه إذا قال: أقام أو قعد، لا يكون مدعيًا لوقوع واحدٍ منهما، فحري محري قولت: تكلمت ولم تكلم^(١)، لم تناقض في كلامك، ولكن لم تعد بالكلام لقلته، أو لانه لم يسد المسد الذي أريد به.

فكذلك (أو) إذا أدخلته هـا مع أن أحد الفعلين كائن في الحقيقة أخرى مجرى ما لم يكن، فصار بمنزلة (أو) في الاستفهام إذا قلت: أقام أو قعد؟ في أنك لا تدعي وقوع واحدٍ منهما، وليست بمنزلة (أو) في الخبر^(٢)؛ لأن الشبه هـا إنما وقع في الاستفهام من حيث كان تسوية^(٣).

فإذا كان الشبه واقعاً في الاستفهام وقعت المماثلة به لا بالخبر.

فمن هنا قلنا: إنك كأنك لم تثبت واحداً من الفعلين لما أدخلت (أو) في: ما أدري أقام أو قعد؟ كما لم تثبت واحداً منهما في الاستفهام في قولك: أقام أو قعد؟ وليس هو كالخبر الذي يثبت فيه أحدهما من غير عينه^(٤).

/ ٣٠ ب ألا ترى أنك إذا قلت: قام زيد أو قعد، مُثِّبٌ أحدهما، إلا أنك لا تدري أيهما هو.

وأما قوله: «ما أدري أذن أو أقام»^(٥) فالقياس فيه (أم)؛ لأن هـا فعلاً مُثِّباً إلا أنه

(١) انظر الفصول في الكتاب (١٧٢/٣) والتعليق (١٥٣/٢) وشرح اشعار الهدايين (٥٥٨/٢) والمقتصد ١٠٩٨، وهي أكثر المصادر السالمة في تخريج المسألة.

(٢) لأن (أو) هي خبر فعيل وفع أحدهما، ولكن ذهب عنك أيهما. انظر. المقتصد (٣٠١/٢) والتعليق (٢٨٧/٢).

(٣) يريد أن (ما أدري أقام أو قعد) استوى في الاستفهام الجهل بالأمرين وعدم ادعائك وقوع أحدهما وانظر شرح ذلك في: الأصول (٥٨/٢).

(٤) يريد: من غير تعيين أحدهما بعينه. وهي قريبة من عبارته في: الإيضاح ٢٩٨.

(٥) وجدت قريباً من هذه العبارة في حديث طويل ليعلى بن مرة يصف فيه صلاة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم في انظر، ومنه: «... فأذن رسول الله ﷺ وهو على راحلته وأقام أو أقام...» وهو في سنن الترمذي (٢٦٦/٢) وسنن الدارقطني (٢٨٠/١) وتاريخ بغداد (٢٨٠/١١)، وجاءت العبارة بلفظ «وَأَذَّنَ أو أقام» =

أجرى عليه (أو) لأنه لم يعتد به، فمترئته منزلة ما لا (١) تعلمه؛ كقولك: عِمتَ ولم تعلم، وكقول الشاعر:

نجا سالم والنفس منه [بشدة] (٢) ولم ينح إلا حق سيف ومثور (٣)
فلهذا كد (أو) - ولم يُرد هذا المعنى - [فجاز] (٤) كما جاز: قد عمت أقدام زيد،
[كما] (٥) جار. علمت أقدام زيد، كذلك يجوز: ما أدري أقدام زيد أو قعد.

= في حديث يزيد بن الصلت يذكر فيه عمل عمر بن الخطاب وحملاته، انظر: المطار (٧١ / ١) ونور
الحوادث (٢٧ / ١) وجاء الحديث الأول خلواً من الشك في: مسند أحمد ١٢٦٩ برقم ١٧٧١٦ وأب
العبارة بلعظها اندكور فقد جاءت على أنها من كلام العرب أو قريب من ذلك في الأصول (٢١٥ / ٢)
والشعر ٩٦، والشبازيات ١٠٣، ٤٠٠، والمختصر (١٧١ / ٢) وإعراب القرآن المنسوب لرجل ٦٢٩
(أدته من محقق الشعر) واللسان (لوم).

(١) أصل (لا) في الأصل لم، ولم يرمج (لا) فلعلها رواية نسخة أخرى
(٢) الأصل: نشدته، وهو تحريف صوته من المصادر المذكورة في: التحريج.
(٣) من الطويل، وهو لحديفة بن أنس الهذلي في شرح أشعار الهذليين ٥٥٨، والعقد الفريد (٢٣٠ / ٥)
والجمهرة ١٣١٩، والمحكم (٣١٨ / ٧) والسبب والإيضاح (نفس) واللسان (جفن) و(نفس)؛ وجاء منسوبة
لأبي خراش في: مجاز القرآن (٧٨ / ٢) والصاحبي ١٨٧، والصحاح (نفس) وسببه ثانياً أبو عبيدة في:
المجاز (٩ / ٢) إلى أبي جندب، ورد ابن بري نسبته لأبي خراش، وذكر الصغاني في التكملة (نفس) أنه لم
يجده في شعر أبي خراش، وقد راجعت شعره وشعر أبي جندب في شرح الأشعار فلم أجد البيت فيهما،
وجاء الشاهد منسوباً للهذلي في المحكم (٣٨٥ / ٧) وأساس البلاغة (جرش) ومجمع الأمثال
(٤٣٧ / ٢)؛ وهو بلا نسبة في المعاني الكبير ٩٧٢، ومجالس ثعلب ٤٥٦، والأصول (٢٩١ / ١) ويستمد
نما في شرح الأشعار أن الشاهد ذكره سيبويه، ولم أجده في الكتاب، وأشده أبو علي في: الحجة
(٣٢٢ / ٣، ٣٠٥ / ٤، ٤٣٢ / ٥) شاهداً على مجيء (بما) مجرداً، وأشده في البصريات ٧١٤ ذكره من
من أن المعصود بقوله (بما ولم ينج) أنه لم ينج نجة مائة بل هو بمنزلة غير الساجي لعظم ما أصابه، ويُحتمل
نصب (حمر) على الاستثناء المقطع، أو على نزع الخافض والتقدير: إلا بجفن سيف
سالم هو ابن عامر الكناني، وخبره في: شرح الأشعار والعقد النفس بشدة - أي كادت تحرج فبلغت
شدته

(٤) الأصل: جمر، والصواب من البصريات: ووجه الشبه بين (ما أدري أذن أو أقدام) و(قد علمت أقدام زيد)
أنه كما أن المتكلم في الأخيرة يجهل أصل القيام فجوابه نعم أو لا، كذلك فائل الأولى هو بمنزلة من لا يعلم
بوقوع أي منهما.

(٥) الأصل: علماء، وهو تحريف صوابه من البصريات.

مسألة (١)

لا يدلُّ ما جاء عنهم من نحو: يد ودم^(٢)، على جواز ترخيم الثلاثي؛ لأنَّ المعتلَّ يجوز فيه ما لا يجوز في الصحيح، ألا ترى إلى نحو: ع كلاماً^(٣)، واحتصاصه بأبسية^(٤) فإن قيل: فقد أجزئتم (يا ثب) ^(٥).

فإن جار هذا من حيث جاز (يد) و(دم)؛ لاعتلال (ثبة) ^(٦)، وإنما يمنع أن يُحذف الثالث إذا كان صحيحاً أو غير مشابه للمعتل؛ نحو: عضّة^(٧) وشقة / ١٣١ وجر^(٨) ودو^(٩) فيمن قال: دذن.

(١) المسألة في: البصريّات ٧١٥ أكثر بسطاً، وأمّا في منع ترخيم الثلاثي الذي لم ينع بهاء فأنظر الكتاب (٢٥٥/٢) ومعاني الأحسن ٤٣٨، واللمع ٦٨، وشرح ابن يعقوب (٢٠/٢). وذكر أبو عبي في مسائل المنثورة ٢٢٤ عدم ترخيم ما هو على حرفين، ونقل عن الأصمعي القول بترخيمه على ثبته.

(٢) أنظر أمثلة أخرى في: أمالي ابن الشجري (٢٢٦/٢).

(٣) يريد أنه يُحذف منه حتى يصير على حرف واحد، كما قال في البصريّات، وأنظر: التنكية ٢٢، والشعر ١١٣.

(٤) عقد أبو عبي في: التنكية ٢٤٥-٢٧٢ أبوياً في: أبية المعتل خاصة.

(٥) ترخيم (ثبة) وهي المعصاة من الفرسان، وثبة الخوض وسطه. وقد أحاز سبويه ترخيمها نكرة، ولم يُجز المازني والمبرد ذلك لكونها مكرة، لا لأنها لا يجهزان ترخيم الثلاثي المختوم بالهاء، وردّ ابن ولاد على المبرد اعتراضه. أنظر: الكتاب (٢٤١/٢) والمنصب (٢٠/٤، ٢٤٣) والانتصار ١٥١، والتعليق (٣٨٤/١). وذهب أبو عبي في: الشعر (٥٥/١) إلى أن الهاء في (ثبة) حوص من اللام المهدومة، ورجّح ذلك في: الشبراريّات ٣٧، والبيداديّات ٥٣١ في (ثبة الخوض) على أنها من (ثاب)، وقطع به في: الإغفال (١١٢/١) وأنظر: سر الصناعة ٦٠٢.

(٦) في البصريّات: "ولقد قدّمنا أن المعتل لا يمتنع أن يأتي على حرفين".

(٧) المعصاة الإثنت واليهتان وهي البصريّات: "فلما حذفت لآمانهن لأن الهاء كقلبية".

(٨) أصله: حرج، وهو هرج المراء. في البصريّات: "لما كانت الحاء تلي الهاء أجزمت مجزأها، وقُلب ولم يكثر كثره الهاء".

(٩) الدد اللعب واللهو، وعُلب أبو علي حذف النون فيه بأنها توافق حروف العلة. أنظر الشعر ١١٢، والعسكرة ١٧٤، والبصريّات. وأنظر الحذف في الأمثلة السابقة في: الكتاب (٣٢٢/٣، ٣٥٩، ٤٥١) والمنصب (٢٤١/٢) والأصول (٤٤٧/٢، ٧٦/٣) وسر الصناعة ١٨٢، ٤١٤، ٥٦٧، وأمالي ابن الشجري، وموادها في الصحاح واللسان والخزنة (٤٩١/١١).

مسألة (١)

لا يعادل (أم) من حروف الاستفهام غير الهمزة، فيكون معها بمسئلة (أيهم) و(أيهما) ولم يجر ذلك في (هل) لأن الألف قد تقع حيث تريد الإثبات والتقرير، ولا تريد النفي والاستعلام؛ قال: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾ (١)، ولا يكون ذلك في (هل) (٢).

فلما [كس] (٤) في الاستفهام بالهمزة و(أم) مدعياً لأحد الشئيين أو الأشياء مثبتاً [له] (٥)، لم يجر أن يقع سوى الألف (٦)، ولم تقع (هل)؛ لأن (هل) لا يُقرر بها، إنما يُستقبل بها الاستفهام؛ ألا تراك لا تقول: هل طرباً؟ كقولك:

أطرباً (٧)

وانت مقرر؛ فلذلك لم تُعادل (أم).

(١) المسألة في: البصريات ٧١٧ مع اختلاف في: مواضع من العاظها، وجاء أكثر ما فيها في: المعضدات ١٩٦، وانتعيلة - ينقل عن ابن السراج - (٢٨٤/٢) وكلام أبي علي منشرح من الكتاب (١٧٥-١٧٧) وراه في: المختضب (٢٨٩/٣) والأصول (٥٨/٢) وأما ابن الشجري (١٠٠/١) وشرح أبيات المغني (٥٤/١).

(٢) سورة الرمر: (٣٦).

(٣) أي لا تدخل على نفي فتعبد الإثبات. وانظر تمصيل ذلك في: الجني ٣٤١-٣٤٢، والمغني (١/٩١-٩٣، ٣٣١، ٤، ٩٣).

(٤) الأصل: كُتب، والتصواب من البصريات.

(٥) الأصل: لها، والضمير عائد ل(أحد). والتصويب من البصريات.

(٦) يريد الهمزة.

(٧) بعض بيت من مشطور السريع تمامه:

أطرباً وانت قُتْري

وهو لمصاح في: ديوانه (٤٨٠/١) والكتاب (٣٢٨/١) وهامش (١٧٦/٣) والبيان والنبين (٢٠٩/١) وشرح شواهد الإصحاح ٢٤٧، وشرح أبيات المغني (٥٤/١) والخزانة (٢٩٤/١١) وجاء بلا نسبة في المختضب (٢٨٩، ٢٦٤، ٢٢٨/٣) وأما ابن الشجري (١٠٠/١)، وأنشده أبو عني في: المسائل المشورة ص ٥ شاهداً على نصب المصدر النائب عن فعله في الاستفهام الإنكاري، وأنشده في البصريات والمليقة (٢٨٤/٢) والإصحاح ٣٠٠ كما فعل هنا شاهداً على أن الهمزة للاستفهام الإنكاري والمشري المسمى

فَمَا فَوْهُ ﴿ هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ ﴾ (١) فليس بتقرير، وإنما هو استنبط استمهم (٢)، وقاله إبراهيم مخرجاً له مخرج الاستفهام والاسترشاد؛ ليكون ذلك دعياً لهم إلى النظر، وكان هذا أجود لهذا المعنى المراد؛ ألا ترى أنه لو قال: أيسمعونكم؟ لكان محور أن يُطرح أنهم يسمعونهم، وأنه متابع / ٣١ ب لهم على ذلك، ومخرج الكلام التقرير (٣). فإذا خرج مخرج الاسترشاد لم يدل عليها الموافقة ولا على التقرير، وكان ذلك ادعى لهم إلى النظر في شأنها، وأنها لا تنفع ولا تضر (٤).

مسألة (٥)

(ليت شعري أريد عندك أم عمرو)، يجوز أن يكون الخبر محذوفاً أي: ثابت أو وقع، ويجوز أن يكون استعني بالاستفهام عن الخبر، وليس هذا بالسهل؛ لأنه ليس فيه ما يعود على (شعري).

وبما يُقوي الأول أن خبر (ليت) قد أصح؛ ألا ترى أنه قد قال:

يا ليت أيام الصبا رواجعاً (٦)

(١) سورة الشعراء: (٧٢)

(٢) هذا قول ابن جني (هل). انظر المختص (١٨١/١) والتعليق (١٩٤/٢) وأما ابن السجري (٣٢٤/١) والسفني (٣٣٥/٣) وكذلك في مجيها في الاستفهام وغيره. انظر: الخصال (٢٦٤/٢) - أدلة من محقق الأمالي - وصف الباني ٤٠٦، والمجني ٣٤١، والدر المنصور (٥٨٩-٥٩١)

(٣) نقل السيوطي في: الإنشاد (٢١٣/٢) عن الكندي أن كثيراً من العلماء ذهب في الآية إلى أن (هل) بمعنى التقرير والتوبيخ، ونقل عن أبي علي رده مستحسن قولهم؛ لأن ذلك من قبيل الإنكار والحق أن أبي علي لم يذهب إلى الإنكار فقط كما هو واضح من كلامه هنا وفي البصريات. وانظر: الحجة لاس حاله ٢٩٤، وأسرار الشكرار ١٨٤.

(٤) في البصريات (٧٢٠/١) زيادة منها: ... ولو كان قال هذا على سبيل المصيب لهم والإنكار فقط لا على ما بعد فكان مفعلاً لهم عن النظر.

(٥) المسألة في البصريات ٧٢٠، وبعضها في: التعليق (١٥٣/٢) والمسألة من كلام سيويه (٢٣٦) - أدلة من محقق البصريات. وعرض لها السيراني في: شرحه (٢٢٨/٤) بنقل كلام أبي علي ولم يُشر إلى حذف الخبر من المعاند. وأصل كلامهما لتبجحهما للزجاج وكلامه في التعليق، وقد أوجب بعضهم حذف الخبر بعد (ليت شعري). انظر الفصل ٢٩، وشرح ابن يعيش (١٠٥/١) والهمع (١٣٥-١٣٦)

(٦) من الترجم، وهو للعجاج في: ملحون ديوانه (٣٠٦/٢) - ط السطلي - وطبقات المحول ١٧٨، ونسبه -

مسألة (١)

إدلالة على أن الجُمْل لا تُقام مقام الفاعل أن الجُمْل بكرة؛ كما أن الأحوال والتمبير بكرة،
وأبداً لا تُعرف أبداً؛ كما لا يُتعرّف الحال ولا التمييز أبداً، فكما لا يُجعلان فاعلين؛ لأن
الفاعل يبرم بضماره، وإذا أُصمِر تُعرف؛ كذلك الجُمْل؛ لأنها لا تُضمَر إذا كانت لا تُتعرّف.

مسألة

(لاضرته ذهب أو مكث) (٢) هو حالٌ على المعنى، ليس أن الماضي في موضع نصب
/ ١٣٢ بوقوعه موقع الحال؛ ولكن المعنى: اضرته [ذهاباً أو ما كثراً] (٣)، وأصله: اضرته
إن [ذهب] (٤)، ثم بدأ له بعد أن يضره على كل حال (٥).

ابن معيشر في شرح الفصل (١٠٤/١) لرؤية، وجاء بلا نسبة في: الكتاب (١١٢/٢) والأصول
(٢٤٨/١) والتمام ١٦٨، والفصل ٣٠٢، وشرح الجمل لابن عصفور (٤٢٤/١) وشرح عمدة الحفاظ ٤٣٤،
والجني ٤٩٢، والمضي (٥١١/٣) والهمع (١٣٤/١) والخزانة (٢٥٣/١٠) والنصائح ولسان التنقيح
(١١٢)، واشتهر أبو علي في التعليقة (١٥٣/١) والبصريات ٣٦٩، ٧٢١، والمسائل المشهورة ٧٤٤ في ذكره
هذا من حذف الخبر ونصب راجعاً حالاً للمحدوف، والتقدير: أفلت راجعاً أو لم يراجع، ونكسائي
بحمل النصب على إضمار كان، وأما المراء وبعض أصحابه فيستشهدون به على جواز نصب الجرائم ببيت،
وقد حكى ابن سلام في الطبقات هذا عن بعض العرب، وجعله أبو حنيفة الدينوري نفاً لبيهم، إلا أن
البصريين عسى أن لبت على أصلها وخرجيه النصب على ما ذكر أبو علي.

(١) مسألة في البصريات ٧٢٢، وعبارتها أكثر بسطاً، ومنع أبو علي في: الشعر ٤٩٦، ٥٢١، والشعراء ١٢١
٤٩٧، والهجعة (١٥٦/٤) مجيء الجملة فاعلاً، وحمل ما ظاهره أنها فاعل على حذف (أن) مصدرية
وانظر: الخصائص (٤٣٧/٢) والمفني (٢٤٣/٥).

(٢) أصل المسألة في الكتاب (١٨٥/٣)، وكلام أبي علي هنا جاء في البصريات ٧٢١، وسبقه فيها إشكان
بضمه "ما قبل كيف جاز أن يقع العمل في: قوله: (لاضرته ذهب أو مكث) حالاً وهو ماضٍ، وإذا كان في
موضع حال مهلاً جاز أيضاً (لاضرته يقوم أو يقع) لأن المضارع أدخل في الحال من الماضي؟ والكلام هنا
مختصر عما في البصريات، وجاءت في: للثورة ١٩٨، والتعليقة (٢٨٩/٢) وسيعر من المسألة ثانية في
(٦٠-ب) وحكى ابن هشام في: اعتراض الشرط ٤٦ إجازة أبي علي للحال في حديثه عن بُعد الشرط من
الحال، وانظر: الخزانة (١٧٧/١١).

(٣) الأصل: ما كثراً أو ذاهباً، وهو عكس لثال للعشر، وهو في البصريات كما أثبتته.

(٤) الأصل: مكث، وهو كسبه.

(٥) ذهب ابن هشام في اعتراض الشرط على الشرط ص ٤٦ إلى أن مسألة أبي علي هذه يصح حملها على حال
مقدرة لا انقضية؛ لأن الأولى لا يمتنع افتراضها بحرف الاستقبال بخلاف الأخرى.

وليس حكم الجزاء أن يقع إن وقع الشيء وخلافه، وإنما شرطه أن يقع بشيء ما؛ لا بالشيء وخلافه، فلما لم يكن الجزاء على هذا وقع موقع الحال؛ أي: أضربه على جميع الأحوال، موقع الكلام موقع الحال من حيث كان المعنى يؤول إليه.

ووقع (ار) ها على إرادة: أضربه إن فعل هذا أو هذا، أو إن فعل أحدهما، إلا أن ضربه وجب؛ لأنه لا يحلو من إحدى حالتيه اللتين أصيقتا إليه، فإذا لم يخل من أحدهما فقد أوجب له الضرب بكونه على أحدهما كان صربه واجباً لا محالة؛ فهذا استحق الضرب، وإن كان يعني به أنه أخذ الأمرين.

وحسن أن يقال في هذا الكلام إنه حال؛ لأن الحال ضرب من الخبر؛ ألا ترى أنه (١) ريدة في الخبر، وأنه قد صدّ مسدّ خبر الابتداء في: (ضربي ريداً قائماً)، والجزاء خبر أيضاً صحيح (٢)، إلا أن حرف الشرط حسن حذفه لأمرين:

يُطوّر الكلام، ولأن معنى الجزاء قد زال؛ وإن كان مبنى الكلام ومبتدؤه عليه؛ ألا ترى أنه وإن كان كذلك فإنه لم يجر فيه في موضع: ذهب يذهب ويمكث؛ / ٣٢ ب لأن الأصل كان الجزاء، فكما كان يقع هذا في الجزاء من حيث لم يكن له جواب مجزوم، كذلك قُبِح هذا.

فإن قلت: فقد زال الآن معنى الجزاء.

فإن الأصل لما كان جراً وجب أن يكون الكلام على ما كان يحسن في الجزاء، وأنت لو قلت: (لأصريتك إن تأنني)، كان قبيحاً، فكذلك يقبح: (لأصريتك إن تأنني أو لا تأنني)، وهذا الكلام في هذا المعنى عندي أحسن مما جوزه الخليل (٣) من قوله: (لأصريتك [أذهب] (٤) أم مكث)؛ لأن هذا استفهام، والاستفهام ليس بخير، فلا يحسن أن يقع

(١) يجوز في الحال التذكير والتانيث.

(٢) عنده في البصريين بأنه محتمل الصدق والكذب وأنه يوصف به ويوصل به.

(٣) الكتاب (١٨٦/٣) والمقنَّب (٣٠٠/٣) والكت (٤٢٨/٢)، وما علق به أبو علي على قول الخليل هو مجموع كلامه وكلام شيعه الزجاج في: التعليقة (٢٨٩/٢)، وعرض للمسألة في: المسائل المنشورة ١٩٩.

(٤) الأصل ذهب، والتصويب من الكتاب والمقنَّب والبصريين، وأحشى أن سقوطها من أبي علي لأنه سقطت أيضاً في أصل التعليقة المنشورة.

في موضع يكون المراد به الحال؛ كما جاز ذلك في الجزاء؛ لاجتماع الجراء والحال في
حسب الخبر ومسايرة الاستخبار للحال؛ ألا ترى أن المعنى: لأضربك على أي ذلك كنت
ومع ذلك أن (أم) و(أو) قد وقعا في موضع التسوية، والتسوية خبر ليس باستفهام،
بل ما كان المعنى هنا يُقارب ذاك وسَوِّيت بين الحالين في وجوب الضرب له، جاز أن ثَقَعَا
هنا أيضاً، وإن يُزول الكلام إلى إرادة الحال وتقديرها؛ كما أول^(١) في المسألة الأولى.
وقوله^(٢):

وَكُنْ سَيِّبٌ أَنْ لَا يَسْرَحُوا نَعْمًا أَوْ يَسْرَحُوهُ بِهَا وَاغْبِرْتُ السُّوحَ^(٣)

/ ١٣٣ إنما جاز اتساعاً؛ وذلك أنهم لما رأوا (أو) يُجْمَعُ بها ما قُبِلَها وما بَعْدَها كما
جُمِعَ بالواو. وإن كان المعنى مختلفاً. شَبَّهَها بها فَعَطَفُوا بها في هذا الموضع؛ كما
يُعْطَفُ بالواو.

وكذلك العلم بأن هذا الموضع يقتضي اثنين فصاعداً، ولا تُقْصَرُ فيه على أحد
الاسمين^(٤).

(١) البصريات: آل، وهي أنسب لقوله قبل: يزول.

(٢) في: البصريات ٧٢٦، وقيل بهت آخر جازاً في مسألة منفصلة عنها مطابق لنصنا هنا.

(٣) من البسيط، وهو ملفق من يهين لأبي ذؤيب الهذلي في: شرح أشعار الهذليين ١٢٢، والخزانة (١٣٢/٥)
وشرح أبيات الغني (٣٠/٢) وروايتها:

وَقَالَ مَا شَبَّهَ سَوَّابٌ سِرْكُمُ أَوْ أَنْ تَقِيمُوا بِهَا وَاغْبِرْتُ السُّوحُ
وَكُنَّ مِثْلِي أَنْ لَا يَسْرَحُوا نَعْمًا حَيْثُ اسْتَرَادَتْ مَوَاشِيَهُمْ وَتُسْرَحُ

والشاهد به بروية المثنى في: شرح شواهد الإيضاح ٢٤٥، وبلا سبة في: الخصائص (١/٣١٩، ٢، ٤٦٧)
وأما في: الشعر ٩٣/١، ٧١/٢ وأنشد أبو علي في: الشعر ٣٢٣، ٥٢٤، والبصريات وحجة
(١/٢٦٦، ٣/٣٦٧، ٤/٥٣) والإيضاح ٢٩٦ شاهداً على ما ذكره هنا من استعمال (أو) بمعنى الواو، ما
عد الموضع الثاني في الحجة فقد استشهد به على جمع ساحة على سوح والشرح الرعي، والسعم المال
الرعي، اعبرت استودت هي العين أو كثر غبارها لعدم المطر، السوح: جمع ساحة. وهو يصف بقعة مجدبة
استوى فيها الرعي وعدمه.

(٤) جاء بعده في: البصريات ٧٢٨ بيت الأعشى للتقدم في (١٨ ب) معلقاً عليه: "وقد يروى أم من جاء
مها" وبه البعدادي في الخزانة على أن لبن جني في الخصائص أخذ كلامه من أبي علي، إلا أن البعدادي
ذكر أن اسم من التذكرة القصيرة، وهو لا يكاد يخرم لفظ كتابها في شيء.

[مسائل مكتوبة في آخر الجزء ليس من المتن] (١)

مسألة

إن سأل سائل فقال: زعمتم (٢) أن الهمزة المفتوحة إذا أريد تحفيفها - فقلها ضمة أو كسرة - خلصت مع الضمة وأوأ مع الكسرة ياء؛ وذلك نحو: جَوْن (٣) ومِثْر (٤)، واحتججتم في خلوصها وأوأ مرة وياء أخرى بأن ذلك إنما هو لأن تحفيفها تقرب لها من الساكن، وتعد بها نحو الحرف الذي منه حركتها وهي مفتوحة، فجرت مجرى الألف، والألف لا تصح وقلها ضمة ولا كسرة، ومتى انضم ما قبلها قلبت وأوأ؛ نحو: قُوتِرَ وضُورِبَ، أو انكسر قلبت ياء؛ نحو: ضِيرَابَ وقِيَتَال. ثم مع هذا، فإنكم تقولون في تخفيف (سأل) و(قرأ)؛ سأل وقرأ، فتتخون بها نحو الألف، وقد عرفت أن الألف لا تكون محركة. فهلاً كما جاز أن ٣٣ ب تحرك مع جرهما مجرى الألف - وإن كانت الألف لا تحرك أبداً - جاز أيضاً أن تحفف الهمزة المفتوحة إذا انضم ما قبلها أو انكسر، فيجعل في نحو: (جَوْن) و(مِثْر) بين بين، وإن كانت قبلهما كسرة وضمة، والألف لا تصح وقبلها الضمة ولا الكسرة، كما جاز أن تحركها في نحو: (سأل) و(قرأ) إذا حففها وقربها من الألف، وإن كانت الألف لا تحرك أبداً. وما الفرق بين الموضعين؟

فالجواب: إنه قد ثبت أن تخفيف الهمزة هو تقرب لها من الساكن، وليست ساكنة في الحقيقة؛ إلا أن لها حكماً الساكن بدلالة أشياء منها:

الابتداء بالهمزة المخففة؛ وليس ذلك فيها إلا لضعف حركتها. وإذا كان ذلك كذلك لم يكن يُعتمد بحركة الهمزة في تخفيف نحو: (سأل)؛ لضعف تلك الحركة فيها،

(١) العبارة بحذف النسخ بحجم العنوانات، وواضح أنها ليست من قول أبي علي

(٢) جاء قلب الهمزة هذا في الكتاب (٥٤٣/٣) والمقتضب (٢٩٣/١) والتعليق (٤٣/٤) والشيرازيات

(٣٥/١) والكلمة ٣٨، وسر الصناعة ٥٧٢، ٧٢٨، وإعراب القرآن المنسوب للرجح ٣٥٤

(٣) الجَوْن جمع حونة وهي سائلة مستديرة مفضة أداماً يجعل فيها الطيب والثياب وتكون مع المعطرين ومن ابن سيده أن الفارسي كان يسحق ترك الهمز فيها لأنها حلة من الجون الذي هو أسود وعرض أبو علي تحفيفها في الخليات ٥٦، والحجة (٣٠٦/٦). انظر التهذيب (٢٠٤/١١) والمحكم (٣٨٥، ٣٤١، ٧)

(٤) مِثْر جمع منرة وهي الذحل والعداوة، ورجل مِثْر: مُقْبِد بين الناس التهذيب (٢٩٩/١٥) والصحيح واللسان (مار). وأشار أبو علي إلى تخفيفها في الخليات ٢٧٨.

واحتُملت تلك الحركة في الحرف الجاري مجرى الألف لِضَعْفِهَا.

وليست كذلك الضمة في جيم (جُون) ولا الكسرة في ميم (مِر)؛ لأنهما حركتان قويتان مؤثرتان غير معصورتين ولا مستضعفتين، فلم يجز مع قوتيهما وتمكُّبهما أن تُحتقرا في نحو (حُون) و(مِر) فتوقع الهمزة بعدهما، وهي كما ترى / ١٣٤ مفتوحة قريبة بالمنحة من الألف بين بين؛ كما يقع كذلك بعد الصُّحة؛ نحو: (سار)؛ لأنهما قويتا فاعتدتا، فلم يقع بعدهما الحرف الجاري مجرى الألف كما لا يقع بعدها الألف، ولم يُحتَقَر، حتقار حركة الهمزة المخففة؛ لِضَعْفِ تلك الحركة وشبه الحرف الذي هو مُحَرَّكٌ بها بالساكِن؛ لامتناع الابتداء به وُضْعُفِ الصوت معه في حال نُطْقِهِ، وهذا فرق.

لِإِنْ قِيلَ: وكيف تُخَفَّفُ الهمزتان جميعاً في نحو قوله: ﴿السُّفَهَاءُ أَلَا﴾ (١)؟ أولاً تَرَكَ تَجْعَلُ الأولى بين بين؛ لأنها بعد الألف وتقلب الثانية واواً لافتتاحها وانضمام ما قبلها، فنقول: ((السُّفَهَاوُلا))، فقد تَرَكَ أَحَلَصْتَ الهمزة المفتوحة واواً للضمة قبلها، وإن كانت تلك الضمة ضعيفة محتقرة لِضَعْفِ الهمزة التي هي فيها بتخفيفها.

لِإِنْ كُنْتَ قد فَلَّيْتَ همزة (أَلَا) للضمة في همزة (السُّفَهَاءُ)، مع أن تلك الضمة ضعيفة للتخفيف في همزتها التي هي فيها، فهلاً امتنعت أيضاً من تحريك الهمزة في نحو: (سَال) إذا خَفَّفْتَهَا، وإن كانت حركتها ضعيفة من حيث كانت الألف لا تُحَرِّكُ أبداً، وهلاً لم احتملت الحركة في نحو همزة (سَال) / ٣٤ ب إذا خَفَّفْتَ ولم تُجَرِّها مُجَرِّى الحركة القوية المعتدة فتسببها من هذه الهمزة؛ كما تمنعها من الألف المحضة لم تُقَلِّبْ همزة إلا لضمه همزة (السُّفَهَاءُ) إذا أَنْتَ خَفَّفْتَ همزة (السُّفَهَاءُ)، وجعلت همزة (أَلَا) بعدها بين بين لِضَعْفِ همزة (السُّفَهَاءُ)، وقلت: لا اعتد هذه الضمة صمة قوية مؤثرة ممتعة من وقوعها قبل الألف؛ لِضَعْفِ هذه الضمة، فلا يمتنع أن يقع بعدها حرف مقرب من الألف؛ كما لم يمتنع أن أحرك الهمزة في نحو: (سَال) إذا خَفَّفَ

(١) سورة البقرة (١٣) وتصحفهما جميعاً فعل أهل الحجاز، ولم أجد من سبه لقارئ إلا ما حكى في البحر من سببه إلى أبي عمرو، والمقول عنه خلاف ذلك. انظر الكتاب (٥٤٨/٣) ومعاني الزجاج (١/٨٠) ولتحليفة (٤/٥٠) وهامشه وتهذيب اللغة (١٥/٦٨٤) والإقناع (١/٢٨٣) وإعراب القرآن لمسبوب لبرجاء ٣٦٨، ٩٠٨، والتبيلات ١٩١، ومعجم د. الخطيب (١/٤٥).

فقربت همزته من الألف، وتترك الجامع بين الموضعين ضعف الحركة هي «خرق» جميعاً، ولو صححتا لا اعتدتا. ومن جعلك بأن تجعل حركة همزة تخفيف (سأل) غير معتدة لصعفها أولى من أن يجعل غيرك ضمة همزة تخفيف (السفهاء) غير معتدة لتقع همزة (ألا) بعده بين بين؛ كما جاز لك أن تحرك همزة تخفيف (سأل)، وإن كانت الألف لا تحرك. وما المرق؟

والجواب: إن الضمة في همزة تخفيف (السفهاء) - وإن كانت ضعيفة لعمري كما ذكرت - فإن الهمزة التي هذه الضمة فيها قد قرّبتا تحفيفها وهي مضمومة من / ١٣٥ الواو، فصار ما انضم إلى صحتها الضعيفة من كوابها في حيز قريب من الواو أقلّ أحواله أن يكون متمماً لضمّتها الضعيفة حتى يلحق بالضمة القوية، وذلك أن الواو أقوى من الضمة.

فإذا انضم إلى تلك الضمة الضعيفة للتخفيف ما تحرك بها من الهمزة المقاربة للواو، صارت تلك الضمة في الاعتداد والتأثير جارية مجرى الضمة الصريحة الواهية في نحو: (جَوْن).

فذلك قلت في تخفيف همزتي «السفهاء ألا»: «السفهاؤلا»، فقلت همزة (ألا) وراً للضمة قبلها وإن كانت الضمة بنفسها ضعيفة؛ كما قلتها واواً حادثة في (جَوْن) ونحوه مما ضمته ضمة نامة غير منقصة ولا مضعفة؛ لما ذكرناه من انضمام كون الهمزة التي حركت بها مقاربة للواو، والواو أقوى من الضمة، فهذا فرق واضح.

وجميع ما ذكرناه في هذه الهمزة المضمومة هو جواب إن سألنا عن الهمزة المكسورة إذا وقعت بعدها همزة مفتوحة فخففتها جميعاً، وكانت الأولى بين بين، فأخلصت الشابة باءاً؛ وذلك نحو تخفيف همزتي (مررت بكساء أخيك) فتقوون مررت بكسائخيك، لا فرق بين الضمة / ٣٥ والكسرة في هذا، والجواب واحد، وهذا واضح

إلى هنا (١)

(١) أي إلى هنا نهاية المسائل المكتوبة في آخر الجزء التي أشير إليها في (١٢٢).

[ع (١) : سألته لم لا يكون بُدُّ للجزاء المجزوم من جواب مجزوم أو بالفاء؟ فقال : لأنَّ المجزوم مُصِيقٌ من المجزوم ، وأنت إنَّ لم تَجِءْ به مجزوماً جئت به ماضياً في معنى المجزوم ؛ لأنه لا بُدَّ من جواب ، فيسعي لك أن تجيء به مثله ؛ لأنَّ يَتَكَافَا المعلنان والفاء إنما وقعت جواباً له ؛ لأنها تقع على جملة تستغني بنفسها ؛ نحو ريدٌ مصنونٌ ، يستغني بنفسه ، فإذا دخلت - يعني الفاء - فقلت : فزيدٌ مطلقٌ ، عَنِمْ أَيْهَا جملة لا تستغني بنفسها عما قبلها ، وعَلِمَ أنه جوابٌ لشيء .

ع : فسألته : أيجوز (إنَّ ضَرَبْتَنِي فُضِرْتُكَ) ؟ قال : لا ، لأنَّ الفِعْلَ الماضي إنما وقع في معنى المستقبل في الموضع الذي لا تحلُّه الأسماءُ ، والفاءُ يقع بعدها الأسماءُ ، فلا يقع الماضي في معنى المستقبل ، ولكن يحلُّ بعدها المضارعُ ؛ لأنه يحلُّ محلَّ الأسماء .

وقال (٢) : (أَمَّا) لا يقع بعدها جملةٌ تستغني بنفسها ؛ [لأنَّ (٣)] الجملة جوابٌ (أَمَّا) ؛ نحو قوبك : أَمَّا زيدٌ فمطلقٌ ، فالفاء جوابٌ لـ (أَمَّا) ، و (مطلق) خبر عن (زيد) ، فلا يجوز (أَمَّا زيدٌ مطلقٌ فكذا وكذا) ؛ لأنها وَقَعَتْ في الكلام كذا .

قال أبو عثمان : / ١٣٦ ونرى أنه يَدْخُلُ على سببويه في هذا شيءٌ يلزمه ؛ لأنه يقول : مَنْ أَنَانِي فَأَتِيهِ ، إِنَّ (أَنَانِي) خبرٌ عن (مَنْ) (٤) ، فيلزمه أن لا يُجِيزَ (أَمَّا مَنْ أَنَانِي فَأَتِيهِ) لأنَّ (مَنْ) و (أَنَانِي) جملة بمنزلة (زيدٌ مطلقٌ) .

(١) أورد ابن جني هذا في : سر الصناعة ٢٥٢-٢٥٤ ، وأثر كلام أبي علي فيه واضح . وانظر : الكتاب (٣ / ٦١) والتعليق (١٧٨ / ٢) والإعمال (٢ / ٢٩٨ ، ٣٠٦ ، ٤٦١ ، ٥١٠) وسر الصناعة ٢٦٦
(٢) ذكر أبو علي (أَمَّا) وفاءها في : الشعر ٦٢ ، والتعليق (١٨٧ / ٢) والبيد ادبيات ٢٣٢ وحكي عنه في : الخصائص (١ / ٣١٣) .

(٣) الأصل : ليس بين ، والتصحيح بحط السامع في الهامش .

(٤) قد يُعْهَم أنه يريد (من) الموصولة ولكن كلام أبي علي بعله يرد ذلك ، والقلماء قد يريدون بالخبر جواب الشرط (الصفحة ٢٤٧) ، ولكن هذا ليس به . ولم أجد عند سببويه ما يوافق هذا القفل عنه ، وعمل أبو عثمان حين وحد سببويه (٢ / ٦٩) يقول إنَّ المضارع المتصل بالفاء بعد اسم الشرط إنما يرفع لأنه مبني على مبدأ ، خلاص إلى أن فعل الشرط هو خبر اسم الشرط عنده . وخير اسم للشرط بما وقع فيه لاختلاف بين أن تكون جملة الشرط وحدها هي الخبر أو جملة الجواب أو هما معا . انظر : الانتصار ١٧٨ ، والعسكريات ١٢٣ ، والتعليق (٢ / ١٩٢) وشرح الكافية للرصبي (١ / ٢٣٤) والمغني (٤ / ٢٠٦) .

فقار (١) - لا يلزمه هذا؛ لأن (زيداً) يستعني بـ (مطلق)، و (مَن) لا يستعني بـ (أناسي) عس (آتيه)؛ لأنه جواب له، فالقاء جواب لـ (أما)، و (آتيه) جواب لـ (أناسي) لا يجوز (أما مَن يأتي فآتيه)؛ لأن المجزوم لا يُدُلُّ له من جواب مجزوم أو إلغاء، فالقاء جواب لـ (أما)، ويبقى الجراء بلا جواب مجزوم، وإنما أجازوا في العمل الخاص في قولك: أما من أناسي فآتيه؛ لأن الخاصي يكون جوابه كل شيء؛ الجمل وغير ذلك؛ نحو: إن آتيتني زيداً مطلقاً؛ لأنك تقول: زيدٌ مطلقاً إن آتيتني، فالقاء جواب لـ (أما)، و (آتيه) جواب لـ (أناسي). واجيئاً (٢): إن أعطيتني فأعطيك، وإن أكرمتني فريدٌ مطلقاً.]

فـ (٣): ولا يجوز (إن تأتي فأتك) على أن تجزم الجواب وتدخل القاء؛ لأن المجزوم والمجزوم لا يُفصل بينهما بما ليس بأجنبي منهما، فإذا لم تُفصل بغير الأجنبي، فالأجنبي أولى أن لا يُفصل والقاء جواب.

[ع: فيه عندي أنا شيء آخر مع هذا، وهو أن القاء في جواب الشرط / ٣٦ ب جاءت نائبة عن الجزم، فلا يجوز أن تجزم ما بعدها لثلاث تجمع بين العوض والمعووض منه، وأيضاً فإن القاء في جواب الشرط إنما دخلت ضرورة لما كان ما بعدها [ما] (١) لا يمكن أن يكون جواباً له، لهذا كان هناك فعل مضارع أو ماضٍ لفظاً ومضارعٌ معني لم يُحتج إليها؛ لأن في ذلك نقضاً لوضعها، وهو زوال الضرورة الداعية، وهذا واضح.]

قال (٥): وإنما لم تجز (ما مَن يأتي آتيه) في لغة أهل الحجاز؛ للعلّة التي بُيّت في (كان) (٦)

(١) أي أبو علي.

(٢) ومثله في: الكتاب (٦٩/٣) ومعاني الخفش ٦٨، ١٥٦

(٣) بعضه في: مسائل المنورة ص ١٦٢

(٤) لأص: أما، والتصحيح يحط بالناسخ في الهامش.

(٥) أصل المسألة عند سيويه (٧٥/٣) فلم يُجزم بعد (ما)، وخالفه اليرد ما جاء بعد التميمية دون الحجازية وحكى أبو علي الخلاف في: التعليقة (١٨٢/٢) دون أن يرجع أحدهما، وبصرهما قول سيويه، وأبو عثمان يحتج لسيويه على اليرد في: مجالس العلماء ١١٢، وانظر المقتضب (٦٠-٥٩/٢) ولأنصار ١٧٧ ١٨٢

(٦) في التعليقة (١٨٣/٢): "لأن (إن) و (كان) يختصان بالدخول على الأسماء والعمل فيها، فلا مدخل مدحوبهما في الأفعال وفيما يعمل فيها".

فأما في لغة تميم فإنما لم يَجْزْ لأنك إذا قلت: [ما] (١) مَنْ يَأْتِي آتِه، فإنما تُحْبِر عن فعلك الذي أحسرت عنه، فكانك قلت: لا آتي مَنْ يَأْتِي، فينبغي إذا أردت هذا المعنى أن يلي المسفي اسمي؛ أي تقول: ما آتي مَنْ آتاني، ولو فعلت ذلك أبصت الجراء؛ لأن المجزوم لا يُقدَّم على الجازم، كما أن المجزوم لا يُقدَّم على الجار.

وإذا جعلتها بحركة (الذي) فهي منصوبة بفعل مضمر مبني؛ لأن يلي حرف مسفي منه يفسره المفعول الظاهر؛ يعني أن (ما) في لغة بني تميم إذا وليها اسم وفعل، اختير في الاسم النصب؛ لأن الفعل أولى بها.

قد أبو عثمان: ولا يجوز (أما من يأتني فآته) (٢)، لأن المجزوم لا يُعْرَق بيه وبين الجراء / ١٣٧ بشيء ليس هو من الجراء في شيء، وهو الفاء التي هي جواب (أما). ولا يجوز (أما من يأتني فآته)، وقد ذكرت علّة ذلك قبل.

قد: لا يجوز (زيد منطلق إن تآتني)؛ لأنه لا بُدّ للمجزوم من جواب مثله أو انفاء. قد (٣): وإنما لم يَجْزْ (ما أنا ببخيل ولكن) (٤) مَنْ يُعْطِي أُعْطِه (بلا إضمار) (أنا)، وجاز بإضمار (أنا) لأنك إذا قلت: ما أنا ببخيل، فانت تسفي عن نفسك حالاً، فإذا قلت: ولكن، فانت توجب لها أخرى، والتي توجب لها العطية، وهو الفعل الآخر؛ لأنه فعله، ولا تعرض للإخبار عن الفعل الأول؛ لأنه لغيرك، فإنما تسفي عن نفسك حالاً وتوجب بها أخرى، فينبغي أن يلي الموجب الحرف الذي يوجب (٥)، ولو فعل ذلك لبطل الجراء للعلّة التي كتبت من ضيق الجازم وشبهه بالجار والمجزور (٦).

فلما لم يَجْزْ أن يُقدَّم المفعول الذي يوجب هذه العلة، وكى حرف الإيجاب (من)، و(من) هو غير (أنا)، فلو لم يُضمر كان إنما يُخبر عن (من) ويوجب له، فأضمر (أن).

(١) إضافة بقضيبها المضاف.

(٢) لا يظهر في الأصل إلا (فأ) من (فآته).

(٣) أصل المسألة من سيويه (٧٧/٣) ولم أجد أباعلي عرض لها في التعليقة.

(٤) في الأصل: ولكن بالتشديد، والتصويب من سيويه.

(٥) أي: ولكن أعط من يعطي.

(٦) تقدم قريباً وهي (٣٥-ب) في جوابه عن سؤال ع.

لأن يكون الخبر عنه لا عن (من)؛ إذ لم يَجْزْ له تقديم الفعل الذي يوجهه فاصم دكره
بكون الخبر عنه، لا / ٣٧ ب عن غيره.

قال (١) (لكن) إذا حُفَّت دخلت في حروف العطف (ما مررت بريد لكن عمرو)
وتم تخرج أن نصير الهاء (٢) كما نُصِر في (لكن) الثقيلة إذا كان [ما] (٣) بعده (٤)
خبراً، وفي (إن) إذا [حُفَّت] (٥).

قال أبو عثمان (٦): أقول: يا قاضي ويا جوار؛ لأن كل ما كان من بدت ليه فهو
مصرف في الموضع الذي لا تصرف فيه الأسماء، و(زيد) في باب النداء غير مصرف
بمنزلة (عمر) في باب الجر، فاصرفه في النداء كما اصرفه في باب (عمر) وأشباهه.

قال: من قال (٧): إن (إن) هي العاملة في الجزاء وجوابه، يقال له: تطير اجزم في
الأفعال الجر في الأسماء، والجار لا يتعدى إلى مجرورين بلا واو عطف.

(١) اقرأها أن (لكن) الهمزة حرف عطف في حين يحكي في الشعر ٧٢، والمسائل المنثورة ١٥٤ عن يونس
أنه محذوفة لا تكون حرف عطف، ولا ترد بل يشرح بأن مثل (ما جاءني زيد لكن عمرو) الاسم فيه
مرتفع بل (لكن)، ويحمل في المنثورة قول سيبويه (٧٨/٢) على أنها لم تخرج عن معنى الاستدراك، وجاء
في. اجني ٥٨٧ والمغني (٥٥٠/٢) وغيرهما أن الهمزة عاطفة عند الفارسي بشرط عدم اقترانها بالواو،
وانظر: السيرافي (٦٥/٦)

(٢) بريد ضمير الشأن.

(٣) إضافة ليصبح نصب (خبر).

(٤) كذا بالند كبير رغم أنه وصف (لكن) بالثاني فقل: الثقيلة ووجهه أنه بمعنى الحرف

(٥) الأصل: حُفَّت، وهو تحريف.

(٦) ذكر سيبويه في (١٨٤/٤) في نداء المنفوس قول الخليل الذي يثبت بقاء المنفوس (يا قاضي) وقول يونس
الذي يحذفها، ويرى سيبويه الأخير أقوى لما كان من كلامهم المحذوف في غير النداء كان في النداء أجدر لأن
النداء موضع حذف كما يفعلون في الترخيم - يلحار ويأصاح. وكلامه قريب عما قال أبو عثمان، ولم يعرض
أبو علي في التعليقة لشيء من هذا، ولا في المسألة التي عقدها للمنفوس هي الشبريات ٩٧ وانظر
الاصول (٣٧٥/٢) وشرح الكافية للرضي (٣٥٠/١).

(٧) ذهب الخليل وسيبويه في: (٦٢/٢) إلى أن حروف الجزاء تجزم الأفعال ويجزم الجواب م قبله أي بالحرف
والشرط، وواقعه المرد في: للمتضرب (٤٨/٢) إلا أنه قال في: (١٣٣/٢) الجواب يجزم بأجزاء والمسألة
حلافة بين المصيرين، بل بين البصريين أنفسهم، والمردود هنا هو رأي بعض البصريين، وقد أخذ أبو علي بقول
سيبويه في كتابنا (٩٣-١، ١٢٠-١، ٢٥-١، ١٨٠-١). انظر: مجالس العلماء ٨٨، وشرح السيرافي =

فإن رعم راعم: أن الجار يعمل في مجرورين؛ نحو الصفة والموصوف، قيل به الموصوف يشتمل على كل صفاته، فإذا لم يُعرف وخيف الالتباس وُصِفَ ببعض ما اشتمل عليه، فاصفة من الموصوف، والجار إنما عمل في شيء واحد (١).

ولا يحوز ترخيم (مسلمين) ونحوه اسم رجل (٢)؛ لأنه إذا سُمِّيَ به وإنما هو حكيمة / ١٣٨ لذلك بعدد سُمِّيَ به شيء، والعدد لا يُرْحَمُ لأنه ليس شيئاً بعينه، وإي يُرْحَمُ المعروف انقصود إليه بعينه (٣).

قال: لأن اللفظ الذي به كان عدداً موجوداً فيه وهو علم؛ فلذلك لم أرْحَمه لهذا إذا حكيمته، وإذا غيرته فقلت. هذا مسلمين فاعلم، رَحِمْتَهُ حينئذ فقلت: يا مُسْلِمُ أَقْبِلْ.

قال (٤): إذا قلت: غلام من أنت؟ فالمستفهم (من) دون (غلام)؛ وذلك أنك لو قلت: زيد، كنت قد أجبت من سالك، ولو قلت: غلام، لم يفهم منك.

فكلها أجزاء إذا قلت: غلام من تضرب أصرب، إن (من) هو الجزء وهو المحل معنى الجزء في (الغلام)؛ كما أن الاستفهام هو المحل معناه في الغلام؛ لأن المضاف والمضاف إليه كاشي، الواحد.

قال أبو عثمان (٥): سألت مرة الأخص عن (أي من تضرب أضرب)؛ استفهم به (أي) وأجازي به (من)؟ فقال: لا يجوز؛ لأن (أي) هي الاستفهام إنما يضاف إلى شيء = (٨٨/١) والإنصاف (٦٠٢/٢) وشرح الجمل لابن عصور (١٩٢/٢) وشرح ابن عيش (٤٢-٤١/٧) والارتشاف (٥٥٧/٢).

(١) يعقود أبو علي في البصريات (٥١٣-٥١٩) مسألة لعلاقة الصفة بالموصوف ينتهي منها إلى اتصال الصفة من الموصوف في المعنى وإن تبعته في الإعراب، ولأنهما ليسا بجارين معرى الشيء الواحد (٢) أشار سيوريه في (٢٤٩/٢) إلى ما لا يجوز ترخيمه، ثم ذكر في (٢٥٦-٢٥٧) ترخيم مسلمين ومسلمون علماً ولم يشترط تعبيره كما جاء هنا.

(٣) وكذا في أبو علي في العسكريةات ١٦٨ فيما لا يجوز ترخيمه واستثنى ما كان في واحده نداء التانيث (٤) مسألة لاستفهام وبعدها مسألة الجراء عند سيوريه (٨٢/٤) وذكر أبو علي الآخره في الشور ١٦٥، والمعينة (١٩٣/٢) وانظر المقتضب (٣٠١/٢) والأصول (١٦٥، ١٦٦/٢) والخصائص (٣٥٣-١) وحمي (٦٥٦/٥).

(٥) هذا مجلس ذكره الرجائي في: مجالس العلماء ٨٦ عن أبي يعلى عن أبي عثمان. وأبو يعلى هذا يروي عن أبو عبي هذا عدة مرات.

معلوم هو بعضه، ويكون (أي) محصوراً، فإذا أضفته إلى (من) و(من) هو شائع كان لبعض شائعاً، وليس ذا حد الاستفهام.

قال أبو عثمان، والحجة فيه عندي أن (أي) استفهم به وفيه معنى الجراء، وكذا ٣٨ ب كل حروف الاستفهام يستفهم بها وفيها معنى الجراء، فلو أضفته على هذه لهيئة مستفهماً به - وفيه معنى الجراء - كان محالاً؛ لأن (من) جراء وفي (أي) معنى جراء، فلا يجتمع حرف جراء، فتصير (من) حينئذ خبراً ويكون ما بعده صلة، فيبطل الجراء. فإن قيل: أثبت معنى الجراء في (من) وأحلق معنى الجراء من (أي)؛ لأن المضاف إليه يحدث في المضاف معنى الجراء؛ نحو: غلام من (من) المحدث في (غلام) معنى الجراء.

قلت: إذا خلعت منه معنى الجراء خلعت منه معنى الاستفهام؛ لأنه كذا وقع مستفهماً به مجازي به، فيصير حينئذ جراً، فيكون ما بعده صلة له (١).

فا (٢): الدليل على أن حروف الاستفهام فيها معنى الجراء - كما قال - أن جوابها يجزم كما يجزم جواب حروف الجراء، ويُسَمَّع هذا أيضاً على الصفة التي قُدم، وهو ما ذكره من أن ما يضاف إلى حروف الجراء إنما يضاف إذا كان يجوز وقوعه بعد فعل الشرط؛ نحو: غلام من يضرب أضرب؛ ألا ترى أنه يجوز (من يضرب غلامه)، ولو أضفت إليه استفهاماً لم يجز؛ لأن ما بعد الاستفهام لا يعمل [فيما قبله] (٣).

فقال أبو عثمان (٤): ومالكه / ١٣٩ مرة أخرى عن (أي من ياتينا): أي يكون (أي) خبراً و(من) استفهاماً كما كان ذلك في قولك: (غلام من)؟ فقال: الجواب في هذا أن تقول: لما كان (أي) مفرداً غير مستقل بنفسه، و(الغلام) مفرداً مستقلاً بنفسه كان (٥)

(١) ذكر في التعليقه (٢/ ١٩٢) أن الفعل في: الاستفهام والجراء غير صلة. وهذا آخر كلام أبي عثمان في المجالس في المسألة

(٢) جاء بعض كلامه في: النشور ١٦٤ ونظر التعليق السالف على (غلام من أتت).

(٣) مضموس في الأصل، والزيادة مني.

(٤) أورده الرجاسي في: المجالس ٨٢ بعد الخبر السابق.

(٥) يعني: كان (أي) مضافاً ..

مصداقاً مثله معرداً يحتاج في الإضافة إلى صلةٍ مثل حاجته إلى الصلّة في الإفراد، ولما كان
(العلام) معرداً لا يحتاج إلى الصلّة [لم يُحتج في الإضافة إلى الصلّة] (١٠)
أشد:

إِنَّ الْكَرِيمَ وَأَبِيكَ يَعْنِي
إِنْ لَمْ يَجِدْ يَوْمًا عَلَى مَنْ يَتَكَلَّمُ (٢)

قال أبو عثمان: [الموصل بـ (على)] (٣) إلى (من) (يجد)؛ أي: (يجد) هو الموصل
إلى (من) (٤)، عداه بحرف الإضافة (٥)، وهو من الأفعال التي لا تُعدّ بحرف إضافة إلا
اضطراراً قال: ﴿عسى أن يكون ردف لكم﴾ (٦) وإنما يريد: ردفكم، فعداه بحرف
جرّاً كما تقول: ضربت، فتصوغه صياغة ما لا يتعدّى، ثم بدأ لك أن تُعدّيه [فتقول:
لزيد] (٧) فيكون معنى المجرور معنى المصوب، فاصمّر (عليه) ضميره؛ لأنه صلة
(من)، ونمّ جاز إضمارها لذكره (على) أول الكلام؛ لأنه تفسير لما أضمره.

(١) نعمة للكلام من مجالس العلماء.

(٢) من برجر، وهما لبعض الأعراب في الكتاب (٨١/٣) ومجالس العلماء ٨٢، وبلا نسبة في:
الأنصار ١٨٢، وأخبار الرجائي ١٩١، والمصائب (٣٠٧/٢) والمختضب (٢٨١/١) والسمام ٢١٦، وأبي
ابن الشجري (٤٤٠/٢) وأعراب القرآن المنسوب ٣٢٩، ١٤٤٠، والخزانة (١٥٦/١٠) وشرح أبيات المهدي
(٢١١/٣). وأنشده أبو علي في الحجة (٢٥٢، ١٧١/٦) والتعليقة (١٩١/٢) والشهرية ١١١،
٥١٩، ٦٠١، والبصريات ٥٩٢، والإعمال (٩٣/٢) والمسكنة ١٩٠-١٩٦. يمتثل بعمل نفسه

وفي الخزانة في الشاهد سبعة أحوال منها أن الخليل وسيبويه يحمله على حذف (عليه) بعد (يتكلم)
وحاز ذلك لدلالة (على) الأولى عليها. وهذا ما كرره أبو علي في كتبه إلا البصريات إذ حكى عن الخليل
القول بأنه عسى تقديم الجار وقول أبي عثمان هنا تعضيد لرأي سيبويه كما يظهر في أخبار الرجائي وما
سبه أبو علي هذا إلى الرياشي جعله أيضاً للعراء أو للبداديين في مواطن أخرى

(٣) لأصل الموصول على، وهو خلاف المراد، والتصويب من المجالس وأخبار الرجائي

(٤) أي إلى: من يتكلم. والمباراة في مجالس العلماء محرقة.

(٥) أي حرف الجر

(٦) سورة النمل (٧٢) وقد أجاز العراء في: معانيه (٣٠٠/٢) هذا الوجه في الآية، وانصر عليه الأحفش في

معانيه ٤٦٧، وحكاية المبرد في الكامل ٤٠٥، والمقتضب (٣٦/٢) وهو مرجوح عند الطبري (١٠ ١١)

ونظر التعليقة (٢٧٠/٢) والبسيط لابن أبي الربيع ٤٦٥، والبحر (٩٠/٧) وشرح أبيات المهدي (٣٠٦ ٤)

(٧) إضافة من المجالس يقتضيها السياق.

قال [أبرياشي] (١): (وَجَدْتُ صَبْرَهُ بِمَنْزِلَةِ (عَلِمْتُ) كَأَنَّكَ قُلْتَ ٣٩/٠ بَ إِنْ لَمْ يَعْلَمْ يَوْمًا عَلَى مَنْ يَتَكَلَّمُ).

قوله (٢) أَضْمَرَ (عَلَيْهِ)؛ يَعْنِي: أَضْمَرَ (إِنْ لَمْ يَجِدْ يَوْمًا عَلَى مَنْ يَتَكَلَّمُ عَلَيْهِ) يُضْمَرُ (عَلَيْهِ) بَعْدَ (يَتَكَلَّمُ)، وَأَدْخَلَ (عَلَى) الْأَوَّلَ وَلَمْ يَحْتَاجْ إِلَيْهِ؛ مِثْلَ قَوْلِكَ صَبْرْتُ لِرَيْدٍ، إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَقِفَ عَلَى (ضَرَبْتُ) ثُمَّ يَبْدُو لَكَ فَتُعَذِّبُهُ بِحَرْفِ حَرٍّ.

قال (٣) ﴿لَيْسَ جُنَّةٌ﴾ (٤) عِنْدِي فِي مَوْضِعِ نَصَبٍ (٥)، وَلَيْسَ هُوَ فَاعِلًا؛ لِأَنَّ الْجُنَّةَ لَا تَكُونُ فِعْلًا، وَلَكِنْ لَمَّا قَالَ: «بَدَأَ لَهُمْ» كَانَ فِيهِ مَعْنَى (رَأَوْا)، فَتَكَلَّمُوا (لَيْسَ جُنَّةٌ)؛ وَكَأَنَّهُمْ قَالُوا: رَأَوْا. وَأَمَّا احْتِجَاجُهُ (٦) بِقَوْلِهِ: (بَدَأَ لَهُمْ أَهْلُهُمْ أَفْصَلُ) بِجَوْرِ أَنْ يَكُونَ هَذَا بِمَنْزِلَةِ (الَّذِي) فَيَكُونُ فَاعِلًا.

(١) لَمْ يَظْهَرْ مِنْهَا فِي الْأَصْلِ إِلَّا (ي)، وَالْقَوْلُ بِنَصْبِهِ فِي الْمَجَالِسِ مَرْوِي لِأَبْرِياشِي وَأَبُو عَمِي نَسَبَهُ إِلَيْهِ فِي الْعُسْكُرِيَّاتِ ١٩٦ وَهُوَ يَذْكُرُ لِلْمَازِنِيِّ هُنَا بِكُنْيَتِهِ (أَبِي عُثْمَانَ)، فَسَبَبَةُ الرَّجُلِ هِيَ هَذَا الْقَوْلُ فِي أَخْبَارِهِ إِلَى إِدَارَتِي فِي النَّحْوِ مِنْهَا شَيْءٌ وَقَدْ أَخَذَ الْمُعْجَزِيُّ فِي الْحِزَانَةِ عَنْ ذَلِكَ، ثُمَّ عَادَ فِي شَرْحِ أَهْيَاثِ الْمُغْنِيِّ لِقَوْلِ عَنْ الْعُسْكُرِيَّاتِ نَسَبَهُ إِلَى الرَّيَّاشِيِّ وَلَمْ يَشِرْ إِلَى الْأَوَّلِ.

(٢) هَذَا الشَّرْحُ فِي مَجَالِسِ الْعُلَمَاءِ قَالَهُ أَبُو عَلِيٍّ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي رَزَّةَ الْبَاهِلِي.

(٣) الْقَائِلُ أَبُو عُثْمَانَ الْفَارِسِيُّ، وَمِمَّنْ يَظْهَرُ أَنَّ الْمُبْرَدَ فِي اعْتِرَاضِهِ عَلَى سَبِيوِيَّةٍ فِي «الْإِنْتِصَارِ» ١٨٧ اشْتَرَعَ كَلَامَهُ مِنْ الْفَارِسِيِّ، وَحَكَّى أَبُو عَلِيٍّ كَلَامَ أَبِي عُثْمَانَ بِمَعْنَاهُ فِي «الْخَلِيبَاتِ» ٢٣٩-٢٤٠. وَأَخَذَ أَبُو عَلِيٍّ بِأَنَّ فَاعِلَ (بَدَأَ لَهُمْ) مُضْمَرٌ مُدْلِلٌ عَلَى الْمَعْمَلِ عَلَيْهِ فِي: التَّنْمِيقَةِ (٢/٢١٦) وَالْإِعْمَالِ (١/٩٩) وَالشُّعْرَ ٢٢، ٤٤٢، ٥٠٦، ٥١٢، وَلَكِنَّهُ فِي الْمُضْعِدِيَّاتِ ١٢٩-١٣٠ قَرَنَ بِهِ رَجْعًا آخَرَ هُوَ أَنْ يَكُونَ لِلْفَاعِلِ مُضْمَرًا قَدْ قُدِّمَ وَذَكَرَ أَمْرًا لَيْلَ ذَلِكَ. وَأَمَّا (لَيْسَ جُنَّةٌ) فَهَدَّيْتُ إِلَى أَنَّهُ فِي مَوْضِعِ نَصَبٍ لِأَنَّ (بَدَأَ لَهُمْ) بِمَعْنَى عَمِلُوا شَيْئًا، فَهُوَ بِمَوْضِعِ نَصَبٍ بَعْدَ الْمُعْمَلِ الَّذِي دُلَّ عَلَيْهِ (بَدَأَ) لَمَّا كَانَ بِمَعْنَاهُ، وَهَذِهِ أَوَّلَى الْحُكَاةَيْنِ عَنْ أَبِي عُثْمَانَ هُنَا. وَنَمَّ بِمُرْهَدِينَ الْفَرُولِيِّ فِي الْمُضْعِدِيَّاتِ إِلَى أَحَدٍ. وَانْظُرْ. الْإِنْتِصَارَ ١٨٦، وَأَعْرَابَ النُّحَاسِ (٢/٣٢٩، ٥، ١٢٩) وَأَمَّا ابْنُ اسْتِجْرَى (٢/٣٧) وَكَشَفُ الْبَاقُولِيِّ ٦٠٦، وَفِي هَامِشِ الْأَخِيرِ تَحْقِيقُ عَالٍ

(٤) سُورَةُ يُونُسَ (٣٥).

(٥) فِي مَعْمَلٍ نَصَبٍ مُعْمَلٍ لِلْمَعْمَلِ الْقَدَرِ (وَأَيُّ).

(٦) أَيُّ سَبِيوِيَّةٍ أَيْدِي يَمْرُودٍ فِي (٣/١١٠): «وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ: (ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوْا الْآيَاتِ لَيْسَ جُنَّةٌ) لِأَنَّهُ مَوْضِعُ اشْتِدَاءٍ، لَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: بَدَأَ لَهُمْ أَهْلُهُمْ أَفْصَلُ، خَسَّ كَحَسَنَةِ فِي عَلِمْتُ، كَأَنَّكَ نَسَبْتَ ظَهَرَ لَهُمْ أَعْدَاءَ أَفْصَلُ أَمْ هَذَا؟ وَلَمْ أَجِدْ فِي كَلَامِ سَبِيوِيَّةٍ مَا يَشِيرُ إِلَى وَقْعِ الْجُمْلَةِ فَاعِلًا جَوَارًا أَوْ مَعْدًا، وَمَا تَحْسِبُهُ بِهِدًا لِمَثَالِ إِلَّا لِأَنَّهُ بِصَدَدِ اقْتِرَانِ الْفِعْلِ بِالنُّونِ بَعْدَ (عَلِمَ) وَمَا فِي مَعْنَاهُ، وَمَا ظَلَمْتُ اقْتِرَانَهُ بِالنُّونِ صَلَاحِيَّةً مَوْضِعَهُ بِ(أَيُّ) الْأَسْفَهَامِيَّةِ؛ وَهَذَا مَا صَرَّحَ بِهِ الْأَحْقَشُ فِي: مَعَانِيهِ ٣٩٧، وَانْظُرْ: الْإِنْتِصَارَ ١٨٧، وَمَعْدَلُ (تَعْبِيفَاتٍ عَنْ مَوَاضِعَ فِي مَجَالِسِ ثَعْلَبٍ) فِي مَجْلَةِ الْعُلُومِ الْإِنْسَانِيَّةِ عَدَدُ ٨٢.

قال أبو عثمان أيضاً^(١): لما قال: «بَدَأَ لَهُمْ» عُلِمَ أَنَّهُ قَدْ بَدَأَ لَهُمْ بَدَؤَ وَأَمْرًا وَرَأَى،
فَكَانَ هُوَ الْمَعْلُومُ مَضْمُورًا فِيهِ، وَ«لَيْسَ جُنْتُهُ» تَفْسِيرٌ لَذَلِكَ.

قال^(٢): بما أُلْمِتَ النُّونَ - يَعْنِي فِي الْقَسَمِ - الْفِعْلَ الَّذِي لَمْ يَقْعَ؛ لِأَنَّ لُغَوِيَّةً فِيهِ نَظِيرُ
التَّوْبِ فِي الْأَسْمَاءِ - قِيلَ: فَلِمَ لَمْ يَدْخُلِ التَّنْوِينُ عَلَى الْفِعْلِ الَّذِي أَنْتَ فِيهِ - يَعْنِي فِي
الْقَسَمِ - أَيْضًا وَهُوَ مُصَارَعٌ لِلْأَسْمَاءِ؟ فَقَالَ: لِأَنَّ الْفِعْلَ الَّذِي أَنْتَ فِيهِ إِلَى الْوَصْفِ أَقْرَبُ
مِنْ مَعْلُومِ الْوَصْفِ [لَمْ] ^(٣) يَقْعَ؛ لِأَنَّهُ فِي حَالِ وَقُوعِهِ قَدْ مَضَى بَعْضُهُ وَبِمَ يَمْضِي بَعْضُهُ،
وَالَّذِي لَمْ يَقْعَ بِمَ يَمْضِي مِنْ شَيْءٍ، / ١٤٠ فَأَدْخَلْتُ عَلَيْهِ النُّونَ؛ كَمَا أَدْخَلْتُ التَّنْوِينَ فِي
الْأَسْمَاءِ^(٤)، وَأَعَاظِي لَمْ يَقْرُبْ مِنَ الْأَسْمَاءِ، فَلَمْ يُعْطَ النُّونَ الْبَتَّةَ، وَمُسَبَّحٌ مَا أَنْتَ فِيهِ لِقُرْبِهِ
مِنْهُ.

قال^(٥): أُجِيزَ (وَاللَّهُ لَوَالِلَهُ لَا فَعْلُنْ) أَحَدُ الْقَسَمِينَ تَوْكِيدًا، وَاللَّامُ الَّتِي وَقَعَتْ عَلَى
(لَوَالِلَهُ) لِلْقَسَمِ الْأَوَّلِ، وَاللَّامُ الَّتِي وَقَعَتْ عَلَى الْمَعْلُومِ لِلْقَسَمِ الثَّانِي.

قال: وَلَا يَجُوزُ حَذْفُ اللَّامِ وَأَنْتَ تَرِيدُهَا؛ كَمَا فَعَلْتَ ذَلِكَ فِي الْمَنْفِي؛ لَعَلَّا يَلْتَبِسَ
الْمَنْفِيُّ بِالْمَوْجِبِ. قُلْتُ^(٦): فَلِمَ لَا يَدْخُلُ النُّونُ عَلَى الْمَنْفِي وَهُوَ لَمْ يَقْعَ؟ فَقَالَ: لِأَنَّ النُّونَ
تَوْكِيدٌ مُوجِبٌ لَا تَوْكِيدٌ مَنفِيٌّ، فَيَسْمِي لَكَ أَنْ تَوْكُدَ الْمَنْفِيَّ بِمِثْلِهِ، وَتَوْكُدَ الْمَوْجِبَ بِمِثْلِهِ،
فَانْتَوَى نَظِيرُ اللَّامِ فِي التَّوْكِيدِ، وَلَوْ قُلْتُ: وَاللَّهِ لَا أَفْعُلُ لَا أَفْعُلُ، كَانَ (لَا أَفْعُلُ) الثَّانِي
بِمَنْزِلَةِ النُّونِ فِي (لَا فَعْلُنْ) تَوْكُدَ الْمَنْفِيَّ؛ كَمَا وَكَّدَتْ النُّونُ الْمَوْجِبَ. وَأَنْشَدَنِي أَبُو
عُثْمَانَ:

وَقَتِيلَ مَرَّةً أَثَارَنُ فَإِنَّهُ فَرُغَ وَإِنْ أَخَاهُمْ لَمْ يُثَارَ^(٧)

(١) قوله أَيْضًا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْقَوْلَ الْأَوَّلَ لِأَبِي عُثْمَانَ، وَهَذَا أَيْضًا مَذْكُورٌ هِمَا تَقْدِيمٌ مِنَ التَّحْرِيجِ

(٢) أي إدارسي، والكلام يتعلق بمضى سبويه في: (١٠٤-١٠٥/٣) وانظر المقتضب (٢/٢٣٤، ٣/١٨)

(٣) إضافه يتم بها الكلام

(٤) في الأصل زيادة: لقربه من الماضي، وهي مقحمة تفسد الكلام.

(٥) عقد أبو علي مسألة في: الإعمال (١/٣٩٢) ذكر فيها دخول القسم على القسم إلا أنه لم يعرض لمسألة أبي

عثمان هنا

(٦) العائل أبو يعلى

(٧) من الكس، وهو لعامر بن الطفيل في: ديوانه ١٥٧، والفضليات ٣٦٤، وشرحها للأبياري ٧١٣، والخزاعة

حاء باسبون وحذف اللام؛ لأنَّ النون تدل عليه (١).

قن بى حار (أقسمتُ إلا فعلت) (٢) لما دخله معنى (أسألك أن تدع الإنيت إلا إذا) دخله ، ب معنى الاستثناء، فادخل (إلا) على المنفي، وإنما جار ايضاً (أقسمتُ عليك لما فعلت) لما دخله معنى (أطلب إليك لما)، فجاء بهذا يدل على ذلك .

وأما قوله (٣): أقسم [ليفعلن] (٤)، فيقول المخولف عليه: والله [ليفعلن]، فم يجرى (ب) (نمعلن) ولا (ب) (أفعلن)، وجاء بقول يدل على قول الخالف والمخولف عليه؛ كما قر:

٣ (١٠/٦٧) وشرح أبيات المعنى (٨/٣) إلا أن روايته هناك (لم يقصد) مكان (لم يثار) وهو من قصيدة دالية، وقال البغدادي (١٠/٦٩) في رواية (يثار): هو خطأ محلي وقافية، وأعرب جامع شعر المسيب بن عيسى ١١٤٦، ١٦٩ فجعله له في الأبيات المردة وخرجه من مصادر لم أجدها فيها هذه النسبة، وأنشد أبو علي البيت بروايته هنا في ٥٣ الشمر ٥٣ والحجة (٦/٣٤٤) شاهداً على ما ذكره هنا من حذف اللام من التذكرة باسبون، ولجد أثر رواية أبي علي هذه في بعض من تأخر عنه. انظر تعليق محقق الشعر.

وقد جاءت الرواية في بعض المصادر (قنيل) بصيغتها مرفوعة ومنصوبة ومجرورة؛ إلا أنها في الأصل منصوبة، وكذا هي في نسختي كتاب الشعر بنص محمد. وانظر توجيهها جميعاً في الخزانة. مرغ: هذر. وجاءت برواية (فرع)، قنيل مرة. حنظل بن الطميل أخو الشاعر. انظر. شرح المفردات، والخزانة.

(١) هذا التعديل على الشاهد نقله بنصه البغدادي في: الخزانة (١٠/٦٧) على أنه من قول أبي علي في التذكرة.

(٢) الجملة مُشْكَنَةٌ في رفوع الاستثناء بعد (أقسم) وهو غير دال على النفي، وكان ينبغي أن يأتي (ليفعلن)، ومُشْكَنَةٌ أيضاً في رفوع المفعول بعد (إلا). وقد حمل النحاة (أقسم) على (نشدتك) وفيه معنى الطلب الدال على النفي مجاز وفروع (إلا) بعده، وأما المفعول بعد (إلا) فهو بمعنى مصدره. وعرفني أبو علي هنا لأول دفقة وأصل المسألة عند سيبويه (٣/١٠٥) وذكرها أبو علي مراراً تعصيلاً وإشارة في الشيرازيات ٤٧-٤٩، ٨٦، ٢٥٦، والخليجات ٢٢٨، والمبخرات ٣٨١، الحجة (١/١٦٣، ٤، ٣٨١، ٦، ٣٩٧) وسيد كره في (٨٨ به ١-٩١) وانظر: أمالي ابن الشجري (٣/١٤٥) والفصل ٧٢، وشرح ابن عيسى (٢/٩٤) والآخر من الشيرازيات.

(٣) أصل مسأله عند سيبويه (٣/١٠٦) من مسألة سأل عنها الخليل، وبعضها في: الأصول (٢/١٩٩-٢٠٠) وهي في ذكر كيمب تعيرك. والمسيراني في: شرحه (١٠/١٤٥) بيان شاف ذكر فيها أنه يجوز في حيدرك عن اليمين حكاه لفظ اللانظ ويجوز الإخبار بالمعنى. وكلام أبي عثمان هنا على الآخر.

(٤) لأصل لتعمر، والتي بعدها: لأفعلن، وتصحيحهما من الكتاب وشرح السيراني ومن بعده بعد ذلك فم يجرى بنمعلن.

«بغير لا أرى بك»^(١)، هو فعلٌ لك فجاء لفظه كأنه ينهى بضمه^(٢) لما كان فيه من معنى (تعيبت عني)

فت لأبي [عثمان] ^(٣): فلم لم يُدجِلوا التنوين^(٤) في الفعل الواقع^(٥) في القسم؟ فقد: لِيُفَرِّقَ بين اللام التي تدخل للابتداء ولام القسم.

قال سيبويه^(٦): ﴿وَإِذَا أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ﴾^(٧) (ما) بمجرلة (الذي)^(٨)، ثم فسره بتفسير الجزاء بأن اللام التي وقَّعت على (ما) رائدةً توكيداً، وإنَّ كان اللام في باب القسم توكيداً [إذا]^(٩) جاز أن تطرحها، ويستعني الكلامُ عنها؛ نحو: والله لئن جفنتني لأتيتنك، فيجوز أن تقول: والله إن تاتني لأتيتك؛ لأن القسم يعتمد على آخر الكلام، والذي بينهما شرط، ولا يجوز أن تحذف اللام من قولك:

(١) مثل يضرب في الحث على ترك البطء، أي يعمل كإني لنظر إليك، جاء برواية (ما أرى بك) في الكتاب (٥١٧/٣) والشعر والشعراء، ٦١١، والمفنيب (١٥/٣) وسجاس ثعلب ٥٥١، والإغفال (١٢٩/١)، ١٣٨ وجبهة الأمثال (٢٦١/١) ومجمع الأمثال (١٧٥/١) والمستقصى (١١/٢) وشرح ابن عيسى (٥/٩) والصحاح واللسان (رأى) والأساس (عوى) واحتج أن أبا عثمان أراد قولهم (لا أرى بك هاهنا) لأن قوله بعد ذلك موافق لما ذكره في الآخر لا في المثل، لأنه ينهى بضمه والمعنى أنه يريد غيره. وانظر شرح الحماسة للمبرزوفي ٥٢١، ٧٣٨

(٢) وهو يريد الخطاب.

(٣) في الأصل لأبي علي، وهو سهو صوابه مما في: الحجة (٦٦/٣) وأبو علي تلميذ لأبي عثمان وترجمته في (١-٤٣) وهو السائل هنا. وقد عقد أبو علي في: الإغفال (١٣٣-١٣٧) مسألةً حكى فيها عن أبي عثمان، وقد أخذ بأكثريه في: التعلية (٢١٣/٢) كما حصل القول في: الحجة (٦٦/٣) ونظر الأقوال في آية آل عمران هي: معاني الأخفش (٢٢٥/١) والقراء (٢٢٥/١) والإغفال (٤٠٤/٢) وسر الصناعة ٣٩٩ وإعراب القرآن المنسوب ٥٦٦، ومجمع البيان (٤٠٣/٢) وشرح الكافية للرسبي (٤٠٦) والدر (٢٨٣/٣).

(٤) يريد النون

(٥) أي الماضي، وفي الأصل غير الواقع، وهو عكس المراد.

(٦) الكتب (١٠٧/٣)

(٧) سورة آل عمران: من الآية (٨١).

(٨) ذكر في الصفحة أن المراد أن (ما) اسم كما أن (الذي) اسم وليست بحرف، ولم يرد أنها موصولة

(٩) الأصل: إد، والصواب من الإغفال والسياق لا يقبل غيره.

والله لريدٌ صبرته؛ لأنَّ القَسَمَ ليس مما يقع على مثل: (ريد) و(عمرو) والدي / ١٤١
بحرلتهما، ودا في (ريد) يجوز على يمين؛ كأنك قلت: والله لزيدٌ لأصربه، وتكون اللامُ
الثانية توكيداً، تبع النون؛ ليفصل بين اللام التي تؤكد القسم وبين اللام (١) التي يعتمد
عليها القسم وتكون يميناً مستأنفة، فإذا أردت التوكيد قلت: لا والله لريدٌ لأصربه

ولو كانت بحرفة (الدي) لكانت مبتدأة و(أتيتكم) صلة، وقد حذف منه ما يرجع
إليه [وانتقد ير] (٢): (أتيتكموه)، و﴿لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ﴾ (٣) خبر عنه، ولهاء في
(به) راجعة إلى (ما)، كانه قال: لتؤمنن بما أتيتكموه.

قار (١): والوجه صدي أن يكون للجزاء؛ لأنَّ الفعل الماضي إنما يكون في معنى
المستقبل في الجزاء لا في غيره، والمعنى: أنه أخذ ميثاقهم على أن ينصروه ويؤمنوا بما
يأتيهم فيما يستقبل من كتاب وغيره.

والدليل على أن (أتيتكم) ثم (جاءكم) معناه مستقبل قوله: ﴿لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ
وَلَتَنْصُرُنَّهُ﴾. فإذا كان جزاءً كانت الأولى توكيداً، وإذا لم تكن جزاءً كانت اللامُ
للقسم، وقد قال سيوطي (٥): ومثل هذه الآية: ﴿لَمَنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ﴾ (٦)
فهذا جزاءٌ لأنه يقول له ولِمَنْ تبعه، وهذا الفعل الماضي في معنى المستقبل، / ٤١ ب
ولامُ القسم الذي يعتمد عليه وقعت عليه، ولامُ القسم أبدأ. وإن كانت مؤخره. فمعناها
مقدمة، ويجوز أن تجعل إلى جنب القسم به (٧)، و﴿لَطَلُّوا﴾ (٨) لا يجوز إلا أن يليَ
المقسم به؛ لأنَّ الفعل الماضي إنما يكون في معنى المستقبل وهو بعد الجزاء، فإذا تقدّمه

(١) أجاز ابن بري تكرار (بين) مع الظاهر راداً على الحريري منعه ذلك. انظر احتجاجه في: درة العواصم شرحها

وغيره فيها ٧٦٢

(٢) إضافة يقتضيها السياق

(٣) سورة آل عمران: من (٨٦).

(٤) أي أبو عثمان

(٥) الكتاب (٣/ ٦٠٨)

(٦) سورة الأعراف: (١٨).

(٧) آخر ما حكاه من كلام أبي عثمان في الإغفال.

(٨) سورة الروم: (٥١) وأول الآية: ﴿وَلَمَّا أَرْسَلْنَا رِجَالَنَا فَأُوتُوا مَصْنَعًا لَطِلُوا﴾.

ذهب ذلك المعنى منه؛ لأنه إنما أحدث هذا المعنى فيه بعده اتساعاً.

قلت لأبي [عثمان] (١): أيجوز: والله أزيد أضربه؟ قال: جيب.

فا يؤكد اعتراض أبي عثمان على سيويته في الآية تشبيهه إياه بقوله ﴿لَمْ يَنْبَغْ مِنْهُمْ لَأَمْلًا حَسَمَ مِنْكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ وهذه لا تتوجه إلا على الجراء؛ ألا ترى أنه لا يستقيم أن تحمله على أنها صلة؛ لأنه لا راجع في الكلام يرجع إليه، فتشبيهه بهذه التي لا تحتل إلا الجراء يوجب عليه أن يكون ما شبهه به جراً.

وله أن يفصل بينهما؛ لأن (به) في (لتؤمنن به) يعود إلى الموصول؛ كما ذكره أبو عثمان، قال: (لَمَّا آتَيْتُكُمْ) حَرْجٌ مَخْرَجُ المَخَارِقِ، ومثل قولك: والله إن أتيتني لَأَتَيْتُكَ، اللام الأولى توكيد، والثانية للتقسم، ولا يكون أن يكون الأولى للتقسم والثانية لتوكيد من قبل أن النون مع اللام أخيرة، فلم يجز / ١٤٢ أن يكون لام (لظلموا) إلا بجنب المقسم به إما فيه من معنى الجراء، وقد حسرت لك.

قأ أبو عثمان: إذا قلت: أتاني غير زيد (٢)، فمحال أن يكون (غير) في معنى (إلا)؛ لأنه لا يجوز (أتاني إلا زيد)، ولكن هو (غير) الذي يكون مثل (مثل) (٣).

وإذا قلت: أتاني القوم غير زيد (٤)، (غير) هو القوم الذين جاءوا، و(زيد) سميات، ووقع الإعراب عليه - لأن فيه معنى (إلا) - نحو وقوعه [على] (٥) الاسم الذي بعد (إلا)، ولم يهيل إلى إعراب (زيد)؛ لأنه مضاف إليه.

وإذا قلت: ما أتاني أحدٌ غير (٦) زيد، (غير) هو أحد [الذين] (٧) لم يأتوا،

(١) الأصل: بعلي، وهو سهو كلمة.

(٢) أصل المسألة عند سيويه (٣٤٣/٢) وأخذ أبو علي في: التعليقة (٧٣٠/٢) ببعض قول أبي عثمان ها ونظر المنصب (٤٢٢، ١٨٧/٤) والأصول (٢٨٥/١) والشذرة ٥٨، والإيضاح المصدي ٢٢٨، وحجة (١٤٢/١-١٦٤) والنكت (٢٥٥/٢).

(٣) مثله هي الإعراب، وحلافها في المعنى.

(٤) انظر المنصب (٤٢٢/٤) والحجة (١٦٠/١).

(٥) الأصل: بعد، ولا وجه له.

(٦) في الأصل سم تعبط، وفي الكتاب بالصب والرفع. واقتصر في التعليقة (٧٢/٢) على إبداليه.

(٧) الأصل: الذي، ولا يستقيم مع قوله: لم يأتوا.

(و) (ريد) هو الآتي، ووقَّع الإعرابُ عليه^(١) كما يَقَع على الاسم الذي بعد (إلا)؛ والعنةُ في الموجب والمضي واحدة.

الإضمارُ المخالفُ للمظهر

قال تقول: انتهي امرأة لا [يكون] ^(٢) علامة، المضمرُ مخالفٌ لمظهره^(٣)؛ كما أقول: أي القوم صبرته؟ عالها هي (أي) وليس معها من معي الاستمهام ما مع (أي)، نكرة^(٤) تدل على الجنس، ومضمرها ليس بخاص^(٥) مثل: زيد وعمرو، وخبرها^(٦) خاصٌ يحظرها أن تكون لغيره؛ مثل / ٤٢ ب قولك: كان منطلقاً زيداً^(٧)، (و) منطلق (نكرةٌ تدخل في حاله وكل^(٨) ما كان مثله، و(زيد) يحظره أن يكون لغيره.

ويقال: ضربت رجلاً، فتقول: قد عرفت الرجل؛ يكون على وجهين: فوجهٌ: أن يكون (الرجل) خاصاً، وإنما قلت لي: ضربت رجلاً، تُعرض لي بشيء قد عرفتُه بغير ضربك له.

ويجوز أن يكون على قولك: ضربت رجلاً، فتقول: أرجو أن أعرف الرجل، فهذا

(١) أي على (غير).

(٢) الأصل، تكون، وهو مخالف لأصل المسألة، وانظر المصادر المذكورة في الهامش التالي.

(٣) (لا يكون) في الاستثناء اسمها مضمر وجرياً تقديره (بعضهم) أو اسم فاعل من العمل السابق له وهذا (الآتي)، وعلى الوجهين هو مذكر والاسم الظاهر مؤنث. وأصل المسألة في الكتاب (٣٤٨/٢) وانظر. المقنص (٤٢٨/٤) والأصول (٢٨٧/١) والمقنص (٧١٥/٢) ومرص أبو علي لبعض ما يتعلق بالمسألة في: إحياءات، ٢٦٢، والنشوة ٦٦ والإيضاح ٢٢٩.

(٤) (ريد) امرأة).

(٥) ذهب السيرافي في شرح (٣٧٧/٢) وتابعه ابن عصفور في: شرح الجمل (٤٠٤/١) والرصافي في: شرح الكافية (٢٠٧/٤) إلى أن المضمر العائد إلى النكرة غير المختصة فائدته كالنكرة.

(٦) (ريد) بخرها (علامة) وعادة ما يكون علماً.

(٧) أحده سيبويه (٤٨/١) في الشعر وضعف الكلام وانظر المقنص (٩٢/٤) والأصول (٦٧/١) وشرح السيرافي (٣٨١ ٣٧٥/٢) وإعراب السجاس (١٨٧/٢) والإيضاح المعقدي ١٣٦، والنشوة ٢٠٨، والمقنص (٢٧٩/١) وشرح الصفار (٨٣٢/٢) وقد اضطرب كلام الأخير فرد مقابله السيرافي أولاً ثم أحد بها في آخر كلامه.

(٨) معطوف على فاعل (تدخل).

معرفة غير حاصل (١) مثل المعرفة التي يُضمَر في (يكون) (٢) فلانة).

قال أبو عثمان: سمعتُ أبا عَوْن الحرَّمازي (٣) يقول:

هل هو إلا الذئبُ لاقي ذبيبا

كلاهما يطمع أن يُصيبا

فبَل الصَّباح ما كَلَّا عَجيبا

قال أبو عثمان (٤): الالف لا تقع ملحقة إلا طرفاً، ولا تكون ملحقة حشو، وإنما إذا لم يكن ما قبلها معها فهما للمحد.

قال أبو الحسن (٥): (الضاربك) الكاف مجرورة، لا يجوز أن تكون منصوبة مثل (زيد) إذا قلت: الضاربان زيداً؛ لأنك إنما تنصب بيئة التنوين في (الضاربان)، والنون في [ضاربك] (٦) لا يجوز إظهارها كما جار / ٢٤٣ إظهارها في (زيد).

قال أبو عثمان: يَنكسر عليه قوله:

(١) لأن تعريفه لفظي يتقدم ذكره لأنه معروف في نفسه. انظر شرح الجمل لأبي منصور (١/٤٠٤) وشرح الكافية لبرضي (٤/٢٠٧، ٣/٢٣٥).

(٢) الأصل: تكون، وأمرها كالسابقة.

(٣) هو الحسن بن علي الحرمازي، أصري راوية قدم البصرة ونزل بها، من طبقة الحرمي، وأخذ عن أبي هبادة وأبي زيد والأصمعي، كنيته في التراجم أبو علي، إلا أنه يذكر في بعض الأخبار بأبي عون، وقد ذكر ابن سلام الكندي، وجرحه المسجستاني. انظر: طبقات الفحول ٧٨، ٩٨، ومراثي الريهذي ١٨١، وفصلت للمسجستاني ١٣٠، والأغاني (٨/٣٥٤) والمهرست ٧٦، ومعجم الأدباء ٩٣١، ومور القيس ٢٠٨ والروابي بالوفيات (١٢/١٤٢).

(٤) بعض قوله في المصنف (١/١١٨، ١٦٨) وقيس من أبو علي في: الحجة (٢/٣٦٠) وانظر سر الصبغة ٥٨٨، ٦٩١.

(٥) القوم بأن الضمير في (الضاربك) و(الضاربك) محطه الجر هو لسببويه إذ هو المختار عنده، ويبدو أن لأبي الحسن قريبن أحدهما ما في معانيه (١/٩٠) وهو موافق لما جاء هنا، والآخر منقول عنه في بعض المصادر معاده أنه يوجب الضم، وللمبرد رد على قوله الأخير وأما أبو علي فقد عقد مسألة في البصريات ٨٦١ ٨٦٦ أجاب فيها: الأمرين إلا أن الوجه عنده الضم. انظر للكتاب (١/١٨٧) وهاشمه (١/١٨٨) والانتصار ٨٥ وشرح القيرافي (١/٨٨).

(٦) الأصل: ضاربك، وهو خطأ لعدم ملائحته للمسياق.

وما كل^(١) من واقى مبي أنا عارف^(٢)

ليس وقع على نية الهاء؟ وقد جاء بشيء في الكلام وهو التسويين^(٣) لا يثبت مع الهاء، فأثبت التسويين ونوى الهاء، كذلك ينصب الكاف^(٤) ويسوي النسوين، وكذلك كُله لم أصنع^(٥)

اطنق^(٦) وهو يسوي الهاء، والإطلاق لا يثبت مع الهاء لو اظهرها.

(١) لأصل بفتح اللام، وقد جاءت به الرواية إلا أنه مخالف لاحتجاج أبي عثمان بالشاهد

(٢) عجز بيت من الطويل، ومصدره:

فقالا نعرفها المنازل من متى

وهو لمراحيم العنطلي في: شعره ص ١٠٥، والكتاب (١٤٦/١) وشرح أبياته (١٧١/١) وفُرحة الأديب ٢٩، ١٦٢، والخزانة (٢٥٢/٦) وبلا نسبة في الكتاب (٧٢/١) ومعاني العراء (٢٤٢، ١٣٩/١) والخصائص (٣٧٨، ٣٥٦/٢) وانظر تحريجه في: شعره ١٢٦، وذكره أبو علي في: التحليقة (١٠٧/١) على رفع (كل) ونصبه وتوجيه كل سهماء، واشده في الشعر ٢٨٣ كقوله هنا و(٩٦-ب) على وجه الرفع الذي حمده سيبويه على أن (ما) حجازية و(كل) اسمها، وخبرها (أنا عارف) حذف منه الهاء والتقدير: عارفه، وهو أحسن الوجهين. والبيت مثل خبره الشاعر فهو يشبه من اخضع بغيره بمكة فأرشدته رفقه، لأن يثبت ضلته في متى، لذلك كانت رواية الفرحة (فقالا) هي الأنسب.

(٣) أي (عارف)، وانظر الخصائص (٣٥٦/٣).

(٤) في (الضارباك).

(٥) بعض بيت من الرجز، وهو مع سابقه:

قد أصبحت أم الخيار تدعي علي ذنباً كله لم أصنع

وهو لأبي النجم العجلي في: ديوانه ١٥٠، والكتاب (٨٥/١) ومجاز القرآن (٨٤/٢) وشرح السوراني (١١٢/٣) وشرح أبيات سيبويه (١٥٥/١) والمختضب (٢١١/١) والخزانة (٣٤٩/١) وشرح أبيات انصبي (٢٤٠/٤) وبلا نسبة في: الكتاب (١٢٧، ١٣٧، ١٤٦) ومعاني الأحفش ٢٢٥، والعراء (٢٤٢، ١٤٠/١) والانتصار ٥٧، والخصائص (٢٩٣/١، ٦٢/٣) وإعراب القرآن المنسوب للرحاح ٤٣٤، وكشف المشكلات ٥٤٢، وروى الشاهد بص (كل) ورفعها، فنصبه بفعل محذوف، ورفع على الابتداء والخبر الجملة معه على تقدير ضمير محذوف أي (أصنعه). واختلفت الحجة في وجه الرفع بين جعله ضرورة شعرية وجوازه في الكلام، وكذلك أبو علي الذي أنشده في: الشعر ٥٠٤، والحجة (٢٠٧/٦) وبصريات ٦٣٤، والإغفال (٣١٤/٢، ٥٢٨)، فمنع في الأخير وجه الرفع على إرادة الهاء وحذفها في الكلام أو السريال وحصره في الضرورة، غير أنه احتج به في الحجة لقراءة ابن عامر (وكل وعد الله الحسن) (٦) يريد: أصنعي، فباء الإطلاق لا تجتمع والهاء.

وقال أبو عثمان في باب ما يُردُّ فيه علامة الإضمار إلى أصله: فَمَبْتُ رُدُّ لِي أَصْلُهُ (أَعْطَيْتُكُمْ) (١)، قال: كان الأصل أن يجيء بميم وواو في الجمع كما جاء بميم والفاء في التثنية، فاستعوا عن الواو في الجميع؛ لأنهم آمنوا اللبس.

حدثني أبو يعلى (٢) قال: حدثنا أبو عثمان قال: حدثنا أبو زيد قل. سمعتُ أبا السَّمَّال (٣) يقرأ ﴿تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ وَأَعْظَمُ أَجْرًا﴾ (٤).

وقال أبو عثمان في قوله (٥): "ما شأن عبد الله هو خير منك؟" يعني: أن الفصل لا

(١) أعلاه في الأصل كذا أي. كذا في الأصل، وذكر سيبويه أن الأكثر والأعرف (أعطيتكموه) وأن بوس رعم أنه يقول (أعطيتكمه) ومن أبو علي في الإفعال على أن الأحر كالتادر لا يُعمل عليه فهاهنا ويسم لمسماع، وعبد الله بن جني شاداً عند عامة أصحابهم. انظر الكتاب (٣٧٧/٢) والأصون (١٢٥/٢) والسيراني (٩٩/٩) والإعمال (٢١٣/١) وسر المصاحفة ١٠٣، والخصائص (١٩/٢).

(٢) أبو يعلى محمد بن أبي زرعة الباهلي، بصري من أصحاب المازني ومقدم في طبقاته، قُتل ٢٥٧، وله نكت على كتاب سيبويه، وله أخبار مع المازني. وكان أبو علي يراه أحقق من البرد ونقل عنه مراراً هذا وفي كتبه أخرى، ولا يبعد أن يكون المنقول عنه هنا من نكته لتعلق النصوص بكلام سيبويه. وعبارة (حدثني أبو يعلى) مشككة ولولا تكرارها كثيراً فيها باني لقطعت بأن فيها سقطاً ولعل أبا علي ينقل عن كتاب أبي يعلى أو عن عصره فقد وجدت بعض ذلك منه في مجالس العلماء كما سأذكره في تخريج تلك النقول. انظر: فهرس الأعلام في أمالي الزجاجي وأخباره ومجالس العلماء، والمصون للمعسكري ١٢٠، وأخبار النحويين ١٠٨، والخجة (٤٣/١، ٦٦/٣) والإبهاء (١٩٠/٤) وبذية الوعاة (١٠٤/١).

(٣) السمال بنتح السبي والميم المشددتين فحسب من هلال المدوي من القراء والسحاة بالبصرة، معاصر لأبي عمرو ابن العلاء والكمثاني، له حروف شادة هي الفراءات، وذكر القرطبي أنه لا يوثق بما يؤثر عنه. انظر: ميزان الاعتدال (٣٨/٧) والمفاتيح للذهبي (٢٩٣/١) ولسان الليران (٣٩٨/٦، ٨٦/٩) وهدية النهاية (٢٧/٢) وتفسير القرطبي (٣٥/١) وفهرس الأعلام للمعتمد.

(٤) سورة المزل (٢٠)، وقوا يرفع (خير) و(أعظم) أبو السمال وابن السميع وهي لغة تميم، ويكون على الابتداء و(خير) خبره، والجملة مفعول ثانٍ ولم يحرص أبو علي إلا لقراءة النصب في: الشعر ٢١٤. انظر في قراءتي النصب والرفع: الكتاب (٢٩٣/١) وبنادر أبي زيد ١٥٤، ومعاني الأحمش ٤٨، ٥١٤، ومعاني القراء (١١٣/٢) والمعنصب (١٠٥/٤) ومعاني الزجاج (٢٤٤/٥) والقراءات الشادة ١٦٤، والدر المصروب (٥٣١/١٠) ومعجم د. الخطيب (١٥٢/١٠).

(٥) أي سيبويه (٣٩٥/٢)، وقد تدخل هنا كلامه وتعليق أبي عثمان. وسيبويه لا يجيز في هذه المسألة إلا الرفع، لأنه لا يبعد (هو) ضمير فصل لا شرطه فيه أن لا يقع بين كلامين يستغني كل منهما عن الآخر بل يقع بين المشارمين وليس الجال من ذلك، وحكي للميراني أن الكسائي من بين الكوفيين أجاز ذلك. انظر: المعنصب (١٠٦/٤) وشرح الميراني (١٢٠/٩) وإعراب المحاسن (٢٩٥/٢) والخجة (٢٧٦/٦) ومعنصب (٣٢٥/١).

يكون إلا بين كلامين لا يستعني الأول عن الآخر، و(ما شأنك) كلام مستعص، و(هد) عبد الله) مثله، / ٤٣ ب وإنما مثله بقوله (١): إلا ترى أنك لا تقول: هو الظريف؛ لأن الفصل بين معرفتين، ولا تقع المعرفة بعد (ما شأنك)؛ لأن الذي يقع بعده حال (٢)؛ يريد في قوله: ما شأن عبد الله، لا تقول: ما شأن عبد الله هو الظريف

ق (٣): إن كنت أتيتنا أمس أعطيتك درهماً، وهذا جراء، وإني الجراء لما لم يقع، وهذا ماضٍ. قال (٤): جاز هذا لأن معناه: إن ثبت هذا عندي فعلت، فمعنى الكلام معنى ما لم يقع بعد، فلذلك جاز.

فا: س (٥) يتأول على المصنف الصحيح في قوله: ﴿إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ﴾ (٦)، وهذا خلاف قول أبي عثمان، وأبو بكر (٧) يوافق أبا عثمان.

ق (٨): وإنما لم يفرقوا في (اضرباً) مُنَى بين المدكر والمؤنث، وفرقوا في الواحد والجمع؛ لأن أتياء في (اضربي) تدل على فاعلة (٩)، والالف في (اضرب) تدل على

(١) هذا ليس بهي كلام سيويه بل بمناه

(٢) في مثل: ما شأنك قائماً وانظر الكتاب (٦٠/٢)

(٣) سيويه (٩٥-٩٤/٣) وآخر العبارة فيه (اليوم) مكان (درهما).

(٤) القائل أبو عثمان كما يظهر من تعليق أبي علي بعده.

(٥) لا يريد ب(س) سيويه لاما لا يجد آية المائدة في كتابه، وأبو علي نفسه في البصريات يحكي عن الخليل

وسيويه أنهما ذهبا إلى ما ذهب إليه الفارسي من مجيء الماضي في الجراء بمعنى ما لم يجر، وهو ما تجده في

بعض كلام سيويه فالمراد بالرمز (س) هو أبو العباس المبرد الذي يذكر الرجاء واس السراج عنه أن (كان)

في الجراء تكون على معنى الماضي لقوتها ومنه آية المائدة، وحكى ذلك أبو علي في كتابه ورد عليه، ولم أجده

في انقذهب أو غيره من آثار المبرد، ولا استبعد أن يكون الرمز محرفاً عن (س) وهو رسم المبرد في:

البصريات ٧٨. انظر الكتاب (١٦/١) وللقنص (٤٩/٢) ومعاني الرجاء (٣/١٠٢٢) والأصون

(٢/١٩٠-١٩١) والأسفار ١٩٤، وإعراب النحاس (٢/٥٢) والإعمال (٢/٣٢٩-٣٣١) والبصريات

(١/٤٤٤) والحجة (٣/٢١٢).

(٦) سورة المائدة. (١١٦).

(٧) في السالف من الأصول.

(٨) القائل أبو عثمان كما يشهد بذلك التخريج في الهامشين الآتين.

(٩) بء المؤنث مخاطبة ضمير عند سيويه، ولكنها عند الأحفش والمازني وكثير من المحويين حرف نائبة كـ،

النائبة، وأبو علي يأخذ بقول سيويه وله في ذلك احتجاج طويل في: التعليق (١/١٠)، وانظر الكتاب

(٤/٢٠٣) وشرح السيراني (٢/٩) وشرح الرضي (٢/٤١٥) وشرح الصغار (١/٣٣٠) وما في هـ

فاعلتين فهو جاءوا بالياء لتدل على التأنيث كان قد جمع بين ما يدل على فاعلة وفاعلتين، فكان الأمر يدل على ثلاث؛ فلذلك امتنع الفرق.

قال أبو عثمان^(١): إذا قلت: أنتم تضربون، أليست الواو ضميراً لمفاعلين؟ قلت: أحسن قال: أفليست تدل على غائبين، / ١٤٤ والفاعلون محاطبون، فكيف دأ؟ فقال: قياس هذا لو تكلم به أن تقول: أنتم تضربون، وعلّة أخرى أن الفعل يسمّى أعرب بنفسه لا بعينه، والواو من نفس الفعل، لولا ذلك لم يقع إعراب الفعل بعدها، فدا دليل أيضاً أنها ليست بفاعلة.

قال^(٢): قول سيبويه^(٣). "ثمانية مجارٍ خطأ؛ لأنّ منها ما لا إعراب فيه، فلا مجرى فيه، وإنما المجري في المعرب، ولو كان في المبني مجرى لكان في أوله مجرى؛ لأنّ أوله بمنزلة آخره؛ لأنهما جميعاً مبنيان؛ لأنّ أوائل الأسماء أبدأً مبنيّة.

قال^(٤): عجبت من ضرب زيد عمراً، (زيد) ليس بفاعل وإنما الفاعل اسم (زيد)

(١) كلام أبي عثمان يوافق ما حكاه عنه السيرافي في شرحه (١٠/٢) والرضي في شرحه من أن الالف والواو هنا حرفان يدلان على الفاعلين والمفاعلين والفاعل مضمرة، في حين يرى سيبويه أنها ضميران فاعلان وانظر فيه الرد على أبي عثمان.

(٢) القائل أبو عثمان، وقد رد عليه اعتراضه أبو سعيد السيرافي وابن جني والمصنفان، وما ذكر في ذلك أن المقصود بالمجاري أحرون أواخر الكلم وأحكامها وصورها، أو أن أواخر الكلم مواضع تنبئ فيجوز إطلاق لفظ مجري عليها إطلاقاً بمعنى على كل. انظر شرح السيرافي (٦٤/١) والانتصار ٤٤، وشرح الصمد (٢٤٧/١) واللسان (جري) ١٤١/١٤.

(٣) الكتاب (١٣/١) ونصه. "هذا باب مجاري أواخر الكلم من المرببة، وهي تجري على ثمانية مجارٍ على النصب والجر."

(١) في إضافه المصدر إلى فاعله أو معموله لم أجد من ذكر مخالفاً في عدد المضاف فاعلاً أو معمولاً، ثم إن بعضهم قد نص على أن المصدر لا يتحمل ضميراً بخلاف الصفة كاسم الفاعل التي يشتر فيها الضمير، وبراهنهم في ذلك أبو علي في جمل كتبه إلا أنه في عبارته في: التعليل (١٣٨/١) يسمي المصدر مصحفاً إلى فاعله ثم يقول بضمير الضمير في (ضرب زيداً) والظاهر في (ضرب زيداً) يعوم مقام الفاعل، فظاهر عبارته موافق لما حكاه عن أبي عثمان، إلا أن ذلك يمكن حمله على التسامح بالعبارة لأن سائر كتبه شاهدة على موافقه. انظر الكتاب (١٩١/١، ٣٥٩/٢) والمقتضب (٢٦٩/٣) والأصول (١٣٧/١) وشرح السيرافي (٤٦/٤، ٩٠) والبصريات ٣٤٤، والحجة (٤١٠/٣) والإيضاح ١٨٣ والشعر ٥٢٦، والشيرة ١٠٨ وكتابه في (٢٧-ب) والمختصر (٤٠٨/٢) وابن يعيش (٥٩/٦) وشرح الرضي (٢٢٤/٢، ٤٠٧/٣).

مضمر (ريد) يدل عليه؛ لأن الفاعل لا يكون محروراً، وكذا المفعول به فيه (١)
قال (٢)، وإنما مع (صارب) أن يضاف إلى فاعله لأنه لا يضاف إليه مضمر، فكذلك لا
[يضيفه إليه] (٣) مطهراً، قلت (٤): فالمصدر فيه قد تضيفه إلى الفاعل قال: لأبي
أضيف إليه مضمراً.

قال أبو عثمان: لا يلزم الخليل (٥) ما قال سيبويه في (ل) أن العمل صلة فلا يعمل
فيما قبله؛ كما لم يلزم (كان زيدا منطلقاً) / ٤٤ ب أن لا يكون كلاماً؛ لأنه لو كان
كلاماً كما قال سيبويه (٦) لكان (ريد منطلقاً) صلة ل(ان)، فيبقى لكاف لا موصي
لها، ولكنها (٧) حرفان جعلتا كلمة واحدة، فكذلك (لن) بمنزلةهما.

(١) أي عند إضافة المصدر إلى المفعول به كقوله (عجبت من صرب عمرو ريد) فعمرو عند ليس مفعولاً وإنما
دليل على المفعول.

(٢) أبو عثمان وقد نقل عنه هذا ابن جني في الخصائص (٢/٣٥٧)، والمسألة في بعض مصادر السالفة.

(٣) الأصل: يضيف مطهراً، والتصويب من الخصائص

(٤) القائل فهو علي.

(٥) ذهب الخليل إلى أن (ل) أصلها (لا أن) فحدوها لكثرتها في كلامهم فصارت كلمة واحدة، وعلق سيبويه
بقوله: "وإن كانت على ما يقول الخليل لما قلت. أما ريداً فلي صرب، لأن هذا اسم والفعل صلة فكأنه قال:
اب ريداً فلا الضرب له"، يريد أنه لا يجوز تقديم مفعول صلة (ان) وهو (ريد) على (ان)، وحكى أبو علي
قول الخليل في بعض كتبه فاحتج له ونجد له في: التعليفة شرحاً لرد سيبويه، ولم أنظر بمصدر حكى قول
أبي عثمان أنظر الكتاب (٣/٥) ومعاني الاختص (١/١٢٨) والمقتضب (٢/٨) والأمون (٢/١٤٧)
وشرح السيرافي (٩/١٧٣) والإغفال (١/٣٣٥) والشيرازيات (١/١٨١) والشعر ٧٦، والتعليفة
(٢/١٢٦-١٢٧) والخصائص (٣/١٥٣) وسر الصناعة (١/٣٠٥) والكتك (٢/٣٠٧) وشرح عمون
كتاب سيبويه ١٨٠، وشرح للرضي (٤/٣٨) وشرح أبي عمير (٧/١٥) وشرح المقدمة لبشلوليين
(٢/٤٧٧) والرصف ٢٨٥، والجنى ٢٧٠، والأشياء والنظائر (١/٢١٢) والخرائج (٨/١٤٢)

(٦) يذهب الخليل وسيبويه وأبو علي وجملة من السحابة إلى أن (كان) مركبة من كاف التشبيه و(ان)، ومرد
أبي عثمان أن الحرف بعد التركيب يحدث له حكم ومعنى يخالفان ما له قبل التركيب، ولا لكاتب كاف
التشبيه في (كان) جازاً للمصدر وليست متعلقة بشيء. وأنظر أثر كلام أبي عثمان في سر الصناعة
(١/٣٠٤-٣٠٦)، والكلام في (كان) في الكتاب (٣/١٥١، ١٦٤، ٣٣٢) والبصريات ٥٥٦،
والرصف ٢٠٩، والجنى ٥٦٨

(٧) أي (كان)

قال أبو عثمان: الدليل على أن اللام يُضمَر بعدها (أن) أنك تُظهره بعدها، فهو كانت عاملة لم يُظهر بعدها عامل آخر (١).

والدليل على أن الواو والفاء (٢) يُضمَر بعدهما (أن) ولا تكونان ناصبتين أنت لا تُدخل عليهما حروف العطف. و (حتى) (٣) إذا قدرتها جارة أصمرت بعدها (أن) ونصبته (٤) لأن تقع على شيء تجرّه؛ لأنها لا تلغى جارة، فإذا وقعت على الجمل وقع الفعل بعدها مرفوعاً (٥).

قلت (٦): أرايت شيئاً يعمل عملين وهيئته واحدة؟ فقال: (مد) تجر وتُرفع وهيئتها واحدة، و (كم) تجر وتُنصب ولفظها لفظ واحد.

قال: وكان ينبغي أن يكون نفي (سيعمل) على هيئة إيجابه لا يعمل فيه شيء؛ كما

(١) نصب الفعل بعد اللام (أن) مضمرة وجوباً أو جواراً هو قول البصريين، والكوفيون والجرمي المضارع عندهم منصوب باللام. انظر: الكتاب (٦/٣-٧) ومعاني الاختص ٧٣، ١٢٧، والمراء (١/١١٣، ٢٢٠) ومختصر ابن سعدان ٥٢، والمقتضب (٦/٢) والكمال ٣٨٠، ولامات الزجاجي ١٦٦، ١٦٨، وشرح السير في (١٧٧/٩) والحجة (٣٠٧/٢) والإنصاف ٥٧٥، ٥٩٣، وشرح الرضي (٤/٥٣، ٧٨) ولارشاف (٢/٣٩٧، ٤٠١) والمضي (٣/١٦٤).

(٢) نصب المضارع بعدهما (أن) هو قول البصريين، والكوفيون ينصبونه بهما، وكرر أبو عني هذا في بعض كتبه. انظر: الكتاب (٣/٢٨، ٤١) ومعاني الاختص ٦٦، ٧٣، والمقتضب (٢/٦، ٢٥) والإيضاح المعصدي ٣٢١، والتمليقة (٢/١٥٨) والإنصاف ٥٥٧، وشرح الرضي (٤/٧٩) وشرح الجمل لابن عصفور (٢/١٤٨) والرصف ٣٨٠، والجنى ٧٤.

(٣) وكذلك الخلاف في ناصب الفعل بعد حتى كسليقة في الواو والفاء. انظر: الكتاب (٣/٥، ٦) ومعاني الاختص ٢٧، والمراء (١/١٣٢) والمقتضب (٢/٦، ٣٧) والإيضاح ٢٧٠، ٣٢٥، والتمليقة (٢/١٥٨) والإنصاف ٥٩٧، والرضي (٤/٥٣).

(٤) أي المصارع، لينفع المصدر المذلول في محل جر بحتى.

(٥) انظر تمصيل الرفع بعد حتى في: الإيضاح المعصدي ٣٢٦.

(٦) أبو علي يسأل انارسي، وبعض النقل في: أمالي الزجاجي ١٤٥، ومجالس العلماء ٦٧ وقد ندم كلام في (مد) وتخرج المول فيها (٧-ب) وسياتي في (١٨٢-ب)، وسيعرض ل (كم) في (١٣٤-ب) كما عقد لها باب في الإيضاح ٢٣٨، ومساائل في: للشورة ٧٦-٨٣، وعرض لها في الشعر ١٨١، والشيرازيات ٤٣٣، والخلييات ١٠٣، والبيدات ٤٠١، ٥٢٦.

لم يعمل في موجه فيجيء (ما يفعل) ، وجاء [لن تفعل]^(١) على غير قياس^(٢) .
وقد قال قوم^(٣) : إن السين وسوف هما الرافعتان ؛ لأنك لا تدخل على الأفعال شيئاً
من [عواملها]^(٤) وهما فيه موجودتان .

قال أبو عثمان^(٥) يكسر عليهم أبي لم / ١٤٥ أر عاملاً من عوامل الفعل تدخل عليه
لام التوكيد^(٦) ، وقد دخلت على السين ، قال عز وجل : ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ ﴾^(٧) .
قال . ونعسي سيبويه بقوله في كتابه^(٨) : " ما كان ليفعل ، لم يذكروا إلا أحد الحرفين ،
وكان نعيماً لما معه حرف^(٩) " لم يعمل شيئاً ، أخذ الحرفين اللام^(١٠) ؛ لأنها لا تعمل في
الفعل شيئاً ؛ كما لم تعمل السين في (يفعل) شيئاً ، وإنما تعمل (أن) مضمرّة في
قولك : ما كان ليفعل^(١١) .

(١) الأصل أن تعمل ، ولا وجه له . وانظر . الكتاب (٢٢٠ ، ٢١٧ / ٤) والإيضاح ٣١٩ ، والمقصد ١٠٥٠ ،
وشرحه في : المصنفات ٤٤٦ ، ويشير إليه في (٩٤ - ب) .

(٢) أعني (قياس) في الأصل بخط النسخ . القيا . ولعلها رواية نسخة أخرى

(٣) لم أجد قائلاً بذلك ، غير أن الكسائي وابن سعدان يقولان بأن المضارع يرتفع بالروائد في أوله أي حروف
المضارعة . وسيعمل أبو علي في (٨٨ - ب) وغيره عدم إعمال السين وسوف في المضارع بالهما كالجاء من
الفعل وجره الشيء لا يعمل فيه . انظر مختصر ابن سعدان ٨٦ ، والسيراني (١٧٢ / ٩) وإعراب النحاس
(١٧٣ / ١) والإيضاح ٥٥٠ ، والمفني (٣٤١ / ٢) وحاشية الأمير (١٢٢ / ١) .

(٤) الأصل : عواملهما ، ولا وجه له .

(٥) بن جني في المختصر (١٩٨ / ١) كلام أبي عثمان هذا مثالا على الاستدلال بعدم التنظير وجه في :
لأشياء (٣٩٠ / ١) .

(٦) في رصف الهادي ٢٣٢ ذكر جواز دخول اللام على أن الناصبة للمضارع نحو : لأن تقوم خير لك ، وعمله بأنها
في موضع مبتدأ فعولت معاملة . ولم أجد هذا عند غيره .

(٧) سورة الضحى : (٥) .

(٨) الكتاب (٨٠٧ / ٣) وشرحه السيراني في : (١٧٧ / ٩) وأبو علي في . التعليل (١٢٨ / ٢) . وهما
مسالتان أولاهما وجوب إصهار (أن) بعد لام الجحد وهو قول البصريين يقابله إجازة الكوفيين ظهورها ،
والأخرى ناصب للمضارع بعد اللام وقد مرعنا منها قريباً .

(٩) الأصل صفة حرف ، ووجدت (صفة) مقحمة لا وجه لها ، ولم ترد في أي رواية من روایات ابن سيبويه

(١٠) والآخر (أن) المضمر .

(١١) والصن بين (ما كان ليفعل) والكلام قبله على (سوف) أنهم يرون (ما كان ليفعل) نعيماً لقوله (كان
سيعمل أو سوف يفعل) على وجه أو نفياً لقوله (ما كان يريد أن يفعل) على وجه آخر .

فما يشهد لسيبويه على أبي عثمان في اعتراضه عليه في (ما مررت بزيد وعمر) (١): ما رأيتُ زيدا وما رأيتُ عمرا، وكذلك: لا رجلٌ في الدار (٢).

لا يلزم من قال (٣): أعجبتني أن أصرنك، أن يقول: أعجبتني كي أصرنك؛ فيمن أدخل اللام على (كي)؛ لأن (كي) إنما دخلت للعلّة؛ تقول: جئتُك كي تعملَ أي: جئتُك من أجل فعلك، والماعل لا يجيء للعلّة.

قال أبو عثمان (٤): وإنما جاء تشبيه (أنا) على خلاف لفظه (٥)، وجاء تشبيه (أنت) على لفظه؛ لأن (أنت) له أخ؛ تقول: أنت وأنت، ثم تقول: أنتما؛ كما تقول: رجلٌ ورجلٌ، وتقول: رجلا، و(أنا) لا أخ له، لا تقول: أنا وأنا، فلما لم يكن له أخ يُضم إليه وخالف / ٤٥ ب مطرأه جاء تشبيهه وجمعه على لفظه واحدة.

قال (٦): وإنما تذكّبوا إظهار (أن) بعد (كدت) دون (عسيت) - وكان الكلام معناه

(١) عرض سيبويه في: الكتاب (١/٤٣٨، ٢/١٨٧) لعبارة (مررت بزيد وعمر) فقال إنك إذا أردت أن المرور وقع بهما معاً لضمهما. ما مررت بزيد وعمر، وإذا أردت مرورين في: حالين مختلفين، فنصبها: ما مررت بزيد وما مررت بعمر، ومثّل له أبو علي بقوله (ما رأيت زيدا وما رأيت عمرا)، والمأزني يرى سيبويه مخطئاً في الثانية، فالنفي هنا قدر الإثبات، فتكرار المعامل لا يكون إلا في حال تكراره في الإثبات، فالنفي الأخير لا يكون إلا لقوله: مررت بزيد ومررت بعمر. وقد ردّ على المأزني قوله بأن عدم تكرار المعامل لا ينفي الاحتمال الثاني الذي قبله الجملة، وأحد المبرد يقول المأزني في (الرد على سيبويه) ولكنه لم يعرض له في المفتش، والمصنف أبو علي في: التعليق (١/٢٢٠) على إيراد اعتراض المأزني. انظر: الانصاف ١١٧، وشرح السيرافي (١/٧٦) والمصنوع للمباعدة ٦٣.

(٢) يحكي سيبويه (٢/٢٧٥) عن الخليل أن (لا رجل في: المأزني) جواب لقولك هل من عبد أو جارية؟ فكان أبا علي احتج بمجيء النفي عاماً لجميع النوع ولم يُكرر المعامل، أو أن نفي الواحد (رجل) جاء جواباً للنفي، وهذا مخالف لما أوجبه المأزني من مطابقة النفي للإثبات.

(٣) أبو علي يرد اعتراضاً محتملاً على قول سيبويه في (٢/٦): من أدخل على (كي) اللام فإنها عتبه بمرة أن، وقد حل عليها اللام كما تدخل على أن. ونص أبو علي في: الشعر ٥٠٧ على أن كي وصحتها لا تكون ماعنه، وعقد مسألة لكي في: الهمذانيات ١٩٥. وانظر الخلاف بين البصريين والكوفيين في معنى (كي) حرف جر في: شرح السيرافي (٩/١٧٦) وعنه في: الإنصاف ٥٧٠، وانظر شرح الكافية للمرصفي (٤٨٠/٤).

(٤) يطابق معنى شرح السيرافي (٩/٢٦) لعبارة سيبويه في: (٢/٣٥٠) وانظر شرح الكافية (٤١٠/٢).

(٥) أي: معنى

(٦) الكلام شرح لبعض عبارة سيبويه في: (٣/١٥٨)، وجاء بعبارة مفصلة في: التعليق (٢/٢٦٩) -

(أَنْ) (١) لَأَنْ (كَدَتْ) وهذه الأحرف يَكُنْ لما أنت فيه، والفعل بعد (أَنْ) لا يقع لما أنت فيه، إنما يقع مستقبلاً وماضياً.

قال وإنما ذكر سيويده (٢) (هَلَا تقولُ ذاك) في أَنْ الاسم لا يقع بعده؛ لَأَنْ أصلها - وإنْ تُكَبِّرُوا ذَا فِيهَا - أَنْ تقع الأسماء بعدها.

قال (٣): وَلَا يَجُوزُ (عَسَى زيدٌ منطلقاً).

قال (٤): إِيْمَالِمَ يَجُرُ (وَاللَّهِ أَفْعَلُ) لَأَنَّهُ يَلْتَمِسُ الْمَوْجِبَ بِالْمُسْفِي؛ لَأَنَّهُ يَقُولُ: وَاللَّهِ أَقْوَمُ؛ يريد: لَا أَقْوَمُ. قال الشاعر:

وَأَنْسَى سُؤْيِيَّةً وَالْجَاهِلُ الْمَغْرُورُ بِحَسَبِ أَنِّي نَسِيٌّ (٥)

يريد: لَا أَنْسَى.

- والمنشورة ٢٣٠-٢٣٢، وأشار له بإيجاز في الإيضاح ١٢١، والشيرازيات ٦٢٠، والمعسكرية ١٤٦، والمجدة (٢٧٢/١) وانظر: أخبار الزجاجة ١٢٩.

(١) يريد أن عمله المقربة، وكلنا عبارة أبي علي في المنشورة.

(٢) الكتاب (١/٢٦٨، ٢/٣٠٨، ٣/١٠، ١١٥)، والنص فيما ذهب إليه سيويده من اختصاص (هَلَا) بالفعل ثم هي لا تعمل في اسم ولا فعل، وهذا مخالف لما ثبت عندهم من أن الحرف إذا اختص عمل، والفعل هنا بقي مرموزاً وأبو علي في التعليق (٢/١٣٠) يقول: "وَمَا لِمَ يَحْتَصُّ بِالْعَمَلِ فِي وَاحِدٍ مِنْهُمَا (الاسم والفعل) من الحروف ثم يمنع وقوع الاسم والفعل جميعاً بعده، وإن صار مع أحد الضربين من الاسم والفعل بعده أكثر". ونقل محفوظها في الهامش عن الرمانى أن الحرف غير العامل الأصل فيه أنه للاسم فالأصل في عبارتي كتابنا والرمانى مراد به أصل التوضع قبل أن يعرض له عارض بخبره. وأبو علي في بعض كتبه بقى اختصاص (هَلَا) بالفعل. انظر: شرح السيرامي (٥/٣٦) والتهجدات ٢٩٧، والمعسكرية ١١١، والمنشورة ١٠٦، والرصف ٤٠٧، والجنى ٦١٣.

(٣) تقدم التعليق على عسى قريباً، وهنا كالمثل (عسى للفقير أبؤسا) الذي جاز للرخصة في الاستدلال، وانظر الإغماس (٢/٤١٣).

(٤) يعرض لعدم جواز مجرد جواب القسم المتيقن من اللام والمون، لتجده في المعنى لأن الأخير يجوز حذف (لَا) السامية منه فيلتبس المعنى بالإثبات. وجاء ذلك في: الإيضاح ٢٧٧، والتعليق (٢/١٣٢) والشيرازيات ٩٥، وأغصبات ٢٦٧، والشعر ٥٣ مريباً بما جاءها، وانظر: الكتاب (٣/١٠٥) وشرح السيرامي (١٠/١٤٥).

(٥) من المقارب، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في: شرح أشعار الهذليين ١٠٢، والمقاصد النحوية (١/٣٩٩) وذكر ابن معيش (١/٣١) أَنَّ الْقَصِيدَةَ تُرَوَّى مَطْلُوعَةً مَرْمُوعَةً وَمَقْبُودَةً سَاكِنَةً.

نسبية أمة عمه، والمعمر الذي لم تحكمه الأمور ولم يجربها. والشاهد ما ذكره أبو علي، واستشهد لدلت في بعض كتبه بيئتين أخريين لأبي ذؤيب، فلعلمها سمة في لعمته.

قال (١) (إذا) (٢) عندي حرف؛ والدليل على ذلك أنها لا تكون مبتدأة ولا مسببةً عليها (٣) ولا فاعلة ولا مفعولة، وإنما أُلغيت لأنها إنما تقع من أجل الشيء (٤)، وهي تقع موقع انني يستعني عنها. والمستغنى عنها التي في قولك: اثني وأثنيث (٥) وانني لا يستعني عنها قولك: إن تات فلن درهم.

قال أبو عثمان: انشدني الأصمعي:

١٤٦ / لساء ما تحككم يا جلاجل

الضرب نقد والطعام أجل (٦)

(١) أبو عثمان هنا يذهب إلى حرمة (إذن) ويحتاج بعدم وقوعها في شيء من الوظائف المحبوبة الأربع وأنه غير مختصة. ولابي علي حديث في (إذن) في الإيضاح ٣٢٠، والإعمال (١١٠/٢)، والشعر ٧٠، والتعليق (١٣٢/٢) يكاد يحلو مما جاء هنا والقول بحرمتها مذهب الجمهور، في حين يذهب بعض الكوفيون إلى اسميتها على ما حكى المراتي في الجي ٣٦٣، وانظر احتجاج الرضي لذلك في: شرح الكافية (٣٩/٤) وانظر المغني (١٠٩/١).

(٢) كذا بالالف ومثله في كتاب الشعر، وقد وجدتها في معطوط المقتضب كذلك في موضع واحد وسائر المواضع بالنون. وحكى ابن الدهان في معطوط شرح اللامع (١٦٨/٢) "أن البصريين يكتبونها بالالف ويقعون عليها بالالف، والكوفيون يكتبونها بالنون وهي كذا في كتاب المبرد البصري" في حين أن النحاس في إعرابه (١٦٣/١) ينقل عن الفراء عكس ذلك، وقول أبي علي في: الإعمال (١٦٠/٢) موافق لنقل ابن الدهان، وانظر مختصر النحو لابن سعدان ٨٣، والأصول (٢٥٥/٢) ومعاني الحروف المنسوبة للرماني ١١٧، وشرح السيرافي (١٩٣/٩) وسر الصناعة ٦٧٩، والرصف ٦٧، والهمع (٢٣٢/٢).

(٣) أبو عثمان من يحتاج لاسمية الكلمة بوقوعها خيراً، وبذلك استدل في مجالس العلماء ٩٠ على اسمية (إذا)

(٤) يريد أن (إذن) حرف جزاء وجواب، ويلغى عملها إذا ما فقدت شيئاً من شروطها.

(٥) يريد بالتي يستعني عنها الواو في (اثني وأثنيك)؛ لأنك تقول: اثني أنك، أو (أثنيك) على الاستعاضة وذلك أن توقع (إذن) موقعها متقول. لثني إذن أثنيك، ويريد بالتي لا يستغنى عنها جاء جواب الشرط في (إن تات فلن درهم) وليس لك أن تقول: إن تات لك درهم، ولك أن توقع (إذا) موقعها متقول. إن تات إذا لك درهم انظر معاني الفراء (٢٧٣/١) والأصول (١٤٨/٢) وشرح اللامع لابن برهان (٣٤٢/٢) وشرح الكافية (٤١/٤) والمعني (١١٢/١) والدر المصون (١٦٧/٢) والخزانة (٤٤٧/٨) والأمير (١٩/١)

(٦) من الرجز، وهما لمطعمان بن أنثف أحد بني كعب بن عمرو في: تاريخ الطبري (٥٦٨/٣)، والرواية فيه

لئس ما حكمت يا جلاجل لنقد دين والطعام عاجل

وانت بالباب سمير أجل

وعبها يكون اثني في لثني ملحقاً من يثني، و(الطعام) تحريف (الطمان)، وفي الطبري (سمير) تحريف

فان (١): (جئتُ بلا زادٍ) لا يجوز إضماره، لا يجوز (بلاه)؛ لأن المصمر المحرور لا يقع منفصلاً

قال أبو عثمان (٢): لما خالف الجواب معنى المجاب خالف إعرابه في قولك: أتيتك؛ لأنه لا يأمر للعائب (٣) إلا بلام الأمر، فنصب.

وقد في قوله:

لكن كنت مقتولاً وبسلم عامر (٤)

أي: وعامرٌ يسلم.

صوابه (سوى)، وجاءت الأبيات بلا نسبة غير مجتمعة في العم (١٣٥/٦) والنهيد (١٠٠/١١) والبيان (بجل)، وعثمان يحاطب قيس بن المهشم السلمي الذي كان يعلق في عنق فرسه جلاجل وهي الأجراس الصغيرة، ومن أمره أنه كان يستاجر الرجال يقاتلون معه فتقاضاه رجل أجره فقال: أعطيكها غداً. وانظر ترجمة عثمان في: معجم الشعراء المحضرون ٣٥٣.

(١) لا يسلم به احتجاجه إلا بأمره: أن الباء عاملة فيما بعد (لا)، وإن الضمير المحرور لا يأتي منفصلاً والأول يقيّد بهما ما رواه الأخطش عن بعض العرب من إصمال (لا) مع الجار، والآخر لا يدخل فيه ما أجاره النحاة من مجمله منفصلاً في الضرورة. انظر: الكتاب (٢/٢٠٢، ٣٦٣) وهامش الأخير، والمقتضب (٣/١١١) ومجاليس ثعلب (١/١٣٣) والمنشورة ٨٦، والنصام ٣٣، وسر الصناعة ٦٨١، والإنصاف ١٦٦، وشرح الرضي (٢/١٥٥، ٤٠٩، ٣٢٧) وشرح ابن يعيش (٣/٨٥) والأرنشاف (٢/١٦٥) والخزانة (١٠/٢١١) وما بعده.

(٢) سبويه يعمل امتناع المحرم فيما بعد الماء بما يقوله أبو عثمان، ولكنه لا يجعل ذلك حجة بالنصب بل الناصب هو (أن)، في حين أن تعليل أبي عثمان للنصب هنا وفي (٦٦-١) موافق للنصب بالنصب أو الخلاف عند الكوفيين، وهو أن تعطف بالماء فعلا على آخر لا يشاكله ولا يصلح أن يدخل معه في المعنى فنصب المعطوف حوالياً. وجمع أبو علي بين الأمرين في الإيضاح، ولابن جني تفصيل واف لما بين قول البصريين والكوفيين من تماق واختلاف. انظر: الكتاب (٣/٣٥) ومغني الفراء (١/٢٧) والأصول (٢/١٢٩، ١٨٩) وإعراب النحاس (١/٢١٩) وشرح السيرامي (١٠/٣٢) والإيضاح ٣٦٣ وهامشه ٣٢١، والسليفة (٢/١٥٤) وسر الصناعة ٢٧٥، ودمشق للتصريف ٣٧، والإنصاف ٥٥٥، ٥٥٧، والفصول المفيدة ٢١٨.

(٣) أمر الغائب لا بد فيه من اللام في حين أن المواجه قد يأتي باللام على قلة وليس يستحسن عند أبي علي، ولا أكثر فيه أن يسمى به بعمل الأمر. انظر: المسائل المشوكة ٢٢٤، وتصحيح الفصيح ٩٦، وإسفار المصباح ٤٠٩، وشرح المصباح ٧٤، وأمثالي ابن الشجري (٢/٥٢٢) والإنصاف ٥٤٠، وابن يعيش (٧/٥٩، ٣١).

(٤) عمر بيت من الطويل، وصلته:

فلا يدعني قومي صريحاً حرة

وهو نوراء بن رهير العبسي في: شرح أبيات سيبويه (٢/١٤٣) والكمال في: التاريخ ٢٥٦، ولقيس بن =

قل: والنصبُ في قوله (١): اثنتي فأحدثُك؛ لأنه لم يصل إلى حزمه إلا بلام، فنصب
قال ويحور:

وتقر عيني (٢)

أي. وعيني تفر، وكذا:

ويمصّب منه (٣)

علي: صاحبي يفضّب.

= رهبر في الكتاب (٤٦/٣) وتحصيل عين الذهب ٣٩٥، والفصول المعبدة ٢١٣، وبلا نسبة في معاني
الفراء (٦٧/١) ودقائق التصريف ٤٧٠، وأمالى المرتضى (٤٨٠/١) ومجمع البيان (٤٣٣ ٥) وشرح
النسبيل (٢١٨/٣) والخزانة عرصا (٣٥١/١١)، والمشعر حبر أوردته ابن السهرافي وابن الأثير،
والرواية عند الأول: ونسلم بالناء؛ والفراد يعامر بنو عامر القبيلة. والشاهد عند سيبويه ربيع المضارع بعد الواو
على ما ذكر في المتن، وحلله السهرافي في شرحه (٤٧/١٠) بأن "واو الحال تطبب الأسماء المبتدأة،
والنصب في يسلم أجود.. لأن المعنى: لك كنت مفتولا مع سلامة عامر"، يريد أن الواو بدمعية.
(١) امسألة في: الكتاب (٣٦-٣٤/٣) والحجة (٢٠٦/٢) وسبق الكلام على مثلها (أنسي فأنيت)، وسبويه
يجري فيها الرفع على الابتداء، والنصب.

(٢) بعض بيت من الوافر، وتامه:

وأبى عبادة وتقر عيني أحب إلي من لبس الشغوف

وهو يسون بيت بعدل الكلية في: سر المصاحفة ٢٧٣، والمختص (٣٦٣/١) والأشياء والنظائر لسفالدوين
(١٣٢/٢) والخماسة الشعرية (٥٧٣/٢) والحلل ٢٦١ وكشف المشكلات ٥٨٧، وإيضاح شوه الإيضاح
(٣٤٦ ١) وشرح الجمل لابن حروف ٨٠٤، والمقاصد (٢٩٧/١) والخزانة (٥٠٥/٨، ٥٧٥) وحاشية
بانت معاد (٥٧٥/١) وانفرد ابن طيغور في: بلاغات النساء ١٧٤ بنسبته إلى امرأة من ولد طلبة بن قيس
ابن حاتم ثرونها يريد بن هبيرة، والبيت بلا نسبة في: الكتاب (٤٥/٣) والمقتضب (٢٦ ٢) ولأصول
(١٥٠/٢) والصاحبي ١١٢، وإعراب الحباس (٢٧/٢) وأشده أبو علي في الإيضاح ٣٢١، والحجة
(٣٦٢/٣) وجاء في بعض المصادر: الكلية، وصوابه الكلية وانظر الاشتقاق ٥٥٧

وشاهد عند سيبويه وغيره مصب (تقر) بأن مضمره ليصبح عطفه على الاسم (ليس)، وليصبح جنماع
يس عبادة وأن تقر العين وخبرهما (أحب) ولتقرر أبو علي في كتابه على هذا الوجه وأما وجه الرفع
وحده القيسي في إيضاح الشواهد رواية - على ما جاء في: المتن ها فعلى الحال وقدّره بالحمنة الاسمية لأن
واو الحال بزم الجملة الاسمية، والرفع تأويل آخر حكاه الخفاداي عن اللحسي في الخزانة وحاشيه

(٣) جزء من بيت من الطويل، وتامه

وما أنا للشيء الذي ليس بالقبي ويمصّب منه صاحبي بقول

قد (١). وإنما حازك (٢) أهل المدينة الجار في قوله: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحِيًّا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلُ رَسُولًا﴾ (٣) على تقدير: لا يُكَلِّمُ اللَّهُ الْبَشَرَ إِلَّا وَحِيًّا أَوْ يُرْسِلُ رَسُولًا، أي: (٤) إلا في هذه الحال، فلو أوصلكه وحيًّا - وهو مستثنى - ولكن وحيًّا (٥) من وراء حجاب، لم يكن معه (٦) (أو)؛ لأن (أو) تعطفه على (وحيًّا)،

وهو كعب بن سعد العموي في الكتاب (٤٦/٢) والأصمعيات ٧٦، وأما الفالي (٢٠٤/٢) وخماسة الشجرية (٤٧٣/١) والمفصل ٢٤٩، وشرحه لابن يعش (٣٦/٧) وأما ابن الحاجب (٤٧/٢) والحرثية (٥٧٠/٨) وجاء في: الخماسة البصرية ٨٨١ أنها لما لك بن حرم وتروى لكعب بن سعد العموي، وهو بلا نسبة في الكامل ٨٨٢ بهامشه، والمقتضب (١٨/٢) والتعليق (١٦٣/٢) والمنشورة ١٤٩، والشعر ٤٢٦، والنصف (٥٢/٣) ومحاضرات الأدباء (١١/٢)

والشاهد أجاز فيه سبويه النصب على ما في الشاهد السابق عطفا على الشيء، والرفع - وهو الأجود عند النحاة - عطفا على صفة (الذي)، وعلى ذلك كلام أبي علي في كتبه الثلاثة، ولكن حمل الرفع هنا على الحال كالمبني السابق لم أجده منقولا من أحد، وانظر اعتراض المبرد والرد عليه في: السيرامي (٤٧/١٠) والحرثية.

(١) حكى الباقوني في الاستدراك ١٧٨، وإعراب القرآن المنسوب للرجاج ٨٥٧ قول أبي عبيد في الآية الآية ناصبا على أنه في التذكيرة. والنص هنا اقرب لأن يكون تلخيصا لبعض ما حكاه مع زيادة معنى لا نجد هناك، والمسألة في تفسير وجه الرفع هي قراءة أهل المدينة (أو يرسل) بالرفع، بخلاف قراءة النصب التي يقدرون فيها (أن) ناصبة للمحل والآية بما كثر الكلام فيها في المصادر، ولكن تكاد تخلو عما جاء ها هنا. انظر الكتاب (٤٩/٣) والمقتضب (٣٤/٢) وشرح السيرامي (٥٤/١٠) ومعاني الرجاج (٤٠٣/٤) والخجة (١٣٦/٦) والمنشورة ١٥١، وإعراب للقراءات لابن خالويه (٢٨٩/٢) وشرح عبون كتاب سبويه ١٨٥، وكشف المشكلات ٥٦١، ٩٩٧، ١٢٠٤، وتبيان العكبري ١١٣٦، ومجمع البيان (٢٨٨/٥)، (٦٤/٩) وأما ابن الحاجب (١١٥/١) وشرح الرضي (٧٣/٤) والبحر (٥٠٤/٧) والدر المنصور (٥٦٧/٩) والمفتي (١٢٦/٦).

(٢) كذا، وم أعتد فيها إلى شيء ولعله أراد. حرك. وانظر كلامه على الآية نفسها في: الخجة (١٣٣/٦) والمسائل المنشورة ص ١٥١.

(٣) سورة الشورى ٥١، وفرا برفع (يرسل) نافع وابن عامر والزهري وشيبة ورواية عن ابن دكوان، وذكر سبويه وغيره أنها قراءة أهل المدينة. انظر: الكتاب (٤٩/٣) والمقتضب (٣٤/٢) والسبعة ٥٨٢، والمبسوط ٣٩٦، وأعر ١٦٧٣، والإقاع ٧٥٨، والإتحاف ٤٩٣، والمنشور (٢٧٥/٢) وتفسير القرطبي (٣٦/١٦)

(٤) إضافة بمتضيها السياق اعتمدت فيها على نص سبويه.

(٥) كذا بالنصب على ما سبوته.

(٦) أي مع أجاز (من)

فجعلوا (وحيًا) حالاً عاملاً فيه (يُكَلِّمُه) (١)، وعطف (أو من وراء) عليه (أو يُرْسِلُ)، ويجعده حالاً (٢)؛ لأن (أن) لا تقع إلا على ماضٍ أو مستقبل، والحال لا تكون إلا ما أنت فيه.

٤٦ ب قال: ويجوز نصب (وحي) على الاستثناء، ويتوهم بعد (ولكن) معنى (كلام) لوصل (من) (٣) ويكون في موضع استثناء. وقال (٤) في قوله:

حَرَاجِيحُ مَا تَنْفَكُ إِلَّا مُنَاخَةٌ (٥)

- (١) أبو علي يمنع في المثورة والحجة أن يكون عاملاً (يُكَلِّمُه) للدكورة ويقدر عاملاً محدوداً (يُكَلِّمُه) أو ما في معناه وانظر في هوامش الكشف التعليق على ذلك.
- (٢) هذا أحد قولين في الرفع، الآخر على القطع والاستئناف.
- (٣) لأن ما قبل (إلا) إذا كان كلاماً تاماً لا يعمل فيما بعدها، فيجب تقدير (يُكَلِّمُه) أو ما في معناه يتعلق بها (من).
- (٤) نقل البغدادي في: الخزانة (٢٥٢/٩) وشرح الأبيات (١١٠/٢) هذه المسألة عن القسريات بنصها المذكور وهذا على أنها من كلام أبي علي، في حين أن الكلام يرويه أبو علي عن أبي عثمان (ماري كالنصوص السابقة لما يلي، وانظر هامش التالي).
- (٥) صدر بيت من الطويل وقامه:
- على الخسف أو نرمي بها بلداً فقرا

وهو لذي الرمة في ديوانه ص ١٤١٩، ونخرجه فيه ٢٠٤٤، والكتاب (٤٨/٣) ومعاني الفراء (٢٨١/٣) وشرح السمراني (٥٢/١٠) والخليات (٢٧٣، ٢٧٨)، والموشح (٢٣٧)، والمغريب (٣٢٩/١) والجنى (٥٢١، والإصناف ١٥٦)، وشرح ابن يعيش (١٠٦/٧) وشرح اللباب للعالي (٥٧٣/٢) والخزانة (٢٥٠/٩) وشرح أبيات لغني (١١٢/٢) وجاء بلا نسبة في: الخاطريات (١٠٣/٢) وأساني ابن الشجري (٢٧٣/٢) والشاعر يصف ميثاقاً بكتها حراجيج وهو جمع خرجوج وهي الناقة الصامرة، والخسف الخوع وهي أن تبيت على غير علف.

والشاهد بما خطئ فيه ذو الرمة بدلاً بلي عمرو بن العلاء فالاصمعي فالجرمي وغيرهم، وحذف فيما يروى عن الاصمعي. والمتكلم هنا لا يرى إلا زيادة (إلا) في: البيت وحكى ابن جني في الخاطريات وابن يعيش هذا عن المارني، ولم أجده من نسيه إلى أبي علي إلا البغدادي معتمداً على نصنا. وأنشد أبو علي البيت في خليات وأجار فيه كون (تنفك) تامة، وعزا القول بالزيادة إلى الاصمعي و(مناخة) حبر (تنفك)، ثم أجار جعل (على الخسف) خيراً و(مناخة) حالاً على التقديم والتأخير في الاستثناء وانظر مناقشة ما قبل في الشاهد في شرح اللباب.

(١) لا) هـ هما رائدة، لولا ذلك لم يَجْز هذا الميت (١)؛ لأن (تعد) في معنى (تعال)، و(لا يزال) لا يُتكلَّم به إلا متفياً عنه؛ مثل قولك: ما زلت قائماً، ففي رَوَّان (٢) القيام.

قال (٣) موافق الرفع النصب في وجه واحد؛ في الإشراك وحده؛ قال (٤) يريد في قوله (٥): لا تأكل السمك وتشرب اللبن.

بما يُجرَم جوابه في الأمر والنهي وغيرهما قال الفرزدق:

ألا نيتنا كنا بغيرين لا نردُّ على حاضرٍ إلا نُشَلُّ ونُقَذَفُ (٦)

قال أبو عمرو (٧): (حسبك) الضمة فيه ضمة بناء مثل ضمة (حيث)، وإضافته

(١) ضَعَف المرادي في الجمل القول بزيادة (إلا) وقرَّر أنه غير معروف، وانظر التوجيهات الأخرى في المواضع السالفة.
(٢) رَوَّان من مصادر (زال يزال) وذكر أبو علي في الخليات ٢٧١ تصريحات كثيرة لفعل ليس بينها هذا.
(٣) مثال دالر في كتب النحو، ولم أجد بين المتقدمين من عرَّض للرفع فيه وحمله على الحال، إلا أن السير في في شاهد (ولاني مثله) أجاز في رواية الأصمعي يتسكى البناء أن الروي للحال، وأما أبو علي فعرض في: الجملة (٢٩٣/٣) والتعليقة (١٦١/٢) للرفع بعد هذه الروايات مطلقاً وحمله على الاستعداد، ويجوز أن يكون مراده في بعض كلامه الحال على عاداتهم في تقدير الخالية بالجملة الاسمية، واقتصر في الإيضاح ٣٢٣ على نصب (تشرب). وقد أجاز المكبري في اللباب والرعي وأن الناظم والمالي ما في أدل، واستبعده ابن هشام بدخول وإز الحال على المضارع المثنى. انظر الكتاب (٤٦/٣) والمقتضب (٢٤/٢) والأصول (١٥٤/١) وإعراب النحاس (١٨٤/٢) وشرح السيرامي (٤٥/١٠) والإعمال (٢٥٠/١) والسمع ٧٤، والإيضاح ٥٥٦، ٦٧٦، واللباب (٤١، ٢٢/٢) وشرح الألفية لأبي الناظم ٦٨٣، وشرح الرضي (٦٦/٤) وشرح ابن جني (١٥/٩) وشرح اللباب (٤٨٧/٢) والمغني (٥٠٢/٥)

(٤) أي أبو علي، وهذا يرجع أن السابق أبو عثمان.

(٥) أي سبويه في الموضع المذكور من الكتاب.

(٦) من الطويل، وهو الفرزدق في ديوانه (٢٥/٢) والفتاوى (٩/٢) وأشياء الخالدين (٨١ ٢) وجمهرة أشعار العرب ٨٧٨، وأمثلي المرزومي ٤٣٩، وخرجه محقق الجمهرة من: منتهى الطلب (٢٥٤/٥) والعمدة ٧٦٩ المعاصر أبي العظيم، مثل نُطرد، وتُقَذَف أي بالحجارة. والشاهد فيه جرم (رد) جواب بلنسي

(٧) نقل أبو حيان السيوطي عن أبي عمرو بن العلاء وأبي عمر الجرمي أكثر ما في هذا النص، والجمهور على خلاف ما ذهب إليه (حسبك) معرب عندهم مرفوع بالابتداء وحيره محذوف. ولم أجد في كتب أبي علي إلا قول العرب (حسبك اسم الناس) وخلا كلامه فما جاء هنا. انظر للكتاب (١٠٠/٢)، والمقتضب (١٢٩)، والأصول (٣٨٣/٤) والأصول (٣٦/٢) وشرح السيرامي (١٢٣/١٠) والشيرازيات ٢٧٤، ٢٩٤، والمثورة ١٥٦، وإعمال (٨٧/٢) والتذيل والتكميل (٢٨٦/٢) والارتشاف (٢٣/٢) والهمع (١٠٥/١)

كإضافة (عليك) (١). قال: وإنما حكمت عليها بأنها مبنية دون أن تكون مفعلة؛ لأنها اسمُ المفعول (٢) مثل (رؤيد).

هذا الإضافة لا تسمع البناء؛ كما لم تمنعه في (كم رجل) ، ولا يسمع أيضاً كونها (٣) بمعنى جملة؛ كما [لم] (٤) يمنع (عليك) و(حذرك) و(دُونك) و(وراءك) ونحو هذا، بما وقع موقع المفعول.

فإن قلت: / ١٤٧ فإن الخبر قد يظهر في نحو قوله: ﴿فَإِنْ حَسِبْتَ لَهُ﴾ (٥)، و﴿حَسِبْتَ لَهُ﴾ (٦) [وقولك] (٧): حَسِبْتُ درهمان، ولو كان كما قال أبو [عمرو] (٨) لم تظهر هذه الأخبار (٩)، قيل: ظهور الخبر لا يسمع مما قل؛ إذ قد جرى مجرى الأمر في مثل (حَسِبْتُ يَمُومَ النَّاسِ) (١٠) كما أن إعراب (رؤيد) في (ضَعَهُ وَضَعًا رُؤِيدًا) (١١) لم يمنع فيه البناء، حيث بُني لوقوعه جملة وتسمية المفعول به، وكذلك (حَسِبْتُ).

(١) أي حرف خطاب وليس اسماً مضافاً إليه، وعلبك هنا اسم فعل بمعنى الرم

(٢) بمعنى اكتف.

(٣) أي: ولا يمنع البناء كونها بمعنى جملة.

(٤) زيادة يقتضيها السياق.

(٥) سورة الأنعام: (٦٢)

(٦) سورة الأعداء: (٦٤)

(٧) إضافة يقتضيها السياق

(٨) الأصل: حمز، والتصويب ليطابق الأول، على الرغم من أن القول الأول منسوب للاثميين

(٩) لأن اسم المفعول لا يحتاج إلى حيز، وجاء في شرح الأشموني (٢٧٠/٣) أن مثل (إِنْ حَسِبْتَ لَهُ) يرد على من جعلها اسم فعل؛ لأن اسم الفعل لا تدخل عليه العوامل اللفظية وانظر شرح التصريح (٥٣/٢)

(١٠) جاء هذا القول في أكثر المصادر المذكورة في أول المسألة. وجعله أبو علي في الشيرازيات والمنشورة بمعنى فعل الأمر، وبكـه لفظاً مرمعاً بالابتداء، وهو موافق لما احتج به هنا من سلوك (حَسِبْتُ) سلوكين بمعنى وعضاً

(١١) جاءت العبارة في الكتاب (٢٤٤/١) والمقتضب (٢٧٨، ٢٠٦/٣) والاصول (١٣٠/٢)، والسبب في تكثير (٤٥٨/١)، و(رؤيد) فيها صفة معربة، في حين إذا جاءت اسم فعل أمر فهي مبنية

وإن قر (١): فإنَّ الضمَّ إنما يجيء في الياء في الغاية (٢)؛ نحو: حيثُ وجاء [تحت] (٣)
وقال (٤): ليس معنى ﴿قُلْ لِعِبَادِي يَقُولُوا﴾ (٥) الجراء؛ أي: إن قلت لهم فَعَبُوا؛ لأنه
قد قال لهم ما لم يفعلوا، والمعنى: أنه قال: قُلْ لِعِبَادِي افْعَلُوا؛ لأنه إذا قال قُلْ، فقوله سم
يقع بعد، فوقع (يَفْعَلُوا) في موضع (افْعَلُوا)، و(افْعَلُوا) غير متمكِّن في الأفعال، فسما
وقع المتمكِّن موقع غير المتمكِّن صار مثله؛ كما وقع (يا ريدُ) موقع (أنت) فيبي (زيد)
كما بُي (أنت)، فاستعني بـ (زيد) عنه لما وقع موقعه، فكذلك استعني بـ (يَفْعَلُوا) عن
(افْعَلُوا)، ومثله: ﴿قُلْ لِعِبَادِي الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ (٦)، وه مُرَّة يحفرها (٧).

(١) لم يرد في الأصل جواب على هذا.

(٢) البداية ما كان أصله أن يضرب فإذا انتطع عما يضرب إليه وسكت عليه صار حذاً ينتهي إليه سُمِّي غايه،
وأكثر الغايات ظروف، ومنها ما ليس ظرفاً مثل (حسب). انظر الكتاب (٢٨٧/٣) والمقتضب (١٧٤، ٣)
والأصول (١٤٣-١٤٤/٢) وسر الصناعة ٥٠٨، والفصل ١٦٨.

(٣) الأصل: نحو، ولا معنى له. وحكى سيبويه عن بعض العرب بناء (تحت) على الضم. الكتاب (٢٨٩/٣)
والمقتضب (١٧٥/٣).

(٤) انقون ببناء المضارع لوقوعه في موضع الامر في مثل الآية حكاه أبو علي عن أبي عثمان التمارني في العسكرية
والحلييات والمنشورة، وقال السيرافي: لم يذكر ذلك سيبويه ولا متقدمو البصريين وذكره الفراء والراجح حكاه
عن التمارني واحتمل السيرافي أنه أخذه عن الفراء. ولم أجد في معاني الزجاج إلا إجازة القول دون عزو، في
حين ينقل النحاس بسنده عن المازني قولاً معبراً لذلك، وبحكي ابن خروف في شرح الكتاب عن المبرد أن
هذا القول في فرع الجرمي، ومثله الشاطبي في: القاصد (١١٣/١)، واحتج أبو علي بقول أبي عثمان في
العسكرية لبناء العرب إذا وقع محل المبني وهامي (٦٩-سب)، عبر أنه سيذكر في (١٩١-سب) ما يفسده،
ونقل النحاس في كشف المشكلات قول أبي عثمان بلفظ يقارب ما في المتن والمنشورة، وحكى في إعراب
القرآن المنسوب أن أبا علي لا يرتضي قول أبي عثمان. وفي المسألة أقوال أخرى انظرها وتلشتها في
الكتاب (٩٩/٣) ومعاني الأ خمس ٨٢، ٤٢٥، ومعاني الفراء (١٥٩/١، ١٧٧/٢، ٣، ٤٥) والمقتضب
(٨١، ٢) ومعاني الزجاج (١٦٢/٣) وإعراب النحاس (٣٧٠/٢) وشرح السيرافي (١٢٨، ١) والإعراب
(٦٤/١) والعسكرية ١١٦، والمنشورة ١٥٩، والحلييات ١٠٧، والشعر ٥٣، وكشف المشكلات ٧٢١، ١٢٢٨،
وإعراب القرآن المنسوب ٨١٢، وشرح اللسع للكوفي ٤٥٠، وآمالي ابن الشعري (١٧٧، ٢) وشرح الكتاب
لابن خروف ١٨٤، ومجمع البيان (٢٤٣/١، ٨٩/٦، ١٣٢/٩) وأجمعها ما في الدر المنصور (١٠٥، ٧)
إلا أنه سبب قول المازني للفراسي وهو موافق لظاهر ما في المتن.

(٥) سورة الإسراء: (٥٣)

(٦) سورة إبراهيم: (٢١)، وجاء في الأصل: الذين آمنوا وعملوا الصالحات، وهو سهو

(٧) لأصل. بحرفها، وهو تصحيف لإد القول من التراكيب البحرية المشهورة، وجاء في الكتاب والمقتضب
والأصول (١٦٢/٢).

ق (١) لو أظهر (أن) هنا جاز نصبه على المفعول مثل / ٤٧ ب قوله (٢) فيما قل.
﴿حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها﴾ (٣)، اصاب (إذا) - وهو حين - إلى (جاءوها)،
(فتحت أبوابها) معطوف، فليس في الظاهر خبر (٤) مضمّر.
فإذا قلت (٥): محافة الشر، فيجوز أن يكون جرّاً؛ لأنهم يحددون حرفاً أجراً فيه
كثيراً؛ مثل:

(١) تقدير (أن) في مثل هذا الموضع لم أجده عن أبي عثمان ولكنه مما تكرر فيه حديث أبي علي، انظر
الشعر ٤٠٢، ٥٢٩، واللمعة (٩٨/٦) والشواهد ٦٨، ٣٨١، ٥٦٣، والعسكرية ٢٠٢، وابن جني في: سر
الصناعة ٢٨٥.

(٢) قال الخليل حين سألته سيبويه (١٠٣/٣) ابن جواب (إذا) في الآية. إن العرب قد تشكك مثل هذا ظن في
كلامهم يعلم مخاطب لأي شيء وضع هذا الكلام، وسبويه يحبر في (مره يحفرها) الرفع على تقدير حذف
(أن) من (مره أن يحفرها) والفعل عنده كانه في محل اسم منصوب، وكذا الآية على تقدير حذف الجواب
وظاهرها يخلو من ذلك، والحايل على الحذف في الموضعين واحد. وجاء في ١٠ المجلس ٣٧٢ أن العارسي في
التذكرة اجاز أن تكون (حتى) هي الآية ابتدائية و(إذا) شرطية، وأن (حتى) جارة و(إذا) اسم خرج عن
الظرفية مجرور بحسب فلاجواب إذا. وبشرطية (إذا) يقول جمهور النحاة غير أنهم يحددون في الجواب
فيقرر أكثرهم حذفه، فيما يقول كثيرون بزيادة الواو في (ومنتح) أو في (ويقول لهم طريتها) وما بعدها
جواب (إذا)، والجمهور في الواو بين كونها عاطفة أو حالية وأبو علي في سائر كتبه يأخذ بقول الجمهور في
آية وأمثاله. انظر: الكتاب والمجاز (٣٧/١، ١٩٦/٢) ومعاني الاحتمال ١٢٢، ٤٩٧، وعلقت والعلقت
للسجستاني ٨٦، وناريل المشكل ٢٥٣، والمقضب (٧٨/٢) ومعاني الرجاج (٣٦٣/٤) والطبري
(٣٣/١) وعرب الحسان (٢٢/٤) ومعانيه (١٩٦/٦) وشرح السيرامي (١٤٦/١٠) وإعراب ابن
خالويه (٢٥٨/٢) والصاحبي ٤٠١، والشعر ٣٩١، والمنشور ١٦٩، والتعليق (١٥١/٢، ٢١١) والمقضب
(٣٠٨/٢) وسر الصناعة ٦٤٦، والكشاف (٤٢٧/١، ١٤٧/٤) وأمل في الشجري (١٢٠/٢) وإعراب
القرآن معرب لفرجاج ٣٨، ٨٨٩ والمجمع (٤٦٢/٨) والاختصاص (٢١٧/٢) وشرح الرصبي (١٩٣/٣)
والدر لصون (٤٤٧/٩) والبرهان (١٩٠/٣) والمجمع (٢٠٦/١) والدرجات (١٩٦/١/١)

(٣) سورة الرمر (٧٣) وقرا بشديد (فتحت) ابن كثير ومافع وأبو عمرو وابن عامر وأبو جعفر ويعقوب
السبعة ٥٦٤، والإملاء ٧٥١، والشعر (٢٧٢/٢) والإتحاف ٤٨٣، ولم قاب إلا مشددة في الكتاب ومعاني
الاحتمال ومحطوط المعصب.

(٤) تسميه جواب جرّاً كثير عند المتقدمين، انظر: اللجج (٢٤٧/٢) والمواضع للذكورة من الكتاب ومعاني
وما انعم لفظه

(٥) اجاز سيبويه في المصدر للقول للواقع مفعولاً له للنصب تبعاً للخليل والجر، وأما المصدر الصريح مثل
(محافة) فمما أجاز فيه غير النصب، بل إن أبا علي في الإغفال صرح بأنه لا يجوز فيه إلا النصب =

وبلدة بعيدة النياط^(١)

وقال^(٢) : «لعمري إنما تدخل في جواب المبتدأ؛ لأن ما بعد الفاء يجب أن قبلها، وقوله ﴿قُرْ إِن لَّمْ يَنْتَهِزُوا مِنْهُ فَيَأْتِهِمْ مَلَاقِيكُمْ﴾^(٣) هو يُلاقِيهم قرؤا أو لم يقرؤوا، فالفاء ههنا زائدة».

وسأله^(٤) : «ثم لا يكون المضمر حالاً؟ فقال : لأن المصمر لا يُفيد معنى ثم يكرر في المضمر، وإنما يُصمر بعدما يُذكر، والحال يُفيد في الاسم والمفعول معنى ثم يكرر فيهما؛ تقول : جاء زيدٌ، ثم تقول : راكباً، فقد أعلمت أن مجيئه كان في حال ركوبه».

قال^(٥) : «يُحوز الفاء (علمت)؛ لأنها من حروف القلب؛ يريدُ الشك واليقين

= والكلام هنا لا يُقبل إلا على قول الكوميس بجواز الجر بالمجر المحدث، والبصريون - وأبو علي يصرح بقولهم - لا يجيزون ذلك إلا بعرض من المحدث، فالأقرب أن أبا علي يحكي القول عن المازني، لاسيما أنه عرض بهذا لسأله في كتبه علم بُدِّع عن مقالة البصريين. ونظر الكتاب (١٢٧/٣، ١٥٦، ١٢٦٢/١، ٣٦٧، ٣٨٥، ٣٩٠) ومعاني الأحكام ١٧٩، ومعاني الفراء (١٧٣/٢) والاصول (١٠٦/١) والسيرامي (٣٠/٥) والإعجاز (٨٢/٢) والبصريات ٢٢٣، والإيضاح ٢١٨، والنشوة ١٣، والشهرزاديات ١٢٤٤، والشعر ٥٢، والتعليق (٢٣٩/٢) والكشف ١٧٦، وأعراب القرآن المنسوب للرجاح ١٠٦، والإيضاح ١٣٩٣، وأما ابن الشجري (١٢٨/٢).

(١) من الرجز، وهو للمعراج في: ديوانه (٣٨٠/١) ونصحه فيه (٣٩٨/٢) ورد العقد المفرد (٤٧٤/٥). بعيدة النياط: طرفها بعيدة. والشاهد جر (بلدة) بالمجر المحدث، وهو موضع خلاف لما ذكر في الشعر والإيضاح.

(٢) ذكر أبو علي في الحجة أن أبا علي حكى عن المازني زيادة الفاء في الخبر في الآية المذكورة، وحكى ردها عنه عن الأحفش والمازني في غير الحجة كما حكى منع سبويه ذلك إلا في حالات مذكورة، وكان يحتج بذلك ونظر الكتاب (١٣٨/١، ١٠٢/٣) ومعاني الفراء (١٥٥/٣) والأحفش ١٣٩، والمقضب (٣/١٩٥) وشرح السيرامي (١٠/٤) والحجة (٤٣/١) والإيضاح ٩٦، والبغداديات ٣٠٩، والشعر ٢٨٠، ٢٩٤، ٣٢٦، والإعجاز (٥٣٠/٢) والنشوة ١٢٠، وكتابتنا (١٠٤-١) وسر الصناعة ٢٦٠، والجنى ١٧٠، والمعنى (٤٢٧/٤) (٣) سورة الجمعة. (٨)

(٤) أبو علي يسأل أبا عثمان المازني. وعرض أبو علي في الإيضاح ٢٢١ لعدم وقوع الصمير حالاً وعلمه بخلاف ما جاء هنا.

(٥) كسبته القائل المازني وسأله أبو علي. وذكر أبو علي في كتبه الإكفاء ولكنه علمه بما يحذف عما في كتابه، وحكى في التعليق عن الزجاج أن للشك واليقين يدخلان الجملة بدخول ظن وعلم ولم يقل كما جاء هنا إيهام محتملان في الجملة. انظر الكتاب (١١٨، ٤٠/١) وشرح السيرامي (٢٣١/٣، ٣٦٦/٢) والإيضاح ١٦٧، والتعليق (٧٠/١) والإعجاز (٤٤٥/٢) والبصريات ٨٧٥.

قلت أليس هو يقبلاً؟ فقال: إنما مجيئه في الكلام لإخراج الشك من قلب مخسر، لو قلت ريداً مطلقاً، طئ من يحبره أنه يحور أن يكون يقيناً أو شكاً؛ لآسث تقول ريداً مطلقاً طست. ١٤٨. فيشك بعد اليقين، ويريد مطلقاً علمت، فعلمت أن كلامه كله على اليقين، وأخرج هذا المعنى من قلبه.

قال (١). لآسث لا تحدث عملاً في قولك: ([لا] (٢) من يأتي آت) إلا نهي لمعنى؛ أي لا يغير الجملة.

وقوله (٢): (هل إن تأتي آت) لا يجيزه؛ لأن (هل) لم يتسعوا فيها ما تسعوا في الألف، فلا يجوز تقديم (آت)؛ لأنه مجزوم.

قال (٤): ولقسّم لا يلغى إذا كان مستنداً، قال: لا يجوز أن تقول: والله لئن تأتي آت؛ لأن القسّم عليه (آت)، والقسّم لا يقع على مثل (إن) في الجزاء؛ لأن (إن) تأتي شرطاً و(آت) المشروط عليه، ولا يقع على الشرط دون المشروط عليه.

قال (٥): لئن أتيتني لآتيتك، اللام الأولى أولى للقسّم أم الثانية؟ فقال: اشائية للقسّم، والأولى تأكيد لها؛ والدليل على ذلك أنها تُحذف، والتي يعتمد عليها القسّم لا تُحذف. فقلت (٦) له: أيتهما التي بمرة اللام التي تقع في (لزيد لا ضربه) (٧)؟ فقال: جميعاً تأكيداً؛ إلا أن التي مع (ريد) لا تُحذف، وتُحذف التي مع (إن) (٨).

(١) سلفت في (٣٦-ب) موافقة سيبويه في امتناع وقوع الجزاء بعد ما، وهذا الكلام موافق لسيبويه في حور الجزاء بعد لا انظر الكتاب (٧٦/٣) وشرح السيراني (٩٠/١٠) وقد مرّ أبو علي بي (لا) و(ما) في الإغقان (١١٤/٢).

(٢) إضافة يقتضيه السياق

(٣) موافق لمعنى قول سيبويه في (٨٢/٣) الذي أجاز وقوع الجزاء بعد همزة الاستعظام، ولم يجزه بعد غيرها من الاستعظام وانظر التعليمة (١٩٤/٢) وشرح كتاب سيبويه لابن حروف ١٦٨

(٤) موافق لمعنى قول سيبويه في الكتاب (٨٤/٣) وانظر شرحه في: التعليمة (١٩٧/٢).

(٥) ومنه قول سيبويه في الكتاب (١٠٧/٣، ١٥٠) ويريد بأنها للقسّم أنها أجواب القسم، وهي أي يعتمد عليها القسم وانظر شرح المسألة في الإعمال (٤٠٧ ٤٠٦/١) والبيداديات ٢٣٥، وشتليمة (١٧٩، ٢) ونشر ٥٥.

(٦) المكتم أبو علي والمحجب للآزني، وكذا فيما يلي.

(٧) يريد لام الابتداء وهي للتوكيد.

(٨) الأصل: إن بالتشديد، وهو خطأ لأنه يريد (لئن).

قال . تقول . ولله لئن أتيتني لا آتيك ، اللام الأولى للتوكيد ، و (لا آتيك) ملقسم . قلت :
أفتؤكد ؟ ٤٨ ب بموجب متعياً ؟ قال : نعم ، لما كانا يكومان جميعاً ملقسم أكد به
قلت له . رد قلت . والله إن أتيتني لا آتيك ، جواب الجراء أين هو ؟ فقال (آتيك) هو
جراء ، و (لا) هو معتمد للقسم . قلت : أفتجدها مثل (أما إن أتيتني فآتيك) الفاء
جواب (أما) ، و (آتيك) جواب الجراء ؟ فقال : لا ؛ لأن هذا (١) يجوز حذفه قبل القسم
والقسم عليه ، ولا يجوز حذف (لئن أتيتني) ، وتلي الماء (أما) لأنه لا يكون كلاماً إلا
فيما قبله .

وسألني عن (والله إن أتيتني فلا آتيك) قال : لا يجوز لأنه لا يجوز تقديمه ومعه
الفاء (٢) ، وإنما يكون معتمد القسم ما [جار] (٣) أن يلي القسم .

وقد فيمن جعل (أين) اسماً (٤) : إنه يجوز (أين متى تاتني فيه آتاك فيه) ، وتجعل
[متى] (٥) ظرفاً (لتأتيني) . قلت : فكيف يجوز أن يتعدى إلى المصدر والظرف من
المكان والزمان ، ولا يجوز أن أعديه إلى ظرفين من الزمان ولا إلى ظرفين من المكان بلا و
عطف ؟

ق : لأنه قد تعدى إلى غايته من الزمان ، فالذي يجيء بعد شيء معطوف ، ولا يجوز
(متى أين) و (متى) ظرف (لتأتيني) ؛ لأن ظروف الزمان لا تتضمن الأماكن ؛ لأنها جئت
/ ١٤٩ كالآدميين .

قال : ويجوز أن تشغل الفعل عن (متى) في المسألة الأولى ، فتقول : أين متى تاتني
فيه آتاك فيه .

(١) يريد (إن أتيتني) في (والله إن أتيتني لا آتيك) .

(٢) لا يجوز تقديم (فلا آتيك) على الشرط (إن أتيتني) ليكون جواباً للقسم ، ويسميه كما سلف معتمد
القسم

(٣) الأصل : كان ، وهو تحريف

(٤) أي ليست ظرفاً . وانظر : الكتاب (٣ / ٣٣٣) والإيضاح المعصدي : ٢٠٤

(٥) الأصل : أين ، وهذا يخالف ما بدأ به من جعلها اسماً ، ويخالف ما يلي من جعلها مصدراً وجعل كيف
طرف

وسألني فقال^(١): إذا قلت: (إِنْ تَاتَنِي أَحْسَنُ إِلَيْكَ أُعْطِكَ) هل يجوز أن يكون (أعطتك) عطف البيان لـ (أحسن إليك)؛ مثل قولك: (يا أيها الرجلُ ريدٌ)؟ فقال: لا؛ لأنَّ عطف البيان لا يحل محلَّ الاسم الذي قبله، والصفة قد تحل محلَّ موصوفها، والمفعول ليس مما يوصف، ولا تجري عليه الأشياء مجرى عطف البيان؛ لأنَّ انعطاف كانه صفة، ولكن يكون بدلاً؛ وذلك أنَّ المبدل يجوز أن تُقيمه مقام المبدل منه؛ نحو قولك: مررتُ بزيدٍ عمرو؛ تقول: مررتُ بعمرو.

وقال: إذا أوقعت بين المجرومين نصباً لا معنى فيها^(٢) إلا على الجمع بين شيئين؛ نحو قولك: اتيتي ولُحْدَتْنِي أَكْرَمُكَ^(٣)، المعنى: ليَكُنْ منك إتيانٌ وحديثٌ، وانباءٌ على الحال أو على توهم الاسم^(٤). وقال في قوله:

كأنَّكَ لَمْ تَذْبَحْ لَاهِلِكَ نَعْمَةً فَيُصْبِحُ مُلْقًى بِالْعِنَاءِ إِهَابُهَا^(٥)
يجوز أن يكون أراد الصفة والحال.

قال أبو عثمان: لا يجوز (والله زيدٌ لأضربه)؛ لأنه لا يُفَرَّقُ بين القسم وما يُعتمد عليه^(٦)، إلا بل [إن] (٧) / ٤٩ ب وحدها.

(١) المسألة وإن جاءت هنا بين المازني وصاحبه أبي يعلى غير أنَّ أصلها بين الخليل وسيبويه في: الكتاب (٨٧/٣).
(٢) أي في الراو، وسيأتي ذكر الفاء
(٣) ضبط (أكرم) في الأصل بالرفع، ولا وجه له لقوله بين مجرومين.
(٤) أي على تقدير الفعل الأول مصدراً كما قدره في المعنى. وقد حرص أبو علي لشيء من المسألة في: التعليل (١٩٩/٢) وأصلها في: الكتاب (٨٨/٣) والمسير في شرحها في (١١٢/١٠).
(٥) من الطويل، وهو لسويد بن الطويلة من بيتي دارم في: شرح أبيات سيبويه (١١٢/٢) ولرحل من بيتي دارم في: الكتاب (٣٥/٣) ونحصيل عين الذهب ٣٩٠، والرد على النحلة ١١٧، والمقاصد الشامية (٦١، ٥١، ٦).
وبلاسية في: النصارى والشاحح ٢٩١، وذكر ابن السيرافي والمريزاني في: أشعار النساء ٨٧ أبيات أخرى فيها «شاهد معنوح الروي» والمعروف في الشاهد نصب الفعل بعد فاء الجواب لوقوعه بعد المعنى، ولكنه هنا يُحْمَلُ على الصفة أو الحال، والأول لأنه جملة بعد نكرة (نعمة) وإذا غلقت (لاهلك) بنعجة فقد خصصت مجاز أن تكون الجملة حالاً لها، وهذا يجوز بعد الغاء إذا كان المضارع مفعولاً كما قال فيما سبق في (تقر عيني)، ولم أجده إلا منصوباً في المخطوط والمصادر.

(٦) أي جوابه

(٧) الأصل: أنه، وهو تحريف.

قال أبو عثمان: وعم سيبويه (١) أنك إذا قلت: له صوت صوت حمار، ليس بصوت الأول، فمن ثم لم يجعله وصفاً ولا بدلاً، وأضمر له ما ينصبه إذا كان في الكلام لأول دليل على فعل المضمرة؛ وكأنه لما قال: له صوت، دل على أنه بصوت، فأضمر (بصوت) بعد قوله: له صوت؛ فكانه قال: له صوت يصوته صوت حمار، وكان (بصوته) على معنى (يظهره)؛ على مثال (صوت الحمار)؛ فكانه قال: يظهره إظهار صوت حمار، ثم حذف (إظهار) استغناءً بعلم المخاطب أن صوت الرجل ليس صوت حمار، وهذا جواب لقولك: على أي هيئة يخرج صوته؟ فقال المجيب: على هذه الهيئة. وإن كان (صوت الحمار) مضافاً إلى نكرة جاز أن يكون حالاً؛ كانه قال: يخرجها؟ فيقول: في هذه الحال، ويحذف (إخراج) كما حذف من الأول، ويستدل بما أبقي على ما أراد.

ومثل ذلك قول العرب: «تضحك لمح البرق» (٢)، (فلمح) ينتصب على غير (تضحك)؛ كانه قال: تلمح لمح البرق، ولكنه حذف الفعل؛ لأن المصدر / ١٥٠ يقوم مقامه. فمن قلت: مررت به فإذا هو بصوت صوت الحمار، لم تجعل (صوت الحمار) ينتصب به (بصوت) هذا؛ لأن (بصوت) فعل الرجل، فلا يكون فعل الحمار مصدراً بفعل غيره، ولكنه أضمر فعلاً سوى الفعل الظاهر؛ كما فعل ذلك في قوله: «هو يضحك لمح البرق».

وإن شئت قلت: صوت صوت الحمار، فرفعته على وجهين:

(١) الكتاب (١/ ٣٥٥-٣٦٧) والنسخ شرح وتعليق على مسألة سيبويه.

(٢) لعمري يشير إلى قول دي الرمة:

تيسم لمح البرق من متوضّع كلون الاقاعي شام الوانها القطر

وهو من ديوانه ٥٨٠، والمجلد ١٣٨، والمذاكرة في اللقب الشعراء ١٤٠، والخزانة (٨/ ٢٣٨) ويهذيب اللغة (١٦/ ٢) والمحكم (١/ ٢٦٦)، والعبارة لم ترد عند سيبويه، وسيحكي عنه أبو عمي (٧٥ ب) قولاً فيها، وقد بحث سيبويه في موضوعها وهو نصب المصدر بفعل من لفظه معدر في لم يكن الفعل المذكور من لفظ المصدر، وأحس أن أبا علي اشتبه عليه الأمر؛ لأن هذا المثال أورده ابن السراج في الأصون (٢/ ٢٩٨)، أو أن يكون مراده قول سيبويه في مثل هذا المثال. ونسب ابن السراج نعمون الثاني بما ذهب إليه مدرسيه إلى قوم لم يسمهم، وحكى السيرافي (٥/ ١٣١) عن اللاربي القولين المذكورين هما وجعل أوبهما مثل قول سيبويه. وانظر المختص (٢/ ٢٦٢، ٢٦٣) ومفسر المسائل ١٥٠، ١٥١ أمالي ابن الشجري (٢/ ٢٢١) والمجموع (١٠/ ١٥٧).

أحدهما أن يكون بدلاً من الأول - وليس هذا بدل العلق؛ كقولك: مررت برجل حمار؛ كأنك أردت: مررت بحمار، فغلطت ولم ترد هاهنا ذلك - لأن في (١) لكلام معي (مثل)، والمثل هو الأول، فجاز أن يكون بدلاً لهذا المعنى.

والوجه الثاني: أن يكون قال: له صوت، فقل: أي صوت ذلك الصوت؟ فقل: هو صوت الحمار، فيُسرل المنكلم نفسه بمنزلة من سئل، وإن لم يكن سئل؛ كما نقول: مررت برجل زيد، فتزل بمسك منزلة من قيل له: من هو؟ ومثله: ﴿النار﴾ (٢)؛ كأنه قال: هي النار. فعلى هذا يجري هذا الباب.

وإن شئت جعلته صفة إذا كان نكرة، فاجريته على الأول مثل: له صوت صوت حمار، فجعلت (صوت حمار) وصفاً / ٥٠ ب للأول، وقد يجوز أن تُنصبه على الحال للنكرة؛ كما تقول: هذا رجل راجل.

فإذا كان معرفة لم يكن حالاً ولا وصفاً؛ لأن النكرة لا توصف بمعرفة، ولا بوصف أسود بالبياض، ولا البياض بالسواد؛ لأنهما جنسان مختلفان، فالمعرفة والنكرة كالأسود والأبيض (٣).

قال أبو عثمان: قال الفرزدق:

قد أدرك الله رب البيت عادته	بالخمين (٤) وبالأمر الذي التمر
عشرين حولاً ثم أذى في ضلاليته	بحادغ الساس بالبطير الذي شبرا
مستلباً دونه يسغي بشيئته	كأثما (٥) ورث الأركان والحجر (٦)

(١) (لأن في) سقط من المتن فالحق النسخ نفسه بالهامش.

(٢) سورة الحج (٧٢) ونتمتها: ﴿قل أفأنه لكم بشر من ذلكم النار وعدوها الله الذين كسروا وعسى يصير﴾. وانظر هذا القول في معاني الاختص ٤٥٣، ومعاني القراء (٢/ ٢٣٠) والمقتضب (٤/ ١٣٠، ٣٠٤) والاصول (١/ ٦٨).

(٣) هذا رد على ما حكاه سيبويه عن الخليل من إجازته وصف النكرة بالمعرفة إذا أردت التشبيه، ولم يجره سيبويه إلا في الضرورة. انظر الكتاب (١/ ٣٦١) والسيرافي (٥/ ١٣٥).

(٤) كذا في الأصل، وهو يكسر الورد، ولم أجد إلى إصلاحه، ويستقيم الورد بقولنا أبا الخمين.

(٥) الأصل: كما عا، وهو تحريف.

(٦) المستعمل من لابس الأمانة أي الدرع. الشية: من (وشي) الحسن أو اللون الخالف لسائر ألوان من العرس وغيره، ومن (شوى) غشاه، غير أنني لم أجدها مشددة ليا. ولم أظفر بالآيات في موضع آخر.

[سحط فـ: بشكته] (١).

قال (٢) حدثنا أبو عثمان قال: حدثنا الأصمعي (٣) عن معتمر بن سليمان (٤) قال: رأيت أعرابياً راكباً (٥) على بعيره وأبوه يمشي، فقلت له: أتركب وأبوك يمشي؟ فقال: إن أبي لا ياتيل

أبو يعلى قال: أنشدنا أبو عثمان قال: أنشدني الأصمعي لقنادة بن [مُغَرَّب] (٦) اليشكري (٧):
يا أيها الراكب المَزْجِي مَطْمِئَنَةً بَلَّغَ قُتَيْبَةَ لَا يُكْذِبِي بَكَ الْمَسْفَرُ
اجْعَلْ لَكُوراً وَلَا تَحْلِطْ بِهِمْ أَحَدًا سَفَالَةَ الرِّيحِ حَتَّى يُورِقَ الشَّجَرُ (٨)

/ ٥١ ألكيز يعني: عبد القيس.

وحدثني أبو يعلى (٩) قال: حدثنا أبو عثمان قال: حدثني أبو عبيدة قال: اجتمع زباد الأعجم (١٠) وقنادة اليشكري يوم عيد بخراسان عند واليها، فبذره قنادة فقال:

(١) الشكة: السلاح.

(٢) القائل هو أبو يعلى، وسيذكره في الخبر التالي. وقد تقدم إسقاط ذكره فيما سلف.

(٣) روى الخطابي الخبر عن الأصمعي عن أبي حمزة عن الملاء، لا عن المعتمر وفي آخره: 'لا ياتيل: أي لا يثبت على الإبل'. ورواه الأزهري وعنه ابن منظور موافقاً لروايته هنا وفيه أن الرجل من عمان. ومعنى ياتيل عند أبي عبيدة لا يقبض على الإبل فيها بصلحها. انظر تهذيب اللغة (٢٨٨/١٥) وغريب الحديث للخطابي (٦٦١/١) والمحكم (٧٢/١٢) واللسان (إبل).

(٤) معتمر بن سليمان بن طرخان النخعي البصري الخافض (١٠٦-١٨٧) انظر سير الأعلام عن ٣٨٩٧

(٥) في الأصل لكر (راكباً) سهرا

(٦) لأصل: مغرب، وهو تحريف صوابه من المصادر الثالية

(٧) قنادة بن مغرب اليشكري وفيل مغرب بتشديد القاء، وبالأخير يدا ابن قتيبة، وهو شاعر كان يهاجي زباداً الأعجم انظر الشعر والشعراء ٤٣٠، والأغاني (١٥/٣٨٤، ٣٩٠) وشرح الحماسة للمسروقي ١٥١٧، والمستقصى (٤٢٥/١).

(٨) من البسيط، وجاء البيت الثاني بلا نسبة في: جمهرة الأمثال (٣٨٩/١) وبعده:

إن الرياح إذا مرت يقسوهم لم تبق فيهم فساطيط ولا حجر

ولكبير هو أحد قبيلتي عبد القيس وربما تعم عبد القيس وهي ترمى بالقوس، وهذا ما أراد الشاعر سفالة الريح يعال علاوة الريح حيث تهب، وسفالتها ما كان بإزاء ذلك. قال الجاحظ: للحلة ربما لقحت من ذكر اسحل إذا كانت تحت الريح، ولذا أشار الشاعر. انظر: الحيوان (٧/٢٤٥) والكامل ١٨٢، وجمهرة ابن حزم ٢٩٥، وشرح النهج (١٥/١٢٤) والمصباح (سفل).

(٩) انظر التعليق على هذه العبارة في (٤٣-١)

(١٠) شعر من بني عبد القيس نسباً أو ولاد، توفي ١٠٠ للهجرة. انظر: شعره ٢٥٥، ومعجم الشعراء النخعي ١٦٩

إِذَا تَعَشُّوا بَصَلًا وَخَلَا

وَجُوفِيًّا وَكُنْعِدًا قَدْ صَلَا

بِأَتُوا يَسْأَلُونَ الْفُسَاءَ سَلَا (١)

وحدثني أبو يعلى قال: قال أبو عثمان: أنشدني أعرابي:

نَمْدُ لَهُمْ بِأَمَاءٍ مِنْ غَيْرِ هُونِهِمْ وَلَكِنْ إِذَا مَا ضَاقَ شَيْءٌ تَوَسَّعَا (٢)

وحدثني أبو يعلى قال: أنشدني أبو عثمان قال: أنشدني الأصمعي:

يَا أَيُّهَا الْمُحْتَمِلُ الضَّغِينَا

هَلْ أَنْ تَشْرَبَ قَبْلَ أَنْ تَجِينَا (٣)

يريد: قَدْ تَوَبَّكَ قَبْلَ مَوْتِكَ، فَبَتَى عَلَيْهِ غَيْرَهُ.

وأنشدني أبو يعلى قال: أنشدنا أبو عثمان لزباد الأعجم:

لَعَمْرُكَ إِنِّي وَأَبَا حَمِيدٍ لَكَالشُّوَانِ وَالرَّجُلُ الْخَلِيمُ

أُرِيدُ حَبَاءَهُ وَيُرِيدُ قَتْلِي وَأَعْلَمُ أَنَّهُ الرَّجُلُ اللَّعِيمُ

/ ٥١ ب وَجَدْنَا الْحُمُرَ مِنْ شَرِّ الْمُطَايَا كَمَا الْحَبِطَاتُ شَرُّهُنِي تَحِيمُ (٤)

(١) من الرجز، وهي لقادة في الاشتقاق ٣٤٣، والبصائر والذخائر (١٩٢/٨) وبلا نسبة في: جوهرة ابن دريد ١٠٨، ١٤٨٩، ١٠٤٣، والمغرب ٦٠، والمصباح واللسان والناج (جوف) وأظن نسبة لزياد الأعجم زيادة من أحد النسخ في: الكسر اللغوي (القلب والإبدال لابن السكيت) ٦، ولم يرد في: عشرة حسين شرف، الكعبد وأخوفاي ضربان من السمك، وأخوفاي مشددة الباء خففت للضرورة، حمل. ابن.

(٢) من الطويل، وهو لأبي الحسن عيسى الأسدي في: الاقتضاب (٢٢١/٣) وبلا نسبة في: الخيران (٥٧٩/٥) والبحلاء ٢٢٠، والذخائر الكبير ٣٩٩، ١٢٣٧، والفاضل ٤٠، وشرح الجواليقي ٢٢٩، وشرح الحماسة لمحمود في ١٦٩٣، والمسمط ٨٩٢، واللسان والناج (مدد) وسعيد أبو علي ذكره في (٦٣-١) وقاميه هناك وفي المصادر. يوسّع بالصم، وهو الصحيح لأن قبيلة بيتاً مضموم الروي. الهون الهون والمعنى إنه كثر الأضياف علينا وقُلَّ اللبن شيبه بالماء لا لهوانهم علينا بل لقلة اللبن.

(٣) من الرجز، وقد جاء الأول منهما بلا نسبة مع بيتين آخرين في المحكم (٢٤٣/٥) واللسان (صم)، ولأول معرّداً في الناج (صم) الضغين: جمع ضغينة أي الكره، أو حذف الباء للضرورة، أو أنهما معتان بمعنى

(٤) من الوهم، وهي لزباد في: شعره ١٦٩، والجنى اللطفي ٤٨١، وشرح شواهد المعنى (١٠١-٥٠١) وانفاصد النجوة (٣٤٦/٣) والخزائن (١٠/٢٢٥) وعن تذكرة أبي علي في: شرح أبيات المعنى (٤/١٢٥) بسببها مد. وحاء الثالث بلا نسبة في: البيان والتبيين (٤/٢٧) والأهوية ٧٧، وأمالى ابن الشعري (٢/٥٥١) =

وحدثني أبو يعلى قال حدثنا أبو عثمان قال: حدثنا الأصمعي^(١) قال سمعتُ
 حبيب بن شُوذب الأسدي^(٢) يقول لـجعفر^(٣): اعزل عنا عاملك فلاناً قال: ولم ذاك؟
 قال: لأنه يُصلُّ الشُّوة، ويقضي بالعشوة، ويقبل الرُّشوة^(٤).
 قال أهلُ ذاك: الشُّوة: السُّكر.

يعقوب^(٥). لمالك بن نويرة^(٦) في يوم ضربة^(٧) يهجو قيس بن عاصم^(٨):
 حنى الله أعلَى تلمعةٍ حفشت به وقلتا أقرت ماء قيس بن عاصم^(٩)

وتذكروا الصحابة ٣١١، ومعهم الأول في الأثر المصون (٢/١٨٢، ٢٣٣) الحياء، العطية، وأحيطات بكسر الهمزة
 هو المحيط الخارث بن عمرو بن نعيم. انظر الاشتقاق ٢٠٢ والمعارف ٧٦ والكمال ٤٤٦. ويرى البيهقي الأول
 كما انشوان = كالكشوان، وأشارت ببعض المصادر إلى الروايتين، وروى بروي مضموم ومكسور، ولا تخبر
 الأبيات من إقواء بالروايتين، وأحسنى أن تكون ساكنة الروي غير أني لم أجده من ذكر ذلك، ونقل البيهقي
 عن أبي عبيد كلاماً في الثالث جعل فيه (ما) موصولة حذفت صدر صلتها، ولم أظفر بدلت في كتبه.
 (١) الخبير عن أعرابي في والي جاء في. البيان والتبيين (٢/١٠١) ولحريب الحديث للخطابي (١/١٣٥)
 والبصائر والدخائر (٢/٦٥)، وانفرد الفهرستاني في زهر الآداب ١٠٦٠ بجعله بين العمري وهارون الرشيد.
 والعشوة ركوب الأمر على غير بيان

(٢) شاعر عباسي مدح جعفر بن سليمان الهاشمي. انظر. البيان والتبيين (٢/٢٨٩) وسير الأعلام ١٢٩٩
 (٣) جعفر بن سليمان بن علي بن عبد الله بن عباس (ت ١٧٤)، من سادات العباسيين، ولي المدينة ومكة
 والبصرة، وصحبه الأصمعي رماً في المدينة. انظر: معجم الأدباء ٢١٥، وسير الأعلام ١٢٩٩
 (٤) في هامش الأصل بخط الناسخ: قلت يقال: عشوة وعشوة وعشوة ويقال: رشوة ورشوة. وفي القاموس
 رشوة مشقة أيضاً.

(٥) ابن السكيت، ولم أجده هذا النقل في ما بلغنا من كتبه.
 (٦) مالك بن نويرة من ثعلبة بن يربوع، فارس شاعر من شجعان العرب اغتيل سنة ١٢ للهجرة. انظر. طبقات
 العقب ٢٠٤، أسماء المتقدمين ٢٤٤، والشعر والشعراء ٣٣٧، وموافات الرومات (٢/٢٢٢)
 (٧) قرية لبني كلاب وقيل غير ذلك، فيها اجتمع بنو سعد والرياح وبنو حنظلة ثم اصطلمحوا رابي مالك، وكان
 رئيس سعد والرياح قيس بن عاصم. انظر. العمدة ٩١٥، ومراسد الاطلاع ٨٦٨

(٨) قيس بن عاصم بن سنان المعري النخعي، صحابي من حطباء العرب وفرسانها. انظر الإصباح ١٠٩٦ وفيه
 مرجع حرى

(٩) من الطويل، وهو مالك بن نويرة في المعاني الكبير ٥٠٧، وشرح شواهد الإيضاح ٤٨٥، ونسبه القيسي في
 إيضاح الشواهد للمرردق وهو ليس في ديوانه، وهو بلانية في القصص (١٧/٦) والبيعة للأجاري ٧٨،
 وأبشده أبو عبيد في البصريات ٥٢٢ وشرحه بما جاء هنا وفي التكملة ١٢٨ شاهداً على ما في القف،
 وهي في الأصل نقرة في الجبل تحمل الماء، حنى الله - لمن.

أعلى تدعة صلب أبيه، وقتلنا: رجم أمه، وماء قيس: يعني الماء الذي حُقق منه،
والحفش الدفح.

دو الرمة

كأنني بارع يشبه عن وطن صرعان رائحة عقل وتقييد^(١)

صرعان: عدوة وعشيرة، واحدهما: صرع، يقول: إذا راح عقل، فإذا عدت قييداً لبرعي،
فاكتفى بالمعنى لأنه لما قال: (رائحة عقل) علم أن التقييد بالعداة.

يعقوب: للأخطل:

سببتي بطل الكلب بمضغ ثوبه له في زقاق اللامعات طريق^(٢)

/ ١٥٢ سببتي: الجري، واللامعات: الفواجر، ومضغ ثوبه: يريد دسسه^(٣).

فا: هو من الدئس والتطف^(٤) عدي خلاف قوله:

ثيب بني عوف طهاري نقيّة وأوجههم بيض [المسافر] غرّان^(٥)

(١) من البسيط، وهو الذي الرمة في ديوانه ١٣٦٩، وإصلاح النطق ٣٩٥، والصباح (صرع)، وفي
الديوان ٢٠٢٤ فضل تحريج ورؤي (رائحة) بالهاء والياء والآخر بالصب والرفع، وفي هاشم الديوان:
العقل بالنهار يمشى الإبل من الرعي، والتقييد أوتى لثلاث شرد والشرح في مشنا هنا تجده في: الديوان
وأصوات نون الأبياري ٢٠٣

(٢) من الطويل، وهو للأخطل في ديوانه ٣٤٥، والمعاني الكبير ٢٣٦، ٥٨٩، وشرح النهج لأبي أبي الحديد
(٤٢/٥) وبلا نسبة في الحيوان (٢٨١/١). وفي الديوان: (معان) = (رفاق) وهما بمعنى، و(المعاني)
= (اللامعات)

(٣) شرحه السكري في الديوان. يريد أن الكلب مضغ ثوبه، قد ألغى لكثرة إتيانه إليهم وفي المعاني. من أنسه
به، يريد أنه يحالف إلى جاراته فيداري الكلاب بالشيء يطعمها به فهي أنسه به ولعله هو الدئس الذي
ذكره يعقوب، ولم يظهره في كتبه.

(٤) التطف هو الاتهام بريبة والتلطف بعب، القاموس (تطف).

(٥) من الطويل، وهو لامرئ القيس في: ديوانه ص ٨٢، وقوافي الأخفش ١٠٣، وعريب الحديث لأبي عبيد
(٨٧/٢) وشرح المعاني للأبياري ٤٣٦، والمعاني الكبير ٤٨١، ٤٨٥، ٥٩٣، والصاعين ٣٥٣، والعمدة
٢٩٠، ومهذب اللغة (١٥٤/١٥). وفي الأصل للشافر، وهو تصحيف للمعاصر، وفي بعض المصادر
عند لشدد ومسافر الوجه ما يظهره، وغرّان: جمع أغر وهو الأبيض، طهاري: جمع طاهر على غير
قياس واندراد هنا طهاري من العيب، ولهذا المعنى استشهد لمؤلفي البيت في: الحجة (٣٢٧/٢)

يعقوب : في قوله :

أبى لا أظن الضان منه نواجيا (١)

قال (٢) هذا داء لا يكاد يُصيب الضان، وإنما هو للمعزى، فإذا أصاب بضاناً قد
صُكَّ بالمعزى ؟

روى يعقوب الأبيات الثلاثة عن الأثرم (٣) عن أبي زيد .

يعقوب :

فَجُلْنَا جَوْلَةً ثُمَّ ارْعَوَيْنَا فَأَمَكْنَا لِمَسْ شَاءَ الْجِلَادَا
بِضَرْبٍ يُلْقِحُ الصَّبْعَانُ مِنْهُ طُرُوقَتُهُ وَيَأْتِيهِ السَّفَادَا (٤)

قال : قال الأصمعي : أخصب من القتلَى حتى كانه في ربيع يُخصب فيه، ويأتى
سفاداً آخر.

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره :

أقول لكُنْأَلْ تَوَقَّلْ فَإِنَّهُ

وهو لعمرو بن أحمر في : شعره ١٧٢، وتهذيب اللغة (١٠/ ١١٩)، واللسان (أبي)، وبلا نسبة في : العين
(٤١٨/ ٨) والهمس (مجلة المشرق) ٩١١، وجوه اللغة ١٠٩٠، والمبهم ١٣٦. وكُنْأَلْ راعي غنم لابن
أحمر، تَوَقَّلْ : صعد، وروي (تَوَقَّلْ) و(تَدَكَّلْ) = (تَوَقَّلْ).

(٢) شرح ابن السكيت في (حروف المدود والمقصود) ١٠٢ الأبي ما يقرب من لفظه هنا، ولم يذكر البيت

(٣) علي بن المعيرة أنرا الحس الأثرم (ت ٢٣٢) صاحب النحو والصرب واللفظ مسيح أبي عبيدة والأصمعي
وغيرهما وأخذ عنه ابن السكيت وغيره. انظر : الإنباه (٢/ ٣١٩) ومعجم الأدب ١٩٧٠، والبصية
(٢٠٩/ ٢).

(٤) من التوافر. وهما لكعب بن زهير في : شرح ديوانه (من غات الشارح السكري وهي في شرح لأحون)
ص ٢٤٩. والثاني هي : المعاني الكبير ٩٩١، والأول بلا نسبة في : الحيوان (٦/ ٤١٢). وأعراب الإرملي في
المدكرة ٥٧ نسب الأول ليجير بن زهير، ولعبد الشارق الجهني قصيدة جاء فيها صدر الأول عجر، وهي في
شرح الحماسة لعمرو روقي ٤٤٦، وأشياء الخالدين ١٥٣، ووجدت في : معجم البلدان (١/ ٥١٤) بيتاً من
ثلاثة مضامير البراء العقيلي أكثره مطابق للبيت الثاني هنا، وهو :

بِضَرْبٍ يُلْقِحُ الصَّبْعَانُ مِنْهُ طُرُوقَتُهُ وَيُلْجِئُهُ الْارُومُ

و جاء في شرح الديوان : "الصبعان : الذكر من الضباع. ويأتى : يستأنف. وطروقه : أنشاء، وحكى في
المعاني قول الأصمعي وغيره.

الاصمعي^٢:

إذا ما عوى مُستقبلُ الرِّيحِ جاوِنتَ مَسَامِعُهُ فَأَهْ عَلَى الرِّادِ مُعُولُ
كَسُوبٌ لَهُ الْمَعْدُومُ مِنْ كَسْبٍ وَاحِدٍ مُحَالِفُهُ الْإِقْتَارُ مَا يَتَمَوْلُ^(١)
يقول: تردُّ الرِّيحُ الصَّوْتُ فَيَسْمَعُ لَذَلِكَ طَنِيئاً. وقوله: (له المعدوم من كسب واحد)
أي: ما لا يقدر عليه غيره يَجِدُهُ هُوَ. / ٥٢ ب (من كَسَبَ واحد) أي: مما يَكْسِبُهُ
واحدٌ لم يُعِنْ عليه أحدٌ؛ أي: كَسَبَهُ وَحْدَهُ، وقال أعرابي^(٢) في إِيْسَاءٍ: دَعَاهُ فَبِهِ
أَكَلُكُمْ لِلْمَادُومِ، وَأَكْسَبُكُمْ لِلْمَعْدُومِ، وَأَعْطَاكُمْ لِلْمَحْرُومِ.
أشَدُّنا أبو بكر^(٣)؛ أَظَنَّهُ لِلْكُمَيْتِ:

كُسُوباً إِذَا أَثَرَى مُفِيداً... لِسَاعَتِهِ مَا يَسْتَفِيدُ وَيَكْسِبُ^(٤)
أحمد^(٥): شَهِدَ أَعْرَابِيَّانِ الصَّلَاةَ، فَلَمَّا رَكَعُوا جَعَلَا يَتَرَاوَعَانِ، فَقَالَ أَحَدُهُمَا
لصاحبه: أَثَبْتُ فِيْهَا الْقِرْطَبِيَّ. وَيُقَالُ: ضَرْبُهُ قَقْرَطَبُهُ^(٦).

(١) من الطويل، وهما لكعب بن زهير في شرح ديوانه ١٨، والمعاني الكبير ١٨٢، والثاني بلا نسبة في: دلائل
السرفسطي (١/ ٣٢٣)، والنهدب (٢/ ٢٥٠)، واللسان (كسب). وفي شرح الديوان والمعاني الرواية:
كسوب إلى أن شب، وذكرنا روايتنا مبيهاً منسوبة إلى الاصمعي، وعبارة الاصمعي في شرح البيهقي هنا
مختصرة عما هو هناك. والبيان في وصف ذئب.

(٢) جاء قول الأعرابي في المواضع السابقة وفي البيان والتبيين (١/ ٢٩٨). وفي شرح الديوان: أقممت (ابن)
قبل الأعرابي.

(٣) شيخه ابن السراج.

(٤) كما وهو مختل وصوابه:

مُضِيماً إِذَا أَثَرَى كُسُوباً إِذَا عَدَا لِسَاعَتِهِ مَا يَسْتَفِيدُ وَيَكْسِبُ

وهو من الطويل، وذلكميت بن زيد من قطعة يصف فيها ذئباً جالطاً في ديوانه (١/ ٧٧) ومثوح ابن أعثم
(٨/ ٢٧١) والمعاني الكبير ٢٠٥.

(٥) لعمري يقصد نعتاً أحمد بن يحيى والخير أورده ابن دريد (واسمه محمد) في: الجمهرة ١١٢١، ١٢٨٤.

(٦) في: هامش الأصل بخط التاسع: "ك" قرطبه: صرعه على قعاه. قال الراجز:

[فرحت] أمشي مشية المسكران

[ورث] خُفَايَ] ففِرْطَيَانِي

والقِرْطَبِيُّ بتشديد الياء: ضربٌ من اللعب. وهو منقول من الصحاح (قرطب)، ومنه أقممت ما ذهب به
قطع التجليد.

قد ابن كيسان^(١): (زَيْتُون) : فَعَلُون مِنَ الزَّيْتِ . قال : وقال قوم : فَيَعُون ، وليس من الزيت

وقال^(٢) : المقصور هي الأسماء يكون من (قَصَرْتُهُ) : حَبَسْتُهُ ، ويكون من (قَصَرْتُهُ) : نَفَسْتُهُ . ولم يعرف قول أبي عثمان^(٣) في الوقف في هذا وبابه .

قد^(٤) : اِحْتِمَلِ التَّغْيِيرُ فِي قَوْلِهِمْ : هَذِهِ عَشْرِي ، ولم يكن كاستناعهم من أن يجيء اسم في آخره وُقْبَلَهَا ضِمَّةٌ لما يعرض من التعمير مع الإضافة^(٥) ؛ لأن (عشرين) جمع ، فهو على صَدَدٍ واحدة^(٦) ، مما فيه من الراو غير لازم^(٧) ، وليس كذلك الواحد لو كانت في آخره واو مضمومة ما قبلها ؛ لأنه ليس قبل الواحد شيء يرد إليه .

ومع ذلك / ١٥٣ أنه ليس إذا احتُمِلَ شيء في موضع أن يُحْتَمَلَ غيره أيضاً ؛ ألا تراهم قالوا : (أَوْبَيْل) ^(٨) مع قولهم : [أَحْوَي] ^(٩) و(لَوَي) ، وجاء ذلك في الفعل نحو :

(١) محمد بن أحمد أبو الحسن (ت ٣٢٠) نحوي أحد عن البرد وتعلب بخلط المذهبين ، كان أبو علي مشتغلاً بمذهبه ، وسبحكي في (٨٤-ب) عن الصمار أنه مات سنة ٢٩٩ . انظر : بقية الخطاطبات ٤٥ ، معجم الأدباء ٢٣٠٦ ، والبغية (١٨/١) . وزيد ريتون عما مات سيبويه ، واختلفوا فيه على الوجهين المذكورين وأكثرهم على ما بدأ به ابن كيسان غير أن ابن جني تردّد في نسبة القول الآخر إليه أو إلى ابن دريد . انظر : الأصول (٢٢٥/٣) والخصائص (٢٠٦/٣) والنسب ١٤٦ ، والحلل ٢٦٦ ، والممتع ٩٠ ، والخروقة (٥٨/٨) واللسان (ججش) . وعرض أبو علي لزيتون في غير هذا في : الحلقات ١٢٩ ، ٣٥٢ ، والشعر ١٥٩

(٢) قول ابن كيسان أحد به أبو علي في : مقابيس المقصور ٢٠ ، ونقل عن ابن خالويه [كذا] في مقصور ابن ولاد من ٥ . (٣) الوقف ثالث على آخر المقصور المعروف براه بعض النحاة بدلاً من التنوين في النصب ومتقلب من اللام في الجهر والرفع ، وأبو عثمان يرى هذه الألف بدلاً من التنوين في الأحوال الثلاث ، وحكاها عنه أبو علي في : انقباض والتكملة ٢٦ ، وأحد به في التعليقة (١٢٢/٣) وانظر سر الصناعة ٦٧٦ والخصائص (٢٩٨/٢) (٤) سم أحد قول ابن كيسان وعرض أبو علي في : الشعر ١١٦ لحذف نون عشرين لإضافتها لياء ، وانظر اللسان (عشر) والعدد في : اللغة لابن سيده (٥٤/١) .

(٥) أي السب .

(٦) الصدد الوجه ، ولم أحد أحداً مثله ، إلا أن يكون قد حمله على معنى الصورة أو الناحية

(٧) أي في الرفع . عشرون

(٨) تصغير أصل قُبيل المعه واوا واجتمعت واوا فهمرت اولاهما ، وذكره أبو علي في المعك ٢٣٣ ، وانظر المعصب (٢٣٢/١) .

(٩) الأصل أحروي بالحاء ، وهو تصحيف ، وهو مسوب إلى أحوي ، ولووي منسوب إلى لية . انظر الكتاب (٣/٣٤٥ ، ٣٥٢ ، ٤/٤٠٩) والأصول (٢/٦٥ ، ٣٧٠) والتكملة ٥٤ ، وسر الصناعة ٢٣٠

سرو ويسرو^(١)؛ لأن الإضافة فيه، ولأنه أيضاً ليس يثبت على مثال واحد وصورة واحدة؛ نحو [عبي وأعبياء]^(٢)، وكل واحد من الأمثلة^(٣) يقع موقع الآخر والاسم يلزم مثلاً واحداً.

ومثل هذا امتناعهم من الابتداء بـ (أن)^(٤) المفتوحة لما يلزم من اجتماع مثليين^(٥) ومثله امتناعهم من توالي إعلالين^(٦).

وقال ابن كيسان: (أفعل) الصفة لم تدخله الهاء؛ لأنه ضارع الفعل ببناءه ومعناه^(٧)، فلو دخلته الهاء لارالت عنه هذه المضارعة، فعُدل بمؤثته إلى بناء آخر^(٨)، فجعل ثانيته بالهمزة التي هي أخت الهاء، وجعل قبل الهمزة الألف؛ لأن ما قبل الهاء مفتوح^(٩).

فإن قيل: هلاً قالوا: أحمرأ؟ قيل: لو قيل لكانت الهمزة والهاء فيه سواء، [فنقضوا]^(١٠) بناء المذكر لئلا تذهب المضارعة التي بها أشبه الفعل، ولم تكن منصرفة لأنها بُنيت على هذا التانيث ليُجعل بإراء (أحمر)، فصار هذا التانيث الزم من التانيث الذي بالهاء.

(١) سرو الرجل يسرو: ارتفع مأخوذ من سراء كل شيء، وهو ما ارتفع منه وعلا. اللسان.

(٢) الأصل: عري وأعرياء، وهو تحريف ولم أجد من ذكر أعرياء، انظر الكتاب (٣/٣٩٧).

(٣) أي الأفعال، ووردت في: الكتاب (١/١٢).

(٤) الأصل: أن بلا تشديد، وهو تصحيف.

(٥) قال السيرافي في شرحه (المعجم ٣/٣٣٥-٣٣٦): أن "إذا تقدمت ارتفعت بالابتداء، وكل مبتدأ ليس قبله شيء يتعلق به مجزور دخول إن المكسورة عليه وأن يليها في اللفظ، يلزم من هذا أن يقال إن أن ربدأ منطق. وهذا لا يجوز". وهما مثالان في معنى التوكيد. فجاز الابتداء بالمكسورة وهم مجزوران بالمفتوحة؛ وهذا وجه تمثيل ابن كيسان بهما.

(٦) انظر أمثلة لذلك في الخصائص (١/١٦٠، ٣٩٢، ٤٩٠/٢) وسر الصناعة ٤٦٤، والإنباف ٧٨٧، ٨٠٨.

(٧) انظر تفسير هذا الشبه في: الأصول (٧/٢) ومجالس العلماء ٣٢٢.

(٨) يريد عملاء.

(٩) أي ما صيغها هي للثبوت بالهاء؛ كراء (ثمرة).

(١٠) الأصل: ععضوا بالهاء وأعلالها صح، وهو تصحيف لأنه في الفقرة السابقة يقول عدلو مؤثته إلى بناء

وقال: لم تكن الألف أصلاً في / ٥٣ ب اسم ولا فعل؛ لأنه لا تكون إلا ساكنة، ولو حركتها لانقلبت همزة.

فإن قيل، ففي الأسماء نحو: بُرد، فهلاً جعلت الألف مكان هذا الساكن؟ قيل، هد لا يرمه السكون، ألا تترك تقول: بُرود؟ وليست حروف المعاني كذلك؛ لأنها لا تصرف تصرف الأسماء والأفعال.

قال (١): امتاعهم من ذلك لما كان يؤدي إليه تحريكه من القلب كمتاعهم من زيادة الواو أولاً؛ لما كان يؤدي إليه من القلب.

فإن قلت: فإن الياء والواو والهمزة منقلبات أيضاً، وقد وجدت أصولاً. قيل: ليس شيء من هذه يُقلب بالحركة نفسها حتى ينضم إلى الحركة شيء آخر، من ذلك: قال وباع وغزا ورمى، والألف تغلبها الحركة وحدها.

مسألة

من قال (٢): زيدا ضرباً، فنصب في الأمر لم يحز: زيدا رويداً؛ لأن (رويداً) في هذا الموضع لم ينصب من حيث نصب المصدر، وإنما نصب من حيث نصب (عليك زيدا). فكما لا يُقدم مع (عليك) لا يُقدم مع (رويداً)؛ يدل على ذلك أنه غير ممنون، ولو كان كـ (ضرباً) / ٥٤؛ لقيل: رويداً، وأيضاً فإنه مُحَقَّر، وإعماله عمل الفعل مع التحقير لا يجوز؛ كما لا يجوز في اسم الماعل.

(١) عند أبو علي لذلك إيراداً مقصلاً في: الشكيلة ٢٤٥-٢٧٢.

(٢) إعمال المصدر النائب عن فعله في الأمر فقد له سببونه بآياً في (١/١٨٩) وجاء (زيداً ضرباً) في: المنقضب (٤/١٥٧) وعنه في الأصول (١/١٣٩، ١٦٧) وفي شرح السيرافي (١/٩٠) وعقد أبو علي مصلاً لذلك في: الإيضاح ١٨١. والسئلة هنا في منع تقديم معمول اسم الفعل عليه وهو رأي البصريين والصراء، ومع أبو علي ذلك في: الإيضاح ١٩٢، والشعر ٢٢، ولم يذكره في سائر كتبه التي عرض فيها لأسماء الأفعال انظر الكتاب (١/٢٥٢) ومعاني الصراء (١/٣٢٢، ١٦٠) ومعاني الرجاء (٢/٣٦) واشتقاق الرجاء في ٢١٨، وشرح السيرافي (٥/٢٠) والتبصرة ٢٥٩، والإنصاف ٢٢٨، والتهذيب ٣٧٣، وشرح الرصعي (٢/٨٨) وشرح أبيات اللغني (٧/٢٧٥) والخزفة (٦/١٩٠) وكلام أبي علي في أسماء الأفعال في: الشعر ٤، والشيرازيات ٥٢٦، والإغفال (٢/٢١٧، ٤٧٧) والجليات ٩٧، والمسكرات ١١١، والعصديات ١٦٥، ١٦٧، ٢٧٨.

مسألة

وليس كل النوى يلقي المساكين^(١)

يكون على وجهين:

يُحْوَر أن يريد: لا يُطْعَمُونَ، فيكون من قوله:

لا يُهْتَدَى لِمَنَارِهِ^(٢)ويحور أن يكون يريد: أنهم يُلْقُونَ بعضه لا جميعه، يَزْدَرِجُونَ البعض لكَلْبِ الخرع^(٣)،فإذا كان النوى عالي [مُعْرَسُهُمْ]^(٤) مع ازديادهم بعضه دَلَّ ذلك على كثرة إطعامها إياهم.

(١) من البسيط، ومصدره:

فأصبحوا والنوى عالي مُعْرَسُهُمْ

وهو لشمس الأرقط في: الكتاب (١/٧٠، ١٤٧) وعيون الأخبار (٣/٢٤٣) وشرح أبياته (١/٢٤٢) وفرحة لأديب (٤٣)، وأمثالي ابن الشجري (٢/٤٩٧) وتحليل الشواهد ٢٤٦-٢٤٨، والمقاصد الشاذية (٢/١٩١) والمقاصد النحوية (٢/٨٢) وبلاسية في: المنضب (٤/١٠٠) وعزاء أبوحيان وهبيرة لحميد ابن ثور وجعله محقق ديوانه في: ما نسب إليه وليس له ٣١١ وانظر فيه ٣٦٠ وفي هوامش ما سلف فضل تخريج النوى: جمع نواة التمر. الممرس موضع نزول القوم آخر الليل للاستراحة، ويريد بعالي معرسهم أن النوى مرتفع هناك لكثرة ما أكلوه. والبيت في محو قوم ضاعهم، وشمس محدود في البخلاء، والبيت بحمله النحاة على جمل (كل) مفعول (يلقي) التي هي خبر (ليس) وضمير الشأن هو اسم (ليس)، ولهذا ذكره أبو علي في: الإغفال (٢/٣٣٤) والمحطيات ٢٥٧، والتعليق (١/١٠٤) وجعله في: المحطيات ٢٦٣ على قول الكوفيين والأخفش في جواز أن يلي (ليس) مفعول خبرها (غير أجار وأهروور والظرف)، وخطأ ابن هشام ذلك. ورقع (كل) في الأصل سهو. والمعنى الأول الذي ذكره أبو علي لمعجز لا يصح ولا ينزه من سبائه، والمعنى الثاني هو ما قرره الفندجاني في الفرحة.

(٢) كذا (المدر) باللام ومنه في الحجة ومرويه بالياء في المصنف، وهو بعض بيت من الطويل، ونماه

على لاجب لا يُهْتَدَى لِمَنَارِهِ إذا سافه القود النباطي جرجرا

وهو لامرئ القيس في: ديوانه ص ٦٦، والبرصان، ٥١، والشعر والشعراء (١/١١٩) ومصنفي الزجاج (١/٣٥٧) وخصائص (٣/٣٢٤) والعمدة ٦٩٥، وأمثالي ابن الشجري (١/٢٩٨) والخزانة (١٠/٢١٠) والتهذيب (١٣/٩٢)، وبلاسية في: المحطيات ٤٩. اللاحب الطريق الواضح، سافه شمس، القود البعير الهرم، النباطي نسبة إلى الباط المجرجة صوت يردده البعير وإنما فعل ذلك لما شَمَّ الطريق معروف صمونه، (الأمالي) والشاهد أنه لم يرد أن له ساراً لا يُهْتَدَى به ولكنه لا منار له، وهذا يسميه أهل المعاني معي الشيء بوجهه، ولهذا ذكره أبو علي هنا وفي الحجة (٢/٤٧) ولعله أخذه من الزجاج، وسباني عجزه في (١٩٧-١)

(٣) أي شدته

(٤) الأصل: معرسهم بالشين، وهو تصحيف لم أجده في أي مصدر.

مسألة

قولهم (١) (إِسْتَبْرَقَ) يدل على صحة قطع الهمزة إذا سُمِّيَ بمثال الأمر الذي هي فيه؛
لأنه (٢) لا يكون إلا فعلاً مقولاً.

فإن قلت: فاجعل الهمزة زائدة والحرف حُماسيًا. قيل: لا يلزم هذا؛ لأن الهمزة لا
تُحَقِّق أوائل بدأت الخمسة؛ كما لا تُلحق أوائل بنات الأربعة.

فإن قيل: احكم بزيادة السين. قيل: خطأ؛ لأن السين لا تُرَاد إلا في (استعقل) و[استدع] (٣).
فإن قيل: فاحكم بزيادة التاء، ففاسد لأن / ٥٤ ب التاء لا تُرَاد حُشْوًا.

فهذا كله يشهد بأنه فعلٌ مقول، وأنت ترى همزته مقطوعة، وصرف في التنزيل (٤) تشكيه.

مسألة

﴿وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ﴾ (٥) (تَرَى) هنا من
رؤية العين بقوله: ﴿يُعْرَفُ الْمُجْرِمُونَ بِسِيَاهُمْ﴾ (٦)، سمعت في التفسير (٧) أنه زُرْقَةٌ
أعينهم وسوادٌ وجوههم؛ فالزُرْقَةُ في قوله: ﴿وَنَحْشُرُ الْمُجْرِمِينَ يَوْمَئِذٍ زُرْقًا﴾ (٨)،
والسَّوَادُ في هذه الآية، وهذا عِرفَانٌ بمشاهدتهم على هذه الحال في المحشر، فكذلك

(١) كلام أبي علي مختصر من كلامه في الخليات ٣٥٤-٣٥٧، وهو مأخوذ من كلام الزجاج في: (ما ينصرف
وما لا ينصرف) ٢٥-٢٦، وانظر الكلام في (إستبرق) وقطع الهمزة في الكتاب (٣/٤٣١، ٣١٢) وإعراب
النحاس (٥/١٠٤) والمختص (٢/٣٠٤).

(٢) أي إستبرق.

(٣) الأصل استطاع بالوصل، والتصحيح من الكتاب (١/٢٥) والشيرازيات ١٦٨، وسر الصناعة ١٩٩.

(٤) جاءت (إستبرق) في سور الكهف: (٣١)، والدخان. (٥٣)، والرحمن (٥٤)، والإنسان (٢١).

(٥) سورة الرحمن: (٦٠)، وأصل المسألة في الآية عند سيبويه (١/١٥٥) وانظر معاني الزجاج (٤/٣٦٠).

وشرح السيرافي (٤/٤٩)، وما جاء هنا ككرر في: الخليات ٦٣-٦٤. و(راي) بصرية عند ابن قتيبة، وقلبية

عند الفرء وخطيري وأجاز الرمخشري الوجهين. انظر معاني القرء (٢/٤٢٣) وتاويل المشكل ٤٩٩،

وتفسير الطبري (١١/٢١) والكشاف (٤/١٤٠) والدر المصون (٩/٤٣٨).

(٦) سورة الرحمن: (٤١).

(٧) هذا قول الحسن وضادة في: الطبري (١١/٦٠٠) ومجاهد في: تفسيره (٢/٤٩٠) وهود بن محكم في

تفسيره (١/٢٦٦).

(٨) سورة طه: (١٠٢).

(ترى) من إدراك الحاسة في الآية، فالجملية على هذا في موضع حال .

ويجوز أن يكون من (رأيت) بمعنى (علمت)، فتكون الجملة في موضع المفعول الثاني والأول أظهر عدي

أبو محمد أنشوري (١) قال : أحبرنا يحيى بن نجيم (٢) قال (٣) : سأل عمرو بن عُبيد (٤) عيسى بن عمر : لم سُميتَ عمراً؟ قال : العُمر والعُمر سواء، ولا يفر في اليمين إلا بالفتح، والعمر واحدٌ عمور الأسنان (٥)، والعمر شتَب الذهب (٦)، فلا يحمو، لا سم من واحدٍ من هذه .

قال أبو عثمان : سألت / ١٥٥ أبا عبيدة : هل يقول أحدٌ من العرب : جديدة؟ (٧) وسأله أبو عمر الجرمي، فقال : لا يَقوله أحدٌ .

قال أبو عثمان : أنشدني أبو عمر الجرمي قال : سمعتُ يونسَ يَنشيدُ :
قد قُرْتُوني بِحُجُوزِ جَحْمَرِش (٨)

الآيات .

- (١) عبد الله بن محمد بن هارون أنشوري من أكابر أئمة اللغة (ت ٢٢٢) ، انظر : أخبار السيراني ٨٥ ، والمعجم ١٥٤٦ ، والبغية (٦١/٢)
- (٢) يحيى بن نجيم بن معاوية بن ربيعة أحد رواة أهل البصرة، جلس إليه الملاحظ . انظر : البيان والنبين (١/٥٩، ٢٣/٤) والفهرست ٢٧٩
- (٣) أورد ابن جني الطبر في المبهج ٨٩ .
- (٤) أبو عثمان عمرو بن عبيد بن باب المتكلم شيخ المئذلة في وقته (ت ١٤٨) . انظر الوفيات (٤٦٠/٣)
- (٥) عمور الأسنان : ما بينها من لحم
- (٦) الشَّص : ما قبل فيه أنه الفُوط الذي يُعلق في أعلى الأذن أو هما بمعنى .
- (٧) أصل المسألة عند سيبويه (٦٠/١) فلأنبيت عنده لا يكاد يعرف لعلته، واحتجوا في جوده فمنهم من منع (جديدة) وجعلها مؤكدة ومنهم من أجازها . وسيعرض لها أبو علي ثانية في (١٧٦-١) و(١٩٠-سب)، وعقد بها مسألة في : النغداديات ٥٨٥، وذكرها في التعليقة (٩٧/١) والبصريات ٣٦٨ وكلامه فيها واحد موافق لسيبويه . وانظر إصلاح المنطق ٣٤٣، ومجالس العلماء ١٩٦، وشرح السيراني (٢٧/٣) وتصحيح المصباح ٤٢٢ والمبهج ١٤٥، وشرح الرزوقي ١٢٥٩، والمعجم (جدة) و(جدي) .
- (٨) من الرحر، وهو من أرجوزة تُسبب بعضها ليرام بن عقيل في التاج (حرض) وهي لأعرابي في الحيوان (١٦١/٧) والبيت بلا نسبة في النصف (٥/٣) وسفر السعادة (١٩٨/١) والجمهرة ١٢٢٨، ١٣٣٤، واللسان (جدر) . وهي بعضها . زوجوني، ووكُلوني = قرنتوني . وجحمرش : عجور كبيرة .

أبو عثمان^(١): ثُمُّ وَثُمْتُ، وَرُبُّ وَرُبَّتْ، وَلَا وَلَاَتَ.

عن علي^(٢) عى أبي عثمان قال: سمعتُ أبا عبيدة يقول: أما مُذْ ثلاثون سنة ما أدري حَيَصاً أو حَيَصَةً^(٣).

هُمُ الطَّرْفُ^(٤)

الساحية^(٥)، و(بَصَوَى ثَلَاثَ)^(٦)؛ أَي: ثَلَاثَ هَضْبَاتٍ، وَالرَّقَائِصُ: الرِّقَائِدُ^(٧).

قال أبو عثمان: سألتُ أبا زيد عن (السَّنة) فقال^(٨): تقول العربُ: السَّنةُ: الشَّعْسُ، وَالسَّوْمُ: الغَلَبَةُ.

(١) الشاء في هذه الأحرف عند أبي علي للثابت وأجاز فيها التسكين والفتح، ولعله نقل عن أبي عثمان هنا ليهذين الأمرين، وليس بمصدده ليقطعها ثاء أو قلبها هاء في الوقف لأن الشهاب في حاشيته ينقل عنه أن لا خلاف في الوقف عليها بانه. انظر: الشعر: ٧١، البصريات: ٦٠٥، والحجة (٤٦/٥) والحلييات: ٣٤٣، وسر الصدعة: ٢٩٩، والإنصاف: ١٠٨، والهمع (١٢٦/١) وحاشية الشهاب (١٩٦/٧) ومعجم الخطيب (٧٩/٨).

(٢) يعني شيخه علي بن سليمان الأخطي الصغير.

(٣) يريد بيت الأعشى:

لَعَمْرِي لئن أُنسي من الحبي شاحصاً لعد مال خيصاً من غيرة خائصاً

وهو من الطويل، وجاء في: ديوانه من ٢١١، والسمط: ٧٤٠، والعين (٢٨٦/٤)، والتهديب (٤٧٦/٧) والحكم (١٥٠/٥) واللسان (خوص)، ولحي غريب الحديث لابن قتيبة (٣٦٧/١) بسند، أن أبا زني سأل أبا عبيدة والأصمعي عن البيت فقالا ما ندري. والخيص القليل من النوال، والخيص: العدول.

(٤) بعض بيت من الطويل، ونماه:

هُمُ الطَّرْفُ التَّكَوُّرُ المَدُّ وَانْتُمْ بِقُصْوَى ثَلَاثٍ تَاكُلُونَ الرَّقَائِصَا

وهو للأعشى في: ديوانه ٢١٢، والاشتقاق: ١٥٣، والماني الكبير: ٥٦٥، والتهديب (٣٢١/١٣) واللسان وانتاج (طرف)، وروي (الطرف) بضم طين وبضم تين، وأثبت الأولى لماسبتها للمعنى الذي سيذكره، والألفاظ المشروحة بعده هي من البيت. التاكور: من النكابة، والطرف: الاشراف.

(٥) لم يذكر في المصادر هذا المعنى فيما قيل في بيت الأعشى، وإن كان هذا المعنى ثابتاً للطرف، ولا أدري كيف يكون في البيت.

(٦) رواه (بصوى) لم أجدها عند أحد، وينكسر بها البيت. وليست تحريمها بأسخ؛ لأنَّ البصوى جمع صوة وهي ما ارتفع من الأرض، ومنه الهضبة.

(٧) الرقائد: شاة وقيل أي قُتلت بالخشب، وفي الاشتقاق: الرقبيعة الناقة التي تردت من جبل فاندقت عنقها والعرب تعبّر بآكلها.

(٨) بواحد أبي زيد: ٤٨٨: "السنوات جمع سنة وهي القناس".

قال أبو عثمان: حدثني أبو عبيدة قال: حدثني يونس قال (١): سمعتُ أبا عمرو يقول: ما زدتُ في أشعار العرب شيئاً إلا:

وأكثرني وما كان الذي نكرت من الحوادث إلا الشيب والصلعاً (٢)

قال أبو عثمان: سمعتُ الأصمعي يقول في قول الأعشى:

فَتِلْكَ لَمْ تُتْرِكْ مِنْ خَلْقِهَا شَبْهاً إِلَّا الدُّوَابُّ وَالْأَطْلَافُ وَالزَّمْعُ (٣)

فأين اقترنان؟

للجَمَارِ (٤):

/ ٥٥ ب مَنْ كَانَ يَهْدُمُ مَا بَنَتْ أَبَاؤُهُ مِنْ صَالِحٍ فَلَنَا أَمِيرٌ يَهْتَبِي
مَلِكٌ جَنَائِثُهُ عَلَى أَمْوَالِهِ وَعَلَى سِرِّي أَمْوَالِهِ لَا يَجْتَنِي
أبو عثمان (٥): جَيْزٌ يَجَارُ جَاراً: إِذَا غَضَّ.

مسألة

يجوز في قوله (٦):

ثُمَّ سَبَّحَانَا نَعُودُ لَهُ (٧)

(١) الخبر عن أبي عمرو في: الأغاني (١٤٣/٣) ووفيات الأعيان (٤٦٨/٣) والناحل هو الأصمعي في: الأغاني (١٧٦/١٧) وحماد الراوية في: العقد (٢٩٥/٥).

(٢) من البسيط، وهو للأعشى في: ديوانه ٢٢٠، والأغاني (٢١٨/٨) والصناعشن ٨٣، والتهذيب (١٩١/١٠) والصحاح (مكر) ولأبي عمرو بن العلاء في: فوات الوفيات (٢٨/٢) ومصدر الهامش السالف، وحماد والأصمعي.

(٣) وهو في: ديوانه ٢٢٩ الدوائر جمع دائرة وهي مؤخر الخافرة، والظلف للبفر كالخافرة، والرمع جمع رَمْعَة وهي حمة رائدة من وراء الظلف والبيت في وصف ناقته بعدما شبهها بالهامة.

(٤) محمد بن عمرو بن حماد أبو عبد الله، شاعر معلق مطبوع عباسي (ت ٢٥٥) انظر معجم الشعراء العباسيين ١٠٠.

(٥) جثر من أمثلة سيبويه (١٠٨/٤) وذكره أبو علي في: الحجة (٩٦/١، ٢٨٧، ٢٨٢/٢).

(٦) نقل البغدادي المسألة بلعظها في: الخزانة (٢٢١/٧)، وسيتكلم أبو علي ثانية عن (سبحان) في (١٥٣ ب) وله معي ثالث في التذكرة لم يضمه المخطوط ونقله البغدادي (٢٦٧/٦).

(٧) في هامش الأصل ' معوذ به، وهي رواية نسخة أخرى، وقد وقع مثله في مخطوط المقنضب بخط السيرافي وهذا بعض بيت من البسيط، ونعناه:

أن يكون نكرة فيحتمل وجهين:

أحدهما: أن يكون هو الذي كان يُضيفه في (سبحانه).

ويحور أن يكون معرفة في الاصل، ثم [نُكِرَ] (١) كـ (ريدٍ من الريدِ).

قال (٢) ﴿وَلَنَسْمَعَنَّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا أَذَى

كثير﴾ (٣) فهذا على حذف المضاف، أو يكون جعل الكلام أذى حيث كان لأذى يكون به.

[ع: هذا عندي أشبه الوجهين لقوله: (وَلَنَسْمَعَنَّ)؛ لأن الأذى في الحقيقة لا

يُسْمَعُ (٤) وإنما يُصِل إلى النفس].

قال: جاز إفراد (سبحان) وإن لم يستعمل ذلك في الكلام فجاء ذلك في الشعر كما

استعمل العَلَم في قوله:

سُبْحَانَ مِنْ عِلْقَمَةِ الْفَاخِرِ (٥)

سبحان ثم سبحاناً نعوذ به وقبل سُبْحَ الجودي والجُمْدُ

وهو لورقة بن نوفل في: نسب قريش لمصعب ٢٠٨، والأعاني (١٢١/٣) والخزانة (٢٦٠/٣، ٢٢٥/٧)

وليزيد بن عمرو بن نفيل في: شرح لميات سبويه (٢٥١/١) ولامية بن أبي الصلت في: صفة ديوانه بما

نسب به ولغیره ١٦١، وفي: الكتاب (٣٢٦/١) وأصالي ابن الشجري (١٠٧/٢، ٥٧٨) والهمك

(١٥٤/٣) وجاء بلا نسبة في: المقنضب (٢١٧/٣) ومجالس ثعلب ٢١٧، وشرح المفصل (٣٧/١،

١٢٠، ٣٦/٤) وأنشده أبو علي في البصريات ٤١١ لما ذكره هنا من حمل ثوبين سبحان على الضرورة أو

تكبيره بعد العلمية، وهذا عند السيرافي أيضاً (٩٦/٥). والجودي والجُمْد جيلان.

(١) الاصل: مكرة، والمصحيح من الخزانة

(٢) بولا كلمة (قال) بعد التعليق على الآية لقلت إن مجيئها هنا والتعليق عليها مقحمان في غير موضعهما،

واظن أبا علي يرد قول الزجاج الذي ذهب في: معانيه (٤٩٦/١) إلى أنه يقال أذى إذا سب ما

يسوءه، فحمل أبو علي الآية على الحذف أو المجاز. ولم أجد في المعاجم ما حكاه الزجاج غير أن «صاغسي

في التكملة أثبت معنى الاستماع لأذى بالدال. انظر: المحرر ٣٨٩، وعنه ما في: البحر (١١٢ ٢)

(٣) سورة آل عمران: (١٨٦)

(٤) في نصير عريب القرآن للرازي ٥٣٠: الأذى ما يُسمع أو يُرى من مكروه.

(٥) عجر بيت من السمرج، وصدره:

أقول لما جاءني فحره

وهو بلا عشي في: ديوانه ١٥٥، والكتاب (٣٢٤/١) والخزانة (٣٦٨/٣، ٢٢٩/٧) وبلا نسبة في معاني

الاحسن ٦٤، والمقنضب (٢١٨/٣) ومجالس ثعلب ٢١٦، وأنشده أبو علي في: الحجة (١٥١/٢)

والبصريات ٤١٠ لما ذكره هنا من أن (سبحان) عَلَمٌ ممنوع من الصرف فجاز إفراده أي عدم إصابته

مسألة

في قول الخليل في قول النابغة:

فلا زال قبر بين بصرى وجاسم

فثبت^(١)

١٥٦

قار فإن الخليل لو نصب لكان جائزاً، ولكننا قبلناه مرهوعاً. كيف كان يكون
النصب والكلام ندي قبله بمعنى الإيجاب^(٢)، وإن كان اللمع منعياً مثل: بين زيد
فائماً، ونحوه مما يكون موجباً^(٣)؟

أجاز أن يكون (الروزي) الذي أنشده الفراء^(٤) (كـ عـ شـ ط) و(عـ مـ رـ د)^(٥)، وأجاز

(١) البيتان من الطويل، وتماهما على رواية الديوان:

سقى الفيت فبراً بين بصرى وجاسم بنيت من الوسمي قطر وروابل
وبنت حرداناً وهوفا منوراً سائعه من خير ما قال قائل

وهو لنابغة في: ديوانه ١٢١، والكتاب (٣/٣٦) والمقتضب (٢/١٩) وشرح أبيات سيبويه (٢/٥٦)
والحسان بن ثابت في: الرائدات من ديوانه (١/٥٠٦) نقلاً عن الأمازي برواية (بين بشى وجلق) = (بين
بصرى وجاسم)، (وأثبت) = (ثبت). والبيتان في ديوان النابغة بينهما ثالث
بصرى وجاسم موضعان بالشام، الوسمي أول المطر، والروابل أشده، والحردان والعوف بيتان وساق ما
حكاه سيبويه عن الخليل يجعل إجازة النصب متعلقة ببيت جميل التالي لكلام الخليل لا ببيت نابغة، وم
يعرض السيرافي في: شرحه (١٠/٤١) إلا للرفع؛ غير أن المبرد وغيره على ما فهمه أبو عني هذا.

(٢) في التعليقة (٢/١٥٤): العسدة في النصب بعد الماء أن يكون ما قبلها غير واجب، وفي الأصول

(٢/١٨٢) عد النصب في الواجب قبيحاً ومعنى الواجب الخير المثبت، وانظر ما يأتي في (١٦٥-ب)

(٣) أي (لا زال) منفي لفظاً ولكنه مثبت في المعنى فلا يصح تريب النصب عليه.

(٤) في هامش الأصل بخط الناسخ: قلت: يقال: رجل رززي وروزي للمتحدثين المتكاسر أشده ابن دريد:

وروجها رززيك رززي

وهو من التصحاح (ربر)؛ إلا أن ليست فيه (زومزي) مكان (روزي) وهو انطور الدبيري في
التهذيب (٨/٢٣٠) والنييه والإصباح (زير) واللسان (زرك) و(ريز) والتاج (رور) و(صبط) وأشده
بلا مسبة ابن أنسكيت في: الألفاظ ١٦٧، وابن دريد في: المحشورة ١١٢٦، ١٢١٦، وجاء في تصحيح
التصحيح ٣٥٥ ٣٥٦، ولم أجد من رواه عن الفراء، وانظر تعصيل الاختلاف في رويته في اللسان
(ررك) وأشده أبو علي في: التعليقة (٤/٢٧٢) وذكر (روريت) عرساً في الخليليات ٣٢٢،
والمفديس ٥١ والروزيك. القصير القديم. وحمل (روزي) على (فعلل) أحد به لبس جي في خصائص
(٣/٢٢١) وانظر أثر كلام أبي علي في: النصف (٢/١٨٠ ١٨٢)، وذكر ابن سيده في: الخصص
(١٦/٨) أن (روزي) لغة في: (روزي).

(٥) كلاهما بمعنى الطويل.

أن يكون من باب (غوغاء) فيمن لم يصرف (١)، إن كان جاء في الكلام (فعلى)
للإحقاق أو للتأنيث . قال : وليس يحضرني شيء منه الساعة (٢) .

مسألة

قال (روترك) (٣) من باب (دذن) و (كوكب) ، وجاز فيه توالي الريدتين ؛ كما
جاء : [قور] (٤) ، وسور (٥) ونحو ذلك ؛ [مثل (إوزة) من (آء)] (٦) ، وإن قلت على
حد [آذر] (٧) .

في نسخة أول باب (أو) (٨) : تقول : أيهم تضرب أو تقتل ، تُغبل أحدهما وتُصبر
(أي) ثانية للآخر ، ومن ياتيك أو يُحدثك .

(١) ذكر سيبويه أن غوغاء منهم من يصرفها فهي مذكرة فاعها وحسبها مكررة ومنهم من يجمعها لأنها فعلاء ، وذكر
أبو علي الفويزي في : المنثور ٢٠٣ ، وسيمقد لها مسألة في كتابها (٢٠٣ - ب) وانظر : الكتاب (٢١٥ / ٣) ،
(٤٢١ ، ٢٩٤ / ٤) والمقتضب (٢٦٧ / ٢) والأصول (٤٦ / ٣) والشراذم ٣٥٦ ، والبغداديات ٤٧٨ .

(٢) ذكر سيبويه من ذلك حركتي وجلغبي . انظر : الكتاب (٢٩٥ / ٤ ، ٣١٤) .

(٣) وردت في الرجز المذكور في هامش سلف قريشاً . وكلام أبي علي حكى في : اللسان (رث) وأثره في :
المنصف والخصائص ، ويريد أن الماء والعين فيها من موضع واحد ، فزنة (زونزي) لموتعل ، ولعل في
المنهاج ٥٣ : أنها متقلة عن الروا .

(٤) الأصل بالفاء ، وهو تصحيف ، والقنور الشديد الضخم الرأس . وهو من أمثلة سيبويه (٢٦٠ / ٢) ،
(٢٦٧ / ٤) .

(٥) أي جملة السلاح أو الدروع منه .

(٦) لآء شجر . وقد وقعت فيها الهزة فاء ولأماً ، وفي الخصائص (٩١ / ٢) يساوي أبي جني بوز (آء)
(أويت) ، وصيغة (أويت) على رنة (إوزة) من مسائل التدريب المشهورة عند الصرفيين ، وفيها يتعدد
الإعلال . انظر المنصف (٢٧١ / ٢) والمقتضب (٣١٥ / ١) والأصول (٣٨٩ / ٣) وسر الصناعة ٦٥٨ ،
وهوامشها و (آذر) جمع دار وقع فيها القلب بين العين والفاء ، انظر : للمنتع ٢٠٥ ، وانصباح المنير (دور ،
شيء ، صرع)

(٧) موضع العبارة في الأصل يعد (يحدثك) ، ولا معنى لها هناك ، وهي هنا تتسق مع توالي الإعلال أو التغيير
في الكلمة .

(٨) في الكتاب (١٧٥ / ٣) وليس فيه عبارة (وتضم أي ثانية للآخر) ، وفي المطبعة (٢٨٣ / ٢) وشرح
السيرامي (١٣١٥ / ٢) النص يخلو من (تعمل .. للآخر) . وشرح أبو علي في : المنثور ٢١٠ معنى (أو)
في المسألة ، وذكرها في : البصريات ٨٩٢

أبو يعلى (١) عن أبي عثمان: قال أبو يعلى: حدثنا أبو عثمان أن مروان (٢) سأل أبا الحسن الأحفش عن قول الله سبحانه: ﴿فَإِنْ كَانَتْ أَثْنَتَيْنِ﴾ (٣): أليس حشر (كان) يُعِيد معنى لم يكس في ٥٦ ب اسمها؟ قال: بلى. قال: فأخبرني عن (كانتا) أليس قد أعاد معنى ما أراد؟ فلم يحتاج إلى الخبر؟

فقد: إما أراد: فإن كان من ترك اثنتين، ثم أضمر (من) على معناها. قال: فإضمار (من) على معناها أعاد معنى ما أراد.

قال أبو عثمان: أقول أنا: أعاد في الخبر ما لم يُعَد في الاسم؛ وذلك أنه لم قال: (كانتا) كان يجوز أن يكون الخبر (صغيرتين) أو (كبيرتين)، فلما قال: (النتين) اشتمل على الصغير والكبير فإعاد معنى.

وقال أبو عثمان: وسأله أيضاً عن قوله: (أزبداً ضربته؟) الست إنما تختار النصب في الاسم إذا كان المستفهم عنه فعلاً؟ فقال: بلى. قلت: فأت إذا قلت: (أزبداً ضربته أم عمرو؟) فالفعل قد استقر عندك أنه قد كان، وإنما يُستفهم عن غيره؛ عمن وقع به الضرب، والاختيار الرفع. فقال: القياس عدي هو.

قال أبو عثمان: وهو القياس عدي أيضاً، ولكن النحويون (٤) اجتمعوا على نصب هذا إذا كان الحرف الذي هو في الأصل [بالفعل] (٥) أولى.

(١) جاء الخبر بالإسناد نفسه في مجالس العلماء ٧٦، وكذلك الخبر الذي يليه من ٧٧، والنمط يكاد يطابق لمظه هنا، وجاء في درة المراسم ١٥٥، وانظر فيه تعليق للشهاب وتعليق ابن بري عليها ١٧١٧، ولابن الحاجب والزرخشفي في البرهان (٢٦٩/٢) كلام نفسي في المسألة وانظر الكلام في الآية في: المقتضب ٤٦١، وكشف المشكلات ٣٣٣، والتبيين للعسكري (٢٠٥/١) والبسيط من ٩٦٣، والبحر (٤٢٣/٣) واللسان (نبي). وقد أخذ أبو علي في الإيضاح ١٥٦ بعبارة للمازني

(٢) هو مروان بن سعيد بن حبيب الأهلي أحد أصحاب الخليل المتقدم في النحو ذكر في أخبار النحويين للسيرافي ٣٤، ومجالس العلماء ٢٤٤، ومعجم الشعراء للرمزي ٢٨٧، ومعجم الأدياء ٢٦٩٨، واللمعة (٢٨٤/٢)

(٣) سورة النساء: (١٧٦)

(٤) النصب هو المختار ووجه الكلام عند سيويه (١٠١/١) والمقتضب (٧٦/٢)، والاصول (٢٥٢/٢)

وانظر شرح السيرافي (٩١/١) وأمل في الشجري (٨٠/٢) وشرح ابن يعيش (٣٤/٢)

(٥) إضافة من مجالس العلماء من ٧٧.

قال أبو عثمان: إنما أُجْرِيَ الاسمُ مجرى الفعل وارتفع به ما بعده وهد ما بعده مسندُ الخبر إذا كان الأولُ هو الآخر وجاز ابتدأؤه؛ نحو قولك: أقائمُ أخواك؟ / ١٥٧ يحور أفئمان أخواك (١)؟

قال وإذا قلت: حسبك درهمان (٢)، لا أجيزُ أن أرفع (الدرهمين) بـ (حسب)، وإن كان معنى (حسب) يكفي؛ لأنَّ (حسب) مصدرٌ ولا يكون هو (الدرهمين)، وإنما جعلُ ابتداءً وحيراً على السعة.

قال أبو علي: إنما قُبِحَ هذا لأنَّ (حسب) مصدرٌ، وهو اسمٌ للفعل، ولا يجوز تشبيهه. قال أبو عثمان (٣): ولا أجيزُ: [إنَّ] (٤) جالساً أخواك؛ لأنَّ (الأخوين) يرتفعان بـ (جالس) ولا يسدَّان مسدَّ فاعلٍ (٥)؛ لأنَّ فاعلَ (إنَّ) (٦) لا يكون فاعلٌ غيره. وأجيزُ: كان جالساً أخواك، و (كان) هي ترفع وتنصب (٧).

قلت: فإين خبرها؟ قال: إنما يحيى الخبر لأفيد به، فإذا فهم ما أريد لم أجب به، ولم أخرج (كان) من أن تكون رافعة؛ لأنِّي قد جئتُ لها بماعل.

قال أبو عثمان (٨): إنما أدخل الواو على ما يكون حالاً إذا ذكر [ما بعد] (٩) الواو التي

(١) أجروه على لغة اكلوني للبراضيت.

(٢) انظر مواضعها في تخريج (حسب) في (٤٦-ب).

(٣) اسمائة (إنَّ جالساً أخواك) يجبر فيها الأعمش ما منعه المازني، وأبو علي يحكي القولين في: الحجة (٢٠٠/٢) وكتابتها (٧٣-١، ١٠٧-١) وانظر: الأصول (٢٥٥/١).

(٤) الأصل إنَّ، وهو بصدده الكلام عن (إنَّ).

(٥) يرفع المرفوع بعد (إنَّ)، وفي أصول ابن السراج (٨١/١) سُمي المرفوع بحروف مشبهة بالفعل بالمشبه بالفاعل.

(٦) في الأصل (إنَّ)، والكلام على (إنَّ).

(٧) بسري خليل وسيبويه وابن السراج بين كان وإنَّ في أنهما يعملان عملين النصب والرفع في معموليهما، وحكاها عنهم أبو علي في التعلية، وسأخذ به في (١٠٩-١) انظر. الكتاب (١٣١/٢، ١٤٨) والأصول (٢٣٠/١) والتعلية (٢٨٤/١) والإنصاف ١٧٦.

(٨) بعض ما في كلام أبي عثمان ما حكاه ابن جني عن أبي علي في: سر الصناعة ٦٤٥، وتعدُّه ورواها حال يناد أصدده عند سيبويه (٩٠/١) وانظر: المختضب (٢٦٣/٣، ١٢٥/٤) والمعني (٢٧٨/٤).

(٩) زيادة يقضيها السياق، والمعنى: إذا كان ما بعد الواو.

للحدس ولموقت كلاماً بلا واو؛ نحو: مررتُ بزيدٍ وعمرو منطلقاً؛ لأنه يكون كلاماً أن تقول: عمرو منطلقاً، ولا تقول: مررتُ بزيدٍ ويقوم؛ لأنه لا يكون كلاماً أن تقول: يقوم.

قلتُ: فلم فعلٌ هذا بالواو؟ قال: لأنه جعل فيه معنى (إد)، و(إد) لا يُضاف إلا / ٥٧ ب إلى جملة؛ لأنه وقتٌ وظرفٌ من الزمان، والجُمل يكون فيها ما يدل على الفعل، وإنما يضاف إلى ما هو من جنسه.

قال أبو عثمان^(١): إنما امتنعتُ (كيف) من أن يُجازي بها؛ لأن الأفعال المضارعة والماضية تقع بعدها^(٢)؛ تقول: كيف صنعتُ أمسِ صنعتُ اليومَ مثله، وأجراً وما يكون: إن فعلتُ أفعل، لشيءٍ لم يقع، ووقع الماضي بعد الجزاء اتساعاً، ومعناه غير واقع. وخُجّةٌ أخرى أن الفعل لا يحرم إلا في الموضع الذي لا تقع فيه الأسماء، والأسماءُ تقع بعد (كيف).

فأ: هذا الثاني ليس بمستقيم؛ لأن (أى) و(أين) و(متى) كذلك وقد جُوزي بها، وتدخل على الأول أيضاً؛ لأنك تقول: أين كنتَ أمسِ؟

قال أبو عثمان^(٣): وقال الأخفش: في الجزاء انجزم الفعل الأول بحرف الجزاء ما كان، وانجزم الثاني بالفعل الأول؛ كما تقول: ريدٌ منطلقاً، تُرفع (زيداً) بالابتداء، وتُرفع (منطلقاً) بـ (زيد).

قال أبو عثمان: لا أقولُ ذاك، ولكن أقول: إنما انجزم الفعلان في الجزاء لامتناع وقوع

(١) سيقند أبو علي في (١٣٤-١) مسألة ممثلة لرد المجازاة بكيف، وحكى في: البصريات ٣٤٦ عن الجرمي حمراء بكيفها، ونقل في: التعليقة (١٧٤/٢) عن للبرد حلة منهم الجزاء بها، والمجازة بها قول الكوسيين ربه البصريون. انظر الكتاب (٦٠/٣) ومختصر ابن سعدان ٨٥، والأصول (١٩٧/٢) وشرح السيرافي (٧٢/١٠) والمخل في الإصلاح ٢٧٤، والإنصاف ٦٤٣.

(٢) في الأصل علامة إلحاق وكتب النسخ (لا) في الهامش، ولكن العبارة لا مستقيم بزيادة (لا) هنا ولم أجد من يجمع الخاصي بعدها.

(٣) هذا مجلس بين الفارسي والأخفش مروي عن أبي علي في: مجالس العلماء ٨٨ والعامل في الشرط وحواله محل خلاف بين الحاة، انظر: المقتضب (٤٨/٢) وشرح السيرافي (٨٨/١، ٧٦/١٠) والإنصاف ٦٠٢، وشرح جمل لابن عصفور (١٩٢/٢) وشرح الرضي (٩١/٤) والارتشاف (٥٥٧/٢).

الأسماء فيه؛ لأنَّ الفعل لا حظَّ له في الإعراب، وإنما حفظه السكون، فأعربَ الفعلُ لما حرَّ محلَّ الاسم، فإذا امتنع الاسمُ من / ١٥٨ ذلك المحلَّ رَجَعَ إلى أصله.

والأ: يَلزم فيما بُعد (لم) و(لن) أن يكون غير معرب.

قال (٢): والسحويون يعملون: إنما يعمل في الجزاء ما عمل الجزاء فيه؛ نحو: أيَّا تصربُ أصربُ قلتُ (٣): لم لا يكون الجوابُ هو العامل في (أي)؟ فقال: لا يكونُ لحيءِ الفعل الأول معنى؛ لأنه إنما يقع الأولُ بسبب الآخر. فقلتُ له: فقولُ لسحويين: (لا يعمل في الجزاء إلا ما عمل هو فيه) لم ذلك؟ قال: لأنه يكونُ خبراً له إذا قلتُ: أيُّ تُضربه أصربُ (٤)، فيعمل فيه كما يعمل (زيد) في (منطلق). قلتُ: ف(منطلق) لم يعمل في (زيد)، و(يُضرب) يعمل في (أي)؟ فقال: إنما عمل لأنَّ له معنى إذا عمل، ولو عمل (منطلق) في (زيد) لم يكن له معنى.

قال أبو عثمان: (أقد كُرِّد تقول ذاك؟) لما مضى، فكيف أضافها (٥) إلى مستقبل؟ فقال: لأنه حكى ما مضى. قال: فلما جعلوا للماضي ما يدل عليه جعلوا (إذا) للمستقبل، وإنَّ أضافوه إلى الماضي فهو في معنى المستقبل.

وقال الأخفش (٦): بينما أمشي فإذا زيدٌ منطلقٌ، [يجوز] (٧) أن يكون مفاجأة، ويجوز أن يكون وقتاً (٨)؛ كانه قال: فوقتُ انطلاقَ زيدٍ موجوداً.

قال أبو عثمان: فليس هاهنا شيء إلا أن / ٥٨ ب يقال له: أرايتَ إذا؟ أتُصرفُ هذا أنتُصرفُ اسماً؟ يعني أنه لا يُتصرفُ هذا التُصرفُ؛ أي: لا يُضمَر لها خبراً لأنَّ قولتُ:

(١) بوائق رد السير في قول المازني، والسير في مثلك في صدور هذا القول عن المازني مع علمه

(٢) أبو عثمان: كما هو مثبت في الجبالس.

(٣) أبو يحيى راوي الخبر.

(٤) في الجبالس: أي تُضربُ أصربُ

(٥) يريد: أضاف (إد)

(٦) انظر لأقوال في (إدا) بعد بينما في: الخزنة (٥٤/٧)، وحكى المازني في: الجنى ٢٧٦ عن الأصمعي أنها

غير نصيحة

(٧) ريادة يقتضيهما السياق، وهي في الجبالس.

(٨) يعني ظرفاً

فإذا ريد مطلق، [إذا مضافة إلى (زيد مطلق)] (١) وليس قبلها شيء يعمل فيها فتكون ظرفاً [له] (٢). قال: فليس لها وجه إلا أن تكون مبتدأة ويضمير لها حبراً على قول الأحمش.

قال أبو عثمان يكون هنا حرفاً للمفاجأة، ولا تكون وقتاً.

وقال أبو عثمان: يكون (إذا) اسماً؛ والدليل على ذلك: لأنها تبنى على الابتداء في قولك: القتال إذا يأتيك ريد، [وكان القتال إذا أتاك أخوك] (٣)، ولا نقول: يعجبي إذا كان ذاك، ولا يعجني إذا يكون ذاك؛ لأنهما لم يتصرفا في الأسماء أن يكونا فاعلين ولا مبتدئين (٤).

قال (٥): قلت لأبي عثمان: لم لا يجازى به (حيث) ولا به (إذا) إلا أن يضم إليهما (ما)؟ قال: لأنهما وقتان محدودتان، والجزاء إنما يكون مبهماً، فإذا ضمنت إليهما ما خرجا به من أن تكونا وقتين فجاز الجزاء بهما.

وقال أبو عثمان: إنما جاز (إن لم تأتي أتيتك) فأوقعوا (لم) بعد الحروف؛ لأنهم أوقعوا بعدها الفعل الماضي، وإن كان معناه معنى مالم يقع وإن كان لفظه لفظ ما وقع، فكذا وقع نفيه كما / ١٥٩ وقع هو، وجاء نفيه على غير قياس؛ لأنك تقول: ضربت، فتنفي فتقول: لم أضرب، فيجىء نفيه مضارعاً وكان يجب أن يكون مثله، ويجىء نفي المضارع مثله مضارعاً.

قال: ولا يجوز على قول سيبويه (٦) (إن تأتي أتيتك وتؤزني أزررك) لأنه لا يعطف بواو على عاملين؛ لأنه يزعم أن (إن) جزمّت (تأتي) وجزم (إن تأتي) (أتيتك)، وعلى

(١) سقط من الأصل وأثبتته من المجالس.

(٢) زيادة من المجالس.

(٣) زيادة من المجالس.

(٤) هذا آخر النص في: المجالس ٩٠.

(٥) القائل أبو يعنى حسبما يقضيه ما سبق. وانظر تعليل سيبويه لذلك في: الكتاب (٢/ ٥٨١، ٥٨٢، ٣٢١، ٤/ ٢٢١)، وشرحه السيرافي (١٠/ ٧٠) بمعنى قول اللازني.

(٦) المعطف على عاملين بمعنى سيبويه وبجيزه الأخفش، انظر التعليق عليه في (١٠- ب). وقول سيبويه في عامل الشرط وجوابه في: الكتاب (٤/ ٦٢) وقد اختلفوا في فهمه، وذكرنا قريباً مظهره.

قول أبي عثمان يحور؛ لأنه [ليس] (١) هنا عامل سوى امتناع وقوع الأسماء في هذه الموضع.

قال وإنما حذر الجوابُ بالفاء ولم يَجْزُ بالواو؛ لأنَّ الفاء تُعَلِّقُ شيئاً بشيء، ولو أوَّوْثُمَ يعطمان، وليس من أحلَّهما وَقَعَ الشيءُ كالفاء، وإنما ارتفع الفعل بعدها (٢) لأنَّ الأسماء تُقَعُّ بعدها.

وقال أبو عثمان. الفاء هي الجزاء يقع الكلام بعدها على معينين:

أما أحدهما فيقع لما لم يكن؛ نحو قولك: إنَّ تاتني فاما آتيك؛ أي: آتيك فيما يستقبل إن آتيتني.

والآخر يقع لما كان؛ ويُعْنَى به ما لم يكن، فدخل فيها هذا المعنى لكثرة اتساع الفاء في المعاني؛ نحو قولك: إنَّ تحرمتني فإلهٌ حيٌّ لا يموت، فالمعنى: إنَّ تحرمتني نفعتني الله، وإنَّ تاتني فزيدٌ عندي، ف(زيد) قد ثبتت / ٥٩ ب عندئذ، والمعنى: إنَّ تاتني تصادفه؛ أي: أكون قد كان والعبدية قد ثبتت، فالمعنى غير واقع على ما ذكرته.

وأما قول الخليل (٣): لا يجوز إدخال الفاء على قوله: ﴿إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ (٤) لأنَّ (إذا) هنا جمعت جواباً بمنزلة الفاء، ووقع بعدها ما يقع بعد الفاء، فصارت (إذا) كأنها الفاء، فلا يجوز إدخال الفاء على الفاء، وجعل فيها بعض ما في الفاء يقع بعدها ما لم يكن [لأن] (٥) كما يقع بعد الفاء ما لم يكن؛ لأنَّ قوله: ﴿إِنْ تُصِيبَهُمْ مُّسِيئَةٌ﴾ هي لم تُصِيبَهُمْ بعد؛ فالمعنى: إنَّ تُصِيبَهُمْ يَقْنَطُوا، ولا يجوز أن يقع بعد (إذا) ما قد كان ويُعْنَى

(١) زيادة يقتضيهما السياق، يدل عليها ما مر قريباً من قول أبي عثمان في جزم الشرط وجوابه.

(٢) أي بعد الفاء

(٣) الكتاب (٦٤/٣) بمناه.

(٤) سورة الروم (٣٦)، ومرا بكسر الهمزة والميم واللام والسين والهمزة، ووجدتها بالكسر في

محفوظ مقصود (٥٥/٢). انظر المبوط ٢٦٠، والسيح ٣٦٧، ومعجم الفراءات (١٥٩ ٧، ٥٦٧/٤)

وذكر أبو عبي في الحجة (٤٧/٥) أنها أكثر، وتكلم في الآية على غير ما جاء هنا في التحفيظ (١٧٨ ٢)

الإعمال (٥١٢/٢)، وذكرها في: الإيضاح ٣٣٠ على قول الخليل.

(٥) الأصل: لأن، وهو تصحيف بعد الكلام.

به ما لم يقع؛ لأنها فرع في الجواب والفاء أصل، فلا يجعل لها كل ما للأصل [ومنه] (١)
ما قد كان كما يكون هي الفاء؛ يعني قوله: فزيدٌ عندي.

قال (٢) يعني كل ما للفاء من كون ما كان بعدها بمنزلة ما لم يكن؛ نحو قولك: إن
ثاني فزيدٌ عندي؛ أي: تصادفه.

قال أبو عثمان (٣): إنما تُضيفُ إلى حرف الجزاء أو حرف الإضافة (٤) إلى حرف الجزاء
أو حرف الاستفهام كل حرف يجوز لك أن تؤخره، فتجعل الجواب واقعاً عليه إن كان
جزاءً، والخبر / ١٦٠ إن كان استفهاماً؛ كقولك: غلامٌ من تُضربُ؟ لأنك لو قلت: من
تضربُ غلامه، كان كلاماً، ولا يجوز: أي من تضربُ؟ لأنك لو قلت: من تضربُ أمه؟
لم يكن كلاماً، فعلى هذا يجري هذا الباب.

قال (٥): (قُبْلَة) و(بَعْدَة) لا يجوز أن تأتي بالفاء لتبين الحركة إلا فيما لا يتمكّن
التيه، و(قَبْلُ) و(بَعْدُ) يتمكّن.

قال: تقول: هذا امرؤٌ، فإذا عرفتَه قلت: هذا المرءُ، فتعير البناء؛ لأن لام المعرفة ساكنة
وميم (امرؤ) ساكنة، فلو لم تحرك الميم اجتمع ساكنان، فلما تحركت الميم لاجتماع
ساكنين تغير البناء.

قال (٦): لا يكون جواب الاستفهام جملة (٧)؛ لأن جوابه يُستغنى عنه؛ فلذلك
جاءوا به منصوباً على جهة العطف على تَوْهُم أن (أن) في كلام الأول.

(١) زيادة بها لتفهم العبارة.

(٢) وكذا قال في الإغفال.

(٣) أصل المسألة باب عطفه سيبويه (٧٩/٣) وتقدم في (١-٢٨) بعض كلام المازني وانظر تخريجه هناك.

(٤) يريد حرف الجزاء، وعبارته فيه تقديم وتأخير وحذف، وتقدرها: إنما تُضيفُ إلى حرف الجزاء كل حرف يجوز
لك أن تؤخره، وتضيفُ إلى حرف الجزاء أو حرف الاستفهام كل حرف إضافة يجوز لك أن تؤخره.

(٥) أجاز سيبويه هاء التوكيد في: الحرف المبني وقبله ساكن، والمأزني يستثنى هاء (قيل) و(بعد) هاء التيه
التيه بهما من التمكن وعدمه في حالين مختلفين انظر الكتاب (٢٨٦/٣، ٢٦٢/٤) والقصص
(١٧٤/٣) وما ينصرف ١١٧، والتعليق (١٠٠/٣).

(٦) كلام أبي عثمان هـ في جواب الاستفهام يكاد يطابق كلامه في (١-٦٦) ولكن أيا علي لم يعنى عندها هناك

(٧) يريد هاء الجواب بالفاء والواو ونصب الفعل بعدهما.

ما: أي: فليس مثل الجزء الذي يكون جوابه جملة، فإذا استغني عن الجواب الشئ جار أن يكون مفرداً.

قال وإما نصبت جواب الاستفهام بالفاء ووقع في الجزء؛ لأن الفاء نصبت للمعنى بعده إذا كان محالاً^(١) للمفعول الذي قبله؛ نحو قولك في الاستفهام: أيهم يائسي أنه، فالمعنى الأول مستفهم عنه، / ٦٠ ب والآخر مخبر عنه، والجزاء ليس للمفعول الذي بعد الفاء محالاً للذي قبله؛ لأنهما جميعاً خبران، وإنما دخلت الفاء في خبر الجزاء؛ لأنها تقع على جملة تستغني بنفسها، فإذا أدخلت على الجملة علم أنها جواب ما قبلها، وأنها غير مستغنية بنفسها.

ولا يقع جواب الجزء بالواو ولا يثم؛ لأن الفاء تعلق شيئاً بشيء، وثم والواو إنما تعطيفان وليس من أجلهما يقع الشيء كالفاء.

قال أبو عثمان^(٢): سأل مروان الأحفش: أنجز (لاضربته يذهب أو يمكث) على حد قوله: (لاضربته ذهب أو مكث)؟ فقال: لا؛ لأن معناه: إن ذهب وإن مكث، فلو أظهرت (إن) مع (يذهب) لكان مجزوماً، والمفعول إذا انجز لم يتقدم جوابه، ولو أظهرت (إن) مع (ذهب) لجاز تقديم الجواب؛ لأنه غير مجزوم.

[ع^(٣)]: قوله: الفعل إذا انجز لم يأت قبله ما يكون دالاً على جوابه وبدلاً منه؛ نحو: أنت ظالم إن تفعل؛ هذا لا يجوز لأن تقديره: إن تفعل تظلم، وصار قوله: (أنت ظالم) بدلاً منه ودليلاً عليه، ولكن يجوز: (أنت ظالم إن فعلت)؛ لأنك لم تجزم الشرط فيجب حرمة بجواب أو الفاء. / ٦١ فأما حتى جواب الجزاء فإنه لا يتقدم أبداً، انجزم الفعل أو لم ينجزم؛ وجماع هذا أن يقال: إن فعل الشرط إذا انجزم لم يحس أن يكون جوابه إلا مجزوماً أو بالفاء، فاعرفه.]

(١) تقدم في (٤٦ أ) التعليق على تعليقه النص بالخالف.

(٢) حكى أبو علي مسأله الأحفش وجوابه في المنشورة ١٩٩، وقد تقدم في (٢١ ب) ما يتعلق بها وانظر الشرح هناك.

(٣) حكاه قور الأحفش بلفظ أطول مما جاء في المتن يدل على اختصار لفظه في المسألة، وفي المنشورة ما يزيد ذلك.

قال أبو عثمان (١): لا يجوز عندي ما قال الخليل في قوله: (لا صبرته أذهب أم مكث)، وفي (كل حق له أعلمناه أم جهلناه)، لا يجوز عندي دخول ألف الاستفهام ولا (أم)؛ لأنها إنما تدخلان على معنى (أيهما)، و(أي) استفهام، و(أي) بعد (لا صبرته) معاها حراء، والألف و(أم) لا تدخلان لمعنى الجراء.

وقوله: (سواء علي أذهب أم مكث) وقع الاستفهام؛ لأنك إنما تستفهم عن أحد أمرين، ولست تسوي عليك أحد أمرين وإنما تسوي عليك أمرين.

و(لا أبالي أذهب أم مكث) وقع الاستفهام بعد (ما أبالي) (٢) على معنى الاستفهام؛ لأن المعنى: لا أبالي أحد هذين كان.

وأما قول سيبويه (٣): يجوز أن يكون صفة وحالاً في قوله: (كل حق هو لها دخل فيها أو خرج منها)، فإنه يعني: (دخل أو خرج) يجوز أن يكون صفة لـ (حق) لأنه نكرة، والأفعال تكون صفات للنكرة. ويجوز أن يكون (خرج ومكث) (٤) حالاً.

وأم / ٦١ ب قولها:

أَقِطاً أَوْ قَسَمَراً

أَمْ مَشَمَلاً صَقَراً (٥)

(١) قول الخليل في: الكتاب (١٨٦/٣، ١٨٧) والعبارة الثانية لم يحكمها سيبويه عن الخليل ولكنه أحازها على قول الخليل في الأولى. وقد حكى أبو علي في: المنصورة ١٩٩ قول الخليل ورد إشكال أبي عثمان عنه ولم يسته، ولكنه يحكي في التعليقة (٢٨٩/٢) عن الرجاء تضيف (أم) هنا ولا يرد قوله بل يقره.

(٢) كذا، والكلام على لا أبالي.

(٣) الكتاب الموضع السابق، ونظمه ونظمت المقتضب (٣٠٢/٣) وشرح الكتاب لابن حروف ٢٧٩ داخل وخارج = دخل وخرج

(٤) كذا وبمعنى يريد: خرج ودخل.

(٥) من الرحر المهورك، وهو لصعبة بنت عبد المطلب في: الكتاب (١٨١/٣) والمحق ٣٣٢، والمقتضب (٣٠٣/٣) والكميل ١٠٩٦، وجمهرة ابن دريد ٧٠٨، وشرح أبيات سيبويه (١٣٥/٢) وتحصيل عمى الذهب ٤٤٥، وأمالى ابن الشجري (١١١/٣) وشرح الكتاب لابن حروف ٢٧٣، ورواية مشتمل وردت عند ابن دريد وابن حروف وفيهما (زقرا) بالزاي، وغيرهما برواية قرشياً صقراً، ورجع الأعلام وابن حروف أنها أرادت السمع لا الرجر وهو بيان فيه: أم قرشياً صقراً هرباً، ونص المحري في: الصاهل والشاحج ٤٣١ على أنها رواية سيبويه وأن بعض الناس غيرها رغبة في: إصلاح الوزن. والأبيات في رجل صارع اسمها الربير.

فبما قلت . (أو) ولم تقل: (أم) لأنها لم تُرد أي هذين كان، ولكن أردت . أحده هذين هو أم أسد؟

من النداء المضاف

وأما قوله (١): والدليل على أنك إنما تريد بالإضافة الأول في (أبو عمري) أنه لا يجوز أن يقول: أبو الضمير، ولا ثلاثة الأتوابك، يعني أنك إنما أدخلت الألف واللام للأول مثل (مائة الدرهم) أدخلت الألف واللام في (الدرهم) لـ (المائة)؛ لأنه لم يُمكن تعريفهما وإصافتهما، عاصمت (الضمير) لأنه كأنه ليس فيه ألف ولا م، فهذا دليل أنه يمنع في الأول أن تُضيفه وفيه الألف واللام، فكذا الآخر يمنع أن يضاف وفيه ألف ولا م.

قل: كأن قوماً قالوا: (أبو الضمير)، يُجيزه لأن الألف واللام للأول؛ فلا يُريد بهما الآخر، فقليل لهما: الألف واللام وإن أريد بهما الأول فحالهما في هذا المضاف كحالهما في الأول.

قال (٢): / ١٦٢ لا يجوز أن يكون (كُرسِي) و(قُسمِي) (٣): فُعُلُولاً؛ لأنه لو كان كذلك كانت الياء لاماً وكانت أصلاً، ولا تكون الياء والواو في بيئات الأربعة إلا زائدة، إلا أن تكون مكررة فتكون أصلاً، ولكن هي (فُعُلِي)، لا تكون الياء والواو أربعة أصلاً إلا مضافة (٤).

مصرعه التبرير والمشمعل الجاد في أمره الماضي فيه، والاقط: شيء يتحد من الخيصر العنمي . وعنى روية الجمهرة بالواو مكان أو لا شاهد فيه . وانظر: المضديات ١٩٥ .

(١) سيوريه في الكتاب (٢٢٥/٢) والكلام عما إذا أصغت إلى ياء المتكلم مصافاً، و نظر إعراب النحاس (٧٠/٥)

(٢) في بعدديات ١٢٨ (قُمرِي) فُعُلِي، وأشار بكلام غير صريح في البصريات ٨١١ والإعراب (٢٩٩ ٢) والتعليقه (٣٣٤/٣) أن ياء (كُرسِي) للسب . وانظر: المقتضب (٢٣٤/٣) والأصول (٣٤٢ ٣)

(٣) القُمرِي صرِب من الحمام أو الأبيض منه .

(٤) أي للسب .

من النداء الموصول المنكور

قد أقول (١) يا رجلٌ خيرٌ منك؛ لأن أحسن أحوال (ملك) أن تنزل مسرة (وجه) وانت تقول يا زيدُ الحسنُ الوجه.

فان (٢) ويحور عدي (زيد هو بقول ذاك)، و(هو) فصل، ولا أحير (زيد هو قد داه)؛ لأن أحير الفصل بين الأسماء والأفعال، ولا يجوز في الماضية ويجوز في المستقبل؛ وذلك لأن سيبويه (٣) قد قال: إني لأمرُّ بالرجلِ حيرٌ منك، وبالرجلِ يُكرِّمُني، وهما صيغة على توهم الألف واللام فكذا في الفصل أتوهم الألف واللام في الفعل (٤)، ويكون ممزوجة العناية بين المعرفتين؛ كما أقول: كان زيدٌ هو حيراً منك، على توهم الألف واللام في (خير منك). ولا يجوز (كان زيدٌ / ٦٢ ب هو منطلقاً) لاني أقدر على الألف واللام؛ وإنما يجوز هذا فيما لا يُقدَّر فيه على الألف واللام، وعلى ذا يجوز (ب رجلٌ تقولُ ذاك)، ولا يجوز (يا زيدٌ تقولُ ذاك) على توهم الألف واللام؛ لأنه إنما يُتوهم الألف واللام اللتان تكونان للجنس، والموصوف معرفة الجنس.

قال: إنم أقول: يضرِباني، ولا أقول: ضارباني؛ لأنه ليس في الفعل علامة لرفع غير النون فسم يَجُزُ حذفُها؛ لأنه يَبْقَى بلا علامة، وفي (ضاربان) الألف علامة رفع، فإذا حذفت النون بقيت العلامة على حالها.

فا (٥): لما كانت علامة الضمير على حرف لا ينفصل تعاقباً؛ كما تعاقب علامة الندبة والتنوين.

(١) المسألة في إحدى تعريف النداء ووصفه بالندبة. وجاء في المقتضب (٢٢٦/٤) أن (الوجه) في (الحسن الوجه) تريد به بيان الموضع الذي يلحقه في التثنية (الحسن)، وهذا ما أراده أبو علي من مقابلة (ملك) بـ (الوجه)، وهو مأخوذ من المقتضب (٢٢٦/٤).

(٢) ذكر أبو علي في الشرح ٢١٥ أن الفصل لا يقع إلا بين معرفتين أو ما يقرب من المعرفة كحير منك، وأشار في التعليق (١٢٩/١) إلى وقوع الفعل صيغة للندبة.

(٣) وقوع (حير) رادها صيغة لال هو قول الخليل حكاه سيبويه في: الكتاب (١٣/٢)، وأما محيى الفعل صيغة لا فسم يدكر منه سيبويه في: (١٢٨/١) إلا المصارع كما قال أبو علي، ولكه في (٥٤ ٢).

مثل بالماضي ولم يحده

(٤) مقدر اسم الفاعل منه

(٥) منه في: البصريات ٣٢٦.

وقال أبو يعلى (١): لم يَجُزْ (هما ضاربانك غداً) لأنَّ النون زيادةً والكاف زيادةً غيرُ
مفصلة، فلم يَجتمع على الاسم زيادتان.

وحدثني أبو يعلى - رحمه الله - قال: حدثني أبو عثمان قال (٢): حدثني الأصمعيُّ
قال: قال أعرابيٌّ لأعرابيٍّ: ما فعلتَ أمك؟ قال: ماتت؛ رجمها الله! فوايه إن كانت
لبنهاء اللحم مِمْدَاقِ المَرَقِ.

انتهاء اللحم: الشيء تَطْبُخُ / ١٦٣ اللحم وتُطْعِمُه الأضياف وهو غير نصيح؛ يعني:
أبها كانت تُعْمَلُ باللحم للضيوفان. مِمْدَاق: تَمْدَقُه أي تحلِطُه بالماء لِمَسْمَعِهِمْ
وحدثني أبو يعلى قال: قال أبو عثمان: أنشدني أعرابيٌّ:

تَمْدَقُ لَهُم بِالْمَاءِ مِنْ غَيْرِ هَوْنِهِمْ وَلَكِنْ إِذَا مَا صَاقَ شَيْءٌ يُوَسِّعُ (٣)

قال أبو عثمان: أزيدُ عندك أم لا؟ عَطَفَ بِ(أم) جملةً أم غيرَ جملة؟ فإن قيل:
جملة، قيل: (لا) ليس بجملة، وإن قيل: تدل على جملة هي بدلٌ منها، قيل: فإظهارُ
ما تدل عليه. فإن قال: أم ليس هو عندك؟ قيل: لم يَدْكُرْ (ليس) فكيف عَنَى (٤) بها؟
فإن قلت: أقول: أم لا هو عدي؟ قيل: (لا) إذا وقعت بعدها معرفةٌ كُثِّرَتْ، قال:
فالحجة في هذه مثلُ قوله (٥): (لا سَوَاءً)، وإنما يريد: لا هما سواء، فلو أظهرَ (هما)
لكرُرَ (لا)، فلما صارت (لا) بدلاً بقي في (سواء). يقول (٦): لو قلت: لا هما سواء،
لكرُرْتَ فقلت: ولا هما غيرُ سواء، فلما خَرَكْتُهُمَا (٧) بما أضمر لم يكرُرْ.

(١) انظر في: الخصائص (٣٥٥/٢) تعليلاً آخر.

(٢) رواد باختلاف في بعض الفاظه المبرد عن المازني عن أبي ريد في - الماثل ٤٠

(٣) مثلث التعليل عليه في (١-٥١).

(٤) عني بدمول كما: أرادته وفصله.

(٥) الكتاب (٣٠٢/٢) وانظر: الأصول (٣٩٥/١) وذكرها أبو علي في - التعليقة (٤١/٢) والحجة

(٦) (٢٧٠/٠) والمنشورة ١٠٠، فلو جيب فيها حذف المبتدأ لأن (لا) تعاقبه. قال السيرافي في شرحه (٢٠٦/٢)

(٧) أي يمكنكم به للتكلم عند ادعاء مدَّعٍ لاثنتين جرى ذكرهما إن أحدهما مثل الآخر أي هما سواء، فيقول
مكر لم قال: لا سواء.

(٦) شرح من أبي عثمان لكلام سيبويه، على الرغم من أنه لم يقله بالفاظه، ولكن مثلث مثله

(٧) حركه قطعه أو حذفه.

فقلت لأبي عمر^(١): و[هما]^(٢) لا يكرّر، فكذا ما هو بدّل منه.

وكذا^(٣) (لا) التي بعد (أم) لما وقعت تدلّ على الجملة لم تحتج إلى تكريرها، لأنه أدخل فيها / ٦٣ ب ما ليس لها.

قال^(٤) يقول لو قلت: لا هما سواء، لكرّرت فقلت: ولا هما غير سواء، فبما حرّلتها وجمعت (لا) بدلاً من (هما) لم تحتج أن تكرّر؛ كما أنك إذا قلت: هما سواء، لم تُكرّر. وقوله (أدخل فيها ما ليس لها)؛ يقول: إنّ (لا) لا تدلّ على الجمل، إنما تقع نوبة لما بعدها، فلما وقعت ليس بعدها كلام فاستغني بها عما بعدها فجعل لها ما ليس بها.

فا: ويقال أيضاً^(٥): إنها لا تحلو أن تكون المعادلة أو المنقطعة، فإن كانت المعادلة فهي إما أن تعدل اسماً باسم، أو فعلاً بفعل، فإن كانت المنقطعة فالمنقطعة لا يكون بعدها إلا جملة؛ ألا ترى أنهم يُقدّرون في قولهم: «أم شاء»^(٦): بل أهى شاء؟ وليست (لا) بمفرد ولا جملة.

حدثني أبو يعلى قال: أنشدني أبو عثمان عن أبي زيد:

يا دهرُ أم كان مشيبي رقصاً

بل قد تكون مشيبي توقفاً^(٧)

(١) المهرمي، وأبو عثمان عصره، فلعل أبا يعلى أخذ منه. وقد يكون تحريفاً صوابه: لأبي عثمان، فسم يرد ذكر لأبي عمر.

(٢) الأصل: ولم لا يكرّر، ولم اتبين له معنى.

(٣) قول أبي عثمان، وسيلق عليه أبو يعلى.

(٤) شرح من أبي يعلى.

(٥) أخذه من قول سيبويه في أم هي (أعندك زيد أم لا) هي: الكتاب (١٧٤/٣) وحكى ابن جني عن أبي علي

في الخطوط ١٢٦ أنه انتهى إلى أن (أم) هنا منقطعة، ومعظم كلامه هناك ما عود من كلام أبي عثمان

(٦) في الكتاب (١٧٢/٣) ومعاني الاختص ٣٣، ١٦٠، والأصول (٢١٣/٢) وشرح أبو عبي (أم) المنقطعة

في قولهم (إنها لإبل أم شاء) هي: الإيضاح ٢٩٩: "كانه رأى أشخاصاً فسبّق إلى معه برزبتها أنها إبل"

فأحبر على ذلك ثم شك فقال: أم شاء، فصار سؤاله بأم مضرباً عما كان أحبر عنه ومستأنفاً السؤال عنه

مكانه في النمثيل بل أهى شاء. وذكره أيضاً في: التعليقة (٢٨٢/٢) والشورة ١٩٠

(٧) من المرجر، وهما لأعرابي سمعه أبو زيد، انظر معاني الاختص ٣٢، والمقتضب (٢٩٧/٣) والنصف

(١١٨/٣) وأما أبي الشجري (١١٠/٣) وعدة الحفاظ ٦٥٦، والخزانة (٦٦/١١) واللسان (أم) =

(أم) زائدة، وإنما أراد: ما كان مشيبي.

واشددني أبو يعلى قال: أشدني أبو عثمان قال: أشدني أبو زيد عن أعرابي.

١٦٤ / تسألني ما وجع بظهيره

جذب الدلاء واختلاف الأرشية

قال أبو عثمان يوماً وقد سئل: اليس كل مفعول لم يسم فاعله تقيمه مقدم وعيه؟
 قل: بلى، قيل: فما بال (كان) لا تكون كذلك؟ لا تقول فيها: كين أخوك، وكين
 منطلق^(١). فقال: إنما (كان) تدخل على الابتداء وخبره لتخبر أن ذلك فيما مضى، فإذا
 قال: كين منطلق، صار هذا الكلام خبراً لا ابتداءً له.

وسأله^(٢) عن (أي) و(متى) في الاستفهام لم لا يوصلان؟ فقال: لأن الاستفهام إذا
 وصل صار حبراً، والجرء إذا وصل صار حاصاً، وإنما يقعان شائعين بمعنى الاستفهام.

قال^(٣): وسأله: (إن تأنني أنا كريم) لم لا يجوز؟ فقال: لأن الفعل هنا يقع
 مجزوماً، فهو وقع هنا الاسم وقع ها مرفوعاً؛ لأنه إنما يرتفع هو ليموقعه موقع الاسم.
 قال: وليس في القرآن مجزوم وجوابه جملة^(٤)، ولكن جائز في الشعر، وليس في القرآن
 جزاء بفعل ماضٍ وجوابه مجزوم إلا قوله: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾^(٥)، [وقد]^(٦)

والرئى. ضرب من الحبيب شبه بالنفزان من النشاط، التوقى تقارب الخطر وأبو زيد يحسنه على زيادة
 (م) ويكاد يرد عند غيره، وأبو علي يجيزه في توجيه شامد في: الشعر ٨٣.

(١) أجازة انفراد، انظر الأصول (٨١/١) وشرح الرضي (٢١٧/١) والهمع (١٦٤/١).

(٢) السائل أبو يعلى، والكلام شرح لقول سيبويه (٥٩/٣): العمل ليس في: الجزاء بصلة لما قبله كما أنه في
 حروف لاسمها ليس صلة لما قبله، وشرحه أبو علي في: التعليق (١٧٢/٢) بمعهم لتمام المعنى في
 هذين وعدم تمامه في: الموصول.

(٣) لمسأله شرح ما سمع الخليل في: الكتاب (٦٤/٣). وما يذكره المازني هنا في تحليل ارتفاع الاسم سبع
 حكايته عنه في (٥٧-ب، ٥٩-١)، وأخذ به أبو علي في: التعليق (١٧١/٢).

(٤) أي بلا فاء

(٥) سورة هود (١٥) وتام موضع الحاجة منها: ﴿وَزَيَّنَّاهَا نُفُوءٌ إِلَيْهِمْ أَعْمَالُهُمْ فِيهَا﴾ ومثلها ما في سورة
 الشورى. (٢٠) وانظر: دراسات لأسلوب القرآن (٢١٤/٣).

(٦) لاصل: فعل، وهو تحريف.

أبو الحسن (١): إنما جار أن يكون جوابه مجزوماً / ٦٤ ب من أجل (يريد)، لانه حبر
 ل (كان) وهو فعول مستفيل مثل جوابه، وتلك الابيات (٢) في الجراء كلها على بصار
 انداء.

قال (٣): لا يحور (علمي يزيد كان ذا مال) على أن يكون حبراً (٤) وبسهما
 (كان) (٥): لانه إنما أضممت في (كان) (علمي) بلا (زيد)، فلا يفرق بين وبين من
 هو له بشيء ليس له فيه ضمير.

قال أبو يعنى (٦): أي: لا يفرق بين (زيد) وحاله بشيء ليس فيه ضميره.

(١) ثم يرد هذا المعنى في كلامه في الآية في: المعاني ٢٦٧، في حين يشبهه كلام المراء في: معانيه (٥/٢)،
 ٢٦٧، ولابي علي مسألة عقدها في الإعمال (٣٩٢/٢) في رد قول المبرد في (كان) في الآية ولم يذكر
 قول الاخفش. وانظر: الكتاب (٦٨/٣) والمقتضب (٥٨/٢) والسيرافي (٧٩/١٠).

(٢) يرد الشواهد التي ذكرها سيبويه (٦٥/٣-٧٠):

من يفعل الحسنات الله يشكرها	والشر بالشر عند الله مبتلان
بني ثعلز لا تفكحوا الفتر شربها	بني ثعل من ينكح العسر عسالم
رون اناء خليل يوم مسالة	بقول لا غالب مالي ولا حريم
يا افسرغ بي حلس يا افسرغ	إنك إن افسرغ اخوك افسرغ
هدد سراقعة للفران بدرسه	والمرء عند الرضا إن يلقها ذهب
رائي متى أشرف على الجانب الذي	به انت من بين الجواب باضر
فلنت تحسل فوق طوفك إنها	مطبعة من ياتها لا يصيرها

فحسل أكثرها على التقديم والتأخير وبمضتها على حذف العاء، في حين يحصلها غيره كتبها على حذف
 الداء. واختصر أبو علي على رأي سيبويه في ما ذكر منها. وانظر: المقتضب (٦٩/٢) والانتصار ١٧٢،
 والاصح (٤٦١/٣) وشرح السيرافي (٢٧٤/٣) والتعليقة (١٨٥، ١٨٦، ١٨٠/٢) والحبيبات ٢٤٠،
 والشعر ٤٧٩، ٥٠٦، والبيداديات ٤٥٤، والإعمال (٥١٦/٢).

(٣) الكلام لابي عثمان، وأحد لبو علي المسألة في: الإيضاح ٩٣ ومعها لغير السبب المذكور. وانظر الاصول
 في: هامشه والتذييل (٣١١-٣١٣) والجمع (١٠٦/١).

(٤) يريد بالخبر، حال كما سيظهر قريباً، وهو استعمال يقع عند التقديم، انظر الكتاب (٤٩/٢، ٨١، ٥٠).

(٥) كان هنا نامة، وتكون ناقصة في غير توجيه أبي عثمان. وانظر: المقتضب ٦٨٩، ٣٩٦، وطلب
 (١٤٥/١).

(٦) وشرحها أبو حيان في التذييل (٣١٢/٣) بعبارة مفصلة غير أنه حكاهما بالمعنى وسبها لابي علي

قال ويجوز (علمي يزيد كان اليوم) لأن العلم هنا مضمّر في (كان)، وهو مضمّر في (اليوم) (١)، فلم يفرّق بينهما بشيء.

قال أبو علي: قال: إذا قلت: (علمي يزيد كان ذا مال)، ف(ذا مال) هو (زيد)، والمضمّر في (كان) هو العلم، والأحوال تسدّ مسدّد الأخبار في المصادر، ف(ذا مال) ليس هو العلم ولا فيه صميّره، فإنما هو حال (زيد) سدّ مسدّد الخبر. وإذا قلت: (علمي يزيد كان اليوم) فالمضمّر في (اليوم) هو العلم؛ لأنه ظرف له كما أنه مضمّر في (كان).

قال (٢): (ضربي ريداً قائماً) ابتداء لا خبر له؛ لأنك إنما تحتاج إلى الخبر لأن يفيد معنى، فإذا أهدت المعنى استغيت عن الخبر. فقلت: / ١٦٥ له: (قائم) يتضمّن (ضربي). فقال: وكيف يتضمّنه وهو لا يكون ظرفاً له؟ لأن (قائم) هو أنت، و(ضربي) مصدر.

قال أبو عثمان: وإنما وقع الماضي بعد الجزاء يراد به المستقبل؛ تقول: إن ضرتني ضرتك، معناه: إن تضرتني أضرتك، ولا يجوز (ضرتك إن تضرتني) لأن الفعل الماضي يدخل فيه معنى المضارع مؤخراً، فإذا قدّم صار لعطفه ماضياً ومعناه ماضياً، والجزاء لا يكون كذلك.

وسأله (٣): لم يمنع الاستفهام أن يعمل ما بعده فيما قبله؛ نحو: أزيداً ضربت؟ فقال: لأن الاستفهام لا يستغني بما قبله، إنما يستغني بما بعده، ولو عمل الفعل بعد حرف الاستفهام فيما قبله لاستغنى في الأسماء بما قبله؛ نحو: زيداً أمطلقاً؟ قلت: فلم لا يحمل فيه ما قبله؟ فقال: لأنه إذا منع غيره كان لنفسه أشدّ معاً.

(١) استخدم كلمة (مضمّر) للمشكلة والمعنى أن (اليوم) ظرف يتضمّن (العلم)، وانظر الإيضاح ٩١ وما يأتي من شرح أبي علي.

(٢) عرّض أبو علي لمسألة (ضربي ريداً قائماً) في - الإيضاح ٢٢٢، والبصريّات ٧٢٤ ببعض قول المارسي وانظر الأعراب فيها هي: للمعجم (١٠٥/١).

(٣) منع إعمال ما بعد الاستفهام والشرط فيما قبله ذكره سيبويه في: الكتاب (١/١٢٧-١٢٦) ومبه أكثر الاستدلال الذي جاء هنا وحكى أبو علي في: الشعر ٢٤٧ أن المنع في الشرط قول البصريين، ومن البعداء الذين من بغيره. وانظر السيرافي (٢/٢٥٤).

قوله (يُصع غيره) يعني: ضربت أزيداً؛ يقول: لما منع حرف الاستفهام غيره أن يعمل فيه الفعل صار لنفسه أشد منعاً.

قلت: فلم لا يعمل ما بعد الجزاء فيما قبله؟ قال: لأنك لا تقدر أن تقدم ما عمل ٦٥/ ب فيه الجزاء على الجزاء، فكذلك لا يقدم المفعول الذي عمل فيه العامل؛ لأن المحرور لا يقدم على الجارم كما لا يقدم المحرور على الجار؛ لأن المحرور داخل في الجار بحسبة التوسيع داخل في الموضع؛ وكذلك ما عمل فيه الجزاء؛ أي: لا يجوز أن تقول: زيداً إن تضرب. قلت: فم لا يعمل في الجزاء ما قبله؟ يعني في قولك: (تضرب من)؟ فاعمل بعلة الاستفهام وقال: إذا منع غيره كان امع لنفسه.

واخبرني (١) عن الدماضي (٢) أنه كان يجيز (كان من يأتي آتية) (٣)، واحتج بقول سيبويه (٤): (بمن تمرز أمرز)، فكسر ذلك عليه أبو عثمان وقال: إذا قلت: كان زيد منطلقاً، أزلت (كان) عمل الابتداء وأحدثت لنفسها عملاً، فأزلت عن (منطلق) عمل (زيد) وأحدثت لنفسها عملاً، فيسعي أن يُزيل عن (آتية) عمل (من) وتحدث عملاً؛ كما فعلت ذلك في (منطلق)، فتقول: [آتية] (٥)، فإذا قلت ذلك بطل حينئذ الجزاء.

يقول: لما بطل عمل الابتداء عن (زيد) فرفعه أبطلت عمل (زيد) عن (منطلق)

(١) أبو علي.

(٢) دماضي: ركن بن سلمة بن مسلم، كاتب أبي عبيدة وصاحبه المختص به، وله أبيات يذكر فيها أنه أعجب أدرني بطول المسائل. انظر أخبار النحويين للسمرائي ٧١، ٧٧ ومور القيس ٢٢٣، ومعجم الأدباء ١٣٠٧، والإبهاء (٥/٢).

(٣) المسألة في الكتاب (٧١/٣) على إعمال الجزاء ورفع الفعلين وعمله بما احتج به أبو عثمان، وكذلك فعل أبو علي في التعليقة (١٨١/٢) والمثورة ١٦٣، غير أنه في الأخير أجاز الجزم على لغة قوم يعملون (من) ويضمرون اسم كان، وفي الحرة (٤٠٦/٥) أن المبرد حكى عن الزبدي جوار المجرم بعد (إن) مع عدم إصهار اسمها وردة المبرد، في حين حكى أبو علي في: التعليقة (١٨٤/٢) مع الزبدي ذلك بعد (كان) و(إن)، وهذا يدل على عدم تحريف (الدماضي) عن (الزبدي).

(٤) الكتاب (٨١/٣) وأما ربط هذا بدحول (كان) على الشرط فهو عند سيبويه (٨٠/٣) وبمكسبه قال دماضي ما سمع سيبويه وانظر المثال في: المقتضب (١٧٢/٣) والأصول (١٦١/٢) والبعثاديات ٤٦٦، والمثورة ١٦٥، والشيرازيات ٢٤٩، والتعليقة (١٩٢/٢) والمعسكرية ١٩١، والخصائص (٣٥٣، ٢٨٧/١).

(٥) الأصل أنه لا تصح مع معنى الكلام؛ لأنه يريد إظهار أثر إبطال عمل (من) الجزمة

فصيته، وكذا إذا أدخلتها على الجزاء أبطلت / ١٦٦ عمل ابتداء عن (من)، وكذا
يصل عمل (من) عن (آته).

قال (١)، لا يكون جواب الاستعظام جملة؛ لأن جواب الاستفهام يستعني عنه؛
فذلك جاء جوابه بالقاء منصوباً على جهة العطف على توهم (أن) هي الفعل الأول،
ونصب نصباً ذمه مخالف (٢) لاوثة؛ لأنك إذا قلت: أيهم يأتي آته، ففعل الأول
مستحبر عنه، والآخر محبر عنه، فكل ما خالف جوابه الذي هو جواب له نصب بآته.

وقلت لأبي عثمان: ليس لا يحدث عامل عملاً في معمول وعامله الذي كان قبله
موجوداً؟ فقال: أجل. فقلت: (زيد) عمل في (مطلق) هي قولك: (زيد منطلق)،
ودخلت (كان) فارتدت ذلك العمل و(زيد) موجود.

حدثنا إسماعيل (٣) قال: أنشدنا أبو العباس:

هبت تلوم وبست ساعة اللاحى ألا انتظرت بهذا اللوم إصباحي (٤)

أنشدني أبو علي (٥) عن أبي العباس:

وقاللة لي ليس للموت مدفع فقلت ولا [للهم] للموت مدفع (٦)

(١) كلام أبي عثمان يكاد يوافق كلامه في (٦٠-١) وقد علق أبو علي هناك على موضع منه.

(٢) سيف التعيين على تحليل للنصب بالخالف في (٤٦-١).

(٣) هو أبو علي إسماعيل بن محمد الصمار (٢٤٩-٣٤١) محدث بغداد وعلامة في النحو والنحو، وعرف
بصحبه لأبي العباس المبرد، وسيشكر ذكره. انظر تاريخ بغداد (٢/٣٠٢) ومعجم الأدباء ٧٣٢، وطبقات
المحدثين لدهبي ١١١، وكشف الظنون (١/٥٨٦).

(٤) من السبب، وهو من قصيدة اختلما قديماً في نسختها بين أوس بن حجر وعبيد بن الأبرص، والبيت في
ديوان أوس ١٤، وفي ديوان عبيد ٣٤، ولأوس في. منتهى الطلب (٢/٢١٩) ولعبيد في مختارات ابن
الشجري ٣٧٤، وأنشده أبو العباس غير محرو في: الكامل ٨٠٠، وانظر تخريجهم والخلاف في الشعر في
الديوانين، ورواية المصادر (ليست) = (هبت).

(٥) كنية إسماعيل الصمار.

(٦) من الظويل وهو من قصيدة لأبي تمام يرثي بها إبراهيم الشامي وهو في: ديوانه بشرح النبري (٢/٢٢٣)
وشرح ديوانه للأعم (٢/٣٢٤) وروايته:

وحالت عزاء ليس للموت مدفع فقلت ولا للموت مدفع

ويختلف عند الأعم إد مالت = للموت، وفي الأصل - للنعم، وهو تحريف لا معنى له، وما أتته أرب الرواية
المصدر.

وانشدني عن ابن كيسان:

٦٦ ب / وَكُنْ أَنْتَ تَرْغَى مِرْ نَفْسِكَ إِنِّي رَأَيْتُ أَقْلَ النَّاسِ لِلْسُرِّ حَامِلُهُ (١)

وانشدني قال: انشدنا أبو العباس:

أَصْرَ حَمْسِي مِرَّ السَّيْرِ وَخَلْنَ قِرَاعَ يَدِ الْكَحْلِ
وَعَدَ كَسْتُ أَشْهَدُ وَقَعَ الْخُرُوبِ وَيَحْتَمِرُّ فِي كَفِّي الْمَنْصُلُ (٢)

وحدثني من حفظه قال (٣): حدثنا عباس بن عبد الله [الترقي] (٤) قال: حدثت جبارة بن مغيث قال: حدثني الملقى بن هلال عن لمث عن مجاهد قال: قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «يا أهل العلم والقرآن لا تأخذوا للعلم والقرآن ثَمًّا فَيَسْبِقَكُمُ الدُّنْيُ» (٥) إلى الجنة.

وحدثني أن أبا العباس (٦) كان يدفع أن يكون حساناً جباراً؛ قال: والدليل على ذلك أنه هاجى قيس بن الخطيم وهجاه (٧) فلم يُعْبِرْهُ بِالْجُبْنِ.

(١) من المعول، وهو لحارة بن بدر العداني في شعره في شعراء أمويون (٣٦٣/٢) وفيه: وعسى بأن أقل الناس بلداس = إني..

(٢) من اشعار، وهما لحسان من ثبت في ديوانه (ريادات من معطوط ط) (٤٣٢/١) وفي الفاضل ١٣، والأموار لشمس الدين ٣٩، والأول محرف وصوابه: يدي الأكحل، والابيات في الديوان مضمومة الروي، الأكحل: جرق في الدراع إذا قطع لا يرق الدم، وفي الأعاني (١٦٦/٤) كان أكحل حسان قد قطع فلم يكن بضرب يده.

(٣) روى الشيخ البغدادي في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٣٥٦/١) هذا الأثر بالإسناد الذي ذكره أبو علي هنا وجاء في: كنز العمال (٣٣٦/٢).

(٤) الأصل: ابرقي، وهو تحريف وجاء على الصواب في المصدر السابق. وهو أبو محمد أو أبو الفضل عباس بن عبد الله الواسطي الباكستاني (ت ٢٦٧) انظر التفات لابن حبان (٥١٣/٨) وتذكره الخياط بلفظ يراني (٥٦٦/٢) وتهذيب الكمال (٢١٦/١٤) وتهذيب التهذيب (١٠٥/٥).

(٥) لأصل الرب: والتصحيح من جامع الخطيب البغدادي. والذمة من دنا يبدو ودي يدي أي: قرب، ومعنى قرب هنا قلت قيمته. انظر للمريسي (٦٥٥/٢) واللسان (دنا) ٢٧٤/١٤.

(٦) حكاه أبو العباس عن الأصمعي في: الفاضل ١٢، وانظر في أمر جينه. الشعر والشعراء ٣٠٥، ولاعسي (١٦٥/٤) ومكت الهميان ١٣٤.

(٧) منه م في ديوان حسان (٢٥/١، ٣٠٩)، وروى ابن خلدون في: الزهرة ٦٢٥ عن قيس تعبيره بالجن.

وأحبرني عن أبي العباس (١) أنه قال في قوله: ﴿لَوْلَا أَنْ تَدَارَكَهُ بَعْمَةٌ مِنْ رَبِّهِ لُتُبِدَ بِبَعْرَاءَ وَهُوَ مَدْمُومٌ﴾ (٢)، وفي موضع آخر: ﴿فَتَبَذْنَاهُ بِالْعَرَاءِ وَهُوَ سَقِيمٌ﴾ (٣). فبذله سقيماً غير يبذله مدموماً؛ لم يفعل به نبذ في حال ذم، فليس ذلك بمندفع (٤).
أشد أبو حاتم:

١٦٧ أريد ميت كمد الخاري لأن وصلت لطيفة أو تلم (٥)

هي عطف (تلم) على (أن وصلت) نظراً ووجهه أنه عطف الجملة من المبتدأ والخبر على التي من الفعل والماعل؛ تقديره: أو هي تلم؛ وحسن ذلك لأن هذه الجملة لم تل (أن) إنما وبت (أو)، وقد يجوز في المعطوف أيضاً ما لا يجوز في المعطوف عليه. ويجوز أيضاً أن يكون أراد: أو أن تلم، فلما حذف (أن) رفع؛ كقوله:
أحضر الوغى (٦)

وفيه نظر.

(١) لم أجده في شيء من كتبه، غير أن هذا المعنى جاء عند تلميذه النحاس في: إعراب القرآن (٤٤٠/٣) وفي تفسير السمعاني (٤١٦/٤) وتفسير القرطبي (٢٧٠/٢٨).

(٢) سورة القلم: (٤٩).

(٣) سورة الصافات: (١٤٥).

(٤) بهامش الأصل بغير خط النسخ: "رايت هذا الإشكال وجوابه في شرح المردوقي على البردة وقد سبقه كثير من السلف" ولعله يريد بالمرزوقي أبا عبد الله محمد بن أحمد التلمساني المعروف بحفيد ابن مرزوق (ت ٧٨١ أو ٨٤٢) وله شرحان على البردة. ويحتج أن يكون المردوقي شارح الحماسة المسمومة ٤٢١ ومصاحب البردة ت ٦٩٦ كشف الظنون (١٥٤/١) وإيضاح الكتون (٢٢٩، ١٩١/٢).

(٥) من الوغى، وهو لابي الأسود الدؤلي في: ديوانه ١٦١، وفيه برواية أبي جني ص ٣٠٥، والمعاني الكبير ٢٩٢، والأغاني (٣٣٠/١٢) والعسر (٣١٥/١، ١٠٤٦) وبلا نسيبة في: جمهرة الأمثال (١٢٦/٢) وفي ديوانه ٢٤ فصل تخريج الرواية في المصادر ماعدا للفسر (إذا) = (لأن)، ورواية (تلم) سحرة، وفي أكثر المصادر (ميم) بديم وهو اسم رجل يذكر في: قصة أبيات أبي الأسود، ولطيفة مولاه لابي الأسود كانت تمنو على ريد قال ابن قتيبة في المعاني: "يقال في مثل (مات فلان كمد الخاري) والخباري إذا تحسرت وانفت ريشها مع إلقاء الطير ريشه أبطأ مبات ريشها فإذا طار الطير وراحت هي الطيران فلم تقدر ماتت كمداً".
(٦) قطعة من بيت من الطويل، ونظمه:

الا ايها الزاجري أحضر الوغى وأن أشهد اللدات هل انت مخلدي =

ويظهر القول الأول قوله: ﴿هَلْ لَكُمْ مِنْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ الآية ﴿فَأَنْتُمْ فِيهِ سَوَاءٌ﴾ (١)
أشدد أبو بكر للحُصَيْن بن عَلس:

كَأَنَّ بَرِيْقَتَهَا لِلْمِرَاحِ مِنْ ثَلَجٍ تَسْتِيمُ شَبِيَتْ عُقَارًا (٢)

وحكى أن قائلًا (٣) قال: أراد: كَانَ بَرِيْقَتَهَا عُقَارًا شَبِيَتْ بِالْمِرَاحِ مِنْ ثَلَجٍ تَسْتِيمُ
فأ: فيه نظير؛ ودلت أن قوله: (شبيبت) لا يخلو من أن يكون خبراً أو صفة، وكلاهما
لا يجوز تقديمه، فإذا لم يحز - هذا - وكان في حكمك منصوب (عُقَارًا) أنه (كَانَ) لا
بد من أحد هذين - ثبت أن انتصاب (عُقَارًا) ليس بـ (كَانَ) ولكن بحال. فاما عمال (كَانَ)
فإنك تعلمه في اسم محدود قبل / ٦٧ ب (للميراج)، وحسن الحذف لنظير (٤)
وطوب الكلام به؛ مثل: ﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ﴾ (٥) ونحوها مما في التبريد (٦)؛ كأنه
= وهو نظيرة بن العبد في: ديوانه ٣١، والكتاب (٩٩/٣) والخزانة (١٣١/١) وهو شاهد دوار في المصادر،
واستشهد به أبو علي في: الشعر ٤٠١، ٥٢٢، والشيرازيات ٦٨، ٣٨١، ٥٦٣، والتعليقة (٢٠٥/٢) واللمعة
(٩٩/٦) والبلورة ١٦٠، والمعسكرات ٢٠٢، على أوجد منها ما ذكره هنا من حذف (أَنْ) وهي مرادة،
وهو الشاهد بالنصب والرفع على تفصيل.

(١) سورة الروم: (٢٨) وتقام المذكور منها ﴿هَلْ لَكُمْ مِنْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ شُرَكَاءَ فِي مَا رَزَقْنَاكُمْ فَأَنْتُمْ فِيهِ
سَوَاءٌ﴾. وفي الأصل: فيهما ملكت، وهو محرم. وذكر الشاطبي في: الإشارات ١٢٠ هذا القول عن التذكرة
وحكى ابن جني عن أبي علي نعماً في الآية أرجح أن يكون من التذكرة قال فيه: "فلو قُيِّمَ أَجْمَلُ الْمُركَّبَةِ مِنَ الْمُبْدَأِ
والخير موقع العمل المنصوب بأن، والعمل إذا انتصب انتصرف القول به، والرأي فيه إلى مذهب المصدر... وانظر
الآية وشواهد أخرى على وقوع الاسم في موقع المفعول عن ابن جني وغيره في: شرح اللمع لأبي برهان ٣٤٧،
٤٠٨، والشهاب بلعكري ١٠٤٠، والمقاصد الشافية (٣٨٠/٢) والخزانة (٥٣٦/٨، ٣٢٩/١٠)

(٢) من الخفارب، وهو للحصين بن علس في: زاد المسير لابن الجوزي (٢٠٦/٨) وفي شعره ١٠٩ نصيدة
بنفس الروي وسبحر، وسيعيد أبو علي ذكره في (٧١-١) على جواز زيادة الباء فيه. والمراح أحد النوعين
المتخرجين، والعقار الحمر.

(٣) مما في زاد المسير يظهر أن ابن جني قاله ولكن لم أجده في شيء من كتبه.

(٤) يعني (بريقها) ونسبة الجار ظرفاً بما ألفه النحاة.

(٥) سورة النساء (١٥٩) وتامها: ﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لِيُؤْمِنُوا بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ﴾. وتقدمها ﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ
الْكِتَابِ أَحَدٌ، قَالَ ذَلِكَ﴾: الشيرازيات ٤٣٤، واليهوديات ٧٨٩، ٨٣٩، والتعليقة (٩١/١) واللمعة

(٦) (٢٥١/٦) ديباني في: (١١٦ حب) وانظر الكتاب (٣٤٥/٢) ومعاني الأحفش ٢٥٩

(٦) مما جاء في المواضع السابقة محمولا على الحذف قوله تعالى: ﴿مَنْ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ﴾ =

قال: كأن يريقنها خمراً للمزاج شبيبت عقاراً؛ فإن ذلك لا يمتنع في الحال أن يجيء على التأكيد، ألا ترى أنه قد جاء:

إذا كان يوم ذو كواكب اشتعا (١)

على الحال، فلا يمتنع أن يجيء الحال مؤكدة، وهي في البيت (٢) أحسن لأن فيه ضرباً من إبانة المحذوف [فاقهم] (٣).

١- حدثني أبو علي (٤) قال: كان أبو العيلاء (٥) يحضر مجلس أبي العباس محمد بن يزيد

[النساء/ ٤٦] بتقدير: قوم يعرفون، وقوله ﴿وإن منكم إلا وادها﴾ [مريم/ ٧١] بتقدير: منكم أحد إلا، وكذا قوله ﴿وما منا إلا له مقام معلوم﴾ [المصافات/ ١٦٤] وانظر الباب الذي عقده الباقولي بذلك في: إعراب القرآن المنسوب ٢٨٦

(١) عجز بيت من الطويل، وجاء عند جهر وصدره:

نوارس لا تدعون بال مجاشع

وعند عمرو بن شاس الاسدي وصدره:

بني أسد هل تعلمون بلاءي

وجاء العجز في بيت لقيس الماعدي بقافية (أشهب) = (اشعا)، وبقافية (أشهب) و(الظلم) في مفضل بن الحنظل بن حمام، وقال النحاس: العرب تقول لليوم الشديد مظلم، وإذا عظمت قالت: يوم ذو كواكب، اشنع: الذي شهر شره، وروى سيبويه في: بيت عمرو النصب (يوماً ذا) والرفع (ذو كواكب اشنعاً) وتقدير الأول: كان اليوم يوماً، وتحمل الرفع على (كان) النامة و(اشعا) حال وأنشد أبو علي الشاعر في: الشعر ٢٣٢، والتعليل (٧٩/١) والبيداهات ٥٤٥، والشيرازيات ١٠١، ١٠٧، والحجة (٤٨/١)، ١٥٢/٣، ١٥٦/٥، ٢٥٦/٢، ٤٤١، ٤٣٩/٢) فاكشفي بالمجر ولم يذكر الصدر إلا في الأخير من الشيرازيات وأبوضعي الأخير من الحجة برواية (مدى لبني فحل بن شبلان ناقتي) وهو تلميح لبني مقدس وعمرو، وبم يحفظه الباقولي في استدراكه على الحجة، وأبو علي في كتبه ذكر النصب والرفع في البيت ولكن أكثر كلامه على ما ذكره هنا من حمل الرفع على الحال للؤكد (كان) ثامة. وانظر ديوان جرير (الندبيس) ٩٠٨، وشعر عمرو بن شاس ٢٩، والمصليات ٦٥، ٣١٧، والكتاب (٤٧/١) والمقتضب (٩٦/٤) وشرح السمراني (٣٦٩/٢) وشرح أبيات سيبويه (١٨٣/١) وإعراب النحاس (٢٤٢/١) ومعانيه (٤٣٩/٢)

(٢) بيت نسب، وإبانة تحققت بمقار

(٣) الأصل: فاقتم، وهو تعريب...

(٤) تقدم فربما أنه إسماعيل الصغار.

(٥) محمد بن القاسم بن خلاد المعروف بأبي العيلاء (١٩١-٢٨٢) صاحب النواثر والشعر والأدب عُرف بسرعة الجواب والدكاء. انظر: تاريخ ابن بغداد (٣١٧٩) ووفيات الأعيان (٣٤٣/٤).

قال فقال له أبو العباس يوماً: كم سنوك؟ فقال أبو العينية: ست وثمانون. قال فقال لأبي العباس: كم سنوك؟ قال: أربع وستون.

قال وحدثنا أبو العينية قال^(١): حضرنا مجلس أبي عاصم السيل^(٢) فسمع كلاماً في المجلس فقال: مهينم^(٣)؟ فقيل له: ابن يحيى بن أكنم^(٤) يكلم حدث، فدار أبو عاصم: إن يسرق فقد سرق أب له من قبل.

أنشدنا^(٥) أبو العباس للشماخ:

١٦٨ / فقرئت مبرة كأن ضلوعها من الماسخيات القيسي المؤثرا^(٦)

أبدل (القيسي المؤثرا) من (الضلوع) على التشبيه، والتقدير: كأن القيسي منها أو لها، لأنك لما أبدت فلم يمكن في [الأبدل]^(٧) تقدير إضافة التي في المبدل مكان لام التعريف في الأبدل قدرته على الانفصال، فيكون التقدير: كأن القيسي المؤثر منها أو لها من الماسخيات؛ والمعنى: كأن ضلوعها من الماسخيات، إذ القيسي هي الضلوع، فكانه قال: كأن ضلوعها الماسخيات؛ أي: القيسي الماسخيات.

(١) أورد خير أبي العينية هذا الخطيب في: تاريخ بغداد (١٤/٢٩٧) وعنه في: وفيات الأعيان (٦/١٥٣).

(٢) هو أبو عاصم الضحاك بن مخلد الشيباني محدث البصرة (ت ٢٨٧) انظر: تاريخ دمشق (٢٤/٣٥٩) والسير ٢٠٤٣.

(٣) كلمة يستلهم بها معناها ما حالك وما شاك؟

(٤) يحيى بن أكنم بن محمد الأسدي النخعي قاضي فضاء المأمون (ت ٢٤٢)، انظر ترجمته وما نسب إليه في شهر إليه الفصة في: تاريخ بغداد (١٤/١٩١) ووفيات الأعيان (٦/١٤٧).

(٥) الفائل إسماعيل الصغار.

(٦) من الطويل، وهو لشماخ في: ديوانه ١٣٣، والكامل ٩٣٤، والمصنعين ٢٢٣، والسمط ٥٨٧، والتبعية والإيضاح (مسح)؛ وجاء في قصيدة للبيعة الجمعي في: ديوانه ٨٩ وسياق القصيدة لا يعضده، والرواية في الديوانين وبعض المصادر تحال ضلوعها، وأشار محقق ديوان الشماخ إلى روايتها هنا، واحتمل أن تكون ملفقة من عجز بيت للشماخ وصدر بيت لزرد أخي الشماخ في ديوانه ٥٤:

فقرئت مبرة كأن ضلوعها متقلب شيرى حاج متهن عاطف

وعلى رواية ديوان الشماخ لا حاجة لتوجيهي أبي علي، ولا يخفى ما في أولهما. والمبرة الساقة التي جعلت بها برة أي حنقة في أمهات الماسحة رجل من بني نصر بن الرد وقيل لقب أمهم وإليهم تسبب القيسي الماسحية، المؤثر من وتر القوس أي شد وترها. وسأنتي جزء من البيت في (٧٢ ج).

(٧) الأصل: المبدل، وهو تحريف.

ويحور أن يحمله على (أعني)؛ كأنه لما قال: كان ضلوعها من الماسخيات، بين (١)
فقد أعني لقيسي، وهذا ليس بالحسن؛ لأن (الماسخيات) هي (القيسي) حتى كانت
إذا ذكرت الماسخي فقد ذكرت القيسي؛ كما أنك إذا ذكرت المهرية (٢) فقد ذكرت لإبل،
إذا كان كذلك ضعف هذا على وجه السهول.

[ع: ليس يصف عدي؛ وذلك أنه ليس كل قوم ماسخية مؤثرة؛ وإنما عرصه لتؤثر
لأحدهم ضوعها، ورد ذكر (القيسي) لما كانت الماسخية صفة لها.]
حسن:

٦٨ ب / إن شَرَحَ الشَّبابَ والشُّعْرَ أَلَمَّ رَوَّ مَا لَمْ يُعَاصِ كُنْ جُنُونًا (٣)
مراجع إلى الاسمين في (إن) وما فيه؟ أم مصدر أم غيره؟ والقول في ذلك أن
(ما) لا تخو من أن تكون وقتاً (٤) أو جزءاً، ولا يجوز أن يكون للوقت أمرين:
أحدهما أنك لو قلت: إن القتال يوم الجمعة وزهداً، لم يجر لأنك لم تأت بما يكون
خبراً عن (زهد)، ولا يجوز أن تُشرك (القتال) في خبره (٥).
والآخر أنك لو جعلت (ما لم يعاص) حبراً (للشرح) لَبَقِيَ (كان جنوناً) غير متعلق
بشيء.

فإنما تحمله على أن (ما) للجزاء، والعمل بعده في موضع جزم. ونظيره قوله:

(١) الذين هم بمعنى النصب على الاختصاص، وله في غير هذا الموضوع معنى يتكرر في كلامه كثيراً، انظر
(١٩٢-٢).

(٢) إبل تُنسب إلى مهرة بن حيدان وهم حي من قضاة.

(٣) من المعجم، وهو لحسان بن ثابت في: ديوانه (٢٣٦/١) ومجاز القرآن (٢٥٨/١، ١٦١) والكسر اللعوي
(ابن السكيت) ٩١، وغريب الحديث لابن سلام (٢٩٢/٢) والكامل ١١٠١٧، ومور القيس ١٩٢، وأما ابن
النجري (٤٤/٢) والبيان للطوسي (٢١١/٥)، وتردد الجاحظ في: الحيوان (١٠٨/٣) بين حسان وأبيه
عبد الرحمن فعنه جامع الديوان، وجاء بلاسمية في: تأويل للشكل ٢٨٨، والمجازات النبوية ١٤٢، وشرح
الجمل لاس عصمور (٢٤٧/١، ٤٥٣)، وأنشده أبو علي في: الشعر ٣١٦ لما حتم به ما من غلة إمراد
الصمير يعاص. يغالب، وشرح الشباب عنونه، ونظر في المجازات وجه الشبه بالجنون

(٤) أي ضربة

(٥) لا متاع الإخيل بالزمان عن الجنة.

فَمَا تَكُ يَا ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ فِينَا (١)

وأورد الضمير في (يُعَاصِ) لَأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ بِمَنْزِلَةِ الْآخَرِ، أَلَا تَرَى أَنَّ شَرْحَ الشَّبَابِ بِمَنْزِلَةِ اسْوَدَادِ الشَّعْرِ، فَصَارَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِهِ: ﴿وَالَّذِينَ يَكْتَنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِصَّةَ وَلَا يَتَّقُونَ﴾ (٢) و﴿تَجَارَةً أَوْ لَهْوًا اتَّعَسُوا إِلَيْهَا﴾ (٣) وسحر هذا (٤).

أبو بكر لأوس بن حجر:

لَقَدْ عِمَّتْ أَسَدُ أُنَا لَهُمْ يَوْمَ نَصْرٍ لِنَعْمِ النَّصْرِ (٥)

ف: لَمْ يَكْسِرِ (أَنْ).

مسألة

أوس:

١٦٩ / تَرَدَّدَ فِيهِ ضَوْؤُهَا وَشُعَاعُهَا فَأَخْصِنْ وَازْبِئْ لَامَرِي أَنْ تُسْرِبَ (٦)

(١) صدر البيت من التوافر، وحجزه.

ملا ظلماً بخلاف ولا اختقارا

وهو للفردق في: ديوانه (١٩٣/١) ومجالس العلماء ١١٦، وشرح أبيات المفني (٢٣٧/٥) وبلا سبة في: شرح الشبهل (٦٩/٤) والمضي (٤١/٤) وشرح شواهد المعني ٧١٥، والنشده أبو علي في: البغداديات ٣٩١ مرقياً عن المازني، والشاهد هنا في اسباع حمل (ما) على الظرفية كما منهاها في بيت حسن وقد بده عندهم: أي كون قصير أو طويل تكس فينا ملا نحاف، ويلفظ المازني: كم كنت فيها...، والفردق ابن مالك في جذرة الظرفية فيها، ورد عليه ذلك. وابن عبد الله هو الجراح أمير البصرة.

(٢) سورة التوبة: (٣١)

(٣) سورة الجمعة: (١١)

(٤) انظر في إيراد الضمير مع الاثنين والجمع في الأتيق وغيرهما في المواضع المذكورة من مجاز القرآن وتأويل المشكل وبور القيس ومعاني الأخفش ٨٨، ومعاني الفراء (٢٨٦/١) وليس في: كلام العرب ١٧٥

(٥) من افتقارب، وهو لأوس في: ديوانه ٢٩، وتهذيب الألفاظ ٦٣٨، واللسان (رغغ) والمجزيها حميد (لهم نُصْرٌ ولهم النَّصْر) = (لهم يوم) وعليها ملا إشكال في فتح (أَنْ) ولنظر الإعمال (٤٣٦/٢-٤٣٨)

(٦) من الطويل، وهو لأوس في: ديوانه ٨٤، وشرح ديوان زهير ٢٠١، والأشبه والظائر للحالدين (١٥١/٢) والأموار للشحاشاطي ٣٤، ومنتهى الطلب (٢٤٢/٢) ولتهذيب (١٣٥/٢) وتكملة الصاعاني واللسان والتدح (عزل) وفي الأصل أرس، والتصحيح من المصائر قال الأزهرى: يصف ذراعاً إذا نظرت إليها وجدتها صافية براءة كأن شعاع الشمس وقع عليها، و(فيه) يعني في الذرع فذكر اللفظ والغلب التثنية، والشرح والتكملة فيها واشد أبو علي البيت في: الشعر ٤٣٨ على ما انتهى إليه هنا من إضمار الفاعل وعدم حده، وبكده إذ مع أعداف في غير الشاهد سكت هناك عن رد المحكي عن الكسائي والأخفش في إجازة الحدود

د يُنظر (١) هل أراد (به) (٢) فحذف أو أضمر في الفعل؟ لا يجوز من ذين لندتين
قسم، فالحذف لا يجوز لأن الفاعل لا يُحذف، ولكن أضمر الماعل في «معل» لأن
الدكر قد جرى وحذف الباء مثل: كفى الله وكفى بالله.

مسألة

أوس أيضاً:

أبا دليجة من توصي بأرملة أم من لا شئت دي هذميين صملاً (٣)

(ام) هنا لا تكون إلا مقطعة، ولا تكون معادلة لأن تلك قد استعرقته (من)
الأولى (٤).

أوس أيضاً:

هجاؤك إلا أن ما كان قد مضى علي كاثواب الحرام المهينم (٥)

(كان) هنا تامة، ويجوز أن تكون الناقصة، والخبر (أن) محذوف تقديره: إلا أن ما
مضى فالت أو غير مردود، والمعنى: لا أعود إلى هجاؤك.
أوس:

وتلبيهم معشراً (٦)

(١) الأصل: ينظر بالبناء للمعلوم، وإراما تصحيفاً.

(٢) يعني: فأحصن به، فحذف...

(٣) من البسيط، وهو لاوس في ديوانه ١٠٣، والبيان والنبين (١/ ١٨٠) والتماري للمبرد ٤١، ومنتهى الطلب

(٢/ ٢٢٣) وبخرمجه في الديوان ١٦٩، أبو دليجة هو للرثي بالقصيدة مقالة بن كعدة لاسدي وخبره في.

التماري ٢٨، هذميين ثوبان حلقان، الطملاال. الفقير.

(٤) قد أبوعلي في الإيضاح ٢٩٩ عن المقطعة إنها تدل على الاستعهام كالهجرة ومعنى (أصراب مثل (بل)
'مرجس' أم هذه بيل والهجرة التي للاستعهام لاشتمال (ام) على معنييهما

(٥) من نظير، وهو لاوس في: ديوانه ١٢١، والمعاني الكبير ٤٨٤، ١١٧٧، ومنتهى الطلب (٢/ ٢٦٣)

والجمهرة ١١٧١، واللسان (كون)، وأشهد أبو علي في: الحجة (٢/ ٤٣٩) شاهد على (كان) التامة فقط

في حبر أجاز الناقصة هنا، وسيلاتي في (٧٥-١) والمهينم من الهينة وهي الكلام الحمي أو القراء غير

النيمة، والمعنى في المعاني: "هجاؤك حرام علي مثل الثياب على رجل أحرم فهو يسبح ويقرا"

(٦) بعض بيت من البسيط، ونماه على رواية المصادر.

ويلسهم معشراً جماً بيوتهم من الرماح وفي المعروف تسكير

هدء عدي سم يحعل الدعاء على لعظ الخبر؛ كما جاء: ﴿ لا تُصارُ وسدة ﴾ (١) و﴿ سلامٌ عليكم ﴾ (٢)، ولكن بناء لوقوعه موقع الدعاء المبني كل فداء (٣) / ٦٩ ب لث، وكساء لصادي (٤)، وكساء ﴿ يُقيموا الصلاة ﴾ (٥) في قول أبي عثمان، (٦) اوس.

تساقط المشي أماناً إذا [عَصِبَتْ] إذا ألحَّتْ على رُكبانها الخور (٧)

مثل (صرَبَ علامه ريد)، وقلب المعنى: إذا ألحَّتْ الرُكبانُ على الخور

= وهو لاوس في ديوانه ٤٤، وإصلاح المطلق ٣٣٩، والالفاظ ٤٣٩، والتمام ١٧، وشرح أبيات لإصلاح ٥٤٢، وتهذيب الألفاظ ٥٩٢، والصحاح واللسان (جسم)، وأنشده أبو علي في: الشعر ٣٠٢ بروايته هنا ولم أجد في المصادر، وبسبب تحريف ناسخ لتعلق كلامه بها في الكتابين، فويل مبني على الكسر لأن المراد منه الدعاء، و(بهم) خير أو تبين والخبر محدود وقال ابن السمراني إن الشاعر يهجو برفاً وهي حي من بهاء ويريد أنهم ليسوا بأصحاب حرب ولا اتحاد سلاح والمعروف عندهم مُكرِّه عند الناس.

(١) سورة البقرة (٢٣٣) وقرا بالرفع ابن كثير وأبو عمرو وابن عباس عن عاصم وفتحية عن أنس عن أبي بصير وغيرهم انظر السبعة ١٨٢، والمبسوط ١٤٦، ومجمع الخطيب وحمل أبو علي في الحجة (٣٣٣/٢) قراءة الرفع عن أنس الأمر (يريد النهي) جاء بلفظ الخبر، وانظر معاني الأخفش ١٨٨، ٢٠٥، والمرء (١٥٠/١) ٢٠٥ والمختضب (١٤٩/١) والخصائص (٣٠٢/٢) واجمعها أمالي ابن الشجري (٣٩٢/١).

(٢) جاءت في غير موضع من القرآن منها: سورة الأنعام (٥٤) والأعراف: (٤٦) وسلام في معنى الدعاء، انظر لأصول (٣٩٥/١).

(٣) الأصل: فداء، وهو تحريف صولته من الشعر والكتاب (٣٠٢/٣) وجاءت محرفة أيضاً في: العسكريةات ١١٦، و(مداء) بالكسر عند أبي علي بُنيث لوقوعها موقع الأمر، والتبوين لتكبير، وهو من قول الخليل في الكتاب.

(٤) قال في الإيضاح ٢٤٦: بُني لوقوعه موقع حروف الخطاب ككاف ذلك وتاء أنت، والحروف مبينة

(٥) سورة إبراهيم: (٣١)

(٦) تقدمت حكاية قوله والتعليق عليه في (١-٤٧) ومبذكرة ثلاثة في (١٩١-ب)

(٧) من البسيط وهو لاوس في ديوانه ٤١، والحماسة البصرية ١٤٩٠، ومنتهى الطلب (٢٣١/٢) وبلا نسبة العجمي التهذيب (٤٤٤/٣) واللسان والنتاج (لح). وفي الديوان (الكور) مكان (الخور) وهو سهل بدلالة شرحه في البهائم ولأنه لم يرد في أي من المصادر المذكورة، بل إن مختار اللذين محقق الحماسة ترك أصله معتمد على الديوان والخور. جمع حوارة وهي التي تكون سهلة المعطف ليه كثيرة الجري، الحمدة برمت مكانها من تبرج، تساقط المشي أماناً: تأتي به مختلطاً على أضرب مختلفة، وعصبت: جذت في السير، وفي الأصل عصبت، ولم تأت صحيحة إلا في منتهى الطلب، والشاعر يصف ناصبه وأبو عبي يحمل البيت عن معين ثانيهما لا يستقيم إلا بجعل (البح) بمعنى أقبل عليه لا يفتقر عنه، لا بالمعنى الأول

أوس^١على دبر الشهر الحرام بأرضنا وما حولها جذب سنون تلمع^(١)قد روي عن عمر: لا يُقطع في عام السنة^(٢)وقبيل قول أوس هذا أن يكون صبة فيكون مما يستعمل مرة صبة وأخرى مصافاً إليه
كسهم عرب^(٣).

ذو لمة.

ولكن الكرام لهم ثنائي فلا أخزى إذا ما قيل قالاً^(٤)الأجود أن يكون (قالاً) اسماً^(٥)؛ أي: فلا أخزى إذا قيل ثنائي قالاً، ويجوز أن

(١) من الطويل وسم أجده في ديوانه، وهو له في المجموع (٢٧٢/٩) والمحرر ١٧٥٨، والبحر (١٢٨/٨) وبلا
سبة في: الأرمية للمروقي (٢٦٧/١) وشرح المعجل لابن يمين (٤٥/٢) وأنشد أبو علي في: الحجة
(٢/٣٧٠، ٢١٤/٦) شاهداً في الأولى على أن معنى السنة الجذب، وفي الأخرى على استعمال (دبر)
ظرفاً، وما بقي من كلامه هنا يشير إلى أنه عزم للأرضين، ويروي (فارضاً) و(لأرضه)، وتسمع: قال
أبو علي: معناه لا خصب فيها ولا نبات كقولهم السنة الشهباء وذكر مرادها في: البصريات ٣٩٢.

(٢) جاء في: مصنف عبد الرزاق (٢٤٢/١٠). قال عمر: لا يُقطع في عدل ولا عام السنة، وجاء فيه وفي
غريب الحديث للخطابي (١٢٠/٢). في حديث عمر أن رجلاً جاءه في مائة شجرة فقل له عمر: هل
لك في ألفين عشرة من مرتعتين سميتين بناتك فإنا لا نقطع في عام السنة، وذكره أبو علي في: الحجة
بمعنى المصنف، وانظر المائتين (١٠/٢) (وبع) ومبسوط السرخسي (١٤٠/٩).

(٣) جاءت هذه العبارة في غير حديث وأثر، ومن ذلك الحديث: أم حارثة بن سرائة أنت النبي ﷺ فقالت: يا
سي الله ألا تحبني من حارثة؟ وكان قتل يوم بدر أصابه سهم غرب... وهو في البخاري (١٣٩/٢)
والترمذي (٣٠٦/٥)، وجاء أيضاً مسند أحمد ص ٥٠ برقم ١٤٦ حديث الشهداء ثلاثة. ورجل مؤمن
جيد الإيمان لقي العدو مكاتماً يصرب جلده بشوك الطلح أتاه سهم غرب فقتله، وجاء في أثر لأبي عبيدة
وعمر بن الخطاب في: مسند أحمد ص ٦٦ برقم ٢٢٣. وذكر ابن السكيت في: الإصحاح ١٧٣ أنه يقال
أصابه سهم غرب إذا لم يعلم من وما به. وانظر الأقوال في تحريك راء (عرب) وتسكينها، ثم في إصابة
(سهم) وعدم إضافته في: غريب أبي عبيد (٢٨٠/٥) وأدب الكاتب ٤٢٢ وتهذيب اللغة (٨/١١١)
والغريبين ١٣٦٣، والنهاية (٣٥٠/٣). وأجاز أبو علي في: العضديات ١٤٣ الوصف والإصابة فيها كقوله ع

(٤) من الواو، وهو لذي الرمة في: ديوانه ١٥٣٥، وقلر أبو علي نائب الفاعل صميراً أو مصدرًا متصيداً، ولم
أبين سبب وعمال وجه الحكاية وهو ما يفهم من قول الشارح أبي نصر ويعضده البيت السابق له
(٥) الأصل: اسم، ويريد بالاسم أن (القال) مصدر أو اسم مصدر للفعل قيل

يكون فعلاً؛ أي: فلا أخزى إذا قيل هذا الثناء وهذا المديح، وليس بالمتجهم لأن الجمل لا تقوم مقام الماعل (١)، ولكن يكون على تقدير: إذا قيل قولهم قال.

سألنا سائل عن قراءة في [حرف] (٢) ذكر السجستاني (٣) أنه لا يعرف وجهه / ١٧٠ وهي قوله: ﴿وعلى الذين يطيقونه﴾ (٤) وهو يريد: يطيقونه.

فقلنا: إنه (يتفعلونه) مثل ما حكاه (٥) من (تَحَيَّرْتُ إِلَى وَتَةٍ) في القلب، فأما الباء فمثل (يُطِطِرُ) (٦) ثم الحق التاء (تَيَطَّرُ)، و(قِيَعَلْ) متعد؛ قالوا: تَيَطَّرَ لِدَهْ (٧)، و(قِيَعَلْ) معقول (دَحْرَجَ)، و(تَفْعَلْ) ملحق (دَحْرَجَ)، فإذا حصل اللفظ الذي في الآية مطاوعاً وقد عداه فليس بسهل؛ على أنه قد يتعدى بعض المطاوع؛ منه (تَفَعَّلْتُ) (٨) قد كثر ذلك فيه، ومنه (تفاعلت):

(١) يريد نائب الماعل وحكمهما في هذا واحد، ووافق معه هنا ما قاله معصلا في: البهذاديات ٣٦٨، والظفر: شرح الرضي (٢١٦/١).

(٢) الأصل: حروف، وهو تحريف.

(٣) أبو حاتم سهل بن محمد السجستاني (ت ٢٥٥) إمام في علوم القرآن واللغة والشعر، من كتبه (القراءات) وسمي معصلا. انظر: البهية (٦٠٦/١) ومقدمة تفسير غريب ما في كتاب سيبويه ٣١.

(٤) سورة البقرة: (١٨٤) وقرأ بها ابن عباس بخلاف وعكرمة ومجاهد. انظر القراءات الشاذة لابن خالويه ١١، والبحر (٤١/٢) ومعجم د. الخطيب (٢٥١/١)، وابن جني في المحتسب (١١٨/١) بالحد بكلا التوجيهين - بلا عرو - وأرلها هو الظاهر عنده، وليس المكبري في عرضهما في إعراب القراءات الشاذة (٢٣٢/١).

(٥) سيبويه (٣٦٧/٤) في باب (ما تغلب فيه الواو باء إذا كانت مشركة...) ذكر أن (تَحَيَّرْتُ): تَفَعَّلْتُ من حُرْتُ، وقال أبو علي في التعليفة (٥٨/٥): "الدليل على ذلك ظهور الباء مشددة، وإنما ظهرت في التضعيف، لأن باء (تفعل) وقعت ساكنة قبل الواو التي هي عين فقلبت الواو باء وأدغمت الباء فيها"، وفي أم يكون (التحيز) على تفعل أصالة، وعليه فيطيقونه من (يتطيقونه) وانظر المصنف (٢٢/٢) والدر (٢٧٣/٢) واللسان (طوق).

(٦) أي مرید الباء ثابته، وهو ملحق بدحرج. انظر الكتاب (٢٨٦/٤) والمقتضب (٥٧/١، ٢١٩) وسر الصناعة ٧٦٧.

(٧) أي عالجها.

(٨) ذكر سيبويه (٦٩/٤، ٧٢): نعلَى وتَقَعَّدَ وتَهَيَّبَ وتَنَقَّصَ وغيرها وكذلك في: النجدة (١٩٨/٥)، وذكر في التعليفة (١٤٢/٤) والمضديت ١٣٥ مطاوعته (لَفَعْل).

تَخَاطَّاتِ النَّبْلِ أَحْشَاءُهُ (١)

ويجوز على وجه آخر (٢) اقرب من هذا، وهو أنَّ شهرَ رمضانَ قد تقدَّم ذكره فكفى
عه على الاتساع؛ أي: يطيقون صومَ شهر رمضان، ثم حذَفَ المصافَ وأقدم المصافَ إليه
مقامه.

أشدَّ أبو بكر للحرار (٣):

إِذَا نَهَلْتُ بِسَفَرَتِهَا وَعَلَّتْ ذَنْبًا مِثْلَ لَوْنِ الرَّعْفَرَانِ (٤)

وقد: لم يكن معهم دُكُوٌّ فاستَقَوْا بالسُّفَرَةِ.

فا: (ذَنْبًا) منصوبٌ بما دَلَّ عليه (نَهَلْتُ) و(عَلَّتْ)؛ أي: استَقَتْ ذَنْبًا. فإن قلت:
فبِمَ لا تُنصبُه بـ(عَلَّتْ)؟ فإنَّ (عَلَّتْ) لا يتعدى كما لا / ٧٠ ب يتعدى (نَهَلْتُ)؛ لأنَّ
كُلَّ واحدٍ منهما على (فَعَلْتُ) ومضارعُها (يَفْعَلُ)، ومن ثمَّ قالوا في المصدرين: النَّهْلُ
وَالْعَلْلُ؛ كَالظُّلْمِ وَالْعَطَشِ، وما كان من المضاعف متعدياً فمضارعُه على (يَفْعَلُ).

(١) صدر بيت من المتقارب، وعجوه:

وأخر يومي فلم يشجِّل

وهو لأولى بن مطر الفارسي في: أسنن الضبي ٦٨، والديراج ٣٩، وسجاز القرآن (٥/٢) وذيل الأماشي
بلفالي ٩١، والسقط ٤٦٥، والصاح واللسان (خطا) و(خلل)، وبلاسية في: شرح الفصائل الطوال لابن
الباري ٥٣٧. وروى في بعضها (تخاطات) مكان (تخاطات)، وهذا بمعنى: أخطات. ويشعر خبر في:
الأمثال والديراج والذيل. ونشهد أبو علي الشاهد في: الحجة (٤/٣٠٢، ٥/٩٧، ١٩٩) والشيرازيات
٥١١. والعهديات ١٣٦ شاعداً في بعضها لما مر فيه هنا من تعدى (تفاعل) وهو مضارع (فاعل) فأجرها
مجرى واحداً، واستشهد به في المواضع الأخرى لدلالة المطاوع (تفاعل) على وجود (فاعل) وإن لم يُسمَّع،
وهذا بحسب ما حاوله أبو علي في القراءة.

(٢) غير (يتفعلون) السالف، ويريد معنى التكلّف أي تكون على زمة (يتفعلون)، بمعنى اتعنى تقدير
مصاف.

(٣) لمرار بن سعيد بن حبيب الفقهسي الأسدي، من شعراء الدولة الأموية. انظر معجم الشعراء المختصرين
والأمويين ٤٤١.

(٤) لم أجده في شعره في. شعراء أمويون القسم الثاني، وفيه أبيات على البحر والروي أنهما من ٤٨٤، وهو
للمرار في الاستدراك ٣١٦، ونشهد أبو علي معزواً للمرار الفقهسي في: الحجة (٣/٣٤٦) على تقدير
مصاف محدود (ماء ذنوب) ولم يمرض لما ذكره هنا من تقدير الفاعل. والشعره علماء أسامر ثم أصل على
وعائه من الأديم وهو المراد هنا، والذنوب اللطو للآل ماء، فالنهل الشربة الأولى والعلل الشربة الثانية

فأما قولهم: **يَعْلُهُ**، فليس من العَلَل في شيء^(١)، وهو مضارعُ (**عَلَّه** بالحاء **يَعْلُهُ**)^(٢)؛
استدَّ أبو الحسن الأخفش عن الأصمعي:

كَانَ بِالْيَرِّثَا الْمَعْلُولِ^(٣)

[ع: إنما يحب أن يكون المتعدي على (**يَفْعَلُ**) في المضاعف إذا كان ادصي (**فَعَلَ**)،
فأما (**فَعَلَ**) في المضاعف فيكون (**يَفْعَلُ**)^(٤) قالوا: ضَمِنَتْهُ أَشْمُهُ، وَعَصِيصَتْهُ أَعْصُهُ،
وَسَفِغَتْهُ أَسْفُهُ^(٥)، وَرَبَّيْتُهُ أَرْبُهُ؛ قال:

كَانَ لَنَا وَهُوَ قَلْبُ تَرْبِيَةٍ^(٦)

ومثل هذا أنشبت^(٧) قول دي الرمة:

لَدُوْ غَيْرَةٍ كُلًّا تَمِيضُ وَتَحْتَقُ^(٨)

(١) جاء في: [اصلاح المنطق ٢١٥، وأدب الكاتب ٢٧٩، والناج (علل) أن (**يَعْلُ**) بالكسر والضم من علل الشرب. (٢) أخذ أبو علي من الكامل ١٢٧٩، عبر أن المبرد عرّف للفعل نفسه في ٢٧٩ في سياق شرحه بعمل الشرب فأجاز الوجهين وعله بالحاء ثم أجد له شرحاً يخص معنى الفعل أو يخرج من معناه في الشرب، وفي اللسان: صبغ يعلول: عل مرة بعد أخرى.

(٣) من الرجز، وهو لدكين بن رجاء في: التنبيه والإيضاح واللسان (برنا) ونسبه ابن منظور في: اللسان (رجل) لدكين ثم قال: وقيل إنها لمنظور بن حبة وهو لأبي محمد المقعسي في (ما تبقى من أراجيزه) ص ٨٠، وأشار جامعه إلى الخلاف في نسبه، وبلا سبة في: الجمهرة ١١٠٦، ١٢٤٠، والصحاح (برنا)، والبرنا: الحياء، وذكر الصفاني في التكملة فتح الباء وحسبها.

(٤) زيادة يقتضيهما السياق.

(٥) سبّ الدواة أو غيره تناوله يلها غير معجون.

(٦) من الرجز، وهو لدكين بن رجاء في: أضياد الأصمعي ٥٢، وأدب الكاتب ٣٧٥، وأضياد أبي الطيب ٢٠٧، ولاقتصاب (٢/ ٢٢٧) وبكلمة الصفاني (رغب) واللسان (فلو)، وبلا سبة في: جمهرة ٩٧١، والتهذيب (٨/ ٥٣) وأنشده أبو علي في: الشيرازيات ٤٣ شاهداً في الإبدال بين ريب وربي وفي الأصل تربيته، وهو تحريف لا يناسب استشهاد ابن جني به ولم يرد في مصدر، وذكر أبو الطيب أنه يروي (تربيته) من (ربيت)، والعلو المهر، ورثب: رثي

(٧) أي مثل بيت الفرار السلف.

(٨) عجز بيت من المنظوم، ومصدره:

لعمرك إني يوم جرعاء ملك

في أن انتصاب (كُلُّ) بما دلَّ عليه (تَفِيضٌ وَتَخْنُقُ) . والبيت أحسن من قول دي
الرملة؛ لأنَّ العامل إذا كان معنًى يُحَكَّم للمعمول فيه أن يكون نَعْدَةً لا قَبْلَهُ (١)، ولا
يكون هذا الفعل المُقَدَّرُ الذي نَصَبَ (ذَنْباً) جواباً لـ (إذا) كما كان (مثلاً) في قوله
١٧١ حتى إذا أسلكوهم في قَتَائِدَةٍ مثلاً كما نطرد الجمالة الشرذلة (٢)

مستصحب بجواب (حتى إذا)، بل الناصب لـ (ذَنْبٍ) هو ما دلَّ عليه قوله (بهت
وعلت) حتى أنك إذا ذكرتهما فكانت قد ذكرته، فإذا كان كذلك كان انصافاً
لـ (ريد) في (أزیداً ضربته؟) [ضربت الذي دلَّ عليه ضربته] (٣). أولاً ترى أن المراد
ليس هو (إذا بهت وعلت استغثت)؛ لأنها لا تنهل ولا تغلُّ حتى تستغني، فإذا كان
كذلك احتاجت (إذا) إلى جواب. فليُظَر في البيت الذي يليه من بعده أو قبله في
ديوانه إن شاء الله.

— وهو ندي الرمة في: ديوانه ٤٦٠، والمنازل والديار ٣١٨، والمقاصد المحروية (١/ ٥٧٨) والنسب والتعاج
(ملك)، وجرده مائل رمية من الرمل سهلة. وقدَّ شارح الديوان أبو نصر المعنى: لنوع غير تفويض وتخصيص
أي تعمل ذلك كلاً، وهو ما قاله أبو علي.

(١) ومنع في: الشعر ٦١ إعمال المعنى متقدماً وأخيراً في ٢٤٤ جواز إعماله في المفعول فلم يقيد، وانظر
لمنع في: الخصائص (١/ ١٠٥) والاستدراك ٥٦٣ وعاصمه.

(٢) من البسيط، وهو لعبد مناف بن ربيع الجعفي المهدي في: شرح أشعار الهذليين ٦٧٥، وسجار
القرآن (١/ ٣٧، ٣٣٩، ١٩٢/ ٢) وإعراب النحاس (٥/ ٥١) وتفسير الطبري (١١/ ٣٤) وشرح شواهد
الإيضاح ٤٣١، وإيضاح الشواهد ٦٢٩، والخزانة (٧/ ٤٩) ونسب إلى ليس أحمر في: ذيل ديوانه
١٧٩ وصحح محققه نسبه للمهدي، وبلا نسبة في: معاني الألفاظ ١١٤، وفي شرح الأشعار ١٤٥ فصل
تصريح، وأشده أبو علي في: الشيرازيات ٥٣، والتعليقة (٢/ ١٥١) والإغفال (٢/ ١١٠) والحجة
(٥/ ٩٣) والمضدات ١١٠، والتكملة ١٢٣، في غير وجه ففي الأخيرين على أن (جمالة) جمع، وفي
الحجة لتعدية (سلك)، وأظنه محرفاً، وفي الثلاثة الأول جاء شاهداً على ما ذكره هنا من أن (مثلاً) باب
عن فعله (شلوهم) الذي هو جواب (إذا)، وهو قول جماعة وتعقبه البغدادي في الحرائر، وانظر في
المصدر وجهين آخرين في جوابها. والشاعر يصف قوماً هزموا فجعلهم كالشرذ وهو جمع الشريد أي
المشرد، فائدة اسم طريق ضيقة، مثلاً: طرداً الجمالة: أصحاب الجمال، وفي الأصل: فائدة، وهو
تصحيح

(٣) زيادة يقتضيها السياق، ولعلها سقطت سيق نظر، وقد تقلص التعليق على هذا المثال في (٥٦-ب)

مسألة

قال: (أبيرثاً) (١) الباء فيه رائدة، وقسم ذلك وأفسد كل ما هو غير هذا؛ كما يحب في مثله.

قال (٢) والباء فيه مفتوحة؛ لأنه شبهها بفاء (فرردق).

ويجوز أن تكون الباء زائدة في قوله:

كان يريقته (٣)

كما أنشده أبو زيد (٤):

قلبت يأنه في جوف عيكم (٥)

فيكون على هذا (شيبت عفاراً) خبراً آخر مثل (خلو حامض) (٦)؛ ويكون: كان يريقته شيبت / ٧١ ب عفاراً للمراح؛ أي: لأجل المزاج.

(١) اختصر ابن جني كلام أبي علي، ويظهر من كلام ابن جني في الشمام ٢٢٢، والخصائص (٢٢١/٣) واللسان والناسج (رنا) و(برنا) أن الباء رائدة عنده، وانظر أبية ابن الفطاح ١٥٦، والكسمة من بيت ذكون في المسألة السالفة.

(٢) ذكر الدفريون الفتح والضم في الباء، واختصر الفراء على الضم. انظر: المقصور للثعالبي ٢٨٢، وتهذيب اللغة (٢٢٦/١٥) والفتحة والإيضاح والعياب واللسان والفاموس والناسج (رنا) و(برنا).

(٣) تقدم التعيين عليه في (٦٧-١).

(٤) في النوادر ٢١١.

(٥) هجر بيت من الواقر، وصدره:

ندمت على لسان فات مبي

وهو للمصنف في ديوانه ١٩٧، والنوادر والمذكر والمؤث لابن الأسيدي (٣٨٨/١، ٣٩١) والخزانة (١٤٢/٤) وبلاسة في تلخيص البيان للرضي ١٩٦، وبلغلة الأنباري ٨١ وبهامشها سريد نحريج، ومصباح ابن يسمون ١٢١١، والمحكم (١٧٢/١). وأنشده أبو علي في: الشعر ٢٤١، والحجة (٢/١٧٥، ٧٣/٦) والحليبات ٢٦٠، والتمكيلة ١٤٤ شاهداً على تذكير اللسان بمعنى الكلام واللغة، وشاهد ما جاء هنا من زيادة الباء، وإيجاز في إعراب ما بعدها وجهين في الحجة وفي المسألة التي يحقدها به قريباً ويررى (بيانه) (عانه)، اللسان - الكلام، العكم - النمط (الكساء) تدحرف فيه المرأة متاعها ومجاراً باطن الحب، وقال أبو علي: أراد لفته كان مطوياً لا يُشَر.

(٦) ذكرها أبو علي في تعداد الخير في: المشورة ٣٢، والشعر ٢٣٩، ٢٤٣، والبصريات ٨٤١، والبيعاديات ١٤٦، ولحج (١٩٨/١) وسيد كرها في (١٠٩، ١٤٧، ١٨٧-١) ويبدو أن رأيه في العبارة لم يكن واضحاً.

مسألة

(إذا دخلت الدار فكل مملوك لي يومئذ حر^(١))، لا يخلو (يومئذ) من أن يكون متعلقاً بـ (حر) أو بـ (لي) فلا يكون متعلقاً بـ (حر)؛ لأنه لو كان متعلقاً بـ (حر) لوجب أن يعتق ما كان في ملكه يوم حلف، ولا يدخل ما اشتراه بعد؛ لأنه لا شيء في الكلام يوجب دخوله فيه.

فإذا سمى بـ (حر) تعلق بقوله (لي)؛ كأنك قلت: كل مملوك ثبت لي يومئذ أو رقب لي يومئذ، فإذا كان كذلك دخل ما كان في ملكه يوم حلف وما اشتراه بعد، ألا ترى أن ما اشتراه بعد فهو رقيق له يومئذ، فإذا كان كذلك عتق بهذا الكلام، وهذا هو الظاهر، وإن كان الوجه الآخر يجوز، ألا ترى أن حكم الممول أن يلبى العامل، و(لي) هو العامل وقد وليه (يومئذ) الذي هو معموله.

هذا هو الأشبه الظاهر، وإن كان الاتساع في العربية يجوز غير ذلك، ومن ثم قال أبو حنيفة في قوله: (أنت طالق اليوم عدأ)^(٢). إنه يؤخذ بأول الوقتين الذي يتفوه به؛ لأنه الذي يني / ١٧٢ العامل يقتضيه، والآخر لئلا العامل لا يقتضيه، والأول هو الظاهر أن يؤخذ من حيث ولي ما عمل فيه؛ فافهم.

أوس:

إذا ما رآني تفض الرقب بأسبها وإن نظرت في سائر الناس ترعد^(٣)

قل: يقول: تؤعدي وتجنري علي فإذا نظرت إلى غيري كان هذا حالها

أو واحداً من ما يحكيه الباقولي من ابن جني. وانظر: الكتاب (٨٣/٢) والأصول (١٥١/١، ١٥٥) والبحر المحاسن (٢٨٩/١، ٢٩٤/٢) وكشف المشكلات ٦٩٤.

(١) يحرص الأحناف بهذه المسألة في باب العتق ووجدت للسرخسي وابن نجيم يأخذان بالوجه الأول متعلقان الظرف بالمتى، في حين يذهب المحققون إلى الوجه الآخر فيعلقه بالحرية فيعتق ما كان قبل الدخول أو بعده، انظر المبسوط (٨١/٧) والبحر الرائق (٢٥/٤) والدر المختار (٧٣٨/٣).

(٢) جاء في بدائع الصنائع (١٣٤/٣) وعليه الأحناف، وفي المسألة أقوال أخرى. انظر المبسوط (١١٥/٦) والمجموع (٢٠٢/١٧).

(٣) من الطويل، وليس في ديوانه غير أنه قصيدة على الطويل والقافية تال مكسورة والبيت يقبل ذلك اللفظ: ريش كالرهب.

فاً هـ، مما يقال عند الوعيد والتهديد كالمثل، فهو عندي كقوله:
أَحْوَلِي تَنْقُضُ اسْتُلْكَ مَذْرُوبِهَا (١)

السابعة

سَابِغُ عُدْرًا أَوْ نَجَاحًا مِنْ أَمْرِي إِلَى رَبِّهِ رَبُّ النَّيَّةِ رَاكِعٌ (٢)
قد: (ربُّ النية) يعني الممدوح؛ تقديره: ربُّ البرية راكمٌ إلى ربه، فقدّم ما نصل
بحبر ابتداءً على المبتدأ، فهذا يدل على جواز تقديم خير المبتدأ عليه. ومثله:
كَلَّا يَوْمَئِذٍ هَوَالَةٌ (٣)

(١) صدر بيت من الوافر، وعجزه.

لَيَقْتُلَنِي فِيهَا ثَلَاثَا عُمَارًا

وهو لعنبرة في ديوانه ٢٣٤، وتخرجه ٣٤٧، ورد قريب الحديث للمحربي (١/ ٢٥٨) والصحاح (درا)،
والشدة أبو علي في: الشعر ١١٨ شاعداً على ما بُني على التثنية. المذروان: فرعا الألبين ولعل العطفان،
ويقال: جاء ينقض مذكوره إذا جاء باغياً يتهدد.

(٢) من الطويل، وهو لنباهة في ديوانه ٢٣٧ من رواية ابن السكيت لشعره، والحماسة البصرية ١، ١١، ومعاهد
الشصيص (١/ ٣٣١) وفي: الحرائر (٢/ ٤١٤) والأساس والناج (ركع) وجاء العجز بلا نسبة في:
التهذيب (١/ ٣١٢) واللسان (ركع)، والرواية فيها جميعاً (سبيلغ) = (سبيلغ)، والعرب في الجاهلية
ثقل بلعنبر: راكم، ويريد النباهة نفسه، ورب البرية - ممدوحه النعمان بن النذر. ولا حاجة في رواية
المصدر إلى توضيح أبي علي إذ المعامل (راكم) و(رب) مجرورة، وأبو علي في هذا الشاهد والذي يليه يحتاج
على الكريمين، بمعنى تقدّم الخير على المبتدأ، وانظر: الإنصاف ٦٥ والنبوي ٢٤٥، وانصاف السجوة المذكورة
في تخرجه البينون.

(٣) بعض بيت من الوافر، ونغمته:

وَصَلُّ أَرَوِي ظَنُونٌ أَنْ مَطَرُحُ الظُّنُونِ

وهو لشمساح في ديوانه ٣١٩، وتخرجه في: الديوان ٣٤٦، وزده أمالي الغالي (٢/ ٣٠) والمصباح
(١/ ٣٢١) والمسطح ٦٦٣، والبسيط ٥٧٨، والكافي في الإصباح ٤٧٨، وشرح شوه الإصباح ٢٩،
وإصباح الشوه ٩٠، ومصباح ابن يسمون ١٨٩، وأنشده أبو علي في: الإعمال (١/ ٧٩) والمفديس ٧٦،
والعليات ٢٥٦، والإصباح ٩٥، شاعداً في: الأول على إضافة (كلا) للظاهر، وفي انقاييس ٧٦ لربه
(أروي)، وفي الاحيريس وكتايا جاء شاعداً على جواز تقدم الخير على المبتدأ، فكلا ظرفٌ متعلقٌ بالخبر
(ظنون) مقدّم على المبتدأ (وصل) فجواز تقدم الخير أولى إذا جاز تقدم معموله، وفي شروح الشواهد
والبسيط اعراض عليه وجوابه.

تأنيده

فلا عمر^(١) الذي أثني عليه وما رقع الحجيج إلى إلال
 لما^(٢) أعملت شكرك فانتصحتني فكيف ومن عطائك جل مالي^(٣)
 / ٧٢ ب (م) (٤) نصب عطفاً على (عمر)، و(لا) (٥) نفياً للكلام؛ كقولك: الله
 لريد مصدق^(٦)، والتنوين محذوف للإضافة^(٧)، أو يكون أضاف (عمر) إلى (الذي)
 كما تقول: لعمرك؛ إلا أنه لما لم تدخل لام الابتداء سقط الفعل^(٨) عليه؛ مثل: الله
 لأعلن، والجواب: لما^(٩).

مسألة

أبو زيد:

تدبت على لسان كان مني قلت بأنه في جوف عجم^(١٠)

- (١) الأصل: عمر، ولا وجه لإثبات الواو، والتصحيح من الديوان.
 (٢) الأصل: لما بكسر اللام وصورتها من الديوان.
 (٣) من الواو، وهما متباينة في: ديوانه ١٥١، والوساطة ١٩٠، ٣٢٣، وسر الصناعة ٣٧٧، ٣٩٥، وتذكروا أبي
 حيان ٦٢٥، وشرح أبيات المغني (٥٦/٨) والاساس (نصح) وبلا نسبة في: الاصول (٤٣٥/١) واشد
 الثاني أبو علي في: الشيرازيات ٥٦٥ والتعليقة (٢٤٦/٤) والبغداديات ١٢٨١ والخليجات ٢٦٨ شهداً على
 تشبيه (ما) الموصولة بالنافية في جواز اتصال النافية بلام جواب القسم، ولم يمرض لهذا هنا. في (ما رقع
 الحجيج) يجوز (ما) الموصولة والمعنى الإبل أو مصدرية أي فعل الحجيج، وروي (الحجيج) و(عمر) بالرفع
 أيضاً، إلا أن جيل معرفة، التصحیح: قبل تصححه.
 (٤) يريد (٤ رفع)، ونقل البغدادي هذا النص في شرح أبيات المغني (٥٧/٨)
 (٥) شرح الأبيات: (لا) في (فلا) ممي لكلام، والرمخشري في الاساس يقول بزيادة لا
 (٦) يريد أن تأكيد القسم المنفي بمثله وهو (لا)، كما أن تأكيد المثبت بمثله وهي اللام، وقد حكاه عن المازني
 في (٤٠١-٤٠٢) وحذف أبو علي حرف الجر من المثال لئلا ياتي القسم به منصوباً كالشاهد. وانظر في: الكتاب
 (٣/٤٩٧) المثال وتفسير النص فيه.
 (٧) أي المضاف انقدر عمر الله، أو إذا تقسم بممدوحه. والبغدادي حذف (والتنوين محذوف للإضافة) على
 عاب عدده في العبارات التي يرى فيها غموضاً عند أبي علي. انظر: مقدمة محقق الشعر ٨٩
 (٨) يعني فعل القسم، وصرح به أبو علي في: التعليقة (٧/٤)
 (٩) شرح الأبيات: لما أعملت. وهنا انتهى نقل البغدادي.
 (١٠) تقدم في (١٧١) التعليق عليه. والقول بزيادة الباء جاء في تعليق أبي حاتم في: النوادر ٢١٢، كلام أبي
 علي في الموضح السالعة وفي الإيضاح ٧٦.

وجه^(١) زيادة الباء في اسم (ليت) شبه (ليت) لتضيقها ورفعها بالمفعول، وانمحل بصل تارة بنفسه وأخرى بالباء؛ قال: ﴿أَلَمْ يَعْلَمْ بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى﴾^(٢)، ﴿وَيَعْلَمُونَ أَنَّ إِلَهَهُ هُوَ الْحَقُّ الْمُبِينُ﴾^(٣).

ومثله^(٤) في أنه لما أشبه الفعل عُدِّي تعديته؛ تارة بنفسه وأخرى بحرف الجر: يا زيدا وبها لزيد.

فإن قلت: فهل يكون على إصمارة اسم (ليت) كقوله:

ألا ليت إني يوم تدنو مني شِمت الذي ما بين عينيك والقَم^(٥)

فإن ذلك لا يستقيم لئلا يبتدئ (أن) مفتوحة.

وسد الطرف في خبر (أن) مسد خبر (ليت)؛ كما سد في قولك: (عِدمت أن زيدا في الدار) مسد المفعول الثاني.

وجواز حذف الخبر في (ليت) / ١٧٣ و(إن) وبابه برفع الجمل أخباراً لها يدل على صحة قول أبي الحسن في إجازته (إن قائماً الريدان)^(٦)، ألا ترى أن الفاعل لا يكون جملة ولا يُحذف؟ وقد تقدم^(٧) أن الاثنين قد يجوز أن يقتصر بخبر أحدهما عن الآخر لأن كل واحدٍ منهما كالآخر وساد مسده.

(١) من هنا إلى (أخباراً لها) نقله البغدادي في: الخزانة (١٤٢/٤)

(٢) سورة العلق: (١٤).

(٣) سورة النور. (٢٥) وكذا قوله في الأئمة في الحجة (٢١٧/٣، ٤٠٠/٥)

(٤) ذكر مشابهة (يا) لتفعل بنحو قوله هنا في: الشعر ٦٧، والشيرازيات ٤٧٤، والعسكرية ١٢١

(٥) من الطويل، وهو لمصر بن أبي ربيعة في: ديوانه ٣٨٨، والمعقد الفريد (٧١/٢) وتأريخ ابن عسك

(٦) (٩٨/٤٥) واستطرف (٢١٥/١)، وبلاسية في: الخزنة (١٥٢/٤) نقلاً عن كتابها، واشده

أبرعني في الحليمات ٢٦٠ لما ذكره هنا وهو أن اسم (ليت) ضمير الشأن المحذوف وفي الأصل وعبره (أن)، وهو تصحيف بإلهاء السياق.

(٧) على أن (قائماً) اسم إن و(الريدان) فاعل سد مسد الخبر. ذكره ابن السراج عن البصريين وعن الأحفش

في الأصول (٢٢٢/١، ٢٥٥-٢٥٦) ولم يمتعه، وحكاها أبو علي عن الأخفش بدليبه في حجة

(٢٠٠/٢) وسيعيده في (١٠٧-١). وانظر: شرح الرضي (٢٢٦/١) والهمع (١٣٦/١).

(٧) جاء شيء منه في (٦٨-١).

قار أبو العباس في المدخل (١): الهمزة لا صورة لها في الخط.

مسألة

قياس قول أصحابنا أن لا يجوز (يزيد) (ضربته)، ألا ترى أنهم يقولون (٢) في (ريد ضربته) أنه منصوب بعمل (ضربته) تفسيره، وما وصل باللام كالواصل بنفسه من قنن. فاصمراً فعلاً يصل باللام ويكون هذا الظاهر تفسيراً له؛ كـ (ريد ضربته). فإن الواصل باللام لا يُفسر بالواصل بغير اللام، ألا ترى أنك لا تقول: (يريد لقبته) وانت تضمر (مررت)؛ فكذلك:

للقرآن يدرسه (٤)

والهاء للدرس لدلالة (يدرس) عليه. ومثله:

وتخاله على مئته سباً جديداً يمانياً (٥)

(١) اندخل من مصنفات المبرد المعقودة، ومنه من في التذييل لأبي حيان (٣٠/٥) رسالة في الأزهر. ورُتب المبرد على هذا القول إخراج الهمزة من الحروف التي لها صورة مستقرة، وحكى ابن جني هذا القول عنه ورده بكلام مفصل في: سر الصناعة ٤١-٤٣، وحكى السحاس في: عمدة الكتاب ١٩١ هذا القول عن ابن كيسان، وانظر: شرح الشافية للرضي (٣١٩/٣) والهمج (١٣٤/٢).

(٢) الأصل لزيد، وهو تحريف يخالف الكلام بعده.

(٣) الكتاب (٨١/١) وهو قوله في: الإيضاح ٧٥

(٤) من بيت من البسيط، وهو ثامناً:

هذا سراً للقرآن يدرسه والمروء عند الرشا إن يلقها ذيباً

وهو بلا نسبة في: الكتاب (٦٧/٣) والأصول (١٩٣/٢) وشرح السيرافي (٧٨/١٠) والشمام ٦٩، والرصد ٢٤٧، ٣١٥، وتحصيل عين الذهب ٤٠٦، وأملني بين النجدي (٩١/٢) والإعراب المنسوب، ٩٠، والبحر (٦١١/١) وشرح أبيات المضي (٣١٥/٤) والخزائن (٣/٢) وأنشده أبو علي في: التعميق (١٨١/٢) والحجة (٢٤١/٢، ٣٧٥، ٣٥٣/٣) شاعراً في التعليقة على حذف جواب الشرط، وفي الحجة جاء للمذكور ما من أن الهاء في (يدرسه) للمصدر وليس معمولاً لامتناع أعمال المفعول في الظاهر وتصمراً معاً، وهذا التوجيه أشهر أنه لأبي علي وقد شتعه أبو العلاء في: رسالة العمراء ٢٥٥، وبكى وبعثت السيرافي قال به مما يدل على أنهما مسبوكان إليه.

(٥) قطعة بيت من الطويل، وقامه:

عجال على وحشيه وتخاله

وهو لسُحيم عبد بني الحسحاس في: ديوانه ٣٠، وشرح أدب الكاتب للجواليقي ١٨٢، وأملني المبرور في ٣

وبوقار قائل في (هذا سُرَاقَةُ للقرآن) فجعل اللام حالاً (١) [ثم قطع ويص] (٢)
 ٧٣ / ب [ع : هذا وجهٌ كنتُ أنا قديماً رأيته ، وجوازُهُ أن تكون اللام حالاً منه ،
 (يدرسه) حالٌ من (القرآن) ، ولم يُحتج فيه إلى إظهار الضمير ؛ لأنه فعلٌ لا اسمٌ فاعلٌ ،
 ويُحوز فيه أيضاً وجوهٌ غيرُ هذا .]
 لأعشى .

وأقررتُ عيني من العانيا
 من كل بيضاء (٣)

لا يحلو (من) في قوله : (من كل بيضاء) من أن تكون متعلقة بـ (العانيا) ، أو بما
 بعدها من المصدر والفعل ، فإذا لم يحز واحدٌ من الثلاث ثبت أنه بدلٌ من قوله : (من
 الغانيا) . وبمثلُه :

إننا وجدنا بني جِلان (٤)

- ٣٩٧ ، وللعبيدي في : شرح ابن عميش (١٢٤ / ١) وبلا نسبة في : المجموع (١١٦ / ٧) وشرح أبيات المعنى
 (٣١٦ / ٤) وهما عن الحجة ، والشاعر يصف ثوراً ، وحشيته يساره ، السبب : ثوب أبيه . والشيد أبو علي
 البيت في : الحجة (٣٧٥ / ٢ ، ٣٥٢ / ٣) شاهداً للمدح في الشاهد السلف والتقدير : ونحن عيالٌ ،
 وامتنع عودُ الهاء على الثور لأنه يترتب عليه رفعُ (سبأ) بالابتداء ، ورأى الجواليقي الهاء تعود على البيضاء
 المنضمرة للعمم به .

(١) في العبارة تسامح ويعني متعلقاً بحال .
 (٢) لم يُكمنه أبو علي وإثمه ليس جني ، وفي شرح الأبيات نعتٌ عن قلندرة الفصيرة ضمٌ وجهاً ثالثٌ خلا منه
 المخطوط .

(٣) من المتقارب ، وتقام الثاني .

مذكورة لها بشرناصح كاللبن

وصما لأعشى في ديوانه ٤١٩-٤٢٠ ، والكمال ٦٥٥ ، والأول في : طبقات المححول ١٤٢ ، ومعت وأصمت
 نسجاسي ٩٨ ، ورسالة الغفران ٢١٨ ، والجمهرة ١٣١ ، والرواية في الأولين : ومن كل بالواو ، ولا وجه فيها
 بتوجيه أبي علي فهي معطوفة على الغنات . وأما على رواية الأصل فغالبية محروم وهو جائز في المتعارف
 أن إماماً من أئمة أي طرأ به وانهمه والأمر مع الغنات إذا لم يكن تكاحاً أوجب الظن بصاحبه و بهامه ، وإن
 أن يكون من الفعل لوتى من الزنا فحذف .

(٤) من البسيط ، وتامه

كلهم كساعد الغيب لا طول ولا عظم

الشعاع

فَقَرَّبْتُ مُبْرَاةً (١)

أحار (٢) أبو يوسف (٣) الاجتهاد من النبي عليه السلام في الأحكام، وأجار أيضاً أن يقع منه الخطأ فيها، واستدل على ذلك بغير شيء؛ منه قوله: ﴿لَتُحْكَمَ بَيْنَ أَسَاسٍ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ﴾ (٤)

٥: هذه مقولة (٥) من (رايت)؛ أي: اعتقدت، والراي لا يكون من حاسة البصر، ولا من متعددة إلى مفعولين؛ لفساد الأولى في المعنى وعدم المفعول انشائي في الثانية، وهي من الراي لا من / ١٧٤ الرؤية، ألا تراهم يقولون: إن رايت كذا فعلت، ورايتك في كذا، فيوقعون إحداهما موقع الأخرى.
حسان:

وَذَلِكَ أَنَّ الْقَكْمُ قَلِيلٌ لِوَاحِدِنَا أَجَلٌ أَيْضاً وَمِينَا (٦)

= وهو بلا نسبة في: معاني الأخفش ٢١١، ٢١٢، والحيوان (١١٢/٦) وجاء بقاءية (قصر) غير مسوب في: اتفاق النحوي واختراق المعاني ٢١١، والحرارة (١١٢/٦) واللسان (جلل) وانشاء بهذه القافية أبو علي في: الخصيبات ٣١ على وصف أيدي الضباب بالصفر، وفي: المسجدة (١٤٩/١، ٣٧٢/٦) لما ذكره هند من اختلاف صورتي البذل والمبدل منه، وموضع الشاهد (لاطول) ولم يرد في المن جلال اخنعت المصدر في كسر الجيم رفعتها وفي الأصل بالكسر وهو حي من العرب يذكر في عمرة وغيرها. انظر: الاشتقاق، ٣٩٨، والمؤلف ١٣، والأغاني (٢٢٩/٢٢) وجمهرة من حزم ٢٩٤

(١) تقدم تأملاً والتعليق عليه في (٦٨-١) واحد وجهه هناك البدلية

(٢) حكى أبو حنيفة هذا عن أبي يوسف في: الخليات واحتج له مفصلاً، والخلاف في المسألة وأدلة المتأخرين في: الأحكام لمؤيدي (١٦٥/٤) وألف سؤال للكوراني (٢٤٤/٢) وانظر شرح النعم لابن برهان ١١١، وشرح النهج لابن أبي الحديد (٢١٤/١٠) والفصول للخصاص (٢٨٢/٣) وأحكام ابن حزم (٦٩٨ ٥)

(٣) أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري، صاحب أبي حنيفة وأول من دعي بقاضي القضاة (١١٣-١٨٢) انظر: وفيات الأعيان (٣٧٨/٦) وهامشه.

(٤) سورة النساء (١٠٥) وحملها مفسرون على (عرق). انظر تأويل للشكل ٤٩٩، وكشف المشكلات ٣٢١ وهامشه والدر للمصون (١٨٧/٤).

(٥) بهمه الفعل أي التعدية

(٦) من الواهر، وهو لحسان في: ديوانه (٢٤٣/١) وشرح السيرافي (١٦٩/٤) وقافيته فيها على انصواب بالنعم (ومين)، وجاء محرفاً في: الشعر ١٤٤، وفي كتبتا (١-٧٥، ١-٢٥) والنهج (١٥٦/٢). وكلام أبي حنيفة =

فيل أراد مئب؛ أي: ومئب أيضاً قليل لواحدنا.

[ع (١): أي: والفاء ومئباً].

كقوله:

الآ قالبتا (٢) شهرين أو نصف ثالث (٣)

أي: أو شهرين ونصف ثالث.

هذا (٤) على غير التحفيف القياسي، لكن على البذل على حذف (أخطبت) (٥)، فلما سكنت الياء حذفها لسكونها وسكون علم الجمع (٦).

قال أبو الحسن (٧): يذ لك على أن ألف (آدم) ونحوه على حذف القلب، ليس على

ما مختصر عما في الشعر، والبيت شاهد على حذف الهرة ضرورة، ونوجيهه أنه اسكن الهرة ثم قلبها ياء ساكنة فاجتمعت ياءان حذف أولاهما، وأجاز أبو علي رفع (من)

(١) هذا منقطع من كلام أبي علي في الشعر، ومنه التعمير أجل أيضاً وإن الفاء ومئب قبل لواحد، فحذف الألف الآخر لجرى ذكره... ثم ذكر البيت التالي.

(٢) الأصل فالتاء، وهو تصحيف صوابه من المصادر المذكورة في التخريج.

(٣) صدر بيت من الطويل، وحججه:

إلى فاكما ما غيقتي خيلها

وهو بضم الهمزة في: ديوانه ١٧١، ومعاني الأعراس ٣٥، وأسالي ابن الشعري (٣/٧٥) وبلا بسية في:

المختص (٢/٢٢٧) والخصائص (٢/٤٦٢) والمصاحبي ١٧٢، وأنشد أبو علي في الخجة (٤/١٠٠)

على أن معنى غيابة ما غيبت عنك، وفي الشعر ١٤٤، على ما جاءها من حذف (شهرين) الآخر لتقديم

ذكرها، وفي ص ٣٢٥ على معنى أو.

(٤) يعني حذف الهرة من (مئب).

(٥) يبدل الهرة ياء بغير علة يجمع سيبويه والمبرد في غير الضرورة، وحكاها أبو علي عن أبي زيد في خبره مع

سيبويه، وقد ذكر ابن قسيبة (أخطبت) في ما يهمز ولا يهمز وخطأ بعضهم ذلك. انظر انقصاب

(١/٣٠٢) والخجة (٢/٩٦) وسر الصناعة ٧٩١، والخصائص (٣/١٥٤) والتمام ١١٠، وشرح القصائد

بمنها ٣٤١، ودقائق التصريح ٥٢٩، وشواهد الشافية ١١، والمصاحح (خطأ).

(٦) أي ياء الجمع

(٧) أصل آدم (آدم) فاجتمعت همزتان أولاهما مفتوحة فقلبت الآخرة الفاء. وذكره الأعراس في معانيه ٤٥،

وسيبويه (٣/٥٥٢) ولم أجد من ذكر التحفيف في (آدم) إلا السيرافي في شرحه (العلمية ١/٢٨٨)

وسم يرد به بين بين، غير أن المبرد يحكي عن قوم من النحويين أنهم يجيزون قلب الهرة وحذفها للاستغناء

استحيف - وإن كان اللغزان واحداً^(١) - قولهم: (جاء)^(٢) فتقلب اللام ابثة، ولا تحقّقها فتجعلها بين بين.

فا. إن قلت. كيف يصح استدلاله على قول الخليل^(٣) في (جاء)^(٤)؟ [يصر] الشبهة^(٥) المقلوبة هنا على قوله في ﴿يَسْتَهْزِئُونَ﴾^(٥) لا يسعي أن يكون بين بين، ولكن يسعي أن يُقلب ياء فتقول: جائي، ولو سُمع شيء من هذا القسيل لوجب أن يكون على الصرورة إن كان في شعر / ٧٤ ب نحو: لا بارك الله في الغواني^(٦)

= ومن غير علة ومنهم أبو زيد، وما حكاه نحمد في كلام الكوميين انظر المختضب (٣٠٢/١) وشرح القصائد الطوال ٢٧٩، وعرض أبو علي لمسألة (آدم) في: النكملة ٣٨، والحجة (١٧١/٤) والشعيفة (٥٢/٤) والبيداديات ٨٩، والإجمال (٦٢/١، ٢٤١/٢) والجليات ١٠، ٣٣٤ بما لا يخرج من ذلك.

(١) أي ما يكون على التخفيف وعلى القلب، وكذا قال أبو علي في: البيداديات ٧٩ وانظر استدلاله في الحجة (١٧٣/٤، ٢٨٦/١)

(٢) (جاء) فاعل من (جئت) وهو على قول سيبويه (جائي) اجتمعت فيه همرتان فاردتاً ثقلأ فقلبت الأخرأ ياء لأن ما قبلها مكسور، وهو قلب لأرم في كل حالات الإعراب، وهو ما قاله الأخفش في: معانيه ٤٥ وحرفيت (جاء) فيه إثر تعليق الأستاذ شاكراً. انظر الكتاب (٣٧٦/٤، ٥٥٢/٣)

(٣) الخليل يخالف سيبويه في (جاء) لانه يذهب إلى أن اللام فيه قلبت في موضع الميم، وهو القيس عند أبي علي. انظر الكتاب (٣٧٧/٤) والنكملة ٢٦٤، والممتع ٣٢٧

(٤) أي بهزة الثانية في (جاء).

(٥) سورة الأعداء (٥) وتكررت في مواضع كثيرة من القرآن. ويخالف الأخفش فيها سيبويه، فمدحبه قلب الهمة لمصرمة ياء إذا سُبقت بمصرمة في التثنية، وقوله في: معانيه ٤٩ (ورسمه بالهزة تحريف)، والمختضب (٢٩١/١) والخصائص (١٤٤/٣) وشرح الفصل (١١٢/٩) وفصله أبو علي في الحجة (٣٥١/١)

(٦) صدر بيت من التشرح، وقامه.

هل يُصْبِحَنَّ إِلَّا لَهْنٌ مُطْلَبٌ

وهو معبد الله بن قيس الرقيات في: ديوانه ٣، والكتاب (٣١٤/٣) والمختضب (٣٠٢٨٠ ٣٠٥٤) والك من ١٤٠٩، والأصول (٤٤٢/٣) وشرح السيرافي (١١٧/٢) وشرح أبيات سيبويه (١١/٢) ونصف (٨١/٢) وفرحة الأديب ١٢٩، وشرح أبيات المغني (٢٨٧/٤) وبلاسية في خصائص (٢٦٣/١) وانشده أبو علي في: الحجة (٣٧٧/٤) والتعليقة (٥٦/١) شاهداً على تحريك ياء (العواني) بالكسر ضرورة وهو ما جاء هنا وسيأتي في (١٢٥-١). والبيت روي بلفظ (عهل) و(أما) مكن (هل) وفيها الياء ساكنة فلا ضرورة فيها.

وسم يحُر أن يكون على التخفيف مثل ﴿يَسْتَهْزِئُونَ﴾؛ لأن هذا التخفيف ممرلة لتحقيق في هذا، انصرب، فكما لا يكون بين بين على قول غيره؛ كذلك لا يكون عبده على وجه لتخفيف، إلا أن يكون على قول من جمع بين همزتين^(١)، فيه قد حكي عن أبي الحسن أنه سمع «اعفّر لي خطائتي»^(٢)، فعلى هذا يجوز تخفيف (جائي) على حد «يستهزئون» على قوله، وذلك ردي.

مسألة

من لدليل على أن (يفعل) موضوع للحال - كما كان يقوله^(٣) - أن لفظ الحال مع اللام^(٤) لم يدخله شيء من الروائد، والمستقبل مع اللام الأخرى^(٥) دخلته إحدى المتون في أكثر الأمر، فالحاق العلامة هنا في باب الدلالة على أن الأول الذي لا زيادة فيه هو الأصل؛ كالحاق العلامة في (ضاربة)، وعلى هذا الحقوا السين وسوف للمستقبل دون الحال، فدل ذلك على أن الأصل الذي لا زيادة فيه للأصل الذي هو الحال.

(١) جاء ذلك في قراءة (أمة) عند ابن عامر وعاصم وحيرة والكسائي. انظر الكتاب (١٤٣/٤) والسبعة ٣١٢ واليسر ٢٢٥، والخصائص (١٤٥/٣) ومعجم الخطيب (٣٥١/٣) وصنفها أبو علي في. الحجة (١٧٥/٤).

(٢) حكاها في: معانيه ٥٦٦، وذكر أنه قليل وأنه في لغة قيس، وحكى عنه في الأصول (٣٨٢/٣) وعنه وعن أبي زيد في: الخصائص (١٤٥/٣) وعن الأخير في: المعصّل ٣٥١، وعنه أن الفاضل أبو الصبح وابن عمه ردد. وفي الأصل: خطائي، وهو يحالف السابق والمصادر.

(٣) لعله يريد: إن اسراع فقد حكي للمراتي عنه ذلك في شرح الكتاب (١٢٩/١) وكلامه في: الأصول (٣٩/١) لا يرد، وحكى السيرطي عن أبي علي ذلك أيضاً وأدلتها على ذلك هي المذكورة هنا، وقد تردد قول أبي علي في كتبه فهي العسكرية ٩٩ يقرر أن الأصل للحاضر، ثم في ص ١٠٦ والمعلّيقه (١٧/١) والإصحاح ٥٣ يذهب إلى أنها تقع على الاثنين ثم تخص وقفاً بعينه بالسين وغيرها، ويكتب جمع بين المتون، ويلجأ في المسألة أقوال أخرى. انظر: إصحاح الزجاجي ٨٧، وشرح السيرامي (٥٨/١) وشرح النصار (٢٢٨، ٢٣٨) والمقصد ٨٤، والهمع (٧/١).

(٤) لام الابتداء

(٥) اللام الواقعة في جواب القسم.

مسألة

١٧٥ / عَلَيْهَا الْحَيْعَلُ الْقُضْلُ (١)

أرى أن (الْقُضْلُ) صفةٌ محمولةٌ على الموضع، ألا ترى أن (الهِلُوكَ) فاعلةٌ في معنى،
فحمل نصمةً على الموضع، ولستُ أحفظُ عن أصحابنا أنهم حكوا هذا النحو في
موضع، وقد مرَّ بي شيءٌ آخرٌ غيرَ هذا من هذا النحو (٢).

مسألة

يَسْتَقِيمُ أَنْ تَجْعَلَ (عَلِيٌّ) فِي قَوْلِهِ:

هَذَا لَكَ إِلَّا أَنْ مَا كَانَ قَدْ مَضَى عَلَيَّ كَأَثَابِ الْحَرَامِ الْمُهَيْمِ (٣)

منعلقةٌ بقوله: (كَأَثَابِ) على قوله: أَكُلْتُ يَوْمَ لَكَ ثَوْبٌ (١)، فيجري مجرى قولك:
هذا يشابه الأثوابَ في الدار.

(١) بعض بيت من البسيط، ونحوه

السالكُ الثَّغْرَ الْبَغْلَانُ كَالْبَهَا مَنِي الْهَلُوكِ عَلَيْهَا الْحَيْعَلُ الْقُضْلُ

وهو بمنسوخ الهدلي في: شرح أشعار الهدلي، ١٢٨١، والبرصان، ٢٢٢، والشعر الشعراء، ٦٦١، والمعاني
الكبرى، ٥٤٣، والأغاني (١٠٤/٢٤) والنسيبهات، ٨٧، ١٥٣، والخصائص (١٦٩/٢) وسر الصدقة، ٦١١،
وأمالى ابن الشجري (٢٢٠/٢) والخماسة البصرية، ٦٩٧، وتذكرة النحاة، ٣٤٦، والخزاعة (١١/٥)، ٩٩، وبلا
نسبة في المخصص (٣٦/٤) وصلة الحفاظ، ٧٠١، وأنشد أبو علي في الشعر ٤٣٤ وفُلب في وجهه وعراب
العاظه رسم يعرض لفائنه هنا الثغرة موضع الخافه، الكالي: الحفاظ، الحيمل: ثوب يخاط أحد جانبيه ويُترك
الآخر، الهلوك: المرأة المنسوبة المنكسرة، الْقُضْلُ: ثوبٌ تنفضل به المرأة في بيتها وتبدل به تكف به ثيابها أو
هو امرأة عبيد فميسر وردد، بلا إزار. واختلاهم في البيت لأن الفضل هي المرأة فوجه بعضهم رفع (الفضل)
عني الجوار، أو أنه بحث (الحمل)، وأبو علي ومن تابعه يحملونه على التبعية على أهل إد الموصوف فدخل
في معنى ولو حمل (الفضل) على أنه الثوب كما أثبت بعض اللغويين لم نحتاج إلى التأويل

(٢) قول سيد: طَلَبَ الْمُعْقِبُ حَقَّهُ الظَّلُومُ، وتقدم في (١٨-١)، وحكى ابن سيده في المخصص كلامه على نحو أم

(٣) سبق ذكره في (٦٩-١) على كان التامة والناقصة

(١) في الكذب (١١٧/١) والأصول (٢٤٧/١) وشرح السيرافي (٢٢٧/٣) والخصائص، ١٨٠، ١٩٠،
وابعداداديب، ٥٥٥، والمشورة، ١٥٨، والعصديات، ٢٥٩، والإغصان (٢٥٧، ٢٠٩/٢) والخجعة (٢٢١-٦)
والبصريات، ٩٠٢، والشيرازيات، ٦١٨، والكشف، ٤٥٤، ٥٨٦، ٦٦٦، وتبيين الطوسي (٣٨٥-٥) والمعنى
(٧٠٧/٦)، وفيه يُحمل الظرف (كل) على ما في (لك) من معنى العمل، وهو أفراد مت، واستشهد به
أبو عبي في بعض كتبه وفي (١٣٩-ب) على تقدم الظرف على المعاني التي تعمل فيه

ولا تجعله متصلاً بالمصدر (١) فتكون قد فصلت بينهما بالاستثناء إن جعلت الاستثناء بحرفة لعطف وليس مثله، وإن كان يُشبهه. فإذا كان كذلك لم يمتنع أن تفصل به بينهما؛ لأنه بحرفة معمول في الصلة (٢)، ألا ترى أنك لو قلت: الذي دمت إلا لإماء سماءه زيد، حاز.

مسألة

في بيت حسّس هذا - يعني: وميناً (٣) - فُحش من موضع آخر، وهو أنا لا نعرف اسماً مجموراً بأبواو والون على حرف واحد. ألا تراهم لما أرادوا / ٧٥ ب جمع (دو) عدكوه إلى لفظ آخر وهو قولهم:

الذوبيا (٤)

وكذلك لما نُسوه قالوا: ذوا ودوي (٥)، ولم يقولوا: ذان ولا ذين ولا ذون، فهذا يقيح هذا أيضاً (٦)، ووجهه أنه شبه الساكن [غير المفصل] (٧) بالساكن المتفصل؛

(١) أي (عجاؤك)

(٢) المسننى عنده منصوب بالجملة قبل (إلا) وليس بمنفرد (استثنائي) انظر الإحسان (٣٣٧/١) والبعث ديات ٥٩٣، والبصريات ٧٠٢، وكنايا (١٣١-ب، ١٤٥-ب، ١٧٤-ب) والمسألة خلاصة النظر: الكتاب (٣١٠/٢) والكمال ٦١٣، والمحاضرات (٢٧٨/١) والإحسان ٦١٠، وشرح الجمل لابن عصفور (٢٥٢/٢) راجعي ٥١٦

(٣) تقدم ذكره كاملاً والتعليق عليه في (٧٤-١)، (ومين) أصلها (مئين) حدثت عمرتها ضرورة

(٤) آخر بيت من الواحر، ونحوه:

فلا اعني بذلك أسفليكم ولكني أريد به الذوبيا

وهو لم يكتب بن زيد هي: ديوانه (٤٠٨/١) وتخرجه (٤٩٥/٢) وجاء في الكتاب (٣٨٢ ٢) وشرح أبياته (١٥٨/٢) وما ينصرف ١١٤، والمخرجة (١٤٩/١) وأنشده أبو علي في الشعر ١٥٤، ١٦٥، والمحبيات ١٥٥ شهداً على كسر الواو للفتحة في (دو) إتباعاً للجمع، وهو المراد هنا أيضاً، ولاسي على في البيت وجوه آخر ذكرها في الشعر والشاعر يهجو أهل اليمن فيقول إنما أريد ملوككم كدي يرد ودي جدد لا من دوسهم

(٥) دليبه على أن الواو معوجة، وهو من الكتاب (٢٦٢/٢ ٢٦٣) وانظر في التعليقة (٧٥ ٣) عليه لضم الواو في الواحد

(٦) أي يبيع ما في بيت الكمي

(٧) زيادة يقصدها السياق، ولعل مقولتها من فعل للنظر

بحو : ذو المال (١)

وقاسو في شية (دا) (٢) - دان، فلما أريد الجمعُ عُدل إلى لفظٍ آخر فقالوا: ألي،
وعُدُونهم هذا بُعِثَ بيتَ حسان، وتُشَبِّهُهم (دا) : دان، يُقَوِّبه لبقاء الاسم في استشمية
على حرفٍ واحد، وهذا الضربُ من الجمع من قياس التثنية، إلا أن هذا منهم وليس
(مئة) منه، وقد يحالِفُ المهمُ المخصوصُ في أشياء كثيرة.

مسألة

قوله

مشي الهلوك (٣)

يَدُلُّ على صحة قول سيبويه (٤) : إن (تَبَسَّمتَ وميضَ البرقِ) منصوبٌ بفعلٍ آخر، إلا
نرى أنه لا يجوزُ أن يكونَ (المشي) هنا منصوباً بالهلوك (٥) للفصل بين الصلة
وموصول، فلا بدُ إذن من فعلٍ آخر، وإذا صحَّ هنا صحَّ في كلِّ موضع.

مسألة

قال: وما يدلُّ على قُبْحِ:

وميناً (٦)

نه لو وَضَعَهُ موضعَ الرفع / ٧٦ : لَزِمَهُ أن يَضُمَّ فاءَ الفعلِ مِنْ (مِنة)، فتَصَحَّحَ الواو (٧)

(١) عبرته أوضح في الشعر ١٦٦-١٦٧: تكون المعنى منه (أي من الدوينا) أتبع اللام كما أتبع الماء العين،
إلا نرى أنت تقول ذو مال، فتصح الفاء العين... وكذلك تُتَّبِعُ للعين التي هي واو الحركة (أي الكسرة) التي
كانت تحب سببها التي حذفها في (دوين) - ومعنى (غير المنفصل) في المكن الساكنان في الكلمة
(الدوين)، والمنفصل الساكنان من كلمتين بحو (ذو المال).

(٢) أي اسم الإشارة

(٣) من بيت المنفلوطي الهذلي الذي سلف ذكره في (١-٧٤).

(٤) جاء العبارة في (٤٩ ب) بلفظ (تصحبك لمح البرق) وذكرت أن سيبويه تكلم في موضوعها ولم يذكرها
والنظر تحريجي

(٥) أي من (الساكن) في الشاهد

(٦) من بيت لحسان تقدم في (١-٧٤)

(٧) انظر الخصائص (١٠٨/٢، ٢٩٨، ١٣٨/٣) وإسالي ابن الشجري (٢٧٧، ٢٠٤/٢)

فتجعل الكلمة من باب (فوك وفيك)، وليست كذلك لقوله:

إِذَا الْمَثُونُ أُمِرَتْ فَوْقَهُ حَمَلًا (١)

مسألة

من خط أبي بكر (٢): أي رجل ضربت وامرأة؟ لك في (امرأة) ثلاثة أوجه: إن شئت رددتها على (أي) في نصبه ورفعها، وإن شئت رددتها على ما بعد (أي).

ومن خط ما: حدثني أبو علي الحسن بن محمد بن عثمان (٣) بالبصرة سنة سبع وثلاثين وثلاثمائة قل: حدثنا ابن ناجية (٤) قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبه (٥) قال: حدثنا ابن أبي فديك (٦) قال: حدثني إسماعيل بن إبراهيم بن [عقبة] (٧) عن عمه

(١) عجز بيت من البسيط، ومصدره:

ضخم ثملق أشناق الدنات به

وهو للأخطل في: شعره ١٢١، وغريب الحديث لأبي سلام (١/٢٧٢) والمعاني الكبير ١٠٠٧، والشعر والشعراء ٤٨٦، وأحمد بن أبي حنيفة ٣٠٦، واللسان ٣٩٤، والمثلث (١/١٤) ومنتهى العقب (٦/١٧٢) وتهذيب اللغة (٨/٣٢٧) والصحيح (شق) واللسان (مرر وشق)، حمل: كمل، وذكر السكري في شعره أن لا شناق ما دون الدية أو ما يزيد الرجل عمداً على المائة في المدينة ليوصف بالوفاة. والشاهد في أن مهم (مفوك) لا تكون مضمومة، في حين حكى في اللسان (ماي) عن بعضهم قولهم بالضم.

(٢) أي ابن السراج ولم أجده في الأصول ولا اللوزج.

(٣) الحسن بن محمد بن عثمان أبو علي الفسوي نزيل البصرة، ثقة لبيب. أنساب السمعاني (١/٣٨٥) وتاريخ الإسلام (٢٥/٢٠٢)

(٤) محمد بن أبي محمد بن ناجية أبو محمد البصري، ثقة ثبت (ت ٢٠١). انظر: تاريخ بغداد (١٠٤/١٠).

(٥) عبد الله بن محمد بن إبراهيم أبو بكر الميسي، مشفق حافظ صنّف المسند والأحكام (ت ٢٣٥). انظر: تاريخ بغداد (١٠/٦٦)

(٦) محمد بن إسماعيل بن مسلم بن أبي فديك أبو إسماعيل المدني، الإمام الثقة المحدث (ت ٢٠١) سير الأعلام ٣٣٤٨

(٧) الأصل عُقْبَة، وهو تحريف لأن ابن علي إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم (١١٠-١٩٣) ليس ابن أخي موسى بن عقبة، فالمراد هنا إسماعيل بن إبراهيم بن عقبة بن نجي عياش وهو مدني ثقة أخرج عنه البخاري وغيره، وقد فرق بينهما سليمان اللاجي في: التعديل والتجريح (١/٢٣٩) ونص على أنه ابن أخي موسى وانظر الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢/١٥٣) وتاريخ بغداد (٦/٢٢٩)

موسى بن عُقبة (١) عن هشام بن عروة (٢) عن أبيه (٣) عن عائشة عن الحسن بن علي (٤) قال: «علمني رسول الله ﷺ أن أقول إذا فرغت من قراءتي في الوتر ولم يبق إلا الركوع: اللهم اهْدِنِي فِيمَنْ هَدَيْتَ (٥)، وباركْ لي فيما آتَيْتَ (٦)، وقَبْلِ شَرِّ مَا قَضَيْتَ، إِنَّكَ تَقْضِي عَلَيَّ، إِنَّهُ لَا يَذِلُّ مَنْ وَلَّيْتَ، تَبَارَكْتَ رَبَّنَا وَتَعَالَيْتَ»

٧٦ ب سئل علي (٧): مَنْ أشعر الشعراء؟ فقال: «أشعر الشعراء حياذها، كُلُّ يَجْزِي إِلَى عَيْنِهِ، وَلَكِنْ أَمْرًا الْقَيْسَ مَدَّ لَهُمَ عَنَانَ الْخَضِرِ (٨)، وَادْرَكَهُمْ بِعِقْلِ (٩) الْفَوْتِ».

ويخطُفا: أنشدنا أبو العباس:

إِنَّ الشُّرَيْبَ لِلشُّرَيْبِ هَبْنُ
إِنَّ الْأَذَاةَ لَيْسَ مِنْهَا لَمُنْ (١٠)

(١) موسى بن عُقبة بن أبي عمار أبو محمد الأسدي، قال فيه الذهبي: الإمام الشافعي الكبير (ت ١٤١). سير الأعلام ٣٩٨٥

(٢) هشام بن عروة بن الزبير بن العوام أبو المذخر القرشي (٦١-١٤٦) انظر ما نقله الذهبي في السير ١٠٨٦ من أقوال العصابة فيه.

(٣) عروة بن الزبير (٢٣-٩٣) انظر سير الأعلام ٢٦٧٦

(٤) جاء الحديث بغير إسناد هنا في: سنن الترمذي (٣٢٨/٢) وأبي داود (٦٢/٢) وابن ماجه ٢٦٩ والنسائي (٣٤/٥) والمستدرک (٢٩٨/٤) والخلاف للعلوسي (٥٣٩/١)، وبإسناده هنا بدءاً بابن أبي نديك في المعجم الأوسط (١٧٠/٤)، وبإسماهيل في: ذيل تاريخ بغداد (١٦٢/٤) وبدءاً بابن بكر بن أبي شعبة في: نظم الحبير لابن حجر (٢٤٨/١) الذي جمع طرق الحديث وناقشها.

(٥) في المصادر زيادة: وعادني فِيمَنْ عَاقَيْتَ وَتَوَلَّيْتُ فِيمَنْ تَوَلَّيْتُ.

(٦) سم أحمد في: المصادر إلا (أعطيت).

(٧) جاء هذا الخبر باللفظ المختلفة في: الاعاني (٢٧٦/١٦) ودهج البلاغة ص ٧٩١، والعمدة لابن رشيقي (١١١/١) وشرح النهج (١٥٤/٢٠) والنهاية لابن الأثير (٩٨/٣).

(٨) الخضر: لون عمار العرس في: حدوة

(٩) العفار: جبل يعقل أي تربط به الدابة، ومجاز العبارة أن أمراً القيس سأل للشعراء من الشعر معصوم فيه ثم ادركهم بتقديم زمانه فلم يكونوا لمسبقوه.

(١٠) الشُّرَيْب هو مَنْ يشاربك، والأداة المذكورة للسير.

وقصاً (١) ببعداد في الجانب الغربي في مسجد المصور بابن درستويه (٢)، فسأله أبو عبي الله عن الماعل: لم صار مرفوعاً؟ والمفعول لم صار منصوباً؟ فقال: الماعل أقوى من المفعول، واختير له أقوى الحركات؛ لأن الضمة من الواو، والفتحة من الألف، والواو أقوى فجعلت للأقوى، والأضعف للأضعف (٣).

فقال له المترجمان: الواو أحف من الألف. فقال: ليس كذلك، ألا ترى أنه يقول: أو، ويقول: أو، فترى (أو) أطول من (آ). فقال أبو علي: لأنك تقول: أو، وتقول: آ. فقال: هو يسرق (أو). قال: كما تسرق أنت (آ). قال: فقيم إنساناً عبد الأسطوانة ويقول: أو وآ، ونحككم.

وهذا آخر / ١٧٧ ما عندي.

قال فاف في أول هذه الحكاية: هذا خط أبي محمد بن معروف (٤)، ذكرني أن أبا محمد يقول هذا الكلام.

[ع: غرض فاف عندي في هذا أن يرى ضعف ابن درستويه.]

بخط فاف: قال في الأصول (٥): أجاز البعداديون: ما جاءني إلا أبوك أحد.

(١) في هامش هذا السطر كتب الناسخ الرمز من، واحتشى أن تكون محرفة عن مه، وهو رمز لها مثل الأصل أي كان النص في هامشه. معجم الرموز ٢١٢، وسينكر في (١٦٧، ١٨٧-١).

(٢) عبد الله بن جعفر بن درستويه أبو محمد النحوي، قرأ على المبرد وصحبه، عاصر أبا علي (ت ٣٤٧) وذكر غير وجه في ضبط (درستويه) وأثبت ما في الأصل معجم الأدباء ١٥١١.

(٣) بهامش الأصل بنسخ خط النسخ "يعلم في هذه الحكاية حصة في (كدا) أسرار ما أودع الله تعالى في جبهة العرب من الاستعداد إلى أنسب الالفاظ لكل معنى من المعاني التي لا بد من حظورها لقب البشر. فسيحان الله العظيم الحكيم".

(٤) أبو محمد عبيد الله بن أحمد بن معروف، قاضي القضاة ببغداد (٣٠٦-٣٨١) وذكر الحموي أنه استاذ السيرامي (٢٨٠-٣٦٨) في النحو، ولا أدري ما صحته. انظر معجم الأدباء ٨٧٨، وتاريخ بغداد (١٠-٣٦٥).

(٥) الأصول (١/٣٠٣) وأجازها سيبويه في. الكتاب (٢/٣٣٧) على التبدلية ونقدها عن يونس عن بعض العرب لموثوق بهم، وحكى أبو علي في: التعليقة (٢/٦٩) منعه عن المبرد وبعض كلامه ما حوّد مه، ثم يحكي في إشارة ٦٣ عن الجرمي أن المروي عن العرب غير معروف عنده، ويلييه نص لأحد تلامذة أبي علي يدل فيه عن شيخه إثبات كلام سيبويه على نحو قلب المذكور هاء، وهو عجيب والعراء في معانيه (١/١٦٧) لا يجوز إلا التنصب في مثله.

و' واندي يمنع من إجارة ذلك عندي أن (أحداً) لا يخلو من أن تكون أنتي بمعنى (واحد) أو أنتي لعموم والكثرة، فلا يجوز أن تكون التي بمعنى (واحد)؛ لأنك متى أبدلته منه لم يكن فيه فائدة، ألا ترى أن أباه واحد ولا يُظن أنه اثنان. ولا يجوز أن تكون الأخرى؛ لأن حكم البدل أن يكون أخص من المبدل منه في هذا النحو؛ لنفع العائدة. فإن قلت: أنوب (أحد) التقديم، فلا يجوز لأن (الأب) في هذا الكلام بدلت بما تقديره أن يكون قبله، والبدل لا يكون قبل المبدل منه.

مسألة

قد (١): أجاز الكسائي: (جاءني القوم إلا حاشي زيد)، ولم يُجره غيره. / ٧٧ ب هـ (٢): لهذا الذي أجاز الكسائي عندي وجه؛ وهو أن (حاشي) لما كان حرفاً استثناءً وحرفاً جرّ صار بدخول (إلا) عليه حرفاً جرّ وحلّص له، وأشبّه ذلك قولهم: (ما ضربت زيدا ولا عمراً) في أن الواو لما دخلت خلصت (لا) لتنفى، ولو لم تدخل وكانت عاطفة نافية (٣)، فكذلك (حاشي). وما يكون من أحروف للاستثناء فقد يكون لعبارة الاستثناء، ألا ترى أن (ليس) و(لا يكون) قد استعملت (٤) صفات (٥) في قولهم: أنتي المرأة لا [يكون] فلانة (٦).

(١) ابن السراج في: الأصول (٣٠٢/١) وانظر: الهمع (١/٢٣٣).

(٢) ترجمته قائم على ما حكاه ابن السراج (٢٨٩/١) أن البغداديين يحبرون النصب والجر بحاشا، ولا فإن أباه علي في التعليقة (٧٦/٢) والإيضاح ٢٣٠ ينال سيويه (٣٤٩/٢) في أن (حاشا) حرف جر. وانظر مختصر ابن سديد ٧٩.

(٣) ذكرنا أنها في مثل هذا التوكيد النفي، وكلام الزجاجي قريب من قوله. انظر معاني الأحفش ٥٠٨، والأصول (٤٠٠/١) وحروف المعاني للرحاجي ٣١، والبغداديات ١٢٠، والأرهية ١٥١، والجسي ١٦٦، ٣٠١، وساب العكبري (٤٢٦/١) والرصف ٢٧٣.

(٤) كذا، وكان ينبغي أن تكون: استعملت.

(٥) إجارة محبتهم صعتين قول الخليل واحتيار الجرمي وحكاية أبو علي في: الخليات ٢٦٢، وانظر الكتاب (٣٤٨/٢) والمقتضب (٤٢٨/٤) والأصول (٢٨٧/١).

(٦) الأصل: تكون، وسبق تصحيحه وتخريجها في (٤٢-٤١).

مسألة

قال (١): رَوَّاهُ:

ولا سيما (٢)

الوجه الثلاثة.

وا (٣): واسصبُ عدي ليس بالسهل، ووجهه أن تجعل (ما) بحركة (شيء)،
وتسصب (يوماً) عن تمام الاسم بالإضافة.

مسألة

قوله:

وَقَرَأَ بِهَا صَحْبِي عَلَيَّ نَطْبُهُمْ (١)

يكون العامل فيه أحدَ شيئين:

(١) ابن السراج في: الأصول (٣٠٥/١) وفات البيت محمد وصابغ فهارسه معاً.

(٢) بعض بيت من الطويل، ونحوه:

الارُبُّ يوم لك منهنَّ صليحٌ ولا سيما يوم بدارة جُلجلو

وهو لامرئ القيس في: ديوانه ٦٠، وشرح الفصائد الطوال ٣٢، وشرح الفصائد بدعس ١٠٩،

والصاحبي ٢٣١، ورسالة الفيران ٣١٧، وشرح ابن يمين (٨٦/٢) وشرح الكافية (١٣٥/٢) والذهبي

(٣٥٣/٢، ١٠٦/٤) والخزانة (٤١١/٣) وشرح أبيات المهدي (٢١٦/٣) وأنشد أبو عدي في:

البغداديات ٣١٧ على جر (لا سيما يوم) ورفع فقط، والنحاة في النصب بين الظرفية والتمييز.

(٣) نصب (يوم) عنده على التمييز كما صرح به في غير هذا الموضع، غير أن قوله (تمام الاسم) دأب عليه هذا،

وتمام الاسم عنده مصطلح أخذه من سيبويه (١٧١/٢) وهو يتحقق عند أبي علي بالإضافة كالشاهد

وبالون (كمشري) وبغيرهما، والاسم بعد التمام منصوب، والبيت عنده كقولهم على النمرة مثلاً رُبُّه.

انظر: التمهيد (٣١٥، ٣١٦، ٣٩/٢) والإيضاح ٢٢٢، والمجموع (٢١٥/١) وشرح التسهيل (٣١٩ ٢)

وشرح الرضي (٥٦، ٥٩/٢) والذهبي (١٠٦/٤).

(٤) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

يقولون لا تهلك أسي وثجلو

وهو لامرئ القيس في: ديوانه ٩، ومثائل نافع ٥٤، ١٧٤، وطبقات المحول ٥٩، والشعر والشعراء ١٢٩،

وأشياء الخادمين (١٩/١) والصناعتين ٢٢٩، وإعجاز الياقلائي ١٦٢، وشرح ديوان امرئ القيس

بدعس ١٣، والتسمط ٩٤٣، والبحر (٤٤/٤) والخزانة (٢١٢/٣)، وجاء البيت بقرينة (وجلد) في

معقده هزله بدوانه ٦، وجاء الصدر في: شعر عمرو بن الأهزم ٩٧ وعجزه (يقولون لا نجمل ونسب بجهن)، =

إمّا (بك) (١) فيكون الراجع إلى ذي الحال منها ذكر المتكلم في (صحبي)؛ لأنّ
نحوه واحداً يرجع على المعنى مثل: / ١٧٨ ﴿رَبُّ ارْجَعُونِ﴾ (٢) في الحمل على
المعنى، وإن كان في نظم اللفظ عكسه؛ لأنّ المفرد في الآية متقدّم، والمتقدّم في لبيت
جمع، و(صحبي) مرتفع بالمصدر.

وإمّا [قفا] (٣)، فإن نصبه بـ(قفا) كان مصدراً أراد الإضافة إليه، ولا يكون منصّباً
بـ(قفا)؛ لأنه فعل للمصحب، فكأنه: قفا وقوفاً مثل وقوف، ثم حذف الموصوف وأقدم
لصفة مقامه، ثم حذف الصفة وأقام الذي أضيفت إليه مقامها، وكان ذلك حسناً من
حيث كان المضاف إليه نكرة.

مسألة

ألا أيها الليل الطويل ألا أنجلي (٤)

لا تخو الياء من ثلاثة أوجه: إمّا تانيثاً، وإمّا إطلاقاً، وإمّا لاماً على قوله:

ألم ياتيك (٥)

فالتانيث لا يجوز؛ لأنه لا مؤنث هناك، والإطلاق أوجه من الثالث.

= فالبيت من أمثلة السرقة الشعرية في معظم المصادر السالفة. وأجاز بعض المدكّورين قولي أبي علي باحالية
والمصدرية وعّلل الأعلام والمجالي جواز الحال وحكى الأخير عن ابن السراج تقدير كان وحسن أبوحيان بيانه
المصدر (وقوفاً) عن الفعل في الخبر.

(١) يريد مطلع القصيدة:

فإذا نبت من ذكرى حبيب ومنزل يسقط اللوى بين الدخول فحومل

(٢) سورة المزمل (٩٩) وحكى ابن السجري في: أماليه (١١٤/٣) حمل أبي علي الآية وعبره على جمع
معلّ الوحد. وانظر معاني الفراء (٤٢/٣) وتاويل المشكل ٢٩٣

(٣) الأصل وقوفاً، وهو سهو لأنه معمول لا عامل، وحتى يصح العطف على العامل الأول (بك)

(٤) صدر بيت من الطويل، وهو:

يصبح وما الإصباح منك يلتقي

وهو لامرئ القيس في ديوانه ١٨٨، وإعجاز الباقلائي ١٨١، والسمط ٢١٩، والخزانة (٢٨٧/٢، ٢٣٦ ٣)

والصحاح (شمل) ويلا نسيه في: سر للصاعقة ٧٧٤، وشرح الحماسة للمرزوقي ١٧٧٠، وعبره كثير بجلي

انكشف. وحمل ابن جني والجريري والمرزوقي الياء على إطلاق الروي وأجاز المرزوقي أن تكون لام الفعل

(٥) من بيت من الرجز، وتعلمه:

ألم ياتيك والانباء تنمي بما لاقت ليون بني ريد

مسألة

وليس قُؤادني عَنْ هَوَاك بِمُتْسَلِي (١)

هو مُتْعَل من (سلوت) أو (سَلَيْتُ)، وإن لم يكن (سلوت) متعدياً، ووجهه أن (مُتْسَلِي) مُطَاوَعٌ كما / ٧٨ ب أن (سلوت) كالمطاوَع؛ فكأنه وَضَعَ مَصْدُوعاً مَوْصِغَ مطاوَعٍ لاجتماعيهما في المعنى، ومثله:

حتى إذا اشتال سُهَيْلٌ في السُّحْر (٢)

الا ترى أن (شال) كالمطاوَع لقولك: أشلته فشال، هذا وَجْهٌ.

وهو يقبس بن زهير العبسي في برادر أبي زيد ٥٢٣، والأغاني (١٧/ ١٩٨) وشرح أبيات سيبريه (٣٢٣/ ١) والحدائق ٤١١، والحرائر (٨/ ٣٦٤) وشرح أبيات الغني (٢/ ٣٥٣) وبلا نسبة في الكتاب (٣/ ٢١٩) والأصول (٣/ ٤٤٣) وهو دقير في كتب النحو، وأنشده أبو علي في الشعر ٢٠٤، والتعليق (١/ ٥٥) والحجة (١/ ٩٣، ٣٢٥، ٢/ ٩٩، ٤/ ٢٨٥، ٣٧٧) والإعمال (٢/ ٢٨٩، ٢٩٠) والجليات ٨٥، وبعض أبيات ٣٣، والعسكرة ٢٦٢ شاهداً على إثبات الياء في المجرى للضرورة ووجهه أنه أنزل الياء منزلة الصحيح فأعربت بالحركة المقدرة، وحكى في الإعمال عن المازني أن الرواية (جاءت محرفة): «الآن أنال»، وفي الأغاني: «لم يسلط»، وعليهما لا شاهد في البيت، وذكره في الشعر ٤٤٠ شاهداً على القدر الفاعل بالياء. نسي: يزيد تشتهر ونسب بين الناس، اللبون: من الإبل ذات اللبن والمراد جماعتها لا المفرد، بن زياد: الكلمة من بني عبس وهم أخوة أرملة والمراد هنا الربيع لتعلق القصة به.

(١) حمز بيت من الطويل، ومصدره:

تسلت غمايات الرجال عن الصبا

وهو لأمرئ القيس في ديوانه ١٨، والأغاني (٩/ ٧٠) وشرح القصائد الطوال ٧٣، وشرح القصائد لمحاسن ١٥٧، وشرح الديوان له ٣٠، وجمهرة الأشعار (١/ ٢٦١) وعمدة الخطباء ٤٥٩، وأنشده أبو علي في العنقديات ٢٢٠ شاهداً على مطاوعة (انفعل) وحكاها عن قوم لم يُسَمِّهم، وبه قال المحاسن. وروى (عنسل) و(عنجل) تسلت: ذهبت، غمايات: جمع غماية ويريد بها الجهل، الصبا: اللعب.

(٢) من الرجز، وهو لأبي محمد العفصسي الأسدي في: (ما تبقى من تراجمه) ٢٩، واللسان والتاج (نوب) و(بحر) و(معدل) وهي نسخة للأسدي وهو الصواب في: كثر الحفاظ ٤٦٤، وبلا نسبة في النصف (١/ ٧٥) والمقام (محرفاً) ٢٤٥، والأرملة للمرزوقي (٢/ ١٧٤، ٣٢٣، ٣٨١) والبحر (١/ ١٩٥) والمجمع ١٣١، وأنشده أبو علي في الغانيات ٤٦، والجليات ٣٧، شاهداً على مجيء (انفعل) مطدوعاً بمعلل لآرم مثل (شال) وهو قليل والأصل فيه أن يكون مطاوَع المتعدي، وهو ما حكاه ابن جني في كتابه عن أبي عبي، وجاء الشاهد أيضاً في: العنقديات ٢٢٠ لما ذكره هنا في المطاوعة وتناوب (انفعل) و(انفعل) فيها وروى (ولاح دعين) و(حتى إذا شال) = (حتى إذا اشتال) ولا شاهد فيها. سُهَيْل الكوكب، اشتال ارتفع، والراجز ينعت إيلاً في آخر الصيف وأول البرد.

ويجوز أن يكون (يُنْسَل) مطاوع (سَلَّته) ثم خَفَعَ للقافية ك:
سُرَّ وضرَّ (١)

ثم أطلق للقافية؛ نحو:

كَلْكَل (٢)

ويجوز أن يكون (يُحْسَل) أيضاً، ثم أبدل اللام الثانية ياءً على حد (تَفْصِيْتُ) (٣)
ويجوز أن يكون من: نَسَل هو، وأنسلته أنا، من نسل الوبر؛ أي: سَقَطَ، فيكون
(مُفْعَلًا) (١) منه، و(تَنَسَّل) من قوله:

فَسَلِّي لِجَابِي مِنْ ثِيَابِكَ تَنَسَّلِي (٥)

من ذا، وهو (تَفْعَل) منه.

(١) بعض بيت من الرمل، ونحوه:

فداه لبني قيس علي ما أصاب الناس من سر وضر

وهو مطرقة في: ديوانه ٧٢، والمقتضب (١٢٨/٢) والمختضب (٣٤٢/١) وأمالى في الشجري (٢٦٤/٢)،
٤١٩ والخزانة (٣٧٨/٩) وبلا نسية في: المختصر (٢٣٠/٢) وشرح شواهد الإصحاح ٥٤٢، وتفسير
الرازي (١٨٢/٣) والنشده أبو علي في: الشعر ١٤١، والمضديت ١٣٣، والإعمال (١٦٧/٢) والكملة ٤
على تخفيف المشدود (ضر) للقافية كما هو هنا، وصيغت الراء في غالب المصادر بشدة وسكون كما في
أصلنا وهو لا يناسب قولهم إنها مخففة، فالصواب الاختصار على السكون، فهو قيس قوم الشاعر، سر: السراء.

(٢) آخر بيت من الرجز، وهو يكملها:

كأن منهلها على الكلكل

وهو لمنصور بن مرثد في لاميته (مجلة مجمع القاهرة مج ٢٩) ص ٢١٠، وشرح شواهد الإصحاح ٢٦٨، وسفر
السعد ٧٢٤١، بلا نسية في الكتاب (٢٩/١) والنوادر ٢٤٨، وقوافي الاخفش ٩٠، والمعاني الكبير ٢١٨،
ومجالس شعب ٥٣٦، والمقتضب (١٦٩/٣) والأصول (٤٥٢/٣) والمختضب (١٠٢/١) (١٤٨) ورسر
الصباغة ٦٢، والصدرة ١٣٠، والخزانة (١٢٧/٦) وذكره أبو علي في البيخداديات ٤٢٧، والشعبقة
(١١٤/٢) بلشديد في القافية كزيادة الياء فيها للإطلاق، وهو المراد هنا.

(٣) من الأعضاء والعرب تبدل من اللثامي ياءً في الفاظ من المشدود ولا يطرد عند سيبويه، ونسب إلى تميم
وقيس انظر الكتاب (٤١٧/٤، ٤٢٤) والمقتضب (٣٤٢، ٦٢/١) والكمال ٩٤٢، واللهجات في
الكتاب ٢٢٩، وذكره أبو علي في: الخليليات ٣٤٥، والإعمال (٦٦، ٦٢/١) والمسكرة ١٦٩، وانظر
(نكبي) في كتابها (١٩٥-١)

(٤) يريد مل في أول السلسلة.

(٥) عمر بيت من الطويل، صدره:

وإن نك قد ساءتلك مني حليقة

مسألة

لهاء في (يعملة) (١) تُخرج الاسم من شبه الفعل؛ كالهاء في (رتادقة) في بحر جه
الاسم من شبه الجمع (٢).

بأن قلت: مهلاً لم يصرف (يعملة) إذا جمعته على (يعمل) كـ (شعيرة) و (شعير)؛
سروال الهاء؟ قيل: إن الهاء وإن كانت قد سقطت - فقد عاقبها معنى آخر يُختص
بالاسم، وهو سقوط الهاء للجمع، فصار كـ (ثمرة) و (تمر)، وهذا مما يخص الاسم

مسألة

قال: إن قال / ١٧٩ قائل: لم لا يكون المحذوف في التقدير مؤخرًا؛ كانه قد: إن في
الدار زهدًا كائنًا، فلا يسقط بذلك حكم ما تعلق به الطرف؟ (٣) قيل: يقبح هذا المنفصل
كما قبح (كانت زهدًا الحمى تأخذ) (٤).

= وهو لامرئ القيس في: ديوانه ١٣، والمناهي الكبير ١٨٢، والاعاني (٧٠/٩) وشرح القصائد الطوار ١٦،
وشرح القصائد للنحاس ١٢٥، وجمهرة الأشعار (١٥٢/١) والبيهر (٣٦٣/٨) وذكر أبو علي الشاهد منه
في: التعليقة (٢٣٢/٤) لما ذكره هنا أن الهاء للإطلاق من المجرى (تسأل) وكذا في (مسنى) فكلاهما
من تسأل أي بان وسقط، والشرح بنى حمل معنى الثياب على إجماع أي انطوى امرئ من امرئ تبيني، أو أن
معنى الثياب عند العرب القلب، وأكثرهم على أن الهاء إطلاق لا بقاء التكرار فلم يثبتوها في الرسم.
(١) الهملة: الناقة النجيبة المتعلقة للطبوعة.

(٢) شرحه في: العسكرية ٢٤٢-٢٤٣ والتعليقة (٥٥/٣) بأن الهاء في مثل (رتادقة) جمعت موافقاً لبناء
الواحد كالكراهية وحرابية راصله في الكتاب (٢٢٨/٣) وانظر المقتضب (٣٢٧/٢).

(٣) أبو عني في العسكرية ١٠٥ يحكي عن ابن السراج أن الطرف في مثل (في الدار زيد) قسم برأسه ليس من
الاسم ولا من الفعل، واحتج له بدخول (إن)، فلو كان هذا المحذوف اسماً (أي مستمراً أو كائناً) مراداً
مقدراً ما كان مناسباً ليتخطاه محمل في الظاهر (زيد)، والسألة هنا تصلح أن تكون تنميه لهذا لا احتياج
وأبو علي في كتبه غالباً يقدر المحذوف فعلاً، وقد يقدره اسماً، وهو عنده أصل مرموز عام الطرف معناه
انظر الإعمال (٣٣٠/١) والشيرازيات ٣٤١ والمثورة ٣٠ وكتابتها (١١٥٩)

(٤) شرح في: التعليقة (١٠٥/١) وجه معناه: لأنك فصلت بين كان واسمها بمفعول معمول، وهو (زيد)
الذي هو مفعول (تأخذ) الذي هو مفعول (كان)، ثم ذكر تصحيح للسألة على تقدير ضمير الحديث أو
القصة مسألاً كان. وانظر الكتاب (٧٠/١) والمقتضب (١٥٦، ٩٩/٤) والأصول (٢٩٣/٢)
والشعر ٢٤٠، ٢٧٠، ٢٧٤، والإيضاح ١٤٣

فإن قيل: فقد قال:

فإن يحبها أحاك مصاب القلب^(١)

قد قيل: قد روى البعداديون^(٢) هذا: مصاب القلب؛ فذا يدلك عني ستكراهم
الرفع لما فيه من المصل، فعدلوا عنه إلى المص.

ويجوز أن تقول: إن الطرف قد فصل به في أماكن، فيجوز أن يكون هذا مثلاً.

مسألة

من خط أبي بكر^(٣)، قد يكون علّة الشيء الواحد أشياء كثيرة، فمضى سقط بعضها
لم تكن علّة، ويكون أيضاً عكس هذا أن تكون علّة واحدة لأشياء كثيرة.

ذكر أبو بكر هذا عقيب قول البعداديين^(٤): إذا ابتدأت الاسم ثم أوقعت عني راجع
ذكره فعلاً ينصبه وليس قبل المبتدأ كلام رقعته بما عاد عليه من ذكره، فقلت: عبد الله
ضربته، وعبد الله مررت به. قال: / ٧٩ ب فلا يسقط هذا قولك^(٥): إن زيدا ضربته
لأنه قد تقدم عليه شيء فزال مجموع تلك الأوصاف التي كان جميعها علّة.
[ع: هذا معنى لفظ أبي بكر].

مسألة

عاد إلى خط فإ.

(١) بعض بيت من الطويل، وهو بتمامه:

لا تلحنني فيها فإن يحبها أحاك مصاب القلب جم بلائله

وهو بلا نسبة في الكتاب (١٣٣/٢) والأصول (٢٠٥/١) والخزانة (٤٥٥/٨) وشرح ابن الفني
(٩٥/٨) وأشده أبو علي في: الشعر ص ٢٤٠، ٢٧٠، والمخجعة (٤١١/٣، ١١٦/٤، ٣١٩) والخطيبات
٢٥٨، شاهداً على حراز الفصل به بين إن وأسمها بالطرف المتعلق بحيرها اتساعاً بالطرف دون غيره، وهو ما
أجازه في آخر كلامه، والرفع رواية سيويه. وسيدكر للشاهد ثلثية في (١٣١-١٣٢)

(٢) ذكرها ابن السراج في الأصول وأبو علي في الخطيبات ونوجيها على الحال

(٣) أي ابن السراج، ولم أجده في الأصول واللوجز.

(٤) انظر معاني المعراء (٤٦٧/١) ومختصر ابن سعلان ٤٩، ٥٨، والإنصاف ٤٩، ورملة الألباء ١١٦، والإبهاء
(٨٣/٢) الهامش

(٥) بعلينه مأخوذ من: سيويه (١٤٧-١٤٨).

يؤكد قون من قال (١): إنَّ المبتدأ يرفع خبره وخذّه قولهم: بحسبك زيد^(٢)، وهل من رجل قائم^(٣)؟

ويوجب عليه أن يكون خبر (إنَّ) مرتفعاً بالمبتدأ^(٤)، وكذا يوجب عليه (٥) (بحسبك زيد) أن يكون خبر (إنَّ) مرتفعاً بالابتداء إلا أن تفرق.

[ع: من الفرق بينهما عدي أن الباء لما لم تستمر في كل مبتدأ لم تُعتد، وكأنها ليست هناك، وإذا لم يكن هناك مكانه قال: حسبك زيد، ألا ترى أنك لا تقيس بباء في كل موضع؟ لا تقول: يا حيك جعفر، وأنت تريد: أخوك جعفر، ولا تقول: بعبد الله مطلق، وأنت تريد: عبد الله منطلق.

وليس كذلك (إنَّ)، ألا ترى أطرادها في نحو: إنَّ زيدا أخوك، وإنَّ جعفراً قائم، وإنَّ أخاك محمد، فمما أطردت (إنَّ) ولم يضيّق موضعها، ولم يقتصر بها على موضع واحد - كما وقع / ١٨٠ - الاقتصار بالباء على (حسبك) أو على ما لا بال به معها - اعتدّت (إنَّ) ورأى بها عمل اسمها فيما بعده الرفع على حد ما كان يعملّه وهو مبتدأ، فصار العمل في خبر (إنَّ) لنفسها. وهذا فرق واضح.]

(١) الاختلاف في رابع الخبر مسألة مشهورة، لم أجد أباعلي قرر فيها شيئاً في باب الخبر في: (الإيضاح ٨٢)، غير أنه يذكر فيه ١٣٥، ١٥٠ أن الخبر يرتفع بكونه خبر الابتداء أي بنفسه، والقبول برفع الخبر بالابتداء هو سيبويه (١/ ٢٣٦، ٢/ ١٢٧) وأجازه الأحمشي في: معانيه ٩، وانظر مختصر ابن سعد ٥٦، وروضح المؤلف ٩٨٢، وإعراب ثلاثين سورة ١٦٠، وبرهة الألباء ١١٦، والإنصاف ٤٤٤، والشيبين ٢٢٤، والشمس ٢٢٤، والتكميل (٣/ ٢٥٧) وهو أمش الأخيرين.

(٢) لأنهم يعمرون (حسبك) مبتدأ والباء رائدة فنظر الكتاب (١/ ٢٤٦٧، ٢/ ٢٩٣) والإعمال (١/ ٣٥٩) والمعكربة ١٢٨، والمصالح (٢/ ٢٨٤) وسر الصناعة ١٣٧.

(٣) وارتفاع البعثة (فلم) يشهد بارتفاع موضعها محلاً. فنظر: الكتاب (٢/ ٢٧٥) والاصول (١/ ٣٧٩، ٦٣/ ٢).

(٤) هو هنا بشكل على ما أخذ به في: الإيضاح ١٥٠ من أن ارتفاع خبرها بها، وحكاها في التعليق (١/ ٢٨٤) عن ابن السراج، وهو في: الأصول (١/ ٢٣٠)، وسرد ابن جني الإشكال.

(٥) هي لأصل هنا (أن يكون) رائدة فحذفها.

أحار س في من^(١): يا ثلاثة وثلاثون^(٢)، وبا طلحة وزيدا؛ إذا سميت بواحدة من
الطلع^(٣)، وأجاز: جاءني قام زيد^(٤).

[وبعير خط أبي علي]: كتبت من خط أبي العباس: حدثنا أبو خالد يزيد بن محمد
بن المهلب^(٥) قال^(٦) - حدثني إسحاق الموصلي^(٧) قال: قال الأحمر^(٨) يوماً
لأصحابه: اتقولون: حمراء وصمراء؟ قالوا: لا، قال: بلى؛ قد قال الشاعر:

دهماء في الخيل من طلع ميم

يزيد:

دهماء تنفي الخيل عن طلع ميم^(٩)

وحدثني أبو خالد عن إسحاق بن [إسواهم]^(١٠) السموصلي قدس: أنشد:

(١) المراد هنا ب(س) هو أبو العباس المبرد، و(مق) احصار المقتضب، والأمور الثلاثة تنفي حكمي جوارها
اجتمعت عند المبرد في موضع واحد من المقتضب (٢٢٤/٤ - ٢٢٦) ونقل ابن السراج اثنين منها فقط
متفرقين في الأصول (١/٣٤٤، ٣٦٨) وحلا منهما كتاب سيبويه والمسائل في التسمية.
(٢) عند التسمية ب(ثلاثة وثلاثين) لم يُجر المبرد نصب الأول ورفع الثاني، وأجاز نصب الأول والثاني معاً وهو
قول سيبويه (٢/٢٢٨)، أو ضم الأول ورفع الثاني ونصب معرفة ثل وشبهه بقولهم: يزيد والخارث
والخارث

(٣) الطلع شجر عظام.

(٤) إذا سميت رجلاً (قام زيد).

(٥) يزيد بن محمد بن المهلب، أديب شاعر بصري نادم المتوكل. تاريخ بغداد (١٤/٣٤٨)

(٦) الظاهر في شرح ما يقع فيه التصحيف ٢٢٠، وأن الأحمر اللقاء على الأمير هردة عليه الكسائي، وشبهه في.

تصحيف التصحيف ١٦٦، ورواه في ٢٦٤ عن إسحاق عن الأحمر.

(٧) إسحاق بن إبراهيم بن مهران أبو محمد الموصلي (١٥٠ - ٢٣٥)، تديم الخلفاء والتمرد بالعباء مع عمه باللمعة

وعبرها. تاريخ بغداد (٦/٣٣٨) والوفيات (١/٢٠٢)

(٨) عني بن الحسن أو ابن المبارك المعروف بالأحمر (ت ١٩٤)، شيخ العربية وصاحب الكسائي. تاريخ بغداد

(١٢/١٠٤) والبعية (٢/١٥٨).

(٩) الرحر في صفه سحاب، وهو بلا صفة في - اليرقان ٤٠، والخزفة (١/١٦٥) وشرح التصحيف وتصحيح

تصحيف، (في أكثرها بقاء، وللهاء مؤث الأدهم وهو ما أسود من الخيل، والبهاء ما أحبط سوادها

بباضها، تنفي نظرد، والطمع ما اللهر، التم هو الذي يولد لتنام مدته.

(١٠) زياده يتم بها الكلام.

أبو المذخر العروضي^(١) يوماً:

كم عمة لك يا جرير وحالة قد دعاء قد جلبت علي عشاري^(٢)

فقيل له^(٣): قد جلبت علي عشاري

فقال: وهذا أيضاً وجيه

وقال بي ثعلب^(٤): همرة بين بين^(٥) لا ساكنة ولا متحركة.

٨٠ ب وقد الكسائي^(٦): إنما ألزموا (أمس) الكسرة؛ لأنهم كانوا يقولون في

الفعل: أمس بخير، فشبّهوا هذا بذلك.

وحدثني^(٧) جماعة منهم أبو عكرمة الضبي^(٨) قال: قال ابن قادم^(٩) يوماً لأصحابه

- (١) هو يعني بن عقيل بن رباح المصري من العلماء الرواة للعلم. مور القيس ٣٣٠، ربيع الأبرار (٥٨٤/٢)
(٢) من الكامل، وهو للمروذي في ديوانه (٣٦١/١) والكتاب (٧٢/٢) والأصول (٣١٨/١) وأصل ١٧٩،
والخرقة (٤٣٩/٦) وبلاسية في: معاني الفراء (١٦٩/١) والمقضب (٥٨/٣)، وروايته (قد حبيت
علي عشاري) وأما إنشاد العروضي ما فقد جاء في سر الصناعة ٣٣٠، والخرقة (٤٤٤/٦) أن اللحياني
أشده وسمعه إسحاق فأنكره عليه فقال للحياني وهذه أيضاً رواية وأنشده أبو علي بالرواية المشهورة في
المنثور ٧٩، والشعلبية (٣٠٤/١) في وجهي النصب والرمح في (عمة). الفداء من القناع وهو اعوجاج
الرسغ من اليد أو اعوجاج القدم عن الساق، يريد بالاول كثرة الخلب وبالتالي كثرة السير بالبل.
(٣) في الخزانة (٤٤٥/٦): فقبل له: الرواية قد...

- (٤) همرة بين بين عند البصريين متحركة، وساكنة عند الكوفيين، وثعلب خالفهما، وقرنه في: مجالس
العلماء ١٢٣، وإعراب النحاس (٣٣٤/٤) وانظر الكتاب (٥٤١/٣) والخصائص (٩٢/١) وسر
الصناعة ٤٨، والإصناف ٧٢٦.

- (٥) كذا يفتح علي المشهور، وحكى السيوطي في: التلخيص (٢١٢/١) عن ابن جني ثعلبته وصوابها عنده
بالإضافة.

- (٦) جاء في مجالس العلماء ١٢٦، وإعراب النحاس (٢٣٣/٣) واللسان (أمس)، ولم يمرض أبو علي في
كلامه في مساء (أمس) لقول الكسائي في المضامينات ٢٤٤، والجليات ١٠٣، والتعريف (٩٥/٣)
والبصريات ٥٠٦، ٩١٠، والشيرازيات ٢١٠، وكتابتنا (٩٠-ب).

- (٧) لعل لمسلم غير أبي علي كاهن خالد، أو أن المذكور في وفاة الضبي غير صحيح.

- (٨) عامر بن عمران بن رباح الضبي أبو عكرمة، نحوي أعرجي روى عن ابن الأعرابي وغيره (ت ٢٥٠)
الأشياء لمحمد بن (١٤٤/٢) وتاريخ بغداد (٢٤٠/١٣) ومعجم الأدباء ١٤٧٩، والبعية (٢١-٢)

- (٩) محمد بن عبد الله بن قادم الحوي أبو جعفر، من أعيان أصحاب الفراء (ت ٢٥١) معجم الأدباء ٢٥١٤،
والبعية (١٤٠/)

وهم مجتمعون: أرز ورز ورز^(١)؛ كما قال الشاعر:

قربن يا صاح رززة واجعل الجوداب رزة
وصفف الغيات صفا لبس في القبات كزة^(٢)

وكتبوا هذا عنه.

وبرعم أهل بغداد^(٣) أن قولهم: (عشرين) بكسر العين ولم يمتحوها؛ كما قال ثلاثون وأربعين من ثلاثة وأربعة وعشرة مفتوحة؛ لأنها في الأصل تشبة^(٤)، فكسروا عينها ككسرة همزة (اثنتين)، وفتحوا الأول^(٥) لأنه ثلث العنود وثريبعها وتخميسها، فجري على الثلاثة والأربعة ونحوها.

فا: أخبرني أبو العباس الهوفاني أنه وجد المکتوب في هاتين الورقتين بخط أبي العباس محمد بن يزيد من كتب أبي عبد الله بن مقلة^(٦). وهذا خط الهوفاني.

(١) جاء في (أرز) ست لغات، ووصفت (رز) بالرداءة وهي لغة عبد القيس. انظر إصلاح المنطق ١٣٢، وأدب الكاتب ٥٧٥، وشرح الفصح للحسي ١٨٤، وديبات الأمان (٥/٣٨٢) واللسان (رز)

(٢) في هامش الأصل بخط الناسخ صوانه [قربن يا صاح رز] واجعل الجوداب رزة وما بين المعنولين مقطوع من الأصل بالتجليد، وهو أنسب بما في المتن الأول والثاني من الأربعة بلا نسبة في: إصلاح المنطق ١٣٢ على رواية الهامش عن ابن قادم ولغة الأول.

يا حليني كل أوزة

وفي اللسان (جذب): الجوداب ملهم يمتنع بسكر وأرز ولحم، كزرة: متقبضة أو قبضة، وزه هو قول بعض العرب في (إوزة)

(٣) حكى البرد هذا عن قوم لم يسموهم في: المقتضب (٢/١٦٣) وفي إعراب المرثي (٢/١٩٦) مهم الشخص أنه فور سيبويه (٢/٢٠٦) وعنه بعد، وجاء في: مجالس العلماء ٢٥ أنه قول محمد بن منصور وهو ابن خياط اشرفي ٢٢٠ (معجم الأتباء ٢٣٠٩). وانظر الأقوال في تحليل الكسر في تذكرة أبي العباس (٢/٢٣٩) وشرح السيرافي (١/١٦٠) وسر الصناعة ٦٢٦

(٤) يريدون أن عشرين تشبة عشرة.

(٥) في ثلاثين وأربعين..

(٦) هو الحسن بن علي بن الحسن أبو عبد الله (٢٧٨-٣٣٨)، أخو للوزير أبي علي بن سقفة صاحب الخط «سرب»، وأبو عبد الله أكتب من أخيه في قلم الدفاتر والسخ. انظر: معجم الأدباء ٩٢٣

٨١ ب فدرتماع (الطويل) رفعاً صحيحاً، ومخالفتة في ذلك لموصوفه دلالة على أن
للصفة نحواً في الأعمال.

وهذا الموضع في الصفة شيء اختص به النداء، ولا أعلم له نظيراً في كلامهم،
واحسبه إنما جاء ذلك ليكون فيه دلالة على أن العامل في الصفة غير العامل في
موصوفه، ومثله لا رجل طريماً لك^(١)، فتتصبب الصفة.

وقال أبو عثمان^(٢): أقول: يا زيد الطويل ذو الجمّة، أرفع (ذا الجمّة) لانه صفة
(بطويل)، و(الطويل) رفع صحيح. قال أبو العباس: والنحويون^(٣) جميعاً على ذلك.
قال أبو عثمان^(٤): وأجبر: يا زيد الطويل وذو الجمّة. قال أبو العباس: والنحويون
جميعاً على خلافه ينصبون (ذا الجمّة).

فأ: إن عطف (ذو الجمّة) على المنادى فلا نظري نصبه؛ كقولك: يا زيد وأخا
عمرو، فليس هذا إذن موضع الخلاف بين أبي عثمان والنحويين، وإنما الخلاف في عطف
الصفة على الصفة، والواو في العطف تقوم مقام [العامل]^(٥)، ولا ينكر ارتفاعه؛ لانه
معترف على مرفوع رفعاً صحيحاً، وقد بينا أن جريان الصفة نحواً من الأعمال، والواو
تشارك الثاني / ١٨٢ في إعراب الأول، وكما جاز أن يوصف بالمضاف مرفوعاً في قوله:

يا أيها الجاهل ذو التنزي

كذلك يجوز أن يعطف عليه به. هذا وجه قول أبي عثمان عدي.

٣ والمقاصد النحوية (٢١٩/٤) والمحكم (٣١٨/٥) واللسان (غف) وبلا نسبة في: الكتاب (١٩٢/٢)
والمقنضب (٢١٨/٤) والأصول (٣٣٧/١) وأما ابن الشجري (٣٦٩/٢، ٤٥/٢) وجمهرة اللغة ٨٢٥،
وأشبهه أبرعني في البصريات ٦٨١ على رفع الصفة رفعاً صحيحاً أي ليس على التقدير لأن الداء لم يعمل
فيه، وأجاز المبرد النصب بدلاً من (أي)، ونظر الأول من بين الشجري. التنزي الإسراع إلى الشر.

(١) المقنضب (٢٨٢/٤) والأصول (٣٩٧/١) ونظر الكتاب (٣٠٧، ١٤٢/٢) وعامل الموصوف تركيبه مع
(لا) وعامل الصفة التمني، ونظر العسكرية ٢٤٥

(٢) الأصول (٣٧٢/١)

(٣) الكتاب (١٩٣/٢) والمقنضب (٢١٩/٤) والكمال ٥٧٦، وإعراب النحس (٢٠٤/٥) والتعليقة (٣٣٩ ٢)

(٤) الأصول (٣٧٢/١) وقوله فيه إته لا يرى إلا الرفع.

(٥) لا أصل للعامل، وهو تحريف كما سيظهر صوابه.

وَيُقَوِّي ذَلِكَ أَنَّ الْعَطْلَ (١) قَدْ جَارَتْ فِيهِ أَشْيَاءُ لَمْ تَجُزْ فِي الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ؛ سَحَرُ
رُبُّ رَجُلٍ وَأَخِيهِ (٢).

وَوَجْهُ قَوْلِ السَّحَوِيِّينَ أَنَّ الْوَاوَ تَقُومُ مَقَامَ الْعَامِلِ فِي سَائِرِ الْمَوَاضِعِ، فَكَذَلِكَ فِي الصِّمَةِ
أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ:

وَشُعْتُ مَرَاصِيْعَ (٣)

فَقَدْ أَشْرَكَ (شُعْتًا) فِي (عُطْلٍ) فَقَامَ مَقَامَهُ حَتَّى صَارَ كَأَنَّهُ خَالَ فِي مَحَلِّهِ، فَكَمَا أَنَّهُ
لَوْ خَلَّتْ لَصِمَةُ الْمُضَافَةِ مَحَلَّ الْمَفْرُودَةِ لَمْ يَكُنْ إِلَّا نَصْبًا؛ كَذَلِكَ إِذَا اتَّبَعَهَا إِيَّهَا بِالْوَاوِ،
فَكَذَلِكَ يُنْصَبُ إِذَا اتَّبَعَ بِالْوَاوِ لِقِيَامِهَا مَقَامَ الْعَامِلِ، وَإِنْ لَمْ يُنْصَبْ أَتْبَعَ صِمَةً.
وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: قَالَ أَبُو الْحَسَنِ: لَوْ قُلْتُ: يَا أَيُّهَا الْجَاهِلُ ذَا التَّنْزِي، لَجَارَ فِي الْقِيَاسِ لَا
أَنَّ الْعَرَبَ لَا تُشَكِّنُ بِهِ (٤).

(١) أي المعطوف.

(٢) الكتاب (٥٦، ٥٤/٢) والمقنضب (٦١٣، ١٦٤/٤) والاصول (١٣٥، ٣٢٣، ٣٩/٢، ٢٩٨، ٣٠٨)
والشعر ٥٣٢، وأحلييات ٢٤٦، والمنشورة ١٧٥، والخصائص (٤٠٩/٢) والمعنى: وأخ له.

(٣) من بيت من المنقارب، وهو بتمامه.

وَيَكُونُ إِلَى نِسْوَةِ عُطْلٍ وَشُعْتُ مَرَاصِيْعَ مِثْلَ السُّعَالِي

وهو لأمية بن أبي عائد الهذلي في شرح أشعار الهذليين، ٥٠٧، والكتاب (٣٤٤/١، ٦٦/٢) والمعاني
الكبرى ٨٧١، وشرح أبيات سيبويه (٢٢٥/١) والمخصص (١٣٠/١٦) والمفاهيد النحوية (٦٣/٤) والطرانة
(٣٧٦/٢، ٤٠/٥) وللهدلي في الكشف (٣٤٤/١) وكشف المشكلات ٨٦٨، والبحر (٤٢١/٢)،
(٤١٢/٣) وبلاسية في معاني القراءة (١٠٨/١) وتفسير الراري (٢٢٠/٧) وأساني أس الحجب
(٦٧/٢) والرصف ٤١٦، وأنشد أبو علي في: البصرييات ٢٥٠ على تصريف (أوى) وفي الإغصان
(٤٩/٢) على عطف الصمات بالواو كقوله هنا. والبيت يصف حاتئاً له نسوة عُطْل من الحلي أي مقيمت،
وشُعْتُ جمع شعناء وهي التي لا تُسْرَحُ شعرها ولا تدهنه ولا تغسله، المراضيع جمع مُرْصِع، السعالي
الغيلان معدّها سحلاة، والقصيدَةُ تُرَوَّى مقيّدة ومطافقة، ولا شاهد في البيت على رواية شرح الأشعار وبعض
المصادر:

له نسوة عطلات الصدو ر عوج مراضيع مثل السعالي

(٤) أحازه المبرد في: المقنضب (٢١٨/٤) ورواه ابن الشجري في: أماليه (٤٥/٣) بالنصب

مسألة

أوس:

كَانَ كُحَيْلًا أَوْ عَيْيَةً كَابِجٍ عَلَى رَجْعٍ ذِقْرَاهَا مِنَ اللَّيْتِ وَكَافٍ (١)
(من) حال من (الدقري)، والعامل في الحال معنى المصدر المضاف إليها
/ ٨٢ ب مسألة (٢)

قال أمية:

وَقَدْ عَلِمْنَا لَوْ أَنَّ الْعِلْمَ يَنْقَعُ أَنَّ سَوْفَ يُلْحَقُ أَخْرَانَا بِأُولَانَا (٣)
هذا البيت يدعى أن يكون مع (الأولى) (الآخرة) لا غيراً لأن هذا جاهلي، وقد
استعمل كما نرى.

وبل لم يرد لكان القياس يُجيزه، وليس كل ما لا يرد به الاستحسان لا يجوز في
القياس، وإن كان قد قال: ﴿نُكَّالَ الْآخِرَةِ وَالْأُولَى﴾ (٤)، قيل (٥): إن (الأولى) قوله:
﴿مَا عَلِمْتُ نَكْمٌ مِنْ إِلَهٍ غَيْرِي﴾ (٦) والآخرى (٧): ﴿إِنَّا رَبُّكُمْ الْأَعْلَى﴾ (٨)، وكقوله:

(١) من الطبري، وهو لارس بن حجر في ديوانه ٦٧، ومنتهى الطلب (٢٥٢/٢) والكمال ١٠٠٧، والدين (٢٥٣/١)
والمسابيس (١٤٨/٤)، وأنشده أبو علي في: البصريات ٣١٠ على ما ذكره هنا أن (من الليت) من صلة
(الدقري) لا من (واكب)، وانظر قول المبرد والبيت في وصف الناقة، والكحيل، الفطران، الحنية: اخلاط يعلو
بها الإبل من الحرب، كالجح لعله من الكبح وهو مصل أسود، ولا يكون من كبح الدابة أي جذب لها من الخلف،
رجع: اسم الدقري العظيم الشاخص حلف الادن، الليت: صمحة العين، واكب: من وكب أي فطر، والروية
في جميع المصادر. كان كحيلاً معقداً أو عيية، وفي الأصل تحريف. حنية طليخ، صحفته بما يحفظ الرسم.

(٢) حديث في هذه المسألة في تقابل (أول) و(آخر) ومؤنثهما مكرر بشواهد في الشيرازيات ٢٧
(٣) من البسيط، وهو لامية بن أبي الصلت في: ديوانه ١٣٥، والأغاني (١٢٩/٤) وأسالي ابن السجري
(١٤٣/١، ٤٥٧/٢، ١٥٦/٣) والحزانة (٢٤٥/١) وأنشده أبو علي في الشعر ٤٢٢، والشيرازيات ٢٧
صلى استعمال (أولى) مع (آخرى) كقوله هنا.

(١) سورة الإسراء: (٢٥)

(٥) حكى عن ابن عباس ومجاهد والضحاك وعلي بن إبراهيم وغيرهم. انظر تفسير مقاتل (٤٤٦ ٣)، ومجاهد
(٧٢٧/٢) وأنقي (٤٠٣/٢) والطبري (٤٢٤/١٢) والبيان (٢٥٦/١٠) والكشاف (٦٩٦ ٤)

(٦) سورة المصم: (٣٨)

(٧) كد في الأصل والشيرازيات، والأشب: الآخرة، غير أنه في الشيرازيات قال (إحدهما) مكان (الأولى)

(٨) سورة البقرة: (٢٤)

﴿لَهُ الْحَمْدُ فِي الْأُولَى وَالْآخِرَةِ﴾^(١)، قالوا^(٢): (الآخرة) قوله: ﴿الْحَمْدُ لَهُ﴾ الذي
أذهب عنه الحر^(٣)، و(الاولى) قوله: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا﴾^(٤)
وأيضاً فإن (الآخر) يُستعمل مع (أحدهما)؛ يقال: قال أحدهما كذا، وقد الآخر
كذا، وقالت إحداهما وقالت الأخرى.

مبدأ، كان هذا سائماً جار أن يقال مع (الأول): (الآخر)، ألا ترى أن (الأول) هو أحد
الأشياء انتهى هو أول لها، فإذا كان كذلك فكأنه إذا قال: الأول، فقد قل: أحدهما،
فيقول معه: الآخر؛ كما تقول مع (أحدهما)؛ كما قال:
وصلى على جاراتها الآخر^(٥).

/ ١٨٣ حيث نزل أن ينتها جارة أخرى.

وبس (الآخر) مع (الأول) كـ (اكتنمين) الذي لا يُستعمل إلا بعد (اجمعين)، ولا
كـ (أبصعين) الذي لا يُستعمل إلا بعد (اكتنمين)، على أن أبا الحسن قد أنشد فيما
حكى عنه:

وسائرة باد إلى الشمس اكثع^(٦)

(١) سورة القصص: (٧٠).

(٢) حكاية السمعاني في: تفسيره (٣١٥/٤) والرازي (٩/٢٥).

(٣) سورة لوط: (٣٤).

(٤) سورة لاهوت: (٤٣).

(٥) عجر بيت من البسيط، وهو بضمه.

صلى على عزة الرحمن وابنتها ليلي وصلى على جاراتها الآخر

وهو نراعي السمرقي ديوانه ١٠١، والخماسة البصرية ١٢٦٦، ومقتضى الطب (٥٣، ٦) ونسأل في
ديوانه ٥٣، والأغاني (١٨٩/٢٤) وجمع البعداني السبتي في: الخزانة (١١٠/٩، ١١٣) وشرح أبيات
العمري (٢/٣٧٠، ٣٧٢) وبلاسية في: المقتضب (٢٤٤/٣) وتصحيح التصحيح ٧٠، والبحر
(٤٠/٢)، وأنشد أبو علي في الشعر ٢١٠، والشيرازيات ٢٨ للمبني هنا وهو أنه عد أبسها حارة فباع
استخدام (آخر)، وسينشده في (٩٢-٩١).

(٦) عجر بيت من الطويل، ومصدره:

ترى للنور فيها مدخل الظل رأسه

وهو بلاسية في: الكتاب (١٨١/١) ومعاني الفرق (٨٠/٢) وتاويل للشكل ١٩٤، ولاصول (٣-٤٦٤).

أشدني أبو علي إسماعيل قال: أشدنا أبو العباس:

يفعل الناس إذا ما وعدوا وإذا ما فعل الفضل وعد^(١)

وأشد.

رأيت يحيى أدام الله نعمته

يسئ الذي كان من معروجه أبداً إلى الرجال ولا يسئ الذي يعد^(٢)

واحبرنا عنه قال: أشدنا أبو محمد عبد الله بن محمد القرشي^(٣) لمسب^(٤) إلى
التوزي نزياد الأعجم في عمر بن عبيد الله بن معمر^(٥):

وما ريت أدمع الله في السر أن أرى أمور معد في يدك بظامها

فلم أنسي ما أحب تباشرت بناني وقل العام لا شك عامها

فأنني وأرضا أنت فيها لمن معمر كمنكة لم تقطن سواها حمامها^(٥)

إعراب النحاس (٣٧٣/٢) وشرح السيرافي (٢١٦/٢) وإمالي المرتضى (٢١٦/١) وشرح اللمع لابن
برهان ٢٢٧، وتصحيح التصحيح ٣٠٣، والهمع (١٢٣/٢)، وأشد أبو علي في الحجة (٣٢٢/٤) وهذا
في (١٤٠-١) على القلب وأن المراد، مدخل راسه في الظل، ولم تذكر رواية الأعمش المذكورة في المتن إلا
في شرح اللمع والهمع، وعراكها السيوطي إلى الكوميين وابن كيسان، وإفراد (اكتع) شاذ عند ابن برهان
وقال الأعمش في التمهيد ١٤٦، "وصف هاجرة من الجاهات الثوران إلى كنسها فترى الثور مدخلاً براسه في
ظل كناسه لما يجد من شدة الحر، وسائرته بارز للشخص".

(١) من الرمن، وهو الإسحاق الموصلي في الأغاني (٤٦/٢٠) بقوله في الفضل بن الربيع وزير الرشيد، ترجمته
بالوفيات (٣٧/٤).

(٢) من البسط، وتتمه الأول

بأنني من الجود ما لم يأنه أحد

وهذا لأبي قابوس الجبيري البصري في: اللوزة للأمدى (٢٢٥/٣) ومعجم المزياني ٣٢، ورهر لأدب
(٣٧٤/٢) ووفيات الأعيان (٢٢٥/٦) وبلاسية في: الفحصة (١٥٦/٢) والتذكرة المحررة ٢٨٢،
والشاعر محمد يحيى البرمكي

(٣) عبد الله بن محمد بن هارون التوزي أبو محمد، من أكابر أهل اللغة بصري، حرشي بالولاء، (ت ٢٣٨)
المهرست ٩٠، وإخبار السيرافي ٨٥، ومعجم الأدباء ١٥٤٦، والبحية (٦١/٢)، وجاء في بعض المصادر أنه
قبل له التوزي لرد له في أصحاب التوزي بالبصرة، والتوزي غير واحد، ولعل المراد محمد بن الصبت
البصري السري أبو يحيى، من شيوخ البحاري (ت ٢٢٨)، وثور بلد يعارس، معجم البلدان (٥٨ ٢)

(٤) عمر بن عبيد الله بن معمر القرشي النخعي، والي البصرة ثم فارس لابن الزبير (ت ٨٢)، معجم السبعة ٢٩٩
(٥) من التوفيل، نزياد الأعجم في: ديوانه ١٦٥، والأغاني (٢٨٦/١٥) وفيه: (لم يطرب لأرض) = (سم يطن
سواها)

قال أبو العباس (١): سمعت أم الهيثم (٢) تقول في مثل من الأمثال: «لا يرضى شاة إلا بحرقة»، يقول: لا يرضى لمن يشنؤه / ٨٣ ب إلا بذهاب الخير كله عنه، وذلك أن جرره الاصطلاح، من دق قولهم: سيف حُرَّارٌ؛ إذا كان لا يُبقي من الضريبة شيئاً، والأرض الحُرَّ وجمعها أحرار التي لا تُبِت؛ كأنها تأكل نباتها، والرجل الحُرَّوز الذي لا يُبقي من لرد شيئاً. وحديث (٣) أبو العباس (٤) قال: حدثنا أبو محمد عن الهلالي (٥). قال: صدق عني بن عبد الله (٦) بالبيت، وقد قرع الناس طولاً، فقالت عجور: من هذا؟ فقيل بها: عني بن عبد الله بن العباس، فقالت: إنَّ الناس ليُرَقَّلون (٧)، رأيت العباس يطوف بهذا البيت وكأنه قُسطاطٌ أبيض.

قال أبو محمد (٨): وقال القحدمي (٩): قال عبد الملك لعلِّي بن عبد الله: أما اسمك

(١) حكى المبرد في الفاصل ٢٢ المثل وشرحه عن أم الهيثم، ونقله العسكري في 'جمهرة الأمثال' (٢/ ١١٨)، وهو في: مجمع الأمثال (٣/ ١٥٣) والمستقصى (٢/ ٦٥٤)، وأساس البلاغة واللسان (جرر)، وبعضه فيها جمعاً؛ لا يرضى شاة إلا بحرقة، وكذا أعد الأصل مصحفاً لولا أن الشرح يرافقه، وهو مظهر عما في الفاصل (٢) أم الهيثم الكلابية اعرابية من فصبات العرب، روى عنها أبو حاتم والمبرد وغيرهما، انظر الكامل ٩، ٢٥، ١٠٢٣، والسمط ٦٩١

(٣) القائل أبو عني إسماعيل الصفار.

(٤) ذكر المبرد الخبر بطريق الثوري. واكتفى هنا بكتيبته في 'الكامل' ١٢٤، وهو في: العائق (٣/ ١١٦) وعريب الحديث لأبي الأثير (٣/ ١١٤) واللسان (طول).

(٥) محمد بن حرب بن غيبة الهلالي، ولي شرطة البصرة والمدينة لجمعة بن سليمان الثوري ١٧١، ذكره المبرد مراراً في 'الكامل' والشماعزي.

(٦) علي بن عبد الله بن العباس بن عبد المطلب، سيد شريف بلخ، جد الساماني والمصور (١٠-١٢٣)، الوفيات (٣/ ٢٧٤)

(٧) كذا ضبط في الأصل، وهو كذلك في بعض نسخ الكامل.

(٨) جاء في الكامل ٧٥٦ أن علي بن أبي طالب عليه السلام هو الذي سمى علي بن عبد الله بن العباس وكناه بأبي الحسن، وأن معاوية اعترض على ابن عباس وحيره بين الاسم والكنية فاحتار تعبير بكنية إلى أبي محمد وجاء في: الموطأ ٥٠٦ أن المعروف أن علياً هذا ولد في ليلة قتل علي بن أبي طالب، وعنه فلا يصح ما رواه المبرد في: الكامل، وجاء الخبر بصورته هنا في: حلية الأولياء (٣/ ٢٠٧) ومنتظم (٧/ ١٨١)، وأورد صاحب الدررلة للعباسية (من علماء القرن الثالث) ص ١٣٤ ووفيات الأعيان (٣/ ٢٧٤) خبرين معاً (٩) أبو عبد الرحمن الوليد بن هشام القحدمي البصري، ثقة توفي ٢٢٢ لسان الميزان (٣/ ٣٩٣)

ولست ألوئك عليه؛ لأنه لم يكن إليك، ولكن لا أقارئك على كُنيتك أبا الحسن، فعيرها
وكناه أبا محمد، وكلُّ مَنْ اسمه عليٌّ من وكده إلى اليوم يُكنى أبا محمد.
أحسب أن أبو عثمان المازني قال: أخبره الأصمعيُّ قال: قلت لأعرابي: أشدني مثل هذا
البيت.

لا شيء مما ترى إلا بشاشته يبقى الإله ويؤدي المال والوكد^(١)
قال: فاشدني.

١٨٤ / دريني أبع إن الطريف يزيدني به أكلة جدثاته بلفظها
قل: ومثله:

فإذا حُبها عَرْضاً وإما بشاشة كلِّ علقٍ مُستفاد^(٢)
قال أبو العباس: وحدثت - أحسبه عن الأصمعيِّ، وأحسب القاضي^(٣) حدثني عن
نصر بن عني الجهضمي^(٤) - قال^(٥): خرج عمر بن الخطاب على أصحابه يوماً في رداء
بُظري^(٦)، فرموه بأبصارهم، فقال:
لا شيء مما ترى إلا بشاشته يبقى الإله ويؤدي المال والوكد

(١) من البسيط، وهو لورقة بن نوفل في: سب قريش لمصعب ٢٠٨، والأغاني (١٢١/٣) والروض الأنف
(٣٣٠/١) والخزانة (٣٦٠/٣) وجاء في: صلة ديوان أمية (عما نسب إليه وإلى غيره) ١٦١، ولم يُذكر فيه
مصدر غيره لأمية.

(٢) من الوافر، وهو للمتلبي في: ديوانه ١٧١، وبلا نسبة في: جبهة اللغة (٤٩٨/٣) والتهذيب
(٤٥٦/١) واللسان (عرض)، وعرضاً: بفتح فم بطلية، الملقى: النعيس من كل شيء.

(٣) القاضي إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل أبو إسحاق الأردني البصري عالم فقه وهو قاضي بغداد صاحب
المبرد وروى عنه (١٩٩-٢٨٢). مجمع الأدباء ٦٤٧.

(٤) أبو عمرو عني بن نصر الجهضمي البصري، صاحب الخليل بن أحمد (ت ١٨٧) مجمع الأدباء ١٩٨٢،
والبيعة (٢١١/٢).

(٥) روى البيهقي الخبر بسند آخر في: شعب الإيمان (٣٦٦/٧) ولفظه: "خرج عمر بن الخطاب ذات يوم وعليه
حبة فض، فنظر الناس إليه فقال: "، وجاء في: البصائر والذخائر (١٠/٩) والعمدة ٩٦، ومثّل عمر
بالبصير في خبر آخر جاء في طبقات ابن سعد (٢٦٦/٢) وتاريخ الطبري (٥٧٦/٢).

(٦) في العاموس: الليقطرية: الثياب البيض الواسعة.

وحدثني (١) أبو عثمان المازني قال: حدثني الأصمعي عن أبي عمرو بن شعلاء قال قال عمرو بن مغدي كرب لبني سليم (٢): «يا بني سليم، قد جاؤناكم فاحمدناكم، وقائدكم فما أحسناكم، وسألناكم فما أبخلناكم». يقول: لم تُصادفكم بحلاء ولا جُباة. وسأل بعقبه عن قول الأعشى:

أثروى وقصر ليلة ليزوداً فمضى وأخلف من فتيلة موعداً (٣)
يقول: صادقاً خلماً.

فا: سمعتُ من أبي علي (٤) ما كان عنده من نوادر ابن الأعرابي عن ثعلب. وسألتُ أبا علي عن / ٨٤ ب موت ابن كيسان فأخبرني أنه مات سنة تسع وتسعين ومائتين. حدثنا أبو علي أنه سمع ابن كيسان يقول في قوله:
بالليل زال روالها (٥)
أن المعنى: زال الخيال روالها.

(١) القائل أبو العباس الفهردي.

(٢) قوله على اختلاف في بعض النسخ جاء في إصلاح النطق ٢٥٠، وأدب الكاتب ٤٤٧، وغريب الحديث لابن قتيبة (١٠٨/١) وغريب الخطابي (٧١٦/١) وأما الفلاني (١١٤/٢) والمقد (٥٢/٢) وشرح الشافعية لمرفعي (٩١/١) وتفسير القرطبي (٢٥٥/١٠).

(٣) من الكامل، وهو للأعشى في ديوانه ١٣٨، ومجمل القرآن (١٠٧/٢) والمعاني الكبير ٥٦١، وأدب الكاتب ٤٤٧، وأصداق ابن الأبياري ٢٣٤، وأبي الطيب ١٧١، والأغاني (٢٣٧/٩) والسميط ١٥٦، والبحر (٢٥٦/٢) وأشبهه في. الحجة (٤٣٩/٥) على ثوى وأثوى. وفي الأصل: فَيْكَةً، وهو تحريف. أثوى بمعنى ثوى أي أقام، فمضى: تَخَلَّفَ، وأكثر المصادر اللغوية ذكرت الشاهد على المذكور هنا.

(٤) يعني أبا علي إسماعيل الصغار، وكذا ما يليه.

(٥) من الكامل، ونحوه:

هذا النهار بدأ لها من حَمَّها ما بالها بالليل زال روالها

وهو للأعشى في ديوانه ٣٣٣ من قصيدة رويها لام معنوعة، وفعلت وأفعلت للسجستاني ١٦٣، وأصداق ابن الأبياري ٢٧٦، والتبصير على التصحيف ١٠٨، والنصف (٢١/٢) وأزمة المروزي (٣١٢/٢) والخزانة (٣٤١/٤) والصالح واللسان (ريل) وبلا نسبة في: معاني الأخفش ٥٤، والعين (٣٨٤/٧) وأشبهه أبو علي في الشعر ٢٢٥ على نصب النهار ورفعها، ثم فيه ٥٤٥، ٥٤٨، والثيرانزيات ١٧٤، والبصريات ٥٨٣، وأهليبات ٢٧٤ على الأقوال معصلة في (زال روالها) بالضم إقواءً وبالفصح، وقول ابن كيسان ما عراه في بعض الموضح للمازني والفهردي، وهو على أن (زال) بمعنى (أزال).

وحدثنا أن يحيى بن معين^(١) شرب عند عباس الدوري^(٢) ثمانية أرطاب سيد
حدثني أبو علي قال: سمعت أبا العباس يقول^(٣): لو صليت خلف إمام فقرأ: ﴿وما
أنتم بمفصرحي﴾^(٤) و﴿تساءلون به والأرحام﴾^(٥) لاخذت نعلي وانصرفت
سمعت كتاب الاشتقاق^(٦) ثلاثة أجزاء من أجزاء أبي علي إسماعيل.
حدثني أبو علي قال: سمعت بمكة مذ ثلاث وسبعون سنة رجلاً يقول: كالك ابن
يعفر^(٧).

قال: أسيد بن حصير^(٨) وعبد بن بشر^(٩) في الانصار كتابي بكر وعمر في المهاجرين.
قلت امرأة أبي لهب لما نزلت ﴿تبت﴾^(١٠): هجاني وإني لشاعرة لأهجرته.

(١) قل الذهبي في السير ٤٢٠٢: الإمام الحافظ المهيذ شيخ الحديث، أبو بكر يحيى بن معين بن عون بن زياد
ابن بسطام، (١٥٨-٢٣٣)، وحكى عنه في ٤٢٠٧ قوله: "تحريم البيد صحيح، ولكن ألف ولا أحرمه، قد
شربته قوم صالحون بأحاديث صحاح، وحرمه قوم صالحون بأحاديث صحاح".

(٢) في سير الذهبي ٢١٢٩: الإمام الحافظ الثقة السادة أبو الفضل عباس بن محمد بن حاتم بن واقد الدوري ثم
البخداوي... لازم يحيى بن معين وتخرج به، (١٨٥-٢٢١)، وفي: تاريخ بغداد (١٤٥/١٢) ذكر
لشأنه مع البيد ثم تركه له.

(٣) خير المبرد في: ذرة العواصم وشرحها ٢٦٣، وعن كتابنا في: تفسير القرطبي (٤/٥).

(٤) سورة إبراهيم: (٢٢) وقرأ بكسر الهمزة والاعمش ويحيى بن وثاب، وجسهر الدعاة علي تضعيها
ورده، غير أن أبا علي في الحجة (٣٠/٥) احتج لها مساعاً وقياساً ورد تلحينها. وانظر معاني الفراء
(٧٥/٢) وثاويل المشكل ٦٢، ومعاني الزجاج (١٥٩/٣) والسبعة ٣٦٢، ٣٦٤، والبسوط ٢٥٦، وتاريخ
بغداد (٣٢٣/٨) والبحر (٤٠٨/٥) والخزفة (٣٩٥/٤).

(٥) سورة النساء (١) وجر (الأرحام) قراءة حمزة وغيره، فرغت من تحريجها والتعليق عليها في (١٠-ب).

(٦) اشتقاق ابن دريد، وذكره في البصريات ٢٨٣، وانظر وصف مخطوط الاشتقاق في مقدمة محققه ٣٧.

(٧) أبو الجراح الأسود بن يعفر بن عبد الأسود الهشلي الدلمي، شاعر متقدم جاهلي المؤلف ١٦، ومقدمة
ديوانه ٣ ١٣.

(٨) أبو يحيى أسيد بن حصير بن ميمك من بني عبد الأشهل، صحابي واحد بقباء ليلة المعية (ب ٢٠)،
السير ١١٣٧.

(٩) أبو الربيع عبد بن بشر بن وقش من بني عبد الأشهل، صحابي يدري قتل يوم البعثة سنة ١٢، السير
٢١١٣.

(١٠) سورة المد: (١).

مُذَمِّمًا عَصِيًّا

وَأَمْرُهُ أَبِينَا (١)

حدثني أبو علي قال: قال لي محمد بن الجهم (٢): والله ما كان سلمة (٣) يحضر
معا الإملاء، وإنما كان يأخذ كتابي فينظر فيه ويكتب منه.
قال (٤): أنشدنا أبو العباس:

١٨٥ / عدو صديقي داخل في عداوتي وإنني لمن ود الصديق صديق (٥)

[ع: كان يحط ما (ودود) فغيره بخطه أيضاً فجعله (صديق)].

حدثنا أبو علي قال: حدثنا عباس بن محمد (٦) قال: حدثنا محمد بن مصعب (٧)
قال: حدثنا الأوزاعي وسفيان الثوري وحماد بن سلمة (٨) وصخر بن جويرية (٩)

(١) الرجز لام جميل بنت حرب روجة أبي لهب جاء في قصة في . سيرة ابن هشام (١/٣٥٥-٣٥٦) وتفسير
مقاتل (٣/٥٣٣) والمستدرک للحاكم (٢/٣٩٢) وتفسير القرطبي (١٠/١٧٥، ١٦٠)، ومعه:
"كان قريش تسمي رسول الله ﷺ مذمماً، يسيرة، وكان يقول: إلا تعجبون لما عرفت الله علي من أذى
قريش، يسيرة، ويهجون مذمماً، وأنا محمد".

(٢) محمد بن الجهم به هارون السعدي أبو عبد الله الكاتب، صاحب الفراء وراوي تصانيفه (ت ٢٧٧).
المعجم ٢٤٧٨، والمحدثون ٢٥٣.

(٣) سلمة بن عاصم أبو محمد النحوي، أخذ عن الفراء وروى كتبه. وحكي القعطي عن ابن الأثيري: "سلمة
كان هذا، وكان لا يحضر مجلس الفراء يوم الإملاء، ويأخذ المجلس من يحضر ويتدبرها، فيجد لها السهو،
فيما نظر عليها الفراء فخرج عنه" انظر المعجم ١٣٨٥، ٢٨٥٦، والمراتب ١٤٩، والإنباء (٢/٥٦)

(٤) أبو علي الصبر، راس عبد البر في بهجة المجالس أنشده بسنده عن الصفر عن المبرد، الذي سجله مراراً
هذا بأبي العباس.

(٥) من الطويل، وهو نعتي بن أبي طالب عليه السلام في: ديوانه ٩٢، وفي مشرته الإيرانية ١٩٨، وانشد الصبر
(٢/٢٩٢) وهو ثاني اثنين لها خبر جاء في: العقد، وبلا نسبة في: الصديق والصدائق، وروى بالروايتين
نجد كورين وهي في الديوان والعقد (ودود)

(٦) الدوري وتسلمت ترجمته قريباً

(٧) محمد بن مصعب بن صدقة القرطبي أبو عبد الله، حدث عن الأوزاعي وغيره وضعف، (ت ٢٠٨) تاريخ
بعداد (٣/٢٧٦)

(٨) حماد بن سلمة بن دينار أبو سلمة البصري النحوي المحدث، (ت ١٦٧). السير ١٥٥٥

(٩) صخر بن جويرية أبو نافع التميمي البصري المحدث، ت سنة بضع وستين ومائة السير ٢٠٢٢

وسليمان بن أبي داود والليث بن سعد عن أبي الزبير (١) عن جابر قال (٢) : « حَكَمَ عُمَرُ فِي الصَّبْحِ كَيْشًا »؛ يَعْنِي إِذَا قَتَلَهُ الْمُحَرَّمُ.

حدثنا أبو علي (٣) قال : حدثنا الحسن بن علي بن عفان (٤) قال : حدثنا [عبيد الله] (٥) بن موسى (٦) عن حريث (٧) عن واصل الأحمد (٨) عن شقيق (٩) عن عبد الله بن مسعود قال : « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ يُعَلِّمُنَا التَّشَهُدَ وَالْحُطْبَةَ كَمَا يَعَلِّمُنَا السُّورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ : التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ وَالصَّلَوَاتُ وَالْعُطَيَّاتُ ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ ، السَّلَامُ عَلَيْكَ وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ ، [وَالْحُطْبَةُ : الْحَمْدُ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ وَنُسْتَعِينُهُ وَنُسْتَعِزُّهُ ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ] (١٠) ، ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ ﴾

- (١) محمد بن مسلم بن قيس أبو الزبير القرشي الأسدي المكي الحافظ، (ت ١٢٨)، السير ٣٦٩٨.
 (٢) روي مرفوعاً عن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، ومرفوعاً عن عمرو وعلي وابن عباس بلفظه هنا وبلفظ قريب، انظر موطأ ٣٤١ وسنن ابن ماجه (١٠٣٠/٢) ومصنف عبد الرزاق (٤٠٣/٤) وصحيح ابن خزيمة (١٨٢/٤) وسنن البيهقي (٣١٩/٩، ١٨٤/٥) وتعليق ابن حجر في: تلخيص الخبير (٢٧٨/٢).
 (٣) هو الصفار، وجاء الحديث بسنده ونقطه في المعجم الكبير، ولم يتمه - (٤٥/١٠) وسنن البيهقي (١٤٦/٧) وانظر تعليق ابن حجر في: تلخيص التحرير (١٥٢/٣).
 (٤) الحسن بن علي بن عفان أبو محمد العامري الكوفي الحديث الثقة (ت ٢٧٠)، السير ١٤٣٦، وتقريب التهذيب (١٦٢/١).
 (٥) لأصل: عبد الله، وهو لا يصح لأن عبد الله بن موسى اثنان السلمي والهاشمي وكلاهما توفي ٣٧٤، وتبع رواية الحسن عنهما، ثم إنه فيمن روى الحسن عنه لم يذكر عبد الله بن موسى بل المذكور عبيد الله، انظر تهذيب الكمال لمصري (٢٥٧/٦) ولسان الميراث (٢٤/٥-٢٥)، ثم وجدت الإسناد على الصواب في سنن البيهقي،
 (٦) عبيد الله بن موسى أبو محمد العميسي الكوفي الحافظ الثبت (بعد ١٢٠-٢١٣)، تذكرة الحفاظ للقيصري (٣٥٣/١).
 (٧) حريث بن أبي مطر وقيل لسم لبيه عمرو الفزاري الكوفي، روي عن الشعبي وصحبه أهل الجرح والتعديل الجرح والتعديل للرازي (٢٦٤/٣) ونصب الراية (٥٦٣/١).
 (٨) واصل بن حيان الأحمد الأسدي الكوفي، (ت ١٢٠) الجرح والتعديل (٢٩/٩) ومكان ابن مأكولا (٣٠/١).
 (٩) شقيق بن سلمة أبو وائل الأسدي شيخ الكوفة، (ت ٨٢)، تاريخ بغداد (٢٦٨/٩) والسير ١٩٩٢.
 (١٠) سقط من الأصل وانتهت من سنن البيهقي.

والأرحام إن الله كان عليكم رقيباً ﴿١﴾، ﴿يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديداً﴾ ٨٥ ب يصنع لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزاً عظيماً ﴿٢﴾.

حدثنا إسماعيل: قال أبو العباس: القَوُوب: الرغيبُ الشرب (٣)، وأنشد:

يا رب إن كنت لزيد ريشاً
فابعث له من حوث شعث ركباً
أكلأ نلقاماً وشرباً قأباً (٤)

قال أبو العباس (٥). يقال: قَرَضْتُ له قَرْضاً؛ أي: قطعتُ له قطعاً، ويقال: أنقَرَضْتُ من هذا للثلم الذي يكون في المواضع إلى الماء (٦).

وقال أبو العباس (٧): ما كان من العذاب يقال: أمطِرْ، وما كان من المطر من الرحمة يقال: مُطِرَ.

يقال للعين: منام؛ لأنه يُنام بها، من ذلك قول الله: ﴿إِذَا بُرِنَ كَهُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلْباً﴾ (٨)، يُروى عن الحسن (٩) أنه قال: لم يرهم في النوم، وإنما أراد العين التي ينام بها.

خادعتُ فلاناً (١٠): إذا كنت تُخادعه، وخَدَعْتُهُ: إذا ظفرتُ به.

(١) سورة النساء: (١).

(٢) سورة الأحراب: (٧١-٧٠).

(٣) في النسان (قأب): القووب: كثير الشرب.

(٤) حوث نعة في حيث، التلقام: كبير اللقمة أو عظيمة، اللسان (لقم).

(٥) قال في الكامل ٢٥٧ "كل حُرْ قَرْض، والقَرْضَةُ مُتَطَرِّقٌ إلى النهر".

(٦) يريد المشرقة التي يُستَقْنى منها.

(٧) أصله من أبي عبيدة في: المجاز (١/٢٤٥).

(٨) سورة الأعراف: (٤٣).

(٩) حكاه عنه الزجاج في: معانيه (٤١٩/٢) والنجاش في: معانيه (١٦٠/٣) والطبري (٢٥٨/٦) والطوسي.

في النبيان (١٢٨/٥) واستبعدوه غير أن الزجاج رآه حسناً وأن كثيراً من أهل النحو يذهبون إليه.

(١٠) أصله من معاني الأخص ٤٠، وحكاه أبو علي عن العرب في: الحجة (٣١٤/١).

قال أبو العباس - قال أبو عبيدة (١): ذَكَرْتُ: بَسَطْتُ، قال: يقال يا حريّة، اذْري
لِرِسَادَةٍ أَي: أَبْطِطِهَا، والأَصْمَغِي يقول: اذْري: ادْفَعِي، قال أبو العباس: / ١٨٦ وهو
الصواب، ولم يدفع قول أبي عبيدة.
قال: أنشدنا ابن كيسان:

فمؤ أنث هي يوم الرّجاء سألتني فراقك لم أبخل وأنت صديق (٢)

مسألة

﴿كَلَّا، يٰهَا لَطِي، رَأْعَةٌ لِلشَّوَى﴾ (٣) قيل (٤): إن ما كان غير المقتل يقال به: شَوَى
فكانه عسى هذا قريب من قوله: ﴿لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ قَيْمُونُوا﴾ (٥)
قال أبو العباس (٦): يقال لخرقة يُلَفُّ فيها القِداح: رَبَابَةٌ وَرَبَّةٌ وَرَبَّةٌ، ويُجَمَع: رَبَابًا
مثل: بُرْمَةٌ (٧) وبرام، ولَفْحَةٌ ولَفْجَاح (٨)، وهو اجتماع الشيء والتفائه.

(١) حكى البرد عن أبي عبيدة أحد معبري اثنينهما للعمل (درا) فهو بمعنى بَسَطَ في: «هــ» (٢٤٨/١) ومعى
دَفَعَ به (١٠٨/١، ٣٢٩) وهو ما ذكره الأصمعي، وانتصر اللسان (درا) على الأول في (ادرئي الوساد).
(٢) من بطون، وهو بلا نسبة في: معاني المراء (٩٠/٢)، والفسر (١٨٦٩/١، ٦٣٧/٢) والمنصف
(٣/١٢٨) والأزهية ٦٢، والمدخل للخمسي ٣٩٩، والرصف ١١٥، والبحر (٣٨٩/٣) والجنى ٢١٨، والخزاة
(٤٠٩/٥، ٤٠٧/١٠) والناج (حرر) وأنشده أبو علي في: الشيرازيات ٧٤، والحجة (١٧٣/٢) والإعفال
(١٦/١) عني أن البعدادين أنشدوه على إعمال (إن) المجموعة في التفسير وهو ألبح عنه من إعمالها في
الظاهر، وقد أغرب محققا الحجة نسبيا البيت إلى يريد من المعر بلا عرو إلى مصدر، وماني ديوانه بيت
آخر، وفي بعض المصادر: طلاقك - فراقك، ويوم الرجاء. يوم عقد النكاح، وصديق مما يشوي فيه التذكير
والثاني، ونظر اللسان (صدق).

(٣) سورة لمعارض: (١٥-١٦) و(مراعاة) بالرفع قراءة السبعة ما عدا حصصاً من عاصم، وذكر توجيههما أبو علي
في الحجة (٣١٩/٦) والشعر ٢٥١، وانظر الكتاب (٨٣/٢) ومعاني الأخصر ٥٤٩، والرجاج (٥ ٢٢١)
والسبعة ٦٥١، ومعجم الخطيب (٨٣/١٠).

(٤) انقراه في: معانيه (١٨٥/٣) ذكر للشوى معاني هنا أحدها.

(٥) سورة طهر: (٣٦).

(٦) سم الظهريه في شيء من كتبه، والمعنى في: التهذيب (١٨٠/١٥) والصحيح والناج (رسمه)، غير أبي سم
أحدهم يجمعون الصور الثلاث لهذا المعنى، بل يذكرون الريانة فقط.

(٧) جذر من الحجر.

(٨) ذكر ابن مسعود في: المصباح (١٦١/٢) أن إِبَاعِلِي حكى في التذكرة: لفحة ولفائح، واللفحة الواحدة من
الإبل أو داب البين منها أو التي تنجت إلى شهرين.

وقال (١) يقال: رجلٌ عربيٌّ؛ إذا كان نسبُهُ ذلك، وأعرابيٌّ؛ إذا كان بالبادية كداه
 هذه النسب أو لم يكن، ورجلٌ عجميٌّ؛ إذا كان نسبُهُ ذلك، وأعجميٌّ؛ إذا كان في
 لبناه عجمة، قال: ﴿أعجميٌّ وعربيٌّ﴾ (٢).

أشددنا أبو العباس لدعبل في صالح بن علي (٣):

قُلْ لِلْأَمِيرِ أَمِيرٍ أَلِ مُحَمَّدٍ	قَوْلَ أَمْرِي خَدِبْ عَلَيْكَ مُحَامِي
إِيَّاكَ أَنْ [تُعْتَر] عَلَيْكَ صَنِيعَةٌ	فِي صَالِحِ بْنِ عَلِيٍّ الْحَجَّامِ
ب ٨٦ / ليس الصنائعُ عنده بصنائع	لكنهم طوائِلُ الإسلامِ
أصرب به بحر المدو فأنه	جيش من الطاعون والبرسام (٤)

قال أبو علي: أشددنا أبو الحسن الأخفش (٥) قال: أشددني أبو محمد عبد الله بن
 جُوَان (٦) صاحبُ الريادي (٧) لرجلٍ من أهل البصرة (٨):

(١) رواه الجواليقي عن أبي العباس في شرح أدب الكاتب ١١٨، وأكثر الكلام في معجم أبي عبيدة (٩١/٢)،
 (٣٦٨/١) وفي أدب الكاتب ٣٩، وغريب القرآن للسجستاني ٧٢، ودرة الغواص ٥٥١، ونبهان الطوسي
 (٦٣/٨) والدر المنصور (٥٥٥/٨) وأبكر ابن السيد في الاقتضاب (٢٧/٢) الفرق بين العجمي
 والأعجمي، وشرح أبو علي المصنفين مفصلاً في الحجة (١١٩/٦-١٢٢)
 (٢) سورة فصحت: (٤٤).

(٣) صالح بن علي بن عطية الأضجم أو الأقم أبو محمد، من مشايخ الشيعة ويضعف. البهان والتبيين
 (٨٤/١) والأغاني (٩٥/١٠) ومعجم رجال الحديث (٨٦/١٠).

(٤) من الكامل، وهي لدعبل في ديوانه ٢٨٣، وخارجها مستشفة من المنيوان (١٨١/٣) والأغاني
 (١٥٧/٢٠) وفي بعض الألفاظ اختلاف، وفي الأصل والأغاني: (تُعْتَر) مكان (تُعْتَر)، وبم أرب وجهه،
 وفي الأساس اغتر أناه على غيرة، طوائِل جمع طائلة أي عداوة، البرسام داء يهذى فيه ودعبل يحاطب
 بالآبيات المنعصم

(٥) الأحفش الأصغر علي بن سليمان، وهو شيخ أبي علي (٣١٥) البنية (١٦٧/٢).

(٦) في السط ٦١٠. جوان اسم فارسي معناه صغير السن، وذكر ابن جوان هذا في أمالي القاضي في موضعين
 (٢٧٦، ١٣٠/١).

(٧) إبراهيم بن سفيان الريادي، نحوي لموي راوية أخذ عن سيبويه والأصمعي وأبي عبيدة ونظرانهم
 (٢٤٩). المعجم ٦٧.

(٨) من اسقارب، وحاءت في: أمالي القاضي ٢٧٦/١ بطريقين مُسبت في أحدهما لأبي العباسية وفي الآخر لم
 نسب لآحد، وهي هناك تزيد بثلاثة أبيات

أح طالما مَرَرْتُ ذِكْرَهُ
وقد كنتُ أَعْدُو إِلَى قَصْرِهِ
وكنْتُ أَرَانِي عَمِيماً بِهِ
وكنْتُ إِذَا جِئْتُ فِي حَاجَةٍ
فَنِي لَمْ يَمَلْ الْبُدَى سَاعَةً
تَغْلُ نَهَارَكَ فِي خَمِيرِهِ
فَصَارَ عَلَيَّ إِلَى رَبِّهِ
أَتْنَهُ الْمَنِيَّةُ مُغْتَالَةً
فَلَمْ تُغْنِ أَجْنَادُهُ حَوْلَهُ
وَأَصْبَحَ يُهْدَى إِلَى مَنْزِلِ
/ ١٨٧ تَغْلُقُ بِالتُّرْبِ أَبْوَابَهُ
أَشَدَّ الْجَمَاعَةِ وَجِدَاءَهُ
فَدَسْتُ أَشْيَعُهُ غَازِيَا
وَنُطِرَ بِهِ أَيَّامُنَا الْبَاقِيَا
فَلَا يَتَعَدَّنْ أَخِي ثَاوِيَا

فَقَدْ صِرْتُ أَشْجَى لَدَى ذِكْرِهِ
فَقَدْ صِرْتُ أَعْدُو إِلَى قَبْرِهِ
عَنِ النَّاسِ لَوْ مُدَّتْ فِي عُثْرِهِ
فَأَمْرِي يَجُورُ عَلَى أَمْرِهِ
عَلَى يُسْرِهِ كَانَ أَوْ عُثْرِهِ
وَتَأْمَنُ لِبَيْتِكَ مِنْ شَرِّهِ
وَكَانَ عَلَيَّ قَسْنَى دَهْرِهِ
رُويْدَا تَخْلُلُ مِنْ سِتْرِهِ
وَلَا الْمَزْبَعُونَ إِلَى نَصْرِهِ
عَمِيقُ تَنْوَقِي فِي حَفْرِهِ
إِلَى يَوْمٍ يُوَدَّنُ فِي حَشْرِهِ
أَجْدُ الْجَمَاعَةِ فِي طَمْرِهِ
أَمِيرًا يَسِيرُ إِلَى ثَغْرِهِ
تُ لَدَيْنَا إِذَا نَحْنُ لَمْ نُطْرِهِ
وَكُلُّ سَيِّمِي عَلَى إِثْرِهِ (١)

حدثني أبو علي (٢) قال: في بعض الأحاديث في قوله: ﴿إِذَا نُقِرَ فِي النَّاقُورِ﴾ (٣)
قال: لا يُدْعَى بِالرَّجُلِ فَيُخَفِّقُ قَلْبُهُ فَتَعْرِفُهُ الْمَلَائِكَةُ بِذَلِكَ.

حدثنا أبو علي [ع: يرفعه إلى عمران بن حصين (٤)] قال (٥): لا تُؤْفَى رَجُلٌ مِنْ

(١) في هامش الأصل كتب النسخ الرقم ١٦، يريد عدد الأبيات وهو سهر لأنها خمسة عشر ولكنه كتب
المطر السابق لها بقياس البيت فدخل في عددها.

(٢) أي الصغار.

(٣) سورة المدثر (٨) وذكر إعرابها في: الحجة (٢٣/١) وهو من معاني الرجاج (٢٤٥/٥)، ولم أجد
الحديث، وفي تفسير القرطبي (٤٦/١٩) أن العرب يقولون: نقر باسم الرجل إذا دعاه محتضاً به بدعائه

(٤) عمران بن حصين بن عبيد أبو نعيم الخزاعي، صحابي (ت: ٥٢) - المير ٢٩٣٥

(٥) جاء بلطف مختلف عن لفظه هنا عن عمران بن حصين في: مسلم (١٢٨٨/٢) والبرمدي (٣ ٦٤٥)
ومسند أحمد ص ١٤٦٢، وسنن البيهقي (٢٨٥/١٠).

الأنصار فترك ستة أعبد ليس له غيرهم، فأعتقهم جميعاً عند موته، فرفع ذلك إلى رسول الله صلى الله عليه، فحرّاهم ثلاثة أجزاء حتى أقرع بينهم فأعتق الثلث وأرقّ الثلثين»

قال ابن سيرين (١): لو لم يبلّغني هذا عن النبي صلى الله عليه لكان رأيي.

حدثنا (٢) محمد بن عيسى العطار (٣) قال: حدثنا كثير بن هشام (٤) قال: حدثنا

عيسى بن إبراهيم (٥) عن الحكم بن عبد الله (٦) عن الزهري عن سالم عن أبيه قال (٧).

مرّ عمر بن الخطاب على قوم يرمون / ٨٧ ب رشفاء، فقال: بمن ما رميتم، فقالوا: يا أمير المؤمنين إنا قوم منعلمين، فقال: والله لذئبكم في لحبكم أشدّ عليّ من ذئبكم في رميكم، سمعت رسول الله ﷺ يقول: «رَحِمَ اللَّهُ رَجُلًا أَصْلَحَ مِنْ لِسَابِهِ».

عروة عن عائشة قالت (٨): «يَحْرُمُ مِنَ الرُّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ الْوِلَادَةِ».

منصور (٩) عن حبيب (١٠) «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَطْلَى قَوْلِي عَائِشَةَ بِيَدِهِ».

(١) جاء قوله في المذكور من مسند أحمد والبيهقي.

(٢) القائل أبو علي إسماعيل الصغار كما جاء في بعض المصادر للثالثة.

(٣) محمد بن عيسى بن أبي موسى فهو جعفر الأبراهيمي العطار (ت ٢٦٨). انظر تاريخ بغداد (٢/ ٣٩٧).

(٤) كثير بن هشام أبو سهل الكلبي الرقي (ت ٢٠٧). انظر تاريخ بغداد (١٢/ ٤٨٢).

(٥) عيسى بن إبراهيم بن طهمان الهاشمي، حكى الذهبي في اللسان (٨/ ١٩٤) أنه متروك الحديث.

(٦) الحكم بن عبد الله بن مسعدة أبو مطيع البلخي (ت ١٩٩). تاريخ بغداد (٨/ ٢٢٣).

(٧) جاء بالإسناد نفسه في: ضعفاء العفيلي (٣/ ٣٩٥) والكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي (٥/ ٢٥٠).

وأمالي الطوسي ٣٩٨، وشعب الإيمان للبيهقي (٢/ ٢٥٧) (لم يستند البيهقي)، والجامع لأحبار الراوي

لمخطيب البغدادي (٢/ ٢٤) وميزان الاعتدال (٥/ ٣٧٣)، وجاء بإسناد آخر في: إنباح الوقف ٢٢، وقد

جاء في أكثرها تضعيف عيسى بن إبراهيم والحكم بن عبد الله. والرشف بالكرس الوجه من الرمي فإذا رموا

بجميع سهامهم في جهة فللوا رمينا رشفاً.

(٨) حديث يروي جاء عن السيدة عائشة في: البخاري (٣/ ٢٤٧) ومسلم (٢/ ١٠٦٨) وسنن ابن ماجه

(١/ ٦٢٣) ومسند الإمام أحمد ١٨١٦. ورواه الترمذي (٣/ ٤٥٢) عن علي عليه السلام ثم قال: وهي

الباب عن عائشة وابن عباس...

(٩) منصور بن المعتمر أبو عتاب السلمي الكوفي (ت ١٣٣). السير ٣٩٥٨.

(١٠) ورد بهذا الإسناد في: مصنف عبد الرزاق (١/ ٢٩٢) ومصلاً في: سنن البيهقي (١/ ١٥٢)، ومن

حبيب عن أم سلمة في: سنن ابن ماجه (٢/ ١٢٣٥) وذكره السيوطي في: الجامع الصغير ٩٣ ومن علي أنه

مرسل، وحبيب هو ابن أبي ثابت أبو يحيى الأسدي الكاهلي الكوفي (ت ١١٩)، واسم أبي ثابت ميس بن

ديار، السير ١٣٦٤. أطلق: نطخ بالنورة وغيرها، انظر: فتح القدير للساوي (٥/ ١٣٤).

مسألة

قال سيبويه (١) في رجلٍ سمَّيته بـ (زيدٌ أخوك) و (الأخ) حبرٌ: إنَّ ذلك لا يجوز إصافته إلى ياء المتكلم، لا تقول: زيدٌ أخوكي.

وإي لم يحُر ذلك، لأنَّ ياء الإضافة إنما تدخل على الاسم الذي يعمل فيه العوامل التي تعمل في الاسم الذي تدخل عليه، وليس هذا الاسمُ بمعمولِ العوامل التي تعمل في الاسم. ألا ترى أنَّ المعمولَ في هذا الموضع كانه الاسمُ الذي هذه الجملة في موضعه، ولا تعمل فيه العوامل التي تدخل على هذا الاسم.

وبذلك على أنه كانه هنا اسمٌ مرادٌ أنك إذا سمَّيتَ بجملةٍ في أولِ جرَّائه (٢) حرفُ التعريف، نحو: / ١٨٨ الرجلُ أخوك، لقلت: يا الرجلُ أخوك، ولو سمَّيته بـ (أخي) هو أخوك) لم تدخل عليه ياء، وأيضاً فإنَّ هذه الياء تُعرَّف ما يضاف إليها كُله لا بعضه، وبو أضفت إليها لم يُتعرَّف بذلك الاسمُ الأول، ولا يستقيم تعريفُ بعضه دونَ بعض.

وليس هذا تعريفُ هذا الاسم الذي هو جملةٌ على ما كان عليه قبلَ النقل، كما تقول ذلك في (العباس) (٣)؛ لأنك إنَّ جعلته كذلك فكانك لم تنقله. ألا ترى أنه ينبغي أن يكون نكرةٌ من حيث كان جملة، وإذا نقلتَ وجبَ أن يُتعرَّف بالنقل، ولكن ينبغي أن يكون بمنزلة (زيد) و (أسد).

ويجوز أيضاً أن تجعله على قولٍ من قال: حارث وعباس؛ لأنَّ هذا بمنزلة (زيد)، وبستَ تُعتبر فيه ما كان فيه من الصفة قبل، وعلى هذا يكون:

الاحواص (٤)

(١) الكتاب (٣/ ٣٢٨) وهو بالمعنى، وعرض أبو علي في التعليقة (٣/ ١٣٥) للتصغير في المسألة دون الإضافة إلى الياء.

(٢) يريد أول جرَّاء الاسم.

(٣) سيقول في (٢٣/ ١): الحارث والعباس أقرباً بعد العلمية من الالف واللام على ما كانا عليه وهما وصفا لا عَمَمَان، وسيكرر كلامه في العباس باللام ويدونها بعبارة أوضح في (١٥٤-١).

(٤) من حيث من الطويل، وتامه:

أتاني وعيدُ الخوص من آل جعفر قُبَا عَيْدُ عمرو لو نُهِيتَ الأحواص

وهو للأعشى في «ديوانه» ٢١١، وإصلاح المنطق ٤٠١، وشرح أبياته ٦٠٨، والاشتقاق ٢٩٦، و«مبهم» ٩٩،

في بيت الأعرشي، ويكون على النسب (١).

وقد أجازوا (٢) أن يُنسب إلى هذه الجملة فتقول: تأبطي، وفيه بعض الإشكال (٣)؛
ودلت أنك إم أن تحذف أو لا. فإن حذفت بطلت الحكاية، وإن لم تحذف لم يحُر أن
نسب إلى الجملة؛ كما لا يجوز أن تحقرها ولا أن تُثنيها ولا تجمعها
ووجه الجواز أن النسب باب قد غلبت عليه / ٨٨ ب الحذوف والتعابير.

مسألة (٤)

(نشدت الله إلا فعلت) كلامٌ محمولٌ على المعنى؛ لأن معناه: ما أصلب إلا فعلك،
ودلت (إلا) على النفي؛ كما دل انفصال الضمير في قوله:

أنا أو مثلي (٥)

على إرادة حرف النفي.

وديون الداعي (١٧٢/١) ونبهان الطوسي (١٠١/٤) والحزانة (١٨٨/١) وشرح شواهد الشافية ١٤٤،
واشده أبو علي في: الحلبيات ٢٨٥، والإعمال (٥٠٦/٢) والحجة (٣٤٠/٣) شاهد على أن (الأحوص)
جميع أحوص على الأسمية أو النسب، وهو قوله هاء وسبحكي ابن جني عنه القول بالأسمية في الشاهد
ثانية في (٢٣-١).

(١) في الإعمال وهذه في الحكم (٣٦٦/٣) "ويكون على النسب مثل الأحمر والتهابة كأنه جعل كل واحد
أحوص". ويريد أحوصي فحذفت هاء النسب في الجمع كما قال في المشورة ٢٦٦، وفي الحكم:
(أحوصياً)، وفرب منه ما سيأتي في: (٢٣-١).

(٢) أجاز، سيريه في الكتاب (٣٢٨/٣) وابن السراج في: الأصول (٧٠/٣) ونظر المختص (٣٨/١).

(٣) لم يذكر في: التعليقة (١٣٦/٣) إشكالاً فذهب إلى حذف المفعول والضمير ليقوم مقام الاسم المنسوب
إليه، وفي المشورة ٢٧٢ قل الجواز بعينه هاء وانظر: الشيرازيات ٥٣٤

(٤) تقدم بعض ما في المسألة فيما حكاه عن اللازمي في (٤٠-١) في (أفست إلا فعلت) والتعليق عليه هناك،
وسمعه في (٩١-١)

(٥) بعض بيت من الطويل، وهو بتمامه:

لما الصام الراعي عليهم وإنما يطلع عن أحاسنهم أنا أو مثلي

وهو نصر ردي في ديوانه (١٥٢/٢) ومنهى الطلب (٣١٠/٥) والمختص (١٩٥/٢) وشرح أبيات
أبني (٢٤٨/٥) وبلاسمية في: معاني الرجاء (٢٤٣/١) واشده أبو علي في الشعر ١٩٩،
والشيرازيات ٤٨، ٢٥٣، ٣٩٨، والحجة (١٦٣/١) والحلبيات ٢٢٨، وحمله على النفي بتقدير ما يذاع
إلا أنا، وعينه قوله في كتابنا.

وجار وقوع (إلا) على الماضي^(١) لدلالة الفعل على مصدره، ومثله:

عَمَرْتُكَ اللَّهُ إِلَّا مَا ذَكَرْتُ لَنَا^(٢)

وجرت (اقسمتُ إلا فعلت) مجرى (نشدتك الله إلا فعلت)، لما كانت (اقسمتُ) في معناها حُبِلَتْ عليها.

مسألة

ارتفع الفعل بعد (قد) و(السين) ^(٣) - وإن لم تقع هناك موقع الاسم - لأن (قد) و(السين) و(سوف) جرت مجرى جزء من الفعل.

فإن قلت: ف(لم) و(لن) جرت كذلك.

فلأن (لم) و(لن) عاملان، ومرتبة العامل أن يكون قبل المعمول، وإذا كان قبله لم يَجْزُ أن يجري مجرى جزء منه، وأيضاً فإن (السين) و(قد) تجري مجرى حرف المضارعة، إذ كانت غير عاملة، وليس كذلك (لم) و(لن)؛ ولذلك دخلت عليه اللام في نحو: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ﴾^(٤).

فأما امتناع دخول النون مع (سوف) و(قد) فلأن هذه النون في اللغة الجودى^(٥) إنما

(١) في المثال: شدتكَ الله إلا فعلت.

(٢) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

هل كنت جارتنا أيام ذي سلم

وهو لأحوص لي، ديوانه ٢٥٢، وشرح أبيات سيويه (٢٩١/١) وأمل في الشجري (١٠٩/٢) والخزانة (١٢/٢) وبلا نسبة في: الكتاب (٣٢٣/١) والمقتضب (٣٢٩/٢) والكمال ١٤٤٥، وأخرى صاحب دقائق النصف ٤٦٤ نسبته إلى أبي أحمد، وأنشده أبو علي في: الشيرازيات ٨٥، ٥٤ على أن (عمرتك) مصدر مستعمل بحذف أحرف لزيادة رقياسه (تصبرك) بشهادة البيت، وأنشده في ٢٥٦ على أن (عمرتك) بمعنى سألتك، وجاء هنا على الأول.

(٣) حكى في (٤٤ ب) عن قوم ارتفاع للمضارع بعد السين وسوف بهما واعتراض الفارسي عنهم، وذكر في اليمعديات ٢٩٥ اقتران رفع للمضارع بوقوعه موقع الاسم.

(٤) سورة الصبح: (٥)

(٥) يشير إلى ما ذكره سيويه (١٠٩/٣) أن للقرن بالون الدال على المستقبل أكثر على المستهم من المتجرد منها، وفي آخر مسائلنا فضل تحريج، وأكثر كلامه هنا في - اليمعديات ١٠٣-١٠٧.

تأتي بتحصيل فعل الحال من الآتي (١)؛ نحو قوله: ﴿وَإِنْ / ١٨٩ رَبِّكَ لَيَحْكُمَنَّ﴾ (٢)،
فمما جاءت السير استغني بدلالتها على الاستقبال عن النون؛ ولذلك سم يَخْنَحْ إلى
النون في قوله: ﴿لِإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾ (٣)؛ لأن هذه اللام لو كانت للابتداء لم تدخل
على حارّ والمجرور، فعلم بذلك أنها الداخلة على الفعل الآتي؛ لأن [لام] (٤) الابتداء لا
تدخل في موضع من مواضعها على فضلة (٥).

فأما (إن زيدا لطعامك (٦) أكل) فلم تدخل في الحقيقة على لفضلة (٧)،
فاستغني (٨) عن النون مع حرف الجر؛ كما استغني بالسين.

و(سوف) و(قد) كالسين؛ قال سبحانه: ﴿وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ﴾ (٩)، فمن
قلت: إن اللام في (لقد) ليست لام ابتداء كالتي في (ليحكم)، فهلا دخلت إحدى
النونين مع (لقد)؟ قيل: لم تدخل كما لم تدخل مع السين من حيث كان حرفاً مثله
غير عامل، وإن كانت (قد) معاملة للسين في أنها لا تدخل على الاستقبال شبهت (قد)
بهما لما كانت غير عاملة مثلهما.

وكان ذلك الوجه إذ قد قالوا: إن زيدا ليعمل (١٠)، ولما يقع فعل.

(١) يريد المستقبل.

(٢) سورة النحل: (١٢٤) وقد أكثر أبو علي من ذكرها في كتبه وأكثر كلامه فيها على أنها لتعين الحان كقوله
هنا؛ ولكن كلامه في: الإعمال (١٣٣/١) قد يهم أنه جعلها للمستقبل بنظر الإغداد (٣٦٤/١)
والتمحيص (٢١٦/٢) والحجة (٢/٢، ٣٨٩/٢، ٩٧/٦).

(٣) سورة آل عمران: (١٥٨) وهي جواب قسم سبقها ﴿وَلَقَدْ مَنَّمْنَا﴾.

(٤) زيادة يقتضيها السياق.

(٥) وكذا قوله في: المبتدأيات ١٨٢.

(٦) لأصل: طعامك، ضبطت على أنها حرف جر. ونظر تخريج العبارة في الهامش التالي.

(٧) تنص الكلام في المسكرة ٢٥٤: ﴿وإنما دخلت عليها حيث كانت متقدمة للحيرة لأن التعدير بها الدخول
عنده كما كان التقدير به التقديم... فدخلت على الفضلة حيث كان الخبر بعدها. ونظر الأصول

(٢٣١/١) وسر الصناعة ٣٧٥، والمفصل ٢٩٥، وشرح القرشي (٣٥٩/٤) وشرح ابن عقيل (٣٧٠/١).

(٨) في آية آل عمران السابعة.

(٩) سورة النحل: (١٠٣).

(١٠) الكتاب (١٠٩/٣) والمقتضب (٢/٢) والأصول (٢٤٢/١) والإعمال (١٣٤/١) واسمليف.

(٢١٥/٢) وسر الصناعة ٣٨٨.

مسألة

(أجعل منك) إذا دخلته اللام حذفت (من)، فلما كان كذلك / ٨٩ ب كانت
حُموعه كذلك، ولذلك لم يقولوا: نسوة صُغر، ولا قوم أصاغر^(١).

فلما عدلت (أخر)^(٢) كان في عدلها إيذان بأصلين:

أحدهما: أنه لما جرى صفة على النكرة - مع أن سائر أحواتها في باب (فعل)
(وأفعال) لم يَجْرَ إلا على المعارف - عُلِمَ بإجراء (أخر) على النكرة أن الألف واللام في
هذا القبيل - وإن كان غير مُعَارَفٍ في جميعه - زائدة^(٣) بمزلة في سائر الأسماء
والصفات، وعلى حدّها.

والآخر: أنه لما عدل (أخر) فلم يُصَرَفْ دلّ تركُ الصرف أن هذا القبيل حُكِمَ أن
يُسْتَعْمَلُ بالألف واللام، وأن (أخر) - وإن استعملت بغيرهما وجَرَّياً على نكرة - فلا أصل
الذي عليه سائر الجنس محافظٌ عليه فيها فلم يُصَرَفْ، دلّ تركُ الصرف على أن هذا القبيل
حُكِمَ أن يُسْتَعْمَلُ باللام، فصار كـ (عمر) مع (عامر)، وإن لم يكن مثله في الحقيقة.

الا ترى أنك في (عمر) تريد (عامراً)، ولست تريد في (أخر) (الآخر)؛ لأنك لو
أردت فيه اللام لَوَجِبَ أن لا يَجْرِيَ صفة على النكرة، ولكانت معرفة، وإنما أريد فيه أن
يُعْلَمَ أن جميع ما يُسْتَعْمَلُ في هذا القبيل من اللام مرادٌ بها مراعى، فهو مرادُ الأصلي
مرفوضُ الاستعمال، ونظائره كثيرة.

١٩٠ فلاصلُّ الذي عدل عنه (أخر) غيرُ مستعملٍ من حيث كان جارياً على
النكرة، فبس حيث كان غيرَ مصروفٍ عُلِمَ أنه معدولٌ عن الأصل المرفوض، وانضمَّ إلى
العدل كونه صفةً، وليس العدلُ في (أخر) كالعدلِ في (سُحِر)^(٤)؛ لأن (سحر) إذا

(١) أي لا تعدل إلا مال.

(٢) جاء هذا مطلب في الرحلة (٨١/٦) بعبارة أخرى، وأصله من: الكتاب (٢٢٤/٣) وشرحه في
المعجم (٢٤٤/٣، ٢٧٦، ٢٥٤/٤) وما ينصرف ٥٤، وميكور أكثره (٩٢-١).

(٣) كذا، والأسبب: والتدائن، ومثلها (حدها) في آخر العبارة.

(٤) مكتم الموعى في سحر في الشيرازيات ٢٤٦، والمضديات ٥٥، والتعليقة (٩٥/٣) والمسكره ١١٥،
والإعمال (٦٠/١) بما هو دون كلامه هنا.

أردت به سحر يومك وتريد به السحر فعُدته عن مستعمل الكلام^(١) أردت به ما أردت بالسحر؛ فمن ثم لم ينصرف (سحر) في سحر يومك للعدل والتعريف، وليس لعدل في (آخر) كالعدل في (سحر).

وإن شئت وقفت بينهما فقلت^(٢): إن سحر يومك في أنه لم يستعمل فيه الألف واللام مثل (أحر) في أنه لم يُعدل عن (الآخر)، وإنما عُديل عن أصل هذا النوع، لا عن هذا لشخص وهذه للمطلة، فـ (سحر) - الذي هو سحر يومك في أنه عُديل عن أصل الكلمة لا عن سحر يومك - بمنزلة (أحر) في أنه عُديل عن أصل ما يجب للنوع دون (آخر) نفسها.

فسحر اليوم بمنزلة (آخر) في أنه عُديل عن أصل ما يجب للحملة الاسم غير محتص بموضع، وبم يُعدل عن سحر اليوم؛ لأن سحر اليوم لم تدخل فيه الألف واللام في الاستعمال؛ كما أن (أحر) عُديل عما يجب للنوع بأسره دون شخص / ٩٠ ب (آخر)، فجنس (أفعل) كشخص (السحر) في أن العدل واقع عنهما دون سحر اليوم ودون نفس (آخر).

فأما (أمس)^(٣) فلم يُعدل بل صُمم معنى الحرف؛ كما تضمن معناه^(٤) (خمسة عشر)، والذي عدله عنه هو الذي لم يصرفه، فجعله بمنزلة (السحر) في أن جعله معدولاً عن (أمس)، وليس (أمس) في هذا كـ (السحر) في العدل؛ لأن (أمس) في أمس يومك قد يدخله لأم المعرفة، ولا يستعمل إلا ظرفاً غير مصروف. وأما (سحر) فلما لفظت به (سحر) وأنت تريد (السحر).

فا: لو قال قائل^(٥) في (آخر): إنه معدول عن (أخریات)؛ كأنه أريد به الجمع، فعُدل (آخر) عن هذا الجمع [ببعض].

(١) في الأصل كتب التامع أعلاه في، يريد أنه في نسخة أخرى مستعمله في الكلام، وهو أبين.

(٢) انصرف على هذا الوجه فيما صر به عدل (سحر) في: الشعر ٤٢

(٣) في المعصديت ٢٤٤، والشعر ٤٨ حكى عن العرب خبره في أمس: الباء على الكسر والفتح من الصرف للعدل، وهب هاء، ودا ما حوود عن الكتاب (٢٨٣/٢) وذكر أبو علي ياءها معي الشيرازيات ٢١٠، والخبليات ١٠٣، والتعليق (٩٥/٣) والبصريات ٥٠٦، ٩١٠، والإعمال (٦٠/١) ما يقصر عن كلامه هذا، وانظر ما سلف في (٨٠ ب، ١١٥-١١٦).

(٤) أي معنى الحرف، وهو في الأول حرف التعريف وفي الآخر المطف. انظر الخليات ١٠٣

(٥) حكاه السيوطي في: الهمع (٢٦/١) عن قوم لم يُسمهم وهو مردود.

مسألة

قال البعداديون أو من قال منهم^(١) في (مثنى) ونحوه: إنه معرفة، مع أنهم رأوه جارية على السكر^(٢) في التنزيل: ﴿أولبي أجنحة مثنى﴾^(٣).
وموضع لشبهة أنه لا يتعرف بدحول لام التعريف عليه، فلما رأوها لا تدخل عليه قدروا [بعض].

مسألة (٤)

/ ١٩١ ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾^(٥)؛ أي: لعلها، و(ما) صلة^(٦).
وقرئ: ﴿لَمَّا﴾^(٧)، وقال العراء عن الكسائي^(٨) إنه قال: لا أعرف جهة التشقيق.
وقال انفراد^(٩): معناه: لمس ما^(١٠)، فقلبت السون ميماً فاجتمعت له
(١) يقول العراء في معانيه (١/٢٥٤-٢٥٥): كل من مثنى وامثالها لا يحذف لانه معدول، وهو لا يضاف فكان فيه الالف واللام، وامتنع من الالف واللام لأن فيه تاويل الإضافة، ووجه الكلام ألا تجزى (أي لا تحذف) وإن تجعل معرفة لأنها معدولة. وبه يصلح موضع التبيين الآتي، وانظر الجمع (١/٢٧)
(٢) أي صلة للسكر، وأخذ أبو علي من الزجاج في معانيه (٢/٩) في اعتراضه على العراء.
(٣) سورة طهر: (١).
(٤) أكثر في المسألة في معاني الزجاج (٣/٨١) وهي اقرب ما تكون لما في: البعداديات ٣٨١، وعنده في: الإعراب المنسوب ٧٥٦
(٥) سورة العدرى. (١) وقرأ (لما) بالتحفيف ليس كثير ونافع وأبو عمرو والكسائي، وقرأها مشددة حاصم وابن عامر وحزمة. السبعة ٦٧٨
(٦) قول سيبويه في: الكتاب (٢/١٣٩، ٣/١٠٩، ١٥٢) وأخذ به أبو علي في: الحجة (٦/٣٩٧) والبعداديات ١٧٥، والإفعال (٢/٤٣٢) والعلية (٢/٢٧٤).
(٧) الأصل: لسن ما، وهو سهو.
(٨) معاني العراء (٢/٢٩، ٣٧٧) وحكي في: الحجة (٤/٣٨٨، ٦/١٤٩، ٣٩٧) والبعداديات والدر (٩/٤٠٩)
(٩) معانيه (٢/٢٩) ولم يذكر في آية الحزف في (٣/٢٥٤) هذا التفسير.

(١٠) الأصل: لمس بكسر الميم في جميع مواضعها عليانها حرف جر، ومثله وقع في معاني العراء غير أن كلام العراء لا يشير إلى الكسر أو الفتح واستشهد بآيات لطلاق الإدغام لا للنس على أنها الجارة، وقد احتجوا في صيغة من جعل المتأخرين يجعلون القول على وجهين أحدهما بالكسر وينسبونه للعراء، الآخر بالفتح غير منسوب. وقد أخذ بقوله غير معزو لئن جني في: المحتسب (١/١٦٤) في قراءة شاذة ويؤيد أنها الجارة =

[ثلاث] (١) ميمات، فحذفت [واحدة] (٢).

ويمسّد هـ، عدي لقوله: ﴿وإنّ كلّ ذلك لَمّا متاع الحياة الدنيا﴾ (٣) قد قرئ
مشدّدٌ ألا ترى أنه لا يكون (إنّ كلّ ذلك لمن هو متاع الحياة الدّيب) (٤)؛ لأنّ
المرحرف (٥) لا يكون من هو متاع الحياة الدنيا، هذا محالٌ فاسدٌ المعنى (٦).

وانكر أبو إسحاق (٧) هذا من جهة أنّ (من) على حرفين فلا يُحذف منه.
وقال المدرني (٨)؛ الأصل (لَمّا) فتثقل. وهذا أيضاً فاسدٌ؛ لأنّ هذا الصّرب من الحروف
يُخفّف ولا يُثقل كـ (أنّ) و (إنّ) و (رُبّ) ونحو ذلك.

وقال سيبويه (٩)؛ سألت الخليل عن قوله: تشدّتك الله لما فعلت، فقال: هو بمزلة
(إلا)؛ كانه: إلا فعلت.

وتولّف العكبري مخبري المتع والكسر في التبيان ٧١٦، ولكنني أثبت المتع لأنّ الرجاء صرح بأنّ (من)
اسم وكلام أبي علي في البعثات والحجة والسباق هنا شاهدٌ باسمينها، وهما أولّ في تلقي كلام الفراء
ونقله من تلامه. انظر تفسير السبوي ٦٣٢، والفرطبي (٧٠/٩) وأما أبي ابن الحاجب (٦٦/١) وابيحر
(٢٦٧/٥) والدر (٤٠١/٦) والمغني (٤٨٣/٣).

(١) يظهر أنّها سقطت سهواً فهي في معاني الفراء ولان (ميمات) في الأصل مجرورة.

(٢) من المعاني

(٣) سورة الزخرف: (٣٥) قرأ (لَمّا) بالشدّيد عاصم وحمره وابن عامر برواية ابن ذكوان، والباقيون بالتخفيف.
السبعة ٥٨٦.

(٤) عسى أنّ (ما) هي تفدير الفراء رائدة، وهو صريح في الإعراب المنسوب ٧٥٨

(٥) أول الآية. ﴿ورُحُمًا وإنّ كلّ ذلك﴾ وفي الأصل: هو متاع، في التوضيح و (هو) مقحم وخلت منه عبارة
الإعراب المنسوب

(٦) لا الزخرف منسوب بمعل مذکور أو مقدّر (جعل). انظر: تفسير الطبري (١١، ١٨٦) والكشف
١٢٠٩

(٧) المرجح في معانيه (٨١/٣) والبعثات ٢٩١، وشرحه أبو علي في البعثات ٣٨٦، والحجة
(٣٨٧/٤)

(٨) معاني الرجاء والبعثات ٣٨٨، ومجمع البيان (٢٧٨/٥) وأخذ أبو علي نفسه من الرجاء وفي الأصل
لَمّا بالشدّيد وهو تصحيف يدل عليه ضبط الزجاء له باللفظ.

(٩) الكتاب (١٠٥/٣) غير أنّ أبا علي غيره فالسؤال عن (أقسمت إلا فعلت) فشيء الخليل بشدتك وانظر
المعلق في (٤٠ أ)

وقد فُطِرَ (١): حكاها لنا الثقة؛ يعني كون (لما) بمعنى (إلا).

ورأيت (٢) فيه أن تكون (لم) النافية دخلت عليها (ما) فهيأتها للدخول على ما كان يمنع دخولها عليه قبل لحاق (ما) لها، ونظيره: ﴿إِنَّمَا أَنْذَرُكُمْ بِالْوَحْيِ﴾ (٣)، و: لعلما أنت حالم (٤).

فكاه في التفسير: / ٩١ ب إن كل نفس لما عليها حافظ؛ أي: ليس كل نفس ليس عليها حافظ (٥)، فقبل ما كل نفس ليس عليها حافظ، ف(إن) على هذا التفسير تكون النافية اجاثية بمعنى (ما).

ونظير الآية على تأويلها هذا قوله تعالى: ﴿مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾ (٦). وهو مطابق لقراءة من خفف فقال: ﴿لَمَّا عَلَيْهَا﴾؛ لأن المعنى: كل نفس

(١) سم يسم في أصل البغداديات وسمي في عامته وفي المنقول عنها في الإعراب المسوب ٧٥٦، ويقول أخذ أبو علي في نسخة (١١٩/٦) وحكاها عن الأحفش الذي وجدته يحكيه في: معانيه ٥١٤ بصورة الرعم، وهذا كالتطري (١٢١/٧) أن هامة أصل العربية لا يجبرونه إلا في القسم ثم يأخذ به في آية الزخرف ولا قسم فيها، وكذلك الغراء محصورة في (٢٩/٢) في القسم ثم يجعله في (٢٥١/٣) لغة في هذا لا تقع إلا مع (إن).

(٢) ذكره في البغداديات ٣٨٨

(٣) سورة الأنبياء: (٤٥)

(٤) آخر بيت من الطويل، ونحوه:

تحلل وعالج ذات نفسك وانظر لما جمل لعلما أنت حالم

وهو لسويد بن كراع المكنى في شمره (شمره مقلون) ٧١ مقلا من بعض ما يائي، وفي: الكتاب (١٣٨/٢) والأصول (٢٣٣/١) والأهمية ٨٩، وأما ابن الشجري (٥٦٠/٢) وشرح الفصل لاس يعيش (٥٨، ٥٤/٨) والمفضل للسجاري ١٤٧، ١٥٠، والمقاصد للشافعية (٣٦٠/٢) وهو مع بيت ثان بحاجة من عبد القيس في: شرح أبيات سيبويه (٦/٢) وفرحة الأديب ١٢٤، ومعجم البلدان (١٠٧/٥) (محرراً إلى دحانة) وفي هامش ابن الشجري تحقيق اسمه وترجمته، والشاهد بلا نسبة في: الصاهل ٤٢، والخزانة (٢٧٣/١٠) وأما أبو علي في: البغداديات ٢٨٧، ٢٨٩، والشبيرازيات ٦٠٦، ٤٩٧، هذا على كفاً (عمل) ما نهيتها للدخول على ما لا تدخل عليه. تحلل: أي من يملك أنك تغزونا ذات نفسك نفسك (٥) في البغداديات ٣٨٩ هنا عبارة توضح المراد: نفياً لقول من قال: كل نفس ليس عليها حافظ، فقبل ما كل نفس ليس عليها حافظ، أي كل نفس عليها حافظ.

(٦) سورة ق: (١٨).

عليها حافظ، إلا أنه أكد بـ (إن) ودخلت اللام لتفصيلها من النافية، والتخفيف أسهل ما حداً وأقرب متداولاً.

والآي^(١). ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾، ﴿وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْهَا مُخَضَّرُونَ﴾^(٢).

وقوله: ﴿إِنْ كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ فكانه قيل: [كلُّ ذلك ليس متاع الحياة الدنيا، فبقي ذلك بأن قيل: ليس كلُّ ذلك ليس متاع الحياة الدنيا، وإذا بقي أنه كله ليس متاع الحياة الدنيا فكانه قيل: ﴿كُلُّهُ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ أي: ليس في شيء من ذلك [بل كافر]^(٣) شيء يُقَرَّبُهُ إِلَى اللَّهِ وإلى الآخرة، إنما هو متاع الدنيا والعاجلة. ومثله: ﴿زَيْنَ الَّذِينَ كَفَرُوا الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾^(٤)، وقال: ﴿زَيْنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ﴾^(٥) إلى قوله: ﴿وَالْخَرْتُ﴾.

وقوله: ﴿وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْهَا مُخَضَّرُونَ﴾ بعد قوله: ﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا﴾^(٦) إلى: ﴿لَا يَرْجِعُونَ﴾؛ فكانه قيل: كلُّ ما جميع^(٧) لدينا مخضرون، على ما كانوا ينكروونه من أمر البعث، ف قيل لهم: ما كلُّ شيء لَمَّا^(٨) جميع لدينا مخضرون؟ / ١٩٢ نفياً لقولهم: كلُّهم ليس يُجْمَعُونَ عند الله ولا يُنْشَرُونَ^(٩).

(١) معطوف على قوله ونظيره.

(٢) سورة يس: (٣٢)

(٣) سقط لاشقان للنظر، ونحوه من البغداديات ٢٩٠

(٤) من البغداديات ليكون مرجعاً للضمير في (يقربه).

(٥) سورة البقرة: (٢١٢) وضبطت في: الاصل (الحياة) بالفتح، وهو سهو؛ لأن قراءة (وين) بابية للمجهول لم يأت معها نصب (الحياة). فنظر معجم القراءات للحطيب (٢٩٠/١)

(٦) سورة آل عمران (١٤) وتضمنها: ((من النساء والبدن والقناطر المقتطعة من الذهب والفضة والخيول المستزمنة والاعمام والخمر ذلك متاع الحياة الدنيا)).

(٧) سورة يس (٣١) ونحوها ((قبلهم من القرون انهم إليهم لا يرجعون)).

(٨) الاصل كلُّ ما جميع، على إضافة (كل) إلى (جميع) ولا يصح إلا بزيادة (ما) وهذا ينقص معنى السمي الذي يقتضيه الكلام

(٩) البغداديات: ما

(١٠) الاصل: فلا ينشرون، وهو تحريف صوابه من السياق والبغداديات.

تمام مسألة (أخر) (١)

«دافع لـ (أخر) من الصرف الوصف والعدل، ولا يكون الجمع مؤثراً في ذلك؛ ألا ترى أنك لو سميت رجلاً (حرفاً) أو (كلاماً) لصرفته لموافقته لأمثلة الآحاد.

فإن قلت (٢): هي (٣) معدولة عن الألف واللام، وهي صفة لنكرة، وهلا كان معرفة لعدله عن اللام؛ كما كان (أمر) معرفة فيمن لم يصرف (٤) لذلك؛ فإنه (٥) لم يكن معرفة؛ لأن المعدول هذا (٦) عنه لم يستعمل فيه اللام وإن قدر العدل عنه، فمما لم تستعمل فيه اللام لم يكن معرفة.

فأما قوله:

وصلى على جاراتها الآخر (٧)

فإن هذا التعريف إنما حصل فيه بعد أن جرى معدولاً غير مصروف، ولا ينبغي أن تكون الكلمة الواحدة والحرف الواحد يُعتدُّ به من وجه ولا يُعتدُّ به من وجه آخر؛ من ذلك: (لا أب لك) (٨)، فكذاك دخول اللام في (آخر) كانها مُقدَّرة لمكان العدد عنه حتى صار لا يصرف (آخر)، وغير مُقدَّرة من حيث جرى صفة على النكرة.

(١) الأصل: آخر، ولا يصح لأن الكلام على (أخر) والتي تقدم كلامه فيها (٨٩-ب) وانظر هناك التعليق على مطالبها.

(٢) الكلام مرجع إلى حد الإبهام، وجلاؤه في: الحجة (٦/٨١) وهو في تفسير عدم مراعاة أصل (أخر) المعدولة عن معرفة مما جاز أن تقع صفة لنكرة. وأبو علي يفسر عن (آخر) بالثاني والثالث.

(٣) الأصل: ذو هي، وهو مقحمة لا وجه لها.

(٤) تقدم تخريج القولين فيها في (٩٠-ب).

(٥) جواب (إن قلت).

(٦) أي (أخر).

(٧) فرضت منه في (٨٣-أ) وختم راء (الآخر) في الأصل سهو.

(٨) الكتاب (٢/٢٠٦، ٢٧٦، ٢٩٠) والمقتضب (٤/٢٧٣) والأصول (١/٣٨٨) واللمعة ٩٠، والتعريف

(٢/٣١٠، ٢٧٢) والشمس لزياد ١٧٢، والبصريات ٥٣٦، والإغفال (٢/١٤) والحرارة (٢/١٦٢) وبيان شاف

في السبيل (٥/٢٥٤-٢٥٩) وحكي عن أبي علي قول معصّل في: المختصص (١/٣٤٣) وقال في

الإصحاح ٢٥٨. «فالاب منصوب بلا واللام مقحمة غير معتد بها من جهة إثبات الألف في لـ، ومن جهة

نهضة الاسم لعمل لا فيه معتد بها».

وانعدل في (أخر) في أنه مُقدَّر / ٩٢ ب عن الألف واللام، ودُخولهما في الاسم المعدول عنه سائغ يُشبه العدل في (سحر) إذا أردت سحر يومك؛ ألا ترى أنه لم يُستعمل فيه الألف واللام وإن كنا نقول إنه معدول عنهما، فكذلك (أخر)

وليس المعدل في (أمس) في قول من لم يصرف كذلك؛ ألا ترى أن (أمس) في [قول] (١) من لم يصرف عدله عن حرف التعريف صحيح؛ لأنه قد استعمل فيه

وقول آخر أن تعدل إنه عدل عما جرى عليه جنس هذا الضرب من الصيغة؛ لأن حكم هذا الضرب أن يكون فيه حرف التعريف، فعُدل هذا عما عليه نظائره.

وهذا لا يجيء على ما قال في العدل؛ لأن لفظ المعدول عن غير لفظ معدول عنه. والوجه الأول يدخل عليه أن (٢) ما يُقدَّره [بعض]

[ع: ذكر في مع كلامه هذا في (أخر) ما قاله أبو العباس (٣) في موضعين في باب (آخر)].

مسألة

كل ما صح أن يكون صلة للموصول أو صفة للموصوف فهو خبر (٤) محتمل للصدق والكذب.

فإن: ومتى انضم الخبر إلى الخبر (٥) / ١٩٣ عه [استقلت] (٦) الجملة وتم الكلام إلا في الشرط وجوابه والقسم وجوابه؛ ولذلك عمل الشرط مع الحرف في الجزاء لتقصاه (٧) فاشبه الحرف.

(١) زيادة بتدقيقها السابق.

(٢) الأصل: إن، ولا وجه له.

(٣) المنصوب (٣/ ٢٤٤، ٣٧٦) وعنوان اليقين يختلف عما ذكره ليس حسي، وذكر المبرد (آخر) في موضع ثالث (٤/ ٣٥٦)

(٤) يريد بالخبر ما كان مقابلًا للإشياء والكلام عنه هنا، وقوله هذا في: الإصحاح ٩٧، ٢٨٧

(٥) يريد المسند إلى المسند إليه.

(٦) الأصل: استنقص، ولا معنى لها، وسيقرر قريباً استقلال الخبر، وكذلك قال في الإصحاح (١/ ٣٩٣) والإصحاح ٩٨، والبصريات ٧٢٤، ٦٩٢ والعسكرية ١٢٢، ١٢٥ ما عدا الشرط والقسم اللذين هما من الخبر ولكنهما لا يستعملان إلا بالخبرين.

(٧) هذا قول الخليل وسيبويه (٢/ ٦٢) في أن الحرف والشرط جزأ ما مع الجزاء، وانظر ما سلف في (٣٢-ب) والتعليق عليه

هو (١) مستقلٌ ابدأ لا ما رآه أبو عمر (٢) من [استقباحه] (٣) (ظننت) أو (عنيت) حتى تُعذِّبه إلى المفعولين.

وقد قال العرزدق أو غيره:

وأي لرامٍ سطرة قبل التي لعلني وإن شطت نواها أروها (١)

هد (٥) على غير الظاهر وتأويله الحكاية؛ كانه قال: التي أقول فيها هذا انقوس، وإصمار لقول شائع كثير، والحكاية مستعملة إذا كان عليها دليل، والله لالهة هه قائمة وهي أن لصنة إصباح، وما عدا الخبر لا يوضح (٦).

ومن الحكاية:

سمعت الناس ينتجعون غيثاً (٧)

(١) الأسلوب الخبري.

(٢) حكاة عنه وعن أبي الحسن في: الحليجات ٧٢، والحجة (١٠٢/٣) واحتج له، وسبحكبه عنه ثانية في (١٢٦-١) وحكى عنه في: البصريات ٩١٩ جواز حذف أحد المفعولين في التنازع، وفي الشيرازيات ٥٦٨ مسألة لحذف المفعول به ذكر فيها حذف المفعولين، وانظر قول أبي الحسن في: معانيه ٢٤٢ ورجلة ابن السراج الاختصار على الفاعل في: التعليفة (٧٢/١) وخرجه محققه من الأصول (١٨١/١) ونظر: البغداديات ٥٨٤، والمقاصد الشافية (٤٩٢/٢)

(٣) الأصل: استفتاحه، وهو تصحيف وسيدكره في (١٢٦-١) بلعظ بفتح.

(٤) من الطويل، وهو للمررد في: ديوانه (١٠٦/٢) وليساب المكبري (١١٨/٢) والحراة (٤٤٤/٥).

(٥) ١٤٣/٦ وشرح أبيات المني (١٩١/٦) وبلاسة في: الجمع (٨٥/١) وأنشده أبو عبيد هه وفي

اشعر ٤٠ على أن جملة (لعلني) الإنشائية ليست صلة وإنما هي محكمة لقول مقدر وأخر البيت كما لا

البغداددي مغير عن أصله والرواية الصحيحة في الديوان:

لعلني وإن شطت علي أباها

من قصيدة لامية، شطت: بحدت، شقت: صعبت

(٥) حكى البغداددي هذا التخريج بنصه عن تذكرة القصرية

(٦) كما موله من الفصلة في النشورة ١٤٢

(٧) صبر بيت من الرافر، وعجزه:

مقلت لصيد ح انتجعي بلالا

وهو مدي الرمة في: ديوانه ١٥٣٥، ونوادير أبي زيد من إضافات الاخفش ٢٠٩، والمعنصب (١٠٤) والكمس

٥٦٨، وسر الصناعة ٢٢٢، والكشاف (٢٣/١) ورويات الأعيان (١١/٣) والحراة (١٦٨٠٩) وأنعم-

واشدني أبو بكر عن أبي العباس عن أبي عثمان:

ما زلتُ أمسحُ بيْنَهُم وأختبِطُ
حتَّى إذا كساد الظلامُ يَحْتَبِطُ
جاؤوا بِمَذْقٍ هل رأيتَ الذئبَ قَطَّ (١)

ومثله في لونِ اللبنِ المخلوط قول الآخر:

عريض (١) أريصّ بات بيحرّ حوله وبات يُسَقِّنا مُتُون (٢) الأراب (٣)

فأما الطرفُ في نصّة فواقع موقع الفعل، وقد اتسعوا في الطرف أيضاً / ٩٣ ب حتى أقاموه (٥) برأسه كالجملتين الآخرين؛ يدل على ذلك قولهم: إن في الدار زيداً (٦) ومن

(١/ ٢٣٣) والصباح واللسان والناج (مدح)، والبيت برواية رفع (الناس) بحمل على حكاية ما بعد (سميح)، ويروى بالنصب. انتجع فلاناً. طلب خير، صمدح مائة ذي الرمة، بلال هو بمدوحه بلال ابن أبي بردة

(١) من الرجز، وقيل إنها للمعاج، وهي مع ثلاثة آخرى: ملحون ديوانه (٢/ ٣٠٤) وتخرجه في (٢/ ٤٦٨) منه البيان والنسب (٢/ ٢٨١) والكمال ١٠٥٤، والخزنة (٢/ ٥٩) ورد عليه: المعاني الكبير (٢٠٤، ٣٩٩)، واضداد أبي الطيب (٣٢٢)، والمختص (٢/ ١٦٥) وشرح الحماسة للمرزوقي ٢١٤، والأرملة له (١/ ٣١) والعمدة ٥١٤، وكشف المشكلات ٨٥٩، ٩٠٠، والابيات بلا نسبة فيها كلها ما عدا الخزنة بقول مضعف. والشاهد عن مجيء الاستفهام صفة، وأورده أبو علي هنا في سياق الحمل على الحكاية فيقدر بقوله هل. وعينه أكثرهم، ولكن ابن جني حمله على المعنى أي يشبه الذئب اختبَط أسأل المعروف بلا وسمة ولا قرينة، المذق اللبن الخفيف كثير الماء.

(٢) الأصل: غريص بالعين، ولا وجه له مضافاً من إجماع المصادر على العين المهملة، وهو من أشبه لإجماع المذكورة في أمالي الفاي (٢/ ٢٠٩) والمختص (١٤/ ٢٩) وانظر مصادر تحريج البيت

(٣) أثبت النسخ أعلاها رواية أخرى. بطون، ولم يرتج (متون) وقد وجدت رواية (بطون) في المصادر (٤) من النسخ، رسم أعثر على قائله. وهو بلا نسبة في: اضداد أبي الطيب ٣٢٢، وجمهرة اللغة ٧١٧، ١٢٥٤، واللسان والناج (بحر) و(أرض) و(عرص) وفيها جميعاً. الثعالب = الأراب. عريض جذي صغير، أريص يتبع أو صغير، يحرّ يتنوّ، والشاعر يهجو رجلاً ضافه وله جذي يتنوّ حوله فلم يذبحه له وسماهم مديعاً كقول بطون الثعالب لكثرة الماء فيه.

(٥) هذا مذهب لابن السراج حكاه عنه في: العسكرية ١٠٥ وأصححه، وأشار إليه في: البصريات ٢١٦. (٦) شرح وجه الدلالة في العسكرية بأن المقدّر فيها إن كان فعلاً لم يجوز دخول (إن) عليه، وإن كان اسماً لم يجر أن تنحطه (إن) لتعمل في اسمها، فوجب أن يكون قسماً غير هذين

ثم جعله أبو الحسن (١) رافعاً للظاهر في نحو: في الدار زيدٌ؛ كما يرفعُ انفعُ
ولا يجوز أن يكون تقديرُ (الذي كزيد عمرو) (٢): الذي هو كزيد عمرو؛ لأنَّ هذا
هو ظاهرُ لكون كقولك: (الذي هو قام زيد) في أنه لا حاجة به إليه في تميمِ الصلة.
والظرف (٣) - وإن كان قد أُجْزِيَ مُجْزِي الفعلِ هاهنا - فإنه لم يُجْزَ أيضاً مُحَرَّاه في
قولهم: حلعتُ زيداً قائماً؛ ألا ترى أنه لا يجوزُ تقديمُ (قائماً) على الظرفِ بضعفه،
فكلُّهم يقول: ضاحكاً جئتُ، وراكباً ذهبتُ.

فأما قوله سبحانه: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ﴾ (١) فلا يكونُ ولا
على تقدير (هو)؛ ألا ترى أنَّ قياسَ سبويه أن يكون في الظرف ضميرُ (إله)، وعلى
قياس قول أبي الحسن أنه لا ضميرَ فيه لِرَقْعِهِ (إله)، فتُغْزَى الصلةُ بذلك من ضميرِ
الموصول، وحسنُ الحذفِ لطول الكلام؛ كما استحسن الخليل (١) (ما أنا بالذي قائلٌ بشيءٍ
شيئاً) للطول.

فأما (يغم) و(يغمس) (١) - وإن كانا جملتين - فإنهما لا يُوصَلان ولا يوصَف بهما؛ ألا
ترى فاعليهما لا يكونان إلا اسمي جنسٍ أو / ١٩٤ مضمَرنِ على شريطةِ التفسير، فلا
يُعودُ منهما ضميرٌ على الموصول ولا الموصوف؛ لأنه لا يعودُ منهما ضميرٌ مختصٌّ، فلو

(١) يخالف الأَخفشُ سبويه في رافع المبتدأ المتأخر عن الخبرِ الظرف، وسبويه يرفعه بالابتداء؛ وقد ذكر أبو علي
الخلاف واحتج بقول الأحمش وعبد بن عيسى. انظر: الإعمال (١/٣٦٨، ٢/٤٥٥) والعسكرية ١٠٨، والشعر
٢٦٥ والبغداديات ٣٦١، والشيرازيات ٤٤١، وشرح السيرامي (٦/١٧٥) والاستدراك ٢٢، والكشف ١٣،
والشيب ٢٣٣ وخلاف الأحمش ٥٤، وهو أمشها.

(٢) يمنع حمل الظرف في الصلة على الجملة الاسمية وهو قوله في: للعلبة (١/٢٦٩) لأن الظرف يؤول إلى
العلبة فمعناه: استغفر. وانظر البغداديات ٣٩٩، والشيرازيات ١٠٧.

(٣) منعُ تقدم الحال على عامله الظرف أصله في: للكتاب (٢/١٢٤) ومثله في: الإيضاح ٢٢٠، والشعر ٢٢٣،
٢٣٩، ٢٤٤، ٢٩٢، والإعمال (١/٣٣٢) والبغداديات ٢٨٦.

(٤) سورة الرحمن (٨٤) وأبو علي فصلٌ فيها القول في: الإعمال (٢/٢٠٨) بما يوافق كلامه ما وأحد على
الأول في: الشيرازيات ٦١١.

(٥) الكتاب (٢/١٠٨).

(٦) عقدُ نهما باباً في: الإيضاح ١٢٢ وافق فيه ما ذكره هنا، كما جاء بعضه في: الشيرازيات ٤٨٧،
والبغداديات ٢٠١، ٢٥١، والإعمال (١/٣٦١، ٢/١٠٧).

قلت مررت برجلٍ نَعِمَ الرجلُ، أو نَعِمَ رجلاً، لم يَسْتَقِم.

في بيت قلت مررت برجلٍ هو نَعِمَ رجلاً، جار، وكذلك إن قدرت (هو) وسمُ نُصهره
وبدل عني أن (نعم) فعلٌ (١) مجيئه على أمثلة الأفعال الماضية، ودخول تاء التانيث
عليه في قولهم: نَعِمَتِ المرأة، وقول ذي الرمة:
نَعِمَتِ زورقُ البلدِ (٢)

ومن رَغِمَ (٣) أنه اسمٌ لدخول حرف الجر عليه في قوله (٤):

أست بِنَعِمَ الجارِ يُؤَلِّفُ بَيْتَهُ أحمًا قِلَّةً (٥) أو مُعَدِّمَ المَالِ مُصْرِمًا (٦)
فلا حُجَّةَ فيه؛ لأنه يُقَدَّرُ فيه الحكاية، ويلزمه على هذا أن يكون (نام) اسماً لقوله:
والله ما زيدٌ بِنَامٍ صاحبُة
ولا مُحَالِطُ اللَّيْلِ جانِبُة (٧)

(١) مسألة خلافة مشهورة بين البصريين القائلين بعمليتها والكوفيين الداهيين إلى اسميتها، انظر: مختصر النحو لأبي سعدان ٧٧ وهامشه.

(٢) بعض بيت من البسيط، وهو بتمامه:

أر حرة غيظٌ لثباجٍ مُجفَرَةٌ دعائم الزورِ نَعِمَتِ زورقُ البلدِ

وهو ندي الرمة في: ديوانه ١٧٤، ومعاني المراء (٢٦٨/١) وشرح المفصل (١٣٦/٧) والخرانة (١٢٢/٩)
والصحاح والنسان والناج (رر) و(نعم) الحرة: الكريمة ويريد الناقة، الميظل: الطويلة العنق، ثباج:
العضمة النجج وهو ما بين الكاهل إلى الظهر، المجرمة: المظيمة الحنب الواسعة الجرح، الدعائم: القوائم،
الزورق: السفينة.

(٣) في مصادر تحرير البيت الثاني نسب هذا القول إلى المراء، وكلامه في المعاني (٢٦٧، ٥٦/١، ١٤١/٢)
غير صريح بذلك، وأقره ما في الموضوع الأخير وفيه نظر. وانظر مجالس العلماء ٥٩

(٤) في نص الشذكرة الذي نقله البغدادي في: الخزانة (٣٩١/٩) جاء البيت منسوباً لحسان

(٥) الأصل: ثنة، وتصويبها من أمالي ابن الشجري والإنصاف وابن يعيش

(٦) من الطويل، وهو لحسان في: ديوانه (٣٥/١) وأمالي ابن الشجري (٤٠٥/٢) ومسهب الطلب (٢٢٦/٦)
والإنصاف ٩٧، وتفسير الرازي (١٨٢/٣) وشرح ابن يعيش (١٢٧/٧) ورواية العجر في الديوان

كدي العرف فاعمال كثير ومُعَدِّمًا

(٧) من الرجز، وهما لنقائني في: شرح أبيات سيبويه (٢٧١/٢) ويلا نسبه في الكامل ٤٩٧، والتمام ٢٠٨

والخصائص (٣٦٨/٢) والحلل ٢١٤، وأمالي ابن الشجري والبحر (١٩٧/٦) وابن يعيش (٦٢/٣)

ومقاصد العيني (٣/٤) واللان (يوم) والخرانة (٣٩٠/٩)، وأشد الأول أبو علي في: البصريات ٩٠٨ =

وكذلك فعل، لتعجب لا يوصل ولا يوصف به لإبهامه، فلا يُقيد تخصيصاً؛ إلا ترى أنه يُطرأ بالممدوح كل ضرب من الحسن في قولك: ما أحسن زيدا، فذلك نقص^(١) عرض الصفة والصفة. / ٩٤ ب فإن خصصت ذلك^(٢) فقلت: مررت برجل أحسن من ريد، جاز لنا لحق (أفعل) من التخصيص.

ومما لا يكون صلة (لكن) وما يتصل بها؛ لأنها لا تقع إلا بعد كلام يتركه إلى آخر، فلا تصف بها ولا تصل؛ لئلا يُنقض العرض فيها. وأما (كان) فيجوز أن يوصف بها ويوصل؛ لأنها خبر وفيها معنى التشبيه. وهذه جملة من القول على الصلة والصفة.

وأما قولهم^(٣): ألا ماء^(٤) بارداً، فإن أصل هذا في النفي^(٥) أن يكون جواباً لمن قال: هل من ماء؟ فكما أن هذا الكلام يُحذف معه خبر المبتدأ ويعمل في المبتدأ فيه عامل، كذلك كان جوابه على حذف؛ ألا تراهم لم يتلقوا به (لن) القسم؛ كما لم يتلقوه بما هو جوابه هو السين^(٦)، وحذف الخبر فيه كما حذف فيما هو جوابه كثيراً^(٧)؛ وكما

= على أن دخول أتياء على الفعل يُحمل على حذف الموصوف وقبام الصفة مقامه بتقدير: برجل نام، وفيه وجه آخر لم يذكره هو أن (نام صاحبه) علم، ورده بمصنوعهم. ولليان. بالفتح اللين، وبالكسر الملاينة.

(١) الأصل: نقص، وأصلها واسطها علامة إعمال الصائد، وهو تصحيف.

(٢) أنقل من فعل التعجب إلى اسم التفضيل لأنها عنده مجرى واحد وكلاهما (أفعل) انظر: الإيضاح ١٣٣

(٣) إنسانة في مجيء (ألا) تحنياً فيوجب الخليل وسيبويه نصب بعدها، ويجوز أبو عثمان المازني الرفع، وتبعه

البرد في الانتصار، وأبو علي هنا يمنع الرفع وقد حكى قول المازني وبمعنى حجته ولم يرقه في: التعميق

(٢/٤٣)، وأخذ بعض كلامه هنا من المفتب كما فعل شيخه في الأصول وانظر الكتاب (٢/١٤٢)،

٣٠٧ وما مشر ٣٠٩، والمفتب (٤/٣٨٢) والأصول (١/٢٩٧) والاتصال ١٥٨

(٤) الأصل بالنون، وهو سهو، ومثله في: الكتاب (٢/٣٠٧) لقول سيبويه: وتسقط النون والتنوين في

النسي كما سقط في الخبر.

(٥) أي من دخول همزة الاستعظام، وحكى هذا عن أبي بكر في: التعليقة (١/٢٩٢) وأصله قول الخليل في

الكتاب (٢/٢٧٥)

(٦) يريد أن (لن) لم تقع جواباً للقسم كما أن السين - و(لن) جوابها - لم تقع جواباً للقسم أيضاً وانظر

التعميق في (٤٤ ب)

(٧) ذكر في: الإيضاح ٢٥٤ الحذف بعد (لا) ومثله بالتهليل.

حذف من غير هذا الموضع من النفي؛ نحو: ﴿مَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾^(١) ونحو ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾^(٢) ألا ترى أن خبره محذوف.

وجاء الخبر بمفعول الاستفهام؛ كقوله: ﴿الَيْسَ لِلَّهِ بِكَافٍ عَبْدَةٌ﴾^(٣)، فكذلك (الاماء لك) إذا تميت، وإنما أصل التمني (ليت)، ودخول هذا المعنى في الاستفهام / ١٩٥ اتساع؛ كما أن دخول الاستفهام في الخبر كذلك.

فإذا جاء الخبر بعد (ألا) في التمني لم ترفع، ولم يَجُزْ كما كان يجوز قبل دخول الهمزة تنمسي؛ قالوا: وإنما لم يَجُزْ ذلك لزوال معنى الابتداء، والخبر إنما كان يرتفع قبل دخول التمني هنا إذ كان خبراً لشيء في موضع مبتدأ، فلا مبتدأ إذن فيرفع الخبر، بل صار في موضع المفعول بالفعل المراد المضمَر، وصار ما كان يرتفع - لأنه خبر المبتدأ - ينصب هنا؛ لأنه وصف لما كان يكون خبراً عنه، فجَرى مجرى: (الهم غلاماً)^(٤)؛ أي: هب لي غلاماً البتة.

وعنى قول أبي عثمان^(٥): (ألا ماء بارد، بالرفع على أنه خبر. ويجوز على قياس قوله أن يرتفع (بارد) لأنه صفة للماء)^(٦)، ويضم الخبر. ويجوز نصب (بارد) على قوله أيضاً على أنه صفة والخبر مضمَر.

فإن قلت: هل يجوز على قياس سيوبه ومن عداها عثمان: (ألا ماء بارد، بلا تنوين؟) فإن ذلك لا يمتنع على قياس قولهم؛ ألا ترى أنهم أقرؤا (لا) على بنائها وعملها في الاسم على حذف ما كان عليه قبل دخول / ١٩٥ هذا المعنى فيه، فيقول: (ألا ماء بارد) إلا أنك لا تُضمر بها خبراً؛ كما اضمرت لها في قول أبي عثمان؛ لأن (لا) مع معمولها الآن بمنزلة اللفظة الراحدة وفي موضع المفعول، والمفعول لا يقتضي خبراً.

(١) سورة المائدة: (٧٣)

(٢) سورة الصافات: (٣٥) وجاءت أيضاً في سورة محمد ص: (١٩)

(٣) سورة الرمر (٣٦) والاستفهام فيها تقرير عند أبي علي في: التعليلة (٢٠٤/٢) والبصريات ٧١٨، والجليات ٢٦٦

(٤) الكتب (٣٠٩/٢) والمقتضب (٣٨٣/٤) والاصول (٣٩٧/١) وشرح الرضي (١٧٢/٢)

(٥) المواضع السالفة

(٦) الأصل (٤٣/٤) الخزانة (٤٣/٤) الذي جاء فيها من أبي علي مع شيء من الاختصار

فإن قلت: إن أصل هذا الابتداء والخبر، فهلاً أضمرت الخبر؛ كما أن (صت) بما عملت في الأول عملتها في الثاني؟ قيل: الفرق بينهما أن (لا) قد تجربها مع ما عملت فيه معرى الاسم المفرد؛ نحو قولهم: (جئت بلا مال) و(عصت من لا شيء) (١)؛ [فلا] (٢) تُضمير له خبراً كما لا تُضمير لـ (خمسة عشر) ونحوه، كذلك لا يترك إضمار الخبر في هذه المسألة.

ومثله قوله:

حُتَّ قُلُوصِي حِينَ لَا حِينَ مَحَنٌ (٣)

أضاف (حين) إليها كما تُضيفه إلى المفرد؛ نحو: ﴿حِينَ النَّاسِ﴾ (٤)، وحين قدوم الحاج (٥).

وقد يحتمل هذا عندي أن يكون أضافه إلى جملة الخبر محذوف؛ كما يُضاف أسماء الزمان إلى الجمل؛ وذلك لأن (حُتَّ) ماضٍ، فر (حين) بمعنى (إذ)، وهي بما يُضاف إلى المبتدأ والخبر.

(١) هما في: الكتاب (٣٠٢/٢) والمقتضب (٢٥٨/٤) والاصول (٣٨٠/١) وسر الصناعة ٦٨١ وشرح الرضي (١٠٩، ٣٣/٤) وكتب أبي علي المذكورة في الشاهد الآن.

(٢) الأصل: فكما لا، وهو مكرر سهواً.

(٣) من الرجز، وهو منسوب للعجاج في الكتاب (٣٠٤/٢) عن إحدى نسخه، ونص المحقق عن عدم نسبته في أكثر النسخ، وأخشي أن تكون النسبة وقعت سهواً من بعض النساخ أو غيرهم لأن للعجاج بيت في ديوانه (٢٨٨/١) يشبهه وهو:

حُتَّ قُلُوصِي أَمْسِي بِالْأَرْدَنِ

وبما يتري ذلك أن الشاهد لم يرد متسوماً في: مصدر آخر ولا في شراح شواهد سيويه، وهو في المقتضب (٢٥٨/٤) والاصول (٣٨٠/١) وأما ابن الشجري (٣٦٤/١) وشرح الجمل لابن عصفور (٢٧٨/١) والحزمة (٤٢/٤) وأنشد أبو علي في: الحجة (١٦٦/١، ١٦٧، ٦٦/٢) والإعفال (١١٧/٢) والمنشورة ١٠٢، والبصريات ٩٠٦ على أن (لا) واسمها بمنزلة اسم واحد يدخل عليه حرف الجر، وأجاز فيه النصب بإعمالها والجر بالإضافة وهو قوله هنا، وله فيه كلام طويل في الحجة والبصريات.

(٤) سورة البقرة: (١٧٧) وحذف الرلو معروف عند القدماء.

(٥) الكتاب (٢٢٢/١) والمقتضب (١٩٧/٣) والاصول (١٩٣/١) والشعر ٢٩٣، ٣٦٥، ٣٦٩، ٤٥٥، والشبقيات ٥٠١، والإعفال (٢١٤/٢) والبغداديات ٢٧٧، والمنشورة ١، والحجة (٦٥/٢) وهي فيها جميعاً على حذف اللضاف اسم الزمان ولكنه صرح به هنا وفي الحجة.

فأما قوله

حين لا حين (١)

فالثاني غير / 196 الأول؛ لأن (الحين) يقع على الجزء اليسير من الزمان (٢)، قد.

تُطْلَقُ حِيناً وَحِيناً تُرَاجَعُ (٣)

فأما (الحين) الأول إلى الآخر، و(لا) زائدة، ولا تكون غير رائدة لما في ذلك من

القصص

وقالوا (٤) في قوله سبحانه: ﴿تَوْتِي أَكْلَهَا كُلُّ حِينٍ﴾ (٥): سنة أشهر، فيكون على

(١) بعض بيت من البسيط، ونماه

ما بال جهلك بعد الحلم والحين وقد علاك شيباً حين لا حين

وهو جبرير في ديوانه ٥٧٧، والكتاب (٣٠٥/٢)، وشرح أبياته (١٠٠/٢)، والخرانة (٤٥/٤)، وبلا نسبة في: أهار (٢١٢/١). وأشده أبو علي في: الحجة (١٦٤/١)، والبصريات ٩٠٦، والمنشورة ١٠٢، والتعليقة (٤١٢/٢)، والشبازيات ٤٨١ على زيادة (لا) وإضافة (حين) إلى (حين)، وهو قول سيبويه ومقاتله هنا. ومعنى البيت أن الشيب لم يعمل في غير وفته بل جاء حين حدوثه.

(٢) في الخرانة (٤٣/٤): يقع على الكبير واليسير من الزمان، وفي هامشها أنها في التثنية بلغة بلغة هنا، والأول ذكره أبو علي في الحجة والإيضاح، وأما الجمدادي في (٤٠٠/٦) حكاية النص عن الذاكرة فساقه بنظمه هنا

(٣) عجز بيت من الطويل، ومصدره:

تَنَافَرُوا الرَّاغُونَ مِنْ سَوْءِ سَمْعِهَا

وهو للناطقة الذهباني في: ديوانه ٣٤، والمعاني الكبير ٦٦٣، والكامل ١٠٣٥، ومعاني النحاس (٥٢٩/٣) وتبيين الطوسي (٢٩٢/٦) والنسب والإيضاح (٢١٢/٢) وشرح شواهد الإيضاح ١٥٢ وإيضاح شراهد الإيضاح (٢١١/١) وشرح أبيات المتن (١٦٥/٢، ١٩٩/٧) والخرانة (٤٠٦/٢) وبلا نسبة في البحر (٤١١/٥) وأشده أبو علي في: الإيضاح ٢٠٣، والحجة (١٦٥/١) على أن الحين يقع على الزمان القليل والكثير نادر. أفرد بعضهم بعضاً، الراقي هنا: الحاوي الذي يملك الحيات، نطقه أي المنسوخ بحرف الهاء مارة وبشدة تارة. وفي الأصل: مطلقه وتراجع بالتون، وهو تصحيف، وروي الشاهد طوراً وطواً، وعصراً وعصراً = حيناً وحيناً.

(٤) ابن عباس وقادة والحسن وغيرهم انظر: تفسير مجاهد ٣٣٢، ومقاتل (١٨٩/٢) والطبري (٤٤١/٢) والقيمان (٢٩١/٦)

(٥) سورة إبراهيم (٢٥) وقرا يتسكن الكفاف تافع وابن كثير وأبو عمرو، والآية في الحجة (٣٩١/٢) بصم الكاف. انظر: السبعة ١٩٠، ومعجم الخطيب (٤٨٢/٤).

هذا (حين حين) من إضافة البعض إلى الكل؛ نحو: حلقة فضة، وعيد أنسة، وسنت الأسبوع، فلا يكون إضافة الشيء إلى نفسه.
ومثله قول الفرزدق:

ولولا يوم يوم ما أردنا جزاءك والقروض لها جزاء^(١)

(يوم) الأول وصحّ النهار، والثاني البرهة؛ كالتي في قوله: ﴿ومن يؤلّهم يؤمّسّر دبره﴾^(٢)، ﴿ولا تمرّ يؤمّسّر لله﴾^(٣)، وأنشد أبو عمر^(٤):
حبذا العرصات يوماً في ليالٍ مقبرات^(٥)
فقل: يوماً في ليالٍ، أراد المدة دون المعاقب لليل.

﴿واللّائي لم يحض﴾^(٦)، ﴿هو الذي يصلي عليكم وملائكته﴾^(٧).

(١) من بطون، وهو الفرزدق في الكتاب (٣/٢٠٢) وعنه في ديوانه للمصاوي ٩، والجزاة (٦/٣٩٩) وأنشده أبو علي في: الطجة (١/١٦٦، ٢/٦٦) والمصداقات ٢٥٩ شاهداً على الإضافة عند التكرار أو على إضافة البعض إلى الكل كقوله هنا وحكي ثعلب في محالته ٥٢٣ أن (يوم يوم) تأكيد.

(٢) سورة الأنفال: (١٦).

(٣) سورة الأنفال: (١٩).

(٤) في نقل الجزاة (٤/١٣، ٦/١٠١) عن التذكرة. أبو عمرو، ومن عجب أن محقق الإعمال خالف بسخطه إلى ما في الجزاة.

(٥) من مجزوء الرمل، وهو بلا نسبة في: شرح السيرافي (١/٢١٢) والنظام ٢١٦ وشرح الصمد (١/٢٩٢) وأرملة المردوف (١/١٥٧) والمحكم (٦/٢٤٧) واللسان (قمر) ومثلاً عن التذكرة في: الجزاة (٤/٤٤)، ٦/٤٠١ وأنشده أبو علي في الإعمال (١/٢٨٢) على أن المراد باليوم الرمضان مطلقاً لا تقسيم ببليل، ورويته في: السيرافي والإعمال والأرملة والمحكم (مجزوء الكامل):

بها حبذا العرصات يوم ما في ليالٍ مقبرات

(٦) سورة الطلاق (٤) الآية يحملها أبو علي على حذف الخبر لدلالة ما تقدّم عليه وتقديره: واللّائي لم يحض معدّه ثلاثه أشهر فنظر: الإصحاح ٨٩، والإعمال (١/٣٥٢، ٣٧٦) ونشعر ٢١٦، ٢٧٧

(٧) سورة الاحزاب (٤٣) في الآية وجهان: عطفت الملائكة على فاعل يصلي، والآخر وهو المراد من الملائكة مهبطاً حبره محذوف، وبشكل عليه أن الخبر لا يحذف إذا احتفظت دلالاته عن المذكور فنظر: الد. لصوص (٩/١٢٩)

نَحْنُ عَمَّا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ (١)

كُنْتُ مَعَهُ وَوَالِدِي بَرِيئاً (٢)

فَأَنْتِي وَقَبَّاراً بِهَا لَعَرِيبٌ (٣)

﴿إِنَّ اللَّهَ رِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ (٤)، وقال / ٩٦ ب الاصمعي في قوله

(١) لعمدة من بيت من المشرح، وتام عجزه.

.. والرأي مختلف

وهو لعمرو بن امرئ القيس المخرجي في: مجاز القرآن (٣٩/١) وجمهرة الأشعار (٧٦/١) وشرح أبيات
سيبويه (٢٩٣/١) ونسبه ابن بري (١٨٢/٢) والخزانة (٢٥٦/٤) ونسب لقيس بن خطيم في: المنسوب
إليه من ديوانه ٢٣٩، والكتاب (٧٥/١) وكنش المشكلات ٣٧، ونسب لمزار الأسدي في معاني العراء
(٣٦٣ ٢) وبلاسية فيه (١/٤٣٤، ٤٤٥، ٧٧/٣) والمفتض (٣/١١٢، ٤/٧٣) وصحح البغدادي
النسبة الأولى ورد ما سواها والشاهد دائري: مصنفات البحر وغيرها، وأنشده أبو علي في: الحجة
(١٩٣ ١) دل عليه سياقاً وهو حذف خبر (نحن) لدلالة (راض) عليه، وتقدير المحذوف: نحن
راضون. وسباني ثالثة في (١٧٦-١)

(٢) بعض بيت من الطويل، وهو بتمامه:

دعاني باسم كنت منه ووالدي بريةً ومن أجل الطوي دُعاني

وهو لابن أحمر في: ديوانه ١٨٧، والكتاب (٧٥/١) ومعجم البلدان (٣٩٠/١) والشيخان (٢٠٣/١)
وذكر ابن السيراني في: شرح أبيات سيبويه (٢٧٩/١) أنه منسوب له في الكتاب ورواه الرواة بالأرق
القرأسي ومنشده في: الفيلسوف (جول)، وهو بلاسية في البحر (٤/١٩٤، ٥/١٣٠، ٦/٧٨، ٣٩٦، ٨
١٢٣) وشرح أبيات المعني (٩/٦)، وأنشده أبو علي في الحجة (٨٧/٣) على أن الرمي فيه مجاز، في
حين جاء هنا في سياق الخبر المحذوف لدلالة المذكور عليه، وأجار أبو حيان حمله على خبر حذف خبري
(معمل) بصح الإخبار به عن المفرد والمتن والجمع والطوي: البشر وله قصة ذكرها ابن السيراني يمدو منها
أن امرئ القوي حفيظة لا تغيب كما ذهب البغدادي

(٣) عمر بيت من الطويل، وصدره:

ومن يك أمسى بالمدينة رحله

وهو بصاني بن الحارث البزرجي في: الاصمعيات ١٨٤ والمواد ١٨٢ والكتاب (٧٥/١) والشعر والشعر
٣٥١ ومكر ٤١٦ والخزانة (٣٣٥/١٠) وأنشده أبو علي في: التعليقة (٢٩٨/١) برفع (بر) على أنه
معروف على محل إن واسمها وخبر (قيار) محذوف، وأما رواية المصنف المذكورة هنا فهي لا حوء عندهم
والخبر فيها أيضاً محذوف.

(٤) سورة نثرية (٣) وقراء بكسر الهمزة الخمس والأعرج ويحيى وعيسى وكل من هارون وحالد عن أبي عمرو،
ويذكر البهولي قراءة الخمس هذه ثم ينص على أن سيبويه لم يبين كلامه على قراءة الهمزة أي مع الهمزة، في =

وهي أدماء سارها (١)

لمعنى: وسائرُها آدمٌ، فَحَذَفَ الْخَبَرَ لِتَقْدُمِ ذِكْرَ (أدماء).

وقد عبره أثبت (سارها) لما كان مضافاً إلى المؤنث فقال: أدماء، وهذا قول أبي

محسن، وقد قلنا فيه ما كتبناه في بعض هذه الأجزاء (٢).

أبو عبيد (٣): الراهن: المقيم.

عبره (٤): أرهن لهم الشر: أدامه، وأنشد:

مَنْ بَعْدَ إِرْهَانِ بَصَمَاءِ الْغَيْرِ (٥)

حين نجد الآية جاءت في شرة هارون بفتح الهمة في (٢٣٨/١) وبكسرهما في (١٤٤/٢) واخشى أن يكون لأول سهواً بالكلام واحد، فقد عد السوراني في شرحه (العلمية ٤٧٣/٢) استشهاداً سبويه والنحاة بالآية مكسورة الهمة وهما لأنها في القرآن معنوعة، وقد وجدت الهمة مكسورة في مخطوطة المفتضب العلمية وبكسرهما جاءت معروفة في المطبوع (٢٧١/٤)، ونرجع الآية على حذف خبر (رسوبه) بدلالة ما تقدم عليه. انظر: مختصر ابن خالويه ٥١ والإعراب المنسوب ٩٣٨ والبحر (٨/٥) والإتحاف ٣٠١ ومعجم الخطيب (٣٤٢/٣).

(١) من الطويل، وهو بتمامه:

وغير ماء الرَّدِ قائماً فلوثة كَلَوْنِ التُّورِ وهي أدماء سارها

وهو لأبي ذؤيب الهذلي في شعره في: شرح أشعار الهدلين ٧٢، ورواد أبي زيد ١٩٨، والمذكر والمؤنث لأبي حاتم ١٩٥، والمعاني الكبير ٧٢٢، والمفتضب (٢٤١/١) ومعجم البلدان (١٥٤/٤) والعيون (٢١٠/٢)، (٢٩٣/٣) وانظر تخريجهم في: شرح الأشعار ١٣٦٨ وأنشد أبو علي في: التعليفة (٣١٤/٣) على أن (سار) من سائر، المرد: المدرك من ثمر الأراك، التور: الكحل الذي يحشى به الجمل المفرج بـ (إبرة لتبقي علامته، أدماء: بيضاء.

(٢) ليس في المخطوط.

(٣) سم أجده في غريب الحديث ولا الغريب للمصنف الذي عقد فيه باباً للمشيء الدائم الثابت ٧٥٨، وسم أجده من ذكره عنه من أمماجم، واخشى أن للكلمة وقعت لأبي علي معروفة فهي التهذيب (١٤٥/١) قال أبو عبيد: المعاني الحاضر، وسمه الجوهرى بأنه الحاضر المقيم.

(٤) ابن قتيبة في: معاني الكبير ٨٥٩، وسمه أبو علي في: الحجة (٤٤٥/٢) إلى بعض أصحاب الأصمعي

(٥) من الرحر، وهو لتعجاج في: دهراته (٩٣/١) والمعتني الكبير وبلا نسبة في: التهذيب (١٢٣ ٨) والاساس والنسب والتاج (غير) وأنشد أبو علي في الحجة لما نقله هنا وهو أن معنى إرهان إدامه صماء عبر داهية تسمى، والعر البقاء، والراجز يصف لهما نجا من داهية شديدة كاد يجمع لهما.

لأصمعي^١عردُ التراقي حشوري الحشورة^(١)لأصمعي^٢ :

صحوت من سُكري ومن صباية

أنسوء للقيام آية^(٢)

المعزدي :

وأنت امرؤ لا مائل اليوم مانع من المال شيئاً في غدٍ أنت واهبه^(٣)تقديره : لا نائل اليوم شيئاً من المال تمنعه في غدٍ ، [فالهاء] في مانعه [مرادة] ^(٤) كما

أراد في قوله :

وما كُلُّ مَنْ وافي مني أنا عارف^(٥)

فَصَلَ بقوله : (مانع) بين (نائل) ومعموله الذي هو (شيئاً من المال) ، وهو اجنبي منه ،
وفصل أيضاً بين (مانع) وبين (في غدٍ) بما هو اجنبي مبهماً ، والمعنى : أنت امرؤ لا ينال اليوم
شيئاً من المال [و] ^(٦) تمنعه غداً أي : لا يدخر ولا يحرث ، ولكن يجود [به ويهبه] ^(٧) .

(١) من الرجز ، وهو رواية :

عرد التراقي حشوراً معقرباً

يُدْجَح في ' المنحقات المستقلة بديوانه (٢٦٥/٢) والمعن (٢٩٧/٢) والتهذيب (١٩٨/٢) والنسان
والنجاج (عقرب ، وعرد ، ورجع) ولرؤية في : المعن (٣١/٢) وليس في ديوانه ، وجاء بلا نسبة في ' عقرب
الحدث بحري (٦٩٧/٢) والغايبي (عرد) المرد ، الصلب ، الحشور والمعرب ، انشُر لمجتمع الخلق ،
والبيت في وصف حمار وحش .

(٢) من الرجز ، واناسي جاء بلا نسبة في ارجوزة في النسان والنجاج (دعك) . صياحه : يريد الصبابة وهو ماء
يخرج عقب الولادة أو يكون على رأس الولد ، وهو هنا مجاز .

(٣) من الطويل ، بدمردق في : ديوانه (٥٤/١) من قصيدة يمدح بها عبيد الله بن أبي بكر ، وأنشد أبو علي
في ' الشعر ٢٨٢ في كلام طويل في توجيهه ، وما جاء هنا أوله فقط .

(٤) الأصل : قال في مانعه كما أراد في قوله ، والإصلاح من الشعر .

(٥) عمر بيت من الطويل فرغت من التعليق عليه في (٤٣-١) .

(٦) إصدقة من الشعر .

(٧) الأصل : بديهته ، وهو تحريف أصلحته من الشعر ٢٨٣ .

أبو العباس: / ١٩٧ سمعت ابن كامل القاضي (١) يقول: سمعت عبد الله بن أحمد
ابن حنبل يقرأ ﴿اقرأ باسم ربك الذي خلق﴾ (٢).
الأصمعي

مطاراة من هنة وهنة (٣)

اسرار المقعسي

بمعرض عرض تسائل دمنة أقوت وفي عرصاتها رقم (٤)
أي: بغير معرض وغير من شدة السير.
وقال:

حزرت بعيني والمطي حوامس بنازية حوك الرداء هجوم (٥)

النازية: الرابية، شبه الناقة بالرابية، وحوك الرداء لأنهم قد تطلّسوا (٦) بارديتهم،
وهجمها الحر: أسقطها.

الباء الأولى ظرف، والثانية في موضع المفعول به: كقولك: مررت بشوبي زيد،
وضربت بسوطي زيدا، ونزلت على شعل على زيد. فإن شئت جعلت الباء زائدة؛

(١) أحمد بن كامل بن حلف أبو بكر القاضي (٢٦٠-٣٥٠) من العلماء بالاحكام وعلوم القرآن والنحو
وغیرها. انظر تاريخ بغداد (٤/ ٣٥٧) ومعجم الأدباء ٤٢٠
(٢) سورة العلق: (١) ولم أجد لهذه القراءة أثرًا.

(٣) لم أجد: هنة بتشديد النون ونخفيفها كناية عن الشيء لا تذكره باسمه.

(٤) الكامل، ولم أجد في شعر المرار وكذلك لم أجد أحد عشر بيتاً سينشدها أبو علي، المعرض من صرح الناقة
أي حبستها، وأما المعرض فلم أجد معناه مضمناً، المعرض: القلق الضجر، المرحمة: القفحة الواسعة لا بناء فيها،
الرقم: الكتابة ولعله يريد مطلق الأثر على التشبيه بالكتابة.

(٥) من الطويل، ويس في شعر المرار، حذر: حذر، الحوامس إما من الحمساء أي الشديدة وإما من المود لأنهم
يقولون بكعبة الحمساء لأن حجرها أبيض إلى السواد وهو الأنسب لما يأتي من قول أبي علي، النارية أكمه
يرفع عن حولها، الحوك ثبت في تعيينه أقوال انظرها في: الجمهرة ٦٦٥، ولا يبعد أن يكون (حوك الرداء
هجوم) سمع للمطي، على أن يكون الروي مضموماً وهو يناسب ما يأتي من الأبيات الآتية لمرار، وعليه
تكون (نازية) على معناها لا الجمل الذي ذكره أبو علي.

(٦) من الطلثة وهي الغبرة إلى السواد.

كأنك قلت حررت نارياً، وإن شئت كما تقول: حررت مكان نازية^(١)؛ كما تقول لتدفق به الأسد^(٢)

وقال:

وقد ش ماء القوم جرقاً سعى به ويوم بدأ ما يستجس وخيم^(٣)
ويروى: وحيم^(٤)؛ أي: حار، شئ: نقص^(٥).

بقية أيام يقين وأحسنت بهن أمام الشعريين نجوم^(٦)
/ ٩٧ ب إذا طلعت شمس النهار فإنها تحل بأعلى منزل وتقيم^(٧)

يريد: أن الشمس تحل وسط السماء ولا تزول؛ لطول الأيام.

فا: العامل في (إذا) مضمر يدل عليه (فإنها تحل)؛ مثل: ﴿إنكم لفي خلق جديد﴾^(٨).

(١) الأصل: مكان نازية بإضافة، وهو لا يناسب ما مثل به بعد، وانظر التعليق التالي.

(٢) يريد أبو علي لشجره، والمباراة في: الكامل ٨٠، والشعر ٤٨٤، والمصائص (٤٧٧/٢) والإعراب المنسوب ٦٦٤، والاشتقاق (٢٩٧/٢) واللسان (ورق) واعترض ابن الأثير في: المثل السائر (١٣٢/٢) على أبي علي في هذه مثل هذا من الشجره، لانه تشبيه مضمر الافة، ورد عليه ابن أبي الحديد في: الفتح الدائر ٢١٩. وقد سلف التعليق على مسألة الشجره في (١٦-ب).

(٣) من الطويل، وبس في شعره، الخرق: المعنى الطريف الكريم الخلق، يستجس: يستتر.

(٤) الأصل: وحيم وأحلاه علامة إسهال الماء، وهو تصحيف صوته من للماجم

(٥) في المعجم شئ الماء: فرقه، ولم نجد نقص، ونقص هنا متعد.

(٦) أحسنت، أبهت: الشعريان كوكبان ميران أحدهما المبور والآخر الغيباء

(٧) البهت لصرار هي. الاسواء لابن قتيبة ١٠٧، وأزمة المروقي (٢٠٣/١) وهي هنا: يريد أن الشمس هي منتهى صعودها في القبط فإذا طلعت حلت بأول منزلها وإذا انتصفت قامت على قمة الرأس

(٨) سورة سبا (٧) وأولها ﴿وما لذي كفروا هل نملككم على رجل يتيكم إذا مرقمكم إنكم لفي خلق جديد﴾، وعقد أبو علي مسألة مفصلة للآية في: البغداديات ٢١٢ انتهى فيها إلى أن (إذا) منصوبة بمفعول مضمر والتقدير يتيكم إذا مرقمكم كل محرق ومعتقم، ودل على (معتقم) قوله (إنكم لفي خلق جديد)، وأشار إليه في البغداديات ٣٤٧، والإغفال (٢٧٧/١، ١٢٢/٢، ١٢٥، ٤٦٩) والشيرازي ٦١٦، والحجة (٣١/١، ٣٤٣/٤، ٣١١/٦) والمعضديات ١٠٧

ها: الشُّنُّ القُرْبَةُ مِنْ هَذَا. وَط (١) فِي الشُّنِّ الَّذِي هُوَ الصَّبُّ (٢)، وَالشُّنُّ: الْعَارَةُ
وَقَالَ:

وَقَالَ ابْنُ طَمَّاحِيَّةٍ كَانَ قَبْلَهَا لِأُخْرَى وَهِيَ الْمُنْجَاتُ الْكَرَائِمُ (٣)
صَمَّاحِيَّةٌ امْرَأَةٌ، وَهِيَ أُمُّ الْمَرَارِ، وَهِيَ رَزَّةُ بِنْتِ مَرْوَانَ بْنِ قَيْسِ بْنِ مَقْدٍ بْنِ الصَّمَّاحِ (٤)
وَقَوْلُهُ: (كَانَ قَبْلَهَا لِأُخْرَى) يَعْنِي جَدُّهُ أُمُّ أَبِيهِ، وَهِيَ نُؤَيْرَةُ بِنْتُ حَبِيبِ بْنِ مَقْدٍ بْنِ
الصَّمَّاحِ.
وَقَالَ:

كَانَ رُؤُوسَ خَرَابِيْهَا لُحْيٌ تَقَرَّتْ بِخَشَلِ الْجِرَامِ (٥)
تَقَرَّتْ: يَرِيدُ تَقَرَّرَتْ (٦)؛ كَمَا تَقُولُ: تَقَضَّتْ، تَرِيدُ: تَقَضَّضَتْ، وَالْخَشَلُ: نُؤَى
لِخَلٍّ (٧)؛ أَيْ كَانَ رَأْسَ الْخَرَابَةِ نَوَاقُ مَقْلَةً.
وَقَالَ:

وَتَسْجَعُ لِلْأَبْرَادِ حَتَّى كَانَهَا حَدِيثُهُ رُؤْمٌ قَدْ أَصِيبَ حَمِيمُهَا (٨)
أَيْ: تُصَوِّتُ بِالْأَبْرَادِ بِالْعَدْلَةِ وَالْعَشْيِ.
وَحُمْتُ لَهُ عَيْنُ الْقَلْبِ وَأُجْرِبَتْ لَهُ رَيْدَةٌ بِخَبِيٍّ لِلْيَاءِ نَسِيمُهَا (٩)

(١) كَتَبَ النَّدِيعُ (وَط) بِحَرْفِ كَبِيرٍ كَعَادَتِهِ مَعَ الرَّمُورِ، وَهُوَ رَمَرٌ يَعْنِي أَنَّ النَّصَّ حَاشِيَةٌ أَوْ سَطْحَةٌ أُخْرَى. انْظُرْ
مَعْجَمَ الرَّمُورِ فِي: مَجْلَةِ تَرَانِيْنِ ٢٤ السَّنَةِ ٢ رُبَيْعِ ١٤٠٧ هـ ١٩٩١.

(٢) مَصْدَرٌ صَبٌّ يُصَبُّ

(٣) مِنَ التَّطْوِيلِ، وَلَمْ أَجِدْهُ.

(٤) جَاءَ فِي الْأَغَانِي (٣١٧/١٠): أُمُّ الْمَرَارِ بِنْتُ مَرْوَانَ بْنِ مَقْدٍ.

(٥) مِنَ الْمُتَشَدِّبِ، الْحَرَامُ بِالْكَسْرِ حَرَمٌ الْحَيْلُ وَهَذَا حَرَمُ الدُّوْمِ، أَوْ هُوَ جَمْعُ خَرِيمٍ وَهُوَ عَظِيمُ الْجُرْمِ أَيْ الْجَسَدِ،
وَالْأَوَّلُ أَقْرَبُ.

(٦) مَحْرُكَةٌ أَوْ انْعِطَعَتْ.

(٧) أَمْرٌ: شَرُّ شَجَرِ الدُّوْمِ

(٨) مِنَ التَّطْوِيلِ، حَدِيثَةٌ. قَرِيبَةٌ عَهْدٌ بِالْمَصِيَّةِ

(٩) بِمَرْوَانَ فِي: مَبْيَازِ الطُّوسِيِّ (٢٧٤/٤) وَمَجْمَعِ الْبَيَّانِ (٢٧٤/٤) وَرَادِ الْمَسِيرِ (١٤٧/٢) وَبَلَا نَسِيَةِ فِي

الْبَحْرِ (٢٢٠/٤) وَاللِّسَانِ (رِيد)، وَأَنشَدَهُ أَبُو عَلِيٍّ فِي: الْحَجَّةِ (٢/٤، ٣٦/٥، ٣٤٥/٥) وَرَوَايَةٌ

٩٨ أ. ربيع إذا هبت جاءت بالمطر.

وعفراء أُنست بالسعود واستقرت بها ليلة حتى استمادت نجومها

عفراء هنا ليلة مقمرة شديدة الضياء، وأصلها الظبية، واستمادت: اشتدت وأفمت

في أمكنتها (١)

وقال:

إذا انقرف الخضاب غدت علينا

كان جَمِيرَ قُصْبَتِها إذا ما

زُبَانِي عَقْرَبٍ لَمْ تُعْطِ سِلْماً

وَأَعْيَتْ أَنْ تُجِيبَ رُقَى لِرَاقِي (٢)

انقرف: انقشَر، والجَمِير، ما أجمرته من شعرها (٢)، وكالخناق: تطرح الوقاية (٤) المرأة

على مناكبها ثوقاً ثيابها من الشعر، فيقول: تَصْحَبُ حتى تنتمع أوداجها من العصب،

فتصير وقايتها كالخناق؛ فكانه زباني عقرب وهو قرناها (٥).

فا: هذا كما أنشدناه أبو بكر (٦):

الصدر فيها جميعاً:

وهبت له ربيع الجنوب وأحييت

وهي مأخوذة عن الحجة، واستشهد بها لوصف الريح بأنها تحبب وتموت، ولا شامد فيه بروايت التي سيكررها

في (١١١-ب) ولكن بلفظ (وأحييت) حُتَّت: سُخِّت، ريبة: ربيع ليلة الهبوب.

(١) لم أجد لأسماء إلا معنى ورم وذق، وإنما سمع فلم يدكروا فيه هذا، والقرب ما جاء في معانيه أنه بمعنى قام

ليلاً، انظر ما اتفق عليه للبريدي ٦٩، وأسماء أبي الطيب ٢٣٩، وابن الأثير ٤٤ واللسان الناج (سمد).

(٢) من الوامر وحلا منها شعر المرار، والثاني بلاسية في المحكم (١٥٧/٣) واللسان والناج (جمر، حمص)

وروايتها: بالحدق، والآخر للمرار هي: التهذيب (٢٥٨/٣) والأساس (زيس) واللسان والناج (عبا).

(٣) جمعته وضمرته فلم ترسله.

(٤) في عن البريدي ٣٠٠ وتصحيح التصحيح ٢٥٧ لأن الوقاية حرقه تكون على رأس المرأة فوق الحمار بها عن الدهس.

(٥) حكى هد المعنى في الأساس (رين) عن الأصمعي، وعبارة أبي علي تشبه عبارة القسي في أدب الكاتب

١٩٩ انتهى على عليها ابن السيد في: الاقتصاد (١٠٥/١): وكان الواجب أن يقول: زباني العقرب مره

أو يعرب: وبانيا العقرب قرناها

(٦) لا يبعد أن يكون ابن دريد الذي أنشده بلاسية في: الجمهرة ١٢١٠ وفيه أن البرائل الریش المستعش في عنق

الديك والحباري عند القتال، والحرب ذكر الحباري.

صَحَابَةُ تَنْعُشُ سَاعَاتِ الْعَضْبِ

بُرْثَالَيْسٍ مِنْ حُمَارِي وَخَرَبِ

وتعشر الصَّابَ بِرافِغِهَا وقد أحدث بأطراف الرَّدَقِ (١)

يقول: يعقربُ من حُشَّهَا تُخَاتِلُ الضَّبَّ؛ وذلك أَنَّ الضَّبَّ يَأْكُلُ الْعُقْرَبَ، وقوله:

(بأصراف لرفاق) أي: تَطَرُّ هَاهُنَا وَهَاهُنَا؛ / ٩٨ ب كانها قد قَطَعَتِ الطُّرُقَ عِيبَهَا؛ أي

عسى الصَّابَ، وهذا مَثَلٌ.

وقل:

إِذَا بَهَتَ بِسُفْرَتِهَا وَعَلَّتْ ذُبُوباً مِثْلَ لَوْنِ الزُّعْمَرَانِ (٢)

قد تكون (ذُبُوباً) مَنْصِبَةً بِمَا دَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُهَا: (بَهَتَ وَعَلَّتْ)؛ لِأَنَّ هَذَا يَدُلُّ عَلَى

(اسْتَقَّتْ)؛ أي: لَمْ يَكُنْ مَعَهُمْ دَلْوٌ فَاسْتَقَرُوا بِالسُّفْرَةِ

لَا يَسْتَحْمِدُونَ النَّاسَ شَيْئاً وَلَكِنْ حَرَبَ مُجْتَمَعَ الشُّفَانِ (٣)

أي: لَا يَأْسِرُونَ أَحَدًا بِرَهْدُونَ ثَوَانَهُ. وَشَفَانُ وَشُؤُونُ جَمْعُ شَانَ الرَّاسِ (٤).

أبو إسحاق عن الاحول (٥) للبيد:

لَعَمْرِي لَعِينٌ كَانَ لِلْبَشْرِ صَادِقاً لَقَدْ رُرْتُ فِي سَالِفِ الدَّهْرِ جَعْفَرُ

إِذَا كَانَ أَمَّا كُلُّ شَيْءٍ [سَالِفُهُ] فَيُعْطِي وَأَمَّا كُلُّ ذَنْبٍ فَيُغْفِرُ (٦)

(١) لمخرش لحدس ونجادع، الرابع موضع الوسخ من الإبط والعقد، ويكنى بهما هنا عن ربابي العقرب.

(٢) سيف التعليل عليه في (٧٠-١)

(٣) من سواد، وهو للفرار في: شعره ١٨٥، والاستدراك ٣٠-٣١، والمحكم (٨/٣٩٤) ونيسان (وسط) وأشد.

أبو عبي في الحجة على استعمال شؤون مع مجتمع، وذكر الباقولي في الاستدراك أن أبا عبي في حجة رواه

بمعظم الشؤون مكنى الشفان وخطأ هذه الرواية، والظاهر أن الحجة صمحت فيما بعد إلى شفان، ويقوي

نقل الباقولي أن ابن سيده في المحكم رواه عن الفارسي بلفظ الشؤون، وعنه في اللسان وشعره

(٤) وهي غام في الجهة أو مواهل قتال الرأس إلى العين، المحكم (٨/٦٤).

(٥) محمد بن الحسن بن دينار أبو العباس الاحول، من طبقة الميرد وتعليقه، جمع شعر ١٢٠ شاعراً تبعه

(٨١/١)

(٦) من مطويع، وهما للبيد في: شرح ديوانه ١٦٧، وتحريرجهما فيه ٣٧٩، وأنشدهما أبو عبي في العسكرة

٢٠ في كلامه في الضرورات ولم يبين، غير أن المحقق حملهما على الفصل بين (أما) ومائتها بحمزة تامة=

مسألة

لا يحبو (كُفَاءً) في ﴿كُفُوءاً أَحَدٌ﴾^(١) من أن يكون فيه لُعْتَان، أو يكون المُسَكَّرُ محققاً من المتحرك.

فإن كانا لُعْنَيْنِ حَارٍ فيه أربعة أَصْرُبٍ^(٢): الإسكان والتحقيق، والتحرريك والتحقيق، وتحصيهما.

فمن قال كُفُوءٌ مثل: عُنُق، فتحقيقه: ﴿كُفُوءاً﴾^(٣) كز (جُوز) ^(٤). وقياس من قال: الكُفَاءُ والمُرَّةُ^(٥) أن يقول: «كُفَاءٌ أَحَدٌ» فيكون لفظها كلفظ / ١٩٩ من حَقَفَ على القياس الكثير^(٦)؛ لأنه يقلبها أَلَاءً، فيصير كز (عصا) و (زحى)، وليست الحركة في الفاء التي هي عينٌ على قوله هذا هي حركة الهمزة كالتي في قوله: ﴿الْخَبَّ فِي السَّمَاوَاتِ﴾^(٧). فإن وقفت على هذا قلت: هذا كُفَاءٌ، ومن قال: ﴿الْخَبَّ فِي السَّمَاوَاتِ﴾ فإن وقفت على هذا قلت: هذا كُفَاءٌ.

= غير دعائية وهو ما لم يجره النحاة وكتب ناسحاً في هامش البعث الثاني في الأصل: فنى، وهي رواية الديوان مكان (إذا) التي انفرد بها الأصل، ويرى أيضاً (أحالي)، وفي غير كتابنا: كان الظاهر، وفي الأصل يناله، وهو تحريف صوابه من جميع المصادر، والبيان في رثاء أريد من قيس أخيه لأمه ويريد بجعفر ثوبه؛ لأنه من بني جعفر بن كلاب بن وبيعة. وانظر: الأعالى (٣٦١/١٥)

(١) سورة الإخلاص (٤) وفرا بها حمزة ورواية أبو عمرو ونافع وغيرهم. انظر السبعة ٧٠١، ومعجم الخطيب (٦٤٠/١٠) وعرض لها في: الحجة (٤٦٣/٦، ١٠٦/٢) بما يوافق كلامه هنا.

(٢) هي: كُفَاءٌ وَكُفُوءٌ وَكُفُوءٌ وَكُفُوءٌ.

(٣) قراءة حفص عن عاصم، ويريد بالتحقيق هنا الهمزة لا للتسكين.

(٤) من جُوز، وسلف للتعليق عليها في (١-٣٤)

(٥) الأصل: الكُفَاءُ والمرأه وكُفُوءاً، وكلها تصحيحات لا تناسب الكلام، واللعظان من أمثلة سبويه (٥٤٥/٣)

وذكر أن التحميف في مثلها قليل، وذكرهما أبو علي في: التعليقة (٤٤/٤)

(٦) ذكر في الحجة (٣٩٣/١) أن القياس مسر في أن الهمزة عند تحميفها نُلغى حركتها على الساكن فيها.

(٧) سورة النمل (٢٥) وفرا بالتحقيق وفتح الباء عيسى وإبي. الكتاب (٥٤٥/٣) ومختصر المراءات ١٠٩،

وإعربت الفرعاءات الشادة (٢٣٧/٢) والبحر (٦٧/٧). والأصل: الخبيء، وهو تحريف صوابه من كلام أبي

علي في الآية في: الإعمال (٣٧٨/٢) والحجة (٣٩٣/١، ٤٥٢/٢، ٤٢١/٥) وما تقدم والتكملة ٣٤،

وأحليبات ٤٣

وبن قلت فهل يجوز فيمن قال: «كُفُواْ أَحَدٌ» إذا خَفَّ العَيْنُ (١) - كما تقول في (عُق)، عُق أن تقول: كُفُواْ؛ كما كان يقول إذا حركَ العَيْنَ فيَقْلِبُها واوً، كما كان يَقْبِها مع ضمة العين؟

فاسأل في ذلك جازئ علي قول من قال: لَقَضُواْ الرَّجُلُ (٢)، فكما لم يَرُدْ آيَاءُها وثبتت الواو؛ لأن الحركة في تقدير الثبات؛ كذلك ثبتت الواو في (كُفُواْ)؛ لأن الحركة في بية اثبات، ولم يعلم أحداً ردَّ آيَاءُ في (لَقَضُواْ الرَّجُلُ)، وثبتت جواز هذا الوجه لبيعة الحركة، وأنها معذوفة بمنزلة ثبوتها مُثَبَّتَةٌ أن من قال: (حُمِر) جمع (جِمَار) لم يَقُلْ: رُشِي (٣)؛ لأن الحركة في تقدير الثبات عنده، فكانهم ذهبوا إلى أن القلب يَرْمِهم كما يَرْم من ثقل، ومن ثم قالوا كلهم في الحرف الذي شدَّ: ثني وثن (٤)، ولم يقل من قال: حُمِر: ثني (٥).

وقيس / ٩٩ ب من قال: (رِيَا) (٦) فلم يَمُتْ بالهمزة وعامل اللفظ أن يقول: هذا كُفٌ فيُخَفَّفُها (٧) كما خَفَّفُها من قال: كُفٌ (كُفُل)، وهذا لا ينبغي أن يُقاس لما ذكرناه من رفضهم لباب (رُشِي)، فكان الحركة في النية.

(١) يريد بالتخفيف هنا تسكين عين الكلمة.

(٢) لَقَضُواْ جُلِبَت الواو لضم ما قبلها فلما سكنت الصاد بقيت الواو لأن الصمة مرادة متروكة، وجاء المثال في: الكتاب (٣/٢٨٧، ٤/٣٨٦) والاصول (٢/٣٠٩٣، ٣/٢٥٧، ٢٦٠) والمنثور (٢٨١) والبعداديات (٩٢، والتعليق (٥/١١١، ٥٩، ٨٨) والإعمال (١/٢٠٨٧، ٢/٣٤١) والحجة (٢/١٠٦).

(٣) في جمع رشاء وهو الخيل، بل جُمِعت على أرشية، وشرح عبرته في: الحجة (٢/١٠٦).
(٤) وهو اسمير إذا طمس في السادسة، وذكره سيوريه (٢/٦٣٥) على نحو القلة في ما تُكسر على فعل تشبيهاً به بالأسماء.

(٥) قال سيوريه (٤/٤٢١) "ومن ذلك ثني فلزموها للتخفيف" وذكر أبو علي في: التعليق (٥/١٤٥) أنه اقْتَصِرَ على التخفيف.

(٦) في تخفيف رؤيا، وحكاة عن بعضهم سيوريه (٤/٣٦٨، ٤٠٤) فقال فجعلها يمرنة الواو التي ليست بيد من شيء، وحكاة أبو علي في: الخليات ٥٥ ففسره بكلام طويل وبمعنى في: التعليق (٥/١٢٤) والإعمال (١/٨٧) والشعر (٢٢٢)، والبعداديات (٩٢، وذكر في: الحجة (٤/٣٢٩) رواية كسر الراء، والمغنة العاشية عنده رؤيا عند التخفيف فلا يقلب الواو ولا يدغمها. وانظر معجم الخطيب (٤/٢٧٠).

(٧) أي يسكن عين الكلمة.

فإن قلت مهل يجوز أن تقلب واوا إذا سکن ما قبلها على قياس ما حكاه (١) من قولهم سورة وأوتت (٢)؟ فإن ذلك لا يجوز في (كفاء) في الوجهين جميعاً، ولا في (الخباء) وبحوه؛ لأن هذا إنما هو فيما كان قل همزته واو ساكنة تشبيهاً منهم لبو و المفتوح ما قبلها بالمصموم ما قبلها في (أبو أيوب)، فلما شبهوا (أبو أيوب) لسكون واوه وضمم ما قبلها بواو (مقروءة) في قولهم: مقروءة (٣)؛ كذلك شبهوا (أرأنت) بـ (أبو أيوب) وإن حلفت الحركتان قبلهما، ومثل (أبو أيوب)؛ دويبة، فهذا كقولهم: لو بكر، [و] (٤) كقولهم: عوداًود، وشبهوا ما ليس حركة ما قبله منه بما حركة ما قبله منه.

وقال أبو عبيدة (٥): نقول. كمؤ وكفاء وكفاء واحد. فظاهر هذا أن (كفاء) مخفف (كمؤ)، ويجوز أن يكونا لغتين.

مسألة

١/١٠٠ (إهليلجة) (٦) همزتها رائدة، والكلمة ثلاثية والعين مكررة، ولم نجد شيئاً من ذوات الأربعة كُثرت لامه الأولى، ليس في كلامهم نحو: جعفر. [ع: يجب أن يريد أبو علي أنه لم يكرر اللام الأولى من ذوات الأربعة عن غير ادغام، فأمّا مع الادغام فقد جاء كثيراً نحو: عذّيس (٧) وعظمش (٨).] أبو بكر عن ثعلب لذي الرمة:

(١) سبويه في الكتاب (٥٥٦/٣) وانظر الاصول (٤٠٦/٢) وإعراب النحاس (١٧/٢)

(٢) يريد: سورة وأوتت.

(٣) الكتاب (٥٤٧/٣) والمقتضب (٢٩٧/١) والاصول (٣٩٩/٢).

(٤) يقضيها السياق.

(٥) في البحر (٣١٦/٢) "كعرواً وكعبناً وكفاء واحد"، وكنا حكاها في الحجة (٤٦٣/٦) لم حكى عن غيره كمؤ كفاء.

(٦) ثمر يتدارى به، واختلف في كسر اللام الثانية وفتحها. انظر الصحاح والتاج (هـج)

(٧) بهر عذّيس: صحم. تفسير عريب سبويه ٢٣٧

(٨) رجل عظمش: كليل البصر.

وأختين عوجاوين يجري عليهما
كسبين عريانين ضافا عليهما
عصارة [عيدان] (١) عقيد ومائع
قميصاهما ضيق جديد وواسع (٢)
د (عقيد ومائع) يرتفع كل واحد منهما بالابتداء وخبره؛ إلا ترى أنه لا يجوز أن
يكوبا جميعاً صفة؛ لتناهي ذلك، وكذلك (ضيق وواسع).
فإن (ضاف) هي موضع جر؛ لأنه صفة (للاختين)، ويرتفع (القميصان) بهما،
ويعود المذكور منهما إلى الموصوف، و(عليه) (٣) من صفة (ضاف)، قال أبو ذؤيب:
تَضَعُو عَلَيْهَا قِصَارَهَا (٤)
والجملة المحدودة الخبر في البيت الأول صفة (للعصارة)، وهي في البيت الثاني في
موضع نصب على الحال من (قميصاهما).
أبو بكر عن الأصمعي:
واحتَمَلَ الْيَتَمُ فَرِيحَ الثَّمَرَةِ (٥)

(١) الأصل: عيدان، والتصويب من الديوان.

(٢) من الطويل، وفي الهامش كتب الناسخ: كسبا في. شعر دي الرمة بعد البحث. والكاف تعني: كذا في:
الأصل: وقد ثبت محقق ديوان دي الرمة في هامش الديوان ١٢٩٨ هـ بين البيتين مع ثلاثة أخرى وليس
أفراد إحدى مخطوطات الديوان بإيرادها وأشهر فيها إلى أنها من رواية ابن الأعرابي، وأن أبا ريش عزاها إلى
حسن بن ثابت. ولم أجدها في ديوان حسن.
وبدئة الأول هناك: وطلسان عوجاوان. وفيه أن معنى (عيدان): فطران، وكسبين: بأحلاسهم، وعريانين:
يعني الرقاب والقوائم.

(٣) كذا، والذي في البيت: عليهما.

(٤) بعض بيت من الطويل، ونحوه:

مَوْشَحَةٌ بِالْفَطْرَتَيْنِ دَنَا لَهَا جَنَى أَيْكَةٍ تَضَعُو عَلَيْهَا قِصَارَهَا

وهو لأبي ذؤيب في شرح أشعار الهدليين ٧١ وتخرجه ١٣٦٧، وانشده أبو علي في الحجة (٥/٥٢)،
١٥/٦ على لفظ أَيْكَةٍ وعلى إساقفة جنى إليها، وهنا على تعدية (تضعو) على وقال القتيبي في المعاني
الكبير ٧٢١ الطرنان طريقتان في ظهر الظبية، الأيكة: الشجر الملتف، تضعو: تسع ويصغر ويرد صدا
العصار فكيف بالطرال؟(٥) من الرجز، وجاء بلا نسبة في الجمهرة ١١٦٦، والمختص ١٦٥/٨ وفيه أن الثمرة أصغر ما يكون من
الظير يحرس الزهر كاللحل، وانشده أبو علي في الحجة (٥/٢٤٦) على أن احتمله وخمنه بمعنى قوي
عنه، وشرح البيت بأنه استقل بنفسه واحتمل طلب قوته وفارقه ما كان عليه من اليم، وسيكرره مع ثلث
في (١٣٨-٤).

وفسره بأنه استغل وأطاق وقوي. / ١٠٠ ب وهذا لما يقوي ما يقوله أبو الحسن أن ما يروى «إذ كان الماء قلّتين لم يحمل خبثاً» (١)؛ أي: لم يقو لقلته؛ لأن (حمل) و(احتمل) بمعنى؛ لقوله:

واحتمل اليتم قريح التمره

وحكى مسيويه (٢) أن (افتعل) قد يراد به ما يراد به (فعل)، وأحسبه قد (٣). من ذلك: شوى واشتوى.

وأنشد أيضاً أطن عن ثعلب (٤):

أما والله غير قلبي لليلى
ولكن ياله ياساً مبيها
لقد جعلت منارل دمتها
وأخرى لم تدمس يستويها (٥)

(١) في مسند الإمام أحمد ٤٠١: بسنده عن ابن عمر قال سمعت النبي ﷺ يسأل عن الماء يكون باره في الغلاة وما يتوبه من الدواب والمسابغ؟ فقال النبي ﷺ: إذا كان الماء قلّتين لم يحمل الخبث. ومثله في الترمذي (٩٧/١) وسنن أبي داود (٢٦/١) وأورده أبو علي في: المحجة (٢٤٦/٥) بلفظ (قلّتين أو خمس قلل)، وسيدكرة لاسه هنا في (١٣٨-١). وفي الترمذي الفلة هي الحرار والفلة هي التي يستقى فيها ولعس الذي حكاه أبو علي عن أبي الحسن رثه السبوطي في شرح سنن النسائي (٤٧/١) وذهب إلى أن معنى (لم يحمل): يدفعه عن نفسه ولا يقبله، وأن تعبيره في الرواية الأخرى: لم ينجسه شيء.

(٢) الكتاب (٧٤/٤).

(٣) ظاهر كلامه في (٧٤-٧٣، ٦٥/٤) في (اشتوى) قد يرد ذلك لكنه أراد كما فهم ذلك المبرد في: المختضب (١٠٢/٢) وابن السراج في: الأصول (١٢٦/٢) والسيرامي في: شرحه (١١٥/٤)، (٤٥٢) يرمي إليه ما في: العمليقة (١٣٩/٤) وغاب ذلك عن ثعلب وابن درستويه في تحفلة العامة في

ذلك. انظر تصحيح المصباح ٥١٦

(٤) جاء في اللسان أن أنشد يعقوب أي ابن السكيت.

(٥) من ابواهم، وهما بلا نسبة في: الزهرة ٤٥٧ ورواية الثاني فيه:

لقد جعلت دولوين القواني سوى ديوان حبيك بمحينا

وهو بلا نسبة في: اللسان والتاج (دمل) برواية:

وقد جعلت منازل آل ليلى وأخرى لم تدمل يستويها

ومحزون ليلى في: ديوانه ٢٢٠ خزان البيان:

أما والله غير قلبي وبغض أسرو لم أزل جزعاً حريها

لقد جعلت دواوين القواني سوى ديوان ليلى بمحينا

أي: صيرت من الخوف لا أقب على دارها كما كنت أفعل.

ها: فأمّا قوله: (غير قلى) فيجوز فيه الرفع والنصب، فالرفع على أن تجعل ابتداءً محذوفاً، واللام الداخلة لام الابتداء المتلقة للمقسم محذوفة، ونظيره: (لاها الله دا) (١)؛ كأنه لو أظهر كان: لتركي ليلي غير قلى، أو: أمري غير قلى.

والنصب على: والله لأعرضت أو لصددت غير قلى؛ أي: غير ذي قلى ولكن بأصب، فحذف الحصة المقسم عليها؛ لأن في الكلام دلالة عليها؛ ولأن المتنصب عنها إد ذكر دل على الجملة، وهذا قليل في استعمالهم فيما علمناه، إلا أنه على هذا يتجه.

فأمّا قوله: (يا له بأساً ميباً) فلا تكون فيه الهاء كالتي في (رئة رجلاً) (٢)؛ / ١١، ١ لأن الرجل في (رئة رجلاً) ونحوه لا يوصف؛ ولأنهم قد قالوا:

فيا لك من ليل كان نجومه (٣)

فكما أن الكاف للمخاطب كذلك تكون الهاء للعائب، ولا تكون مما أضمر على شريطة

= والثاني بروية الزهرة ودهوان المجنون جاء في الورقة ٧٥ منسوبةً لخارجة بن قُنيح، دُشنت من الدائمة وهي أثر الدار وما سُد بالرماد وغيره، فكان المعنى: أثرت بها بالإقامة، كذا قال المروقي في: شرح الحماسة ١٣٢٩

(١) القون في الكتاب (٣/ ١٩٩، ٥٠٣) والمقتضب (٢/ ٣٢١) والاصول (١/ ٢٩٥) والإعصار (١/ ٣٩٥) وأخليات ٧٨، والعسكرية ١٣٠، والتعليق (٤/ ٦) وسر الصناعة ١٣٣، وورد في بعض الأحاديث عبارة (لاها الله إذن) فخطأ بعض النسخة هذه الرواية وراوا أن صوابها (ذا) مكان (إذن) انظر الأنوار فيها في: عقود البرجد (٢/ ٣٨٨) ومعنى العبارة: والله فاء، وما اخذ به أبو علي هنا وفي الأعمال والعسكرية هو قول الخليل الذي يرى (ذا) من جواب القسم وهو خبر مبتدأ محذوف تقديره الأمر، والأعشى يجعل (ذا) من جملة القسم انظر شرح السيرافي (الملمية ٤/ ٢٤٠) والمخصص (١٣/ ١١٣)

(٢) الكتاب (٢/ ١٧٦-١٧٨) والمقتضب (٣/ ٦٧) والاصول (١/ ٤١٩، ٢/ ٢٩٩) والإعصار (٢/ ٣٣٣) وأخليات ٢٣٣، ٢٤٤، والبصريات، ٦٩٤، والخصائص (٢/ ٢٠) وسر الصناعة ٣١٤، والهاء فيه إسماعيل النكر على شريطة تفسيرها بالنكرة بعدها.

(٣) محذوف من الطويل، وحجزه.

بكل مغلر القتل شدت بيدل

وهو لامرئ انقيس من معلقته في: ديوانه ١٩، والكامل ٩٩٢، وشرح القصائد الطوال ٧٩، والحجرات (٣/ ٢٥٤) وشرح أبيات المني (٤/ ٣٠١) وغيرها. والشاهد على أن اللام للاستعانة انصب بالكاف جعل أن تكون للمستعانت له وبه، وعرض لها في: الإيضاح ٢٥٠.

التفسير، فابهاء في (يا له) للياس؛ أي: تعال فإنه من [أيامك] (١)؛ أي: إذ كنت لا أقدر عليها فلياس يربح منها، فاللام على هذا للاستغاثة؛ لأنه مدعو وليس مدعو إليه ولو اظهرت الاسم فقلت: يا للياس، لفتحت اللام معه؛ ألا تراك لا تدعو شئ من أجل الياس، وإنما تدعو الياس نفسه.

فأما (ياساً مبيتاً) فعال من المنادي؛ كما تقول: يا زيد رجلاً صالحاً.

فإن قلت: فكيف وجه دخول (من) في قوله: (من ليل) [بعض] (٢) أبو بكر لنصيب:

وقالوا عهدناه وفي كل ليلة يحل به من طالب العرف راكب (٣)

يحتمل (طالب العرف) أن يكون (طالبي) فحذف ياء الجميع لانقضاء لساكنين، فيكون (اراكب) واحداً من الجملة؛ كما تقول: يحل به من الطالب فاس.

والآخر أن يكون (الراكب) هو (الطالب)؛ كما تقول: تلقى من زيد الأسد (٤)، و:

يأبى الظلامة منه التوقل للزفر (٥)

(١) من عبارات سيبويه في: الكتاب (٢/٢١٧).

(٢) لم يكمل كلامه، وانظر الخزانة في وجه (من) في البيت.

(٣) من الطويل، وهو لنصيب في ميواته ٥٩ برواية:

فقالوا تركناه وفي كل ليلة يطيف به من طالبي العرف راكب

وتخرجه ١٦٢-١٦٤، ورواية (طالب) التي يدور عليها الكلام هي رواية الأعالي (١/٣٤٨)، وانشده أبو علي

في: الشعر ٣٤٨ عن شيخه أبي السراج الذي ذكره هنا بكنيته، وكلامه في الكتليين واحد مع اختصاره هنا.

(٤) يريد التجريد، وقد مررت العبارة في (٩٧-١) بلفظ (تلقين به الأسد)، وانظر التعليل هناك و (١٦-ب)

(٥) عجز بيت من البسيط، وعبدوه:

أخو رغبه يعطيه ويسألها

وهو لأعشى بأهله في الأصمعيات ٩٠، والغريب المصنف ٧١٢، والكامل ٨٠، والخزانة (١/١٩٠) وبلا

سبة في أصداد أبي اليباري ٢٥٢، والإعراب المنسوب ٦٦٦، وانشده أبو علي في الشعر ٤٨٤ والشيرازيات

٢٨٦، والبهرجات ٢٤٨ على أن للمعنى: يأبى الظلامة لأنه توقل وقر، فهو يريد به معية لا أحداً آخر وهذا

التجريد، وأول من جدته ذكر هذا في البيت المبرد في الكامل. أخو الرغائب: أي يعطي ما يرغب فيه

الرجال ويحرصون عليه، التوقل: الذي يدفع الضيم وهو من التعميل، الزفر: للسفل بالانفعال القوي عليها،

من الخزانة والاشتقاق ٥٣

١٠١/ب ويكون (طالب العرف) اسم الجنس؛ كقوله:

أو تصبحي في الطاعن المولّي^(١)

وكقولك: نعم الرجل، ونعم غلام الرجل.

ويكون امرؤ (الراكب) حيث كان الأول في المعنى، وإن كان المراد به الكثرة؛ لأن الأول على نقت الواحد، فإذا حبل على هذا كان أفخم في باب المدح.

ولو جار النقياس على (الجميل) و(الباقر)^(٢) فجعل (راكب) على ذلك كان وجهاً،

ولو جعلته^(٣) صفة لـ (قيل) و(فريق) كان وجهاً. قال: ﴿سامراً تهجروا﴾^(٤)، وقار: ﴿وقطعنا دابر الذين كذبوا﴾^(٥).

أنشد عن الأصمعي:

فاعجل بعرب مثل دلو طارق

تبدل للجيران والأصاديق^(٦)

(١) الرجز لمظور بن مرند من أوجورته التي جمعها د. رمضان عبد التواب في مجلة مجمع القاهرة ج ٢٩ ص ٢١ وتخرجه ٢٢١، ومنه: الخزانة (١٢٥/٦)، وهو بلا نسبة في 'الأصول' (٤٥٢/٣) والتمام ١١٣٧، وأصبح ٨٧، وأنشده أبو علي في: البصريات ٣٥٩، ٧٣٩، والشعر ٤٨١، والشيرازيات ٣٠٢، والحجة (١٥١/١) والخبيات ١٧٥، والمضديات ٢٣٧، والمسكبة ٢٢٢ على إفراد اللفظ وهو جمع في المعنى لأن ال جنسية في (الطاعن والمولّي) فالمعنى: 'الطاعن المولّي'، وقد حكى هذا في المسكبة عن المازني.

(٢) هما من أمثلة سيبويه (٢٦٠/١) على اسم الجمع، وذكرهما أبو علي في 'الحجة' (٣٥٦/٦) والشيرازيات ٣٥١، والتكملة ١٠٨، والجمادات ٤٧٥، والجمال: اسم جمع لقطع الجمال برعائها، والباقر: اسم جمع للبقرة. (٣) يعني نو جعلت (راكب).

(٤) سورة المؤمنون (٦٧) يحمل الآية على أن (سامراً) اسم فاعل يراد به الكثرة، كما صرح في الشعر ٤٨٢، والجمادات ٤٧٦، والشيرازيات ١٢٥، والحجة والتكملة، وفيها أقوال آخر. انظر الطبري (٢٣٠/٩) وتبيان المكبري ٩٥٨.

(٥) سورة الأعراف (٧٢)، وكتب الناسخ على (كذبوا) صح، وفي هامش الأصل: كظلموا صح، نعه يريد أن ما في المتن صحيح وهي الثانية أنه كذا في الأصل و(ظلموا) أيضاً صحيح والحق أن ما في المتن صحيح لا شيء فيه، وما في الهامش غير صحيح لأن (ظلموا) جاءت في الآية (٤٥) من سورة الأنعام ومعناها 'فقطع دابر أعوم الذين ظلموا'، وهي التي ذكرها في: الشعر ٤٨٥ بعد آية المؤمنون على أن (الدبر) فاعل يراد به الكثرة. والدابر الأصل أو آخر القوم الذي يذبرهم. البحر (١٣٤/٤).

(٦) من الرحر، وهما لعمارة بن طارق الضبي في أراجيره (أراجيز للقلين للقس ٢) ص ١٣٠-١٣١، وديسان =

الأصاديق: جمع أصدقاء؛ مثل: قاصباء وقواصع^(١)؛ حذفت العلامة كما حذفت
لثاء في (أراب)^(٢)، وكـ (أسقية وأساق)^(٣)، ومنه قول أوس:
ما فيهم نازع يروي أقارفيهم^(٤)
يريد جمع (فريق).

وفي النوحين اللذين أجربا يكون (لقد جعلت منازل)^(٥) على عين أخرى.
من قلت: فهل يجوز أن أجعل قوله: (لقد جعلت) متعلقاً بهذا القسم لطاهر؟ فإن
ذلك يستقيم؛ لأن في قولك: (أما والله) دلالة على (أخلف) فيحمل (عبر قلبي) على
الحال أي: غير ذي / ١٠٢ قلبي، وينتصب الحال عما دل عليه الخلف من معنى
الفعل؛ كما جاز أن يحتمل المصدر عليه في قوله:

وأنسي قسماً إليك مع الصدود لا ميل^(٦)

= والتج (صدق)؛ والأول مع أبيات آخر لعمارة في اللسان والتاج (فرق)؛ وجاء في التبيين والإيضاح
(٥٣/٢) واللسان والتاج (مسد) أنه نسب لعمارة وخفة الهجيمي وهو بلا نسبة في النوادر ٣٩١؛ وفي
المصنف (٥١/٣) نقلاً عن أبي علي
(١) القاصباء جمع نهبوع. وقمر سبويه (٦١٨/٣) جمعه على فواعل بأنه شبه بفاعلة لأنهم يشبهون بعلامة
الثاني، فجعل أبو علي أصدقاء مثلها لنفسها بعلامة الثاني. ومثل أبو علي بقاصباء للأمر نفسه في:
الشهرازيات ٥٣٨، وعنه في: للمصباح ١٤٥٤
(٢) في جمع أربعة وهي طرف الأنف.
(٣) من أمثله في باب جمع الجمع في: التكملة ١٧٥
(٤) من البسط، وهو يتماهى:

ما فيهم نازع يروي أقارفي بذي رشاء يولري دلره اللجف

وم أحمد في ديوان أوس وعنه ص ٧٥ أبيات على الوزن والروي بنفسيهما، والشاهد بلا نسبة في المائق
(٢٤/٣) والتاج (فرق). النازع من نزع فدلوا أي استقى بها، اللجف: الخمر في هي أصل كناس النوحش، أو
الدحية من الخمرى يأكله الماء فيصبح كالسكر.
(٥) في بيتي المحبون أو خارجة السالفين قريباً.
(٦) بعض بيت من الكامل، وهو يتماهى.

إني لا محك الصدود وإنني قسماً إليك مع الصدود لا ميل

وهو لا حرص في: ديوانه ٢٠٩، والكتاب (٢٨٠/١) ومجاز القرآن (١٦٢/٢) والرهبر (١٢٣/١)
والخرانه (٤٤/٢) وبلاسية في: المقتضب (٢٣٣/٢، ٢٦٧) ومعاني النحاس (٢٢٨/١) وغير ذلك.

وتعطف قوله: (ولكن) على ما في معنى (غير) من النفي، وتجعل (لقد جمعت) متعلقاً بهذا القسم الظاهر.

مسألة (١)

سبب صدر جمع (ذؤابة) إلى (ذائب) (٢) بكثرة الأمثال، ولم يكن إلى تغيير اللفظ بتكسیر سبب لأنها علامة، ولا إلى تغيير الهمزة الآخرة؛ لأنها لا تُعَبَّرُ إِلَّا فِيمَا اعْتَلَّتْ لَامُهُ حَوْرًا، مَطَّابٌ وَهَرَاوِيٌّ، وَحَبَّ إِبْدَالُ الْأَوَّلِيِّ وَلَمْ تُبَدَّلْ يَاءُ لِقُرْبِهَا مِنَ الْأَلْفِ، فَأُتْبِعَتْ إِلَى الْوَاوِ. هَذَا قَسْتُ؛ فَقَدْ قَالُوا: مَطَّايَا، فَإِنَّمَا ذَاكَ لَتَقَرُّقٍ بَيْنَ مَا ظَهَرَتْ الْوَاوُ فِي وَاحِدِهِ نَحْوُ: إِذَاوَةٍ وَهَرَاوَةٍ، وَبَيْنَ مَا لَمْ يَظْهَرِ نَحْوُ: مَطَّيَّةٍ وَسَرِّيَّةٍ.

مسألة

يَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ (بِعَم) وَ(بِئْسَ) لَا يَعْمَلَانِ إِلَّا فِي اسْمِ عَامٍ (٣) وَلَا يُسْنَدَانِ إِلَى مَخْصُوصٍ اسْتِحْسَانُ الْجَمِيعِ نَحْوُ: بِعَمُ الْمَرْأَةِ هَذَا، مَعَ امْتِنَاعِهِمْ مِنْ (قَامَ هَذَا) (٤)، فُجِرَى ذَلِكَ مَجْرَى: ﴿وَقَالَ يَسُوءُ﴾ (٥)، وَجَاءَ تَسَاءً (٦).

فبذلك / ٢، ١ ب أسندت (بعم) إلى (هند) من غير تأنيث.

= كثير، وأنشد أبو علي في المضديرات ١٨١ على أن (اسيل) بمعنى مائل، وهنا على أن (قسماً) مصدر منصوب بالقسم المفهوم من مجموع الكلام بتقدير: قسم قسماً.

(١) أشار سيبويه (٤٦١/٣) إلى ما في ذواته، وذكرها أبو علي في التعليقة (٣١٣/٣) والجنبيات ٥١-٥٤، والبغداديات ٢٢٨، وما في (١٠٩-ب)، وكلامه هنا هو أتم ما قاله فيها، وبمضه من: الأصون (٣٤٠/٣)، وانظر: شرح الشافية للرضي (٢١٣/١) والمصاحح (ذاب).

(٢) يريد أن ذائب أصل الجمع ذواب.

(٣) أي اسم جنس كما صرح في (٩٣-ب، ١٠١-ب).

(٤) حكى سيبويه عن بعض العرب: قال غلاتة، وحطه الحقة على أنه ساقه مساق الرديء، وأجار العراء وابن سعدان الكوفي: قام جاريتك، فنظر الكتاب (٣٨/٢) ومعاني الفراء (٣٦٢/١) ومختصر ابن سعدان ٤٤،

وقول أبي عبي في الكلمة ٨٦، والمنشورة ١٤٣، موافق لما ذكرها وما يأتي في (١٥٥-ب).

(٥) سورة يوسف (٣٠) وفي الكلمة ٨٩: "هنا فعل الجمع إذا تقدم للماعل فقد يُذكر ويؤنث لأن ثابت الجمع ليس بحقيقة"، ومثله في: الحجة (٣٠٥/٢، ٣٢١/٢، ١٥/٥).

(٦) بعض بيت من الطويل، وتامه:

مسألة

يَدُرُّ على تمكُّن الطرف في الصَّلَة وقُوَّة شَبَّهه بالفعل استقلالُ الصَّلَة به (١)، ثم حُمِلَت الصَّلَة في ذلك عليه لكونيهما مخصصتين (٢).

إِنْ قُلْتَ: فقد يجري مجرى الفعل في غير الصَّلَة. فليس بشيء؛ لأنَّ كَرُّ موضعِ عَدَا الصَّلَة قد يجوزُ أن يُلَمَّ فيه، وهو في الصَّلَة لا يُلَغَى، فصار لذلك بمسألة الفعل. وليس لك أن تقول: إِنَّهُ يُؤَكِّدُ ما فيه كما يُؤَكِّدُ ما في الفعل؛ لأنك قد تُؤَكِّدُ ما في اسمِ الماعل، وإنَّ لم تستقلْ به الصَّلَة.

مسألة

لم يَقُولُوا: مررتُ بهما أجمعين (٣)؛ كما قالوا: كليهما؛ لأنَّ تعريفَ (أجمع) كتحريفِ (الأعلام) يَدُلُّ عليه: (مررتُ به أجمع) فلم يصرفْ وهو على وَزْنِ الفعل. وليستْ (جَمْعَاء) كـ (حَمْرَاء)، إنما هي كـ (صحراء)، فإذا أُجْرِيَ مُجْرَى لَعَلَّمْ لم يُشْنُ لَعَلَّ يَتَنَكَّرُ. فإنَّ قُلْتَ: فَهَلَا تُنِّي كما تُنِّي (رَبْد) وعُرفَ باللام كـ (الزَّهْدَيْن)؟ فَلأنه ليس عَمَّا مُحَضًّا؛ الا ترى أنه ليس بموصوعٍ على شيء / ١١٠٣ بِحَبْنَه، وأنه يُوصَفُ به المضمراً كما يُوصَفُ به المظهر العلم وغيره من ضروب المعارف، وهو في إجرائك إِيَّاه على المضمر على حَدِّ مُجْرَاهِ على المظهر؛ الا ترى أنه لا يَسْتَقِيمُ أن تجعله بدلاً من الهاء؛ لأنَّ البَدَل في تقدير تكرير العامل معه، والعامل مع هذا لا يَسُوغُ؛ لأنه لا يكون إلا تابعاً، فسما خالفَ العلم من هذا الوجه. وكانت التثنية في العلم تُوجِبُ خروجه إلى ضرب واحد من الأعلام، وهو ما تُعرَفُ [بالالف واللام] (٤). لم يَجَزْ ذلك كما يجوز في

وجاء نساءً الحلي من غير أمرٍ زُفِيناً كما زُفْتُ إلى العطنِ البَرِّ

وهو بلاؤه الأودي في: ديوانه ٧٠، قمره الأمر، الرفيع: السرعة، العطن: مبرك الإبل

(١) هذا أحد وجوه ذكرها في الشبه بينهما في الإغفال (٣٣٠/١) والشعر ٩١

(٢) في الأصل بصيغ اسم المفعول والصواب اسم الماعل، والآنسب محضتين بالنزك كبر لانه يريد الطرف

والصفة. وانظر شبه الصفة بالصلة في: الشعر ٤١٨

(٣) في الأصل بصيغ الجمع وصوابه التثنية لأن للكلام فيها.

(٤) يقتضيها السياق وأظهرها سقطت لانتقال النظر من اللام إلى لم.

اعلم لمخالفته له في الواحد؛ ولأنه لو ثبت اختصاص بضرب واحد من التعريف، ولم يكن في واحده كذلك، فكأنت تكون تشبته مخالفة لواحد.

فإن قلت فإن تشبه العلم مخالفة لواحد أيضاً؛ ألا ترى أن تعريف (جمع) ليس من تعريف (الجمع) في شيء، ولم يذكره ذلك ولم يرفض، فهلاً لم يرفض ذلك أيضاً في (أجمع) وإن كان يؤدي إلى الخلاف؟

فيقال إن المعارف قد تنقل من ضرب إلى ضرب آخر؛ ألا ترى أن المظهر قد يصغر، فينتقل تعريف الإظهار إلى تعريف الإضمار، وهو ضرب آخر، و(أجمع) لم يكن على ضرب واحد من التعريف في حال إفراده؛ ألا ترى أنه يجري على المظهر ويصغر ويعلم وانبهم، فلو ثبتته لنقلته وهو يصلح لضروب / ١٠٣ ب من التعريف كثيرة إلى ضرب واحد منه، فكن يكون بذلك مخالفاً لسائر المعارف؛ لأنها إنما تنقل من ضرب إلى ضرب، وليس فيها ما يصلح لضروب فينتقل إلى ضرب، فلما كانت التشبه فيه تؤدي إلى ما لا نظير له في أصول كلامهم رفض.

فإن قلت؛ فهلاً لم يجر جمعهم كما لم يجر تشبته؛ لأن هذا الجمع على حد المفرد؛ كما أن التشبه كذلك؟ قيل؛ الجمع أشبه من الواحد بالتشبه، فكأنه لم يذكره الجمع فيه كما كرهت التشبه إذا كان على حد الواحد؛ ألا ترى أنه قد تصاغ أسماء كثيرة للجموع كما تصاغ الآحاد، وأن الجموع المكسرة كلها كالأحاد، وأن ما جموعاً كثيرة مكسرة لا واحد لها؛ مثل؛ إهابيل (١) وعباديد (٢).

وعدكوا في أشياء كثيرة عن التشبه إلى جمع من لفظ آخر؛ نحو؛ ذو مال وأبو مال، وذا و[ذان] (٣) وألاء، وامراتان وثلاث نسوة، وقالوا؛ اللذان، فاعربوا، ثم قالوا؛ الذين، فعادوا إلى البناء كالواحد.

(١) إهابيل جماعة في نمرقة أو جماعات متتابعة، وما أخذ به أبو علي هو قول الأحفش في معانيه ٢٩٦،

٥٨٢، وبعضهم أثبت لها معرداً. انظر الأقوال في إعراب النحاس (٥/ ٢٩١) وسر الصناعة ٦٠٩

(٢) العرق من الناس والحيل الداهيون في كل وجه، وأجازوا فيه معرداً ذكر ابن جني في سر الصناعة ٧٥٤ أن العرب لم ينطق به.

(٣) رسمها في الأصل حلق.

وكأن أبو بكر يقول: لهذا جعل الواو للجميع في الرفع ولم يجعل للتثنية؛ لأن الجمع بالواحد أشبه.

فإن قلت: فقد قالوا: مذرّوان^(١) وثنايين^(٢) وكلا؛ كالجموع نحو: كُرْ / ١١٠٤ ومريق، في أنه صيغ للتثنية كما صيغ غيره للجمع. فإن ذلك يغلّ بالإضافة إلى ما جاء في الجمع، ومن ثم ذهب البعدازيون^(٣) - فيما أرى - إلى أن (كلا) لفظ تثنية؛ وإن لم يكن ذلك صواباً عندنا.

مسألة

لما كانت الصفة كأنها جزء من الموصوف جاز إذا تضمنت الصفة معنى الجزاء أن يجاب بالفاء في قوله سبحانه: ﴿قُلْ إِنْ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ﴾^(١). وعلى هذا جازة محمد^(٥) (المرأة التي أتزوجها فهي طالق)؛ جعله بمنزلة الجزاء، ولم يَجْز ذلك في (هذه المرأة)^(٦).

(١) المذرّوان طرق الآية، وهما بما لم ينفرد به واحد. وهو وثنايين من امثلة سيبويه (٣٩٢/٣) على ذلك.
(٢) على حكاية قول العرب: حقلت للمصور يثنائين، أي شددت يديه جميعاً بحبل أو بطرفي حبس. وذكره أبو علي في: البصريات ٨١٢، والشعر ١١٩، والمحليات ٣٤١.
(٣) حكى هذا القول أبو علي في: الشبرازيات ٤١٣، والشعر ١٢٦ ولم يقره لاحد وكذلك فعل ابن الأنباري في المذكر والمثبت (٢٧٥/٢) غير أن الجوهري في الصحاح (كلي) نسب للمرأة وجاء منسوباً له أولئكوفين في: الإنصاف ٤٣٩، وشرح الكافية للرضي (٩٣/١) وإيضاح شواهد الإيضاح ٤٠٤، والمقاصد الشافية (١٦٤/١) وتفسير القرطبي (٢٦١/١٠) والمحارنة (١٤٣/١) وجاء في: معاني الغراء (١١٤٢، ١١٨٤) بعض ذلك. وقد ردّ أبو علي هذا القول مفصلاً في الشعر والشبرازيات، واقتصر في الإحصال (٧٨/١) والبعدايات ٥١٩، والبصريات ٧٨٧ على قول البصريين بأن (كلا) مفرد لفظاً مثني معنى، وحكى ابن جني في: سر الصبغة ١٥٢ عنهم الإجماع على ذلك.

(٤) سورة الجمعة (٨) ولأبي علي في الآية قول آخر، انظر ما سلف في (٤٧ حب) والتعليق عليه.
(٥) محمد بن الحسن الشيباني الحنفي صاحب أبي يوسف صاحب أبي حنيفة (١٣٥ - ١٨٩) وميت الأعيان (٤/١٨٤) وانظر هذا القول عند الاختلاف في: البحر الرائق (٧/٣) وحاشية رد المحتار (٣٧٨، ٣) وأصول السرخسي (٣٢٢/٢) وذكره أبو علي في: الحجة (٤٧/١).
(٦) أي، هذه المرأة التي أتزوجها فهي طالق. وجواز الأولى فسره في: الحجة بأن الجزاء يوجب الشيع والإيهام واسبقاق الجميع، ومنه يعلم أن اللع في الأخيرة لما في اسم الإشارة من تعيين لا يتفق مع الجزاء

ومن ثم أجاز يونس^(١) المذبذبة في الصفة، ويشهد عليه للخليل أن الصفة في السدء
خاصة ليست كالموصوف. ألا ترى أنها لا تُبنى مع المفرد إذا جرت صفة عديه
وكذلك عدي أن صفة الفاعل والمبتدأ وبحوه ضرب من الارتعاع زائد على الخمسة
لتي حصرها الشيخ^(٢).

حدثني أبو الحسين^(٣) قال: حدثنا الفضل بن حبيب^(٤) قال: حدثني أبو عثمان
المدائني قال: حدثني الأحفش قال: لما مات سيويه دخلنا منزله وتفننا كتبه، فما رأيتُ
/ ١٠٤ ب شعراً إلا مسبوهاً إلى قائله، حتى رأيتُ كتاباً مكتوباً على ظهره: قلتُ:
سأشكركم عما إن تراخت مني
أما دي لم تُحسن وإن هي حلت
أحاً غير محبوب العني عن صديقه
ولا مظهر الشكوى إذا انغل زلت
رأى خلّة^(٥) من حيث يخفى مكانها
فكانت قذى عيني حتى تجلّت^(٦)

(١) الكتاب (٢٢٦/٢) وعلمه الخليل الذي جمع مذبذبة الصفة، وحكى البرد تخطئته عن جميع النحويين،
ورفضه أبو علي فيما حكاه عن يونس انظر المقتضب (٢٧٥/٤) والاصول (٣٥٨/١) والبصريات ٦٨٠،
والمنشور ٢١٥، وكتابتنا (١-٢١) والإيضاح ٣٦٤، والارتشاف (١٤٤/٣).

(٢) يزيد شيخه ابن السراج الذي جعل الأسماء المرتفعة خمسة أصناف بينها في: الاصول (٥٨/١) والموجر ٢٩
والفرد أبو علي الصفة من بين التواضع لأنه يأخذ بما حكاه في الحجة (٤٠/١) من قول الأحفش إن الصفة لا
يعمل فيها عامل الموصوف بل هي تابع لإعرابه لأنها مع، لذا كانت الصفة ضرباً سادساً في المربوعات عند
أبي علي.

(٣) لم أجد ليس يروي عن أبي خليفة من يُكنى بهذا إلا محمد بن محمد بن بكر الهذلي كما جاء في: أمالي
الطوسي ٣٩٩ ومواضع أخرى منه، ووجدته ذكر بلا كنية في: تذكرة الذهبي ١١١٩، وشرح ما يقع فيه
النصحيح ٣٨٩، وفي شيوخ رباح بن علي بن موسى في: تاريخ بغداد (٤٢٩/٨)، وذكر ابنه أبو عمرو
محمد في السير ٩١٣ في ترجمة أبي الحسين وهو أبو روق أحمد اللخمي بعد ٣٢٢، وهو أشهر من أبي
الحسين، وأمدت من الاصول النحوية والصرفية (٤٨/١) أن أحمد من شيوخ أبي علي في الحجة
(٢٠٥/٤، ٦٤/٢)

(٤) العصر بن الحبيب الجهمي البصري أبو خليفة المحدث الأديب البخاري (٢٠٥ ٢٠٦) المعجم ٢١٧٤،
والسير ٣٠٢٩

(٥) يهمل الأصل: خ حلي. أي أنها رواية نسخة أخرى.

(٦) من العبديل، وهي مشهورة في كتب الأدب واختلف في قائلها فسميت إلى أبي الأسود وعبد الله بن الزبير
وإبراهيم الصولي وغيرهم. انظر ديوان عيد الله بن الزبير ١٤١، وسمط اللآلي ١٦٦

أشددني

نقول وقد تر الوظيف وساقها ألسنت ترى أن قد أتيت بمؤيد (١)

قال ابن دريد (٢) رواه: تر الوظيف، وغيره: تر الوظيف، وأتررته أبا.

أشدد أبو زيد:

أصبح من أسماء قيس كقابض على الماء لا يدري بما هو قابض (٣)

وسم يمل: ما هو قابض عليه؛ لأنه تقدم ذكر حرف الجر، وهذا يؤكد إجازة سيبويه (٤):

(عنى من تمرر أمر). وإن شئت قلت: أراد (قابضه) فحذف، والأول كأنه أشبه.

مسألة

[ع: قال أبو علي في (المري) (٥): ناقة مري، هو (فعل) وامتنع من أن يكون /

١١٠٥ (فعل) البتة، فقليل له: إن أبا عثمان (٦) أجاز في المراء البغي أن تكون (فعل) وان تكون (فعل)، فأقام على الامتناع من إجازة ذلك فيها.

(١) من الطويل، وهو بطرفة بن العبد في ديوانه ٤٥٥، والمصنف (٢٦٩/١) وانظر فاضل في ديوان
ص ٢٠٥، ٢١٥. وجاء في بعض المصادر. بمزيد بكسر الباء. وأشده أبو علي في: المضديت ٢٢٢ على
أنهم سموا اندامية ملية. وشرح الأعلام البيت فقال تر على ومدركا طريته بالسيف. الوظيف. ما بين
الرسغ والسال، وفي اليدين: ما بين الرسغ والذراع. وهو يصف ناقة عقرها.

(٢) الجمهرة ٧٨، ٢٣٤ وذكر رواية الرفع وهي رواية أبي عمرو والأصمعي على ما في شرح أشعار الهذليين ٥٥١
والنسان (تر).

(٣) من الطويل، وهو نقيس بن جريرة الطائي في: موارد أبي زيد ٢٦٦، والمستقصى (٢٠٨/٢) وبلا نسبة في.
المخصص (٣/٣١، ١٦/٨) والمجمل (٣٧٩/٩) والبيهر (٤٤٢/٤) ورياض السالكين (٢٣٩/٧) وأشده
أبو علي في حليته ١٤٨ على جملة الاعتراض وفي الإعمال (٤٠٨/١) على تعيين لام جواب القسم،
وهي الحجة (٢٦٠/١) على التعدية بالحرف وبدونه وهو الوجه الثاني هنا، وأشده فيها (٢٥١، ٦) على
الوجه الأول هنا من حذف الجار لدلالة الجار المتقدم عليه.

(٤) الكتاب (٨٠/٣) وسلف في (٦٥-ب)

(٥) امرئ من أمثلة سيبويه ذكرها في (٦٣٧/٣) في سياق كلامه في قول مخرجها بأنها التي يترهب الرجل
بأسرها للحلي، وذكرها في: (٦٤٨/٣) في كلامه في فعل.

(٦) سم أجدهم روي عنه ولا فعولاً ومنه فعل وروى ياقوت عن الأحفش أنه فعل، وأكثرهم على الأول. انظر
عمدة الكتاب لسحناس ٥٣، وطبقات الزبيدي ٨٩، ودرة الغوامص ٤٢٥، ومعجم الأدباء ٧٦١، ١٣٧٥، ورواجع.

وقلت^(١) له أنا أيضاً: وكذلك قالوا^(٢) في قول العجاج:

بَكَيْتُ وَالْمُخْتَرِنُ الْبَكِي^(٣)

إنه يحور أن يكون (البكي): فعولاً وفعللاً جميعاً، فلم يُجِبْ البتة إلى ذلك.

وكتُ أ ب قد يما قبل هذا المجلس بأشهر قد امتنع عليه أيضاً من ذلك، واحتججتُ بانه لا يُنسى (فَعُول) بما لأمه باء؛ لكلاً يصير إلى مثالي (فَعِيل)، فلا يُعْلَم أيُّ اثنين هو؟ وأوردتُ عليه هي ذلك ما يشهد بصحة هذا وهو أنهم قالوا: (شَرِبْتُ مَشْوً)^(٤)، وهو (فَعُول) من المشي، (و هو أمورٌ بالمعروف فهو عن المنكر)^(٥)، وهو (فَعُول) من الشهي، فَتَجَشَّمُوا بِدَانِ الْيَاءِ وَأَوَّاءَ جَلْبًا لِلْعَادَةِ مَخَافَةً أَنْ يَصْبِرَ لَفْظُ (فَعُول) إِلَى (فَعِيل)، فلا يُعْلَم أيُّ المثالين هو المقصود.

فلا أدري أقام على هذا لاسي أنا بدأته بالنظر فيه أم لانه هو أيضاً يرى منه^(٦) ويعتقد فيه ما رأيته أنا واعتقدته، وعلى أنني وقت ما عرضته عليه رأياً سي تتبَّعه في الوقت تتبَّع البادئ به المستأنف للنظر فيه].

= الطبرسي (٤٤٧/٢) ونيبان العكبري ٨٩٦، والممتع ٣١٩، والبحر (١٧١/٦) والتخصيل ٢٥٣، والسيهر البيضاوي والشهاب (١٥٠/٦).

(١) في الهامش بخط النسخ: ع، أي أن الفائل هو ابن جني.

(٢) انظر نيبان العكبري ٨٦٧ وتهذيب اللغة (٢٥٦/١٢) ومجمع البحرين (بكي).

(٣) من مشطور السريع، وهو للعجاج في: ديوانه (٤٨٠/١) وتخرجه (٤٠٧/٢) وفي الطرانة (١١/٢٩٤) الحزر مفعول من الحزن، البكي: الكثير البكاء يكييت بالضم في الأصل، وفي الديوان بالفتح لانه يخاطب نفسه.

(٤) لشو دواء يسهل، والعمول في: إصلاح المطلق ٢٣٥، وسر الصناعة ٥٨٩، والعين (٢٩٤/٦) واللسان (حسا) و(معا).

(٥) جاء في إصلاح المطلق ٢٢٣، ٢٣٥، وسر الصناعة والبصائر (٢٤١/٤) وشرح الشافية (٣/١٤٢، ٢١٤) والصحاح (بهي).

(٦) كذا، ولم أجده في المعجم.

مسألة

١٠٥ سألني بعضهم عن قول الله سبحانه: ﴿خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾ (١)، وهو يريد التأييد، ونحن نعلم أن السماوات والأرض لا تبقى أبداً.

والجواب أن العرض هنا التأييد لا محالة، وإنما جاز هذا من قبل أنه شاع وأطرد في اللغة استعمال هذا ونحوه في موضع الأبد بلا غاية؛ ألا تراهم يقولون: «لا أكلمتُ ما طار صائراً» (٢) وهم يريدون: أبد الدهر وإن لم يطر طائر فيما بعد، وه لا أكلمتُ سبيل الحيسل (٣) وإن لم يبق في الدنيا حيسل يسقط له سن أو تثبت، وه لا أكلمتُ ما بئ بحر صوفة (٤) وإن لم يبق في الدنيا بحر ولا صوفة أصلاً، وأمثاله كثيرة.

فمما شاع هذا ونحوه عنهم واستعمل استعمال الأبد البتة إلى غير غاية، وكان القوم إنما خوطبوا بلغتهم التي يتعاطون بينهم ويعتادونها في محاورتهم جاز أن يقال: «ما دامت السماوات والأرض»؛ وهو يريد: أبد الأبد (٥) البتة.

ووجدت في الشعر أيضاً نحوه من هذا، وهو قول الشاعر:

أحبُّ ربه ما حَيَّتْ أبداً ولا أحبُّ غير ربي أبداً

ف(أبداً) بذل من (ما حَيَّتْ)، وإن حيل هذا على حقيقة الظاهر فسد؛ وذلك أنه لا يبدل الأكثر من الأقل، إنما العرف إبدال الشيء من الشيء، / ١١٠٦ والثاني هو الأول أو

(١) سورة هود: (١٠٧، ١٠٨) وجواب أبي علي أحد وجوه مذكورة في توجيهها انظر معاني الغراء (٢٨/٢)

وتأويل المشكل ٧٦، وأما المرتضى (٩٠/٢) ومجمع البيان (٢٧١/٥)

(٢) المثل في الغنص (٩١/٤) وإعراب الفرائد لابن خالويه (٤٣١/٢) والنساجم ١٦٢، وأما ابن الشجري (٢٨٥/١) ولم أجده في كسبه الأمثال.

(٣) في المستقصى (٢٤٤/٢) ومجمع الليناني (١٧٥/٣) والصحاح والمقاييس واللسان والقاموس والباح (حسل)، وحصل مرخ الضب حين يخرج من بيضته والضب يعرف بطول العمر، وسنه لا تسقط حتى يموت.

(٤) في البيان والتبيين (٧/٣) والحيوان (٤٧٠/٤) وإصلاح النطق ٣٩٢، والمستقصى (٢٤٦/٢) ومجمع

أبيداني (١٨٣/٣) واللسان (صوف) والمقاييس (يلل) وجاء المثل في الحلاف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مع معيم بن مسعود وحصين بن فضالة الأسدي وبني ضمرة بن بكر فيما رواه ابن سعد في

الطبقات (١/٢٧٤-٢٧٥). والصوفة واحدة صوف البحر وهو شيء على شكل الصوف الحيواني

(٥) أبد الأبد: أبداً، وانظر غريب الحديث لابن قتيبة (٨٠/٢) واللسان (أبد)

بعضه، فأنما أن يكون الثاني أكثر من الأول ففاسد؛ لأنه ضد التخصيص لمفيد، وبحسب
نعلم أن مدة حياة الإنسان إنما هي واحد من هذه الأعمار، ولا يكون عمر أحد امتداد
هذا الدهر، هذا محال.

فإذا جاز أن يُوقع ما هو عبارة عن مائة سنة أو نحوها على الدهر والأبد للعرف وجاري
عادة كان يفتع مدة بقاء السماوات والأرض على امتداده وطوله وتراحيه على الدهر
لئلا أسوَّخ، وهذا واضح.

وأصل ذلك أن العرب توضع لفظ الكل على البعض، ولفظ البعض على الكل، وذلك
معروف، فهذا مما وضع فيه لفظ الكل على البعض، والكثير على نفيل بضرب من
المبالغة والمتعظيم، فاعرفه.

ساعدة بن العجلان الهذلي (١):

فما كنت إذ مررت على حنين كظيماً مثل ما زقر اللهيد (٢)

(مثل) صفة مصدر محذوف منصوب بفعل دل عليه (كظيماً) أي: ترقير زفيراً مثل
ما زقر اللهيد، ويجوز أن يكون (مثل) حالاً أي: ذا مثل ما زقر اللهيد. وللهذه الحمل
أي ضعفه فأنقض لحمه ولم يسنج جلده، وحنين: ماء قريب من مكة (٣).

١٠٦ / باب مسألة

(هذا خلو حامض) (٤) لا يكون في كل واحد من الصفتين ضمير (٥)؛ لأنه ليس

(١) أحد بني حنيم من عمرو بن سعد بن قذيل، شاعر مخضرم. انظر: معجم الشعراء المخضرمين ١٧٨

(٢) من الوامر، وهو لساعدة بن العجلان في: شرح أشعار الهذليين ٢٣٤، وفيه اللهيد الذي يضغطه الحمل
بضعف لحمه ولا يسنج جلده حتى يشككي لذلك مؤاته، كظيماً: ساكت على حزن، زقر: نفس، حنين: ماء
قريب من مكة، يقول: مالك وردت به رقاراً مثقلاً والشاعر يخطب رجلاً من أعدائه بما وحده من الفتل.

(٣) أخذ، وأصح من السكري شارح الأشعار، وحمله على الحال هو ما ذهب إليه السكري حيث قال: يقول
مالك وردت به رقاراً مثقلاً.

(٤) انظر السمعاني عليه (١-٧١) وسيكرر أبو علي أكثر المسألة بلفظ آخر في (١٨٧ أ) وهي كذلك بعبارة
مبسوطة في: الحجة (١٩٨/١-٢٠٣) وبعضه في: المنشورة ٣٢

(٥) أحد بهذا القول في توجيه شاهد في: الشعر ٢٣٩، وحكى الباقولي في الإعراب المنسوب ١٧١ هذا القول
عن ابن جني.

أحدهما حبراً على انفراده، ولا يرفع المبتدأ خبراً؛ لانه مُشَبَّهٌ بالفاعل، ولا يكون أحدهما تابعاً بدلاً من الآخر؛ لأن الأول مُرادٌ كما أنَّ الثاني كذلك، ولا صفة أيضاً لأن (الحبر) ليس بـ (الحامض)، وإنما يُخبر عن الأول (١) أنه قد جمع الطعمين، ولا مدح لشيء من باقي التوابع هنا؛ فثبت إشكال المسألة.

ولا يكون (حامض) حبراً مبتدأً محذوفاً وانت تريد هذا المعنى؛ لأن الكلام يصير جمعتين، وبما المراد أنه قد جمع الطعمين وهو جملة واحدة.

فإن قلت: اجعل موضع الاسمين رفعاً لوقوعهما موقع الواحد المرفوع؛ كالجملة إذا وقعت موقع المفرد، فبعدد لأن هذا - وإن أشبه الجملة من حيث كان اسمين - فليس كالجملة؛ ألا تراك لو سميت بـ (عاقلة لبية) (٢) لا عرئت، والجمل لا [تعرّب] (٣).

وبما تقول في هذا أن الجملة إذا جاز وقوعها موقع المفرد كان وقوع هذا موقعه أجور، والجملة لا تقع فاعلة، وقد وقعت خبراً عن المبتدأ، فهذا أجدر بالجواز.

وأشد من هذا وقوع الجملة خبراً لـ (أن)، وقبحه ظهور النصب (٤) / ١١، ٧ لأن الناصب لا بد له من مرفوع. وأجاز أبو الحسن (٥) (إن قائماً أخواك)، ولم يحزه أبو عثمان (٦). وإذا جاز أن تقع الجملة خبراً لـ (أن) فوقع الفاعل - أعني (أخواك) - نائباً عن الخبر أسوغ، وأبو بكر مع أبي عثمان في هذا. وقد اجتمعوا على أن الفاعل مدّ مسدّ الخبر في (اقائم أخواك) (٧)، فكذلك يمدّ مسدّ خبر (إن) في (إن قائماً أخواك)، فهذا أشبه لانه مفرد، والجملة لا تكون فاعلة.

ولا يكون أيضاً ضميراً المبتدأ في (حلو حامض) جميعاً؛ لأن عمل اسمي فاعل في

(١) يعني المبتدأ.

(٢) الكتاب (٣٢٩/٣) والمقتضب (١٢/٤) والاصول (١٠٥/٢)

(٣) من أصل نُعْبِر، وكسب الناسج بالهامش: كوالجمل لا تُعرّب صح، أي كذا في الأصل والصحيح والجمل...

(٤) أي في اسم إن

(٥) سبق التعليق عليه وتحريجه في (٧٣-١).

(٦) ذكره أبو علي في (٥٧-١) فانظر تحريجه.

فاعل واحد لا يجوز، ولا يعمل عاملان في معمول واحد. فإذا قصد هذان (١) ثبت أنه لا ضمير فيهما ولا في واحد منهما؛ لأنه ليس وحده خبراً. وإذا جاء في الصفات ما لا ضمير فيه؛ نحو: مررتُ برجلٍ قائمٍ أبواه لا قاعدين (٢)، ومررتُ برجلين مسلم وكافر (٣)، فهذا أولى؛ لأنَّ خبر المبتدأ لا يَسمح أن يكون فيه ضمير؛ نحو: زيدٌ أبوك.

مسألة

(مَدِينٌ): مَفْعَلٌ (٤)، وَصَحَّ لِلْعِلْمِيَّةِ، وَلَيْسَ بِ(فَعِيلٍ)؛ لَأنَّه مَفْتُوحٌ الْاَوَّلُ وَذَكَرَ أَبُو إِسْحَاقَ (٥) أَنَّ (ضَهْيًا) (٦): فَعِيلٌ، وَهُوَ خَطَأٌ، وَكَانَ يَجِبُ أَنْ تُخْرِجَهُ فِي الْمَسَائِلِ (٧).
(وَمُرْتَمٍ) كَر (مَدِينٍ).

(١) الأول أن يكون في كل واحد ضمير والآخر أن يكون فيهما ضمير واحد، وفي الحجة أحتمالان آخران بفضتها.
(٢) في الحجة: "لا ترى أنه لا عائد في" لفظ هذه الصيغة إلى الموصوف وإنا يرجع إليه الذكر في المعنى كما ثبت: لا قاعدين أبواه. وفي الأصول (٣٠٧/٢) ليس في قاعدين ضمير يرجع إلى رجل، وهو قول المازني ومن يرضى بقوله. وانظر كتابنا (١٣٥-١٨٧، أ-ب) وشرح السيرافي (٦٨/٦) والحارثي (٨٧/٥).
(٣) الكتاب (٨/٢، ٤٣١/١) والمقتضب (٢٩٠/٤).

(٤) قال في انقاييس إن ليا في مدين ومرم أصلاً، وأجاز غيره أن تكون على فَعِيلٍ، ومقالة أبي علي في مرم هي للمبرد. انظر. المقتضب (٢٤٦/١) والخصائص (٣٥/٣) وشرح الكافية (٢٦٣/٣) وشرح الشافعية (٣٩١/٢).

(٥) بدأ الرجاس في معانيه (٤٤٣/٢) بأن ضهياً فعلاً ثم أجاز أنها فَعِيلٌ واحتج لها، والأول أي (زيادة الهمزة) قول سيوريه وعليه الجمهور وبه أخذ أبو علي في: المقاييس ٦١، والتعليفة (٢٩٨/٤) والحجة (١٨٩/٤) التي حكى فيها قول أبي إسحاق ولم يُسمه ورثه منفصلاً، وانظر الكتاب (٣٢٥، ٢٤٨/٤) والأصول (١٩٠، ١٨٧/٣) والنصف (١١٠/١) والخصائص (١٤٧/٣) والمهجع ٧٢٤، وسر الصناعة ١٠٨، والمحكم (٢٦٦/٤) والتهذيب (٣٦٠/٦) وتحقيق د. اللغوي يهامش الاستدراك ٣٩٢ الذي انتهى فيه إلى صحة قول الرجاس دون قول سيوريه ومن تابعه.

(٦) هي التي لا تحبض ولا يثبت لها ثديان وهي شجر. تفسير غريب سيوريه ٤٠.

(٧) يريد كتابه الأعمال؛ الذي ذكره بعنوان المسائل المصلحة وتتبّع فيه كتاب شيخه أبي إسحاق معاني القرآن، وحل الأعمال من هذه السلسلة عبر أنه استدركه في الحجة، ثم سلحها بالاقول وجعلها في الاستدراك انظر علييات ٢٦٢، ٣٧٧، ومقدمة الإعفال (٢٧/١) والاستدراك ٣٩٢.

مسألة

١٠٧ هـ قول أبي السبي عليه السلام: «إتكم لترون ربكم كما ترون القمر ليلة اسدر لا تضامون في رؤيته» (١)، حذف المفعول الثاني لطول الكلام وإفادته الساكبة (٢)، أي يعمونه متيقناً غير ذي شبهة، وأن يكون هذا الكلام أغنى غناؤه وباب عنه (٣).

مسألة

«ذكاة الجبين ذكاة أمه» (٤)، حكى لنا عمر لا أسكن إلى روايته أنه قد روي: «ذكاة» (٥)، الجبين ذكاة أمه بالنصب. فإن صح فهو على ما يقوله أصحابنا لا غير.

(١) جاء في صحيح البخاري في موضعين (١٠٥/١، ١٩٢/٣) ومسلم (٤٣٩/١) ورؤي (تصامون) بضم التاء وفتحها مع تشديد الميم، ورؤي أيضاً كروايته ما بضم التاء ونحذف الميم، وجاء في: إصلاح غلط المحدثين بخطابي ٦٦، وفتح الباري (٤٢٧/١٣) أن رواية التشديد بمعنى لا تجتمعون لرؤيته من جهة، وأما إثابة فالعنى انكم لا تظلمون به برؤية بعضكم دون بعض فإنكم ترونه في جهاتكم كلها. والحدث تشدده بأمر الرؤية موضع خلاف بين العلماء. وذكر أبو علي الحديث في: الخطبات ٦٤ وحمله بعبارة مبسطة على وجهين أحدهما المذكور هنا والآخر على حذف المضاف أي: ترون علم ربكم، وحكى «رؤي» عنه الأول في الأرملة (٩٩/١).

(٢) أي ترى شبهة بمعنى تعلم، وحذف مفعولها الثاني لطول الكلام بقوله (كما ترون القمر) الذي هو تأكيد وتشديد للتيقن.

(٣) في الهامش بخط الناسخ. هذا رأي المنزلة انظر فصل الاعتزال ١٥٨، والرسالة السعدية للعلامة «علي» ٣٩، والمهارات النبوية ٤٥.

(٤) جاء حديثاً في: الترمذي (٦٠/٤) وأبي داود (١١٥/٢) والإمام أحمد ٨٠٢، وذكر ابن حجر في: تذهيب التفسير (١٥٧/٤) أنه روي عن بعض الصحابة موقوفاً، وجاء في: شرح الررقاني (١١١/٣) أنه روي بالنصب على الظرفية ثم نقل عن الخطابي وغيره أن رواية الرفع هي المصوغة، ثم قال: «وس بعيد التواريخ قول أبي حنيفة: المعنى على التشبيه أي مثل ذكاتها أو كذا كائنها، فيكون المراد المعنى لحرمة الميت عنده. ووجه بعمده ما فيه من التقدير المستغنى عنه؛ لأن التقدير: أن يدعى ذكاة مثل ذكاة أمه، عمده حذف الموصوفين وبعض الصفة وهو (أن) والعمل بعدها، وهو لا يجوز وفيه تكثير الإحصاء. فرواية النصب إما على الظرفية كما مر أو على التوسع نحو: (واختار موسى قومه)؛ أي: ذكاته في ذكاة أمه. وكل منهما أولى بعله لإحصاء. وذكر أن أبا حنيفة قد انفرد بهذا القول عن صاحبيه وغيره من العلماء، وهذا يعصي إيسى أنه قول أبي علي (أصحابنا) لا يحلو من توسع. وانظر عون المعبود (١٨/٨) وتحفة الأحود (٥٠/٤١) والهدية في العرب (١٦٤/٢) وشرح اللمع للياقوت ٢٩٠.

(٥) لأصل ذكاة بالنصب، ولا وجه له فالكلام على نصب (ذكاة) الثانية لا هذه، وعليه ما في المصادر المذكورة.

والمصدر مضاف إلى المفعول، والفاعل محذوف كقوله: ﴿مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ﴾ (١)،
(و) ذكاة) الثاني متصّب بالمصدر الأول؛ لأنه لا يجوز أن يكون انتصابه لأنه خبر أو في
موضع الخبر؛ فتقديره: أن يُذَكِّي الجيئة ذكاةً مثل ذكاة أمه مشروع أو ماحود عليكم أو
سحو دك: كقوله: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ﴾ (٢)؛ أي: كتابة ككتابتها على
الذين من قبلكم.

وحذف خبر المبتدأ كما حذف المفعول الثاني في قوله: (تَرَوْنَ / ١١٠٨ رَبُّكُمْ) (٣)؛
ألا ترى أن ما ذكر من قوله: (ذكاة أمه) تسديدٌ لخبر المبتدأ وذكراً لما يدل عليه؛ كقوله:
(كما تَرَوْنَ انقمر ليلة البدر لا تضامون في رؤيته)، فلما طال الكلام وأغشى عناء الظاهر
وسد مسدده لم يحتج إلى الخبر؛ ومن رأى أن المفعول الثاني هناك مضمّر مراد (٤) كان
خبر المبتدأ مراداً عنده هنا.

مسألة

يقبُح وصف القديم سبحانه بـ (عَلَامَةٍ)؛ لقبُح لفظ التانيث (٥)، قال سبحانه: ﴿إِنْ
يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا إِنَّا﴾ (٦)؛ يُريد اللات والعزى ومناة الثالثة الأخرى،
ومن تانيث اللفظ:

وما ذَكَرْ فَإِنْ يَكْبُرُ فَاَنْثَى (٧)

(١) سورة نصت: (٤٩) وكثر استشهاد أبي علي بها على إضاعة المصدر إلى المفعول وحذف الفاعل من اللفظ
على تقدير: لا يسلم الإنسان من دعائه الخير. انظر الشعر ٣١١، ٥٩١، والبغداديات ٣٥٧، ٥٩١، والبصريات
٧٥١، والمحبيات ٢٩٢، والإيضاح ١٨٤، والشيرازيات ٨٩، ٢٥١، والإعفال (٢٠٥/٢) والحجة (٢٥/١)،
٢٣٣، ٢١١/٣) وغيرها، والبصريون يعمدون حذف الفاعل وهذا من الغليل الذي يحضرون فيه ذلك.

(٢) سورة البقرة، (١٨٢) وحطها على هذا في: الإيضاح ١٩٤.

(٣) من الحديث الذي ذكره في المسألة السابقة.

(٤) بيان هذا في الحديث ذكره في: الخليات ٦٥، وانظر شرح النعم للباقر ٢٩٠، ٢٩١.

(٥) في تفسير الرزوي (١٢٤/١٢) أن للنعم مجمع عليه، وحكى السري الرفاء في: المحب (١٢/٤) هذا المعنى
عن أبي جهمي سماعاً.

(٦) سورة النساء (١١٧) واستشهد بها في: الحجة (٥٥/٢) على تقييد كلمة للمشركين لفظاً.

(٧) صدر بيت من الرثاء، وعجزه:

شديد الأزم ليس يذّي ضروري

وقول العجاج:

وَكُلُّ أَتْنَى حَمَلَتْ أَحْجَاراً^(١)

وانشد أبو بكر:

إِنِّي رَأَيْتُ نَبِيَّ سَلَمَى بِحَمَلَةٍ
مِثْلَ الْفَرَادِ عَلَى حَالِيهِ فِي النَّاسِ^(٢)
أي: هو ما دام صغيراً فراداً، فإذا كبر صار حكمة.

ولها^(٣) لا معانة للتأنيث؛ لأنك لو سميت به (علامة) لم تصرف معرفة.

مسألة

حكى الكسائي^(٤): نعم الرجل يقوم وعندهك، وقال: معناه: رجل يقوم ورجل عندك،

= وهو بلا نسبة في: شرح المفضليات للأنباري، ٣٦٠، والمعاني الكبير ٦٣٢، والتمام ٨٥، والسمط ١٧٥، وانتبه
والإيضاح (٢٨٤/٢) وشرح شواهد الإيضاح ٤٤٣، وإيضاح شواهد الإيضاح ١٦٠، والخصص
(١٠٢/١٦) والصحاح واللسان (خبر) وجاء آخره في بعض المصادر (لي له خبر) وخطأها ابن بري
في التنبيه، وفي الأصل: يكبر بفتح العين، وصوابه بضمها لأنه يأتي ككرم بمعنى عظم، وكعرج بمعنى طعن
في: السن، والأول هو المراد. وانشد أبو علي البيت في التكملة ١٢٧، والبصريات ٣٨١ على التأنيث
اللفظي ما تحققت العلامة في آخره وذكر أنه لم، وأن الشاعر يريد الفراد لأنه إذا كان صغيراً سمي فراداً فإذا
كبر كان حكمة. والفراد ذؤبة.

(١) الرجز للعجاج في: ديوانه (١١٧/٢) والمذكر للسجستاني ١٧٨، والمعاني الكبير ١١٠٣، والمذكر لابن
الأنباري (٥٦٧/١) والخصص (١٠٣/١٦، ١٧/٧) والمحكم (٣٥٩/٢، ٥٠/٣) واللسان والتاج (ابث)
(و حذف) و (حجر) وبلا نسبة في أزمنة المروزي (١٣٢/١)، وفي المحكم واللسان (الأخير) معنى آخر
أظنه سهواً وتصويبه ما في الخصص. وانشد أبو علي في الحجة (٥٥/٢) على تأنيث لفظ المسجيق
سماها الرازي الشيء.

(٢) من السمت، وهو بلا نسبة في السمت ١٧٥، وشرح شواهد الإيضاح ٤٤٣، وإيضاح شواهد الإيضاح ٦٦١
والخصص (١٠٣/١٦)، وانشد أبو علي في: التكملة ١٢٧ لما ذكره هنا.

(٣) في علامة

(٤) عن الأصول (١١٨/١) غير أن محققه حرق ما في الأصل، وحكاه أبو علي في البصريات ٨٣٨ وناشده
مفعلاً ومنه ما جاء هنا، وقول الكسائي في: مجالس ثعلب ٦٢، ومجالس العلماء ٥٩، ومعجم لأدباء ٥١٧،
والإعراب المنسرب ٣٠٥ عن البصريات، والمسألة على حذف الخصوص المرفوع وإضافة صفة معناه سواء
اكتانت الصفة مفعلاً كيعوم أم ظرفاً كعندك. وثعلب في مجالس العلماء يحكي جوارها عند الجميع على
احتمال في التوجيه.

كتاب حائراً وإن حذف المنصوب المفسر / ١٠٨ ب لم يَجُزْ (١)؛ لأنه للبيان وليس في صفة من سأل ما فيه؛ لأن (يقوم وعندك) لا يختصان برجلٍ دون غيره من أحد كُري، وإن حذف المرفوع وأقام صفته مقامه؛ لأنه إذا جاز حذفه البتة نحو: ﴿نَعَمْ الْعَبْدُ﴾ (٢) كان حذفه مع إقامة صفته مقامه أجدر، والمنصوب إنما ذكر للبيان، فلا يليق به الحذف. أو لا [تراك] (٣) لو قلت: نعم قام، أو نعم عندك؛ وأنت تريد: (رجلاً قام) سم يَجُزْ، لإشكال حال المحذوف.

وإن حذف المخصوص (٤) المرفوع فكثير، منه: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمْ الْبَرْقَ﴾ (٥)، ﴿وَأَنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ (٦)، وغير ذلك.

قال بعضهم (٧) في حديث روي عن النبي عليه السلام: «أَنَّهُ أَمَرَ بَعْضَ أَصْحَابِهِ أَنْ يَسْتَشِيرَ لِفَاعِطَةَ عَلَيْهِمَا السَّلَامَ سِوَارَ عَاجٍ» (٨): العاج: الدبيل (٩)، ولا يكون ما (١٠)

(١) وهذا الجمع نكسائي أيضاً ومثاله في الأصول. نعم رجلاً قام ويقوم. وخرجه محققه من شرح ابن معيش (١٣٤/٢) وانظر تعليق الباقر في الإعراب للنسوب

(٢) سورة ص: (٣٠، ٤٤) واستشهد به أبو علي لحذف المخصوص لتقدم ذكره في: الشعر ٣٨١، والبيداديات ٢٠٣، ٢٥٣، والبصريات ٨٤٧، والإيضاح ١٢٨، والشيرازيات ٤٨٨، والإعمال (١٠٨/٢، ٣٥٨/١).

(٣) الأصل: يرال، ولا معنى له.

(٤) ليس مراده المخصوص بعد نعم وليس فقط، بل كل ما خصص بصفة أو غيرها من الخصائص، وانظر مواضع كلامه على هذا الحذف في التعليق على الآية (١٥٩) من النساء في (٦٧-ب)

(٥) سورة الروم: (٢٤) أي على حذف الموصوف والتقدير: آية يريكموها البرق. وبه قال في: الشعر ٣٠٧، والبصريات ٢٤٧، والبيداديات ٢٤٥، ٣٩٦، وفيها ٥٦٨ أجاز وجهين آخرين.

(٦) سورة مريم: (٧١) والتقدير: وإن منكم أحد إلا، وهو قوله في: التعليق (٩١/١) والبصريات ٧٨٩، ٨٤٠

(٧) جاء في غريب ابن الجوري (١٣٣/٢): «وقال الأصمعي: المراد بالعاج هاهنا الدبيل» وحكى الهروي في العربي ١٣٤ هذا عن ابن قتيبة ولم أجده في غريب الحديث.

(٨) جاء في مسند الإمام أحمد ١٦٥٤، وسنن أبي داود ٧٨٢٢، والتاريخ الكبير للبخاري (٤-٣٦) والمعجم الكبير (١٠٣/٢) والنهاية (٢٤٥/٣) ولعظه (يا ثوبان اشتر لعاطمة فلانة من عصب وسودين من عاج)، وجاء معظ (اشتر لعاطمة سواراً من عاج) في العربيين وغريب ابن الجوري والتهذيب (٣-٤٩) والمدخل إلى تفرج اللسان ٢٨٣

(٩) الدبيل: حيد السلحفاة البحرية أو البرية يسجد منه الأسورة والأمشاط. وانظر: تسيبهاة ابن حمزة ١٥٤
(١٠) الأصل: إلا ما، (إلا) رائدة لا يصح المعنى بها؛ لأن المراد أنها ليست من الأنبياء التي هي في حكم النبي =

يُحَرِّطُ مِنَ الْإِنْيَابِ؛ لِأَنَّهُ مَيِّتَةٌ.

وَيَدُلُّ عَلَى بُطْلَانِ هَذَا قَوْلُ الشَّاعِرِ:

نَرَى الْعَبْسَ الْحَوْلِيَّ جَوْتًا يَكْوَعُهَا لَهَا مَسْكٌ^(١) مِنْ غَيْرِ عَاجٍ وَلَا ذَبِيلٍ^(٢)
عَاجٌ غَيْرُ الذَّبِيلِ.

الطبري^(٣) عن الأعمش قال: قال رسول الله صلى الله عليه: «إِنَّ الدَّعَاءَ هُوَ الْعِبَادَةُ، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿دَاخِرِينَ﴾^(٤)»
وَرَوَى عَنْ الْحَسَنِ^(٥) فِي قَوْلِهِ: ﴿ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾. / ١١٠٩ (عَمَلُوا، وَأَبَشِرُوا فَإِنَّهُ حَقٌّ عَلَى اللَّهِ أَنْ يَسْتَجِيبَ لِلَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَيَزِيدَهُمْ مِنْ فَضْلِهِ).

عند القائل، فهي نجسة عنده. فكيف يامر الرسول ﷺ بشرائها؟ وقد وجدت الأرمزي يقول في: التهذيب (٤٩/٣) "وَلَمْ يُرَدِّ بِالْعَاجِ مَا يُحَرِّطُ مِنَ إِنْيَابِ الْعَبْدَةِ لِأَنَّ إِنْيَابَهَا مَيِّتَةٌ". والاحناف يرون طهارة العاج، وانظر الخلاف في معنى العاج وطهارته في: مبسوط السرخسي (٢٠٤/١) فتح الباري (٣٤٣/١) وسحر الرائق (١٨١/١)

(١) أشار الناسخ في التهامش إلى أنه كذا في الأصل وهي نسخة: مسكاً وهي رواية الديوان.
(٢) من الطويل، وهو لحرير من قصيدة في: تذييل ديوانه ٩٥١، وغريب الحديث لأبي عبيد (٢٧٩/٢) وسماني الكبير، ٥٧، والكمال ٨٧٤، ومنهى الطلب (١١/٥) والتهذيب (٤٢٢/١٤) والصحاح والقباب واللمع (عوج، مسك) وبلا سبة في: الاشتقاق ٤٥، ٢٧٥. المنسـ: مسره أبو عبيد بجفاف أبو الـ وأبعارها على أمثالها من كثرة الضخم. وأما المسك فهي جمع مسكة وهي السوار أو الخنجر من القرون والعاج، الحرابي: مر عليه حول، الجوز: المراد هنا الأسود. وحرير يهجو أم البعث الشاعر
(٣) أبو جعفر المعسر روى الحديث بطرق أكثرها عن الأعمش في: تفسيره (١٦٧/٢، ٧٣/١٦) وبلا سند في (٤٦٧/٧)، وهو في: مسند الإمام أحمد ١٣٣٧، ١٣٤٠، وسنن للرحمدي (٣٤٩/٥) وأبي داود ٢٧٧٧، والنسائي (٤٥٠/٦) وابن ماجه ١٢٥٨

(٤) سورة غافر: (٦٠) وتتمتها: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَبِّحُوا لَهُمْ دَجْرِينَ﴾
(٥) رواه عن الحسن البصري الطبري في: تفسيره (١٦٧/٢) والطبراني في: كتاب الدعاء ١٣٤، وهو في الكشف (١٧٥/٤) والبحر (٤٥٢/٧)، وكلمة (روى) في الأصل لم تعبط فجعلتها للمعجم لرواية الطبري يعزل الحسن بعد الحديث.

مسألة

حَلَّةُ الْغُورِ (١)

متعلقٌ ما في (كأن) من المعنى؛ كما يتعلق به الحال، ولا يجوز أن يكون (حبة العور) و(منحل) جميعاً خبرين ك(حلو حامض) (٢)؛ لأن معنى الشعر إنما هو على تشبيهه بالمثل، لا على استقرارها في ذلك المكان.

ولا يمتنع أن يكون (حَلَّةُ الْغُورِ) [حالاً] (٣) من (مثل)؛ كأنك أردت: منحل في حبة العور، فيكون بمنزلة: (فيها قائماً رجلاً) (٤)، ويكون العامل فيه أيضاً (كان)؛ لأنه كما انتصب الحال من اسمها كذلك تنصبه عن خبرها؛ لأنها تعمل فيهما جميعاً (٥)، فيكون الحال في ذلك كالحال من الماعلي والمفعول.

وأشد البغداديين (٦):

حَلَّتِ الْغُورُ

فيكون (حَلَّتِ الْغُورُ) في موضع نصب على الحال مثل: في الدار قائماً رجلاً؛ لأنه صفة لـ (منحل) في المعنى.

(١) يشير إلى بيت من الطويل، وهو يشاهد:

سرى بعدما غار الثريا بعدما كان الثريا حَلَّةُ الْغُورِ مُنْحَلٌ

وهو لبشر بن عمرو بن مرقد في التاج (حل)، وبلا عمرو في: الكتاب (٤٠٥/١) والأصول (١٩٨/١) وشرح السهرافي (٢٧/٦) ومحصل العلم ٢٣٠، والأرملة للسردوقي (٣١٦/١) والقياس (حل)، وأشد أبو علي في: الشعر ٣٤٧، والبصريات ٥٠١ لما ذكره هنا من توجيهات، وفي حجة (١٣٦٨/٤) ٣٥٩/٥ على سري الثلاثي قال الأعلام: وصفت طارقاً في الليل بعد أن غارت الثريا أول الليل وذلك في استقبال رمن الفيض، وشبه الثريا في اجتماعها واستدارة نجومها بالمثل.

(٢) انظر التعليق عليها في (١-٧١، ٦٠-١٠٦ج)

(٣) لا أصل؛ حبة العور حال، ولا معنى لهذا الضبط.

(٤) هي أن الصفة إذا تقدمت على موصوفها نصبت حالاً لعدم جواز تقدم الصفة على الموصوف انظر الكتاب

(٢/٢٣٥، ١٢٤، ٨٨، ٥٨) والمقتضب (١٩١/٤) والأصول (٢١٥/١) والخصائص (٢١٤، ١) وذكره

أبو علي وما يجوز فيه ويمتنع في: الإيضاح ٢٢٠، والإغفال (٣٣٣/١) والبيانات ٢٨٥

(٥) حكى عمل السامع في معنويه معاً عن سيويه وابن السراج في: التعليق انظر التعليق السالف على نون

درمي في (١-٥٧)

(٦) ذكر في بصريات أن القطر يثني حكى هذه الرواية عن ثعلب، وردّها هناك بالمعالة نفسها.

وإن قلت . إنه ماضٍ . فإنه يكون على إرادة (قد) ، ويكون أيضاً على إصمارة سم ؛ كما قال أبو الحسن (١) في قوله : ﴿ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ (٢) ؛ أي : قوماً حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ .

مسألة

١٠٩ ب قال أبو بكر (٣) : لو كان المصدر مشتقاً من الفعل لم يختلف ؛ كما لم تختلف أسماء الفاعلين .

ف : معي اختلافهما واتفاق أسماء الفاعلين دلالة على أنها بمنزلة الأسماء الأول (٤) التي تختلف أبنيتها .

أنشدني أبو عبيد إسماعيل الصمار (٥) قال : أنشدنا أبو العباس لابن أبي الشيبه (٦) يهجو البحتري :

فَقُلْتُ مَا أَكُلُ؟ قَالَ الَّذِي	بَقِيتُ مِنْ لَحْمِ الدَّرَارِيجِ
فَقَامَ يَحْسُورَ مَرَقاً بَارِداً	كَأَنَّهُ مَاءُ الصُّهَارِيجِ
كَأَنَّمَا تَنُورُهُ غَادَةٌ	دَانَتْ حُلِيِّ وَدَمَالِيجِ (٧)

(١) لم يذكره في المعاني ، وذكر أبو علي أن الأحمش ذكره في المسائل الكبير ، وهو على حذف الموصوف وإقامة الموصوف مقامه ، واختاره أبو علي واستجاده ، ويروون عن الأحمش حمل الآية على الحال ، وسهال كلامه في : معانيه ٢٦٣ قبل ذلك . انظر : المختضب (١٢٣ / ٤) والأصول (٢٥٤ / ١) والبلدات ٢٤٥ (محرف) ، ٣٩٧ ، والشيرازيات ١٥٣-١٥٤ ، والشعر ٥٦ ، ٣٤٨ ، والإيضاح ٢٨٧ . وتفسير المسائل المشككة ٣٩٨ ، والإنصاف ٢٥٣ .

(٢) سورة النساء : (٩٠) .

(٣) الأصول (٨٥ / ٣) وهو بعض ما احتج به البصريون على الكوفيون في المسألة . انظر . شرح تيسير في (٥٥ / ١) والإنصاف ٢٣٨ .

(٤) وكذا قال في : الإعمال (٢٨٢ / ١) .

(٥) تقدمت ترجمته في (١-٦٦) .

(٦) عبد الله بن محمد بن عبد الله ، وهو ابن الشاعر أبي الشيبه الخزاعي ، عاش في الشطر الثاني من ق ٢ وأوائل ق ٣ . معجم الشعراء العباسيين ٢٧٧ .

(٧) من السريع ، رسم أجدها ، والدَّرَارِيج جمع الدَّرَاج وهو ضرب من الطير يخرج في مشبه ، والصُّهَارِيج جمع صُهريج وهي كالحياض يجتمع فيها الماء ، والدَمَالِيج واحد دُمْلَج ودُمْلُوج وهو المصعد من الحلي ، ويريد أن تنوره يلعب لحسنه ونظافته وهذا لما يُدْم به المرء للمخيل .

قيل إن بعضهم قرأ: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسُ ضِيَاءً﴾^(١). يصعّب أمرُ بدلِ الياء المتقلبة عن واو (الصوء) بهمزة.

وقال^(٢): هذا موضعٌ يُهَرَّبُ فيه من اجتماعِ الهمزتين؛ نحو: ذوائب، فلا يجوز أن يُهَمَزَ ما فيه مُصَيَّرٌ إلى ما هُرِبَ منه، وإنما هو على القلب، فورثه: فلاعاً ولا يَفُح (صشاء) وإن فُح (ذائب)^(٣)؛ لأنَّ هذا واحدٌ و(ذوائب) جمع، ف(صشاء) به رثاء أناسٍ^(٤) أشبهَ منه بـ(ذوائب)^(٥) لِثَقَلِ الجمع.

حمزة إذا وَقَفَ في ﴿تَرَأَى الْجَمْعَانِ﴾^(٦) قال: (تَرَا)^(٧) وهذا غلطٌ بئس؛ لأنه حذفَ العينَ واللام، وليس ها ما يُرجبُ شيئاً / ١١١٠ من ذلك.

(١) سورة يونس: (٥) رواها ابن مجاهد عن قبل عن ابن كثير وعدها خطأ، وذكر أبو علي لها توجيهاً يوافق كلامه ف جعلَ تقديره جمعاً أسرع من تقديره مصدرًا ولكنه لم يرد القراءة أو يضعفها، وذكر ابن جني أنها ضعيفة وعربياً، انظر المسبعة ٣٢٣، والمحجة (٢٥٨/٤) والمختضب (٣٣/١) لإعراب ابن خلدويه (٢٦١/١) والذر المصون (١٥١/٦) ومعجم الخطيب (٤٩٦/٢).

(٢) سبكي في (١١٢-ب) عن أبي الحسن الصريّ بين المفرد والجمع في هذه المسألة مما يقوي أن الناقل هذا أبو الحسن الأفش.

(٣) فرغت من التعميق عليها في المسألة التي عدها في (١٠٢-١).

(٤) جاءت في سورتي البقرة: (٢٦٤) والنساء: (٢٨) والاسفال: (٤٧) والأخيرة هي المذكورة في تكراره الكلام (١١٢-ب) والمحليات ٥١.

(٥) الأصل ذوائب، وهو سهر.

(٦) سورة الشعراء (٦١).

(٧) الأصل 'ترا، والقراءة في الإمالة، وحكى أبو علي عن ابن مجاهد قراءة حمزة في الوقف بمقدرة تعالف ما هي السبعة المطبوعة ٤٧٢، فقال: "وكان حمزة يقف (تَرَأَى) بمدّ مدّة بعد الرّاء وبكسر الرّاء"، وشرحها أبو علي في: المحجة (٣٦١-٣٦٠/٥) فقال: "فقرله: (مدّ مدّة بعد الرّاء) يدلّ على أنه يقول 'تَرَأَى' فيثبت بعد الرّاء مدّة، وهذه أداة يسمي أن تكون ألف تعالّل، والهمزة هي عين الفعل، والألف المتقلبة عن اللام على هذا معدومةٌ وحذفها لا يستقيم". ونقل أبو علي في: المحجة (٣٦٣/٥) عن بعض المحدادين احتجاجاً لقراءه حمزة لم رده وشرح المدّة بأنها "ينبغي أن تكون للقاء وحمزة، أما الألف فآلف بمصن، وأما ما بعد الألف فهو الهمزة التي هي عين الفعل إمّا بينَ وبينَ وإما مخففة". وهذا يُبين أنه رجّع عن بعض كلامه هنا وإنّ ظل على محطته القراءة ونقلوا هذه القراءة عن خلف أيضاً، انظر ما يجوز فيها وما يسمع في الاستكمال لابن غيون ٥٠٢، والشر (٥٠/٢) والإتحاف ٤٢١ ومعجم الخطيب (٤٢٣/٦).

فيل إن بعضهم قرأ: ﴿وَيَحْشُ اللَّهُ وَيَتَّقَهُ﴾^(١)، وهذا يجيء على:

سبباً^(٢)

و

كل كلمة^(٣)

فلا ينبغي أن يُقرأ به، على أن أبا زيد قد أنشد:

قالت سُلَيْمَى اشتر لنا دَقِيقًا^(٤)

(١) سورة النور: (٥٢)، ولم يقرأ بها من السبعة إلا حمص عن عاصم، وهي الأصل يَشْفَعُ، وهو مخالف لتوجيهه هنا وفي نصوص كثيرة التي عرض فيها للآية في: الحجة (١/١٦٦، ٤٠٨، ٧٩/٢، ٤٤٩/٤، ٣١٦/٦) والكلمة ٨. وفي الآية قراءات ثلاث أخر جعل أبو علي في الحجة (٥/٣٢٨) بعضها أبين من بعض وسكت عن هذه، ولكنه احتج لها ولم يردّها. وانظر: السبعة ٤٥٨، والمبسوط ٣٢٠، والإتحاف ٤١٣، والدر المنصور (٨/٤٢٨-٤٣١)، وسمر من أبو علي لها ثانية في (١١٢-١).

(٢) من رجع ثامه:

ترك ما أبقى الدُّبِّي سبباً

وهو لرؤية في: مسلمات ديوانه ١٦٩، وإيضاح الشواهد ٢٦٧، ولرؤية بن صبيح أو صبيح في: مصباح ابن يسمون ٦٢٣، وشرح شواهد الإيضاح ٢٦٥، وسفر السعادة ٤٦، وذكرهما البغدادي في: شرح شواهد الشافعية ٢٥٦ ولم يرجع، وجاء في: فُرحة الأديب ٢٠٧ أنه لا يُعرف فائله وردّ عزوه لرؤية، وهو بلا نسبة في: الكتاب (١/٢٩، ٤/١٦٩) والمقتضب (٣/١٦٩) والأصول (١/٣٧٢) وشرح أبيات سيبويه (٢/٢٤٩) وأشده أبو علي في: الحجة (١/١٦٧، ٤/٣٢٧) والعمدة ٤٢٧ على أن الشاعر رفع فشُدَّ آخر الكلمة ثم وصل بائف الإطلاق، وأنشده في: التعليقات (٢/١١٤) والحجة (١/٦٥، ٤١٠، ٤١/٥، ٣١/٦، ٣١٦) والمحيطات ٣٥٨، والإفعال (٢/٣٢١) والصكرية ١٨٥ على إجراء الحرف في الواصل مجراه في الواصل، فأخر الكلمة برفع عليه منشدًا ولكنَّ الشاعر شدَّ في الواصل، وحمله في بعض كلامه على الضرورة كسبويه، ولم يتبعه بذلك في مواضع أخر كالمرد. ولا يحصى رجوعه في الحجة في توجيه الآية عما منعه هنا: الدُّبِّي: أصغر الجراء والسبب: المقازة.

(٣) إشارة إلى الرجح:

كأن مثاها على الكلكل

وهو منظور بن مرثد وسبق التعليق عليه وتحريجه في (٧٨ ب).

(٤) من الرحر، وهو لعمدة أو للمدائري للكندي في: التواتر ١٧٠، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٥٨، وإيضاح شواهد الإيضاح (١/٣٥٥) وشرح شواهد الشافعية ٢٢٤-٢٢٧، وقد نقل البغدادي في الأخير من صاله الأديب أن البيت لسكين بن بضرة عبد الجيلة. وهو بلا نسبة في: شرح السيرافي (٢/١٧٤) والخصائص =

ويحور^(١) أن يكون جعل (ثقه) مثل (فخذ)؛ كما جعل (طلق) من (انطلق)^(٢) كذلك
وقيل إن بعضهم قال: ﴿يا بُنَيَّ إِنِّهَا﴾^(٣)، وهذا أيضاً رديء، وهو على (سبباً)،
جعل التوصل بمنزلة الوقف.

وقرأ بعضهم: ﴿فَذَانِيكَ بُرْهَانًا﴾^(٤)، فيه قولان:

إن شئت: اشبع الكسرة كـ (مساجيد)^(٥).

وإن شئت: أبدل الثانية [باء] ^(٦) فانكسرت الأولى؛ كقولهم لا رَبِّيتَ لا
أفعل^(٧)، حكاه أحمد بن يحيى، وزعم أنها عمانية.

(٢٤٢/٢) والنصب (٢٣٧/٢) والبحر (٤٣٠/٦)، وفي أكثر المصادر سبقاً مكن دليفاً، وانظر فيه
مصباح ٦٠٨ وانشده أبو علي في الحجة (٤١٠-٤٦٧/١، ٢٧٨، ٧٩/٢، ٣١٦/٦) والإفغان (٣٢٣/٢)
والتكملة ٨ لاجز فيه ثلاثة أوجه أولها حمل التنكين على أنه أجرى المفضل مجرى التصل فسكن كما
يسكنون عين (كتف) والثاني على إجراء التوصل مجرى الوقف كسبباً فسكن كالواقف عليه، وآخرها
على التضعيف كـ (لم يك)، وأولها الأولى عليه في الحجة

(١) اللفظ بكاد مطابق عبارته في المسألة التي عقدها للبراءة نفسها في (١-١١٢).

(٢) أي سكن الباء في (ثقه) كما فعلوا في (طلق) من (انطلق) فقال في التكملة: "لما كان طلق من مطبق
مثل كتف [وهي هنا مثل فخذ] أسكن اللام للنبي هي عينٌ كما أسكن التاء من كتف، فالتقى ما كان اللام
والثاني محرك الفاف بالفتح". وهذه الكلمة بما حكاه سيبويه. وانظر الكتاب (٢٦٦/١، ١١٣/١-١١٥)
والعملية (١٦/٢) والحجة (١٠٩/١) والتكملة ٧.

(٣) سورة لقمان: (١٦)، وفي الأصل بني بالشديد والكسر، وهو تحريف لا يتسق مع التوجيه التالي، وما
أثبتناه هو ما جاء في الحجة (٢٣٦-٢٣٧/٤، ١٥٤/٥) موافقاً لكلامه هنا، واحتج لها هناك ورأى غيرها
في القراءة أحسن ولم يردّها. وجاء في: السبعة ٥١٢، والمبسوط ٣٥٢ أن ابن كثير قرأ (بني) في غير هذه
الآية ساكنة الباء ولم يرد عنه هذا في هذه الآية، غير أن أبا علي في. الحجة (٢٣٧/٤) بسببها لابس كثير،
وعنه الباقولي في الاستدراك ٢٥٨ ذلك سهواً من أبي علي؛ لأن ابن كثير لم يحذف الباء في هذه الآية من
لعمري الباء، ولم نجد القراءة معروفة لاحد، ونظر حجة ابن خالويه ٢٨٤ ومجموع الخطيب (١٩٣ ٧)

(٤) سورة انفصص: (٣٢) رواها شبل عن ابن كثير وقرأ بها ابن مسعود وعيسى وأبو ذر وهنود، وهي لغة
هذيل وقيل بل تميم انظر السبعة ٤٩٣، والبحر (١١٢/٧) واحتج لها أبو علي في الحجة (٤٢٠ ٥)
بحالته هنا

(٥) حكاه سيبويه (٢٨/١) في باب ما يحتمل الشعر

(٦) من الحجة ويقتضيها السياق.

(٧) جاءت في: الحجة والبصريات ٣٦٦، والشيرازيات ٤٢٨، والعكبرية ١٦٩، والنصام ٢١٨، وسر
الصدع ٧٤٤، والمفصل ٣٦٤، وشرح الشافية (٢١٠/٣) واللسان والقلموس (رب)، والمعنى لا وربك

قال أبو العباس^(١): ليلة غُمِّي: التي لا يرى فيها الهلال، وأنشد رجزاً أشده أبو

ريد.

وليلة مُشْتَبِهٍ أهوالها

ليلة غُمِّي طامس هلالها^(٢)

قال: هذا مثل (صلاة الأولى) و(مسجد الجامع)^(٣).

قال: عن ابن حبيب^(٤):

وإن جِلْتُ أن المنتأى عنك واسع^(٥)

تكون (إن) جزاء وتكون نفياً.

مسألة

الإضافة في (مائة درهم) بمعنى اللام، ولا تكون بمعنى (من)؛ ألا ترى أن المصدرة الذي هو / ١١٠ ب الدرهم ليس بعدد فتكون المائة بعينه؛ كما أن (الحديد) في قولك: (خلقة حديد)^(٦) جنس، و(الخلقة) بمعنى له

(١) وجدت الكلام بمعناه لابن السكيت في: إصلاح المطلق ٢٨٢، ولم أجده لابن العباس.

(٢) من الرجز، والثاني بلا نسبة في: إصلاح المطلق والمقصود واللمدود للقالبي ١٢٨، وشرح شواهد الإصلاح ٤٩٣، وممرات الرطب ٦١٣، والصحاح واللسان (غني) والمخصص (١٥٧/١٥) وأساس البلاغة (مجم) ولم أجدهما في نوادر أبي زيد.

(٣) شرحهما في الإصحاح ٢٨٢-٢٨٣ فجعلتهما من إضافة الاسم إلى الصفة، والأصل فيهما: الصلاة الأولى والمسجد الجامع. فمن أضاف أراد صلاة الساعة الأولى من زوال الشمس، ومسجد الوقت الجامع أو اليوم الجامع، يريد أنهما صفتان أقسمتا مقام موصوفيهما المندوقين. وهو مأخوذ من المبرد فيما جاء في الأصول (٨/٢) وانظر كتابها (١-١٧١) وإعراب النحلي (٣٤٧/٢) ومرر الساعة ٣٥

(٤) محمد بن حبيب أبو جعفر وحبيب أمه، وهو من العلماء الثقات باللغة والشعر والأخبار (ت ٢١٥) معجم الأدباء ٢٤٨١

(٥) مجربيت من الطويل، وصلته.

مإنك كالليل الذي هو مدركي

وهو لمباغة الديبائي في: ديوانه ٣٨، وطبقات المعحول ٨٧، والكامل ٩٢٣، وإعراب النحلي (٢٤١/٥) وأنشده

أبو علي في المعصديات ٦٨، والشعر ٨٠ مجيزاً فيه النفي والشرط ورجع للنفي ولم يمر القول لابن حبيب

(٦) الإصحاح ٢٨٠، والبصريات ٨٩٥

فإذا لم يكن المعدود جنساً للعدد وكان غيره لم يكن بعضاً له، وإذا لم يكن بعضاً له لم يكن بمعنى (م)، وإذا لم يكن بمعنى (م) كان بمعنى اللام، وإذا كان بمعنى اللام كان مأوئته أن هذه (المائة) لهذا الجنس؛ كما تقول: هذا العدد لهذا المعدود على معنى لإضافة إليه من غير أن يكون بعضاً له.

فأما (ثلاثمائة درهم) فينبغي أن يكون إضافة (ثلاث) إلى (مائة) على معنى (م)؛ ألا ترى أن (مائة) بمعنى (مئتين)، فـ (الثلاث) من المئتين وهي مئتان؛ كما أن (الحقيقة) من الحديد وهي حديد. وإضافة (مائة) إلى (درهم) في (ثلاثمائة درهم) بمنزلة إضافة (مائة) إلى (درهم) في (مائة درهم) في أنه بمعنى اللام؛ ألا ترى أن العدد ليس من المعدود، وأنت أردت أن هذا العدد لهذا الجنس دون هذا الجنس الآخر الذي ليس بدراهم.

مسألة

الأحسن عندي (١) في قوله: ﴿مَا كَانَ حُجَّتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾ (٢) أن يكون الاسم (أن) مع صليته؛ بدلالة أنه يشبه المضمر من حيث لم يستجيزوا وصفه؛ كما لم يستجيزوا وصف المضمر (٣).

مسألة

حكى أن بعضهم قرأ: ﴿يَخْتَلِقُونَ إِنْكَأً﴾ (٤)، وهذا في المعنى ليس ببعيد؛ يدل عليه قوله: ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا اخْتِلَاقٌ﴾ (٥).

(١) هو اختيار النحاة في مثل الآية وعليه قراءة السبعة، وأجازوا عكسه أي نصب المصدر خيراً للتدريج انظر الكشاف (٥٠/١) ومعاني الاختصار ٢٣٥، ٤٢٧، والفراء (٣٧٢/١) والمقتضب (٤٠٧/٤) وسداسي الزجاج (٤٦٢/٤) وشرح السيرافي (٢٨٣/٢) والبصريات ٧١٠، ومعجم الخطيب (٤٦٨/٨).

(٢) سورة الباقية (٢٥).

(٣) الكتاب (٧٦، ١١/٢) والمقتضب (٢٨٤، ٢٨١/٤) والاصول (٣١/٢) ومفيد المعاني ٢٨٩ الظاهرة في الإيضاح ٢٨٩.

(٤) سورة النكبات (١٧) وقرأ بها ابن السكيت وأبو المتوكل، وقراءة العامة "وتخلقون إنكأ" انظر رد المسير (١٢٦/٦) ومعجم الخطيب (٩٤/٧).

(٥) سورة ص (٧) وانظر الحجة (٣٦٥/٥).

أحسري أبو عسي إسماعيل قال : قال أبو العباس : حدثنا الزياتي قال : نظر بمرردق بلي
موم ينسأطرون في المعاني فوضّع لهم هذا البيت :

إذا هي شألت فالفوائم تحتها وإن لم تشل يوماً علّتها الفوائم (١)

يعني المسيوف .

أحسري أبو عسي قال : حدثني أبو الحسن الأحفش قال : حدثني أبو عبيد بن
خروون قال : قيل لمصعب بن عيسى البصري (٢) : ما باللك كثرت عبد البرامكة ، وقد كان
معهم من هو أجل منك قدراً وأعظم خطراً ؟ فقال : إني لما وردت عليهم قبضت عليهم
وبسطتهم وجمعتهم وعرقتهم ، وعلمت أن ليس للثناء ما للطراء (٣) ، فقررتي منهم
بُعدي منهم ، وأداني منهم نأبي عنهم ، وقد كان يقال : ارهد الناس في عالم
جيرانه (٤) ، وكنت كثير الالتواء ، شحيحاً على الإملاء (٥) .

أنشد أبو علي إسماعيل :

١١١/ب أسدٌ على أعدائه ما إن يهون ولا يلين
فإذا تمكّن منهم ألفوه أحلم ما يكون (٦)

(١) من الطويل ، وهو بمرردق في : إصلاح المطلق ١٧ ، والاصداد لابي حاتم ٩٤ ، وابن الأنباري ٢٥٩ ، ولهذيب
الصفة (١١ ، ٤٣٤) واللسان (شيم) . والرواية فيها جميعاً . ثبت ولم تشم مكان شألت ولم تشل . ورواية
أبي علي أدخل في الإلغاز لأن الشول للناقة ، ولا يقال لها : (شام) ، منهصرف الدهن في روايت لقولم
الدابة لا يسير ، ومعنى البيت أن قائم السيف يكون فوقه إذا أحمده ، وتحت إذا سللته .

(٢) جاء في : عيون الأخبار (٢ / ١٢٨) والمقد (٢ / ٣١٦) أن المسؤول عطاء من مصعب ، وفي : زهر
الآداب ، ٤٣ أنه الصلت بين عطاء

(٣) الطراء جمع طري وهو القادم من بلد بعيد فيما ، الثناء جمع ثناء وهو المقيم أو المولود بالبلد

(٤) ذكر سيوسي في (كتاب التحدث بنعمة الله) ١٦١ أنه حديث نبوي برواية (ارهد الناس في العالم أهله
وحيرانه) أخرجه أبو يعين في . الحلية وابن عدي في . الكامل ووجدته في الأخير (٦ ، ٣٦٨) ، والجمع
انصير (١٤٧ /) وشرحه في : فيض القدير (١ / ٦١٦) وذكره ابن الخوزي في المصوغات (١ ، ٢٣٧)
وانكسره محكيه عن غير واحد في : جامع بيان العلم ٦١٨ ، وللطبريات برقم ٢٦٢ ، وجاء مثلاً في مجمع
الميداني (٢ ، ٩١) وزعم في مصره فقال . يضرب في السقطة تحصل من العاقل الحارم

(٥) في انصادر الأخرى بالاملاء ، وكلاهما صحيح . جاء في التاج (شحج) أن الظاهر أنهما سواء

(٦) من الكامل ، وهما في : نور القيس ٣٠٠ لمحمد بن كرامة الاسدي المتوفى ٢٠٧ ، وبلا نسبة في عيون الأخبار
(٢٩٤ / ١)

حدثني أبو علي قال: أصبت بخط أبي العباس أحمد بن يحيى كتاباً دفعه إلي أبو عبد الله الحسن بن مقله^(١)، فقرأت فيه:

وأبو يزيد قائم كالمؤتممة^(٢)

قال. هي التي تقوم في الماتم^(٣)، وأبو يزيد: سهيل بن عمرو^(٤). قال. وأشدناه أبو عباس محمد بن يزيد^(٥): كالمؤتممة.

مقالة

بدل على حسر القراءة ﴿وهو الذي يرسل الرياح نشرًا﴾^(٦) أن (النشر) قد استعمل للأحياء^(٧)؛ كما استعمل^(٨) في قوله: ﴿كيف تنشرها﴾^(٩)، ونحو: ﴿ثم إذا شاء

(١) سلفت ترجمته في (٨٠-ب).

(٢) من الرجز، وهو لأبي الرعاس في. شرح أشعار الهدلي (٧٨٧/٢) ولرايش أحد بني صاهل من هديل في. جهمرة ابن دويد ٢٢٤، وللرايش في اللسان والناج (خدم)، وجاء في: سورة ابن هشام (٤٠٨/٤) أنه لحسان بن أبي الهكري ويروي للرعاس. وانظر الاختلاف في رسم (رعاس) وفضل تخريج البيت في: شرح الأشعار (١٤٦٤/٣). وجاء في: الررض الأنف (١٦٥/٤) "وأبو يزيد بقلب الهجرة من (أبو) ألقاً ساكنة.. وإنما قياسها عند النحويين أن تكون بين بين".

(٣) لم أجده، وقال السكري في شرح الأشعار: المؤتممة أم التميم، وحكاها ابن جني في: النمام ١٠٩، لم حكى تخطئة السيرافي له وأن الصواب أن يقال: لها أولاد ينامي، ثم احتج للأول. وانظر الررض الأنف، والصحيح (يتم).

(٤) سهيل بن عمرو بن عبد شمس، كان خطيب قريش ثم أسلم يوم فتح مكة وقيل مات في طاعون عمواس. السير ١٩٥٣

(٥) أشد في: الكامل ٧٦٧ أكثر الرجز وليس فيه الشاهد.

(٦) سورة الأعراف: (٥٧) وقرا نشرًا بفتح النون وسكون الشين حمزة والكسائي وخلف وغيرهم. السبعة ٢٨٣، وابتسوط ٢٠٩، ومعجم الخطيب (٧٨/٣). والمسألة موافقة لتعصيه في: الخجة (٢، ٣٧٩، ١، ٢٥، ٣٤٥/٥)

(٧) الأصل: للأحياء، وهو تحريف.

(٨) الأصل: كما استعمل للبعث، وهو انتفال نظر من العبارة لللاحقة.

(٩) سورة البقرة: (٢٥٩) وقراها بالراء وهم النون نافع وليس كثير وأبو عمرو ويعقوب وغيرهم السبعة ١٨٩، وابتسوط ١٥٦، ومعجم الخطيب (١/٣٧٢) وفيه ذكر ابن عامر فيمن قرأ بها بل قرأ بعيرها، وفي الأصل (نشرها) بالفتح وهو تصحيف صوابه من الخجة (٢/٣٨٠).

أُنشِرُهُ (١١) كَمَا اسْتَعْمَلَ الْبَعْثُ لَهُ فِي قَوْلِهِ: ﴿ثُمَّ نَعْتِشَاكُمْ مِنْ بَعْدِ مَوْتِكُمْ﴾ (٢)،
وقوله: ﴿فَهَذَا يَوْمُ الْبَعْثِ﴾ (٣)، وقوله: ﴿لَا يَنْعَثُ اللَّهُ مَنْ يَمُوتُ﴾ (٤)، وقد قار
المكرر.

وَحُمِّتْ لَهُ عَيْنُ الْقَلْبِ وَأُخِيَّتْ لَهُ رَيْدَةُ يُحْيِي الْمَيَّاتَ نَسِيمَهَا (٥)
(و) بُشِّرَ (٦) حَسَنٌ أَيْضاً لِقَوْلِهِ: ﴿الرِّيَّاحُ مَبَشِّرَاتُ﴾ (٧).
النمر بن تولب (٨):

وَلَوْ أَنَّ مِنْ حَتْفِهِ نَاجِياً لَكَانَ هُوَ الصَّدْعُ الْأَعْصَمُ (٩)
١١٢ / ١ الخبرُ محذوفٌ أي: في الوجود أو في العالم، ومثله:
إِنَّ مَخْلَأً وَإِنْ مُرْتَحَلًا (١٠)

(١) سورة عبس: (٢٢)

(٢) سورة البقرة: (٥٦)

(٣) سورة الروم: (٥٦)

(٤) سورة النحل: (٣٨)

(٥) فرغت منه في (٩٧-ب)

(٦) في آية الأعراف السابقة، وهي قراءة حاصم وفيها (الرياح) جمعاً. و(بشّر) عند أبي علي جمع بشير فهي
تبشّر بالمطر والرحمة بدليل آية الروم. انظر للمصادر السابقة.

(٧) سورة الروم: (٤٦)

(٨) النمر بن تولب بن زهير العكلي، شاعر مخضرم وصحابي، والأكثر على كسر النيم وبعضهم على تسكينها.
انظر: معجم الشعراء المخضرمين ٥٠١، واشتقاق لمن دريد ١٨٤، ومقدمة شعره ٢٩٩(٩) من المتقارب، وهو لشمر في: شعره (شعراء أسلاميون) ٢٨٠، ومعجم البكري ١٤٧، ومنتهى الطب
(٢٨٨/١) والخرانة (١٠٧/١١) وشرح أبيات المفني (٢٨٥/١) وأنشده أبو علي في: الحميات ٢٥٩ على
الفصل بالظرف بين أن وأسمها. الصدع: الوعل بين الجسم والفضيل، والمُعصمة بياض في يده

(١٠) صدر بيت من المنسرح، وعجزه:

وإن في السفر إذ مضى مهلاً

وهو بلا عشي في ديوانه ٣٢٥، والكتاب (١٤١/٢) والمقتضب (١٣٠/٤) وما انقو لعظه للمسير ٣١٥،
والاصحور (٢٤٧/١) والخصائص (٣٧٥/٢) والخرانة (٤٧٩/١٠) وشرح أبيات المعني (١٦١/٢)
وغيرها كثير، وأنشده أبو علي في: البعديات ٤٣٠، والشعر ٤٩٥، والتعليقة (٢٩٢/١) والإعمال
(٤١١/٢) شاهداً على المذكورين وهو حذف خبر إن والتقدير: في العالم. المخل الإقامة، الشعر جمع
سامر وهو المسامر، المهمل: التؤدة أو السيق، والمراد أنهم لا يرجعون بعد الموت.

أحسبنا أبو علي إسماعيل قال: قال أبو العباس (١): الابتهاال: الاحتهاد، يقال فلان يبتهل في الدعاء، وإذا عني به الدعاء واللحن فإنما معناه الاحتهاد فيما قصد له، ولو قل قس فلان يسهل إلى الله في طلب الشهادة أو في طلب الرق، لكس ذلك حيداً، وهو بهم: (ما له بهمة الله)، و(عليه بهمة الله) (٢)، فهو يقول على ما جرى من الكلام وعنى سببه: أي: عليه ما يدعى به مبالغاً فيه.

وأحسبنا عن أبي العباس (٣): يقال: سار فلان في حذفار الأرض، ويقال: سار بجدار الأرض؛ إذا سار في ناحية سها، وحذافير الأرض: نواحيها.

مسألة

قد يجهل قول من قال: ﴿وَيَتَّقَهُ﴾ (٤) على (لم أتله) (٥)، كأنه لما حذف الياء للجزم وبقيت الكسرة فحرم حذفها للجزم كما حذف الحركة من (لم أتال)، فاسكن ثم حذف الألف لالتقاء الساكنين، وأصل هذا كله (لم يك) (٦).

(١) لم أجده في شيء من كتبه، ولم أجده من رآه في هذا المعنى أو حكاه، بل يذكر أن له لاجتهاد في الدعاء، ولا يطبقونه فيما عداه، ولم يأت بها العباس أحد معنى الصيغة (اعتل)، وسيكرر أبو علي الحكاية والتي تليها عن أبي العباس في (١٨٠-١٨١) (١-٢).

(٢) جاءت الكلمتان في: خلق الإنسان للأصمعي ٢٠١، ومجاز القرآن (٩٦/١) وخراب الحديث لأبي عبيد (٢٦١-٢٦٢/٥) والفاظ ابن السكيت ١٧٠، ومعاني الرجاج (٤٢٣/١) وتفسير الطبري (٢٩٦/٣) واللسان (بهل)، وهو غلام ثعلب في: الياقوتة ١٨٩ على أن (بعله) بضم الباء ومنحها معاً، وجاء في: شرب ابن قتيبة (٢٥٣/١) والفرجاني ٢٢٨، والنهاية (١٦٧/١) واللسان: ومن حديث أبي بكر: من ولي من أمور الناس شيئاً فلم يعلم بمعلوم كتاب الله عليه بهمة الله، وعليه القول الثاني من الأثر

(٣) حكى عنه في اللسان والناج (حذفر) عن تذكرة أبي علي.

(٤) سورة الزور. (٥٢) ودرغت من التعليق عليها في (١١٠-١) وبعض ما جاء هنا ذكره هناك.

(٥) حكاه، تحليل عن العرب، وشرحها أبو علي مفصلاً في: التنكية ٨ والعسكرة ٢٧٨، ٢٨٠ بما يوافق قوله هنا وعرض لها في البعداديات ٤٣٦، والشعر ٢٠١، والبصريات ٢٥٩، والحجة (٦٧/١) وهذا ثانية (٢٠٥)، والهاء في الأصل وجميع كتبه ما عدا البعداديات مسكنة وهو خطأ صوابه الكسر بنصبه في التنكية والبعداديات وبقيت الكتاب، ومعناها ما ياليت. انظر للكتاب (٤٠٥/٤) والمقنص (١٦٦ ٣)

(٦) حمل سبويه حذف الون على الاستخفاف لكثرة في الكلام، فكثرت جعلته أصلاً في هذا حذف عند أبي عبي انظر للكتاب (١/٢٩٤، ٢/٢٥٦، ٣/٥٠٦، ٤/١٨٤، ٣٩٩) والمقنص (٣/١٦٧) والتعديعة (٥/١١٧) والتبصريات ١٨١، والإغفال (٢/٢١٨).

ويحور (١) أن يكون أجرى (ثقه) مجرى (فخذ) كما قال: (انطلق) في (انطلق)،
أسكن اللام لذلك ثم فتح القاف لالتقاء الساكنين.

/ ١١٢ ب مسألة

مما يقوي قول الخليل وسيبويه (٢) في إحصاء الواحد مجرى الجمع في نحو [بصر]
وجودك نحو: مذاكير (٣) وعباديد (٤)، مما لا واحد له.

وهذا أيضاً يقبح ﴿صياء﴾ (٥) على قولهما؛ لأنهما لا يُعرفان بين الواحد والجميع،
وقد قال: (ذوئب) (٦) فبدلوا، فكذلك يقبح ﴿صياء﴾، وهو على قول أبي الحسن (٧)
سائق بقرته بينهما، ويقوي قول أبي الحسن قوله سبحانه: ﴿نظراً ورثاء الناس﴾ (٨).

مسألة

إذا جاز أن يكون جزء واحد من السواد ينافي عشرة أجزاء من البياض كذلك يجوز
أن يكون فناء جسم واحد فناء لسائرهما.

مسألة

القديم سبحانه مُريد بإرادة؛ لأنه لا يحور أن يكون مُريداً لنفسه؛ لأنه لو كان مُريداً

(١) سفت الإشارة إلى تكرار هذه العبارة والتعليق عليها في (١١٠-١).

(٢) الكتاب (١/٢٠٩-٢٠٩/٢، ٢٨/٢) وبني أبو علي هنا موضع الشاهد، وشواهد كثيرة منها الآية (٤) من
النساء: "مَنْ مِّثْنُكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسٌ أَوْ أَنْفُسٌ"، وبها استشهد أبو علي في الإيضاح، وذكر كثيراً في
كتبه ولوح المفرد موقع الجمع وذهب في: الحجة (١٣/٦) إلى أنه لا يكاد يجيء إلا في الشعر، وهذا قول
المبرد في حين أن سيبويه لم يفهمه بالشعر انظر معاني الأخص ٢٤٩، والقشضب (٢/١٦٩) والشعر
فهارسه ٦٦٩-٦٧٠، والشيرازيات ١٧٦، والإعمال (١/٢٥٣) والحجة (٤/٥١٨١/٢١٣)، والإيضاح ٢٢٤،
وانتمية (١/١٤٧).

(٣) أي المذكور، وهو من أمثلة سيبويه (٢/٢٨٢/٣، ٢٥٦/٤، ٢٣) ومعاني الأخص ٢٩٦.

(٤) تقدم في (١٠٣-ب).

(٥) سورة يونس: (٥) وهي قولية مروت في (١٠٩-ب).

(٦) عقد مسانهدها في (١٠٢-١).

(٧) في (١٠٩-ب) ذكر جوازها في المفرد ومعها في الجمع بما يوافق قول أبي الحسن.

(٨) سورة الأنعام: (٤٧) وفي الخليلات ٥١ رثاء فَعَلَّ من رأيت قُلَيْتَ الياء همزة لتطرحها بعد الف رائدة، وهي

لنفسه لو حُبَّ أن يكون مُريداً لجميع المرادات؛ كما أنه لما كان عالماً بنفسه وحبَّ أن يكون عالماً لجميع المعلومات، وقد ثبت أن هنا أشياء لا يجوز أن تكون مُرادة له سبحانه، فقد وُجِبَ إذن أن يكون مُريداً بإرادة.

ونذك الإرادة لا تحلو من أن تكون في / ١١٣ محل أو في غير محل، فالقديم ليس بمحلٍّ للأشياء ولا تكون فيه.

ولا يجوز أن تكون حالة في سَوَات ولا حيوان؛ فلا يجوز أن تكون حالة في الموت؛ وذلك أن الإرادة محتاجة إلى الحياة وإلى بنية مخصوصة؛ فلذلك لا تحل في اليد ولا في الرجل، وإن كانتا حيتين؛ [لأنها] (١) محتاجة إلى محلٍّ مخصوص وهو القلب.

ولا يجوز أيضاً أن تكون في الحيوان؛ لأنها لو حلَّتْه لكان مُريداً بها كما أن العلم إذا حلَّ كان هو العالم به، ولا يكون علماً للقديم، فكذا لو حلَّتْه الإرادة لكان هو المرید بها لا القديم؛ فقد ثبت إذن أن إرادة القديم في لا محل.

والدليل على أنها موجودة [بيض].

[ع: إنزام على ما مضى: إذا قلت: إنه لو كان مُريداً لنفسه لوجب أن يكون مُريداً لجميع المرادات؛ كما أنه لما كان عالماً بنفسه وحبَّ أن يكون عالماً لجميع المعلومات، يدخل عليه أن يقال: فقد نجدّه قادراً لنفسه ومع هذا فلا يصلحونه بأنه قادرٌ على جميع المقدورات، فكذا: ما أنكرت أن يكون مُريداً لنفسه وإن لم يرد جميع المرادات؟ ومن جعلك بتشبيه الإرادة بالعلم أسعد من غيرك / ١١٣ ب بتشبيه الإرادة بالقُدرة؟ الجواب] أنشدني أبو علي إسماعيل قال: أنشدنا لابن أبي عبيدة (٢):

وعبدي من البلوى ضروبٌ كأنما إليّ البلايا من معادنها نجى
ولو أن دُنياً للنصارى تعرّضتْ إذن لادّعوها (٣) دون أصنامهم ربّاً

(١) الأصل لا بها، وهو سهو. وفي هامش الأصل بخط النسخ: ظ، أي ظاهر. انظر. معجم الرموز والإشارات ١٩٢

(٢) هو محمد بن أبي عبيدة اللهلي، شاعر عباسي من ولد للهلب بن أبي صفرة، توفي ما بين (٢٢٠ - ٢٣٠) انظر. معجم الشعراء العباسيين ص ٣٥٣.

(٣) بهامش الأصل بخط النسخ. لادّعوها، ولم يرمج ما في المتن، وكنتها رواية أخرى.

ولو غُمِست في البحر والبحر مالحٌ لا أصبح ماء البحر من طيبها عذبٌ
 تطيب دُيَانَا إذا ما تنفستُ كأن قُتيت المسك في دُورِنا نهنا
 وأحببتُها حباً يقر بعينها وحبِّي إذا أحببت لا يُشبه الحب (١)

ها ابنُ دُرَيْد في الجمهرة (٢): لا يقال: سمكٌ مالحٌ، ولا يُلْتَفَت إلى قوله:

يُطعمها للمالح والطرية (٣)

مسألة (٤)

قال: قوله (٥) في (دا) اسم رجل: داء، في إعلاله العين واللام غير خارج عن الأصوب؛ لأن نظيره (شاء) و(ماء). وإذا كان قد قال (٦) في اسم رجل: (لا) من (اللات) والعزى (٧): لاء، مع أنه علم والأعلام في غالب الأمر مقولة من الأجاس، وهي أبعد من شبه الحروف وأقرب إلى المتمكنة، و(اللات) و(ذا) جميعاً من باب واحد في أنهما

(١) من الطويل، وجاء في الأغني (٨١/٢٠) بعض لميات الفصيدة ولم يذكر من أبياتنا هذا ولا البيت الأخير، ونسب الرابع لأبي عبيدة في الوساطة ٣٧٦، وذكره ابن بري في التنبية والإيضاح (ملح) مسوياً لابن أبي ربيعة ثم قال إنه وجده في شعر ابن أبي عبيدة، غير أن أوله ولو نفلت، وجاء (ريقها) مكان (طيبها)، ولم أجد البيت في: ديوان ابن أبي ربيعة، وجاء الثاني والثالث مع آخرين بلا نسبة في: حماسة الظرفاء (٢٦/٢) وذكر الأصمغاني أن ابن أبي عبيدة كان ينسحق فاطمة بنت عمر بن حفص ويكني عنها بدنب.

(٢) الجمهرة ٥٦٨، وهو قول ابن السكيت وابن قتيبة، وحكى ابن جني أن ابن الأعرابي أجاره واشترى ثعلب بصحته، وإن كان (ملح) هو الأصح، واحتج ابن السيد وابن بري لصحته بهذا شراعه. انظر إصلاح المنطق ٢٨٨، وعلقت وأفعلت للسجستاني ١٠٥، وأدب الكاتب ١٠٤، والمختضب (١٢٤/٢) وشرح أدب الكاتب لدجراي ٢٤٣، والافتصاب (٢٢٣/٢) والعي (٢٤٣/٣) والتنبية والإيضاح وديسان (ملح).

(٣) من الرحر. وهو نعت أفر القُطبي في: إصلاح المنطق ٢٨٨، وشرح شواهد ص ٤٩٨، والنصاهل والشاحج ٤٧، والشهيد (٩٩/٥) والمختضب (١٣٦/٩) والمصادر في التعليل السابق، وسواء السجستاني أبا عداة الكندي، ولعله للصواب، ورد للناعون الشاهد لأن التراجم محدث لا يؤخذ بنحوه.

(٤) كلامه مرافق ما تفرق من قوله في: التعليقة (٧٥-٧٩، ٢٠١) والإفعال (٥٣٦-٥٣٥) والبحريات ٨٢٦، ٨٢٥، والشعر ١٥٤، ١٦٥، والجليات ١٥٦، والنصب (١٢٢/٢)

(٥) أي سيبويه في الكتاب (٢٨٠/٣) ونظر: المختضب (٣٧٠/١، ٤٣/٤) وما يتصرفه ١٠٩، والأصوب (١١٠/٢، ٣٢٦/٣) وفي الإفعال معروف.

(٦) الكتاب (٣٦٨/٣)

(٧) سورة النجم (١٩).

١١٤ ٥ يُعْرَفُ لِهَمَّا أَصْلٌ، وَلَا اسْتُعْمِلَا تَامِينَ، وَإِنْ كُنْتُ قَدْ اسْتَقْفْتُهِ بِالاسْتِدْلَالِ مِنْ بَابِ (نَوَيْتُ) ^(١)، وَلَكِنْ لَيْسَ الْمُسْتَدَلُّ عَلَيْهِ كَمَا يُرْتَبِ السَّمَاعُ لَهْظًا.

وكذلك [دا] ^(٢) لَمْ نَسْمَعْهُ تَامًا، وَإِنْ كُنَّا قَدْ اسْتَدَلَّلْنَا عَلَيْهِ بِ(ذِي) ^(٣)، وَلَا يَدُلُّ قَوْلُهُمْ دَانَ، وَسَقُوطُ الْأَلْفِ عَلَى زِيَادَتِهَا فِي (ذَا) كَمَا لَمْ يَدُلَّ سَقُوطُ الْلامِ فِي (دَوْتِ) ^(٤)، مَعَ عِلْمِنَا بِهَا فِي ﴿ذَوَاتَا أَفْتَانٍ﴾ ^(٥) عَلَى كَوْنِهَا زَائِدَةٌ.

مسألة

إِنْ سَمَّيْنَاهُ بِ[عَم] ^(٦) الَّذِي تُرِيدُ بِهِ الاسْتِفْهَامَ فَرَجَةً حَكَايَتَهُ شَبَهَهُ بِالْجُمْلَةِ مِنْ حَيْثُ كَانَ عَامِلًا وَمَعْمُولًا فِيهِ، وَوَجْهٌ إِعْرَابِي أَنْ (عَنْ) مِثْلُ (يَدٍ). وَلَا يَكُونُ فِي (يَمٍ) وَ(يَمٍ) غَيْرُ الْحَكَايَةِ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ ^(٧) لَيْسَ عَلَى وَزْنِ الْأَسْمَاءِ؛ كَمَا كَانَ (عَنْ) عَلَى وَزْنِ (يَدٍ).

وَمَذَدَتْ فِي (عَنْ مَاءٍ). وَإِنْ كَانَ الْأِسْمُ الْأَوَّلُ دُونَ الْآخَرِ - مِنْ قَبْلِ أَنْ يَجْمَعُوا عَلَى تَعْرِيفِ (شَمْسٍ) مِنْ (عَبْدَ شَمْسٍ)؛ لِأَنَّهُ كَأَنَّهُ هُوَ الْمُسَمَّى بِهِ مِنْ حَيْثُ كَانَ الْأِسْمُ مُضَافًا إِلَيْهِ، فَعُرِّقَتْ (شَمْسٍ) بِالْقَلْبِ، وَإِنْ كَانَ الْمُسَمَّى بِهِ فِي الْحَقِيقَةِ إِنَّمَا هُوَ (عَبْدَ) وَزَالَ عَنْهُ تَعْرِيفُ الْلامِ فِي (الشَّمْسِ) مِنْ حَيْثُ كَانَ مُضَافًا / ١١٤ بَإِلَيْهِ مَا هُوَ عَلَمٌ، وَكَذَلِكَ مَذَدَتْ (مَا) كَأَنَّهَا الْأِسْمُ الْمُسَمَّى بِهِ.

حدثني أبو علي إسماعيل الصَّفَّارُ قَالَ: كَانَ أَبُو بَكْرٍ شَدِيدَ الْإِخْتِصَاصِ بِأَبِي الْعَبَّاسِ ^(٨) فِي الْإِغْفَانِ: لَا يَهْمُ كَانُوا يَكُونُونَ عَلَى أَلْفَتِهِمْ وَيُعْطَفُونَ عِبَادَةً لَهَا وَتَقْرَأُ إِلَيْهَا، وَيَدْنُ، يَرَى عِبْدَ وَمُعْطَفَ عِبْدَ.

(٢) الْأَصْلُ: (دَانَ) هُوَ تَحْرِيفٌ يَظْهَرُ بِالسِّيَاقِ.

(٣) تَصْغِيرُ (ذَا) وَبَيَانُهُ فِي: التَّمْلِيْقَةِ (٣٤٦/٣) وَانْظُرِ الْكِتَابَ (٤٨٧/٣) وَالْمَقْتَضِبَ (٢٨٦/٤) وَالْإِعْصَابَ (٣١٧/٢، ٦٨/١).

(٤) فِي الْبَصْرِ يَت: حَوَاتٍ وَاحِدُهُ قَوْلَةٌ.

(٥) سُورَةُ الرَّحْمَنِ (٤٨) وَبَعْدَ الْمَبْرَدِ أَوَّلُ مَنْ اسْتَشْهَدَ بِالْآيَةِ فِي هَذَا. انْظُرِ الْمَقْتَضِبَ (١٧٢/١، ٣٦٩).

(٦) أَصْلُ مَسْأَلَةِ عَبْدِ سَبِيوِيَّةَ (٣٤٤/٣) الَّذِي أَحَازَ فِي التَّسْمِيَةِ بِعَمَّ حَكَايَتَهُ وَإِعْرَابِيَّةَ اسْمًا عَلَى تَعْمِيلٍ، وَأَشَارَ أَبُو عَلِيٍّ فِي التَّمْلِيْقَةِ (١٥٠/٢) إِلَى إِعْرَابِهِ وَمَدَّهُ، وَانْظُرِ السِّيَرَاتِي (لِلْعَلْمِيَّةِ ٨٧/٤). وَفِي الْأَصْلِ يَعْمُ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ يَحَالِفُ أَصْلَ الْمَسْأَلَةِ الْمُنِيَّةِ عَلَى الْاسْتِفْهَامِ.

(٧) يَقْصِدُ الْبَاءَ فِي يَمٍ وَالْلامَ فِي يَمٍ.

(٨) فِي مَعْنَاهُ كَلَامَ لَا يَنْ حَوْسَوِيَّةَ فِي أَبِي بَكْرٍ السَّرَاجِ فِي: الْمَهْرَسْتِ ٩٨، وَانْظُرِ: نَوْرُ الْقَيْسِ ٣٤٢.

يعني شيخنا^(١) رحمه الله، وسأله سائل: هل رأيت ابن شقير^(٢) عند أبي العباس؟
فقل: ما رأيته عنده، ولكن كنت أراه عند ابن كيسان.

مسألة

يدل على أن (رجلاً) ونحوه من المفسر ينتصب عن تمام الاسم^(٣) قولك: إن عشرين رجلاً أتم، وإن عشرين رجلاً حبرك من عشرة؛ ألا ترى أنه ليس في هذا الكلام ما ينصب (رجلاً) غير (عشرين).

مسألة

إن سُميت رجلاً بـ (أعصص)^(٤) ونحوه قطعت الألف وأدغمت^(٥) لحركة الإعراب، ولم يجر مجرى حركة التثنية الساكنين نحو: (أردد الباب)؛ من قبل أن حركة الإعراب لازمة للاسم المعرّب؛ ألا تراهم يقلبون لامات الفعل لها وإن لم يكن الاسم معمولاً فيه ولا معه عامل؛ فلولا أنها عندهم في تقدير الشات البتة لم تُقلب اللامات.
حدثنا ١١١٥ أبو علي قال: أملى علينا أبو العباس محمد بن يزيد قال: وكُتِبَ إليّ
إسماعيل القاضي^(٦):

(١) أبو العباس هو المبرد، ويريد أبو علي شيخنا شيخه ثابراً.

(٢) أحمد بن الحسن أو الحسين بن العباس أبو بكر النحوي (ت ٣١٧)، وسماه ابن مسهر والريدي والقفطي في أحد مواضعه الثلاثة محمداً، ولم أجد من صرح بأخذه عن المبرد إلا الريدي وابن مسهر حملاً في طبقة أصحاب المبرد. انظر تاريخ بغداد (٨٩/٤) وطبقات الزبيدي ١١٦، وتاريخ ابن مسهر ٤٨، ومعجم الأدباء ٢٣٢، والإبواب (١٥١/٣، ٦٩/١) واللبية (٣٠٢/١).

(٣) انظر تنقيح علي (تمام الاسم) في (٧٧-ب)، وعرض أبو علي لعشرين وعملها في الصهرية ٧٠٣، والإعصاف (١٥٤/١).

(٤) لاصل أعصص، والتعصيب من الكتاب (٢١٩/٣) لأنها من مسائله، وقول أبي علي موافق لقوله، وتصيح بعد التسمية - إعصص. وانظر ما ينصرف ١٥٢، والتعلية (١٣٢/٣).

(٥) هذه طريقة البصريين في رسم الأفعال، ووجدتها في مخطوط المختص للسخ ٣٤٧ انظر ابن يعيش (١٢١/١٠).

(٦) بلغت ترجمته في (٨٤-١).

لقد رأيت عجباً مذ أمسا

عجائزاً مثل الأقاعي خمساً (١)

(أمس) هي الحجازية القصيدة (٢).

قار

مَعَ الرِّقَادِ تَقَلَّبُ الشَّمْسُ وَطُلُوعُهَا مِنْ حَيْثُ لَا تُنْسِي

وَطُلُوعُهَا بِيضَاءَ صَافِيَةٍ وَتَغِيْبُ فِي صَفَرَاءَ كَالْوَرَسِ

الْيَوْمَ أَعْلَمُ مَا يَجِيءُ بِهِ وَمَضَى بِفَصْلِ قَضَائِهِ أَمْسِ (٣)

زَعَمَ الْأَصْمَعِيُّ أَنَّ هَذَا مِنْ أَوَّلِ مَا قِيلَ.

فأما بنو تميم فإذا كان (أمس) ظرفاً يترو كما يفعل غيرهم، وإذا كان اسماً عَرَبُوهُ

واعْتَلَوْا بأنه خَرَجَ عَنْ مَوْضِعِ الْبَاءِ، وَلَمْ يَصْرِفُوهُ لِأَنَّهُ إِنَّمَا نُقِلَ عَنْ اسْمٍ يَلْزُمُهُ الْبَاءُ، فَكَانَ

(١) من الرجز، وهو في ملحقات ديوان المعاج (٢/ ٢٩٦) ورجع محققه أنه من المنحون، وهو بلعجاج في:

جمل خنبل ٢٠٢، وحكى البغدادي في الخزانة (٧/ ١٥٣) النسبة وضحفها، وهو بلا نسبة في: الكتاب

(٣/ ٢٨٤) وابتدر ٢٥٧، وما ينصرف ١٢٤، وإعراب الجاس (٣/ ٢٣٢) وغيرها كثير، وأنشده أبو علي

في 'المضديت' ٢٤٦ على إعراب أمس إعراب المستخرج من الصرف وجراها بمد

(٢) انظر التعليق على (أمس) عند أبي علي في (٨٠-ب، ٩٠-ب) والتبعية والإيضاح (أمس).

(٣) في هامش الأصل يحط السامع 'قلت' الذي ذكره: منع الباء، وهو الأسبب والأليق بالمعنى وهي الرواية.

والبعث الثاني، ومنهجها صفراء كالورس، وهذه الأبيات مولدة، وشعر المؤلفين لا يُستدل به في الشعر،

والأولى أن يُستدل بقول أمية في عبد الله بن جعدان:

رَأَيْتُكَ أَكْرَمَ الشُّفْلِينَ طَرًّا وَأَنْتَ الْيَوْمَ خَلَّ [مَرَّ] مَثَاكُ أَمْسِ

وَأَنْتَ تَزِيدُ فَوْقَ الضَّحْفِ ضَحًّا كَذَلِكَ تَكُونُ [مَعَادَةً] عَهْدَ شَمْسِي

وسم أحد هذين البيتين في ديوان أمية، في حين أنهما تُنسبان لرياء الأعجم في ديوانه ١٣١، والتبعية

والإيضاح (أمس)، ولا عشي بي ربيعة بن دهل في: المؤلف للآمدي ١٤، ولا عشي تعذب في

الرحيبات ٢٦٢. وأما الأبيات الثلاثة في المتن فهي من الكامل، وفي ثمار القلوب ٣٧٤ أنها لأسقف عمران

وهو من بني ساعدة، وللأسقف في البيان والتبيين (٢/ ٣٤٣) والحجوان (٣/ ٨٨) والسمط ٤٨٦، والمعقد

نعميد (٣/ ١٨٣) والمقاصد المحوية (٤/ ٢٧٢) والتبعية والإيضاح (أمس)، وتبع من لاقرون في

المعارف ٦٣، وتبع الثاني أو الثالث في معجم الررياني ٢٢٢، ويعض ملوك اليمن في الصواعق ٢٠،

وسم نجد من سبه لمولد.

ذلك مما أخرج عن تمكين الأسماء، فقالوا: «ذهب أمس بما فيه»^(١)، لما احتيج إليه في آخر في قوتهم كان بحرفة سائر الأسماء التي لا تنصرف، فأوقع عليها (مُد) التي هي حرف يعمل في الأرملة عمل (من) في سائر الأسماء، فقال: مُد أمس، ولحقته الألف للإطلاق قال (٢): «وانشأنا أبو العباس:

إذا محارم أحناء عرضن له لم ينس عنها وخاف الجور فاعتب (٣)

١١٥ . ب قال أصحاب المعاني: لم ينس عنها ولم يخف الجور فيعتب، وقال أبو العباس في ذلك: إذا محارم أحناء عرضن له لم ينس عنها محافة منها وخاف الجور فاعتب فرجع.

وقال أبو العباس في المثل: «إنما يعائب الأديم ذو البشرة»^(٤): الأدمة: مما يلي الجلد من اللحم، وإنما قال: يعائب الأديم ذو البشرة؛ أراد: لقوته، فإذا رد إلى الدباغ صلح، وكذلك يعائب من فيه فضل، فإذا عوتب رجع، وذو البشرة: ذو اللحم. وانشأ:

هناكم تهدمت الركايا وصممت الرجا فهوت بدم^(٥)

يقول (٦): كالذي حفر بئراً وهو حين حفرها لم يقدر أنها تقع على فساد، فلما أن

(١) الأصل: أمس، والكسر لا يناسب السياق. والقول في: الكتاب (٢٨٣/٣) والنوادر ٢٥٧، والتهذيب (أمس).

(٢) أبو علي الصغار

(٣) من البسيط، وهو لمحقطة في: ديوانه ٩، واللسان (عنب) وتحريره في الديوان ٣٤٩، ومعها الصحاح واللسان والناج (عنب). والبيت في وصف مجتاز للقفر، وجاء في الديوان: محارم. جمع محرم وهو مقطع ألف جبل. أحناء: حروف الجبل. عرضن له: أي بهذا الطريق. لم يسد عنها. ثم يرتفع الطريق عنها ويكنه علاها يعتب يرجع وما حكاه أبو علي عن أصحاب المعاني هو قول ابن السكيت واحد قول السكيت. وما ذكره أبو العباس هو قول أبي عمرو وابن الأعرابي. وانظر الأقوال في الديوان

(٤) جمهرة الأمثال (٦٩/١) ومجمع الميقاتي (٦٧/١) والمسنن (٤٢٠/١) والبسيط ٩٥٣، ٦٠٥

(٥) من النوادر، وهو لمحقطة في: ديوانه ١٩٧، والنوادر ٢١١ (وهو يدم تصحيف)، والخزانة (١٤٣/١) في الديوان: الركيا: الأبله الواحد: ركي. لرجا: جوف البئر من داخل.

(٦) من البعدي في: الخزانة (١٤٦/٤) هذا النص عن لشكرة على أنه قول أبي علي في حين ١٤ في سياق الحكاية عن أبي العباس.

حصرها وقع على فساد، فبَيَّنَّاها على ذلك وتهدَّم ما بَيَّنَّا، وكان قبل ذلك يأمل انتماء بما يريد، فمثل هذا لما أن مدح مدح على رجاء تمام للمدح، فأخلف فهو يندم
أشدنا أبو العباس الحميد:

عمت مثل ما يعفو الطليح وإنما بها كبرياء الصَّعب وهي ركوب^(١)
وصف الدار؛ يقول: كثر عليها العُشبُ كما كثر على السافة / ١١١٦ النجم، وركوب.
ضعيفة بعد ليس لها مُح.

مسألة

من قال^(٢) في التسمية بباء (صَرَبَ): رَبٌّ، قال: قد استمر حذفُ العاء هي (عدة) وبها، وقد احتجت إلى الرد فأحذفُ العاء.
ومن قال^(٣): ضَبٌّ، قال: هذا الحذفُ إنما هو في العاء المعتلة، فأما الصحيح فلا؛ لأنَّ المعتل قسم قائم برأسه، فأحذفُ العين، وقد حذفت العينُ الصحيحة في (سَه)^(٤).

مسألة

قال إبراهيم^(٥) في قوله: ﴿فَبِمَا نَقُضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ وَكَفَّرِهِمْ بَآيَاتِ اللَّهِ﴾^(٦): قوله: ﴿فَبِمَا نَقُضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ وَكَفَّرِهِمْ بَآيَاتِ اللَّهِ﴾^(٧) بَدَلٌ مِنْهُ.

(١) من الطويل، وهو الحميد بن ثور في ديوانه ١١، وتخرجه ٣١٦، وزد عليه تفسير الثمالي (٢٨٨/٩) محرراً كسفسور القرطبي. وفسر ابن قتيبة في الغريب (٨/٢) عمت بكثرة الوبر لا النجم، وركوب: بذكول لا ضعيفة. وطلوح الناقة إذا تمت تعباً شديداً من السفر.

(٢) هذا أول قول اندرسي في المسألة ثم قال بخيره. انظر الخلاف في المسألة في: الكتاب (٣٢٣/٣) والمقتضب (١٧٠/١) وما يصرف ١٥٤، والانتصار ٢٠٦، وشرح السيرامي (العلمية ٨١/٤) ولم يصرح أبو علي في التمهيد (١٣٣/٣) إلا لقول سيبويه، وكلامه هنا أقرب ما يكون إلى ما في المقتضب، وسيقدم في (٢٤-٢٥) مسألة لتضعيف قول سيبويه.

(٣) قول الاحمسي، وانظر المواضع السالعة.

(٤) الصه هو الاست، وظهرت عينه في الجمع (استاء).

(٥) الزجاج في معاني القرآن (١٢٧/٢) وإعراب النحاس (٥٠٤/١)، وأبو علي يكتفي بشيخه باني إسحاق بخلاف عمله هنا، وحلت كتب أبي علي من هذا المذهب، وحكي في: البحر (٤٠٤/٣) قول الزجاج عنه وعن أبي بكر والرمحشوري وغيرهما، وعَلَّل العكيري في: النيران ٤٠٤ إعادة العاء في البديل بطول المعنى.

(٦) سورة النساء: (١٥٥)

(٧) سورة النساء: (١٦٠) ونماها: ﴿فَبِمَا نَقُضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ﴾

وهذا عدي فاسد؛ لأنَّ البدل لا يكون بتوسط حرف العطف (١) فإن قلت هم
يتعلق قوله ﴿فِيمَا نَقَضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ﴾؟ فالقول عدي أنه محذوف؛ كأنه لعناهم (٢)،
كما قال في موضع آخر: ﴿فِيمَا نَقَضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ لَعْنَاهُمْ﴾ (٣). ولما قرأه: ﴿فَيُطْلَمُ﴾
فمتعلق به ﴿حَرْمًا﴾ (٤).

وحسن الحذف فيما ذكرنا لطول الكلام والدلالة على المحذوف.

مسألة

﴿وَأَنَّ الدِّينَ اخْتَلَفُوا فِيهِ لَقِيَ شَكُّ مِنْهُ﴾ (٥) اليهود بأسرها تدعي قتله، لا تحذف
١١٦/ب في ذلك، وإنما الاختلاف بين اليهود وفرقة من الصاري يقولون أنه سم يُقتل،
فالاختلاف في قتله بين اليهود وهذه الفرقة من الصاري دون اليهود وحدهم، فأخبر الله
سبحانه أنهم في شك من ذلك ﴿وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًا﴾ (٦)؛ أي: إنما توهموا ذلك بشبهة
منه الذي ألقى على الرجل الطالب له المقتول على أنه هو المسيح.
وقول أبي عبيدة (٧): ﴿مَا قَتَلُوهُ يَقِينًا﴾ كقولك: قتلته علماً؛ أي: تدلُّ لي لما
علمته، ومنه: قتلته الخمر بالمزاج.

وعلى أنهم لا يقولون: قتلته يقيناً، إنما يقولون: قتلته علماً، فكما لا يؤنس بان
يقال: قتلته معرفة (٨)؛ كذلك يكون اليقين. وإن ثبت عنهم: (قتلته يقيناً) كما يقال:
(قتلته علماً) سقط هذا الذي اعترضنا به.

(١) كذا أيضاً في: الحجة (٣/٣١٢) وانظر أثره في الباقولي في: الكشف ٨٩١

(٢) قال به ابن الأنباري في الإيضاح ٦٠٨، والطبري في: تفسيره (٤/٣٥٠).

(٣) سورة المائدة: (١٣)

(٤) سورة النساء: (١٦٠).

(٥) سورة النساء (١٥٧) والمقالة اعترض على قول الزجاج في: معانيه (٢/١٢٨) "الدين اختلغ في قتله

شاكراً، لأن بعضهم رعم أنه إله، وبعضهم ذكر أنه قتل، وهم في ذلك شاكون"

(٦) سورة النساء: (١٥٧)

(٧) ثم أحد له إلا ما رواه أبو عبيد عنه أن معنى (قتل) ذل، جاء ذافي التهذيب (٩/٥٥) وسقط من أمثال

أبي عبيد ٢٠٥، وما جاء هنا هو قول الفراء وابن قتيبة. انظر معاني الفراء (١/٢٩٤) وأويل الشكل ١٥٢،

ومعاني الحاس (٢/٢٣٤) وتفسير الطبري (٤/٣٥٥) وتبيان الطوسي (٣/٢٨٥) ورواد المسير

(٢/٢١٩) والصحاح (قتل).

(٨) في تفسير الطبري (٦/٢٨٦): "وحكي: التحنُّت معرفة بمعنى: قتلته معرفة".

مسألة

﴿بَلِّغْهُ أَلِهَ إِلَيْهِ﴾ (١) لَا يُدَلُّ قَوْلُهُ: ﴿إِنِّي مُتَوَقِّعٌ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾ (٢) عَلَى أَنَّهُ مَاتَ؛ لِأَنَّ الرَّاوِي لَا تُوجِبُ التَّرْتِيبَ.

مسألة

﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لِيُؤْمِنُوا بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ﴾ (٣) عِنْدَ الْإِلْجَاءِ وَرَوَابِ التَّكْلِيفِ لِلذَّلَّةِ.

وَالضَّمِيرُ الَّذِي فِي (مَوْتِهِ) يَرْجِعُ إِلَى (أَحَدٍ) الْمَضْمَرِ؛ إِلَّا تَرَى أَنَّ مَعْنَاهُ: وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أَحَدٌ إِلَّا لِيُؤْمِنُوا بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ.

١/١١٧ مسألة

﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِنْ بَعْدِهِ﴾ (٤) لِأَنَّ الَّذِينَ كَانُوا بَعْدَهُ أُرْسِلُوا إِلَى أُمَمٍ وَكَثْرَةٍ، وَمَنْ كَانَ قَبْلَهُ قَدْ كَانَ يُرْسَلُ إِلَى الْعَدَدِ الْقَلِيلِ: الْاِثْنَيْنِ وَالثَلَاثَةِ.

مسألة

﴿وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ اللَّهِ﴾ (٥) قَوْلُهُ: (رَسُولَ اللَّهِ) مِنْ وَصْفِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ لَهُ لَا مِنْ قَوْلِهِمْ.

(١) سورة النساء. (١٥٨)

(٢) سورة آل عمران. (٥٥) وَالتَّوَقُّعُ حَمْلُهُ الْمَفْسُورُونَ عَلَى مَعْنَى: الْمَوْتُ وَالْقَبْضُ بِمَا مَوْتُ، وَبَدَأَ الْفَرَاءَ وَالرَّجَاجَ بِالْأَوَّلِ عَلَى تَقْدِيرِ التَّنْقِذِ وَالتَّأَخُّرِ وَالْمَعْنَى: أَنِّي رَافِعُكَ وَمَطْهَرُكَ وَمَتَوَقِّعُكَ، وَابْتِغَايُكَ هَذَا لَا يَرَى الْحَاجَةَ إِلَى ذِكْرِ مَا ذَكَرَ. انْظُرْ مَعْنَى الْفَرَاءِ (٢١٩/١) وَمَعْنَى الرَّجَاجِ (٤٢٠/١) وَالْوَسِيطُ لِلْمُرَادِّ (٤٣/٢).

(٣) سورة النساء. (١٥٩) وَيُرِيدُ أَنْ يُبَيِّنَ أَنَّ لَوْتَ لَا يَنْقُصُهُ لِرَوَالِ التَّكْلِيفِ وَانْظُرِ الْأَقْوَالَ فِي الْآيَةِ فِي 'مَعْنَى الرَّجَاجِ' (١٢٩/٢) وَالطَّبْرِي (٢٥٦/٤) وَالتَّبْيَانِ (٣٨٦/٣)، وَتَقْدِيمُ تَقْدِيرِهِ (أَحَدٌ) فِي الْآيَةِ وَالْعَلِيقُ عَلَيْهِ فِي (٦٧-ب).

(٤) سورة النساء. (١٦٣) وَذَكَرُوا قَبْلَ نُوحٍ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ: شِيثًا وَإِدْرِيسَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ. انْظُرْ: حَمْدُ الْقَادِي (١٦/١)

(٥) سورة النساء. (١٥٧) أَجَازَ الْمَفْسُورُونَ أَنْ يَكُونَ (رَسُولَ اللَّهِ) قَوْلُهُمْ عَلَى وَجْهِ الْأَسْتَهْرَاءِ أَوْ أَنَّ اللَّهَ وَضَعَ الذِّكْرَ لِحَسَنِ مَكَانِ ذِكْرِهِمُ الْقَبِيحِ لَوْ هُوَ مَدْحٌ مِنَ اللَّهِ لَهُ. انْظُرْ تَعْمِيرَ مَقَاتِلِ (٢٦٩/١) وَالْكَشَافَ (٥٨٧/١) وَالْمَجْمَعُ (٢٧١/٣) وَالْبَحْرُ (٤٠٥/٣).

مسألة

﴿رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ﴾ (١) قال الجاحظ عن أبي بكر الأصم (٢): إنه كان يقول: كان كلمة فقلها إسماً، وذهب الجاحظ إلى أنه قد بُشِّرَ بالمسيح في كُتُبٍ سالفَةٍ، ولَمَّا بُعِثَ قال: كَلِمَتُهُ؛ أي: التي تقدَّمت الإشارةُ بها، ومِثْلُ ﴿كَلِمَتُهُ﴾: قَوْلُهُ: ﴿ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ (٣)؛ أي: فهو كَلِمَتُهُ.

و(٤): فكان التقدير: هو من كلمته؛ أي خُلِقَ بها، ثم قال علي التوسع: هو كَلِمَتُهُ، فجَعَلَهُ إِيَّاهُ في اللفظ... (٥) تارةً، وأخرى على التشبيه، قال: ﴿فِي آدِيمِهِمْ وَقُرْ﴾ (٦)، وقال: ١١٧/ب ﴿كَانَ فِي أَدْنِيهِ وَقُرْ﴾ (٧)، وقولهم: (أنت شرب الإبل) (٨). وذهب أبو الحسن (٩) في قوله سبحانه: ﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَجٍ﴾ (١٠) إلى أنه خُفِقَ لما قال: كُنْ فكان.

ويكون قوله: ﴿كَلِمَتُهُ﴾ كما يقول: هذا لسان القوم؛ لأنه يُبَيِّنُ كلامه، فقليل: كَلِمَتُهُ على هذا.

(١) سورة النساء: (١٧١) ونحوها. ﴿إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى بْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ﴾.

(٢) عبد الرحمن بن كيسان أبو بكر الأصم المخرنلي مفسر وعقبة (ت ٢٠٠)، المهرست ٢٩٨، ولسان الميزان (١٢١/٥).

(٣) سورة آل عمران: (٥٩).

(٤) كقول في الحجة (٢٤/٢).

(٥) ذهبت الأرض بما قدوره كلمة.

(٦) سورة فصلت (٤٤)، وفي الأصل يولو في أولها وهي لم تات كذلك إلا بنصب (وقر) في لسان والإمراء والكهف، لذلك حذفوا الواو لأنها مقحمة.

(٧) سورة لقمان: (٧).

(٨) حكاة سيويه ينعظ (ما أنت لا شرب الإبل)، ونصب (شرب) على تقدير: تشرب شرباً مثل شرب الإبل، محذوف لعدم السماع وحُصِّلَ في الأصل بضم اللباء، وبصويبه من المصادر: الكتاب (١/٣٣٦) والمنقصب (٢٣١/٣) والشعر ٥٤٩، ٥٤٦، ٥٤٩، والخليات ٢٧٥.

(٩) معاني الأحفش ٤٤٨، ورد الظهري بأن هذا يعم كل ما خلق الله فلم يخص الإنسان باله كره؟ وانظر تفسيره (٢٧/٩) وأملاني المرتضى (١/٤٦٥).

(١٠) سورة الأنبياء: (٣٧).

مسألة

﴿أتركه بعنمه﴾^(١) حكى عن أبي العباس أنه قال: أتركه وعلمه فيه؛ كما تقول. مرّ بشيابه^(٢)، والوجه: ﴿أتركه بعلمه﴾ أي: ليس هذا المنزل بمُتَحَرِّصٍ وكَدِبٍ^(٣) كما ادّعاء الرادّون الدافعون.

مسألة

قيل^(٤) في الأفعال وقت إعراف قوم نوح: إنّ النساء عُقِمْنَ فلم يلدن ويحور أن يكنّ ولدن إلا أنهم احترموا^(٥) بالموت وعرضهم^(٦) من ذلك؛ كما يشمل لعذاب من يُبعث إليه ومن لم يُبعث إليه.

مسألة

السبيُّ صلى الله عليه أفضل الأنبياء، والأنبياء أفضل الناس، فهو أفضل البشر، وذلك مُتَلَفًى من دين المسلمين وإجماعهم. وقد ١١٨/ محمد بن عمر^(٧)، انقب في تعظيمه على آدم؛ لأنّ الخبر: «أنا سيد

(١) سورة النساء: (١٦٦) وقول الجرد أخذ به الزجاج والنحاس وغيرهما، ونص ابن عطية على أنه قول المعتزلة، وأخذ به أبو علي في الحجة (١٦٠/٢) فقال: معنى الآية: أتركه وفيه علمه، والعلم هو انعموم. انظر معاني الزجاج (١٣٤/٢) ومعاني النحاس (٢٤١/٢) والكنشاف (٥٩٢/١) والمحرر ٥٠٠، والمجمع (٢٨٤/٣) والبحر (٤١٥/٣).

(٢) قدرها ابن جني: وشباهه عليه، وأبوحيان. ملتبساً بها. انظر الخصائص (٣١٤/٢) والسر ١٣٤، والبحر (١٤٢/٥).

(٣) لا صلب، فكذب، ولا معنى له.

(٤) ذكرنا نقول بالعقم عن الربيع وعطاء وقتادة وغيرهم. انظر للكنشاف (٦٢١/٤)، والمجمع (١٥٣، ١٠) والبحر (٣٣٨/٨).

(٥) في هامش الأصل بخط النسخ: كذا الصمير في (احترموا) يرجع إلى الأولاد.

(٦) العرض عن الأصل مسألة خلافية في: علم الكلام، قال بها المعتزلة والإمامية وحالهم الأشاعرة. انظر بهج حق ١٣٧، وشرح المقاصد (١٦٤/٢).

(٧) محمد بن عمر الصيمري أبو عبد الله شيخ المعتزلة وصاحب المصنفات (ت ٣١٥) سير لأعلام

ولِد آدم» (١)، وإذا كان كذلك فضَّلته على ولده وتوقَّفت في آدم نفسه (٢)

مسألة

﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ ﴾ (٣) للمعنى: أَكُلْ المَيْتَةَ، إِلَّا أَنَّ ذَلِكَ حُذِفَ لِدَلَالَةِ عَلَيْهِ .
 ﴿ وَلَدُمُ ﴾ (٤) هو الْمُسْفُوحُ منه لقوله في موضع آخر: ﴿ أَوْ دَمًا مُسْفُوحًا ﴾ (٥)؛ فدمُ
 البر عيِّث على هذا كما ذهب إليه أبو حنيفة (٦) ليس بمُسْفُوح فهو طاهر، ودمُ أسماك
 ذهب فيه إلى أنه لما جاز أَكَلُهُ بلا تذكية مع كَوْنِ الدَّمِ فِيهِ دَلٌّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِسَجِسٍ،
 وَلَطَحٍ وَلَكَيْدٍ لقوله: «أُحِلَّتْ لِي دِمَانٌ وَمَيْتَانِ» (٧).
 ﴿ وَلَحْمُ الْخَيْزُرِ ﴾ (٨) يَتَّبِعُهُ الشَّحْمُ وَالْعَظْمُ ونحو ذلك؛ لأنه إذا قلنا: اشترِيتُ لَحْمًا،
 لَمْ يَقَعْ مِنْ ذَلِكَ فِي الْعَرَفِ عَلَى شَيْءٍ مِمَّا ذَكَرْنَا دُونَ عِبرِهِ .
 ﴿ وَمَا أَهْلٌ لِنُفْسٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ ﴾ (٩)، النصرانيُّ إِذَا سَمِعَ يَقُولُ عَلَى ذَبِيحَتِهِ: (بِسْمِ الْمَسِيحِ)
 اخْتَلَفَ (١٠) فِي إِجَازَةِ أَكْلِ ذَبِيحَتِهِ، فَقَائِلٌ بِإِحَارَةِ ذَلِكَ، وَقَائِلٌ بِالنَّهْيِ مِنْ ذَلِكَ، فإِذَا لَمْ
 يُسَمَّعْ فَلَا اخْتِلَافَ فِي إِجَارَةِ ذَلِكَ.

(١) من حديث طويل جاء على اختلاف في طوله وبعض الفاظه في صحيح مسلم (١٧٨٢/٤) والترمذي (٢٨٨٠/٥) وابن ماجه (١٤٤٠/٢) والإمام أحمد ٢٣٦-٢٣٧، وفي بعض رواياته: "أنا سيد ولد آدم يوم القيامة، ربيدي نواه أحمد ولا فخر، وما من شيء يومئذ آدم من سواه" (وفي رواية: فمن دونه) إلا تحت نوالي...".
 (٢) في الهامش بخط النسخ: "كذلك بل هو أفضل من آدم أيضاً لقوله عليه السلام آدم ومن دونه تحت نوالي يوم القيامة".

(٣) سورة المائدة: (٣)

(٤) سورة المائدة: (٣)

(٥) سورة الأنعام: (١٤٥)

(٦) الميسوق للسرخسي (٨٦/١) وفتح العزيز للرافعي (٥٦/٤).

(٧) جاء حديث في مسند الإمام أحمد ٤٤٥، ومن ابن ماجه ١١٠٢، يلفظ: «أُحِلَّتْ لَكُمْ مَيْتَانِ وَدِمَانٌ، فَأَمَّا الْمَيْتَانِ فَأَخْرَجْتُ وَالْكَبِدَ، وَأَمَّا الدِمَانُ فَالْكَبِدَ وَالطَّحَالَ»، وفي المسند (لنا) مكان (لكم)

(٨) سورة المائدة: (٣)

(٩) جاءت في سورتي: المائدة (٣) والاحقاف (١٥).

(١٠) الاختلاف في غير الاحقاف، فأبو حنيفة وصاحبا أبو يوسف ومحمد منعوا أكلها، وأحارها عطاء ومكحول وأخمس والأورعي وغيرهم. انظر أحكام الجصاص (١٥٣/١) وتكملة البحر الرائق ١٠٩، والبحر المحيط (٦٦٣/١)

إن قيل: كيف ذكرت هذه الأشياء والميتة تعم ذلك كله؟ فأما قيل هذا وفصل؛
 ١٨١ ب لأن الميتة قد تكون مما يموت حتف أنفه، وهذه الأشياء محرمة كتحریمها، فإن
 حالمتها في الموت حتف الأنف. وكان ذلك مما يفعلونه ويفق^(١) عندهم. فأعلموا
 تحريمه على هذا التفصيل.

﴿وما أكل السبع إلا ما ذكيتُمْ﴾^(٢) تقدير هذا: وما أكل بعصه سبع. وإدراك
 الذكاة^(٣) هو أن يقرى أوداجه فيشخب الدم ويتحرك حركة استطاعة لا على طريق
 الاختلاج^(٤) كما يحتلج اللحم، فإذا^(٥) أخرج السبع الحشوة أو صبره بحد يكون
 الأغلب أكل السبع وعمله لم تلحقه الذكاة.

﴿وما ذبح على النصب﴾^(٦) كانوا يذبحون على الأصنام أو الأوثان فيسبيلون الدم
 عليها، والنصب: ما كان ذا صورة، والوثن يقع على ذي الصورة وعلى الحجر غير ذي الصورة.
 والاستقسام بالأزلام على ضربين:

أحدهما: استقسامهم في قمار الجزور والميسر.

والآخر: ما كانوا يستعملونه في الفداح التي عليها (أمرني ربي) و(نهاني ربي)^(٧).
 ﴿ذلكم فسق﴾^(٨) إشارة إلى جميع ما تقدم، وأن كل واحد من ذلك في عينه فسق.
 ﴿اليوم يفس الذين كفروا من دينكم﴾^(٩) معناه والله أعلم: من توهين دينكم أو
 تضعيف دينكم.

(١) أي فزج.

(٢) سورة المائدة: (٣)

(٣) شرحه ماخوذ من معاني الزجاج (١٤٥/٢) وعنه في: التهذيب (٢٧٣/١٠)

(٤) الاضطراب والتحرك.

(٥) من هنا إلى (الذكاة) جاء في: الأصل بعد (ذي الصورة) مرددته إلى هنا لتعلقه بهذا الجزء من الآية واتصاله
 بالسياق

(٦) سورة المائدة: (٣)

(٧) انظر معاني المراء (٣٠١/١) ومعاني الزجاج (١٤٦/٢) وتفسير الطبري (٤١٥/٤)

(٨) سورة المائدة: (٣)

(٩) سورة المائدة: (٣)

﴿ملا ١١١٩ تحشروهم﴾^(١) لأنهم رقعوا الأطعاع وحسنموا لرحاء من أن يعنواكم

﴿اليوم أكننت لكم دينكم﴾^(٢) لأن الإسلام ضرب بجرائه^(٣).

مسألة

النمر:

فكيف ترى طول السلامة بفعل^(٤)

إن جعلت (كيف) مستقراً رفعت (طول)، وألغيت (تري) لوقوعها بين المبتدأ والخبر، ويكون (يفعل) على هذا في موضع نصب حالاً، والعامل فيها (كيف). وإن جعلت (كيف) حالاً جعلت (يفعل) خبر المبتدأ الذي هو (طول السلامة)، ولم يَجْزُ إلغاء (تري) حيث أنه لاها مبتدأ بها، وإذا ابتدئ بها لم تُلغ. [بيض]

مسألة

(ضيون)^(٥) لا يكون (فيعلاً)^(٦) لأنه كان يلزم كسر العين لاعتلالها كـ (سيد)^(٧).

(١) سورة المائدة: (٣)

(٢) سورة المائدة: (٣)

(٣) مجاز عن استقراره وتمكنه، وانظر الأساس (جرب).

(٤) من الطويل، وصدره.

بؤد الفتى طول السلامة والفتى

وهو لنمر بن قيس في شعره (شعره إسلاميون) ٣٦٩، وتخرجه معصلاً فيه ٤١٦، ولم أجد أحداً رفع (طون).

(٥) وهو القبط المذكور، وعده سبويه مما جاء على الأصل، وقال أبو علي في: التمهيد (١٣٣/٢) الغياض قلب الوو ياء وإدغام الياءين وانظر الكتاب (٤١٣٢٠/٣) والمقشصب (٣٠٧/١) والاصون (٣١٧، ٢٩٠/٣) والمجزة (٢٤٣/٢) والنصف (٢٠٠/١).

(٦) بعكس حكاية الشاطبي في المقاصد (٤٦٢/٨): وحكم الفارسي عليه. أي ضيون. في التذكرة أنه فيعمل لا معرو، وروا عنه أصولية؛ لأن ياب ضيعم أكثر من ياب جهور، ولا مر آخر وهو أن الأنف إذ كانت ناسية في محراب ودار ولم يعرف أصلها فاحكم بأنها من اللوا، ففي هذه القاعدة أن كون الواو عيناً أكثر من كون الياء عيناً، فكذلك ضيون تجعل فيه الواو عيناً دون الياء. وانظر للمتع ٣٢٥، واللسان (صون)

(٧) مياي التعليق على مسألة (سيد) في (٢٠٤ ب).

ولا تقول أحمله عليه على الشدوذ كما صحت (١) عينه على الشدوذ؛ لأن ذلك ليس بقياس.

مسألة

إذا قال - هذا يوم [فام] (٢) زيد، وزمن الحجاج أمير، الاسم مضاف إلى نفس الفعل وليس مضاف إلى شيء من (٣) هذه الجملة في موضعه؛ لأنه لو كان / ١١٩ ب كذلك كان المضاف معلقاً، وهذا لا يجوز كما لا يجوز تبقية حرف الجر معلقاً في نحو قولك: أشهد بذلك (٤) وإذا كان كذلك علمت أن المضاف إنما أُضيف إلى نفس الفعل ونفس الجملة.

ويؤكد ذلك بما ذكره المضاف إذا أضفته إلى مبني؛ نحو:
على حين عاثت (٥)

فاكتسأه منه [البناء] (٦) دلالة على إصافته إليه نفسه، فهذا كاكْتِسَاءه (٧) منه التعريف والتذكير. وإذا ثبت بذلك إصافته إلى الفعل نفسه صح بذلك أيضاً إصافته إلى نفس الجملة من المبتدأ والخبر؛ لأنها بمسرة الفعل لأن الفعل يلزمه الفاعل، فيكون المبتدأ والخبر بمنزلة.

(١) كتب أهلها الرمز: ك أي كذا في الأصل.

(٢) الأصل: قائم، والسياق ونظيره بعثت بمعناه.

(٣) أعلما في الأصل علامة التمييز (ح).

(٤) لأن الألام تجمع الجار من جر (ذاك) على قول أبي علي انظر. الكتاب (١١٧/٢) والمقتضب (٢٤٤/٢)

والتعليقة (٢٦١/٢) والبصريات ٦٨٧، ومحقق الأخير هذه من الشعر وما أشبهه ولا خرجه

(٥) من الضرب، وثممه.

على حين عاثت الشيب على الصبا قلت الما أضح والشيب والزع

وهو لدباغة في ديوانه ٣٢، والكتاب (٢٣٠/٢) والكامل ٢٤٠، والمصنعين ٤٥٣، والخزانة ١٤٠، وبلا

سبة في الأصول (٢٧٦/١) وسر الصناعة ٥٠٦، والمصنف (٥٨/١) وأشده أبو علي في حجة

(٢٨٤/٣)، (٢١٧/٦، ٣٥٠/٦)، والتعليقة (٦٠/٢) والبيداديات ٣٣٧، والشيرازيات ٥٦٣، ٥٥٦، شهداً

على بناء (ح) لإصافته إلى مبني.

(٦) إصافه بفتحة المياق، واستعمل أبو علي مادة (اكتسى) في كل اللواضع السالفة في هذا البحث

(٧) الأصل: كاكْتِسَاءه بالياء، والتصويب من السياق وكلامه في كتبه الأخرى.

ويؤكد ذلك أنك إذا أضفته إلى فعلٍ معرب (١) أعربته؛ ألا ترى أن من قرأ (علي حين عاتب) لم يفعل - علي حين عاتب؛ فدل ذلك على أن الإضافة إلى مصدر للمفعول، محترى مجرى قوله: ﴿مِنْ عَذَابٍ يَوْمَئِذٍ﴾ (٢).

مسألة

الأرتبب: العريب (٣)، قال:

وما كنتُ قُلًّا قبلَ ذلكَ أرتببًا (٤)

لا يكون إلا (افعل) (٥) لأن أوله مفتوح، فلا يكون (فعلًا) لأن ذلك سم بات.

١/١٢٠ مسألة

الحكم بزيادة الباء في (حولًا) (٦) لقربها من الطرف أشبه من زيادة لوار، ولأن سبويه (٧) قال: إذا كانت الزيادة قبل حرف التانيث لم يحدف معه غيره، وذكر هذا الحرف. وهذا لا دَرًا لأن ما كانت فيه هذه الباء رائدة في هذا الموضع لا يكون أوله إلا مكسورًا؛ نحو: درحاية (٨)، وعلباء (٩).

(١) ضبط (معرب) في الأصل بتشديد الراء ولا وجه له

(٢) سورة الماعج: (١١)، ولقرأ بفتحميم (يوم) الكسائي رابع وأبو جعفر السبعة ٣٣٦، والبسوط ٢٤٠، ومعجم الخطيب (٨٠/١٠) واحتج لها أبو علي في: الحجة (٣٤٩/٤)

(٣) سم أجده في المعاجم، ولم يذكره في شرح البت إلا ابن منظور في اللسان (زيب)، وأكثرهم على أنه الدهي.

(٤) عجزيت من الطويل، ومصدره:

مارضوه أن أعطوه مني علامة

وهو للأعشى في ديوانه ٦٠، وعريب ابن سلام (١٠٧/٥) والمماني الكبير (٥٣)، وتفسير الطبري

(٦٦/٨) واتهذيب (٢٨٨/٨) والصحيح واللسان (زيب)، وأنشده أبو علي ثامًا في العصديت ١٠

على أن قل الشيء قلته، وكرر قوله في معنى الأرتبب.

(٥) جاء في الصح (زيب) أن بعض الأئمة جعلها معيلا ثم حكى عن شيخه بصيغة

(٦) قرية بمروحي السهروان، ويحكى ياقوت في معجم البلدان (٣٢٢/٢) أن الفصري سأل أبا علي عن زيب

فأبى إلى أنه ليس بعربي ولو أنه عربي واشكل فيه ارتداد من الحرفين فالآخر هو الرائد، وعلمه ببعض ما ذكره

هنا، وله كلام طويل في: التعليقة (٢٩٠/٣)

(٧) الكتاب (٢/٢٦١، ٣/٤٤٣، ٤٤٣) وانظر الأصول (٦٦/٣)

(٨) الرجل الدر حاية القصير السمين الطيب، وفي الأصل: در حاية بالباء وهو تصحيف وهو في المذكور من سبويه

(٩) العلباء: غصن اللبني. وهو في: الكتاب (٣/٢١٤، ٤/٢٥٧) وغيرها.

مسألة

لا يحل للمفعول به في انتصابه من أن يكون منتصباً بالفعل أو بالفاعل أو بهما (١).
فلا ينتصب بالفاعل، لأنه كان يلزم أن ينتصب بالمتدا، إذ كان كالفاعل في الإعراب
والمعنى.

ولا يجوز أن ينتصب بهما؛ لأنه كان يلزم أن لا يجوز الفصل به بينهما، لأنه لا
يجوز الفصل بين العامل والمفعول (٢)؛ كما أن الجزاء لما كان عاملاً فيه انشروط بحرفه (٣)
لم يَجُزْ أن يفصل بالجزاء بينهما.

فإن قيل: عامل الفعل أضعف من عامل الاسم فلذلك لم يَجُزْ أن يفصل بين حرف
انشروط وانشراط [بالجزاء] (٤)، وجاز الفصل بين الفعل والفاعل بالمفعول لقوة عامل
الاسم. / ١٢٠ ب قيل. لو كان الناصب به هو هما كما قال الخصم لكان العامل فيه
معنى (٥) لا فعلاً؛ لأنه مجموعهما لا الفعل وحده، ولم يتصرف فلا يكون إذن فرق بين
حرف الشرط ومجموع الفعل والفاعل.

مسألة

قال سيبويه (٦): وقد قال قوم: قُب؛ يعني في (قُب) الذي يُحكى به صوت السيف
ورفعها، قال: فَشَدُّدُوا الباء لما ضموا وغيروا.
وإنوجه في هذا أنهم لما عبروا (٧) أول الصوت بالضممة - وكان حكمها الفتح -

(١) المسألة خلافية قال المرء فيها بأن الناصب الفعل والفاعل والبصريون على ما احتج له أبو علي. انظر
الإيضاح ٧٨، والتهذيب ٢٦٢، وشرح الرضي (١/٣٣٥)

(٢) كثر هذا المعنى في كتبه: البصريات ٣١١، ٨٤٥، والإعمال (٢/٣٨) والعسكرية ٢٠٩

(٣) قول الخليل وسيبويه، وانظر التمليق في (٢٧-ب)

(٤) الأصل: والجزاء، وهو تحريف.

(٥) ذكر في الشرح ٦٤ أن المعنى لا يحمل في المفعول به.

(٦) الكتاب (٣/٣٢٣) والحكاية بالمعنى، وذكر أبو علي (قُب) مثلاً على الأصوات في الشعر ٣٣.

والتهذيب ٣٢٧

(٧) كتب الناسح أعلى (غيروا). ك صبح، أي إنه كنا في الأصل وهو صحيح.

استجاروا أن يريدوا حرفاً، وصار تغيير الحرف بالحركة موصلاً إلى ذلك فحزى محزى
(جني) (١).

مسألة

(لا) وره (فعل) (٢). فإن قلت: فقد قالوا: لهنّ أبوك، فهلاّ دلت ذلك على
سكون لعين قبل القلب؟ قيل: هذا لا يلزم؛ لأنه كانه صيغة أخرى وباء آخر؛ إلا ترى
أنهم قالوا: فوق، ثم قلبوا فقالوا: فقا، وفي بعض النسخ مما قرئ عليها:
وبلي وققاها كـ عراقيب قطاً طحل (٣)
وقالوا: قسي، فاجتمعوا على هذا فيه.

وبني (لهنّ) لتشميمه معنى حرف التعريف (٤)، وفتح لأن الفتحة تستخف مع الياء.

(١) الأوس أن يكون بعكس جني؛ لأن في النسب إلى حبة تحذف الياء وتفتح عين الكلمة بزيادة ياء النسب
وكسر ما قبلها وحذف الياء، فالزيادة والتغيير علة الحذف بصريح عبارته في التعليقة (١٥٥/٣)، أو بعله
يريد أنه جرى مجرى (جني) في أن التغيير يدعو إلى التغيير
وغند أبو علي مثل حبة بباء في: الشكيلة ٥٦، وانظر الكتاب (٣٢٩/٣) والاصول (٧٢/٣) والسيرافي
(العلمية ٩٧/٤)

(٢) هذه شعبة من مسألة لفظ الجلالة التي طال فيها كلام أبي علي في كتبه، وما ذكره هنا هو ما ينضوي إليه قول
سهبويه (٤٩٨/٣) وأحد به أبو علي في: الإعمال (٥٣/١) والبصريات ٩٠٩، والتعليقة (٢٧٨/١)
والشعر ٤٥، والشراريات ٥٢٣، ونقص الهادور فيما حكاه البغدادي في: الخزانة (٣٨٢/١٠)

(٣) من الهرج، وهو لعمد الرمثاني في المعاني الكبير ١٠٦٣، وديوان المعاني (٦٠/٢) ومنتهى الطلب
(٣٩/٩) ونسب لامرئ العيس بن عايس في: أخبار النحويين للسيرافي ٢٩، وتاريخ ابن عساكر
(٢٥١/٩) وله أو لعمد الرمثاني في اللسان والنتاج (عرقب) و(دفس) و(فوق)، وبلاسية في: الشعر
والشعر ٨٥، والنصاح (عرقب) والمقاييس (فقا) واتشده أبو علي في: البصريات ٩١٠، والإعمال
(٦٠/١) عني مجي المقلوب على غير زنة للمقلوب عنه. الفقا جمع الفرق وهو موضع الوتر من السهم،
عرقوب اللفظ ساقها وشبه الحسرة التي في فوق النبل بعراقيب القطا، الطحل جمع أصل وطحلوه وهو لون
كبرماد

(٤) انظر رد ابن جالويه على قوله هذا ثم نقض أبي علي للمرد في: الخزانة (٢٤٦/٢) وأيضاً في الحجة
(١٢٦/٥) وما تقدم من كتبه

١٢١/أ مسألة

ثم يعجر حذف إحدى الياءين من (حية) (١) في الإضافة [إليها] (٢)، مثلاً يبقى
لأسم على حرفين الثاني حرف لين.

فإن قلت فليكن مثل (شاة) (٣)، قيل: الفرق بين تاء التانيث وياء الإضافة يظهر لك
في (سهاية)، إذا قلت في الإضافة إليها: (نهائي) بالهمزة؛ وذلك أن تاء تانيث مصرية
اسم ضم إليه اسم قبله؛ وبذلك على ذلك عجرة ما جاء من الأسماء على حرفين لشي
حرف لين مضاعفاً، وعرة ما بقي على ياء في الإضافة؛ كما بُنيت (عرقوة) (٤) وبها على
التانيث، وإن كان قد جاء نحو: كرسى.

وإن كانت قد حُرِّكت العين في نحو:

رَمْلِيَّة (٥)

لزم تحريكها في (حيوي).

وفي بفظ الكتاب بعض الإشكال في آخر الفصل (٦)، وهو متخرج على تقدير
هذا.

(١) منسوب حية مسألة ذكر فيها سيويه (٣٤٥/٣) قولون حيوي للتحليل، وحيي لأبي عمرو، وانحصر
أبو علي على الأول في التكملة ٥٧، والحجة (١٣١/٤) والتعليل (١٢٠/٥) والبصريات ٢٣،
وذكرهما في: البصريات ٨١٤، والتعليل (١٦٢/٣) مختاراً الأول.

(٢) لأصل إليهما، وهو تحريف.

(٣) أي عند حذف إحدى ياءي حية، ومنسوب شاة عند سيويه (٤٦٠، ٣٦٧/٣) شامي.

(٤) حشبة معترضة على الدلو، ومنسوبها: عرقى عند سيويه (٣٤٨، ٣٤٠/٣)

(٥) من الرمل، ونحوه:

كُنِيتَ كِنَازَ لَحْمِهَا رَمْلِيَّةً عَلَى مِثْلِهَا تُفَعَّى الْهُمُومُ لِلطَّوَارِقِ

وهو منسوب من شيخان في: النوادر ٢١٠، وأنشده أبو علي في: البصريات ٨١٥، والبصريات ٢١٧ على
تحريك العين في السب إلى الرمل، واحتمل أبو حاتم في: النوادر أنها منسوبة إلى الرمل من السير، وهو صرب
من صرورة، وعليه لا شاهد فيه لأبي علي، غير أن أبا علي احتج بأنه من الرمل يريد به الصلابه وأنه ليس
برحور، وانظر التكملة ٥٧ والبيت يصف ناقة، كُنِيتَ. لونها إلى الحمرة، كِنَاز: مكسر.

(٦) يريد من سيويه (٣٤٥/٣): "وحُرِّكت الياء لأنه لا تكون الولا ثبته وقبلها ياء ساكنة" وانظر شرحه في

التعليل (١٦٣/٣)

و استجاروا المحذوف في (تحوي)^(١)، وإن لم يستجيزوه في (حية)؛ لأنها كثرت بالزيادة فاستجاروا ذلك إذ استجاروا (فوك) و(ذو مال)^(٢)، فشُسِّهت (تحية) بـ(حبيبة)^(٣).

مسألة

بما كان موضع الجار مع الخور بصياً^(٤) دلّ ذلك على أنها كالجاء / ١٢١ ب لوحده، فيستقدر ذلك ثم يحذف تعليق حرف الجر^(٥)، وكذلك قُبِح المضاف من الأسماء كقُبِح (أشهد بذلك)^(٦)، وهو في الحرف أفحش. وقُبِح أيضاً في الأسماء^(٧)؛ لأن فيها معنى اللام ومعنى (من)، ولأنها عامدة عن حروف الجر. وحسن شيئاً قوله:

جاءت بكفّي كان من أرمى البشّر^(٨)

على شذوذه كون الذكر عائداً عن الصفة على الموصوف، فجري المحذوف من اللفظ مجرى المثبت فيه.

-
- (١) وضح النسخ (تحوي) بكتابة (ت) و(صح) أعلما. وهي منسوب (تحية) عند الخليل فيما حكاه سيبويه (٣٤٦/٣) وذكره أبو علي في النكملة ٥٧، وشرحه في: التعليفة (١٦٥/٣)
(٢) أي استجاروا الاسم على حرفي أحدهما حرف لئلا يها مضاعفان كثيراً بالإصابة
(٣) في: حذف الياء من منصوبها، وانظر التعليق عليها في (١٢٠-ب)
(٤) قول الخليل وسيبويه (٩٤، ٩٦/١) وأبو علي قرر ذلك في: الشيرازيات ٣٤٠، والشورى ٣١، والتعليفة (٨/٤، ١٢٦/١)
(٥) ومعه في: البعداديات ٥٦٧
(٦) سلب التعليل عليه في (١١٩-ب)
(٧) أي تعين المضاف من الأسماء.

- (٨) من برحر، وهو بلا نسبة في: المقضب (١٣٧/٢) ومجالس ثعلب ٤٤٥، والأصول (١٧٨ ٢)
والخصائص (٣٩٦/٢) وأما في ابن الشجري (٤٠٦/٢) والخزانة (٦٤/٥) وأشهد أبو علي في البعداديات ٢٤٦، ٣٩٨ على إقامة الصفة مقام الموصوف على تقدير: رجل كان، وذكره فيها ٥٦٨ على تعين المضاف في الشعر لأن الأسماء أقوى من حروف الجر، وهو قريب من قوله هنا، وفي الشاهد أقول أخرى بغيرها في: الخزانة واللسان (من).

فأما حذف نون التثنية من قوله: (بكفي) فلأن النون قد تُحذف مع غير الإضافة،
قد.

إِنْ عَمِّي اللَّذَّا (١)

وكما قال من قال:

خطائنا (٢)

وكما قال أبو بكر:

مِنْهُ الْقَدَمَا (٣)

(١) بعض بيت من الكامل، وتماه:

أبني كُليبُ إِنْ عَمِّي اللَّذَّا قَتَلَا المَلُوكَ وَفَكَّكَا الأَغْلَالَا

وهو بلا خطئ في: شعره ٨٦، والكتاب (١٨٦/١) والفتاوى ٧٣، والمقتضب (١٤٦/٤) والاشتقاق ٣٣٨،
وبلا نسبة في: ما يصر في ١١٢، وصر الصناعة ٥٣٦، وأما ابن السجري (٥٥/٢) والحزاة (٧/٦) وغيرها
كثير، وأنشده أبو علي في: الشعر ١٢٥، والشبائر ٢٧٥، والمضديت ٢١٨، والمسكرية ٢٨١، والحجة
(١٥١/١٢٥) وجملة كلامه فيها أنه حذف النون لطول الاسم بالصلة للضرورة، ولونه قون البصريين،
والكرميون والزجاج يرويه لغة.

(٢) من «تقارب»، وتماه:

لَهَا مَثْنَانِ خَطَانَا كَمَا أَكَبَ عَلَى سَاعِدَيْهِ الشَّيْرُ

وهو لامرئ القيس في: ديوانه ١٦٤، والحل لابي عبيدة ٢٧٧، والحيوان (٢٧٢/١) والمعاني الكبير ١٤٥،
ومجالس العلماء ١٠٩، وصر الصناعة ٤٨٤، والحل ٢٨٥، وشرح شواهد الشافية (١٥٦/٤) وشرح أبيات
المغني (٢١٣/٤) واليمين (٢٩٧/٤) والصحيح (خطي) وذكر أبو عبيدة أن الأبيات قد تُروى لربيع بن
حشم السجري، وأنشده أبو علي في: الحجة (٢٢٠/١) على أن أكب مطاوع كب، وأنشده فيها
(١٢٤/١) والبغداديات ٤٣٦، ٤٤٣، والمسكرية ٢٨٠ وأجاز فيه قولين أولهما أن التقدير حَفَظْنَا فَرْدُ الألف
وهي لام العمل لتعرك ما التثنية ضرورة، والآخر حذف النون للضرورة أيضاً، والأول أوجه عنده ولم يُعَمِّدْ
بلا هت، ونسب ابن جني الأول للكسائي والآخر للمفروق، وحكي عن المبرد والبيت في وصف مرم،
خطائنا: مكثرتان، ويشبههما بصلابة ساعد النمر إذا اعتمد على يده.

(٣) من الرجز، وتماه:

فَدَ سَالَمَ الحَيَاتِ مِنْهُ الْقَدَمَا الأَصْوَانُ وَالشَّيْبَانُ الشَّجَعَا

وحُتَب في فائده مُنْسَب إلى ابن جنيّة والمساور القيسي وأبي حيان القميسي والمعاج، وهو في الكذب
(٢٨٧/١) ومعاني المرء (١١/٣) والمقتضب (٢٨٣/٢) والأصول (٤٧٣/٣) والخصائص (٤٣٢/٢)
والبيهج ١٥٣، وصر الصناعة ٤٨٣، والحل ٢٨٤، والحزاة (٤٣٦/١١) وأنشده أبو علي في الشعر ٥٠٠ عسى =

وحذف حرف الجر أحسن من تعليقه وحذف ما يقتضي دخوله عليه^(١)، ألا ترك إذا
حذفت حرف طهر له عملٌ ولفظٌ يدل عليه، وإذا حذفت المجرور لم يظهر ما يدل عليه،
فمن ثم جاء في كلامهم: (الله)^(٢)، ولم يجرى حرف الجر معلقاً في موضع

مسألة

قول حرير للأحطل.

بانتُ تُعافقهُ وِباتَ فراشُها خَلَقَ العِباءةَ بِالبَقَاءِ قَتِيلُ^(٣)

يدلُّ على أنَّ الفراش هو الزوج، ومن جهة النظر أنَّ خلافَ الفراش من ١١٢٢ كن ذا
رَجَمٍ مِن امِراةٍ مُحَرَّمٍ^(٤) يقال لهم: التَّضَدُّ، فيقال: مَنْ تَضَدُّ هذه المرأة؟ فيقال: عَمَّها أو
أخوها. حكى ذلك أبو نحوه أحمد بن يحيى^(٥).

وذلك أراد الأعشى في قوله:

وَقَوْمُكَ إِنِّ يَضْمَنُوا جَارَةَ فُكَاثِرًا بِمَوْضِعِ اضْطَادِهَا^(٦)

قول سيبويه يتقدير فعل وفاعل محذوفين والعمل نصب الامعان، وأما الحيات فمرفوعة بسالم والقديما
مفعولة، والنصر عليه أبو بكر في: الأصول والعراء في. معانيه وفي الأخير الضبط مخالف للكلام، وأنشده
أبو عبي في: التعليلة (١٢٥/٤) على الخروج عن الكثرة ويُحتمل على الندرة أو يؤزل، وفي العسكرية ٢٨١
حكى عن أبي بكر المذكور هنا أي بنصب الحيات والقديما فاعل سالم حذفت بونه وأجازه أبو عبي، لم يحكه
في: الحجة (١٢٥/١) غير منسرب وضمته لأن حذف النون إنما جاء في الموصولة، وقد عزا ابن جني قول
أبي بكر إلى أبيه (للكوفيين) في كتبه الثلاثة.

(١) أي جر الاسم المجرور.

(٢) حكاه سيبويه في (٤٩٨/٣) عن العرب؛ ذلك لأنهم يريدون حرف الجر في القسم مع حذف لكثرة
استعماله وتخصفاً، وذكره أبو علي في: الشيرازيات ٩٣، ٩٠، والإعمال (٥٢٠/١) والشعر ١٣، ١٩،
والإيضاح ٢٧٧

(٣) من الكامل، وهو المبرور في ديوانه ١٠٢، ومقاييس اللغة (فرش).

(٤) كتب الناصح بالهامش: "خ: ذا رجم محرم من..." والياقي مقطوع بالتجديد، ولعل تمامه امرأة، وهي من
سبحه أخرى

(٥) من إحدى عنه، وفي الهديب (٤/١٢) والمعاني الكبير ١١٢٢ أن الأصمعي قال: العهد الأسماء والأحوال

(٦) من اشعار، وهو للأعشى في: ديوانه ١٢٠، والمعاني الكبير ١١٢١، والكامل ٨٨٧، واللسان والناسخ
(نصف)، والديوان: يكوموا.

فالتصد خلاف الافتراض، فالعراش كالكتان^(١) والهجان، والتصد كالبطل والحس، وإن كان قد غلب حتى صار بمنزلة العبد ونحو ذلك.

يُنظر^(٢) في قوله: ﴿الَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أَلُوفٌ حُدَّرَ الْمَوْتَ﴾^(٣)، ﴿الَمْ تَرَ إِلَى الْمَلَأِ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَى﴾^(٤)، ﴿الَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الصُّرَّةَ﴾^(٥)، ﴿الَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ﴾^(٦)، ﴿الَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ بَدَّلُوا نِعْمَةَ اللَّهِ كُفْرًا وَأَحَلُّوا قَوْمَهُمْ﴾^(٧)، ﴿الَمْ تَرَوْا كَيْفَ خَلَقَ اللَّهُ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ صِدْقٌ﴾^(٨)، ﴿أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبْلِ كَيْفَ خُلِقَتْ﴾^(٩)، ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى مَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ تَتَفَبَّأُ﴾^(١٠)، ﴿أَفَلَمْ يَرَوْا إِلَى مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾^(١١).
أبو بكر للقلعس الأزدي^(١٢):

نَهَانِي أَمْرٌ عَنْ لَذَّتِي أَنْ أَنَالَهَا فَقُلْتُ دَعِ التَّغْيِيدَ فِي الشَّرْبِ لِدُخْمِ
ب / فَلَسْتُ عَلَى مَا كَانَ مِنِّي بِرَاكِبٍ حَرَاماً مِوَاهَا مَا حَيَّيْتُ يَدَ الدَّهْرِ^(١٣)

(١) السكان وقاء كل شيء وستره. وأبو علي يريد بالتشبيه رقة الكلمة.

(٢) لم يذكر شك هنا في الآيات، غير أنه بحث العمل (راى) بالتفصيل في ١٠ الخطبات ٦٣، والفعل (نظر) في
الحجة (٢٦٩/٦)

(٣) سورة البقرة. (٢٤٣)

(٤) سورة البقرة. (٢٤٦)

(٥) سورة الفرقان. (٤٥)

(٦) سورة النمل. (١)

(٧) سورة إبراهيم. (٢٨)

(٨) سورة يوح: (١٥)

(٩) سورة الفاشية. (١٧)

(١٠) سورة النحل. (٤٨) وقرأ (تعباً) بالناء أبو عمرو وعيسى ويعقوب وغيرهم المسموعة ٣٧٤، والمبسوطة
٩٦٤، ومعجم الخطيب (٤/٦٣٨)

(١١) سورة سبا. (٩) وهي الأهل. أولم، وهو تحريف.

(١٢) سم أحد إلا القميس الكتاني وهو عدي بن عامر بن ثعلبة من كنانة بن خزيمة، جاهلي قديم، وقيل إنه
حديثه بن عبد بن مقيم بن عدي المذكور. انظر معجم المرتضى ٨٢، وجمهرة ابن حزم ٤٩٤، ومعجم
الشعراء المأهدين ٢٩٧

(١٣) من الطويل، والأول مع ثلاثه أخرى للقلعس في: قطب السرور للرفيق الفيرواني ٥٥٩، وفيه (التقييد) =
(التعبيد)

(يد أنه هر) منصوبٌ بـ (حييت)، ولا يكون منصوباً بـ (راكب)؛ لأنه قد نصب (ما حييت)، ولا يكون لفعلٍ ظرفاً زمانٍ كما لا يكون له حالان (١) ولا معمولٌ بهما ولا يكون بدلاً من (ما حييت)؛ لأنك لا تبدل الأعم من الأخص.

فإن قلت فقد تقول: الدهر والأبد (٢)، وأنت تريد بعض ذلك، وكذا (حييت شهر رمضان) (٣).

فإن ذلك أيضاً لا يجوز؛ لأنه وإن كان كذلك فالمراد به التكثير.

[ع: هذا عدي أما جائزٌ غيرٌ مُتكرِّر؛ وذلك أن قوله أيضاً: (ما حييت) مرده انكثرة، فإدراك المراد بكل واحدٍ منهما الكثرة وشاع عنهم وضع البعض موضع الكل كان هذا أيضاً جائزاً، وقد شاع أيضاً عنهم وأطرد في استعمالهم: «لا أكلمك ما حييت» (٤)، و«لا أكلمك ما طار طائر» (٥)، و«ما بئل بحر صوفة» وبحو ذلك، والمراد بكل واحدٍ من ذلك هو المراد بصاحبه، وإن كما قد نعلم أن مدة طيران الطائر وبئل البحر المصروف أطول وأشد امتداداً من أطول أعمار بني آدم، وهذا واضح.

ومن جهةٍ لنظر أيضاً أنه معلوم / ١١٢٣ أن الإنسان لا يحلف أنه لا يفعلُ فعلاً بعد موته، وإنما المعتاد المألوف في هذا أن يحلف الإنسان على ترك الشيء مدة حياته أو بعض ذلك. فإما أن يحلف الآن لا يكلم ربه يوم القيامة وما بين ذلك من أيام الدنيا وما وراء ذلك في جنة أو نار فليس ذلك مما يُعترف ولا يُستعاضى، ومع هذا فلا يحلف أنه لا يرتكب سوى ذلك في قبره وهي وقت ارتفاع التكليف عنه، وعليه قول الهذلي:

فوالله لا أنسى قتيلاً ورثته بجانب قوسى ما مشيت على الأرض (٦)

(١) تعدد الحال مما حذف فيه النحاة، والمجسور على إجازته انظر للفتصب (١٦٩/١) والمجسب

(٢/٣٠٧) واختيارات أبي حيان ٨٣

(٢) هذا مختصر عن عبارة سيوريه: سير عليه الدهر والليل والنهار والأبد، وانظرها ثانية والتعليق عليها في (١٧٣ ب)

(٣) الكتاب (٢١٧/١) والاصول (١٩١/١، ٢٩٢/٢).

(٤) أطرد استعمالهم ما حييت، وانظر بعضه في: دواوين الأعشى ٢٥٣، وجرب ٢٠٥، ٦٤٧، ولا حمل ١٩٢

(٥) هذا، مثل والذي يليه سلف التعليق عليهما في (١٠٥ ب)

(٦) من الطويل، وهو لأبي جراح الهذلي في: شرح أشعار الهذليين ١٢٣٠، وتخرجه ١٥٠٨، وأشد ابن حني =

وقول الآخر:

أُحِبُّ مُلَمَّى مَا حَيَّيْتُ أَبْدًا^(١)

ولا يجوز أن يحلف على أنه يُحْيِيهَا وهو واقف بين يدي الله للحساب، ولا وهو في قبره رمةً سحيقاً، وهذا محصول الحال وعليه مدار المعنى.]

[فا] (٢) أبو بكر قال: أنشدني الزبدي:

حَرَسْتُ مَا حَيَّيْتُ بَيْتَ كُلِّ أَرْوَمَةٍ فَرَعَتُهُ فَاالشُّكُورُ وَالْمُسْتَشْكِرُ^(٣)

مسألة

(أَرْجَان) (٤) لا يكون (فَعْلَان)؛ لأنه مثال لم يأت في أصول النكرات، فهو (أَفْعْلَان) فإؤه وعينه من موضع واحد كـ (أَوَّل)، على أنه / ١٢٣ ب قد قال أبو عثمان (٥) أو غيره في (أَمَّا) التي يُلزمها الجواب بالفاء: إنها (فَعْلَى) (٦) وليست بـ (أَفْعَل)؛ لئلا تكون الفاء والعين من موضع واحد، وذاك لأنه انصرف به إلى مثال موجود وهو (فَعْلَى)، و(فَعْلَان) ليس موجوداً فينصرف بـ (أَرْجَان) إليه.

ولك أن تحمله أيضاً على (فَعْلَان) وتثانئ بـ (بَقْم) (٧) وغيره من أبنية العَجَم نحو: آجَرٌ وبغداد في اللغتين (٨).

هي: الحصائص (٧٢/١) والمجيب (٢٠٩/٢) وقال في إعراب الحماسة فيما جاء في الخزانة (٣٩٦/٥):

"(م) مع الفعل في تقدير مصدر وحذف اسم الزمان معه؛ كأنه قال: مدَّةٌ مشي على الأرض."

(١) ذكره أبو علي في (١٠٥-ب) بلفظ (رَبَا)، ولم أجد الشاهد في أي موضع آخر

(٢) الأصل: قال، ولا معنى لها، و(فا) تبيين انتهاء تعليق (ع)

(٣) من الكاسل، ولم أشر عليه.

(٤) مدينة كسيرة في كنورة فارس، مرصع الاطلاع ٥٢، ومصحح البلدان (١/١٤٢)، ولأبي علي في الحميات ٣٦٤ كلام فيها انتهى فيه إلى خلاف قوله ها، فلم يجز إلا (فَعْلَان)، وحكه عنه ياقوت

(٥) نسبة له بلا تردد هي: الحلبيات، واحتج له في: البصريات ٨٨١

(٦) كذا في أصلها وأصل الحلبيات والبصريات، وغيرها محقق الحلبيات إلى (معل) تبعاً لمعجم البلدان، ولاصول الثلاثة أولى

(٧) بقم ذكره سيويه (٢٢٩/٣): صيغ أحمر، وهو فارسي معرب، المعرب ٣٥

(٨) أي بغداد وبغداد. وانظر: أدب الكاتب ٤٣١، واللسان (بغداد).

(تكريت) (١): فَعْلِيلٌ، وَلَا تُرَادُّ النَّاءُ هُنَا إِلَّا بِقَتٍ.

مَذْهَبًا سَبِيوِيَّةً وَأَبِي الْعَبَّاسِ فِي:

أَلَيْتَ حُبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمَهُ (٢)

مِثْلُ مَذْهَبِ الْحَوِيَّيْنِ فِي قَوْلِ الْفَرَزْدَقِ:

أَلَمْ تَرْنِي عَاهَدْتُ رَبِّي ...

..... لَا أَشْتُمُ الدَّهْرَ ...

(٣)

(١) يندف بين بغداد والموصل على دجلة، وهي كذا في الأصل بكسر الناء وعليه يصح قوله بأنه فعليل لأنهم مصوا على فُعْلٍ فَعْلِيلٌ بفتح الراء، ولكن أهل اللغة لم يذكروا (تكريت) إلا بالفتح وصرح بعضهم بأن الكسر عامي. ورد بعضهم أصالة الناء فيها فزنتها عندهم (تفعيل) انظر الكتاب (٤/٢٦٨، ٢٩٣، ٤٠٧) واستدراك الريدي ١١٨، ومعجم البلدان (٢/٢٨) والصحاح (سرج) والعياب (سرج) وأصب ح المبر والنج (كرت، رعب).

(٢) من البسيط وعجره:

وَلَحَبٌ يَأْكُلُهُ فِي: الْقَرْيَةِ السُّوسِ

وهو شمس في ديوانه ٩٥، وتخريج ٧٣ ٧٥، والكتاب (١/٢٨) والانتصار ٤٨، والأصول (١/١٧٩) وشرح التلميح للباقولي ٤١٩، وأمثالي لبس الشجري (١/١٣٤) وتعليق الشواهد ٥١٧، وشرح أبيات المعنى (٢/٢٥٩) وأنشد أبو علي في: التعليقة (١/٦٤) فذكر قول سبيويه الذي ينصب (حب) على فرع الخضر، وقول المبرد الذي ينصب على الاشتغال بتقدير كليت لا أطعم حب العراق، ولم يرجع أحدهما، وأنشد في: البصريات ٩١ لما ذكره هنا واختار قول سبيويه بكلام مفصل، ونسب قول المبرد في: الشجرية وشرح أبيات الجرمي والمازني. وفي الأصل (أليت) بالنصب، والصواب بالفتح وانظر تحقيقه في الديوان، والقربة هنا الشام

(٣) من العويل، وتجهها.

أَلَمْ تَرْنِي عَاهَدْتُ رَبِّي وَأَبِي

عَلَى مَلْفَةٍ لَا أَشْتُمُ الدَّهْرَ مُسَلِّمًا

وَلَا حَارِجًا مِنْ فِي: زُودُ كَلَامٍ

وهما معررد في ديوانه (٢/٢١٢) والكتاب (١/٣٤٦) والكمال (١/١٥٥) والمعنص (٣/٢٦٩)، (٤/٣١٣) وشرح أبيات سبيويه (١/٢٣٩) والحماسة البصرية ٨١٣، وشرح ابن يعيش (٢/٥٩) وشرح أبيات المعنى (٦/٢٤١) وأنشد أبو علي في: التعليقة (١/١٩٨) فذكر قول عيسى بن عمر الذي يذهب إلى عدم ذكر المقسم عليه في: الشاهد وأن (لا أشتم وخارجا) حالان وبه أحد العلماء في معانيه (٣/٢٠٨)، وأنشد أبو علي في: البصريات ٩١٥، ٩١٧، والحجة (٣/٦٢) على قول سبيويه وأكثر النحاة وهو أن (لا أشتم) جواب المقسم، و(على حلقة) متعلق بعاهدت، كما تعلق (على حب العراق) بأليت =

فسيبويه هي بيت المتلمس لم يجعل (آليت) قسماً، وإنما (آليت) بتعدّي إلى (حبّ العراق) بحذف الحرف فيوصل الفعل، وهو أبين.

وهي قول أبي العباس بعض البُعْد؛ لانه يلزمه أن ينصب (حبّ العراق) بمعل مضمّر يُفسّره المقسم عليه، ولا نعلم قسماً جاء تفسيراً لشيء مضمّر، فإذا كان تأويله يؤدي إلى ما لا نظير له وجب أن يكون مطروحاً.

مسألة

سميته زيدا وسميته يزيد (١).

عرفت عرفان منل (٢)

والعرف والعرف (٣) / ١٢٤ والأعراف،

حتى إذا صار ذا أعراف (٤)

والعرف: الرائحة الطيبة.

في الساق، كما أشده في الشعر ٣٦٩، والبصريات ٧٧٣، والحجة (١١٧/٢) فاجاز وضع (حارجاً) برة فاعل موضع المصدر.

(١) من مسائل سيبويه (٣٨/١) وجعل دخول الباء فيه على حد دخولها في (عرفت)، وابتعاه في: تعدية الفعل بنفسه ثلثة وبالباء أخرى كلام في تغير المعنى وعدمه.

انظر، شرح السيرافي (٣٠٣/٢) وأدب الكاتب ٥٢٣، والاقضية (٢٠٨/٢) وبسبب ٤٢٢، واللسان (سمي).

(٢) سم أجده القطعة في بيت، وأقرب ما وجدته هو بيت الاخطل:

أُنْكِرُ الدارَ أم جِرْفانَ منلةٍ لم يبقَ غيرُ مُناخِ القُدْرِ والحُصَم

وهو في دهرنه ١٦٣، وأضى أبا علي أراد التقدير في تفسير نصب (عرفان منلة) عند ذكر الفعل المحذوف (عرفت)، وانظر الكتاب (٨/٤).

(٣) جمع عريف، وقيل اسماً بما يجمع على قتل

(٤) من الرجز، وهو للعجاج في ديوانه (١٦٩/١) وأخبار السجويين للسيرافي ٩٢، والسمط ٧٨٨، والخزاعة

(٤٢/٢) وبلاسيه في القين (٧٦/٢)، وروايتها كلها: أصم مكان صار، وهذا بمعنى وفي السمط أصم

د أعراف هذا مثل يقول: صار مثل البرقون

مسألة

قولهم (صمتُ ذلك) (١) لا يخلو (ذاك) من أن يكون إشارة إلى المصدر أو إلى المفعول الأول أو الثاني أو إلى معنى الجملة؛ كما يقول أبو عثمان (٢)، فلا يكون للأول لزوم الثاني، ولا إلى الثاني للزوم الأول.

ولا يحور أن يكون إشارة إلى معنى الجملة؛ لأنه لو كان إشارة إليها وساد مسدده لوجب أن يعيد ما يعيده فيقال: ذاك؛ كما يقال: زيد أخوك، وليس كذلك (طنتُ أن ريداً مصطلقاً) في الاختصار على مفعول واحد؛ لأن (أن زيدا منطلقاً) سد مسدداً للمعنيين لتأديته معاهما، وليس (ذاك) كذلك، ووقوعه في قوله سبحانه: ﴿عَوَّاتٌ بَيْنَ ذَلِكَ﴾ (٣) موقع الاسم لا يوجب وقوعه موقعَ الجمل؛ لأنَّ ذينك الاسمين ليسا بمبتدأ وخبر إنما هما افروض والبيكاره (٤)، فجري مجرى قولك: بين القوم وبين الجماعة، فوقع (ذلك) هنا موقعَ الاسم كما وقع في قولهم: حبذا زيد، وفي قوله:

وكلا ذلك (٥)

وليس (بين) من مواضع الجمل.

(١) الكذب (٤٠/١) والأصول (١٨١/١) وما أحد به أبو علي هنا وفي التكملة ١٦٩، والإعمال (٢٦٢/١) هو قول سيبويه، وله في الأخير بحث طويل

(٢) وهو موافق لقول المراء والرجاج، انظر. معاني المراء (٤٥/١) والزجاج (١٥٠/١) وهما مثل التكملة وشرح الرضي (١٥٣/٤) والتذهيل (٢٠/٦) وشرح أبيات الفني (٣٥٤/٧)

(٣) سورة البقرة: (٦٨)

(٤) كذا قوله في الآية في الجحداديات ٢٠٢، والإغفال (٢٥٧/١). والمفروض مصدر فرضت البقرة أي صمت في السن.

(٥) بمعنى بيت من الرمل، وهو يشمله.

إنَّ للخبير وللشر مدى وكلا ذلك وجه وقيل

وهو بعد الله بن الربيعي في: ديوانه ٤١، وتحريجه في معصّل، والبيهلاقي في: شرح الأبيات (٤٠٢/٤) تعمق معيس وأشدّه أموعلي في الشيرازيات ٤٥١، والبغداديات ٢٠٢، والتعليق (٢٥٣/٣) والإعمال (٢٦٠، ٢٥٧/١) على أن (ذلك) مجرد يراد به التثنية، وهي البصريات ٥٧٢ أكتفى بإشاده الوجه ما يتوجه إليه الإنسان من عمل وغيره، والقبيل المحجة الواضحة.

ويشهد أيضاً على أبي عثمان أنه قد قال / ١٢٤ ب في الفعل الذي يتعدى إلى ثلاثة مفعولين: إنه إذا تعدى إلى الثاني لزم أن يُعدى إلى الثالث، ولو كان (دك) كاجمة لجار عنده - (أعلّمت ريداً ذاك) فيقع موقع الجملة، وفي امتناع ذلك دلالة على أنه لا يجوز أن يسد (ذاك) مسدّ الجملة.

وحارت الإشارة إلى المصدر - وإن لم يجر له ذكرٌ لدلالة فعله عليه؛ كما جر إصمارة بدلالة فعله عليه.

حكى الفراء:

قد كنتُ حراً جاً وكوجاً صيرفاً لم يلتجئني حينئذٍ بئس الخاصي (١)

مسألة

يقول الفراء (٢) في المفعول الثاني من (ظننت) وحير كان: إنه يمتصّب على الحال. ويُفسدُ هذا وقوعه معرفةً مضمرّاً وبالالف واللام، والحال لا يجوز فيه شيءٌ من ذلك. ويقول أيضاً (٣): إن الظن وبأنه أصله الحكاية.

فكان على هذا من أولى الناس بأن يقول إن المفعول الثاني ليس بحال؛ لأن الحكاية حكمها أن تكون في الجمل والكلام التام (٤).

(١) من الكامل، وهو لامية من أبي عائد الهذلي م: شرح اشعار الهذليين، ٤٩١، وتخرجه ١٤٣٤، والكتاب (٢٩٨/٣) والألفاظ ٦٣٥، وشرح أبيات الإصحاح ١٠٤، وبلا نسبة في - ما ينصرف ١٣٨ وفي الأصل: تلتجئني بالياء، وأصلحتها من الفراء، وأشار الطالع في الهامش إلى رواية نسخة أخرى: حير، وهي رواية المصادر غير أن أكثرها بلا ياء وبعضها بياء (لخاصي)، وأما رواية الفراء فهي م: محاسب (٣٩٦/٢) وبسرها "يريد الخائن فقلب كما قال. عاقب يريد عائق". التخص في كذا سبب فيه، وخاص (فغان) منه ويريد - ثم تلتجئني لخاص، حيض بيض: ضيق لا مخرج منه، الصيرف المنصرف في الأمور المشاغل، الولوح الذي يُلح في الأمور مجترئاً، يصف نفسه بالاحتيال والتصرف.

(٢) لم أجد في معانيه إلا موافقة البصريين وكذا قول ابن سعدان في: مختصره ٦٤، وما في المتن حكى عن الفراء في السدي (١١٦/٤) وعن الكوفيين في: الإنصاف ٨٢١، وتبيين العكبري ٢٩٥، والأرنشاف (٧٢/٢)

(٣) أقرب ما وجدته قوله في - اللعاني (٤٤/٢): لأن الظن والعلم في معنى القول واليمين

(٤) عن التذكرة معلة الشاطبي في: المقاصد (٤٥٣/٢ - ٤٥٤) ثم شرحه - يريد - والحال إما تأتي بعد تمام الكلام، فيرغم بدعوى الحال في المفعول الثاني ما أن يكون الظن واقعاً في أصله على المرد لا على الحكاية وهذا تناقض ظاهر - وفصّل الحكاية على الكلام التام هو قول سيبويه في: للكتاب (١٢٢/١)

مسألة

هو قيس (ذو مال) علي (أدل) (١) فلزم كسر [الذال] (٢) وقلب الواو ياء، فكان لا يمتصل ١١٢٥ الحرف من الرفع، وقد فصل بينهما في التشبية والجمع على حدثه وعلامات الصمير، فكدلك يُفصل بينهما هنا، ولزم القلب في (أدل) و(قلنس) (٣) ولم يلزم في (أحوك) و(ذو مال)؛ لأن الواو هنا غير لازمة، فجري مجرى (ضوء) (٤) وبابه، والواو لازم فوجب قلبه.

[ع : إن قيل : قد سوي بين المجرور والمرفوع في نحو : القاضي وبابه، قيل : قد يقع الفرق بينهما في بعض الأحوال ؛ وذلك نحو قوله :
مُصَنِّفِي الْخِذِّ أَصْلَمُ (٥)

و :

لا بارك الله في الغواني هل (٦)

ولو قيل : (ذي مال) في الرفع والمجرر كما اختلف في حال من سعة أو ضرورة] .

(١) أدل جمع ذو على أفعل (أدلوا) والواو في مثلها تُقلب ياء ويُكسر الضوم، وربة (ذو) تُقلب، فتكون صحتها متحركة كادلوا . وانظر الكتاب (٣٨٣ / ٤) والنصف (١١٧ / ٢) والتعليق (٧٦ / ٤ ، ٧٥ / ٣)

(٢) لأصل : الدال سقوطة من أسفل، وهو تصحيف لأن الكلام في (ذو) .

(٣) جمع قلنسوة، وأصله : قلنسوة مجرى فيها ما جرى في أدل . انظر الكتاب والنصف والمقتضب (٣٢٤ / ١) والبصريات ٦٥٨

(٤) عند تصحيف مبرتها تقول ضوء، فالتخفيف عارض غير لازم فبقيت الواو مع تحرك مع قبلها، وعقد ابن

جني بيا لإحراء اللام مجرى غير اللازم نقل فيه عن أبي علي قولاً يوافق ما أقره هنا وفي الحجة (٣٩٩ / ٤)

وأهلييات ٥٥، والشيرازيات ٣٦٨ انظر الأصول (٩٣ / ٢) والخصائص (٩٤ / ٣)

(٥) بعض بيت من الطويل، ومثله :

نراه وقد فات الرماة كأنه أمام الكلاب مصغي...

وهو لأبي حرش الهذلي في شرح أشعار الهدليين ١٢١٩، والمعاني الكبير ٧٣٠، وبلا نسبة في بصرة

الإعراب ٢٦١، وأشده ابن جني في : النصف (٨١ / ٢) عن أبي عثمان وفي الخصائص (٨١ - ٢) بروايته

هو برفع مصغي، ومن السكري في الشرح على نصبه على الحال وعليه لا شاهد فيه . البيت في صفة ظبي،

أصعب أمم، وهو مصعب من شدة العلو، الأصل مقطوع الأذن فشبهه به من شدة صرعه أدبه

(٦) عجزة - هل يصحس إلا لهي مُطْلَب، وسلف التعليق عليه في (٧٤ - ب)

وقولهم^(١): (دوات) يدل على فساد قول الكوفيين: إن (دا) حرف واحد بدلالة قولهم دا وليس في (دان) دلالة على أن أصل (ذا) حرف واحد كما سم بكس في (دوت) دلالة على أن الكلمة ليست ثلاثية؛ ألا ترى قبوله: ﴿ذَوَاتُ أَفْسٍ﴾^(٢)، و﴿دَوَاتِي أَكْثَرُ حُمْطٍ﴾^(٣). وكذلك لا يدل (اللذان) على زيادة الياء في (الذي)^(٤)، وإنما خدمت لالتقاء الساكنين، والحذف في (دان) و(اللذان) أجور؛ إذ حار في (ذوات) وهو مُمكن.

مسألة

١٢٥ / ب قولهم: (داة)^(٥) يدل على فساد قول من يقول بالمعرب من مكسين^(٦)؛ ألا ترى أن الألف في (دات) إنما هي في موضع حركة بناء، وقد تبع ما فيها من الحركة هذه الحركة التي هي المفتحة، و(ذات) ك(شاة)^(٧).
[ع: أبين من هذا قولهم: هذه امرأة، فتبع فتحة الراء فتحة الهمزة، وهي بناء لا محالة].

(١) تقدم بعض كلامه في المسألة في (١١٤-١)

وقول الكوفيين: الدال وحدها هي اسم الإشارة يعارضه قول البصريين إن الألف من تمام لاسم النظر: إعراب الزجاج (٦٨/١) والنحاس (١٧٨/١) والإنصاف ٦٦٩، وتبيان العكبري ١٤، وشرح الرضي (٤٧٣/٢)

(٢) سورة الرحمن: (٤٨)

(٣) سورة نبا: (١٦)

(٤) وقول الكوفيين في: الذي إن الموصول الدال والياء زائدة وهي أملية عند البصريين، انظر الإنصاف والتبيين (١٨/٣)

(٥) هي دات وإنما صارت الهاء ثاء للإضافة ووصلها بغيرها

نظر: معاني الاغشى ٥٨، والاصول (٣٧٥/١)

(٦) هو قول الكوفيين: (أحوك) مثلاً معرب من مكانين الواو وصمة الخاء، وقد رد البصريون ذلك انظر

معنصب (١٥٣/٢) وصحيح المصباح ٢٦٢، والشعر ١٦٧، والمعضديان ٢٢٧، والمجته (١١٦/١)

والمهرست ١٠٦، وأمالى لمن للشجري (٢٤٣/٢) والإنصاف ١٧، وسفر السعادة ٥٣٩ ٥٤٥

(٧) في أن أصل التاء هاء. الكتاب (٣٦٧/٣، ٤٦٠)

مسألة

المؤفدان (١)

صد (لما) لاختلاف موصفي الحركتين من التقديم والناحية، وبحوه مقلات ومصباح (٢) للمجاورة.

ويذكر كان هذا من مذهبهم (٣) فانظر أين موقع الحركة من الحرف المتحرك بها؟

مسألة

قد (٤). اعلم الله هذا زيدا قائما العلم اليقين إعلاما، (العلم اليقين) على فعل آخر دل عليه هذا لئلا يعمل فعل واحد في مصدرين؛ فكأنه قال: علمت ذلك لعدم يقين، وليس كذلك: أدخل الله عمرا المدخل الكريم إدخالا (٥)؛ لأن (المدخل) و (الإدخال) واحد في المعنى، فجاز إبداله منه كما تبدل الكسرة من المعرفة.

قال في هذا الباب (٦): سرقت عبد الله الثوب الليلة، لا تجعله ظرفا، ولكن ١١٢٦، تجعله مفعولا.

(١) من بيت من الفولج، ونحوه:

لحب المؤفدان إلي مؤسى وجعدة إذ أطاعها الوكود

وهو خبر في: ديوانه ٢٨٨، والخصائص (٢/ ١٧٧، ٣/ ١٤٨، ١٥١) والمختضب (١/ ٤٧) وشرح أبيات المعنى (٨/ ٧٦) وشرح شراهد الشافية ٤٢٩، وبلاسية في النصف (١/ ٢٠٣١١، ٢٠٣) وسر الصاغة ١٧٩، وانتم ١١٠، وأنشد أبو علي في الشيرازيات ٣١، والحجة (١/ ٢٢٩، ٣/ ١٢٥، ٥/ ٣٩٢، ٦/ ٦٩، ٢٠٥، ٤١٦) عن أنهم استجاروا غلب الزوار الساكنة همرة إذا انضم ما قبلها وعليه كان يشهد أبو حية المصري البيت مضمورا في (المؤفدان) و(مؤسى)، غير أن أبا علي في الشيرازيات ذكر أنه ليس شاعرا بالسمع ولا قويا بالقياس، ورواية الديوان: المؤفدان، ولم ير البغدادي لها وجها لأن (وكد) لا رم.

(٢) أجاز سيبويه (٤/ ١٣٠-١٣١) فيهما الإمالة والفتح وفسر الأول بأن الكسرة السابقة بالحرف استعملت (الصاد وانقلاب) كأنها فيه لسكونه، وسبب عدم الإمالة بأن الفتحة التي بعده كأنها فيه لسكونه أيضا وشرحها معصّل في: التعلية (٤/ ١٨٦) والحجة والسر.

(٣) مذهب الكوفي في المغرب من مكاتب المذكور في المسألة السابقة

(٤) سيبويه (٤١/) بلفظ: اعلمت زيدا، وجاءت في: الأصول (١/ ١٨٨) وأجاز أبو علي في السبعة (١/ ٧٣) ما منه ها وسُمي البدل هناك تكرارا

(٥) الكتاب (١/ ٤١١)

(٦) انه كور من الكتاب وعبارته: ولكن كما تقول: يا سارق الليلة زيدا الثوب، وشرحه أبو علي في التكملة بمقاله ها

إِنْ سَأَلَ سَائِلٌ فَقَالَ: إِذَا جَعَلَ (الليلة) مفعولاً فهل يجوز أَنْ يُعَدِّيَ المَعْلَى إِلَى (الليلة) عَنِ أَنَّهُ ظَرْفٌ؟

وَجَوَابُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُعَدِّيَ إِلَى (الليلة) عَلَى أَنَّهُ ظَرْفٌ مِنَ الرَّمَاثِ لِقِيَةِ الْعَائِدَةِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا عَدَّى الْمَعْلَى إِلَيْهِ عَلَى أَنَّهُ ظَرْفٌ لَمْ يُقَدِّ إِلَّا مَا أَقَادَهُ الَّذِي عُدِّيَ الْمَعْلَى إِلَيْهِ عَنِ أَنَّهُ مَعْمُولٌ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ قُبِحَ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى وَقِلَّةِ الْعَائِدَةِ، وَلَكِنْ يَبْغِي عُدِّيَ الْمَعْلَى إِلَى ظَرْفٍ آخَرَ مِنَ الرَّمَاثِ جَارٍ، وَيَصِيرُ كَأَنَّهُ عُدِّيَ بِحَوْ: (اعلمتُ ريداً عمراً حبراً لناس) إِلَى صَرْفٍ مِنَ الزَّمَانِ؛ لِأَنَّ هَذَا الْفِعْلَ الْمُتَوَسِّعَ فِيهِ مُشَبَّهٌ بِ(اعلمتُ)، فَيَقُولُ عَلَى هَذَا: سَرَقْتُ عَبْدَ اللَّهِ الثَّوْبَ اللَّيْلَةَ الْعَامَ شَهْرَ كَذَا؛ كَأَنَّكَ قُلْتَ: اعلمتُ ريداً عمراً خيراً أساس شهر كذا. فَبِئْسَ جَعَلْتَ (الليلة) ظَرْفاً لَمْ يَسْتَقِمَّ تَعْدِيَتُهُ إِلَى ظَرْفٍ آخَرَ (١)؛ كَمَا لَا يُعَدِّيُ الْفِعْلُ إِلَى مَصْدَرَيْنِ فِي الْمَسْأَلَةِ الَّتِي ذَكَرْنَا.

وَمَا حَكَاهُ أَبُو عُمَرَ (٢) مِنْ أَنَّ (ظَنَنْتُ) وَبَابَهُ يَفْبَحُ أَنْ يُفْتَصِّرَ فِيهِ عَلَى الْفَاعِلِ وَحْدَهُ وَأَنْ لَا يُعَدِّيَهُ إِلَى مَفْعُولَيْنِ، فِيهِ بَعْضُ التَّقْوِيَةِ لِقَوْلِ سِيبَوِيهِ (٣)؛ إِنَّهُ لَا يُفْتَصِّرُ فِي هَذَا الْبَابِ عَنِ الْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ؛ وَذَلِكَ أَنَّهُ كَانَ ١٢٦ ب يَفْبَحُ الْاِقْتِصَارُ فِي انْقِلَابِ الْهَمْزَةِ؛ كَمَا كَانَ يَفْبَحُ الْاِقْتِصَارُ قَبْلَ السُّقْلِ.

إِلَّا أَنَّ سِيبَوِيهَ قَدْ أَجَازَ هَذَا الَّذِي اسْتَنْبَحَهُ أَبُو عُمَرَ فِي قَوْلِهِ (٤)؛ (ظَنَنْتُ ذَلِكَ) إِذَا عَدَّاهُ إِلَى الْمَصْدَرِ، وَقَدْ وَجَدْتُ فِي الشُّعْرِ مَا يَشْهَدُ عَلَى أَبِي عُمَرَ لِلْكُمَيْتِ قَوْلُهُ:

بَايَ كِتَابٍ أَمْ بِأَيَّةِ سُنَّةٍ تَرَى حُبَّهُمْ عَاراً عَلَيَّ وَتَحْسِبُ (٥)

(١) منع العمل في ظرفي زمان في: الحجة (٢٦٣/٣)

(٢) مرغت من تخريجها والتعليق عليه في (١-٩٣)

(٣) الكتاب (٤١/١) وعبارته: ولا يجوز أن تقتصر على مفعول منهم واحد هو الثلاثة.

(٤) الكتاب (٤٠/١) وعلقت عليها في المسألة التي عُدَّتْ لَهَا فِي (١-١٢٤)

(٥) من الطويز، وهو للكُمَيْتِ بْنِ رِيْدٍ شِعْرُهُ (١٨٤/٢) وَشَرْحُ الْمُهَاسِمِيَّاتِ ١٤٩، وَالْمَحْسَبُ (١٨٣، ١)

وشرح المروزي في ٦٩٢، وأرمنته (١٠٠/١) والبحر (٥٦٠/١، ١٤٣/٣، ٤٥٧/٧) والقصائد (٤١٣، ٢)

(١١٢/٣) والخمرانة (١٣٨/٩) وأنشده أبو علي في: الخطيبات ٧٦، والحجة (١٠٥/٣، ١٥٢/٥) على

حدف المفعولين، وفي الحجة (٢٠/٥) والشيرازيات ٥٦٩، على أنه أعمل الفعل الأول ولم يعمل الثاني

إلا أن لأبي عمر أن يقول: إنما حس هذا شيئاً؛ لأنه قد عدى قبله (تري) فاستعني
عن تعديته هو كقوله سبحانه: ﴿وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ﴾^(١) وما روي من قوله
صلى الله عليه: «وَلَا يُقْتَلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ وَلَا ذُو عَهْدٍ فِي عَهْدِهِ»^(٢).

مسألة (٣)

كما يدل على أن النظر إدارة العين نحو الميصر قوله: ﴿وَتَرَاهُمْ يَنْظُرُونَ إِلَيْكَ وَهُمْ لَا
يُبْصِرُونَ﴾^(٣)، وقول ذي الرمة:

ناظر^(٤)

وقول الآخر:

عسى أنني في كل سير أسيره وفي نظري من نحو أرضك أصور^(٥)
وقول المحدث كشافاً للمعنى:
ما سرت ميلاً... البيت^(٦).

(١) سورة الأحزاب: (٣٥) وهو قول سيبويه (٧٤/١) في الآية، واحد به أبو علي في: الحجة (٢٨٦/٣، ٢٠/٥).
(٢) جاء في: سنن ابن ماجه ٨٨٨، وأبي داود ٥١٨٨، ومسنن الإمام أحمد ١١٧، ١١٦، والنظر في: الأم (٣٤٠/٧).
وميسوط السرخسي (١٣٥/٢٦) وعمدة القاري (١٦١/٢) شرحه واحتجاج الخلقة به في حكم لقل
المسلم بالذم، وذكر أبو علي الحديث وقول أبي يوسف فيه في: الحجة (٢/١) والشهرازيات ٥٦٩، ويقدر
المحذوف: ولا ذو عهد في عهده بكافر، فمحذوف لتقدم ذكره.

(٣) المسألة مبسوطة بشواهدا في: الخليليات ٦٦-٦٧ والحجة (٢٦٩/٦).

(٤) سورة الأعراف: (١٩٨) والنظر الاحتجاج بالآية في الرؤية والاعتراض عليه في: تبيان العلوس (٦١/٥)
والبحر (٤٤٤/٤).

(٥) من بيت من الطويل، وهو بتمامه:

وأنني متى أشرف على الجانب الذي به أنت من بين الجوانب ناظر

وهو مدي الرمة في ديوانه ١٠١٤، والكشاف (٦٨/٣) والأصول (٤٦١/٣) وشرح أبيات سيبويه
(٨٠/٢) وجمائق السراويل ٢٥٣، والخزائن (٥٤/٩) وبلا نسبة في: المقاصب (٧١/٢) وأشده أبو علي
في: الحجة (٢٦٩/٦) والخليليات ٦٦، ٦٧، على ما ذكره هنا.

(٦) من الصويل، وهو مدي الرمة في: ديوانه ٦١٧، وتخرجه ١٩٨١، وأشده أبو علي الخليليات ٦٧ ما ذكره، وفي
الحجة (٢٨٩/٢) على أن أصور بمعنى لائق العتق.

(٧) بداية بيت من البسيط، وهو بتمامه:

ما سرت ميلاً ولا جلوزت مرحلة إلا وذكرك يمتني ذنباً عتقي

مسألة

١/١٢٧ بُرْدًا يُمْنَةُ خَلْقَان (١)

يَدُّ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِعَلَمٍ (٢)؛ لَأَنَّ الْأَعْلَامَ لَا تُحَرِّفُ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ مِنْ مُنْمِي بَرٍّ (عَمْرُو) لَا يَحُورُ فِيهِ (عُمَرُ) وَإِنْ جَازَ قَبْلَ التَّسْمِيَةِ، وَكَذَلِكَ (رَدُّ) وَ(زِيَادَةُ)، فَكَذَلِكَ (الْيَمِينُ) لَوْ كَانَ عَلَمًا لَمَا جَازَ فِيهِ (يُمْنَةُ).

مسألة

إِذَا سُمِّيَتْ رَجُلًا بَرٍّ شَاةً (٣) لَمْ تُجْمَعْ بِالْوَاوِ لِأَجْلِ التَّاءِ، وَلَا بِالْأَلِفِ وَلِتَاءِ لَاءِ لَمْ

= وهو إبراهيم بن الأعلم (ب/١٩٦) في الحلة السيرة (١/٩٤) ولمحمد بن عبيد الله بريات (ت/٢٣٣) في مستحل النعماني ٢٤٨، وبلا نسبة في: حقائق الناربيل ٢٥٤، ومحاسن الأدب (٢/٧٣) وأبي عبد الله أبو علي في الحجة (٢٧٠) والمحلييات ٦٧ على أن النظر المذكور في بيتي دي الرملة ليس الرؤية بل معناه التذمت إلى الجهة المقصودة كما وصّحه الشاعر المحدث في هذا البيت.

(١) قطعة بيت من الطويل، وهو بتمامه:

وَبَاتَ يَفْتَنًا سَاقَطَ الطَّلُّ وَالنَّدَى مِنْ الدَّلِيلِ بُرْدًا يُسَمِّي خَطِرَانِ

وهو الخبيرة النبوية في المجلس الصالح (١/٣٩١) وأما في النعماني (٢/٨٣) ولأبي الدميعة في صفة ديوانه ٢١١، وبلا نسبة في: الكامل ١٦٢، وفيه جاء قبل الشاهد ثلاثة أبيات لعبد الرحمن بن الحكم ثم بيتان غير منسوبين ثم أبيات فيها الشاهد وكلها على الروي والبحر أنفسهما، فانظمت هذه الأبيات مع غيرها في تاريخ دمشق (٣٤/٣١٨) في خبر واحد منسوب لعبد الرحمن، وهو دعوة بن حرام من بونته في: أمالي النعماني (٣/١٥٨) والخزانة (٣/٣٥٠) برواية:

أَغْرَكُمَا مِنِّي فَمَيْسُ لَبْسَتِهِ جَدِيدٌ وَبُرْدًا بِمَنْةٍ زَهِيَانِ

وعلى المصادر السابقة تكون رواية أبي علي محرفة، وفي ديوان المحزون ٢١١ بيت يقرب من روايته:

عَلَى دَسْتِي قَارِبُ اللَّيْلِ كَانَهَا إِذْ أَرَانِ مِنْ بَرْدِ لَهَا خَلْقَانِ

والبيت البُرْدَةُ مِنْ بَرْدِ الْيَمِينِ.

(٢) يريد أن (الْيَمِينُ) ليس علماً وذكر في الإعمال (٢/١٨٨) أن من الناس من يجعلها اسمين للجهة أي ظرفاً، وعكسها في الحجة (٣/٥٣)، وفي اللسان (ي): اليمين ما كان عن يمين الغيبة من بلاد العور، وقد حصروا به موضعاً وعليه عليه، ويدل على أن اليمين جنسي غير علمي أنهم قالوا اليمينه والكلام في المسألة له تعلق بفردلهم. ذهب الشام واليمن. وانظر الرد على عدم تحريف الأعلام في شرح الصغار ٦٥٨، وشرح ابن عصفور (١/٣٣١).

(٣) حوار جمع شبة بالألف والتاء وعدم جوازها في شاة عند التسمية بهما هو قول سيبويه (٣- ٤٠) وذكره

أبو علي في التعليقة (٣/٢٤١) والخمسة ١٤٦، والبغداديات ١٥٤، ٥٠٤.

يُخَمَعُ بهما وهو سكرة، فكذلك بعد النقل؛ لأنه لا فرق بين الموضعين، وبصاً فيه لا يحوز، لإضافة إليه لاختلاله.

وجارت في (شبة) الألف والتاء؛ لأنه لما حذفت الفاء وأُنْقِيت حركتها على لعين كانت الفاء بذلك في حُكْمِ الثابتة، لا سيما والفاء قوية، فهي أقوى من (صوء) (١)، وليس في (شاة) شيء من هذا.

ف قيل: هلاً لك أضفت إلى (شبة) (٢) لم ترد الفاء؛ لأن حركتها نائمة عنها؟ والجواب: أنه لا بُدَّ في الإضافة من فتح الشين فتذهب حركة الفاء التي كانت نائمة عنها، ولو جاز أن يُقَرَّ حركة الفاء المحذوفة لجاز أن تُضَيفَ إليها من غير رد الفاء؛ كما جاز أن تجمع بالتاء. ولم يَجُزْ (شبي) قياساً على (صبي) (٣)؛ لاجل ثقل كسرة الياء، على أن كسرة صاد / ١٢٧ ب (صبي) إنما هي في تقدير الفتحة ولكن لما كان الحرف الخلفي (٤).

سبيل المفسر أن يكون من جملة غير جملة المفسر (٥)، فلذلك لا يكون:

كَانَ أَمْلَكَ (٦)

(١) عند تخفيف همزة ضوء لا تنقلب الواو على الهمزة من تحرك ما قبلها انظر ما سلف في (١٢٥-١).

(٢) قال سيوريه (٣/ ٣٦٩) في الإضافة (النسب) إلى شبة، وشري، وأشار إليه أبو علي في: الخليليات ٥٥، والبصريات ٨١٤.

(٣) نسبة إلى الصعل وهو حويلك بن مبل بن عمرو بن كلاب، كان سيداً يطعم بمكاظ، احرقت صاعقه لسمي الصعل، وحكي سيوريه في منسوبة وجوهاً منها المذكور وهو أضحفها عنده، وشرحه أبو عيسى بمباراة اوضح في: الخليليات ٥١، والإعمال (١/ ١٩١) والبصريات ٧٦٦، وانظر الكتاب (٣/ ٢٤٣) وجمهرته بن حرم ٢٨٦.

(٤) انظر رد ابن درستويه في تصحيح التصحيح ٢٧٣-٢٧٤ لتعليق الجواز بالحرف الخلفي.

(٥) المفسر هو المخذوف والمفسر (برية المعامل) هو الدال على المخذوف، وتكلم فيه في: الإعمال (٢/ ٥٦ - ٦) والخليليات ٢٤٨.

(٦) من الوامر، وهو يشامه.

فإنك لا مبالى بعد حولي اظبي كان أمك أم حمار

وهو بخداش بن رهبر في شعره ص ٦٦، والكتاب (١/ ٤٨) والمقتضب (٤/ ٩٤) وتحصيل عين الذهب ٧٢،

وتحليل الشعر الهد ٢٧٢، ولشروان بن قرارة في: حماسة الليخسري (٢/ ١٥٠) وشرح أيدانه سيوريه

(١/ ٢٧٠) وشرحه الأريب ٥٣، وعزي لها في: الخزفة (٧/ ١٧٧، ٢٩٦) ولرؤارة بن مروان في: شتقى =

في موضع خبر (كان) المضمر الرافعة لـ (ظبي)؛ ألا ترى إلى قوله: ﴿لَهُمْ مَعْمَرَةٌ وَاجِرٌ عَظِيمٌ﴾ (١)، و﴿لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَى﴾ (٢). وإضمار هذا الخبر وإدخاله بمرة إضمار الفعل في نحو: أزيد قام؟ (٣) ألا ترى أن الفعل المضمر الرفع لـ (زيد) يدل على حدث فيما مضى. والخبر في (كان) بمنزلة الحدث الذي يدل عليه المفعول، فوجب ضمارة ليعسره بـ (كان) المظهرة مع خبره (٤)؛ ألا ترى أن الخبر في هذا بمرة حذف في سائر الأفعال، وأنت إذا وأريت بقولك: (قام زيد) كان بمرة (كان زيد ذهب).
فإنما (أزيداً ظننته داهياً) (٥) فإن المفعول الثاني محذوف لدلالة المفعول الأول عليه، فقد يستقيم على هذا التأويل أن يكون خبر (كان) في:

أظبي كان أمك

محذوفاً من وجهين: أحدهما هذا الذي ذكرنا من الاكتفاء، والآخر: أن الخبر إذا حذف كان بإزاء الحدث الذي يدل عليه الفعل المسر في قولك: أزيد قام؟ ولا يجوز أن يكون قولك: أزيداً ظننته مطلقاً (٦) / ١١٩ (ظننته منطلقاً) في موضع المفعول الثاني؛ كما لم يجز في:

كان أمك

١- ابن دريد ٢٩٥، وأغرب أبو علي نفسه إلى جرير في: للشورة ٢١٠، ورأى حسن ربح (ظبي) بـ (كان) المذونة لأن المقصد ألا يُعرف من أي الجنس كان أبوه والسكر إذا تعلق بها المقصد وجب رفعها، وذكر الهمداني توجهات أخرى وإن العمداني إن الرواية مغيرة لنبحها واستشهد النحاة بالمغيرة وهي الأصل الميم بالنهم والفتح.
(١) سورة الفاتحة (٩) ونماها: ﴿وَعَزَّزْنَا لَدَيْهِمْ قُلُوبَهُمْ وَأَمْنًا وَعَمَلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَاجِرٌ عَظِيمٌ﴾ وفي البخاري ٢٤٨، والمغليبات ٢٤٨، والبصريات ٧٧٣، والإعمال (٢/ ٥٦، ٣٥٠) والحجة (٢/ ٦٠، ٢٣/ ٤٣، ٣١١، ٣٩٧/ ٥، ٦/ ٤٠، ٦٥) أن (لهم مغفرة واجر) تفسير للموعود، وكذا في التاليف (بندر مثل) تفسير لموصية، وأحد أبو علي من الأخص في: معانيه ٢٤٨، وانظر النظم ١١٢
(٢) سورة النساء (١١) ونماها: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَى﴾
(٣) انظر الكتاب (١/ ٩٩- ١٠١) وصرح أبو علي في التعليق (١/ ١٢٧) بأن الاسم مرفوع بمعنى مضمَر
(٤) كتب النسخ أعلى الكلمات (كان والمظهرة وخبره) كـ صح، أي كذا بالأصل وهو موضع شك وحلاف لكنه صحيح.
(٥) انظر الأصول (٢/ ٢٤٢) والخصائص (٢/ ٣٧٦) وللعني (٥/ ١٢٧) وأثر أبي علي ظاهر في الأخيرين
(٦) هـ يبدأ موضع اضطراب في ترتيب صفحات الأصل وقد أصلحته بنقل (١/ ١٩) وما بعدها إلى هنا

أن يكون حبر (كان)؛ لأن المفسر لا يكون إلا منفصلاً من المفسر.

ع (١) يدخل على هذا قولهم: ﴿هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ (٢)؛ ألا ترى أن المفسر من جملة المفسر؛ لأن الجميع عقد واحد.]

مسألة (٣)

قوله

تَسْفَهَتْ أَعَالِيهَا مَرَّ (٤)

أحسن من قوله:

طُولُ اللَّيَالِي أَسْرَعَتْ (٥)

(١) اعترض ابن جني بوافق كلام أبي علي في عدة مواضع من كتبه في الآية وصمير الشأن، بما يدل على أن اشتراطه الفصل ما رجع عنه فيما بعد بل إنه يصرح في: الإجمال (٢/٢٢٤-٢٣٥) بشرط اتصال المفسر بجملة المفسر وانظر التعليقة (١/٩٠) والشهراريات (٥٢٤)، والحجج (٤/٢٣٥، ٥٤٢٧، ١٤٧/٦، ٤٥٨) والخصيصة ٢٤٧

(٢) سورة الإخلاص (١)

(٣) نقل البغدادي في: الخزانة (٤/٢١٠) المسألة عن التذكرة النصرية

(٤) من الطويل، وهو بتمامه.

مَشَيْنَ كَمَا اجْتَرَتْ رِمَاحٌ تَسْفَهَتْ أَعَالِيهَا مَرَّ الرِّيحِ الْوَاسِمِ

وهو لذي الرمة في: ديوانه ٧٥٤، والكتاب (١/٥٢) والكامل ٦٦٩، والأصول (٢/٧٢) وشرح أبيات سيويه (١/١٨٠) وبلاسية في: المقضب (٤/١٩٧) والمغضب (١/٢٣٧) ويستشهدون به على ثابث بعض لاكتساب الماحل المذكور ثانياً من المضاف إليه، وكذا ذكره أبو علي في: التمهيد (٤/٦٩) ومع وقوع منه في القرآن، وحمله ما على أن المضاف هو المضاف إليه في المعنى، ويحمل على غير ذلك. وفي الديوان ذكرت رواية: مرضى الرياح، ولا شاهد فيها. تسفَهَتْ. حركت، الواسم: من تسفست الرياح أي تسفست وهو أول سيويه، وهو يصف نساء برقة المشي.

(٥) من الرجز، وتمامه:

طُولُ اللَّيَالِي أَسْرَعَتْ فِي نَفْصِي

وهو للأعشى المجلي في: شعره (شعراء أمويون ٤/١٥٩) والمحزون والوصايا ١٠٨، وشرح أبيات سيويه (١/٣٣٧) والمصادر الحوية (٣/٣٥٩) والخزانة (٤/٢١٠) والمعجاج في: ملحقات ديوانه ٣٠٠، والكتاب (١/٥٣) ومجاز القرآن (١/٩٩) وتحصيل عيون الذهب ٧٧، وبلاسية في: المقضب (٤/١٩٩) وهو شاهد على الثابت كالمسابق. وقول أبي علي يكاد يكون رداً على المبرد في قوله الطول غير متعكة البولي منه.

لأنّ (الرّيح) لا تكون ريحاً إلاّ بمرورها ومُدافعة الهواء بعضه بعضاً، فحسُّ أن تُجعل هي هو، وليس (طول الليالي) كذلك؛ لأنّ الليل قد يكون ليلاً وإن لم يكن طويلاً [ع (١)] نسّ غرض الشاعر أنّ الليالي الطوال دون القصار أسرع في بقصه، ويبدو تكرار اسمان لياليه وأيامه طالت الليالي أو قصّرت، والرمز لا يثبت من تكرار؛ كما لا تفتك الرّيح من الهبوب والمُرور، وهذا لازم.]

مسألة

قوله

ألا ليت شعري هل تروذن ناقتي بحزم الرقّاش في مثالي هو من (٢)
بدل عني أنه إذا قال: جاءني ريد في جماعة، فقد أتته أيضاً الجماعة.

١٩ / ب مسألة (٣)

لنّ به أب (٤)؛ أي: بمكانه، فقولك: (بمكانه) في موضع ظرف، والعامل فيه (لنّ)، وكذلك: ﴿لَهُمْ فِيهَا دَارُ الْخُلْدِ﴾ (٥) (فيها) ظرفٌ والعامل فيه (لهم)، ويجوز عني قول الشاعر:

أقادت بنو مروان قيساً دماًنا وفي الله إن لم يعدلوا حكم عدن (٦)

(١) اهتبل البغدادي هذا التعليق لنفسه

(٢) من الطويل وحده بلا نسبة في الدلائل للسرقسطي ٩٠٢ ومجمع ما استمعتم ٦٦٤، ومجمع الجندب (٢٥٣، ٢) والنسك (ملا) نرود. من زياد الإبل وهو اختلافاً في الرعي مقبلة ومديرة، لحرم: التليظ من الأرض والبرئع والمحروم كثيرة عند العرب منها حزم الرقّاش، للتالي: جمع متلر ومتلجة وهي الناقة التي يتنوها ويذهب أي يتبعها، الهوامل: المتروكة بلا راع مهاراً.

(٣) نقل ابن قولبي في إعراب القرآن للنسوب (٦٦٥/٤) هذه المسألة عن أبي علي

(٤) مسأله في الكتاب (٣٩٠/١) وقال: "فلنّ به أب أو فيه أب"، وإنما يريد بقوله فيه أب محري لأب عني سعة الكلام ونظر الخصائص (٤٧٧/٢) وأبو علي يريد أنها من التجريد الذي عرّض له في (٩٧)

(٥) سورة فصلت (٢٨) وحملها على التجريد جاء في معاني العراء (١٧/٢) والرحاح (٤٣٨٥) والشماس (٢٦٤/٦) والبصريات ٢٤٨

(٦) من الطويل، وهو لأبي الخطار الكلبي في: الوحشيات ٤٢، والحماسة الشجرية (٩١) وكدمل بن لا مبر ٧٣٦، وجدوه المقتبس ٢٠١، ونسب لبشر بن صفوان الكلبي في: حماسة البحري ١١١ والحماسة =

أن يكون (فيها) من قوله: ﴿لهم فيها دارُ الخلد﴾ مستقراً و(لهم) لغو؛ ألا ترى أن قوله

وفي الله إن لم يعدلوا يحكم عدلُ

لا يكون إلا مستقراً. فإذا صبح هذا من (١) هنا وجب جواز كونه في غير هذا مستقراً أيضاً، وفي الآية أيضاً.

وكيف تجعل هذا بمنزلة الظرف كذلك تجعل الجار مع المحرور في موضع مفعول من قوله:

بعد ما مرَّ مصعبُ بأشعث (٢)

فهذه (٣) أحكام اللفظ والمعنى على ما أخبرتك.

البصرية (٢٦١/١) وبلا نسبة في المختص (١٢/١) والإعراب النسوب ٦٦٥، وابن سنان (حكم)، وأبو الخطار هو الحسام بن ضرار أمير الأندلس في أيام هشام بن عبد الملك، وكان بنو أمية قبل أن يولوه عزلوا وألبوا آخر من ليس تمكن من دماء كلب والشاهد على أن الله هو الحكم العدل، وهذا تجريد (١) في إعراب: هاهنا

(٢) بعض بيت من الطويل، وقامه:

بروة ليس بعد ما مرَّ مصعب بأشعث لا يلقى ولا هو يقتل

وهو بلا خطأ في: ديوانه ٢٧١، ومقتضى تحرير والاختلاف ١٠٤، والمعاني الكبير ٩١٨، ٥١٠، وغريب الحديث (٦٤، ١) والمختص (٤١/١) والجميع (٤٥٧/٦) والسمط ٤٥، ومنتهى الطلب (١٤٨، ٦) والمقاصد النحوية (١٩٧/٤) وبلا نسبة في: الخصائص (٤٧٧/٢) وأنشده أبو علي في: الشعر ٤٨٦، ٣٧٥، والبصري ٦٠٢ على أن الأشعث هو مصعب وعده تجريد، وبين د الطناحي في تعليقه بهامش الشعر أن ابن قتيبة في المعاني أقدم من وجده يحمل البيت على التجريد ثم تابعه اللاحقون، غير أنه وجد السكري وأبائهم على غير ذلك فالله هو المحذوف من حكيم السلمي والأشعث هو الناهي من رباح بن ضبيان ندي قبله مصعب بن الزبير، وسباق الفصيحة والتي ثلثها في الديوان يعضد قولهما ويرى (يعمل) = (يعمل)، ويفعل من الإقبال والهمزة للإزالة.

(٣) في الإعراب نسوب زيادة حلا منها الأصل "ومصعب نفسه هو الأشعث. وقالوا في هذا الدرهم حلف من هذا الدرهم، أي هذا الدرهم حلف، وكذلك (لهم فيها دارُ الخلد) أي لهم النار دار الخلد، وقال أبو رعيبة يعطيها ويسألها يابى للسلامة منه التوفل للرقر فأحو رعايب هو التوفل الرقر، فقال: منه التوفل وهو هو" وهذا يناسب عبارة المتن "هذه أحكام اللفظ وما بعده في الإعراب نقل عن الخصائص.

حدثنا أبو علي إسماعيل قال: حدثنا العباس بن محمد الدوري قال: حدثنا يعقوب (١) قال حدثنا أبي (٢) عن صالح (٣) عن ابن شهاب أن سالماً أخبره أن ابن عمر قال: إن رسول الله صلى الله عليه قال: «مَنْ بَاعَ عَبْدًا فَمَالُهُ لِلَّذِي بَاعَهُ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ» (٤) وَمَنْ بَاعَ تَحْلًا بَعْدَ تَابِيرِهِ فَتَمَرَّتْهَا لِلَّذِي بَاعَهَا إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ» (٥)

المسألة (٥)

ما كثر من المؤنث ثلاثياً لا علامة فيه فهو بمنزلة ما العلامة فيه ثابتة، إلا ترك نقول: دار ودويرة، فتأتي بالهاء كما نقول: يد ويدية، فيرد الياء، وعلى ذلك عوضوا الواو ونون في (أرصون) (٦) من العلامة التي كانت تجب في الواحدة.

فلقد كبر إذا قبله (٧) للزوم العلامة زائدة في اللفظ، كما أن سائر دوات الروائد يجب أن يكون بعد الأصل الذي لا زيادة فيه.

فأما (عقرب) و(عناق) (٨) ونحو ذلك فالحرف الرابع متراخ (٩)، وطول الكلام به عائب علم انتانيث وشابه الريادة؛ ألا ترى أنها لا تخلو من حرف من الحروف المذقة، وقد يعاقب احرف الحرف - وإن لم يكن معناه - كمعاقبة التنوين علم الندبة، ويؤكد ذلك قولهم: سمية، لما كان الحرف الرابع غير معتد به جاءت الهاء.

(١) يعقوب بن إبراهيم بن سعد بن عبد الرحمن بن عوف أبو يوسف الزهري الصوفي المدني (ت ٢٠٨)، السير ٤٢٣٩

(٢) أبو إسحاق إبراهيم (١٠٨-١٨٣) السير ٦٦١

(٣) صالح بن كيسان أبو محمد العمري المدني النابغي (ت بعد ١٤٠)، السير ١٢٠١٦ وابن شهاب هو الزهري.

(٤) جاء بهد اللفظ وبلغت قريب في صحيح البخاري (٢٤/٢) ومسلم (١١٧٣/٣) ومسنده أحمد ٤٨٤،

رسد سبائي (١٨٩/٣) وهو في الموطأ (٤٨٥/٢) موقوف عن عمر بن الخطاب، وعن علي بن أبي

طالب في: مصنف ابن أبي شيبة (١٠/٦)

(٥) مسانة ضمت أكثر كلامه في شرح عبارة سيويه في: التعليقة (٣٤٨/٣ ٣٤٩) وانظر الكتاب

(٣ ٣٤٩/٤٩٥، ٥٩٩) والأصول (٤٤٧، ٤١٤/٢) والشعر ١٣٩، ١٤٠، والتعليقة (٤ ٨٧) وسعيد

أكثر معانيها في (١٧٤-١)

(٦) تعيد أصول بدا أصله من سيويه (٣ ٣٩٤، ٤٩٥، ٥٩٩) وانظر الأصول (٢ ٤١٤، ٤٤٧)

(٧) أي قبل التانيث

(٨) لأنى من ولد المعر

(٩) لأصل متراخية. وفي هامشه: متراخ، ويجوزها: صبح ك، أي كذا بالأصل.

مسألة

٢٠ ب ﴿إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِىَ إِنْ أُنْتُ﴾ (١) لا يخلو من أن يكون الدعاء الذي يُفعل

للاستحابة والرغبة إلى الله في الخير، أو الدعاء الذي هو الاعتزاء.

فالذي يدل على حواز كونه من هذا القسم قوله: ﴿وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ

كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ (٢)، ﴿وَادْعُوا مَنْ اسْتَطَعْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ (٣).

ويقال في هذا الوجه الثاني: يدعو ويدعى (٤). انشدنا محمد بن الحسن (٥):

فَوَارِسُ تَدْعِي يَا آلَ أَوْدٍ وَقَدْ ذَهَبَ الصَّرِيحُ إِلَى مَثَابِ (٦)

مسألة

لا يجوز تقديم الصلة على الموصول (٧)، وإن جاز نحو: قسي (٨) و[أثيق] (٩)، من

قبل أن في التحقير والتكسير دلالة على موضع القلب؛ إلا ترى إلى قول أبي عثمان (١٠)

(١) سورة النساء: (١١٧)

(٢) سورة البقرة: (٢٣) حملها والآية التالية في الحجة (٤/٢٨٩) على معنى الانتصار وهو قريب من الاعتزاء.

(٣) سورة يونس: (٣٨) وهود: (١٣)

(٤) همك (٢/٢٣٤) واللسان (٥٤٤).

(٥) يعني ابن دريد وأبيت ليس في الجمهرة، ولكنه قال في ١٠٥٩ وقد فسّرنا الدعاء وما يجري مجراه في كتاب القرآن.

(٦) من الوافر ولم أشر عليه، ولكن للأموه الأودي قصيدة حماسية في ديوانه ٥٧ على الوافر وبالروى نفسه. المذهب: مجتمع الناس بعد تفريقهم.

(٧) وكذا قوله في: الشعر ٤١٢ ولكنه لا يريد بالموصول الاسم الموصولة فقط بل كل ما له معنى التعلق كما عرف المصدي وصلته.

(٨) أصلها قوس ذكرها الرازي والعمتين فقلبوا العين لما أغرت إلى موضع اللام، ومثل بها أبو علي بقلب في: البغداديات ٣٩٣، وأشهر الأبيات ٥٤٤، والتعليق (٥/٨٥) وسيد كرها هنا (٢٠٦ ب) وأصله في: الكتب (٤/٤٠٣٨ / ٤٦٧)

(٩) الأصل شفرة، وهو تحريف أصلته من الكتاب (٣/٤٦٦-٤٦٧) والتعليق (٣/٣١٩) فابق أصلها أثوق فابدوا الياء مكان الواو وقلبوا وتصغيرها: أثيق.

(١٠) المشهور أن أبا عمر الجرمي هو صاحب الخلاف في المسألة لأنه يذهب إلى أن الأصل (اطمان) فقلب، في حين أن الأصل عند حيويه طامس، ولكن وجدت اباعثمان يزن (اطمان) باعتلال وهذا يوافق قول الجرمي انظر الكتاب (٣/٤٦٧، ٤/٣٨١) والنصف (١/٨٩) والخصائص (٢/٧٦) والمنع ٣٩٢، واللسان (طمس)

في (صامن). وليس كذلك الموصول مع الصلة؛ لانهما لا يُكسَّران ولا يُحَقَّران، وهما مجتمعان في موضع.

مسألة

قول سيبويه (١): وإنما الدهر مُضَيُّ الليل والنهار. فالدهرُ والرمان واحدٌ، وإنما يرسمُ الرمان حركاتُ الملك، فكانَ المعنى: وإنما الدهرُ مُضَيُّ راسمِ الليل والنهار؛ أي: تَقْصِي راسمِ الليل والنهار، ورأسُهما ١٢١ حركاتُ القَلَلِ التي تَقْصِي وتُحْصِي.

مسألة

كما يرميهُ الصفة (٢): يا أيُّها الرَّجُلُ، والجَمَاءُ العَفِيرُ (٣)، و(مَس) المَكُورَةُ (٤) وصفةٌ مجرور (رُبَّ).

والتفجعُ قد يَقَعُ على صمائه كما يَقَعُ على ذاته (٥)، هذا يُقَوِّي قولَ يونس (٦). ويُقالُ له: لا يَجِبُ أن تُجْري صفةُ المندوبِ مجراه؛ كما لم تُجْري صفةُ المُنَادِي غير المندوبِ مجرى المُنَادِي؛ وذلك: يا زَيْدُ الظريف (٧)، فيُعْرَبُ الصفةُ ولا يعْرَبُ الموصوفُ، وكذلك إذا رُفِعَتْها فهي مُعْرَبَةٌ والمُنَادِي غير مُعْرَبٌ، فتشبيهُ صفةِ المندوبِ بصفةِ المُنَادِي لجمعِ النداءِ لهما واشتمالِهِ عليهما أولى من تشبيهه به: (جاء زَيْدُ بنُ عمرو) و(لا رَجُلَ ظريفَ لك).

(١) الكتاب (٣٧/١) ونقله المبرد في: المقنَّب (١٧٦/٢) يلحقُ الرمانَ، وأبوالملاء في: رسالة الغفران ٤٢٦، وأغار الصغار في: شرحه ٦٧١ على شرح أبي علي.

(٢) ذكر سيبويه هذه الحالات في باب ما يكون الاسم فيه بمنزلة الذي في المعرفة (١٠٥/٢-١٠٨) وشرح بعضها في: التعليل (٢٦٨/١).

(٣) يقال: جاءوا الجماءَ العَفِيرَ أي جاءوا بجماعتهم الشريفة والموصيعة ولم يتخلف أحد. اللسان (عمر)

(٤) مثل لها سيبويه بقولهم: مررتُ بِمَنْ صالح.

(٥) جرار مدية الصفة هو قول الكوفيين والبصريين بمعنى ذلك. انظر الكتاب (٢٢٥/٢) والمقنَّب (٢٦٨/٤-٢٧٥) والأصول (٣٥٧/١) والإنصاف ٣٦٤، والارتشاف (١٤٤/٣).

(٦) يلحق يونس الصفة الف القديمة فيقول: وأزيد الظريفاء. انظر الكتاب (٢٢٦/٢) والمعجم السالف في (١٠٤).

(٧) في الأصل مرموعة، ولا يتناسب السياق.

فمن يوس، الندبة تلحق المضاف إليه؛ نحو: وأمير المؤمنين، وو من حمر سر
رمزه^(١)، والمضاف إليه كالأجنبي من المضاف بالإضافة^(٢) إلى الصفة؛ ألا ترى أنه
غيره وأنه لا يحري عليه من إعراب المنادى شيء، فلا يُنكر لحاقها الصفة؛ إذ كانت قد
لحقت ما لا يتصل بالاول اتصال الصفة به، ولا يلزم على هذا ترخيم الصفة؛ لأن
٢١ ب الندبة موضع تشبيه^(٣) وتأني، والترخيم ليس كذلك؛ ألا ترى أن من
العمد^(٤) من يقول: إن صفة المرحم لا تجوز، ولم تعلم أحداً قال ذلك في ندبة
وقول سيبويه^(٥): لو جار ذلك لجاز أن يقول: وأريد أنت الفارس البطلاء؛ يريد أن
الصفة في النداء غير جار على النداء بدلالة أنها في كلا قسميها معرفة، فلو جاز أن
تلحقها علامة الندبة - مع أنها ليست بمندوبة - لجاز أن يلحق في: أنت أنارس البطلاء؛
لا اجتماع خبر المبتدأ مع صفة المنادى في أنه ليس بمندوب.
وليونس أن يعارض هذا بالحاقهم علم الندبة في المضاف إليه مع أنه ليس بمدعو؛ كما
قلنا.

قال سيبويه^(٦): ولا تُشبه الصفة المضاف إليه؛ لأن المضاف إليه بمنزلة التثوين. وأورد
أشياء^(٧) أرى بها ارتباط المضاف بالمضاف إليه.

(١) جاء القولان في: الكتاب (٢٢٨، ٢٢٦/٢) والمقتضب (٢٧٥/٤) والاصول (٣٥٨/١) واللمع ٦٩

(٢) أي بالمقارنة بالصفة.

(٣) أعلاها في الأصل: صح. والتشبيه: النساء على الرجل في حياته، وأبو علي جعلها على مطلق النساء لأن
الندبة للميت.

(٤) حكى الرضي حديث عن المعراء وابن السراج ولم أجده في الأصول، انظر شرح الكافية (٣٩٩ - ١) والخزانة
(٣٣٣/٢)

(٥) الكتاب (٢٢٥/٢) وحكاها أبو علي في: البصريات ٦٨١ عن الخليل وهو الأقرب لسياق الكتاب

(٦) الكتاب (٢٢٦/٢) وهو بالمعنى.

(٧) لم أورد أنه أنف ندبه تقع على المضاف إليه ولا تقع على المضاف، والوصف تقع عليه ألف الندبة لا على
الوصف

مسألة

قوله .

أَحْوَى مِنَ الْعُوجِ وَقَاحُ الْخَافِرِ (١)

يجوز أن يكون جمعُ (أَعْوَجِي) وانت تريد به: أَعْوَج؛ كَأَحْمَرٍ وَأَحْمَرِي بمعنى،
متحذف الياءين في التكسير، إذ المعنى في إثبات الياء معنى الحذف، فكما تجمعُ
والياء غيرُ مُثَبَّنَةٍ فيه على (فُعْل) كذلك تجمعُ والياءُ فيه؛ لاستوائيهما في المعنى .

٢٢ / ١ وإن شئت قلت: كما جاز أن تُحذف الياءان في جمع السلامة في قولهم:
النَّحِيرُونَ (٢) ونحوه؛ كذلك يجوز أن تُحذف في جمع التكسير، وجمعُ التكسير أولى
أن يُحذف فيه؛ إذ جمعُ التصحيح الذي الياءان فيه لمعنى قد استُجيز حذفُه؛ فإذا استُجيز
حذفُ الذي لمعنى، كان حذفُ الذي لا لمعنى أحوز، ومثلُ الأول: فارسي وفُرس .

[ع: قول أبي علي: (إِنَّ أَعْوَجَ وَأَعْوَجِي كَأَحْمَرٍ وَأَحْمَرِي، وَإِنَّ الْيَاءَيْنِ فِيهِ لَا يُفِيدَانِ
معنى النسب؛ كما لا يُفيدانه في أحمر وأحمرِي) لا يُعجبني ولا أراه، والفرقُ بين
(أعوج وأعوجِي) و(أحمر وأحمرِي) أن فائدة (أحمر وأحمرِي) واحدة، وأمَّا (أعوج)
فهو مذكَّر (عَوْجَاء)، وهما صِفَتَانِ تُفِيدَانِ الْعَوْجَ؛ كما أنَّ (أهوج وهَوْجَاء) صِفَتَانِ
تُفِيدَانِ الْهَوْجَ، وكما أنَّ (أَخْرَجَ وَخَرَجَاء) صِفَتَانِ تُفِيدَانِ الْخَرْجَ (٣) .

وليس كذلك (أعوجِي) إذا وُصف به الفُرس، إنما يُراد أنه منسوبٌ إلى أحدِ الفَحْلَيْنِ
المشهورَيْنِ للعرب، ولا يُراد بالفُرس إذا قيل فيه: إنه أعوجِي؛ أنه هو في نفسه أَعْوَجُ

(١) الزجاج بلا نسبة في: خيل الأصمعي ٥٠، والمخصص (١٠٢/١، ٢١٢/١٣) والمحكم (٢٠٣/٢) واللسان
والناج (عرج، حمص) وأنشده حمو علي في: الإغفال (٥٠٦/٢) والجليات ٢٨٦، والحق (٣٤٠/٣) على
أنَّ الخرج بكسرٍ على (فُعْل) لأعوج صفةٌ لا علماء، وصرَّح في: الأخير بأنَّ الياء على: أعوجِي للنسب وهو ما
عليه به ابن جني في: اعتراجه هـ. وأعوج اثنان من أشهر خيل العرب وانظر سبب تسميتهما وصاحبهما
في: سبب الخيل ٣١، وخيل أبي عبيدة ١٧٨، وأسماء خيل العرب ٣٥، أحوى: أسود إلى حضرة أو أحمر إلى
سود، وقاح الخافر: شديد صلابة .

(٢) النحير هو ابن عامر بن صعصعة أبو قبيلة، وحكى سيبويه في (٤١٠/٣) هذا الجمع لمنسوبة نُميري

(٣) الخرج: فوبان سودا وبياض ومنه كبشٌ أخرج

الخلق، ألا تراه يُنسب إلى (أعوج) جدّه، وإن كان هذا المنسوب صحيحاً سوياً، وإرادتهم لسب في هذا أشهر من أن يورد / ٢٢ ب احتجاج عليها، (أعوج) في شهرته كـ (الوَجِيه) و (العُراب) و (لاحق) و (سَبَل) ^(١) وغير ذلك من محول العرب المشهورة؛ ألا ترى إلى قول طُفَيْل:

بَنَاتِ الْعُرَابِ وَالْوَجِيهِ وَلَا حِقِ وَأَعْوَجَ تَمَيُّ نَسَبَةِ الْمُتَنَسِّبِ ^(٢)

فقوله إذن:

أَحْوَى مِنَ الْعُوجِ وَقَاحُ الْخَافِرِ

لا ينبغي أن يُقال فيه: إنه أراد به عَوْجَ خَلْقِهِ؛ لأنّ هذا مما لا تُمدّح الخيل ولا تُنعت به، إنما تُنعت بضدّه من سَبَاطَةِ الْخَلْقِ واستوائه، وتَشَابُهِ الْقَدِّ واعتداله، بذلك وردت أشعارُ النُّدَمَاءِ والمولدين.

ألا ترى إلى قول بعض عُجَزِ الْعَرَبِ لابن أَقْبَصِ ^(٣) وقد أخذ رأيها في شِري ^(٤) فَرَسٍ، فقالت له: أَقْبِلْ بِهَا، فَاقْبَلْ، ثم قالت له: ادْبِرْ بِهَا، فَادْبِرْ، فقالت له: أَرُدُّدْهَا، فَقُلْ لَهَا: وَلِمَ يَا عَمَّةُ؟ فقالت: وَاللَّهِ مَا اهْتَزَتْ مُقْبِلَةً وَلَا تَنَابَعَتْ مُدْبِرَةً. فإين هذا الوصف من الْعُوجِ وَالْعَزَلِ ^(٥) ونحو ذلك؟ قال ابن أَقْبَصِ: وصدقت، وكانت فيها جُسَأة ^(٦). فهذا كله يشهد بأن قوله:

أَحْوَى مِنَ الْعُوجِ

إنما يريد به أنه أعوجي لا أعوجُ الخلق، وإذا كان كذلك فالإياء فيه مفيدة للنسب،

(١) انظر: أسماء خيل العرب ٢٥١، ١٨٤، ٢١٥، ١٢٣

(٢) من الطويز، وهو للطميل بن عوف الغوي مي: ديوانه ٢٤، ونسب الخيل ٣٤، وأسماء خيل العرب ٣٦، والعين (١٨٥/٢) والمقاييس واللسان والناج (عوج)، ومات تلبيح لمنسوب مي البيت السابق

(٣) رجل بصير بالخيل من بني أسد بن خزيمه. انظر: أمالي القالي (٢/٢٥١) والبصائر (٦/٦٩) واللسان والناج (عصر)

(٤) يقال شراء وشري، انظر: المقصور للقالي ٢٨٨

(٥) ميلان الدثب عن الثبر عادة لا حلقة، وهو عيب.

(٦) أي يبيس وصلابة

وليست مثلها في (أحمري) و(أشقرى). وأما (أعوج) الفحل المعروف فسم يتقدم عند العرب بعَوَج حلقه، إنما تُقدَّم بعنتقه / ١٢٣ وسبقه، إلا أنه اتفق مع هذا أنه كان في حلقه عوجاً فسر به، أو سمّوه (أعوج) تعويذاً له بذلك واستدفاعاً للعين عنه، وأياً ما كان فالعَوَج عندهم صفة من صفات الذم لا المدح.

ولأبي عبي قول آخر (١) يقول في (العَوَج): أنه تكسير للعلم على مذهب لصفة، ينحو بدئت نحو: الحارث والعباس، في أنهما أُقرأ بعد العَلَمية من الألف واللام على ما كان عليه وهما وصفاً لا علماً، فكأنه سمى كل قَرَسٍ من أولاد (أعَوَج): أعوج؛ كقول الآخر:

قَدْنِي مِنْ نَصْرِ الْحَبِيبِينَ قَدِي (٢)

كانه سمى كل واحد من أصحاب أبي حبيب حبيباً؛ كقولهم: الأشاعنة، فكذلك كسر (أعوج): عَوْجاً؛ كتكسیر الصفة نحو: أحمر وحمر، وكقول الأعشى:

أَدَانِي وَعَيْدُ الْخَوْصِ مِنْ آلِ جَعْفَرٍ فَبَا عَيْدُ عَمْرٍو لَوْ نَهَيْتُ الْأَحَاوِصَ (٣)

فـ (الأحاورص) على الاسم، و(الخوص) على الصفة.

وإن أراد أن كل واحد من وكـ (أعوج): أعَوَجِي؛ كما أن كل واحد من (الأشاعنة) و(المهالبة): أشعني ومهلبي، فهو ما قلناه أول من أن الباء فيه للنسب الخالص، وليست مثلها في (أحمري) وبابه.

(١) انظر: التعليق على الرجز

(٢) من الرجز، وهو تحسيد الأرقط حسبما انتهى إليه محقق شعر أبي حمزة في: تعليقه انقضى ص ٢٦٤-٢٧٢، وهو ينسب كثيراً في بعض المصادر، والبيت في: الكتاب (٣٧١/٢) ومواد أبي زيد ٥٢٧، ومعار القرآن (١٧٣/٢) والخزانة (٣٧١/٥) وغير ذلك كثير، وأنشده أبو علي في الإعقاب (٢/٣٨٣) والحجة (٩٩/٦، ١٦١، ٤٦/٥، ٣٤٣/٢) والشبّر لزيات ٧٣، ٢١٥، على حذف نون الوقاية من قدي وقيدته في: الإعمال بالضرورة، وأنشده في: الشعر ١٥٥، والحجة (٦٢/٦) على أن أنشاده بالجمع (الحبيبين) يحصل على جمع اسمرب إلى أبي حبيب بإسقاط الباء (الحبيبين) فالمراد هو وشيعته، وأنشاده على التثنية مراد به أبو حبيب واحده، وأنشده ابن جني في المحجب (٢/٢٢٣) على أن المراد أبو حبيب وأصحابه على ما قدره في متن، وهو لا يعدر بقاء النسب كما في علي قندي حبيبي، أبو حبيب: كنيه لعبد الله بن الربيع وفي الأصل: قندي، والنون في القافية سهر.

(٣) مرعت من التعليق عليه في (١-٨٨)

٢٣/ ب مسألة

لم يُحتشم من اجتماع لفظ المنصوب والمجرور في نحو (١) - الريديين والريديين
 ونهدات وكاف (رايتك) و(مررت بك) وباب (مررت بأحمد) و(رايت أحمد)؛
 لما كان معاهما واحداً في العضلة، ويليهما الرفع فلم يَجِئ لفظه كلفظ شيء مسهما؛
 يدل على ذلك قولهم: حمراء وأحمر، ثم كسروهما معاً على (حمر) لما خرجا جميعاً
 إلى معنى واحد وهو التانيث، تقول: هي الرجال؛ كما تقول: هي النساء، فيُخرج (٢)
 انقبيلان في التفسير إلى التانيث، فصار كأنه لم يقع التباس في الحقيقة.

فإن قلت: فقد قالوا: (كفى بالله) (٣)، و(ما جاءني من أحد) (٤)، فاشتراك المرفوع
 مع المجرور. قيل: هذا قليل لا حكم له، وأيضاً فما يدل على اللفظ من الموضع كذلك
 يدل في التثنية والجمع.

فإن قلت: فهلاً لم يستجز ذلك في الواحد؟ قيل: يلزمك على هذا أن تُنكر الأسماء
 والكُيم التي الفاظها خلاف مواضعها، وهذا يَشُوع لكثرة ذلك في كلامهم.

مسألة

ثون أبي الحسن: (الأفعال أدلة [المصادر] (٥)، وليست الأدلة بالشيء الذي يدل عليه)
 / ١٢٤ معناه: أنها أدلة على المصادر من حيث كانت مشتقة منها، والإضافة لا تقع على
 ما يدل على الأسماء، إنما تقع على الأسماء أنفسها المدلول عليها؛ ألا ترى أن هذه الأدلة
 قد تقع بالأحوال (٦) التي تدل على غيرها، فلا تجري تلك الأحوال مجرى المدلول
 عليها؛ كأن تراه متوجهاً فتقول: مكة؛ أي: تريد أن تقصد مكة، ثم لا تجري الحال في

(١) عرض لهدايا الشعر ١٥٤ بمباراة أوجز.

(٢) الأصل: فتخرج، ولا يستقيم هذا مع رفع (القبيلان).

(٣) جاء في القرآن أكثر من خمس عشرة مرة، ولكن (قالوا) رجحت جعلها من أموالهم وهي في الكتب
 (١/ ٣٨، ٤٦، ٩٢)

(٤) ذكرهما مع غيرهما في البغداديات ١٧٢ وجعل الرفع لموضع الجار والمجرور، وليس للاسم وحده

(٥) ريادة يفضيها السياق ودل عليها ضبط (أدلة) بالضمه بلا توين فسقوطها سهو.

(٦) يريد: انقم ودلالة الحال.

هد مجرى الفعل الذي دلت عليه في تصرفه وأحكامه اللفظية، كذلك لا يجري الفعل مجرى ما دل عليه من المصدر في جميع أحكام اللفظ، فيجوز الإضافة إليه.
ومثله قول ابنه سبحانه: ﴿إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾^(١) والصمير إنما وقع على ما دل عليه اللفظ، ليس على نفس اللفظ؛ ألا ترى أنه لما جرى لفظ (العني) و(المقير) وقعت الدلالة من اللفظ عليهما، فكما أن هذه الدلالة لا تجري مجرى المدلول عليه في هذا الموضع، كذلك لا يجري الفعل مجرى المصدر المدلول عليه، ولو جرت الدلالة مجرى المدلول عليه، لأفردت الصمير في (به)^(٢) ولم تُشبه.

مسألة

يُضَعَّفُ قولُ سيبويه^(٣) - في تسميته بالباء من (اضرب) : إِبْ - أن حركات ٢٤ ب الإعراب في تقدير الثبات في الممرَب؛ بدلالة انقلاب الواو والياء في نحو: عصا ورعى، ولولا تقدير الحركة لَصَحَّتْ كما صَحَّتْ في (لو) و(أي).
فإذا كان كذلك لم يَسُغْ دخول همزة الوصل على الباء من (اضرب) إذا سُمِّيَ بها؛ للحركة. وإذا امتنع ذلك وجب (رِبْ) أو (ضِبْ)، و(ضِبْ)^(٤) أمثلُ لانه قد حُذِفَتْ العينُ صحيحة في نحو: سِهْ ومُذْ، فأما الماءُ فإنما تُحذف من المعتل.
فأما (عِمْ صباحاً) فمن جعله من (انعم صباحاً)^(٥) فليُشابهة النون حرف اللين، وهو أفحش من (لَمْ يَكْ)^(٦)؛ لأن الفاء بعيدٌ من الاعتلال.

(١) سورة النساء (١٣٥) ويُحتمل تشبه (بهما) على وجه أحدهما وهو المراد هنا أنه ذكر النون فحتمل على معنى المذكور وكأنَّ أو للإباحة التي يجوز الجميع فيها، وإليه أشار في «الشعر» ٢١٣، وانظر: معاني الأحمش ٢١٣، وكشف الباقولي ٢٩٦، وشرحه للمع ٥٧٨.

(٢) أي في الآية (بهما) لجهات على الأفراد.

(٣) الكتاب (٣٢٣/٣) وسبق التعليق على هنا في (١١٦-١).

(٤) ضعه في النسخ السابق.

(٥) ذكر ابن السيد أن يومس رواه عن أبي العلاء بن عمرو. انظر: الخلل ٣٩٤، والاقتماب (٣٨٤/٣) والخراة (٧٧/١).

(٦) في العسكرية ١٧٨، والحجة (٤٥٥/٦) علل حذف النون بمشابهتها لحروف اللين التي تحذف في: معتل اللام المجزوم، وهو شاذ عند سيبويه (١٨٤/٤).

فأما تشبيهه سيبويه له بقولهم: (مَبَّ لَكَ) (١) فلا يكون؛ لأن الهمزة المخففة في تقدير الثبات لثبات حركتها.

فأما (ألي) (٢) في التذكّر فإن اللام في تقدير السكون؛ لأن حركتها لا لتقاء الساكنين؛ كما أن قوله:

فاغن وازددي (٣)

لهما، فساع ثبات الهمزة في (ألي) لما كانت اللام كالساكنة؛ كما ساع نحو: أرْدُ الباب، وكما ساع: (الْحَمَرُ) (٤)، وليس (إب) كذلك؛ لتعكُّن حركة الإعراب.

فإن قلت: إن حركات الإعراب أيضاً لا تجب لنفس الكلمة، ولا هي لارمة لاختلافها، وأما (عصا) فلم تقلب للحركة، بل / ١٢٥ لمخالف آخر المنكبة آخر غيرها نحو: لو وكى، ألا ترى أنك تميل آخر (رحى)، وأبو عثمان (٥) يقول: إنها بدل من الثنوين في الأحوال الثلاث، فيلزمها الإمالة، وإن كانت إمالة الألف التي هي بدل من

(١) رسمها بحسب النطق، ورسمها في: الكتاب (٣٢٤/٢) وما يصرف ١٥٥، والتعليقة (١٣٣/٣) من أب لك، وفي هامش الأصل بخط النسخ: كُسي من أب لك. ولم يرد أبو علي في التعليقة وحكى الزجاج اعتراضهم على سيبويه

(٢) أن في: مثل (الرجل) بقولها المتكلم ثم يذكر. انظر: الكتاب (٣٢٥/٣) وتخريج (الحمر) لمرباً.

(٣) جزء بيت من الطويل، ونحوه:

متى ثانياً نصبحك كما روية وإن كنت عنها غانياً فاغن وازد

وهو نظرية في: دهرانه ٢٩، والكتاب (٢١٥/٤) والمقتضب (٤٨/٢) والأصول (٣٩٢/٢) وشرح أبيات سيبويه (٢٢٣/٢) وتحصيل عين الذهب ٥٦٩، والخزانة (٤٧٢/٩) والموسم (١٢٥/٢، ١٥٠/٤) وأنشده أبو علي في الحجة (٢٠٦/١، ٤٠٨/٦) على كسر الروي لوجهه بالياء التي لحقت للقامية، وهذا خلاف قوله هنا إلا أن يكون الكسر أعقب العتج. أصبحك: أميك صبيحاً وهي شرب العداة، غانياً: مستغنياً، اغن وازد: استغن بما عندك وازدد غنى.

(٤) أي في تحفيف الأحمر، وهو ثبات ألف الوصل بأن اللام وإن تحركت فهي في سبة السكون، انظر التعليقة (١٧١/٥) والتكملة ٣٥، والبغداديات ١٨٩، والبيصريات ٢١٦، والإعمال (٨٧/١) والحجة (١٢٨/١، ٢٤٠/٦) والشيرازيات ٢٩، ونسب التخفيف لأهل الحجاز في: اللهجات في كتاب سيبويه ٣٢٥، وانظر: الكتاب (١٥٤٥/١، ٤٤٤/٣)

(٥) حكاه عنه أبو علي بلا ترجيح في: اللاميس ٢٠، وأخذ في: التعليقة (١٢٢/٣) بأن الألف مبدلة من السوين في النصب فقط، وانظر: شرح اللام لابن برهان ١٧، والتبيين للعكبري ١٨٦

التنوين في نحو بدأ وزيداً^(١)، في بعض اللغات لئلا يختلف الاسم، فكذلك قُنت لئلا يحذف، لا لأن الأصل تقدير ثبات الحركة، فإذا كان كذلك لم يمتنع أن تُثبت في (إب) كما تُثبت في (الحمر) و(إبي)؛ لأنها مثلن في الدخول على الاسم. فهو^(٢) قول، ولا يلزم عليه (اسل)^(٣)؛ لأنه فعل، ولكن على ما دخل فيما هو بمسألة الاسم وهو لام المعرفة.

فأما قول حسان:

أجل أيضاً ومياً^(٤)

فهو أمثل من هذا؛ لأنه مثل: ذو مال.

مسألة (٥)

إن قلت: هل يجوز على صرف ما لا يتصرف. لأنه رد إلى أصله. [أن لا يُعرب]^(٦) المضارع لأنه في الأصل غير مستحق للإعراب؟ واستدللت على ذلك بقوله:

فاليوم أشرب^(٧)

(١) انظر. الكتاب (١٢٢/٤) والتعليق (١٧٧/٤) والتكملة ٢٢٤

(٢) جواب إن قلت في أول العطف.

(٣) أجازة الأخطى والكوفيين، وردّه أبو عشان والبرد، وسببه ليس حالونه لعبد القيس انظر: المنتخب (٣٨٩/١) وما ذكره الكوفيون من الإدعاء ١٤٦، والمجعة (١٢٨/١) والبصريات ٢١٦، وبس ٣٤، والألفاظ ٣٢، وتبيان المكبري ١٧٠، والبحر (١٣٥/٢)

(٤) بعض بيت من الوافر، ونجامة:

وذلك أن الفكم قليل لواحدٍ أجل أيضاً ومياً

وتقدم التعليق عليه في (١٧٤)

(٥) من الشاطبي في المقاصد (٦٩٨/٥) المسألة بمسألة أسبق ذاكراً أن سؤال الفارسي عن أصل البصريين في عدم جواز مع المصروف وقال إن السؤال الذي ختم به المسألة ولم يُجب عنه أبو علي يظهر بأدنى نظر، وبكفه هو أيضاً لم يجب عنه.

(٦) من أصل أن لا إعراب المضارع، والتصحيح بهامشه بخط الناسخ مسبوفاً برمز صحيح وكذا في الأصل، وعبره المقاصد: ألا تُعرب المضارع، وهي أقرب لما في المتن.

(٧) بعض بيت من السريع، ونجامة:

فاليوم أشرب غير مستحقب إتماً من الله ولا وأغل

ويقول جريز .

ولا تعرفكم العرب^(١)

قيل : أما الأبيات فلا دليل فيها ؛ لأنه أجراه / ٢٥ ب في الوصل مجراه في الوقف ،
وبقي لعمري السطر : هل يجوز أن لا يُعَرَّب ؟
وأما ترك صرف ما يصرف فخطأ ظاهر^(٢) ؛ لأنه ليس يرد إلى أصل .

مسألة

لا يسمع ظهورُ الياء في النصب من (جَواري) من تنوينها في الرفع والجر^(٣) وإن
كانت الياء ظاهرة في النصب ؛ لأن هذا الباب مُراعى به اللفظ ؛ نحو : دَلِيلُ^(٤) وبابه .

وهو لأمرئ القيس في ديوانه ١٢٢ ، والكتاب (٢٠٤ / ٤) والوارد ١٨٧ ، وعرب الحديث للفتي (٢٦ / ١)
والبحر (٢١٧ / ٥ ، ٣٠١ / ٧) والخزانة (٣٥٢ / ٨) وبلا نسبة في معاني الزجاج (١٣٦ ، ١) والإعراب
المسبوب ٨٣٨ ، ٨٤٢ ، وفي إيضاح الشواهد ٢٥٢ فصل تحريك ، واشده أبو علي في : الحجة (١١٧ / ١) ،
٤١٠ ، ٢ / ٨٠ ، ٣ / ٢٣٣ ، ٦ / ٣٢) والتكملة على جوار تسكين حركة الإعراب حملاً لها على حركة
البناء في مثل (عَضْد) وهو قول سيبويه ، ولم أجد ما ذكره هنا . ويُروى البيت : فاشرب ، واسقي ولا شاهد
فيهم . المستحقب المكتسب ، الواغل : الداحل على العموم بشرط ولم يُدع .

(١) بعض بيت من البسيط ، ونحوه :

سيروا بني العم بالاهواز منزلكم ونهر ثوري فلا تعرفكم العرب

وهو جريز في : ديوانه ٤٤١ ، والبيان والنبين (٨٣ / ٣) والخصائص (٧٥ / ١) والبسيط ٥٢٧ ، ومعجم
استمعجم ٣٢٩ ، والخزانة (٤٤٠ / ٤) وبلا نسبة في : الإعراب المسبوب ٨٤٢ ، والبحر (٣٦٦ / ١) واشده
أبو علي في : الحجة (٢ / ٨٠ ، ٦ / ٢٩٦ ، ٣٢٢ / ٦) لما في : الشاهد السابق . ويُروى : علم نمرمكم ، ولما
تدريكم ، ولا شاهد فيها بنو العم : أصلهم كالمدموع يقال إنهم ملؤوا بني قيس ببصرة وعمرؤ مع
المنصور فمعدوا وقيل لهم إن لم تكونوا من العرب فأنتم الإخوان وبني العم فلقبوا بذلك (الناح عمم)
ثوري مهر بالاهواز .

(٢) مسأله خلاصه آجازه الكوفيون ومنعها البصريون ، والأبياري جعل أبا علي ممن يحبرها ، وقوله هنا وفي
البيداديات ٤٠٩ ، ٤٥٠ بخلاف ذلك . انظر الإنصاف ٤٩٣ ، وللقاصد الشافية (٦٩٤ / ٥)

(٣) وكذا قال في الإيضاح ٣١٣

(٤) لأصل تسكين اللام ، والتصحيح من الكتاب (٢٢٨ / ٣) والدليل أسافل القصص الطويل ، والمحدوف من
(دليل) مختلف فيه بين الألف والياء ، وسيذكرها أبو علي ثانية في ١٢٨ ب ، ويحكي عنه الشاطبي في
المناسد (٢٩٦ / ٨) نصاً من التذكرة يقول فيه : " قولهم ذلك حملة سيبويه على أنه جمع حدث منه
الألف ، وغيره بحمله على أنه دليل ويكر ما ذهب إليه سيبويه من حذف الألف ، ومن حجته في ذلك أنه "

مسألة

سما (١) بعد الشرط من أحكام الجمل باعتراضه بين (أما) وما بعدها في قوله سبحانه: ﴿وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ، فَسَلَامٌ﴾ (٢) - وانت لا تعترض بينهما بالجملة. أشبه المحدثات، فجاز لذلك أن يعمل في الجواب فيجزمه.

مسألة

وصاليات ككما يؤثقتين (٣)

في (ما) نظراً، فيجوز أن يكون مصدرأ، كانه: مثل الإثعاء، ويجوز أن يكون بمنزلة (الذي)؛ كقوله:

فإن الذي حانت بفلق دماؤهم (٤)

= يقول إن [ألف] لمسى وحرف المعنى لا يحدف. واحد بقول سيبويه في: الإغفال (١/١٥٥، ٢/٣٨، ٥٠٧).

(١) في (٣٧-ب، ٩٣-١) اخذ بقول سيبويه إن الجراء مجرور بالحرف والشرط، ورد غير ذلك، والمسألة تعليل بذلك.

(٢) سورة الواقعة: (٩١، ٩٠) وذكر في: الحجة (٣/١٠٤) أن الشرط فيها لم يجر مجرى الجمل فجاء الفصل به، وفي الشعر ٦٤، والتعليلة (٢/١٨٥) والصليات ٧٨ تابع سيبويه في: أن الثاء جواب أما لا إن. وانظر الكتاب (٣/٧٩) والمقتضب (٢/٧٠) وكتابنا (١٢٩-ب، ١٧٢-أ، ١٨٠-ب)

(٣) من مشطور السريع، وهو لفظ الرمح المجاشعي في: أراجيز للفيلسوف ٦٢٢، والكتاب (١/٣٢) وشرح أبيه (١/٢٢٠) وشرح شواهد الإيضاح ٦١٢، وإيضاح الشواهد ٨٨٣، والخزانة (٢/٢٧٤) وبلا سبة في: معاني الأحش ٣٣٠، والمقتضب (٢/٣٥٠، ٤/١٤٠، ٣٥٠) والاصول (١/٤٢٨) ومعاني النحاس (٦/٢٩٧) والعين (٨/٢٤٥) وأنشد أبو علي في: التعليلة (٢/٨٩) والبيعداديات ٣٩٨، والبصريات ٥٣٨، وأشيرة ١١٣ على اسمية الكاف لأنها مجرورة، وفي: الإغفال (١/١٠٩) والكلمة ٢١٥ على مجيء (يؤثقتين) على الأصل أو أنها بزنة (يُفعلون). صاليات: الأثافي صليت بالراء، يؤثقتين: يجمعن أن في.

(٤) صدر بيت من الطويل، عجزه.

هم للقوم كل للقوم يا أم خالد

وهو للأشهب بن ربيعة في: شعره (شعراء أمويون ٤) ٢٣٢، والكتاب (١/١٨٧) ومجد العراء (٢/١٩٠) والبيان والشيعي (٤/٥٥) والمقتضب (٤/١٤٦) والمقاصد المحوية (٦/٤٨٢) والخزانة (٦/٢٥١) وذكر البعدادي أن لتمام في: كتابه مختار أشعار القبائل رواه الحرث بن محض، وتحريره في =

إن قلت: هل تكون كافة؟ [بيض] (١).

قال الحسن بن زياد (٢): في سجدة التلاوة لا يُكسر إذا انحط لها، / ١٢٦ ويُكسر إذا رُفع رأسه منها

راجع (٣) عن ابن عمر: إن أول من جمَعَ الناس على الصلاة في شهر رمضان عمر بن الخطاب، جمعهم على أبي بن كعب.

أبو بكر: جبر:

كُنَّا الْكَثِيبَ تَهَيْلَتْ أَعْطَافُهُ فَالرَّيْحُ تَجَبَّرُ مَتْنُهُ وَتَهِيلُ (٤)

فا: المعنى: وتهيله، فلم يُعد الثاني؛ كقوله: ﴿وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ﴾ (٥).

شعر الأشهب، وأنشده أبو علي في: البصريات ٧٢٩ على حذف التنوين، وفي الحجة (١/ ١٥١) وهذا على أنه المفرد وأراد الكثرة، وفي الشيرازيات ٣٧٥ ذكر الوحيين، وانظر رد الأول في: التذييل (١/ ٢٨٣)، وروى في البيان إن الأنس، ولا شاهد فيها، حانت: لم يؤخذ لهم بدية ولا فصاح، خليج: بلد أو واد.

(١) البغدادي نقل المسألة في: الخزانة (٢/ ٢٧٦) وشرح الأبيات (٤/ ١٤١) عن التذكرة القصرية مجردة من الوجه الأخير ناقص. ويقتضي كلام أبي علي أن لا تكون كافة، فالكاف التي دخلت عليها (ما) اسمٌ عمده، وقد حصر في: البغداديات ٢٩٢ دخول الكافة في الظروف من الأسماء والكاف بمعنى مثل ليست ظرفاً.

(٢) أبو علي الحسن بن زياد اللؤلؤي، فقيه العراق وصاحب أبي حنيفة (ت ٦٠٤). انظر المهرست ١٣٤٦، ودرج بغداد (٧/ ٣١٤) وجمعاء العقيلي (١/ ٢٢٧) وسير الأعلام ١٤٠٣، ولسان الميزان (٢/ ٢٠٨). وفي حاشية ابن عابدس (٢/ ١١٤) أنه روي عن أبي حنيفة وأبي يوسف التكبير للرفع لا للوضع وروي عنهما خلاف ذلك، ويظهر مما فيه وفي البحر الرائق (٢/ ٢٢٣) أن جمهور الأحناف على التكبير للانحطاط والرفع.

(٣) أورده ابن أبي شيبة في مصنفه في باب الأوتل (٨/ ٣٣٥) بسنده عن نافع عن ابن عمر وانظر خير جمعهم على قارئ في: البحاري (١/ ٣٤٢) والموطا ١١٨.

(٤) من الكس، وهو تجسير في: ديوانه ٩١، والكامل ٦٤٨، والأغاني (٨/ ٧٦) والسهم ٦٤٧، والخزينة (٥/ ١٣) وأنشده أبو علي في: الشيرازيات ٥٦٨، ٥٦٠، والحجة (٢/ ٣٩٤) والخليبات ٧٤، على حذف مفعول الفعل الثاني اكتعاء بتعدية الأول، وفي الديوان: تميل مكان تهيل للغا من الرمل قطعة سعاد محدودة، هان عليه التراب فتهيل: صبه فانصب.

(٥) سورة الأحزاب - (٣٥) وهو قول سيهويه، وسلف التعاليق في (١٢٦-ج)

مسألة

يُحَوَّرُ عِنْدِي أَنْ يَكُونَ قَوْلُ اللَّهِ سُبْحَانَهُ: ﴿رَبُّنَا أَرْبَا الْمَلَكِينَ أَصْلًا مِنْ الْحَرِّ وَالْإِسْرِ
بِجَعْلِهِمَا﴾ (١) أَنْ يَكُونَ (الَّذِي) مَعْنَى الْجِنْسِ (٢)؛ كَر (الَّذِي) فِي قَوْلِهِ: ﴿وَالَّذِي جَاءَ
بِالصَّدَقِ وَصَدَّقَ بِهِ﴾ (٣)، ﴿وَالَّذِي قَالَ لِبِوَالِدَيْهِ أَفْ لَكُمْمَا﴾ (٤)، وَ﴿كَمَثَلُ الَّذِي
اسْتَوْفَدَ بَارَأ﴾ (٥)، شَيْءٌ عَلَى ذَلِكَ لِاخْتِلَافِ الْجِنْسَيْنِ؛ وَبِحَوْه: نَعَمْ الرَّجُلَانِ (٦)، وَيُؤَكِّدُ
هَذَا قَوْلُهُ:

لَأَصْبَحَ الْقَوْمُ أَوْبَادًا وَلَمْ يَجِدُوا عِنْدَ التَّفَرُّقِ فِي الْهَيْبَةِ جَمَالِينَ (٧)

مسألة

قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ: ﴿قَالَ اعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ (٨) الْمُخَاطَبُ بِهِذِهِ نَفْسُهُ، وَلَمْ

(١) سورة فصلت: (٢٩)

(٢) عَلَى الرَّفْعِ مِنْ كَثْرَةِ وَرُودِ آيَاتِ الْمَسْأَلَةِ فِي كِتَابِ أَبِي عَلِيٍّ عِبْرَانَهُ لَمْ يُصْرَحْ بِأَنَّ (الَّذِي) جِنْسِيَّةٌ وَأَقْرَبُ مَا
قَالَهُ أَبُو دَالَةَ عَلَى الْمَعْنَى وَالكثرة، ثُمَّ مَرَّتْ فِي الْأَعْمَالِ وَالْحُجَّةِ بَيْنَ الْمُصْبِحِ، وَأَوَّلُ مَنْ وَجَدَتْهُ صُرُوحُ بِأَنَّهَا
لِجِنْسٍ مُبْرَدٍ. انظر: مجاز القرآن (٢/١٩٠) ومعاني الاختصار ٥١٨، والفراء (١/٢٠٥٧/٤١٩) والمختضب
(٢/١٤١) والنحاس (٤/١٢) والطبري (١١/٥) والأعمال (١/١٥٩، ٢٥٤، ٣٤٩) والبصريات ٧٣٩،
والشيرازيات ١٨٤، ٣٥٧، والحليات ٦٨، والحجة (١/١٥٠) والمصديقات ٢٠٤

(٣) سورة الزمر: (٣٣)

(٤) سورة الأحقاف: (١٧)، وقرأ (أب) بالكسر وبلا تنوين أبو عمرو وحمزة والكسائي وعاصم بـ «أبي بكر»
وخفف، السبعة ٥٩٧، والمجمع (٨/١٩٣)

(٥) سورة البقرة: (١٧)

(٦) المختضب (٢/١٤١) وبعض كتب أبي علي السالفة.

(٧) من البسيط، وهو عمرو بن العلاء الكلبي (صوابه عمرو بن عمرو بن العلاء) من أسماء عمرو (٩٩) في
عريب الحديث لأبي سلام (٤/١٠٦) والمفاتيح (٢/٣٨٨) وشرح شواهد الإيضاح، ٥٦٠، ويصاح
الشواهد ٨٢٨، والحرازة (٧/٥٤٤) وبلا نسبة في: مجالس ثعلب ١٤٢، والأغاني (٢٠/١٦٢) والمخصص
(١٧/١٠٥) وأنشده أبو علي في الشعر ١٢١، ١٣٥، ١٥٠، والأعمال (٢/١٨١) والكاملة ١٢٦، على نسبة
يجمع كأنه أراد جِمالاً لهذه العروة وجمالاً لهذه. أوباد: واحد وبَد وهو العقر والبؤس، والشعر في عمرو
عاصم معاوية عن صدقات كلب اعتدى عليهم، والشاعر يقول لو بقي عمرو عامين لأصبح هذا حالهم

(٨) سورة البقرة (٢٥٩)، وقرأ (اعلم) بالأمر حمزة والكسائي ويعقوب وغيرهم، السبعة ١٨٩، ومجمع
المختضب (١/٣٧٤). وحمل الآية على التجريد هو قول الأحفش في: معانيه ١٩٨، وأخذ به أبو علي في
الشعر ١٩٦، والبيدات ٤٢٩، والحجة (٢/٣٨٢) وانظر التعليق على التجريد في (١٦ ب)

يقول . لا أعلم^(١)، وحسن هذا في هذا الموضع خاصة / ٢٦ ب لأن ما يعتري ساطر
[ما] (٢) يعترض عليه في نظره ينزل منزلة المقاوم والمناظر، فيقال على ذلك: أعلم؛ كما
يقال ذلك للمعاوض في الأمر، وكان هذا حسناً إذ جاء:

وهل تطيق وداعاً أيها الرجل^(٣)

حدثنا أبو علي الصفار قال: حدثنا عبيد بن عبد الواحد بن شريك السمراري^(٤) قال:
حدثنا هشام بن عمار^(٥) قال: حدثنا الوليد بن مسلم^(٦) عن الأوزاعي أنه قال (٧) لا
بأس بإصلاح التحريف والنحو والخطأ في الحديث.

حدثنا الشيخ^(٨) عن يحيى بن الخريش الرقي^(٩) قال: أرسلني الكسائي^٤ إلى محمد
ابن الحسن أسأله عن الجواب في هذه الأبيات:

(١) الأصل لا أعلم، والكلام على أنه ترك أمر نفسه بهذه الصيغة إلى صيغة الأمر، ونصب المضارع بحرفه من
الأمر، فالنحة تصحيف.

(٢) الأصل. مما، ولا معنى له.

(٣) صدره: ودع هبرة إن الركب مرتجل

وفرغت منه في (١٦-ب)

(٤) أبو محمد البغدادي البزار، محدث (ت ٢٨٥). سير الأعلام ٢٦١١

(٥) هشام بن عمار بن نصير أبو الوليد السكفي، عالم أهل الشام (١٥٢-٢٤٥). السير ٤٠٩٠

(٦) أبو العباس الدمشقي، عالم أهل الشام (١١٩-١٩٥). السير ٤١٢٢

(٧) جاء عن الأوزاعي في: الخد العاصل للأمر مزني ٥٢٤، وجامع بيان العلم ١٤٦، وسير الأعلام ٢٢٠٤، ولم يرد
فيه التحريف.

(٨) في هامش الأصل بخط النسخ. يعني أبا الحسن الكرخي، وهو ثلث في نقل البغدادي. وحدث الخريش في:
مجالس العلماء ٢٣٨ ولكن السائل هناك هارون الرشيد والمسؤول أبو يوسف الذي أعينه أسئلة فديما في
الكسائي، الذي أجاب بجواب محمد بن الحسن هاء، وجمع البغدادي الروايتين لتعبر في الطرانة
(٣/٤٤١) وشرح أبيات المعنى (١/٢٢٦) وكثير ذكره مختصراً في الكتب الفقهية كمجموع البرقي
(١٧/١٠٢) ومبسوط السرخسي (٦/٧٧) واليحر الرائق (٣/٤٥٢) والدر المختار (٢/٢٩٠) وأيضاً في
تاريخ بغداد (١١/٤١٣) وجاء للشعر في: البصائر (٥/١٢٩). وانظر في: شرح الأبيات وشرح الجمع
لباقوي ٤٦١ تعين النحة على توجيه أبي علي في الأبيات وأقوالهم فيه.

(٩) في: ثقات ابن حبان (٩/٢٦٩): "يحيى بن سعيد بن يحيى الخريش مولى البكاء من أهل الجزيرة يروي عن
أهلها، وروى عنه الجريون". وما يرجح أنه هو وصفه بالرقمي، والرقمة مدينة من بلاد الجزيرة، انظر مرصع

لاطلاع ٢٢٦

إِنْ تَرَفَّقِي يَا هَدًى فَالْزَفَقُ أَيْمَنُ وَإِنْ تَخَرَّقِي يَا هَدًى فَالْخَرَقُ أَشَامُ
فَإِنَّ طَلَاقَ وَالطَّلَاقَ عَرِيْمَةٌ ثَلَاثٌ وَمَنْ يَجْنِي أَعَقُ وَأَظْلَمُ
فَبَيْبِي بِهَا إِنْ كُنْتَ غَيْرَ رَقِيْقَةٍ فَمَا لَأَمْرِي بَعْدَ الثَّلَاثِ مُقَدَّمُ

قال: فأنبت محمد بن الحسن بالآبيات، فقال: إِنْ نَصَبَ (الثلث) فهي ثلاثُ
تصديقات، وَإِنْ رَفَعَ (الثلث) فهي واحدة؛ كأنه أراد أن يُخبر أن عزيمة الطلاق ثلاث.

قال: مرجعتُ إلى الكسائي / ١٢٧ فأخبرته بقول محمد، فتعجب من فطنته.

فا: إذا نَصَبَ (ثلاثاً) جعله تفسيراً (للطلاق) الذي ذكره، والتفسيرُ بعد وقوعه على
معنى (الثلث)، وإذا رَفَعَ فإنما استأنف الإخبار بأن (عزيمة الطلاق) هكذا، ولم يكن
على جهة التفسير.

وإذا نَصَبَ (ثلاثاً) جاز أن يكون (ثلاثاً) مِنْ صِلَةٍ (طلاق) الأولى تفسيراً له، فيقع
ثلاثٌ، ويكون (الطلاق عزيمة) اعتراضاً؛ لأن فيه تشديداً للموصول، قال سبحانه:
﴿وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ يَمْثِلُهَا﴾ (١).
وقوله (٢):

فَإِنَّ طَلَاقَ وَالطَّلَاقَ عَرِيْمَةٌ ثَلَاثٌ

لا يخلو إذا نصبت (ثلاثاً) أن تكون متعلقة بـ (طلاق) أو غيره، فلا يجوز أن يكون
(ثلاث) متعلقاً بـ (طلاق)؛ لأنه إن كان متعلقاً به لم يخلُ من أن يكون (طلاق) الأول
أو الثاني، فلا يجوز أن يكون متعلقاً بـ (طلاق) الأول؛ لأن (الطلاق) مصدرٌ فلا يجوز
أن يتعلّق به شيءٌ بعد العطف عليه، ولا يجوز أيضاً أن ينصب (ثلاث) بـ (طلاق)

(١) سورة يونس: (٢٧) وثامها: ﴿وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ يَمْثِلُهَا وَتَرْهُمْ عَنْ دَلَّةٍ مَا نُهُمُ مِنَ اللَّهِ مِنْ عَاصِمٍ﴾ واستشهد بها أبو علي في: الحجة (٤/٣٩٥، ١١٤/٦، ١٣٦) والشذوريات ٦١٥، ٦٢٢، والحميات ١٤٣، على جواز الاعتراض بين الصلة والموصول، لأن (ترهمهم) معطوف على الصلة (كسبوا) وفصل بينهما بحملة (جزاء سيئة يمثّلها)، وسيكررها قريباً في (١٢٨-سب) موجراً فيها أوحياً أخرى لا يستقيم معها حملها على الاعتراض. وانظر تضعيف قوله في: تبيان العكبري ٦٧٢، والبحر (٤/٢٩٤) والغني (٥/٧٤).

(٢) من هنا بقده البخداي في: الحزانة (٣/٤٣٣) وشرح آيات الغني (١/٣٣٣).

الثاني؛ لأنه قد أخبر عنه للفصل.

وهذا بطل الوجهان جميعاً ثبت أنه متعلقٌ بغيره، فيَجوز أن يكون متعلقاً
بـ (عزيمة) أي: أعزم ثلاثاً، ولم يحتج إلى ذكر الفاعل؛ لأن ما تقدم من قوله: (أنت
طلاق) قد دلّ ٢٧/ب على الفاعل؛ ألا ترى أن معناه: أنت ذات طلاق؛ أي: ذات
طلاق؛ أي: قد طلقته، فلا فصل بين (أنت ذات طلاق) وبين (قد طلقته)، ثم
أصحت المصدر إلى الماعل استعنيت عن إظهار المفعول؛ لتجري ذكره في الكلام وحده؛
كما استعنيت عن ذكر المفعول في قوله: ﴿والحافظين فروجهم والحافظات﴾ (١).

فلم يحتج إلى ذكر الماعل في (عزيمة)؛ إذ كان مصدراً كـ (الدير) و (الكبير)،
وكما لم يحتج إليه في قوله: ﴿أو إطعام في يوم ذي مسغبة، بيتاً﴾ (٢) لتقدم ذكره،
وكقوله (٣): ﴿ما لا يملك لهم رزقاً من السماوات والأرض شيئاً﴾ (٤)، وكقوله:
﴿يسؤال نعتك﴾ (٥)، و ﴿لا يسألم الإنسان من دعاء الخير﴾ (٦)، فكل ذلك لم يحتج
إلى ذكر الماعل في (عزيمة)، فصار كانه قال: أنت طلاق والطلاق عزمي ثلاثاً؛ أي:
أعزم ثلاثاً، فيكون (ثلاثاً) المنصوب متعلقاً بـ (عزيمة)، أو يكون نعلقه به على جهة
الظرف؛ كانه: أعزم ثلاث مرار أو ثلاث تطليقات.

فإذا كان كذلك وقع ثلاث تطليقات؛ لتعلق (الثلاث) بما ذكرناه، ولا يجوز أن
يكون أقل من ذلك؛ لتعلقه بـ (العزيمة).

والأشبه فيمن نصب (ثلاث) ١٢٨/ أن يكون (الطلاق) الثاني المعروف باللام يُراد به

(١) سورة الاحزاب: (٣٥) وسلف التعليق عليها في (١٢٦-ب)

(٢) سورة البند (١٥٠، ١٤) واستشهد بها على إحصال المصدر وحذف ماعله في الإعمال (٢٠٥)

والإيضاح ١٨٢، والحجة (٥١/٦) وهو قول سيبويه (١٨٩/١) والاحض في: معانيه ٥٧٩

(٣) حذف البمدادي هذه الآية وللتين بعدها.

(٤) سورة النحل (٧٣) واستشهد بها لذلك في: التعليقة (٤/١) والإيضاح ١٨١، والحجة (٥١/٦) وحكمه

الاحض عن (بعضهم) في: المعاني ٤١٨

(٥) سورة ص (٢٤) ولذلك استشهد به في: الحجة (١/٢٢٣، ٢/٢٨، ٣/٢١١، ٤/٤٤، ٦/٢٦١، ٥٢)

والشيرانيات ٢٥١، ٧٠، والإعمال (٢٩٥/١)

(٦) سورة هـ (٤٩) وانظر التعليق عليها في (١٠٧-ب)

الطلاق المكور الذي تقدم ذكره؛ أي: ذلك الطلاق عزمته أو عزمته عليه ثلاثاً، فإذا كان كذلك لم ينتج إلا إلى الإيقاع للثلاث.
وأما إذا رقع فقال:

والطلاق عزيمة ثلاث

أمكن أن يكون المراد: الطلاق عزيمة ثلاث^(١)؛ أي: جسي الطلاق ذو عزيمة ثلاث، وأمكن أن يكون: طلاق ذو عزيمة ثلاث.
فإذا أمكن أن يكون المراد به طلاقه خاصة، وأمكن أن يكون غير طلاقه ولكن جنس الطلاق، ولم يوقع به شيئاً حتى يتيقن ذلك بإقرار من المطلق أنه أراد ذلك.
فإن إذا لم يفترق إلى هذا اللفظ الذي يحتمل الطلاق الخاص والطلاق العام شيء يدر به أنه يريد به طلاقه خاصة، لم يوقعه.

والأشبه في قولهم: واحدة واثنان وثلاث^(٢) في الطلاق، وإيصالهم إياه بهم أن يكون مبرراً، فينتصب على أنه ظرف من الزمان؛ يقسوي ذلك قوله: ﴿الطلاق مرتان﴾^(٣)؛ والمعنى: الطلاق في مرتين، إلا أنه اتسع فيه فأقيم مقام الخبر كما أقيم ظرف الزمان مقام الفاعل في قولهم^(٤): سير عليه / ٢٨ ب طوران^(٥)، وسير عليه مرتان وشهران، فكذلك قوله: ﴿الطلاق مرتان﴾.

وإذا كان كذلك كان قولهم: أنت طالق واحدة؛ كأنك قلت: أنت طالق مرة، وأنت طالق لثنتين؛ أي: مرتين، وكذلك: ثلاثاً، فيكون ذلك ظرفاً من الزمان.

(١) من أمكن إلهنا مكرر في: الأصل وأعله (ح) لعله يريد أنه يحذف.

(٢) كد بالرفع في الأصل والخبرنة وشرح الآيات، ولكن كلامه على مجيئها بالنصب كما سيظهر فيما يأتي من كلامه.

(٣) سورة البقرة (٢٢٩) وأحد به الناقولي في: الكشف ١٦٥، ولم يحمله الزجاج في معانيه (١/ ٢٠٧) على لاتساع.

(٤) انظر القولين الآتيين في المكتاب (١/ ٢٣٠) والمقتضب (٤/ ٥١) والأصول (١/ ٧٩).

(٥) ها موضع اضطراب في صحاح الأصل، فانصل الكلام بعد إعادة الترتيب وأثبت للنصحة ربما ركانت بلا روم.

ويحور فيمن نصّب (ثلاثاً) في البيت أن لا يجعله على (عزيمة)، ولكن بحمده على فعل مضمّر؛ كانه لما لم يجز أن يحمله على (طلاق) الأول ولا على (طلاق) الثاني - وكان المعنى والمراد أن يكون (الثلاث) محمولاً على (الطلاق) - أصمر (صلقت) ودنّ عليه ما تقدّم من ذكر الطلاق، فكانه قال: طلقثك ثلاثاً؛ كقوله ﴿إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى الْإِيمَانِ فَتَكْفُرُونَ﴾ (١) للفصل.

فأما حمل (الثلاث) على التفسير في قولهم: أنت طالق ثلاثاً، فليس ذلك من مواضع التفسير؛ إلا ترى أن التفسير جميع ما كان منتصباً منه فقد نصّ السحريون (٢) على جواز إدخال (س) فيه وأن منه ما يردّه إلى الجمع ومنه ما يُقرّره على الواحد؛ كقولهم: عشرون من الدراهم، ولله ذرة من رجل، ولا يجوز ذلك في هذا؛ إلا ترى أنه لا يستقيم: أنت طالق من واحد، ولا من العدد ولا ما أشبه ذلك (٣). / ١٢٨ فإذا كان كذلك لم يكن تفسيراً.

وأيضاً فإن التفسير لا يجوز أن يكون مَعْرِفًا - والتعريف في هذا غير ممتنع - يقول: أنت طالق ثلاثاً، وأنت طالق الثنتين أو التثليثين. فإذا كان كذلك كان ضرباً، والظرف يكون تارة معرفة، ونكرة تارة. وقد تقول: أنت طالق من ثلاث ما شئت، فيكون (ما شئت) معرفة، كأنك قلت: الذي شئت (٤)، فيكون معرفة، ولو كان تفسيراً لم تقع المعرفة في هذا الموضع.

ولا يجوز أن يستصحب على أنه حال؛ لأنه لو كان حالاً لم يجوز أن يقع خبراً بلا بداهة في

(١) سورة هاجر (١٠) وتحتها ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يُتْلُونَ لِقَتِ اللَّهِ أَكْبَرُ مِنْ مُفْتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ﴾ إذ تدعون إلى الإيمان فتكفرون ﴿وحسبنا أبو علي في. الشعر ٤٠٥، ولكنثورة ٢٢١، والحجة (٢٢٦/٥) على تعلّق الظرف بالمعنى بامتنع لا، ولكن لوقوع الفصل بينهما ينبغي إضمار مفت آخر دلّ عليه الأول والتقدير: مفتكم إذ تدعون، وفي الدر (٤٦١/٩) أنه مذهب كوفي وانظر: الخصائص (١٥٦/٣)

(٢) انكتاب (١٧٤، ١٧٢/٢) والمفضض (٦٦، ٣٦/٣) والأصول (٣١٥، ٣٠٨/١) والمثال السالين في بعضها

(٣) في الهامش الأسفل من الصفحة جاء بغير خط النسخ "الصفحة التي تقابل هذه للصفحة هي الورقة اثنائة والعشرون بعد المائة، وقد تأخرت من المجلد". وهو كما قال، وانظر المقدمة.

(٤) في الأصل: شئت بالضم، ولا يصح مع كسر الأول

قوله: ﴿إِطْلَاقُ مَرْتَانٍ﴾ (١) كما لا يكون الحال خيراً للمبتدأ. ولو قلت: قمتُ حلمتُ، فصبتُ (حلمتُ) على تقدير الحال؛ أي: قمتُ ثابتاً فيه، لم يجز الإحبارُ عنه؛ لأنَّ الحال لا يكون خيراً مبتدأ.

فإن قلت: يكون قوله: (والطلاق عزيمة) اعتراضاً بين الصلة والموصور، وتحمل (ثلاثاً) على إطلاق الأول. قيل: لا يجوز أن نحمله على الاعتراض؛ كما أن قوله: ﴿وَأَفْرَضُوا لِلَّهِ قَرْضاً حَسَناً﴾ (٢) في قولنا اعتراض؛ ألا ترى أن ذلك اعتراض بين الخير والخبير عنه، وكذلك قوله: ﴿قُلْ إِنْ الْهُدَى هُدَى اللَّهِ﴾ (٣) اعتراض / ١٢٨ ب بين المفعول الذي هو ﴿إِنْ يُؤْتَى أَحَدٌ﴾ [وفعله] (٤)، ولا يُعترض بين (العلاق) و(ثلاث) لأنه لا مثل له يُشبه به (٥).

فإن قوله: ﴿وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ مَا لَهُمْ مِنْ اللَّهِ عَاصِمٌ﴾ (٦) نقوله: ﴿جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا﴾ اعتراض، ﴿وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ﴾ عطفٌ على ﴿كَسَبُوا﴾، فلمس يلزم أن يكون ﴿جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا﴾ اعتراضاً، لكن يكون على وجه:

(١) سورة البقرة (٢٢٩)

(٢) سورة الحديد: (١٨) وفي الأصل (القرضوا) بالكسر وهو خلطٌ لأن الآية جاءت كذلك في: سورة المزمل (٢٠) غير أنها لا اعتراض فيها، ونمام آية الحديد: ﴿إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضاً حَسَناً يضاعف لهم وبهم أجر كريم﴾. وعقد لها هي: الحليبات ١٤١ مسألة أجاز فيها غير وجه وأرجحها عنه حملها على الاعتراض الذي أخذ به في: الحجة (٢٧٥/٦) في قراءة حمص المذكورة، وحكى الباقرلي عنه في: الإعراب المنسوب ٦٨٤ الاضطراب في: الآية وإنَّ له قولاً في الإعمال لكني لم أجد فيه شيئاً

(٣) سورة آل عمران: (٧٣) ونمامها: ﴿وَلَا تَزْمِنُوا لِلَّذِينَ يُبْعِدُونَ عَنْ دِينِكُمْ قُلْ إِنْ الْهُدَى هُدَى اللَّهِ إِنْ يُؤْتَى أَحَدٌ مِثْلُ مَا أُوتِيتُمْ﴾ وحمله في: الشعر ١٠٤، والشيرازيات ١٨٧، والإعمال (٣٧/٢) والحجة (٥٢/٣)، ٣٩٥، ٣١٦/٤ على الاعتراض والتقدير: ولا تؤمروا أن يؤتى أحدٌ مثل ما أُوتِيتُمْ إلا لمن تبع دينكم، وقد في لإعمال الأكثر على ذلك. وانظر: الطبري (٣١٢/٣) ومعاني النحاس (٤٢١/١).

(٤) زياده يفتضحها السياق أخذتها من الحجة (٥٢/٣) وخلت منها الخزانة وشرح الأبيات

(٥) آخر النص الذي نقله البغليدي.

(٦) سورة يونس (٢٧) وتقدم التعليق عليها قريباً في (٢٧-ب) ولم يذكر ما أجازه في العسكرية ١٢٩ من قول الأحفش بزيادة الباء، وانظر الأقوال الأخرى في: الإعراب المنسوب ٦٦٩، وهامش الكشف ٥٣٥، والدر

(١٨٤-١٨٦)

أحدها: أن يكون قوله: ﴿جزاء سيئة بمثلها﴾ دلٌّ على (يُجازون سيئةً بمثلها)، وقد
 كان كذلك كن حبراً، ولم يكن اعتراضاً. ويمكن أن يكون المصدرُ في تقدير فعلٍ ماضيٍّ
 للمفعول؛ كانه يُجازون سيئةً، فذكر المصدرُ في موضع الفعل؛ كما تقول إذا جرى ذكرُ
 زيدٍ، عَجِبْتُ من إعطاء درهمٍ؛ أي: من أن أعطيَ درهماً، فيُضَيِّف المصدرُ إلى المفعول
 ويُحذف المفعول المسند إليه^(١) الفعلُ الذي المصدرُ في موضعه؛ كما تُحذفُ الفاعلُ مع
 المصدر الذي هو في موضع الفعل المبني للفاعل؛ نحو قوله: ﴿لا يَسْأَمُ الْإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ
 الْخَيْرِ﴾^(٢) و﴿يَسْأَلُ بَعْجَتَكَ﴾^(٣)، ونظيرُ هذا ما حكاه^(٤) من قولهم: «عَجِبْتُ مِنْ
 دَفْعِ النَّاسِ بَعْضِهِمْ بِبَعْضٍ» إذا جعلتَ (الناس) مفعولين، وأنشدَ أحمدُ بنُ يحيى
 ١٢٩/ عن أبي الحسن:

أبى القلبُ إلا حبَّها عامريةً لها كنيةٌ عمروٌ وليسَ لها عمروٌ^(٥)
 فَا: كانه قال: تُكْنِي عَمراً.

ويَجوز أن لا تجعل (جزاء) في تقدير الفعل فتريد (لهم)^(٦) وتُحذف، فيكون التقدير:
 والذين كَسَبُوا السيئاتِ لهم جزاءٌ سيئةٌ بِمِثْلِ السيئةِ، فيكون كقوله: ﴿قَعِيدَةٌ مِنْ أَيَّامٍ
 أُخْرَى﴾^(٧)؛ أي: فَعَلِيهِ عِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخْرَى، وقوله: ﴿فَحَزَاءٌ مِثْلُ مَا قُتِلَ مِنَ النِّعَمِ﴾^(٨)

(١) يريد: يحذف نائب الفاعل.

(٢) سورة فصلت: (٤٩) وسلف التعليق عليها في (١٠٧-سب).

(٣) سورة ص: (٢٤) وانظر التعليق عليها في (٢٧-سب).

(٤) سيبويه في: الكتاب (١٥٤/١) وحكى في: التعليقة (١٣٤/١) شرحها عن ابن السراج بما يوافق قوله هنا.

(٥) من الطوبى؛ وهو نسجسون في: ديوانه ١٠٢، والأهاني (٥٦/٢)، وجاء في قصيدة لأبي صخر الهدلي في:

أُمالي الغالي (١٤٩/١) ونسار القلوب ٨٥٣، والخزعة (٢٤٣/٣) وشرح أبيات المعنى (٣٤٠/١) وحُلَّت

القصيدة بنفسها من الشاهد في: شرح أشعار الهذليين ٩٥٦، ونص أبو الفرج في: الأعاني (٢٤-١٢٤) بعد

أن أورد أبياتاً من قصيدة أبي صخر على أن هذا البيت ليس منها، وقال في الموضع الأول إن كنية ليلى أم

عمرو، والشاهد على بياض المصدر (كنية) عن فعله المبني للمجهول. وجاء صدر الشاهد في بيت لسجاح

ابن ركن بن السلمي في: مريحة الأديب ٩٥.

(٦) خبراً بمصدر جراء

(٧) سورة البقرة (١٨٤، ١٨٥)

(٨) سورة المائدة (٩٥) وانظر شرح تقدير أبي علي في: الإعراب المنسوب ٧١٥

أي: عليه، ﴿وَمَنْ لَمْ يَجِدْ قَصِيَامَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ﴾ (١)، وتكون الباء على هذا التفسير متعلقة بمحذوف (٢) كانه: جزء سيئة ثابت بمثلها؛ كقولك: غلام لك في الدار.

وإذا احتملت هذه الوجوه لم يستقم لك أن تحمله على الاعتراض.

فأما (٣).

ذاك الذي وأبيك تعرف مالك (٤)

فضرورة ولا يقاس عليه، ولو لم يكن ضرورة لوجب أن لا يقاس عليه غيره؛ لأن القسم قد يدخل في مواضع لا [يدخل فيها] (٥) غيره؛ نحو: إذن والله أكرمك، فدال ذلك على أنه ليس بجار عندهم مجرى الجمل، فلا يجوز من حيث جاز الفصل بالقسم أن يفصل بغيره من الجمل، وأيضاً فإن القسم مثل الشرط (٦) في احتياج كل واحد من الجُمُتين إلى الأخرى بعدها، فجري نحواً من ١٢٩ ب قوله: ﴿وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ فَسَلَامٌ﴾ (٧) فجري لذلك مجرى المفرد بل مجرى ما يجتلب للتوكيد؛ نحو: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لَنْتَ لَهُمْ﴾ (٨)، فلا يجوز على هذا أن يفصل بين الصلة

(١) جاءت في سورة البقرة: (١٩٦) والمائدة: (٨٩) واستشهد بهما في: الحجة (٣٤٢/٢) على إضمار خبر المصدر.
(٢) يكون صفة لجراء.

(٣) نقل البغدادي في: شرح أبيات المهني (٢١٢/٦) هذا الفصل من التذكرة القصيرة، ولكنه جعل تعليق ابن جني الآتي من تنحة كلام أبي علي مسبوقةً بفنقلة.

(٤) صدر بيت من الكامل، وعجزه: والحق يدمعُ ثُرَاهُ الباطل.

وهو المجرى في: ديوانه ٥٨٠، وشرح أبيات المهني (٢١٢/٦) وبلا نسية في: الخصائص (٣٣٨/١) والبحر (٥٧٥/١) والإعراب المنسوب ٦٨٦، وأنشده أبو علي شاهداً على الفصل بالقسم بين الموصوف وصيته في: التعليل (٢٦٠/٢) والإعمال (٣٢/٢) والخصائص ١٤٤، والحجة (٢٩٢/٣)، وفي الأصل: وأبيك بالفتح وصوبه بالكسر لأن الخطاب لطهية قبيلة المهجو، ومالك: بنو مالك بن حنظلة، والمص: الذي نعرفه مالك وانظر شرحه في: شرح أبيات البغدادي الذي قال إن البيت وقع في كتب النحو محروفاً.

(٥) الأصل: لا يدحها فيه، وهو سهو.

(٦) عرص بتشبيه بينهما في: الإيضاح ٢٧٦، والخصائص ٦٩٢، وسيد كره في (١٨٠ - ب).

(٧) الواقعة (٩١، ٩٠)، وفي (٢٥ - ب) استشهد بها على شبه الشرط بالمقررات لا اعتراضه بين أمّا وما بعدها ولا يعترض بينهما بالجمل.

(٨) سورة آل عمران (١٥٩) ولقتصر فيها سيويوه (٧٦/٣) على الزيادة بلا ذكر للتوكيد وكذا أبو عبي في -

والموصول بالجملة على هذا قياساً^(١).

[ع] قد فصلوا بين الصلة والموصول^(٢) بالنداء في قوله:

وَلَا حَشَانُكَ مُشَقَّصًا أَوْسًا أَوْيسُ مِنَ الْهَيْالَةِ^(٣)

والجواب عنه: أن النداء ضرب من التثنية، فتثنية المنادي (ها) التي يسبها بها في (مررت بهذا)^(٤) وسجوه، وقد تراها [مُعْتَرِضَةً]^(٥) بين الجار والمجرور غير معتد بها، فحصل النداء في ترك الاعتداد به فصلاً مجزئاً (ها) هذه؛ فاعرفه [.

مسألة

قال أبو بكر^(٦) في (أفعل الناس) نحو: أشرف الناس وأفضل القوم: إن هذه الإضافة

= الحجة (٦/٢١٧، ٣٢٨، ٣٤٣، ٣٩٧) والمتعلقة (١/٢١٦٤، ٢٢٦) والبغداديات (٢٩١، ٣٤٤، ٥٦٢، والمبرد في: المختضب (١/١٨٦) أول من تجده يذكر التوكيد فيها.

(١) في شرح أبيات المغني زيادة: قياساً على القسم. ثم جاء ما بعده على أنه من تسمية كلام أبي علي، ولم يختلف إلا في الشاهد.

(٢) أي بين المصدر ومتصفه.

(٣) من الكامل، وهو لأسماء بن خارجة هي: التثنية والإصاح (حشا) واللسان (حشاش، أوس، أهل، هبل) ولتكميت في: ملحوق ديوانه مما اختلف فيه (٢/٣٤) عن الحيوان (١/١٩٨) وأزمة المرزوقي (١/٢٥٩) وهو بلا نسبة في مصادر كثيرة منها نوادر أبي مهجل (١/٦٧) واشتقاق الأسماء بلزجاني ٢٣٤، والسمط ٤٣٧، والاستدراك ٢٨٧ وغيرها في الهوامش، واشتد أبو علي في: «الجليات» ١٤٤ والحجة (٣/٢٩٢) على الفصل بالنداء بين المصدر وصلته (من)، وهي: الحجة (١/١٤٥) رد قسوم بعض البغداديين رحمتل نصب (أوسا) على فعله أوس الذي يدل عليه (احشا)، وجميع الأسر ابن جني في كلامه في الشاهد هي: الخصائص (٢/٧٤). حشاك: أصاب حشاش بالسهم، المشقص: سهم عريض المصل، أوساً: جوصاً، أويس: من أسماء الذئب أي يا أويس، الهبالة: اسم ناقة الشاعر أو هي العنقة، والشاعر يصف ذئبا طمع في ناقته وفي الأصل: أوس بالضم، وهو خطأ لم يرد في: أي مصدر. ومن الصعب أنه فيما نقله البغدادي عن العصرية وقع مكان هذا البيت قول الفرزدق: «يكن مثل من يا ذئب يصطحيان»

(٤) كذا قال في انشال في: سر الصناعة ٣٤٣

(٥) في الأصل: ممرضة، وللتصويب من شرح الأبيات.

(٦) الأصون (٢/٦) والموجز ٦٦، وذكر أبو علي اشتراط إضافة أفعل إلى ما هو بعضه في الإعمال (٢/٣٦١)

والجليات ٢٠٦، والحجة (١/٢٧) ولنظر الخصائص (٣/٣٢٦) وشرح لللمع للباقلاني ٥٣٦، وشرح الرصبي

(٢/٢٤٧) ونقل البغدادي المسألة بنصها في: الخزانة (٤/٢٣٣) عن التذكرة الفصرية غير أنه جعل تعقيب

ابن جني من كلام أبي علي ولم يذكر فيه التبيين.

في تقدير الاتصال؛ لأن ما يُضيفه من هذا القبيل ينبغي أن يكون بعض ما يُضاف إليه بدلالة امتناع (ريد أفضل الحميم)، فيجب أن يُقدر الانفصال وإلا لم يجز لئلا يُضيف الشيء إلى نفسه.

فإن قلت: فإن ما يُقدر فيه الانفصال يجد فيه معنى الفعل؛ نحو: ضارب / ١١٣٠ زيد، وليس في (أعمل) معنى الفعل.

قيل: هذا وإن قصر عن (فاعل) فإن فيه معنى الفعل لتنصبه الظرف في بيت أوس: أخوج ساعة (١)

ووصوله تارة بالحرف وأخرى بنفسه؛ نحو: ﴿اعلم بمن﴾ (٢) و﴿اعلم من﴾ (٣)، وهذا مما يختص بالفعل، فليس كـ (غلام) ونحوه (٤).

فإن قلت: إذا قدر في الانفصال اقتضت به على النكرة كـ (ضارب زيد)، وقد قال: ﴿فتبارك الله أحسن الخالقين﴾ (٥)، فالقول في ذلك [بيض].
[ع: الجواب عندي: نعم؛ وذلك قوله:

ملك أضلع البرية ما هو (م) جد فيها لما لديه البلاء (٦)

(١) قطعة من بيت من الطويل، وهو بمثابة:

فلما وجدنا المرض أخوج ساعة إلى الصون من ربط يمدل نسهم

وهو لأوس بن حجر في: ديوانه ١٢١، والمصباح ٨٥٦، وشرح شواهد الإيضاح ٣٥٢، وإيضاح الشواهد ٥٢٩، والخزانة (٢٦٥/٨) وأنشده أبو علي شاهداً على نصب أعمل للظرف في: الشيرازيات ٢٣، والحجة (٢٥/١) والجليات ١٧٩، ١٨١، والمضديات ١٥، والتمكيلة ٩٧. ساعة أي ساعة المضرب، ربط: جمع ربعة وهي الثوب الرقيق اللين، ومسهم: محطط كالسهم، من إيضاح الشواهد

(٢) جاءت في مواضع أولها في سورة النحل: (١٢٥) وذكرها للأمر نفسه في: الجليات ١٨١، وانظر البصريات ٥٤٢، والمسكوية ١٩٥، والخمر ٥٤٥

(٣) في ثلاثة مواضع أولها سورة الأنعام: (١١٧) وهي كذلك في: الجليات، غير أنه في: الحجة (٢٦/١) وإعصا (٣٦٢/٢) مع أن يكون (من) معمول (تعلم) وحمله على مضمر دل عليه أعلم، ثم وجدت الباعولي في: الاستدراك ٥٥٨ تتبع المسألة وفصل القول فيها.

(٤) كلامه على بيت أوس إلى هنا نقله بحسنه لبقاوي في: الاستدراك ٥٦٣ ناصباً على أنها من المذكرة

(٥) سورة المؤمن: (١٤)

(٦) من الخفيف، وهو للحلوت بن حلوة في: شرح القصائد الطوال ٤٧٦، وشرح القصائد للحاجس ٥٧٨، ومسهي =

وأما قوله ﴿أحسنُ الخالقين﴾ فيكون مقطوعاً أي: هو أحسنُ الخالقين (١)؛ لأنه موضعُ ثناءٍ.

أشد أبو بكر عن أبي العباس (٢) في العطف على عاملين:

أوصيتُ من برةً قلباً حَسِيراً

بالكَلْبِ حَسِيراً والخِصْماءِ شَرّاً (٣)

وهذا قد يكون على غير ذلك، بل على أنه حذف الحرف وكأنه قد سقط به لجري ذكره (٤)؛ نحو: يَمُنُّ نَمْرُزُ أَمْرُزُ (٥).

مسألة

وضعه (٦) (ليس) في موضع (ما) لا يمتنع؛ لأن أهل الصنائع قد يفرضون أشياء / ١٣٠ ب ويضعون أشياء موضع غيرها مما يريدون تعليمه وتبيينه، فإذا كان ذلك كذلك وجاز ذلك في الشيقين غير المتشابهين لفرض التعلیم، فهو في (ما) و(ليس) أجدر؛ لأن كل واحد منهما قد أجري مجرى صاحبه؛ ألا ترى إلى قوله:

- العطب (١١٤/٢) والخرانة (٢٣٣/٤) وفي هامش الأصل بغير خط الناسخ: "صوابه: لما لديه كفه"، وهي رواية المصادر ولم أجد ما في المتن. والمعنى أنه ملك ليس في البرية أحد يضطلع من الأمور مثل ما يضطلع.

(١) أو بدل، وانظر تبيين المكبري ٩٥١، والبحر (٣٦٩/٦)

(٢) الكامل ١٠٠٢، ٩٩٨

(٣) من الرجز، وهذا لأبي النجم في ديوانه ١٨٤، وفيه تخريجه ورد عليه مجسج البستان (١٢٧/٩)

والبحر ١٦٩٧، ومسط المصنوعي (٢٣٠/٣) والوافي بالوفيات (٤٥/٢٤) والخرانة (٣٥٦/٢) ونُسب

للمطبعة خطأ في البحر (١٣٨/٧)، وأنشده أبو علي في: الحجة (١٧٢/٦) والمسكرة ١٦٣ على

العطف على العاملين وأجاز فيه تقدير جار يكون في حكم المدكور لدلالة ما تقدم عليه فيخرج من العطف

على عاملين، وبرةً أمة الراجز، وفي الأصل: بالجمار تخريف الحقة.

(٤) ضبط في الأصل لجري ذكره، ولا وجه له

(٥) انظر تخريجه في (٦٥-ب)

(٦) مبيوه في: مكناب (١٤٧/١) "وقد زعم بعضهم أن ليس تُجعل كفاء وذلك قليل لا يكاد يُعرف"

وحكاه عنه في: التقدادات ٢٨٢، والشيرانيات ٢٦١، والشعر ١١٧، وانظر عليه في: إهلييات ٢١٠ مسألة

ستمرفت سبع صفحة، وسيكره في: كتابا (١٣٠-ب) وانظر الأصول (١/٩٠، ٩١، ٩٢) وإعراب

الحامس (١٥٥/٤) وشرح السيرافي (٢٨/٤)

وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرٌ (١)

وَقَوْلِهِمْ: «لَيْسَ الطَّيِّبُ إِلَّا الْمِسْكُ» (٢).

مسألة

حَسَن:

حَسَنٌ رَزَانٌ مَا تُزَنُّ بِرَبِيَّةٍ وَتُصْبِحُ غَرَّتِي مِنَ لُحُومِ الْغَوَافِلِ (٣)

حَسَنٌ عَمْدِي أَنْ يَقُولَ: (غَرَّتِي مِنَ اللَّحُومِ) لَمَّا كَانَ قَدْ أُجْرِيَ عَلَى نَقِيصِهِ الْأَكْلُ؛

وَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾ (٤).

فهذا مما عرفتُك أنهم يُجَرُّونَ الشَّيْءَ مُجَرَّى نَقِيصِهِ، وَقَدْ كَثُرَ جَدًّا نَحْوُ: رَبُّ وَكَمْ

وَقَلَّمَا وَكَثُرَمَا، وَلَا تَكُونُ (مَا) فَاعِلَةً لِأَجْلِ التَّوْنِ فِي (قُلْ مَا يَقُومَنَّ) (٥)، وَهَذِهِ التَّوْنُ

(١) بعض بيت من البسيط، وهو بتمامه:

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَحَادَ اللَّهُ لِعَمَّتِهِمْ إِذَا هُمْ فَرِيشٌ وَإِذَا مَا مِثْلَهُمْ بَشَرٌ

وهو للفرزدق في: ديوانه (١٨٥/١) والكاتب (٦٠/١) والمقتضب (١٩١/٤) والانتصار ٥٤، وشرح

أبيات سيبويه (٢٣٤/١) والخزانة (١٢٤/٤) وشرح أبيات المصنعي (١٥٨/٢) والبيت رُوي بارتفاع

والنصب في: (مثنهم) وأنشده أبو علي في التعليل (٩٤-٩٩) والبغداديات ٢٨٥ فذكر فيه خلافهم

في رواية النصب فحمله سيبويه على تقديم خبر ما الحجازية، والمارسي والمبرد على الحال وعامله (فيهم)

مفسر، فردّ قول المارسي، واحتج بقول سيبويه في: البغداديات ٥٩٦، واكتفى بذكر قول المارسي ولم يردّه في:

المشورة ١٨٣، والمحبيات ١٩٤، والإعمال (٤٦١/٢). وفي الأصل ضبط بالرفع والصواب النصب يصح قوله

إِنَّ (مَا) جَرَتْ مجرى ليس في جواز تقديم خبرها، وهو كما ترى قول سيبويه.

(٢) حكاه سيبويه وأبرعسرو بن العملاء، والرفع لتسيم. فنظر المصادر في أول المسألة ومجالس العلماء ١،

والشيرانيات ٤٨، والحجة (٤٦٢/٦) والبحر المحيط (٥١/٨) والخزانة (٤٤٢/٧)

(٣) من الطويل، وهو لحسان بن ثابت في: ديوانه (٢٣٤، ٢٩٢/١) وصحيح مسلم ١٩٣٤، وإعرب المعاص

(٤٤٥/١) وشرح أبيات الإصلاحي ٥٠٠، وتبيان الطوسي (٤١٦/٧) والإيضاح ٧٥٩، وبلاسية في:

إصلاح مصنف ٢٨٩، ونظر تخريج الديوان، وأنشده أبو علي في الحجة للمذكور في المتن: الرزان، الرريمة في

معجمها، ما تُزَنُّ ما تُثَمُّ بِشَيْءٍ، والبيت جاء في مدح السيدة عائشة، وفي رثاء حسان لابنه غير أن

المصدر في الأخير: حصناً رزان الرجل يثيب جلاها. وكتب للناسخ في هامش الأصل لا تُزَنُّ، صح. مشيراً

إلى رويته أخرى وردت في بعض المصادر.

(٤) سورة الحجرات. (١٢)

(٥) ذكرها بمثل مقالته ها في: البغداديات ٣٠٠ ٣٠١، والشيرانيات ٤٠٦، ٢٦٠، والإعمال (٤١١/٢)

ورُسمت هناك (قلما)، ونظر أثر كلامه في: الخصائص (٣٩١/٢).

بما تأتي مع (ما) إذا كانت زائدة لشبهها باللام^(١)، فهذا يدل على حُلُو (كثر) من قوله : (كثر ما يقول)^(٢) من فاعلٍ لخلوها من (قل ما) .

ونقيض (الأكل) : الأرم، إلا أن (الغرث) لما كان عن (الأزم) جرى محراه، وهذا كقول أبي بكر^(٣) : إنهم يُحَرُونَ / ١١٣١ المسببُ مُجرى السبب .

مسألة

(ما كان فيها أحدٌ خيراً منك)^(٤) : (فيها) متعلقة بـ (كان) إذا نصبت (خيراً منك)، ومتعلقة بمحذوفٍ إذا كانت مستقرّاً، ويجوز أن تنصبها بـ (خيراً منك)، وإن تقدم عليه لشبهه بالفعل، ولا يكون (ساعة) من :

أحوج ساعة^(٥)

متعلقاً بغير (أحوج)؛ لئلا يفصل بين الموصول وصلته^(٦)، وليس الفصل بـ (فيها) إذا علّقناها بـ (خير منك) بين [كان]^(٧) واسمها بقبيح؛ لأن أبا الحسن قد أئشّد في المسائل الصغير^(٨) :

فإنّ يحبّها أحاك مصابُ القلب^(٩)

(١) أي لام جواب القسم .

(٢) الكتاب (٥١٨ / ٣)

(٣) سم أجده في الأصول والموجز .

(٤) المش في الكتاب (٥٥ / ١) وسبويه يحير تقديم (فيها) وتأخيرها إذا لم تكن مستقرّاً ويختار التأخير،

وأبرعني يتبعه في المشورة ٢١٠، وبين العلة في : التعليقة (٩١ / ١) غير أنه هنا لا يختار، وانظر شرح أبي يعين (١١٤ / ٧)

(٥) قطعة من بيت تقدم التعليق عليه في (١٣٠-١) وحكي قوله هذا بالمعنى في : الصباح ٨٥٧، ويجب ح الشاهد ٥٢٩ معزواً إلى التذكرة .

(٦) يريد بالموصول (أحوج) وقال ابن يسعون في الصباح : يعني بالصلة (إلى الصون) والفصل بـ (ساعة) رد مما نصبها بوجودها

(٧) الأصل : ليس، وهو سهو

(٨) كتاب المسائل الصغير معقود

(٩) قطعة من بيت تقدم التعليق عليه في (٧٩-١)

ورواه الكوفيون: مصاب القلب، وأظنهم هربوا من الفصل فتصّبوا محافة أن يجري مجرى: «كاست ريداً الحمى تأخذ»^(١). وأتى أبو الحسن بمسائل هناك يفصل فيها بانصرف المتعلق بالخبر.

مسألة

﴿حُدِّثْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ﴾^(٢) أي: من مال كل واحد منهم، فهو من قومه. ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾^(٣). فإدراك ذلك دلّ أن ما دون النصاب / ١٣١ أب بين الشريكين لا يجب فيه شيء بظاهر قومه: ﴿حُدِّثْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾.

مسألة

نظير قوله:

ونار^(٤)

في حذفه المضاف لذخيره قوله: ﴿كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَى كُلِّ قَلْبٍ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ﴾^(٥)؛

(١) فرغت من التعليق عليه في (١٧٩-)

(٢) سورة التوبة: (١٠٣)

(٣) سورة النور: (٤) قال الأخفش في معانيه ٢٤٥: انفذوا كل واحد منهم؛ وبه أخذ أبو علي في:

الشعر ٢١١، والشيرازيات ٤٣٥، واللمعة (٢٧٣/٢)

(٤) يشير إلى البيت:

أكل امرئ خمسين مرةً ونار فؤاد بلليل ناراً

وهو من انتقارب أبي دؤاد في: شعره ٣٩٣، والكتاب (٦٦/١) والاصمعيات ١٩١، وشرح أبيات المغني

(١٩٠/٥) ونسب معرداً لعدي بن زيد في: ملحق ديوانه ١٩٩ نقلاً عن الكامل ٣٧٦، ١٠٠٢، وعنده

البحراني سهرراً من أبي العباس، وأنشده أبو علي على أن (كل) المحذوفة بمزلة المثبتة لتقدم ذكرها وذلك

في النكتة ٥١، والخلييات ٧٩، والبعريات ٥٢١، والشيرازيات ٢٣٥، والشعر ٤٤٤، ٤٣٩، ٥٢٦، واللمعة

(٢/٤٢٠، ٣/٢٧٤، ٦/١١١، ١٧١) وهو قول سيويه الذي يمنع حمله على المعظم على عاملين

(٥) سورة عافر (٣٥) قال في: الشعر ٥٢٦ إن الأخفش تأولها على الاستغناء عن تكرير كل بتقديم ذكرها، وبم

أجده في معانيه ٥٠٠، وأحده أبو علي هنا وفي: الشيرازيات ٢٢٩، واللمعة (٦/١١١) وعبارته معصية

فيهما، وانظر تعليق محقق كشف المشكلات ١١٧٨، وفي الأصل: قلب بالتزويج، وهو خطأ تصويبه من

كتبه الأخرى

لأن معناه. عني كل قلب كل متكبر؛ لقوله: ﴿كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَى قُيُوبِ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾^(١). وقال: ﴿وَنُطْبِعُ عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾^(٢)، وليس المعنى أنه يطبع على جميعه دون بعضه بدلالة الآية الأخرى.

والعطف عني عاملين لا يجوز^(٣)؛ لأن الحرف قد قام مقام عامل واحد فإن قلت: ما أكثر أن يكون قولك: (قام زيد وعمرو)، (عمرو) لم يرتفع فيه بلواو بل (قام) مقدرة؛ كانت قلت: قام عمرو؛ لأن الحرف لا يرتفع؟

قيل: إنما وصفت العرب هذه الحروف مواضع الجمل والأفعال اختصاراً؛ نحو: استثنى واستفهم^(٤)، فكما تُرفض هذه الجمل هنا فكذلك تُرفض أيضاً الأفعال، وإذا قلت: قام زيد وقام عمرو، فليس (قام) هذه الظاهرة هي (قام) تلك المقدرة التي أُقيم مقامها الحرف؛ كما أنه إذا قال: أنفي، لم يكن (أنفي) الذي قام (ما) مقامه، / ١١٣٢ ولو كانت تلك لجاز أن يوصل بها المعرفة ويوصف بها السكرة، فكنت تقول: اندي قام أخوه زيد، ونحو ذلك.

وبدل على أنه إذا قال: (قام زيد وعمرو) أنه مُرتفع (قام) هذه الظاهرة قولك: (أقام زيد أم عمرو) استفهاماً منقطعاً؛ كما أنك لو قلت: (أقام زيد أم قعد عمرو) كان استفهاماً منقطعاً، وكان لا مبدل إلى الاستفهام غير المنقطع في هذا الفعل. وكون هذا^(٥) عند المحررين والعرب استفهاماً متصلاً دلالة^(٦) على أنه لا حكمُ بذلك الفعل اهذوف؛ فهذا يشهد بأنه مُرتفع بالفعل الأول.

وأيضاً هو ارتفع الثاني^(٧) بفعلٍ مقدّر لوقوع الاختلاف في الصفة في نحو قولك:

(١) سورة الروم: (٥٩) وفي الأصل: يؤمنون وهو تحريف.

(٢) سورة الأعراف: (١٠٠) وفي الأصل: يطبع، وهو تحريف.

(٣) سبغ التعليق عليه في (١٠-١١-٥٩-١)

(٤) في الإعمال (٢٩١/١) حكى أبو علي هذا المعنى من شيخه ابن السراج.

(٥) يريد (أقام زيد أم عمرو) وأم متصلة، وما قبله جاء به على نحو الإشكال. وانظر شرح الرصافي (٤٠٧/٤)

(٦) لأصل دلالة بمعنى وهو سهو لانه يجعل للبدا (كون) بلا خبر.

(٧) في الأصل: الفعل الثاني، (والفعل) مقحم لا وجه له.

(قام زيد وعمرو) كما يقع في قولك : قام زيد وقعد عمرو العاقلان (١) . فإن لم يكن في هذه المسألة وسحوها خلاف بل كان ارتفاع الصفة في نحو هذا على الإتيان دلالة على أنه ليس يرتفع بفعل آخر، وأيضاً فكان يجب إذا قال : (إن زيدا وعمراً قائمان) أن يكون قد عمل (إن) مضمرّة، و (إن) لم تعمل مضمرّة في موضع.

فإذا كان الحرف قد أقيم مقام العامل لم يجر العطف على عاملين؛ لأنه يكون الحرف ١٣٢ ب رافعاً وجاراً من وجهين مختلفين في حال واحدة، وهذا فاحش الخطأ.

ولو جاز ذلك في العطف لجاز أيضاً قبل العطف، وكان قبل العطف جاراً لأن الحرف قائم مقام العامل، فلا يجوز أن يكون فيهما مقام الأول ما لا يكون في الأصل، فإن لم يجر أن يكون عامل رافعاً جاراً ولا جاراً ناصباً [فهذا] (٢) دلالة على أنه لا يجوز العطف على عاملين، ولو جاز العطف على عاملين لجاز على عشرين وأكثر.

أنشد الجاحظ لأم قروة الغطفانية:

ما ماء مزن أي ماء تقوله تحذر من غر طوال الذوائب (٣)

ينبغي أن يكون (تقول) بمعنى : تظن، و (أي) نصب (٤) أحد مفعولي (طنت)، واعتبر بهذه الجملة بين المبتدأ والخبر لما فيها من التشديد، وبعده : باطيب من كذا (٥).

(١) نعت معمولين لعاملين مختلفين يمنع فيه الإتيان فترفع النعت خبراً محدوف أو ينصب بمفعول محدوف، ولما هو عني منع الإتيان باختلاف العاملين فإذا جرى على أحدهما لم يجر على الآخر. انظر الكتاب (٢/٦٠) والعميقة (١/٢٥٨) وشرح التسهيل (٣/٣١٧)

(٢) زيادة يقتضيها (إن لم يجر) في أول الجملة.

(٣) من الطويل وأوله حرم، وروي في المصادر بالواو والياء. وهو لام مروة في: الحيوان (٣/٥٤، ٥، ١٤٢) وحرجه محققه مسبوياً لعائكة المرية من رهر الأدب (١/٢٢٨) وهو لرئيس بيت مروة في: الرهر ١٢١، ولام مروة في: ربيع الأبرار (١/٢٢٢)، ولعائكة في: تاريخ دمشق (٤٥/٩٥) ولم أجد فيها نصب (أي)، هو طوال الذوائب: يريد سحياً طوال الأطراف.

(٤) كذا، والمعروف في مثله نصبه حالاً.

(٥) يشير إلى بيت يلي الشاهد بيتين هو:

باطيب من يقصر الطرف دونه نقي الله واستحياء بعض العواقب

مسألة

حَالَطَ مِنْ سَلَمَى خِيَاشِيمَ وَقَا (١)

الْأَلِفُ عَنِ الْعَمَلِ (٢) وَلَيْسَتْ بَدَلًا مِنَ التَّنْوِينِ فَيَقْبَحُ؛ كَمَا ظَنُّ مَنْ ظَنُّ، وَلَا يَمْتَنِعُ
هَذَا أَبَاصًا عَلَى قَوْلِ أَبِي عُثْمَانَ (٣)؛ لِأَنَّ مَنْ قَالَ:

وَأَخَذَ مِنْ كُلِّ حَيٍّ عَصْمٌ (٤)

لَا تَلْحَقُ الْأَلِفُ الَّتِي هِيَ بَدَلٌ مِنَ التَّنْوِينِ (٥)، فَإِذَا قَعَلَ هَذَا فِي النَّصَحِ نَعَلَهُ فِي
الْمَعْتَلِّ.

(١) من الرجز، وهو للمعجاج ص: ديوانه (٢٢٥/٢) وإصلاح المطلق ٨٤، وشرح أبياته ١٩٩، والمقتضب (٣٧٥/١) والمقاصد (١٥٢/١) والحركة (٤٠٩/٣) والعين (٤٠٨/٨) والمخصص (١٣٦/١، ٩٦/١٤) وبلا نسبة في: أمالي المرزوقي ١٤٤، وأنشده أبو علي في: الشعر ١١٠، والشهرازيات ١٨، ١٦٣، ٦٠٧، والبغداديات ١٥٦-١٦٢، ٢٨٥، والإعجال (٣١٦/٢) والمسكوية ١٦٩-١٨٠، والبصريات ٨٩٦ والمصديقات ٢٢٨، فأجاز فيه قول الأحمش بحذف الضاف إليه والتقدير: وطأها كما أجاز فيه إجراء التعصب مجرى الرفع وأجر في عدم إبدال التنوين العا وعليه تكون اللفظ هي المنقلة عن العين وليست لتدوين وهو ما بدأ به هنا، وعنه فلا يرى مانعاً من تنوين القافية، ويمتنع اليرد الذي حكى أبو علي رأيه في أكثر كتبه وأشار إليه هنا بعبارة (ظن من ظن)، ولكنه أحد بقوله في الأخيرين، وسيكرره هنا في: موضعين. والمعجاج يصف حمراً خالطت ريق سلمى ونفسها فطأها.

(٢) أي عن الكلمة، وأصلها: فوه ووربها: فعل، فالألف والوابة الأصل، وهذا قول ابن كيسان في: التذليل (١٨٥/١) وسيكرره

(٣) حكى عنه في (١-٢٥) أن الألف بدل للتنوين في الأحوال الثلاث، وانظر التخریج.

(٤) عجز بيت من التفتار، وصدره.

إلى المرء قيس أطبل للسرى

وهو ملاعش في: ديوانه ٤٠٣، وسيرة ابن هشام (٣٦٣/٣) وتفسير الطبري (٣٧٤/٣) والمهجع ١٧٣،

والخرانة (٤٠٦/٤) وبلا نسبة في: النمام ١٤١، والمخصص (٩٩/٢) وأنشده أبو علي في: الشعر ١١١،

والحدياب ٥٤، والمسكوية ٢٠، والحجة (١٤١/١، ٢١٣/٤) والمصديقات ٢٢٩ على أن ترك إبدال الألف

من التنوين لغة عن العرب حكاهما الأحمش وغيره، ووصفها في: الحجة بعدم الانتع لأن سيبويه سم

يحكمها، وصاهر عبارته في: المصديقات أنها في: البيت ضرورة. وسيكرر الشاهد ثانية في (١٧٨-ب)

و (١٨٥-ب)

(٥) عبارة الشعر أوضح: لم يُبدل من التنوين الألف في التعصب.

قال أبو عمر (١): اسمُ الزرافة بالفارسية: أشتَرَكَا وَبَلَنُك (٢)، قال: (بَلَنُك): الضُّع؛ ١٣٣ لأنَّ الصَّاعَ عُزْجٌ، وكذلك الأشيء والذُّكْر يكونُ به خُمَاع (٣).
 و (بَلَنُك) تفسيرُهُ على هذا بالفارسية: به خَمَع (٤)، قال (٥): وانْفُرسُ تُسمي الأشياءَ بالاشتقاقَات؛ أشتَرَمَرَك.

[ع. يعني العمامة. و (أشتَر): حَمَلٌ، و (مُرَك): طائر (٨)]. كما قالوا: تُرَش مُبِيرِين (٧).

مسألة

(ليس الطبيبُ إلا المسكُ) (٨) حَمَلَهُ سببُوه على (ما) حيث كان الخبر مرفوعاً، ولم يُستقيم أنْ يُجْعَلَ في (ليس) (٩) ضميرُ القصة لموضع (إلا).
 وقد يجوز عندي أن يكون محمولاً على المعنى لما كان معناه: ليس الطبيبُ إلا المسكُ، ويجوز أيضاً أن تكون (إلا) في غير موضعها ويكون في (ليس) ضمير (١٠)؛

(١) من قول أبي عمر وتعليق أبي علي بكاد يكون ما حرداً من الحيوان (١٤٣/١) لولا أن أبا عمر مثولي ٢٢٥، وما في مقدمة الحيوان (٢٦/١) يظهر أن الملاحظ أنه بعد ذلك التاريخ، فالأولى أن ما فيه أماده من أبي عمر الجرمي.

(٢) في الدرسية المعاصرة حذف (بَلَنُك)، وكاف (كار) فارسية. انظر المعجم الذهبي ٧٠

(٣) خَمَع الضُّع: كان به عرجاً، والخمَاع اسم ذلك الفعل.

(٤) كتب النسخ بالهامش: "كـ المعروف أن (بَلَنُك) اسم النمر، واسم الضُّع (كفتار) بإجماع النُرس". وفي المعجم الذهبي ١٧١ أن بَلَنُك بالباء والكاف الفارسيين: فهد ونمر وضع ورزافه وكل شيء ملون.

(٥) أبو عمر، والعبارة بنصها في: الحيوان.

(٦) بهامش الأصل بغير خط النسخ: "اسم الطير إنما هو (مرغ)". ووجدت إبدال العين كافاً قد وقع في الحيوان (٢٤٣، ١٢٠/١)

(٧) عبارة "ركب قالوا: مرش شيرين" لم يُفصل بينها وبين كلام ابن حني بدائرة أو عراج، ولكن يُحتمل أن يكون من متن الكتاب وليس من تعليقه؛ فتكون بعد المثال الأول: اشتَرَمَرَك، ويُقَوَّى أب من تشمة كلام أبي عمر أن أبا علي (١٨٧-ب) سمع على ذكر أبي عمر لها وإن معناها: حامض حلو.

(٨) سبق التعليق عليه ونحويج قول سببُوه في المسألة في (١٣٠-ب)

(٩) الأصل: ما، وهو تحريف ساء.

(١٠) في المخطوطات ٢٢٨: "كانه ليس إلا الطبيبُ المسكُ، أي: ليس الأمرُ إلا الطبيبُ المسكُ"

كانه . ليس شيء إلا زيد منطلق، وكقوله : ﴿إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾ (١)، وبيت الأعشى
كانه . وما اعتره إلا الشيب (٢)، وإن نحن إلا نَظُنُّ ظَنًّا .
أبو ذؤيب .

تَهَالُ الْعُقَابُ أَنْ تَمُرَّ بِرَيْدِهِ وَتَرْمِي دُرُوءَ دُونَهُ بِالْأَجَادِلِ (٣)
هذا يدل على أنه أخرج عن الصفة إلى الاسم .

مسألة

قوله :

لَئِنْ نَبَضْتَ كَفِّي وَإِنِّي لَنَابِضٌ (٤)

(١) سورة الجاثية (٣٢) وهو اقترن قوله في الآية في . الخليلات ٢٢٩، ٢٧٩، ومنع تقدير (إلا) في موضعها لقلة
الفائدة، وحكي في : البحر (٩٨ / ٥١) المنع عن المبرد، ونظر في . الخزانة (٣ / ٣٤٨) تضعيف التوجيه .
(٢) هذا توجيه لبيت من المتقارب تمامه :

أهْلُ لَهُ الشَّيْبُ أَثْقَالُهُ وَمَا اعْتَرَهُ الشَّيْبُ إِلَّا اعْتَرَا

وهو بالأعشى في . ديوانه ١٧٢، والخليل ٩٥، وشرح أبيات المصبي (٥ / ٢٠٩) والخزانة (٣ / ٣٤٨) وأشدّه
أبو جني للأمر نفسه في : الخليلات ٢٢٩، ٢٧٩، وقد فهم بعض من قرأ الأصل أن أبا جني أخطأ في الرواية
فكتب بهامشه : «صوابه : وما اعتره الشيب إلا اغتراراً» . ورواية الديوان : اعتره بالعن المهمل، وهي بمعنى
اعترض لمعروفه بلا سؤال، وبالمعجمة بمعنى أثار على حجر أي غملة .

(٣) من الطويل، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في : شرح أشعار الهذليين ١٤٢، والمعاني الكبير ٦٢٠، والجيم
(٢ / ٤١) وفي شرح الأشعار ١٣٨٠ فصل تخريج، وأشدّ عجزه أبو علي في : المحجة (٤ / ٢٦٢) عليه معنى
دروء، وهو هنا على قول سيبويه (٣ / ٢٠٠) في مجيء (أجدل) اسماً في أكثر الكلام وهو المختار عنده
ليصرفه بفنون السكري : تهال قلزم الهول، للريد : ما شأ من الجبل، الدروء : ما شخص من الجبل كالورم
يخرج في : سحر البعير، الأجدل الصقور واحدة أجدل، يقول إذا طارت الصقور إلى هذه الدروء عجزت أن
تألفها فتسقط، فيجعل سقوطها ومياً من الجبل لها .

(٤) عجز بيت من الطويل، وصدره :

إِنْ أَبَاهَا مَقْسِمٌ بِمِثْلِهِ

وهو لقيس بن جريرة الطائي في : مواد أبي زيد ٢٦٧، وشرح شواهد الإصحاح ٥٧٥، ويصح شواهد
الإصحاح ٨٤٩، وبلا سية في : المختص (٨ / ١٦) وتشدّه في : الإغفال (١ / ٤٠٨) على ذكر اللام الموقوفة
مع لام جراب القسم، وأشدّه في : الخليلات ١٤٨ على الاعتراض بين المعطوف والمعطوف عليه، كقوله ها
البص - جر وقر القوس ثم لم يسله من غير شيء ليرد .

فيه اعتراض لقوله:

ثُمَّ رَأَيْتُ (١)

١٣٣/ب وحذف مضاف؛ أي: وإن كفي لنا بضة.

مسألة

[ع (٢): ألقى علينا أبو علي:

وَأَلَّا نَعَامَ وَحَمَانَهُ وَطَعْنًا مَعَ اللَّهْقِ النَّاشِطِ (٣)

فقلت له: (طعنا) هذه صفة بمنزلة (حزينا) و(صدنا) (٤)، ولا تكون أسما؛ لانه كان يلزم فيها الواو كـ (فتوى) و(شروى) (٥)، فقال: ليست صفة؛ لانه اسم للبقرة الصغيرة، وإنما هي اسم شذ عن الواو فخرج على أصله بالياء، وليس يمتنع عدي أنا أن يكون في

(١) مطبع بيت أبي السائق، وهو بضمه:

ثُمَّ رَأَيْتُ لَا كَوْنُ ذَبِيحَةٍ وَقَدْ كَثُرَتْ بَيْنَ الْأَعْمِ الْمَضَائِضُ

وهو في إصدار السابقة، وأنشده أبو علي أيضاً في التكملة على استعمال ذبيحة لاسم يذبح. وقد رأيت (الأعم) بفتح العين بمعنى الأكثر وبضمها بمعنى الأعمام، كما أجار ابن بري في لام (لاكوس) المفتح والكسر وكلام أبي علي هنا على المفتح جواباً للقسم، وروى: ثم رحاني، وهما واحد في الاستشهاد. والمضائض جمع مضبض وهو حرقه الجرح والله.

(٢) جعل البغدادي في حاشية على شرح قصيدة باني حماد (١١٢/٢) القائل هو جامع التذكرة أبو العلي القاسمي، ولكن ابن سيده في المخصص (١٨٣/١٥، ٣٧/٨) ذكر أن ابن جني روى البيت وقول الأصمعي فيه، وانظر المقدمة.

(٣) من المشطرب، وهو لأسامة بن الحارث الهذلي في: شرح أشعار الهدلين ١٢٩٠، ونحوه ١٥١٩، والمجلد ٣٧٥، وشرح شواهد الإيضاح ٣٥٤، وإيضاح الشواهد ٥٣٢، وحاشية البغدادي، ونسب لنايب شرا في: الجيم (٢٠٣/١) وأنشده أبو علي في: التكملة ٩٨ على اختلاف الأصمعي وتعلب في: طعنا الخفاد. مراخ النعام واحدة حمأة، طعنا: الصغير من البقر، اللهق الأبيض منه، الناشط الذي يخرج من موضع إلى آخر لا يسفر، والابيات السابقة للشاهد في وصف طريق شديد الحر، و(إلا) هي إن الشرطية و(لا)، وتعمل الشرط وحرارة محدودان والتقدير: وإلا تصبح جنادبه كان الذي يصبح من شدة الحر النعام وحماتها

(٤) من حري أي دنا، وصدي أي عطش، ومثل بهما سيبويه (٣٨٩، ٢٦٤/٤) على انصغات التي لا تغلب يأؤها و(أو) هي فعلی

(٥) انشروى مثل، وهي مع فتوى من امثلة سيبويه لفعلی التي تغلب يأؤها وأوإذا كانت أسماء وذكرها ايضاً فيما لا يمصرف. الكتاب (٣/٤٢١٠/٤٢٤١/٣٨٩)

لاصل صفة نقل كـ (أجَدَل) (١) وبابه من نحو: عبْد وصاحب.

قلت له: ويؤكد عندك أيضاً معنى الوصفية فيه أنه قرّنه بـ (الناشط)، فبقي من معنى (نشط).

قال (٢): ورواه أحمد بن يحيى: (طعياً) بالفتح، وروى (٣) عن الأصمعي: (وطعياً) بالصم.

محيء (لَفْتِيَا) (٤) و(الْمَتَوَى) مجيء ذوات الباء؛ نحو: البَقَوَى ولَبَقِيَا، وشَوَى والثُنْيَا (٥)، يَدُلُّ على أن (الْفَتْيَا) من ذوات الباء].

مسألة

يجوز أن يكون (من) في قوله: (شَمِيعَتُ من داري الرِّيحان من الطريق) (٦) / ١١٣٤ و(رأيت من منزلي البرق من السحاب) (من) الثانية متعلقة بمعنى الرِّيحان والبرق؛ لِرالحة الرِّيحان واعتماد البرق؛ ففي هذا دلالة على المفعول (٧). رجعت (٨).

مسألة

رَقَضُوا الجزاء بـ (كيف) (٩) مع أن معناه غير دافع له؛ كما لم يستعملوا الماضي من (يَدَع) ولا المصدر وإن كان القياس لا يسمع منه.

(١) انظر التعليق عليه في بيت أبي دؤيب في (١-١٣٣) وسيأتي له في (١-١٤٤) كلام في الصفة المنقولة كعبد وصاحب.

(٢) رواية ضم (طعياً) وفتحها في التكملة وأكثر المصادر السلفية.

(٣) عبارة: "طعياً بالفتح وروى" كتبها الناسخ بهامش الأصل.

(٤) قوله هنا شبه بمقالته في: لأصنف (١٥٨/٢).

(٥) انشأ والنسوى: من الحرور الرأس والقوائم وكل ما استنبت.

(٦) انشأ والذي يده من أصول ابن السراج (٤١٢/١) والمذكور هو قوله فيهما وحكه أبو عبي في التعليق (٢٤٨/٤).

(٧) عبارة ابن السراج: "وإنما جاز هذا لأن للمفعول حصة من الفعل كما للمفاعل".

(٨) لأنه من أبي عبي أنه رجع عن هذا القول، أو أن للسائلة من ابن جني، ثم رجع إلى نص أبي علي.

(٩) حكى في (٥٧ ب) تعليل مع الجراء بها وهو قول البصريين، وانظر التعليق على ذلك.

ومثله في أن^(١) لم يجاز به (كم) و(أيان)؛ ألا ترى أن (أيان) ك(متى) و(كم) في استفهام بمرة (كيف) و(أين). ولو جُوزي به (كيف) لكان جائزاً والمعنى عبث، وعلى هذا يدل كلام سيويه^(٢).

ولو جُوزي به لم يكن الجزاء مؤدياً إلى تخصيص فيها، ألا ترى أن لفظه لفظ الإبهام وإذا كان اللفظ بلفظ الإبهام لم يصرف فيه تخصيص، وإن قصد قصد إلى التخصيص؛ ألا ترى أن المعنى الموجب فيه للإبهام وتضمنه معنى الحرف قائم فيه في جميع أحواله. فهو جار ارتفاع ذلك عنه لجاز أن يزول بساؤها عنها، وكما أن (رجلاً) لفظه بلفظ الإبهام والتكثير. وإن قصد به قصد إلى التخصيص ولفظ واحد بعبث. لم يصرف مخصصاً، فكذلك (كيف). وإن جاز أن يصير مخصصاً نحو: (رجل) بالقصد لجاز أن يوصف بالمعرفة للقصد به المعرفة، وهذا ١٣٤/ب بين المساد، ولا يكون كذلك إلا أن يجعل لقباً لواحد بعينه.

وإذا لم يصح الجزاء موضع (كيف) من قولنا: (كيف نخرج أخرج) لا يكون العامل فيه «فعل الأول» لأنه إن كان الأول بقي الثاني مسقطاً منه، وليس المراد كذلك، إنما المعنى: على أي حال خرجت أخرج، فهو لذلك متعلق بالفعل الثاني، فلا يجوز إذن [أن]^(٣) يعمل فيه الأول. فإذا كان كذلك كان متصلاً به على جهة الصفة، وإذا كان على الصفة لم يجز أن يكون (كيف) استفهاماً في هذا الموضع؛ لأن المستفهم به من هذا القبيل لا يوصف.

فإن قلت: فإن لفظه لفظ الاستفهام، فلا بأس بذلك؛ ألا ترى أن من الأسماء ما لفظه بلفظ الاستفهام ومعناه الخبر كقولك: ما أبالي أقام أم قعد^(٤)، ونظير هذا قولهم: «ما

(١) الأصل إن بكسر الهمزة، وهو تصحيف وصوابه من المقاصد الشافية (١٠٩/٦) والمعنى ومثله في عدم الجحارة به

(٢) الكتاب (٦٠/٣) يحكي قول الخليل: «وليست من حروف الجزاء ومخرجها على الجزاء» لأن معناها على أي حال تكن أكن.

(٣) يقتضيه السياق

(٤) الكتاب (١٨٠-١٨٦) والثورة ١٩٩، والتعليق (٢٧٩/٢) وسر الصلابة ١١٨

تدوم لي أدوم لك^(١) في أن (ما تدوم) معمولُ الفعل الثاني؛ وإن احتسفا في أن الفعل
هو صلة، ومع (كيف) [غيراً]^(٢) صلة.

ونظيره أيضاً (كم) لم يمتنع استعمالهم إياها استفهاماً من أن يستعملوها حبراً.
ومثله أيضاً (أي) في نحو: (مررتُ برجلٍ أي رجلٍ)^(٣) في أنه استعمل غير
استفهام، وكذلك قوله:

والدهرُ أيتما حال^(٤)

فإن / ١٣٥ قلت: إن (كم) في الخبر - وإن كان معناه الخبر - فإن لفظه لفظ
الاستفهام. فإن كلا التقديرين [المقدَّرين]^(٥) في (كم) غير ممتنع من (كيف).

فإن قيل: إن (كيف) قد جرى مجرى الظروف وتضمن الضمير، وعمل في الحال
والظرف فعمل عمل الفعل، فهلاً امتنع من الصفة كما لا يوصف الظرف إذا صار صفة
للموصول، وكما لا يوصف اسم الفاعل ويعمل؟

قيل: وصفه على المعنى؛ ألا ترى أن معنى (كيف تخرجُ أخرج): على أي حال
تخرجها أخرج، فتجري الفعل صفة، فكذلك إذا وضعت (كيف) هذا الموضع حمت
الصفة على الموضع؛ كقولنا: مررتُ بريدٍ القائم أبواه لا القاعدَيْن^(٦)؛ ألا ترى إلى خلو

(١) الكتاب (١٠٢/٣) والجنى الداني ٩٦، والبحر (١٣٠/١) والامني (١٥٣/٣)

(٢) زيادة يتم بها الكلام، وسيبويه يقرر أن للفعل صلة لما.

(٣) (أي) نعت بمذكرة الكتاب (١٢٢/١) والمقتضب (٢٩٤/٤) والاصول (٢٨/٢) والخصائص
(٢٧٢/٣، ١٨٦، ١٨١/٢)

(٤) قطعة بيت من البسيط، وهو بتمامه:

حتى كان لم يكن إلا تذكرة والدهر أيتما حال دهارير

وهو لحريث بن حبة العدري مي. للمصرون ٥٢، وشرح قريات سيويه (٣٢٤/١) وخطاه العدجاني وسبه
إلى حبة بن الحويرث العدري في: المفرحة ٨٦، وهو بلا نسبة في: الكتاب (٢١٩/١) ومجالس
نعب ٢٢١. والخصائص (١٨١، ١٧٣/٢) والقالبي (١٨٢/٢) والسمط ٨٠٠ وفي هامشه الاختلاف في
نسبه وهو في شرح الصغار (٢٠٧/١) معجم الادباء ١٥٨٢، وأنشده أبو علي في الحجة (٢٢١ ٦)
على إحراج (أي) من الاستفهام ونصبها على الظرفية بتقدير الدهر دهارير كل حال، وهو قول سيويه
ومعنى البيت: الإنسان قصير العمر وما مضى من عمره إذا مات كأنه لم يوجد.

(٥) الأصل: المقدور وهو سهو.

(٦) سبق التعليق عليه وتخرجه في: (١-١٠٧)

هذه النصفة من صميم الموصوف. فكذا ذلك يجري صفةً على (كيف) لمصاً ويكون صفةً لما ذكرناه معني.

فإن قلت: هلا جعلت الفعل بعد (كيف) صلةً له (كما)، قيل: هو (كم) أشبه لا اشتراكهما في الإبهام، وأن (كم) لم يوصل قط كما وصّلت (ما)؛ على أن انوصولات لا تأتي بهذه الإشاعة؛ ألا ترى أن (من) لذوي العلم و(ما) يكون من الأجسام و(كيف) لا تخص حالاً دون حال، ولا واحداً دون جمع، فهو (كم) لذلك أشبه الكمية:

١٣٥/ب وكان الأباطح مثل الإرين وشبه بالحفوة المنقل^(١)

أي: شبه لبسة المنقل بالحفوة، وأكثر ما يجيء من هذا النحو^(٢) ما كان حذفه من جهة لابه، وهذا محذوف الفاء.

مسألة

﴿وجعلوا بينه وبين الجنة نسبا﴾^(٣) (الجنة) هنا الملائكة لا غيرها؛ وذلك لما كانوا يدعون من أنهم بنات، قال سبحانه: ﴿أصطفى البنات على البنين﴾^(٤)، ﴿وإذا بشر أحدهم بما ضرب للرحمن مثلاً﴾^(٥).

و(المجنون) مأخوذ من العين دون الحدث (مردوس)، ونحو ذلك.

(١) من اشتقارب، وهو للكسيت في شعره (٣٤٤/١) ونحوه (٤٦١/١) ورد عليه العم (١٦٣/٥) وغريب أبي عبد (٨٢/٥) وفي الأخير: الإرس: واحدتها إرس وهي الحفرة بوقد فيها النار بالحفرة أو غيرها، وإنما وصف شدة الحر يعني أنه يصيب صاحب الحف ما يصيب الخافي من الرمضاء. الأبطح: المسيل فيه دماء الحصى، المنقل: الخفق. وانظر تفسيراً آخر في التاج (نقل)، وقد ورد في المنقل بوزن صم الميم والمنع، وهي في الأصل في الموضعين: التعل، وهو تحريف صوته من المصادر.

(٢) يريد (إرس) معرد إرس في البيت، وأبو علي يذهب في: الشعر ١٧٢ إلى أنه محذوف الماء كمدة، وفي إنكسار أقوال أخرى أنظرها في: الخصائص (٣٠٧/٢، ٩١/٢) والتاج (أرى).

(٣) سورة الصافات - (١٥٨) وأحد أبو علي فيها بقول الفراء وجماعة من المفسرين: انظر معاني العراء (٣٩٤/٢) ومعاني النحاس (٦٥/٦) ولطبري (٥٣٥/١٠).

(٤) سورة الصافات: (١٥٣).

(٥) سورة الرحمن: (١٧).

(الشهادة) قد تقع على الخبر الذي يجري مجرى الاعتقادات، وما لا يُقام عند حُكَّام؛ يدلُّ على ذلك قوله: ﴿وَجَعَلُوا لِلثَّائِكَةِ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَّا أَشْهَدُوا بِحَقِّهِمْ سَكَتٌ شَهَادَتُهُمْ﴾ (١)، ويُسمَّى هذا القولُ منهم شهادةً كما ترى

سان سائلٌ فقال: هل يجوز: (هذا زيدٌ يوم الجمعة)؟ وذلك لا يجوز - وإن كان معناه: أشيرُ يوم الجمعة - وذلك أنَّ هذا المعنى المَعْمَلُ عَمَلُ الفعل لم يعمل إلا فيما كان متعلِّقاً بـ (زيد)؛ كقولنا: هذا زيدٌ قائماً، فاعملُوه في (قائم) وهو متعلِّقٌ بـ (زيد) ١١٣٦/ فيجب على هذا أن يعمل في (يوم الجمعة) وهو متعلِّقٌ بـ (زيد)، ودا لا يجوز لأنَّ تعلُّقه به لا يُفيد.

وليس القياسُ أن تعمل معاني الفعل؛ لأنَّ القياسَ كان أن يعمل الفعل نفسه لا معناه؛ ألا تراهم رفضوا نحو: لله دَرُه (٢)، فإذا كان كذلك لم يعمل إلا فيما اعْمَلُوه فيه، ولم يُقَسَّ عليه غيره.

مثلُ التعجب في أن لفظه يدلُّ على معنى لا يدلُّ عليه غيرُ ذلك اللفظ قولهم: ما تأتيني فتُحدِّثني (٣) أي: لا يكون إنبانٌ محدثٌ، فلو قلت: ما يكون إتيانٌ محدثٌ، لم يدلَّ على ما يدلُّ عليه (ما تأتيني فتُحدِّثني)، فكذلك التعجب لو قلتَ بَدَل (ما أحسنَ زيدا) (٤): شيءٌ أحسنَ زيدا، أو ما يقومُ مقامه، لم يجز ذلك.

(١) سورة الرخرف، (١٩) وفرا (سكتب شهادتهم) بالنون ليس عباس وريد وأبو جعفر وغيرهم، معاني الزجاج

(٤/١٠٧) ومعجم الخطيب (٨/٣٦١) وفي: الحجة (٦/١٤٦) حمل أبو علي الآية على معنى الخطور

وهو أحد ضربين ذكرهما للشهادة

(٢) انكتاب (١/١٩٤) وذكر أبو علي في: الشعر ٢٤٩، والجليات ١٩٣، والإحصال (١/٤٠) والجمعة

(٤/٢١٥، ٣٩٨) والشيرازيات ٢٢٤ أن ميبويه ذهب إلى أن المصدر (قر) بكثرة الاستعمال أزيل عنه

معنى العمل فلم يعمل عمله وصار بمنزلة الاسم.

(٣) ذكره في الإيضاح ٣٢٢، وهو في الكتاب (٣/٢٨) والمقتضب (٢/١٥١، ١٥٣) والأصول (٢/١٥٣) وسر

الصناعة ٢٧٢

(٤) ذكره في الإيضاح ١٣١، والتعليقة (١/١٠٩) وقرَّر في: الجليات ١٨٩ الفرق بينه وبين المثال بعده، وسبقه

إلى ذلك المبرد في المحكي عنه في: مجالس العلماء ١٦٦، والنقد المذكور لها حكاية ميبويه (١/٧٢) عن

الحليل ومضى على أنه تمثيل ولم يتكلم به.

مسألة

لا يكون اللام في (سقياً لك) (١) صفةً (لـ سقياً)؛ لأنه قد قام مقام الفعل؛ كما لا تُوصف لطروف إذا وقعت مواقع الأفعال في الصلوات، وكما لا يُوصف اسمُ الفاعل إذا أُعْمِلَ، ولا يُصغر أيضاً، و(رؤيد زيدا) (٢) نادرٌ.

مسألة

قُرئ عليّ في بعض النسخ بخط ابن الكوفي (٣) عن أبي عثمان أنه قال: ١٣٦/ أعمالُ الفعل الأول من الفعلين أجودُ من أعمالِ الآخر (٤)؛ لأنه أشدُّ احتواءً لما يُراد من المعنى.

ولم يحك ذلك عنه أبو العباس (٥) فيما عَلِمْتُ، ولا سمعته من أصحابنا، وأحسبه قد نصَّ على ذلك في كتاب الإخبار (٦).

قال:

ولم أرَ مثلها نظراً وجيداً ولا أمّ المزال ولا الغزال (٧)

(١) في: الشعر ٢١ والمنشورة ١١٥ والشبازيات ٢٩١ والتعليقة (١٩٦/١) ذكر أبو علي نهاية سقياً من فعله وإن اللام لتبیین، وهو في: الكتاب (٣٩٤، ٣١٨، ٣١١/١) والمقتضب (٢٦٧/٣) والاصول (٢٥٢/٢).

(٢) المثل في: الكتاب (٢٤٣، ٢٤١/١) والمقتضب (٢٧٧، ٢٠٨/٣) والاصول (١٣٠/١) وذكر أبو علي رؤيداً اسمُ فعل في: الإيضاح ١٨٩، والمضديت ٢٧٩، والمسكرة ١١١.

(٣) علي بن محمد بن عبيد الأسدي من أسد قريش، المعروف بابن الكوفي، صاحبُ نسب وصاحب الخط المعروف بالصحة وانتقد الصبط (٢٥٤-٣٤٨). مجمع الأدباء ١٨٦٦.

(٤) أعمال الأول من المتنازعين قول الكوفي، ولم أجده من ضم إليهم اللزني. انظر: المقتضب (٧٢/٤) وشرح السهرافي (٧٨/٣) والإنصاف ٨٢، والتبيين ٢٥٢.

(٥) الأرجح أن يكون المبرد لأنه أشهر من ينقل آراء شيخه أبي عثمان ولعله يريد ثعلباً لأنه طريق ابن الكوفي إلى أبي عثمان.

(٦) معقود، وذكره أبو علي في: البصريات ٤٨٦، أقدمه من نحو اللزني ١٤.

(٧) من التوامر، وهو لذي لزمة في: ديوانه ١٥٢٢ والكامل ٩٥٠، وقال الأصمعي في الريحوش ٥٣: المزال الصمير.

مسألة

إِنْ قِيلَ : إِدَّ قُلْتُمْ فِي قَوْلِهِ :

أَبْيَضَهُمْ سِرْبَالٌ طَبَاخٌ (١)

إِنَّهُ لَمَّا تَمَّ بِالْإِضَافَةِ نَصْبُ (٢)، وَكَانَتْ الْإِضَافَةُ فِي نَحْوِ هَذَا إِمَّا مِنْ بَابِ (أَفْضَلَ الْقَوْمِ) أَوْ مِنْ بَابِ (الْحَسْنَ الْوَجْهِ) (٣)، وَلَمْ يَكُنْ (أَبْيَضَهُمْ) مِنْ بَابِ (أَفْضَلَ الْقَوْمِ)؛ لِأَنَّ الْقَوْمَ لَيْسُوا بَيَضَاءً، وَلَا مِنْ بَابِ (الْحَسْنَ الْوَجْهِ)؛ لِأَنَّ الْقَوْمَ لَيْسُوا قَاعِلِينَ فِي الْمَعْنَى لِلْبَيَاضِ كَمَا يَجْعَلُ الْوَجْهَ لِلْحُسْنِ، وَكَيْفَ الْقَوْلُ فِي ذَلِكَ؟

فَالْجَوَابُ : أَنَّهُ جَاءَتْ الْإِضَافَةُ هُنَا لِعَظْمَاءٍ مَجِيءٍ مَا يَنْتَصِبُ مَا بَعْدَهُ مِنَ الْإِضَافَةِ؛ كَمَا أَنَّ قَوْلَهُ :

وَلَا مُسْتَنْكَرٌ أَنْ تُعْقَرَ (٤)

فِي مَوْضِعِ (عَقَرَهَا)، فَاجْرَى (العقر) حَيْثُ كَانَ مُضَافاً إِلَى مُؤَنَّثٍ مَجْرًى مَا يَكُونُ مُؤَنَّثاً كَر (ذَهَبَتْ بَعْضُ أَصَابِعِهِ) (٥) وَ (تَلَفِطَ بَعْضُ السَّيَّارَةِ) (٦).

(١) بَعْضُ بَيْتٍ مِنَ الْمُبْسُوطِ، وَتَمَامُهُ

إِنْ قُلْتَ نَصْرًا فَنَصْرٌ كَانَ شَرَفَتِي قَدْ نَأَى وَأَبْيَضَهُمْ سِرْبَالٌ طَبَاخٌ

وَالْمُصَدِّرُ رَوَايَاتٍ أُخْرَى، وَهُوَ لَطِيفٌ مِنَ الْمُبْدَى فِي : صِلَةُ دَهْرَانَهُ ١٤٧، وَالْحُلُلُ ١٣٦، وَالْخِرَافَةُ (٢٣٩/٨) وَيَلَا نِسْبَةً فِي : مَعَانِي الْفَرَاءِ (١٢٨/٢) وَالْإِنْصَافِ ١٤٩، وَنَبِيٍّ الْمَكْبَرِيِّ ٢٩٢، وَنَبِيَّانِ الطُّوسِيِّ (٥٠٥/٦) وَبَقِيَ الْبَعْدَادِيُّ عَنْ الْكَلْبِيِّ أَنَّهُ شَجَرٌ مُتَحَوِّلٌ، وَانْظُرْ تَحْرِيجَ الدَّهْرَانِ ٢٢٤، وَالشَّجَرَةَ أَبُو عَمْرٍو فِي : الْعَصْدِيَّاتِ ١٦٥، وَالْبَيْتُ فِي الْخِلَافِ فِي جَوَازِ التَّفْضِيلِ مِنَ الْبَيَاضِ وَالسَّوَادِ، فَيَحْمِلُهُ الْبَصَرِيُّونَ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ تَفْضِيلًا مُتَبَرِّحًا بَلْ وَهِيَ هُوَ صِمَّةٌ بِمَعْنَى مُتَبَيِّضُهُمْ، وَالْإِشْكَالُ هُنَا قَائِمٌ عَلَى هَذَا التَّوْجِيهِ، فِي حِينِ أَنَّ أَبَاهُ فِي الْعَصْدِيَّاتِ أَجَازَ حَمْلَهُ عَلَى أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ بِتَقْدِيرِ حَذْفِ الرَّائِدِ مِنْ فَعْلِهِ، وَانْظُرْ الْأَصْنَونَ (١٠٣/١)

(٢) أَيُّ أَنْصَبَ تَمْيِيزًا، وَانْظُرْ مَعْنَى التَّامِّ فِي التَّعْلِيقِ السَّالِفِ فِي (٧٧-ب)

(٣) أَيُّ صِمَّةٍ مُشَبَّهَةٍ بِاسْمِ الْفَاعِلِ وَلَيْسَتْ أَفْعَلُ تَفْضِيلٍ.

(٤) مَرْعَبٌ مِنْهُ فِي (١٧-ب) وَانْظُرْ فِيهِ تَصْوِيبُ مَا فِي الْأَصْلِ. مُسْتَنْكَرٌ بِالنَّصْبِ.

(٥) قَوْلٌ لِمَرْعَبٍ جَارٍ فِيهِ التَّنْثِثُ لِإِضَافَةِ الْفَاعِلِ إِلَى مُؤَنَّثٍ هُوَ بَعْضُهُ. انْظُرْ : الْكِتَابُ (٥١/٤) وَالْكَامِلُ ٦٦٨،

وَالْأَصْنَونُ (٤٧٧/٣) وَالْخَلِيَّاتُ ١٨٩

(٦) سُرَّةُ يَرْسَفَ (١٠) وَقُرَأَ بِالتَّاءِ الْحَسَنُ وَمُجَاهِدٌ وَقَتَادَةُ وَسَلِيمٌ عَنْ حَمْزَةٍ وَغَيْرُهُمْ الْكِتَابُ (٥١-١)

وَمَعَانِي الرِّجَاجِ (٩٤/٢) وَالتَّكْمِلَةُ ٧٢، وَمَعْجَمُ الْخَطِيبِ (١٨٨/٤)

/ ١١٣٧ قال قُطْرُب: خَلَقْتُ الشَّيْءَ: قَدَرْتُهُ (١)، وَحَكَّى ذَلِكَ رَوَايَةً عَنْهُمْ، وَاسْتَشْهَدَ بِبَيْتِ رُهَيْر (٢).

قال أبو انعماس: فقال بعض من أنكر هذا: لا يستقيم ذلك لقوله: ﴿وَحَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ مَقْدَرُهُ تَقْدِيرًا﴾ (٣) فَمِنْ الْخَطَا فِي ذَلِكَ الظَّاهِرُ رَدُّ السَّمَاعِ وَالرَّوَايَةُ بِالِاسْتِدْلَالِ، وَأَيْضًا بِإِنْ قَوْلِهِ: ﴿وَحَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ مَقْدَرُهُ﴾ لَا يَدُلُّ أَنَّ (حَلَقَ) عَيْرُ (قَدَرُ) بقوله: ﴿فَقُتِلَ كَيْفَ قَدَرٌ ثُمَّ قُتِلَ كَيْفَ قَدَرٌ﴾ (٤) وَلَمْ يَوْجِبْ تَكْرِيرُهُ أَنْ يَكُونَ (قَدَرُ) لَوْنٌ عَيْرَ الْآخَرِ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿حَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ مَقْدَرُهُ تَقْدِيرًا﴾ لَا يَمْنَعُ قَوْلُهُ (قَدَرُهُ) أَنْ يَكُونَ (حَلَقَ) بِمَعْنَاهُ، وَحَسُنَ التَّكْرِيرُ هُنَا لِأَنَّ التَّنْوِيَّةَ (٥) وَمَنْ جَرَى مُحَرَّاهُمْ قَدْ قَالُوا فِي الْحَيَّةِ وَالْعَقْرَبِ وَنَحْوَهُمَا وَالْخَلْقِ الْمُسْتَبْشَعَةِ: إِنَّهَا مِنْ حَلَقٍ أَهْرَمَزَ وَالطَّلْمَةِ، مَكْرَرٌ ذَلِكَ لِغَلَا يَذْهَبُ ظَنُّهُ إِلَى مِثْلِ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ التَّنْوِيَّةُ وَنَحْوُهُمْ.

وقال سبحانه: ﴿وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ آلِهَةً لَا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ وَلَا يَمْلِكُونَ أَنْفُسَهُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿تَشُورًا﴾ (٦)، أَلَا تَرَى أَنَّ فِي قَوْلِهِ: ﴿لَا يَخْلُقُونَ شَيْئًا﴾ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّهُمْ يُخْلَقُونَ حَتَّى لَوْ لَمْ يَقُلْ ذَلِكَ لَعُرِفَ مِنْ فَحْوَى الْكَلَامِ،

(١) ثم أجد من قطرب، غير أنه جاء عن الأصمعي وأبي عبيد والجاحظ والمبرد وابن قتيبة وغيرهم، انظر ما تقدم وعريب أبي عبيد (٢٤٠/٥) والبيان والنبير (٣٠٩/٢) والحيوان (٣٨٢/٣) والكامل ١١٠٩، واشتقاق الرجاسي ١٦٦، وشرح أبيات سيبويه (٢٢٧/٢) ورووا عن الجراح استعماله بهذا المعنى (٢) يريد قول رهير بن أبي سلمى.

وَلَا نَتَّصِرُ مَا خَلَقْتَ بِهِمْ خَضَ الْقَوْمُ يَخْلُقُ ثُمَّ لَا يَفْرِي

وهو في: شرح ديوانه ٩٦، والكتاب (١٨٥/٤) وأضداد الأصمعي ٥٥، والمعاني الكبير ٥٣٩، ٣٢٦، وتناويل المشكل ٥٠٧، وأضداد أبي الطيب ٣٥٢، والمثلث لأبي السيد (٤٩٢/١، ٥١٢) وغيرها كثير، وأشدده أبو عبيد كثيرا ومنه الشيرازيات ١٧٢، والحجة (٤٠٥/١، ٨٣/٢) والبغداديات ٥٠٦، والإعصاف (٣٥٩/٢) والتكملة ٢٣ وكذا لفظة سيبويه بجواز الحدف في (لا يمر) بإنشاده موقوفا.

(٣) سورة الفرقان: (٢)

(٤) سورة المدثر (١٩ - ٢٠)

(٥) معرفة معول بالنسبية الإله ومهم المحوس القاتلون بأن يردان هو فاعل الخير وأمر من فاعل الشر كشأن لأصطلاحات ١٧٩

(٦) سورة الفرقان (٣) وعامها. "وَلَا يَمْلِكُونَ مَوْنًا وَلَا حَيَاةً وَلَا تَشُورًا". وفي الأصل محرقة ولا يستطيعون لأنفسهم نفعا

وإذا قيل: ﴿وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾ عُلِمَ أَنَّهُمْ لَا يَمْلِكُونَ مَوْتًا / ١٣٧ ب على حذف يُمَيِّت
انقديم، ولا حياة ولا نشوراً على وجه، فحَسُنَ تَكَرُّارُ ذَلِكَ لاعتقادهم في تثبت الالهة أنها
بمصرلة من يفعل هذه الأشياء؛ لِيُخْرِجَ ذَلِكَ مِنْ اعتقادهم.

فأما قولهم: احتلقت الشيء، واحتصاص الافتعال من (خلق) بالكذب فليس بمذموم
أن يكون (خلق) بمعنى: قَدَّرَ (١)، وقد تَحْتَصُّ بعضُ المثل بمعنى فلا يحالف ذلك أصل
ما كان لها، وأيضاً فإن معنى (احتلقت الشيء): قَدَّرْتُهُ على خلاف الحق وما هو عليه،
فالتقدير إذن موجود فيه، واستعصي بالاختلاق أن يُذَكَّرَ معه التقدير؛ كما يقولون: (هذا
شعرٌ مصنوعٌ) إذا قيل فنحله [إسناً] (٢) لم يقله، فاحتص هذا بأن قيل له: مصنوع،
وإن كان الآخر المنسوب إلى قائله أيضاً مصنوعاً، وبِقُوِي ذلك قولُ الله سبحانه: ﴿قُلْ

الْحَقْرَاصُونَ﴾ (٣) و(الحقرص) في المعنى: التقدير والحزر، فمعناه هنا أنه قَدَّرَ الحديث
على مراده، كذلك (اختلق).
ومثله (تمنيت الشيء) إنما هو قَدَّرْتُهُ، وقيل لابن دأب (٤) في خبر رواه: أهدا شيء
رويته أم تمنيته؟ ف(الخلق) و(الحقرص) و(التمني) هي استعماله في الكذب مثقاربة
المعنى.

وقالوا: (قلت قولاً)، وقالوا: (تقول كذا)، فاختص (تقول) ما كان غير حق ولم
يُخْرِجْهُ / ١٣٨ ذلك من أن يكون من معنى القول، فكذلك لا يَخْرِجُ (الاختلاق)
لاختصاصه بالكذب من معنى (خلق) أي: قَدَّرَ.

وقد قال سيويه (٥): شَوَّيتُ: أفضجتُ، واشتويتُ: اتخذتُ شِواءً، وحَبَسْتُهُ بمصرلة:

(١) في هامش الأصل بخط السامع: كذا: خلق واختلق بمعنى واحد في القرآن؛ قال: ((إنَّ عِدَّةَ لَا اخْتِلَاقَ))،
وقال ((وتُخْلَقُونَ إِنْ كُنَّا)) وهما من سورتي ص: (٧) والعنكبوت: (١٧)

(٢) الأصل: إنسان بالرفع.

(٣) سورة الدبريات: (١٠)

(٤) عيسى بن يزيد بن دأب اللوثي الراوية النسب، وكان يُضَعِّفُ في روايته (ت ١٧١). معجم الأدباء ٢١٤٤.

وحبره في أمالي الزجاجي ٦٩، وأخباره ص ١٩، وتهذيب (١٥ / ٥٣٤) واللسان (مسي) ونسب الخبر إلى

عبد الرحمن بن دأب في: تكملة الصاعقة وعنه في: التاج (دأب)

(٥) الكتاب (٤ / ٧٣ ٧٤)

صَبَطْتُهُ، واحْتَبَسْتُهُ : اتَّخَذْتُهُ حَبِيسًا.

فقد يكون (احتلفتُ) : اتَّخَذْتُهُ مَقْدَرًا عَلَى جِهَةِ الْكَذِبِ، واحتصرُ بهذا كما احتصرُ (مصروع) بالانتحال.

فا. فامَّ (احتملتُ) و(حملتُ) فالمعنى فيه واحد؛ وذلك أنه ليس يريد به (احتمنته) : اتَّخَذْتُهُ حِمْلًا، وقد أنشد الأصمعي :

واحتَمَلَ الْهَيْتَمَ قُرَيْحُ الثَّمَرَةَ
وَنَشَرَ الْيُسْرُوعَ بُرْدِي حَبْرَةً (١)

فقوله - إذا :- «إذا كان الماء قُلْتَيْنِ لم يحْمِلْ حَبْشًا» (٢) ؛ أي : ضَعُف فلم يضطلع بحمله.

مسألة

قوله : ﴿وَقَدْ خَلَقْتُكَ مِنْ قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْئًا﴾ (٣) أي : شَيْعًا مُعْتَدًّا بِهِ، فحذف الصلة وإن كانت لما يأتي للإيضاح؛ لأنه لا يريد النفي البتة، وإنما أراد نفي الاعتداد به؛ ألا تراك تقول لما لا ترتضي : ليس هذا بشيء، وقد قال سيبويه (٤) : إنك ولا شيئًا سواء، ولا يجوز أن يريد به نفي المعدوم؛ لأنه قد سوى بينه وبين المخاطب الموجود، وإنما استويا ١٣٨/ب في ترك الاعتداد بهما، وكذلك (ما أنت بشيء إلا شيء لا يُعَبَّأُ بِهِ) (٥).

(١) من الرجز، وتقدم التعليق على الأول في (١٠٠-ب) والثاني بلا نسبة أيضًا مع آخرين في : المخصص (١٢١/٨) والحجة (١٤٦/٥)، والبسروح دويبة ملونة يقال إنه يسلخ فيصير فراشة، وإليه رُمي الراجز ووردته أي جناحه.

(٢) سلب التعليق على الحديث في (١٠٠-ب) وقوله في الموضعين واحد.

(٣) سورة مريم : (٩) وذكر ابن المير في هامش الكشف (٧/٣) أن المعتزلة يرون المعدوم المكس شيئًا، وعنه يكون أبو علي هنا قدر الصفة لتصحيح هذا المحكي عنهم، وكرره في : الحجة (١٧٧/٤)، ووجدت الرجاء في معانيه (٣٢١/٣) والتحلي في : معانيه (٣١٣/٤) قدرًا صفة (موجود) لشيء في الآية والنظم حكاية المعتزلاتي في : شرح المقاصد (٨٥/١) عن بعض المعتزلة.

(٤) الكتاب (٣٠٣/٢).

(٥) الكتاب (٣١٦/٢٢) والمقتضب (٤٢١/٤) والاصول (٢٩٧/١) وشرحها أبو عبي في : التبيين (٥٠/٢) والفتوة ٥٩.

مسألة

إن قلت في قول أبي عمر (١): (ما كان أحسن زيدا): ما يُتكرَّر من جوار ذلك على ما ذهب إليه لما حكاه أبو عثمان عن أبي زيد من قولهم: (ما خير اللين للمريض) (٢) فلم تدخل الهمزة هنا، فكذلك لا يدخلها في (كان) في المسألة؟

فيل: جاز (خير) هنا كما جاز في قولهم جميعاً: هذا خير منه، وهذا شر منه؛ يدل على أنه في (خير منك) (افعل) أن معناه موجود فيه (٣).

فإن قيل: هلاً لم تُصرف لما أردت الهمزة فتركت الصرف، والصرف للفظ؟ ألا تراه صرّفوا (زهيراً) و(سويداً) لزوال لفظ (أزهر) و(أسود)، ومثله (ذلدل) (٤). فكذلك (ما خير اللين للمريض) حذف منه الهمزة؛ كما حذف من (خير منك) لاجتماعهما في المعنى، وبسبب ذلك (كان) فلا يجب حمله عليه.

وأيضاً فإن (افعل) لم يُبين من كان الزمانية؛ فيجب أن يُرفض فيه أيضاً فعل التعجب؛ لأن كل واحد منهما يجري مجرى صاحبه بدلالة (ما خير اللين) حملاً على (هو خير منك).

يدل على أن الأصل في (خير) (افعل) قولهم: (الآخبر)؛ وذلك / ١١٣٩ في شعر جرير (٥).

(١) في: التهذبات ١٦٧ حكى عن قتال من مشددي أهل العربية أن في (كان) ضميراً لـ (أحسن زيدا) خبره، فرتب أبو علي على قوله أن (كان) فعل تعجب وينبغي أن تكون على (افعل)؛ ثم برده أبو علي ببعض ما جاء هنا مختاراً عليه قول ابن السراج.

(٢) كلمة قالها أهراسي خلف الأحمر فسمعها أبو زيد ومناها التعجب، وحكاها أبو علي في التهذبات ٢٦٥، وانظر التهذيب (٥٥٣/٧) واللسان والناج (خير).

(٣) عقد في التهذبات ٢٦٤ مسألة لحذف همزة خير وشر جاء فيها بعض ما ورد هنا، وسيكرره في (١١٦-ب، ١٧٠-ب).

(٤) الأصل دليل، وصوته من المصادر المذكورة في التعليق عليه في (٢٥-ب).

(٥) لم نجد في شعر جرير شيئاً من ذلك، ولكن للكيفية بيت فيه هذا اللفظ وهو:

يا ابن العقائل للعفا (م) ثل والمجاجة الآخبر

وهو في الأغاني (١٤/١٧) وشعره محرقاً (١٨٩/١) وانظر أبيات أخرى في البيان والتبيين (٤-٦٥).

وتاريخ دمشق (٢٧٧/٩)، والخماسة الغريبة (٧٢٤/١) ومنتهى الطلب لابن ميمون (٨٥/٩) وسيكرر

أبو علي ذكر اللفظ منسوباً لجرير في (١٤٦-ب) و(١٧٠-ب).

وفي قولهم . (ما حيرَ اللينَ للمريض) (١) ضربٌ من الإشكال؛ وهو اعتلالٌ عييه (٢) مع فتحه ويصحب المعرفة بعده، فيجب أن يكون فعلاً، وإذا كان فعلاً لم يحل أن يكون (فعل) أو (أفعل) . فلو كان (أفعل) لَصَحَّتْ عَيْنُهُ ؛ نحو : أطولُ منه وأثَبُّ منه، ولو كان (فعل) لقلب البتة ألفاً . واحسبه لم يُقلب لأنَّ الفعلَ هنا تَصَحُّعٌ عِيهِ ؛ نحو : ما أطولُه، فهو صُحِّحَتْ هنا لجاءت مخالفةً للكُلِّ ؛ لأنَّ (فَعَلَ) مما عِيَهُ معنةٌ لا يَصِحُّ، فحِيء به على لفظٍ (هو خيرٌ منك) لاجتماعهما في المعنى، وكما اجتمع في حذف الهمزة .

ولا يكونُ المرادُ بـ (ما حيرَ اللينَ) (فَعَلَ) كـ (صَيَّدَ البعيرُ) (٣) وكـ (لَيْسَ) ؛ لانه قد عُذِّي إلى (اللين)، و (فَعَلَ) في أكثرِ الأمرِ لا يتعدَّى . ولو كان (فَعَلَ) ثم أريدت تعديته لجاء منقولاً إلى (فَعَلَ) كـ (شَتَرَ وَشَتْرَتُهُ) (٤)، وهذا الإشكال إنما هو في (ما خَيْرَ اللينَ) .

فأما (ما شرُّ اللينَ للمبطون) (٥) فمُدْغَمٌ كـ (شَدُّ) و (مَدُّ) . ولو قلت : إنَّ (خَيْرَ) أجري مجرى نقيضه (شرُّ) لكان قولاً؛ أي في إسكان عييه . ولا ينبغي أن يكون (شرُّ) في (ما شرُّ اللينَ للمبطون) بمنزلة (خيرَ) في سكون العين؛ لأنَّ المعنى الذي ذكرناه في (خيرَ) أنه لو صَحِّحَ خَرَجَ مِنْ أَنْ يَكُونَ / ١٢٩ ب له نظيرٌ في كلامهم غيرُ موجود؛ ألا ترى أنَّ (فَعَلَ) مِنْ هَذَا الْمَبَابِ يُدْغَمُ ؛ نحو : رَدُّ وَمَدُّ .

فإن كان قائل : اجعله بمنزلة نظيره (خيرَ)، لم يستقم لأنَّ ذلك المعنى غيرُ موجود فيه .

(١) أعني (للمريض) علامة التمريض، ولم أجد لها وجهاً إذ العبارة تكررت فيما سبق ولا جديد فيها هنا

(٢) كتب الناسح أعني (اعتلال عييه) : كصح .، أي كذا بالأصل وهو صحيح

(٣) أصيب بدله في رأسه فيسرب به ولا يقدر معه أن يلوي عنقه . اللسان

(٤) الشُّرُّ الانقطاع، وفي العين انقلاب الجوف والنشاقه، والمعلان من أمثلة سيويبه (٤ / ٥٧) في اللام وتعديبه

(٥) تسمه ماروره أبوريد، وهو في : العضديات .

مسألة

دو الرمة .

تُعَالِيهِ فِي الْأَذْحِيِّ بَيْضاً بِقَفْرَةٍ كَتَجَمُّ الثَّرِيًّا لَأَحَ بَيْنَ السُّحَائِبِ (١)

أي: تُعَالِيهِ فِي لِحَاقِ الْأَذْحِيِّ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الظَّرْفُ حَالاً مِنَ الشُّكْرَةِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُتَعَلِّقاً بِقَوْلِهِ: بِقَفْرَةٍ، وَجَازَ تَقْدِيمُهُ عَلَى (أَكُلُ يَوْمَ لَكَ ثَوْبٌ) (٢)، وَيَكُونُ الْمَعْنَى: إِلَى بَيْصَرٍ، فَلَمَّا حُدِفَ حَرْفُ الْجَرِّ وَصَلَ الْفِعْلُ.

مسألة

قال سيبويه (٣): (هُوَ كَأَنَّ أَخِيكَ) عَلَى حَدِّ قَوْلِكَ: هُوَ ضَارِبُ زَيْدٍ غَدًا، قَالَ: وَهُوَ قَوْلُ الْخَلِيلِ.

مَوْضِعُ الْإِشْكَالِ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ لَا يُضَافُ إِلَى الْعَاغِلِ؛ كَمَا يُضَافُ الْمَصْدَرُ إِلَيْهِ، وَ(الْأَخ) هُوَ (الْكَائِنُ)، فَكَانَ يَنْبَغِي الْأَاضَافُ إِلَيْهِ إِلَّا أَنَّهُ لَمَّا نَزَلَ مَنْزِلَةُ الْاجْنَبِيِّ إِذْ نُسِبَ نُسْبُهُ كَذَلِكَ أَضِيفَ إِلَيْهِ كَمَا يُضَافُ إِلَى الْاجْنَبِيِّ.

وَقَالَ فِي آخِرِ الْبَابِ (٤): فَالْناصِبُ يَكُونُ مَبْدُوعاً بِهِ، أَوْ نَحْوَ هَذَا. وَالْناصِبُ يَنْبَغِي عِنْدِي أَنْ يَرِيدَ بِهِ / ١١٤٠ الْمَفْعُولَ الْأَوَّلَ الَّذِي هُوَ فَاعِلٌ فِي الْمَعْنَى، وَكَذَا قَوْلُ أَصْحَابِنَا: إِنَّ الْاِخْتِيَارَ تَقْدِيمُ ذَلِكَ إِلَّا أَنَّهُ قُدِّمَ فِي نَحْوِ:

مُدْخِلُ الظِّلِّ رَأْسَهُ (٥)

الثَّانِي لَمَّا كَانَ يَقَعُ مِنَ الْفَصْلِ بَيْنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ.

(١) مِنَ الطَّرِيقِ، وَهُوَ قَدْ رُمِيَ فِي: دِيَوَانِهِ ٢١٩، وَفِي تَخْرِيجِهِ الْأَنْوَاءِ لِأَبِي نُصَيْبٍ ص ٢٨، وَالْأَرْمَةُ وَالْأَمْكَةُ (١٨٥/١)، تُعَالِيهِ: مِنَ الْمَعَالَاةِ أَيْ الْمَسْرَعَةِ وَالْمُسَابَقَةِ، الْأَذْحِيُّ: مَوْضِعٌ بَيْنَ الْعَمَامَةِ، وَهُوَ يَصِفُ ظَهْرَ رَأْسِهِ، وَشَبَّهَ الْبَيْصَرَ فِي بَيَاضِهِ بِجَمِّ الثَّرِيَّا. وَفِي الْأَصْلِ تُعَالِيهِ بِالْمَعْجَمَةِ، وَهُوَ تَصْغِيرٌ لَا يُنَاسِبُهُ الشَّرْحُ.

(٢) يَرِيدُ عَنِ قِيَامِ هَذَا الْمَثَلِ الَّذِي تَقْدُمُ فِيهِ الظَّرْفُ عَلَى عَامِلِهِ، وَانْظُرِ التَّعْلِيلَ فِي (٧٥/١)

(٣) الْكِتَابُ (١٦٦/١).

(٤) هُوَ فِي آخِرِ الْبَابِ الَّذِي عَلَيْهِ (١٨١/١) وَتَوْجِيهِ أَبِي عَلِيٍّ مُطَابِقٌ لِتَوْجِيهِ السَّيْرَافِيِّ فِي شَرْحِهِ (٧٨/١) فِي الْإِشْكَالِ نَحْوَهُ.

(٥) جَرَاءُ مِنْ بَيْتٍ تَقْدُمُ فِي (٨٣-١)، وَرَوَايَتُهُ هُنَاكَ تَامَةً:

نَرَى لِلشُّورِ مَدْخَلَ الظِّلِّ رَأْسَهُ وَسَاقَهُ يَدًا إِلَى الشَّمْسِ اكْتَنَعَ

ولعل هشاماً^(١) في قوله: إنَّ الناصبَ للمفعول الفاعلُ دونَ الفعلِ، تعلق بهذا الموضع أو تأولَ، وليس ينبغي ذلك لأنَّ مذهبه^(٢) عندنا على خلاف ذلك.

أحرني أبو بكر الميموني^(٣) قال: سأل رجلُ عبدَ الله بنَ جعفر^(٤): أثروي كتابَ ابنِ قتيبة؟ فقال لا وما رويته، قال: ثم رأيتُه بعد ذلك بأشهرٍ يرويه عنه.

حسن.

فلا تدكُّروا كميّاً إذا ما تسميتمْ وهل من أدبٍ ليس فيه أكارعُه^(٥)

قد سببويه^(٦): أزيداً لست مثله؟ وهذا قولُ الخليل. قال^(٧): ونقول: ما أحسنَ عبدُ الله وزيدٌ قد رأيتُه، فلم يُجز في (زيد) النصبَ على الحملِ على (أحسن) كما يُجيز^(٨)

(١) قوله مع الأقوال الأخرى في هذه المسألة الخلافية في: الإصناف ٧٨، ورسائل ابن السكيت ١٦٢، والتبيين ٢٦٣، وشرح الرضي (١/٣٣٥) والمقاصد الشافية (٣/١٣١).

(٢) أي مذهب سبويه.

(٣) أحمد بن علي أبو بكر الميموني البربردي السحري الشامي من المعتزلة النحويين. معجم الأدباء ٣٦٩

(٤) في الهامش بخط السليخ كذا: يعني قدامة الكاتب، والمقصود بالتحقيق هو الرجل السائل، إذ لا يمكن أن يسمى المسؤول عبد الله ثم يجعله قدامة ولو اتعنا في الأب، وقدامة هو ابن جعفر بن قدامة الكاتب أبو الفرج أحد البغلاء والعلامة الفضلاء أدرك ثعلباً والمبرد وابن قتيبة، انظر المهرست ٢٠٩، ومعجم الأدباء ٢٢٣٥، وعبد الله بن جعفر هو ابن درستويه الذي تقدمت ترجمته في (٧٦-ب)، وذكر الخطيب في تاريخ بغداد (٩/٤٢٨) أنه روي أنه حدث بما لم يسمع وأنهم ضعموه غير أنه رد ذلك ووثق ابن درستويه، ومروك في (٧٦-ب) قولُ ابن جني أن غرضي لمي علي في الرواية عن ابن درستويه إرادة ضعفه، ولعل كتاب ابن قتيبة المنصود هنا هو الأشربة الذي يرويه ابن درستويه عن مؤلفه علي ما جاء في سنده من ٢٥.

(٥) من الطوبى، وهو الحسن بن ثابت في ديوانه (١/١٣١) ومستدرك الحاكم (٤/٣٨٧) والأكارع فوائم الدابة، وكعب هم بنو كعب بن الخزرج الملقب بظفر، والبيت في هجاء طعنة بن أبيرق الظعري، فإراد حسن أن يمنع من الصحر بالانتساب إلى كعب بأنه لا يخلو أدب من أكارع وهي مما يُستردّل، ويروى: تسميتم، وله وجه.

(٦) الكتاب (١/١٠٢) وقد أنكر بعض النحويين عليه تقديم حبر ليس عليها، وانظر الرد في شرح السيرافي (٣/١٦٥)

(٧) الكتاب (١/٩٦) ولعله: قد وابه.

(٨) بكتاب (١/٩١) ولقط للثال: عمرو لقيته وريد كنلمته، وأبو علي في التعمية (١/١٢٣) والعصديات ٧٨ يذكر الرفع والنصب وربما احتار النصب، وانظر اعتراض الأحفش والريادي ورد أبي عبي في البصريات ٢٦٦، والمسألة في: شرح السيرافي (٣/١٣٠) وقول الأخفش والمبرد في الانتصار ٥٩

- ١٥١ قال: ريدُ صرْبته وعمروُ أكرمته - النصب^(١) مستحسناً له لِتَشَاكُلِ الجملتين .
 فيقال : هلاً استجاز النصب على العطف على (أحسن) وجعل (أحسن) بمنزلة
 (صرْبته) ؛ كما جعل (لست) بمنزلة (ضربت) في قولك: أزيداً لست مثله ؟ كما
 تقول: أريدُ صرْبتَ / ١٤٠ أب أخاه؟^(٢) والجواب في ذلك^(٣): [بيض] .
 قال يعقوب^(٤) في كتابه في التثنية نحو: العُمَرَيْن والقَمَرَيْن يقول: انتعتُها بدتَّين؛
 يقول: بعضها بتمن وبعضها بتمن آخر.

مسألة

بَلَعَنِي أَنْ أبا الحسن علي بن سليمان قال في قول الشاعر:
 زَجَرْتُ بِهَا لَيْلَةً كُلَّهَا^(٥)

إِنْ (كُلَّهَا) محمولٌ على موضع (بها)؛ لأنه في موضع نصب؛ وأنه ليس كما يقول
 البغداديون: إنه تأكيدٌ لـ (ليلة) النكرة .
 ومثُلُ هذا عند البغداديين قوله:
 عَدَانِي أَنْ أزوْرَكَ أَنْ يَهْمِي
 عَجَاباً كُلَّهَا إِلَّا قَلِيلاً^(٦)

(١) انظر الإيضاح ٧٦

(٢) الكتاب (١٠٢/١) ونظفه: قريناً لقيت أعلاه ؟

(٣) في: التعليقة (١٦٥/١) علَّلَ الرفع بترُب فعل التعجب من الأسماء . وانظر جواب السهرافي في: شرحه
 (١٤٤/٣) .(٤) إصلاح المسهل ٣٩٩، واللفظ محرف في المطبوع: ابتعتُ الغنم اليَدَيْن، ولايس السكيت كتاب في المثنى
 معقود، وصبيح أبرع علي النمى في (١٥٢-ب) مستياً الكتاب (في المثنى)

(٥) صدر بيت من المتنارب، وحجزه:

بعثت به مؤيداً خنقياً

وهو بشيم بن خويلد المراري في: البيان والتبيين (١٨١/١) والحيوان (٨٢/٣) واللسان (خفق) وبلا
 نسبة في: عريب ابن سلام (٣٣٦/٤) وجوهرة الأمثال (١٦٤/١) ومجمع الأمثال (١٠٩/١)
 والإنصاف ٤٥٣، والمخصص (٨٩/٢) والجمهرة ١٢١٩، ٦٨٦، ١٢١٩، والنهديب (٦٢٣، ١٢٦/٧) والمصحح
 (حسن)، ورجز - وآد، ويقال للذاهية: مؤيد وخنق، والمعنى على الهزة بالمخاطب: وكدت الرأي بينة كلها
 فبحثت بذاهية وفي الأصل: زجرت باللهمة وهو تحريف، ويروى: مؤدنا = مؤيداً وهو ناقص الخنق والبيت
 من شواهد الكرميين على جواز تركيد النكرة تركيداً معنوياً وبمنعه البصريون.

(٦) من الوافر، وذكر اليكري في: السمع (٣٤٢/١) أنه رثه منسوباً لأوطاة بن سهية المري، وحلا مه شعره في -

مسألة

من قال (١) في تحقير (حُبَارَى) حُبَيْرَة، فقد أساء، وذلك أنه لا يَخْمُو من أن يكون تحقيراً بلاسم وفيه التاء أو لا تاء فيه؛ فَيُبَيَّنُ أَنَّ (حُبَارَى) لا تاء فيه، فلا نُشِئَتْ في التحقير من حيث لم تكن في التكبير، وإذا لم تكن فيها وحُذِفَتِ الألف بقي الباقي (كَعَنَاق) و(عَنَاق) لا تُلْحَقُهُ التاء في تحقيره.

ووجه قول أبي عمرو (٢) أنه لما حُذِفَتِ الألف عَوُضَ عنها التاء، ولم تُحْدَفْ / ١١٤١ لِحُرُكَتِهَا.

مسألة

قولهم: (دان) (٣) و(تان) يدلُّ على أن حرف التثنية لا يجري مجرى تاء التانيث؛ إذ الكلمة مبنية عليه؛ فلماذا قلتُ في (دجاجة) (٤) علماً: دُجَّيْجَة، وأجريت التاء مجرى (ذَرَابَ جَرْد) (٥) في الانفصال، وقلتُ في (ظُرَيْمان) و(ظُرَيْقُون) عُلَمَيْن: ظُرَيْقَان وظُرَيْقُون (٦).

المورد، راجعت بلاسبة في: أمالي الفلاني (١١٤/١) والأموار للشمسباني ٢٥٠، وعمدة الحفاظ ٥٦٦، والصحيح (عجي) والجمهرة ١٠٤٣، والمفاهيس (٢٤٣/٤) واللسان (بهم، عجي، عدا) وحكى في الثاني أن لعب ذكروه في نوادره أي أماليه ولم أجده في المطبوع، وأنشده أبو علي في: الحجة (٢٠٧/٣) لجمع عجي على عجابه، ونسبه للنمر في البهجة ٤٤٩ حيث عقد له مسألة رد فيها احتجاج الكوفيين (ولم يُسمهم) به جواز تأكيد النكرة معوية. عدائي: عافني، إليهم صغار المرء، عجابه: في البهجة ٤٤٩ قال أبو زيد: العجي مصبب وهو الذي ماتت أمه فصاحبه يرضعه ويقوم عليه، وفي المخصص (١٣٨/٧) عن أبي علي أن الشاعر استعاره للخصم.

(١) هو قول أبي عمرو بن الملاء حكاه عنه سيويه (٤٨٢، ٤٣٧/٣) وعلمه بما سجد ذكره أبو علي هنا وذكره في البصري ٢٩٦، وأخذ أبو علي في: مسألة تصغير (حبارى) بقولي سيويه حُبَيْر و حُبَيْرَى في التكملة ٢٠، والتعليق (٢٧٦/٣) وانظر شرح الكافية للرضي (٣٢٩/٣) وشرحه للشافية (٢٤٤ ١).

(٢) الأصل: عَمْر، وهو تحريف يظهر من التخريج السابق.

(٣) سبق له الكلام في (دان) والتعليق عليه في (٧٥-ب، ١١٣-ب، ١٢٥-أ).

(٤) كذا قوله في ما ختم بتاء التانيث في: التكملة ٢٠، وهو من سيويه (٤٤٢، ٢٢٠/٣).

(٥) أي بتصغير ذراب فقط كتصغير المضاف، وسلف التعليق عليها في (٩-ب).

(٦) الأصل: ظُرَيْمان و ظُرَيْقُون بالتشديد، وهو تصحيح لأن التشديد إنما يقع فيهما غير علمين، أم إذا كان علمين فيحذفان كما نص أبو علي في: التعليق (٢٨٦/٣) في: شرحه المفصل لكلام سيويه (٢ ٤٤٢)، وبالتحريك يظهر الفرق بين تاء التانيث وحرف التثنية.

فإن قلت . فإن ألف التشبية مُرادَّة^(١)، فإنها على قولنا: ليست تشبية ذلك الواحد؟
عسى أنها لو كانت مرادة لما امتنع الاسم من أن يكون على حرف واحد
فأما (شاة) و(شبة) فعلى حرفين، وهذا كـ(قوك) و(ذو مال)، فكما أن المصنف إليه
مفصل، فكذلك التاء في (شاة) و(شبة) في تقدير الانفصال، فقد بان أن التشبية أشد
تصلاً.

[ع: يؤسس بذلك أيضاً: (مدرّوان) وه عقلتَه بِشَنَائِيْنِ^(٢) و:

مَقْتَوِيَا^(٣)

وه حُطُوات^(٤)، واستمر له محو: سِدِرَات، وبِضِدَّة^(٥): تَرْقُوة^(٦) وقَمْعُدُوة وبَابُهَا.]

(١) في دان وثان.

(٢) انظر ما سبق في (١٠٣-ب) وعرض لها ابن جني في: سر الصناعة ٧٠٩، والمنصف (١٣٣/٢).

(٣) آخر بيت من الوافر، وهو بتمامه:

تهلّذنا وأوحشنا رويداً متى كُنّا لأمك مَقْتَوِيَا

وهو بحسب ابن كلثوم في: ديوانه ٦٣، وبنادر أبي زيد ٥٠٦، والخزانة (٢٩٩/٧) وشرح شواهد الإيضاح
٢٩٢ وإيضاح الشواهد ٤٠٩، وأنشده أبو علي في: الشعر ١٥٢، والبغداديات ٥٧٥، والبصريات ٦٩٠،
والعضديات ١٠٣، والتكملة ٤٤ فتكلم في (مقنوس) مفصلاً وموجراً على اختلاف فيما بينها فاجز فيها
ثلاثة أوجه ذكرها سيبويه (٤١٠/٣) مختصرة وشرحها في: الخليليات ٣٤١ والتعليقة (٢٥٠/٣) وكذلك
فعل ابن جني في (مقنوس) في: سر الصناعة ٧٠٩، والمنصف (١٣٣/٢) والخصائص (٣٠٥/٢) والوجه
المراد هنا أن (مقنوس) بُنيت على الجمع من أول أمرها ولم يُنظر لها بواحد كما أن شايون ومذروبين صيغا
على حد التشبية اعتدلو.

(٤) جاءت في غير موضع في القرآن وأولها سورة البقرة^(١٦٨) وقال ابن جني في: المنتجب (٥٨/١): ألا
لرى أن الألف والتاء بُنِي الكلمة عليهما وليسنا في: حكم المفصل؟ بذلك على ذلك صحة الواو في
حُطُوت وكُسُوت، ولو كانت الألف والتاء في ذلك في حكم المفصل لوجب إعلال الواو لأنها لام وقبلها
ضمة، فعبد قلب حُطُوات لأنه مبني على التانيث. وأشار إليه في: الخصائص (١٨٦/٣) وهو ماخوذ من
كلام أبي علي في: المسح (٢٦٦/٢) والتعليقة (١٢٧/٤) والتكملة ١٥٦ وانظر الكتاب (٢٩٢، ٤١٠-٤١١) وسر الصناعة ٦١٦

(٥) أي ما يدر عليان اتصال تاء التانيث بالكلمة لأنها بُنيت أول أمرها على تاء التانيث فاحتملوا لها تصحيح الواو
في مثل ترقوة، وقاله أبو علي في: البصريات ٨٧٠، والخليليات ٣٤١، وأصله في: الكتاب (٢٩٢/٤، ٣٨٥، ٤١٠)
وشرحه ابن جني في: السر ٦١٦

(٦) مُقدم الحلق في أعلى الصدر، والمحدوة: الهتة الناشرة فوق اللقفا وأعلى القَذال حلف الأدب

مسألة

من ابدالة على أن الضمير في اسم الفاعل لا يُعَدُّ به إضافة اسم الفاعل، ولو اعتدَّ بما فيه لم يحر؛ كما لا تُضَيَّفُ للفعل وفيه الضمير؛ وهذا يدل / ١٤١ ب على ضعف جعل الفعل المفسر تفسيراً لمعمل آخر في نحو: أزيد أخوه تضربه؟^(١)؛ ألا ترى أن من قال: ريداً صرته^(٢)، قال هنا: أخاه تضربه، على نصب (الأخ) بمضمر؛ فكأنه قد أريد تضرب أخاه تضربه؟ فإذا أظهر لزمه أن ينصب (زيداً) كما ينصبه إذا قال: أريد تضرب أخاه؛ كأنه قال: أتضرب زيداً تضرب أخاه، فيلزمه أن يجعل الذي نصب (الأخ) المضمرة تفسيراً للمضمر الذي نصب (زيداً)، فإذا فعل ذلك جعل هذا المضمر تفسيراً للمضمر الأول، ولا يسمى أن يكون كذلك؛ لأن هذا المعمل لم يستعمل مظهراً، وإذا كان كذلك لم يكن له من التصرف ما لغيره من الأفعال المطهرة، فكما لا يُعطَف عليه كذلك ينبغي أن لا يُجعل مفسراً.

وهذا عندي وجه قول أبي بكر؛ لأنه كان يقول: إنه يكره أن يفسر المضمر بمضمر. وقد أجازوه أبو الحسن^(٣) واحتج لإجازته في الكتاب.

مسألة

اعلوا (معيشة)^(٤) لشبهها وزناً بالفعل، فلما كسروا - فزال شبه الفعل لفظاً ومعنى؛ لأن التكسير مما لا يلحق الفعل - صححوا فقالوا: معاش، فهذا يوحش من إعمال قوله:

(١) من مسائل سيبويه (١٠٥/١).

(٢) تقدم التعليق عليه في (١-٧٣).

(٣) هامش الكتاب (١٠٥/١) وشرح السيرافي (١٧٨/٣ ١٨١) وفيه قول أبي بكر غير مسبوب لأحد، وانظر شرح عيون كتاب سيبويه ٧٤، والتأويل (٣٥٤/٦).

(٤) جمع معيشة على معاش ومنع معاش قول البصريين أخذ به أبو علي في كتبه إلا الحجة التي حمل فيها الهمز على السهم. انظر الحجة (٧/٣) والإغفال (٢٣٤/٢) والتعليقة (٢٩/٥) والتكملة ٢٥٨، وخبريات ٥٢، والبغداديات ٢٤٧، والبصريات ٦٥٥، والمسألة في: الكتاب (٣٥٥/٤) ومصادرها في هامش معجم الخطيب (٨/٣).

قَوَاطِنُ مَكَّةَ (١)

وسحوه شيئاً.

وكذلك أيضاً لم يُعملوا / ١١٤٢ اسم الفاعل مصغراً لُغْدِهِ بذلك عن المِعل؛ إلا أن (مَوَاعِل) أُجرى مجرى (فاعلين) و(فاعلات) فأُعْمِلَ كما أُعْمِلَ.

فإن قيل، هلاً أعملته مع التحقير وحملت على المعنى كما فعلت في التفسير؟ فساقطٌ لأنَّ أعملته لم يخلُ أنْ تُعْمِلَه لفظاً أو معنى؛ فاللفظ قد زال، والمعنى يَمُعُ أيضاً لأنه كالوصف فيه، فكما لا يُعمله موصوفاً كذلك لا تُعْمِلَه مُحَقَّرًا.

وإعمال (فَعَال) (٢) أشبهُ من (قَوَاعِل)؛ لأنه لا تكسب فيه، وضارعٌ بتكثيره باب (مُفْعَل).

مسألة

إذا نُزِلَتْ (إذا) منزلة المجازاة في قولك: (زيدٌ إذا أتاني أضربُ) قال سيهويه (٣): لم يُعْمِلَه في (زيد) كما أنه إذا كان جراً لم يُعْمِلَه في (زيد)، واعترض أبو إسحاق وأبو بكر في هذا الموضع فزعموا أن ذلك لا يجوز؛ لأنه يصير الزمان فيه خبراً عن الجثة.

فإن قيل: هلاً جازَ هذا كما جاز مع الشرط والجزاء؛ نحو: زيدٌ إن أتاني أضربُ. فإن (إذا) في هذا الموضع لا ينزل منزلة الجزاء؛ لأنه ظرفة، وليس (إن) كذلك، ولا بُدُّ له من عاملٍ فيه، وذلك الفعل لا يخلو أن يكون الشرط أو / ١١٤٢ ب الجزاء أو فعلاً ثالثاً، فلا

(١) بعض بيت من الجزم، وهو يعمل به.

قَوَاطِنُ مَكَّةَ مِنْ وَرَقِ الْحَمِي

وقد بُرِئَ (الغيا) وهو للعجاج في ديوانه (١/٤٥٣) والكتاب (١/٢٦، ١١٠) وب ينصرف ٦٩،

والأصو (٣/٤٥٨) والمختضب (١/٧٨) وبلا نسبة في: سر الصاعقة ٧٢١، والعين (٨/٢٣٩) وأسنده

أبو علي في المسكريات ١٦٧ على توجيه الحذف في (الحمي) وهو يريد الحمام، وإعمال اسم الماعل

المجموع (الغيا) هو قول سيهويه، وانظر تعليل أبي علي لإعمال اسم الفاعل في: الإيضاح ١٧١

(٢) بعكس قول سيهويه الذي جعل فواعل الأصل وفُعلاً منزلة.

(٣) الكتاب (١/١٣٥) وحكى أبو علي في المسألة في: البغداديات ٤٥٥-٤٥٧ وقرر أن (إذا) لا عمل فيه

حاكب ذلك عن أبي بكر وأبي إسحاق في اعتراضهما على سيهويه، وانظر توجيه السيرامي في شرحه

(٣/٢٨١)، في الأصل: أضرب بالجزم، وهو خطأ.

ينصبه الأول لأنه مضاف إليه، ولا الثاني لأنه لا يجوز فيه التقديم؛ ولأنه كان يعمل أيضاً في الاسم المرفوع فينصبه.

وإنما وضع (١) المسألة على رفع (زيد)، وسوى أيضاً بين أن يجعل الفعل الذي هو جواب بضمير وبين أن لا يشعله بضمير، وإن كان الأحسن أن لا يشغل، وسوى بين أن لا يعمل في (زيد) كما لا يعمل في (إذا)، فكما لا يعمل في (ريد) كذلك لا يعمل في (إدا) إذا كان غير مشتغل بالضمير، فلا بد إذاً من عامل في (إذا) فليكن الحدوث والكون ونحو ذلك؛ كقولنا: القتال يوم الجمعة (٢). فإذا كان الأمر كذلك كان التقدير: زيد ثابت إذا جاءني أصرب، أو نحو ذلك، فيصير ظرف الرمان خبراً عن الجنة. فهذه أوجه طعنهما في هذه المسألة عندي.

المسألة

يجوز (زيداً لن أضرب) و(زيداً لم أضرب) (٣)، ولا يجوز (زيداً إن تضرب أضرب) (٤).

وجاز في (لن) وإن كان الفعل بعد (لن) لا يجوز تقديمه عليها؛ كما لا يجوز تقديم الفعل الذي بعد (إن) للجراء؛ لأن (لن) نفي (سامع)، فكما جاز (زيداً سأضرب) جاز أيضاً (زيداً لن أضرب)، وجاز (زيداً سأضرب) / ١١٤٣ لأن السين وسوف بمنزلة حرف المضارعة؛ يدل على ذلك قوله: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾ (٥) فجري هذا مجرى (لَتَفْعَلُنَّ)، ومن ثم ارتفع المضارع بعده لأنه لو لم يكن معه كالشيء الواحد لم يقع المضارع موقع الاسم من حيث لا يقع الاسم بعد (سوف). وبسبب الأمر هكذا، لكن السين مع المثال واقع موقع الاسم؛ فلذلك ارتفع.

(١) أي سيره.

(٢) كانت قلت المال مستقر يوم الجمعة، والمثال في الكتاب (٤١٨/١) والمقتضب (١٣٣/٤)، ١٧٢، ٣٢٩ والأصول (٤/١٣٣، ١٧٢، ٣٢٩) والمعكرة ٨٦ والتعليق (٢١٥/١).

(٣) الكتاب (١٣٥/١) والأصول (١٤٧/٢) وسر الصناعة ٣٠٦، وبعض قوله هنا موجز في التعليق (١٣٢، ١).

(٤) الكتاب (١٣٦/١) والمقتضب (٦٨/٢) والأصول (٢٣٦/٢) والسيراني (٢٨٥/٣).

(٥) سورة الصحى (٥)، ومثالية لسوف يلام لتفعل هو قول المازني في (٤٤-سب) وانظر (٨٩-أ).

والسعي يجري مجرى الإيجاب كما جرى مجراه في أن لم يتلق القسم (ل)؛ إذ لم يتلق بالسين، وصار بمنزلة (لم) من حيث كان نفياً (لَفَعْل)؛ كما كان (ل) كذلك، وإن شئت قلت. أحري (لم) مجرى (فَعْل)، فكما تقول: زيدا أصربت، كذلك تقول: زيدا لم أصرب.

و(زيداً لا أصرب) أبعد في الجواز من (زيداً لن أصرب)؛ إلا ترى أن (لا) معي ما أوجب بالقسم^(١)، وليس (لن) تنفي ما أوجب بالقسم كما كان (لا) كذلك. و(زيداً لأصربن)^(٢) منصوص على امتناعه من الجواز، فجوابه ونفيه ينفي أن يكون على قياسه، فإن وجد شيء من هذا منتصباً لم يكسر هذا القياس، بل يكون على قوله: ﴿يَوْمَ يَرَوْنَ الْمَلَائِكَةَ لَا بُشْرَى يَوْمَئِذٍ لِلْمُجْرِمِينَ﴾^(٣).

و(زيداً ما أصرب) أمثل من (زيداً لا أصرب) / ١٤٢ ب لأنه نفي فعل الحال^(٤)، وفعل الحال لا يدخل عليه اللام التي تختص بالفعل^(٥)؛ نحو: لا فعلن، فكما يعمل فعل الحال فيما قبله كذلك يعمل ما هو نفيه.

مسألة

من اختصاص فعل الحال بشبه الاسم^(٦) أن عوامل الفعل لا تدخله^(٧) مع كون

(١) الكتاب (١١٧/٣) وإذا قال: ليدعلن نفيه لا يفعل....

(٢) انظر: البحر (٢/٥٣٤، ١٤٧٨/٦، ٣٧٥) والخلاصة (١٢٨/٧)

(٣) سورة الفرقان، (٢٢)، في: الحجة (٤/٤٦)؛ فقوله (يوم يرون الملائكة) متعلق بما دل عليه هذا الكلام

من قوله: يحزنون، ولا يتعلق بشيء مما بعد (لا) من قوله (لا يشرى يومئذ للمجرمين) وعليه قوله في:

الشمس ٢٥٣، ٣٠٥، ٤٠٣، ٥٢٢، والبغداديات ٣٤٧، والشيرازيات ٤٧٦، والخلاصة ٢٨١، ١٩٥، والإعقان

(١/٢٧٧) والعسكرة ٢١١، والحجة (١/٢٩، ٣٤، ٤/٣٠٣، ٣٤٣، ٦/١٥٧) وأصله في: سعي المرء

(٢/٢٦٦) ومعاني الزجاج (٤/٦٣) وفيه تحريف، وانظر إعراب النحاس (٣/١٥٦).

(٤) قال الشاطبي في المقاصد (٢/١٦٦) إن أبا علي في إجازته التقدم على (ما) معاً مع الكوميين

(٥) انظر تعريفه بين اللام التي تدخل والتي لا تدخل في: البغداديات ١٠٦، والتعليق (٢/٢١٥).

(٦) انظر في العسكرة ٢٥١، والبغداديات ١٠٣ المسألة التي عقدها لشرح المشابهة بينهما

(٧) قال ابن أبي الربيع في الكافي ١٠٤ في شرحه كلام أبي علي: التواصب والجوارم كلها معداد لم ولكل لا

تدخل على فعل الحال إلا أن يكون مستقبلاً. وقال أبو علي في: الإيضاح ٣٢٠: التواصب لا يعمل في

فعل الحال.

مغرب، فدحتته لأم الابتداء لذلك، ولم تدخل المستقبل (١) لتعويته من الشبه الذي ذكرنا به حول عوامل الأفعال عليه.

مسألة

لم يسر الماضي على الضم (٢)؛ لأن فعل الحال لا يكون إلا مرفوعاً لشبهه الاسم، فصار الضم أقعد في الفعل في شبه الاسم، وليس النصب كذلك؛ لأنه آخر الحرم في بعدهما عن فعل الحان المشابه للاسم، فعُدل عن الضم في الماضي إلى النصب لذلك.

مسألة

إضافة اسم الفاعل إلى الحال لم نعلمه جاء في شيء، فلا نراه جائزاً؛ يؤكد هذا أن الحان كالطرف، فكما أن الطرف لا يُضاف إليه وهو على ظرفيته، كذلك لا يُضاف إلى الحال. فإن قيل: هلاً أضفت / ١١٤٤ إلى الحال؛ كما أضفت إلى الطرف حين أخرجته من الظرفية لفظاً والمعنى قائم؛ لأن إخراجك الطرف من الظرفية لفظاً لا يفارق به معنى الطرف، وانت لو أضفت اسم الفاعل إلى الحال التيسر ذلك بالمفعول به، ولا يمتنع إضافة اسم الفاعل إلى ظروف المكان قياساً على ظروف الزمان.

ولو قيل: إنه أجدر بذلك من الزمان من حيث أشبه الاسم الذي حقيقة الإضافة أن تكون إليه لكان قولاً. ولا نخاف كبساً في ذلك كما خففته في الحال؛ لأن الظروف معلومة بميزة مما هو غير ظروف؛ ألا ترى أن الظروف منها ما كان مبهماً، وهذه حال منه معلومة بعد الإضافة علمتها قبل الإضافة.

مسألة

قولك: (هذا رجلٌ ظريفٌ كاتبٌ) الضمير في (كاتب) يعود على الموصوف لا على الصفة؛ وذلك أن الصفة على ضروبين: أحدهما: ما هو باقٍ على كونه وصفاً. والآخر منقولٌ نحو: عبيدٌ وصاحب.

(١) يريد صيغة (يفعل) إذا خلصت للمستقبل.

(٢) كما يقول أربعي في الإيضاح ٦٦، وهو لا يبنى عنده إلا على التفتح.

وإذا ذكر الموصوف مع الصفة لم يَجُزْ أن يكون في قسم (عَبْد) ونحوه، فتضمنُ الثانية الضمير كما يتضمنه الأول لكون الموصوف معه.

/ ١٤٤ ب فاما (عَبْد) ونحوه فينبغي أن يحلوا من ضمير الموصوف؛ لأنه لم يُذكر معه فصارت هي بمرة الموصوف، فاشبة ما كان من الأفعال فجعل اسماً نحو: يريد، وعنى هذا كُسِّر تكسير الاسماء؛ نحو: الأباطيح والأجارع، وَعَبْد وعبيد مثل: كَلْب وكَلِيب^(١).

والباب الآخر على كونه صفة، فلا بُدَّ فيه من ضمير.

والذي كان يقوله أبو بكر في هذا أن الصفة الثانية كلها صفة للمجموع، وينبغي أن يُريد به المعنى؛ أي أن الموصوف مع الصفة الأولى قد اختصَّ فصارت الصفة الثانية كأنها صفة للمجموع في باب التخصيص لا في باب الضمير؛ ألا ترى أنه لا يجوز أن تتضمن الصفة الثانية الضمير من ضمير الموصوف وضمير الصفة، ولا ضمير موصوفاً بالصفة الثانية.

ابن دُرَيْد:

والبل من جند الهوى لكته عَوْنٌ عليه لفغلة الرقباء^(٢)

مسألة

بما يدل على سَوْغ حذف المضاف إذا لم يُلَيس قولهم: (اجتمعت أهل اليمامة)^(٣)، فترك الاعداد (ب) (الأهل) يشهد بما قلنا؛ ألا ترى إلى التانيث / ١٤٥ في (اجتمعت) لما كثر (اجتمعت اليمامة)^(٤) فاعادوا (الأهل) لم يحفلوا به أنساً بحذفه، فقدروا فيه إداد عاد الإقحام^(٥).

(١) الكليب جماعة الكلاب

(٢) من الكامل ولم أجده، ولا ابن دُرَيْد في: أملي للقلبي (٢٢٧/١) يثنان على الروي والبحر أنعمهما

(٣) أصل المسألة في الكتاب (٥٢/١) وكررها أبو علي في: الحجة (٣٩٠/٤) واحداً عنه ابن حني في الخصائص (٣٠٩/١)

(٤) أي كثر لشعبيتها

(٥) أعلى (إد) و(الإفحام) كتب النسخ: صح.

وكذلك قول المعقهاء في الكناية الرجعية (أنت واحدة) (١): إنما الأصل ذات تطبيق واحدة، فحذف المضاف وترك استعماله كما ترك استعمال (أهل) فيما ذكرنا، ثم أقيمت لصيغة مقام الموصوف لكثرة في الكلام، فعلم أنه ليس العرض الإخبار عن المرأة بأنها واحدة ليست ثنتين ولا أكثر من ذلك، فوقعوا بهذا الكلام واحدة رجعية دون البتة؛ إذ ليس لدخول البيسوبة مدخل إلى هذا اللفظ ولا مبالغ.

مسألة

الكون (٢) المشتق منه (كان) المجردة من الحدث مصدر عبارة عن الحدث، وليس لذلك المثال مصدر، وينبغي أن لا تعدى (كان) المجردة من الحدث إلى المصدر في القيس؛ لأن الفعل إنما يتعدى إلى ما فيه دلالة عليه، ولا دلالة في هذه الأمثلة المجردة على الأحداث؛ فلذلك لا تجد شيئاً منه في كلامهم معدى إلى مصدر.

ولو وجد شيء من ذلك لم يعترض على ما قلنا؛ لأنه يجوز أن يتعصب بالمثل الآخر / ١٤٥ ب الدال على الحدث؛ لدلالة هذا المجرد من الحدث عليه من حيث اجتماع في لفظ واحدة؛ ولأن دلالته على الحدث من طريق اجتماعيهما في اللفظ لا يكون القص من دلالة الحال عليه.

وبدل على أن أصل هذه المجردة من الحدث أن تدل على الحدث أننا لا نعلم شيئاً منها إلا وقد استعمل دالاً على الحدث.

وقد جاء تعدّيها إلى المفعول معه؛ قال:

تأليت لا أبغك أحد و قصيدة تكون وإياها بها مثلاً بعدى (٣)

(١) انظر اختلافهم في العبارة في: مبسوط السرخسي (٧٥/٦) وبدائع الكاشاني (١٠٥/٣) وما حكاه أبو عبيد قول للأحياء.

(٢) ذكر في البصريات ٩١٢ إشكال عدم دلالة كان على الحدث مع اشتقاقها من الكون الدال عليه ورده ببعض ما جاء من، كما عرض لكان الناقصة وللتامة في: البغداديات ١١٣، والبصريات ٢٣٢ والمسكرية ٩٦.

(٣) من الطويل، وهو لامي ذؤيب الهللي في: شرح أشعار الهدليين ٢١٩، وتخريج ١٣٩٦، وزيادة عليه.

أصل ٣٦٧، وشرح شواهد الإصحاح ١٨٠، وإيضاح الشواهد ٢٤١، والمقاصد النحوية (٢٩٥/١) وخرانة

(٥١٦/٨) واشده أبو علي في: الإيضاح ٢١٦ شاهداً على المفعول معه. أحدو: أصح، وبلشعر حبر في

المصادر، وبه روايات أخرى.

وهذا لا يُنكر لاستعانته بتوسط الحرف، فيتعدي بذلك ما لولا هو لم يتعد من المعاني؛ نحو: القوم إخوتك إلا زيدا، وأنت تعني أحوّة النسب، فإذا جاء هذا فما في البيت استوع. والنصب لما ذكرنا لا للأفعال التي تدل هذه الحروف عليها نحو استنشي^(١)، ألا ترى أن (أنقي) و(استفهم) ونحو ذلك لا يعمل، وإن كان معنى (هل) و(ما) عليهما، ولو أعمل شيء من ذلك لانتقض العرض في الاختصار.

وعمل (كان) وأخواتها في المفعول له لا يسهل من جهة المعنى؛ ألا ترى أنك لو قلت: كان زيدٌ عندك إكراماً لك، على أن تنصب (إكراماً) (بـ كان) لكان معناه أن الزمان كان للإكرام، وتقضي الزمان لا يكون لذلك، فإن جاء شيء من ذلك / ١١٤٦ فعلى غير هذا الظاهر.

وعملها في الحال والطرفين أسهل؛ لأن المعاني تعمل في هذه الثلاثة، وقد جاء ضرب الزمان عاملاً في مثله؛ قال^(٢): [بعض].

فأما قولهم: (تكون زيد قائماً حسن) فكلام محمول على المعنى؛ لأن معناه: أن يكون زيد قائماً حسن، فعمل على هذا المعنى؛ ليس أن الكون نفسه دل على زمن وخرج من أن يكون دلالة على الحدث.

مسألة

فأصحى ولو كانت خراسان دونه رأها مكان السوق أو هي أقرباً^(٣)

(هي) لا تدخل فصلاً في قول أصحابنا^(٤) قبل نكرة، فإذا كان (أقرب) بمنزلة

(١) سبق التعليق على نصب المستثنى عنده في (١٧٥).

(٢) تقدم له كلام في عمل الطرف في (١٩٠) وانظر: الإغفال (١/ ٢١٣٩/ ٤٥٥) وحكاية قوله في

الخصائص (٢/ ٣٨٣) وإجازة الخليل في: الكتاب (١٣٥).

(٣) من انطويل، وهو لعبد الله بن الربيع في ديوانه ٥٥ وتخريجه فيه، ورد عليه: الأوائل ٥١٣، وشرح السمع

(٤/ ٨٢) وأشبهه أبو علي في الشعر ٢١٥ وأجاز في (هي) الفصل والتوكيد والابتداء مشروطاً في لا حير

أن يكون (أقرب) ظرفاً ولم يصح في هذه الوجوه إلى المطم على عاملين كقوله هنا؛ لأنه هناك مدرك (أها)

محدوف، فكلامه هناك ما سمعها. وانظر الأقوال في شرح البيت في: الكامل ٥٠٢، والخزانة (٧/ ٥٢)

(٤) الكتاب (٢/ ٣٩٢، ٣٩٦) والتعليقة (٢/ ٩٩، ١٠٤)، في الشعر قدرها: أقرب من، فصرحت من المعرفة

بجار الفصل

(قريب) لم يكن (هي) فصلاً، وإذا لم يكن فصلاً كان (أو) عطفاً على عاملين (١).
محمد بن حازم:

بَيَّنَّا الْفَتَى فِي شَرِّ أَحْوَالِهِ خَيَّاطُ خُلُقَانٍ عَلَى الطَّرْقِ
صَارَ أَمِيرًا لَتَرَى عِبْرَةً وَقُدْرَةَ لِلَّهِ فِي الْخَلْقِ (٢)

فإن صمصمة بن صوحان: «الماض أصناف: صنف شعراء، وصنف خطباء، وصنف علماء، وصنف تجار، ورجل جرحه بين ذلك تكدر الماء وتعلي الشعر» (٣).
سعيد بن حميد (٤):

/ ١٤٦ ب أَمِنْتُ الدَّهْرَ فَبِكَ وَرُبَّ خَوْفٍ طَوِيلٍ كَانَ أَوَّلُهُ أَمَانُ
سَلْبَتُكَ غَادِرًا وَسَلَبْتُ مِنِّي وَفِيًّا لَا يَحِيسُ بِهِ امْتِحَانُ
فَلَا تَرَأْنِي الْمَفْجُوعُ وَحْدِي كَيْلَانَا قَدْ أَضْرَبَهُ الزَّمَانُ (٥)

مسألة

حكى عن الأصمعي (٦) أنه قال: مُهْرَقَانِ: (مُفْعَلَانِ) مِن (أَرَأَقَ)، وهذا فاسدٌ.

مسألة

(أخاير) الذي في شعر جرير في أول هذه الأجزاء (٧) لا يدل على أن (خيراً) من

(١) هنا آخر ما نقله البغدادي من المسألة هي: الخمرانة (٤٧/٧) عن القصرية وسبق في (١٠-ب، ٥٩-أ) التعميق على العطف على عاملين.

(٢) من السريع، ويبدأ في ديوان محمد بن حازم، وهذا مع ثالث لجميفران الموسوي في: عفاء (لهمانين ١٩٦)، وضبط (خياط) في الأصل بالنصب، والخلقان جمع لخلق وهو اليالي. وجميفران شاعر عباسي، انظر: معجم الشعراء العباسيين ٥٤٤.

(٣) الكلمة هي أمالي القالي (٢٥٧/١) ومحاضرات الراغب (٣٧٦/١) ونُسبت لخالد بن سمعان في: العقد (٢٧٧/٢) والرجلة شرار الناس ورذالهم.

(٤) سعيد بن حميد بن سعيد أبو عثمان، كاتب شاعر (ت ٢٦٠). معجم الشعراء العباسيين ٢٠٧.

(٥) من الزمر، وهي سعيد بن حميد في: المشترك على صناع الدوليين (٢٧٧/٢) عن مخطوط الأس بلاي.

(٦) القوب غير مسروب في: التهذيب (٣٩٧/٥) وأزمة الرزوقي (٦/٢) وتكملة الصاغسي واللصاح والتاج (هرق)، والأكثر على أن اللفظ معرب عن الفارسية، وهو علم على البحر.

(٧) يقدم التعميق على إشارته هذه في (١٣٩-١).

فلا (ورثه) (أفعل) ؛ لأن المجموع قد يُزاد فيها، وقد تجيء مخالفة لآحاد كـ (حرّة وإحرون) (١) و (باطل وأباطيل) . وقولهم : (خيرة) للمؤنث يدل على أنه ليس بـ (أفعل) ، قال الجميع (٢) :

وأمكم خيرة النساء على ما [خان] منها الدحاق والاثم (٣)

قال : (ما) هنا مصدر .

قال مالك بن خالد [الحناعي] (٤) وهو [خنعة] بن سعد بن هذيل :

في راس شاهقة أنبوبها خصر دون السماء له في الجو قرناس (٥)

(أنبوبها) : طريقتها، و (قرناس) : أنف يخرج من الجبل، (دون السماء) : يكون / ١١٤٧ ظرفاً لـ (له) ، والمعنى : أنه طويل، ويكون متعلقاً بـ (خصر) أي : بارد دون السماء . ويجوز أن يكون (خصر) و (دون السماء) جميعاً خبراً للمبتدأ : (جو حوض حامي) ، فإذا كان كذلك كان متعلقاً بمحذوف، وموضع الظرف على هذا كموضعه في قولك : زيد خلقك .

وفيها :

(١) الحرّة أرض ذات حجارة سود .

(٢) الجميع هو منقذ بن الطماح من ميسان بني أسد الملعودين، قُتل يوم جيلة معجم الشعراء (جاهليون ٨٢)، وشرح المفصليات للأنباري ٤٦، والقبيري (١/١٠٦)

(٣) من المنسرح، وهو للجميع في . الفضليات ٤٣، وشرح الأنباري ٤٨، والقبيري (١/١١٠) وبلا نسبة في : شرح الخماسة للمرزوقي ١٧٠٨، والمفاهيس (٢/٣٣٢) وأنشده أبو علي في . العصديات ٢٦٦ وسيكره في (١٧٠-ب) على أن (خيرة) ليست أفعل من كذا، والشاعر يهجو بني عامر بأنهم يسدون فرج أمهم بثوب مخالفة الدحاق وهو خروج رحم الأم بعد الولادة فلا تنجو حتى تموت، والاثم جعل المسلكين واحداً، حان مقصراً، وفي الأصل حاز، وهو تحريف لا معنى له ولم أجده في المصادر .

(٤) في الأصل الحرعي ومثله التالي، وهو تحريف صوابه من شرح الأشعر، ومالك شاعر جاهلي معجم الشعراء الجاهليين ٣١٥

(٥) من البسيط، وهو لمالك بن خالد الحناعي الهذلي في : شرح أشعار الهذليين ٤٤٠ من قصيدة نسبها في ٢٢٧ لأبي ذؤيب ثم أكد نسبتها لمالك في الوضعين، وانظر تخريجها فيه ١٣٩٩ . وشرح الأنماذ في لئى مأخوذ من شرح السكري .

بُدْشِي الحَشِيفَ عَلَيْهَا كَي يُوَارِيهَا وَنَفْسَهُ وَهُوَ لِلْأَطْمَارِ لَبَاسٌ

فَنَارٌ مِنْ مَرْقَبٍ عَجَلَانٍ مُقْتَحِمًا وَرَابَهُ رَيْبَةً مِنْهُ وَإِيحَامٌ (١)

قَالُوا (٢) . بقول : كَأَنَّهُ يَرْقُبُ الْقَانَصَ يَتَبَصَّرُهُ ، وَرَابَتُهُ مِنَ الْقَانَصِ رَيْبَةٌ ، مُقْتَحِمًا مَاضِيًا

قَدْ اقْتَحَمَ

هـ . أَصْمَرَ (الشور) - وَلَمْ يَجْرَ لَهُ ذِكْرٌ (٣) - أَوْ الْعَبْرُ لِلدَّلَالَةِ الْحَالِ عَلَيْهِ .

مسألة

(اهْتَرَتْ رُدَيْيَّةٌ) (٤) إِنْ كَانَ فِيهِ ضَمِيرٌ دَعَا ذَلِكَ إِلَى حَذْفِ الْفَاعِلِ ، وَدَا لَا يَجُوزُ ،

فَيَجِبُ أَنْ لَا يَكُونَ فِيهِ ضَمِيرٌ ، وَارْتَفَعَتِ الصِّفَةُ بِأَنَّهَا فَاعِلٌ لَا بِأَنَّهَا صِفَةٌ لِفَاعِلٍ ، وَيُقَوَّى

أَنَّ الْمَوْصُوفَ هُنَا غَيْرُ مُرَادٍ دَخُولُ حَرْفِ الْجَرِّ عَلَيْهِ فِي نَحْوِ : مَرَرْتُ بِضَارِبٍ وَبِرُدَيْيَةٍ .

وَلَوْ قِيَاسُ قَوْلِ الْكَسَاثِيِّ (٥) أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِيهِ ضَمِيرٌ ؛ لِأَنَّهُ يُجِيرُ أَنْ يَحْذِفَ

الْفَاعِلَ ، / ١٤٧ ب وَإِذَا كَانَ مَحْذُوفًا كَانَ مُرَادًا هُنَا ، وَإِذَا كَانَ مُرَادًا لَمْ يَمْتَنِعْ أَنْ يَكُونَ فِي

(رُدَيْيَّةٌ) ضَمِيرُهُ ، فَتَرْتَفِعُ هَذِهِ الصِّفَةُ عِنْدَهُ بِأَنَّهَا صِفَةٌ لِفَاعِلٍ ؛ لِأَنَّ الْمَحْذُوفَ عِنْدَهُ مَرْتَفِعٌ

بِأَنَّهُ فَاعِلٌ ، كَمَا أَنَّ الْمُبْتَدَأَ إِذَا حُذِفَ كَانَ مَرْتَفِعًا بِالْإِبْتِدَاءِ .

(١) مِنَ الْبَسِيطِ ، وَهِيَ ثَالِثٌ مِنَ الْقَصِيدَةِ نَعَمَهَا فِي : شَرْحِ الْأَشْعَارِ ٤٤١ . الْحَشِيفُ : ثَوْبٌ خَلَقَ ، وَمِثْلُهُ الطُّمْرُ

مُصَرَّدُ الْأَطْمَارِ ، يَدْبُوهُ عَلَى الْقُبُورِ مَحَافَةُ النَّدَى ، الْمَرْقَبُ : مَا حَلَا مِنَ الْأَرْضِ يَحُلُو عَلَيْهِ الْحَارِسُ ، إِيحَامٌ : حَيْسٌ

(٢) الشَّرْحُ مِنَ الْمُسْكِرِيِّ مَا عَدَا : مُقْتَحِمًا ...

(٣) بِنِ جَرَى لَهُ ذِكْرٌ فِي الْبَيْتِ الرَّابِعِ فِي قَوْلِهِ : لَنْ يُعْجِزَ الْأَيَّامُ قُوَّ خَدَمٍ وَالْبَيِّنَاتُ تَرْتِيبُهُمَا ٨ ، ٩

(٤) رُدَيْيَّةٌ اسْمُ امْرَأَةٍ وَالرَّمَاحُ الرَّدَيْيَّةُ مَنْسُوبَةٌ إِلَيْهَا ، وَلَعَلَّ الْعِبَارَةَ مِنْ أَقْوَالِ الْعَرَبِ ، وَكُنْتُمْ بِنِ أَبِي بِنِ مُقْبِلٍ فِي : دِهَوَانَهُ ٢٣٢ :

ثُو كَاهْتَرَا رُدَيْيَّةً تَدْلُوهُ أَيْدِي التَّجَارِ فَرَادُوا مَسَّهُ لِينَا

وَهِيَ الْأَصْلُ رَدَيْيَّةٌ بِالضَّبِّ وَهُوَ يَخْلُفُ الْكَلَامَ بَعْدَهُ . وَانْظُرْ كَلَامَهُ فِي (١٤٤ ب) مِنَ الصِّغَاتِ الَّتِي يَجْمَعُ فِيهَا الْإِصْمَارُ .

(٥) أَجَارُ الْكَسَاثِيِّ حَذْفُ الْفَاعِلِ فِي مَوَاضِعَ خَالَفَ فِيهَا الْبَصَرِيُّونَ ، وَحَكَّى أَبُو عَلِيٍّ الْحَذْفَ أَيْضًا عَنِ الْأَحْمَشِ

انْظُرْ كَسَاثِي (٦٩ أ) وَالْبَصَرِيَّاتِ ٥٢٧ ، ٥٣٨ ، وَالشُّعْرَ ٤٨٣ ، وَشَرْحَ الرُّضِيِّ (١ / ١٠٢٠٥ / ١٢٩) وَالْبَحْرَ

(٢ / ٣٠٧)

حدثنا أبو عمرو السَّمَاك (١) بإسناد له عن وَهْب بن مَتَب قال: «سُمِّيَت الرِّيحُ عَقِيمًا؛ لأنها تَلْقَحَتْ بِالْعِدَابِ وَتَعْقَمَتُ عَنِ الرَّحْمَةِ كَتَعَقَّمِ الرَّجُلُ عَنِ الْوَلَدِ إِذَا كَانَ عَقِيمًا لَا يُوَلِّدُ لَهُ» (٢).

وحدثني أبو عمرو السَّمَاك قال: يُروى عن الحسن «أنَّ إِبِلَيْسَ كَانَ مِنَ الْجَرَامِقَةِ» (٣) قال: وعندي هذا الخبرُ بإسنادٍ ليسَ بِحَضْرِي الآن.

حكى لي أبو الطَّيِّب بنُ شَهَاب (٤) قال: قيل [لِصَبَّاح] (٥): إِنَّكَ لَتَجْعَطُ أَوْ جَيْدُ الْحَمَطِ، فقال: وكيف لا أفعلُ ذلك وأنا أشربُ تَيْبَذَ الزَّيْبِ والغسل.

مسألة

﴿وَلَكِنْ مَتِّمَ أَوْ قُنِيتُمْ لِإِلَى اللَّهِ تُخْشَرُونَ﴾ (٦) لم تدخل النونُ هنا؛ لأنها إنما تدخل لتفصيل هذه اللام من لام الابتداء، ولا حاجة هنا إلى الفصل لارتجاع النبس؛ لأن الدخلة عليها اللام هنا فضية، ولأم الابتداء لا تدخل / ١١٤٨ المضللات، وكذلك لم تدخل في ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ﴾ (٧) لأن (سوف) تدل على أنها ليست بلام ابتداء، فالموضعان سواء.

(١) كذا، والمعروف أنه ابن السَّمَاك، فهو أبو عمرو عثمان بن أحمد بن عبد الله بن يزيد البغدادي الدقاق ابن السَّمَاك المحدث مسند القماني (ت ٣٤٤). سير الأعلام ٢٦٤٨

(٢) جاء في خبر طبريز عن وهب بن منبه في: علل الصدوق (١/ ٣٣) ومعاني الأخبار لـ ٤٨، وقصص الأنبياء لـ ٩٢

(٣) الجرامقة جبل من الناس قُسرَ بانباط الشام ويقوم بالموصل أصلهم من المعجم اللسان (جرق).

(٤) إبراهيم بن محمد بن شهاب أبو الطيب المطار من متكلمي المعتزلة (ت ٣٥٦) المهرست ٣٠٥، وتاريخ بغداد (١٦٧/ ٦)

(٥) الأصل مصباح، ولم أحده، والأرجح أنه صباح بن خاقان القفري الذي يصفه عصره الجاحظ بأنه ذو علم وبيان ومعرفة وشدة عارضة وكثرة رواية. انظر: البيان والتهيين (١/ ٣٥٦) والحيوان (٤/ ٣٠٦).

(٦) سورة آل عمران: (١٥٨) وكلامه تكرر لما جاء في (٨٨-٨٩)

(٧) سورة الضحى (٥) وهي الأصل: وسوف تعلمون، وهو تحريف لا وجود له إلا في قراءة للآية (٦٦) من سورة المكيات انفراد يذكرها ابن عطية في المحرر ١٤٦٩ بلفظ (فلسوف) بالحاء وبعده في البحر (٧/ ١٥٥)، ولم أجدها في كتب أبي علي ولم ترد هنا بصورة القراءة، في حين أن آية الضحى سلكت في كتاب (٤٥-٤٨، ٨٨-٨٩، ١-١٤٣) في دخول اللام على السين وسوف كقوله هنا.

مسألة

حكى سيبويه (١): (ثَمَانِي حَجَجَ حَجَجْتُهُنَّ بَيْتَ اللَّهِ)، فحَمَلَ الصميرُ فيه على أنه على الاتساع، ومُتَّصِبٌ انتصابُ المفعول به، وإنما يعمل ذلك لأنَّ الكلام قد انتصب فيه اسمٌ آخرٌ على المصدر، فلا ينتصبُ مصدران.

فإذا كان كذلك كان ما قاله أيضاً من قوله (٢): (أَعْلَمَ اللَّهُ زَيْدًا عَمْرًا خَيْرًا لِمَا سِ) المعلمُ اليقينُ (إعلاماً) - يدل على أنَّ (المعلم اليقين) ينتصب بفعلٍ آخر.

وعلى هذا إنَّ جاء في كلامهم شيءٌ فيه مستثنيان حُمل على أنه المفعول به الذي يتعدى إليه الفعل بتوسطِ حرفٍ وينصبُ الآخر على الاستثناء؛ كما فعل ذلك في (ثَمَانِي حَجَجَ حَجَجْتُهُنَّ بَيْتَ اللَّهِ).

الأخطل:

فِي أَيِّ شَيْءٍ أَقْلُ اللَّهِ خَيْرَهُمْ لَا إِنْ لَهُمْ ذِمَّةٌ فَبِنَا وَلَا تُؤَرُّ (٣)

أنشدَه أبو عمرو الشيباني في كتاب الجيم.

وقال أبو عمرو أيضاً: (الْأَرَسَةُ): الرُّعَاوَن، وهي شَامِيَّة، والوَاحِدُ: إِرْس، قال:

١٤٨/ب إذا فارقْتكم عَبْدٌ وَدَّ فَإِنَّكُمْ أَرَسَةٌ تَرْغَوْنَ دِينَ الْأَعَاهِمِ (٤)

أنشدني إبراهيم (٥) قال: أنشدنا أحمد بن يحيى عن ابن الأعرابي:

(١) الكتاب (١/١٧٨)

(٢) الكتاب (١/٤١) ولكنَّ العبارة هنا ملقفة من عبارتين فيه: أعلم الله زيدا عمراً أبداً ملان، وأعمست هذا

زيداً قائماً المعلم اليقين (إعلاماً)، وما في المتن لا يخرج عن الأخيرة محوياً. وكقوله هنا قال في: الإصحاح ٢٠٢،

وفي التعليل (١/٧٣) نصب (المعلم اليقين) مصدرأً و(إعلاماً) تكرار المصدر، ولم يشترط الفعل الآخر،

ولم يعرض له في الشيرازيات ٣٢١، والسوراني (٢/٢٣٢) على مفاته في التعليل

(٣) من المبسوط، وهو لأخطل في ديوانه ٤٤٤، والجيم (١/١٠٩) وفي اللديوان الثور جمع نورة وثار، في

الأصل نور بالنون، وهو تصحيف صولته من الجيم والديوان، وفيهما: ما يند.

(٤) من الطوبى، وهو لرجل من كلب في - معجم البكري ٢١، وبلا نسبة في: الجيم (١/٦٣) والصحاح

(أرس) وعمدة انقاري (١/٨٦)، ومن عجب أن ابن يري في التنبيه يقول أهمل أجوهري (أرس)

والصواب: عيتكم = يئكم، والبكري: ريع - دين.

(٥) إبراهيم بن محمد بن عرفة أبو عبد الله الملقب بنقطويه (ت ٣٢٣). معجم الأدباء ١١٤، وفي أمثال

الرامهرمزي ٩٠ جاء الإسناد: أنشدنا ابن عرفة.

لحي الله بيتاً صممي بعد هجعة
إليه دجوجي من الليل مظلم
رُفعت إني شيوخ لهم بفنائهم
هو للغير إلا أنه يتكلم^(١)
فحاء برفان الدبي في إنائه
ولم يك في يرق^(٢) الدبي لي قطع
فقلت له بعد إنائك واعتزل
فما ذاق هذا لا أنا لك مسلم^(٣)

قال أبو عمرو^(٤) في قوله: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضاً أَوْ بِهِ آدَى مِنْ رَأْسِهِ فَمِدْيَةٌ﴾^(٥): المدي: فخلق فمديّة؛ أي: فعلية فدية، وهذا صحيح، مثله: ﴿وَأَرْحَبْنَا إِلَى مُوسَى إِذِ اسْتَسْقَاهُ قَوْمُهُ أَنْ اضْرِبَ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْبَجَسَتْ﴾^(٦) أي: فضرِبَ فانْبَجَسَتْ، ومثله مما يُحذف للدلالة عليه كثير.

مسألة

القول عدي في قوله: ﴿وَمَا لَنَا أَنْ لَا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾^(٧) فيمن لم يجعلها زائدة أن يكون في موضع جر بإصمار الحرف؛ لأنها إن كانت نصباً كانت كـ (خلقك) ظرفاً، و(أن) مع صليتها لم تستعمل ظرفاً من زمان ولا مكان.

(١) رواية صدره في الميون والعقد: فاهصرت شيخاً قلعداً بفدائه.

(٢) في السابقين: ولم يك برفان، ولم اجد للرق معنى سوى الضباب جمع الضبة، وأما البرقان بالنظم فهو الجراد المتبون.

(٣) من الطويل، وحده في: ميون الاخبار (٢١١/٣) والمقد الفريد (٢٠٠/٦) أن رجلاً بول بهخيل فقدم إليه جرأداً فعاده، وأمر برفعه، وقال الأبهات، والثاني بلا سبة في: أمثال الحديث والمصاحبي ٣٢٤ شاهد على أن العرب تقول سرجل اندموم: هو حمار، وهو الفير، وفي الميون: للمعر محرفاً.

(٤) هي مفادة جملة من النعماء، وأحد بها أبو علي في بعض كتبه. انظر غريبه لمن سلام (١٢٧/٢) وغريب ابن فتيبة (٣٧/١) وتفسير مقاتل (١٠٤/١) والطبري (٢٣٧/٢) والحجة (١١٥/٢، ٣٩٢، ٤٩١/٥، ٤٥٩) والإعمال (٣٨٠/١).

(٥) سورة البقرة (١٩٦).

(٦) سورة الأعراف (١٦٠) وسقط من الأصل: إذ استسقاء قومه.

(٧) سورة البقرة (٢٤٦) وعهد أبو علي لها مسألة في: الإعمال (٩٨/١) ذكر فيها وجوهاً منها المذكور هنا وأصله قول للمراء معدله، وأخذ به ثانياً في: الحجة (١٣٧/١)، والقول بزيادة (أن) للاحش وانظر معاني الاحش ١٩٤، والعراء (١٣٧/١).

فإنَّ ﴿ مَا دُمْتُ فِيهِمْ ﴾^(١) فإنَّها ظرفُ زمانٍ، وعلى ضربٍ من التوسُّع، وليست ظرفاً من المكان فلا يجوز أن يكون حرفُ الجر / ١١٤٩ مراداً فيه وهو مع ذلك صرفٌ؛ لأنَّ هذا أمرٌ قد مضى ولم يستعملوه، وإنَّ جعلته حالاً - على أنه لو ظهر حرفُ الجر لكان يكون في موضع الحال مع الموصول بصلته - كان أيضاً محتجاً؛ لأنَّ الحال ينبغي أن يكون مكررة، وإن يكون ذا الحال^(٢). وليس ذلك - وإن كان مَصْدَراً - بمجرَّة (العراك)^(٣) و[عوده]^(٤) وبحوه. إلا نرى أنه لا يُستعمل في الموضع الذي يُستعمل فيه [بيض] أبو بكر للطير مباح:

يَطْفُسُ بِحُورِي الْمَرَاتِعِ لَمْ يُرَعْ بِوَادِيهِ مِنْ قُرْعِ الْقِسِيِّ الْكَائِسِ^(٥)

مسألة (٦)

ليس اعتراضٌ مَنْ اعْتَرَضَ فِي قَوْلِهِ:

(١) سورة المائدة: (١١٧) ذكر أبو علي في البحداديات ٢٧٧، والشهرانيات ١٥٠١، والإعجاز (١/ ١٢٠)، (٢١٤/ ٢) أنَّ (ما) والفعل في موضع الظرف الرماني والتقدير: وقت دواهي ثم حُذِفَ (الوقت)، وهذا معنى التوسُّع الذي ذكره هنا.

(٢) نعل العبارة: وقد يكون ذا الحال، أي قد يكون الكرة صاحب الحال، وهو قوله في: التعقيب (١/ ٢٧٥) كسبويه (٢/ ١١٢)

(٣) من لوبهم: أرسله العراك، قال في: الإيضاح ٢٢١، والمنشورة ١٦، والإعمال (٢/ ١٩١) هذه الألفاظ دالة على الفعل الذي هو الحال في الخفيفة بتقدير أرسلها نعتك، فوفت موضعها. وانظر: سبويه (١/ ٢٣١)، ٣٧٧ والمقنَّب (٣/ ٢٣٧) والأصول (٢/ ٢٩٨)

(٤) الأصل: حُدِلَ، ولا معنى له، ومن أقوالهم: رَجَعَ عودَه على يَدَيْهِ. والتعريب من الإيضاح والمصادر المعالفة

(٥) من الطريل، وهو لظرم مباح في: ديوانه ٤٨٦، والمعاني الكبير - ٧٢، وعمدة الحفاظ ٤٩٢، والمقاصد النعوية (٣/ ٤٦٢) والبحر (٤/ ٢٣٢) وبلا نسبة في: الخصائص (٢/ ٤٠٨) والإنصاف ٤٢٩، واشتهر أبو علي في الحجة (٣/ ١٢٣، ١٢٤) على الفصل بين المصدر للضاف والمضاف إليه، ويقترن به من قرع الكنائس القسي والشاعر يصف ظباء يتبع الحوزي وهو الوعل العجل الذي لم يُعْرَعْ من قرع الكنائس بلقي، أي لم يُجْعَه الصيد.

(٦) نعل البحدادي في الحرة (٤/ ٣٧١) المسألة إلى قوله (للدلالة عليه) عن التذكرة القسرية لم يسقط منها إلا بيت العززدق.

إِلَّا عِلَالَةً أَوْ بُدَاهَةً قَارِحَ (١)

بأنَّ انحصافَ إليه محذوفٌ بدافعٍ أن يكون بمنزلة ما شُبه به من قوله:

لِلَّهِ دَرُّ الْيَوْمِ مَن لَامَهَا (٢)

لأنه قد وُلِيَ لمصافٍ غير المضاف إليه، وإذا وُلِيَ غيرُه في اللفظ فقد وَفَّعَ المَصْلُ بِهِ بينهما؛ كما وَفَّعَ المَصْلُ بينهما في اللفظ في قوله: (لِلَّهِ دَرُّ الْيَوْمِ)، وإذا كان كذلك فقد ساواه في التَّبَحُّحِ للمَصْلِ المَوْفَّقَ بينهما، وراد عليه فيه أَنَّ المصاف هُنا محذوفٌ، وفي (لِلَّهِ دَرُّ الْيَوْمِ) مذكورٌ، فلا يحلُّ الأمرُ من أن ١٤٩ ب يكون أراد المضافَ إليه وحذفه لدلالة اشئاني عليه، أو أراد إصافته إلى المذكور في اللفظ وفصلَ بينهما بالمعصوف. وكيف كانت القِصَّةُ فَالْمَصْلُ حاصلٌ بين المضاف والمضاف إليه. واعتراضُ مَنْ اعترضَ بأنَّ قال: لو كان على تقدير الإضافة إلى (قارح) الظاهر لكان:

(١) بعض بيت من مجرؤه الكامل، تنسب.

.. تهذُّبُ الخُرَّازِ

وهو بلا عَشَى في: ديوانه ٢٠٢، والكتاب (١٧٩/١) والانتصار ٨٣، وشرح أبيات سيبويه (٢٠٧/١) والمفصَّلُ البحريَّة (٤٥٣/٣) والخزانة (١٧٩/١) وبلا نسبة في: معالي الغراء (٣٢١/٢) والمقتضب (٢٢٧/٤). والبيت بحسب سيبويه على إتمام (بداهة) بين المضاف والمضاف إليه واعتبر من «يبرد» وهو مَنْ يشير إليه أبو عبيد - فحصله على حذف المضاف إليه من الأول لدلالته في الثاني، وحُكي عن الغراء مثله، انظر القوين ومناقشتها في: الانتصار وشرح الأبيات وشرح السيرافي (٧٥/٤) والمذكر والمؤثَّ لايس الأبياري (١٩٠/٢). للبداهة أول جري العرس، عِلَالَةٌ: جريه بعد جري، قارح من ذي الخافر بحسرة البارل من الإبل وهو من قرحت أي سقطت أسنانه في السنة الخامسة، نهد: مرتفع، الجزيرة: بدا البحر ورحلاء ورفيته، وهي عُمان، الخُرَّازِ

(٢) عجز بيت من الترمذ، وعذره:

لَمَّا رَأَتْ سَاتِيْدَمَا اسْتَمِرَّتْ

وهو نمرود بن قميئة في ديوانه ١٨٢، والكتاب (١٧٨/١) وشرح أبياته (٢٢٨/١) والخزانة (٣٧٤/٤) وبلا نسبة في: المقتضب (٢٢٧/٤) ومجالس ثعلب ١٢٥ والأصول (٢٢٧/٢) والانتصار ٨٣، وأشدّه أبو عبيد في الشيرازيات ٢٢٤ والحجة (٢١٦/٤) والإعمال (٢٧٧/١) على تعليق (اليوم) بمعنى نعل في - (لله)، وأورده في: التعليقة (١٦٦/١) والحجة (٣٩٤/٤) والبيغداديات ٥٦٢ شاهدٌ على «مصل بانظرف بين انحصاف والمضاف إليه الظاهر في: الشعر - سَاتِيْدَمَا: نهر يقرب أروان يلرمبية وقيل غير ذلك في مرابيد الاطلاع ٦٨١، استعبر: جرت دمته.

(إلا غلانة أو بُداهته قارج)، لا يلزم لأنه يجوز أن يكون: (إلا غلانة قارج أو بُداهته قارج) فيظهر للمضاف إليه موضع الإضمار؛ مثل:
ولا مُنْسِيٌّ مَعْنٍ^(١)

متحذفه من اللفظ ولا تذكره؛ كما جاز عند من خالف سبويه أن يذكر (غلانة) وهو يريد الإضافة، فيحذف المضاف.

وله أن يقول: إنَّ تقديري الحذف أسوَّغ، ولاني أحتفه بعد أن قد جرى ذكره، وحذف ما جرى ذكره أسوَّغ لتقدم الدلالة عليه.

أبو بكر عن أحمد بن يحيى أنَّ الأصمعيَّ قال في قول الشاعر:

إلى مَبِكَ ما أُمُّهُ مِنْ مُحَارِبٍ أبوه ولا كانت كُليبٌ تُصَاهِرُهُ^(٢)

المعنى فيه التقديم؛ كقوله: أبوه ما أُمُّهُ مِنْ مُحَارِبٍ.

قال سبويه^(٣): تقول: عَجِبْتُ مِنْ صَرْبِ الْيَوْمِ زَيْدًا، ولا يكون على هذا:

لِلَّهِ قَرُّ الْيَوْمِ مَنْ لَامَهَا

(١) من الطويل، وهو بتمامه:

لَقَمَرُكَ ما مَعْنٍ بِنَارِكَ حَقُّهُ ولا مُنْسِيٌّ مَعْنٍ ولا مُتَبَرِّ

وهو لغير ردق في: ديوانه (٣١٠/١) والكتاب (٦٣/١) وشرح أبياته (٢٤٩/١) وذييل الفالي ٧٣، والبحر (٤٣٣/١) والخزانة (٣٦٢/١) وانشده أبو علي في: الحجة (٦٦/٣) معبراً إلى (ولا منسى أبو زيد) بهن مع سبويه تكرار الظاهر بلفظ آخر كالكنية وجواز ذلك عند أبي الحسن، في حين أنَّ أصل الشاهد على جواز التكرار باللفظ نفسه في الشعر فوضع الظاهر موضع الصمير، ونظر تعليق أبي الحسن في الإعراب المسروب ٣٩٠، وتعليل حكم سبويه في: شرح السجواني (٣٥/٣). ومعنى هو رجل في البداية يسبح بالنسبة يضرب به المثل في شدة التقاضي.

(٢) من الطويل، وهو لغير ردق في: ديوانه (٢٥٠/١) برواية (أبوها) وطبقات للمحول ٣٦٧، والصابغين ١٦٦، والخصائص (٣٩٦/٢) والمقاصد الحوية (٥٥٥/١) وشرح أبيات العسي (٣٤/٣) ولا نسبة في: وصف المبي ١٨، وانشده أبو علي في: الشعر ١٠٩ على تقديم الخبر المعلقة على المبتدأ، ولا شاهد في روايه (أبوها)، والشاعر يحاطب الوليد بن عبد الملك

(٣) الكتاب (١٩٣/١) ونظر ما تقدم من تخريج (لله ذره) في (١٣٦-١)، وفي الخزانة (٣٧٤/٣) نقله البعددي مع نص أبي عثمان الآتي عن التذكرة القصيرة.

فيصيف (درأ) إلى (اليوم)؛ لأن (درأ) بمنزلة قولهم: (لله بلادك) (١)، / ١٥٠
فليست تجري مجرى المصدر ولا تعمل عمل الفعل.

قال أبو عثمان (٢): فلو أصف (درأ) إلى (اليوم) لَبَقِيَ قولك (مَن لَمَهَا) لا موضع له؛ لأنه ليس كـ (الصَّرب) فيكون الثاني في موضع نصب بالمصدر، فيكون مخرجة (عجبت من إعطاء ريد درهماً)، فإذا بقي لا موضع له لم تَجْزِ الإصافة في (در)، وإذا لم تَجْزِ الإصافة في (در) إلى (اليوم) جعلته فاصلاً بين المضاف والمضاف إليه، وجعلته متصلاً باللام ومعمولاً له، ولا يكون معمولاً لـ (لامها)؛ لأن ما في الصلة لا يعمل فيما قبله.

حكى لي أن أحمد بن علي الشطوي (٣) سأل أبا سعيد البردعي (٤) في العصور: لم زعمت أنه لا يحل حتى يذهب منه الثلثان ويبقى منه الثلث دون أن يكره يذهب منه أقل من ذلك؟

فقال أبو سعيد: لو كان يحل بجزء يسير بنفس منه لكان إذا وُضِعَ في الشمس يحل؛ وذلك أنه معلوم أن الشمس تأخذ منه شيئاً.

فقال أحمد: إذا أخذت الشمس منه شيئاً لم يحل؛ وذلك أن الشمس لا تأخذ منه

(١) في: شرح شراهد الكشاف ٤٧٦: لك بلادك تعجب من بلاده وأنه خرج منها فاضل مثله، وتلذذ عادة فيما يعظمونه أن يسهوه إليه تعالى لا لغيره. وفي الأساس (ثوب). لك بلاده تريد نفسه. ومراد سبويه أن درأ خرجت من مصدريتها وصارت كبلاد.

(٢) أخذ أبو علي بقرنه في بعض كتبه كما تبين في تخريج البيت.

(٣) أحمد بن علي بن محمد أبو الحسن الشطوي أحد متكلمي المعتزلة، ت ٢٩٧ تاريخ بغداد (٢٠٨/٤) ولسان الميزان (٥٥٧/١)

(٤) في الهامش بحظ السامع "ك: البردعي" الفقيه استاذ أبي الحسن [الكرخي، قُتل في طريق مكة [حاجاً] في جملة من قُتل من الحجاج [وذلك في زمن المكتفي عند ظ [هور] الخوارج وكانت سنة كثيرة العار] والهلاك، وخرج المكتفي ملاقاتهم وظفر بهم فاهلكهم. وجاء في: المهرست ٢٥١ وطبعات المعناه (١٤٧/١) وشذرات الذهب (٢٧٥/١) أنه أبو سعيد أحمد بن الحسن (أو الحسين) البردعي شيخ حنابلة بغداد، قُتل بمكة سنة ٣١٧، وعنها اكملت ما بين الأقواس. وذكر الخطيب في تاريخ بغداد (٣٨٥/٧) الحسن بن علي أبا سعيد البردعي، فلعنه غيره أو محرف.

شيئاً حتى يغلي، وإذا غلى صار خمرًا، وإذا صار خمرًا فاخذت الشمس منه شيئاً لم يحل؛ كما أنه إذا صار خمرًا ثم طبخ لم يحل بالطبخ.

فقال ١٥٠ ب أبو سعيد: الذي يُعول عليه في هذا قول عمر^(١)، وهذا حده أو نحو هذا. فقال له: تُفائسني حتى إذا بلغنا موضعاً تدعُ القيام وتحتج بقول عمر، وقولك وقول عمر عدي واحد؟ فهلاً قلت ذلك من أول الأمر؟

مسألة

قال سيحانه: ﴿الحجُّ أشهرٌ معلوماتٌ﴾^(٢) إن شئت كان علي: أشهرُ الحجِّ أشهرٌ معلوماتٌ، وإن شئت: الحجُّ حجٌّ أشهرٌ معلوماتٌ، ولا يكون علي «شعرٌ شاعرٌ» و«رجلٌ عدلٌ»^(٣) إذا جعلته هو هو؛ لأنَّ الرجلَ فاعلٌ في المعنى و(الأشهرُ) لسنِّ فاعلاتٍ في المعنى، فهذا إنما يجوز في ما كان فاعلاً في المعنى، ولا يجوز فيما هو مفعولٌ؛ وإنَّ أكثرَ الفعلِ في (الأشهرُ).

ومن هذا قوله: «الحمرُّ من هاتين»، وأشار إلى التمرِّ والعنب^(٤)، وإنما المعنى: من أحدهما وهو العنب، وعلى هذا: ﴿يُخْرِجُ مِنْهُمَا اللَّزْزُ وَالْمَرْجَانُ﴾^(٥).

فإن قلت: فهل يستقيم على هذا أن يكون ما قاله سيبويه^(٦) من قوله: (سِيرَ عليه

(١) جاء في: صحيح البخاري (٣٢١/٣): «قام عمر على المنبر فقال: أما بعد، نزل محمد الحمر وهي من خمسة: العنب والتمر والمسل والحنطة والشعير، والخمر ما خامر العقل».

(٢) سورة البقرة، (١٩٧) وأجاز في: الحجة (٢٧٨/٢، ٢٢٣/١) ما منه هنا وحمله على الاتساع واحتج له.

(٣) سلف التعليق على هذين في (١٧-ب).

(٤) ثم أجد هذا الحديث بهذا اللفظ، وهو يلفظ: «الحمر من هاتين الشجرتين: النخلة والعنب» جاء في: مسند (١٥٧٣/٣) والترمذي (٢٦٣/٤) ولبي داود ٩٦٠، وابن ماجه (١١٢١/٢)، وانظر الأقوان في: شرحه في: فتح الباري (٣٥/١٠).

(٥) سورة الرحمن (٢٢) وقرا بضم الياء وفتح الراء نافع وأبو عمرو، انظر السبعة ٦١٩، ومعجم خطيب (٢٥٦/٩) ويريد أبو علي أن الآية على حذف المضاف بشقير: من أحدهما، وأجازه في: الحجة (٢٤٧/٦، ١١٢، ١١/٤، ٣١١/٢) وانظر معاني المعراء (٢/١٥٤-١١٨، ٢٦٨، ٣/١٦٥) والمأويل ٢٧٨، ومعاني الزجاج (١٠٠/٥).

(٦) النقل بالمعنى وهو في الكتاب (٢١٧-٢١٨).

شهر ربيع)؛ وأست تريد أن السير في أحدهما؟ فإن ذلك لا ينبغي؛ لأن ذلك لتكثير، وإذا كان لتكثير لم يجز أن يريد أحدهما.

وبدل على أنه على التكثير أنه بالثنية / ١١٥١ قد زال عنه تعريف الواحد ابي كان يحري محري العلم، وإذا زال ذلك التعريف عنه خرج من أن يكون في جواب (متى)، وصار في جواب (كم)، وإذا صار في جواب (كم) لم يحز أن يكون العمل في أحد ذلك دون الآخر.

بدلك على ذلك أنك لو قلت: كم سير عليه؟ فقال: يومان، لم يحز أن يكون العمل في أحدهما، وكذلك لو قال: كم سير عليه؟ فقال: المحرم، لم يكن في جواب (متى) في قول أبي بكر (١) وما كان يقوله من أن ذلك مذهب سيويه، فقولك: (شهر ربيع) وإن كان في الثنية معرفة كما أنه في الأفراد معرفة بدلالة قوله:

به أبليت شهري ربيع كليهما (٢)

فإن التعريفين مختلفان؛ كما أن تعريف (زيد) و(الزيدان) مختلفان، فتعريف (شهر ربيع) من باب: عبد الملك وزيد مائة، وتعريف (شهري ربيع) من باب: غلامي زيد، وإذا كان كذلك كان حقه أن يكون في جواب (كم)، وإذا كان في جواب (كم) وجب أن يكون العمل فيهما جميعاً.

وأما ما كان يقوله أبو بكر من أن مذهب سيويه أن (المحرم) ونحوه إذا لم يضاف إليه (الشهر) كان في جواب (كم)، وإذا / ١٥١ ب أضفت إليه (الشهر) كان في جواب (متى)، فكان يستدل على ذلك بظاهر قول سيويه، ويقول: إن حجه في ذلك

(١) الأصول (١/ ١٩١) وانظر كلام أبي علي في جواب متى وكم في: الإيضاح ٢٠٥

(٢) صدر بيت من الطويل، وهجوه:

فقد ملأ فيها سنوها واقتلرها

وهو لأبي دؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين، ٧٢، وتخرجه ١٣٦٧، وأنشد أبو علي في الشعر ٣٧٠ بيتاً أن الجرة شهران، وذكره في: الإعمال (١/ ١١٣) شاهداً على معنى أبل، وهو أن سجر أي سكتي يهرطب عن الماء، وبها. أي بالأيكة، ملو: ما ج وذهب وجاء، سنوها: يذو سبها، الأصم: يقال تعرت الإبل إذا أكلت برر الصحراء فعقدت عليها الشحم فخرت لبقولها فيتجسد على أحمادها، وهي من علامه الشمس

استعملهم إتياء على هذا.

ولعمري إن صاهر قول سيبويه كما ذكر، وكان أبو إسحاق (١) يحالته في ذلك. ويدل على أن الإضافة إذا وقعت في (الشهر) كان أولى بحواب (متى) منه إذا لم يقع فيه الإضافة؛ لأن الإضافة بابه (٢) التخصيص، وما كان في جواب (متى) كان محصناً، فإذا كان كذلك كان اللفظ الموضوع عندهم للتخصيص أولى من اللفظ الموضوع لتعريف التخصيص.

فإن قلت: فإن هذه الأسماء إذا لم تُضف ففي بعضها الالف واللام وهما أيضاً لتخصيص، قبل: الإضافة بالتخصيص أولى من اللام؛ لأن وضعها والقصد فيها به، وليست اللام كذلك؛ ألا ترى أنه قد جاء فيه: (إني لأمر بالرجل مثبك) (٣) فيراد به الشياخ وغير المعين، وفيها أيضاً:

باعد أم العمر من أسيرها (٤)

وقلما تجد ذلك في هذا الضرب من الإضافة، وإذا كان كذلك فدلالة انقياس أيضاً بعض هذا الذي كان يذهب إليه.

فأما ما لم يكن فيه لام للمعرفة من هذه الشهور؛ نحو: رجب وصفر، / ١٥٢ فإنه إذا لم يكن الشهر مضافاً إليه كان في حكم الشياخ؛ وإن كان قد جرى معرفة معينة؛ ألا ترى أن ذلك قد جرى في نحو: زيد وعمرو؛ يدل على ذلك قوله:

(١) قول الزجاج في: شرح السيراني (١٩٣/٤)

(٢) الأصل بابه، وهو تصحيف لا يقبل مع تثبت (الإضافة)، والبلبة في الحدود الغاية، أو بمعنى الوجه، ويقرب ما يأتي.

(٣) (مثل) لا تعرف بالإضافة وقعت صفة لما فيه ال، والعبارة في: الكتاب (١٣/٢) والمصيب (٤١١/٤) ومعاني الزجاج (٥٣/١) وشرح أبو علي في: الإغفال (٢٨٩/١) للمسألة ومذهب سيبويه والتحليل والاحش في (ال) مقولاً مذهب الأخير وهو زيادتها في الرجل، ونظر التعليق (٦٢/٢) (٦٣) والحجة (٢١٦/٦) والمصديقات ٢٠٦، وشرح الرضي (٢٣٩/٣)

(٤) من الرجز، وهو لامي النجم في ديوانه ١١٩، وتخرجه فيه وأزيد شرح السيراني (١٣/٧، ٥٧/٦) والانسار ١٣٢، وأما ابن الشجري (٥٨٠/٢) وشرح أبيات الغني (٢٠٢/١) وأسنده أبو علي في الخليليات ٢٨٨، والإعمال (٢٩٢/١) والحجة (٧٦/٦، ٣٤٧/٣) على ريادة آل ضرورة

عَلَّا زِيدُنَا يَوْمَ التَّقَا رَأْسَ زَيْدِ كُمْ (١)

فَعَلِمْتُ بِالْإِضَافَةِ أَنَّهُ قَدْ أَخْرَجَهُ مِنْ حُكْمِ الْعَلَمِ، وَأَدْحَلَهُ فِي حُكْمِ الشَّيَاعِ.

مسألة

حُكِيَ أَنَّ الْأَعْمَشَ (٢) قَالَ لِأَبِي يُوسُفَ: لِمَ لَمْ يَقُلْ صَاحِبُكَ: إِنَّ بَيْعَ الْأُمَّةِ طَلَاقُهَا، وَهُوَ قَوْلُ عَبْدِ اللَّهِ؟ فَقَالَ لَهُ: لَمَّا رَوَيْتَ أَنَّكَ أَنْتَ أَنْتَ بَرِيرَةُ لَمَّا اشْتَرَاهَا خُبِرْتَ (٣)، وَلَوْ كَانَ يُبْعُهَا طَلَاقُهَا لَكَانَ الطَّلَاقُ قَدْ وَقَعَ بِالْبَيْعِ، فَلَمْ يَكُنْ لِلتَّحْيِيرِ مَعْنَى، فَقَالَ: أَنْتُمْ الْأَطْبَاءُ وَنَحْنُ الصَّيَادَةُ (٤).

مسألة

﴿ هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ ﴾ (٥)، ﴿ هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صَدَقَتُهُمْ ﴾ (٦). فَسَ رَقَعَ

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه.

بالبعض مشهور بالفكر يمان

وهو لعائلي في: الكامل ١٠٧١، وأشياء الخالد بين (٨٧/١) وهر الأدب ١١٠٣، والمقاصد النعمانية (٣٧١/٣) والخرائج (١٩٦/٢) وشرح إنبات للمسي (٣٠٨/١) وبلاسية في: سر الصناعة ٤٥٢، ٤٥٦، وأرملة المروقي (٢٣٣/١) والمفصل ١٢، وأنشده لمرعلي في: الحليبات ٢٩٨، والبصريات ٤١٤ على تنكير زيد وتعريفه بالإضافة وهو قوله هنا، وفي الكامل ذكر الأعمش أن رواية (يوم النقا) لخبر المبرد، وروى: يوم الحمى ويوم الرغى، والشاعر يذكر طائفاً اسمه زيد فنقل أسدياً اسمه زيد أيضاً.

(٢) جاء الخبر في: الانتقاء لابن عبد البر ١٤٧ ومسنده أبي حنيفة ٢٢ على أنه بين الأعمش وأبي حمزة الكوفي، وجاءت عبارة (أنتم الأطباء...) في خبر آخر بين الأعمش وأبي حنيفة أو بينه وبين أبي يوسف في: السابقين وجامع بيان المصنف ٥٤٦-٥٤٧، وبدائع الصنائع (٢٣٧/٧) وربع الأبرار (١٩٩/٣). وعبد الله هو ابن مسعود وقوله في: مصنف ابن أبي شيبة (٦٤/٤) وتفسير الطبري (٥/٤).

(٣) روى ابن ماجه في: (٦٧٠/١) مسنده عن الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة أنها أعتقت بريرة فحبرها رسول الله ﷺ وكان لها روج حر. وجاء عن الأعمش بلفظ آخر في: مس أبي داود ص ٤١٦، والترمذي (٤٦١/٣) وحديث بريرة مشهور في: الصحاح كالبحاري (٨١-٨٢/٢) إلا أني ذكرت ما جاء في: مسنده ذكر الأعمش.

(٤) في العين (١٧٩/٧). الصيدلاني لغة عمت، والجميع الصيدلة والنون اعم. ولم أجده بالنون عند غيره، والخبر في مصادر باللام.

(٥) سورة المرسلات (٣٥) الكلام على إضافة الزمن الحال منقول عن جواز إضافة الزمان الماضي إلى المعنوية والاسمية في حين سحصر إضافة المستقبل إلى الفعلية، وأصله في: كتاب سيبويه (١١٩/٣) واحد به أبو عني في التعليقة (٢٣٠/٢) وزاد في: المشورة ١٧٢ جواز إضافة (إذ) إلى الماضي والحال المحكية.

(٦) سورة المائدة (١١٩) ولم يعرض في: الحجة (٢٨٣/٣) لمقلته هنا.

(أيوم) في الموصعين فهو فعلُ الحال، ويجوز أيضاً إضافته إلى المبتدأ والخبر؛ لأنه للحال وليس للمستقبل. ولو كان للآتي لزمّت إضافته إلى المفعول والفاعل كـ (إذا)؛ ألا ترى أن لدي يضاف إلى الرمز (١) الآتي بمعنى (إذا) كان في موضعه، إذاً لجاز في اشعراب ١٥٢ بـ يجري به، وأن يُجازى به وهو للحال محال، فإذا كان محالاً لم يمتنع إضافته إلى المبتدأ والخبر. كما ذكرنا - لخروجه عن معنى (إذا)، وامتناع انجارية به في لضرورة لو كان (إذا).

مسألة

الدليل على أن (القلقال) (٢) و (الزلزال) ونحو ذلك من مضاعف الرباعي ليس من الثلاثة وإنما هو جيس على جدة؛ مجيئه مفتوحاً واستمرار ذلك فيه، فاختصاص هذا البناء في هذا القبيل وامتناعه من غيره دلالة على أنه صنف برأسه؛ كما أن اختصاص (كيسوة) (٣) ونحوه بالثلاثة المعتلة دلالة على أنه قبيل منفصل من الصحيح. ولو كان من الثلاثة كان كـ (السرهاف) (٤) ونحوه، ولم يختص بهذا البناء. قال يعقوب في كتابه في المشتى؛ نحو (المُمرين)؛ ابتعثها بدئتين؛ يقول؛ بعضها بئمن وبعضها بئمن آخر (٥).

(١) أعلاه في الأصل بخط النسخ كصح، أي كذا في الأصل وهو صحيح.

(٢) القلقال من لبثت الشيء أي حرّكته، والأصل فيه كسر أوله وجاز فتحه، وأصل المسألة في الكتاب

(٤/ ٨٥ ٢٩٥) وذكر أبو علي مقالته هنا في: التكملة ٢٢٠، وذكر الوجهين في التعليقة (٤/ ١٤٤).

وفي الأصل صُحبت القلقال والزلزال بفتح وصوته من المصدرين وعلى الأصل مبهما، وإن كان أبو علي صرح في: الشعر ١٧٧ أن الفتح أكثر من الكسر.

(٣) رمة كيسوة واحصاها مسألة خلافية بين الفريقين. انظر: المفتض (٢/ ١٢٤) وإصراب الحاس

(٣/ ٣٦٤) ومحاسن العلماء ٣٠٩ وللنصف (٢/ ١٢) ودقائق التصريف ٢٦٣، وذكره أبو علي في

التكملة ٢٦٣، والحداديات ٣٩٤

(٤) سرهفت الصبي. أحسنت غداؤه ونعمته.

(٥) في الهامش بخط النسخ: كـ مكرّر ولم أجده في كتابه. وهو مكرّر كما قال، تقدّم في (١٢٠-ب)

مسألة

لو قال قائلٌ في (لدى) (١) و(لدى): إنَّ أحدَ الحرفين بدلٌ من الآخر؛ لأنَّ الـون كهنه الحروف، ويُقوَّى ذلك قولهم: دَدَّ ودَدًا / ١٥٣ وِدَدَن (٢)، وتعاقُب الـون وحرف الـعة، واستعملّا أيضاً محدوفين، لكان وجهاً.

مسألة

في إحدى النسخ (٣) في تحقير اسم رجل: يُرَيّ (٤)، وفي الأخرى: يُرَيّ (٥). فوجه الأول أنه على قول من قال (٦) في (يَضَع): يُوتَضِع، وفي (هَار) (٧) هُوَيِّر. ومن قال في (أَحْوَى) (٨): أَحَيّ، لم يقل هما إلا: يُرَيّ؛ لأنَّ الهمزة تحذفها قبس، فهو كالمفروض بها، فلم يجتمع لذلك ثلاث بايات. فاما النسخة الأخرى (يُرَيّ) فعلى (يُصَيِّع) لم يردده من حيث لم يحتاج إليه ولما صح مثال التحقير، ومثاله من التحقير (فُعِيل) ومن التصريف (يُفِيل)، ولم يُصرف بلزيادة.

مسألة

اعتَرَمَ (٩) أَنْ (آوَى): أَفْعَلَ مِنْ (أَوَيْتَ).

(١) بدى أصلها واو عند سيبويه (٣/ ٣٨٨)

(٢) معدها كتبها: اللعب واللهو

(٣) من كتاب سيبويه والمسألة هي: (٣/ ٤٥٦-٤٥٧) وهي في نصيغ (يُرَيّ)، وأول المحكي هنا قول أبي عمرو الآخر قول سيبويه انظر المسألة في الأصول (٣/ ٥٦) والانتصار ٢٢٦، والسيراني (المعجمة ٤/ ١٩٧) والخصائص (٣/ ٧٣-٧٥) وشرح ابن يعيش (٥/ ١٢١)

(٤) في الأصل يري عريت من الهمز، وفعل للتاسع ذا احبنا.

(٥) لأصل منون آخر، وهذا لا يصح مع قوله في آخر المسألة: لم يُصرف.

(٦) اختيار الدارني. انظر للمصادر السالفة.

(٧) هار أصله هائر يقال رَحُلٌ هائر وهار أي صيف، وفي الأصل: هار، وهو تحريف.

(٨) يريد حذف لام الكلمة لاجتماع ثلاث بايات، وانظر الأقوال في: الكتاب (٣/ ١٧١) وشرحه أبو عمي في التعميق (٣/ ٣٢٧)

(٩) حكى أبو عمي في الشيرازيات ١٠ أن سيبويه حمل (آوَى) على أنه أفعل، ورد في التصريات ٨١٦ أن تكوم (معنى)، ولحق أن سيبويه في: (٢/ ٩٧) علّها معرفة غير معروفة وليس صفة، ثم ذكر في (٢/ ٩٩) أن كل ابن أعمل مكورة إذا كان أفعل ليس اسم شيء، فهل فهم أبو علي من الكلامين ما حكاه عن سيبويه؟ ووجدت في السراج في: الأصول (١/ ١٥٦) نص على أنه معرفة على وزن أفعل

مسألة

(يَوْمٌ) من (ذات يوم) (١) [يُختار فيه] (٢) أنه عَقِيبُ الليلة ووضَحَ النهار دُونَ الذي هو عبارة عن البرهة، و(ذات) صفةٌ محدوفةٌ للموصوف؛ أي: مرة ذات يوم، و(مرة ذات زمان) لا يُفيد كما لا يُفيد (مرة في زمان)، وإذا كان وضَحَ النهار خصَّصَ نافذ.

١٥٣/ب مسألة

فإن سبحانه: ﴿يَعُوْث وَيَعُوْقَ وَتُمْسِرًا﴾ (٣) فهو عَلَمٌ، وقد قال الشاعر:

وبالتُسْرِ عِندَمَا (٤)

يَجُوزُ أن يكون عُرِفَ بِشَيْئَيْنِ (٥): أحدهما باللام، والآخر بغيرها؛ كـ (قَيْتة والقَيْتة) (٦) و(إلاهة والإلاهة) (٧) فاعتَقَبَ عليه تعريفان، وليس هذا كما ذهب إليه أبو بكر في قوله: سُبْحَانَ مَنْ عُلِقَتْهُ الْمَفَاخِرُ (٨)

- (١) أصل «مسألة في: سبويه (٢٢٦/١): سبى عليه ذات يوم، و(ذات يوم) لا تخرج عنده عن الظرفية، ومراد أبي علي أنه لا يخرج عن الإبهام، وانظر للشوكة ١٨٤-١٩٠، والإصباح ٢٠٤، وشرح السوراني (٢٠٥/٤)
- (٢) زيادة يفضيها السياق، وفي الإعمال (٢٨١/١) اليوم أصله لما هو عَقِيبُ الليلة ثم يتسع فيستعمل لغير ذلك من الزمان. وانظر الحجة (٣٣/١)
- (٣) سورة نوح: (٢٣) وأكثر حديثه في المسألة جاء في الحجة (٣٤٦/٣) والخطيبات ٢٨٧، والإعمال (٤٢/١).
- (٤) قطعة من بيت من الطويل، وهو بتملحه:

أما ودماء مائترات تحالها على قُتَّة العزى وبالتُسْرِ عِندَمَا

- وهو لعمر بن عبد الجب التتوحي أو الجرهمي في: تاريخ الطبري (٣٦٦/١) ومعجم الرزباني ١٨، والخصاسة البصرية (٢٥٦/١) والخزانة (١٩٩/٧) وأغرب ياقوت فسبه للأحطل في: معجم البلدان (٢٨٤/٥)
- وهو بلا نسبة في: سر الصناعة ٣٦٠، وأملئ لبن الشجري (٢٣٥/١) والصحاح (لمع، أبل) وغيرها كثير، وأتتد أبو علي في: الخطيبات ٢٨٧، والحجة (٣٤٦/٣) والإعمال (٤٢/١) فأجاز فيه ثعالب التمرينيين العممية وابن النبي دخلت بعد روال الأولى، وأجاز ريادة آل، وسيل ذكر أبو علي البيت تماماً مع اثنين معه في (١٥٥-١).
- دماء مائترات. يقال: ملأ الدم على الأرض إذا تردد، قُتَّة العزى. أعلاها، العندم. صبح أحمر.

(٥) فوق (بشيئين) بفتح الفسخ: كصحيح، أي كتب بالأصل وهو صحيح.

(٦) رواها أبو علي في كتبه الأخرى عن أبي زيد الذي شرحها في: التواحر ٤٠٣: لقبته العينة وهي العينة ومينة إذا لقبته بعد إبهام.

(٧) معانيها في: الإعمال (٤١/١): الشمس. وانظر سر الصناعة ٣٥٩، ٢٨٥

(٨) مرغب منه في (٥٥-ب) ولم أجد فيه قولاً خاصاً لأبي بكر، وذكر أبو علي في: البصريات ٤١٠ أقوالاً للعرب، وثلث

لأن هذا قد صار معرفة بعد أن كان نكرة، وصار (سبحان) علماً لهذا المعنى؛ كما أن (حصارة) اسم للبحر كالعلم.

ولا كما (١) قال سيبويه (٢) من أن بعضهم يقول: هذا ابن عرس مقبل، ولا على حد (هذا يعني شيخ) (٣)؛ لأن هذا إنما دخله ضرب واحد من التعريف. ويجوز أن تكون اللام في (السر) رائدة. فاما:

بنات الأوير (٤)

فيجوز أن يكون جعل (أوير) نكرة كقوله: هذا ابن عرس مقبل، ويجوز أن يكون (أوير) استعمل معرّفاً باللام تارة وبغيرها أخرى، فيختوره تعريفان مختلفان، ويجوز أن تكون اللام زائدة، وأن تجعله من باب (قينة) شبهة لئلا يحكم بالزيادة.

ومن (٥) قال في (الختار) و(العباس): حارث / ١١٥٤ وعباس، لم يقل إذا سمي

(١) معطوف على قوله المتقدم: وليس هذا كما ذهب إليه أبو بكر...

(٢) الكتاب (٩٧/٢) والنظر الأصول (١٥٦/١) وسر الصناعة ٣٦٦

(٣) سورة هود. (٧٢) وقرا بالرفع ابن مسعود وأبي والاعمش وغيرهم، الكتاب (١٠٦، ٨٢/٢) ومعجم

المختضب (١٠٥/٤). وأبو علي ذكر القراءة في: الشيرازيات ٤٨٦، والحجة (٣١٩/٦) ولم يقل فيها إلا

ابن مثل (هذا زيد منطلق)، وأجاز فيه سيوريه (٩٧/٢) وجهه أنه يكون خبراً لمضارع أو كملو حاض،

وزاد تالوه وجوه أخرى. انظر المختضب (٣٢٤/١) والدر المصون (٣٥٧/٦).

(٤) بعض بيت من الكامل، وهو بتمامه:

ولقد جئتكم أكرمًا وعسافلاً ولقد نهيتكم عن بدات الأوير

وهو بلا نسبة في المختضب (٤٩/٤) ومجالس ثعلب ٥٥٦، والانتصار ١٣٢، والاشتقاق ١٠٢، وسر

الصناعة ٣٦٦ وشرح أبيات المص (٣١٠/١) وحاشية البغدادي على شرح بات سعاد (٥٦٧/٢) وأنشد

أبو عبي في الحلبات ٢٨٨ فأجاز فيه زيادة ال وهو قول الأصمعي، وتعاقيب تعريفات العلمية رال، وأجاز

أيضاً كون ال لتعريف وأوير نكرة وهو قول للمبرد، واكتفى في: الحجة (٣٤٨/٣) بالأولين، وفي لإعدل

(٢٩٢/١) والحجة (٧٥/٦) لم يذكر إلا الزيادة. جئتكم: جئت لك، أكرم: جمع كم، العسافل

ضرب من الكمامة، بدات أوير: شر الكمامة.

(٥) بدل امشاطبي في المقاصد (٥٧٥/١) هذا النص من التذكرة مسبوقاً بما لم يرد هنا وهو "إن اللام هنا

ليس على حد قولك العباس وعباس، لأن من أدخل اللام جعله الشيء بعينه، ومن لم يدخل جعل الاسم

علماً بمرلة زيد وأسد"

باسم مكره^(١) غير صفة بالحق لا التعريف؛ ألا تراهم لم يقولوا في اسم رجل^(٢) .
 آشور ولا ليربوع ولا نحوه. فاما (الفضل) فللوصف بالمصدر؛ لأنهم جعلوه الشيء
 بعينه.

أشد أحمد بن يحيى:

فأي امرئ في الحرب أنت وأية إذا الحرب أبدت عن نواجذها. المعص^(٣)
 القول في هذا الضمير عدي أنه لا يريد به واحدا بعينه؛ ألا ترى أن حكيم (أي) أن
 يكون بعضا من كل، فهو كقولهم: هو أحسن الفتيان وأجمل^(٤).

مسألة

قولهم: (سواء) من قوله:

فمن يهجو رسول الله منك^(٥) ويمدحه وينصره سواء^(٥)

(١) في الأصل بالفتح، ولا وجه له، وفي المقاصد: باسم جنس.

(٢) بعده في: المقاصد: اسمه ثور أو يربوع أو أسد - الثور ولا اليربوع ولا الأسد. قال: فإن قلت: فقد قالوا
 الفضل في رجل اسمه فضل، فلما ذلك لأنه على حد الصفة كأنهم جعلوه عبارة عن الحارث بعينه من
 حيث جاز حسن أن يقصد بذلك، كما حسن أن يقصد بالحارث والعباس قال: فدخلت اللام هنا، كما
 دخلت في الحارث الصديق. وما بعده ليس من كلام أبي علي بل من الشارح.

(٣) من الأصول، ومجازه ورد في ثلاثة أبيات، الأول لحاتم الطائي في: ديوانه ص ١٤٨، ومصدره:

ولي مع بدل المال والباس صولة

والثاني لأبي ميادة في: ديوانه ص ٢١٦، ومصدره:

صفا صفة عبد لندي ونعامة

والثالث بلعرد في: ديوانه (١٤٦/٢) روايته

ولا لأمري أتى للضلع بيمة رأى الحرب أبدت عن نواجذها المعصلي

والمعصلي: جمع أعصلي نائب أعصلي: موج شديد.

(٤) جاء في: الكتاب (٨٠/١) وحكى أبو حيان أن أبا علي علل أفراد الضمير فيه بأنهم يقولون نكرة هو
 أحسن فتى، ونكرة هو أحسن الفتيان، فتوهموا ذلك في: الجمع، وفيه توجيهات أخرى، انظر شرح
 الصيرامي (٩٧/٢) والتذليل (١٥١/٢-١٥٥)

(٥) من التوامر، وهو لحسان بن ثابت في: ديوانه (١٨/١) ومعاني الفراء (٣١٥/٢) وصحيح مسلم ١٩٣٨،
 والمتنصب (١٣٤/٢) والأصول (١٧٧/٢) والطبري (١٣١/١٠) والكشاف (٤١٩/٣) وشرح أبيات
 لمعي (٣٠٥/٧) الذي حكى نص كتابنا مقلداً عن التذكرة القصصية، وتقدير من مكره أصله لمعير

يُسمع أن يكون (وَمَحْدَحُهُ وَيَنْصَرُهُ) في الصلّة؛ لأنّ (سَوَاءً) لا يَقَعُ عَلَى الواحد،
(م) (س) إذا مَكَرَةً و(يَهْجُو) صِفَةً لَهَا، وَحُذِّقَتْ بَعْدُ وَأُقِيمَ الْفِعْلُ بَعْدَهَا نَائِبًا عَنْهَا؛
كقوله:

جَادَتْ بِكَفِّيْ كَلَانَ مِنْ أَرْمَى الْبَشْرِ (١)

عُمر بن أبي ربيعة:

وَشَرِيَتْ عَسْتَشْرَى وَإِنْ كَانَ قَدْ صَحَا فُوَادٌ بِأَمثالِ الدُّمَى كَانَ مُولَعًا (٢)

وله:

الْحِمِّمْ بِزَيْتِ بْنِ الْبَيْتِ قَدْ أَفْدَا قُلَّ الثَّوَاءُ لَعَنَ كَانَ الرَّحِيلُ غَدًا (٣)

١٥٤ ب مسألة

إِذِ النَّاسُ إِذْ ذَلِكَ مَنْ عَزَّ بَزًا (٤)

لا يَتَعَلَّقُ (إِذْ) الثَّانِيَةُ بِمَحْدُوفٍ بَعْدَ (الس)؛ لأنَّ ظَرْفَ الزَّمَانِ لَا يَنْتَضِمُّ أَحَدًا، وَلَا

(١) من الرجز، وتقدم التعليق عليه في (١٦١-ب)

(٢) من الطويل، وهو لعمر بن أبي ربيعة في: ديوانه ٢٢٧، وأما في الفالي (٢٩/٢) وزهر الآداب ٣٠٠، ومنتهى
الطلب (٢٤٨/٤) وأكثرها برواية: وأشرقت، بأمثال المها كان موزعاً، وموزع ومولع واحد، شري: أغرى،
وفي الأصل: شريت بالضم، وفوادة بالنصب، وهما تحريف.

(٣) من البسيط، وهو لعمر بن أبي ربيعة في: ديوانه ١٠٩، والأغاني (١٠٩/١) وشرح السهيل (٢١٨/٣)
وشرح أبيات المعنى (٣٧٢/٤) وبلاسية في: المعنى (٢٧٨/٣)، وهوردونه شاهداً على زيادة اللام في
(لكن) ومنع كونها موطئة أن ذلك يقتضي حذف جوائين للقسم والشرط وهو إجماع. أجد: قرب، الثواء:
الإقامة.

(٤) عجز بيت من افتقارب، وصدره:

كَانَ لَمْ يَكُونُوا حَتَّى يَنْقُيَ

وهو للخمسة في: ديوانها ٢٧٤، والكامل ٩٧٢، ١٤٢٤، والمفاضل ٤٧، ومعاني الرجاج (١٠١/٣، ١٢١/٢)
والرهرة ٨١٨، وأما في ابن الشجري (٢٧٦، ٣٦٨/١) والحساسة البصرية ٦٤٦، والمعنى (٣٨/٢) وشرح
أبيات (١٨٥/٤) وأشده أبو علي في: الشعر ٢٤٧ فأجاز فيها خلاف ما قاله هنا فحمل (م) على
الموصرية وعلى (إد) بئر، وعلى قول البيهقيين في إعمال الشرط فيما تقدمه على (إد) بئر أبعد، و(داك)
مبتدأ محذوف الخبر، ويبدو أن ابن الشجري وابن هشام لم يعلموا على قوله هنا إذا اكتفيا بما أجاره في
الشعر من عز بر، مثل قديم أي من غلب سلب.

بما بعد (من عز بر)؛ لأنَّ الشرط لا يعمل فيما قبله (١)، وإذا كان كذلك كان متعقلاً ي
يبدل عليه قوله (من عز بر)؛ كانه: إذ الناس إذ ذاك يتغالبون ونحوه.

ولا يجوز أن يكون بدلاً من (إذ) الأولى؛ لأنَّ الجملة المضافة إليها (إذ) الأولى لم
تتم، فإن قلت: فأضمر (للسامري) خيراً؛ كانه: مغالبون، وأبدلها من الأولى وأضمر بذاك
حسراً أيضاً، كان غير ممتنع. فإن قلت: هل لا يجوز أن أعلقها بشيء قبل قوله: (إذ
الناس)؟ فإنه [بيض].

أنشد ابن حبيب الجهمي:

ولمّا أن نعى السامي عميراً حسبت سماءهم همت بلبل
وكاد النجم يطلع في قتار وخاف الدل من يمن سهيل (٢)

[ع: يحب عندي أن يكون على حذف المضاف؛ كانه: حسبت سماء نهارهم، ولا
تسند المعنى].

أنشد الفضل بن محمد اليزيدي (٣) عن ابن الأعرابي:

١/ ١٥٥ أما ودماء لا تزال كأنها على قبة المزى وبالنسر عندما
وما سبغ الرهبان في كل بيعة أبيل الأبيلى المسيح بن مريم
لقد هز مني عامر يوم لعلع حسماً إذا ما عض بالهام صمماً (٤)

(١) ذكر في الشعر أنه لا يجوز عندهم، ويميزه بغداديون، وانتظر التعليق السالف على المسألة في (١٤٢-
أ.ب).

(٢) من الوامر، وهما في الأغاني (١٢/ ١٩٩) من أبيات لزمر بن الخازن في: خبر ذكر أبو العرج أن أكثر بعظه
لابن حبيب، وعمير هو ابن الحباب، ولم أجدهما في: ديوان جرير، ورواية الأغاني: حسبت بالهم، ذهبت
= همت، وكان = كاد، وفيه رأي الثاني مضموم على الإقراء.

(٣) الفصل بن محمد اليزيدي أبو العباس أحد الرواة للعلماء والنحاة (ت ٢٧٨). معجم الأنباء ٢١٧٨

(٤) من الطويل، وهي لعمرو بن عبد الجن وقد تقدم التعليق على الأول منها في (١٥٢ ب) وتخرجها ثم
البيعة: معبد البصري، أبيل الأبيلى: راهب الرهبان وكثروا يسمون به عيسى بن مريم عليه السلام. لعلع
جبل كانت به وقعة، صم: مضى.

مسألة

اضرب عَنْكَ الهموم طارِقها (١)

ليس على الوصل ولا على الوقف؛ فهو كقوله:

وما له من مجدٍ تليد (٢)

مسألة

لا يجوز (٣) أن يكون (أَبْيُون) - تحقير (أبناء) - (أفعال) فاصرف عنه إلى (أفعل) (٤)، كما قالوا في (صبيّة) و(غلمة): أصوَّبِيّة، وفي الحديث: «كان يُلطِّعُ» (٥) أَغْلِيمةً بني عبد المطلب (٦).

(١) صدر بيت من المنسرح، وعجزه.

ضربك بالسوط قوس القوس

وهو لطرفة في: صلة ديوانه ١٦٥، وانظر تخريجه ٢٤١، وشرح أبيات العسي (٣٥٨/٧) وفي نوادر أبي زيد ١٦٥ عن أبي حاتم أنه مصنوع لطرفة، وحكى ذلك أبو علي في: البغداديات ٤٣٧، وأنشده في: العسكرية ١٩٦ فشرح ما أوجزه هنا مقررًا حذف الهمزة على إرادة النون المقعقة في (اضرب).

(٢) بعض بيت من الطويل، وهو بنماه.

وما له من مجد تليد وما له من الريح فصل لا الجنوب ولا الصبا

وهو بلا عشي في: ديوانه ٦١، والكتاب (٣٠/١) وشرح أبياته (٢١٩/١) وبلا نسبة في: المختضب (٢٦٦، ٣٨/١) والأصول (٤٦٠/٣) وأنشده أبو علي في: الشعر ١٢٧، والحجة (٢٥٥/٢) برواية (وما عنده) شاهدًا على حذف اللهاج، وأنشده في: الحجة (٢٠٥/١) على أن الأصل في الهاء الحركة وحذف حرف المد الزائد معه، وفي (٦٢/٤) قصر الحذف على الضرورة، وهو قول مسبوقة وانظر مسامية الشعر في: فرحة الأديب ٤١.

(٣) كلامه موجز عما في الشعر ١٣٦، وما منعه فيهما حكاية في: البصريات ٢٧٥ عن أبي العباس ورده، وأخذ به وشره مفصلاً في: التعليقات (٣٠٥/٣). وانظر في: الخزانة (٢٣/٨) أثر كلامه في المقول من كلام ابن جني من إعراب الحماسة.

(٤) قال به الأتاري شارح المضطبات ٦٣٢، أفدته من معق الشعر.

(٥) الأصل ينطع بالمعجمة، وصوابه بالمهملة. والتصويب من المصادر في الهامش التالي.

(٦) الأرجح أنه حكى معنى الحديث، لأنني لم أجده هنا للمعط. وأكثر المصادر على هذا المعط أو ما قاربه "عن ابن عباس قال: قدما رسول الله ﷺ ليلة للزينة أغلِمةً بني عبد المطلب على حُمرات، فجعل يُلطِّعُ أحمداً ويقول: أَيْبَسِي لا ترموا الحجرة حتى تطلع الشمس". و"اللطع: الضرب بالكف، ليس بالشديد". انظر مسد الإمام أحمد ٢٠٣، روى أبي داود ٣٦٢٢، وابن ماجه (١٠٠٧/٢) والبيهقي (١٣١/٥) والنهاية (٢٥١/٤).

من أفعلة (ك) أفعَل (من أفعال) (١)، وإلى هذا ذهب الفراء (٢)

وإنما لم ينحرف لأن (أفعَل) لم يأت مجموعاً بالواو والنون، وإذا لم ينجى لم يُجعل (أبيون) المتعار فيه أصلاً؛ كما لم يَجْزُ أن يُجعل مقصوراً من (أفعال)؛ إذ لم توجد (أفعال) مقصورة، فثبت إذاً أنه اسم صيغ في التحقير؛ كـ (عُشْبِيَّة) و (أُنَيْسِيَّان) (٣) ويحو ذلك، فذلك حكم سيويه (٤) على أنه (أفعَل) كـ (اعْمَى).

فأما قوله:

١٥٥/ ب تَرَكَ أُنَيْسِيَّكَ إِلَى غَيْرِ رَاعٍ (٥)

فالياء فيه الياء التي هي علامة الجر، ولأن الفعل ساقطة لالتقاء الساكنين.

مسألة

قولهم: أناسي (٦)، ولم يُقَلْ: أناسين كـ (سراجين) يدل على أن الألف والنون (٧) كالألف والنون في (سُكْرَان). وإذا كانوا قد قالوا في (أساربع) (٨): إنه على وزن الملحق، فغير الملحق أجدر أن لا يجوز أن تثبت الياء والنون في تكسيره على حد (١) عبارة الشعر أوضح. وأفعلة من فَعَلَة كائناً من أفعال في أن كل واحد جمع أدنى العدد، وجاء التكثير على أحدهما ووقع التحقير على الآخر، وإلى هذا ذهب...

(٢) حكاه ابن جني فيما نقله البغدادي في: الخزانة (٣٣/٨) عن إعراب الحساسة، واستحسنه أبو العلاء في: رسالة الملائكة ١٤٥، وانظر اللسان (بني).

(٣) تصغير عشية وإنسان على غير القياس.

(٤) الكتاب (٤٨٦/٣) وأشار إليه في (٤٥٦/٣) ونظر الأقوال في أبيون في: الخزانة (٣٠/٨)

(٥) عجزت من السربيع، وصدره:

مَنْ يَكُ لَا سَاءَ فَقَدْ سَاءَنِي

وهو يفسح بن مكبر البربرعي في العضليات ٣٢٢، وشرحها ٦٣٢، وتكبير بن معدان البربرعي في تعدي ليرد ٨٤، ورجل من بربرعي في التهذيب (٤٩٢/١٥) وبلا نسبة في عرب بن عبيد (١٤٢/٣) والمائق (٤٤٣/٢) والخزانة (٣٤/٨) وأنشد أبو علي في: الشعر ١٣٦ فعقد عليه الباب.

(٦) قيل جمع إنسان أو إنسي، ولا يبعد أن يكون كلامه رداً على أحد القولين اللذين أجازهما الفراء والرجاح انظر معاني الأحسن ٤٥٩، والمرء (٢٦٩/٢) والرجاح (٧١/٤) وإعراب النحاس (١٦٣/٣)

(٧) في (إنسان)

(٨) دود بيض خمر الرزوس تكون في الرمل. وفي مجالس ثعلب ١٠٥: أسربع ويساربع الهمة مكان الياء ومن أحد ما حكاه أبو علي

(سراجين)، فهذا يدل على قبح (الكراوين) (١)، وأنه جاء بضرورة القافية.
فإذا صحَّ ضعفه قوي أن لا يجوز إلا (كُرَّيَان) (٢)، ولا نقول: كُرَّيْن، من أجل ما جاء
من قوله:

حنفُ الحناريات والكراوين (٣)

لأنَّ يثبت ذلك في غير هذا الموضع.

مسألة (٤)

(جاء التهمات) حسن، و(جاء هند) (٥) قبيح؛ وذلك أن الواحد يجب في القياس
أن يكون في مؤنثه العلامة؛ ليفصله من المذكّر، وليس كذلك الجمع، وقد تكون الالف
والتاء في المذكّر؛ نحو: ذُرِّيَّهَات، وإنما يُراد تانيث الجماعة لا الواحد.
ولا يجوز / ١١٥٦ عدي (جاءت الزيدون) (٦) تُريد الجماعة؛ لأن هذا الضرب لم
يحي في تانيث كما جاء (ذُرِّيَّهَات) فيما ذكرته لك، ولا يكون ذلك إلا على حدّ
واحدة المذكّر وتثنيته.

(١) في: المصباح ١٤٦٢، وشرح شواهد الإيضاح ٥٩٥ معي في. الكراوين عن تذكرة أبي علي خلا منه كشابا
وهو موافق لمعنى كلامه هنا مع طول. والكراوان لم يذكر سيبويه (٢/٦١٧) في جمعه الكراوين، وعده
في: (١/٢٥٩) فعلان، لذا يرى أبو علي في تصغيره ثبات الالف والنون

(٢) أي تصغيره

(٣) من السريع، وهو لأبي رجب دليم أو دلم المشمشي في. دلائل المرقطبي ٥٠٦، والمصباح ١٤٦٢ وأقذت
الأول منه، واللسان والنتاج (كرا)، ولرجل من عبد شمس في: شرح شواهد الإيضاح ص ٥٩٤ - وفي هامش
أصده المخطوط بسببه ندلم - وهو بلا نسبة في: المصباح ٧٢/٣ (٧٢/٣) والمصباح شواهد الإيضاح ٨٦٩، والمصباح
(كرا) وبحكم (٣/٢٣٨) والمقصص (٨/١٥٦، ١٤/١١٥) واللسان والنتاج (حبر)، وحكى أبو علي في
النكسة ٢٠٢ إشارته عن بعض البغداديين وأجاز عليه للتصغير على كُرَّيْن وعدم تبيين الواو، بخلاف منعه
هنا. والراجح يصف صقراً.

(٤) مسألة في. المقاصد الشاعية (٢/٥٨٦-٥٨٧) بعبارة أطول، وهي مقولة من التذكرة

(٥) سلف السعيق عليه في (١٠٢-١٠١)

(٦) جاء في. مقاصد الشاعية (٢/٥٨٤) والتذييل (٦/٢٠٠) والدر للصون (٢/٤٩٩) أن اسم مع جمع اندكر
السام قول البصريين والجواز قول الكوميين، وتجد فيها رناً لبعض ما استشهد به هالين جني الذي أطلق الجواز
أيضاً في المصباح ١٧، وإن كان ليقول في: شرح المصباح ٣٢٤ جعل مراده خاصاً لا يعم (قامت الزهدون)

فأما (سنون) فالخرفان فيه ليسا على مذهبهما في (الزيدون)؛ ألا ترى أنه قد يُشعر
بعض حركاته، وليس شيء من هذا في (الزيدون) ونحوه.

[ع : قد جاء نحو : (جاءت الزيدون) عندي مجيئاً كثيراً؛ منه قول الشاعر السبعة

قالت بنو عامر خالوا بني أسد^(١)

وقول الآخر:

فما شئت أبي ولا شئت^(٢)

وهو كثير].

مسألة

أنشدن^(٣) أبو العباس في الكامل:

إذا ما كنت أيهم لأي تشابهت المناكب والرؤوس^(٤)

يسفي أن يكون (أي) كناية عن العلم؛ كانه قال: أيهم لفلان؟ فأجيب بأمرهم ومن

(١) الأصل خالي بنو، وهو تحريف صوابه جاء في الهامش بغير خط النسخ وهو صدر بيت من المصحف،
وعجزه:

يا يؤس للجهل ضرراً لا نولم

وهو متنابعة في: ديوانه ٨٢، والكتاب (٢٧٨ / ٢) والبحر (٣٩ / ٧، ٣٢٥ / ١) والخزانة (١١٤ / ٢) وأنشد:

أبو علي في: البصريات ٥٥٩ على ثعلب الجار بمحذوف صفة منصوبة، وأنشد ابن جني في: السر ٣٣٢

والخصائص (١٠٨ / ٣) على زيادة اللام الجارة للشوكية في: (للجمل)، وانظر في التذييل والمقاصد رد

الاستشهاد بالبيت لجواز التناهي مع المذكر السالم. خالوا: تاركوا وفارقوا، وانظر في: الديوان المناسبة

(٢) عجز بيت من الزاهر، وصدره:

وقد ربيت بها الآباء قبلي

وهو بقصي بن كلاب في: الجمهرة ١٣٠٦، وبلا نسبة في: الجمل المنسوب خطأ لمخليل ٢٤٢، وشرح

المعصر (٣٧ / ٣) وأنشد أبو علي في: الشعر ١١٦، والشيرازيات ٣٣١، والعصديات ٦١ على أن (أي)

جمع بدلالة حاق التاء في شئت، ومثله ابن جني في: الخصائص (٣٤٧ / ١). شئت شئت قاله ابن

دريد، وجاء في الخصائص والشرح: شئت.

(٣) ذكره الكامل بمعنى أنه لا يريد المباشرة في السماع؛ لأنه لم يدرك أبا العباس المبرد

(٤) من الزاهر، وهو لا عربي يهجو قوماً من طيء، وذكره المبرد مع بيتين آخرين في: الكامل ٢٢٥، وهو بلا نسبة

في: البرهان والمرحان ٣٨٠، وعيون الأخبار (٢ / ٢) وشرح الحاشية للمزوقي ٧٢٧، وفصل المقام ١٩٧

الذي يشبههم؛ أي: لم تر للرؤساء على من دونهم منزلة؛ كقول الآخر:
 وإنك لو رأيت عبداً تيمر وتيمماً قلت أيهم العبيد^(١)
 وكقوله:

سواسية كاسنان الخمار^(٢)

وكقوله:

١٥٦/ب لهم مجلس صهب السبال اذلة سواسية أحرارها وغبيدها^(٣)
 ونظير كون (أي) هنا كناية عن علم قول الآخر:
 واسماء ما أسماء ليلة أدلجت إلي وأصحابي بأي وأتت^(٤)

(١) من الواو، وهو جبرير في: ديوانه ٣٣٢، وعيون الأخبار (١٩٦/٢) والزهرة ٩٣٦، والمصون ٢٠، والعمدة ٨٥١، ومنتهى الطلب (١٧٢/٥) وهو منسوب أيضاً للاحتل في: دبل ديوانه ٥٢٥، والأهاني (٢٩٨/٨) ويروي: وإنك لو لقيت.

(٢) قطعة من بيت نسبته الجواليقي في: شرح أدب الكاتب ١٥٦ للفرزدق وهذه صدرأ، وهذه البكري في: فصل الفان ١٩٦ عجزاً، ولم يذكر له نسبه، ولي اللسان (سوا) جملة عجزاً وصدره شبانهم وشبانهم سوا وهو منقذ؛ لأن هذا الصدر صواب عجزه:

فهم في: اللؤم أسنان الخمار

وهو مع ثابن له لرجل من ركد كليب بن اسد بن كليب في: طبقات ابن سعد (٣٥٠/١) وتاريخ دمشق (٣٩٨/٣) راود نحره (هم في اللؤم أسنان الخمار) وقع في: البيان والشيون (١٩/٢) وجمهرة الأمثال (٥٢٣/١) ونادر القلوب ٥٥٦، ثم تم في اللسان، وما ذكره أبو علي مثل يرددون به للنساري في الشر؛ وهو في: أمثال أبي عبيد ١٣٢، وعيون الأخبار (٢/٢) وجمهرة الأمثال (٥٢٢/١) والجمع (١٠٠/٢) واستقصى (١٢٣/٢) ولم نجد هذه العبارة في ديوان الفرزدق، ولكنها تشبه بيتاً من الطويل

سواس كاسنان الخمار فلا قرى لدي شبيه منهم على ناشئ فضلاً

وهو منسوب لاس أحسر وعبره، أنظر ديوانه ١٣٢، وديوان كثير ١٤٢، والحيوان (١٠٧/٦) والبرهان ٣٧٩، وثمار القلوب، وسواس وسواسية واحد.

(٣) من الطويل، وهو بدي الرمة في: ديوانه ١٢٣٥، ونحره ٢٠٣، وبلا نسبة في المحكم (١٩٢/٨) ونسب صدره خطأ لجبرير في: تفسير القرطبي (٨٦/٢٠) وأنشده أبو علي في: الإعمال (٥٠٧/٢) على استخدام سواسية من سواسية. صهب السبال: أي عجم وليسوا يعرب.

(٤) من الطويل، وهو لأحمد بن ثور في: ديوانه ٢٧٨ الحقبة المحقق بالقصيدة من المضاميات، وأخذه المصنف =

كُنِيَ بِ(أَيٍّ) عَنْ بِلْدَةِ فَلَذَلِكَ لَمْ يُصَرَفْ.

فَبِنْ قَتْتَ . هَلْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ تَقْدِيرُهُ (١): أَيُّهُمْ لَا يَسْوَدُّ، فَيُصْبِرُ هَذَا الْمَعْلُومُ
بِدَلَالَةِ عَلَيْهِ؟ [بَيْض].

مسائل مكتوبة في آخر المجلدة:

مسألة

قال أبو عمر في مختصره: كنتُ وعمراً حديثاً للناس. وقال أبو الحسن: تقول: كنتُ
وزيداً كالأخوين (٢)، قال: ولا يجوز (كنتُ وزيداً قائمين) (٣) على الخبر، أو كلاماً
هذا محموله.

وجوز ما قال أبو عمر أن (الحديث) لما فيه من الإشاعة والعموم (٤) صلح أن يكون
خبراً هذا الاثر كما تقول: كان زيداً حديثاً للناس، وكان أخواك حديثاً لهم، وأصبح
إخوتك حديثاً عندهم، فلما صلح لشياعه للواحد فما فوقه صلح أيضاً في المسألة التي
هي: كنتُ وعمراً حديثاً للناس.

وإنما لم يجوز (كنتُ وزيداً أخوين) (٥) لانه ليس معك اسمان / ١١٥٧ ل (كنت) فيكون
لهما خبران، وإنما معك اسم واحد وهو التاء في (كنت)، فأما المنصوب بعده
فليس اسماً ل (كنت) معطوفاً على الأول، وإنما هو أحد المفعولات، ولا محالة أنهن
فضلات، فلا يجوز أن تُخبر عن المفضلة كما تُخبر عن صاحب الحديث.

بهاش من ٧، وهو له في: الحماسة البصرية ١١١١، والمحكم (١٨٨/١٢) وبلا نسبة في: الخصائص
(١٣١/١، ١٨٤/٢، ١٨٤/٢) والمحكم (٢٤٤/١٢) وأشدّه أبو علي في: الشيرازيات ٥٥٧، والمصديقات
١٧٥، والبصريات ٦٣١، ٥٩٤، والحجة (٦١٩/٦) على عدم صرف (أي) لأنها كتابة عن علم مؤث
لجري عندها حكمه، وبناء (أيدما) على الفتح لأنها ضُمَّت إليها (ما).

(١) أي في بيت أبي العباس أول المسألة.

(٢) من كلام العرب جاء في: جمل الزجاجي ٣١٧، والمقاصد الشافية (٣٢١/٣)

(٣) جاء في: شرح الرصعي (٥٢٥/١) والهمج (٢٢٢/١) أنهم أجازوا عدم مطابقة الخبر بعد المفعول معه ل
قبحه، وأوجب ابن كيسان مطابقتها لما قبله، وهو قول الأخفش وأبي علي هنا.

(٤) أعلى (الإشاعة) و(العموم) رمر (م) وأعلاهما علامة تخريج، وفي الهاش: "من العموم والشياع"

(٥) يريد مثال للتقدم: كنت وزيداً قائمين

قلت : (كالأخوين) اجتمع لك فيه أمران لا بُدَّ من كلِّ واحدٍ منهما . أحدهما أن الكاف ليس في لفظها علمُ التثنية ، والآخر أن معادها مفادُ التثنية ، فمما سُمِّم اللفظُ وصحَّ المعنى جاز .

ولو قلت : كنتُ وریداً أخوين ، لصحَّحت - لعمرى - المعنى ، وفسدت - لا محالة - اللفظ ، فلهذا عدلُ إلى الكاف لسلامة اللفظ بها والمعنى جميعاً ، وهذه حالُ قولك . (حديثاً لناس) ؛ لأنَّ (الحديث) إنما فيه من الشيع والعموم يصلح للواحد وما فوقه ؛ كما أن الكاف كذلك ؛ ألا تراك تقول : زيدٌ كعمرو ، والرهيدان كالعصرين ، والرهيدون كالعصرين . وهذا واضح .

وتقول على هذا : كانت البقرةُ وعجلُها إقبالاً وإدباراً ، قياساً على قولها :

فإنَّما هي إقبالٌ وإدبارٌ (١)

ألا تراك تقول : البقرتان إقبالٌ وإدبارٌ ، والبقرُ إقبالٌ وإدبارٌ ، فلما شاع في الواحد فما فوقه جاز أن تقول : / ١٥٧ ب كانت البقرةُ وعجلُها إقبالاً وإدباراً ، وتقول على هذا : كان فرعونُ ووزيره طاغوتاً ؛ من حيث كان (الطاعوت) في الأصل مصدراً ؛ ألا ترى إلى وقوعه على الجماعة في قول الله تعالى : ﴿ أولياؤهم الطاغوت ﴾ (٢) ، وعليه تقول : كانت الناقةُ وفصيلُها أكلاً وشرباً ، ولا تقول : آكلين ولا شاربين .

فإن رفعتَ فقلت : كانت الناقةُ وفصيلُها آكلين وشاربين ، صحَّحت المسألة كما لو قلت : كنتُ وریداً أخوين ، إذا رفعتَ (زیداً) على ضَعْفٍ رفَعِه ؛ إلا أن تُوكِّده ، غيرَ أنك إن رفَعْتَه على ما فيه ثَبِيتَ فقلت : أخوين .

(١) معجز بيت من البسيط ، ومصدره :

تَرْتَعُ ما رَتَعَتْ حتى إذا ادُّكَّرَتْ

وهو لم يحسَّاء في ديوانها ٣٨٣ ، والكتاب (١ / ٣٢٧) ومعاني الأحفش ١٠٣ ، والمختص (٤ / ٣٠٥) .

(٢) (١٣٠ / ٣) والكمال ٣٧٤ ، والتعاري ١٠٠ ، وشرح أبيات سيبويه (١ / ٢٩٤) والمصنف (١ / ١٩٧) والخزانة

(١ / ٤١١) وأمشده أبو علي في التعليل (٢ / ٢٤٤) والحجة (١ / ٢٤٤ / ٣) والبعداديات ٢٠٧ ، ٢٠٥ .

وأحد ما يقول سيبويه بأنَّ جعلَ البقرة إقبالاً وإدباراً على المجاز لكثرة قلت منها ، وقيل فيه غير ذلك

(٢) سورة البقرة : (٢٥٧) وتظهر احتجاجة لهذا في : التكملة ١٤٤ ، والشيرازيات ٢٠٣

وتقول: ترك ريداً واحداً عبيراً للمعتبر؛ لأنَّ (العبارة) مصدر والمصادر لشيءاتها تقع للواحد مما عوفه.

وسو قلت ترك ريداً وأخوه عبيرتين، جازت التثنية والإفراد. أمّا التثنية فعلى أن تضع التعبير هنا نوعاً لا جنساً، وأمّا الإفراد فعلى إرادة مذهب الجنسية والعموم.

وتقول: جاء الرد والطبائسة جميعاً، إن جعلت (جميعاً) مصدراً فلا سؤل لِمَ تقدّم، وإن جعلته اسماً على صفة قوله:

عهدي بها التي الجميع وفيهم قبل التفريق ميسر ويدام^(١)

/ ١١٥٨ ففيه الطبر، وقياسه عندي الجواز وإن لم يكن مصدراً، وذلك أن (جميعاً) ليس هنا خبراً فيمتنع جوازه، وإنما هو حال والحال قد يُحمّل على المعنى دون اللفظ؛ ألا ترى أنك تقول: (مررت بريد مع عمرو قائمين)^(٢)، وإن كنت لا تجهز (مررت بريد مع عمرو القائمين) على الصفة، وإنما ساغ ذلك في الحال من حيث كانت ثاني مؤكدة دخولها كخروجها؛ ألا ترى قوله:

كفى بالنائي من أسماء كافي^(٣)

(١) من الكامل، وهو للبيد في: ديوانه ٢٨٨، والكتاب (١/ ١٩٠) وشرح أبيات (١/ ١٦٢) واللسان (حضر) وبلا نسبة في: تذكرة النحاة ٦٥٠، والشاهد في نصب الجميع صفة بمعنى المجتمع للفعول عهدي. (ندام) في الأصل يفتح التون وكسرهما.

(٢) تكرر (إن) في الأصل.

(٣) انظر الكتاب (٢/ ٨١، ٥٧) والمقتضب (٤/ ٣١٦) والأصول (٢/ ٤١) وشرحه في: التعليقة (٢٥٦/ ١)

(٤) صدر بيت من الرافعة وحجوه:

وليس ليها ما عشت شافي

وهو لبشر بن أبي حازم في: ديوانه ١٦٢، وشرح الحماسة للمرزوقي ١٢٩٤، ٩٧٠، ١٠٢٢، ومختارات ابن الشحري ٢٧٩، والقرآن (٤/ ٤٠٢) وبلا نسبة في: الكامل ٩١٠، والمقتضب (٤/ ٢٢) والنصب (٢/ ١١٥) والخصائص (٢/ ٢٧٠) والمصاحبي ١٢، والخليل ٣٤٩، وأنشده أبو علي في الشعر ١١٠، وعسكريه ١٤٩ على تسكين الياء في النصب فعلة مرة ضرورة ومرة أخرى لغة، وأنشده في حجة (٢/ ٥٤٤٠، ٥٦) والشعر ٢٣١، والشرازيات ٥١٦، والبخداديات ٥٤٦ على الحال المؤكدة كقوله ما

وقوله: ﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾^(١)، و:

أَنَا ابْنُ دَارَةٍ مَعْرُوفٍ لَهَا نَسَبِي^(٢)

وبما حار ذلك فيها؛ لأنها زيادة في الخبر، والزيادة تحتل من الاتساع ما لا يحتمله ما لا بُدَّ منه.

فإن قلت: فقد جاءت الصفة زائدة مؤكدة كـ (أبى الدابر والمذنب)^(٣)، وكقوله عرُ اسمُه: ﴿وَمَاةُ الثَّلَاثَةِ الْأُخْرَى﴾^(٤)، وقوله: ﴿فَإِذَا تُفِيحُ فِي الصُّورِ مَفْحَةٌ وَاحِدَةٌ﴾^(٥).
فيل: هذا الموضع إما أتى الصفة من قبل الحال، إذ كانت شبيهة بها ومنقولة عنها إليها؛ ألا تراك تفون: مررتُ برجلٍ واقفٍ، فإذا عرُفْتَه قلت: مررتُ بالرجل واقفاً، فمن أجل ذلك وغيره من الشبهة بينهما ما جاء من زيادة الصفة، ولولا ذلك لما كان مبناهما إلا على الفائدة، وأن لا يكون / ١٥٨ ب أخذ الريادة^(٦).

(١) سورة البقرة: (٩١) واستشهد بها على الحال المؤكدة وعبر المتفلة في: البصريات ٩٠٣، ٦٦٣، والبغداديات ٥٤٥، والتعليقة (٨٠/١) والإيضاح ٢٢٢، والحجة (٥٦/٥) وجعلها في: الإغفال (٣٤٦/١) على إعمال معنى العمل في الحال.

(٢) صدر بيت من البسيط، وعجره:

وهل بذارة يا لثامي من عارٍ

وهو نسالم بن داره في: الكتاب (٧٩/٢) وشرح أبياته (٤٤٧/١) وفرحة الأديب ١٨٨، ومؤلف الأمدي ١٦٧، والخزانة (٢٣٦/٣) وبلاسية في: أمالي ابن الشجري (٢٢/٣) وغيره وأنشده أبو علي في: التعليقة (٨١/١) والحجة (٥٦/٥) والبغداديات ٥٤٦، والبصريات ٩٠٤، ٦٦٣، على حال المؤكدة، وظاهر كلام السيرافي (١٦٦/٦) حملَه على المصدر، ويحكي عن الزحاج غير ذلك وداره أمه وقيل جدّه والرواية المشهورة بها نسبي، وحادث برواية للثاق عند ابن السيرافي ولم ينكر عليه الأسود، وفي اللسان (ذير) عن ابن سيده أن ابن جني رواها كذا، وقال لها معنى النسبة، وأشار محقق الخصال (٦٢/٣) إلى أن (ب) في نسختين، ولم أجدها في شيء من كتب أبي علي.

(٣) ذكر قولهم هذا على أنه من الصفة للمؤكد في: الحجة (٦، ٣٢٨/٤، ١٧٥/٣٢٩) وانظر الخصائص (٢، ٢٦٩/٣، ١٠٧) وشرح الحماسة للمرزوقي ٩٧٦، وكشف اللباقولي ١٢٩١

(٤) سورة النجم: (٢٠)

(٥) سورة الحاقة (١٣) واستشهد أبو علي بالآيتين للصفة المؤكدة في: الشيرازيات ٥١٨، والشعر ٥٢٨، والحجة

(٦) أي أحد ضروب الريادة، والزيادة بمعنى الفعلة.

وبعد، فكأن ما حار أن يقع خبراً عن الواحد فما فوقه بلفظ واحد فجاء أن يكون خبراً عن المرفوع مع المفعول معه، وما لم يقع إلا للواحد فلا يجوز أن تُشبهه على أن تجعله خبراً عنهما لهما قدماً.

والمسائل من هذا الطرز (١) كثيرة متصلة، فامضي فيها عليه تُصيب بإذن الله.

مسألة

قولُ الله سبحانه: ﴿قَوِيلٌ لِّلْمُصَلِّينَ، الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾ (٢) فيه دلالة على شدة اتصال الصفة بالموصوف، ووجه ذلك أن استحقاقهم الويل لم يكن لأنهم مُصَلِّون، وإنما استحقَّ تسهؤهم عن الصلاة؛ ألا تراه كيف كان الاعتماد على صلة الصفة لا على نفس الموصوف، وكيف يجوز أن يستحقَّ الويل عن الصلاة وهو مُستحقٌّ عن تركها وتسهُو عنها؟

ومع هذا فإنه لا يجوز قياساً عليه (أحقُّ الناس بمال أبيه ابنه البَرُّ به) (٣) من قبل أن حُكم الجزء الذي هو خبر المبتدأ أن يكون مفيداً؛ لأنه هو الجزء المستفاد من الجملة، و(ابنه) لا يُفيد في هذه المسألة إجماعاً فلم يُغنِ عنه مجيء الصفة بـ(البر) بعده / ١٥٩، وليس كذلك المجرور؛ ألا تراك إذا قلت: نزل أبوك على جعفر، فالجزء المستفاد (٤) من الجملة المعقود عليه الخبر إنما هو الفعل، وإنما المجرور فضلة فيه منها بُدِّ، ولا غنى بالفاعل عن الفعل. فكذلك قوله عز اسمه: ﴿قَوِيلٌ لِّلْمُصَلِّينَ﴾، وذلك أن اللام هنا متعلقة بما هو الخبر في الأصل هو اسم الفاعل (٥)؛ كانه قال: ويلٌ ثابتٌ لهم، ثم لما حذف اسمُ الفاعل أقيم الظرفُ مقامه نائباً عنه، والمعاد في الحقيقة إنما هو الكون والاستقرار، فاعرف ذلك.

(١) أي الهيئة والشكل.

(٢) سورة الدعون (٥، ٤) وأخذ بقوله ابن جني في: الخصائص (٣٢٨/٣) والباقولي في الكشف ١٤٨٥

(٣) ذكرها ابن جني في الخصائص (٣٢٩/٣) مجردة من (البر) ثم قال صحتها ... ابنه أبرهم به

(٤) مالهامش بخط النسخ: للمعاد، صح. وسنرد في المتن كذلك قريباً

(٥) وقدره فعلاً في: الإعمال (١/٣٣١) والشيرازيات ٣٤١

قد الأحفش^(١) في الاسمين اللذين يُجعلان اسماً: الأول مفتوح، والثاني عملة ما لا ينصرف في المعرفة وينصرف في النكرة، ولو سميت رجلاً بـ (خمسة عشر).

قلت. هذا خمسة عشر قد جاء، وهذا خمسة عشر آخر، ومررت بخمسة عشر مُقبلاً، ومثل ذلك: حضرموت وبلا لا بآذ^(٢)، تقول: هذا بلا لا بآذ، وهذا بعنبت ورأهمز^(٣).

قال: ومثل ذلك: معتديار^(٤) ومعديكرب، إلا أن (معديكرب)^(٥) أسكنت فيه الياء لثقلها. ومن العرب من يصيف هذا كله إلى آخره فيجره، إلا أن يكون أعجمياً فلا ينصرف؛ نحو: هذا بلال أبآذ، وهذا رأهمز في لغة من أضاف.

وقال^(٦): ١٥٩/ب أعلم أنه لا يصلح أن تجعل مثل: مدائن محاريب، ولا مثل: مساجد محاريب، ولا مثل: جلال سلاسل اسماً واحداً مثل: حضرموت؛ لأنه لم يَجِ شيء من هذه الأبنية اسمان منها^(٧) اسماً واحداً.

فإن قلت: فإن جاء فكيف ينبغي أن يكون في القياس؟ فإنه ينبغي أن يكون مصروفاً

(١) المقضب (٣٠/٤) والاصول (٩٧/٢) وحكي سبويه الإضافة عن العرب وعدّها ردّة، واجده الكوفيون في الشعر، وردّها أبو علي في المحليات ٣١٦. انظر الكتاب (٢٩٧/٣) ومعاني الفراء (٢١٢، ٣١/٢) ومذكر أبي الابرار (٢٢٧/٢) والتعليق (١١١/٣) والإيضاح ٣٠٩، وشرح جميل ابن عصفور (٣٣/٢) والارتشاف (٣٦٩/١).

(٢) رسمها أول مرة بلال أبآذ، ثم رسمها بآذ ذلك كما أتبناها. وهو موضع في البصرة، انظر معجم البلدان (١٣٤/٢).

(٣) ضبط في الأصل بكسر الميم الثانية، والمذكور في المصادر ضمها، انظر ليلاب ابن الأثير (١٠، ٢).

(٤) كذا رسمها، وفي الأصول: مائة دينار.

(٥) ذكر سبويه فيه (٢٩٦/٣) ثلاثة أقاويل على الإضافة غير مصروف ومصروفاً وعلى جمعه اسماً واحداً، وكذلك أبو علي في الإيضاح ٣١٥.

(٦) الأصول (٩٧/٢) وقد يُعهم من سياق الأصول أنه من كلام أبي بكر ولكن يشهد بأنه لأبي الحسن أن محقق الأصول حُرّج بعض الكلام من المقضب (٢٤٥/٣) منسوباً لأبي الحسن، وسبّحهم أبو علي المسألة بأنها من الأوسط.

(٧) في الأصول اسمان يكون منهما اسماً واحداً، وعبارة الأصل هي الصحيحة، لأن (اسماء) بدل من (شيء) و(اسماء) حال.

في النكرة؛ لأنك قد حولته إلى باب ينصرف في النكرة وخرج من حد البناء^(١)؛ لأنك إنما كنت تركت صرفه؛ لأنه على مثال لا يجيء في الواحد مثله، وأنت الآن لا يسمعك البناء^(٢).

ألا ترى أنك حين أدخلت في الجمع الهاء صرفته في النكرة؛ نحو: صياقلة وجعاجة، لما دخل في غير باب^(٣).

فإن قلت: ما بالي إذا سميت رجلاً بـ (مساجد) لم أصرفه في النكرة؟ قلت: لأنه على بناء يمنع من الصرف، ولم يزل ذلك البناء^(٤) حيث سميت به^(٥). وإذا سميت بـ (مساجد محارب) وجعلته اسماً واحداً فقد صغته صياغة غير الذي كان ويسمى بناء آخر، وكذلك لو جاء اسم على (واحدة حمراء)؛ أي تجعل (واحدة) مع (حمراء) اسماً، و(واحدة بشرى) أو (رجل بيضاء) وأنت تريد أن تجعل اسماً واحداً مثل: حضرموت، انصرف في النكرة؛ لأن الألف ليست للتانيث في هذه الحال؛ إلا / ١١٦٠ ترى أنك لو رخصته حذف الألف الآخرة من الاسم الآخر، ولم تكن تحذف الهاء، وينبغي في القياس إن ثبته أن تهمز فنقول: واحدة حمراءان، ورجل بيضاءان؛ لأن الألف ليست للتانيث في هذه الحال.

من الأوسط^(٦).

(١) في الأصول: البناء الذي لا ينصرف.

(٢) الأصل، البناء، وهو تحريف صوابه من الأصول.

(٣) عبارته في المشورة ٢٧٧ فإن هذه الهاء لما صارت في آخره الحقة يثية للواحد ودلت أنهم قالوا حمراء

حراية، وهو من كلام سيبويه (٢٢٨/٣)

(٤) الأصول: ولم يزل لذلك البناء حيث...

(٥) في المشورة ٢٧٦ علل للمع بأنه معرفة وواحد ليس في كلامهم اسم على زنه، ورد الاعلال بأنه جمع لا نظيره

(٦) من كتاب أبي الحسن: كتاب المسائل الأوسط، والفصل في الأصول أطول.

هذا باب

النون كيف صارت من مخرجين (١)

وذلك أن اسوة الخفيفة نحو: منك وعنك، ليس لها مخرج من الفم، بل هي من الخياشيم، ونون (عن خالد) من الفم. فكيف صارت هذه النون من الخياشيم نوناً وليس موضعها بواحد؟

وذلك أن الصورتين اشتبهتا (٢)؛ كما أنك قد تضرب بالشئ فيجيء له صوت، ثم تضرب بغيره فيجيء له صوت كصوته، فلا تذكر أن يشبه الصوت من موضعه صوتاً من غير موضعه، لم يجرى في الحروف شيء هكذا غير النون.

وإن صارت النون مدغمة في بعض حروف الفم، وهي خفيفة مخرجها من غير الفم؛ لأن صوتها كصوت التي من الفم. / ١٦٠ ب والنون التي من الفم إلى جنب الراء واللام؛ فلذلك ادغمت النون في اللام والواو والياء وبقيت غنة.

فإن قلت: الست صيرت النون لما ادغمتها حرفاً غير النون، والغنة لا تكون إلا في النون؟

فإن تلك الغنة هم منك بالنون كما تهمل بالحركة حين تقف فتقول: هذا عامر، فيعرف السامع أنك تريد الرقع لما يرى من تهملك لذلك، وكذلك ما يرى من هذه الغنة، ومثل ذلك ما يبقى من الإطباق إذا ادغمت الطاء والظاء والصاد والضاد في حرف ليس بمطابق فيبقى الإطباق؛ وذلك لأنك هممت بالحرف المطابق ثم لم تجيء به.

وقال: إن قلت: ما بال الحروف التي من مخرج واحد تكون مختلفة؛ تكون الطاء وابدال والتاء من مخرج واحد وهي مختلفة؟

فالدي يحالف بينها وهي من مخرج واحد الإطباق والهمس والجهر والرحاوة والشدة. وقال: الرحوة ما جرى فيها الصوت واسترخت عليك إذا مددتها؛ نحو: السين والري

(١) أثبت لها أربع أحوال من مخرجين الفم والخياشيم في: التكملة ٢٧٨، وثلاث أحوال في: التعريقة

(١٨٤/٥) وانظر سيبويه (٤/٤٣٣-٤٣٣).

(٢) كد، بالمد كبير وهو مما يجب فيه التثنية

ولقاء والثناء، واشد بدة ما لم يجز فيه الصوت؛ نحو: الدال والتاء، وسحو. الميم واليود؛
إلا أن [سور] (١) / ١١٦١ وللميم صوتاً ولكنه لا يخرج من موضع لفظك بهما، فليس
لصوت لهما، فلا تحسب أنهما رخوان، هما شديدان.

وإذا أردت أن تعرف شدة الحرف من رخاوته فضعه موضعه ثم اعتمد عليه، فإن جرى
فيه الصوت وجرح الصوت من موضعه فهو حرف رخو، وإن لم يجز له الصوت فليس هو
رخواً، هو شديد.

وقال: المطيقة إذا تكلمت بها أطبقت وسط لسانك إلى ما حاداه من الحنك، فحسرت
الصوت.

هنا وهناك [و] هاهنا وثم، وهل يجوز أن يقال: هاهناك؟

قد قيل: ذا وذاك، وهذا وذاك، وقالوا: هنا وهناك وهاهنا، فالقياس أن يقال:
هاهناك! كما قيل: هذاك، إلا أننا نسأل (هاهناك) مسموعاً كما علمنا:
وقلنا له هذاك فاستغنى بالقرى (٢)

وقد يجوز في (٣) القياس ما لا يجيء في الاستعمال؛ ألا ترى أنه لم يجيء (وذّر) وإن
كان قد جاء (يذر) (٤).

مسألة

(افعل منك) (٥) صفة معناها إذا قلت: (مررت برجل أفضل منك) / ١٦١ ب أنه

(١) الأصل: الذود، وهو لا يستقيم مع قوله بمد ذلك: صوتاً.

(٢) من الطويل، ونحوه:

وقلنا له هذاك فاستغنى بالقرى وفي ذي الادوى عندما لك مشرباً

وهو مكسب من زيد في ديوانه (٧٧/١) والمعاني الكبير ٢٠٥، وفنوح ابن اعثم (٢٧١/٨) واشده
ابو علي في الشعر ٢٧٩ فاجاز في إعراب هذا الرفع على الابتلاء والاشتغال والنصب على الاشتغال وغيره،
ولم ترد (هذاك) في غير رواية أبي علي، والبيت في وصف ذئب لقيه في السفر فاطعمه وسفاه، ودي
الادوى: بناء لأنه يوضع في الآلة وجمعها ادوى.

(٣) كتب النسخ أهلاً كصح، أي كذا في الأصل وهو صحيح، وفي الهامش لعله يحط آخر كذا وجدت

(٤) عقد مي. المضديات ٨٠ مسألة لتعليل ذلك، وانظر البصريات ٤٠١، ٨٤٨

(٥) بعض ما جاء هنا قاله في: الشيرازيات ٢٠، والمضديات ١٤، والتكملة ٩٦

يريد فصله عليك، فالواحد والاثنان والجميع والمؤنث في ذلك سواء هي اسعد؛ كما
كنت تقول مررت برجلين يزيد فضلها عليك، وبرجال يزيد فضلهم، فلا تُشَيِّ
المصدر ولا تجمععه، وإن شئت ثنيت وجمعت.

قلت كان المعنى هذا وكانت الصفة غير تامة لم يَجُزْ أن يُشَيِّ ولا يُجْمَع إلا بعد
انتمام، وإنما تَمَّأَمَها بـ (مك)؛ لأنك إذا قلت: زيدٌ أفضلُ منك وأطولُ منك، فإنما أنت
سببُ ابتداء فضله وطوله^(١)، فهو لم ينفرد بفضله ولا طوله، وإنما له هذه الصفة بالإضافة
إليك، ومن قبيلِ اكتساب هذه الصفة؛ فكانك إذا قلت: زيدٌ أطولُ منك، قلت: زيدٌ
يَطُولُ منك؛ لأنك أنت سببُ طوله، فلو قلت: يَطُولُ منك، لاحتمل هذا المعنى وغيره،
فجُمِلَ (أفعل منك) لهذا المعنى لا يتعداه.

فإذا ادخلت الألف واللام فقلت: الأطول والأفضل، صار (أفعل) اسماً؛ لأنه إنما
يكون صفة إذا كان معه (مك)، وإذا كان معه (منك) فلا يكون إلا نكرة، واستغني
عن (منك) لما دخلت الألف واللام؛ لأنه قد عُرِفَ بالإشارة إليه بهما، فيقول / ١١٦٢
حينئذ: الأفضل والفضلى، وإنما قال سيويه^(٢): إن (الأفضل) و(الفضلى) أسماء؛ لأن
الألف واللام لم تدخل على (أفعل) صفة ولا على (فعلى)، لا يقال: امرأةٌ فضلى، وإنما
يقولون إذا أرادوا ذلك: أفضلٌ من كذا.

ولو كان مثل (أنى) و(خُنئى) اللتين تُنَكَّرُهما وتُعرَّفُهما، وأصلهما مستعملٌ بغير
(منك)، لا يقال: امرأةٌ ولا شاةٌ أنى من كذا؛ فلهذا صلح أن يقول: أنى والأنى،
وخُنئى والخُنئى، ولا يصلح أن يقول في (الفضلى): فضلى.

وأصل الصفات أنه لا يكون شيءٌ بوصف به المذكر إلا وُصِفَ به المؤنث بعلامة
تأنيث، فيقول: ضاربٌ وضاربةٌ، هذا فيما كان جارياً على الفعل. وأمّا ما لم يجر على
الفعل فليمد كَرِ بَاءٌ وللمؤنث بِنَاءٌ فيه علامة التانيث؛ نحو: أحمرٌ وحمراء، والأحمر
والحمراء

(١) (مس) في (أفعل منك) معناها ابتداء المقابلة هو قول اللبرد خالف فيه سيويه. انظر: الكتاب (٤ / ٢٢٥)
والمقضب (١ / ١٨٢) والانتصار ٢٥٦.

(٢) الكتاب (٢ / ٢٤٤١ / ٢٤٤١)

وأصلُ انصاعات للسكرات؛ لأنَّ المعارفَ الرصنفُ بها عارضٌ فيها؛ إذ كان حقُّ المعرفة أن تُغني معرفته عن صفته، ولكن ربما عَرَضَ لُبْسٌ فاحتيج إلى الفرق. فإذا كانت صفة لا تسرد بـ«وصوف» لم يَجْرُ أن تؤنث نحو: أفعلُ منك، فإن جاءت (أفعل) يُراد بها (فَعِيل) أو (فاعِل) جاز؛ فقلت: / ١٦٢ ب مررتُ برجلين أكبرين وأصليين^(١)، وأدحت الألف واللام، وتصرّفت تصرّف غيرها.

أشَدُّنا محمدُ بنُ العباس^(٢) رَحِمَهُ اللهُ عن أبي حبيبٍ للمرردق:

فَعِيدُكُمَا اللهُ الَّذِي أَنْتَمَا لَهُ أَلَمْ تَسْمَعَا بِالْبَهْضَتَيْنِ الْمَادِيَيْنِ^(٣)

قال ابنُ حبيب^(٤): (فَعِيدُكُمَا) قَسَمٌ كانه قال: بعبادتكما الله الذي أشما له عِبْدَانُ من المُقَاعِدة، وأنشد:

فَعِيدُكَ أَنْ لَا تُسَمِّعَنِي مَلَأَةً وَلَا تُنَكِّبَنِي قُرْحَ الْفَوَادِ فَيُجِيعَا^(٥)

(١) مثاله في التثنية وهو يتحدث عن جوار التبت، ولعله أراد مطلق التصرف

(٢) محمد بن العباس بن محمد أبو عبد الله البهردي النحوي (ت ٢١٠). وفيات الأعيان (٤/ ٣٢٧).

(٣) من الطويل، وهو للخضرزدق في ديوانه (٢/ ٣٦٠) والكامل ١١٧ من طرر الأختلش، والعقد الفريد (٣/ ٢٣٤) ومنتهى المطالب (٥/ ٣١٤) وأمكنة المرحشري ٣٦، والهمكم (١/ ٩٧) ونسب جرير في: التهذيب (١٢/ ٨٦) والاساس (قعد) وفي الأول عن ابن حبيب، وأنشده أبو علي في: شيرازيات ٥٧ عن أن (فَعِيد) ليس بقسم، وأنشده فيه ٨٨ على مجيء (فَعِيد) بمعنى فَعِيدُكَ وغَدْرُ مَعَا: حَقُّضُكَ اللهُ كتحفظك بهاء نفسك، وهي مثل: شَدْتُكَ اللهُ في أنها استعطاف وتسرُّب لدمعاطب وما قيل في البهضتين أنه ما حول البرية من البحرين.

(٤) جاء في: مرآتي البهردي ٧٩ في: شرح البيت التالي بلفظ: فَعِيدُكَ بمعنى بتقريبك إلى الله، والبهردي يروي قصيدة منمنم مشروحة عن ابن حبيب، وحمل فَعِيد وقعد على القسم موضع اتصال النظر دقائق التصريف ٤٦٣ واللسان (قعد) وما ذكر في التخريج التالي.

(٥) من الطويل، وهو انتم من نورة في ديوانه ١١٥، والمصليات ٢٦٩، والكامل ١١٨، ١٤٤٠، والخزانة (٢/ ١٩) وبلاسيه في: اللقنضب (٢/ ٣٢٩) وغيرها كثير، وأنشده أبو علي في: الشيرازيات على ما سبق، ويروي فَعِيدُكَ وفَعْمُوكَ وبها جاء في الموضع الثاني من الكامل وفي أصله المخطوط إشارة إلى روايتها وأنها رواية أبي علي، وأيقيت (أن لا) برسم الأصل.

يجمع يرفع

مسألة

(دعْل) (١) نحو : صارِب وقائم، يَكُون لما مَضَى ولما أنت فيه ولما تُستقبل؛ إلا أنه إنما يعمل منه ما كان في معنى الحاضر والمستقبل؛ كما أعْرِبَ من الأفعال ما كان في هذا المعنى.

فإذا قلت : الدارُ أنتَ مازلُ فيها، فإن أردتَ الاستقبالَ والحالَ جازَ النصبُ فقلت : الدارُ أنتَ مازلُ فيها، وإن أردتَ الماضي رفعتَ فقلت : الدارُ أنتَ مازلُ فيها؛ كذلك قلت : أنتَ رجُلٌ فيها.

وكذلك : أريدُ أنتَ مُشترٍ له ثوباً، وإن أردتَ الماضي قلت : أريدُ أنتَ مُشترٍ ثوبٍ / ١١٦٣ له.

والكوفيون يقولون : إذا أردتَ (بـ فاعِلٍ) الماضي قلت : أنا لك ضاربٌ؛ لتكون اللامُ عَقِيبَ الإضافة؛ كما تقول : أنا لك غلامٌ.

فإن قلت : أريدُ أنتَ اشتريتَ له ثوباً، أو الدارُ أنتَ نزلتَ فيها، نصبتَ. فهذا قلت : هذا رجُلٌ قائمٌ فيها، فجائزٌ أن يكون للارمة الثلاثة، وكذلك إذا قلت : مررتُ برجلٍ قائمٍ فيها ونازلٍ فيها. وإذا أردتَ الماضي فإنْ تذكُرَ (كان) [كان] (٢) أوضح؛ فنقول : مررتُ برجلٍ كان قائماً فيها، وكذلك إذا أردتَ الاستقبالَ أنْ تذكُرَ ما يدل عليه أولى؛ لأنَّ كُلَّ موصوفٍ إنما يوصفُ بحاله الذي هو فيها، كذا حقُّه متى وَقَعَ شيءٌ سوى هذا قُدِّرَ به تاويلٌ يعود إلى هذا.

مسألة

لَمْ صارَتْ أَيْبُ الوصل (٣) تَدْخُلُ على الماضي ولا تَدْخُلُ على المستقبل المعْرَب (٤).

(١) عقد لعمله بآبٍ في الإصحاح ١٧٠ جاء فيه أكثر كلامه هنا. وانظر: الكتاب (١/ ١٦٤-١٧٥) وانقصب (١٤٨/ ٤)

(٢) زيادة يفتنصها السياق

(٣) لها بابٌ في التكملة ١٦ ضم أكثر مقلته هنا، وكذلك في: البعداديات ١٩٩، وانظر الكتاب (١/ ١٤١)

(٤) بعدها في الأصل إلا أن يكون مرفوعاً نحو فَعَلَ الأمر، وهي عبارة مقحمة لم أجد وجهاً لإلجائها

و جواب في ذلك أنهم إنما أدخلوها على المبيئات من الأفعال دون المعربات، لأن المعربات مضارعة للأسماء، وليس بابها الدخول على الأسماء، وإنما / ١٦٣ ب بابها لدخول على الأفعال، فلما لم يكن من شأنهم إدخالها على الأسماء امتنعوا أيضاً من إدخالها على ما صار عليها.

ومع ذلك أن حروف المضارعة متحركة فقد اعتنت عن الهم الوصل، وإنما كان يعرض الأدغام متى دخلت ناء على ناء المضارعة؛ نحو: تَتَفَعَّل، لو جار الأدغام لكان (تَتَفَعَّل)، ولكن امتنع الأدغام لما ذكرناه (١).

مسألة

بِمَ قَدَّرَ النحويون (١) وزن (جَعَفَر) وما زاد على الثلاثة بتكرير اللام فكانوا: وَزَنَ (جعفر): فَعَلَّل، ولم يقولوا: فَعَلَف أو فَعَلْع؛ إذ كانوا إنما جعلوا الفاء والعين واللام سهراً للأصول، فلم كانت اللام أولى بالتكرير؟

قد كان بعض أصحابنا سألني عن هذه المسألة فاجبتُها في موضع آخر (٢).

مسألة (٤)

قال مسيبويه (٥): (لا تَدُنْ مِنَ الاسدِ يَأْكُلُكَ) (٦) قبيحٌ إِنْ جَزَمْتَ، وليس وجهٌ كلام الناس؛ لأنك لا تريد أن تجعل تباعده من الاسد سبباً لأكله، فإن رَفَعْتَ فالكلامُ حَسَنٌ (٧)، وإن

(١) في: العكلمة ٢٧٤ ذكر أبو علي أن همزة الوصل تُجَنَّبُ لسكون ما سكن بالادغام مثل (طَيْر)، ولا تُدْعَلُ هذه الهمزة لمضارع نحو تَتَدَكَّرُونَ، لا تدغم لثاء فتقول: ادُّكَّرُونَ، والآخره محرفة صوابها ادُّكَّرُونَ، والكلام من مسيبويه (٤٧٦/٤) وانظر التعليقة (٢٠٦/٥) والنصف (٧٤/١).

(٢) الكتاب (٣٢٨/٣) والنصف (٢٤/١) والمقتضب (٣/٤) وللزمخشري في شرحه (٢١٩/٥) وعقد أبو علي مسألة في - البيهقياديات ٥٦٩ شرح فيها تسأله بها، وعرض لبعضه في: التعليقة (٦/٥، ٩٥/٤).

(٣) البيهقياديات

(٤) مسألة فعلها كالمغة من أصول ابن السراج (١٨٠-١٨٤) ولم يذكر ذلك.

(٥) الكتاب (٩٧/٣) وآخره: أدخلت الهمزة.

(٦) الكتاب والأصول والمقتضب (١٣٢، ٨١/٢) والإغفال (٣٦٨/١)

(٧) في الكتاب زيادة خلاصها الأصول وكتابتها: "كانك قلت: لا تَدُنْ مِنْهُ فإنه يَأْكُلُكَ" وهذا يدل على عدم من الأصول

أدخلت الماء محسن؛ وذلك قولك: (لا تدن منه فياكلك)، وليس كل موضع / ١٦٤
تدخل فيه الماء يحسن فيه الجزاء؛ ألا ترى أنه يقول: ما أتينا فتحدثنا، والجرء ههنا
معال، وإنما قبح الحرم في هذا لأنه لا يجيء فيه للمعنى الذي يجيء إذا أدخلت الماء.
كما يسأل عنه في هذا أن يقال: لم حسن مع الفاء النصب وقسح في الحرم - ثم إنني
أراده سيبويه بـ (حسن) فإنه مستعمل، وبـ (قبيح) أنه غير مستعمل^(١) - ولم يفصل
بينهما بشيء؟

والجواب في ذلك أن المرق بين المصوب والمجزوم أنك إذا جزمت إنما تقدر مع حرف
أجراء مثل ذلك العمل الذي ظهر، إن كان أمراً قدرت فعلاً موجباً، وإن كان نهياً قدرت
فعلاً مسفياً؛ ألا ترى أنك إذا قلت: (قم أعطك) فالتأويل: إن تقم أعطك، وإذا قلت:
(لا تقم أعطك) فالتأويل: إن لا تقم أعطك، فالإيجاب نظير الأمر، والنفي نظير النهي؛
لأن النهي نفي، فهذا في الجراء على بابه^(٢) لم ينقل فيه فعل إلى اسم، ولا استبدل فيه
بفعل على اسم ثم عطف عليه.

وإذا قال: (ما تأتيني فتحدثني)^(٣) فما بعد الماء في تقدير اسم قد عطف على اسم
قد دل عليه (تأتيني)؛ لأن الأفعال تدل على مصادرها. وكذلك إذا قال: / ١٦٤ ب (لا
تفعل فاضربك)^(٤) فالتأويل على ما قال سيبويه^(٥) أن المنصوب معطوف على اسم؛
كأنه قال: ليس إتيان فحدث، ولا يمكن فعل فضرب، وهذا تمثيل. وقد فسر هذا وقواه،
وذلك على أن الثاني المنصوب من الجملة الأولى^(٦) وإن كانت الأولى سبباً له^(٧).

(١) شرح الفصح والحسن لم يرد في الأصول وذكر في المقاصد (٦٠٥ / ١) أن الفارسي استدل على أنهما
معنى لمع وعدمه في التذكير، فعملت الشرح اعتراضاً وما بعده من تنمية الاستفهام كما جاء في الأصول.
ونظر في المقاصد المحكي عن ابن مالك من أن القبح عند سيبويه لا يعني المع

(٢) لأصول: فإنه بدل بابه. وهبارة أنسب.

(٣) سبق تعريفها في (١٣٦ - ١)

(٤) معاني الأحكام ٧٣، والمقتضب (١٩ / ٢) على اختلاف بينهما في الحكم.

(٥) انكسار (٢٨ / ٣)

(٦) أي جملة (تأتينا) وسماها كذلك في: المنثورة ١٦١

(٧) في الأصول مسألة بدل سبباً له، وهو تعريف.

قال (١) اعلم أن ما ينتصب على باب الفاء قد ينتصب على غير معنى واحد، وكل ذلك على إصمار (أن)، إلا أن المعاني مختلفة؛ كما أن (يَعْلَمُ الله) يرتفع كما يرتفع (يذهب زيد)، و(عَلِمَ الله) ينتصب كما ينتصب (ذهب زيد) وفيهما معنى اليمين.

قال (٢) فالنصب هنا كأنك قلت: لم يكن إتياناً فإن تحدثت، والمعنى على غير ذلك كما أن معنى (عَلِمَ الله لأفعلن) غير معنى (رَزَقَ الله)، (وَأَن تُحدث) في اللفظ مرفوعة (٣)؛ لأن المعنى: لم يكن إتياناً فيكون حديثاً.

فقله: (مرفوعة) يدل على أن الماء عاطفة عطفت اسماً على اسم، والكلام جملة واحدة، ومن شأن العرب إذا أرادت الكلام عن أصله إلى شيء آخر غيروا لفظه، أو حذفوا منه شيئاً، أو الزموا موضعاً واحداً ولم يصرفوه وجعلوه كالمثل؛ ليكون ذلك دليلاً لهم على أنهم خالفوا به أصل الكلام، فقد دللنا / ١٦٥ سبويه على أن النفي والنهي إنما وقعاً على المصدرين اللذين دل عليهما المعلان، ويقوي أن الماء للعطف إذا نصبت ما بعدها الواو (٤)، وأن قصبتها قصتها في النصب وهما للعطف.

فإن قال قائل: فلم جاء بفعل بعد الفاء وهم يريدون الاسم؟ قيل: لأن الظاهر الذي عطف عليه فعل، فكان الأحسن أن يعطف فعل على فعل ويُفسر اللفظ، فيكون المعنى (٥) دليلاً على المصدرين؛ ألا تراهم في النفي لما قالوا: (لا أبا لك) (٦) فارادوا الإضافة إلى المعرفة أقحموا اللام ليُشبه السكر.

والمعطوف بالفاء وغيرها (٧) على ما قبله يجوز أن يكون ما قبله سبباً له، ويجوز أن لا يكون سبباً له، هذا إذا كان لفظه كلفظه؛ نحو قولك: يقوم زيد فيصرب، ويقوم زيد

(١) سبويه في: الكتاب (٣/ ٣٠)

(٢) السابق منه

(٣) في الكتاب والاصول: مرفوعة يمكن.

(٤) الواو ماعل (يقوي) والمصدر بعدها معطوف عليها.

(٥) في الاصول: فيكون ذلك التفسير دليلاً.

(٦) انظر تحريجها للسلف في (٩٢-٩١)

(٧) الاصول: بالماء والواو وغيرها.

ويصرب، ويريد يقوم فيصعد عمرو، فيجوز أن يكون (القيام) سبباً بلصرب، ويجوز أن لا يكون؛ إلا أن انهاء معناها إتياع الثاني للأول بلا مهلة.

فإذا أرادوا أن يجعلوا الفعل الأول سبباً للثاني جاءوا به في الجزاء أو ما صارغ الجزاء وجميع هذه المواضع يصلح فيها الفاء بالمعنى الذي فيها من الإتياع؛ إلا ترى أن الشاعر إذا اضطرر فمطف على الفعل / ١٦٥ ب الواجب الذي على غير شرط بفاء، وكان الأول سبباً للثاني نصب؟ كما قال:

سأترك مزلي لبني قمير وألحق بالحجاز فاستريحاً (١)

جعل لحاقه بالحجاز سبباً لاستراحته، فتقديره لما نصب كانه قال: يكون لحاق فاستراحة. وقد جاء مثله في الشعر أبيات لقوم فصحاء (٢) إلا أنه قبح انصب في العصف على الواجب (٣) الذي على غير شرط (٤)؛ لانه قد جعل لهذا المعنى آلات، وكان حق الكلام أن يقول لو كان في غير شعر: وألحق بالحجاز فإذا لحقت استرحت، أو وإن ألحق استرح.

ومع ذلك فإن الإيجاب على غير شرط أصل الكلام وإزالة اللفظ عن جهته في الفروع أحسن منها في الأصول؛ لأنها أدل على المعاني؛ إلا ترى أنهم جازوا بحروف الاستفهام والاستفهام، ولم يجازوا بالإخبار والأفعال المستفهم عنها، فقالوا: أين بيتك أترك (٥)؛ لأن قوله: (أين بيتك) ترهده به: أعلمني.

(١) من الوافر، وهو نصيب بن حبيب في: شعره (شعره إسلاميون قسم ٢) ص ٨٣، وشرح شواهد الإيضاح ٢٥١، وإيضاح الشواهد ٣٨٢، والمقاصد (٤/ ٣٩٠) وشرح أبيات المعنى (١/ ٤٩٧) والخزانة (٨/ ٥٢٤) وبلا سبة في: الكتاب (٣/ ٣٩) ومعاني الأخفش ٧٣، والمقتضب (٢/ ٢٢) واشده أبو علي في: السلفية (٢/ ٢٠٢، ٢٥٧) والبيداديات ٣٤٢، والبحرانيات ٨٥٥، والإعمال (٢/ ١٣١) والإيضاح ٣٢٢، والخجة (٦/ ١٣١، ٢٦٨) والمثورة ١٤٦ لما ذكره هنا من النصب في المطف على الواجب وصرح بكونه ضرورة في بعض المواضع، وذكر في المثورة أن النصب من طريقة واحدة في الإيجاب وغيره وسماه قياساً غير مستعمل. ويرى لأستريحها ولا شاهد فيها.

(٢) ذكر سبويه أبياتاً للأعشى وغيره في: الكتاب (٣/ ٣٨-٤٠)

(٣) عرف الواجب في: الإيضاح ٣٢١، والواجب الخير المبت دون المعنى.

(٤) الأصول غير شعر، وهو تحريم يشهد له ما بعده، وبعبارة سقط وتحريم في الأصول.

(٥) الكتاب (٣/ ٩٤) والمقتضب (٢/ ١٣٣).

واعطفُ بالهاء مضارعٌ للجزاء؛ لأنَّ الأول سببٌ للثاني، وهو مخالفٌ له من قبل أنْ
عقده عقدُ حملةٍ واحدة، ألا ترى أنهم مثَّلوا (ما تاتينا / ١١٦٦ فتحدُّنا) في بعض
وجوهها بـ (ما تاتينا مُحدُّنا) (١).

فإذا قلت: (لا تعص فتدخل النار) فالنهي هو النفي، فهو بحالة قولك: (ما تعصي
منه حل أسار)، فقد نهيته العصيان الذي يتبعه دخول النار، وكذلك قد نهيت عنه،
فالشيء قد اشتمل على الجميع إلا أنْ فيه من المعنى في النصب ما ذكرنا.

فإذا قلت: (قُمْ فأعطيك) فالمعنى: لِيَكُنْ مَعَكَ قِيَامٌ يوجبُ عطيتي، وكذلك: (افْعُدْ
فَتُسْتَرِيحُ) أي: لِيَكُنْ مَعَكَ قَعُودٌ يَتَّبِعُهُ راحةٌ، ويُقَرَّبُ معناه من الجراء إذا قلت: (قُمْ
أعطيت) أي: إنْ تَقُمْ أعطيك.

وإذا دخلت الفاء في جواب الجراء فهي غير عاطفة، وهي في غير الجراء عاطفة؛ إلا أنها
يُخصَّها (٢) أنها تُتَّبِعُ ما بعدها ما قبلها في كلِّ مَرَضِع.

وقال الشاعر في جواب الأمر: وإنما سُمِّيَتْ جواباً تشبيهاً بالجزاء (٣):

يا ناقَ سِيرِي عَنَّا فُصِيحًا

إلى سُلَيْمَانَ فَتُسْتَرِيحًا (٤)

فقد جعلَ سِيرَ ناقته سبباً لإراحته؛ فكأنه قال: لِيَكُنْ مَعَكَ سِيرٌ يوجبُ راحتنا، وهذا
مضارعٌ بقوله: إنْ تُسِيرِي تُسْرَحُ.

(١) انظر تخریجها المذكور في (١-١٣٦).

(٢) في الأصول إلا أنْ معناها الدائي يحصها، تعاقبه إنها تتبع... وهي مصطربة، وقد سقط قبلها وهي في
غير الجراء عاطفة

(٣) تأخرت في الأصول عن بيت أبي النجم التالي، ونسبها: ولذلك سُمِّيَ النحويون ما عطف بالهاء ونصب
جواباً شبهة...

(٤) من الرجز، ومما لأبي النجم المعجلى في: ديوانه ٦٠، والكتاب (٣٥/٢) والمقاصد النحوية (٤ ٣٨٧)

والهيمع (١٠/٢) وملا نسبة هي: معاني المرء (١٤٧٨/٢، ٧٩) والمعتصب (١٣/٢) والطبري

(٦٠٢/٦) وبيان الطوسي (٣٠٦/٦) وشرح المعصل (٢٦/٧) والبحر (٤٤٦/٧) والصحاح (عن)

بق مرَّحَمَ ناقة، للعنق: سيرٌ سريعٌ للإبل، الفصح: من الفصح وهو مباحة الخطو.

وكذلك إذا قال: (أدن من الأسد ياكلك)، فهو مضارع / ١٦٦ ب لقوله (دن من الأسد ياكلك)؛ لأن معنى ذاك: إن تدن من الأسد ياكلك، ومعنى هذا: ليكن منك دنو من الأسد يوجب أكلك أو يتبعه أكلك، إلا أن هذا مما لا يؤمر به؛ لأن من شأن الناس النهي عن مثل ذا لا الأمر به، فإن أردت ذاك جاز.

فإذا قلت: (لا تدن من الأسد ياكلك) لم يجز؛ لأن المعنى: إن لا تدن من الأسد ياكلك، وهذا محال^(١) فإذا قلت: (لا تدن من الأسد ياكلك) جاز، لأن النهي مشتمل في المعنى على الجميع، كأنه قال: لا يكن^(٢) منك دنو من الأسد يوجب أكلك أو يتبعه أكلك، وكذا [إذا]^(٣) قال: (ما تدنو من الأسد ياكلك) هو مثل (لا تدن)^(٤) لا فرق بينهما، وفي الجراء قد جعل نفى الدنو موجبا للاكل^(٥).

(١) بعده في الأصول: لأن الجمع لا يوجب الأكل.

(٢) الأصل: تكن، وهو في الأصول على الصواب.

(٣) إضافة بعرضها السياق.

(٤) الأصل لا تدنو، والتنصيب من الأصول وهو المناسب للسياق. وصحبت (ياكلك) بالجرم في الأصل وهو خطأ.

(٥) آخر ما نقله أبو علي من أصول ابن السراج.

مسائل في آخر الجزء

مسألة

[ع - قل (١) - في قولهم في جمع (عَنَاق) (٢): عُنُوق :- إنما جاز ذلك من قبل أن الحرف الرابع لما تجاور الثلاثة شابة تاء التانيث؛ ولذلك لم يُصَرَف نحو: سعاد وريب؛ شسهما بـ (طلحة) و (حمرة)، فلما كان ١١٦٧/ كذلك كُسِرَتْ (عَنَاق) على (عُنُوق) كما كُسِرُوا ما فيه تاء التانيث من الثلاثي على (فُعُول)؛ نحو: بَسْرَة وبُسُور، ومائة (٣) ومؤوون؛ ألا تراهم جمعوا (أرض) على (أَرْضُون) فكانت الواو واسون فيه عوضاً عما كان يجب فيه من تاء التانيث، فجَرَى ذلك مجرى ما عُوِضَ مِنْ لَامِهِ؛ نحو: سَنَة وسِنُون، ومائة ومِئُون. وهو كما ذُكِرَ.

مسألة (١)

إنْ بُنِيَتْ (٥) مِثْلَ (اسْتَحْتَقَرَّ) (٦) مِنْ (حَبَّرَ) أَوْ (قَتَلَ) وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا لَامُهُ رَاءٌ أَوْ لَامٌ فِيهَا نَظَرٌ.

أما على قول عامة النحويين فإن ذلك لا يجوز؛ وذلك أنك لا تخلو إنْ أنت بُنِيَتْ ذلك من أحد أمرين: إما أن تُظْهَرَ نُونُ (افْعَلَلْ) أو تَدْغِمَهَا، فَإِنْ أَظْهَرْتَهَا لَزِمَكَ أَنْ تَقُولَ: اسْتَحْتَرَّرَ وَاقْتَنَلَلْ، وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ لِإِظْهَارِكَ النُّونَ سَاكِنَةً قَبْلَ الرَّاءِ وَاللَّامِ، وَقَدْ قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ (٧): إِنَّهُ لَيْسَ فِي الْكَلَامِ مِثْلُ: قَتَرَ وَعَتَلْ، فَإِظْهَارِكَ مَا لَا تُظْهَرُ الْعَرَبُ قَاطِبَةً مِثْلَهُ خَطَأً.

(١) أبو علي. ومعناه في: التكملة ١٦٧، والإيضاح ٣٠٦، وعُرْضِي لُغَاتِي فِي: التعليل (٣/ ٣٤٦) والإعتماد (٢/ ٢٦٧) والعسكرة ٢٣٧، وأصله في: المفتاح (٣/ ٣٥٠) والأصول (٢/ ٨٤) وأحد به ابن جني في سر الصناعة ٦١٥.

(٢) عَنَاق الأشي من أولاد البحر.

(٣) أدانة السرة أو ما حوّلها ومثّل بها ابن جني لجمع فَعَلَة على فُعُول في: الخصائص (٢/ ١١٤).

(٤) في هامشها يعطى النسخ من، وسلف التعليق عليه في (٧٦-سب).

(٥) عقد في الخصائص (٣/ ٩٨) بآلية ليبي علة جواز التشيل لاسحتفر وأمثالها وعدم جواز البناء.

(٦) من معانيه. مضى مسرعاً.

(٧) الكتاب (٤/ ٤٥٦) وذكره ابن جني في: الخصائص (٣/ ٩٨).

وإن أنت أدعيت لزيمك أن تقول: اصْبِرْزْ واقتُلْ، فيلتبس ذلك بمثال (اطمأن) على قولهم من ١٦٧/ ب (صَبَر) و(قَتَلَ)؛ ألا ترى أنهم يقولون في مثال (اطمأن) من (صَرَب) (١) اصْربْ، ومن (خَرَج) : اخرجْ. فإذا كان الأمر في هذا لا يُخلبك من إظهار ما العرب على احتساب إظهاره لثقله أو التباس مثال بمثال جرى في الامتناع مجرى بنائت من (صَرَب) و(عَلِم)؛ نحو: عَمِلَ (٢) وَعَبَسَ (٣)؛ ألا ترى أنك لو أصهرت للزيمك أن تقول: صَرَبْ وعَمِلْ، فتظهر ما إظهاره معيِّفٌ معييب.

ولو أدعيت للزيمك أن تقول: صَرَبْ وعَلِمْ، فيلتبس (فَعَلَ) ب(فَعُلَ)، وكذلك لا تبني من نحو: صَرَبْ وقَتَلَ (افْعَلْ) نحو: اسْحَقِرْ واخْرُجْ (٤) واخْرُطْ (٥).

فهذا قياس قول السحويين إلا أبا الحسن فإنه يجوز عدي على قياس مذهبه أن تبني مثل (اخرنجم) و(اسحقفر) من (صبر) و(قتل) وحرهما بما لأمه راء أو لام، فتدغم النون في الراء واللام، فتقول: اصْبِرْزْ واقتُلْ، ولا تخاف لبساً على رايه ومذهبه؛ ألا ترى أن أبا عثمان المازني حكى أنه كان يقول في نحو: (اطمأن) من (صَرَب) : اصْربْ، فيدغم اللام الوسطى في الآخرة.

فإذا كان الأمر في هذا على هذا لم يلتبس (اصْبِرْزْ) و(اقتُلْ) بمثال (اطمأن) منهما؛ لأن قياسه فيهما أن تقول: اصْبِرْزْ واقتُلْ، ١٦٨/ فيدغم الأول ويحرك الثاني والثالث معاً خلافاً على رايه في (اصْربْ) إذا أراد مثال (اطمأن) منه؛ وذلك أنه إنما فعل ذلك إذا أراد مثال (اطمأن) لما كان هناك ثلاث لامات، وفي (اصْبِرْزْ) و(اقتُلْ) إنما معه لامين بإزاء العاء والراء من (اسحقفر).

(١) قولهم رفون أبي الحسن الأثني جماعاً في تصريف المازني في: النصف (٢/٢٦٣) والأصوب (٣/٣٦٧) والخصائص (٢/٤٤١) واللسان (جذب) وشرح الشافعية للرضي (٣/٣٠٤/٢٩٨) وقد صريهما ابن جني في الخصائص.

(٢) العسل الساقفة السريعة وهو عيسى من أمثلة سييويه (٤/٢٦٩، ٢٣٦) وذكره محمد ابن جني في السراة ٣٢٤

(٣) العيسى الأسد

(٤) راد الأمر ثم رجع عنه

(٥) احرطم: رفع انمه، والسكر، وغضب.

فأما الأول من (اصبرر) و(اقتل) فيهما هي نونٌ أُدغمت في الراء واللام، فصارت هي
الاصط ثلاثة أحرف من جنس واحد، وهي على الحقيقة نونٌ بعدها حرفان من بعض
واحد راءان ولامان، وأدغمت النون فيهما لعمّا لم يُحذف ليس؛ كما أُدغمت في
(اجرمر) ^(١) و(خرمس) ^(٢)؛ ألا ترى أن أصلهما (اجرمرز) و(خرمزر)، فجار الإدغم
لما لم يُحذف ليس. ألا ترى أنه ليس في بنات الأربعة أصلٌ على مثال (اختجر) ^(٣)
و(صمان) فيلتبس به (اجرمرز) و(خرمس).

وكذلك القول عدي إن [ببيت] ^(٤) مثال (اسحفر) مما لأمه نون؛ نحو: حرن
وعلن؛ لأنه كان يترمك على قول كافة النحويين أن لا يجرر؛ لانيك تصير فيه إلى أن
تقول: احزنن وعلسن فيلتبس عندهم بمثال (افعلل) نحو: اطمأن من حرن وعلن؛ لأنهم
يقولون فيه أيضاً: احزنن وعلسن؛ كما يقولون فيه من ٦٨ ب (ضرب)؛ اضرب؛
ويكنه يجوز على قياس قول أبي الحسن، فيقول فيه: احزنن وعلسن، فلا يمتس بغيره.

فإن قلت: هبك قلت على قول أبي الحسن في (اصبرر) و(اقتل)؛ إن الحرف الأول
في أول الحروف إنما هو نونٌ وما بعده راء أو لام، فجاز لي أن أرعى أصله ولا ألزم فيه ما
استزمه في (اضرب)، فاقول: (اصبرر) و(اقتل) لاختلاف الحروف، وليست في
(اضرب) مختلفة في الأصل.

أفلا تعلم أن الحروف الثلاثة في (احزنن) و(اعلن) متفقة ليس فيها حرفٌ قلب إلى
حرف. فهلا قلت فيها: احزنن وعلنن، على قياس أبي الحسن في (اضرب)؟ قيل:
هذه الأحرف وإن لم يكن فيها بدلٌ وكانت نونات كلها، فإننا نعلم أن النون الأولى من
(احزنن) هي النون الزائدة في (افعلل)؛ نحو: اسحفر واحسنجر ^(٥) واحرنطم
واحرنجم، وليس كذلك (اضرب)؛ لأنه ليس فيها حرفٌ يُعتد زائداً اعتداداً بحروف

(١) اجرمر، انقبض

(٢) دن (حضع)

(٣) وجدتها في المدحيم وغيرها بالتحقيق دون التشديد ومعناه جذبه بالهجر وهي العصا المعوجة

(٤) الأصل: ثبت وهو تصحيف.

(٥) انمخ عصاً.

الريادة، إنما فيها تكريرٌ أصلي؛ كباء (خَبَبٌ) (١) وقاف (حُرْقٌ) (٢) و [طاء] (٣) (هَقَطٌ) (٤)

وإنما فعل أبو الحسن في (اضرب) ما فعل لما كانت حروفه كلها لامات، وبس لا ولي
مها بنون رائدة / ١١٦٩ كمون (جَحَنَقْل) (٥) و (شَرْتَيْث) (٦)، ولكن لو قال (٧) أبو
الحسن مثال (اصمأ) من (صبر) و (قتل) و (علن) لو حَبَّ على قوله في (اضرب) أن
يقول: اصبرر واقتلل و [اعلن] (٨).

فإن قلت: فإذا كان أبو الحسن عندك وعلى ما عللت به مذهبه في شرحك (٩) تصريف
أبي عثمان إنما عدل عن قول كافة السحويين: (اضرب) إلى قوله الذي هو (اصرب) لما
كبره في قول السحويين من اجتماع حرفين متحركين متواليين مع ما اجتمع من استكراه
ثلاث لامات متفقات إلى أن قال: هو اصرب، فأسكن اللام الوسطى وأدغمها في
الآخرى فراراً من توالي مثلين متحركين مع اجتماع ثلاثة أمثال هناك (١٠)، وفصلت
هناك بما فصلت به بين العميات في نحو: ردذ وفلل (١١)، وبين اللامات على قوله حتى
صار إلى (اضرب)، فهلاً وجب أيضاً عندك على قياس مذهبه أن تُهَرَّب إذا بسيت مثل
(اسحفر) من (صبر) و (قتل) و (علن) من (اصبرر) و (اقتلل) و (اعلن) لا اجتماع
أحرف من لفظ واحد وتوالي اثنين منها متحركين إلى أن تقول: اصبرر واقتلل واعلن؛

(١) الشيع والعظيم والجمل الشديد الصلب

(٢) من معانيه القصير والصيق

(٣) الأصل: هاء، وهو تحريف.

(٤) في المحجم والبصيرسي في: القمط ٣٤٦ من على تسكين الطاء، ووزد في رجز مشدداً ربما يروى، وهو
زجر للفرس إذا استعجلوه.

(٥) العبيط الشفة

(٦) العبيط الكمين والرجلين والأسد.

(٧) الأصل: ولكن قالوا قال، وهو تحريف صوبته بدلالة اللام في جواب لو.

(٨) الأصل: اعلن، وهو تحريف.

(٩) سحريجه في أول المسألة.

(١٠) اعلاما علامة النمرين.

(١١) قل وقل بمعنى

كما هرب من (اضرب) إلى (اضرب) لما ذكرت من اجتماع الأمثال / ١٦٩ ب وتولي
ثين منها متحركين؟

فاجواب . أن الحرف الأول من الأمثال في قوله (اصبر) و(اقنل) و(اعدس) قد تقدم
القول على أنه حرف من حروف الزيادة بمنزلة واو (كوثر) وياء (صيرف) ، وبس كدك
(اصرب) ؛ لأنه لا رائد هناك .

وإذا كان الأول رائداً جاز من احتماله ما لا يجوز مع الأصل أو تكرير لأصل ؛ يدل
على ذلك عندك ويشهد بصحته لك اجتماع النحويين في جواب من قال لهم : ما مثل
(حبطي) و(شرئت) و(عرت) (١) من الفعل ؟ على أن يقولوا : فعنك وفعل وفعل ،
فيتكلمون إظهار النون ساكنة قبل اللام لما كانت زائدة ، ولو كانت أصلاً لم يجر لأنه
ليس في كلامهم نحو : فنروعتل .

والفرق بين (فعلل) وبين امتناعهم من (ضرب) و(عنك) أن هذا (٢) تمثيل
للصيغة ، و(ضرب) و(عنك) جارٍ عندهم معرى أصول كلامهم .
وقد أوضحت هذا في كتابي في شرح التصريف ، فاطلبه هناك .

(١) العنل

(٢) أي فعل ، وانظر التعليق على التمثيل والبناء في أول المسألة ، والنصف (١/٤٤)

آخر المجلدة وهو آخر الجزء العشرين / ١٧٠ من أجزاء أبي علي،
[أول الحادي والعشرين]

أبو عبد الرحمن العَطَوِي^(١):

أجارتنا دُعَاءً عَنْ قَرِيبٍ	فَلَا تَلْقِيهِ بِالْوَجْدِ الْقَطُوبِ
وَلَا تَسْعَحِبِي أَنْ هَامَ كَهْلٌ	عَلَى ظَبْيٍ يُطَالِعُهُ رَيْبٌ
وَلَا عَجَبٌ وَلَا أَمْرٌ بَدِيعٌ	جَنَابَاتُ الْعَيُونِ عَلَى الْقُلُوبِ
لَعَلُّ عَدَاكَ إِنْ أَحْنَى زَمَانٌ	عَلَى بَغْلِكُلِّ وَبَنَاتٍ ذَيْبٌ
وَأَنْتِي حَيْثُمَا وَجَّهْتَ رَحْلِي	حَطَطْتُ بِهِ عَلَى وَادٍ جَنْدِبِ
فَقَدْ صَدَّقْتُكَ نَفْسُكَ عَيْرَ أَنْتِي	مِنْ الْعَلْيَاءِ فِي كَفِّ رَحِيبِ
أَرْقُعُ عَيْشَتِي وَأَصُونُ وَجْهِي	وَيُقَسِّمُنِي مُحَادَّةُ الْأَدِيبِ
وَكَمْ فَالُوا تَمَنُّ فَنَقَلْتُ كَأْسُ	يَطُوفُ بِهَا قَضِيبٌ فِي كَثِيبِ
وَنَدَمَانٌ تُعَاطِينِي حَدِيثاً	كَلْحَظَ الرَّعْدُ أَوْ غَضَّ الرَّقِيبِ
وَكَيْسٌ أَعَجَّرَ وَخُمُولٌ ذِكْرِي	عَلَى ذَا فَاعْلَمَنَّ أَرَبُ الْأَرَبِ ^(٢)

مسألة

قال سيهويه^(٣): إِذَا حَفَرْتَ (خَبْرًا مِنْكَ) وَ(شَرًّا مِنْكَ) حَفَرْتَ عَلَى الْبَقْظِ وَلَمْ تَأْتِ
بِالْهَمْزَةِ.

فا: وهذا، لأنَّ اللفظ كذلك / ١٧٠ ب وبناء التحقيق قد تَمَّ، وإذا كانوا يقولون^(٤) في

(١) محمد بن عبد الرحمن بن عطية أبو عبد الرحمن العطوي شاعرٌ مصريٌّ معتزليٌّ، انظر: المهرجنت ٣١٥،
والوحيات (٣٦/٦)

(٢) من الواو، وفي شعر العطوي (مجلة المورد مجلد ١ عدد ١) الأبيات الثالث والثامن والتاسع ص ٧٥،
وخرجها عن الأهاني (١٢٥/٢٣) والتشبيهات ٣٦٧، وبهاية الأرب (١٠١/٤) واختار من شعر بشير ١٤٥،
ومعاصرت الرابع (١١٧/٣) ووجدت الثامن والتاسع في: الوافي (١٢٨/٦) والأعجر محمد بن البهر،
الأرب: انقل أو الدهاء، ورواية التاسع في المصادر: تعاطيني - تعاطيني، كلحظ الحب = كلحظ الوعد.

(٣) الكتاب (١٥٧/٣) وتصغيرهما عدة: خَيْرٌ مِنْكَ وَشَرٌّ مِنْكَ. وانظر: الأصول (٥٧/٣)

(٤) انظر تعريب الأقال في تصغير هار ويضع في (١٥٣-١)

(هـ) : هُوَيْرٌ ، وفي (يَضَع) : يَضْمَعُ ، ونحو ذلك فلا يَرُدُّونَ الأصول ، فإن لا يَرُدُّ الرائدُ
أولَى

فإن قلت : هَلَا رَدَدْتَ ذلك ؛ لأنَّ المعنى على إرادة الهمزة ؟ قيل : هذه المعاني إنما تُقاس
بثبوت بها الأصول لا لِيُجْتَلَبَ بها الروائدُ .

فإن قلت : فقد قال جريرٌ في بعض أبياته :

الْأَخَايِرُ (١)

فهذا يدل على أنه هو الأصل ، فكما كُسِرَ عليه فَهَلَا حُقِرَ عليه ؟ ويُستدل بذلك على
أن الهمزة مرادة في الواحد .

فلا يجوز أن تكون الهمزة مرادة في الواحد ؛ لأنهم قد أنشؤهُ وهو صيغة بالشاء ، فإن :

وَأَمُّكُمْ خَيْرَةٌ لِلنِّسَاءِ عَلَى (٢)

وهذا يمنع أن تكون الهمزة مرادة فيه ؛ لأنَّ ما فيه الهمزة من هذا من الصفات لا
تَدْخُلُهُ الشاء ؛ إلا تُرَاك لا تقول : أحسرة ؟ فإن قلت : فالهمزة إنما [تُرَادُ] (٣) في الواحد
المذكور قبل احتلاب الشاء فإذا اجْتَلَبْتَ لم [تُرَد] ، فإن ذلك فاسد ؛ لأنَّ الشاء إنما تَدْخُلُ
فيما يؤنَّثُ بها على حدِّ ما كان قبل دخولها لا يُعْمَرُ لدخولها النِّظْمُ الذي كان قبله ،
وليس كالعلامتين الأخيرين .

فثبت أنَّ [الهمزة] (٤) غيرُ مرادة في (خير منك) و (شر منك) .

فإنَّما (الأخايِر) فإنَّ هذه / ١١٧١ الهمزة إنما جاءت كما تَجِيء في التفسير الزوائد لم
تَكُنْ في الواحد ؛ نحو : باطل وأباطيل ، وعروض وأعارضي ونحو ذلك .
أنشد الأصمعي :

(١) سلف ذكره في (١٣٩-١) و (١٤٦-ب)

(٢) صدر بيت للجميع تقدّم تأناً في (١٤٦-ب)

(٣) الأصل : تراد بالرائي ومثله (ترد) الآتية ، وهو تصحيف يشهد به تكرار (مراد) وتصريحها في السياق

(٤) الأصل : الشاء وهو سهو بالكلام عن إرادة الهمزة .

وأبي الذي ترك الملوك وجمعهم بصُهاب هامة كامس الدابر^(١)

وقال:

هبلت عرانة قلبه بعوارس تركت فوارسه^(٢) كامس الدابر^(٣)

إذ كان (اندابر) صفة لم يحس^(٤)؛ لأن حكم الصفة أن تكون رائدة على موصوف، وليس في (الدابر) معنى أكثر من معنى (أمس)، فإذا كان كذلك حتمته على أمس الزمان اندابر وسعين اندابر، ثم أقمت الصفة مقام الموصوف مثل (صلاة الأولى)^(٥)، وهذا كان كذلك ثم يكس في مجيء هذا متصلاً بـ (أمس) ما يجوز تصغيره^(٦).

و(نشد)^(٧) أيضاً لا يُحقر؛ لأنه يجري مجرى (أمس) من حيث كان خلافه.

وفي غالب ظني أن الأصمعي قال: يقال: ذهب فلان كما ذهب أمس الدابر^(٨)، ثم أنشد:

وأبي الذي ترك الملوك وجمعهم

فإذا كان كذلك فظاهر (الدابر) أنه صفة.

هنا قلت: فكيف وجّه ذلك؟ فقد يجوز / ١٧١ ب أن يكون حملته على المعنى لـ

(١) من الكامل، وقد لب البكري في السطحة ٨٣٥. منسوب إلى رجل من بني مرة، وأظنه أحد بني حرملة، وهو بلا نسبة في الخصائص (٢٦٩/٢) والحكم (٤/١٠٠، ١٥١/٣٤) والخصص (١٤/٣٤) وأنشده أبو علي في 'الحجة' (١٧٥/٦) على الصفة المراكدة، وفي (٢٢٩/٦) على مجيء أدبر وذبر بمعنى رلى والنظي. وصهاب قرية بعارس.

(٢) أمس (فوارسه) بفتح النسخ ك صح، أي كذا في الأصل وهو صحيح.

(٣) من الكامل، وهو بضمراء بن حطان في شعره في: شعر الخوارج ١٦٦، وتحريمه فيه وسعه 'شعور' ٧٣، وثار يخ حبيبة بن خياط ٢١١، والخصائص (٢٦٩/٢) وغزاة امرأة من الخوارج دخلت بأصحابها الكوفة فالرم الحجاج قصره ونحس به ورؤي البيت: ذعرت، وصدعت - هبلت، المعبر - الدابر

(٤) لا يجبرها صفة ها إلا على نازيل (أمس) بوقت، وقد أجاز في (١-١٥٨) أن تكون صفة مؤكدة

(٥) سبق التعليق عليه في (١-١١٠)

(٦) مع سيبويه (٤٧٩/٣) نصيره لعدم عكسه، وواقعه أبو علي في. التعليقة (٢٤١/٣)

(٧) مع سيبويه تصغيره كامس، وانظر احتجاج السيرافي (العلمية ٤/٢١٩) لذلك، ولم ير أبو علي في التعليقة مائة من تصغيره

(٨) التهذيب (١١٣/١٤)

كان (أمس) وقتاً، وقد جاء:

بِرَجَزٍ مُسْتَحْفَرٍ الرَّوِّي

مُسْتَوِيَاتٍ كَمَوِي الْبِرْتَنِي^(١)

عقال: (مستويات) أراد الأبيات، وجاز أن يصف أبيات الرجز بالاستواء، وإن كانت مستوية في الرتبة فحسب ذلك للرحاف الممكن أن يجيء فيه؛ ولأن الاستواء أخص يمكن أن لا يراد به الوزن، لكن استواء المعنى وجوده؛ ألا ترى أنهم قد يصفون الأبيات بعكس ذلك فيقولون: «شعر فلان كالدرّ نظم مع أبعاد الطباء»، وقد حكى عن بعضهم ذلك في شعر ذي الرمة^(٢)؛ فلهذا حسن أن يوصف به الأبيات.

وأما (الثلاثاء) و(الأربعاء) فلا يحقر أيضاً^(٣)؛ لأن وضعه وضع الأعلام، وهو وإن كانت فيه ألف ولام فإنه كـ (أسماء)، والاختلاف الراجع في أشخاص هذه الأيام لا يخرجها من أن يكون كـ (أسماء)؛ كما أن اختلاف أشخاص الأسد لا يمنع أن يكون (أسماء) يجري عليه على حد ما تجري الأعلام على المسعيات، فكذلك (الثلاثاء) و(الأربعاء).

مسألة

١١٧٢/ (قاضي)^(٤) لم تحذف الياء لانتقاء الساكنين لكن لأنها رابعة؛ إلا ترى [بيض].

(١) من الرجز، ومما لا يبي الجودي في: شرح اشعار الهذليين، ٦٧٦، والخزانة (٣٩/٧) والمحكم (٣٦٩/٧) وسمان (جود، بدل) وبلاسية في: المقتضب (٨١/٢) وما اتفق لفظه للمبرد ٥١٥، وسر الصائغ ٦٤٨، ولأنضاب (٢٧٤/٣). مسحتر لا تكف فيه ولا توقف، البرقي: تمر جيد.

(٢) حكى عن أبي عمرو بن العلاء شعر ذي الرمة نطق عمرو بن تميم من قليل، وأما طيء بها مشم في أول ضمها يعود إلى أرواح البصر، وروي قريب منه عن جرير والمبرد في: والمعنى يختلف مراد أبي علي فهم يريدون أن نفسه لا يبقى طويلاً. انظر: طبقات العحول ٥٥١، والأغاني (١٨/١٤) والموشح ٢٢٥-٢٢٧، وجمهرة الأشعار (٢٢٢/١) والخزانة (١٢٠/١).

(٣) مع سيبويه (٤٨٠/٣) تصغيرهما، وكان أبا علي يرد على محالفيه في إجازة ذلك كالكوميين والدرسي ومبرد. انظر المسألة في: المقتضب (٢٧٥/٢) والانتصار ٢٢٩، وشرح السيرافي (العلمية ٤-٢٢٠).

(٤) حذف الياء من (عاصي) مسبوياً علته سيبويه (٣٤٠/٣) بالثناء الساكنين، والنصر أبو علي على ذكر حذف ولم يحله في: التكملة ٥٥، والخلقيات ٣٣٧، والتعليقة (١٥٨/٣) والعصدي ١٦، ولا يعد أن قوله هنا من عنوان الباب عند سيبويه: باب الإضافة إلى كل اسم كان على أربعة أحرف فصاعداً إذا كان آخره ياء ما قبلها حرف مكسور.

مسألة

إنما يقول سحويون (١): إن التقدير بالاسماء الواقعة بعد (أما) (٢) أن تأتي لفاء؛ يريدون هذا مما كان مُقدِّماً من الجملة الداخلة فيها الفاء التي هي جواب (أما) فأما ما لم يكن من الجملة التي دخل عليها الفاء فإن هذا التقدير فيه غير سائغ؛ ألا تراهم قد قالوا: (أما يوم الجمعة فإني ذاهب) (٣)، فأوقعوا بعد (أما) ما لا يستقيم أن يلي لفاء، لأنه ليس من الجملة التي تدخل عليها الفاء، وإنما عمل فيه ما هي (أما) من معنى الفعل.

فكما قصصوا بهذا ولم يحجز أن يلي الفاء حيث لم يكن من الجملة التي دخل عليها الفاء، كذلك قوله: ﴿إِنْ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ﴾ (٤) لا يلزم أن يلي لفاء، لأنها ليست من الجملة التي هي جراء؛ كما لم يكن ما انتصب بمعنى (أما) من الجملة التي هي جراء (أما)، فلا يلزم من هذا أن يصير تقديره: مهما يكن من شيء فإن كان من أصحاب اليمين سلام لك، فيبقى الشرط بغير فاء في جوابه في حال السعة.

مسألة

١٧٢ ب إنما لم يحجز إضافة (أثني عشر) ولا الإضافة إليه (٥) من حيث كانت (عشر) في موضع النون، فكان يجب من هذا وقوع الإعراب في وسط الاسم؛ ألا تراهم لما أضافوا (زيدان) و(قُسُورون) (٦) حذفوا علامة الإعراب؛ لئلا تقع حشواً.

(١) الكتاب (٢٣٥/١) والمقتضب (٦٨/٢) ومغني النحاس (٤٥٧/١) أما عبد الله مستطيل تقديره، مهما يكن من شيء، فبعد الله مطلق وكلام أبي علي جاء أكثره في: الشعر ٦٣، وانظر التعليق المؤلف على أما وآية الواقعة في (٢٥-ب)

(٢) لم تظهر الهمزة في الأصل في أكثر مواضع ذكرها في هذه المسألة.

(٣) الكتاب (١٣٧/٣) والمقتضب (٣٥٤/٢) والأصول (٢٧٤/١) والشعر ٦٤

(٤) سورة الواقعة (٩٠) وتام ما به للعائدة "وأما إن كان من أصحاب اليمين سلام لك من أصحاب اليمين" وسلم التعليق عليها في (٢٥-ب)

(٥) مع سيبويه (٣٧٥/٢) الإضافة فيها، وشرح أبو علي قوله في مسألة مفصلة بعدها لأثني عشر في غلبات ٣٢٢، محلل الإضافة بمعنى التحصيل كغلام رجل، والإضافة إليها بمعنى السب، وفي شرح لأخير سقطت (٧)

(٦) معمر قُسُري، وزيدِي، انظر الأصول (٦٨/٣)

وفتحوا إراء من (اثني عشر) (١) كما فتحوها مع سائر أخواتها من حيث كانت دلائله على العدد كدلالة أحواته، وحسب ذلك حيث كان الاسم الثاني يسر له من الاتصال بالاسم الأول ما يلياء في الإضافة بالاسم المضاف إليه؛ ألا ترى أنه لم يكسر لاسم عليها كما كسر عليهما في نحو: حوئي وحوالي (٢)، ولا يكون ذلك في التاء (٣).

وحسب ذلك أيضاً أن الإعراب ليس على حد الإعراب في الأحاد التي هي الأصوب، وإنما هو انقلاب الحرف (٤)، وقد جاء ذلك في نحو: هُذَي وَعَصَي (٥)، وهي حروف إعراب قد انقلبت.

ومع أنهم قد جعلوه (٦) بمنزلة اسم واحد، فقد قالوا: خمسة عشر، فجعلوا حرف التثنية في الاسم الأول، وهي لا تكون إلا في آخر الاسم، وهذا كله في تقدير الانفصال، ولأن وقوع الهاء في الاسم الآخر قد صار فيه تفرق بين معنيين.

(١) علل الفتح بعمر وجه في: الحلييات ٣١٩-٣٢١

(٢) قال سيوريه (٢٣٢/٣)، حوئي كسر عليه حوئي وليست بباء لحقت حوال.

ومثله في: البصريات ٣٣٣ وفي تفسير غريب الأبنية ٢٢٣ الحوالي: ذو الحيلة، وفي السمراني (العلمية ٤٩٨/٣): لطف الحيلة.

(٣) يعني تاء التثنية، وفي الإعمال (١١٩/٢): الثاني من خمسة عشر بمنزلة الهاء فمرده هنا أن التاء لا يكسر عليها بل تسقط.

(٤) يرى أبو عبيد ياء (اثني) حرف إعراب فياحد في المعرب بالمحروف يقول سيوريه ومثله في: البصريات ٨٩٥، وعريب ٣١٩، وانظر الكتاب (١٧/١) والمقتضب (١٥١/٢) والانتصار ٤٥، وريصاح الزجاجي ١٣٠،

٤١، والسمراني (٢١٥/١) وسر الصناعة ٦٩٦

(٥) أي هادي وعصاي، ولغة هديل وغيرهم قلب ألف ياء في المقصور المضاف إلى ياء، أمكلم، وقرأ بها في

مبكرة (٥) وطه (١٢٣) وذكرها سيوريه (٤١٤/٢) وأبو علي في النكمله ٤٨، والشجراريات ٢٨،

والعسكرية ١٦٠، والحجة (٨٦/١) وهي محرفة في: التحليقة (٢٥٦/٢)، وكسر القصاد في أصب تحريف

وانظر اللهجات في: الكتاب ٢٦٤

(٦) أي جعلوا العدد من أحوال اثني عشر كخمسة عشر بمنزلة...

١٧٣/ مسألة

(هذا صُوْرِبْ ريداً) (١) أقيح من (هذا ضاربٌ ظريفٌ زيداً) (٢)؛ لأنَّ التحقير هو في معنى الكلمة، والصفة قد لا يتبع الموصوف. فإن قيل: هلاً لم يخرج بالتحقير من شبه الفعل كما لم يخرج (ما أفعله) (٣) وسخوه من شبهه؟

قيل: لأنَّ المحقَّر من الأفعال لا مناسبة بين الأسماء المعمَّلة عمل الفعل وبنيته؛ ألا ترى أنَّ ما كان من أسماء الفاعلين للمُضَيَّ لم تعمل (٤)، وهذه الأفعال التي حُقِّرت هي الماضية [بيض].

مسألة

سأل سائل: أيُّما أفضلُ أزيدُ أو عمرو؟

وانقول فيه: إنَّ (ما) يسمي أن يكون بمرة (رحل)؛ كانه قال: أيُّ رجلٍ أفضلُ؟ ولكن لا يجوز (أو) بل (أم) (٥)؛ لانه يسمي أن يكون بدلاً من (أي)، فيجب أن يكون على حدة، فكما أنَّ (أي) على معنى الهمة و(أم)، كذلك يسمي إذا أبدلت منه. ألا ترى أنك إذا قلت: زيدٌ أو عمرو، فلم تدخل حرف الاستفهام لم تستقم؛ لأنك

(١) الكتاب (٤٨٠/٣) والأصول (٦٢/٣) وشرح المصنف للبخاري ٧٨٢، وابن معيش (١٣٩/٥) وشرح الرضي بشافية (٢٨٩، ١) وحكي أبو علي ذلك في: الحجة (٤٤٥/٤، ٢٢٤/٥) والشيرازيات ٢٨٧، والتعليق (٣٤١/٣) متابعاً سبويه على المصنف لأن التصغير في: تخصبته كالصفة، مساوي بينهما ولم يفرق كفعده

(٢) الكتاب (٢٩، ٢) ولعله هذا ضاربٌ عاقلٌ أباه، وأعدته من محقق الشيرازيات، وفيه من تعليقاته (٢٣١) فضلٌ تعليلٌ للمصنف، وقال في الحجة: جاء شيء منه في الشعر وفي المصباح ٢٢١ حكاية جوار عنه، وانظر التعليق على بيت بشر في (٢٠٠-١)

(٣) تصغير المعجب وترجيئه بما لا يخرج من الفعلية في: الكتاب (٤٧٨/٣)، والعصيب (١٨٤) وأما ابن الشجري (٣٨٢/٢) وانظر التكملة ٢٥٦، والضرورة ٢٤٠

(٤) شرحه في الباب الذي عقده لعمل اسم الفاعل في: الإيضاح ١٧١، وانظر التعليق على (هذا مدبرٌ أمس) في (١٧٤-ب)

(٥) في البصريات ٨٩٢ لم يُجزَّ أم مكان أو هي (أيهم يضرب أو يقتل زيداً) لأن معنى أم قد استعرفها أي، وفي استوره ٢٠٠ محرف وانظر ما سبق عن أم في (٦١-١) والمضديت ١٩٤

كست تُخرجُ البَدَل من حُكْم المبدل منه .

وعنى هذا نقول - وهو قول أبي عمر أيضاً -: كم رجلاً آنالك؟ ثلاثة / ١٧٣ ب أم أربعة؟ فتبدل (ثلاثة أم أربعة) من (كم)، وتعطف عليه بـ (أم) دون (أو) (١).

فإن كنت أقول: ريداً أو عمرو، واجعله بدلاً من (أفضل) . كان فاسداً؛ لأنه يصير إلى (أيهما أحدهما؟) وهذا لا يجوز؛ لأنه لا فائدة فيه؛ لأن الخبر له [ريد] (٢) على الأول؛ ألا ترى أن (أيهما) هو (أحدهما) .

وبوهدلت من الضمير في (أفضل) - فقلت: أقول: أيهما أفضل؟ أريد أو عمرو؟ فأبدل (ريداً) من الضمير - لكان المعنى يصير: أيهما أفضل؛ أحدهما؟ وهذا [بيض].

مسألة

قالوا: ليلة ليلاء (٣)، وأنشد ابن الأعرابي بيتاً فيه (لَيَالٍ) (٤)، فهذا على أنه قلب (ليلال)، ويجوز أن يكون (ليلال) (٥) جمع (ليلاء)، وكسر لأنه مثل صحراء ونحوه؛ ألا ترى أنه ليس له (أفعل)، فليس كـ (حمراء) ثابت (أحمر) .

فإن قلت: فقد جاء:

(١) في الكتاب (١٦٨ / ٢) باو غير مسبوقة بالهمزة وشرحها في . التعليقة (٣١٠ / ١) وأوجب الرفع في مثل جمعتنا في: المنصورة ٨٣.

(٢) الأصل: يرد وأعلى الراء علامة الإعمال، وهو تصحيف.

(٣) مجلس لعلب ٧٩، واشتقاق ابن دريد ٤١، والميهج ٢١٧، والمين (٣٦٣ / ٨) وهي شديدة الضمة ويقال ليلة اللاني: الليلاء.

(٤) يشير إلى البيت:

جمعتك والبدر ابن عائشة الذي اضاءت به مسجككككك الليلال

وهو من الطويل، وهو للكهميت في: ديوانه (٣٧٧ / ١) وأزمة للرؤوفي (١٥٦ / ١) والناس والتاج (بيل)،

وقال امرؤومي أنشده للكسائي وتوجيهه على أنه أراد الليلي فقلب وقدم الراء علماً وليت لأن فمرت

مسجككككك بكسر الكاف وفتحها شديد السواد، وابن عائشة: لعله يريد سعيد بن خالد بن أسيد

وجده لابيه عائشة بنت حلف الخزاعية أخت طلحة لطلحات، انظر: الشعر والشعراء ٥٧٨

(٥) لب جمع على حذف مفرد لم يُسعمل عند سيبويه (٢٧٥ / ٣) وتابعه أبو علي في الكملة ١٧٤،

والعمية (٨٦ / ٣)

والليل مختلفُ العلائقُ اللَّيلُ^(١)

فإنَّ (الَّيلَ) صيغةُ (لَّيْلٍ)، وليس (الليلُ) على حَدِّ لَيْلَةٍ ولا هو مُدَكَّرٌ؛ ألا تراهم استعمموا (الليلَ) في معنى التكثير وأجرؤهُ مجرى الدهر والأبد في قولهم: (سيرَ عليه الليلَ والدهرَ والأبدَ)^(٢)، فتعلم بذلك أنَّ (الليلَ) / ١٧٤ ليس على حَدِّ اللَّيْلَةِ فإذا كان كذلك لم يكن (الَّيْلُ) من (ليلاء) بمنزلةِ (أحمر) من (حمراء)، وإذا كان قد جاء (أجمع) و(جمعاء) مجيءَ الاسمين - مع أنَّ (جمعاء) مؤنَّث (أجمع)، ولم يمنعهما من ذلك أنَّ يجريا مجرى الاسمين، ولا يجريا مجرى الصفتين - فإنَّ لا يجري (الَّيْلُ) مع (ليلاء) هذا المجرى لاختلاف معنييهما وأنَّ إحداهما ليست على الأخرى أجدر وأولى.

مسألة (٣)

بحثت الهاءُ في (دَوْبَرَةٍ) و(قُدَيْمَةٍ)^(٤) ونحوهما من قبْلِ أنَّ التحقيق قد يُردُّ فيه الشيءُ إلى أصله في ردِّ الحذف، وقد جرت هذه الناءُ مجرى الأصل؛ نحو: بُرَى وِبْرَةٌ^(٥)، وسِنُونُ، ومِسُونُ، فكما تُردُّ اللامُ في (هَسِيٍّ) و(دُمَيٍّ)^(٦) كذلك تُردُّ في (دَوْبَرَةٍ) ونحوها.

(١) لم أجده هذه الرواية، ولكن للفرزدق بيت رواه:

فالت وخائره يكثر عليهم والليلُ مختلطُ الغياطلِ اللَّيْلُ

وهو من بكامل، وهو له في ديوانه لبصارى ٧٢٤، والنقائض (١٥٣/١) ومنتهى العصب (٣٣٢/٥) وأرملة المبروتى (١٥٤/١) واللسان والتاج (غياطل) و(ليل)، والمعاضل ظلمة الليل، لأبيل: التام (٢) اسكتاب (٢١٧-٢١٦/١) والأصول (١٩١/١) والخلقيات ١٧٤، والحجج (٣١/٢) ومختصرها في كتابنا (١٢٢-ب) وفي الأصل اللَّيْلُ والدهرُ والأبدُ، والصحيح مما تقدم، وذكرها في: السبيليات ٣٠٦، وإعمال (١٩١/١) بالرفع للتقليل وهو خلاف معناه هنا

(٣) تقدم أكثر ما فيها في المسألة التي عمدها في (١-٢٠)

(٤) نصعبر دار وقدم، وذكر الثانية في: الحجج (١٩٩/٤) والنكملة ١٩٧ في تصغير المثلث الذي لم يثبت علامة التانيث في مكبَّره فتلحق في التصغير.

(٥) البُرَّةُ بضم الباء وحلقة في لُفِّ التعبير جمعها بُرَى، وهما من أمثله سيبويه (٥٩٩/٢) وذكرهما في

النكملة ١٦٣، وشرح وجوه جمعها في التملغة (٨٦/٤) فقال: جمعت على فعل لأنها فعلة

(٦) نصعبر من ردم، والثانية ذكرها فيما حذف لأمه ولم يعرض منه شيء في: النكملة ١٩٩

وأما الحرف الرابع في (عقرب) فصارع بطول الكلمة به حرف التانيث، فلم يدحبه تانيث

وقد سنوا بين الأصل والزائد (١) في أماكن منها: حذفهم نحو: لم يرم، ولم يحش، ولم يدع، كما حذفوا المنجز الحركات الزوائد. ومنها: مرابي (كـ حَبَارِي)، والرابع شابه لرائد، ألا ترى أنه لا يحلو من حرف من حروف الذلاقة؛ ولذلك مثل التحويين نحو: جعفر (فَعْلَل) (٢) ١٧٤/ب فكررُوا لأمَّا زائدة.

مسألة

جاز (أصحابي إخوتك إلا زيداً) (٣)؛ لأنك تُجرّد من هذه الجملة معنى الفاعل فتعمل في المستثنى بحرف الاستثناء (٤)؛ لأن ما لا يعمل بنفسه قد يعمل إذا أعين بالحرف؛ نحو: قدّم القوم إلا زيداً (٥)، واستوى الماء والخشب (٦)، وهذا ما رُوي عن أبي (٧).

مسألة

جاز أن يُقتصر في (استوى الماء والخشب) على فاعل واحد حملاً على المعنى لما كان معناه: تساوياً؛ كما اقتصر على الفاعل من خبر المبتدأ في قولهم: (أقائم زيداً) (٨) لما كان معناه: أيقوم زيداً؟ وكقولهم: (حسبك يسم الناس) (٩).

(١) أي إلهم سوراً بين رابع حرف وهو أصل وهاء التانيث وهي رائدة مكاناً بمنزلة واحدة في التصغير.

(٢) انظر المسألة التي علقها لؤي جعفر في (١٦٣-ب)

(٣) ذكره في (١٤٥-ب) وفي معاني الأحفش ٢٦٥: كلهم أصحابك إلا زيداً

(٤) تقدمت الإشارة إلى أن المستثنى منصوب بالجملة عنه في (٧٥-أ)

(٥) معاني الأحفش ٦٤، والمقتضب (٣٨٩/٤) والأصول (٢٨١/١) والإيضاح ٢٢٥، والبصريات ٢٠٢

(٦) الكتاب (٢٩٨/١) ومعاني الأحفش ٣٦٨، والأصول (٢١٠/١) والإيضاح ٢١٥، والبصريات ٢٣٠، وسر

الصاع ١٢٦، ٦٣٩، وشرح الرضي (٥٢٠/١) وفيه: والخشب مقياس يُعرف به قدر ارتفاع الماء وقت

ريادته

(٧) انظر محل انحرور في مثله في: المشورة ١٦٥، والإيضاح ١٠٨، وذكر أبو علي فيه ١٧١ ١٧٢ الخلاف في

إعمال اسم الفاعل الناصي وأحاط فيه وفي الشيرازيات ١٢٥، والحجة (٤٤٥/٤) والبصريات ٩١٣، وكتاب

(١٧٣-أ) عدم إعماله وحمل ما خالف على الحكاية.

(٨) المعكريد ١٣٣، والشيرازيات ٤٠٥، والإغفال (٢٦٣/١) والإيضاح ٧٩، والبصريات ٦٢١

(٩) تم الكلام عليها في (٤٧-أ)

مسألة

«ظرف»^(١) مع المفعول به كالمفعول به مع الفاعل في إقامته مقام الفاعل دونه

مسألة

بُني (الآن)^(٢) لأنه مُشارٌّ به إلى وقتٍ حاضر، وليس معه حرفٌ إشارة، وبما تَضَمَّنَه بُني.

فإن قيل: فهلاً كانت اللام فيه مثلها في (مررت بهذا / ١٧٥ الرجل) و(يا أيها الرجل) فعُرف باللام مع الإشارة؟

قيل: لا يجوز أن يكون (الآن) متعرِّفاً باللام على جهة الإشارة هذا؛ لأنَّ التعريف الحادث بالإشارة في هذا القبيل لا يكون حتى يجري صفةً على مُبْنِيٍّ، فبما كان كذلك وَجِبَ أن يتضمَّن معنى الحرف مُبْنِيًّا، وليس (الآن) كذلك؛ لأنه لم يَجْرِ صفةً على مُبْنِيٍّ؛ فلذلك ضُمِّنَ^(٣) معنى الحرف فُبْنِيٍّ.

هذا أضيف أعرب؛ لأنه قد زال عنه تعريفُ الإشارة وحصل تعريفه من قبل الإضافة؛ كما عراب (أمس)^(٤) إذا أضيفته ليزوال التعريف [باللام]^(٥) المرادة عنه، وصار بمنزلة سائر الشكرات؛ فكأنك أضفتَ أمساً من الأموس.

(١) شرح هذا المعنى في: البصريات ٢٢٩، والعبارة تومئ إلى اشتراط البصريين عدم وجود المفعول ليتوب الظرف عن الفاعل في حين يخالفهم الكوفيون، وأبو علي يأخذ بقول البصريين في الصفحة (٥ - ٢٦٠) والإيضاح ١١٤، وانظر المسألة معصلة في: التنزيل (٢٤٢/٦)

(٢) لا يخرج في كلامه عما قال في مسألة الآن في: الإغفال (٢٧٩/١) غير أنَّ المعنى هناك حرف التعريف ولم يذكر الإشارة المذكورة هنا بل جاءت فيما نَعْنِيهِ من كلام الرحاج، وهما واحد لفرقه في الخليل ٢٣٠ في ثالث أنواع أن يكون تعريفاً للإشارة إلى حاضر ومسألة بناء الآن موضع اختلاف نحوه في أمالي ابن الشجري (٩٦/٢) والإنصاف ٥٢٠.

(٣) الأصل: ضم، ومعناه كفله فلا وجه له.

(٤) مرَّ كلامه في: (أمس) وبناؤها والتعليق عليه في (٨٠-٩٠-ب)

(٥) الأصل: اللام بدون الياء.

مسألة

(هدن) (١) اسم صيغ للتثنية؛ لأنه لا يمكن تنكيره، فليس كل زيدان (و) رجُلان (فإن قلت: ما أنكرت أن يكون التثنية إنما توجب تنكير ما يمكن تنكيره، والمشار به لا يمكن تنكيره؟

قبل: كيف نصرقت الحال؟ هل كان الاسم يمكن تنكيره أو لا يمكن تنكيره متى شئ فشورك في اسمه صار بكرة؟ ومن هنا قال الخليل / ١٧٥ ب في قوله:

يا هيدُ هندُ بينَ خَلْبٍ وكَيْدٍ (٢)

إن (هنداً) هنا بكرة.

وبوجوه لقائل أن يقول: إن التنكير فيما لا يتنكر لا يحدث بالتثنية، لحاج آخر أن يقول: إنه لا يحدث فيه بالإضافة، فيحيز إصافة المسهم إذ لا فصل بين الإضافة والتثنية في أن كل واحد منهما يوجب تنكيراً، وفي امتناع إصافة المبهمة دليل على امتناع التثنية فيها، واجتماع أساس (٣) على أن الكاف في (هناك) ونحوه لا موضع لها، وثبوت السون في (ذاتك) دليل على أنها لا تضاف، بل التثنية أشد دهاياً في التنكير من الإضافة، وذلك أنه قد يجوز أن يكون واحد لا ثاني له، فيُسرل في الإضافة منزل واحد من أمة، والتثنية قد حصل بها الزيادة على الواحد، ودحوّل اللام للتعريف كالكرة البتة في نحو: الزيدان والعمران.

ولا يدل الانقلاب (٤) في (هدان) و(هذين) على أنه تشبة لقولهم: كلاهما وكتبهما وأخرك وأحاك وأحيك، وكقولهم (٥): مَين؟ فإذا وصلت قلت: من يا فتى؟

(١) الكلام في أن (هدان) مرثعل وليس تشبة ذا، ورجحه أبو علي في: البصريات ٨٥٢، وحكي عنه في: سر الصبغة ٤٦٦، وشرح الباقولي للمع ٦١٠، وكان ابن بري في: شرح اللع ٣٠٧ يرد قول أبي علي في تفسير أن دان تشبة ذا

(٢) من الرجز، وهو بلا نسبة في: الكتاب (٢٣٩/٢) والتمام ٧٦، وتخصيل عين الذهب ٣٢٣، والمحكم (١٢٨/٥) والخلب حجاب القلب وقيل غير ذلك، وهو لقليل في الكتاب أراد أن بين حب وكيد جعلها بكرة. يريد للتثنية.

(٣) الكتاب (٢٤٥/١) ومعاني الأحفش ٢٩٩، والفراد (١٤٩/١) والمقتضب (٢٧٨/٤)

(٤) انظر المعنى على تسميته إعراب التشبة انقلاباً في (١٧٢-ب)

(٥) الكتاب (٤٠٨-٤٠٩) في الحكاية إذا قال: رأيت رجُلين فتقول: مَين؟ فإن وصلت قال: من يا فتى للواحد ولاتين والجميع وأقره أبو علي في: المشورة ١٣٣، والتعليق (١١٢/٢)

مسألة

قياس قول سيبويه (١) في (فيها) في قوله:

فلا لغو ولا تأثيم فيها (٢)

أن يكون حبراً / ١١٧٦ عن الأسمين، وهو في موضع رفع؛ كما أنك إذا قلت: لا رجل
[لا علام] (٣) فيها، كان (فيها) خبراً عنهما؛ ألا ترى أن (لا) مع (رجل) في موضع
اسم مرفوع على قول سيبويه (٤)، وخبره مرفوع كما يرتفع حبر (لا رجل) ظرف في
الدار (٥).

(١) الكتاب (٢٨٦/٢) وللکلام تعلق بكلامه في الاشتراك في الخبر بعد (ن) في: (١٤٤/٢) ولا يعني أن
البيت من شواهد سيبويه

(٢) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

ولا حين ولا فيها ملیم

والشهور في كتب النحو والمعجم أن عجزه:

وما مأخوذاً به أبداً مفیم

وهو عجز بيت آخر، فأكثر النحاة يذكرونه ملفعاً، وهو لامية بن أبي الفتح في ديوانه ١٢٢، وفي هامشه
مفضل تخريج ورد عليه معاني الفراء (١٢١/١) وهو أقدم من وحدناه عنده مطلقاً، وشرح اللص لابن
برهان ٩٥، والباقولي ٣٩٢، والإعراب المنسوب ١٧٤، والكتاب ٢٣٤، والتدبير (٢٩٦، ٢٣٦/٥) وشرح
شاهد التحفة بلعمداد ١٤٩، والمحكم (١٦٨/١١، ٣١٣/٤) واشده أبو علي في: الحجة (١٩٢ ١)
على نحو مطابق لكلامه في كتابنا ثم أشده في: (٢٢٧/٦، ٣٥٨/٢) كما قال الباقولي في الشرح: كأنه
يلحوي قول أبي الحسن، بل وجدته لم يقبل خبره في الأخير
تأثيم من ثلث للرجل أئمت، أي لا شيء فيه إثم ليقال له ذلك، المحم. الهلاك، المليم من الام إذا فعل ما
يستحق به العقوب.

(٣) الأصل لا رجل وعلام، والتعليل المحكي عن سيبويه بعده يوجب فتح الأول، فيصح عطف المرفوع على
بشدا (لا واسمها) كما يصح القياس على باب إن، وانظر تصحيح ذلك وتوضيحه في: التدبير
(٢٣٥-٢٣٦) وإضافة (لا) من الحجة (١٩٣/١)

(٤) الكتاب (٢٧٤/٢)

(٥) الأصل رجل بالرفع، وأجاز أبو علي في الصفة الفتح والصب والرفع. انظر: الكتاب (٢٨٨/٢) والمقصد
(٣٦٧/٤) والإيضاح ٢٥٤، والمنشورة ٩١، والبصريات ٥١٦، والإعفال (١٥٤، ١٥١/١) والحجة (١٩٢ ١).

(١٨١ ٤)

وفيس قول أبي الحسن (١) أن لا يكون (فيها) خبراً عنهما جميعاً؛ لأن خبريهما
مختلفان إلا ترى أن خبر (لا تأثيم) يرتفع عند أبي الحسن به (لا) دون كونه خبر
لمبتدأ، وخبر (لعم) مرتفع بالابتداء، فلا تجمع بين خبريهما؛ لأنه لا يعمل في اسم
وحد عاملان مختلفان، فلكل واحد منهما خبر؛ إذن فدل خبر الثاني على خبر الأول؛
كقوله:

نحن بما عدتنا وانت بما صدك راضٍ (٢)

ويجوز أن يكون (فيها) خبراً عن الأول، وتحدف خبر (لا تأثيم) ويبدل عبه خبر
الأول.

مسألة

في نسخة قال أبو عثمان: قال الريادي مرة (٣): مُبِعَت السكرُ التنوين في باب اسفي
كما مُبِعَت المعارفُ التنوين في النداء، ولا يرغم أنهما جعلاً اسماً واحداً.
قال (٤): والكسر عليه أنه يكون ووصفه (٥) كالشيء الواحد يُحكى عن العرب لا أنه
بمنزلة اسم واحد.

ف: ١٧٦/ب ينفي أنه لم يُجز هذا فيه؛ إلا ترى أن الصفة في النداء ليست مع
السادى كالشيء الواحد، ولم يثن معه، وقد بُني مع المنفي على [الفتح] (٦)، فلولا أن

(١) معانيه ١٢٤، وشذوذه ٨٦، والخجة (٢٩٠/٢) وهو مذكور في أكثر مصادر تحرير الشاهد، وربع الخير بلا
حكاية السيرامي (الملمية ١٦/٣) عن المبرد.

(٢) قطعة من بيت من التمرج، وتسمته:

...والرأي مختلف

وسمع السعبي عليه في (١-٩٦) وأنشده لبعلي في: الخجة (١٩٢/١) لما ذكره، وتعدير الهدوف
بحر راضون

(٣) مقاربة السكره في باب لا بالمعرفة في النداء ورد عند سيبويه (٢٨٨/٢) غير أنه يجعله بمنزلة خمسة عشر،
وهذا ما لا يعمل له الريادي.

(٤) أي أبو عثمان

(٥) كذا بلا تأكيد للمستتر المرفوع.

(٦) الأصل: المُبْع، وهو تصحيف.

(لا) تعمل ذلك في المصرد لم يَجْز أن تعمله في الموصوف، فلما صار الصفة مع الموصوف كانشيء الواحد بمنزلة (خمسة عشر) .

قد (١) إن (لا) مبني مع (رجل) كما كان (لا رجل ظريف) كذلك ولا موصوف (لا ظريف) (٢) إلا إلى الباء مع (لا) دون شبه النداء؛ لأن النداء لا يكون مع بصمة كانشيء الواحد .

قيل لأبي عثمان : أم رأيت شيئاً مُعملاً في شيء يكون وما بعده بمنزلة شيء واحد ؟
قد : نعم، (أردت أن اضربك) كذلك قلت : ضربك .

قال (٣) : وإنما شبه به (خمسة عشر) لأنه جواب شقين جعلاً شيئاً واحداً؛ لأن المضاف والمضاف إليه (٤) كانشيء الواحد، فجعل الجواب شقين بمنزلة شيء واحد؛ كما كان لدي هو جوابه بمنزلة شيء واحد .

مسألة

قال لا خفش : يلزم سيبويه أن يصف (٥) (لا رجل اجمع) كما يصف (خمسة عشر اجمع)، وهو قد شبه بهما في أنهما اسمان جعلاً اسماً واحداً .

قال أبو عثمان : لا يلزمه ذلك؛ لأن (خمسة عشر) اسم لشيء له معنى إذ وُصف، / ١٧٧ (لا رجل) ليس باسم لشيء إذا وُصف كان له معنى

(١) سيبويه (٢٨٩ / ٢) بالمعنى .

(٢) هذا من كلام أبي علي، غير أن الكلام يظل مشكلاً لأنه يقرر أن لا واسمها وصفتها صارت شيئاً واحداً رابوعلي مع ذلك في التعليل (٣٥ / ٢) وخرج منه في : الإعمال (١٥١ / ١) بأن الاسم وصفتها صارت اسمين ثم دمجت لا عليهما كما دخلت في المصرد فلم تُثنَ معهما، وأظن الماربي ذهب بدلت في بضمه التالي، فكس أباعلي ونهى هنا على أنها كانشيء الواحد .

(٣) الكلام في شرح تشييه سيبويه (٢٧٦ / ٢) (لا رجل) بـ خمسة عشر ثم تقريره قول الخليل إن (لا رجل) جواب (هل من رجل ؟) الذي مع فيه الفصل بين من وما عملت فيه .

(٤) أي الجار والمجرور في (من رجل) .

(٥) يريد بالصيغة هنا التوكيد، واستعمله سيبويه كذلك في . الكتاب (٣٥١ / ٢ ، ٣٨٥) ولم أحد فيه (خمسة عشر اجمع)

مسألة

والـ (١) من الحروف العاملة المجعولة مع ما عملت فيه بمجرلة شيء واحد (كد، و) كأي (و) حيداً) في قول التحويين، وكذلك (كان) وبه شبه أبو الحسن (حيداً)

مسألة

قال أبو عثمان (٢): لم يَجِئ في باب التنقي مثل (لا أباك) (٣) مضافاً بغير لام إلا هذا وحده، وأشد:

لا أباك تُخَوِّقيني (٤)

و:

لا أباك يُحَلِّدُ (٥)

(١) الخليل عد الكاف مع ما بعدها في كان وكدا وكأي بمجرلة كلمة واحدة وحيداً كذلك، وأبو عبي تابعه في ككاف في البعدايات ٤٠١، ٣٣٥، ومصل في المصديات ٦٠ معرّكاً بين كاف كان وغيره، وحكي قول الخليل من السحاة في: البصريات ٨٤٧، والشيرازيات ١٨٩، ورد ألتهم في: البعدايات ٢٠٦، والشعر ٩٧، وانظر: الكتاب (٢/ ١٨٠، ٣/ ١٥١، ١٦٤) والمقتضب (٢/ ١١٨) وسر الصناعة ٣٠٣، وشرح التسهيل (٣/ ٨٣).

(٢) الشاهدان التاليان في الكامل مرويان عن المازني، وفي هامش الإيضاح نص لأبي علي من التذكرة في توجيهه عمل لا هي لا لملك وخلا منه أصلاً.

(٣) انظر ما بهد النقط وغيره في: التذييل (٥/ ٢٥٣، ٢٥٩) وتحريمها لفظ (لا أباك) والتعليق عليها في (٩٢-١).

(٤) جره من بيت من الوافر، وهو بشامه:

أبالموت الذي لا بد أني ملائ لا أباك تخوِّقيني

وهو لأبي حبة النسيبي في شعره ١٧٧، ومجاز القرآن (١/ ٣٥٢) وشرح شواهد الإصحاح ٢١١، والخزانة (٤/ ٩٦) ولعشرة أو لأبي حبة في: إيضاح للشواهد ٢٨٠، ولم أجده في ديوان عشرة، وبلا سبة في معاني الاحفش ٢٥٥، والكامل ٦٧٠-١١٤، والمقتضب (٤/ ٢٧٥) والأصول (١/ ٣٩٠) وأشد أبو علي في: الإيضاح ٢٦٠، والمعلية (٢/ ٣٠) على جواز حذف اللام المقحمة للضرورة وفي: البصريات ٥٣٦ على عمال لا هي المعرفة بضرورة، وفي الحجة (٣/ ٥٣٤، ٦٤٦/ ١٠٠) على حذف نون تحوِّقيني بضرورة

(٥) قطعة من بيت من الطويل، وهو بشامه:

فقد مات شماغ ومات مررد وأي كريم لا أباك يُحَلِّدُ

وهو مسكين اندرسي في: ديوانه ٣١، والكتاب (٢/ ٢٧٩) وفرحة الأديب ١٣٧، والخزانة (٤/ ٩٢) وبلا سبة في: الكامل ٦٧٠، ١١٤٠، والمقتضب (٤/ ٢٧٥) والأصول (١/ ٣٩٠) وجاء في الكتاب والمرحى بروية لا أباك يُمتع، وفي الديوان ٥٠ أيضاً في عينية: وأي عزيز لا أباك يُمتع، ولا شاهد فيها.

مسألة

من قال في (ملحمة جديد) (١): إنه (قَعِيل) بمعنى مفعول فلذلك لم يدخله نهاء، فهو عَالِط؛ وذلك أنه مأخوذ من (الجِدَّة) التي هي حِلَافُ (الخُلُوقَة) (٢)، ولا معنى لِنَقْطَع في هذا، قال:

يا لَهْفَ نَفْسِي كَانَ جِدَّةً خَالِدٍ (٣)

وَبَو كَانَ كَذَلِكَ نَم تَدْخُلُهُ النَّاءُ؛ وقد حكى سيبويه (٤) (جديدة). وهذا من الشدِّ عن الاستعمال، وإن لم يكن شاذًّا عن القياس؛ لأنَّ القياس كان أنْ تَدْخُلَهُ النَّاءُ كـ (طريقة) و (شريعة) إلّا في أحرف؛ ١٧٧ ب نحو: سُدَيْس (٥) و خَرِبَق (٦) و كَتَبَةُ حَصِيف (٧)

مسألة

يا صاح يا ذا الضَّامِرِ العَنَسِ الرَّحْلِي وَالْأَفْثَابِ وَالْجَلْسِ (٨)

(١) معاني الأحمش (٤٣٨/٢) و فرغت من التعليق على جديد في (١-٥٥)، وما حكاه أبو علي ورده فإن به ابن السكيت في الإصحاح ٣٤٣، وابن الأثير في المذكر (٢٢/١) وابن درستويه في التصحيح ٤٢٢، والسيوطي في: شرحه (٢٧/٣)
(٢) من خَلَقَ الثَّوْبَ مَثَلَةُ اللَّامِ أَي بَلَى.
(٣) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

وبياض وجهك للشراب الأعفر

وهو لأبي كبير الهذلي في: شرح أشعار الهدلين ١٠٨١ وتخرجه ١٤٨٨، ورده أضداد ابن الأثير ١٣٥، والجنيس الصالح (٢٣٢/٣) وحقائق النابيل ٣٥٧، وتبيان الطوسي (٣٥/١) والمستقصى (٦٧/١) وقوله (وبياض وجهك) مما يستشهدون به على الاكتفات فمراده: وبياض وجهه لأنه يتحدث عن خالد
(٤) الكتاب (٦٠/١)

(٥) شاة سديس؛ أنت عليها السنة السادسة، وفي الس قبل البازل.

(٦) ربيع حريق باردة شديدة هبابة.

(٧) ذات موبين لوز الحديد وغيرها.

(٨) من الكامل، وقد اختلف في معناه فهو خُزْرٌ بن لُوْذَانَ في: الكتاب (١٩٠/٢) والمعصّل ٤٠، وأما ابن شجري (٨١/٣) والخزانة (٢٠١/٢) وهو لخالد بن المهاجر في: الأغاني (١٠-٣/١٦١، ١٤٠، ١٩٩) وصرّ أبو العرح على أنه رآه في شعر خالد، والشاهد بلا نسبة في: مجالس ثعلب ٢٧٥، ١٤٥، والمقصب (٢٢٣ ٤) والأصول (٣٣٩/١) ومجالس العلماء ١١١، وأنشده أبو علي في: الشعر ٣٤٦ يبدأ بالوجه =

عطف (الرحل) على (العنس) وإن لم يكن المعنى على ذلك؛ كما جاء ذلك في
الصفة؛ قال:

كأن غزل العكجوت المرمّل (١)

وكما جاء:

متقلداً سيماً ورُمحاً (٢)

وبجور أن يكون حملته على المعنى؛ لأن قوله: (يا ذا الضامر العنس) و(يا صاحب
العنس الضامرة) واحد.

الذي هذا وجهه على آخر بقدر فيه (الصاحب) المضمحل دلالة ما صاح عليه، وأنشده في: البصريات ٤٢٤
في حكاية عن مجالس ثعلب أن سيبويه سئل عن وجه الرفع في روايته مع جو (الرحل) فمر من الجواب،
وابوهي اعتمد على نقل شبيهه والأقرب هو ما نقله الزجاجي مسنداً في مجالس العبداء من أن الظير بين
الاصمعي وأبي عمرو بن العلاء الذي مر وما أثار جواباً، وأول الوجهين هنا قال به السهرافي في شرحه
المطبوع (٢/ ٣٧-ب) في رده على الكوفيين في إنكارهم على سيبويه روايته الرفع في انضمام، وهم يروونه
بالجر على أن (د) بمعنى صاحب، في حين يحصله الصربون على أنه اسم إشارة، وقد السهرافي هذا الوجه
بأن يحصل الثاني على ما يليق به ولا يخرج عن مفصل الأول فيقدر الضامر بالفتحة أي: المتغير بعنس
والرحل، وفي الأصل ضبط الضامر بالجر تحريفاً. الضامر: المهضم البطر، العنس: الناقة العنقية، الرحل:
مركب لتغير أو ما يستصحبه من الأثاث، الأثاث: جمع قند وهو الإكاف الصغير على قدر سدم البعير،
وهرى: الأثد وهو خشب الرحل، الخلس: كساء على ظهر البعير تحت البردعة.

(١) من الرجز، وهو للمحتاج في ديوانه (١/ ٢٤٢) وتخرجه (٢/ ٢٨٨) وزيادة عليه غريب ابن قتيبة
(١/ ٢٧٢) وشرح أبيات سيبويه (١/ ٤٣٧) والخصائص (٣/ ٢٢٤) والاقضية (٣/ ٣٦٧) وشرح
الكتاب لأس حروف ٣٢٤، وشرح شواهد القسي ٤٣٤، وشرح أبياته (٣/ ٢٩٧) والعين (٨/ ٢٦٦)
والتهذيب (١٥/ ٢٠٦) و(غرل) رواية بعض نسخ سيبويه وبعض المصادر، وفي الديوان ومصادر أخرى
(نسخ) المرمّل المموج والأصل المرمّل بكسر الليم الثانية وهو صحيح في نصه غير أن الشاهد فيه على
الفتح في جميع المصادر لأنه يحصل على الجر بالجوار ولكن الكسر لا شاهد فيه على ذلك فمعناه يصبح أن
يكون نعا للمكوث

(٢) عثر بيت من مجروء الكامل، ومصدره:

يا ليت روجك قد عدا

وسمعت الإشارة إليه وتخرجه في (١٠ ب) غير أن أبا علي حملته في كتيبه على حذف الثاني بدلالة الأول
بتقدير: وحالاً رُمحاً

ومثل هذا في باب إضمار اسم الفاعل للدلالة عليه قوله:

من بين منضج صفيق شواء أو قدير^(١)

أي: أو مقدر قدير، فجاز إضماره لتقدم ذكر اسم الفاعل قبله، واشتركا في
(بين) - ونحوه:

ونار توقد^(٢)

وقوله: ﴿على كل قلب متكبر﴾^(٣) إلا أن هذين أحسن.

مسألة

لا تكون الواو في (أحوك) ونحوه إعراباً^(٤)؛ لأنها تبقى الاسم على حرفين أحدهما
حرف لين أو على حرف واحد؛ نحو: ذو مال، وفوزيد.

فإن قلت: فهو مضاف فقد أمس فيه الإجحاف به. قيل: يجب أن يكون في الإضافة
١١٧٨/ على حال الأفراد، وأيضاً فإن (ذو) لا يضاف إلا إلى المظهر، وهذا يدعو إلى
فصله لانقطاع النفس وغيره من الفصل بينهما؛ كالظرف والحال ونحو ذلك، فيفرد على
حرف، ومن ثم جاز عطف الظاهر المجرور على الظاهر المجرور، ولم يجز عطف الظاهر على

(١) بعض بيت من الطويل، وهو بعمامة:

وظل طهاة اللحم من بين منضج صفيق شواء أو قدير مقبل

وهو لأمرئ القيس في: ديوانه ٢٢، ومعاني العمراء (١/ ٣٤٦) وشرح الطوال ٩٧، وشرح الفصائل لنحاس
(١٨٣/ ١) وشرح عبدة الحفاظ ٦٢٨، والمقاصد (٤/ ١٤٦) وشرح أبيات الغني (٧/ ١٣) والخزانة
(٣/ ٢٣٥) وأشبهه أبرعني في: البصريات ٧٢٥ على مجيء أو بمعنى الواو، وفي الشمر ٣٤ فحمده على
حذف المضاف وإثمة المضاف إليه مقامه وهو قوله هنا ووجدت النحاس قال به الصفيق سرقق، فدير
مطبوخ بالقدور، وجمله معجلاً لأنهم يستحبون تعجيل طبخ الصيد.

(٢) قطعة من بيت من المنقارب، وهو بسلامة:

أكل أمرئ تحسب ليلاً ونار توقد بالليل نارا

وسبقت الإشارة إليه وتحريجه في (١٣١-ب) ونحو علي بقدر فيه (كل) محدودة

(٣) سورة عامر: (٣٥) وسبق التعليق عليها في (١٣١-ب)

(٤) سلم لتعليق على المعرب بالحروف وقول أبي علي فيه بانقلاب الحرف في (١٧٢ ب) وانظر

«مضمر المجزوء» (١).

فإذا كان كذلك فالواو هي اللام، وإذا لم يوال في كلامهم بين إعلائين فالأ يوالى فيه بين حذفين جذري، ولو كانت الواو في (قوك) إعراباً لكانت قد حذفت العين واللام فإن قلت: فقد قال بعض النحويين (٢) في (مُ الله) (٣): إنه (يُحسُّ منه) فمحذوف (٤) هنا إما هو فاء ولام ولم يتوالها. وأما قول ابن مقبل:

وإني لاستحيي وفي الحق مُستحي (٥)

فإن ذلك شاذ في القياس، ولا يبعد أيضاً أن يكون شاذاً عن الاستعمال؛ ألا ترى أن الذي في القرآن: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا﴾ (٦)، على أن (مُستحي) ليس يتوالى فيه حذفان؛ لأن ما حذف لالتقاء الساكنين في حكم الثبات؛ كما أن ما يُحذف ليجزم كذلك، وأيضاً فإن حركة العين ملقاة على العاء؛ فكانها موجودة؛ ألا ترى أنه قد جاز: (مَنْبَ لَكَ؟) (٧) لما كانت الحركة باقية.

(١) المنع قول البصريين وبجيرة الكوفيون، وعنه أبو علي فبيحاً في البصريات ١٨٧٤، والنجدة (١٢١/٣) والنظر التعليق على آية النساء في: (١٠-ب)

(٢) المبرد في المقتضب (٢٣٠/٢) وحكاها أبو علي مسبوياً إلى المبرد في البغداديات ١٦١، وغفلأ في العسكريات ١٧٤، والشعر ١١٢، ووجهه بما قاله هنا، ووجهه على قول ابن السراج في الأخير وعكس الأمر في الأولين، وانظر: البصريات ٨٩٧

(٣) «ميم في الأصل بالضم والكسر معاً، وانظر سر الصناعة ٣٠٨، ١١٧

(٤) ودُأى علي على الإشكال.

(٥) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

إذا جاء باقي العرف أن أعتذرا

وهو لاس ميم في ديوانه ١١١، والشهد ٢٤٦/٤) واللسان (سمح) وبلا ميمه في التمام ١٤٣، ٧٠،

وعرب العربي (١/٢٧٢) وأتشد أبو علي في: الشعر ٣٦٧ على حذف المصاحف بفتح يـ في ترك الحق رؤي (مُسْمَحٌ) = (مستحي)، ولا شاهد فيها. وانظر توجيه مستحي في شرح الشافية لعرصي

(١٩/٣) وأصل لئاله في: الكتاب (٤/٣٩٧) والنصف (٢/٢٠٤) والكلمة ٢٧١

(٦) سورة البقرة: (٢٦)

(٧) أي: من أب لك، وسبق ذكره وتخريجُه في (٢٤-ب)

فأما / ١٧٨ ب قوله:

خياشيم وفا^(١)

عمردود، وقيل^(٢): إنه لحن. ووجه الشبهة أنه فصله على حد إصافته لما كان المضاف إلى المظهر في تقدير الامتصال ففصله على ذلك للضرورة، ولم يلتفت إلى بقاء الاسم على حرف واحد إن كان لغته: رأيت رجلاً^(٣).

وإن كان على قوله:

وأخذ من كل حي عصم^(٤)

فإنه بقى الاسم على حرفين أحدهما حرف لين، وليس هذا في كلامهم.
شاعر:

وأفلتنا هجين بني سليم
فلولا الله والمهر المقدى
يُفدِّي المهر من حُب الإياب
لأبت وأنت غريبال الإهاب^(٥)

(١) قطعة من رجز، وهو بنماحه:

خالط من سلمي خياشيم وفا

وهو للمعراج سبق في (١٣٢ ب)

(٢) حكى المبرد في: المقتضب (٣٧٥/١) تلحينه ورقه، ونظر رأي أبي علي في ذلك في التعليق المشار إليه.

(٣) أي نُشيت أيضاً في النصب بخلاف من يُسرى بين الوقع والجهر والنصب في عدم إبدال التنوين العاكس في البيت الثاني.

(٤) مجز بيت من المتفارب، ومصدره:

إلى المرء قسراً أطيل السرى

وقد تقدم في (١٣٢ ب)

(٥) من بوالمر، وهما من أبيات نُسبت لمندرس حسان في: الأعاني (٢٩/٢٤) وبعضها في معجم امرئ بن أبي ٢٧٠، ومعاصد (١٤٠/٣) ونُسبت أيضاً لعميرة بن طرامة الكلبي في الوحيات ٨، والأعاني (٢٦/١٩) وخرئت إلى عشرة الكلبي في: معاضرات الراغب (٢٠١/٢) وجاء البيتان معاً أو أحدهما بلا نسبة في أشباه الخالدين (٢١٦/٢) وديوان المعاني (٢٤٩/٢) والخصائص (٢٢٣/٢، ١١٩) وجميع ٥٨، واحكم (٥٩/٦) وأشد الثنائي أبو علي في: الحجة (٢٠٠/٤) والشيرازيات ١٢٧، والمقاييس ٣٢ على النوصف بعير المشتق "مجمعه غريبالاً لكثرة الخروق فيه من آثار الطعن"، ووجدت الأعاني رواية مره محرق المعنى قال المعيني: شكر المهر الذي يقال له في جريه وسبقه: جعلت فداك، وقال محمود شاكر عمير بن الحباب هو هجين بني سليم.

يقول عنى هذا: مررتُ برجلٍ غريبٍ الإهاب؛ كما تقول: مررتُ برجلٍ خسر الوجه، وهذا كما حكاه (١) من قولهم: (مررتُ بقاعٍ عرقج كُله) و(برجلٍ خرَّ صُفْته)، وقد أجاز أبو عثمان فيما حكى عنه غيرُ أبي العباس: (مررتُ برجلٍ خرَّ الرأس). ولا يجوز مع هذا تانيثُ هذه الأشياء، فلا تقول: (عربالة الإهاب) حملاً على (حسنة الوجه)؛ لأنها ليست صفاتٍ على الحقيقة، وإنما هي موصوغةٌ موضعٍ غيرها؛ يدل على ذلك ما أنشده أبو عثمان:

مقبرة العرقوب إشفى المرقق (٢)

١٧٩/١ فلم يؤث (إشفى)، ويؤكد عندك أن هذه الأشياء لم تتمكن في موصف أن (إشفى): إفعِل (٣)، وقد قال (٤) إن (إفعِل) لا يأتي في الصفة. فإ: من كتاب ابن مقسم (٥):

استمع حديثاً كما يوماً تحدثه عن ظهر غيب إذا ما سائل سأل (٦)

(١) سيبويه في الكتاب (٢٣/٢٤)، وانظر الشيرازيات ٦١٨، والإيضاح ٨٢، والتمام ٢٢٥، والخصائص وشرح الكافية للرخي (١/٢٠٥٥، ٢٢١/٢٩٧)، والبحر (٧/٢٦٠) والمعنى (٦/٦٤٠) وقد مع المبرد جعل مثله على النمط، انظر المقنضب (٣/٢٥٩) والسيراني (٦/١٠٠).
(٢) من البحر، وهو بلا نسبة في الخصائص (٢/٢٢٢، ٣/١٩٨) والمنع ٥٨، وأهكم (٨/٧٣، ١١/٩٠) وأنشد أبو علي عن أبي عثمان في: الحجة (٤/٢٠٠) والشيرازيات ١٢٧، والمقاييس ٣٢، والإشعي: المثقب، المثير الذي تُلغح به النحلة، فمراده أن عرقوبها ومرفقها كهدين في حجة وفي الأصل: مبلرة، صوبتها من المصادر.

(٣) الأصل أعمل، والنصوب من الكتاب (٤/٢٤٥) والحليات ٣٦٤، ٣٧٥.

(٤) سيبويه وعبارته: ولا نعلمه جاء صفة.

(٥) محمد بن الحسن بن يعقوب أبوبكر الططار للقرئ (٢٦٥-٣٥٤) من أعرف الناس بالمراتب وسحو الكوفيين وله كتب، وهو راوي مجلس ثعلب، والص من ١٢٧-١٢٨ بتقديم وتأخير وانظر ترجمته في معجم الأدباء ٢٥٠٣ وهاشم.

(٦) من البسيط، وهو لعدي بن زيد في ديوانه ١٥٨، وفي تخريجها، وزد عليه شرح السيراني (٢/٢٦٧ ب) وشرح أبيات المعنى (٤/١١٩) والتهذيب (١٠/٤١٢) وقال السيراني أجمع الرواة على رفعه لا المنقل، ورجع عليه رواية المريقين.

والـ (١) رفع، وقال: زَعَم أصحابنا أن (كما) نصب (٢)، فإذا حيل بينها (٣) رفعت
وقد (كما) تكون تشبيهاً، وتكون جزاءً، فالجزاء: كما قُمت قمت (٤)، والنشبة
قمت كما قمت، وتكون بمعنى (كَيْما) و(كَيْلا). وأنشد:

يُقَلَّبُ عَيْبِهِ كَمَا لَا اخَافَهُ تشاؤمٌ قليلاً إنه من تأمل (٥)

٥: ينبغي أن تكون (لا) زيادة.

[ع الرواية في هذا: كما لأخافه، فتنصبه بـ (أن) مضمرة (٦)]

﴿فَرَادَى﴾ (١) واحده. فرداً (٨) وفريد وفرد وفردان وفَرَادَى، وفَرَادُ لا يُجرى، وأنشد
عن القراء:

تَرَى الثُّغَرَاتِ الزُّرْقَى تَحْتَ لَبَانِهِ فَرَادَ وَمَنْتَى اصْعَقَتْهَا صَوَاهِلُهُ (٩)

(١) ما بعده من المجالس فلم أر وجهاً لها

(٢) النصب بكم قول الكوفي ولا يجره البصريون، انظر المسألة في مختصر ابن سبيلان ٥٢، وشرح السيرافي
(٢/٢٦٧-١) وتحصيل عين الذهب ٤٢٤، وشرح الكافية (١/٥١) والإنصاف ٥٨٥ وأكثر كلامه من
السيرافي، والارتشاف (٢/٣٩٥) والخزانة (٨/٥٠١)

(٣) في المجالس بينهما، وهو لم يذكر اسمي، فالنصب ما في الأصل لأن التقدير: حيل بينها وبين الفعل.

(٤) المجالس: كما قمت قعدت، وهما واحد، وفي المجالس سقط

(٥) من الطويل، وهو لأوس بن حجر م. ديوانه ٩٨، وتخرجه فيه ١٦٧، ورد عليه شرح السيرافي (٢/٢٦٨-
١) والتذكرة محمدوية (٥/٢٢٩)، وربيع الأبرار (٣/٦٢) وشرح أبيات المضي (٤/١٢٠) وأساس
البلاغة (شوس)، ورواية الديوان والأساس:

رأيت يُرِيدُ يَزْدَرِينِي بِعَيْنِهِ تأمل رويداً إني من تأمل

ولا شاهد فيها. وروية أبي علي معرفة عما في: المجالس والسيرافي والإنصاف وتعليقه يجمع كونها تحريف
بأسخ، وروايتهم رواية ابن جني الآتية، وحكى عنهم السيرافي أن اللام تؤكد لكما وراء تكلف شديد،
وراحده) في الأصل مرفوعة وهو تحريف يسقط به الاستشهاد، وفي مؤلف الأمدي ٩٦ بيت يشبهه تحرير
السعبي تشاؤم أن ينظر إليه بمؤخر عينه ويميل وجهه في العين التي ينظر بها.

(٦) النصب بعد اللام بأن على رأي البصريين، والسيرافي الأولى عليه والأظهر: لكَيْما يحاه

(٧) سورة الأنعام: (٩٤)

(٨) الأصل: فرد بالتسكين، والتصحيح من المجالس وفي القاموس: لا يجوز فرد.

(٩) من الطويل، وهو لأوس مقبل في ديوانه ١٨٦، وتخرجه بهامشه، وريادة تفسير الطبري (٣/٥٧٩)، وبيان
القوس (٣/٦-١) وشرح شواهد الإيضاح ٥٢٩، وإيضاح الشواهد ٧٩٢، وأنشده أبو علي في الكلمة=

فإن أبو العباس^(١): قال إسحاق الموصلي: دخلتُ علي الأصمعي أعُوْده، وإذا قَمَطَر^(٢)، فقلت: هذا عِلْمُكَ كُلُّهُ؟ فقال: إنَّ هذا مِنْ حَقِّ لَكثير.

١٧٩/ (أنت أحنُّ أولُ ضارب) (٣) ياباه الفراء ويُجيره الكسائي، و(أحرُّ ضارب) وما أشبهه يُجيزه الكسائي.

مسألة

قال رؤية:

أليس يومٌ سُمِّيَ الخُرُوجُ
أعظمَ يومٍ رَجَّةٌ رَجُوجنا^(١)
أراد: سُمِّيَ يومُ الخُرُوجِ لقوله: ﴿ذَلِكَ يَوْمُ الْخُرُوجِ﴾^(٥).

مسألة

﴿وَلَا تَحِينَ مَنَاصِرَ﴾^(١) حُذِفَ المرفوع؛ وإن كان ارتفاعه ارتفاعَ الفاعل، والفاعل لا يُحذف، ولم يُضمَر في (لات) لأنها حرفٌ، وليست كـ (ليس)؛ وذلك أنَّ أَصْلَ هذا إنما هو الابتداء والخبر، ولا يُشَبَّه هُنا ما يَرْتَفِعُ بـ (كان)؛ لأنها فِعْلٌ مُتَصَرِّفٌ، فَبَقِيَ على الحال معنى الابتداء لما لم يَزَلْ معنى الابتداء.

١٦٠ - عني أنَّ التَّنْفِراتَ ضربٌ من الدُّبابِ يدخلُ أنفَ الدَّابةِ، لِيَنَافِسَ صدره، أصحُّه: لِيَتَنَفَّسَ، الصَّوَاهِلُ: صِهْبَه

(١) ثعلب، والخبر في: مجالسه ١٢٩

(٢) في تصحيح التصحيح ٤٢٩: القمطر: سقطَ يسان فيها الكتب.

(٣) من مجالس ثعلب ١٤١، وسقط منها: وآخر ضارب... والمسألة في: إعمال ما بعد المضاف ميمًا تيمه

والبصريون على معناه إلا في: غير فاجازه جمهورهم حملًا على لا. انظر البعمداديات ٢١٤، والإعمال

(١/٢٧٥) وتبيان المعكبري ١٠٣٨، وشرح التسهيل (٢/٢٣٦) الذي أعدته من مجمع المعنى (٦/٦٢٠)

والبحر (١/١٥٠) وشرح الرضي (٢/٢١١) وشرح أبيات للمعنى (٨/٤٢)

(٤) من الرجز، وليس المرزبة بل هما للعجاج في: ديوانه (٢/٩) ومجاز القرآن (٢/٢٢٣) ومعاني الزجاج

(٥/٥) وتهذيب اللغة (٧/٤٩) والمحكم (٥/٣).

(٥) سورة ق (٤٢) وهذا مستتر من قول أبي عبيدة في الآية.

(٦) سورة ص (٣) وأصل كلامه من سيبويه (١/٥٧) وجاء بعضه في: النعليقة (١/٦٣) وخبليات ٢٦٣،

والشور ١٠٦

فإن قلت: واللفظ قد غير المعنى. قيل: النفي لا معتبر به في هذا الباب، وإنما يتغير المعنى بان يدحل معنى فعل، والنفي لا يحدث معه هذا؛ ألا ترى أنه لا يتصّب عنه، وهذا شاذ نادر لا تعلم له نظيراً.

مسألة

١١٨٠ (مه) في الشرط (١) إذا لم تكن هاؤها بدلاً من الألف فيأبى حرفاً بمسربة (إن)، وليست (مه) التي معناها: أكفف؛ لأنّ الجمل لا تجزم الأفعال، وهي إذ جعلت المسمى بها الفعل جملة (٢).

فإن قلت: يسجزم بعدها كما يسجزم بعد (أكفف) في قولك: (أكفف آتاك)، فمستنع لأنه لم يكن على هذا للجملة الثانية التي هي الجزء معنى، ولا كانت تتعلق بشيء؛ لأنك لو قلت: (أكفف آتاك تصحك) لم تجز لأنه لم يكن له (تضحك) شيء يجزمه، ولا يجوز أن يكون بدلاً من الأول.

ولا يجوز في (زُري آتاك) أن يكون الجزم في الثاني بالجملة الأولى لما ذكرنا من أن الجمل لا تعمل في الفاظ الأفعال ولا الفعل، وإنما العامل فيه الشرط المحذوف؛ كأنه (زُري إن تُزُري أزرك)، فاستعني عن ذكره لكون ما ظهر بدلاً منه لما كان غير واجب؛ كما أن الشرط المحذوف كذلك، فترك استعمال إظهاره؛ كما ترك استعمال الفعل المضمر في (أزيداً ضربته) (٣)، وحبر المبتدأ بعد (لولا) (٤)، و(أن) مع الماء.

(١) يريد به في مهمما التي يرى الخليل أصلها ما ما قلبت المما ها، وأجاز سيبويه أن تكون مه اتصلت بما، ولم يعدد معنى مه، وحكى الزجاج عن قوم لم يُسمّهم أنه بمعنى أكفف وأحسار قول الخليل، في حين ينسب السيرامي معنى أكفف للزجاج، وقد حكى أبو علي مذهب الخليل وفسره ولم يردّه كما حكى إجازة سيبويه القول الآخر غير معرووداً ببعض مقالاته هنا وغيرها. انظر الكتاب (٥٩/٣) وتاويل المشكل ٥٣٢، والمقتضب (٤٧/٢) ومعاني الزجاج (٣٦٩/٢) وشرح القصائد الطوال ٤٥، والسيرامي (١٠-٧٢) والعضديات ٤٥، والعليقة (١٧٤/٢) والبيانات ٣١٣، وشرح الجمل لابن عصفور (١٩٦/٢).

(٢) أي إذا كانت اسم فعل بمعنى أكفف فهي جملة.

(٣) تقدم أحسار النصب فيه وتخرجه في (٥٦-سب).

(٤) شرحه في الإصحاح ٩٤، وشرح حذف أن بعد الماء فيه ٣٢١.

يَدُلُّك على ذلك امتناعهم من إجازة (لا تَدُنْ مِنَ الاسَدِ بِاَكْلِكَ)^(١)، فهو كان العامل هذا انصاهر به تمتنع هذه المسألة، فثبت أنه / ١٨٠ ب جواب شرط محذوف؛ ولذلك يُحذف القسم كثيراً في نحو: ﴿وَلَكِنْ أَرْسَلْنَا رِجْلاً﴾^(٢)، ﴿وَلَكِنْ رَأَيْتَ بِأَنْفُسِكُمْ﴾^(٣)، ﴿وَلَكِنْ أَتَيْتَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾^(٤) مع أنه لم يُذكر معه شيء مشابه له في الكلام، وإنما دلت عليه الحروف.

والقسم مثل الشرط^(٥)، فالواجب - إذا ذكر مع الجراء ما يكون مشابهاً لشرط في أنه غير موجب وأنه جملة - أن لا يُذكر معه، وأن يتعاقبا في اللفظ.

فإنما اجزم للجواب فحرف الشرط والفعل جميعاً^(٦)، ولا يكون الحرف وحده؛ لأن حرفاً وحده لا يجزم فعلين، ولا يكون الفعل؛ لأن الفعل لا يعمل في المعنى، ويكون هذا في عوامل الأفعال نظير الابتداء في عوامل الأسماء؛ كما كانت (إذن)^(٧) في عواملها نظيرة (ظننت) في عواملها.

فإن قلت: فهلاً جزم الفعل الأول^(٨) لمشابهته هذا المفرد بدلالة قوله: ﴿وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ، فَسَلَامٌ لَكَ﴾^(٩) ألا ترى أن الفصل بين [أما و] ^(١٠) جوابها لا يكون بالجمل، فاشبه الحرف بافتقاره إلى ما بعده افتقار هذه الآلات إلى ما بعدها.

(١) سبق تحريرها في مسائلها في (١٦٣-ب)

(٢) سورة الرزم (٥١) من شواهد سيبويه (١٠٨/٣) على القسم وذكرها أبو علي في: التعليقة (٢١٣/٢)

(٣) سورة طه: (٤١)

(٤) سورة البقرة: (١٤٥) لأبي علي فيها كلام مفصل في: الإعمال (٣٩٧/١) وانظر الكتاب (١٠٩/٣) والبيماراديات ٢٣٥

(٥) عرّض لمثبه في (١٢٩-١) وانظر التعليق عليه.

(٦) سمعت الإشارة في (٣٧-ب) إلى أنه قول الخليل وسيبويه أخذ به أبو علي، وسيد كره ابن جني في (٢٠١)

(٧) تشبه إيمان إدب بإلحاء العمل للقلبي هو تفسير الخليل حكاه سيبويه (١٤/٣)

(٨) حرّمه بالعمل الأول حكاه عن الأحفش في (٥٧-ب)

(٩) سورة الواقعة (٩٠-٩١) وانظر (٢٥-ب، ١٢٩-ب)

(١٠) لا صل: إثبات، وهو تحريف لا معنى له.

أبو علي إسماعيل بن محمد الصفار قال: قال أبو العباس^(١)، أصلُ (الابتهل) الاحتهاد؛ يقال: فلانٌ يبتهلُ في الدعاء، فإذا / ١٨١ أعني به الدعاء وتلعنُ فيما معه الاجتهاد فيما قصد له. ولو قال قائل: (فلانٌ يبتهلُ إلى الله في طلب الشهادة أو طلب الرزق) لكان ذلك حيداً، وقولهم: (ما له؟ بهله الله) و(عليه بهلة الله)^(٢) فهو مقولٌ على ما جرى في الكلام وعلى بيته؛ أي: عليه ما يدعي به مبالغاً فيه.

وقال أبو العباس: سار في حذافٍ من الأرض؛ إذا سار في ناحيةٍ منها، وحذافٍ الأرض: نواحيها.

قال أبو عمر^(٣): إن نَدَبْتَ (مَنْ يَعْزُو) و(مَنْ يَرْمِي) قلت: وَاَمْسَ يَعْزُوهُ، وَاَمْسَ يَرْمِيهِ، ولم يَجُزْ أَنْ تَقُولَ: وَاَمْسَ يَعْزُوهُ فَيَلْتَبَسُ بِبَابِ (يَخْشَى).

إن قيل: هلاً فتحت فقلت: وَاَمْسَ يَرْمِيهِ، وَاَمْسَ يَعْزُوهُ، فحُرِّكَتْ؛ فَالْفَتْحُ لالتقاء الساكنين.

قيل: هذه اللامات لا تُحَرِّكُ لالتقائهما، لكن تُحَذَفُ له؛ ألا تراك تقول: هو يَنْزُرُ القومَ، وهو يَرْمِي القومَ، ولو حُرِّكَتْ الياءُ والواوُ لالتقاء الساكنين ففتحت فقلت: وَاَمْسَ يَعْزُوهُ، وَاَمْسَ يَرْمِيهِ، لَقُلْتُ الألفُ في (يَخْشَى) ياءٌ إذا قلت: وَاَمْسَ [يَخْشِيهِ] ^(٤)، فَنَدَبْتُ، أو: هو يَخْشَى القومَ ^(٥).

وأيضاً فإنَّ الياءَ والواوَ في موضعٍ إعرابٍ، وإذا كانا في موضعٍ إعرابٍ لم يَجُزْ تحريكُهما بحركة الياءِ، تقول: اذهب اذهب، / ١٨١ ب وادهب اليوم، ﴿عَذَابٌ أُرْكَضُ﴾ ^(٦)، فلا يَجُوزُ أَنْ تُجْمَعَ بَيْنَ الإِعْرَابِ وَبَيْنَ مَا هُوَ لِلْيَاءِ.

(١) حكاه أبو علي بنصفه في: (١١٢-١) وكذلك قول أبي العباس الثاني.

(٢) فرحت من التمديق عليهما في (١١٢-ب)

(٣) أحد امرؤ علي بقوله ولم يعره في - المشوكة ٢١٦، وهو قياس قول سيبويه (٢٢٦/٢) وانظر الاسم ١٤٧

(٤) الأصل: يخشاه، وهو تحريم بحذف السياق.

(٥) لأصل: يخشى، وهو بفتح السين.

(٦) سورة ص (٤١-٤٢) وحذف الواو ورد بكثرة عند القدماء. وأكثر كلام أبي علي في محه (١-٦٥،

١٣٠، ٢٧٤) والإعمال (١/٨٤) على ضم الياء المنوثة لالتقاء الساكنين فهي ليست حركة ياء ولا إعراب،

ورسمها عداً، وأجاز في: التكملة ١٠ الصم والكسر، وأصله من سيبويه (٤/١٥٣)

فأما تحميمه: هو يعرّو ياك، ويرميخاك (١)، فتحرّكهما واللام معربة؛ فلأن تقدير حركة الهمزة أن تكون في الهمزة بدلالة: مَنْ بَ لَكَ (٢)؟ وضو (٣)، وليس في النقاء الساكنين حرفٌ تكون الحركة في التقدير له.

فإذا لم يحتر تحريكهما بالفتح لالتقاء الساكنين وجب حذفهما كحذف الواو في قولك: وأظهرهوه، ورائق طاع ظهريه (٤)، فكذلك تحذفهما وتقلب الالف على ما قبلها واواً وياءاً؛ مثلاً يلتبس بيباب (يخشى).

مسألة

قديم:

إذا جارة شئت لسعد بن مالك لها إبل شئت لها إبلان (٥)
تأبط شراً:

وقالوا لها لا تنكحيه فإنه لأول نصل أن يلاقي مجتمعاً (٦)
أي: يقتل أو ما يلاقي حرباً؛ لأنه يتعرض للموت.
فا: قد يكون قوله: (أن يلاقي) مفعولاً له؛ أي: لا تنكحيه كراهة أن يلاقي مجتمعاً
فإنه لأول نصل.

(١) أي يثرأ أباك ويرمي أخاك.

(٢) يريد: مَنْ أَبَ لَكَ؟ وسلف تحريكها في (٢٤-ب) برسم: مَنْ بَ لَكَ.

(٣) مخففة ضو، وانظر التعليل عليها في (١٢٥-١).

(٤) انظر الكتاب (٦/٢٢٤) وشرحه أبو علي مفصلاً في: التعليقة (١/٣٦٣) بأن ماء المائب تسحقها ورو في الوصل فتجتمع في الندبة بكلف الندبة وهما ساكنان فتحذف الواو.

(٥) من الطويل، وهو مساور بن هند بن قيس في: الحماسة ٥٤٦، وشرحها للصروقي ١١٦٣، والخبرنة (٧/٥٣٢) والتاج (إبل)، والنيل للطرط. ويروى: بها مكان لها الثانية التي حملها المرزوقي على المفعول له، ولعن هذا وجه ذكرها ها. ومساور شاعر مختصر يقال إنه ولد قبل خمسين سنة من الإسلام، وانظر ترجمته في: معجم الشعراء المختصرين ٤٥٢.

(٦) من الطويل، وهو لتأبط شراً في: ديوانه ١١٢، وفي هامشه تحريكه، ورد عليه أخباز الرجاسي ١٣٨، ومعدنات الرابع ١٢٩، والبحر (٥/٣٢٢) والتاج (بطل) وأنشد أبو علي بقافية مصرعاً في الشعر ٤١٣ عسى جوار البديعة والمفعولية. والبيت مطلع قصيدة قالها في امرأة خطبها موعدته بلك كحة طلع جاءها احسنت الرعد وتعللت بما حكاه في البيت، والشرح بعده يكاد يطابق ما رواه الرجاسي عن تعلل أو الاحول، والمجمع جماعة اللقائين.

فإن قلت: فهل يجوز أن يكون (أن يلاقي / ١١٨٢ مجمعا) بدلاً؟^(١) [يبص]
 قال أبو عمرو: وإن بدبت (أذرعاً) قلت: وأذرعاً، فحركات التاء بالفتح، وب
 كسب هذه التاء لا تحرك بالفتح.
 قال أبو عمرو^(٢) في (جُمَيْر) و(عَلِيْق) ^(٣) و(سَنُور): منهم من يحذف الياء والواو
 للترخيم، ولم يحك سيبويه هذا؛ وجه اجتماع هذا مع (مَنُور) ^(٤) بالربدة
 وانسكون، فلما اشتبهتا من الوجهين حذفنا معاً؛ يدل على ذلك أن من حذفهما لا
 يحذف نحو: هَبِيح ^(٥) وقَنُور ^(٦)؛ لتحرك الحرف الأخير ^(٧)

مسألة

يجوز في قوله:

لا تُردُّ^(٨)

- (١) أجاز في الشعر إبداله من السيف على تقدير: لا ولي سيف إن يلاقيه فحذف الضمير، كأنه هو لا ولي سيف
 مصرعاً أي دأ مصرع.
 (٢) حكاه أبو علي في: البصريات ٣٤١، وعلق عليه مرجحاً بما قاله هنا، وأجاز الحذف وعدمه في: انشور ٢٢٥
 (٣) بيت يتعلق بالشجر.
 (٤) ترخيمه عند سيبويه (٢٥٩/٢): بما تنص؛ وبما علق به الحذف زيادة الواو وسكونها، وشرحه في: الشعبية
 (٥/٢) والتكملة ٢٥٢
 (٥) بخط الناسخ في هامش الأصل: "الهَبِيحَةُ: الجارية المستنقة، والعلام هَبِيحٌ مشددة الياء"، وفي القاموس:
 الهَبِيحُ الغلام السهم، وغير ذلك، وهو من أمثلة سيبويه وترخيمه عنده (٢٦٠/٢): يا هَبِي، والنظر بهان
 عدم الحذف في: التعليقة (٧/٢)
 (٦) بالهمش أيضاً: "القَنُور بتشديد الواو: الفضخ الرأس، بضم قنور"، وترخيمه عند سيبويه: يا قَنُور
 (٧) يعني الواو الأخيرة والياء الأخيرة.
 (٨) من رجز تمامه:

قد طالما خلأ شاماً لا تُردُّ

وهو بلا نسبة في: الهمزة ٨٤٤، ومعاني الفراء (٢٨٤/٢) وتفسير الطبري (٤٧٩/٩) والنصف (٤٩ ٣)
 وأرملة المروفي (٢٢/٢) والجمهرة ١٠٩٥، والتهذيب (٢٣٧/٥) والمحكم (٣١٢/٢) والمختص
 (٦٤/٩) والاساس (وحد)، وجاء في خبره أنه كان رجلاً عاشقاً لمرأة فتزوجها فجاءها النساء فقال بعضهم
 لبعض ذلك حلا القوم عن الماء طردهم وجسمهم عنه. وأركه الفراء والطبري بياناً، وأجازاً في مثله، حرم
 والرفع

أن تكون حالاً مؤكدة؛ لأنها إذا حُلَّتْ لا تَرِدُ، فيكون كقوله ﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقاً﴾ (١).

ابن المعتز:

تَرَى مَوَاقِعَهُ فِي الْأَرْضِ لَائِحَةً مِثْلَ الدَّرَاهِمِ تَبْدُو ثُمَّ تَنْسِنُ (٢)

وله:

وَأَدْمَعُ الْغُذْرَانِ لَمْ تُكْذِرْ

كَأَنَّهَا دَرَاهِمٌ فِي مَنْشَرٍ (٣)

ابن الرومي:

لَطَفْتُ فَقَدْ كَادَتْ تَكُونُ مُشَاعَةً فِي الْجَوْ مِثْلَ شُعَاعِهَا وَنَسِيمِهَا (٤)

١٨٢/ب مِثْلُ قَوْلِهِ:

فَكَادَ الْحَسِينَانِ اللَّدَانِ تَجَاوَبَا يُعْطِرَانِي لَوْ أَنَّ لِلشَّرْقِ طَائِرُ (٥)

قَوْلُ أَبِي بِي سُلَيْمٍ بِنِ رَبِيعَةَ (٦) فِي الْحَمَامَةِ:

فَبَو طَارَ ذُو حَافِرٍ قَبْلَهَا لَطَارَتْ وَلَكِنَّهُ لَمْ يَطِرْ (٧)

(١) سورة البقرة (٩١) وسلف في (١٥٨-١) استشهد به للحال المؤكدة والتعنيق عليها.

(٢) من البسطة، وهو لاس المعتبر في ديوانه ٢٥٦، وأشعار أولاد الخلفاء ٢٦٣، وأسالي اتقالي (١٧٨/١) واسمعه ٤٤٢، والرواية فيها: (نسنر) مكان (نسنر) وتعلل في الأصل محرف، والابيات في وصف الشعر، واحتمل البكري أنه يريد غُذْرَانِ الماء ثم تنسب، أو ما يكون عنه من الرُّمَر ثم يذهب.

(٣) من الرجز، وهذا لاس المعتبر في ديوانه ٢٤٤، وأشعار أولاد الخلفاء ٢١٢، وديوان المعالي (١٦/٢)، وهذا غير موسوعي في الديوان والرواية فيه: (منشر)، وفي الأصل: ميسر، وهو تصحيف، انحسرت فيه غير رواية الديوان لماسيته لعادتهم من نشر الدراهم في المناسبات.

(٤) من الكامل، وهو لاس الرومي في ديوانه (٥/٦) وديوان المعالي (٣٠٩/١) وهو في وصف الخمر.

(٥) كذا برقع طائر، ولم أجده.

(٦) شاعر جدهني، معجم الشعراء الجاهليين ص ٧.

(٧) من اسفار، وهو لأبي بن سُلَيْمٍ بِنِ رَبِيعَةَ فِي: الحماسة ١٥٧، والرهرة ٧١٤، وأنوار الشمس طي ١٤٢، وشرح المروفي ٥٥٦، والأعلم ٢٣٧، وبلاسية في: معاهد التنصيص (٤٠/٢) وحاء اسمه في بعضها محرفاً، والشاعر يصف قمرًا.

مسألة (١)

قوله (٢) (ما رأيته مُدَّ أَنْ اللهَ خَلَقَنِي) يَحْتَمِلُ أَنْ (أَنْ) تكون في موضع جرٍّ كأنه: ما رأيته في زمانٍ خلقي، فاضاف بِ(مُدَّ) الفعلَ إِلَى المصدر، والمرادُ به الوقت؛ مثل: (حُقُوقُ النِّجَمِ) (٣).

ويَجُوزُ أَنْ تكون (مُدَّ) مبتدأة، و(أَنْ اللهَ) مرفوعةٌ خيبرُ (مد)، ويكون المضافُ محذوفاً ايضاً؛ لأنَّ (مد) إذا كان لتعريفِ ابتداءِ الوقتِ وآخره دَخَلَ عَنِ زمانٍ مُوقَّتٍ (٤)؛ كأنه لما قال: لم اره، قال له: متى أوَّلُ انقطاعِ الرؤية؟ قل: مُدَّ خَلَقَ اللهَ بِتَهِاي أَي: مُدَّ زَمَنُ (٥) خَلَقَ اللهَ.

مسألة

فَاعِلٌ ﴿يُشْعِرُكُمْ﴾ (٦) ضميرُ (ما)، ولا يكون فاعلُها ﴿أَنهَا إِذَا جَاءَتْ﴾، إلا ترى أنه قد جاء هنا ما لا يكون فاعلاً البتة؛ وهو قوله / ١١٨٣: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَكِّي﴾ (٧)، ﴿لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ﴾ (٨)، ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيبًا﴾ (٩).

- (١) بخط الناسخ من الهامش. أول الثالث والعشرين. ويريد به رقم الجزء من اجراء أبي علي.
- (٢) قول للمعرب في: الكتاب (١٢٦/٣) والاصول (٢٦٩/١) والسيرافي (العلامة ٣/٣٤٠) والكتاب (٣٧٢/١) وأجيز فيه السيرافي وأبو علي في: الشورى ١٧٤، والتعليقة (٢/٢٣٣) ما ذكره هنا حاكباً وجهه اجزى منه من أبي بكر.
- (٣) لتدبره. ولت خفوق النجم، وانظر الكتاب (٢٢٢/١) والاصول (١٩٣/١) والشعر ٣٦٩، والشيرازيات ٥٠١، والإعجال (٢/٢١٤) والبيداديات ٢٧٧.
- (٤) في: الإيضاح ٢٧٥ إنما اشترط التوقيت أي التعريف والتخصيص فيما دخلت عليه إذا كانت بمعنى أول الوقت وبس ما ينتظم أوله إلى آخره. وانظر تخريج كلامه على مد في (٧-ج)
- (٥) الأصل زمنٍ ياجر ومثلها خلق السابقة، وكلاهما خطأ لانهما خبران، وفي التعليقة فعلٌ ماضٍ وهو يعيد.
- (٦) سورة الأنعام (١٠٩) وعلم موضع الحاجة "وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ" وهي من مسائل سيبويه (١٢٣/٣) وقول أبي علي في ما والفاعل هنا كرره في كتبه الأخرى وبعضه أخذه عن ابن السراج انظر التعليقة (٢/٢٣٤) والبيداديات ٢٦٨، والإعجال (٢/١٩٣) والشورى ١٧٤، والمجفة (٣/٣٦٦).
- (٧) سورة عبس (٣).
- (٨) سورة طه (٤٤)، والأصل وما يدريك لعله يتذكر وهو سهو من أبي علي لا الناسخ سمع كلامه يسريه. وتتم الآية ﴿فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لِّئَلَّا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾. ويصلح مكانها الآية (١٧) من الشورى ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾.
- (٩) سورة الأحزاب (٦٣).

وموضع^(١) (لعل) وما بعدها نصب؛ لأن الفعل لما دخله معنى العلم علق عما بعده،
وجر تعليقه لأنه [مثل] (٢) الاستفهام. ألا ترى أنه بمنزلة الاستفهام في أنه غير خبر،
وأن ما بعده معلق عما قبله ولا يعمل فيه، وإذا كان كذلك لم يمتنع أن يقع موقع
المفعول كالاستفهام؛ نحو: علمت أزيد في الدار، وهذا ينبغي أن يكون على قوب من
قل: (علمت أزيد في الدار) فاقصر على هذا؛ لأن أبا بكر (٣) حكى أن قوب لا
يجبرون هذا حتى يقولوا: أزيد في الدار أم لا؟ وحكى أبو العباس أن في بعض
النسخ: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ لَعَلَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ (٤).

وقيل. (أن) [معنى] (٥) (لعل) ما أشده يعقوب في كتاب القلب والإبدال (٦)؛
أريني جواداً مات هزلاً لأنني أرى ما ترين أو بحيلاً محلاً (٧)
قل: يريد: لعلي. وأنشد أيضاً (٨):

- (١) قرأ أبوحيان في: الارتشاف (٢١/٣) والتدبيل (٨٤/٦) تعليق الفعل بلعل وهو ما سمع بحده عند بصري
أو كوفي إلى أن وقف عليه عند أبي علي وساق كلامه هذا محتجاً في بعض النسخ.
(٢) الأصل: بعد، وتصويبه من التدبيل والارتشاف، والهاء في لانه عائدة على لعل.
(٣) أجدر أبو عبي في: البصريات ٧١٥؛ أعلمت أقام زيد؟ ولم أجده في الأصول والموجز شيئاً، والمنع الصكي هنا
نسبه المرزولي إلى سيبويه، ولم أجده في الكتاب. وانظر: شرح الحماسة ١٥٧٦، والبحر (٢٣/٨، ٢٣/٣)
والطرائف (٢٦٧/١١) والبهجة المني (٢٦/١)
(٤) ذكر الفراء في: معاني (٣٥٠/١) والنحاس في: معاني (٤٧٤/٢) أنها في قراءة أبي، وفيه سقط جاءتهم
بالجمع، وانظر معجم الخطيب (٥٢١/٢)
(٥) الأصل: معنى، والتمارة ناقصة بغير الياء.
(٦) القلب والإبدال مشرة شرف ص ٨٥، ومشرة الكثر ٢٣، وهي الأخيرة. لأنني مكان لأنني وهو تحريف لم
يصل إليه الأستاذ الفخري في: إبدال أبي الطيب (٥٥٧/٢)
(٧) من الطوبى، وفي قائله اختلاف، فهو حاتم الطائي في: ديوانه ٢١٨، ولطائط بن يعقوب في: الأعشى
(٢٧/١٣) والنسب ٧١٥، ولعن بن أوس في: شعرة ص ٣٩، وجعله محقق ديوان دريد بن الصمة ١٨٨
فيما نسب بدريد وهو لغيره، وانظر تحريجه في: ديوان حاتم ٣٦٩، والحماسة البصرية ٨٠٢، ٩١٩، وأشده
أبو عبي في: الحجة (٢٢٥/٢) على أن معنى أريني دليي وليست بصرية، وفي (٣٧٩/٣) على معنى
لعل. والبيت مروي في أكثر المصادر (لعلي) مكان (لأنني).
(٨) أشده من السكيت في: القلب والإبدال مشرة شرف ١١١، وفي مشرة الكثر ٣٤، وفي لاوين برودة
نعا، والأحير: لعنا.

هل أنتم عائجون بنا لأننا نرى العرصات أو أثر الخيام (١)
 ١٨٣/ ب وأظن يعقوب ذهب إلى أن الهمزة بدل من العين، والنون بدل من لام (٢)،
 وهذا بعيد؛ لأنه يلزم منه أن تبدل الكلمة بأسرها، لكنه اتفاق [معنيين مع اختلاف
 المعطين] (٣) كاحرف غيره.

مسألة

ما يؤكّد شبه (ليس) (٤) بالفعل مجيئها على مثال الفعل ومجيء آخرها على حد
 أو آخر الأفعال الماضية، والشبهان يُعطيان ما هما فيه حكم ما يكون الشبه منه؛ كباب ما
 لا ينصرف، فيستقيم أن نقول على هذا إن قلت: إن اتصال الضمير به يُشاركه فيه ما
 ليس بفعل؛ نحو: هاؤوا وهاؤن (٥).

مسألة

يُنشد البغداديون كقوله:

لعزة مَرَجشاً طَلَلُ (٦)

(١) من الوافر، وهو بفردي في: ديوانه (٢٩٠/٢) وطيفات المحرول ٣٦٥، واللامات ١٣٦، والسمط ٧٥٨،
 وتبيان الطوسي (٢٣٥/٤) وشرح شواهد الشامية ٤٦٤، وأشده أبو علي في: الحجة (٣٧٩/٣) على أنه
 بمعنى لعل

وروية الدهوان وأكثر المصادر: الشم عائجون بنا لعتا.

(٢) الشاهدان وردا في هذين البابين من كتاب القلب بشرة الكثير، في حين أن بيت الفرزدق جاء في باب العين
 والعين في بشرة شرف والمروفي في شرح الحماسة ١٧٣٣ حملها على البدل لأن بدل الهجاء من العين
 كثير

(٣) لأصل اتفاق معظم مع اختلاف المعيين، وهو خلاف المراد

(٤) لاسي علي في الحدييات ٢١٠ فصل طويل في ليس تضمن في ٢٢٤ ٢٢٥ الشبهين المذكورين وانتهى إلى
 إحراقها مجرى العمل وهي من المسائل التي نُقل فيها قوله، وانظر الشعر ٩ ١١، والمنثور ٢٠٦، والتعليق
 (٧٩/١)

(٥) من هاء أي حد، وحكى في: الشعر تصريحا عن أبي عمر، وعقد لذلك مسألة في: المعصديات ١٦٥
 (٦) ملف برزاية أخرى وتم التعليق عليه في (٨-١) وهو شاهد على نصب الصفة حلاً لتقدمها على
 موصوفها

قول

فَلَيْتَ أَمِيرَنَا وَعُزِّلْتَ عَنَّا مُخَضَّبَةً أَمَالُهَا كَعَابٍ (١)

مقوله . (وعُزِّلْتَ عَنَّا) اعتراض لما فيه من التشديد ؛ لأنَّ دعاءه بالغرض له عندهم يوافق التمني الذي تمنَّاه .

مسألة

١٨٤١ قد أبو الحسن (٢) : أقول : هذا مدعور وابن بُورٍ (٣) ، فأميل الضمة ولا أميل سواها وقال سيبويه (٤) : لا أميل الضمة ولكن نفس الواو .

وجه قول أبي الحسن أنهم قالوا : (مِنْ الْمُنْقَرِ) (٥) ، فأمالوا الضمة نحو الكسرة مكان الراء كما تُمال الفتحة نحوها وقالوا : مِنْ عَمَرٍ - ولو كان بينهما حاجز - كما أمالوا الضمة التي تلي الراء مِنْ (الْمُنْقَرِ) (٦) ؛ كذلك أمال التي فِي (مَدْعُورٍ) كما لما أمال الفتحة التي فِي (الصَّرِّ) أمالها فِي قولك : (مِنْ عَمَرٍ) ، ولم يعتد بالحاجز الساكن بينهما كما لم يعتد به فِي (عَمَرٍ) ، وكذلك لم يعتد بالساکن فِي (مَدْعُورٍ) فامان العين كما كان يُميلها مِنْ (الْمُنْقَرِ) .

(١) من الوافر، وهو لأبي أحمد مقي : مذكر المراء ٦١، وعث الوليد ٨٨، وليس في ديوانه، وفي مذكر ابن الأثيري (١٤٢/١) : أشد سلامة عن الأحمر، وهو بلا نسبة في : إصداق ابن الأثيري ٢١٧، والخصص (٣٦/١٧)، ومن محقق الإصداق على أن (مخضبة) منصوبة في الأصل ولكنه أثبتها مرفوعة، والشاهد في نصبها الذي نشره المراء بأنه نعت نكرة تقدم وعنه أخذ ابن الأثيري.

(٢) في الهامش ٢ من الكتاب (١٤٢/٤) وشرح السيرافي (المقدمة ٩/٥) وحكى أبو علي في : التعليل (١٩٥/٤) ما يوافق غير أنه لم يُسم الفائل فقد يفهم أنه كلام سيبويه، وشرح ابن جني في : سر الصناعة ٥٣-٥٦ القولين مختاراً قول سيبويه.

(٣) جمع البائر وهو الرجل العائد والهلك الذي لا حير فيه، وجاء في الكتاب ثور بالثاء وأشار السيرافي إلى أنها كد، في بعض النسخ، ومن ابن جني في : الخصائص (١٢٣/٣) على أنها بالياء.

(٤) قوله في الكتاب (١٤٣/٤) : كذلك يروم الكسرة، فلا تميل الواو لأنها لا تشبه الياء، وشرحه السيرافي بأنه لا يميل الواو ولكنه يروم الكسرة في الواو فيكون رومها كالإمالة، ونظر كلام ابن جني

(٥) بالهامش يحط الساسخ : "للتقير بضم الميم والقاف" بشر صغيرة صيغة التماس [تكون] في . جملة صيغة لئلا تُهضم، والجمع متاخر . والنص في الصحاح (مقر) ومنه ما بين المعقوفين لأنه مقطوع في الأصل وحكى هذا

القول سيبويه (١٤٣/٤) ومنه الأمثلة التالية : عمرو والصمر

(٦) العبارة من (أمالوا ..) إلى هنا أخشى أنها مقحمة على النص ويبغي رفعها.

فإن قلت : فهلا أمال الواو أيضاً لإمالته الحرف الذي قبلها؛ كما أنه إذا أمال المتحة قبل الألف أمال أيضاً الألف؟ فله أن يفرق بأن ما قبل الواو لا يلزم أن يكون معها؛ كما يلزم ذلك في الألف، فإذا كان كذلك جعل واو (مدعور) كميم (عمرو)، فكما لم تُمل الإمالة المتحة إلى الكسرة مع الحاجز الذي هو الميم، فكذلك الواو لا تُسمع إمالة الصمة من (مدعور)، ولم تُمل الواو كذلك / ١٨٤ ب كما لم تُمل الميم من (عمرو)؛ لاجتماعهما في السكون وجور اختلاف الحركات قبل كل واحدة منهما، ومخالفتها الألف في ذلك.

[ع (١)]: ولأن الواو كالميم في كبرها من الشفّة؛ ولأن في الميم عنة وهويًا في اسم؛ كما أن في الواو استعطالة ومدًا].

وتم يُمل سبويه الضمة من (مدعور)، وفُصل بينه وبين الميم؛ لأن الواو - وإن كانت تتعاقب الحركة على ما قبلها - فإنها الآن لانضمام ما قبلها بمنزلة الحركة؛ ألا ترى أنه لو وقع ثور (٢) مع (مدعور) لكان اقبح من:

جرينا (٣)

مع:

الاندرينا (٤)

(١) ذكره ابن جني في تفسيره قول أبي الحسن في: سر الصناعة ٥٥

(٢) هي القموص: الثور: الجربان والرسول بين القوم وإناء يُشرب فيه، ولا يحد تحريفها عن ثور.

(٣) آخر بيت من الوافر، وهو بتمامه

كانَ خُصُونُهُنَّ مُتَوْنٌ غُدْرٌ تُصَفِّقُهَا الرِّيحُ إِذَا جَرَيْنَا

وهو بعمرو بن كثوم من مملكته في: ديوانه ٩٧، وهو من شواهد السناد في العامة وهو اختلاف ما قبل الردف، مفتح الراء وكسر في سائر القصيدة، وأقدم من وجدته جمع في السناد بين بيني عمرو هو الخليل في العمري (٢٢٩/٧) وأبي فتيبة في: الشعر والشعراء (٩٦/١) وأظهر شرح القصائد للنحاس ٦٦٦، ورسالة إسماعيل ٣٣٠، والكافي للشيرازي ١٦٤، والشامي لابن القطاع ٩٢ وغير ذلك كثير جداً، والبيت في صفة البشي والتدريج في دروع بلبسها الشاعر وقومه، الغُصون: جمع غُصن وهو الكسر والتشي في البشي، غُدْر: جمع غدير.

(٤) وهو آخر بيت عمرو بن كثوم:

أَلَا هَبْنِي بِصُحْبِكَ فَاصْبِحْنَا وَلَا تَبْقِي خُمُورَ الْإِنْدَرِينَا

وهو في ديوانه ٥١، وشرح شواهد الشافية ص ٢٥١، وبعض ما سلف في الشاهد السابق.

وإذا كان كذلك كانت زيادة المد التي في الواو بمنزلة الحركة، وإذا كانت بمنزلة الحركة امتنع الإمالة من ضم العين التي هي عين لكون المد بمنزلة الحركة، امتنع إمالة الفتحة من العاء في (الصير) لحجز الحرف المتحرك بينهما وبين الراء المحروقة، فكذلك تمنع الإمالة في عين (مدعور) للحجر. وإذا كانت مدة واو (مدعور) التي فيها بمنزلة المد التي في الألف فلو أمالها لزمه أن يُعْمِل الواو كما أنه إذا أمال الفتحة قبل الألف أمال الألف / ١٨٥ نحو الياء؛ لكون الواو هنا بمنزلة الألف؛ كما قد نص^(١) على ذلك، فلم يُعْمِل الضمة لحجر الذي ذكرنا، ولأنه لو أمال لزمه أن يُعْمِل الواو أيضاً، ولكن نحا بالواو من (مدعور) نحو الكسرة؛ لأنها تلي الراء كما نحا بالفتحة في العين من (الصير) نحو الكسرة حيث كانت تليها.

وفعل ذلك بالواو؛ لأن المد التي فيها بمنزلة الحركة؛ فكانه إذا طلب بها الكسرة كما إمالة الفتحة من العين في (الصير)؛ لأن مدتها بمنزلة الحركة التي تكون في الحرف المتحرك، وإن كانت المد لا تفصل من الواو إذا انضم ما قبلها فكان ذلك أولى من قول أبي الحسن؛ لأنها أقرب إلى الكسرة من إمالة الضمة التي حجز عنها بمنزلة حرف متحرك. وإنما نُحِي هنا بالضمة من (المنقَر) نحو الكسرة؛ لأن الواو بمنزلة الضمة، فكما تُقَلَّب الواو إلى الياء إذا وقعت ساكنة قبل الياء، كذلك أُمِلت الضمة إلى الكسرة في (المنقَر) محورتها الكسرة، وهذا مما يدل على أن الحركة في الحرف المتحرك كانت قبل الحرف^(٢)، ألا ترى أنه لو لم تكن هكذا لم تُبَل الضمة نحو الكسرة؛ لأن الحرف / ١٨٥ ب كان يفصل بينهما كما أن الواو الأولى لو فُصِّلَ بينها وبين الياء بشيء لم تُقَلَّب. ويجوز لقائل أن يقول: إن هذا لا يدل لأنه بمنزلة الإمالة قد يكون مع فصل الحرف؛ نحو. مقلاب^(٣).

(١) الكتاب ر ٤ / ١٤٣

(٢) انظر رد اس حي لذلك في: مر الصاعقة ٢٨، والخصائص (٣٢٤ / ٢) وقد حكى في. أول الباب في الخصائص عن أبي علي تعليل الخلاف في المسألة بلطف الأمر وغوص الخلل.

(٣) مثال مسبوقة فيما جاز فيه الإمالة مع وجود الحرف المستعلي وذلك لسكونه وسبقه بالكسرة فصار المستعلي كانه المكسور وغير فاصل. وانظر: الكتاب (٤ / ١٣٠ - ١٣١) والتعليقة (٤ / ١٨٦) والمقالات مادة تصع واحداً ثم لا تحمل.

مسألة

اعلم أن قول العجاج:

خَالَطَ مِنْ سَلَمَى خَيَّاشِيمَ وَقَالَ (١)

لو كان حرف الروي من الشعر الألف كقوله:

أَنْعَتُ جَوْنَاتٍ مَعًا خِفْنَ الْمَسَا (٢)

لَكُنَّا نَقْطَعُ أَنَّ الْألفَ بَدَلٌ مِنْ عَيْنِ الْكَلِمَةِ وَأَنَّهُ (٣) عَلَى قَوْلِهِ:

وَأَخَذُ مِنْ كُلِّ حَيٍّ عَصْمٌ (٤)

لأن الألف التي هي بدلٌ من التنوين لا تكون رويًا، فقد يُحتمل (٥) إذن أن تكون

التي هي بدلٌ من التنوين، ويُترك الاسم على حرف واحد (٦)، ويمكن أن تكون عينًا

فتكون مع التي هي بدلٌ من التنوين وصلًا، وقد جاء:

يَعْدُوا بِهَا عَتْدٌ وَأَيٌّ (٧)

(١) فرغت منه في (١٣٢-ب) وأكثر مقالته مكررة لما قاله هناك، وانظر (١٧٨-ب)

(٢) من الرجز، وهو بلا نسبة في: الخور المين لشعران الحميري ١٥٣، وبمده:

نَسَمًا وَمَقْلًا بِيَسَا يَعْدُو النَّجَا

اجوية: شديدة السواد، الهقل ذكر النعام. والشاهد في جواز مجيء الألف رويًا لأنها أصلية.

(٣) أعنى (وأنه) يحذف الناسخ: مع ولكنه: أي في نسخة أخرى.

(٤) عجز بيت من التفارب تقدم صدره والتعليق عليه في (١٣٢-ب) والشاهد فيه إجراء المنصوب إجراء غيره في الوقف.

(٥) احتمال آخر غير الأول وعليه لا يكون الألف رويًا، والانسب أن تكون العيلة: وقد يحتمل.

(٦) رد هذا الوجه في (١٧٨-ب)

(٧) بعض بيته من الكامل، وهو يتلوه:

رَاخُوا بِصَائِرِهِمْ عَلَى اكْتِفَائِهِمْ وَيَصِيرُنِي يَعْدُو بِهَا عَتْدٌ وَأَيٌّ

وهو للأسمر الجعفي في الأصمعيات ١٤١، ورد على تحريجه للوحشيات ٤٤، والمعاني الكبير ١٠١٣،

ورسالة الصاهر ١٦٠، وشرح الزروقي ١٣٤، والتهذيب (٢/١٩٥، ١٢/١٧٦) والمحكم (٢/٣) وقال

أبو علي في المقاييس ٧٠: ألف الواو منقبة عن الياء. البصيرة: الدفعة من الدم ويريد به الثأر، العند

الفرس الشديدة النام الخلق، الواو: الطويل من الخيل، والشاعر يهجو إخوته لأبيه.

مع:

بَارَ يُكْفِكِفُ أَنْ يَطِيرَ وَقَدْ رَأَى (١)

فهذا لا يلزم أبا عثمان (٢) في قوله أن يقف على نحو (ر ح ي) في لآحون اثلاث بالالف التي هي بدل من التنوين؛ [لأنه قدّر (٣) الف البدل من التنوين] (٤).

ولم يجز أن يكون البدل من التنوين رويًا؛ لأنه غير لازم، فكان يبقى البيت بلا روي، وهم قد شدّدوا في حرف / ١١٨٦ الروي؛ لأنهم في أكثر الأمر قد ألزموه الوصل، وألزموا الوصل، فخرج، فلم يكونوا ليؤكدوه هذا التأكيد ثم يحدفوه؛ ولهذا قلت الياء وأبوا رويًا؛ لأن الحدف مطرد فيهما في الفواصل وفي الإطلاق في القوافي، فلما لم يلزم لم يكثر رويًا. ووجه مجيئه رويًا أنه لازم (٥)، وكثر محو: المخطأ (٦)؛ لأن حدفه، ولا يجوز لنا أن نأتي بالف النصب رويًا؛ لأنه لا يلزم، ولأن قوماً قد حدفوه (٧)؛ نحو:

عَصَمُ

مسألة

وَبَلَدٍ يَضِلُّ (٨) فِيهِ رَكْبَةٌ (٩)

(١) عجز بيت من الكامل، وصدره:

أَمَّا إِذَا اسْتَقْبَلْتَهُ فَكُنْ

وهو للأسعر أيضاً يتلو البيت السابق في: قصيدته الأصمعية، وجاء في الرحشيات ٤٤، وبعد الشعر

لقدامة، ١٥٠، والعمدة ٦٠٢

(٢) قوله إن ألف المنصور بدل من التنوين في الأحوال الثلاث تقدم في (٢٥-ب)، وصار أبو علي في توجيه

البيت على قول أبي عثمان أوضح في (١٣٢-ب)

(٣) لأصل: قد رَعِ الف، ولم أجده له معنى.

(٤) العبارة في الأصل بعد قوله: لم يكثر رويًا، وهي مقحمة هناك.

(٥) أي على القول بأن الف عين الكلمة.

(٦) خطأ انظر

(٧) يُنسب الحدف إلى لغة ربيعة. فنظر شرح اللوح لابن برهان ١٩٠، وشرح الكافية الشافية ١٩٨٢، والبهجات

في: الكتاب ٣٤٥

(٨) الأصل يظن، والتصويب في الهامش بخط النسخ، وهو بالضاد في الخور العين.

(٩) من الرجز، وهو بلا نسبة في الخور العين لنشوان ١٤٢

[و]

وَشَاوِرْ كَيْبِيَا وَلَا تَعْصِيهِ (١)

يسمي أن لا تكون الواو والياء هنا كالتي في قولك: هذا لهُو يا فتى (٢)، ومررتُ بهي يا فتى؛ لأن هـ يحذف في الوقف، ولكن هذا يثبت للإطلاق وتحذف تلك؛ كما أنه في السدبة في قولك: وظهرهوه ووانقطاع ظهرهيه (٣)، قد حذفت تلك التي تدحق في الوصل، وأثبت التي في السدبة، فكذلك ما حذفت تلك وأثبت هذه التي للإطلاق.

مسألة

يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ ١٨٦ ب الالف في:

سَبَسِيَا (١)

ليست لتي في (رايتُ زيداً)، ولكن قال: سَبَسِيَا، فشدد على:

عَصَم (٥)

ثم الحق كما أطلق:

عَيْهَل (٦)

(١) عجز بيت من المنقارب، وصدره:

وَأَنْ يَأْبَ أَمْرَ عَلَيْكَ التَّوَى

واختلف في قائه، فهو للرير بن عبد المطلب في طبقات المبحول (٢٤٦/١) وجمهرة الأمثال (٩٨/١) والشذكرة السعدية ٢٣٤، ولعبد الله بن معاوية في شعره ص ٥١، ولصالح بن عبد القادر في شعره ص ١٤٩، وفي هوامشها فصل تخرج.

(٢) ذكر حذفها في الوقف وفصل أحوالها في: التكملة ٢٧، ٢٩.

(٣) سبب السبب عليها في (١٨١-ب)

(٤) من بيت من الرجز، وهو بتمامه:

تَرَكْتُ مَا أَبْقَى الدُّنْيَى سَبَسَا

ومرغنا منه في (١١٠-أ).

(٥) أي عصى إجراء المصوب في هذا البيت في تسكينه بلا الالف مجرى للرفع والمجرور، وسلب التعليق عليه في

(١٣٢-ب)

(٦) كلمة من بيت من الرجز، وهو بتمامه:

يَأْزِلُ وَجَنَاءُ أَوْ عَيْهَلْ

ولو كانت التي هي بدلٌ من التنوين لم يلزم التشديدُ للوصل؛ ألا ترى أنْ من قال: (هذا فرح) (١) لم يقل: (رايتُ فرجاً)، ولكن يحذف؛ لأنَّ التي هي بدلٌ من التنوين يتصل به الكلام فلا يجب التشديد (٢).

مسألة

سمعتُ ابن مجاهد وقد قرئ عليه كتابه فقال: عن بعض القراء: ﴿ثُمَّ يَتَوَلَّى﴾ (٣)، لَفَطَ بعد ايم بياء؛ ووجهُ هذا أنه خَفَفَ [الهجرة] (٤) فانقلبتْ أَلِفاً (كـ رَأْس) (٥)، ثم أبدل من الألف الياء على حَدِّ: قَفَيْكَ (٦)

وهْدَيَّ (٧) ونحو هذا.

= وهو منظور بن مرثد في: لاميته ص ٢١٠، والخزانة (١٢٨/٦) ولرجل من أسد في: الكتاب (١٧٠/٤) وبلا عرو في: النواتر ٢٤٨، وغيرها كثير وأشده أبو علي في: الحجة (٤١٠/١) والبغداديات ٤٢٧، والإعجال (٣٢١/٢) والمضديات ٢١١، والكلمة ٢٨٠، ١٩، والعسكريه ١٨٦ على إجراء الوصل مجرى الوقف في تشديد آخر الكلمة، وفيه ذلك أحياناً بالضرورة. البازل ما دخل السابعة من الإبل، الوجناء النانة الشديدة، المبهل السريعة.

(١) من أمثلة سبويه (١٦٩/٤) وانظر البحر (٤٤٢/٥، ٣١/٢)

(٢) كقوله في: التعليق (٢١٥/٤)

(٣) سورة عب: (٦٤)، والأصل: ثم يتوي، و(يتوي) تحريك، وأما كسرُ التميم فما أراد أبو علي بل أراد فتحه، وهما قراءة ابن رواهنا أبي محاهد في السبعة ٤٢ عن ابن كثير غير أنه عدَّ الكسر غلطاً والصواب هو الفتح، وكذا أبو علي في الحجة (٢٣٢/٥) عدَّ للكسر خطأً بيئاً، في حين وجه الفتح بما جاء به، وانظر معجم الخطيب (٤٥٤/٥)

(٤) الأصل: للهجرة، ولم أجد للام وجهاً والكلمة معمول.

(٥) أصل رأس، بإثبات الهجرة، والكلام في: تخفيفها وانقلابها العا وهي كذا في الحجة.

(٦) بعض بيت من مشطور السريع، وهو يشابه:

لَتَضْرِبَنَّ بِسَيْفِنَا قَفَيْكَ

وهو لرجل من جنيد في: النواتر ٣٤٧، والصحيح (سين) والخزانة (٣٩٢/٤) وشرح شواهد الشافية ٤٢٥،

وشرح أبيات المضي (٣٤٩/٣) وبلا مية في: سر للصاعة ٢٨٠، والتمام ٣٨، والعين (٢٢٢ ٥) ولحكم

(٣٥٤/٦) والمخصص (١٤٤/١٧) وأشده أبو علي في: الحجة (٤١٤، ٤١٦، ٨٤/١) والبصريات

٨٥٠، والإعجال (٢٩١/٢، ٥٨/١) على إبدال الياء من الألف كقوله عب، وفي العسكريه ١٥٨ أشده مع

ما قبله على إبدال الكاف من التاء في عَصَيْكَ، وفي العين: إبدال الألف ياء لغة طي.

(٧) لغة هذيل قلب ألف المقصور ياء مع ياء للتكلم، وانظر التعليق على هدي في (١٧٢ ب)

مسألة

إذا جاز في الصيغة نحو:

مَلَبَّ الْمُعْتَبِ حَقُّهُ الْمَظْلُومُ^(١)

كان هذا في البدل أجوز؟ نحو قول طغريل:

وَمِنَّا رِبَاطُ الْخَيْلِ كُلُّ مُطَهَّمٍ^(٢)

على معنى: يُرَبِّطُ كُلُّ مُطَهَّمٍ.

مسألة

قد دللنا على أنه لا يعمل في معمول واحد عاملان^(٣)، فإن اقتنع ذلك مفتاح فالذي يَرُدُّه عليه حكايتهم الجملة إذا سموا بها؟ نحو: نابط شراً.

/ ١٨٧ مسألة

قال أبو عمر^(٤): نقول: (إِنَّ قَرِيباً مِنْكَ زَيْدٌ) وَلَا تَقُولُ: (إِنَّ بَعِيداً مِنْكَ زَيْدٌ) فَتَجْعَلُهُ ظَرْفاً كَمَا جَعَلْتَ الْقَرِيبَ؛ أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ: (إِنَّ قُرْبَكَ زَيْدٌ) وَلَا تَقُولُ: (بُعْدَكَ زَيْدٌ).

فا؛ وهذا الذي قلناه حسن، وينجوز أن يكون تاويل قول سيبويه: فالدُّنُو أشدُّ ثَمَكُنًا في الظرف من البعد.

(١) تقدّم صدره والتعليل عليه في (١٨-١)، ومن قوله فيه أن المظلوم صفة المعتب والموصوف فاعل لحسن صلفه على التوضيح.

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه

رَجِيلٌ كَسِيرٌ حَالُ الْغَضَى الثَّائِبِ

وهو لصعيل العمري في ديوانه ٢٠، وحيل أبي عبيدة ٢٩٤، وأشباه الخالديين (١٧٦/٢) والحمامسة المصرية ١١٤٤، والشهدب (١٨٥/٦) واللسان والتاج (طهم)، وأوله فيها: ومينا، ولم أجد ومدا، الرجيل: شديد للشيء، ولطهم: البارع الجمال.

(٣) ذكره فيما سلف في (١٠٧، أ، ١٧٦-١٨)

(٤) حكى قوله وشرحه في - البصريات ٥٠٢، وأصل المسألة لسيبويه (١٤٢/١ - ١٤٣) الذي أجاز الظرفية في البعد على قلة قنعة التي حكاهما عنه أبو علي في كلامه. وانظر الأصول (٢٤٨/١) والشيرازيات ١٣، والبحر (٣١٦/٤، ٧/٣) والخزانة (٢٧٦/٩)

مسألة

النترام أبي الأسود اللام في قوله :

لَمْ يَذْهَبْ رَجَائِي هُنَالِكَ (١)

كالنترام الآخر الراء فيما أنشده أبو زيد من قوله :

أَلَا أَدْنَسِي بِالتَّمَرِّقِ جَارَتِي وَأَصْعَدُ أَهْلِي مُسْجِدِينَ وَغَارَتِ (٢)

وفيهما :

وَأَرَّتِ (٣)

و :

مَشَارَتِ (٤)

ونحو ذلك، والالف فيهما جميعاً تأسيس (٥).

(١) بعض بيت من الطويل، وهو يشابه :

حَسِبْتُ كَتَلِي إِذَا نَلَّكَ مَعْرَضًا لَسِيكَ لَمْ يَذْهَبْ رَجَائِي هُنَالِكَ

وهو لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ص ١٠٦، ٢٥٨، ٤٤٥، ونحريجه فيه ص ٢٠٠، وأبو علي يعلق في كلامه على قول الأحفش في : لزوم ما لا يلزم في القوامي ٢٦ : أبو الأسود لزم اللام في القصيدة.

(٢) من الطويل، وهو مع ما بعده لرهير بن مسعود في : النوادر ٢٢٢، وجاء المصدر بلا سبة في : الإيثار يعلم الأسب ١٩٧، ورهير شاعر جاهلي ترجمته في : معجم الشعراء الجاهليين ١٥٧

(٣) من الطويل، ونحوه :

عُدَاوِيَّةٌ هِيَهَاتَ مِنْكَ مَحَلُّهَا إِذَا مَا هِيَ أَحْبَلَتْ بِقَدَمِي وَأَرَّتِ

رهير لرهير بن مسعود السلف . عداوية : سبها إلى بني عداوة هي من اليس، قدمي وأرة موصعان أو جيلان

(٤) تمامه

وَلَا هِيَ إِلَّا نَنْ تَقْرَبَ وَصَلَهَا عِلَاقَةُ كِبَارِ اللَّحْمِ ذَاتُ مَشَارَتِ

وهي الأصل . مشارت بالمهمل، والتصويب من النوادر، والمشاركة، الهيشة والريشة والسمن، العلاء الناقة المشرفة، كِبَارُ : كثيرة اللحم صلبة.

(٥) كتب النسخ في الهامش : ب من، ونظر التعليق على الثاني في (٦٧ ب) ولعل الباء نسخة أخرى

مسألة

(هد، حلوٌ حامضٌ) (١) لا يخلو أن يكون الضميرُ في أحدِ الاسمين، أو في كُلِّ واحدٍ منهما [ضميرٌ، أو] (٢) أن يكون فيهما ضميرٌ واحد، أو لا يكون في واحدٍ منهما ضميرٌ. فلا يكون في أحدهما؛ لأنه ليس بأخصُّ بالخبر من صاحبه، ولا يكون في كُلِّ واحدٍ منهما ضميرٌ؛ لأنه ليس هو الغرض في ١٨٧/ب الإحصاء؛ لأنك تصير كأنك أحبرت عن المبتدأ بمفعولٍ كُلِّ واحدٍ من اسمي الفاعلين، حتى كأنك قلت: [حَلَا وَ] (٣) حَمَضَ، وليس «غرضٌ كذلك»، إنما هو أنه قد جَمَعَ الطعَمَين معاً؛ ألا ترى أن أب عمر قدس في تفسيره: تُرْشُ شَبِيرَين. فإذا كان كذلك كان مؤدياً إلى خلاف المعنى. ولا يجوز أن يكون فيهما جميعاً ضميرٌ واحد؛ لأنه يجب أن يعمل الصفتان جميعاً فيه، وذلك ممسحٌ؛ كما لا يعمل فعَلان في فاعلٍ واحد. فإذا خلا من هذه الوجوه ثبت أنه لا ضميرٌ فيه، وَوَجِبَ أن يكون الضمير الذي فيه عائداً على المعنى؛ كقوله: مررتَ برجلٍ قائمٍ أبواه لا قاعدَين (٤)، ونظيره أيضاً من المبتدأ قوله: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ (٥) ألا ترى أن الذكر العائد هنا على المبتدأ إنما يعود على المعنى، والحال في الجميع واحدة. فإن قلت: فما تقديره في الإعراب؟ فالقول: إنَّ الاسمين وقعَا موقعَ المفرد؛ كما تقع الجملُ موضعَ المفرد، ونظيرُ هذا في أنَّ الصفتَين جرَّتا مجرى الجملة في بعض الوجوه تسميتهن بـ (عاقلة لبيبة) (٦) امرأةٌ ورَجُلًا (٧).

(١) تقدّم تحريرها في (٧١-١) وأكثر كلامه هنا سلف في (١٠٦-ب) والمساءة بصيها في: الحجة (١/٢٠٠-٢٠١) باختلاف بعض عباراتها حكماً واختصاراً.

(٢) سقطت ألفتها من الحجة

(٣) الأصل: بمخلاف، والتصويب من الحجة.

(٤) انظر التبيين عليه في (١٠٧-١)

(٥) سورة البقرة (٦) وجاءت بالواو في أولها في سورة يس: (١٠) وللمبتدأ سواءٌ وحيره جملة أنذرتهم، وحسنه عن المعنى بتقدير: سواءٌ عليهم الإنذارُ وتركه، أي جعله بمنزلة المفرد في عدم حاجته بضمير مظهر الحجة (١/٢٦٩) والإغفال (٢/٣٤٦) والشعر ٢٥٣، والشيرازيات ٦٠٥، والإعراب التصويب ١٧١

(٦) سبق تحريره في (١٠٦-ب)

(٧) الأصل: رجلة، وهو سهو صححه من الحجة.

ألا ترهما يحكي حال الانصراف فيهما حال النكرة^(١)؛ كما فعل ذلك / ١١٨٨ في
الجمل، وحر وقوع هذين الاسمين موقع خبر المبتدأ؛ كما تقع الجمل هناك، وإن لم
يكونا جملة، وإن امتنع أن تقع الجملة فاعلة فكذلك لا يقع الاسمان في موضع الفاعل،
وجاز أيضاً (إن زيدا أبوه منطلق)^(٢) [بيض].

مسألة

يَنْشَبُ فِي الْمَشْعَلِ وَاللَّهَاءِ

أَنْشَبَ مِنْ مَاشِيرٍ حَدَاءً^(٣)

(أنشَبَ) صيغة مصدر؛ أي: نَشَبًا أنشَبَ مِنْ مَاشِيرٍ.

[ع: قد يجوز أن يكون (أنشَبَ) حالاً من الضمير في (يَنْشَبُ)؛ أي: يَنْشَبُ
حادثاً^(٤) ماضياً].

وإذا جاز البدل في (حداء) مع الفصل^(٥) كان مع الاتصال في بيت العجاج:

الْحَمِي^(٦)

أَسْهَلُ.

(١) الأصل: في حال النكرة، ولا معنى له، وعبارة الحجة بمعناها وتختلف في اللفظ.

(٢) بعدها هي: الحجة (٢٠٣/١): كذلك يجوز وقوع هاتين الصفتين موقع خبر الابتداء على حد ما وقعت
الجمل وإن لم يكونا جملة.

(٣) من الرجز، وهذا لأبي المقدم في: السطع ٨٧٤، والفائدة النحوية (٥٠٧/٤) وجاءا مطروحين ومجتمعين
بلا نسبة في: نوادر أبي مسجل ٤٢٨، ومرآتي الزمخدرية ١٥٨، وإبدال أبي الطيب ٢٩٧، والخصائص
(٢٣٣/٢، ٣٢٠) والتهذيب (٤٣٠/٦) والخصص (١٥٧/١) والمحكم (٣٥٣/٢) وأنشد الأول أبو علي
في: المفاهيس ٣٨ على مد المقصور في اللهاء جمعاً، وذكر الثاني في: المعصديات ١٩٢ على أن ابن حبيب
وعبده من البغداديين يقولون المراد بالحداء الخداد فإبدال الياء من الدال، ولم يردده وذكر له نظائر وأخذ به في
الشيرازيات ٤٦٩ في إثبات أن الإبدال لا يغير معنى الكلمة. والأبيات في وصف غمر، ينشَبُ أي يعلّق، في
موضع السمل واللهاء، التثنية جمع منتشر وهو لغة في: للنشار وانتظر نميتها لتميم في: نعة تميم ١٣٧،
وأبو المقدم بهس الجرمي شاعر أموي ترجمته في: معجم الشعراء المختصر ١٧٢.

(٤) الأصل: حادثاً، وهو تصحيح.

(٥) الفصل بالأنف بين الدالين في حداد.

(٦) من بيت من الرجز، وهو بتمامه:

أولاً مكة من ورق الحبي

مسألة

إن قلت (١) هلا بينت تحقير (الندد) فقلت: أليد؛ ليعلم أن مكثره كان ملحقاً
ويكون البيان دليلاً عليه؟

قيل: لا يجب هذا؛ لأن التحقير بناء على جدته؛ ألا ترى أنك إن حقرت (نصارب) اسم رجل بقلت (٢): (نضيرب) (٣) فلم تصرف وإن كان المكثّر مصروف، وكذلك (اليد)؛ ألا ترى أنه لو كان اسم رجل لم تصرفه.

وكذلك القول في ١٨٨ ب (الب) (٤) إذا حقرته. ومن صرف (الب) إذا سئى به - وهو قول أبي الحسن (٥) - على أن ذلك للإلحاق، واستدل على ذلك بالإظهار (٦) وأنه قد زال بذلك عنه شبه الفعل فليس ذلك بالقوي من وجهين:

أحدهما أن (افعل) لم يأت للإلحاق في موضع؛ لقولهم: اصمم واشد.

والآخر: أن الهمزة التي بها شابة العمل موحودة فيه ثابتة في البيان ثباتها في الإدغام، وإنما هذا كـ (تهلل) (٧) في الشذوذ.

وقياس هذا لقول إذا حقر (الب) إلا يصرفه؛ لأنه يلزمه أن يدغم؛ لأن التحقير

= سلف تخريجه في (١٤١-ب) وقد رد أبو علي في: العسكرية ١٦٧ حمله على الترخيم، وقد مر به حذف الألف من حمام لم يهال إحدى الميمياء على ما أشار هنا.

(١) مسألة عرضها بالمضنون نعت بعبارة مختلفة في: البصريات ٢٠٢، وأصلها عند سيبويه الذي يصغر الندد إلى أليد. راند من الندد وهو شدة الحسام. وانظر الكتاب (٣/ ٤٣٠) والأصول (٣/ ٤٤) والشك ٢٠٣، والتعليق (٥/ ١٥٥) والجليات ٢٧٧.

(٢) كذا أجاب إن باللام.

(٣) كذا من سيبويه (٣/ ٢٠٠) وانظر للفتنص (٤/ ١٣) والأصول (٢/ ٨٢).

(٤) تصغيره أنوب، وعمر أبو علي في: التعليق (٢/ ١٠) عدم صرفه، وانظر الكتاب (٣/ ١٩٥، ٢٢٠، ٢٣١) والأصول (٣/ ٤٤).

(٥) ذكره في: البصريات ٢٠٢.

(٦) أي عدم الإدغام، وعبارة البصريات: إظهار التضعيف.

(٧) اسم من أسماء الباطل، وقد تأتي بالياء في بعض الكتب، وأبو علي يذكرها في اختلاف المعارف عند عليه غيرها مكان يسغي أن تدغم فأظهرت. انظر للتعليق (٥/ ٣٢) والإعمال (٢/ ٢٣٢) والعسكرية ١٥٣، والمنثور ١٢٤، والفيصليات ١٢٤.

لا يدرم أن يُبَيَّن فيه كما بُيِّن في التكبير؛ لأنه بناءٌ على حديثه (١). وإذا شُدَّت الكلمة في موضع لم يسمع أن يُتجاوز مكانها، ويُقاس غيرها عليها، فينبغي لك أن تُدعم، وإذا أُدِّعِم لم يُصرف كما لا يُصرف (أصم) (٢).

مسألة

تقول في إعمال الثاني في (ظننت) و(علمت): ظنَّ أو عَلِمَ ريداً مصنف [إياه] (٣)، [نصمير] (٤) الفاعل في (ظنَّ) قبل الذِّكْر؛ كما يُفعل ذلك في هذا الباب في غير هذا الفعل (٥). فإذا أضمرته فلا بُدَّ من أن تُعديته إلى مفعولٍ أوَّل هو الثاني في المعنى إذا أسندت الفعل إلى الفاعل.

١١٨٩/ وإذا لم يَكُنْ من ذلك بُدٌّ، ولم يَجُزْ أن [يُضمَر] المفعول في هذا الباب قبل الذِّكْر كما يُضمَر الفاعل أخرت ذِكْرَهُ إلى أن يعمل الفعل الثاني ليقع إضماره بعد ذكر مظهره (٦).

مسألة

يَدُلُّ على أن (أفعل) في التعجب ليس باسم (٧) بناؤه على الفتح، ولو كان اسماً لم يُفْتَح؛ لأنه ليس فيه شيءٌ يوجب بناءً. ويدلُّ عليه أيضاً تعديته إلى المتكلم باتصال النون به، نحو: ما أحسنني.

(١) قوله هذا بخلاف ما أزم الأخفش في: البصريات ٢٠٤

(٢) كـد نصمير أصم عند سيبويه (٤١٨/٣، ٤٠٢٥/٤، ٤٤١) وثابته أبو علي في عدم صرفه في: التكملة ٢٠٣

(٣) الأصل: أباه، وهو نصيف.

(٤) الأصل: نصم، والكلام عن الإضمار قبل الذِّكْر، وكذلك التعديل الآتي.

(٥) يحكي في الإعمال (٤٠/٢) عن سيبويه أن فاعل الأول مضمَر على شريطة التفسير، وهي هذا يميم مماله هنا، وانظر الكتاب (٧٩/١) والمقتضب (١٢١/٣).

(٦) الأصل: قبل ذكر مظهره، والتعديل في الهامش يحط بالسسخ مسبوفاً بكلمة حاشية يبغي بعد.

(٧) دعابة أصل الحجبي قول البصريين في هذه المسألة الخلافية التي جمع أطرافها ابن الشجري في أماليه (٣٨١/٢) وبعده الأباري في: الإنصاف ١٢٦، وقرئ أبو علي فعلته في: الإيضاح ١٣٢، وذكر ابن الشجري في: (٣٩٧-٣٩٨) بعض أدلة أبي علي هنا.

ويدل عليه أيضاً انتصاب المعرفة بعده؛ نحو: ما أحسن زيداً، ولو كان اسماً لم ينتصب هذا لصرب من الأسماء عنه. ألا ترى أن (أفعل) الاسم إنما ينتصب بعده التكرار؛ نحو: هو أحسن وجهاً، ونحوه؛ إلا أن يكون من الصفات المشبهة باسم الماعل؛ نحو: الحس والشديد، وليس هذا منها. ألا ترى أن قولك: (مررت برجل حسن الوجه) ليس هذا أصله وهو (حسن وجهه)، وليس كذلك (أفعل) في التعجب.

فإن قلت: فقد قال:

والأمرونة^(١)

فليس هذا بشيء؛ لأن النون في (الماعلونه)^(٢) إنما هي التي تأتي بعد واو الجميع، والتي في (ما أحسنني) هي التي / ١٨٩ ب في نحو خرتني، و(الأمرونة) ضعيف حبيث، وزعموا^(٣) أن الشعر مصنوع.

وصغفه من القياس أن الزبادين في آخر الاسم لا تجتمعان كالتنوين وعلامة لثبة، فإما إثبات التنوين مع علامة الإنكار فلأن علم الإنكار لا يلزم؛ لأنه قد يكون مكانه علم آخر نحو: أزيداً^(٤)، فاشبه لذلك ما هو [مستقبل]^(٥) بنفسه.

لإن قلت: فعلمة [الضمير]^(٦) لها أيضاً علامات تفصيل؛ نحو: أنا، فهلاً جاز اجتماعهما؟ فافرق أن علامة الإضمار المنفصل لما لم تقع موقع المتصل صار المنفصل

(١) من بيت من الطويل، وهو بتمامه:

هم القاتلون الخير والأمرونة إذا ما خشوا من محدث الأمر منظمًا

وهو بلا نسبة في الكتاب (١٨٨/١) ومعاني الفراء (٢٨٦/٢) والكامل ٤٦٨، ومجالس ثعلب ١٢٣، وشرح السيرافي (٨٨/٤) والبحر (٣٣٢/٢) والخراقة (٢٥١/٤) وغيرها وأنشده أبو علي في الحبيثات ٣٢ رايه زعموا مصنوع، وأجاز في الحجة (٣٦٣/٢) حمل الهاء على الوقف ثم حركت بحرفه الطين، وأصل هذا من المبرد في الكامل وشرح السيرافي.

(٢) كذا، وهي رواية ثبتت جاءت في معاني الفراء وبعض نسخ الكامل والمعصل ٨٥

(٣) كذا قال سيوطي والمبرد

(٤) الكتاب (٤٢٠/٢) ولم يثقل إلا للرفع، وتفصيله مع (إن) في: شرح عيون الكتاب ١٨٠، وقد لم يذكر العم الآخرة: ازديتية

(٥) الأصل: مستقبل، وهو تحريف.

(٦) الأصل: الصمة، وهو تحريف.

معرفة المظهر، ولم يكن كـ (إن) والتنوين (١)؛ ألا ترى أن كُـ واحداً منهما يقع موقع
الآحر [بيص] (٢)، وكان (الأمرونة) إنما وقع المضمّر موقع المظهر؛ كما وقع المنفصل موقع
المتصل في قوله:

حَنِي بَلَغَتْ إِيَّاكَ (٣)

كذلك اتصل في (الأمرونة) وقع موقع المنفصل، ولا يجوز على هذا أن يتصل (٤)
بـ صمير باسم الفاعل المفرد؛ نحو (ضارب) لسكون التنوين وحركة (٥) «سور» لأن
العلامة في (فاعل) بمنزلة علامة الندبة مع التنوين.

مسألة (٦)

/ ١٩٠ يعقوب (٧):

مَلَكْتُ بِهَا كَفِّي (٨)

أي: شَدَدْتُ، وَمَلَكْتُ الْعَجِينَ؛ أي: شَدَدْتُ عَجْنَهُ.

(١) أي في الإنكار، انظر التعليق للسالف على أزيداً إليه.

(٢) جاء ما ليس (بيص) وما بعده في سطر واحد بحلاف المرات السابقة التي كان يبدأ الكلام ما بعد (بيص)
بسطر جديد.

(٣) قطعة بيت من الرجز، وهو بتمامه:

إِلَيْكَ حَنِي بَلَغَتْ إِيَّاكَ

وهو الحميد الأرفط في الكتاب (٣٦٢/٢) والأصول (١٢٠/٢) والخصائص (١٩٦/٢، ٣٠٨/١) والبحر

(١/١، ٥، ٦٦٠/٤٨٥) ونخيل الشواهد ٨٥، وأنشده أبو علي في العضديات ٢٨ على مقالته هنا من وقوع
المنفصل موضع المنفصل ضرورة، وذكر هذا في: الشعر ٢٠٢.

(٤) لأصل 'تصل، بناءً للنائب

(٥) الواو غير واضحة وقدّرتها تقديراً.

(٦) المسألة بنصها هي: الحجة (١٧/٣) غير أنه لم يسم يعقوب في أولها

(٧) شرح البيهقي (شَدَدْتُ) جاء في ديوان أوس المروي عنه، وجاءت العبارة بلفظ مختلف في إصلاح
لمنطق ٢٥٤، ولكنه هي: من ٢٥ فسر ملكت العجين بليّنته.

(٨) من انطوي، وتامه

مَلَكْتُ بِهَا كَفِّي فَتَهَرَّتْ فَتَقَهَا يَرَى قَائِماً مِنْ دُونِهَا مَا وَرَائِهَا

وهو لميسر من الخطيم في ديوانه ٤٦، وتخريج ٥٣ ٥٤، وأنشده ليس السراج فيما حكاه أبو علي في
الحجة (١٣/١) والشاعر يصف طعنة، تهرت: أجريت الدم، ويروى: قائم.

١٠ وإملاك المرأة إما هو العقد عليها، وقيل: ملك^(١)؛ كما قيل: عقد أنكاح، وملك الشيء: احتصص من المالك به وخروجه بذلك عن الإباحة؛ نحو: باع بالسر، وباحة لدار وقال:

فملك بالبيط الذي تحت قشرها كعرقى بيض كنه القيص من عر^(٢)
(ملك) أي شدد؛ أي: ترك من القشر شيئاً على قلبها فتمالك به ويكنها؛ لئلا يبدو قلب القوس، وإلا انشقت.

فا: ينبغي أن يكون موضع (الذي) نصياً؛ لانه مفعول (ملك) ولا يكون جرأ على أنه صفة (البيط)؛ لأن (البيط) فوق القلب ليس تحته؛ والمعنى: ملك بالقشر الذي فوق القلب الذي تحت القشر ليصون القشر القلب، فلا ينشق؛ ألا ترى أن يعقوب قال^(٣)؛ إذا لم يبق عليها القشر صنعوها عقبة^(٤).

فا: كأن العقب يصون القلب كما يصونه ما يترك عليه من القشر؛ ويدل على ذلك تشبيهه بالقيص والعرقى.

مسألة

١٩٠/ ب ﴿حتى إذا فتحنا عليهم باباً ذا عذاب شديد إذا هم فيه مبسوتون﴾^(٥)، و﴿حتى إذا أخذنا مترفيهم بالعذاب إذا هم يجأرون﴾^(٦) (إذا) الثانية جواباً للاولى؛

(١) الحجة إملاك، وهما بمعنى.

(٢) من الصبريل، وهو لوس بن حجر في ديوانه ٩٧، وتحصيه فيه ١٦٧، ورد عليه شرح أبيات الإصحاح ٩١، ونجارات النبوة ١٩٨، وحفائق التأويل ٧١، والتهذيب (٢٧١/١٠) وربط البيت بيت ابن الخطيم فعل ابن قسيبة في المعاني ١٠٦١ كما أن شرح البيت هنا جاء فيه بلفظه، فلمعله ماحود من شرح ابن السكيت ديوان اوس الذي سم بهناء وانظر مقدمة ديوان اوس.

والشاعر يصف غوساً، قال ابن السيراني: ملك: شدد أي شدد القوس حين براها ولم يسقط قشرها متضعف، البيط القشر الرقيق الذي تحت الغليظ، العرقى: قشر البيضة الرقيق، القيص: قشر العليظ، كنه صانه، شبه قشر القوس الرقيق بعرقى البيضة.

(٣) وعبرة العنبي في المعاني وهم الآن يصنعون عقبة إذا لم يكن عليها قشر.

(٤) يقومون عقب القوس أي لوى شيئاً منها عليها، وتكون على طرف بيتي القوس، انظر القاموس (عقب، مضع).

(٥) سورة الماعون (٧٧) وانظر الأقوال في: الدر المنصور (٣/٤٣٦، ٨/٣٥٦) في (حتى إذا)

(٦) سورة المؤمنون: (٦٤).

كما كانت جواباً للجزء في قوله: ﴿وَإِنْ تُصِيبَهُمْ مُّسِيَةٌ إِذَا هُمْ يَنْتَبِطُونَ﴾ (١)، ﴿وَإِنْ لَمْ يُعْطُوا مِنْهَا إِذَا هُمْ يَسْتَحْطُونَ﴾ (٢).

وموضع (حتى) مع (إذا) نصب إذا كانت (حتى) جارة على أحد أمرين: إما أن ينصب (إذا) الثامية لما فيها من معنى الفعل، وإما بمضمر يدل عليه (إذا هم يجارون)، ولا ينصب بالفعل الذي أصيغ (إذا) إليه، ومثله: ﴿يَنْبِئُكُمْ إِذَا تُرْغِمُ كُفْرُكُمْ مَرَقَّتُمْ كُلُّ مَرْقَةٍ إِنَّكُمْ لَهِي حَلَقٍ حَدِيدٍ﴾ (٣).

و(إذا) الثانية منصوبة في الآيتين بالفعل الذي بعدها، ولا يجوز أن ينصب (إذا) الأولى بالفعل الذي بعد (إذا) الثانية؛ لأنها بمنزلة العاء، وهي تستأنف ما بعدها فهي بمنزلة (أما) [بيض].

مسألة

الشبه الذي بين (جديدة) (٤) و(ما قائماً ريداً) (٥) هو أن القياس يوجب به تقييد الشبهين الموجبين له عمل (ليس) وهو نفي الحال والدخول على الابتداء والخبر؛ إلا أنه قبس رخص لتشبيههم (ما) ب(إن)؛ فلم يُقدّم خبرها على اسمها؛ كما لم يُقدّم خبر / ١١٩١ (إن) على اسمها، وتعمل عملها إذا تأخر الخبر.

فكذلك (جديد) والحروف التي هي مثله شُبّهت ب(فعل) فلم تؤنث في ترك الثاني (٦)، كما شُبّهوه به في أن أرفعوا واحدة في موضع الجميع؛ نحو: ﴿وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا﴾ (٧)، و﴿غَرِيبَيْنِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٍ﴾ (٨)، و:

(١) سورة البرم (٣٦) وقرأ بكسر النون أبو عمرو والكسائي وسلف التعليق عليها في (٥٩-ب)

(٢) سورة التوبة: (٥٨) والاصل: يعطوا بضم اللام وهو تصحيف.

(٣) سورة سبا (٧) وسلعت له فيها إشارة في (٩٧-ب) بأن عامل إذا مضمر، وانظر التعليق في (٩٧-ب)

(٤) عرض لجديدة فيما سلف في (٥٥-١) و(١٧٧-١)

(٥) عقد بينهم الشبه لأن سيبويه (١/٦٠) شبه في القلة ملحقة جديدة بقول المرردق: ما مثلهم بشر في باب ما بحجازية

(٦) كذا والاسب: شُبّهت بفعل في ترك الثاني فلم تؤنث.

(٧) سورة النساء (٦٩) وانظر مواضعها ومواضع الآيتين التاليتين من كتب أبي علي في تخرجه (جديدة) وميت رؤية

(٨) سورة ق: (١٧)

ما النحوي من صديقها (١)

كما قال: ﴿ لَا تُحَذِّرُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ ﴾ (٢)، وأطرذ ذلك في الاستعمال
الطراد ترك نصب خبر (ما) متقدماً، وإن كان القياس على ما ذكرنا يوجب، فصرر رد
الهاء فيه بعد استعمال الكلمة وليست فيها بمنزلة نصب الخبر مقدماً، وإن كان صرر
من القياس يوجب، كما يوجب دخول الهاء في (جديد) و(خريق) (٣)، فقد اجتمعا
في الشذوذ عن الاستعمال، وإن كان هنا قياس يوجبهما.

ومن قال (٤): إن ذلك لأنها من (الجدة)؛ أي: مجذودة، فقد أخطأ لأن (جدة)
ليست من (الجدة)، ويؤكد ذلك دخول الهاء فيها في بعض اللغة، ولو كان بمعنى
(مفعول) لم تدخل التاء؛ ألا ترى أن «كف حبيب» و«لحية ذهب» (٥) لم تدخلهما
الهاء في موضع إلا في قولهم: «امرأة حميدة»، قال سيويه (٦): شبهوها بـ (رشيدة).

١٩١ / ب مسألة

قول الله سبحانه: ﴿ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ ﴾ ﴿ تُؤْمِنُونَ ﴾ ﴿ يَغْفِرُ لَكُمْ ﴾ (٧)،

(١) من رجع لتمامه.

ذمها لما النحوي من صديقها

وهو لرؤية في: ملحق ديوانه ١٨١، والأغاني (٢٥٢/٦٠) وبور القيس ١٠٧، والمختص (٣١٧/١) وشرح
شواهد الإيضاح ٥٧٣، وإيضاح الشواهد ٨٤٢، وتخليص الشواهد ١٨٤، وشواهد الشافية ١٣٨، والجسرة
٦٥٦، وأنشده أبو علي في الحجة (١/٢٢٦/١٣١) والتعليقة (١/١٠٠/١١٢) والبعداءات
٥٨٦، ٤٢٣ والشكنة ١٨٦، لحيه معيل مراد في معنى الجمع كما يقع ذلك في قول.

(٢) سورة المسححة (١)

(٣) يقال: ربح خريق أي يلزقه شديدة عكبة وليدة سهلة فهو خرد.

(٤) تلذم تخريج القائلين في (١٧٧-١) وفيه رده أيضاً ينحو قوله هنا.

(٥) سلمت تعريجهما في (١٦-١)

(٦) الكتاب (٣/١٤٨) وفي التعليقة (٤/١١٧) جعل أبو علي (حميدة) مما شذ.

(٧) سورة الصف (١٠-١٢) وتام موضع الحاجة منها: ﴿ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابِ أليم،
تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله بأموالكم وأنفسكم ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون، يعفر
لكم ذنوبكم ﴾ وأبو علي هنا على رأيه في كتيبه الأخرى في متابعة شيخه للزجاج في أن (يعفر) جواب
(تؤمنون) التي بمعنى الأمر، بل قد يفهم مما في الإعمال أنه يحمل قول سيويه على ذلك أيضاً، وقيل في

(يعمر) جواب (تؤمنون) (١)؛ لأنه في معنى (آمنوا)، وكذلك هو في بعض
القرأة (٢)؛ ﴿آمنوا﴾.

وهذا يفسد قول أبي عثمان (٣) في قوله سبحانه: ﴿وَقُلْ لِعِبَادِي الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا
الصَّلَاةَ﴾ (٤)؛ إنه بُني لوقوعه موقع (أقيموا)، فكان يجب من هذا أن يقال هما: تؤمّوا
بألبه ورسوله وتجاهدوا.

مسألة

مثل قوله:

ومجوفات قد علا ألوانها (٥)

قول الآخر:

جاء وقد زاد على أظمانه (٦)

= الآية غير ذلك. انظر: الكتاب (٩٤/٣) ومعاني الفراء (١/٢٠٢، ١٥٤/٣) والمختضب (٢/١٨٠، ١٣٣) ومعاني الزجاج (٥/١٦٦) والتمليق (٢/٢٠٣) والنسرة ١٥٤، والإغفال (١/٢٠٣، ٦٠) والحجة (٢/١٢٥) والدر (١٠/٣٢٠)

(١) لأصل: يؤمنون بصيغة الثاقبين، وهو سهو يخالف لفظ الآية.

(٢) قراءة عبد الله بن مسعود، وذكرها عملاً في: الحجة (٢/١٢٥) وانظر معاني الفراء (٣/١٥٤) ومعجم
الطبيب (٩/٤٤٣)

(٣) انظر حكايته معصلاً والتمليق عليه في (٤٧-١)

(٤) سورة إبراهيم (٣١) وسقط من الأصل (الذين آمنوا) ووقع مثله في محطوط المفتصب

(٥) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

أسار جرد مثرصات كالنوى

وهو بمرسوم العبدى في السسط ١٨٩، وبلا نسبة في المعنى الكبير ٣٦٢، ٥٣، وأمالى المعاني (١-١٥) واختصبت (١/١٧٠) والآخر من محقق الحلييات ٢٤٣ التي انشد أبو علي فيها وفي الشعر ٤٥١ البيت
شاهداً على إضمار لدلالة ما تقدم والتقدير: علا التجويف ألوانها، وفي السسط والأمالى وخلييات والشعر
الروية (أجوازها) مكان (ألوانها). ومجوفات: يعني بعاماً والتجويف أن يبلغ البب من البطن، علا
أجوارها: علا التجويف أو ساطها، أسار: بقايا أي هن بقايا بعام أطردتهن حيل، جرد: حيل مصر شعر
الأبدان وذلك من عتقها، مثرصات: محكمات، كالنوى: صلاب أو ضمير.

(٦) من الرحر، وهو لرزية في: ملحقات ديوانه ١٦٨، واللسان والتاج (جشب) وبلا نسبة في التهذيب
(١٠/٥٤٤) وقبلة:

بجشب أتلخ في إصمائه

وكذلك قول أبي ربيعة :

لم يهب حُرمة السديم وحقت
أي : حقت الحرمة أن تُهاب .
يا لقوم للسوءة السوءة (١)

مسألة

قال أبو عمر (٢) : الخال والسكر : ﴿ وهذا كتاب مُصدق لساباً غريباً ﴾ (٣) ، وقوله :
﴿ فيها يُفرق كل أمر حكيم ، أمراً من عندنا ﴾ (٤) ، وحكى عنه أبو العباس كذلك في
قوله : ﴿ إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون ﴾ (٥) .

/ ١١٩٢ وقال في مثل (اخطب ما يكون الأمير قائماً) (٦) و(أرخص ما يكون البر
قفيزين) (٧) : ما كان من ذلك اسماً حاز فيه الرفع والنصب ، وما كان من ذلك صفة لم
يَجْز فيه إلا النصب .

= الظماء جمع طمء وهو ما بين الشربتين ، جشِب : يقال جشِبَ أي خضم شديد ، وإصغافه : إماتته
رأسه ، أطلع : مد رأسه مشطاولاً ، والشاهد فيه إصمار ماعل (راد) بتقدير : راد السفر أو ما أشبه السفر لأن
الرجز في وصف منهل لا أنيس فيه وردّه بجملة

(١) من الخفيف ، وهو لأبي زبيد الطائي في ديوانه (شعراء إسلاميون) ١٥٨٢ ، ونخريجه ٦٧٦ ، وأشده أبو علي
في الخليليات ٢٤٣ لما سلف في البيت السابق ، وتقدم في كتابنا والخليليات يكاد يكون من المعني في :
الغاني الكبير ٤٦٣ . والبيت من مقطعة في حبر الشيباني الذي قطع يد ضيمه الطائي في تسامرها ، والرواية
في طبقات المصنوع ٦٠٤ : حقت بالبناء للمعلوم .

(٢) أبو علي بإحدى بقول أبي عمر في الآيات الثلاث في : المنشورة ٣٧ ولا ينسبه إليه ، وحكى قوله في أنه الذاريات
في : الحجة (٦/٢١٩) والتهذيب (٢/٢٥٤) والبيانات ٢٣٩ ، وقرر في : النملية (١/٢٠١، ٢/٢٥٥)
أن حال من النكرة قبيح وضعيف .

(٣) سورة الأحقاف (١٢) والاحفش في : معانيه ٥١٩ أجاز الحالية في : (لساناً)

(٤) سورة الدخان (٥٤) أبو علي في : الحجة جعل هنا قول الأخفش ، وهو في معانيه بجير الحال ولكن يصح
للسكرة ، وحكى السعاس في إعرابه (٤/١٢٦) قوله أبي عمر ، وانظر في الدر المنثور (٩/٦١٩) ثلاثة
عشر إعراباً بها

(٥) سورة الذاريات (٢٣) وانظر قولني سيبويه والملازمي فيها في المصادر السالمة في أول المسألة والأصول
(١/٢٧٥) والشيرازيات ٥٥٥ ، والمنشورة ٦٥٥ ، والحجة (٤/٣٥١)

(٦) الكتاب (١/٤٠٢) والأصول (٢/٣٥٩) والإيضاح ٧٨ ، والخليليات ٢٠٢ ، والشيرازيات ٢٢٧ ، ٥٤٦ ،
وأبو علي في : المنشورة ٢٢ أجاز الرفع وهو قبيح عنده .

(٧) الكتاب (١/٤٠١) والسير في (٦/٢٠) والمنشورة ٢٤٤

وقال في (ادخلوا الأول فالأول) (١): وهو حال، وهو أجدر (٢) لدخول لاسف واللام فيه، وأحار الرفع على البذل على المعنى؛ كما يجيزه عيسى.
الكسيت

بني هاشم رَهِطَ النبي فَأَنشَى بِهِمْ وَلَهُمْ أَرْضِي مِرَاداً وَأَعْصَبَ (٣)

(بهم) متعلق بمحذوف؛ أي: أنجو وأسلم بهم؛ أي بحبهم وأتباعهم (١).

وقوله: (ولهم أرضى) أي: من أجلهم؛ كقوله: ﴿لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾ (٥) أي: من أجله، ولا يكون اللام في (لهم) متعلقة بـ (أرضى) على حذف قولك: لزيد صريت؛ لأن المعنى ليس على ذلك؛ ألا ترى أن معناه: لهم أرضى؛ أي: من أجلهم أرضى ومن أجلهم أغضب، فحذف (لهم) الثانية لدلالة الأولى عليها، ولو كان على الأول لكان: أرضاهم وأغضب، ولا يستقيم على هذا أن يريد: أعصَبُ لهم، ثم يحذف كما حذف على التقدير الصحيح؛ لأنك إن جعلتها متصلة بالمفعول لم يَدُلْ على التبيين (٦) (كـ) ثَبَّأْ لَهُ وَوَبَّحَا (٧)،

(١) حكى في المثنوية ٣٨ عن أبي عمر جواز البدل، ولم يحرر سيرته إلا النصب، وحكى في كتابه عن عيسى ابن عمر الرفع على معنى. يُدْخِلُ، محمل أمر المخاطب على الغيبة، انظر الكتاب (٣٩٨/١) والعنصبة (٢٧٢/٣) والشيرازيات ٢٧٨

(٢) أعلاها في الأصل: كصح

(٣) من التذييل، وهو للكسيت بن زيد في: شعره بقسم الهاشميات (١٨٣/٢) وخرجه محققه من لأبي عمروج ورد عليه المجلس الصالح (١٨٤/٣) وأما أبي الرضى (٦٧/١) وأخبار شعراء الشيعة لسررسي ٧١، والحلل ٣١٣، والحماسة البصرية ٢٧٤، وتاريخ دمشق (٢٣٤/٥٠) وتاريخ الذهبي (٢١١/٨) والمعاهد (٩٥/٣) والخزانة (٢٩٠/٤)

(٤) فغير أبي ويأتى في: شرح الهاشميات ٤٦: أغضب لهم وبهم أرضى.

(٥) سورة الأعراف (١٥٤) وقال في: الشيرازيات ٦٠: أي لعقاب وبهم، وما حكاه هنا ذكره الأعمش في معانيه ٣٤ عن بعضهم.

(٦) يريد بالسبين تعليق الجار والمجرور والظرف بمقدّر دلّ عليه الناحر وامتنع تعليق أخار بالماخر لأمر محللة مدكوره، وهو مصطلح يكثر عند أبي علي وذكره للبرد. انظر: العنصبة (٣، ٢٦٧، ١، ١٩٩) والكامل ٣٠٦، والسيرافي (٢٦٤/٣) والشعر فهرسه ٦٥٧، واليقظاديات ٥٥٤، والشيرازيات ٢٩٠، ٢٩٢، والتعليقة (٢٣/٢) والحجة (١٩٢/١) والنصف (١٣١/١) والتذييل (١٧٥/٤)

(٧) الكتاب (١، ٣٣٤/٢، ٤١٤/٢، ٢٦/٣) والسيرافي (١٠٨/٥) وسيبويه في الباب الذي عقده بوجوه هذه العبارة حكى أن للنحاة استكروها الجمع بين ثبأ ووبح، فإذا قُدمت ثبأ منصوباً نصبوا ووبحاً حملاً عليه لأن=

ولا ترفع (ويحاً) ويضمّر له الخبر مُستغنى عن إظهارها؛ لأنّ الأولى ليست حبراً.
قيسُ بنُ زهير (١):

١٩٢ ب ولا يُعَيِّتُكَ عُرْقُوبٌ لَإِذَا لَمْ يُعْطِكَ النُّصْفَ الحَصِيمُ (٢)
أشدُّ أبو بكر:

عَدَوْتُ بِهَا طَيًّا يَدِي بِرِشَائِهَا (٣)

(طياً) (٤) مصدرٌ أي: ذات طيٍّ.

غيره: (طياً) فعلى مؤنث (طَيَّان) (٥).

آخر: (طياً يدي برشائها) جعله نشية (طيٍّ)، وحمله على النقدمة والتأخير؛ أي: طياً رشائها بيدي.

قال الخارثُ بنُ زهير (٦) في قتله حديعة بن بدر سفا: اظنُّ هذا مما كتبتُ عن أبي بكر

= ويحاً لا يبدلون به إلا ومعه غيره مملأ لم يُذكر خبره نصب، وليست (له) الأولى بمفعلة عن الخبر ولا دالة عليه لأنها تبيّن لا خبر، وذكر أبو علي بعض ذلك في: العليقة (١١٧/٢، ١٩٧/١)

(١) أبو هند قيس بن زهير العبسي سيد عيس ويُعد من الدهاة والشجعان والشعراء (ت ١٠)، انظر: معجم الشعراء المحضرمين ٣٨٠

(٢) من الوافر، وهو قيس بن زهير في: النفاث (٧٦/١) والأغاني (٢٠٧/١٧) والتهذيب (٦٦/١٤) وبلا سبة في: المعاني الكبير ٨١٨، وشرح المروفي ٥٧٩، عرقوب حيلة، وانفرد الأصل برواية: بلاء، ولا بعد أنها تحريف، والمصدر: ثلاثي ومعناه: لالتواء خصم عليك، وفي الأصل النصف بكسر فسكون وهو خطأ والمعنى أنه لا تُعجزك الحيلة لتتصرف من خصمك إذا ظلمك
(٣) عجز بيت من الطويل، وصدوره:

ووهراء لم تُعزَّزْ بِسَيْرٍ وَكِبَرٍ

وهو للمررد في: ديوانه (٩/١) والمعاني الكبير ٧٤، والتهذيب (٤٣/٣) والمحكم (٢٠١/٢) والخصص (٦/١٠) والمحرم بلا سبة في: الخصائص (١٧٥/٣) وحمله أبو علي في: الشعر ١٠٦ على المقنوب، وحكى في: البعداديات ٤٤٨ روايته بالتثنية وعدمه فاجاز في الأول نصبه حالاً وفي الثاني أجاز كونها فعلى أو منى والآخر على القلب، وذكر بعض ذلك في لبيت في: الإعمال (٥٣/٢) ويريد بوهراء مرءاً، ويقال ذلك لملأى، الوكبة: صلبة الإهاب، تُحرز: تحاط، الرشاء: اللجام.

(٤) الأصل طياً بلا سوين هنا وفي البيت ولكنه في الإغفال رواه عن أبي بكر موقناً وتوجيهه بمنطقي ذلك

(٥) جائع سم ياكل، وهذا يقرب من أن يكون قول أبي قتيبة في المعاني لأنه مرء بضامر

(٦) شاعر ومدرس جاهلي شهد حرب داحس، معجم الشعراء الجاهليين ٩٤

من كُتِبَ أبي عبيدة التي ذكر أنه سمعها من ثعلب عن الأثرم عن أبي عبيدة (١) :

تَرَكْتُ عَلَى الْهَيْبَةِ غَيْرَ فَخْرٍ حَذِيفَةُ حَوْلَهُ قَصْدُ الْعَوَالِي

وَلَوْلَا طُلْعُهُ حَنْشُ بْنُ عَمْرٍو إِذَا لَاقَاهُمْ وَابِئَا بِلَالِ (٢)

وَيُخْبِرُهُمْ مَكَانَ التُّونِ مِنِّي وَمَا أُعْطِيَتْهُ عَرَقُ الْحِلَالِ (٣)

(لعرق) : المودة والمكافأة، و(الحلال) : الخلة (٤) . يقول : لم يعطوني لسيف - الذي هو ذو التون - عن مودة، ولكن قتلت وأخذت .

و(حنش بن عمرو) نداء (٥) .

فأ (٦) : وقوله : (ويخبرهم) - جملة في موضع نصب - المقنول أما خوذ منه السيف الذي كان معه .

(١) النفاث (٧٥/١) والثالث في . الجار (٢٤١/١) وأبو علي حكى الأبيات وشرحها وتعليلها عن أبي : الشعر ٤٥٠ موافقاً لكتابتها .

(٢) رواية جميع المصادر . سيخبر قومه حنش بن عمرو . أو : سيخبر عنهم حنش ، ولم أجد رواية أبي علي إلا في الشعر .

(٣) من الزمر ، وهي للحارث بن زهير جاء بعضها أو كلها في : سيرة ابن هشام (٢٨٧/١) والطايع ابن السكيت ٣٣٩ ، والمعاني الكبير ١٠٨٨ ، وهي الأغاني (٢٠٦/١٧) وأمثال الضبي ٩٦ ، والسمط ٥٨٣ ، ومجمهرة ١٠٨ ، والتهذيب (١٥٠٢٦/١) والمخصص (٢٤٤/١٢) وأشهدنا أبو علي في : الشعر ، والثالث في : الحجة (٣٥٥/٢) على أن حلال أحد مصدرى حالته ، وأجاز في غير البيت أن يكون جمع لثبة التي هي مصدر فجعلت كالاسماء في جمعها على فعال . الهيباء حيث قتل حديفة ، فصد : جمع فصدته وهي انقطعة مما يكسر ، التون هو ذو التون سيف مالك بن زهير أحده حمل بعد لثته ثم رجمه حارث بعد قتله حمل بن بكر .

وهي لأصل : مكان مرفوعاً ، وهو سهو يدل عليه جملة (يخبر) على مصدر في الشعر وهذا ، وبه في الشعر عني أنه سمعه بالنصب ، فلم يكن ليثبت به خلاف سماعه بلا بيان .

(٤) العبارة في النفاث : العرق : المكافأة ، والحلال : الخلة والمودة . وانظر الأغاني .

(٥) ليس من كلام أبي عبيدة الذي ينتهي بشرح المفردات السابق .

(٦) وقال دا أيضاً في الشعر ، وهو يحمل البيت كالأبيات السابقة على الإضمار للدلالة ما تقدم عليه ، وهذا إنما يصح عيان الرواية التي لتفرد بها ، أما على الرواية الأخرى فلا شاهد فيها ، وتبعد رواية أبي علي لأن حنشاً مذكور يرد - فيما يروي أبو عبيدة - على الحارث بيتين أولهما : سيخبرك الحديث به خير ، ويعني به نفسه وليس بمقتول .

قانت أبة مالك بن بدر ترثي أباه:

١٩٣ / ١ إذا سَحَعَتْ بِالرَّقْمَتَيْنِ حَمَامَةً أَوْ الرُّسُ تَبْكِي فَارِصَ الْكِنْفِ (١)

قال ابن حبيب: فرسه، وكان يُسمى الكنفان.

[ع. قال النضر بن شميل (٢): يقال: لَا يُدْرِكُ هَذَا بِاشْرَبِ اسْمِهِ (٣) أي. لَا يُدْرِكُ

بمَجْلَةٍ، وهو من الشُّرْبِ والسَّعْيِ.

قال: وسمعتُ أبا الدُّقَيْشِ (٤) يقول:

لَيْلَةٌ لَا رِيحَ وَلَا تُرَابَ

إِلَّا غُرَابًا فِي اسْتِهِ تَوْرَابُ (٥)

يريد الشراب.

وقال: أشدُّنا أبو الخطَّاب:

وَمَا أَتَيْلِي عَلَى هَيْكَلٍ بَنَاهُ وَصَلَبَ فِيهِ وَصَارَا (٦)

(١) من الطويل، وهو لابة مالك بن بدر في: الفرائض (٧٣/١) وأمثال الفسي ٩٣، والأغاني (٢٠١/١٧) ومجمع الأمثال (٥١٦/٢) ومجمع البلدان (٤٤/٢٠٥٠٥/١) وحُرف بدر إلى ريد في: المحكم (٤٨٠/٦) وعنه في اللسان والتهاج (كنف) و(الكنمان) في الأصل والمصادر بفتح فكسر، ما عدا النقائص بضمين وأقرأها الجاسري. مجمع أسماء الخيل ١٤٦. "رفساد" مما قيل فيهما أنهما روضتان بناحية الصمان، والرُس. واد أو موضع بنجد.

(٢) النضر بن شميل من خُرشة النسيبي المازني النحوي اللغوي الأدبي، من أصحاب الخليل. مجمع الأدباء ٢٧٥٨، وسيطيل ابن جني نقل مرويته فيما يأتي.

(٣) لم أجده في كتب الأمثال ولا غيرها.

(٤) أبو الدُقَيْشِ الفخاني السوي، من قدماء أعراب البصرة الرواق، ومن أحدهم النضر. انظر: الأعراب نزوة ١٨٧.

(٥) من الرجز، ولم أجده، والثوراب ذكر سيبويه (٢٦٠/٤) أنه قوْعال، وانظر: أدب الكاتب ٥٩٤، والأصول (١٩٨/٣).

(٦) من المتعرب، وهو نلاعش في ديوانه ١٨١، وأصلاد ابن الأنباري ٣٩، وتفسير الطبري (٥٩٧/٢) وشرح

معجم به التصحيف ٣٨١، والنصف (٦٣) والمختضب (٦٣/١) والخصائص (١٩٧/٣) وتبيان الطوسي

(٣٩١/٦) والعين (١٥٠/٧) والتهذيب (٣٨٨/١٥) والمخصص (١٣٤/٥٧٨/٤، ١٣٠/١٣، ١٠١)

وتنشد أبو عني في: الإعمال (١١٢/١) والبصريات ٢٦٧ فجاز فيه أن يكون معرباً على أي شيء، أو أن

يكون عربياً وروى قَيْعَلِيّ فقط لا قَيْعَلِيّ، ولكنه أجاز أفعل في: الحلييات ٣٧٤، وتنشده ثانية فيها ٣٦٨ على

فَتَحَّ البَاءُ مِنْ (أَيْبَلِيٍّ)، وَ(صَارَ) مِنَ الصُّورَةِ.

وقال: قال الخليل^(١): (الْحَرَصُ) وَ(الْخَصَرُ) سَوَاءٌ بِمَنْزِلَةِ (جَذَبَ) وَ(جَبَدَ)، وقال
السُّنْدُ: (الْحَرَصُ) يَكُونُ فِي لُتْقٍ^(٢).

وَأَشْدَدُ:

حَجَارِيَّةٌ لَمْ تَذَرِ مَا طَعَمُ قُرْقُرٍ وَلَمْ تَأْتِ يَوْمًا أَهْلَهَا بِتَيْشُرٍ^(٣)
(سُرْقُرٍ) عَصَمُورٍ، وَ(التَّيْشُرُ) صَعْوَةٌ^(٤).

وقال: قال ابنُ الرُّبَيْرِ: «لَوْ سَأَلْتُ ثَلَاثَةً^(٥) مَا أَعْطَيْتُهُمْ» بِحَسِيٍّ: أَجْرَةٌ.
وَأَشْدَدُنَّ:

هَلَمْصَصَمَامَةٌ أُمُّ سَيْفٍ أَسْلَامٌ^(٦)

= أصالة الفها. والرواية في هذه المصادر كلها بضم باء أَيْبَلِيٍّ ما هذا شرح التصحيف، والأَيْبَلِيُّ هو الرَّهْبُ،
الهيكل حيث يقع في الكنيسة، صُلْب. اتحد صليبا، صَارَ. في البصريات. عمل صورة، وفي العين لغة
في صور، وفي المختص عن أبي علي: رواها نعلب بالسين، أي: تَسْنُ

(١) في: العين (١٨٣/٤، ١٨٤) الحَرَصُ الذي به جوعٌ وبرءٌ، والخَصَرُ البرد الذي يجده في. أطرافه، ومثله
مرزوي عن أبي عبيد في: التهذيب (١٢٩/٧) ولم أجده من جعله على القلب.

(٢) المثل: الندى، وفي البصائر والدخائر (٢٢/٢): الحَرَصُ يَرْدٌ مع ندى، والخَصَرُ يَرْدٌ بلا ندى.

(٣) من الطويل، وهو بلا نسبة في التهذيب (١٧٦/١٥) عن الضمر، والمحكم (٢٠٦/١١) والمختص
(١٦٢/٨) وتكملة المصنفاني (فرد).

(٤) عَصَمُورٌ صَغِيرٌ، وفي المختص: التَّيْشُرُ هو للمقاربة أو هَتِيَّ أَيْبَسُ البَطْنِ والرقبة

(٥) النون غير واضحة، وهي من أمثلة سيويه (٢٧٨/٤) يفتح الثاء وضمها صحيح أيضا، وذكرها أبو علي

في الشبهات ٣٧٩، والبيانات ٤٠٩ على أصالة النون، ومضاهها الحاجة وانظر الأصول (٣ ٢١٣) رسر

الصناعة ١٦٩، وشرح الأبنية لأبن الدمان ٥٥

(٦) عجز بيت من الوافر، ومصدره:

صديقي لم أخه ولم يحقني

وهي رواية

وهبتُ خالد سفي ثوباً على أم صمصامة ...

وهو لعمرو بن معد يكرب في: شعره ١٦٠، وتخرجه ٢٤٢، وفصل جامع الديوان في اختلاف الرويات في لا

مرید عليه، وأثبت رسم الأصل وتجدد في بعض المصادر (أم) متفصلة عما قبلها وبعدها، ونقل ابن الكشي

في جمهرته، لإشاد بام عن أشياخ بني ربيد، وضم الروي إقواء لأن القصيدة مكسورة الميم، ولكنه كذا جاء

في غير مصدر. والصمصامة سيف عمرو.

وقال يريد على الصمصامة السيف السلام، فجعل (أم) مكان / ١٩٣ ب الألف
والسلام
وأشد

تَلَقَّمُ فِي الْمَثُورِ بِالظُّهَائِرِ
لَقَمًا يُقِيمُ غَضَنَ الْحَنَاجِرِ (١)

المثور: المعروف الخوان، وأراد به هاهنا القصعة.

وقال: أشدنا القاسم بن معن (٢):

عَلَيْهِنَّ فِتْيَانٌ رُمُوا بِفَتِيْقَةٍ

وقال: يقدس: (افئآت عليها) (٣) أي: افتري عليها.

قال: وسمعت القاسم بن معن يقول:

عَلَى الْأَرْحَامِ يَحْدُدُنَ الثَّدِينَا (٤)

قال: وسمعت يقول: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (٥).

(١) من الرجاء، وهما بلا نسبة في: الفائق (٤٣٠/٢) والأول مع بيتين في: المعين (٢٢١/٨) والتهذيب

(٩/١٥، ١٠٠/٧٧) والمقصص: ينسكين الثاني وفتحته ثثي الجلد، وفي المعين حمل يماثور على أصله

وجعل (في) بمعنى على

(٢) أبو عهد الله القاسم بن معن بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود الصحابي، من علماء الكوفة بالعربية

والعقبة والشعر، (ت ١٧٥)، معجم الأدياء، ٢٢٢

(٣) لأصل: افئآت خير مهور، ولكن في: التهذيب (٣٣١/١٤) قال ابن شميل في كتابه انطلق: افئآت

فلان عيب يفتت استبد علينا برأيه فهو يجعله مهوراً ولكن على معنى آخر، وقبته حكى لأرمري عن

أبي زيد الهجر أيضاً في المعنى المذكور هنا، لذلك اخترت لهجراً هنا

(٤) شطر بيت من الوافر، ولم أجد شيئاً بهذه الرواية، ووجدته برواية:

وأصبحت النساء مسلبات لهن الويل يمددن الثدينا

وهو بلا نسبة في: الجوهرة ١٣٣٥، والمقصص (٢/٢٢، ١٤/١١٦) والمحكم (١٠/١٠١) وحموا الثدينا

على أنه كاسمط أو أبدل النون من الياء للقاءية، ومد الثدي أو إخراجة تفعلة النساء إذ أراد أن تعريض الرجاء

على حماتها، انظر للسان (فسد).

(٥) سورة النعام: (٢) وقرا ينصب الدال وكسر اللام هارون العتكي وسعيان بن عبيدة والخس وغيرهم ولم

يذكر القاسم فيهم، وجعل ميبويه نصب الدال لعامة بني تميم وكثير من العرب، وذكر الطوسي أنها لغة في

قال: وسمعتُ أعرابياً يقول: «ما بقي في الخوض إلا جُحفة»^(١) أي: شيء قليل
 قد وسمعتُ الكسائي يقول: قال بعضُ العرب: «عليك بذاتِي السَّامِر»
 وقال: قال الخليل: الأمرُ على وجهين^(٢): أحدهما عَزَمَةٌ، والآخر حُكْمٌ، قوله:
 ﴿كُونُوا رَبَّائِينَ﴾^(٣) هذا حُكْمٌ، ولو كان عَزَمَةً لكانوا كلُّهم رَبَّائِينَ، والحُكْمُ أن يكون
 ولا يكون. وقوله: ﴿كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ﴾^(٤) هذا عَزَمَةٌ؛ ولذلك صاروا كلُّهم قردةً.
 وقال: سمعتُ أعرابياً يذُكر جَلالَ اللهِ سبحانه، فقال: «عَلَا فَاتَ الْإِبْصَرُ، وَدَنَا
 فَشَهِدَ الْأَسْرَارَ».
 وقال: سمعتُ أبا الخطاب يقول: يُقال: «إذا / ١١٩٤ مَرِصَ الشَّيْخُ يَوْمَ لَا يَرْجِعُ
 شَهْرًا»^(٥).
 وقال: قال الخليل لأعرابي فُصِّح: رَجُلٌ رَتَعٌ، وقومٌ ماداءٌ^(٦) فقال: هذه بدعة، ولا
 علمُ لي بها.

قل: وقد الخليل: سمعتُ هُذَكِيًّا^(٧) يقول: (صَلَوْتُ)، يريدون: صَلَّيْتُ^(٨).

= فريش وغيرهم، ويوجهون النصب بتقدير فعل (أحمد)، ومُسَرَّابِرُ علي في: التعليلة (١٩٦/١) اختيار
 الرفع في مثله وفراً (رب) بالنصب ريد بن علي وأبو زيد والكسائي وغيرهم. انظر الكتاب (٣٢٩/١)،
 ٦٣/٢ وتبيان الطوسي (٣١/١) وأمدتُهما من معجم الخطيب (٧٠٥/١)
 (١) في: العين (٨٥/٣) وعنه في: التهذيب (١٦٠/٤) واللسان والناسخ (جمع) بلفظ: اجتمعنا ماءً البئر
 إلا جُحفة واحدة.

(٢) في: الصحاح ٢٩٨ باب الأمر جاء فيه معان مختلفة للأمر ومنه الأمر بمعنى التكوّن وهو ما سنّاه الخليل هنا
 عَزَمَةٌ

(٣) سورة آل عمران: (٧٩)

(٤) سورة البقرة (٦٥) والأعراف: (١٦٦)

(٥) في التهذيب (٣٦٩/١) وعنه في: تكملة للصغاني واللسان والقاموس والناسخ (رجع) وفيها (يومين) =
 (يوماً) ويحده: أي لا يثوب إليه جسمه وقوته شهراً.

(٦) الربعة ما كان بين الطول والقصر، وجسمه رتعات، وعن ابن الأعرابي أنهم قالوا أيضاً رتعات انظر الكتاب
 (٦٢٧/٣) والمقتضب (١٨٨/٢) ومجالس ثعلب ٥٢٧، والخصائص (١٩٢/٣)

(٧) أعني (هذيا): كصح.

(٨) كذا بالنسبة في الكلمتين، وفي محيط الصحاح واللسان (صلا) أن هُذِيًّا تقول: صَلَوْتُ الظُّهْرَ، أي
 ضربتُ صلاه أو أصبته والصلو وسط الظُّهر، وانظر سر الصناعة ٥٨١، والمختص (٨٤/٢)

- وقال: سمعت أعرابياً يقول^(١): (جَعَلَكُمُ اللَّهُ فِي رَقَاقَةٍ مُحَمَّدٍ).
- قال. وقال الخليل في قولهم^(٢): (لَنْ أَفْعَلَ ذَاكَ): هذه كلمة عُدْمِيَّة يُراد بها لا أن أفعل ذلك. و(الْعُدْمِيَّةُ)^(٣): القديم.
- وقد يُقال للبعير والفرس والرجل البعيد الخطو: (إِنَّهُ لَخَطْرُوفٌ)^(٤)
- وقال: يقال: (لا أمر به إلا أَمِيرِيَّةٌ واحدةً)^(٥)؛ تصغير المرة.
- وقال: قال الكسائي: (لا آتيك حتى ينتصف النهار أو صلاة العصر)، بالنصب، ويقال: (أو صلاة العصر) بالكسر.
- وقال: قال الكسائي: قال أبو حنبل^(٦): (رَكَّوتُ فلاناً)^(٧)، أي: ركبته.
- وقال الكسائي^(٨): (الرجل المرج): الذي لا يعطي فرجه، و(رجل فرج) و(امراة فرجة)^(٩): وهما اللذان لا يكتتمان شيئاً.
- وقال النضر: سمعت بعض العرب يقول: (ما لبثت عندهم إلا كَمُذٌّ كَمْ أنصرفت من الصلاة)^(١٠)؛ يريدون: إلا قَدَرُ ذاك.
-
- (١) حكى الصنعاني في التكملة (رفق) هذا عن المرء أنه سمعه من رجل بعرفات، وفيه الترفلة بالضم وفي القاموس هم جماعة تُرافقهم، وبالفتح مصدر الرفيق
- (٢) (لن) أصلها (لا أن) قول الخليل سلف تخريجه والتعليق عليه في (٤٤-٤١)
- (٣) العين (٣٤٣/٢)
- (٤) العين (٣٣٣/٤) واللسان والناج (خطرف)، والأصل بكسر الحاء وتبجيده من المصادر.
- (٥) القياس تصدير المرة على مُثَرَّة، ومن المسجوع: قديمية تصمير قدام وهو نادر، وانظر توجيه أبي علي في: المحجة (١٨٨/٥)
- (٦) غالب بن اعثار أبو حرام المَعْكَلِي من الأعراب الذين أخذت عنهم اللغة، أدركه الكسائي وسمعه به. انظر شروح سقط الرند ١٤٢٥، والأعراب الرواة ٢١٣
- (٧) إصلاح المسجوع ١٤٠، ورويت عن أبي الأعرابي في. التهذيب (١٢٣/١٥)
- (٨) قوله في التهذيب (٤٥/١١) ولكن المراج الأولى فيه بكسر مفتوح، وهو مخالف للأصل و المعاجم كمنحه كراع ١٩٦، والصحاح (فرج) والمحكم (٢٧٧/٧)
- (٩) الأصل: مفتوح ضم، وصوابه من التهذيب وسائر المعاجم وفي بعضها مضبوطاً باللفظ
- (١٠) روى المرء في معانيه (٤٦٦/١) أن بعض العرب قال: كَمُذٌّ أخذت في حديثك. وانظر شرح الكافية للرضي (٢١٩/٣)

وقال . يقال : (إبه لَذُو خَطِيْبَاءَ) (١) ؛ أي : مَنْطِقٌ وكَلَامٌ .

١٩٤ ب قال : وقال بعضهم : (هذه مِئْتَيْنِ مِنْ دَرَاهِمَ) ، فلم يَصْرِفَ ، وقال بعضهم : (هذه مِئْتَيْنِ مِنْ دَرَاهِمَ) ، فَصَرَفَ (٢) .

وقال بعض العرب في كلام : (النَّجَاءُ كُمْ) (٣) ؛ أي : أَنْجُوا .

وقال بعض العرب : (إِبِلٌ طَلَاحِيَّةٌ) (٤) ؛ أي : تَاكُلُ الطَّلَحَ . وقال يونس : يقال أَيْصُ : (طَلَاحِيَّةٌ) .

ويقال : (إِبِلٌ تَرِيثَةٌ) ؛ أي تَاكُلُ التَّرِيثَةَ (٥) ، وهي بَقْلَةٌ كَثِيرَةُ التُّرَابِ تُعَدُّهَا لِإِبِلٍ .

ويقال : (قَتِيلٌ عَمِيْمِي وَعَمِيَّةٌ وَعَمِيًّا) (٦) ، إِذَا لَمْ يُدْرَ مَنْ قَتَلَهُ .

ويقال . (لِفُلَانٍ شَرُّهَا وَبَرُّهَا) (٧) ، (بَرُّهَا) إِتْبَاعٌ ، ويقال : (هو في الْبَارِ وَالْحَارِ) إِتْبَاعٌ أَيْضاً (٨) .

ويقال : (قَتِيلٌ رِمِيًّا وَرِمِيَّةٌ) (٩) ، إِذَا أَتَتْهُ رَمِيَّةٌ وَلَا يُدْرَى مَنْ رَمَاهُ .

(١) لم أجد إلا خطيبي مقصورة وهي خطبة النساء ، وفي حروف الممدود لابن السكيت ٤٨ أنها من الخطوب ، وحكي المرء في : المقصور والممدود ١٥ عن الكسائي إجازة مدّه قياساً ، وسألهم على اتبع .

(٢) انظر لوجيبه في الأصول (٣/ ٣٢٨-٣٣٠) وشرح الكامنة للرضي (٢/ ٣٠٦) والعيون (٨/ ٤٢٣) والصحيح (ماي) .

(٣) المنتضب (٣/ ٢٧٩) وجاء بالإنفراد في الكتاب (١/ ٢٤٤) والبخداديات ١١٠ ، والنعيق (١/ ١٦٠) والشيرازيات ١٦١ ، وسر الصناعة ٣٠٩ .

(٤) في : الكتاب (٣/ ٣٣٦) والأصول (٣/ ٨١) بالضم ، وحكي الكسر والضم عن الثراء في : إصلاح المنطق ١٠٦ ، والطنح شجر عظيم له شوك .

(٥) في النسا (ترب) نبات سهلي معرض للورق ، وقال أبو حنيفة : خصراء تسليح عنها الإبل .

(٦) العمياء في الأصل لم تشدد الياء وهو سهو ، والكلمة مصدر وهي كما شرحها ، والعمياء انمضة و جهالة ، ومن أجد العمي إلى أي : المخصص (١٦/ ٤) الذي أفدته من محقق مقصور القالي ٢٠٣ .

(٧) الناح (بور) ؛ ويقال : هذا الشر والبر ، كقوله إتباع .

(٨) المشهور حذر بار ، ورد في حديث ، وأما مقلوبه فلم أجد ، بل مع بعضهم تعدم (البار) انظر من ابن ماجه ١١٤٦ ، والترمذي (٤/ ٣٥٦) وغريب ابن سلام (٢/ ١٤١) وإتباع أبي الطيب ١١١ ، وابن فارس ٤ ، والعيون (٨/ ٣٠٥) والمخصص (١٤/ ٣٣) .

(٩) لم أجد إلا رمياً بتشديد الميم والياء وشرحه سيويه بالتراخي وكثرة الرمي ، ولا يبعد أن الشدة سمعت سهواً في الأصل انظر : الكتاب (٤/ ٤١) وغريب ابن سلام (٤/ ٢١٨) والقشبي (١/ ٣٨٣) والمخصص (١٦/ ٤) والنعاجم (رمي) .

قال : وقال رحلٌ من بني سعد : (إِنْ أَمَرْنَا لَمَرَثَاتٍ) ؛ أي : بطيء ، وهو من لمرث ، ويقال ريثه عن كذا وكذا (١) .

قال : وقال آخر : (اشتريتُ ملاءةً طَوِيلَةً) ؛ أي : طويلة .

ويقول : (إِنْ فَلَانًا لِلْبَيْنِ الْحَاشِيَةِ لَاهِلُهُ) ؛ أي : لبين الجانب لهم .

قال : وقال آخر : (لو وجدتُ دابةً تُوافِقُنِي رُخْصَتُهُ لاشتريته) (٢) .

وقال : (صاعُكُمْ هذا يأخذُ ثلاثةَ المِخَامِي) (٣) ؛ أي : ثلاثة به .

وقال كلابي : (جُلَّةٌ من ثمر ، وثلاثُ جَلَالٍ) (٤) .

قل : ويقال : (رجلٌ ضارٍيٌّ بَيْنَ الضُّوَا) (٥) .

قل : / ١١٩٥ وقال بعضهم : (تَكَيَّبْتُ على النارِ فدخلُ بخارُها في خِيَامِ شَيْمِي) ؛ أي : تَكَيَّبْتُ عليها (٦) .

وقال : (نعالٌ حتى نُفَاتِي في حَوَارٍ هذا البيت) ؛ أي : في تفسيره إلى ما يَحُور (٧) .

قل : ويقال : (رَجُلٌ سَمِعٌ) (٨) ؛ أي : سميع .

(١) أي حبسه عنه بعلل أو بطلاء ، ولم أجد للمرثات .

(٢) رخص ضد علا مصدره الرخص ، وأما الرخصة فلم أجد من ذكر فيها هذا المعنى ، والدابة يقع على الذكر ، انظر القاموس .

(٣) الهمامي نسبة إلى الهمامة ولعله مما يقال به .

(٤) الجمة وعاء من خوص والمذكور في جمعها جلال وجلل .

(٥) مضوى الهزال ، ومعنى على رسمها بالياء المراء في . المقصور ٧٩ ، وابن السكيت في حروف المدود ١١٨ ، ١٢٣ ، وابن ولاد ٦٦ ، وابن درستويه في : شرح ما يكتب بالياء ١٦٤ ، غير أن القائي في المقصور وافقهم في : ٦١ ، ثم ذكر في ٢٨٦ أنه يُسَدُّ ويُقَصِّرُ ورُسُّه ككتلبا .

(٦) بدل الدسي ياء في المضعف سلب التعليق عليه في تقصبت في (٧٨ - ب) وعده ابن جني في الخصائص (٥٦ / ٢) ، علا لا غير واجب ، وذكرت تكبي في المعاجم (كبي) .

(٧) أي يرجع ، وفي القاموس : الحوار بالفتح ويكسر هو الجواب ومراجعة السطى . وفاتي يدل على ما في الأمر أي أبه .

(٨) مثل لها في المعاجم يادن سمعة فجاءت الكلمة فيها بقاء التانيث .

- وقال بعضهم لرجل من بني سليم: أتيت الحرة؟^(١) قال: (بها رُبيتُ)؛ فحففها^(٢).
 وقال السُّكْمِي: (هُم الشُّرْبُ)؛ يريد الشُّرْبُ^(٣).
 وقال^(٤): (قَوْمٌ سُرَاةٌ)؛ أي: سَرَاةٌ.
 وقال: (أنا مِنْهُمْ غَدَاً إِنْ شَاءَ اللَّهُ)؛ أي: أنا آتِيهِمْ غَدَاً إِنْ شَاءَ اللَّهُ.
 وقال: (أَتَيْكَ ذَا صَبْحَةٍ)؛ أي: غَدْوَةٌ^(٥).
 وقال: (قَدْ آزَرَ فَلَاناً بِنُوهُ، وَأَوْرَرُوهُ)؛ أي: شَبَّوْا فَشَدُّوا ظَهْرَهُ^(٦).
 ويقال: (هَذَا قَحَاخُ الْأَمْرِ، وَصَحَاخُهُ)^(٧)؛ أي: صَبَحْتُهُ وَأَصْلُهُ. ويقال: (أَقْتَلَنِي صَحَاخِي)؛ أي: أَوْرَدَنِي قَصْحِيحِي الْقَتْلَ.
 وقال البهلي^(٨): (لَعَنَّا نَفْعُلُ ذَاكَ).
 وقال: (هَذِهِ قُتْيَا جَائِزَةٌ)^(٩).

(١) الحرة أرض ذات حجارة نخرة سود، وحرار العرب كثيرة وأعظمها حرة بني سليم طولها ثمانية أيام وتُسَوَّد كل شيء بزبها. انظر تعليقات الهجري ١٣٨٦، ومعجم البكري ١٣٢٥، وثمار القلوب ٢٢٦.
 (٢) اذكر في التهذيب (١٥/٢٧٥) واللسان والعاموس رُبيتُ، ولكن المعنى وقوله خُفَّ يوحيان بناء المجهول.

(٣) هم القوم يشربون.

(٤) حكاية ابن جني عن النضر في الخصائص (٢/٤٨٧) والخاطريات ٩٨.

(٥) في: المحكم (٣/١٢١) كالأصل بفتحين وشرحه: أي حين أصبح وحين شرب الصُّبُوح، ولكنه يضم فسكون في تكملة الصغاني واللسان والتاج، وذكر الفلوس الضم والفتح مع سكون الباء.

(٦) في: التهذيب (١٣/٢٤٧) وتكملة الصغاني واللسان (ورر): أَوْرَدَتِ الرَّجُلَ جَعَلَتْهُ نَهْرًا يَأْوِي إِلَيْهِ، وَأَوْرَدَتْ مِنَ الْفَزَاةِ.

(٧) ذكر المحكم (٢/٢٣٥) الفتح في قحاح بمعنى أصله وحالته، وأما الصحاح فهو مذكور في المعاجم.

(٨) أي الأصمعي وقوله في إبدال ابن السكيت (شرف) ص ١١١، وذكر ابن جني لعن في سر الصناعة ٤٤٣، وانظر المصادر في لعاب لعل في تخريجنا بيتي حاتم والفردق في (١٨٣-٤) وهي لغة نسبها ابن الأعرابي لبني تميم، انظر المعجم الكامل في: اللهجات ٤٠٩.

(٩) فني من أمته سبويه على المصادر المؤنثة فهي مجموعة من الصرف، ولا أدري هل الحكاية لها على روايتها مصروفة مسقط التنوين من الأصل أو حُرِّفَتْ؟ وذكرها أبو علي في: المقاييس ٨٦، والشيرازيات ٥٣٥، ٥٣٧، معبراً عدم انقلاب لامها عن التلو، وذكر ابن جني بعضه في: السر ٥٩٢، وجاء في التهذيب (١٤/٢٢٩) أنها اسم من أفضى.

ويقال: (ليس هذا من ضرب فلان، ولا أرضه)؛ أي: ليس مثله.
 وقال بعضهم: (حضره يحضره) ومثله: (فُضِّلَ يفضِّلُ)^(١).
 و(قُلتُ في دروة فلان بهذا الأمر فقصاني)^(٢)، وقال بعضهم: (نَقَلْتُ في دروته فقصاني).
 ويُقال: (عنده أثرثة)؛ جماعة تُراث.
 وقال بعض العرب: (أتيت رجلاً من قومي فلم يُرجع / ١٩٥ ب سفرى، ولم يُزور
 رحلتى، ولم يصل رحمتي)؛ (لم يُرجع سفرى)؛ لم يُعْطِني قَدَرًا ما أُنقِصتُ في سفرى،
 و(لم يُزور رحلتى)؛ لم يُكْرِم زيارتي^(٣).
 وقال: (مررت على ماحوز للمسلمين)، و(الماحوز)؛ الرصد في الثغور^(٤).
 وقال رجل من مالك بن سعد: (إنما المال منعة)، فكسر يُريد: منعة^(٥).
 وأشدنا:

لعمري لقد أنعمت نعمي كثيرة على المرء لو لاقيت في المرء شاكراً
 يريد: لو لاقيت عنده شكراً^(٦).

(١) سم يذكر سبويه إلا لفضل ونعم في: غير المثل، وذكر فضل أبو علي، ونقل الزبيدي أن حضر يحضر حكى
 عن الخليل والأخفش والمراء، وحملت على ن داخل لمعنى. انظر الكتاب (٤/ ١٠، ٣٤٣) لإصلاح
 المسقط ٢١٢، والأصول (٣/ ٨٧، ٢٢٦، ٣٤٤) والعليقة (٤/ ١٢٨، ٢٥/ ٥) والخطبات ١٢٤، وليس ٣٧،
 والانتصاب (٢/ ٢٥٢) والمخصص (١٤/ ١٢٦) والناج (حضر).

(٢) يشهور أن يقال: قُتل في الدروة والمارب حتى أجابه، وذلك في مخادعة الرجل فيطبع بعد الإباء، والدروة
 أعلى السنام، وأصد أن الرجل إذا أراد أن يؤس البعير الصعب جعل يُمِر يده عليه ويمش ويره حتى يستأس
 فيضع فيه الرمام. انظر غريب الفتي (١/ ٢٨٢) والغريب ١٢٥٦، والماجم في غرب ودر
 (٣) جاء في الماجم أن معنى زور: أكرم الزائر.

(٤) الرصد هم الراصدون للطريق أو العدو، وحكى الأزهرى في: التهذيب (٥/ ١٧٧) أن أهل الشام يُسمون
 أمكان الذي يسهم بين العدو والذي فيه أسامهم ومكانهم الماحوز، واحتمل أنه غير عربي، وحكى كلامه
 الجرايمى في: المعرب ١٥٣، والصغاني في: التكملة واللسان (حور) وذكر الإدريسي في: برهة المشتاق
 (١/ ٣٥٨) حصن الماحوز الأول والماحوز الثاني بين صفلان وبانا.

(٥) في المقاموس: المنعة بالضم والكسر اسم للتمتع

(٦) ذكر المبرد أن المصدر جاء على وزن فاعل في حروف يسيرة مسوعة، وحكى عن النحاة جواز حمل الفاعل
 على المصدر ترجيحاً، وأخذ أبو علي بذلك في بعض كتبه ولبن جني في: المختص (١/ ١٥٧) وانظر معاني
 العراء (١/ ٣٥٩) والمقتضب (٣/ ٢٦٩) والكمال ١٥٦، وتعليقنا على بيتي المرزوق في (١٢٣-ب)

وقال بعض العرب: (أنت تنطق الشعر) (١).

وانشدنا:

وحمله الضيغ وإعتاق الرقب (٢)

(الضيغ) يريد الضيعة.

وقال: (ما في الحبي فقير إلا أثناء) (٣)؛ يريد: ما في الحبي فقير إلا ودرهما به فثمان؛ يعني رجلاً يعطي الفقراء درهمين درهمين.

وقال: (فعلت ذاك زمن العطحل إذ السلام رطاب) (٤)؛ يريد: الحجارة.

وقال: (نكدأ له وجحيدتني) (٥)، وذاك من قولهم: (إنه لجحيد الخبر) أي: قليله.

وقال: (القسيرة)؛ الذي لا يعرف الأدب من الناس (٦).

وانشدنا الفرزدق (٧):

إذا قبل أي الناس شر قبيلة
أشرت كليب بالأكف الأصابع (٨)

(١) بلرعي بيت من الطويل:

أها مالك لا تنطق الشعر بعدها وأصل الفيلاد الفالدين على كسر

صُبطت هذه (تنطق) بالضم في ديوانه بشره وابتهرت ١١٦، وبالكسر في: بشره مطلوب ١٧٧، ومتهى
الطيب (١٣٦/٦) ولا أدري أي جاء الأول بالضم، ولم أجد ذلك في معجم.

(٢) من الرجز، ولم أجده.

(٣) لم أجد (أثناء) إلا عند المرأة استعمالها في معانيه (٢٤٧/٣) وكلامه في التهذيب (١٨٨/٣).

(٤) عنده أبو عبيدة من أنوال العرب، ورؤيت عن رؤبة في شرحه ومن العطحل، وانظر الخيوال (٤/١٩٦، ٢٠٢) والكمال ٧٣٣، والأصول (١٨٣/٣) وأما في اللقالي (٢٣٤/١) وشمس القلوب ٩١٣، ورسالة الصاهل ٦٥٩.

(٥) لم أجد في المعاجم وإصلاح المطلق ٥٠ إلا: سكدأ له وجمعدأ، وهو دعاء عليه.

(٦) لم يرد هذا المعنى في تكملة الصنعاني واللسان والقاموس ولم أجد من ذكرها مشددة الراء.

(٧) كده بالرفع وفتح هال أنشد، ولعله: للمرزدق.

(٨) من الطويل، وهو للفرزدق في: ديوانه (٤٢٠/١) والفتاوى (١١٤/٢) والبحر المحيط (٢/١٥٦).

وتحليل الشعر لعدد ٥٠٤، والخزانة (١١٥/٩) وشرح أبيات المعنى (٧/١) والرواية المشهورة. أشرب
كليب، بحر وذكر أبو عبيدة في الفتاوى روابيا وهو أشرب بأظهرت، وحكاها اليعناني عن التذكرة ونقل
بعض كلام أبي علي كليب: أبو قبيلة جرير، ولم أجد قائلا إن أشرب بمعنى أشار ولكنه يأتي بمعنى شهره
وعابه وهو قريب منه.

يريد: أشارت إليها بأنها شر الناس، يقال: (لا تُشير فلاناً، / ١١٩٦ ولا تُشعْه)؛ لا تُشِره: لا تُشير إليه بشر، وتُشعْه: شَعَتْه ذَكَرَتْه بالأمر القبيح.
وقال بعض العرب: (أَوْح عَنَّا سَفِيهَكَ)؛ أي: كُفَّه عَنَّا^(١).
وقال: (أَقِمَّ وَجْهَكَ لِقَا الْقَبِيلَةِ)؛ أي: تَلَقَّاهَا^(٢).
وقال: (سَاءَكَ يَا عَلَان)؛ أي: اذْهَبْ أَمَامَكَ. و(كَانَ فُلَانٌ سَاءَكَ)؛ أي: قُدَّ أَمَكَ^(٣) وأشدنا عن بعضهم:
يُحَادِرُ وَقَعَ السُّوطُ حَوْصَاءَ حَمَّهَا كَلَالٌ قَجَالَتْ فِي حِجَا حَاجِبٍ صَمَرٍ^(٤)
قال: يريد [بالحجا الحجاج]^(٥) فالقَى الجيم^(٦).
وقال: (لِبَنِي فُلَانٍ لُعَّةٌ عَلِيَا)؛ أي: لَهُمْ لُعَّةٌ سَوِيٌّ لُعْتَنَا.
وقال: (أَيْهَاتُ، وَأَيْهَاتُكَ يَا فُلَانُ، وَأَيْهَاتُكُمْ أَنْ تَفْعَلُوا)^(٧).
وقال: (هَذِهِ الْعَبْدِيُّ، وَالْعَبِيدِيُّ)^(٨) مقصورة أيضاً.

(١) في التهذيب (٢٣٦/١١): أَوْجَاهُ رَفَعَهُ عَنْ حَاجَتِهِ أَوْ زَجَرَهُ عَنْهَا

(٢) أجمعوا على ضم أول لقي المقصورة، ولم يجد الكسر. انظر مقصور الفراء ٣٣، وابن ولاد ٩٦، والقاضي ٢١٩ والمعجم (نقي)

(٣) هذا يقرب من مذهب الكوفي في التوسيع في الظروف. انظر مدحهم في مختصر ابن سعدان ٥٤، والاصول (٢٠٤/١)

(٤) من الطويل، وهو نُصِيب في الجيم (٢٠٤/٢) ولم أجده في ديوانه، وهو بلا سمية في: الخصائص (٤٤٠/٢) والمحكم (٣٣٨/٢) واللسان والنتاج (حجج). ورواية الجيم:

يدير حدار السوط حوصاءً غصها

وهي ثفري ضبط (حوصاء) بالفتح في الأصل، في حين أنها ضُطَّتْ في سائر المصادر بالصم. حوصاء: خاترة العين، الكلال الإعياء، الحجاج بالفتح ويكسر: عظيم ثبت عليه الحاجب، صَمَرٌ ضيق، رذل في الجيم: الدقة عظيمة العسر: ضخمة، وهو كما ترى

(٥) لاص: يريد بالهجاج، وهو سهو أظه بقل نظر.

(٦) وكذا قول ابن جني في الخصائص، وخالفه ابن سيده بأنه يريد بالحجا الناحية.

(٧) أيهات مما حكاه ابن جني من لغات في هيهات، ومُرْفِي (١٦٤ ب) الجمع مع اسم الفعل. انظر الخصائص (٤٤/٣)

(٨) لم أجد إلا للعبيد في جمع العبد.

وقال في النسب إلى الأرض السهلة: (سهلي^(١))، وفي الأرضى: (أرطى^(٢))، وفي السط: سباطي^(٣)؛ قال امرؤ القيس:

إذا ساقه العود السباطي جرجراً^(٤)

وقال: (العبيد: العبدى) بالقصر والمكد^(٥).

ومن الأمثال (كان حماراً ذكراً فاستأنن^(٦))، ومنها:

عمر نرت في حبل فاستتممت^(٧)

(رجلاً مستعير أسرع من رجلي مؤد^(٨))، (لم تُعاني فهاني^(٩))، (لم تُعاني): من الموت.

قال: وسمعت الأصمعي يقول: (إذا كنت كدوباً / ١٩٦ ب فكُن حفيظاً^(١٠))، (صبطت بعدما ضرطت^(١١)).

(١) سم أجده إلا سهلي بهم فسكون. انظر: الكتاب (٢٢٦/٣) والاصول (٨١/٣)

(٢) سم يذكرها في سببه إلا الأرطوى والأرطاوي، وانظر التكملة ٥٤. وفي الأصل: لُصحت راء أرطى وهو تصحيف، والأرطى شجر يأكل الإبل لمره

(٣) أحد أوجه ذكرها في النسب إلى النبط. انظر الصحاح وتحرير الشاهد التالي

(٤) صجر بيت من الطويل، ومصدره:

على لاجب لا يهتدى بمثاره

وهو لامرؤ القيس فرغت من التعلّق عليه في (٥٤-١)

(٥) انظر الوجهين في التمهيد ١٢١٨، ونهاية ابن الأثير (١٦٩/٣) والمحكم (١٩/٢)

(٦) أمثال صابر أتان وهي الحمار، ويضرب للرجل يهون بعد المر، وهو في أمثال الأصمعي ١٩٨، وأمثال أبي

عبيد ١١٨، وجمهرة الأمثال (٢٤٨/١) وفرحة الأديب ٥٣، وأسالي القاضي (٥١/٢) والمستقصى

(٢١٣/٢) ومجمع الأمثال (٣/٣)

(٧) من ثام الرجز، وعجوه بلا نسبة في هامش أمثال أبي عبيد ١٢٠، والمستقصى (١٧٠/٢)

في دارنا حيث انشطى شرس للضبح

أو هو مثري التهذيب (١٠٠/٢) والتاج (سعل) ويعدّه: ثم من بعد استنباسها استعرت، ومثلاً يضرب

لرجل يمر بعد الدل، وانظر قريباً منه في: أبي عبيد وجمهرة الأمثال (٢٩/٢) والمجمع (٣/٣)

(٨) يضرب لمن يسرع في الاستعارة ويخطئ بالرد. انظر: جمهرة الأمثال (٤٩٦/١) والمجمع (١٩/٢)

والمستقصى (١٠٠/٢)

(٩) ومعناه: سم يعتك ما تطلبين فهاتي ما عنك، وهو في: المجمع (١٢٣/٣) واللسان والذخ (موت)

(١٠) يضرب لرجل يكذب فينسى فيذكر بذلك. وهو في: جمهرة الأمثال (٣٩٦/٢) والمجمع (١٢٨/١)

والمستقصى (١٢٦/١).

(١١) سم اعثر حيه.

وقال: قلت للمقاصي: إنك بساطٌ عدل، وأنت في بيت يُمن، وأنا نستصفي بوجهك
وقال: ما بنا كربةُ المشي؛ الكربةُ: الكراهة (١).
وقال: يقال: مؤونةٌ ومؤنةٌ ومؤنة (٢).
وأشد:

والدهر لا ينقضي على ألوانه شحوصه بالمرء وأطمئنا به (٣)
ويقال: ركب فلان جديلةً رايه؛ أي: عزيمته رايه (٤).
ويقال: هذه قصية طنانة؛ إذا كانت مشهورة مسموعة (٥).
ويقال: جاء مُدبِّحاً (٦) كأنه حاصي حمار؛ إذا جاء مُطاطباً رأسه (٧).
قال: قلت لأعرابي: من قال هذه الأرجورة؟ قال: أراها [لقالها] (٨) ابنُ لجأ (٩).

- (١) سم أحمد هذا المعنى، ولكن في: العين (١٢/٤) وعنه في التهذيب (١٣٩/٦) والمحكم (٤/١٦١): لم يسمهم أبوجه: محمولٌ على كربة الجري. ولم يسم أحدٌ هذا الاستعمال.
- (٢) ذكر سيوريه أنهم يهيمون ولا يهيمون وأن هذه الروا حبيبة تُحذف ويُبدل، وذكرت أنما هم مؤونة بهيم وبلا همم سم أحمد غيرهما، والمعنى الفوت. انظر: الكتاب (٢٣١/٤) والأصول (٣/٣٤٩) والمصنف (٣٠١/١) والتهذيب (٥٠٩/١٥).
- (٣) من قام الرجرج ولم أحده، وصدوره يشبه صدراً تكرر في عينية أبي ذؤيب في شرح أشعار الهذليين ١١، ٢٦، والشحوص من شخص الرجل من يلداه: طرج منه.
- (٤) محيط ابن عباد (جدل) والمحكم (٢٢٩/٧) والنهاية (٢٤٨/١).
- (٥) في الأساس (طس) جعله الرمزخري من الجاز وجاء بلفظ قصيدة طنانة، ولا يبعد تحريف في أصناف (٦) لأصل مُدبِّحاً، وأعله علامة التبريح، وفي الهامش: كذا أظنه مُدبِّحاً، والتصويب منه: ودبِّح. بسطَ ظهره وطاحاً رأسه.
- (٧) لم أحده بلفظ الحمار) إلا في: أخبار الدولة العباسية ٧٤، وهو بلفظ كحاصي العير وهو الحمار. في أمثال أبي عبيد ٢٥٦، وجمهرة العسكري (٢٢٠/١) وثمار الغلوب ٥٥٨، والمستقصى (٢/٤٤) والجمع (٢٩٣/١) والمصنف جاء مستحباً.
- (٨) الأصل لقالها، وهو تحريف لأن السؤال: من قال؟ والنعل لاتصال اللام بالمقاصي، ولأن التوكيد لم يُحر دحونها على أماسي المجرد من قد إلا الكسائي وهشام على شريطة إحصاء قد. انظر إصلاح الخلل ١٨٤، والتدبير (١١٢/٥) والمصنف (٢٤٢/٣).
- (٩) عُمر بن لجأ بن حدير من نيم بن عبد ملة، شاعر أموي هاجي جريراً، وعده الأصمعي أنعت الناس في الرجرج. انظر مقدمة شعره ص ١٨٤.

وقال . فست له : أَيْقَالَ نَاقَةً سَوْدَاءَ؟ فَقَالَ : إِي لَعَمْرِي لِيُقَالَ .

وقال (١) : أَظْهَرُ هُمُ الَّذِينَ كَانَ هَجَاً مُحَمَّدًا؟ يَعْنِي : الَّذِينَ كَانُوا (٢) .

وقال : أَنَّى فَلَانٌ فَلَانًا فِي دَارِهِ أَرْتَبَانِ مَمْلُوكَتَانِ (٣) تَضْبِجَتَيْنِ صَحْمَتَيْنِ ، فَصَبَتْ لَاحِيرَتَيْنِ (٤) .

وقال : رَأَيْتُ شَحْصًا وَاللَّهِ إِنِّي حِينَ رَأَيْتُهُ لَقَدْ ثَارَ ظَمِيٌّ فَأَسْتَرْعُ لَهُ رَمِيًّا بِحَجَرٍ .

وَنَظَرَ إِلَى غُلَامَيْنِ يَنْقُلَانِ كَوْرَةً فَقَالَ : أَرَاكُمَا لِحَائِيَيْنِ (٥) بِكُلِّ كُورٍ بِالْبَصَرَةِ .

وقال : رَأَيْتُ أَشْأَنِي (٦) ١١٩٧/ كَثِيرَةً ، وَتَقْدِيرُهَا : أَفَاعِلُ .

وقال : كَنَا فِي ذَوْدِ لَعْلَانٍ سَوْدَاً .

وَنَظَرَ إِلَى جِرَابٍ مُلْقَى فَقَالَ : أَجْرَابًا ذَلِكَ أَمْ شَيْءٌ؟

وقال : مَا ضَرُّهَا الذُّبُّ غَيْرَ أَنْ تُسَبِّهَا بَابًا (٧) فِي حَلْقِهَا .

وَأَنشَدَنَا النُّظْرُ الْجَرِيرُ :

تَسْقِي امْتِيحًا نَدَى الْمِسْوَاكِ رِيْقَتَهَا (٨)

(١) أي الأعرابي .

(٢) سم بحك أبوحيان خلافاً بين النحاة في عدم جواز حذف العائد المرموع إذا لم يكن مبتدأ ، وأجازوا حذفه مبتدأً على تعاقب في تضعيفه . انظر المضديت ٢٠٣ ، والشعر ٤٢٣ ، والشبزلزبات ١٥١٦ ، ٣٥٦ ، والمختص

(١/ ٢٣٤، ٦٤) والإعراب المنسوب ٨٢٧ ، والتفصيل (٢/ ٨٥)

(٣) المملكون هو ما تدخله من لحم وخبر في الملة أي الجسر أو الرمد الحار

(٤) يحمله النحاة على المدح أو غيره ، وقال أبو عبيدة . والعرب تخرج إلى النصب إذا كثر الكلام . انظر الكتاب

(٣/ ٦٥-٦٧) والمجاز ١٤٦، ٦٥ ، وتلويل للشكلي ٥٣

(٥) لم تعلق اللام الفعل عن المفعول الثاني .

(٦) لم أحد هذا الجمع لشيء ، وحكوا أشاؤى ومنهم من جعلها على أفاعل انظر الكتاب (٤/ ٣٨٠)

والمختص (١/ ١٦٩) والنصب (٢/ ٩٩)

(٧) في الصحاح وغيره ييب - أثر فيه بابه .

(٨) صدر بيت من البسيط ، وعجزة :

كَمَا تَضْمَنُ مَاءُ الْمُرَّةِ الرُّصْفُ

وهو جرير في ديوانه (١/ ١٧١) وشرح التسهيل (٣/ ٢٧٣) والمقاصد الحوية (٣/ ١٧٤) وبلا سيبه في

شرح ابن العاصم ٤١٠ ، والارتشاف (٢/ ٥٣٤) وأوضح المسالك (٢/ ٢٣٢) وشرح الصريح (٢/ ٥٨) =

وقال: قال بعض العرب: إنه لأصاحبُ خصمٍ قطيناً خصماً^(١).
 وقال: قتتُ به لراويةً لملا، فقال: إي والله ولتغمسه شاعراً^(٢).
 وقد لشرية من ألبان الإبل آبل^(٣) أو حلباً حاراً أحب إلي من كذا وكذا.
 وقد جاء يسوق أبوه محمد؛ و(محمد) غير أبيه، رقعتهما جميعاً، وقد جعل
 (يسوق) ل(أبيه) قتيلاً له فجعله ل(محمد).
 وأنشدنا:

مطلونا شهرًا ما ينبغ لي منزل ولا مرتج إلا صلاة المسافر^(٤)
 وقال: ما سمعتُ بأشعر منه ولا بشرًا، وما سمعتُ بأجود منه ولا أميرًا مؤمراً.
 وقال: كأيومٍ شعرًا ولا أبا مالك^(٥)، ولا عهد لي بأشعر منه ولا بشرًا، ولا أعلم مكان
 أشعر منه بشر ولا غيره، ولا أنت بساقطٍ على أشعر منه أبي خالد ولا غيره، ولا عهد لي

= رَوَاهُ ابْنُ سَادٍ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ وَبِهِ جَالِغٌ بَحْرُ (رَبْعَةٍ) عَلَى الْإِصْفَاءِ فَيَسْتَشْهِدُونَ بِهِ عَنِّي بِفَصْلِ بَيْنِ
 الْمُضَافَيْنِ بِمَقْعُولٍ بِهِ عَلَى تَقْدِيرٍ: تَسْفِي مَدَى رِبْعِهَا الْمَسَوَاكِ، وَلَكِنَّهُ فِي الْأَصْلِ وَالْأَوَّلُ بِمَصْبُوحٍ أَيَّ عَنِّي
 الْمَعْدُوبَةِ وَأَنَّ نَدَى مِضَافًا إِلَى الْمَسَوَاكِ، وَيَقُولُ ابْنُ حَبِيبٍ فِي الدِّيَوَانِ: الْأَمْتِاحُ اسْتِخْرَاجُ رِبْعِهَا بِالسَّوَاكِ،
 وَالرَّصْفُ: اخْتِجَارُ الْمُتَفَارِقَةِ الْمَرْصُوفَةِ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ فَشَبَّهَ رِبْعَهَا وَعَدُوبَتَهُ بِمَعْدُوبَةٍ ذَلِكَ لِدَاءِ، وَالْبَهْتُ فِي مَنْ
 سَبَّاهُ أَوْ عَمَّرُوهُ.

(١) خصم الأولي مصدر خصمه أي عليه، والآخره إما حال كمطناً ولكنه ليس وصفاً فليس صوابها عندله
 بكسر الصاد وهو المجادل، أو يكون من وقوع الجامد حالاً وهو الأرجح كما في الحكاية التالية بتقدير:
 صاحب خصومة أو مخاصمة، وإنا مقعول بتقدير: أعني.

(٢) انظر روجه حسب شاعراً في الكتاب (٢٣٧/٢) والمقتضب (٢١٥/٤) والخرانة (١٥٥/٢)
 (٣) آبل أجمل من آبلت الإبل أي جرأت من الماء بالرطب فاستعمله مجازاً عن استغنائه بشربة اللبن على تقدير
 آبل من كذا. وآبل ذكره السجدة في ما قاله العرب على أقبل وليس له فعل، وقد ذكر له أهل النعمة فعلاً على
 المعنى السالف وعلى معنى خذلق مصلحة الإبل، وأبو علي حكى المعنى الأول في الإعدل (١١٣/١)
 انظر الكتاب (١٠٠/٤) والأصول (١٥٥/٣) والقاموس وغيره (آبل).

(٤) من المطويل، رسم أحده إلا أن لذي الرمة بيتاً في ديوانه ١٦٨٩ وتخرجه ٢٠٦١، وهو
 ومعتقى حتى حلت له فوق راحته ثمانية جرطاً صلاة المسافر
 ومطوياً أي صاحباه

(٥) انظر مثل هذا التركيب الذي يقدر به (لم أر) في: الكتاب (٢٩٣/٢) والأصول (١٠٩/١) وانعصر ٤٩

باشعر منه بشر / ١٩٧ ب ولا غيره، وهو أشعر الناس بشر وغيره، وما أقبح شعره ولا سواء^(١) من في فلان، وما أقبح وجوههم ولا سواء وجه فلان، وصربت القوم حتى كاد ريداً فتركته، وحتى كان زيد آخرهم فتركته، وأعطيت من المال حتى حسبه، وحتى حسبه، ولا أتيتك حتى ينتصف النهار أو صلاة العصر أو صلاة عصر بجر والنصب^(٢)، ولا أتيتك حتى يتعالى النهار أو الظهر أو الظهر.

وقد قالت امرأة من العرب لايتها: (لا تبولي بأكمة، ولا تجعلني سريث إسي أمه)^(٣)؛ تريد أنها إذا قالت على أكمة سال بولها على رجلها ولم تشفه لأكمة وقال بعضهم: (لو غررت العام بكراً كنت عاماً قابلاً أجود غزاة)^(٤) منك لعام. وقال مؤرج^(٥): (الخزاة)^(٦): القهر والإجبار، واشد:

وما نسال الإصلاح إلا حراوة
أعاديها بالسهمري المقوم
وإنا لتعطي النصف من لو نضيمه
أقر ونأى نحوه المتظلم^(٧)

(١) في. لصاحبي ٢٣١ ساوى بين لا سبها ولا سواء، ومثله قول ابن بري والرضي في النسيان (سوا) وشرح الكافية (١٣٧/٢) غير أن سواء هناك مبني على الفتح وهذا مرفوع، فلهذا محرف، وإن كان سيويه في: (٣٠٢/٢) جعله مرفوعاً وأبطل لا في غير هذا المعنى

(٢) أي: لا أتيتك حتى صلاة العصر أو حتى صلاة العصر

(٣) سم أحمد المثل إلا بصيغة المذكور ونسب إلى أكرم بن صبيح في أمثال أبي عبيد ٥٧، ومجمع الأمثال

(٤) (١٥٦/٣) والخمس بن حديمة في وصيته في جمهرة المسكري (٢٧٨/٢) وليس في وصيته في:

الوصايا ١٣٢، والمثل أيضاً في: لعقله الفريد (٨٥/٣) والمستفصلي (٢٥٧/٢) وأحد المسكري فيه معنى

آخر هو أن الريح ترد بوله عليه، وقال اللولائي. إنما قرن بينهما لأنها ليسا بمحل لما يودعان

(٤) الغزاة مصدر غرا، وفي الأصل يكسر العين وهو خطأ وقد نظره ابن جني بالشقارة وأمثالها انظر التمام

والصاموس (عزو)

(٥) مؤرج بن عمرو بن الحارث أبو قيد السدوسي البصري السوي الأحياري من أعيان أصحاب الخليل، معجم

الأنباء ٢٧٣١

(٦) لا يبعد أن تكون بالحاء المهملة من حراً أي ساق، وذكره الصنعاني في التكملة، وحمله الصاموس حري

(٧) من التطويل، والثاني منهما للمحل السعدي وهو ثاني الذين في ديوانه (شعراء معلون) ص ٢١٨، وحساسة

المعمر (٢٥/٢) وأضداد أبي الطيب ٣٠٢، وابن السكيت ١٤٠، وفيها تحريج من أضداد لأصمعي

وقطرب وابن الأثير. وفي الأغاني (١٢٨/١٣) بيت للأبيد:

إنا لتعطي النصف من لو نضيمه أقر ولكننا محب العوانيا

مسألة

قال

إِذَا مِتُّ فَأَدْفِنِي إِلَى أَصْلِ كَرْمَةٍ (١)

وقال:

إِذَا مِتُّ كَانَ النَّاسُ صِنْفَانِ (٢)

وقال:

إِذَا مَا مَاتَ [مَيْتٌ] مِنْ تَعْيِمٍ (٣)

= ولعل أحدهما أحد من الآخر. السُّمَهْرِيّ. الرَّمَحُ الصُّلْبُ، المقوم. من قوم الرمح إذا عدله وأزال عوجه، وانتظلم: هنا الظلم وبذلكرونه في الأضداد.
(١) من الطويل، وعجزه:

نُرْوِي عِظَامِي بَعْدَ مَوْتِي حُرُوقَهَا

وهو لأبي محمد الشافعي في الشعر والشعراء ٤٢٤، وعبود الأخبار (٣٨/١) وأثرية الشافعي ٤٨، وهب والمحبوب (٣٥٧/٤) والأشائي (١٨/١٩، ١٠١٧/١٨) وأصالي ابن الشجري (١٥٨/٣، ٣٨٧/١) والخزانة (٤١٢/٨) وشرح أبيات المصفي (١٣٩/١) وبلا سبة في معاني الغراء (١٤٦/١) وغيرها كثير، ويظهر أنّ الشاعر علي وفروع (مات) وهو منحقق بعد إذا ولم يقع بعد إن وكذا الشواهد التالية
(٢) من الطويل، وهو يتصامم:

إِذَا مِتُّ كَانَ النَّاسُ صِنْفَانِ شَامِتٌ وَآخِرُ مَثَرٍ بِالَّذِي كُنْتُ أَصْنَعُ

وهو بنفجبر السلولي في النوادر ٤٤٢، وشرح أبيات سيبويه (٢٢٣/١) والمرحمة ١١٨، ولأربهة ١٩٠، والخليل ١٤، وتعليق الشواهد ٢٤٦، ٢٥٩، والمقاصد (٨٥/٢) والخزانة (٧٥/٩) وبلا سبة في الكتاب (٧١/١) والفصح ٢٩، وبروي: نصفان وصنفين.
(٣) صدر بيت من الرأمر، وعجزه:

فَسِرُّكَ أَنْ يَحِيشَ فَجِيءُ بَزَادٍ

وهو ميريد بن الصمق (وهو عمرو) الكلبي في طبقات الفحول (١٦٧/١) ومعجم المرزباني ٤٢٤، والحماسة ببصرية ١٣٤٣، ونسب لأبي الهيثم الأسدي الفقعسي في السمط ٨٦٣، والاقصاف (١٠٥/١) وشرح أدب الكاتب للجواليقي ٧٦، ونسب لها في الخزانة (٤٧٩/٦)، وعن ابن بري في اللسان (لعم) أنّ الصحيح نسبته ليزيد، وجاء بلا سبة في: البيان والتميين (١٩٠/١) وأدب الكاتب ١٥، وانكامل ٢٢٤، والمحكم (٨٣/٢). وسقط من الأصل (ميت)

وقال

١٩٨ ١ وأني من القوم الذين همُّ همُّ إذا مات منهم سداً قام صاحبه (١)

وهو كثير، واستعماله بـ (إنّ) مجازٌ وعلى ضربٍ من التأويل (٢)

مسألة

يُحبُّ عمدي على قياس سيبويه (٣) أن يكون الالف في (مُفَاتِنَة) غير الالف في (مُقَاتِل) من قوله:

أُقَاتِلُ حَتَّى لَا أَرَى لِي مُقَاتِلًا (٤)

(١) من الطويل، وهو لأبي الطمّاح النسي في شعره في: أشعار اللصوص (٧٥/١) وينتقل من زرارة في: الحيوان (٩٣/٣) والشعر والشعراء ٧١١ الذي عدّ عروة لأبي الطمّاح انتقالاً مع أنه الأكثر في المصادر، وأثبت من قطعة مشهورة استقصى تخريجها محقق الحماسة البصرية ٤٩٦.

(٢) لأصل، أن يفتح الهمزة وهو تحريف، وقال أبو السعود (١٤٩/٢) في تفسير الآية: "أَلَمَّا مَاتَ أَوَّلُهُمْ": استعمال (إنّ) لتفريق المخاطبين منزلة المترددين في الموت لما ذكر من استعظامهم إياه، وكلمة (إنّ) في كلامه تعالى لا تجري على ظاهرها بل تُعمل على اعتبار حال السامع أو أمر يناسب المقام، وانظر أيضاً الجني ٢١٣، وبرهان الزركشي (١٣٦/٤).

(٣) قد في الكتاب (٨٠/٤) في مفاعلة مصدر فاعلتُ جعلوا الميم عوضاً من الالف، وعرض عليه لمبرد بوجود الالف في الفعل ومصدره، وفي الأشباه والنظائر (٢٥٨/١) حكاية ابن جني رد أبي جني عن المبرد بأن تلك الالف ذهبت وجاء غيرها وهي زيادة لحقت المصدر، ولكن ابن جني في الخصائص (٣٠٦/٢) يخالف قول شيخه هنا فيذهب إلى أن الالف مفاعلة هي الف فاعلته وانظر خلاف لمبرد وورد عنه في: الانتصار ٢٤٩، والأخذ به في: شرح السيرافي (المطبعة ٤/٤٥٥).

(٤) صدر بيت من الطويل، وعجزه جاء برواية.

وأجوز إذا غم الجبان من الكرب

وهو ثالث بن أبي كعب والد كعب الأنصاري في: الكتاب (٩٦/٤) والبرهان ١٧، وحماسة البحراني (١٣٣/١) والعاصم ٥٤، وأشباه النخائل (١٧/١) والأغاني (٢٣٨/١٦) ومعجم المربد سي ٢٥٦، ومحاضرات الأدباء (٢٠١/٢) وشرح المفصل لابن يعيش (٥٥/٦) وقال أبو العرج: ويؤوى الشعر ثالث بن أبي كعب المرادي وهو غير الأول، ونسب لكعب بن مالك في: ديوانه ١٥٤، وبلا سبه في المنصب (٢١٣/١) والخصائص (٢٠٦/٢، ٣٦٨/١) والمختص (٦٤/٢) المصدر قطع، وأما ابن الحاجب (٩٧/٢) وابن جني يرجح المصدرية ويستبعد اسم المكان في (مقاتل) - غم: أسرته عليه السجدة فعم

=

يهتد.

ألا ترى أنه قال في ميم (مُعَاوَلَة) : إنها بدلٌ مِنَ الْفِ (فَاعَلَتْ) .

فأما ميمٌ (مُقَاتِل) فكَمِيمٌ قوله :

كَأَنَّ صَوْتَ الصَّنَجِ فِي مُصَلِّصِهِ (١)

هي التي تأتي في أولِ مصادر ما تحاوز الثلاثة، وليست بعوضٍ من شيء

مسألة

في أبو الشَّيْص :

عَوَّضْتُ مِنْ بُرْدِ الشَّبَابِ مُلَاءَةً حَلَقًا وَبِشَسَ مَعْرُوضَةً الْمُعْدَصِ (٢)

و قد مكن (عَوَّضْتُ) - (رُدِّيتُ) لكان أحسن وأصغ من وجهين، أما أحدهما :
فَلْيَقْبَلْ تَرْدُدُ (عَوَّضْتُ) و (مَعْرُوضَةً) و (مُعْتَصَص) ، فإثنان منه كافيان ؛ لأنَّ هذا لتجسس
- وإن كان يُسْتَحَب - فإلى غاية ، وليس يحسن أن يكثر جداً .

وأما الآخر وهو الأصنع : فإنه يكون معناه : رُدِّيتُ عَوَّضًا أو بَدَلًا مِنْ بُرْدِ الشَّبَابِ مُلَاءَةً
حَلَقًا ، ولا تكون (مِنْ) ١٩٨ ب ها مثلها في قولك : أُعْطِيتُ مِنَ الدَّرَاهِمِ كَذَا وَكَذَا ،
وَمِنْ ابْنِ نَهْرٍ عَشْرِينَ أَوْ ثَلَاثِينَ (٣) ، لو كان كذا لكان خطأ ؛ لأنَّ (بُرْدِ الشَّبَابِ) جديدٌ لا
خَلْقٌ ، ولكن يكون (مِنْ) فيه مثلها في قول الله سبحانه : ﴿لِحَقْلًا مِنْكُمْ مَلَائِكَةٌ فِي

وجاء المصدر أيضاً مع مجر آخر :

وَالْمَجْرُ إِذَا لَمْ يَنْجُ إِلَّا الْمَكْيُوسُ

وهو يريد الخيل في شمره في - شعراء إسلاميون ١٨٥ ، وتخريجه ٢٢٢ ، ورد عليه أمثال أبي عبيد ٢١٧ ،
والبرص ١٨٥ وجمهرة المسكري (٧٩/١) وشرح أبيات سيبويه (٢٥٧/٢) والخربة (١٠ ٢ ٥)
والمكيوس : الذي يصعد الناس بالمكيوس .

(١) من المرجح ، ومن أحد له نعمة أو فائلاً : وهو في - الخصائص (٣٦٨/١) والصف (٢٦/٣) وشرح المعصّل
لأبي يعيش (٥٥/٦) والمحكم (١٧٦/٨) واللسان والناج (صلصل) وأجاز ابن حي أن تكون مصطلل
مصدرًا ، ومن مكن - والصح آلة موسيقية تُنشد من صفر يُضرب أحد جزأيهما بالآخر ، مصطلل من
مصطلل اللحام أي صوته .

(٢) من الكامل ، وهو لأبي الشَّيْص في : ديوانه ٧٧ ، وفيه تحريجه

(٣) من هاء النخيبين وذكره أبو علي في الإيضاح ٢٦٤ ، وانظر المقصد ٨٢٣

الأرض بخلقون ﴿١﴾ أي: مكانكم وبدلاً منكم؛ كقوله أيضاً: ﴿قُلْ مَنْ يَكُونُكُمْ
بأنليل والنهار من الرحمن﴾ ﴿٢﴾ أي: مكانه وبدلاً منه.
وكقول الآخر:

فليت لنا من ماء زمزم شربة مبردة باتت على طهيان (٣)
أي: فليت لنا بدلاً من ماء زمزم أو مكان ماء زمزم شربة مبردة.
وكقول الآخر:

كسوناها من الريط اليماني بنائق في مغانيها فضول (٤)
أي: مكان الريط اليماني، وليس معناه: كسوناها منها على قولك: كسوت زيداً من
الحزب جبة، ومن القصص حلة.
فكذلك كان يكون معناه: رديت مكان برد الشباب أو بدله ملاءة خلقاً، وهذا واضح
في معناه.

مسألة

[ع: / ١١٩] قال أبو الحسن في أول تصريحه: لو بيت من (وددت) مثل (تفعلة)
لقلت: (تود) فادغم كما ترى، فدل إدغامه على أنه غير ملحق بالتاء عنده (ب: حبرج).

(١) سورة الزخرف - (٦٠) واستشهد بها أبو علي في: الحجة (٢٤/٢) على أن المعنى: بدلاً منكم انظر أمالي
ابن الشجري، ١/ ٢٠٥٥/ ٢٧٣) وشرح شواهد الإيضاح ٦٠٩، والجنى ٢١٠
(٢) سورة الأنبياء - (٤٢)

(٣) من الطويل، وهو ثعلبي الأصول الأردني في شعره مي: أشعار اللصوص (١/ ٦٠) وتحريره به ورد عليه
الجمهرة ١٢٣٧، ١٣١٣ وشرح الحماسة للمرزوقي ٣٠٠، ٦٠٥، وشرح ابن أبي الحديد (١١/ ١٧٩،
١٠٠/ ١٩) والبحر (٤/ ٦٤٤، ٣/ ١-٢) وكثير من التفاسير في آية الزخرف، والبيت من قصيدة قالها في
حبسه يذكر فيها دياره في اليمن، طهيان: جبل أو قلة جبل باليمن.

(٤) من الوافر، وهو للمجمل في شعره مي: شعراء مقلون ٣٠٣، والسمط ٧١١، وبلاسية مي: أمالي القاضي
(٢/ ٧٧) وأمالي ابن الشجري (١/ ٢٠٥٥/ ٢٧٢) واللسان (طهر) وأشده أبو علي في: الحجة (٢/ ٢٥)
على موه هنا، وروايته فيها كلها: مسوحاً في بنائنها فضول، والمعنى عليه ولا معنى هنا دعانيها الريط
جمع ريطه وهي الملاءة التي لا تكون لفقون، البنائق: جمع بنية وهي كل قطعة تُرَقع في القميص، وأراد
بالمسوح عرقها شبهه لسواده بالمسوح وهي جمع مسح وهو الكساء من الشعر.

و هو كان منحنياً بها لقال: (تَوَدَّدَ) فظاهر كما أظهر (سَرَّدَ) (١) و [قُعْدَدَ] (٢).
فقد صحَّ بهذا أنَّ التاء في أول الكلمة لا تكون للإلحاق كما تكون له غير أول. إلا أنه
ق (٣) في (سَنَبَتَ) (٤): إنها ملحقة بـ (قَحَطَبَة) (٥).

فإد ثبت ذلك علمت أنَّ التاء في (تَجَفَّاف) (٦) و (تَمَثَّال) ليست للإلحاق
بـ (قِرطاس) و (جِمَلِاق) (٧)، وأنَّ التاء في (تَحْلِي) (٨) ليست للإلحاق بـ (رَبْرِج)
و (زَهْنَق) (٩).

و كنت سأستأبى علي (١٠) عن التاء في (تَجَفَّاف) الإلحاق هي؟ فقال: نعم هي له.
وقد نرى أنَّ أبا الحسن كيف ذهب إلى أنها في (تَوَدَّدَ) ليست للإلحاق؛ إذ لو كانت عنده
لَلَزِمَ إظهار التضعيف، وأن يقال (تَوَدَّدَ) على ما تقدّم.

ولأبي علي مع هذا أن يفصل فيقول: قد لا يكون الحرف وحده للإلحاق، فإذا انضمَّ
إليه حرف آخر صار له ومن أجله للإلحاق؛ من ذلك الهمزة في أول الكلمة لا تزداد
لِلإلحاق؛ نحو: (أُظِلَّ) (١١) و (أَصَمَّ)، فإذا ريدت النون معها صارت الهمزة لمكان النون

(١) اسم وادٍ، وهو مع قعدد من أمثلة سيبويه في الزيادة من موضع اللام على مُعَدِّل انظر الكتاب
(٤/٢٧٧، ٤٢٥) وتفسير غريب ما في كتاب سيبويه ١٩٨، والخصائص (٦٠/٢)

(٢) التميم الساقط، وفي اللisp هو اقربهم إلى الجذ نسبياً، انظر الكتاب (٤/٢٨٩) وتفسير غريب ٥٢،
والمقتضب (١/٣٣٩) واللمعة (١/٢٧٧) والخصائص (١/١٦٣) وفي الاصل تعدد بالتاء وهو تحريف.

(٣) أي سيبويه في الكتاب (٤/١٦٦) وانظر أيضاً (٣/٢١٣، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٨٨/٤) وسر الصناعة ١٥٨،
١٦٨، والميراث في شرحه (العلمية ٥/٣٨) يرى في تمثيل سيبويه بناء سبغة سهواً صوابه سبت التي

بولف عليها بالتاء ولا يوقف على الأولى

(٤) ساعة من الزمن. انظر تفسير غريب ٢٢١

(٥) ما يُسَمَّى به وهو من قحطبه أي صرعه. انظر: تفسير غريب ٢٠٩

(٦) آلة محارب بيده الإنسان والفرس ليقبه في الحرب. وانظر الكتاب (٤/٢٢٧، ٢٥٦، ٣١٧)

(٧) باصر أجمال انعين، وهو مثال سيبويه لمعلال في: الكتاب (٤/٢٩٤) وانظر للسرا ٨٥، ٦٨٨

(٨) انقشرة التي يعثرها الدناح مما يلي اللحم، ومثل به سيبويه ليقع. انظر الكتاب (٤/٢٧١) وتفسير
غريب ١٦٦

(٩) الريح النفس والريفة، والرهلق الخمار الأملس السريع، وهما مثالان لمعلال في: الكتاب (٤/٢٨٩)

(١٠) حكى ابن جني سؤاله فلما في: الخصائص (١/٢٣٢) وانظر السرا ١٥٨، ١٦٩

(١١) الاطل: بطل الإصح.

للإحقاق؛ وذلك / ١٩٩ ب قولهم: (أَلْتَدَد) (١)، ولولا أنه مُلحق للرم إِدْعَامُهُ وسم يجُرْ
إِطْهَارُهُ

فكذلك لا تكون التاء أولاً للإحقاق، فإذا زيدت معها الالف في (تجذوف) صارت
لها ومن أحلها للإحقاق بـ (فِرطاس) و (جِرْفاس) (٢). فأمّا (تَحْلَبَة) (٣) فلا يكون
للإحقاق؛ لأنه لا رائد معها، فأمّا الهاء فلا اعتداد بها؛ لأنها في تقدير الانصاف [

مسألة

[أنشد (٤) الشَّيْبَانِي في نوادره (٥):

كَلَا جَانِبِيهِ يَمْسِلَانِ كِلَاهُمَا كَمَا اهْتَزَّ حُوطُ السَّيْسِبِ الْمَتَّيْعِ (٦)
فَاخْبَرَ عَنْ (كَلَا) عَلَى الْمَعْنَى بِالنَّشِيبَةِ، وَمِثْلُهُ مَا أَنْشَدَنَا أَبُو عَلِيٍّ:
كِلَاهُمَا حِينَ جَدُّ الْجُرِّيْ بِيْسُهُمَا قَدْ أَقْلَعَا وَكَلَا أَنْفِيْهُمَا رَأْيِي (٧)

(١) سبق التعليق على البدل في المسألة التي عدها لها في (١٨٨-١)

(٢) الضخم شديد والجمل العظيم والأسد الهصور، وذكر سيويه مجرّس في الكتاب (١٤٦/٣)

(٣) من المعر هي التي تحلب قبل أن تحمل، وذكرها سيويه بضم التاء واللام وكسرهما وبضم الفتح، وفي
الأصل محرومة: تحلبة، انظر الكتاب (٢٧٠-٢٧١) وتفسير غريب ١٦٥

(٤) كتب السمع في الهامش (ع) لبدع المسألة عن أبي علي، ويثبتها لابن جني الذي وجدت كلامه في
الخصائص موافقاً لما جاء هنا، انظر موضعي ذكر الأبيات

(٥) لم أجده في النجم

(٦) من الهويل، وهو الحميد من نور في: دهراته ١٥٠، وتخرجه مفصلاً فيه ٣٢٢، وبلا نسبة في الخصائص
(٣١٧/٣) مروياً عن أبي عمرو، ورواية الديوان:

تَرَى طَرْفَهُ يَمْسِلَانِ كِلَاهُمَا كَمَا اهْتَزَّ حُوطُ السَّاسِمِ الْمَتَّيْعِ

والمعنى واحد، والبيت يصف ذنباً، يعسل: يعطرب، الحوط: العص الساعم، المتنايع: السريع، السيسب
الارض المستوية البعيدة

(٧) من البسيط، وهو للمرردق في: ديوانه الصاوي ٣٤، والواد ٤٥٣، والخصائص (٢١٧ ٣٠١٢٣/٢)

وبجليس الشواهد ٦٦، والمعاصد الشافية (١٠٠/٤) وشرح شواهد المعنى ٥٥٢، وشرح أبيات المعنى

(٢٦٠/٤) والخزانة (٩٣/٣) وبلا نسبة في شرح ابن يعيت (٥٤/١) وشرح شواهد الإيضاح ١٧١،

وأنشده أبو علي في الشعر ١٢٨، والشيرازيات ٧٧، ٤١٩، ٤٤٩، ٤٥٨ على اللفظ مرة وعلى

المعنى أخرى أصح كفاء، الرائي: من ربا ربواً وهو النفس العالي من الجري، والبيت تمثيل يحكيه المرردق لأنه

جرير ووجهها حين استمر في الزواج حلق جرير أبته من زوجها فكلفا كفرسين كفاً عن الجري بل بدوع العدي

فقال: (قد أقلعا)، ومثله ما أنشدَه الأصمعي:

أَنْعَتُ عَمَزِي صَبِيَّةً كَلَّنَاهُمَا
كَانَ لَوْ أَنَّ سِدْرَةَ لَوْنَاهُمَا

ولم يقل: (لَوْنُهُمَا).

واستعمله سيبويه^(١) في بعض الفاظه أيضاً فقال في قولهم: (كَلَّاهُم وَتَمَرُ)^(٢).

أي كلاهما لك ثابتان وأريدك عمراً، فقال: (ثابتان) ولم يقل: (ثابت)

واحتمل على المعنى في (كَلَّ) أكثر منه في (كَلَّا)، والعلة في ذلك كثرة تصرف

(كَلَّ) وعمومها؛ ألا تراها / ١٢٠٠ تقع على الثلاثة فصاعداً، و(كَلَّا) لا تقع إلا على

الذين البتة، فصاق معناه وموصفه، فصاق لذلك تصرفه، فجاء خبره عياناً لفظ دون المعنى

في غالب الأمر.

ع: مسألة

قوله:

إِذَا فَاقَدُ خُطْبَاءُ فُرَحَيْي رَجَعَتْ ذَكَرْتُ سُلَيْمَى فِي الْخَلِيطِ الْمُبَايِنِ^(٣)

(١) الكتاب (٢٨١/١) وانظر: الأصول (٢٥٣/٢) والميراثي (٥١/٥) ويريد أنه استعمل النشبة في الإخبار عن كلا.

(٢) مثل قوله عمرو بن حمزة الجهمي وكان في إبل يرعاها وعنده غم وريد وقرص فمر به رجل جهده الجوع والعطش فاستطعمه ربداً أو قرصاً فأجابه بذلك. أمثال أبي عبيد ٢٠٠، وجمهرة المسكري (١٤٧ ٢)

والجميع (٣٨/٣) والمستقصى (٢٣١/٢) ومصل المقال ١١٠

(٣) من الطويين، وهو بشر من أبي حازم في المستدرک على ديوانه في: مجلة أم القرى ٤٤ ص ١٢٠، ومجمع

الطبرسي (٣٠/٧) والمعاهد النحوية (٥٦٠/٣) وبلا نسية في: شرح النسيب (٧١ ٢) وشرح الكافية

الشامية ١٠٤٢، وحاشية البغدادي (٣٩٨/١) وشرح أبيات المفتي (٣١٥/٦) ويظهر أن ابن جسي هنا يريد

عنى أبي علي الذي يجير أعمال اسم للفاعل موصوفاً كما سيأتي كلامه وكما كان في البيت في

الشعر ٣١١، والحجة (٤٣١، ٢٢٥/٥) والإعمال (٢٠٦/٢) مع تصريحه في الأخير باستعجاب سيبويه

لذلك وانظر أيضاً حكاية ابن سيده عنه في: المحكم (١٩٦/٦) واطل العيني نقل عن كليب ما حفظ عليه

قور ابن جسي بقول أبي علي الذي نسب إليه عدم الإعمال حمامة فاقد ففقدت والدها، خطباء من خطبة

وهو لو كدر، الترجيح: ترديد الصوت في: الخلق، الخليط: القوم الذين أمرهم واحد، المبين أنها جسر

المعاني

لا يكون (مرحبي) منصوباً إلا بمضمر دلّ عليه (فاقد)، ولا يكون منصوباً (قد) لأمرين أحدهما أنك قد وصفتها بـ (خطباء)، واسم الفاعل قد قال فيه صاحب الكتاب (١): إنه إذا وُصف لم يعمل.

والآخر أن (فاقداً) هنا غير الجاري على الفعل، ولو كان جارياً عليه لَأُثِّقَ بفعل (فاقد) كما يقال: (فقدت)؛ فأن لم يؤثت دلالة على أنه الذي بمعنى السبب؛ نحو: امرأة صانق وحائض وبابه، وإذا كان غير جارٍ على الفعل لم يحز أن يعمل عمل الفعل؛ لأنه حينئذ بمنزلة (دارع) و(تارس) و(لاين) و(تامر) مما ليس مشتقاً من الفعل، وإنما معناه النسب، و(دو رُمح ودرع وثرمن وتمرولين) ليس شيء من ذلك ينصب للمفعول به؛ لأنه ليس جارياً على الفعل جرياناً / ٢٠٠ ب اسم الفاعل عليه فيعمل عمله، وهذا واضح.

وسأتأبأ علي عن ذاك فقال (٢): يحوز أن ينصب (فاقد) فيقول:

إذا فاقد فرخين خطباء (٣)

قال: وذلك أنه شابه بلفظه لفظ الجاري على الفعل فعمل عمله. قلت له: فهذا كما تقول إذا في (الحائض) (٤) و(الحائض)؛ إنهما - وإن لم يجريا على فعل - فقد أعلا بلفظهما. فقال: نعم قلت له: فالضمير في (فاقد) أهو كالضمير في اسم الفاعل أم كالضمير في (عرب) من قولك: (مررت بقوم عرب اجمعون) (٥)؟ فقال: لا، بل كالضمير في اسم الفاعل. والذي قال لا يبعد.

(١) فتح عمله في الكتاب (٢/ ٢٩) وانظر التعليق السالف على (ضارب ظريف أباه) في (١٧٣-١٨١)

(٢) حكى ابن يسمون في المصباح ٨٠٣ عن التذكرة قولاً لأبي علي أجاز فيه إبدال السكر (خطباء) من المعرفة المضمر في اسم الفاعل (فاقد)

(٣) أصدر ابن سيده في المحكم هذه الرواية

(٤) الحائض جمعة الحل لا واحد له، وشرحه ابن جني في: الخصائص (١/ ١٢٠) باليشان وبمنزلة الحديقة

(٥) يقدّر (هم) في عرب، انظر الكتاب (٢/ ٣١) والأصول (٢/ ٢٨) والجليات ٢١٢، وشرحه أبو عبي في المعينة (١/ ٢٣٨).

مسألة

ع: نقول: (هذا صاربٌ زيداً ظريفٌ) ^(١) فتصيفُ بعدَ العمل، ولو وصفتَه قبلَه سمَّ بجزء، ومثله: (هذه ثلاثٌ من الإبلِ ذكورٌ) و(ثلاثةٌ ذكورٌ من الإبلِ) ^(٢)، ومثله فوؤه «والله ما يأتي العشيُّ حتى يُفضَحَ» ^(٣).

وسأنته ^(٤) فقلتُ قولهم (أنت طالقٌ ثلاثاً) ^(٥) تنصبُه بـ (طالق) هذه إذ؟ قد ر
نعم.

قال في (زكري) ^(٦): تصرفه لأنها ياءٌ إضافة ^(٧). وقال في (ركرياء) ^(٨): إنَّ الياءَ ليست للإضافة؛ لأنَّ ياءَ الإضافة لا تقع بعدها ألفُ التانيث؛ كانه يُريد أن ياءَ (زكري) اجتلبت للإضافة فيما بعدُ عن الأولى ^(٩).

٢٠١/ مسألة

ع: مذهبُ الخليل في (مهما) ^(١٠) يشهد بتعبيرِ الأول من المتكلمين، ويشهد أيضاً ذلك به. ونحِبُّ على قولِ الخليل أن يُكتبَ (مَ ما) مفصلاً، اللهم إلا أن يقول بالتغيير أن ما [أحدته] ^(١١) اتصالُ (ما) كغيرِ هذا مما يُحدثه التغيير.

(١) انظر التعليق على إعمال اسم الماعل موصوفاً على (ضاربٌ ظريفٌ إياه) في (١٧٣/١).
(٢) في الأول وقع العدد على المؤنث (الإبل) ثم سُرتْ بالذكور، وفي الآخر ثلثت المذكر ثم جلت بالتعسير المؤنث، انظر الكتاب (٥٦٢/٣) والمقتضب (١٨٤/٢) والأصول (٤٢٨/٢).
(٣) جاء في الأغني (١٨/٨) أن جريراً يحكي عن عمر بن لُحما أنه روى بيت جرير وأوثق عند المرقعات عشيّةً لحاقاً إذا ما جرد السيف لأمعٍ
معرفاً فجعل (لوردات) مكان (المرقعات) فقبح البيت ثم قال لجرير «لحفتُهنَّ عند العشي» وقد أحدث غُدوةً، وأنه لا يمسح حتى يفضحَ فعمل ما رواه ابن حني رواية أخرى، وفي الخزانة (٢٦٤/٢) روي به ثالثة
(٤) يصي إياه علي
(٥) ذكره في (٢٨ ب) وحمل (ثلاثاً) على الظرفية ولم يجر التعسير والحال.

(٦) مونه في زكري وركرياً هنا محضر عما فصله في: الحجة (٣٦٠ ٣٤/٣) وانظر التعليق (٣٧ ٣).
(٧) أي السب.

(٨) أي بعد حذف ياء (ركرياء) اجتلبت ياء (زكري).

(٩) انظر لمسانة معقودة لها في (١٨٠-١) وتخريجها.

(١٠) الأصل: حدث، والعبارة غير مستقيمة به.

مسألة

ع (١) قال المعجّاج:

[طَرَنَّا] إِلَى كُلِّ طَوَّالٍ أَهْوَجًا (٢)

وقال السابعة:

تَطِيرُ مُضَاصاً بَيْنَهَا كُلُّ قَوَّسٍ وَتَتَّبِعُهَا مِنْهُمْ فَرَّاشُ الْخَوَاجِبِ (٣)

وقال الآخر:

لَا تَتْرُكُنِي فِيهِمْ شَطِيرًا

وَأُنْشِدَنِي أَبُو عَلِيٍّ أَيْضاً: شَنْطِيرًا

إِنِّي إِذْ أَهْلَكَ أَوْ أَطِيرًا (٤)

(١) ذكر ابن جني المسألة بأكثر شواهدا في: الخصائص (٣٧١/٢)

(٢) من الرجز، وهو للمعجّاج في ديوانه (٧١/٢) وحبل أبي عبدة ٣١٦، والخصائص (٢٧٢/٢) وغريب (٢٧٢/٢) وغريب ١٠٦٨، وديوان الأدب (٩٥/١) والشاهد فيه ومبما يليه استعمال طار مع غير دي جناح، وفي الغريب صرنا ولا شاهد فيه. اهوج من الهوج وهو الطول في حلق وتسرّع، طوال: طويل، وهو يصف الخيل.

(٣) من الطويل، وهو ثمانية في: ديوانه ٤٤، وخلق الإنسان للأصمعي في: الكتز ١٦٨، والشعر والشعراء ١١٧، والمعاني ١٠٨٠، وديوان المصاني (٥٢/٢) والخصائص (٢٧٢/٢) ومما هو التنصيص (١١٨/٣) والجمهرة ١٣٦، ١٤٧، والنهديب (٣٤٦/١١) والخصائص (١٣٦/١٤) وأنشد أبو علي في الشعر ٣٦٥ فشرح معناه: ررواينه تشبه روايتنا، وجاء في الديوان: يطير كل ويثمه فراش. والبيت في وصف ضرب السيوف، انفضاض القبطع المنزقة، القونوس: أعلى الرأس أو أعلى بيضة الحديد، الفرائش: عظام رفاق تطير عند الضرب.

(٤) من الرجز، ومما بلا نسبة في: معاني الرعاء (٢٧٤/١، ٢٣٨/٢) وغريب القنبي (٢٣٩/٢) ولاعاني (٤٢٧/٢) الأول صفي والإصناف ١٧٧، والجنى ٣٦٢، والرصف ٦٦، وشواهد المعنى ٧٠، وأخراته (٤٥٩/٨) وشرح لميات المعنى (٨٧/١) وحكى البغدادي عن السيرافي أن البيت مجهول لا يعرف مثله، ولكني وجدت د فخر الدين قباوة في: إعراب الجمل ١٤٨ نسيه إلى رؤية ولم أجد ذلك في مصادره في التحريج ر يسب يروي بتصب أهلك، ولم أجد من رواه بالرفع كما لأصل ولكن جاء في السحيمير (١٥٦/٤) وشرح الرضي (٤٧/٤) أن الوجه رفعه بتقدير: أهلك إلا أن أطيرا. والشطير الغريب

وأشدُّ أبوزيد (١).

طاروا علاهـن قُشِلَ علاها (٢)

وأشدُّ ابنُ الأعرابي:

وطِرتُ بالرحلِ إلى شِيلة (٣)

وهو كثيرٌ مما جاء فيه لفظُ (طار) لغيرِ ذي الجناح، فإذا كان ذلك حسنت الآية وهي قوله سبحانه: ﴿وَلَا طَائِرُ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾ (٤)، وعلم بذلك أنه لم يحنِ تأكيداً غير محتج إليه، إلا ترى أن ما قد ساء قد جاء الطمران فيه لغير ذي الجناح، وهذا واضح. وقال كثير:

فطارتُ برودُ العَصَبِ عَنَّا وبُذِلتُ شُحوباً وجوهُ الواضحين السَّماذع (٥)

٢٠١ / ب ونحو منه قولُ الآخر:

عَوَى الدُّبُّ فاستأنستُ بالذئبِ إذ عوى وصوتُ إنسانٍ فكِدْتُ أطيرو (٦)

(١) النوادر ٢٥٩، ٢٥٧، منسوباً لبعض أهل البصرة، وفيه حكاية أبو حاتم عن أبي عبيدة أنه أبحاث وضعه المفضل.

(٢) من الرجز، وهو برقية في: ملحون ديوانه ١٦٨، ولأبي الفصح في ديوانه ٢٥٩ وتحريجه ٤٥٦، ورد: الخصائص (٢/٢٧١). علاهـن وعلاها عليهن وعليها على لغة بني الحارث بن كعب في قلب الباء الفاء إذا سكنت وفتح ما قبلها وروي: شالوا طاروا، وشال: ارتفع، والبيت في ذكر قلوب.

(٣) من الرجز، وهو بلا نسبة في: الخصائص (٢/٢٦٩). نلفاً شيلة. سرية.

(٤) سورة الاسعاف (٣٨) وفي الخصائص أجاز فيها الوجهين للتوكيد والمائدة الجديدة، والتوكيد قد به ابن قتيبة في: التأويل ٢٤٤، والرجاج في: معانيه (٢/٢٤٥).

(٥) من الطويل، وهو ندي التهمة في: ديوانه ٨١٣ من قصيدة طويلة، ولعل أشباه ابن جني لأن في ديوان كثير ١٢٣ قصيدة على البحر والروي انعمهما. العَصَب: ضرب من القيود، وطيرونها إحلالها من طوب السم، الواضحين: جمع واضح وهو الرجل الحسن البشام، السَّماذع جمع سَمَذَع وهو السيد السهل هو طاً لا كاف.

(٦) من الطويل، وهو نلاحير السعدي في شعره في: أشعار اللصوص (١/٩٦) والحيوان (١/٣٧٩) والشعر والشعراء ٧٨٧، والسمط ١٩٦، ومؤلف الأمدي ٤٢، وأشباه الخالدين (١/١٠٨) ومعجم البدن (٢/٤٨٣) وبلا نسبة في: عيون الأخبار (١/٢٣٧) وعريب الخريبي ٩٤٩، والزهرة ٨٣٠، والمعدة ١٠٠٧، ورويات الأعيان (٢/٣٩) ومحاضرات الراغب (٢/٢٠٦).

واقْتَفَى ذلك شاعرنا فقال:

على كُلِّ طَيَّارٍ إليها بِرجله إذا وَقَعَتْ في مَسْمَعِيهِ الْعَمَامُ (١)

مألة

قد سيبويه وأبو عمر وأبو عثمان فيما حكاها عنه س (٢) في (أندكُرُ إِدْ مَنْ يَأْتِ بَاتِه) أنه لا يُصاف إلى الجراء، فإن أَصِفْتَ إلى هذه الأسماء أَذْهَبْتَ الجراءَ منها؛ كما أنك إذا أَذْهَبْتَ عليها (كان) و(إن) ونحوه أَذْهَبْتَ الجراءَ منها.

وقال الربادي: يجوز إضافتها إلى الجراء.

فا: يدل على صحة قول سيبويه انقطاع الجراء عما قبله كانقطاع ما فيه لام الابتداء؛ فكما لا تُصح الإضافة إلى ما فيه اللام ولا إلى الاستفهام؛ كذلك لا يجوز إلى [مَنْ] (٣) الجراء.

فإن قلت: إذا جازت إضافة (العلام) ونحوه إلى الجراء؛ نحو: (غلامٌ مَنْ تُضربُ اضرب) (٤)؛ فهلاً جازت إضافة (إِذ) إليه و(حين) ونحو ذلك؟

فلقول: إن إضافة ما كان خارجاً من حيز الفعل - الذي هو / ٢٠٢ الشرط - إليه لا تُصح كما صَحَّت إضافة (الغلام) ونحوه إليه، وإنما جازت إضافة (الغلام) ونحوه إليه كما جاز أن يتعلق به حرف الجر في نحو (بِمَنْ تَمُرُّ امرؤ) (٥)، وجاز دخول حرف الجر عليه لأنه لم يكن يحلوا من أحد ثلاثة أشياء:

(١) من الطويل، وهو للمبني في: ديوانه (١٠٧/٤) وشرحه في: المصنف (١٠٦/٣) الفصاحم جمع غمضة وهي الصوت المنقطع، وطيار إليها بوجه يعني فرساً سابقاً يجري في سرعة للظائر

(٢) رمز (س) يعني لسبويه؛ لأنه لا يصح أن يحكي عن أبي عثمان، وتقدم في (١١٤، ١٣-ب، ١٨٠) أن المراد به المبرد وأنظر بيان أقوالهم في الكتاب (٨٢، ٧٦، ٧٥/٣) والانتصار ١٧٧، والخصائص (٣٥٣/١) وشرح عيون الكتاب ١٨٧، والرضي (١٠١/٤) والارتشاف (٥٥٨/٢) والهمع (٦٢ ٢) ولم أره في الأصول ولا لمؤجر ولم أحد المبرد رواه في كتبه عن أبي عثمان، وتعليق أبي علي الأتني جاء بعيدة مختلفة معصلاً في: الشرة ١٦٤، وبعضه في: التعليقة (١٩٢/٢) وكتبا (١-٢٨)

(٣) الأصل: إن، وهو سهو.

(٤) انظر بحريجه المذكور في (١-٢٨)

(٥) من أمثلة سيبويه وتقدم في (٦٥-ب، ١-٤-ب)

إما أن يدكر الحرف بعد الشرط مُعلّقاً، أو يُقدّم قبل الشرط، أو يُوقع الحرف في هذا الموضع الذي أوقع؛ فلم يجز تعليق الحرف لأنه لم يعلّق في موضع، ولم يجز تقدّم الشرط لأن المحروم لا يتقدّم على المجازم، وما بعد حرف الشرط لا يتقدّم على الشرط؛ كما أن ما بعد حرف الاستفهام كذلك وما بعد لام الابتداء كذلك، فلم يبق إلا وقوعه قبل الاسم

وحاز ذلك فيه لأنه معه في موضع نصب، ولأنه بمنزلة جرء منه؛ ألا تترك تعطف عليه بالنصب في قولك: (مررتُ بريدٍ وعمراً) (١). فلما كانا في موضع نصب وكان الشرط يعمل فيما تقدّمه؛ نحو: (أيّهم تُضربُ أضربُ) (٢) كذلك تعلّق به حرف الجرّ

فإذا كان كذلك لم يجز إضافة (حين) و(إذ) ونحوهما إليه من حيث سم يمكن من جملة، ولا بما يتنصب بما بعد الشرط؛ كما لم يجز أن يُضاف إلى الاستفهام ما ليس من حيث الاستفهام، ولو جاز ٢٠٢/ب أن يُضيف (إذ) ونحوه في (أتدكرُ إذ من تأتينا نأته) من حيث أضيف إليه؛ نحو: (غلامٌ من تُضربُ أضربُ)، لجازت إضافة هذا الضرب المنقطع عن الاستفهام إلى الاستفهام من حيث أضيف إليه ما يتعلّق به بعده؛ نحو: (غلامٌ من تُضربُ؟) و(دابةٌ من تُركبُ؟) فلما لم تجز إضافة الضرب الذي ذكرنا إلى الاستفهام مع جواز إضافة ما كان متعلّقاً بما بعد الاستفهام إليه، كذلك لا يجوز إضافة نحو: (أتدكرُ إذ من تأتينا نأته)، وإن كان يجوز إضافة ما بعده إليه.

فإن قلت: إن الشرط والجزاء ضربٌ من الخبر، وليس الاستفهام كذلك؛ ألا تراه يوصف به ويوصل فكما يجوز الوصف به والوصل كذلك تجوز الإضافة إليه.

قبل: كونه خبراً لا يجوز الإضافة إليه لما ذكرنا من انقطاع الجزاء مما قبله؛ كما لا يجوز الإضافة إلى ما فيه اللام، وإن كان خبراً لانقطاعه؛ على أن الجزاء إنما يكون خبراً بالجملة التي هي الجزاء، والإضافة لم تقع إلى تلك، إنما وقعت إلى الجملة التي هي الشرط، وهذه ليست بخبر إنما هي تمهيد الاستفهام، والإضافة في اللفظ إنما هي إليها، فلا يجوز كما [لا] (٣) يجوز في الاستفهام.

(١) الكتاب (٩٢/١) والنصب (١٥٤/٤) والأصول (٦٥/٢) وسر الصناعة ١٣٠، والخصائص (١٠٧/١، ٣٤٥)

(٢) الكتاب (١٧٥/٣) والأصول (٢١٣/٢) والخصائص (٣٤٨/١، ٣٠٨/٢) وشرح الرضي (٤١/١)

(٣) بتعويضها السياق.

٢٠٣ / ١ بحطّ أبي بكر: أبيات في معنى قُرب الشيء من الشيء: أنشدنا أبو العباس (١)
ولكنّ دونَ ذلك الحزَمُ فهُمَّ إذا ما قالَ أَمْرَضَ أو أَصَابَا (٢)

آخر.

قَدْ بَرَّخْتُ بِي مَعَ الْهَوَى كَبَدٌ إِلَّا تَصَدَّعَ لَيْسَهُمْ نَجَفٌ (٣)

آخر.

إِلَّا يَكُونُوا الْقَاتِلِينَ فَهُمَّ غُرُوكَ أَوْ دَلُوكَ لِلْقَتْلِ

آخر:

وَالَا تَكُنْ أَنْتَ الْمُرِيبُ بِعِيهِ فَإِنَّكَ تَدْعَانُ الْمُرِيبَ وَصَاحِبَهُ

مسألة

قال أبو عمر في قوله:

عَلَى حِينٍ مَنْ تَلَبَّثَ عَلَيْهِ ذُنُوبُهُ بِرَثٌ (٤)

(١) أشده في: الفاضل ٧٦ منسوبا لكثير.

(٢) من الوامر، وهو لكثير في ديوانه ٣١، والبيان والنبين (٦٧/١) والخيول (٦٠/٢) والسمط ٧٢٩، ونُسب
للأبشر الأسدي في التاج (مرض) وبلا نسبة في: الفالي (٩٤/٠٢) والعين (١٠/٧) والصحاح
(مرض) والتهذيب (٣٥/١٢) والرواية فيها كلها:

ولكنّ تحت ذلك الشوبِ حَزَمٌ إذا ما طُرِ أَمْرَضَ أو أَصَابَا

أمرض، قارب المصواب، وفي السمط أنه يُروى به.

(٣) لم نجد شيئا فيه ولا في ناليه، والأول منسرح والثاني من الكامل والثالث من الطويل. نجف تعطرب،
دلوك من دلوت الدلو إذا أرسلتها في البحر.

(٤) من الطويل، وعجزه تاما.

بِرَثٍ شبهة إذ في المقام تدائر

وهو بليد في شرح ديوانه ٢١٧، والكتاب (٧٥/٢) وإصلاح المعنى ٢٦١، وشرح أبياته ٥٦٣، وسر
بصاعه ٥٠٧، والحزانة (٦٤/٩) وبلا نسبة في: الإصناف ٢٩١، ويُروى تدابير = تدائر وليد يعخر في
البيت السابق للشاهد بنصرته قومه وذود القبائل عنهم بحضرة الملك، والشاهد على طريق امتل بمعنى أنه
بصرهم في وقت إن تبطئ فيه الحاجة عن المحتج يهلك، الذنوب: الدلو فيها ماء قريب من الماء، برث يُبطئ،
الشدُّ شُر اسراحتهم. والشاهد متصل عند ميبويه بالمسألة السالفة فأجاز ميبويه إضافة الظرف إلى الشرط في

العصوية

فيه ضمير^(١)؛ يعني أن هناك مبدءاً محذوفاً، فإذا كان كذلك تُخَرَّج على مذهب سيبويه أنه لا يُضاف الظرف إلى الشرط.

مسألة

قال^(٢) سيبويه^(٣) في قوله:

ولكن متى يستترقد القوم أُرقد^(٤)

تقديره: ولكن أنا.

إن قيل: هلاً لم يحتج إلى هذا الضمير؛ لأن (لكن) إما ٢٠٣/ب تُشبه الفعل إذا كانت ثقيفة، فإذا حُفَّت رال عنها شبه الفعل؛ كما زال عن (إن) لحقتها. وإذا كان كذلك صلحت للجملتين، وإذا صلحت لهما لم تحتج إلى ضمير كما لا تحتاج (إن) إليه؟

فيل: (لكن) لما فيها من معنى الاستدراك، لم يزل عنها معنى الفعل كما زال عن (إن) فاحتج إلى الضمير فيها. وهذا عدي إما بحب إذا دخل حرف لعطف عليه؛ نحو: (ولكن) التي في البيت؛ لأن حرف العطف إذا دخل عليها خلصت معناها وخُرِجَت من العطف، وإذا لم يدخل عليها حرف العطف كانت للعطف فسم تحتج في وقوع الجزاء بعده إلى إضمار؛ كما لا تحتاج في حروف العطف إلى ذلك.

ويؤكد الفصل بين (إن) و(لكن) بأن يونس^(٥) لم يُجر فيما حكاه عنه أبو عمر أن

(١) أي بتقدير على حين هو من ثلث، وأجاز سيبويه مثله فيكون الضمير مبدءاً والشرط خبره، وانظر: السوراني (٩٢/١٠)

(٢) النص من هنا إلى قوله. (إلى ذلك) نقله البغدادي في: الخزانة (٢٠/٩) وشرح أبيات المعنى (٢٧١/٧) من التذكرة القصيرة

(٣) الكتاب (٧٨/٣)

(٤) حجر بيت من الطويل، ومصدره:

ولست بخلل للتلحاح مخافة

وهو نظمه بن عبد م. ديوانه ٢٨، وتحريجه ٢٠٩، وأشده أبو علي في: المتنورة ١٥٤ وقال فيه معاله هـ؛

فيبقى ما حكاه عنه ابن هشام في: المعنى (٢٢٨/٦) مجهول المصدر كما تساءل البغدادي

(٥) حكاه عنه في المتنورة والشعر ٧٣، وانظر شرح الرصعي (٤٢٠/٤) والتذييل (١٤٦/٥)

تكون عاطفة في الموضع الذي يراها غيره فيه عاطفة؛ لأنها تقتضي الاسم، فإذا لم يحُر ذلك هـك [فإن لا] (١) تكون بمنزلة العطف في الموضع الذي لا تكون فيه عاطفة بل تكون بمسئلة (حين) و(إذ) أجدر.

مسألة

من ذهب إلى زيادة همزة (عَوَّعَاء) (٢) لم يجوز أن تكون عنده ملحقة / ١٢٠٤ بل قُضِيَ قاص [٣]؛ لأن هذا بناء اختص بالمضاعف؛ يدل على ذلك أنه لا يكون نحو (فُعَلَاء) ملحقة؛ كما ألحق نحو (فِعَلَاء) و(فُعَلَاء) (٤)، فجرى ذلك في اختصاصه بالمضاعف مجرى (فُعَلَاء) في التفسير في اختصاصه بـ (فاعل) المعتل باللام (٥).

مسألة

مثل قوله:

بِاللَّهِ رَبِّكَ إِنَّ دَخَلْتَ فَقُلْ لَهُ (٦)

في الاحتجاج عليه بقوة الله (٧) قولك للرجل القادر: (هل تستطيع أن تعينني في

(١) رسمها في الأصل: فالأ، وهذا بخلاف عادة النسخ فيها

(٢) غرغ: منهم من يصرعها فهي مدكر فاءها وعينها مكررة ومنهم من يجمعها لاسها فعلاء، وانظر النعماني السيل في (١٥٦)

(٣) الأصل: فعضاض وهو تصحيف، والنقصاض من معانيه الأسد، وقال أبو علي في النعمانية (٤٤/٣): لعلل كثيرة في المضاعف كفضاض، وانظر الموضع للسلف.

(٤) انظر في النعمانية (٣٨/٣) شرحه لامتناع القول بالإلحاق في الأولى ومجيئه في الأخيرة ومثل بها بضمراء وجباء وقرباء

(٥) كرملة من الرامي، وانظر لتكملة ١٨٤

(٦) في الهامش بخط النسخ: "تم البيت هنا ابن هرمة واق" والباقي ذهب به القطع، وما في المتن صدر من الكامل، وعجره.

هنا ابن هرمة واقاً بالباب

وهو لابس هرمة في شعره ص ٧٠، والصاعقة ٦٨، وشرح الفصل (١٠١/٩) وبلا نسبة في الرصف ١٤٦، والحزاة عرساً (٦٠٥٣/١٠) ولشده أبو علي في: الشيرازيات ٨٣ فأجاز فيه الوجهين المذكورين هـ (٧) عبارته أوضح في الشيرازيات: "أراد بقوله بالله: بقوة الله، ويكون للمعنى: أفعل ما أسألك لأنك قادر عليه، مكانه ذكر القوة حجة عليه، أي ليس يملك منه شيء".

حاجتي ؟) أي : افعل فإنك مُستطيع .

ويحور أن يكون معناه . (يقرب الله وثوابه) ؛ أي : أنت ممن يستغي الثواب فافعل هذا فيه مما يُثاب عليه ، فتكون الباء بمعنى اللام ؛ كقوله :

بما لم تُخالسها العزاة وترُكب (١)

أي : فُعل بها هذا لترُكبهم العزوة عليها .

[ع (٢) : لا يكون هذا كقوله :

تقول بما قد أراه بصيراً (٣)

ولا كقربهم : « بما لا أخشى بالدائب » (٤) ؛ لأن قوله : (بما لم يخالسها) يجري مجرى

(١) حجر بيت من الطويل ، وروايته ثامناً :

تراجع مقدوماً على سرواتها بما لم تُخالسها العزاة وتُسهب

وهو لطيفيل الفروي في : ديوانه ٢٣ ، وحبل أبي عبيدة ٢٩٥ ، وإبل الأصمعي بالكسر ٩٦ ، والمعاني ٩٩ ، والشهد ١١٦ (١٣٧ / ٦) وتكملة الصفاتي واللسان والتاج (سهب) واشده أبو علي في : الحجة (٣٠٢ / ١ ، ٣٠٩ / ٣) بما يُفهم منه حملُه على معنى اللام . والبيت في وصف الخيل ، ولم يذكروا بيتاً (يركب) إلا القنبي وشرحها بأنه يقان مقدوماً على سرواتها المشحم بما لم تُخالسها العزاة أي حوً ترك ركوبها والمخالسة لها سُميت ولو كان يُفعل بها ذلك لضمرت تراجع غرائب ، سراً كل شيء أعلاه ، والمخالسة : سلبها أو مخالفتها .

(٢) كأن ابن حني يرد على أبي علي الذي جعل بيت الطمير في أحجة كبيت الأعشى والمثل الثانيين ، ولا أدري هل كان كذلك أيضاً في أصل التذكرة

(٣) حجر بيت من الغناب ، وعنده :

على أنها إذ رائي أفاذ

وهو للأعشى في : ديوانه ١٨٦ ، وجمهرة الأمثال (٢٣٧ / ١) ودلائل السرقسطي (١٩٦ / ١) والخصائص (١٧٥ / ٢) والهدية (٣٠٣ / ٣) والمحكم (٣٢ / ١) واللسان (٢٧٥ / ٥) وبلاسمية في : الصامعي ١٣٥ ، واشده أبو علي في : الحجة (٥٩ / ٣) وصاحبه ابن حني على معنى البدل المعهوم من كلامهما ولم يصرحا به ولكنه مذكور في : بعض ما تقدم ، ورواه السرقسطي عن ابن السكيت .

(٤) من أمثال العرب وباني بالعاظ قريبة ، وقاله قيات بن أشيم الكعبي الذي كبر مكان قومه بحومونه بالدلب فعصر ذلك مرة وعقله حاضر فقال ذلك على معنى البدل يريد أنه يدل قوته وشجاعته في شابه صار يُسوف بالدلب ، انظر : أمثال الأصمعي ٢٢٥ ، وأبي عبيد ٩٦ ، ١١٨ ، وجمهرة المسكري (٢٣٧ / ١) والخصائص (١٧٦ / ٢) والدلائل للسرقسطي (١٩٦ / ١) ودلائل الإعجاز ٢٠٧ ، والمستقصى (١٩٢ / ٢) ومجمع لأمثال (٩٢ / ٣) .

لعلة؛ أي: كان هذا لهذا ومن أجله، وليس كذلك:

تقول بما قد أراه بصيراً

لأن صدره وعشاه لم يكن سببه كونه قبل بصيراً؛ ألا ترى أن كل من كان في شبته بصيراً لم يرم أن يضعف بصره ويعشى حتى يقاد؛ ألا تراه يقول

٢٠٤ ب علي أنها إذ رأيتني أقاد تقول بما قد أراه بصيراً

معناه إدس: هذه الزمانه بتلك الصنعة.

فأما قول النبي ﷺ: «كفى بالسلامة داء» (١)، وقول حميد:

وحسبك داء أن تصبح وتسلم (٢)

فليس على الحقيقة جارياً مجرى العلة؛ لأنه لو كان علة صريحة لما أخطاه صحيح، وقد نجد كثيراً من الأصحاء وذوي السلامة يعثبطون ويختصرون (٣)، وإنما العلة في ذلك اختلاف الليل والنهار.

ويجوز أن تكون الباء (٤) على حد قولك: (الثوب بالدرهم)؛ أي: افعل بثواب الله؛ أي: ليكن فعلك بثواب الله.

وليس بقسم لأنه لا جواب له، ولكن لما كان فيه معنى الاحتجاج والتأكيد فيه ظن به أنه قسم.

(١) الحديث جاء مسنداً في مسند الشهاب (٣٠٢/٢) وبلا إسناده في المجازات النثرية ٢٨٠، والمردوس بمأثور الخطاب (٢٩٠/٣) وصحح القدير (٤٢/٢، ٧٢٠/٤)، وعده في الكشاف (٤٩/٤) مثلاً ونابه المسمعي في تفسيره (٣٦١/٢) والسفي في تفسيره (٣٤/٤) والبيضاوي (٢٧٦/٧) والبحر (٣٥١/٧) روجه الشهاب في حاشيته (٢٧٦/٧) عبارتهم بأنه من الأمثال النثرية، وتكثر روايته حديثاً في: كتب الأدب انظر الكامل ٢٨٤ وهامشه.

(٢) من الطريل، وصدره:

أرى بصري قد رأيتني بعد صحة

وهو بيت مشهور لحميد بن ثور الهلالي في ديوانه ٢١٨ وخرجه محققه في ص ٣٤٢ لا يريد عليه.

(٣) اعتبط: مات بلا علة، واختصر: مات شاباً.

(٤) في بيت ابن هرمة. وهذا من كلام أبي علي بعد تعليق ابن جني غير أنه لم يعصل برسر يدل على الرجوع إلى كلام أبي علي، ويعوي أنه لأبي علي اتصاله بما قبل تعليق ابن جني وموافق لكلامه في الشيرازيات ٨٣.

ويسمعي أن يكون متعلقاً بمحذوف يدل عليه:

إن دخلت فقل له (١)

وكذلك قول الأحر:

بالله خير كيف أنت بعدي (٢)

مسألة

(بَيِّنْ): (فَيُفْعِلْ) (٣) مِنْ (بَانَ بَيْنَ)، وَلَمْ أَسْمَعْ فِيهِ التَّخْفِيفَ، وَنَسَمِعِي أَنْ يَكُونَ
الْمَحذُوفُ مِمَّا عِيَهُ وَأَوْ أَشَدَّ اسْتِمْرَاراً؛ لِأَنَّهَا كَمَا أَعْلَتْ بِالْقَلْبِ كَذَلِكَ أَعْلَتْ
بِالْحَذْفِ (٤).

قال (٥): زعم أبو الخطاب أن ناساً يقولون: (أُدْعِه) / ١٢٠٥ من (دعوت)، فيكسرون
العين كأنها لما كانت في موضع الجرم توهّموا أنها ساكنة، إذ كانت آخر شيء في الكلمة
في موضع جزم.

(١) لأن الشرط لا يعمل فيما قبله.

(٢) كتب النسخ في الهامش "هذا ليشار بن برد". هي ذات الصمد. "كيف أنت بعدي" وقد ذهب
القطع ببعضه، وهو من الرجز، وروايته وسابقه في المصادر:

يا طليل الحبي بذات الصمد

بالله خير كيف كنت بعدي

وفي بعضها: (حدث) مكان (خير)، وهو ليشار بن برد في ديوانه (١٥٦/٢) والبيان والتبيين (٤٩/١)
والأغانى (١٧٥/٣) وطبقات ابن المعتز ٢٥٠، ومذاكرة الأربلي ١٢٠، والمبداء ٢٧١

(٣) مثَّلُ بَيِّنْ بَرَبِ الْبَصَرِيَّونَ بِفُعْلٍ وَرَوَّاهُ فِي بَعْضِ امْتِلَاقِهِ لِلتَّخْفِيفِ كَلْبُوسٌ وَمُتِّ، وَلَمْ يَشَرْطِ أَبُو عَلِيٍّ فِي:
الْبُكْمَةِ ٢٦٠ فِي التَّخْفِيفِ شَيْئاً غَيْرَ أَنَّ الْحَكِيمِيَّ عَنْهُ فِي: الْمَتْنِ ٣٢١ يُوَافِقُ مَقَالَتَهُ هُنَا بِإِطْرَادِ تَجْمِيعِ الْوَاوِي
وَبِئْسَ الْبَيِّنِيُّ كَبُوسٌ.

انظر خلاف، المصري في ربة (سَيِّد) وإعلالها في: الكنتاب (٣٦٥/٤) والمقتضب
(١٢٤/٢، ٢٦٣/١) وتصحيح الفصح ٥٤٠، ومجالس العلماء ٦٨٤، ودقائق التصريف ٢٦٦، والخصائص
(٢٩١/٢) والمصنف (١٥/٢) والإنصاف ٧٩٥

(٤) في "سمع حُثِمَ التحليل المحكي عنه بقوله: لأن التفسير يأتى بالتفسير، وانظر في كتابنا (١١٩) ما نقلته من
حكاية الشاطبي عن أبي علي في الفرق بين الواوي والبياني في هذا.

(٥) سيبويه في: الكتاب (١٦٠/٤).

[ع^(١)]. هذا نحو من قولهم: (هذا يَكُرُّ) و(مررتُ بِكَرٍّ)^(٢)؛ ألا ترى أنه أُجري ما قبل [الطرف] ^(٣) مجرى [الطرف]، فَجَرَتْ عليه حركتا الإعراب الذي يحب أن يكون جرياناً على الآخر، فكذلك هذا أسكن العين إذ جاورت اللام كما تُسكَّن اللام [ف^(٤)]. هذا يحيى على قياس قولهم: (لم يَكُ) و(لم أَبَلْ)^(٥) في أنه كأنه قد جُرم دعتين؛ كأنه لما سكنت العين والذال قبلها ساكنة حركت العين بالكسر لانتقاء الساكنين. ويجوز أن تُقدر الحركة من أجل الساكن الثالث وهو الهاء؛ كما حرك اللام من (لم أُنَبِّه)^(٦)، فكما أن هذه الكسرة في اللام لا تكون إلا يسكونها وسكون الهاء بعده، فكذلك يجوز أن تكون في (أُدْعِه) للساكن الثالث الذي هو الهاء التي هي لتوقف.

مسألة

سأل سائل: لم لم يُبسَّ (٧) بالالف كثيراً كما يُبسَّ بالهاء إلا في (أنا) و(حيهلاً)^(٨)؟

والقول: إن الف تشبه الياء، وقد بيئت الياء في ٢٠٥ ب (غلامية) و(مات هية)^(٩)، فلما كانت كذلك كره أن يُبسَّ بما قد لزم مثله البيان، وأبضفت الف

(١) هذا أحد وجهين وجه بهما (أدعه) في الخصائص (٢٠٤/٣) وهما في شرح السيرافي (العمدة ٣١/٥)
(٢) أي على نقل حركة الإعراب إلى حشو الكلمة عند الوقف، وهما في الكتاب (١٧٣/٤) والتعليقة (٢١٦/٤) وأكثر ابن جني ذكرهما ومنه السراة ١٥٩، والخصائص (١/٢٨٢، ١٧٧/٢، ٣٣٣/٢، ٢٢٢)
(٣) لأصل: الطرف، وهو تصحيف.

(٤) في: الحجة (١/٦٥) حكى الوجه الثاني وهو كسر العين لسكون هاء الوقف عن أبي الحسن
(٥) فرغت من التعميق عليهما فيما سلف من كلامه عليهما في (١١٢-١).

(٦) انظر تحريرهما والتعليق عليهما في (١١٢-١)، وأبو علي ينص في غير موضع على كسر الهاء معقل قوله هـ بسكون الهاء على الأصل في هاء السكت ثم حركت.

(٧) كذا بالكسر في الموضعين والكسرة تحت الياء.

(٨) هذا سؤال على قول سيبويه في: الكتاب (٤/٢٣٨) إن تيسير الحركة بالالف قليل وإنما جاء في اب وحيهلاً ويخص كلام أبي علي جاء في بعض كتبه. وحيهلاً اسم فعل بمعنى قرَّبه ويدور بدكره، والأصل بسكين الياء وصوابه تشديدها. ونظر: الكتاب (٤/١٦٣) والمقتضب (١/٣٠٦، ٢٠٥) والتعليقة (١/٣٥٨) والبغداديات ١٥٢، والنتوءة ١٣٤، والحجة (٢/٥٣٦٠، ١٤٦) والخزانة (٦/٢٤٣)

(٩) سورة الفارعة: (١٠)

نفسها قد بُيِّتَ^(١) بالهاء؛ نحو: (وازيداه) و(واغلاماه) فكَرِهَ ذلك لذت، وبي حار
لبيان بها لمضارعيتها الهاء كما بيِّن بالهاء.

انقروا انشائي هو التقوي، وقد كنتُ أنا منذ زمان رأيته بعدما سألتُ نفسي عن هذه
المسألة

وأما الهاء في (غلاميه) و﴿ما هيّة﴾ ونحو ذلك فينبغي أن يكون لبيان فتحة الياء؛
إلا تراها في (كيمه؟) و(لمه؟) و(اغزّه) و(أرمه) إنما هي لبيان الحركة لا الحرف. على
أن قول بعضهم في الوقف: (هذه أفعي) و(مررت بحبلي)^(٢)، وقلّبتهم الألف في
الوقف ياء لأن الياء أُنْثِي من الألف، يؤس بالوقف على الياء وترك احتشام ذلك، ويؤدب
بضعف الاحتجاج^(٣) لترك الوقفين بالألف من حيث كانت شبيهة بالياء الخفية، الحاجة
إلى البيان.

مسألة

(هذا خالده)^(٤) ونحوه الرائدة مهملها هي الأولى الساكنة؛ لأنه زعم^(٥) أن هذا
التضعيف إنما لُحِقَ ليُعَلِّم أن الحرف لا يكون إلا متحركاً في الدرَج، وهذا إنما يَنْتَجه إذا
[بَيَّضَ اسطرّاً].

[ع: الذي اعتقده أنا في هذا ١٢٠٦/١ ونحوه أن الرائد من الحرفين الثاني دون الأول
من أوجه: أحدها أن هذه الزيادة من عوارض الوقف، وهي ضَرْبٌ من التثنية، والتثنية
آخرُ الاسم أولى به من حشوّه.

(١) أعلاما بخط النسخ: كصح، أي كذا في: الأصل وهو صحيح.

(٢) حكى سيبويه قلب الألف ياء في: الوقف عن قوم في ما كان آخره العا وأنها لغة لفراسة وباس من قبس
ومسره أبو علي بحمراء الألف. انظر الكتاب (٣/٤١٤، ٤/١٢٧، ١٨١، ٢٣٨) والتعليق (٣/٢٥٦،
١٧٩/٤) والشيرازيات ٤٢٢، ٥٧٩.

(٣) يُعْمَم هذا الاحتجاج من كلام سيبويه.

(٤) الأصل بضم الدال بلا تشديد وهو تصحيف لخال عند سيبويه وذكره أبو علي انظر الكتاب (١٦٩/٤)
والاصور (٢٧٢/٢) محرفاً، والمسكوية ٢٢٣، وسر الصناعة ١٥٩، ٤١٦، ٧٨٠، والخصائص
(٢١٣/٣).

(٥) سيبويه (١٦٨/٤) يلفظ آخر، ويريد بالدرَج الوصل.

وأيضاً فإنَّ لَوَاحِقَ الوقفِ إنما تقع آخرًا وطرفًا لا حَشْوًا ووسطًا^(١)؛ إلا أنَّهم قد سَوَّوْا
(رَمَهُ) و(هَدَى) وَجْهَهُكَ) و(عَلَيْكَه) ^(٢)، وكذلك قالوا في الاستثنائات عن اسكرة
(مَن) و(مَن) و(مَن) و(مَن) و(مَن) و(مَن) فكانت الزيادة من آخره.

ومنها ما حكاه صاحبُ الكتاب^(٤): (اعطني أبيضَه) يريد: (أبيض) فتَقْل في الوقف، فلا تحبو الضادَ المربدة من أن تكون الأولى أو الثانية، فيفسد أن تكون الأوسى؛
لأنه لو كانت إياها لكنت الثانية هي لام الفعل الأصلية التي هي حرفُ الإعراب، ولو
كنت حرفُ إعرابٍ لم تدخلها الهاء؛ لأنَّ تلك الهاءَ اللاحقة في الوقف إنما تحتصرُ بما
ليس حرفُ إعرابٍ؛ نحو: (هِنَّ) ^(٥) و(كَيْفَه) ^(٦) و(وجهُكَ).

فإذا لم يَجُرْ أن تكون حرفُ الإعراب والأولى هي الرائدة ثبتَ ضدُّ ذلك فلم يكن منه
بُداءً وهو أن تكون الأولى هي حرفُ الإعراب والثانية هي الرائدة؛ حتى يجوزَ لذلك
[أن] ^(٦) تتحقَّقها الهاءُ المختصة بما ليس حرفُ إعراب.

فإن قلت: فإذا لم / ٢٠٦ ب تكن الثانية حرفَ إعراب فكيف جرى الإعرابُ وهو
الفتحة عبيها؟ وهل رأيت إعراباً جرى على غير حرفٍ إعراب؟ نعم، وكيف جاز أيضاً أن
تُلحق هاءُ بيانٍ بالحركة حركةَ الإعراب؛ وإنما بآبها أن تُلحق حركاتُ البناء على ما تقدَّم؟

قيل: أمَّا لحاقُها فتحة (أبيضَه) وهي حركةُ إعرابٍ فمِمَّا قَبْلَ أن هذه الضادُ الثانية لما لم
تكن هي حرفُ الإعراب في الأصل، وإنما حرفُ الإعراب في الحقيقة هو الضادُ الأولى
صارت الحركة في الضاد الثانية، وإنَّ كانت إعراباً كأنها غيرُ إعرابٍ لوجودها ^(٧) إياها في

(١) في الخصائص (٢١٣-٢١٤) أثبت الزيادة حشواً في غير لَوَاحِقِ الوقف.

(٢) رَوَاهُ سِيبَوَيْهٍ عَلَى أَنَّ لِهَاءَ ضَمِيرٍ لَا لِلْوَقْفِ، وَعَلَيْكَ اسْمُ مَعْلٍ. انظر الكتاب (٣٦٠/١) والأصول (١٢٠/٢) والمنثورة ١٠٩.

(٣) سبق التعليل على الاستعظام بم على الحكاية في (١٧٥-ب).

(٤) الكتاب (١٧٢/٤) والأصول (٣٧٣/٢) والحجة (١٤٧/٥) وذكره ليس جني في الخصائص (١٧١-٣) يريد الهاء بعد التنزيل.

(٥) لأصل: هَمْ، وللتصويب من الكتاب (١٧٢/٤) وسر الصناعة ٤٩٢، ٥١٥، ٥٦٣.

(٦) من هنا إلى (حرف) طمسَ ذهبَ بالكلمات وما أثبت هو ما احتملته من آثارها.

(٧) وجود مصدرٍ لَوَاحِقَ.

غير حروف الإعراب، فُجَرِي لَجَرِيَانَهَا على غير حروف الإعراب مَجَرِي غير لإعراب، فحار
أن تحقها الهاء كما تلحق الحركات غير الإعراب إذ حَلَّت محلها ووقعت موقعها،
ودلت من كلام العرب وجاري عاداتها.

ألا تراهم قُلُوا: (فسي) فقلُّوا العَيْنَ لما أحرمت إلى موضع اللام فوقعت بدلت موقع
ما من عاداته لإعراب؛ نحو: (عصي) و(دلي) و(قي)، ولو كانت عين ثابتة في
موضعها الذي هو أولى بها لَوَجِبَ تصحيحها والأثقل د (١) (أوح)
(هول) .. [أوح] و(هول) وكذلك (٢).

* * *



(١) السطر الأخير لنظم بعض كلماته وأثبت ما استطعت قراءته منها.

(٢) آخر الأصل، وهذا خرم لا أعرف مقداره.



الفهرس

١- فهرس الآيات (١)

رقم الآية	موضعها	رقم الآية	موضعها
١	سورة الفاتحة	٢١٢	٩١ ب
٢	١٩٣ ب	٢٢٩	١٢٨
٣- سورة البقرة		٢٣٣	١٦٩ #
٦	١٨٧ ب	٢٤٣	١١٢٢
٩	١٦ ب	٢٤٦	١١٢٢، ١٤٨ ب
١٣	١٣٤، ١٣٥	٢٥٧	١٥٧ ب
١٧	١٢٦	٢٥٩	١١١ ب #، ١٢٦ #
٢٣	٢٠ ب	٢٦٤	١٠٩ ب
٢٦	١١٧٨	٣- سورة آل عمران	
٥٦	١١١ ب	١٤	٩١ ب
٦٥	١٩٣ ب	٥٥	١١٦ ب
٦٨	١١٢٤	٥٩	١١١٧
٩١	١١٨٢، ١١٥٨	٧٣	١١٢٨
١٤٥	١٨٠ ب	٧٩	١٩٣ ب
١٦٨	١١٤١	٨١	١٤١ ب، ١٤١
١٧١	٤ ب	١٥٨	١٨٩
١٧٧	٩٥ ب	١٥٩	١٢٩ ب
١٨٣	١٠٧ ب	١٨٦	٥٥ ب
١٨٤	١٧٠ #، ١١٢٩	٤- سورة النساء	
١٨٥	١١٢٩	١	١٠ ب، ٨٤ ب #، ١٨٥
١٩٦	١١٢٩، ١٤٨ ب	١١	١٢٧ ب
١٩٧	١٥٠ ب	٦٩	١١٩١

(١) موضع القراءة محيز بعلامة *

رقم الآية	موضعها	رقم الآية	موضعها
٩٠	١١٠٩	٥٤	١٦٩
١٠٥	٧٣	١٠٨	١٨
١١٧	٢٠، ١١٠٨	١٠٩	١٨٢، ١١٨٣*
١٣٥	٢٤	١١٧	١٢٠
١٥٥	١١٦	١٢٧	١٨
١٥٧	١١٦، ١١٧	١٤٥	١١٨
١٥٨	١١٦	٧- سورة الأعراف	
١٥٩	٦٧، ١١٦	١٨	١٤١
١٦٠	١١٦	٤٣	٨٢
١٦٣	١١٧	٥٧	١١١*
١٦٦	١١٧	٧٢	١٠١
١٧١	١١٧	١٠٠	١٣١
١٧٦	٥٦	١٥٤	١٩٢
٥- سورة المائدة		١٦٠	١٤٨
٣	١١٨	١٩٨	١٢٦
٩	١٢٧	٨- سورة الأنفال	
١٣	١١٦	١٦	١٩٦
٧٣	٩٤	٤٣	٨٥
٨٩	١٢٩	٤٧	١٠٩، ١١٢
٩٥	١٢٩	٦٢	١٤٧
١١٥	٤٣	٦٣	١٤٧
١١٧	١٤٨	٩- سورة التوبة	
١١٩	١٥٢	٣	١٩٩*
٦- سورة الأنعام		٣٤	٦٨
٥	١٧٤	٤٠	١٨
٢٨	٢٠١	٥٨	١٩٠
		١٠٣	١٣١

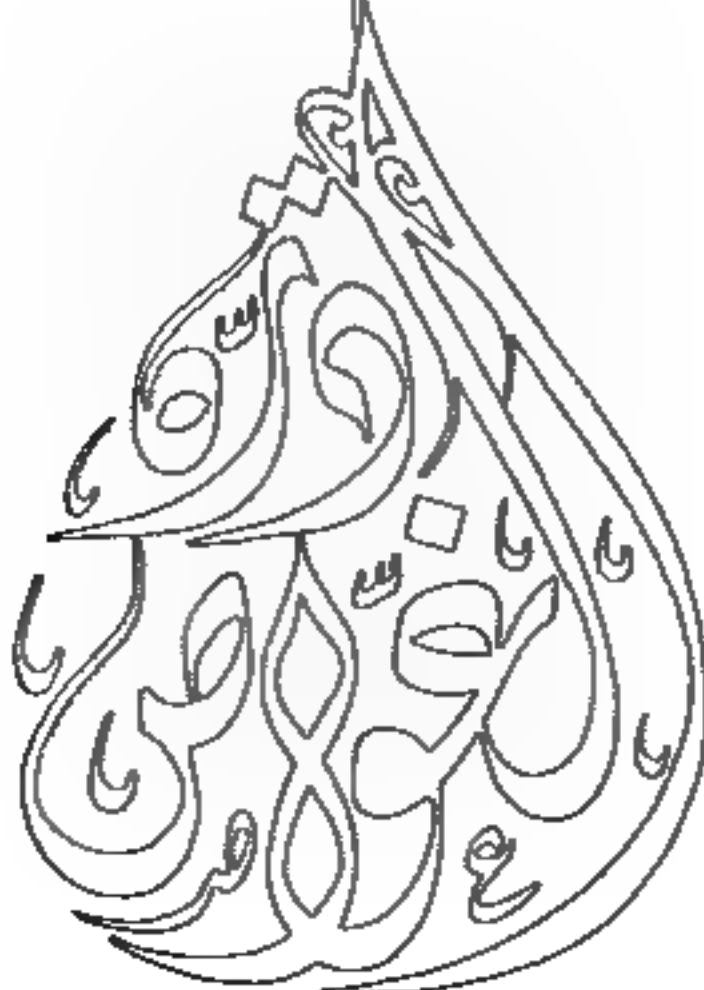
رقم الآية	موضعها	رقم الآية	موضعها
١٠ - سورة يونس		١٧ - سورة الإسراء	
٥	١٠٩ب*، ١١٢ب*	٥٣	١٤٧
٢٧	١٢٧، ١٢٨ب	١٨ - سورة الكهف	
٣٨	٢٠ب	٢٢	١٨
١١ - سورة هود		١٩ - سورة مريم	
١٣	٢٠ب	٩	١١٣٨
١٥	١٦٤	٧١	١٠٨ب
٧٢	١٥٣ب*	٢٠ - سورة طه	
١٠٧	١٠٥ب	٤٤	١١٨٣
١٠٨	١٠٥ب	٦٤	١٨٦ب*
١٢ - سورة يوسف		١٠٢	٥٤ب
١٠	١٣٦ب*	٢١ - سورة الأنبياء	
٣٠	١٠٢	٣٧	١١٧ب
٣٥	٣٩ب	٤٢	١٩٨ب
١٤ - سورة إبراهيم		٤٥	١٩١
٢٢	٨٤ب*	٢٢ - سورة الحج	
٢٤	٩٦*	٧٢	١٥٠
٢٨	١٢٢	٢٣ - سورة المؤمنون	
٣١	١٤٧، ٦٩ب، ١٩١ب	١٤	١٢٣٠
١٦ - سورة النحل		٤٤	١٤
٣٨	١١١ب	٦٤	١٩٠ب
٤٨	١٢٢*	٦٧	١٠١ب
٧٣	٢٧ب	٧٧	١٩٠ب
١٠٣	١٨٩	٩٩	١٧٨
١٢٤	٨٨ب	٢٤ - سورة البور	
١٢٥	١٢٠	٤	١٢١

رقم الآية	موضعها	رقم الآية	موضعها
٢٥	٧٢ب	٥١	٤١ب، ١٨٠ب
٣٦	١٣ب*	٥٦	١١١ب
٣٧	١٣ب	٥٩	١٣١ب
٥٢	١١١٠، ١١١٢	٣١- سورة نعام	
٢٥- سورة العرقان		٧	١١٧ب
٢	١١٣٧	٣٣	١١١٠*
٣	١١٣٧	٣٣- سورة الاحزاب	
٢٢	١١٤٣	٣٥	١٢٦، ٢٧ب، ٢٦ب
٤٥	١١٢٢	٤٣	١٩٦
٢٦- سورة الشعراء		٦٣	١١٨٣
٦١	١٠٩ب	٧٠	١٨٥
٧٢	١٣١	٧١	٨٥ب
٢٧- سورة النمل		٣٤- سورة ميثا	
٢٥	١٩٩*	٧	٩٧ب، ١٩٠ب
٧٣	١٣٩	٩	١١٢٢
٢٨- سورة القصص		١٦	١١٢٥
٣٢	١١١٠*	٤٠- سورة طه	
٣٨	٨٢ب	١	٩٠ب
٧٠	٨٢ب	٣٤	٨٢ب
٢٩- سورة المنكيات		٣٦	١٨٦
١٧	١١١١*، ١٣٧ (خامش)	٤١	١٨٠ب
٣٠- سورة الروم		٣٦- سورة يس	
٢٤	١٠٨ب	٣١	٩١ب
٢٨	١٦٧	٣٢	٩١ب
٣٦	٥٩ب*، ١٩٠ب	٣٧- سورة الصافات	
٤٦	١١١ب	٣٥	٩٤ب

رقم الآية	موضعها	رقم الآية	موضعها
١٤٥	٦٦ ب	٤٣ - سورة الرحرف	
١٥٣	١٣٥ ب	١٧	١٣٥ ب
١٥٨	١٣٥ ب	١٩	١٣٥ ب *
	٣٨ - سورة ص	٣٥	١٩١ *، ٩ ب
٣	١٧٩ ب	٥١	٢٩ ب
٧	١١١١، ١٣٧ (هامش)	٥٢	٢٩ ب
٣٠	١٠٨ ب	٥٤	٢٩ ب
٢٤	٢٧ ب، ١٢٨ ب	٦٠	١٩٨ ب
٤١	١٨١ ب	٨٤	٩٣ ب
٤٢	١٨١ ب	٤٤ - سورة الدخان	
٤٤	١٠٨ ب	٤	١٩١ ب
	٣٩ - سورة الزمر	٥	١٩١ ب
٣٣	١٢٦	٤٥ - سورة الخائفة	
٣٦	١٣١، ٩٤ ب	٥	١٠ ب
٦٠	٥٤ ب	٢٥	١١٠ ب
٧٣	٤٧ ب *	٣٢	١١٣٣
	٤٠ - سورة طه	٤٦ - سورة الأحقاف	
١٠	٢٨ ب	١٢	١٩١ ب
٣٥	١٣١ ب، ١٧٧ ب	١٧	١٢٦ *
٦٠	١٠٨ ب	٤٩ - سورة الحجرات	
	٤١ - سورة فصلت	١٢	١٣٠ ب
٢٨	١٩ ب	٥٠ - سورة ق	
٢٩	١٢٦	١٧	١٩١
٤٤	١١٧، ١٨٦	١٨	٩١ ب
٤٩	٢٧ ب، ١٠٧ ب، ١٢٨ ب	٤٢	١٧٩ ب
٤٣	١٤٦ *		

رقم الآية	موضعها	رقم الآية	موضعها
١١	٦٨ ب	٥١- سورة الذاريات	
٦٥- سورة الطلاق		١٠	١٣٧ ب
١٩٦	٤	٢٣	١٩١ ب
٦٨- سورة القم		٥٣- سورة النجم	
٤٩	٦٦ ب	١٩	١١٣ ب
٦٩- سورة الحاقة		٢٠	١٥٨
١٢	١٥٨	٥٥- سورة الرحمن	
٢٠- سورة المارج		٢٢	١٥٠ ب*
١١	١١٩ ب*	٤١	٥٤ ب
١٥	١٨٦	٤٨	١١٢٥، ١١١٤
١٦	١٨٦*	٥٦- سورة الواقعة	
٢١- سورة نوح		٩٠	٢٥ ب، ١٢٩ ب، ١٧٢ أ
١٥	١٢٢	١٨٠ ب	
٢٣	١٥٣ ب	٩١	٢٥ ب، ١٢٩ ب، ١٨٠ ب
٧٣- سورة المرم		٥٧- سورة الحديد	
٢٠	١٤٣	١٨	١٢٨
٧٤- سورة المدثر		٥٨- سورة المجادلة	
٨	١٨٧	٧	١٨
١٩	١٣٧	٦٠- سورة الممتحنة	
٢٠	١٣٧	١	١٩١
٢٧- سورة الرسائل		٦١- سورة الصف	
٣٤	١٥٢	١٠	١٩١ ب
٢٩- سورة البازعات		١١	١٩١ ب*
٢٤	٨٢ ب	١٢	١٩١ ب
٢٥	٨٢ ب	٦٢- سورة الجمعة	
		٨	٤٧ ب، ١٠٤

رقم الآية	موضعها	رقم الآية	موضعها
٨٠ - سورة عبس		٩٦ - سورة العنق	
٣ ١١٨٣		١ ١٩٧ *	
٢٢ ١١١ ب		١٤ ٧٢ ب	
٨٢ - سورة الانعطاف		١٥ ١١٧	
١٩ ١٩٦		١٠١ - سورة القارعة	
٨٦ - سورة الطارق		١٠ ٢٠٥ ب	
٨٨ ٩١ *		١٠٥ - سورة النمل	
٨٨ - سورة العاشية		١ ١٢٢	
١٧ ١٢٢		١٠٧ - سورة الماعون	
٩٠ - سورة البلد		٤ ١٥٨ ب	
١٤ ٢٧ ب		٥ ١٥٨ ب	
١٥ ٢٧ ب		١١١ - سورة المسد	
٩٣ - سورة الضحى		١ ٨٤ ب	
٥ ١١٤٨، ١١٤٣ ب، ٨٨، ١٤٥		١١٢ - سورة الإخلاص	
		١ ١١٩	
		٤ ٩٨ ب، ١٩٩ *	



٢- فهرس الحديث والآثار

- ١١١٨ - أَجَلْتُ لِي دَمَانٌ وَمَيْتَتَانِ .
- ١١٣٨، ب١٠٠ - إِذَا كَانَ الْمَاءُ قُلَّتَيْنِ لَمْ يَحْمِلْ خَبْثًا .
- ١١١١ - أَزْهَدُ النَّاسِ فِي عَالَمٍ جِيرَانُهُ .
- ٧٦ ب - أَشْعَرُ أَشْعَرَاءَ حَيَاذُهَا، كُلُّ يَحْرِي إِلَى عَايَةٍ، وَلَكِنْ أَمْرًا الْقَيْسِ مَدُّهُ عَسَارَ الْحُصْرِ وَأَدْرَكَهُمْ بِعَمَالِ الْمَوْتِ .
- ١١٠٩ - اَعْمَمُوا وَأَبْشِرُوا فَإِنَّهُ حَقٌّ عَلَى اللَّهِ أَنْ يَسْتَجِيبَ لِلَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَيُرِيدَهُمْ مِنْ فَضْلِهِ .
- ١٤٧ ب - إِنَّ إِبْلِسَ كَانَ مِنَ الْجَرَامِقَةِ .
- ١٢٦ - إِنَّ أَوَّلَ مَنْ جَمَعَ النَّاسَ عَلَى الصَّلَاةِ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، جَمَعَهُمْ عَلَى أَبِي بَنِي كَعْبٍ .
- ٨٧ ب - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَطْلَى قَوْلِي عَانَتَهُ بِيَدِهِ .
- ١١١٨ - أَنَّ سَيِّدَ وَلَدِ آدَمَ .
- ١١٥٢ - أَنْتُمْ الْأَطْبَاءُ وَنَحْنُ الصَّيَادَةُ .
- ١١٠٨، ب١٠٧ - إِنَّكُمْ لَتَرُونَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرُونَ الْقَمَرَ لَيْلَةَ الْبَدْرِ لَا تُضَامُونَ فِي رُؤْيَيْهِ .
- ١١٠٨ - أَنَّهُ أَمْرٌ بَعْضُ أَصْحَابِهِ أَنْ يَشْتَرِيَ لِعَاظِمَةَ عَلَيْهَا السَّلَامَ سَوَارَ عَاجٍ .
- ١١٥٢ - بَرِيرَةُ لَمَّا اشْتَرَاهَا خُيِّرَتْ .
- ١٨٧ - تُؤْفِي رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ فَتَرُكُ سِتَّةَ أَعْبُدَ لَيْسَ لَهُ غَيْرُهُمْ ، فَأَعْتَقَهُمْ جَمِيعًا عِنْدَ مَوْتِهِ ، فَرُفِعَ ذَلِكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ ، فَجَزَّاهُمْ ثَلَاثَةَ أَجْزَاءٍ حَتَّى أَقْرَعَ بَيْنَهُمْ فَأَعْتَقَ الثَّلَاثَةَ وَأَرْقَى الثَّلَاثِينَ .
- ٢ ب - مَعْنَى تَهَوُّرِ اللَّيْلِ .
- ١٨٥ - حَكَّمَ عُمَرَ فِي الضُّبُعِ كَبْشًا .
- ١٤ - حَبِيرِي دَهْرٌ .

- حرج عمر بن الخطاب على أصحابه يوماً في رداء بقطري فرموه بإبصارهم فقال
لا شيء مما ترى إلا بشأسته يبقى الإله ويودي المال والولد
١٨٤
- الخمر من هاتين، وأشار إلى النمر والعنب.
١٥٠ ب
- ذكاة الجبين ذكاة أمه.
١٠٧ ب
- سُميت الريح العقيم لأنها تُلْقِحَت بالعذاب وتعقمت عن الرحمة كتعقمت لرجل عن
الولد إذا كان عقيماً لا يولد له.
١٤٧ ب
- سهم حرب
٦٩ ب
- علمني رسول الله ﷺ أن أقول إذا فرغت من قراءتي في الوتر ولم يبق إلا الركوع:
اللهم اهدني فيمن هديت...
١٧٦
- عليه بهلة الله
١١٨١، ١١١٢
- كان رسول الله يعلمنا التشهد والخطبة كما يعلمنا السورة من القرآن: التحيات لله
والصنوات الطيبات، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته...
١٨٥
- كان يُلطِّع أغيلمة بني عبد المطلب.
١١٥٥
- كفى بالسلامة داء.
٢٠٤ ب
- لا بأس بإصلاح التعريف واللحن والخطا في الحديث.
٢٦ ب
- لا ها الله ذا.
١٠٠ ب
- لا يُقتل مسلم بكافر ولا ذو عهد في عهده.
١٢٦ ب
- لا يُقطع في السنة.
٦٩ ب
- لو سألوني ثلثة ما أعطيتهم.
١٩٣
- لو لم يُلَمَّعِي هذا عن النبي صلى الله عليه لكان رأيي.
١٨٧
- ما أدري أأذن أو أقام.
٣٠ ب
- مرَّ عمر بن الخطاب على قوم يرمون رشفاً فقال بشئ ما رميتهم، فقالوا: يا أمير المؤمنين
إنا قوم متعلمين، فقال: والله لذنبكم في لحنكم أشد علي من ذنبكم في رميكم،

سمعت رسول الله ﷺ يقول: رحم الله رجلاً أصلح من لسانه
 من باع عبداً فماله للذي باعه إلا أن يشترط المبتاع، ومن باع نحلاً بعد تاييره فشمرتها
 للذي باعها إلا أن يشترط المبتاع. ١٨٧ ب ١٩٠

الناس اصناف: صنف شعراء، وصنف خطباء، وصنف علماء، وصنف تجار،
 ورجعة بين ذلك تكدر الماء وتغلي السعر. ١٨٤ ب ١٩٦

- يا اهل العلم والقرآن لا تأخذوا للعلم والقرآن ثمناً فيسبقكم الدابة إلى الجنة ١٨٤ ب ١٩٦
 - يا بني سديم قد جاورناكم فأحمدناكم، وقاتلناكم فما أجبتكم، وسألناكم فما
 أبخلناكم. ١٨٤ ب ١٩٦

- يحرم من الرضاع ما يحرم من الولادة. ١٨٧ ب ١٩٧

- يدعى بالرجل فيخفق قلبه فتعرفه الملائكة بذلك. ١٨٧ ب ١٩٧



٣ - فهرس الأمثال

- إذا كنت كدوباً فكن حفيظاً. ١١٩٦ ب
- إذا مريض الشيخ يوماً لا يرجع شهراً. ١٩٣ ب
- ازهد الناس في عالم جيرانه. ١١١١
- إنما يعائب الأديم ذو البثرة. ١١٥ ب
- بعين لا أرىك. ٤٠ ب
- بما لا أحشى بالذئب. ١٢٠٤
- جاء مدبهاً كأنه خاصي حمار. ١٩٦ ب
- رجلاً مستعبر أسرع من رجلي مؤد. ١١٩٦
- سواسية كاسنان الحمار. ١١٥٦
- ضبطت بعدما شرطت. ١٩٦ ب
- كان حماراً فاستأنن. ١١٩٦
- كلاهما وتمراً. ١٩٩ ب
- لا قبولي باكمة ولا تجعلي شرك إلى أمة. ١٩٧ ب
- لا يدرك هذا بأشرب أسفه. ١١٩٣
- لا اكلمك ما حييت. ١٢٢ ب
- لا اكلمك ما بل بحر صوفة. ١٠٥ ب، ١٢٢ ب
- لا يرضى شأنه إلا بحزرة. ١٨٣
- لا اكلمك ما طار طائر. ١٠٥ ب، ١٢٢ ب
- لا اكلمك سن الحمل. ١٠٥ ب
- لعلان شرها ويرها. ١٩٤ ب
- لم تعاتي فهاتي. ١١٩٦
- ما جدت حاجتك. ١١٢
- هو في الحار والبار. ١٩٤ ب

٤ فهرس أقوال العرب والأمثلة والأساليب النحوية

١١٩٥	– أتيتك ذا صُحبة	١١٩٤	– اجتمعت أهل اليمامة
١١٧٩	– آحر صارب	١١٤٥	– اجتمعت اليمامة
١٤٦	– اثني فأتيتك	١١٩٧	– أجراً ذاك أم شن؟
١٤٦	– اثني فأحدثك	١١٥٤	– أحسن المتيان وأجمله
١٤٥	– اثني وأتيتك	–	– أحق الناس بمال أبيه إبه البربه (لا
١٤٩	– اثني وتحدثني أكرمك	١٥٨	بحوز)
١٥٢، ١٤٠	– اثنتها بدئين	١٣٧	– اختلقت الشيء
١٢٢	– الأبد (١)	١١	– أخرج إن غضب
١٠٥	– أبد الأبد	١١	– أخرج وإن غضب
١٩٤	– إبل تربية	١٧	– أخزاه الله
١٩٤	– إبل صلاحية	–	– أخطب ما يكون الأمير قائماً
٦١	– أبو عمري	–	– أدخل الله عمراً المدخل الكريم
٦١	– أبو انضرك (لا يجوز)	١٢٥	إدخالاً
–	أتى فلان فلاناً في داره أرنبان	١٩٢	– ادخلوا الأول فالأول
١٩٦	– مملوئان مضيجتين ضخمتين	٨٥	– ادري
٢٠١	– أتدكر إذ من باتنا ناته	١٦٦	– ادن من الأسد فيأكلك
١٤٢	– أناني غير زيد	١٦٦	– ادن من الأسد يأكلك
١٤٢	– أنسي القوم غير زيد	–	– إذا دخلت الدار فكل مملوك لي
١٤٢	– أنسي امرأة لا يكون فلانة	٧١	يومئذ حر
٧٧	– أنسي المرأة لا يكون فلانة	١٢٩	– إذن والله أكرمك
١٥٨	– أتدكر إذ تقول ذاك	١٨١	– اذهب اذهب
٢٠٢	– أتدكر إذ من قاتنا ماته	١٨١	– اذهب اليوم

(١) وانظر سير عليه الليل والدهر والأبد.

- أراكما الخائبيين بكل كور
بالنصرة ١٩٦ب
- أراها لقالها لمن لجأ ١٩٦ب
- أرحص ما يكون البر قفيزين ١٩٢
- أردت أن أصريك ١٧٦ب
- أرني فاربك زيدا ١١ب
- أرني فاربك زيدا ١١ب
- أريد أخاه نصربه ١٤١ب
- أريد أخوه تضربه ١٤١ب
- أريد أنت اشتريت له ثوبا ١٦٣
- أريدا أنت مشتر له ثوبا ١٦٢ب
- أريد أنت مشتري ثوب له ١٦٢ب
- أريدا إنبه ١٨٩ب
- أريدا تضرب أخاه ١٤١ب
- أريدا ضربت أخاه ١٤٠
- أريدا ضربته ٥٦ب، ٧١ب، ١٨٠
- أريدا ضربت ٦٥
- أريد ضربته أم عمرو ٥٦ب
- أريدا طسته مطلقا ١٢٧ب
- أريدا ظنته ذاهبا ١٢٧ب
- أريد عمدك أم لا ٦٣
- أريد في الدر أم لا ١٨٣
- أريد قام ١٢٧ب
- أريدا لست مثله ١٤٠
- استوى الماء والخشبة ١٧٤ب
- أشرف الناس ١٢٩ب
- أشهد بلدك (لا يحور)
١١٩ب، ١٢١ب
- أصبح إخوتك حديثا لهم ١٥٦ب
- أصحابي إخوتك إلا زيدا ١٧٤ب
- أضربا ١١٥، ١١٣ب
- أضربا ١١٧
- أضربنا ١١٧
- أضربني ١١٥
- أضربوا ١١٥
- أضربي ١١٥، ١١٣ب
- أظنهم هم الذين كان هجا ١٩٦ب
- اعتد أن تقبل الحق والباطل ١١١
- اعتد أن تقبلهما الحق والباطل
١١١ب
- أعجبني أن أضربك ١٤٥
- أعجبني كي أضربك ١٤٥
- أعطيتكمه ١٤٣
- أعطيته المال حتى حسبه ١٩٧ب
- أعطيته من الدراهم كذا وكذا ومن
للدنانير عشرين أو ثلاثين ١٩٨ب
- أعطني أبيضه ١٢٠ب
- أعلمت زيدا عمرا خير الناس ١٢٦
- أعلم الله زيدا عمرا خير الناس
- العلم اليقين إعلاما ١٤٨

- أعلم الله هذا ريذا قائماً العلم
 ابقيين إعلاما ١٢٥ب
 - أعلمنا وأعلمونا إياهم إياهم
 تريد من العمرين حير الناس ٩ب
 - اعمر لي خطئني ٧٤ب
 - أقبل الغوم ١٢٩ب
 - أقبل منك ١٦١ب
 - أقالم أخواك ٥٦ب
 - أقالمان أخواك ١٥٧
 - أقائم زيد ١٧٤ب
 - أقام زيد أم عمرو ١١٣٢
 - أقام زيد أم قعد عمرو ١١٣٢
 - أقبل إن قيل لك الحق أو الباطل ١١١
 - أقبل إن قيل لك الحق لا الباطل ١١٠
 - قبل إن قيل لك الحق والباطل ١١٠، ١١١
 - أقبل إن قيل لك والحق الباطل ١١٠
 - أقبل إن قبلا لك الحق والباطل ١١٠، ١١١ب
 - أقبل وإن قبلا لك الحق والباطل ١١١
 - أقتني صحاحي ١١٩٥
 - أقسمت إلا فعلت ٨٨، ١٤٠ب
 - أقسمت عليك لما فعلت ٤٠ب
 - أقسم كيفعلن ٤٠ب
 - أفعه فتستريح ١١٦٦
 - أقم وجهك لنا القبله ١١٩٦
 - اكفف آتاك ١١٨٠
- أكل يوم لك ثوب ١٣٩، ١٧٥ب
 - ألا رجل ظريفا لك ٨١ب
 - ألا ماء باردا ٩٤ب
 - ألا ماء بارد ١٩٥
 - ألا ماء بارد ١٩٥، ١٩٥ب
 - ألا ماء لك ٩٤ب
 - الله ١٢١ب
 - الله لأفعلن ٧٢ب
 - الله لزيد منطلق ٧٢ب
 - اللهم غلاما ١٩٥
 - أما إن أتيتني فأتيك ٤٨ب
 - أما زيد فمنطلق ٣٥ب
 - أما من أتاني فآتبه ١٣٦
 - أما من ياتني فآته (لا يجوز) ٣٦ب
 - أما من ياتني فآتبه (لا يجوز)
 ١٣٧، ١٣٦
 - أم يوم الجمعة فإني ذاهب ١١٧٢
 - امرأة أشي من كذا ١١٦٢
 - امرأة حميدة ١١٩١
 - امرأة فضلى ١١٦٢
 - أمرني ربي ١١٨ب
 - أمس الدهر والمدير ١١٥٨
 - أمس بخير ٧٠ب
 - أم شاء ٦٣ب
 - إن أتيتني زيد منطلق ١٣٦

- إن أعطيتني فأعطيك ١٣٦
 - إن أكرمتني فريد منطلق ١٣٦
 - إن لم تأت فلك درهم ٤٥ ب
 - إن تأتني آتاك وتزني أزر ١٥٩
 - إن تأتني أحسن إليك أعطك ١٤٩
 - إن تأتني أنا كريم (لا يجوز) ١٦٤
 - إن تأتني فأتك (لا يجوز) ١٣٦
 - إن تأتني فانا آتاك ١٥٩
 - إن تأتني فريد عندي ٥٩ ب
 - إن تحرمني فالله حي لا يموت ١٥٩
 - إن تفعل أفعل ٥٧ ب
 - إن ضربتني بضربتك (لا يجوز) ٣٥ ب
 - إن لم تأتني آتيتك ٥٨ ب
 - إن رأيت كذا فعلت ١٧٤
 - إن ضربتني ضربتك ١٦٥
 - إن كنت آتيتنا أمس أعطيناك درهما ٤٣ ب
 - إن بعيدا منك زيدا (لا يجوز) ١١٨٧
 - إن جالسا أخواك ١٥٧
 - إن زيدا أبوه مطلق ١١٨٨
 - إن زيدا ضربته ٧٩ ب
 - إن زيدا لطعامك أكل ١٨٩
 - إن زيدا كيعل ١٨٩
 - إن زيدا وعمرا قائمان ١١٣٢
 - إن عشرين رجلا أنتم ١١٤ ب
 - إن عشرين رجلا خير لك من عشرة ١١٤ ب
 - إن فلانا للين الحاشية لأهله ١٩٤ ب
 - إن في الدار زيدا ٩٣ ب
 - إن قائما أخواك ١١٠٧
 - إن القتال يوم الجمعة وربذا (لا يجوز) ٦٨ ب
 - إن قريبا منك زيدا ١١٨٧
 - أنا ٤٥
 - أنا لك ضارب ١١٦٣
 - أنا لك غلام ١١٦٣
 - أنا منهم غدا إن شاء الله ١١٩٥
 - أنت ٤٥
 - أنت أخانا أول ضارب ١٧٩ ب
 - أنت تضربتني ١٤ ب
 - أنت تنطق الشعر ١٩٥ ب
 - أنت رجل فيها ١٦٢ ب
 - أنت شرب الإبل ١١٧ ب
 - أنت طالق ثلاثا ٢٠٠ ب
 - أن طالق واحدة واثنين وثلاثا ٢٨ ب
 - أنت طالق اليوم غدا ٧١ ب
 - أنت ظالم إن تفعل (لا يجوز) ٦٠ ب
 - أنت ظالم إن فعلت ٦٠ ب
 - أنتظر زيدا وعمرا أن يقدموا ١١ ب
 - أنتم تضربون ٤٣ ب

- أعم صباحا ٢٤ب
- بك بساط عدل وانت في بيت يمن
وأنا نستصيه بوجهك ١٩٦ب
- بك ولا شيئا سوا ١٢٨
- بما المال متعة ١٩٥ب
- إنه لجحد الخير ١٩٥ب
- إنه مصاحب خصم فطنا حصما ١٩٧
- إني لأمر بالرجل خير منك ١٦٢
- إني لأمر بالرجل مثلك ١٥١ب
- إني لأمر بالرجل بكرمني ١٦٢
- هترت ردينية ١١٤٧
- أوح عنك سفيها ١٩٦
- إي بعمر لي قال ١٩٦ب
- إي والله ولسفه شاعرا ١٩٧
- أي نصربه أضرب ١٥٨
- أبا تضرب أضرب ١٥٨
- أي رجل ضربت وامراة ١٧٦
- أي القوم صرته ١٤٢
- أي من تضرب أضرب ١٣٨
- أي من يأتنا ١٣٩
أما أفضل أريد أو عمرو (لا يجوز)
١١٧٣
- ديم الله ١١٧٨
أين بينك أزرك ١١٦٥
- أين فمت أمس ٥٧ب
- أين متى تأتي فيه أنك فيه ٤٨ب، ١٤٩
- أيهم تضرب أضرب ٢٠٢
- أيهم تضرب أو تقتل ١٥٦
- أيهم لفلان ١١٥٦
- أيهم يأتيني آته ١٦٠، ١٦٦
(الباء)
- باحيك جعفر (لا يجوز) ٧٩ب
- بحسبك زيد ٧٩ب
- بدا لهم أيهم أفضل ٣٩ب
- بريد لقيته (لا يجوز) ١٧٣
- بعبد الله منطلق (لا يجوز) ٨٩ب
- البقر إقبال وإدبار ١١٥٧
- البقرتان إقبال وإدبار ١١٥٧
- بمن تمرر أمرر ٦٥ب، ١٣٠، ٢٠٢
- بهله الله ١١٨١
- بين القوم ١٢٤
- بين الجماعة ١٢٤
- بينما أمشي فإذا ريد مطلق ١٥٨
(التاء)
- تباله وويحا ١١٩٢
تيسمت وميض البرق ٧٥ب
- ترك زيد وأخوه عبرتين ١٥٧ب
- ترك زيد وأخاه عبرة للمعتبر ١٥٧ب
- تضحك لمح البرق ٤٩ب
- تضرب أن تضرب (غير مستعمل) ٢٩

- ١٢٩ - نصرب صربا
- تعال حتى تُفاتي في حِوَار هذا البيت ١١٩٥
- تغلّدت سيمًا ورمحا ١٠٠
- تقول كذا ١٢٧
- تكسبت عني النار فدخل بحارها
في خياشيمي ١١٩٥
- تكلمت ولم تكلم ١٣٠
- تلقى من زيد الأسد ١١٠١
- تميت الشيء ١٢٧
(الثناء)
- ثالث اثنين ٧، ١٨
- ثالث ثلاثة ١٨
- ثلاثة الأثوابك (لا يجوز) ٦١
- ثلاثة ذكور من الإبل ٢٠٠
- ثماني حجج حججتهن بيت الله ١١٤٨
- الثوب بالدراهم ٢٠٤
(الجيم)
- جئت بلا زاد ١٤٦
- جئت بلا مال ٩٥
- جئت شهر رمضان ١٢٢
- جئت كي تعمل ١٤٥
- جاء البرد والطيلة جميعا ١٥٧
- جاء راكبا زيد ١٢
- ١٢٦ - جاء زيد بن عمرو
- جاء زيد راكبا ٤٧
- جاء على ثقة ذاك وألف ذلك ١٣
- جاء همد ١٥٥
- جاء الهدات ١٥٥
- جاء يسوق أبوه محمد ١١٩٧
- جاء الزيدون (لا يجوز) ١١٥٦
- جاء زيد في جماعة ١١٩
- جاءني قام زيد ١٨٠
- جاءني القوم إلا حاشي زيد ١٧٧
- جاءوا الجماء الغفير: انظر الجماء الغفير
- جعل الشارب الشارب ماءك لبنك
شرايك ١٣
- جعلكم الله في رفاقة محمد ١١٩٤
- جلة من تمر وثلاث جلائل ١٩٤
- الجماء الغفير ١٢١
(الحاء)
- حامض حلو ١٧١
- حيا زيد ١٢٤
- حبرج ١١٠٠
- حسيك درهمان ١٥٧، ١٤٧
- حسيك ينم الناس ١٧٤، ١٤٧
- حلقة فضة ١٩٦
- حلقة حديد ١١٠
- حلو حامض ١١٠٩، ١٤٧

- (الحاء)
- رأيت زيدا ١٨٦ ب
- رأيت شخصاً والله إني حين رأيت له لقد ١٨٢ ب
- ثار طيبي فانتزع له رمياً بحجر ٩٣ ب
- رأيت من منزلي البرق من السحاب ٩٥ ب
- ١٣٤ ب
- رأيتك ٢٣ ب
- رأيت في كذا ١٧٤ ب
- رابع أربعة ١٨ ب
- راكبا ذهب ٩٣ ب
- رب رجل وأخيه ١٨٢ ب
- ربه رجلاً ١٠٠ ب
- رثه عن كذا ١٩٤ ب
- الرجل أخوك ١٨٨ ب
- رجل بيضاء ١٥٩ ب
- رجل ضاوي بين الضوا ١٩٤ ب
- رجل عدل ١٧ ب، ١٥٠ ب
- رجل قنبل وامرأة قنبل ١١٦ ب
- رزق الله ١٦٤ ب
- ركب فلان جديدة رأيه ١٩٦ ب
- رويد زيدا ١٣٦ ب
- (الزاي)
- زرنني أنك ١٨٠ ب
- زمن الحجاج أمير ١١٩ ب
- زيد أبوك ١٠٧ ب
- زيد أخوك ٨٧ ب، ١٢٤ ب
- (الذال)
- ذاب من تركب ٢٠٢ ب
- الذار است بازل فيها ١٦٢ ب
- الذار است نزلت فيها ١٦٣ ب
- دامت السماء دوماً ١١٦ ب
- دعوه فإنه أكلكم للمأدوم واكسيكم ١٢٢ ب
- للمعدوم وأعطاكم للمحروم ٥٢ ب
- الدهر ١٢٢ ب
- (الذال)
- ذهب أمس بما فيه ١١٥ ب
- ذهبت بعض أصابعه ١٣٦ ب
- ذهب زيد ١٦٤ ب
- ذهب فلان كما ذهب أمس الدابر ١٧١ ب
- (الراء)
- رابع ثلاثة ١٨ ب
- رأيت أحمد ٢٣ ب
- رأيت أشياء كثيرة ١٩٧ ب
- رأيت رجلاً ١٧٨ ب

- زيد هو قال ذاك (لا يجوز) ١٦٢
 - زيد هو يقول ذاك ١٦٢
 - زيدا وعمرو صربي ١١١
 - زيد يقوم فيصعد عمرو ١١٦٥
 - الزيدان كالعمريين ١١٥٧
 - المزيدون كالعمريين ١١٥٧
 (السين)
 - سبت الأسبوع ١٩٦
 - سرت عبد الله الثوب اللينة ١٢٥ ب
 - سقيا لك ١١٣٦
 - سميته بزيد ١٢٣ ب
 - سميته زيدا ١٢٣ ب
 - سنة وسنون ١١٦٧
 - سهم غرب ٦٩ ب
 - سواء عليّ أذهب أم مكث ١٦١
 - سير عليه شهرا ربيع ١٥٠ ب
 - سير عليه طوران ١٢٨
 - سير عليه الليل والدمر والابد ١٧٣ ب
 - سير عليه مرتان وشهران ٢٨ ب
 - سيف جراز ٨٣ ب
 (الشين)
 - شرا منك ١١٧٠
 - شربت مشوا ١١٠٥
 - شعر دهين ولحية دهين ١١٦
 - شعر شاعر ١٧ ب، ١٥٠ ب
 - زيد احوكي (لا يجوز) ٨٧ ب
 - زيد افضل الحمير (لا يجوز) ١٢٩ ب
 - زيد اسطلق (لا يجوز) ١٦٥
 - زيد إن تضرب ٦٥ ب
 - زيد إن تضرب أضرب (لا يجوز)
 ١٤٢ ب
 - زيد خذلك ١١٤٧
 - زيدا رويد (لا يجوز) ٥٣ ب
 - زيدا ضربا ٥٣ ب
 - زيدا ضربت ١١٤٣
 - زيدا ضربته ١٤١، ١٧٣ ب
 - زيدا ضربته وعمرو اكرمه ١١٤٠
 - زيد كعمرو ١١٥٧
 - زيدا لأضربين ١١٤٣
 - زيدا لا اضرب ١١٤٣
 - زيدا لم اضرب ١٤٢ ب، ١٤٣
 - زيدا لن اضرب ١٤٢ ب
 - زيدا ما اضرب ١١٤٣
 - زيد منطلق ٣٥ ب، ٤٧ ب، ٥٧ ب
 - زيد منطلق إن أتيتني ١٣٦
 - زيد منطلق إن تأتني (لا يجوز) ١٣٧
 - زيد منطلق طنت ٤٧ ب
 - زيد منطلق علمت ١٤٨
 - زيد من الريدن ٥٥ ب
 - زيد نعم الرجل ٤ ب

- شعر فلان كالدر نظم مع أبعاد
لطباء ١٧١ ب
- شعل شاغل ١٧ ب
- شممت من داري الريحان من
الطريق ١٣٣ ب
- (الصاد)
- صاعكم هذا ياخذ ثلاثة الهامي ١٩٤
- صبحاح ١٩٥
- صلاة الأولى ١١٠، ١١٧ ب
- صوت صوت الحمار ١٥٠
- (الضاد)
- ضاحكا جئت ٩٣ ب
- الضاربان زيدا ٤٢ ب
- ضاربانه (لا يجوز) ٦٢ ب
- ضرب زيد وعمرو ١٠ ب
- ضرب زيد عمرو ١٤
- ضرب غلامه زيد ٦٩ ب
- ضربت ١٥٩
- ضربت رجلا، قد عرفت الرجل ٤٢ ب
- ضربت زيدا وعمرا ١٠ ب
- ضربت القوم حتى كان زيدا فتركته ١٩٧
- ضربت القوم حتى كان زيد آخرهم
فتركته ١٩٧ ب
- ضربت أن تضرب (غير مستعمل) ١٢٩
- ضربت بسوطي زيدا ١٩٧
- ضربت ضربا ١٢٩
- ضربت لزيد ١٣٩ ب
- ضربتك إن تضربني (لا يجوز) ١٦٥
- ضربه حتى أنكاه ١ ب
- ضربه فقرطبه ٥٢ ب
- ضربني زيدا قائما ١٣٢، ٦٤ ب
- ضعه وضعا رويدا ١٤٧
- ضو ١٨١ ب
- (الظاء)
- ظن أو علم زيد منطلقا إياه ١٨٨ ب
- ظننت أن زيدا مسطبق ١٢٤
- ظننت ذاك ١٢٤، ١٢٦ ب
- (العين)
- ع كلاما ٣٠ ب
- عاقلة لبيبة ١٠٦ ب
- عبد شمس ١١٤
- عبد الله ضربته ١٧٩
- عبد الله مررت به ١٧٩
- عجبت من إعطاء درهم ١٢٨ ب
- عجبت من إعطاء زيد درهما ١٥٠
- عجبت من دفع الناس بعضهم
ببعض ١٢٨ ب
- عجبت من ضرب زيد عمرا ١٤٤
- عجبت من ضرب اليوم زيدا ١٤٩ ب

١١٤٩	- العراك	٢٤ب	- عم صباحا
١١٤٩	- عسى زيد مطلقا (لا يجوز) ٤٥ب	١١١٤	- عم
٢٨ب	- عشرون من الدراهم	١٥٧	- عمرو منطلق
١١٨	- عفتني حقي	١١٦٠	- عن خالد
١١٤١	- عقلته بشايبين	١١١٤	- عن ماء
١٠٤ب	- عني من تمر امر	١٦٧ب	- عنسل
١٩٣ب	- علا ففات الأبعار ودا فشهد	١١١	- عود أن يشتبك زيد
١٩٣ب	- الأسرار	١١٤٩	- عوده
١٢ب	- علم الرجل المدخله السجن زيد	١٩٦	- عيد السنة
١٦٤ب	- أخوه علامه الآخذ	(الفين)	
١٦٤ب	- علم الله لأفعلن	٩٥ب	- غضبت من لا شيء
١١٤	- علم المدخل المدخله السجن زيد	١١٢٩	- غلام لك في الدار
١١٨٣	- علمت أزيد في الدار	١٣٩	- غلام من
٣٠ب	- علمت أدم زيد	١٣٨	- غلام من أنت
٢٩ب	- علمت أن يقوم	٢٠٢، ١٦٠ب	- غلام من تضرب
٧٢ب	- علمت أن زيدا في الدار	٢٠٢ب	- غلام من تضرب أصرب ٢٠١ب
١٢٩	- علمت زيدا يقوم	٣٨ب	- غلام من يضرب أضرب
٣٠ب	- علمت ولم تعلم	(الفاء)	
٦٤ب	- علمي بزيد كان ذا مال (لا يجوز)	١١٩٥	- فعلت في ذروة فلان بهذا الأمر
٦٤ب	- علمي بزيد كان اليوم	١٦٩	- فداء لك
٧٠ب	- علمه بالخفاء		- الفرسخان اليومان المسيراهم
١٩٣ب	- عليك بذاتي السنامين	١١٣	- بزيدهما
٥٣ب	- عليك زيدا		- فعلت ذلك زمن العطحل إذ السلام
١١٨١، ١١١٢	- عليه بهمة الله	١٩٥ب	- رطاب

١١٦٦، ١١٦٤	- قم أعطك	١٨٠ ب	- فلان يبتهل في الدعاء
١١٦٦	- قم فاعطيك	١١٩٦	- فناءك يا فلان
١١٢٨	- قمت خلقتك	١١٠٩	- فيها قائما رجل
١١٧٩	- قمت كما قمت		(القاف)
١٤٥ ب	- القوم إخوتك إلا زيدا	١٧ ب	- قاتله الله
٨٩ ب	- قوم أصاعر (لا يجوز)		- قار أحدهما كذا وقال الآخر كذا ٨٢ ب
	(الكف)		- قالت إحدهما كذا وقالت الأخرى كذا ٨٢ ب
١١٩٧	- كالسيوم شعرا ولا أبا مالك		- قام زيد ١٢٧ ب
١٤٤	- كان زيدا منطلق		- قام زيد أو قعد ٣٠ ب
١٥٦ ب	- كان أخوك حديثا لهم		- قام زيد الطريف ١٨١
١٥٧	- كان جالسا أخوك		- قام زيد وعمرو ١١٣٢
١٥٦ ب	- كان زيد حديثا للناس		- قام زيد وقعد عمرو العاقلان ١١٣٢
١٢٧ ب	- كان زيد ذاهبا		- قام القوم إلا زيدا ١٧٤ ب
٦٥ ب	- كان زيد منطلقا		- قام هند (لا يجوز) ١١٠٢
١٦٢	- كان زيد هو خيرا منك		- القتل إذا يأتبك زيد ٥٨ ب
١٦٢	- كان زيد هو مطلقا (لا يجوز) ١٦٢		- القتل يوم الجمعة ١٤٢ ب
١٥٧ ب	- كان مرعون ووزيره صاغوتا		- قتلت الخمر بالمزاج ١١٦ ب
١١٩٦	- كان فلان فناءك		- قتلته علما ١١٦ ب
٦٥ ب	- كان من يأتيني آت		- قتيل عميمي وعمي ١٩٤ ب
٥٨ ب	- كان القتال إذ أناك أحوك		- فحطبة ١١٩٩
٤٢ ب	- كان منطلق زيدا		قد آرر فلانا ينوه وأوزروه ١١٩٥
	كانت ريدا الحمي تاحد (لا يجوز) ١٢٩، ١٣١		- قد علمت أقام زيد ٣٠ ب
	- كانت البقرة وعجلها إقبالا وإدبارا ١١٥٧		- قلت قولا ١٣٧ ب
			- قلما يقوم ١٣٠ ب

- كانت الناقة وفصيلها أكلا وشربا ١٥٧ب
 - كانت الناقة وفصيلها أكليين ١٥٧ب
 - شاربين ١٥٧ب
 - كثر ما يقولن ١٣٠ب
 - كسوت زيدا من الخنز حبة ومن انصب حبة ١٩٨ب
 - كف خضيب ١٩١
 - كفى بالله ٢٣ب، ١٦٩
 - كفى بالله ١٦٩
 - كن حق له أعلمناه أم جهلناه ١٦١
 - كن حق هو لها دخل فيه أو خرج منها ١٦١
 - كلاهما وتمرأ ١٩٩ب
 - كم رجل ٤٦ب
 - كم رجلا أنك اثلاثة أم أربعة ١٧٣
 - كم سير عليه؟ يومان، الحرم ١٥١
 - كما قمت قمت ١٧٩
 - كما في ذود لفلان سودا ١٩٧
 - كنت وجئت مسرعا ١١٢
 - كنت وزيد أخوين ١٥٧ب
 - كنت وزيدا قائمين (لا يجوز) ١٥٦ب
 - كنت وزيدا كالأخوين ١٥٦ب
 - كنت وعمرا حديثا للناس ١٥٦ب
 - كون زيد قائما حسن ١٤٦
 - كيف صنعت أمس صنعت اليوم مثله ٥٧ب
 - كيف تخرج أخرج ١٢٤، ١٣٥ (اللام)
 - لا آتيك حتى يتعالى النهار أو الظهر أو الظهر ١٩٧ب
 - لا آتيك حتى منتصف النهار أو صلاة العصر أو صلاة العصر ١٩٧ب
 - لا آتيك حتى منتصف النهار ١١٩
 - لا أبالك ١٩٢، ١٦٥
 - لا أباك ١٧٧
 - لا أبالي ١٦١
 - لا أعلم مكان أشعر منه بشر ولا غيره ١٩٧
 - لا أكلمك ما حييت ١٢٢ب
 - لا إله إلا الله ٩٤ب
 - لا أمر به أميريرة واحدة ١٩٤
 - لا أنت بساقط على أشعر منه أبي خالد ولا غيره ١٩٧
 - لا تأكل السمك وتشرب اللبن ٤٦ب
 - لا تدن من الأسد فيأكلك ١٦٦ب
 - لا تدن منه فيأكلك ١٦٣ب
 - لا تدن من الأسد بأكلك (لا يجوز) ١٦٣ب، ١٦٦ب، ١٨٠
 - لا تشرفلانا ولا تشنعه ١٩٥ب

- لا تعص فتدحل النار ١١٦٦
 - لا تفعل فاضريك ١١٦٤ ب
 - لا تقم أعطك ١١٦٤
 - لا رجل أجمع ١١٧٦ ب
 - لا رجل ظريف ١١٧٦ ب
 - لا رجل ضريف في الدار ١١٧٦
 - لا رجل ظريف لك ١٢١
 - لا رجل في الدار ١٤٥
 - لا رجل ولا غلام فيها ١١٧٦
 - لا سواء ١٦٣
 - لا عهد لي بأشعر منه بشر ولا غيره ١١٩٧
 - لا عهد لي بأشعر منه ولا بشرا ١١٩٧
 - لا من ياتني آت ١٤٨
 - لا هـ لله ذا ١٠٠ ب
 - لا وريك لا أفعل ١١١٠
 - لا والله لزهد لا ضربه ١٤١
 - لا ضربه أذهب أم مكث ٣٢ ب
 - لا ضربه يذهب أو يمكث ٦٠ ب
 - لا ضربه إن تاتني ٣٢ ب
 - لا ضربه إن تاتني أو لا تاتني ٣٢ ب
 - لا ضربه أذهب أم مكث ١٦١
 - لا ضربه ذهب أو مكث ٣١ ب، ٦٠ ب
 - لا فعلن ١٤٣ ب
 - لئن أتيتني لأتيناك ١٤٨
- لبني فلان لغة عليا ١١٩٦
 - لتفعلن ١١٤٣
 - لتلقين به الأسد ١٩٧
 - لحمة دهن ١١٩١
 - الذي قام أخوه زيد (لا يجوز) ١١٣٢
 - الذي قامت إلا الإمء بساؤه زيد ١٧٥
 - الذي كزهد عمرو ٩٣ ب
 - الذي هو أخوك ١٨٨
 - الذي هو قام زيد ٩٣ ب
 - لزهد ضربت ١١٩٢
 - لزهد ضربته (لا يجوز) ١٧٣
 - لزهد لا ضربه ١٤٨
 - لشربة من البنان الإبل آبل أو حلبا
 - حارا أحب إلي من كذا وكذا ١١٩٧
 - لعمرك ٧٢ ب
 - لعنا نفعل ذاك ١١٩٥
 - لقضو الرجل ١٩٩
 - لك به أب ١٩ ب
 - لله بلادك ١٤٩ ب
 - لله حرك ١١٣٦
 - لله حره ١١٣٦
 - لله حره من رجل ٢٨ ب
 - لم أبل ٢٠٥
 - لم أبال ١١١٢
 - لم أبله ١١١٢، ٢٠٥

(الميم)	ب ٧	- ثم أره منذ العام الماضي
١١٧٨ - م الله	ب ٧	- ثم أره منذ يومان
٦١ ب - مائة الدرهم	ب ٧	- ثم أره منذ العام
١١١٠ - مائة درهم	ب ٧	- لم أره منذ يومين ومنذ جمعة
١١٥٩ - متنديار		- لم أره منذ اليوم أو منذ الساعة أو
١٣٤ ب - ما أبالي أقام أم قعد	ب ٧	منذ الليلة
١٤٢ - ما أأناي أحد غير زيد		- ثم أره منذ اليوم الماضي ومنذ اليومان
١١٦٤ - ما أتينا فتحدثنا	ب ٧	الضيق
١١٨٩، ١١٣٦، ١٩٤ - ما أحسن زيدا	١٥٩	- ثم أضرب
١١٤٠ - ما أحسن عبد الله وزيد قد رأيت ١١٤٠	١١٥	- لم يضربني
١١٨٩ - ما أحسنني	٢٤ ب، ١١١٢، ٢٠٥	- ثم يك
٣٠ ب - ما أدري أذن أو أقام	١١٩٤	- لن أفعل ذاك
٢٩ ب - ما أدري أقام أم قعد	٤٩ ب	- له صوت صوت حمار
٣٠ ب - ما أدري أقام زيد أو قعد		- لو غزوت العام بكرا كنت عاما قابلا
١٩٧ ب - ما أقبح شعره ولا سواء من في فلان	١٩٧ ب	أجود غزاة منك العام
١٩٧ ب		- لو وجدت دابة توافقني وخصته
١٩٧ ب - ما أقبح وجوههم ولا سواء وجه	١٩٤ ب	لاشترته
١٩٧ ب - ما أنا بهخيل ولكن من يعطيني	١٢٠ ب	- لهي أبوك
١٣٧ - أعطه		- ليت شعري أزيد عندك أم عمرو
٩٣ ب - ما أنا بالذي قاتل لك شيئا	١٥٦	- ليس زيد قائما
١٣٨ ب - ما أنت بشيء إلا شيء لا يمينا به	١٣٠ ب،	- ليس الطيب إلا المسك
١٣٨ ب	١١٣٣	
١٩٣ ب - ما بقي في الخوض إلا جمعة	١١٣٨	- ليس هذا بشيء
١٩٦ ب - ما بنا كربة المشي		- ليس هذا من ضرب فلان ولا أرضه
	١١٩٥	

- ما بها ديار ولا عريب ١٣
 ما تأتي فتحدثا ١٦٥ ب
 ما تأتي محدثا ١٦٦
 ما تأتي فتحدثني ١٣٦
 ما تأتي فتحدثني ١٦٤
 ما تدنو من الأسد فيأكلك ١٦٦ ب
 ما نعصي فتدخل النار ١٦٦
 ما تدوم لي أدوم لك ١٣٤ ب
 ما جاءت حاجتك ١١٢
 ما جاءني إلا أبوك أحد ١٧٧
 ما جاءني من أحد ٢٣ ب
 ما خير الدين للمريض ١٣٨ ب، ١٣٩
 ما رأيت زيدا وما رأيت عمرا ١٤٥
 ما رأيته مذ أن الله خلقني ١٨٢ ب
 ما رلت قائما ٤٦ ب
 ما سمعت بأجود منه ولا أميرا مؤمرا ١٩٧
 ما سمعت بأشعر منه ولا بشرا ١٩٧
 ما شأن عبد الله هو خير منك ١٤٣
 ما شر الدين للمضطرون ١٣٩
 ما ضربت زيدا ولا عمرا ٧٧ ب
 ما صرعا الدثب غير أن نبيها تابا ف يحقنها ١٩٧
 ما علمت ولا أظنه يقول ذاك إلا ريذا ٧ ب
 ما في الحي فقير إلا أشاء ١٩٥ ب
 ما قائما زيد ١٩٠ ب
 ما كان أحسن زيدا ١٣٨ ب
 ما كان فيها أحد خير منك ١٣١
 ما لبثت إلا كمد كم انصرفت من الصلاة ١٩٤
 ما له بهله الله ١١٢
 ما مررت بهزيد لكن عمرو ١٣٧
 ما مررت بهزيد وعمرو ١٤٥
 ما من إله إلا إله واحد ٩٤ ب
 ما من يائسي أنه ٣٦ ب
 متى أين ٤٨ ب
 محافة الشر ٤٧ ب
 المرأة التي أتزوجها فهي طالق ١٠٤
 مرّ بشبابه ١١٧ ب
 مررت بأحمد ٢٣ ب
 مررت بيكر ٢٠٥
 مررت بثوبي بهزيد ٩٧
 مررت بحبلي ٢٠٥ ب
 مررت بحمسة عشر مقبلا ١٥٩
 مررت برجل أحسن من زيد ٩٤ ب
 مررت برجل أفضل منك ١٦١ ب
 مررت برجل إن زيد وإن عمرو ١٠ ب
 مررت برجل أي رجل ١٣٤ ب
 مررت برجل حمر الرأس ١٧٨ ب

- مررت برجل حسن الوجه ١٧٨ ب،
١١٨٩
- مررت برجل حمار ١٥٠
- مررت برجل حز صفتة ١٧٨ ب
- مررت برجل زيد ١٥٠
- مررت برجل غربال الإهاب ١٧٨ ب
- مررت برجل قائم أبواه لا قاعدين
١١٠٧، ١٨٧ ب
- مررت برجل قائم فيها ونازل فيها ١١٦٣
- مررت برجل كان قائما فيها ١١٦٣
- مررت برجل نعم الرجل أو نعم
رجلا (لا يجوز) ١٩٤
- مررت برجل هو نعم رجلا ١٩٤
- مررت برجل واقف ١١٥٨
- مررت بالرجل واقفا ١١٥٨
- مررت برجلين أكبرين وأفضلين ١٦٢ ب
- مررت برجلين مسلم وكافر ١١٠٧
- مررت بزيد عمرو ١٤٩
- مررت بريد القائم أبواه لا القاعدين
١١٣٥
- مررت بريد مع عمرو قائمين ١١٥٨
- مررت بزيد مع عمرو القائمين (لا
يجوز) ١١٥٨
- مررت بزيد وعمرا ١٢٠٢
- مررت بريد وعمرو منطلق ١٥٧
- مررت بزيد ويقوم (لا يجوز) ١٥٧
- مررت بضارب ويرديني ١١٤٧
- مررت بعمر ١٤٩
- مررت بقاع عرفج كنه ١٧٨ ب
- مررت بقوم عرب أجمعون ٢٠٠ ب
- مررت بك ٢٣ ب
- مررت بكساء أخيك (بكسايخيك)
١٣٥
- مررت بالذي أحسن منك ١٨
- مررت به أجمع ١٠٢ ب
- مررت به فإذا هو يصوت صوت
الحمار ٤٩ ب
- مررت بهذا ١٢٩ ب
- مررت بهذا الرجل ١٧٤ ب
- مررت بهما أجمعين (لا يجوز) ١٠٢ ب
- مررت بهما كليهما ١٠٢ ب
- مررت بهي يا فتى ١١٨٦
- مررت على ماحوز للمسلمين ١٩٥ ب
- مرة يحفرها ١٤٧
- مرة ذات زمان ١١٥٣
- مرة في زمان ١١٥٣
- مسجد الجامع ١١١٠
- معديكرب ١١٥٩
- ملحقة جديد ١١٧٧
- مكة ١٢٤

١٣٦	- من أثنائي فآتيه	- نعم للرجل	١٠١ أب
١٦٠	- من تضرب علامه	- نعم رجلا زيد	١٢ أب
١٥٦	- من باتيك أو يحدثك	- نعم الرجل يقوم وعندك	١٠٨ أب
٣٨ أب	- من يضرب علامه	- نعم الرجلان	١٢٦
١٢٠٦	- منان	- نعم عندك (لا يجوز)	١٠٨ أب
١٢٠٦	- مات	- نعم غلام الرجل	١٠١ أب
-	- منب لك (من أب لك) ٢٤ أب،	- نعم العرس الدابة	١٢ أب
١١٧٨، ١٨١ أب	-	- نعم الفرس الدابة التي كانت عندك	١٢ أب
١٩	- منثأ	- نعم قام (لا يجوز)	١٠٨ أب
١١١	- منطلق زيد	- نعم ما صنعت	١٢ أب
١١٦٠	- منك وعنك	- نعمت المرأة	١٩٤
١٢٠٦	- منه ؟	- نعم المرأة هند	١٠٢ أب
١٢٠٦	- منون ؟	- نفلت في فروته فعصاني	١٩٥ أب
(النون)	-	- فكدا له وجهيدين	١٩٥ أب
١٩٦ أب	- ناقة سوداء	- نهاني ربي	١١٨ أب
١٩٤ أب	- لنجاءكم	(الهاء)	
١١٥٩	- نزل أبوك على جعفر	- هذا ابن عرس مقبل	١٥٣ أب
١٩٧	- نزلت على شغل على زيد	- هذا أفعي	٢٠٥ أب
٨٩ أب	- نسوة صفر (لا يجوز)	- هذا امرؤ	١٦٠
٨٨ أب	- نشدتك الله إلا فعلت	- هذا بعليك ورامهرمز	١٥٩ أب
١٩١	- نشدتك الله لما فعلت	- هذا بكر	٢٠٥ أب
١١٢	- نعم أخو قوم زيد	- هذا بلالاباذ	١٥٩ أب
١٢ أب	- نعم الأصفهاني العسل	- هذا حلو حامض	١٠٦ أب، ١٨٧
١٢ أب	- نعم البصري الرجل	- هذا خالد	٢٠٥ أب
١٢ أب	- نعم البغدادي الثوب	- هذا خمسة عشر آخر	١٥٩ أب

- هذا خمسة عشر قد جاء ١١٥٩
- هذا حير منه ١٢٨ب
- هذا رجل قائم فيها ١١٦٣
- هذا رجل طريف كاتب ١١٤٤
- هذا زيد قائما ١٢٥ب
- هذا زيد يوم الجمعة (لا يجوز) ١٢٥ب
- هذا شر منه ١٢٨ب
- هذا شعر مصنوع ١٢٧ب
- هذا ضارب زيدا طريف ٢٠٠ب
- هذا ضارب طريف زيدا ١١٧٣
- هذا ضارب زيدا (قبيح) ١١٧٣
- هذا عامر ١٦٠ب
- هذا قحاح الامر وصحاحه ١١٩٥
- هذا كفا وهذا كفا ١٩٩
- هذا لهو يا فتى ١١٨٦
- هذا مار بزيد امس ١٧٤ب
- هذا المرء ١٦٠
- هذا مسلمين فاعلم ١٣٨
- هذا وجهه ١٢٠٦
- هذا يشابه الاثواب في الدار ١٧٥
- هذا يوم قام زيد ١١١٨
- هذه ثلاث من الابل ذكور ٢٠٠ب
- هذه عشري ٥٢ب
- هذه فتيا حائرة ١١٩٥
- هذه قصبة طانة ١٩٦ب
- هذه مئب من الدراهم ١٩٤ب
- هذه المرأة التي اتروحا فهي طالق ١٠٤
- هل ان تاتني أنك (لا يجوز) ١٤٨
- هل تستطيع ان تعيسي في حاجتي ٢٠٤
- هل من رجل قائم ٧٩ب
- هلا تقول ذاك ٤٥ب
- هم يضربونني ١٤ب
- هما صاربانك غدا (لا يجوز) ٦٢ب
- هما يضرباني ١٤ب، ١١٥
- هند كما ترى ١٩
- هنت كما ترى ٨ب
- هو اشعر الناس بشرو غيره ١٩ب
- هو امور الناس بالمعرف ١٠٥
- هو ضارب زيد غدا ١٣٩
- هو كائن اخيك ١٣٩ب
- هو يخشى القوم (لا يجوز) ١٨١
- هو يخشاني ١١٥
- هو يرم القوم ١١٨١
- هو يصحك لمح البرق ١٥٠
- هو يضربني ١٤ب
- هو يغز القوم ١١٨١
- هو يغزويك ١٨١ب
- هي الرجال ٢٣ب
- هي النساء ٢٣ب

(الواو)	
- واذر عاتيه	١١٨٢
- وا امير المؤمنيناه	١٢١
- واربدهاه	٢٠٥
- وريد است الفارس السطلاه	٢١
- واطهرهوه	١٨١، ١٨٦
- واغلاماه	٢٠٥
- وامن حمير بر رمزماه	١٢١
- وامن يرميه	١٨١
- وامن يفرزه	١٨١
- وانقطع ظهريه	١٨١، ١٨٦
- واحده بشرى	١٥٩
- واحده حمراء	١٥٩
- والله انفل	٤٥
- والله اقوم	٤٥
- والله ان اثيتني فلا آتيتك (لا يجوز)	٤٨
- والله ان اثيتني لا آتيتك	٤١
- والله ان اثيتني لا آتيتك	٤٨
- والله ان تاتي لا آتيتك	٤٠
- وله ريد لا صريه (لا يجوز)	٤٩
- والله شر اثيتني لا آتيتك	٤٨
- والله شر اثيتني لا آتيتك	٤٠
- والله شر لم تاتي آتيتك (لا يجوز)	٤٨
- والله لا افعل لا افعل	٤٠
- والله لزيد اضربه	٤١
- والله لزيد ضربه	٤٠
- والله لزيد لا ضربه	٤١
- والله لو الله لا فعلن	٤٠
- والله ما ياتي الحشي حتى يعضص	
- والله ما ياتي الحشي حتى يعضص	٢٠٠
(الياء)	
- يا ايها الجاهل ذا النزي	١٨٢
- يا ايها الرجل	١٧٥، ١٢١
- يا ايها الرجل زيد	١٤٩
- يا ثب	٣٠
- يا ثلاثة وثلاثون	١٨٠
- يا جارية ادرني الوساد	٨٥
- يا الرجل اخوك	١٨٨
- يا رجل تقول ذاك (لا يجوز)	٦٢
- يا رجل خير منك	١٦٢
- يا زيد	١٤٧، ٧٢
- يا زيد تقول ذاك (لا يجوز)	٦٢
- يا زيد الحسن الوحه	١٦٢
- يا زيد رجلا صالحا	١٠١
- يا زيد الطويل	١٨١
- يا زيد الطويل ودو الحمة	٨١
- يا زيد الطويل ذو الحمة	٨١
- يا زيد الظريف	١٢١
- يا زيد واخا عمرو	٨١

١٩	- يا هتاه	١٨٠	- يا صلحة وزيدا
١٨	- يا هتاه أقبلي	٧٢ب	- يا ثريد
٨ب	- يا هنتي أقبلا	١١٠١	يا للياس
١٨	- يا هنون أقبلوا	١٣٨	يا مسلم أقبل
١٨	- يا هوباه أقبلوا	١٨	يا هس
٨ب	- يا هني أقبلا	٨ب	- يا هن أقبل
٨ب	- يا هني أقبلوا	٨ب	- يا هتات أقبلن
١٦٤ب	- يذهب زيد	١٨	- يا هتاه أقبلن
١٨١ب	- يرميخاك	١٨	- يا هنان أقبلا
٦٢ب	- يضربانه	١٨	- يا هتانيه أقبلا
- يطبل النشوة ويقضي بالمشوة		٨ب	- يا هناه
٥١ب	ويقبل الرشوة	١٨	- يا هناه أقبل
١٦٤ب	- يعلم الله	٨ب	- يا هنت أقبلي
١١٦٥	- يقوم زيد فيضرب	٨ب	- يا هنت أقبلي
١١٦٥	- يقوم زيد ويضرب	٨ب	- يا هنتان أقبلا
		١٨	- يا هنتانيه أقبلا



٥ - فهرس القوافي

الصفحة	القائل	البحر	القافية
			(ء)
١١٩٠	قيس بن الخطيم	الطويل	وراءها
			(ء)
١٩٦	الفرزدق	الطويل	جرء
١١٥٤	حسان بن ثابت	الوافر	سوء
١١٣٠	الحارث بن حلزة	الخفيف	لبلاء
	انظر البلاء	الخفيف	كفاء
			(ء)
١٩٢ ب	الفرزدق	الطويل	برشائها
١١٤٤ ب	ابن دريد	الكامل	الرقباء
١١٨٨	أبو المقدم	الرجز	وللها
١١٨٨	أبو المقدم	الرجز	جداء
١٩١ ب	رؤبة	الرجز	أضما
١٩١ ب	أبو زيد	الخفيف	استواء
			(ب)
١٩٥ ب	-	الرجز	الرقب
١٩٨	-	الرجز	العصب
١٩٨	-	الرجز	وحررت
			(ب)
١١٣ ب	ابن أبي عيينة	الطويل	نحب
١١٣ ب	ابن أبي عيينة	الطويل	ر
١١٣ ب	ابن أبي عيينة	الطويل	عذب
١١٣ ب	ابن أبي عيينة	الطويل	بها

المصمحة	القائل	البحر	القافية
١١٣ أ	أبي أبي عيينة	الطويل	الحنا
١١٩ أ	الأعشى	الطويل	أريما
١١٤٦	عبد الله بن الزبير	الطويل	أقربا
١١١٥	الخطيئة	اليسيط	عانتب
١٢٠٣	كثير	الواحر	أو أصابا
٨٥ ب	-	الرجز	ربا
٨٥ ب	-	الرجز	ركبا
٨٥ ب	-	الرجز	قأبا
١٨٦، ١١١٠ أ	رؤية أو ربيعة بن صبيح	الرجز	سببنا
	انظر الحشورة في الرجز	الرجز	مُعقربا
٤٢ ب	أبو عون الحرمازي	الرجز	ذبا
٤٢ ب	أبو عون الحرمازي	الرجز	بصبا
٤٢ ب	أبو عون الحرمازي	الرجز	عجبا
			(ب)
١٢٦ ب	الكميت	الطويل	ونحسب
٥٢ ب	الكميت	الطويل	ونكسب
١١٦١	الكميت	الطويل	مشرَّب
١١٩٢	الكميت	الطويل	وأغصب
١١٠١	نصيب	الطويل	راكب
١٩٧ أ	أبو الطمحنان أو لقيط	الطويل	صاحه
٩٦ ب	الفرزدق	الطويل	واهه
١٣ ب	الفرزدق	الطويل	يقاربه
١٢٠٣		الطويل	وصاحه
٢٤٩	سويد بن الطويلة	الطويل	إهابها

الصفحة	القائل	للبحر	الغنية
١١٥ ب	حميد بن ثور	الطويل	رُكُوبُ
١٩٦	ضايئ الرحمي	الطويل	لَعَرِبُ
١٢٥	جرير	السيط	العربُ
١٧٣		السيط	ديبُ
١٨٣ ب	ابن أحمر	الواحر	كَدَابُ
١٨٦	-	الرجز	رُكْبُهُ
٧٠ ب	دكين بن رجاء	الرجز	تَرْبُهُ
١٩٤	القناني	الرجز	صاحِبُهُ
١٩٤	القناني	الرجز	جانبُهُ
١٩٣	أبو الدقيش	الرجز	تَرَابُ
١٩٣	أبو الدقيش	الرجز	تَوْرَابُ
٧٤ ب، ١٢٥	عبيد الله بن قيس الرقيات	المسرح	مُطَلَبُ
٤ ب	محمد بن حازم	المتقارب	الموكِبُ
٤ ب	محمد بن حازم	المتقارب	تستصحبُ
			(ب)
١٩٨	مالك بن أبي الأنباري أو للمراذي	الطويل	الكَرْبُ
٢٢ ب	طفيل الغنوي	الطويل	الْمُتَنَسِّبُ
١٨٦ ب	طفيل الغنوي	الطويل	الْمُتَارِبُ
٢٠٤	طفيل الغنوي	الطويل	وَتَرْكَبُ
	انظر: وتركب	الطويل	وَتُسْتَهَبُ
٢٠١	النايعة	الطويل	الخوارجُ
٤ ب	الحارث بن خالد أو غيره	الطويل	المواكبُ
١٢	صفي الغني أو أبو ذؤيب	الطويل	والعصائبُ
١٣٩ ب	ذو الرمة	الطويل	المحائبُ

القافية	المحرر	القائل	الصفحة
اعرف	الطويل	أم فروة الغطفانية	١٣٢ ب
الأراب	الطويل		١٩٣
رابي	البسيط	الفرزدق	١٩٩ ب
مكروب	البسيط	الباغة	٢١٧
الإياب	الوافر	منذر بن حسان أو عميرة بن طرام	١٧٨ ب
الإهاب	الوافر	منذر بن حسان أو عميرة بن طرام	١٧٨ ب
مقاب	الوافر	-	٢٠ ب
المقطوب	الوافر	أبو عبد الرحمن العطوي	٢١٧٠
ربيب	الوافر	أبو عبد الرحمن العطوي	٢١٧٠
المقوب	الوافر	أبو عبد الرحمن العطوي	٢١٧٠
ذيب	الوافر	أبو عبد الرحمن العطوي	٢١٧٠
جديب	الوافر	أبو عبد الرحمن العطوي	٢١٧٠
رحيب	الوافر	أبو عبد الرحمن العطوي	٢١٧٠
الأديب	الوافر	أبو عبد الرحمن العطوي	٢١٧٠
كثيب	الوافر	أبو عبد الرحمن العطوي	٢١٧٠
الرقيب	الوافر	أبو عبد الرحمن العطوي	٢١٧٠
الأريب	الوافر	أبو عبد الرحمن العطوي	٢١٧٠
باباب	الكامل	ابن هرمة	٢٠٤
(ت)			
جئت	الطويل	مختلف فيه	١٠٤ ب
رئت	الطويل	مختلف فيه	١٠٤ ب
نحلت	الطويل	مختلف فيه	١٠٤ ب
وعارت	الطويل	زهير بن مسعود	٢٨٧
وآرت	الطويل	زهير بن مسعود	٢٨٧

الندوة	المحرر	القائل	لصفحة
مشارت	الطويل	زهير بن مسعود	١١٨٧
شُيتُ	الوافر	قصي بن كلاب	١١٥٦
شملة	الرجز	-	١٢٠١
مُفمرات	الرميل	-	١٩٦
بمسجة	السريع	كعب بن مطرود	١١٧
وأموات	السريع	كعب بن مطرود	١١٧
(ج)			
أهوجا	الرجز	المعاج	١٢٠١
أهروجا	الرجز	المعاج	١٧٩ب
رَجُوجا	الرجز	المعاج	١٧٩ب
(ج)			
لدرريح	السريع	ابن أبي الشيص	١٠٩ب
الصهرريح	السريع	ابن أبي الشيص	١٠٩ب
ودماليج	السريع	ابن أبي الشيص	١٠٩ب
(ح)			
فأستريحها	الوافر	المغيرة بن حبناء	١٦٥ب
ورُمها	الكامل	عبد الله بن الزمعي	١٠ب، ١٧٧ب
قَسِيحها	الرجز	أبو النجم	١١٦٦
هسثريحها	الرجز	أبو النجم	١١٦٦
(ح)			
كانح	الطويل	أوس بن حجر	١٨٢
رامح	الطويل	ابن مقبل	١٧
المسارح	الطويل	ابن مقبل	١١٨
انطوائح	الطويل	نهشل بن حري أو غيره	١٣ب

المقفية	البحر	القائل	لصفحة
السُّوحُ (ح)	البسيط	أبو ذؤيب	٢٢ب
إصباحي	البسيط	أوس أو عبيد بن الأبرص	١٦٦
رَصَّاح (ح)	الرجز	أبو النجم	١٢
طَبَّاح (د)	البسيط	طرفة	١٣٦ب
وَعْدُ	الرملي	إسحاق الموصلي	١٨٣
وَكْبِدُ	الرجز	-	١٧٥ب
لَا تَرْدُ (د)	الرجز	-	١٨٢
مُخَلَّدُ	الطويل	مختلف فيه	١٨٣
فَاعْبِدَا	الطويل	الأعشى	١١٧
الشُّرْدَا	البسيط	عبد مناف الهذلي	١٧١
غَدَا	البسيط	عمر بن أبي ربيعة	١٥٤
الجلادا	الموافر	كعب بن زهير	١٥٢
السَّفَادَا	الموافر	كعب بن زهير	١٥٢
مَوْعِدَا	الكامل	الأعشى	١٨٤
أَحَدَا	الكامل	-	١٠٦
رَاشِدَا	الرجز	أبو النجم	١٦ب
أَبَدَا	الرجز	-	١٠٥ب، ١٢٣
أَحَدَا (د)	الرجز	-	١٠٥ب
يُحَلَّدُ	الطويل	مسكين الدارمي	١٧٧

الصفحة	القائل	البحر	القافية
١٧٢	أوس بن حجر	الطويل	تُرْعَدُ
١٥٦ ب	ذو الرمة	الطويل	وعبيدُها
١٨٣	أبو قابوس الخيري	البيسيط	أحدُ
١٨٣	أبو قابوس الخيري	البيسيط	يعدُ
١٨٣ ب، ١٨٤	ورقة بن نوفل	البيسيط	وسودُ
٥٥ ب	ورقة أو غيره	البيسيط	والجمدُ
٥١ ب	ذو الرمة	البيسيط	تقييدُ
١٥٦	جرير	الوافر	اعبيدُ
١٢٥ ب	جرير	الوافر	الوقودُ
١٠٦	ساعدة بن العجلان	الوافر	اللهيدُ
(د)			
١٤٥ ب	أبو ذؤيب	الطويل	بعدي
٢٤ ب	طرفة	الطويل	وازددُ
١٠٤ ب	طرفة	الطويل	بمؤيدُ
١٢٠٣	طرفة	الطويل	أرفدُ
١٦٧	طرفة	الطويل	مُخلدي
	انظر تُرْعَدُ	الطويل	تُرْعَدُ
٢٥ ب	الأشهب بن رُميلة	الطويل	حالدُ
١٩٤	ذو الرمة	البيسيط	السدُ
١٨٤	المتلمس	الوافر	مُستمدُ
١٧٨	قيس بن زهير	الوافر	ريادُ
١٩٧ ب	يزيد بن الصعق	الوافر	بزادُ
	انظر يثَارُ	الكامل	يُقَصْدُ
٢٠٤ ب	بشار بن برد	الرجز	بعدي

الصفحة	القائل	المحرر	لقافية
٢٢٣	حميد الأرقط	الرجز	قدي
١١٢٢	الاعشى	المتقارب	أصاها (ر)
١١٠٢	الافوه الأودي	الطويل	المقر
١١٣٩، ١٤٦، ب	الكميت	الكامل	الأحابر
١٧٠ ب	-	الرجز	البشر
١١٢١، ١١٥٤ ب	-	الرجز	السحر
٧٨ ب	أبو محمد الفقعسي	الرجز	الغبر
٩٦ ب	العجاج	الرجز	وتدر
١١٦	امرؤ القيس	الرملي	وضر
٧٨ ب	طرفة	الرملي	النمر
١٢١ ب	امرؤ القيس أو ربيعة النمرى	المتقارب	النصر
٦٨ ب	أوس بن حجر	المتقارب	لم يطر
١٨٢ ب	أبي بن سلمى	المتقارب	(ر)
٤٦ ب	ذو الرمة	الطويل	قفا
٤ ب	ابن ميادة	الطويل	صبر
١١٩٩، ١٥٤	امرؤ القيس	الطويل	جرجرا
٧٣، ١٦٨ ب	الشماع	الطويل	الموترا
١١٧٨	ابن مقبل	الطويل	اتعدرا
١٢٦، ١٧ ب	النايفة الجعدي	الطويل	تعقرا
٤ ب	النايفة الجعدي	الطويل	أطهرا
٣٠ ب	حذيفة الهذلي	الطويل	ومشرا
١٩٥ ب	-	الطويل	شاكرا

الصفحة	القائل	البحر	القفية
٥٠ ب	الفرزدق	البسيط	انتمرا
٥٠ ب	الفرزدق	البسيط	شبرا
٥٠ ب	الفرزدق	البسيط	والحجرا
١٧٢	عنتر	الوافر	عمارا
٦٨ ب	الفرزدق	الوافر	افتقارا
١٤٩	الاعشى	الكامل	الحزارة
٦١ ب	صفية بنت عبد المطلب	الرجز	تمرا
٦١ ب	صفية بنت عبد المطلب	الرجز	صقرا
١٣٠	أبو النجم المعلي	الرجز	حرا
١٣٠	أبو النجم المعلي	الرجز	شرا
١٣٨، ١٠٠	-	الرجز	التمرة
١٣٨	-	الرجز	حبرة
٩٦ ب	المعاج	الرجز	الحشورة
١٠٨	المعاج	الرجز	احجارا
٢٠١	-	الرجز	شطيرا
٢٠١	-	الرجز	او اطيرا
	انظر شطيرا	الرجز	شنطيرا
١٣٦ ب، ١٧٧ ب	أبو دؤاد	المتقارب	نارا
١٧١، ١٦٧	المسيب بن علس	المتقارب	عقارا
١٩٣	الاعشى	المتقارب	وصارا
٢٠٤	الاعشى	المتقارب	بصيرا
١٣٣	الاعشى	المتقارب	اعتارارا
			(ر)
١٢٩	المجنون أو أبو صخر الهذلي	الطويل	عمرو

الصفحة	القائل	البحر	انقافية
٤٩ ب	ذو الرمة	الطويل	القطرُ
١٤٩ ب	الفرزدق	الطويل	مُتيسرُ
٩٨ ب	لبيد	الطويل	جعفرُ
١٢٦ ب	ذو الرمة	الطويل	أصنورُ
١٤٦	ورقاء بن زهير أو قيس بن زهير	الطويل	عامرُ
١٢٠٣	لبيد	الطويل	تدائرُ
	انظر تدائرُ	الطويل	تدائرُ
١٢٦ ب	ذو الرمة	الطويل	ناظرُ
١٨٢ ب	—	الطويل	طائرُ
١٤٩ ب	الفرزدق	الطويل	تصاهرُ
١١٥١	أبو ذؤيب الهذلي	الطويل	واقترارُها
٩٦ ب	أبو ذؤيب الهذلي	الطويل	سارُها
١١٠٠	أبو ذؤيب الهذلي	الطويل	قصارُها
	انظر صميمُها	الطويل	يجارُها
٢٠١ ب	الأحيمر السعدي	الطويل	أطيرُ
١٩٣	الفرزدق	الطويل	أزورُها
١٤	ثوبة أو رجل من الضباب	الطويل	صبرُها
١٣٠ ب	الفرزدق	البسيط	بشرُ
١١٤٨	الأخطل	البسيط	ثورُ
١١٠١	الأعشى الباهلي	البسيط	المرفرُ
٥٠ ب	قتادة اليشكري	البسيط	السفرُ
٥٠ ب	قتادة اليشكري	البسيط	الشجرُ
١١٨٢	ابن المعتز	البسيط	تسترُ
١١٥٧	الخنساء	البسيط	وإديارُ

الصفحة	القائل	البحر	القافية
١٦٩	أوس بن حجر	البسيط	تَكْبُرُ
١٦٩ ب	أوس بن حجر	البسيط	الْحُورُ
١٣٤ ب	حريث بن جبلة أو جبلة بن الحوي	البسيط	دهار بر
١٢٧ ب	خداش بن زهير أو غيره	الوافر	حمام
١٢٢	-	الكامل	و مستثبت (ر)
١٢٢ ب	القلمس	الطويل	لحمر
١٢٢ ب	القلمس	الطويل	لدهر
١٩٦	نصيب	الطويل	ضمير
١٩٣	-	الطويل	يتشتر
١٩٧	-	الطويل	المسهر
١١٦	ابن مقبل	البسيط	الدكر
٨٢ ب، ١٩٢	الراعي أو القتال	البسيط	الأحر
	انظر عظم	البسيط	فصر
١٥٨	سالم بن دارة	البسيط	عار
٣ ب	الكميت	البسيط	إتاري
	انظر في الطويل: فضلا	الوافر	الحمار
١٣٧	زهير بن أبي سلمى	الكامل	يفري
١٧٧	أبو كبير الهذلي	الكامل	الأعمر
١٥٣ ب	-	الكامل	الأوبر
١٤٠	عامر بن الطفيل	الكامل	يثار
١٧١	عمران بن حطان	الكامل	الداير
١٧١	رجل من بني مرة	الكامل	الداير
١٨٠	الفرزدق	الكامل	عشار

الصفحة	القائل	البحر	القافية
	انظر عشار	الكامل	عشاري
٢١٨٢	ابن المعتز	الرجز	تُكدر
٢٢١ب، ٢٢٢	-	الرجز	احمر
١٩٣ب	-	الرجز	بالظواهر
١٩٣ب	-	الرجز	الحماجر
٣ب	الدهناء بنت مسحل	الرجز	والتؤرور
١٥١ب	أبو النجم	الرجز	أسير
٥٥ب، ١٥٣ب	الاعشى	السريع	الفخر
٨٦ب	أبو العتاهية	المتقارب	ذِكْرُه
٨٦ب	أبو العتاهية	المتقارب	قبره
٨٦ب	أبو العتاهية	المتقارب	عمره
٨٦ب	أبو العتاهية	المتقارب	أمره
٨٦ب	أبو العتاهية	المتقارب	عُسْرُه
٨٦ب	أبو العتاهية	المتقارب	شُرُه
٨٦ب	أبو العتاهية	المتقارب	دَهْرُه
٨٦ب	أبو العتاهية	المتقارب	سِتْرُه
٨٦ب	أبو العتاهية	المتقارب	نَصْرُه
٨٦ب	أبو العتاهية	المتقارب	حَفْرُه
٨٦ب	أبو العتاهية	المتقارب	حَشْرُه
٨٦ب	أبو العتاهية	المتقارب	طَمْْرُه
٨٦ب	أبو العتاهية	المتقارب	ثَغْرُه
٨٦ب	أبو العتاهية	المتقارب	نُطْرُه
٨٦ب	أبو العتاهية	المتقارب	إِثْرُه

الصفحة	القائل	المحرر	التقنية
			(ر)
٨٠ ب	-	الرميل	ورء
٨١ ب	-	الرميل	نكره
١٥٤ ب	الخنساء	المتقارب	برء
			(ب)
١٨٢، ١٨١	رؤية	الرجز	النشري
			(س)
١١١٥	العجاج	الرجز	امسا
١١١٥	العجاج	الرجز	خمس
			(س)
	انظر الكروب	الطويل	المكس
١٤٦ ب	مالك بن خالد الهذلي	البسيط	قرناس
١٤٧ ب	مالك بن خالد الهذلي	البسيط	لباس
١٤٧ ب	مالك بن خالد الهذلي	البسيط	إيجاس
١٢٣ ب	المثلث	البسيط	السوس
١٥٦ ب	أعرابي	الوافر	والرؤوس
			(س)
١٠٨ ب	-	البسيط	انس
١١٥ ب	زياد الأعجم أو غيره	الوافر	امس
١١٥ ب	زياد الأعجم أو غيره	الوافر	شمس
١٠٨ ب	-	الوافر	ضروس
١١٥ ب	قس بن ساعدة أو تبع بن الأقرن	الكامل	شمسي
١١٥ ب	قس بن ساعدة أو تبع بن الأقرن	الكامل	كالورس
١١٥ ب	قس بن ساعدة أو تبع بن الأقرن	الكامل	أمس

القافية	البحر	القائل	الصفحة
واخمس	الكامل	خَزَز بن لوزان أو خالد بن المهاج	١٧٧ ب
المعرس	المسرح	طرفة أو مصنوع	١١٥٥
(ش)			
جَحْمَر ش	المرجز	ريّام بن عقّال	١٥٥
(ص)			
لوقئصا	الطويل	الأعشى	١٥٥
الأحوص	الطويل	الأعشى	١٢٣، ١٨٨
حائصا	الطويل	الأعشى	١٥٥
رقصا	المرجز	أعرابي	٦٣ ب
توقصا	المرجز	أعرابي	٦٣ ب
(ص)			
الخاصي	الكامل	أمية بن أبي عائذ	١٢٤ ب
ولا تعصيه	المتقارب	مختلف فيه	١٨٦
(ض)			
قابص	الطويل	قيس بن جروة الطائي	١٠٤ ب
لنابض	الطويل	قيس بن جروة	١١٣٣
المضائض	الطويل	قيس بن جروة	١٣٣ ب
الأرض	الطويل	أبو خراش الهذلي	١١٢٣
(ض)			
المعتاص	الكامل	أبو الشيبص	١١٩٨
نقصي	المرحز	الأغلب العجلي	١١٩
(ط)			
وأحتط	المرجز	العجاج	١٩٣
يحلط	المرجز	العجاج	١٩٣

الصفحة	القائل	البحر	انقافية
١٩٣	العجاج	الرحر	قطُ (ط)
٢٤٧ ب	العجاج	الرحر	السياط
١٢٣ ب	أسامة بن الحارث الهذلي	المتقارب	الساشط (ع)
١١٩٦	-	لرجز	الضبيغ
١٨	سويد بن أبي كاهل	الرمل	لم يُطع
١٥ ب	السفاح اليربوعي	السريع	راعُ (ع)
١٧ ب	متمم بن نويرة	الطويل	فاسمعا
١٧ ب	متمم بن نويرة	الطويل	ومصرعا
١٦٢ ب	متمم بن نويرة	الطويل	قبيحعا
٤ ب	الكلحية	الطويل	تقطعا
٦٧ ب	جرير أو عمرو بن شاس	الطويل	أشعنا
١١٥٤	عمر بن أبي ربيعة	الطويل	مولعا
	انظر مولعا	الطويل	موزعا
١٨١ ب	نابط شرا	الطويل	مجمعا
	انظر مجمعا	الطويل	مصرعا
	انظر يوسعُ	الطويل	نوسعنا
١٥٥	الاعشى	البسيط	واصلعنا
١٥٥	الاعشى	البسيط	والرُمعا
٣١ ب	العجاج	الرجز	رواحعا (ع)
١٦٦	أبو تمام	الطويل	مدفعُ

القافية	البحر	القائل	الصفحة
أصعُ	الطويل	العُجير السلولي	١٩٧ ب
يُمنعُ	الطويل	انظر يُحلّدُ	
اكتعُ	الطويل	-	١٤٠، ١٨٣
نمّعُ	الطويل	أوس بن حجر	٦٩ ب
يوسّعُ	الطويل	أبو الحسنحاس	١٦٣، ١٥١
يُمنّعُ	الطويل	انظر يُحلّدُ	
ركعُ	الطويل	النايفة	١٧٢
تُراجعُ	الطويل	النايفة	١٩٦
وازعُ	الطويل	النايفة	١١٩ ب
واسعُ	الطويل	النايفة	١١١٠
الأصابعُ	الطويل	الفرردق	١٩٥ ب
ومائعُ	الطويل	ذو الرمة	١١٠٠
وواسعُ	الطويل	ذو الرمة	١١٠٠
لمشتايغُ	الطويل	حميد بن ثور	١٩٩ ب
أكارعهُ	الطويل	حسن	١١٤٠
(ع)			
السماذعُ	الطويل	ذو الرمة	١٢٠١
أصنعُ	المرجز	أبو النجم	١٤٣
(ف)			
يَتَحَنَّفُ	الطويل	كبشة بنت معديكرب	١٧ ب
نُقدُ	الطويل	الفرردق	٤٦ ب
عارفُ	الطويل	مراحم العقيلي	٩٦، ١٤٣ ب
عاطفُ	الطويل	انظر الموترا	
اللُجفُ	البسيط	أوس بن حجر	١٠١ ب

القافية	البحر	القائل	الصفحة
أرصفُ	البسيط	جرير	١١٩٧
مختلفُ	المسرح	عمرو بن أمي القيس	١٧٦، ١٩٦
(و)			
شاهي	الوافر	بشر بن أبي خازم	٢١٥٨
الشعوف	الوافر	ميمون بنت بحدل	٢٤٦
أعراف	لرجز	العجاج	١١٢٤
تجف	لمسرح	-	١٢٠٣
(ق)			
دقيقا	الرجز	العداقرى أو سكين بن نضرة	١١١٠
حنّفة	المتقارب	شيم بن خويلد	١٤٠ ب
(ق)			
وتحقّ	الطويل	ذو الرمة	٧٠ ب
بطوارقُ	الطويل	عبّيس بن شيخان	١١٢١
صديقُ	الطويل	الإمام علي بن أبي طالب	١٨٥
ضريقُ	الطويل	الأخطل	٥١ ب
صديقُ	الطويل	-	١٨٦
عروقها	الطويل	أبو محجن	١٩٧ ب
(ف)			
عُقي	المسيط	إبراهيم بن الأغلب أو محمد الزيات	١٢٦ ب
واقى	الوافر	المرار	١٩٨
كالخاق	الوافر	المرار	١٩٨
لراقي	الوافر	المرار	٢٩٨
سراق	الوافر	المرار	١٩٨
لمرق	الرجز	-	١٧٨ ب

الصفحة	القائل	البحر	انقافية
١٠١ ب	عمارة بن طارق	الرجز	طارق
١٠١ ب	عمارة بن طارق	الرجز	والأصدق
١٩١	رؤية	الرجز	صديقها
١٤٦	محمد بن حازم أو جعفران الموسر	السريع	انطرق
١٤٦	محمد بن حازم أو جعفران الموسر	السريع	الخلق
			(ك)
١٨٧	أبو الأسود	الطويل	هنالكما
١٨٩ ب	حميد الأرقط	الرجز	إياك
١٨٦ ب	رجل من حمير	السريع	قفنكا
			(ل)
١٦ ب	الكميت	الطويل	الأبل
٢٣٩	بعض الأعراب	الرجز	يقتل
٢٣٩	بعض الأعراب	الرجز	يشكل
١٦٦	جهم بن سبل	الرجز	وتل
١٧ ب	ليبد	الرمل	واعتل
١٢٤	ابن الزبيري	الرمل	وقبل
			(ل)
١٥٦	ابن أحمر وقيل غيره	الطويل	فضلا
٢٦٩	أوس	الطويل	تسريلا
١ ب	ابن مقبل	الطويل	يتعلملا
١٧٩	عدي بن زيد	البسيط	سالا
٢٧٦	الأخطل	البسيط	خملا
٢٩٣	ذو الرمة	الوافر	بلا
٦٩ ب	ذو الرمة	الوافر	قلا

الصفحة	القائل	البحر	القافية
١٣٦ ب	ذو الرمة	الوافر	المر لا
١٤٠ ب	أرطاة بن سهية أو النمر	الوافر	قليلا
١٢١ ب	الأحطل	الكامل	الأغلا
٨٤ ب	الأعشى	لكامل	رواها
١٢٩ ب	أسماء بنت حارثة أو الكميث	لكامل	سهبالة
١٥١	قتادة المشكري	الرجز	وخلا
١٥١	قتادة المشكري	الرجز	صلا
١٥١	قتادة المشكري	الرجز	سلا
	انظر: الككل	الرجز	كلكلا
١١٢	الأعشى	المنسرح	مهلا
			(ل)
١٩ ب	أبو الخطار الكلبي أو بشر الكلبي	الطويل	عذر
١٧٩	أوس بن حجر	الطويل	تأمل
١٩٠	أوس بن حجر	الطويل	عل
١٥٢	كعب بن زهير	الطويل	مُعول
١٥٢	كعب بن زهير	الطويل	يتمون
١١٩	النمر بن ثولب	الطويل	يُفعل
١٩ ب	الأحطل	الطويل	يُفعل
١٠٩	بشر بن عمرو	الطويل	منحل
٥٥ ب	النايفة	الطويل	روايل
١٥٦	النايفة	الطويل	قائل
١٧ ب	ابن مقبل	الطويل	عائله
٦٦ ب	حارثة بن بدر	الطويل	حامه
١٣١، ١٧٩	-	الطويل	بلايه

الصفحة	القائل	البحر	النقابة
١١٧٩	ابن مقبل	الطويل	صواهله
١٦٦ ب، ٢٦ ب	الاعشى	البسيط	الرجل
١٧٥ ب	المتحل الهذلي	البسيط	نفسه
	انظر سهيل	الوافر	سهيل
١٨٣ ب	-	الوافر	طلل
	انظر أزورها	الوافر	أناها
١٩٨ ب	الخبيل	الوافر	فصول
١٧٣ ب	الفرزدق	الكامل	اليل
١١٠٢	الأحوص	الكامل	لاميل
١٢٦	جرير	الكامل	وتهيل
١٢١ ب	جرير	الكامل	قتيل
١٤٦	عطفان بن أبيف	الرجز	جلاجل
١٤٦	عطفان بن أبيف	الرجز	أجل
١١١٠	-	الرجز	أهولها
١١١٠	-	الرجز	هلاها
١٣٥ ب	الكميت	المتقارب	المثقل
	انظر الأكحل	المتقارب	الأكحل
	انظر المنصل	المتقارب	المنصل
			(ب)
٨٨ ب	الفرزدق	الطويل	مثلي
١١٥٤	حاتم أو غيره	الطويل	العصر
١٠٨ ب	جرير	الطويل	دبل
٧٧ ب	امرؤ القيس	الطويل	فخومل
١٧٨	امرؤ القيس	الطويل	بامثل

القافية	البحر	القائل	الصفحة
تُسلي	الطويل	امرؤ القيس	٧٨ ب
يُمسلي	الطويل	امرؤ القيس	٧٨ ا
وتجمل	الطويل	امرؤ القيس	٧٧ ب
جلجل	الطويل	امرؤ القيس	٧٧ ب
مُجج	الطويل	امرؤ القيس	١٧٧ ب
تَقْصِل	الطويل	امرؤ القيس	١٨ ب
يَبْدِل	الطويل	امرؤ القيس	٢٠١
بالاجادل	الطويل	أبو ذؤيب	٢٣٣
الغوافل	الطويل	حسان بن ثابت	١٣٠ ب
البياتل	الطويل	الكميت	١٧٣ ب
هوامل	الطويل	-	١١٩
يقول	الطويل	كعب بن سعد	١٤٦
طملال	البسيط	أوس	١٦٩
يليل	الوافر	زُفر بن الحارث أو جرير	١٥٤ ب
سُهِّل	الوافر	زُفر أو جرير	١٥٤ ب
إلال	الوافر	النايفة	١٧٢
العوالي	الوافر	الحارث بن زهير	١٩٢ ب
بلال	الوافر	الحارث بن زهير	١٩٢ ب
الحلال	الوافر	الحارث بن زهير	١٩٢ ب
دقتل	الكامل	-	٢٠٣
الباطل	الكامل	جرير	٢٢٩
طحل	الهمز	الفند التيماني	١٢٠ ب
عَبْهَل	الرجز	منظور بن مرثد	١٨٦ ب
المولي	الرجز	منظور بن مرثد	١٠١ ب

القافية	البحر	القائل	الصفحة
لَكَ كَيْفُ	الرجز	منظور بن مرثد	١١٠ ب، ٧٨
الْمُرْمَلُ	الرجز	العجاج	١٧٧ ب
مُصْلَصِلُهُ	الرجز	-	١١٩٨
الْمَعْلُولُ	الرجز	دكين بن رجاء أو غيره	٧٠ ب، ٧١
وَأَعْلَى	السريع	أمرؤ القيس	١٢٥
الْأَهْوَاوُ	الخفيف	الأعشى	١٨ ب
الْأَكْعَلُ	المتقارب	حسان	٦٦ ب
الْمَنْصَلُ	المتقارب	حسان	٦٦ ب
يَعْجَلُ	المتقارب	أوقى المازني	١٧٠
السعاسي	المتقارب	أمية بن أبي عائد الهذلي	١٨٢
(م)			
مُتَمِّمٌ	الرجز	-	١٨٠
عُصْمٌ	المتقارب	الأعشى	١٣٢ ب، ١٧٨ ب، ١٨٥ ب، ١٨٦ ب
(م)			
عِنْدَمَا	الطويل	عمرو بن عبد الجن	١٥٣ ب، ١٥٥
مَرَّيْمَا	الطويل	عمرو بن عبد الجن	١١٥٥
صَيَّمَا	الطويل	عمرو بن عبد الجن	١١٥٥
مُصَرِّمًا	الطويل	حسان بن ثابت	١٩٤
وَأَيْمًا	الطويل	حميد بن ثور	١٥٦ ب
وَتَسْلَمًا	الطويل	حميد بن ثور	٢٠٤ ب
مُعْظَمًا	الطويل	-	١١٨٩
وَمُعَدِّمًا	الطويل	أنظر مُصَرِّمًا	-
كِلْتَاهُمَا	الرجز	-	١٩٩ ب

الصفحة	القائل	البحر	القصيدة
١٩٩ ب		الرجز	لونهاهم
١١١ ب	أبو الرعاس أو غيره	الرجز	كالمؤتمه
١٢١ ب	مختلف فيه	الرجز	القدم
١٤٩ ب	عمرو بن قميئة	السريع	لامها
١١١ ب	السمر بن تولب	المتقارب	لاعصما (م)
١٢٥	أبو خراش الهذلي	الطويل	اصلم
٢٦ ب	—	الطويل	اشام
٢٦ ب	—	الطويل	واظلم
٢٦ ب	—	الطويل	مقدم
١٤٨ ب	—	الطويل	مظلم
١٤٨ ب	—	الطويل	يشكم
١٤٨ ب	—	الطويل	منطقم
١٤٨ ب	—	الطويل	مسلّم
١٩١	سويد بن كراع أو دجاجة بن عب	الطويل	حالم
٩٧ ب	المرار	الطويل	الكرائم
١١١	الفرزدق	الطويل	انقوائم
٢٠١ ب	المتنبي	الطويل	العمدغم
١٨٣	زياد الأعجم	الطويل	بطامها
١٨٣	زياد الأعجم	الطويل	عامها
١٨٣	زياد الأعجم	الطويل	حمامها
١٩٧	المرار	الطويل	بحوم
٩٧ ب	المرار	الطويل	وتقيم
١٩٧	المرار	الطويل	وحيم

الصفحة	القائل	البحر	انقضية
٩٧، ١١١ ب	المرار	الطويل	سِيمُهَا
٩٧ ب	المرار	الطويل	حَمِيمُهَا
١٩٨	المرار	الطويل	نُجُومُهَا
١١١	كثير	الطويل	صَمِيمُهَا
١٦٧	أبو الأسود	الوافر	تَلَمُّ
	انظر تَلَمُّ	الوافر	مَلَمُّ
١٩٣	عمرو بن معد يكرب	الوافر	مَسْلَامُ
١٠ ب	الأحوص	الوافر	السَّلامُ
١٩٢ ب	قيس بن زهير	الوافر	الخصيمُ
١٧٥ ب	أمية بن أبي الصلت	الوافر	مُنِيمُ
	انظر مُنِيمُ	الوافر	مُقِيمُ
	انظر اللثيم	الوافر	الثَّيْمُ
١٨	كثير	الوافر	مُسْتَدِيمُ
١٩٧	المرار	الكامل	رَقْمُ
١٥٧ ب	ليد	الكامل	وَنِدَامُ
١٨٦، ١١٨ ب	ليد	الكامل	المَظْلُومُ
١١٧	ليد	الكامل	لِيَامُهَا
١٤٦ ب، ١٧٠ ب	الجميع	المسرح	وَالْأَثَمُ
			(م)
١١٣١، ١١٣٠	أوس	الطويل	مُسْتَهْمُ
١٧٥، ١٦٩	أوس	الطويل	المُهَيِّمُ
١٩٧ ب	الخيل	الطويل	المَقْرُومُ
١٩٧ ب	الخيل	الطويل	الْمُتَظَلِّمُ
٧٢ ب	عمر بن أبي ربيعة	الطويل	وَالْمِمْ

القائمة	البحر	القائل	الصفحة
عاصم	الطويل	مالك بن نويرة	٥١ ب
السوس	الطويل	ذو الرمة	١١٩
الأعاجم	الطويل	رجل من كلب	١٤٨ ب
ومقدم	الطويل	الفرزدق	١٢٣ ب
كلام	الطويل	الفرزدق	١٢٣ ب
هجوم	الطويل	المرار	١٩٧
سليم	البسيط	الأحوص	٨٨ ب
والحمم	البسيط	الأخطي	١٢٣ ب
ولا عظم	البسيط	-	٧٣ ب
لأقوام	البسيط	الابفة	١٥٦
عكهم	الوافر	الحطبة	٧٢، ١٧١ ب
يدم	الوافر	الحطبة	١١٥ ب
الخيام	الوافر	الفرزدق	١٨٣
الحليم	الوافر	زياد الأعجم	١٥١
الشيم	الوافر	زياد الأعجم	١٥١
تهم	الوافر	زياد الأعجم	١٥١
معمي	الكامل	دعبل	١٨٦
المحجم	الكامل	دعبل	١٨٦
الإسلام	الكامل	دعبل	٨٦ ب
الميرسام	الكامل	دعبل	٨٦ ب
وسيمها	الكامل	ابن الرومي	١١٨٢
الحمي	الرجز	العجاج	١٤١ ب، ١١٨٨
الجرام	المتقارب	المرار	٩٧ ب

القافية	البحر	القائل	الصفحة
(ن)			
مَحَنّ	الرجز	العجاج	٩٥ب
يُوثِقُ	الرجز	خطام الريح	٢٥ب
الكروين	السريع	أبو زغيب دليم	١٥٥ب
أَرْنُ	المتقارب	الاعشى	٧٣ب
كاللبن	المتقارب	الاعشى	٧٣ب
(ن)			
بأولان	البسيط	أمية بن أبي الصلت	٨٢ب
عفا	البسيط	كثير بن عبد الله	١١٢
جرينا	الوافر	عمرو بن كلثوم	١٨٤ب
الأندريسا	الوافر	عمرو بن كلثوم	١٨٤ب
مفتونا	الوافر	عمرو بن كلثوم	١٤١
مين	الوافر	حسان	١٧٤، ١٧٥، ١٢٥ب
الدوينا	الوافر	الكميت	٧٥ب
مبين	الوافر	المجنون أو خارجة بن فليح	١٠٠ب
يستوينا	الوافر	المجنون أو خارجة بن فليح	١٠٠ب، ١٠١ب
الثدينا	الوافر	—	١٩٣ب
وهة	الرجز	—	١٩٧
عصينا	الرجز	أم جميل	٨٤ب
أبينا	الرجز	أم جميل	٨٤ب
الصعبا	الرجز	—	١٥١
تجيبا	الرجز	—	١٥١
جنوب	الخفيف	حسان	٦٨ب

اللقاب	البحر	القائل	لصفحة
(ن)			
غُرَّانُ	الطويل	امرؤ القيس	٢٥٢
المساكينُ	البسيط	حميد الأرقط	٢٥٤
مَيْسُ	الوافر	أنظر مينا	
أمانُ	الوافر	سعيد بن حميد	١٤٦ ب
امتحانُ	الوافر	سعيد بن حميد	١٤٦ ب
الرمانُ	الوافر	سعيد بن حميد	١٤٦ ب
يدينُ	الكامل	محمد بن كناسة	١١١ ب
يكونُ	الكامل	محمد بن كناسة	١١١ ب
هَيْنُ	الرجز	-	٧٦ ب
لَيْنُ	الرجز	-	٧٦ ب
(ن)			
المباينُ	الطويل	بشر بن أبي خازم	١٢٠٠
الكنائنُ	الطويل	الطرماح	١١٤٩
رَمَانِي	الطويل	ابن أحمر أو الأزرق الفراءسي	١٩٦
إِبِلانُ	الطويل	مساور بن هند	١٨١ ب
الكتمانُ	الطويل	ابنة مالك بن بدر	١٩٣
طَهْيَانُ	الطويل	يعلى الأحول	١٩٨ ب
حَدَقْدُ	الطويل	خيرة البلوية أو غيرها	١٢٧
عَطِيرانُ	الطويل	أنظر خلجان	
بِمانُ	الطويل	طائي	١٥٢
جِمالينُ	البسيط	عمرو بن عمرو بن العداء	١٢٦
حينُ	البسيط	جرير	٩٥ ب
عساني	الوافر	عمران بن حطان	١٦ ب

الصفحة	القائل	البحر	انقافية
٩٨ ب	المرار	الوافر	لشعان
٩٨، ١٧٠ ب	المرار	الوافر	امر عمران
	ابظر الشعان	الوافر	الشؤون
١٧٢	الشماخ	الوافر	طسور
١١٧٧	أبو حبة	الوافر	نحوميبي
٥٥ ب	الجماز	الكامل	يسبي
٥٥ ب	الجماز	الكامل	يجتني
١٩٦ ب	-	الرجز	واطمئنانه (هـ)
١٢٠١	رؤية أو أبو النجم	الرجز	علاها (ي)
١٧٣	سحيم	الطويل	يمانها
١٧٤	ابن أحمر	الطويل	غيايب
١٥٢	ابن أحمر	الطويل	نواجيا
١٦٢ ب	الفرزدق	الطويل	المناديا
١٨٤	-	الطويل	بلقائيا
١١٣ ب	عذافر المقيمي	الرجز	واطرّ
١٦٤	-	الرجز	بظهره
١٦٤	-	الرجز	الأرشيّة
٩٦ ب	-	الرجز	صباية (ي)
١١٠٥	العجاج	السريع	اسكي
١٣١	العجاج	السريع	قسري
٤٥ ب	أبو ذؤيب	المتقارب	سي

المقافية	البحر	القائل	الصفحة
(ي)			
الرؤي	الرجز	أبو الجودي	١٧١ ب
البري	الرجز	أبو الجودي	١٧١ ب
الألف السبعة			
انصبا	لطويل	الأعشى	١٥٥
راى	الكامل	الاسعر الجعفي	١٨٥ ب
واى	الكامل	الاسعر الجعفي	١٨٥ ب
كانوى	الكامل	الرؤيم العبدى	١٩١ ب
زوزى	الرجز	سطور الديبى	١٥٦
روئزى	الرجز	انظر زوزى	
المسا	الرجز	—	١٨٥ ب
وقا	الرجز	العجاج	١٣٢ ب، ١٧٨ ب، ١٨٥ ب

٦- فهرس أجزاء الأبيات (١)

- نوابيان : انظر في الطويل : يتفلقا

عليهن فتياك رموا بفتية

١٩٣ب



(١) اقتضرت على هذين الموضعين لصعوبة الوصول إلى الأول ولعدم معرفتي لتنمة الثاني

٧- فهرس اللغة والأمثلة الصرفية

آءة	(١٠١)	آتررتة	١٠٤ب	أحمري	٢١ب، ٢٢ب
آبل	١٥٦	أتكاه	١ب	أحنجر	١٦٨ب
الآجر	١١٩٧	أتلج	١ب	أحوزي	١٣
آخر	١٢٣، ١٥	أشاء	١٩٥ب	أحوى	١١٥٣
الأخرة	٨٢ب	أجادل	١١٣٣	أحروي	١٥٣
آدر	٨٢ب	الاجارع	١٤٤ب	أحي	١١٥٣
آدم	١٥٦	أجدل	١٣٣ب	الأخاير	١٣٨ب
أورها	١٧٤	أجربة	١٥ب	أخت	٨ب
أزر	١٣	أجرمز	١١٦٨	أختلق	١٣٧ب
الآن	١١٩٥	أجمع	١١٧٤	أختي	١٩
آوى	١٧٤ب	أجمعين	١٨٣	آخر	٨٩ب، ٩٢
أبى	١١٥٣	الأحاوص	١٢٣	أخرى	٨٢ب
أبيل	١٥٢	أحبة	١٥ب	أخرج	١٢٢
أبطلح	١٠٣ب	أحتبسته	١١٣٨	أخرجج	١٦ب
أباطيل	١٤٤ب	أحتجز	١١٦٨	أخرمض	١١٦٨
الابتهال	١١٧١، ١٤٦ب	أحتل	١١٠٠	أخرنظم	١٦٧ب، ١٦٨ب
أحنناكم	١١١٢، ١٨٠ب	أحتملت	١١٣٨	أخطبت	١٧٤
أبصعين	١٨٤	أحد	١٧٧	أخواك	١٧٧ب
أبوابوب	١٨٣	أخرنجم	١٦٧ب، ١٦٨ب	إداوة	١١٠٢
أبيضه	٩٩ب	إعرون	١٤٦ب	أدعه	٢٠٤ب
أبيسون	٢٠٦ب	أحمد	١٦ب	أدكار	١١٦
أثار	١١٥٥	أحسمر	٢١ب، ٥ب	أذكر	١١٦
أثرثة	٣ب	١٢٣، ١٥٣، ١١٧٤	أدل	١٢٤ب	
	١١٩٥	أحمر حمراء	١٦٢	أذلة	١٥ب

الأرامسة	١١٤٨	أسطاع	١٥٤	أصرب	٢٤
أراطبي	١١٩٦	أسقية	١٠١ب	أصريا	٤٣ب
أراق	١٤٦ب	اسل	٢٥١	أصربت	١٦٧ب
أرناب	١٠١ب	اسمادت	٩٨	أصريبي	٤٣ب
الأربعاء	١٧١ب	أسود	١٣٨ب	اطمأن	١٦٧
أرجل	١٢٣	أشالي	١٩٦ب	أطل	١٩٩
أردد	١١٤ب، ٢٤ب	الأشاعة	٢٣	أعاريص	١٧١
أر	١٣	أشقر	١٣٣	اعتنب	١١٥ب
أررت	١٣	أشتركاو بلنك	١٣٢ب	أعجمي	٨٦
أرر	٨٠ب	أشترمرك	١٢٣	أعرايبي	٨٦
أرض	١١٩٥، ١٦٧	أشوى	١٠٠ب	الأعراف	١٢٤
أرضون	١٢٠، ١٦٧	أشوت	١٣٨	أعضض	١١٤ب
أرغفة	١٥ب	أشعة	١٥ب	أعمى	١٥٥
أرمه	٢٠٥ب، ١٢٠٦	أشد	١٨٨ب	أعوج	٢١ب
أرهن	٩٦ب	أشدة	١٥ب	أعوجي	٢١ب
إريس	١١٤٨	أشرت	١٩٥ب	أعياء	٥٣
الإرمن	١٣٥ب	أشعشي	٢٣	أعزه	٢٠٥ب
الآزم	١٣٠ب	إشقى	١٧٩	أفئات	١٩٣ب
أرهر	١٣٨ب	أشقرى	٢٢ب	الأفصل	١٦٢
الأزيب	١١٩ب	أشله	٧٨ب	أف	١٣
أساربع	١٥٥ب	الأصادق	١٠١ب	أفكل	١٦
أساي	١٠١ب	أصم	١٨٨ب، ١١٩٩	أقمرة	١٥ب
إستبرق	١٥٤	أصيبة	١٥٥	أقلة	١٥ب
الاستقسام بالآلام	١١٨ب	أصيم	١٨٨ب	أكتعين	٨٣
أصحفر	١٦٧	أضحى	١٦	الاء	١٠٣ب

ألى	٧٥ب	إنتحل	٣ب، ١٤	باطل	١٤٦ب
إلهة والإلهة	١٥٣ب	انقرف	١٩٨	باع	٥٣ب
أبب	١٨٨ب	أنيسيان	١١٥٥	الباقر	١٠١ب
أحمر	٢٤ب	إهليلجة	١١٠٠	بان يبي	٢٠٤ب
ألد	١٩٩ب، ١١٨٨	أهوج	١٢٢	بدرة وبدور	١١٦٧
ألد	١١٨٨	أوبر	١٥٣ب	بذبحانة	١٩
ألي	٢٤ب، ١٢٥	أوج	١٩٦، ٢٠٦ب	بُرى	١١٧٤
أبل	١٧٣ب	الأود	١١٧	برام	١٨٦
أما	١٢٣ب	الأودين	١١٧	بُرن	١٣
أمير	١٣	أوزر	١١٩٥	بُرد	٥٣ب
الامر	١٣	إوزة	١٥٦	برمة	١٨٦
امراة	١٢٥ب	الأول	٨٢ب، ١١٢٣	برة	١١٧٤
امراتان	١٠٣ب	الأولى	٨٢ب	برود	٥٣ب
أمس	٩٠ب، ٩٢ب،	أولو مال	١٠٣ب	بمدّه	١٦٠
	١١١٥، ١١٧١	أونت	٩٩ب	بغداد	١٢٣ب
أمطر	٨٥ب	أوبت	١١٥٣	بمداف	١٢٣ب
إملاك المرأة	١١٩٠	أوبصل	١٥٣	بمّم	١٢٣ب، ١٧، ١٥
أمهة	١٩	أي	٢٤ب	البقوى	١٢٣ب
أمهات	١٩	أيبلي	١١٩٣	البقيا	١٢٣ب
أميريرة	١١٩٤	أينق	٢٠ب	البكي	١١٠٥
أا	١٢٠٥	أيهات	١١٩٦	بلنك	١٣٢ب
أامسي	١٥٥ب	(ب)		بنت	١٩
أسوب	١٤٦ب	باح السر	١١٩٠	بعله	١١١٢
أشى	١١٦٢	باحة الدار	١١٩٠	أبن بور	١١٨٤
أصلق	١١١٠، ١١٢٢	هاذنجانة	١٩	بويذنجانة	٩ب

بيطار	١٣	تدحرج	١٧٠	تهار	٢
بيطر	١٧٠	تدورة	٢	تهلل	١٨٨
بيس	٢٠٤	تديم	١١٦	توابيان	١
(ت)		تر	١٠٤	توام	١٤
تابطي	١٨٨	تراث	١	تود	١١٩٩
تأثور	١٣	تربية	١٩٤	تودية	٢
تارس	١٢٠٠	ترش شيرين	١٨٧، ١١٣٣	نور	١٨٤
التأورور	١٣	ترقوة	١١٤١	نوراب	١١٩٣
تلفة	٢	تشر	١١٩٦	توراة	١٤
تامر	١٢٠٠	تشنعه	١١٩٦	تولج	٢، ١
تان	١١٤١	تضارب	١١٨٨	تومري	١٣
التبشر	١١٩٣	تضميرب	١١٨٨	تيفور	١
تبيطر	١٧٠	تعضوطة	٢	تيهورة	١٢
تتري	١٤	تعلب	١٦	(ث)	
تثرت	٩٧	تفات	١١٩٦	ثبة	٣٠
تثفل	٢	تفاني	١١٩٥	الثلاثاء	١٧١
تثفلة	١٤	تقضت	٩٧	ثم وثمت	١٥٥
تجفاف	١١٩٩	تقضت	٧٨	شر	١٩٩
تخلي	١١٩٩	تقول	١٣٧	شايان	١١٤١
تحدة	١٩٩	تكتبيت	١١٩٥	شايين	١٠٣
تحوي	١١٢١	تكرهت	١٢٣	الشوى	١٣٣
تحيث	١٧٠	تلقة	١١٩٣	ثني	١٩٩
تخاف	٢	تمثال	١١٩٩	الشيا	١٣٣
تخمة	١	تمنيت	١٣٧	ثوبكر	٩٩
تدجى	١٧	تنطق	١٩٥		

جاء	١٧٤	الجلب	جعفر	١١٠٠	حدقار	١١٨١، ١١١٢
حائثي	١٧٤	جمادی		٣ب	حرة	١٤٦ب
حائث	١١٢	جمعاء		٧ب	الخرأوة : انظر الخرأوة	
جئر	٥٥ب	الجمير		١٩٨	حزق	١٦٨ب
جار	٥٥ب	جُمير		١١٨٢	حرب	١١٦٨
جؤن	٢٣٣	الجبة		١٣٥ب	حسبك	٤٦ب
جامل	١٠١ب	الجواري		٢٥ب	الحس	١١٨٩
جحاجحة	١٥٩ب	الجودى		٨٨ب	حضره يحضره	١١٩٥
جحفة	١٩٣ب	جُون ٣٣ب، ١٣٥، ٩٨ب			حضر موت	١٩ب
جحفن	١١٦٩	(ح)			الحفش	٥١ب
جعيدتان	١٩٥ب	الحائش		٢٠٠ب	حلم	١٥ب
اجد	١١٩١	حائض		١٢٠٠	حليم	١٥ب
الجدة	١١٩١	الحار		١٩٤ب	حُمز	١٩٩، ١٢٣
جديد	١١٩١، ١١٧٧	الحارث		١٥٣ب، ١٢٣	الحمر	١٢٥
جديدة ١٥٥، ١١٧٧،		حاشى		١٧	حمراء	١١٧٤ب، ٢٣
	١٩٠ب	حبارى		١٤٠ب	حمراء	١٨٠
جديلة	١٩٦ب	حباري		١١٧٤	حمل	١٠٠ب
جرفاس	١٩٩ب	حبذا		١١٧٧	حملاق	١١٩٩
الجُرز	٨٣ب	حبسه		١١٣٨	حملت	١١٣٨
الجررة	٨٣ب	حبطى		١٦٩ب، ٩ب	حميدة	١١٩١
الجروز	٨٣ب	حبيب		١٥ب	حوخلة	١٤
حريسه	١٥ب	حبيرة		١٤٠ب	حوجم	٢ب
حعمر ١٦، ١٦٣ب، ١١٧٤		حذاء		١١٨٨	الحوص	١٢٣
المعمرين	١١٠٣	حذاقير		١١٨١، ١١١٢	حوفزان	١٢
					حوك الرداء	١٩٧

حولايا	١٢٠	خضيب (كف خضيب)	الدعاء	٢٠
حولي وحوالي	١٧٢ ب		دعوت	١٢٠٥
حيث	٤٦ ب	حطروف	دلي	٢٠٦ ب
حبري	١٤	خطيباء	دم	٣٠ ب
حيص	١٥٥	حفت	دُمي	١٧٤
الحين	١٩٦	حلا	دهين	١٩١، ١١٦
حية	١٢١	الحلال	الدوام	١٦ ب
حيهلا	١٢٠٥	خلق	دوبية	٩٩ ب
حيوي	١٢١	خمسة عشر	دويرة	١٧٤، ٢٠
(خ)		الحناق	ديار	١٣
خادعت	٨٥ ب	خيرة	ديم	١١٦
خُبيب	١٢٣	حيص	ديم	١١٦
الخُبيين	١٢٣	(د)	ديمة	١١٦
خدب	١٦٨ ب	دار	(ذ)	
خدعته	٨٥ ب	دارع	ذؤلبة	١٠٢
خرجاء	١٢٢	دجا	ذا ٧٥ ب، ١٠٣ ب، ١١٤،	
الخرص	١٣٧ ب، ١٩٣	دجاجة		١٢٥
خريق	١٧٧ ب	دجيعة	ذا صبيحة	١٩٥
الخرارة	١٩٧ ب	دحرج	داء	١١٣ ب
خزيا	١٣٣ ب	دخاريص	دات	١٢٥ ب
الخشل	٩٧ ب	دد	ذات يوم	١٥٣
الخصر	١٩٣	ددن	ذان ٧٥ ب، ١٠٣ ب، ١١٤،	
حصر	١٤٧	دراجر		١٤١
حصيف	١٧٧ ب	درحاية	ذلة	١٢٥ ب
حصارة	١٥٣ ب	دريهمات	الذبل	١٠٨ ب

دلدن	٢٥ب، ١٣٨ب	ردد	١١٦٩	زهير	١٣٨ب
دلبل	١٥ب	رُدِينِيَة	١١٤٧	الروزي	١٥٦
دو	٧٥ب	رز	٨٠ب	زولان	٤٦ب
دوا	٧٥ب	رشي	١٩٩	رونزك	١٥٦
دوايب	١٠٩ب، ١١٢ب	رشيدة	١١٩١	ريادة	١١٢٧
دوات	١١١٤، ١١٢٥	رغيف	١٥ب	زيتون	٥٢ب
دو مال	١٠٣ب، ١٢٤	رفاقة	١١٩٤	زيتون	١٧
١٢٤ب، ١١٤١، ١٧٧ب		ركب	١٧ب	زيدا	١٢٥
الذوين	٧٥ب	ركوب	١١١٦	زيدان	١٧٢ب
(ر)		رعى	٥٣ب	الزيدان	١٧٥ب
راس	١٨٦ب	رَمِيًا	١٩٤ب	الزيدين	١٠٢ب
الراهن	٩٦ب	رمية	١١٩٤	(س)	
رباب	١٨٦	رَمَلِيَة	١١٢١	سال (سال)	١٣٤، ١٣٣
ربابة	١٨٦	ربر	٨٠ب	مبجان	١٥٣ب
رب	١١١٦	رَبَا	٩٩ب	السبثنى	١٥٢
رُبّ ورَبّت	١٣٠، ١٥٥ب	(ز)		سحر	٩٢، ١٩٠ب
رَبّة	١٨٦	رال	٨٤ب	سدرات	١١٤١
ربته اربه	٧٠ب	زباننا عقرب	١٩٨	سدس	١٧٧ب
ربشه	١٩٤ب	الزبانية	٣ب	سراحين	١٥٥ب
ربعة	١١٩٤	زبرج	١١٩٩	سراة	١١٩٥
رَبِيّت	١١٩٥	زكريّ	٢٠٠ب	سراويل	١٦، ١٥
رثوت	١١٩٤	زكرياء	٢٠٠ب	سردد	١١٩٩
رحى	١١٧، ٢٤ب، ١٩٩	الزلزال	١٥٢ب	السرهاف	١٥٢ب
	١٨٥ب	زنادقة	٧٨ب	سرور	١٥٣
رحيم	١٥ب	زهلق	١١٩٩	سرية	١٠٢

سريويل	هـ	شؤون	هـ	(ص)
سرييلات	هـ	شال	هـ	صاحب ١٣٣ ب، ١٤٤
سعر	١٧ ب	شاة ١٢٧، ١٢١، ١٢٢	صار (من الصورة) ١٩٣	
سعمته اسمه	١٧٠	١٢٥ ب، ١٤١	صبر ١٦٧	
السلام	١٩٥ ب	شتر ١٣٩	صبية ١٥٥	
سلته	٧٨ ب	شحيح ١٥ ب	صحاري ١٧	
سلوت	١٧٨	شد ١٣٩	صحراء ١٧٣ ب	
سلمت	١٧٨	شديد ١٥ ب	صُحير ١٧	
سمع	١٩٥	شراحيل ١٥	صديا ١٣٣ ب	
سمية	١٢٠	الشرب ١٩٥	صرعان ٥١ ب	
سميته	١٢٣ ب	شرف ١٥ ب	صعقي ١٢٧	
سنبنة	١٩٩	شرنيث ١٦٩ ب	صفراء ٨٠	
السمة	٦٩ ب، ٨	شرها ١٩٤ ب	صلوت ١٩٤	
السنة	١٥٥	شروي ١٣٣ ب	الصنم ١١٨ ب	
سنور	١١٨٢، ١٥٦	شريف ١٥ ب	صوى ١٥٥	
سون ٦٩ ب، ١٥٦، ١٧٤	١١٧٤	شريعة ١٧٧	صومعة ١٤	
سه	٢٤ ب، ١١٦	شمته أشمه ٧٠ ب	صياقلة ١٥٩ ب	
سهلي	١١٩٦	شن ١٩٧	صيد ١٣٩	
سواء	١١٥٤	الشن ٩٧ ب	صيرف ١٦٩ ب	
سوة	٩٩ ب	الشهادة ١٣٥ ب	(ص)	
سويدا	١٣٨ ب	شهر ربيع ١٥١	ضياء ١٠٩ ب	
سيد	١١١٩	الشوى ٨٦	ضاربة ٧٤ ب	
(ش)		شوى ١٠٠ ب، ١٣٨	الضاريك ٤٢ ب	
شاء	١١٣ ب	شبة ١٢٧، ١٤١	ضب ١١٦	
شعان	٩٨ ب		ضرب ١١٦	

انصر	١١٨٤	(ع)	عشرين	٨٠ ب
ضهياً	١١٠٧	ع	عشيط	١٥٦
صو	١٨١ ب	العاج	عشبية	١١٥٥
الصوء ١٠٩ ب، ١١٢٥، ١١٢٧		العاهن: انظر الراهن	عصا ١١٧، ٢٤ ب، ١٩٩	
صوب	١٣٣	عباديد ١٠٣ ب، ١١٢ ب	عصفور	١٣
الضيق	١٩٥ ب	العباس ١٢٣، ١٨٨، ١٥٣ ب	عصي ١٧٢ ب، ٢٠٦ ب	
ضيون	١١١٩	عبد ١٣٣ ب، ١٤٤	عصضته أعضه	٧٠ ب
(ط)		عبد الملك ١٥١	عفراء	١٩٨
طار	١٢٠١	عبد مناة ١٥١	عقب	١١٨
طائق	١٢٠٠	العبيدي ١٩٦	عقدة النكاح	١١٩٠
طامس	٢٠ ب	عبيد ١٤٤ ب	عقرب ١٢٠، ١١٧٤	
المصرف	١٥٥	العبيدي ١٩٦	العقيم	١٤٧ ب
طفيا	١٣٣ ب	عجمي ١٨٦	علامة	١١٠٨
صلاحية	١٩٤ ب	عديس ١١٠٠	علياء	١١٢٠
صحة وصح	١٨٠	العدملي ١١٩٤	علت	١٧٠
طمانه	١٩٦ ب	عدة ١١١٦	العلل	٧٠ ب
صولية	١٩٤ ب	عربي ١٨٦	على	١١٦٨
عيا	١٩٢ ب	العرف ١٢٣ ب	عليق	١١٨٢
عيار	١٩٢ ب	العرف ١٢٤	عليكه	١٢٠٦
(ط)		عرفان ١٢٣ ب	عليم	١٥ ب
صرف	١٥ ب	العرف ١٩٢ ب	عمر	٨٩، ١٥ ب
صريف	١٥ ب	عرقوة ١٢١	العمر	٥٤ ب
طريمان	١٤١	عزند	العمران والعمرين	
طريعون	١٤١	عروض ١٧١	١٤٠ ب، ١٥٢ ب، ١٧٥ ب	
طريقة	١٧٧، ١٥ ب	العريف ١٢٣ ب	عمره	١٥٦

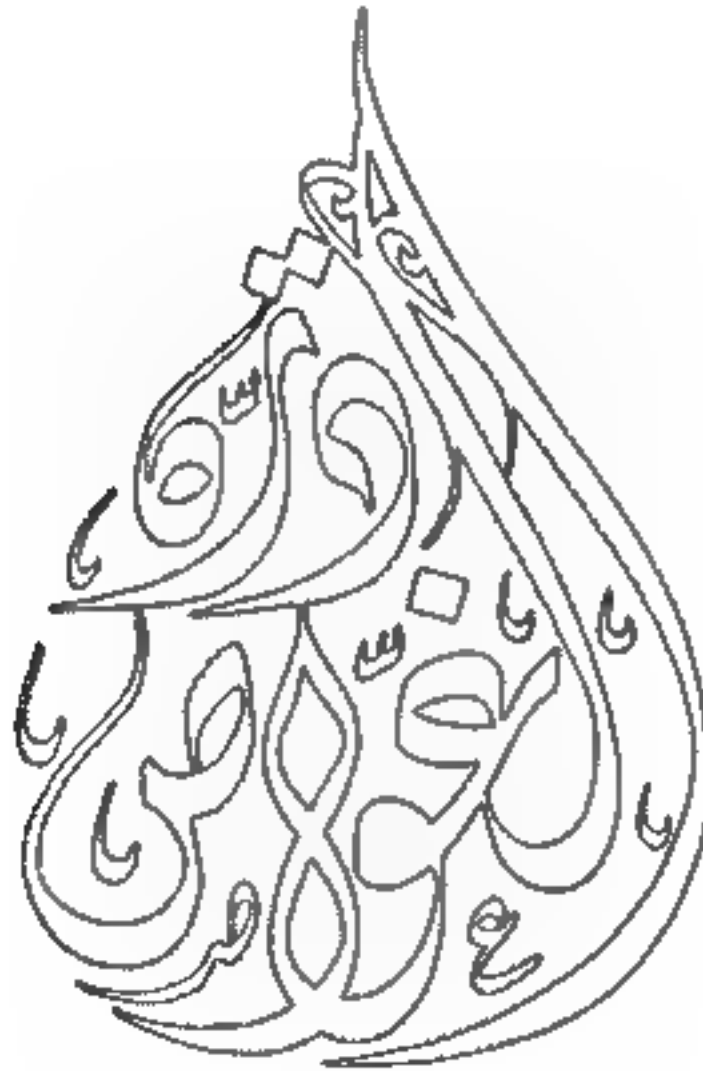
عمر و	١١٨٤، ٥	العاشور	١٩٣	فبايك	١١٩٦
عميا	١٩٤	(ف)		موريد	١٧٧
عميمي	١٩٤	فارسي	٢٢	فوق	١٢٠
عمية	١٩٤	قتلت	١٩٥	فوك	١٤١
عناق ١٥، ٢٠، ١٤٠،	١٤٠،	فتوي	١٣	فينة والمينة	١٥٣
	١٦٦	العتيا	١٣٣، ١٩٥	(ق)	
عنيس	١٦٧	فخذ	١١٢، ١١٠	قائم	١٥
عنن	١٦٧	فراد	١٧٩	قائمة	١٥
عنوق	١٦٦	فرادي	١٧٩	قاصعاء	١٠١
العوبداني	١٢	الغراش	١٢١	قاضي	١٧٢
عُوج	٢١، ٢٣	الفرج	١٩٢	قال	٥٣
العُوج	١٢٣	فُرج	١٩٤	القال	٦٩
عوجاء	١٢٢	فُرجة	١٩٤	القرُوب	٨٥
عوداود	٩٩	فرد	١٧٩	قب	١٢٠
عبي	١٥٣	فريس	٢٢	قبلة	١٦٠
	(غ)	فرزدق	١٧١	قتل	١١٦
غرثي	١٣٠	الفرضة	٨٥	قتيل	١١٦
غزا	٥٣	فرضت فرضا	٨٥	قحاح	١٩٥
عراوة	١٩٧	الغرفر	١٩٣	القحفل	٣
عظمش	١١٠٠	فريق	١١٠٤	قديمة	١٧٤
علاميه	٢٠٥	المفضل	١١٥٤	قرا (قرا)	٢٣٣
عممة	١١٥٥	فضل بفضل	١١٩٥	قرطاس	١١٩٩
عُمي	١١١٠	المضلي	١١٦٢	القرطلي	٥٢
عوعاء	١٥٦	فقا	١٢٠	قرناس	١٤٦
عوعاء	٢٠٣	فلل	١١٦٩	قربويح	٥

القسرة	١٩٥ب	(ك)	كيفة	٢٠٥ب
قسي	٢٠ب، ١٢٠ب،	كاي	١١٧٧	كينة
	٢٠٦ب	كثما	١٣٠ب	(ل)
قصره	٥٢ب	كذا	١١٧٧	لاولات
قصفاص	١٢٠٤	الكرابيس	١٥٥ب	لال
قعد	١١٩٩	كرسي	١١٢١، ١٦٢	لاء
قعيد	١٦٢ب	كرم	١٥ب	لايس
قعر	٩٩ب	كربان	١٥٥ب	اللات
قفيز	١٥ب	كريم	١٥ب	لؤلؤ
اقتت	٥١ب	كرمة	١٥ب	اللامعات
القنقل	١٥٢ب	كربة	١٩٦ب	لاة
قما	١٣٠ب	كفء	٩٩ب	لدى
قنس	١١٢٥	كفء	٩٨ب، ٩٩ب	لدن
قبيل	١٥ب	كفاء	٩٩ب	الذنان
قمحدوة	١١٤١	كمز	٩٩ب	الدين
القمرين	١٤٠ب	كل	١٠٣ب	لقا
قمرية	١٦٢	كلا	١٠٣ب	لقاح
قمر	١١٦٧	كلنا	٨ب	لقحة
قسرور	١٧٢ب	كلب	١٤٤ب	له
قور	١٨٢، ١٥٦	كليب	١٤٤ب	لهد
قي	٢٠٦ب	كم	١٣٠ب	لهي
الفهلس	٣ب	الكماة	٩٨ب	لو
قواصع	١٠١ب	كوثر	١٦٩ب	لوري
قوتل	١٣٣	كوكب	١٥٦	لويت
لقباس	١١٤٥	كي	١٢٥	ليائل
				١٧٣ب

ليال	١٧٣ب	مذ	٧ب، ٢٤ب	مقاتلة	١١٩٨
ليس	١٣٩	مذاكير	١١٢ب	مفتونين	١١٤١
الليل	١٧٣ب	مذروان	١٠٣ب، ١١٤١	مقروعة	٩٩ب
ليلة ليلاء	١٧٣ب	مذعور	١١٨٤	مقروعة	٩٩ب
لبن اعاشية	١٩٤ب	مرزوس	١٣٥ب	مقلات ١٢٥ب، ١٨٥ب	
(م)		مرامي	١١٧٤	مكرم	١٥ب
ماء	١١٣ب	المرأة	٩٨ب	مكرمة	١٥ب
ما أصوله	١٣٩	مربات	١٩٤ب	ملاك	١٩٠
المؤتممة	١١١ب	مُرك	١١٣٣	ملك الشيء	١٩٠
الماحوز	١٩٥ب	المري	١٠٤ب	ملك	١٩٠
معر	١٣٣	مرم	١٠٧	ملكيت	١٩٠
المزقدان	١٢٥ب	مساجد	٥ب	ممذاق	١٦٣
مالح	١١٣ب	مستحي	١١٧٨	منام	٨٥ب
مؤنة	١٩٦ب	المشور	١١٠٥	منت	١٩
مائة ومعون ١٧٦، ١٦٧،		مصباح	١٢٥ب	متجنيق	٣ب
١١٧٤		مصلصل	١١٩٨	منذ	٧ب
مائة ومؤون	١١٦٧	مصنوع	١٣٧ب	المفر	١١٨٤
مؤونة	١٩٦ب	للطا	١١٨٦	مه	١٩
مثير	١٧٤، ١٩٤ب	مطايا	١١٠٢	المهاء	٦٢ب
منعة	١٩٥ب	مطر	٨٥ب	مه	١١٨٠
مشى	٩٠ب	معاش	١٤١ب	المهالبة	١٢٣
المجمون	١٣٥ب	للعقب	١١٨	مهرقان	١٤٦ب
مد	١١٣٩	معنى	١١٧	مهليبي	١٢٣
مذبح	١٩٦ب	معيشة	١٤١ب	الموتمة	١١١ب
مذكر	١١٦	مقاتل	١١٩٨	موة	١٩٦ب

مير	٣٣ب	هذان	١١٧٥	وشوي	١٢٩
(ن)		هار ٢ب، ١١٥٣، ١٧٠ب		الوقائص	١٥٥
البارية	١٩٧	هبيخ	١١٨٢	ولج	١ب
لماشط	١٣٣ب	هجم	١٩٧	(ي)	
بياضي	١١٩٦	هدي	١٧٢ب، ١٨٦ب	ياتيل	٥٠ب
نبد	٦٦ب	هراوى	١١٠٢	اليار	١٩٤ب
لجاءكم	١٩٤ب	هراوة	١١٠٢	يتهل	١١١٢
نسر	١٥٣ب	هرت	٢ب	يتهير	٢ب
نسل	٧٨ب	هقط	١٦٨ب	يجاز	٥٥ب
نسوة	١٠٣ب	هنت	١٩	بخشي	١١٥
النشر	١١١ب	هته	١٩	يد	٣٠، ١٢٠ب
النشوة	٥١ب	هته	١٢٠٦	يدا	١٢٥
انضد	١١٢٢	هني	١١٧٤	يدع	١١٣٤
نطر	١٢٦ب	هوجاء	١٢٢	يدعو	٢٠، ١١٥ب
النميرون	١٢٢	هوزب	٢ب	يدضي	٢٠ب
نهائي	١١٢١	هول	٢٠٦ب	يدية	١٢٠
نهلية	١١٢١	هويشر	١١٥٣	يذر	١١٦١
النهل	٧٠ب	(و)		يرجع مسري	١٩٥ب
نهلت	٧٠ب	واب	١ب	برمي	١١٥
نهر	١١٠٥	الوثن	١١٨ب	اليرنا	١٧١
النوم	١٥٥	وجهكه	١٢٠٦	يرها	١٩٤ب
سيها	١١٩٧	وجيم	١٩٧	يريء	١١٥٣
(ه)		وددت	١١٩٩	يري	١١٥٣
هؤن	١٨٣ب	وذر	١١٦١	يريبي	١١٥٣
هاؤوا	١٨٣ب	ورى	١ب	يزور	١٩٥ب

يريد	١٤٤ ب	يعفر	٦ ب	يكة	١٢٧ ب
يسرو	١٥٣	يعله	٧٠ ب	الينجلب	٣ ب
يصع	١٧٠، ١٥٣ ب	يعملة	٧٨ ب	يهور	٢ ب
يضيع	١٥٣	يمضغ ثوبه	١٥٢	يوم	١٥٣، ١٩٦ ب
يطيق	١٧٠	اليمن	١٢٧ ب	يومضغ	١٥٣ ب



٨ - فهرس مسائل العربية

الألف

- لا تكون الألف أصلاً في اسم ولا فعل ١٥٣-ب
- إبدال الخففة عن الهمزة والأصلية ياءً ١٨٦-ب
- إبدال أحد الحرفين من الآخر في لذي ولدن ١٥٢-ب
- مقارنة ألف الإطلاق بالمبدلة من التنوين: انظر التنوين
- قلبها ياء في الوقف ٢٠٥-ب
- تبيين الحركة بالألف قليل وبانتهاء كثير وعلة. ١٢٠٥
- ألف مقابلة غير ألف مقابلة ١١٩٨
- لا تكون إلا بعد فتحة ١١٧
- ألف اضربا تدل على فاعلتين عند المازني ٤٣-ب
- فاعل لا يتحرك الفد ١٢
- حذفها لالتقاء الساكنين في لم أبله ١١١٢
- لا تقع ملحقة إلا طرفاً ٤٢-ب
- لا تصح الألف وقبلها ضمة أو كسرة ١٣٣-ب
- تحريكها بقلبها همزة ٥٣-ب

الهمزة:

- لا صورة لها في الخط عند المبرد ١٧٣
- تحفيفها ١٨١-ب، ٧٤-ب
- تحفيفها تقرب من الساكن وليست ساكنة ٣٣-ب
- تحفيفها كالمعوض بها ويتقدير الثبات ١١٥٣، ٢٤-ب
- الخففة في حكم الساكن ودليله ٣٣-ب
- حذفها في خير وشر ١٣٨-ب، ١٣٩
- مما يهرب فيه من اجتماع الهمزتين ١٠٩-ب
- حذفها على غير القياس ١٧٤

- الجمع بين همزتين ٧٤ ب
- اجتماع همزتين بينهما ألف الواحد لا الجمع عند الأخفش ١١٢ ب
- لم تدخل على الماضي لا المضارع؟ ١١٦٣
- لا تلحق أول الخماسي والرباعي ١٥٤
- مجيئها زائدة ١١٠٠
- متى لا تُقلب واوًا؟ ٩٩ ب
- لا تُقلب بالحركة وحدها ٥٣ ب
- إبدالها واوًا في ذوالب ١١٢ ب
- قلب المفتوحة واوًا أو ياء ١٣٥، ١٣٣
- قصب همزة الوصل في النداء في الجملة لا المفرد ١٨٨
- قطعها عند التسمية بالفعل ١٥٤، ١١٤ ب
- ثبات همزة الوصل في (ال) وامتناع ذلك في الفعل ١٢٥
- همزة بين بين ٣٣ ب، ١٧٤، ١٨٠
- قلبها في آدم وجاء: انظر القلب
- تسمية همزة التعدية بالقل ١٢٦ ب

الإبدال:

- إبدال بهمزة عينا واللام نوبا عند ابن السكيت ١٨٣ ب
- إبدال أحد الخليلين ياء ١١٨٨، ١١٩٥
- ميم مفاعلة بدل من ألف فاعلت عند سيبويه ١١٩٨
- إبدال الألف ياء: انظر الألف

الإتباع:

- شرها وبرها ١٩٤ ب
- اكتعون لا يستعمل إلا بعد أجمعين، وأبصعون بعد اكتعين ١٨٣

الاتساع

٧١ ب

أحد .

– معناه العموم والكثرة أو بمعنى واحد ١٧٧

الإخبار :

– مسائله وطريقة حلها ١١٣-١١٤

الاختصاص :

– تسميته التبيين ١٦٨

– النصب على تقدير أعني ١٦٨

الادغام :

– الادغام ٩٩ ب

– امتناعه في تاء المضارعة ١٦٣ ب

– ادغام للنون ١١٦٠

– ادغام المضعف عند التسمية به ١١٤ ب

– الإلحاق بمعه ١١٩٩

– يجيز أبو الحسن في ادغام الراء واللام ما يجمعه غيره ١٦٧ ب

– تسمية عدم الادغام إظهاراً ١٨٨ ب

إذا الفجائية :

١٥٨

والنظر : الشرط

إذن :

– الدليل على حرفيتها ٤٥ ب

هي في عوامل الفعل نظيرة ظن في عوامل الاسم ١٨٠ ب

الاستثناء :

– الاستثناء المقطع ١١٩٧

إن جاء مستثنى حُمِلَ أحدهما على نزع الخافض والآخر على الاستثناء ١١٤٨

نصب المستثنى بمعنى بتوسط (إلا) لا باستثني ١٤٥ ب، ١٧٤ ب

- تقد ير إلا في غير موضعها بعد ليس وغيرها ١١٣٣
- الحرف والنصب بحالا وحاشي ٧
- غير في غير الاستثناء : انظر غير
- الاستثناء بلا يكون ١٤٢
- زيادة إلا ٤٦ ب
- دلالتها على النفي ٨٨ ب
- ما يكون من الحروف للاستثناء قد يكون لغيره ٧٧ ب
- الاستثناء بمنزلة مفعول ١٧٥
- متابعة الكسائي في وقوع حاشي بعد إلا ٧٧ ب
- وضعت العرب الحروف اختصارا موضع الجمل والافعال المرفوضة نحو استثنى ١٣١ ب
- استعمال ليس ولا يكون صفات ٧٧ ب
- الاستثناء يشبه المعطف ١٧٥
- الاستعمال :
- مما شذ في الاستعمال والقياس بوجه ١١٧٧، ١١٩١
- شاذ في القياس والاستعمال ١١٧٨
- قد يجوز في القياس ما لا يجيء في الاستعمال ١١٦١
- مراد الأصل مرفوض الاستعمال ٨٩ ب
- ليس كل ما لا يرد به الاستعمال لا يجوز في القياس ٨٢ ب
- العدول عن مستعمل الكلام ١٩٠
- احتجاج سيبويه بالاستعمال ١٥١ ب
- أراد سيبويه بحسن أنه مستعمل وبقيح أنه غير مستعمل ١١٦٤
- الاستغانة :
- لام الاستغانة فتصل بكاف الخاطب وهاء الغائب ١١٠ ب
- الاستفهام :
- ليس من الخبر ١١٨٣، ٢٠٢ ب

- التسمية خير ليس باستفهام ٣٢ب
- وصفت العرب هذه الحروف مواضع الجمل والأفعال المرفوضة نحو استفهم ١٣١ب
- قد نفع الهمزة بمعنى الإثبات والتقرير ولا يكون ذلك في هل ١٣١
- معي هل: استفهم ولكنه لا يعمل ١٤٥ب
- لا يُقرر بهل وإنما يُستقبل بها الاستفهام ١٣١
- كم لم يجمع استعمالها استفهاما من استعمالها خبرا ١٣٤ب
- كم نجر وتنصب ٤٤ب
- مجيء كم بمعنى قدر ١١٩٤
- كم لم يوصل كما وصلت ما ١١٣٥
- لم لا يوصل متى وأي ١٦٤
- استعملوا أي استفهاما وخبراً ١٣٤ب
- أي على معنى الهمزة وأم والعكس ١١٧٣، ١٣١، ١٦١
- أي يكون بعضاً من كل ١١٥٤
- أمان كمتى، وكم بمنزلة كيف وأين ١١٣٤
- ما يقع جواباً لكم وجواباً لمتى ١٥٠ب
- من لذوي العلم وما يكون من الأجناس ١١٣٥
- لا يعادل أم إلا الهمزة من أدوات الاستفهام ١٣١
- لا تدخل أم والهمزة لمعنى الجراء ١٦١
- أم المقطعة ٦٣ب، ١٦٩
- معي أين اسماً لا ظرفاً ٤٨ب
- ما بعد حرفه لا يتقدم عليه ولا يعمل فيما قبله ١٢٠٢، ٣٨ب، ١٦٥
- جواز إصافة ما في حيزه إلى اسمه وعدم جواز غيره ١٢٠٢
- المعنى عند الإضافة إلى اسمه ١٣٨، ١٥٩
- لا يقع حالاً ٣٢ب
- حروفه يستعمل بها وفيها معنى الجزاء ٣٨ب

- الشياخ في الاستفهام ١٦٤
- مجيء كيف مستقراً ١١١٩
- الأسماء تفع بعد كيف ٥٧ ب
- دخول التمني في الاستفهام اتساع ٩٤ ب
- لا تفع كيف جراً : انظر الشرط
- لا يعمل الشرط بعد هل ويعمل بعد الهمزة : انظر الشرط
- لا يجتمع الشرط والاستفهام : انظر الشرط
- الاسم :
- مجيئه على حرف واحد ١٧٨ ب، ١٨٥ ب
- لا يبقى على حرفين أحدهما لين ١٢١، ١٧٧ ب، ١٧٨ ب
- وجه مضارعة فمیل للاسم ١٥ ب
- سقوط الهاء لتجمع يختص بالاسم ٧٨ ب
- يكثر في كلامهم مجيء ألفاظ الأسماء والكلم خلاف مواضعها ٢٣ ب
- أول الاسم مبني : انظر البناء
- اسم الإشارة :
- معناه يعمل في الحال ولا يعمل في الطرف ١٣٥ ب
- هنا وهناك وهاهنا وثم وذا وذاك وهذاك ١٦١
- أجمع الناس على أن كاف هداك لا موضع لها ١٧٥ ب
- ذا لا يُعرف لها أصل ولا استعملت تامة ١١٣ ب
- ذا حرف واحد عند الكوفيين والرد عليه ١٢٥
- تشبيه ذا ذات وجمعه على لفظ آخر ألي ٧٥ ب
- هذان اسم صيغ للتثنية وليس مثني ١٧٥
- يجوز في القياس هاهناك ولم يُسمع ١٦١
- وقوع ذلك موقع اسمين لا موقع جملة ١٢٤
- ذاك بعد ظن إشارة إلى المصدر : انظر ظن

- التسمية بهذا : انظر التسمية
- اسم الجنس :
- مفرد لمطأ جمع معنى ١٠١ ب
- اسم الفاعل :
- لا يعمل موصوفا ١١٣٥، ١١٤٢، ١٢٠٠
- ولا يوصف إذا عمل ١١٣٦
- وجواز إعماله إذا تأخرت الصفة عن المفعول عند ابن جني ٢٠٠ ب
- إعماله إذا كان للحاضر والمستقبل دون الماضي ١٦٢ ب، ١١٧٣
- وإعماله ماضيا بمحولة الحرف ١٧٤ ب
- الكوفيون يقربون مفعوله باللام إذا كان بالماضي ١١٦٣
- لا يعمل مصغراً ولا يُقرأ إذا عمل ١٥٤، ١١٣٦، ١٤١ ب
- إعماله مصغراً أقبح من إعماله موصوفاً ١١٧٣
- لا يعمل اسماً فاعل في فاعل واحد ١٠٧ أ
- مع إضافته إلى فعله ١٤٤، ١٣٩ ب
- الكاف في الضارباك مجرورة ٤٢ ب
- سبب حذف تون مثناء في الإضافة ٦٢ ب
- تأويل اسم الفاعل بالمصدر ١٩٥ ب
- الضمير فيه وعدم الاعتداد به ١٤١، ٢٠٠ ب
- إضماره لدلالة ما ذكر عليه ١٧٧ ب
- لا يتصل الضمير باسم الفاعل المفرد : انظر الضمير
- لا يضاف إلى الحال : انظر الحال
- إعمال تكسيره : انظر الجمع
- اسم الفعل :
- عبيك وحذرك ودونك ووراءك ٤٦ ب
- اسحاءكم ١١٩٤

- مه بمعنى اكفف ١١٨٠
- أيهات وأيهااتك وأيهااتكم ١١٩٦
- حسب بمعنى يكفى وهي لا تُشَى ١٥٧، ب٤٦
- حسبك صحتها بقاء وكاف للخطاب عند أبي عمرو ب٤٦
- رويد ب٤٦، ١٤٧
- معنى فناءك اسم فعل ١١٩٦
- اسم الفعل لا يعمل مصغراً ١٥٤
- لا يتقدم معموله عليه ٥٣ ب
- الاسم الموصول :
- استعمال الصلة والموصول بمعنى المتعلق والتعلق ٢٠ ب، ١١٢٩، ١٣١، ١٣٥
- تسمية الم معمول صلة ١١٨
- تسمية جملة الصلة خبراً ١١٣
- حذف ياء الذي في اللذان لالتقاء ساكبين لا لريادتها ١١٢٥
- صلة إيضاح ١٩٣
- لا يجوز الفصل بال بين الصلة والموصول ٧٥ ب
- ولا يجوز الفصل بالجملة قياساً ١٢٩ ب
- الاعتراض بين الصلة والموصول ١٢٧، ١٢٨ ب
- أفراد العائد والموصول جمع ١٩٦ ب
- ما في الصلة لا يعمل فيما قبله ١٥٠
- لا تتقدم الصلة على الموصول ٢٠ ب
- حلول الصلة من العائد ١١٣، ١٣٩، ١٤١
- ما يُقدَّر فيه الضمير وما لا يقدر إذا وقع الظرف صلة ٩٣ ب
- محي من نكرة أو نكرة موصوفة ١٢١، ١٥٤
- الذي الجنسية ١٢٦
- ال الموصولة والاختلاف في رجوع الضمير عليها ١١٨ ب

- استقلال الصلة بالظرف ١٠٢ب
- تأويل الإنشاء بالحكاية في الصلة ١٩٣
- الموصول والصلة لا يحقران ولا يكسران ٢٠ب
- لا توصف الظروف في الصلة : انظر الظرف
- لا تصف الموصول حتى تتم صلته : انظر الصفة
- لكن لا تقع صلة وكان تقع : انظر إن وأخواتها
- ما صح أن يكون صلة فهو خبر : انظر الخبر والإنشاء
- الأسماء الستة :
- واواخوك لام لا إعراب ١٧٧ب
- الف فا عين الكلمة لا بدل من التنوين ١٣٢ب
- ذو جمع وثني على لفظ آخر ٧٥ب
- ذو لا يضاف إلا إلى المظهر ١١٧٨
- فوك وفيك ١٧٦
- الإستاد :
- تسمية المسند والمسند إليه الخبر والخبر عنه ٩٢ب
- الاشتغال :
- ترك استعمال الفعل بعد الاستفهام ١١٨٠
- الفرق في اختيار النصب والرفع بعد همزة الاستفهام ٥٦ب، ١١٤٠
- اختيار النصب فيما وقع بعد ما النافية التميمية ٣٦ب
- مسألة يستوي فيها شغل الفعل وعدم شغله عند سيبويه ١٤٢ب
- بضعف محيء المفسر تفسيراً لفعل آخر، واحتج الأخفش له ١٤١ب
- الواصل باللام لا يفسر بالواصل بغير اللام ١٧٣
- ناصب المفعول به هو ما دل عليه المذكور ١٧١
- لا يجوز نصب المشغول عنه معطوفاً على فعل التعجب كما يجوز في غير
- انتعجب ١١٤٠

- متى مشعولا عنه ١٤٩

لا يجوز دخول اللام الجارة على المشغول عنه والفعل متعد ١٧٣

سم يمع ما بعد الاستفهام والشرط فيما قبله : انظر الشرط والاستفهام

- البعداديون يرفعون المتداً المشغول عنه بضميره العائد عليه : انظر المتداً

الاشتقاق :

- من المأخوذ من العين ١٣٥ ب

- انُفُرس تسمى الاشياء بالاشتقاقات ١١٣٣

الأصل :

- الذي لا زيادة فيه ولا علامة هو الاصل ٧٤، ١٢٠ ب

الأصل المرفوض :

- تُرفض الجمل والأفعال التي وُضعت الحروف مواضعها ١٣١ ب

الأصوات :

- تفسير حكاية سبويه عن قوم يضمنون (قب) في حكاية صوت السيوف ١٢٠ ب

أصول في العربية :

- إذا شذت الكلمة في موضع لم يتجاوز مكانها ولم يُقس غيرها عليها ١٨٨ ب

- التغيير آخر الاسم أولى به من حشوه ١٢٠٦

- تغيير الأول من المثليين ١٢٠١

- الاعتداد بالشبه في منع الصرف ٥ ب

- إذا كان التأويل يؤدي إلى ما لا نظير له وجب طرحه ١٢٣ ب

- إجراء المسبب مجرى السبب ١٣٠ ب

- إجراء الشيء مجرى نقيضه أو ما هو خلافه ١٣٠ ب، ١٧١

- لا يُنكر أن تكون الكلمة والحرف يُعتد به من وجه ولا يُعتد به من وجه آخر ١٩٢

إزالة انعط عن جهته في الفروع أحسن منها في الاصول ١٦٥ ب

- من شأن العرب إذا أرالت الكلام عن أصله غيروا لفظه أو حذفوا أو جعلوه كالمثل ١٦٤ ب

المعاني إنما تقاس لتثبت بها الاصول لا لتجتلب بها الزوائد ١٧٠ ب

إذا كان الأول رائداً جاز من احتماله ما لا يجوز مع الأصل: انظر حروف، لزيادة
إجراء المنصوب مجرى المجرور والمرفوع في الوقف عليه بلا ألف: انظر التنوين
الإضافة:

الإضافة بابها التحصيل وأولى به من آل ١٥١، ب ١٢٩

- الإضافة إلى المستقبل في حكاية الماضي ١٥٨

- تسمية غير المضاف مفرداً ١٣٩، ب ٥٥

- حقيقتها أن تكون إلى الاسم ١١٤٤

- تمام الاسم بالإضافة ٧٧ ب

- مضاف إليه بمنزلة التنوين ٢١ ب

- الإضافة على معنى وجوب العمل على الفاعل لا على معنى وقوعه ١٨ ب

- الإضافة بمعنى من في ثلاثمائة وحلقة حديد ١١٠ ب

- وبمعنى اللام في مائة درهم ١١٠

- فيها معنى اللام ومن ١٢١ ب

- تعمل عمل حروف الجر ١٢١ ب

- إضافة البعض إلى الكل ٩٦

- الفصل بالفعول بين المضاف والمضاف إليه ١٩٧

- تأخير المفعول لثلاثي متصل بين المضاف والمضاف إليه ١٤٠

- الفصل بالظرف والحال بين المضاف والمضاف إليه ١٥٠، ١٧٨

- إقحام اللام بين المضاف والمضاف إليه ١٦٥

- حذف مضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ١٧ ب، ٥٥، ب، ١٧٠، ١٧٨، ١١١٨

١٣٣ ب، ١٣١ ب، ١٤٤ ب، ١٥٠ ب، ١٥٤ ب

بين القول بالمتضايقين والقول بحذف المضاف إليه والاحتجاج للأول ١٤٩

- قُبِعَ تعليق المضاف ١١٩ ب، ١٢١ ب

- حذف المضاف بعد مذ ١٨٢ ب

- جرى للمضاف المحذوف مجرى المثبت ١٢١ ب

- المضاف والمضاف إليه كالثيء الواحد ١٣٨
- إنما يضاف إلى ما هو من جنسه ٥٧ب
- اكتساب المضاف تأنيثاً من المضاف إليه ٩٦ب، ١٣٦ب
- اكتساب انضاف معنى الجزاء من المضاف إليه ٣٨ب
- اكتساب لمضاف الباء والإعراب والتعريف والتنكير من المضاف إليه ١١٩ب
- إضافة فا إلى المظهر في نية الانفصال ١٧٨ب
- إضافة أفعل التفضيل في نية الانفصال ١٢٩ب
- لا يضاف الشيء إلى نفسه ١٧ب، ١٢٩أ، ١٢٩ب
- لا يضاف الفعل وفيه الضمير ١٤١
- لا تصح الإضافة إلى ما فيه لام الابتداء ولا الاستفهام ٢٠١ب
- امتناع إضافة المبهمة ١٧٥ب
- لا يجوز إضافة اثني عشر ولا الإضافة إليها ١٧٢ب
- لا يجوز إضافة الجملة المسمى بها إلى باء المتكلم ٨٧ب
- لا يضاف اسم الفاعل إلى فاعله ويضاف إلى المصدر ١٣٩ب
- عدم جواز ترك المضاف والإخبار عن المضاف إليه ١٧ب
- حذف التثنية للإضافة المقدرة أو المذكورة ٧٢ب
- حذف نون المثني في الإضافة وغيرها ١٢١ب
- عند الأحفش لا يجوز إظهار نون ضاربك كظهورها في ضاربك ويداً ٤٢ب
- إضافة اسم الزمان إلى الجملة والفعل ١١٩
- مقاربة الصفة والموصوف بالمتضايقين يكون المضاف إليه كالأجسي من المضاف ١٢١
- لا يضاف إذ إلا إلى جملة : انظر الظرف
- إضافة اسم الفاعل إلى الحال والظرف : انظر الحال والظرف
- الإضافة إلى اسم الشرط واسم الاستفهام : انظر الشرط
- الإضافة لا تمنع البناء : انظر البناء
- ما يستعمل صفة ومضافاً إليه : انظر الصفة

الإعراب :

- حركات لإعراب لازمة للمعرب وهي في تقدير الثبات ١١٤ب، ٢٤ب
- لا يقع حشواً ١٧٢ب
- تسمية للمعرب متمكناً ١٢٥
- تسمية العلامة علماً ١٤ب
- تسمية إعراب المثني انقلاباً ١٧٢، ١٢٥ب
- حركة احرف المريد في الوقف كانتا غير إعراب ٢٠٦ب
- لا يجوز الجمع بين الإعراب وما هو للبناء في الحرف ١٨١
- الحذف في المعرب أجور من الحذف في المبني ١٢٥
- نخططة المازني لسببويه في قوله : ثمانية محارب ١٤٤
- المعرب من مكانين ١٢٥ب

الإعلال :

- مما عاداته الإعلال ٢٠٦ب
- إعلال حائض وحائش للمظهرهما وإن لم يجريا على فعل ٢٠٠ب
- إعلال معيشة وتصحيح جمعها ١٤١ب
- عين (خير) ١٣٩
- صحت مد بين للعلمية ١٠٧
- انقلاب اواو والياء في عصا ورحى والتصحيح في لو وائي ٢٤ب
- ترجيح الإعلال وعدمه في الهمزة في ضياء بين الخليل والأخفش ١٠٩ب، ١١٢ب
- إعلال الألف ياء وواو في الندة ١٨١ب
- يقلبون لامات الفعل لحركات الإعراب ١١٤ب
- كسر عين الكلمة لاعتلالها ١١٩
- ما تُغيب ياء وواو إذا كان اسماً وما شذ عن ذلك ١٣٣ب
- إعلال العين واللام في ذا وشاء وماء ١١٣ب
- لا يوالي بين إعلايين ١٧٨، ١٥٣

- عين فَعَلَ المعتلة لا تصحح ١١٣٩
- إلقاء بعيد من الاعتلال ٢٤ب
- يَضَعَف بدل الياء المنقلبة عن واو بهمزة ١٠٩ب
- مما لا تُقلب يَأْؤُه واوا لأنه صفة ١٣٣ب
- قلب الواو ياء : انظر الواو
- أفعل التفضيل:
- معنى أفعل صفة واسماً ١٦١ب
- لم يُبَيِّن من كان الزمانية ١٣٨ب
- لزومه الأفراد ومطابقته لما قبله في الجنس والعدد ١٦١ب
- لا بمجرد جمعه من أل إذا حذفت من ٨٩ب
- إذا دخلته اللام حذفت من ٨٩ب
- يجب أن يكون بعض ما يضاف إليه ١٢٩ب
- سبب عدم اقترانه بهاء التانيث ١٥٣
- مما يدل على أن (خيراً منك) ليس أفعل ١٤٦ب
- خير وشر أفعل ١١٠، ١٣٨ب، ١٧٠ب
- نصبه الظرف وتقديمه عليه لشبهه بالفعل ١١٣١
- إنما ينتصب بعده النكرات ١١٨٩
- فيه معنى الفعل وصور عمله ١١٣٠
- يقتصر فيه على نعت النكرة ويؤول ما خالف ذلك ١١٣٠
- همزة أخاير للتكسير : انظر الجمع
- أل :
- مجيء أم مكانها ١١٩٣
- رياتها ٨٩ب، ١٥١ب
- جنسية ٢٧ب
- اقترانها بأفعل تصيره اسماً ١٦١ب

- .. نوعها في (الرجل) بين العهدية والذهنية والذكرية ٤٢ب
- هي لتحصيص والإضافة أولى منها به ١٥١ب
- مثني لا تتعرف بال ٩٠ب
- عدم جواز دخول ال على الفعل : انظر الفعل
- التقاء الساكنين :
- الحركة لالتقاء الساكنين في تقدير السكون ٢٤ب
- تعبير البناء لاجتماعهما ١٦٠
- لامات الفعل المعتلة لا تحرك لالتقاء الساكنين وإنما تحذف ١٨١
- لم تحذف ياء (قاضي) لالتقاء الساكنين بل لأنها رابعة ١٧٢
- تحريك عين ادعه لالتقاءهما ٢٠٥
- حذف الألف لالتقاءهما : انظر الألف
- الإلحاق :
- اعمل لم يات للإلحاق ١٨٨ب
- لا يكون فعلاء ملحقاتاً ويكون فعلاء وفُعلاء ٢٠٤
- تكرار اليب للإلحاق عند الأحفش ١٨٨ب
- عدم ادغام الملحق عند اجتماع المثليين ٢٢٩
- انشاء أو الكسمة لا تكون للإلحاق وتكون له غير أول ١٩٩
- ألف حبسطي للإلحاق ٩ب
- الإلحاق وعدم جوازه في غوغاء ٢٠٣ب
- قد لا يكون الحرف وحده للإلحاق ويكون مع غيره للإلحاق ١٩٩
- أم :
- المعنى يدل على انقطاع أم ٢٩ب
- أما .
- لا يفصل بينها وبين جوازيها بالجر ١٨٠ب
- سبب وقوع الاء بعد أما ٣٥ب، ٤٨ب

الإمالة

- إمالة رحي ١٢٥
- إمالة الصمة بين الأحفش وسيبويه ١١٨٤
- إمالة التسوين في بعض اللغات لكلا يختلف الاسم ١٢٥
- أمن اللبس :
- حذف الواو في أعطيتكه لامن اللبس ١٤٣
- الأمر :
- وجهها الأمر ١٩٣ ب
- كسر أدع وتوجيهه ٢٠٤ ب
- أن الزائدة : ١٤٨ ب
- أن المصدرية الناصبة :
- انصبب بها مضمرة ١١٧٩
- لا تقع بعد عليم وعلة ذلك ١٢٩
- لا تقع إلا على ماض أو مستقبل ١٤٦
- المصدر المؤول من أن والفعل : انظر المصدر المؤول
- إن النافية : ٩١ ب
- إن وأخواتها :
- تسمية اسمها فاعلا ١٥٧
- إن وأن مما يخفف ويقل ٨٩ ب
- إن ثم تعمل مصمرة ١١٣٢
- تحفيف إن يريل عنها الشبه بالفعل ١٢٠٣
- سبب امتناع الابتداء بأن المفتوحة ١٥٣
- فتح همزة أن وبعدها لام التوكيد ٦٨ ب
- هل يجوز أن يقع اسم إن وصفا مكتعيا بمرفوعه ؟ ١١٠٧، ١٧٣، ١٥٧
- حوار الفصل بالظرف في أماكن منها ما بين إن واسمها ١٧٩

- حذف خبر إن وإن ١٧٣، ١١١٢
- الجمل تقع خبراً لها ١٧٣
- يجوز الاختصار بخبر أحد الحرفين عن الآخر ١٧٣
- يفتح تفدير متعلق الظرف بعد إن متأخراً ١٧٩
- أبو علي ، هل خبر إن مرتفع بالمبتدأ أو بالابتداء؟ وابن جني يقصر المعمل على ب ٧٩ ب
- لعل غير خبر (إنشاء) ١١٨٣
- معن في لعل ١١٩٥
- أن بمعنى لعل ١١٨٣
- شبه لبت بالمعمل جوز زيادة الباء في اسمها ٧٢ ب
- أصل التسمي بلبت وجاء بالآ اتساعاً ٩٤ ب
- اسم لبت ضمير الشأن ٧٢ ب
- تخفيف لكن لا يزيل عنها معنى الفعل ٢٠٣ ب
- لكن لا تقع صلة ٩٤ ب
- الخلاف في خروج لكن من العطف عند دخول العاطف عليها ٣٧ ب، ٢٠٣ ب
- عدم تقدم خبر كأن ١٦٧
- تعلق الظرف بمعنى كان ١١٠٩
- حذف اسم كأن للظرف وطول الكلام ١٦٧
- كأن حرف ومعمولاه بمنزلة الشيء الواحد ١١٧٧
- كأن حرفان جُمعا كلمة واحدة ٤٤ ب
- كأن تعمل في معموليها جميعاً ١١٠٩
- كأن يوصف بها ويوصل ٩٤ ب
- أن ومعمولاهما سد مسد مفعولي ظن : انظر ظن
- ضمير ضمير الشأن عند تخفيف إن : انظر ضمير الشأن
- ضمير ضمير الشأن في لكن الثقيلة : انظر ضمير الشأن

الإسكار :

- علم الإسكار في أزيد إتيه مستقل بنفسه ولا يلزم ١٨٩ ب
أو :

- مسألة في باب أو ١٥٦

واظفر العطف

أي :

- أي غير مستقل مفرداً ومضافاً ١٣٩

- إضماره ١٥٦

الإيجاب :

- الإيجاب نظير الأمر ١١٦٤

البذل :

- بدل النكرة من المعرفة ١٢٥ ب

- بدل المعرفة من النكرة ١٩٧

- بدل الغلط ١٥٠

- بدل مباين ١٩٧

- الفعل يقع بدلا ١٤٩

- جاز من جاز ٧٣ ب، ١١٦

- وقوع المصدر المؤول بدلا ١١ ب، ١٨١ ب

- البذل من كم ١٧٣ ب

- لا يُبدل الطرف من الطرف قبل تمام المضاف إليه الأول ١٥٤ ب

- ينبغي ألا يخرج البذل من حكم البذل منه ١٧٣

- محال تقديم البذل على البذل منه ١١ ب، ١٧٧

لا يُبدل الأكثر من الأقل وإنما يكون الثاني هو الأول أو بعضه ١٠٦

- لا يبدل الأعم من الأخص ١٧٧، ١٢٢ ب

- إحارة البذل على المعنى ١١٩٢

- البديل على تقدير تكرير العامل ١١٠٣
- البديل على معنى مثل ١٦٨، ١٥٠
- حممه على الموضع أجوز من حمل الصفة ١٨٦ ب
- لا يقع اجمع وجمعاء بدلا ١١٠٣
- البناء :
- اول الاسم مبني ١٤٤
- حركة حرف الحشو بناء ١٢٥ ب
- بناء الكلمة لوقوعها موقع المبني ١٦٩، ١٤٧
- الإضافة لا تمنع البناء ٤٦ ب
- بناء ألهي لتضمينها معنى حرف التعريف ١٢٠ ب
- ضمة حسبك بناء مثل حيث ٤٦ ب
- لا يجوز اجمع بين الإعراب والبناء . انظر الإعراب
- التاء :
- لا تزداد حشواً ٥٤ ب
- متى تكون للإلحاق : انظر الإلحاق
- تاء التانيث :
- لا تكون إلا في آخر الاسم ١٧٢ ب
- هي في تقدير الانفصال ١٩٩ ب
- مما هي على تاء التانيث فليست على تقدير الانفصال ١١٤١
- هي بمنزلة اسم ضم إليه اسم قبله ١١٢١
- لا تدخل على فعيل بمعنى مفعول ١١٧٧
- تسقط في التكسير فلا يكسر عليها الاسم ١٧٢ ب
- إنما تدخل فيما يؤنث بها على حد ما كان قبل دخولها فلا يغير الكلمة ١٧٠ ب
- تتصل بحركة بالفتح بلا ورُب وُثم ١٥٥
- لا تراد أولا إلا بثت ١٢٣ ب

- رابع عناق وسعاد شابة تاء التانيث ١٦٦ ب
- تاء هتاء بدل من اللام ٩ ب
- تاء هتاء رائدة ٨ ب
- تاء بست بدل ٩ ب
- تاء آحت بدل من اللام لا علامة تانيث ٨ ب- ١٩
- حذفها ببعض الكلمات في التصغير ١٧٤ ب
- تريل الشبه بالمعل ٥٣ ب
- التبيين :
- تبين الحركة بالالف والهاء ٢٠٥ ب
- وانظر الجر
- التخفيف :
- تخفيف بين : انظر الحذف
- الترخيم :
- ترخيم الثلاثي ٣٠ ب
- إنم يرخم المعروف المقصود إليه ٣٨ ب
- ترخيم جُمُير وعُلُيق وسنور ومصور وهَبَّيخ وقَنُور ١٨٢ ب
- ترخيم مثل (واحدة حمراء) اسماً ١٥٩ ب
- لا يجوز ترخيم مسلمين علما ما لم يُغَيَّر ٣٧ ب
- من العلماء من يمنع صفة المرخَّم ٢١ ب
- التسمية :
- التسمية بالعدد والمعطوف ٨٠ ب
- التسمية بالجملة ١٨٠، ١٨٧ ب
- الجملة تُحكى عند التسمية بها ١٨٦ ب
- احتجاج الأحفش لعدم جواز التسمية بالركب مدائن محاريب ١٥٩ ب
- التسمية بركب عددا وغيره يُبنى الأول ويصرف الثاني نكرة عند الأحفش ١٥٩ ب

- التسمية بباء ضرب والاختلاف فيه ١١٢٤، ١١١٦
- التسمية بأعضض ١١٤ب
- التسمية بعافلة لبيبة ١٠٦ب، ١٨٧ب
- التسمية بلا ١١٣ب
- التسمية بعم الاستهامية ١١٤
- التسمية بشاة وشية وجمعهما ١١٢٧
- التسمية بهذا ١١٣ب
- قصع همزة الوصل عند التسمية بفعل الامر: انظر الهمزة التسوية :
- ام واو رقعا موقع التسوية ٣٢ب
- السوية خبر ليس باستفهام ٣٢ب
- التصغير :
- التحقير بناء على حدته ١١٨٨
- التحقير قد يرد الشيء إلى أصله كرد المحذوف ١١٧٤
- فيه دلالة على موضع القلب ٢٠ب
- إذا كانوا لا يردون الأصول فعدم رد الرائد أولى ١٧٠ب
- ما صيغ في التحقير أولاً ١١٥٥
- تصغير المركب كتصغير المضاف ٩ب
- تصغير فعال وفعلول وفعليل ١٥
- تصغير هار ١١٥٣، ١٧٠ب
- والسد ١١٨٨
- ويضع ١١٥٣، ١٧٠ب
- وأحوى ١١٥٣
- وحبارى ١٤٠ب
- وواصل ١٥٣

- وسراويل ١٥
- وطريمان وظريفون علمين ١١٤١
- وشراجيل ١٥
- ودجاجة ١١٤١
- وخيرامك وشرامك ١١٧٠
- الاختلاف في تصغير باذئجاة ١٩
- تصغير مرة عن النضر بن شميل ١١٩٤
- تصغير بُري اسم رجل ١١٥٣
- تصغير عُمر بصرفه ٥٥ ب
- لا تنحق عناق الناء في تحقيره ١٤٠ ب
- لا يُصغر الثلاثاء والأربعاء ١٧١ ب
- ولا أمس وغد ١١٧١
- ولا الجملة ١٨٨
- عدم إعمال مصغر اسم الماعل : انظر اسم الفاعل
- لا يعمل المصدر واسم الفعل مصغرين : انظر كلا منهما
- التعاقب :
- قد يعاقب الحرف الحرف وإن لم يكن بمعناه ١٢٠
- التعجب :
- معاملته فعل التعجب وأفعال التفضيل بمعاملة واحدة ٩٤ ب
- بما يدل على أن أفعل ليس اسما ١١٨٩
- فعله لا يوصل ولا يوصف به لإبهامه ١٩٤
- لا يدل على معناه غير لفظه ١١٣٦
- ثم يحز النصب في الاسم المعطوف على فعل التعجب ١١٤٠
- مجيء حير تعجبا بلا همزة أفعل ١٣٨ ب
- تصغير أفعل لا يخرج من شبه الفعل ١١٧٣

التعليق : ١٥٢ ب

التقديم والتأخير :

- لم لا يكون المحذوف في التقديم مؤحراً ١٧٩

تمام الاسم : ٧٧ ب، ١١٤ ب، ١٣٦ ب

التمييز

- لا يتعرف أبداً ٣١ ب، ١٢٨ ب

- تسميته مفسراً ١١٤ ب

- نصبه عن تمام الاسم ٧٧ ب

- لا يجعل التمييز فاعلاً ٣١ ب

- جواز إدخال من فيه وردة إلى الجمع أو المفرد ٢٨ ب

التنار :

- إعمال الثاني في ظننت وعلمت ١٨٨ ب

- إعمال الأول أجود عند المازني ١٣٦ ب

- كان في التنار ١١٢

- مسائل ١١٠-١١٢

التنوين :

- الألف التي هي بدل من التنوين ١٨٥ ب

- حذف قوم ألف البدل من التنوين ١٣٢ ب، ١٨٦ ب

- مقارنة ألف الإطلاق بالألف البدل من التنوين ١٨٦ ب

- سبب اجتماع التنوين مع علامة الإنكار ١٨٩ ب

سوكيد في العمل بظير التنوين في الأسماء : انظر نون التوكيد

- التنوين يعاقب علم البدية : انظر البدية

التوكيد :

- تسميه التوكيد وصفاً ١٠٣

يحير البعدادون توكيد النكرة معنويًا ورد الألف الصغير ١٤٠ ب

- توكيد لا واسمها والعدد المركب ١٧٦ ب
- محال تقديم التوكيد على المؤكّد ١١ ب
- جواز توكيد ما في الفعل والظرف واسم الفاعل ١٠٢ ب
- الأحسن توكيد المضمر قبل العطف عليه ١١٠
- جمعاء يؤكد بها الظاهر والمضمر من المعارف ١٠٣ ب
- تعريف اجمع كتعريف الأعلام ١٠٢ ب
- التوهم :

- توهم أل في الفعل واسم التفضيل ١٦٢
- إنما يتوهم أل الجنسية ٦٢ ب
- توهم سكون المتحرك ٢٠٥
- الجر :

- تسمية الجار والمجرور مضافاً ومضافاً إليه ١٧٦ ب
- تسمية الجار حرف إضافة ٥٩، ١٣٩ ب
- جواز كون الجار مستقراً ولغوياً ١٩ ب
- المجرور داخل على الجار بمنزلة التوسيم في المون ٦٥ ب
- لا يُقدم المجرور على الجار ٣٦ ب، ٦٥ ب
- جواز تقدم الجار على عامله أفعل التفضيل ١٣١
- تعلق الجار بعمل محذوف ١١٦، ١٢٩، ١٣١، ١٩٢، ٢٠٤ ب
- تعلق الجار والظرف باسم فاعل محذوف ١٥٩
- جواز تعلقه بالمفعول ١٣٤
- تعلقه بعامل الجر الآخر ١٧٥
- موضع الجار والمجرور نصيباً ١٩ ب، ١٢١
- اشتراك المرفوع والمجرور في اللفظ قليل ٢٣ ب
- الجار عاملاً في الظرف ١٩ ب
- الجار لا يتعدى إلى مجرورين بلا عاطف ٣٧ ب

- الجار والمجرور كالشيء الواحد ١٧٦١١٢١ ب
- وقوع الجار للتيين ١١٩٢
- حرف الجر لم يعلق في موضع ١١٩ ب، ١٢١ ب، ١٢٠٢
- حتى لا تُنغى جارة ٤٤ ب
- حذف الجار أحسن من تعليقه وحذف ما يقتضي دخوله عليه ١٢١ ب
- إعمال الجار مضمرا ٤٧ ب، ٤٨ ب
- سرع الخافض ١٢٣ ب
- حذف الجار لذكره قبل ١٠ ب، ١٣٠
- حذف الجار الثاني لدلالة الأول عليه ١٠٤ ب، ١١٩٢
- حذف الجار فوصل الفعل ١٣٩ ب
- أفعال التفضيل يوصل بنفسه وبالحرف ١٣٠
- جر الصفة على اللفظ (الجوار) والمعنى على غير ذلك ١٧٧ ب
- صفة مجرور رب لازمة ٢٠ ب
- محيى المجرور فضلة ١٥٩
- جر اسم الشرط والاستفهام ٥٩ ب
- الباء زائدة ١٦٩، ١٧١، ٧٢ ب، ١٩٧
- الباء الزائدة في المبتدأ لا تنقاس ٧٩ ب
- اتصال لام المقسم بالجار المفضلة ولا تقترن لام الابتداء بالعصلة ١٤٧ ب
- موقع حتى في حتى إذا ١٩٠ ب
- معنى الباء في بالله ٢٠٤
- محيى الباء بمعنى اللام للعلة ومعنى البدل ٢٠٤
- من بمعنى التبيين ومعنى البدل ١١٩٨
- الجر والنصب والرفع بعد حتى ١٩٧ ب
- لا تكون اللام صفة للمصدر في مقيا لك ١٣٦
- من مع أفعال التفضيل معناها الابتداء ١٦١ ب

- عن بمعنى بعد ١٨ ب

عن على وزن يد، والباء واللام في م ولم لبسا على وزن الأسماء ١١١٤

- مذ يعمل في الأزمنة عمل من في الأسماء : انظر مد
الجزم

- حرف واحد لا يحزم فعلون ١٨٠ ب

- جزم جواب المضارع لانه في معنى الامر ١٩١ ب

- الجزم على جواب الامر والسهي ٤٦ ب

- جزم جواب العطف بالشرط المحذوف ١٨٠

- المحروم لا يتقدم على الجازم ٣٦ ب، ٢٠٢

- لا يفصل بين الجازم والمجزوم ٣٦

- كانه قد جُزم على دفعتين ١٢٠٥

- ما يُحذف للجزم في حكم الثبات ١١٧٨

- تشبيه الوقف بالجزم ١١٥

- السكون في المجزوم جار مجرى الحركة ١١٥

وانظر المضارع والشرط

الجمع :

- تسمية الجمع جميعاً ١٦

- وجماعاً ٥ ب

- وضع الواحد في موضع الجميع ١١٢ ب، ١٩١

- حذف علامة التانيث في الجمع ١٠١ ب

- الانصراف من جمع إلى آخر ١٥٥

- جعلت الواو في الجمع لانه أشبه من المثني بالمفرد ١٠٣ ب

- النون بعد واو الجمع ١٨٩

- الجمع على حد المفرد ١٠٣ ب

- لم يأت أفعّل مجموعاً بالواو والنون ١٥٥

- حذف الياء المشددة من المفرد في الجمع السالم ١٢٢
- لا يوجد جمع بالواو والنون على حرف واحد ١٧٥
- حذف ياء الجمع لالتقاء الساكنين ١١٠١
- الواو والنون في أرضون عوض من تاء التانيث ١١٦٧، ١٢٠
- الواو واسون في سنون ومثون عوض عن لام الكلمة ١١٦٧
- سون جمع ليس على مذهب الزيدون لتغير حركاته ١١٥٦
- لا تحرك تاء ادرعات بالفتح إلا في السدبة ١١٨٢
- المجموع قد يزداد فيها وتجيء مخالفة للمفرد ١٤٦ ب
- الوجه في تكسير الصفة تكسير الأسماء ١٤٤ ب
- تكسير العلم على مذهب الصفة ١٢٣
- الجمع المكسر كالأحاد ١٠٣ ب
- جموع مكسرة لا واحد لها ١٠٣ ب
- لتكسير على فُعل على إثبات الياء المشددة وعلى حذفها في المفرد ٢١ ب
- إشباع كسرة مساجد ١١١٠
- إعمال جمع التكسير لاسم الفاعل ١٤١ ب
- لم لا مفرد له ١١٢ ب، ١٤١
- ليال تكسير ليلاء ١٧٣ ب
- لم يُكسر اثني عشر على يائي السب كنكسیر حوالي ١٧٢ ب
- همزة أخاير للتكسير ١٧٠ ب
- فُعلة تكسير مختص بمفاعل المعتل اللام ٢٠٤
- جمع فعيل اسما وصفة ١٥ ب
- جمع شاة وشية علمين ١٢٧
- تفسير جمع عناق على عموق ١٦٦ ب
- تفسير جمع ذؤابة على ذوائب ١٠٢
- تشية الجمع ٢٦

- جمع الجمع ١٠١ ب
- التعليل بنقل الجمع ١٠٩ ب
- جواز تنوين مثل جوارى رفعا وجرا ٢٥ ب
- هاء زائدة أخرجته من شبه الجمع : انظر الهاء
الجملة :
- تسمية جواب الشرط بلا فاء جملة ١٦٠، ١٦٤، ١٦٦ ب
- جملة المبتدأ والخبر بمنزلة الفعل والفاعل ١١٩ ب
- متى انضم الخبر إلى الخبر عنه استقلت الجملة وتم الكلام ٩٢ ب
- الحمل لا تُعرب ١٠٦ ب
- تسع في الضرف فأقاموه براسه كالفعلية والاسمية ١٩٣
- لا تقع فعلا ودليله ٣١ ب، ٦٩ ب، ١٧٣ ب، ١٠٦ ب، ١٠٧ ب، ١١٨٨ ب
- تقع موقع المرد ١٠٦ ب، ١٨٧ ب
- لا يحوز تحقيرها ولا تشبثها ولا جمعها ١٨٨
- الحمل لا تعمل في الفاظ الأفعال ولا العمل ١٨٠
- لا يرتفع بها ما بعدها ١٨١
- الاعتراض (الجملة الاعتراضية) فيه تشديد ١٢٧ ب، ١٨٣ ب
- الاعتراض بين المبتدأ والخبر ١٢٨ ب، ١٣٢ ب
- الاعتراض بين الفعل ومفعوله ١٢٨ ب
- لا يعترض بالجملة بين أما وما بعدها ٢٥ ب
- الاعتراض بين القسم وجوابه : انظر القسم
- الاعتراض بالقسم : انظر القسم
- لا يحوز انفصل بالجملة بين الصلة والموصول قياسا : انظر الموصول
الحال :
- تسمية الحال خيرا ٦٤ ب
- مجيئه جملة وصاحبه محذوف ٥٤ ب، ١٩٢ ب

- وهو الحال بمعنى إذ ولماذا تدخل ؟ ١٥٧
- الحال من النكرة ١٥٠، ١١٤٩، ١٩١، ب
- الطرف حالا من النكرة ١٣٩ ب
- ينبغي أن يكون نكرة ولا تعرف أبدا ٣١ ب، ١٢٤ ب، ١١٤٩
- دخول أل في الحال ١٩٢
- الحال لا يقع ضميرا ٤٧ ب، ١٢٤ ب
- الحال من الضمير ١٨٨
- الحال المؤكدة ٦٧ ب، ١٥٨، ١٨٢
- حال المنادى ١٠١
- عامه كان إذا كان حالا من اسمها أو خبرها ١٠٩
- الماضي حال على المعنى ٣١ ب
- تقدير قد مع الماضي إذا وقع حالا ١٠٩
- الحال قد يُحمل على المعنى ١٥٨
- عامله الفعل إذا كان حالا من فاعله أو مفعوله ١٠٩
- نصبه بمفعل مضمير ٤٩ ب
- نصبها بكيف ١١٩
- نصبه بما دل عليه القسم ١٠٢
- أجار والمجرور حال ١٧٣، ١١٧ ب
- الحال جار وعامله معنى مجرور ٨٢
- تعمل فيه المعاني ١٤٦
- تقدم الحال على صاحبها النكرة ١٠٩
- لا يتقدم على عامله الظرف لضعفه ٩٣ ب
- مفعول طر الثاني وخبر كان عند القراء يعربان حالين ١٢٤ ب
- لا يكون لععل حالان ١٢٢ ب
- ما جاءت بإضافة اسم الفاعل إلى الحال ولا تجوز ١٤٣ ب

- لا يُفصل بين الحال وصاحبه بما يخلو من ضمير لصاحب الحال أي باحبي ٦٤ ب
- لا يُجعل الحال فاعلا ٣١ ب
- لا يقع الحال حيرا للمبتدأ ١١٢٨
- الوجه في الاستعناء عن الخبر بالحال ٦٤ ب
- نصب صفة المرفوع عند تعدد صغاته : انظر الصفة
- شبه الصفة بالحال : انظر الصفة
- التشابه بين الحال والخبر : انظر الخبر
- الجزاء يقع حالا : انظر الشرط
- الحذف :
- تسمية المحذوف منفصلا ٧٥ ب
- الأحذر أن لا يوالي بين حذفين ١١٧٨
- حذف ما جرى ذكره أسرع لتقدم الدلالة عليه ١٤٩ ب
- من شأنهم الحذف من الكلام إذا أزالوه عن أصله إلى شيء آخر ١٦٤ ب
- سبيل المفسر أن يكون من غير جملة المفسر (المحذوف) ١٢٧ ب، ١٩١
- مطرد في الواو والياء في المواصل والإطلاق في القوافي ١١٨٦
- تحفيف بين ٢٠٤ ب
- المحذف في فيعل فيما عيه واو اشد استمرارا مما عينه ياء ٢٠٤ ب
- حذف انفاء واللام ١١٧٨
- متى يمتنع حذف الثالث ومتى يجوز ٣٠ ب
- ما هو على حرفين لا يُحذف منه ١٩١
- حذف جيم حجاج ١٩٦
- إربس محذوف العاء، والأكثر حذف اللام في هذا النحو ١٣٥ ب
- ما حذف لالتقاء الساكنين وللمجزم في حكم الثبات ١١٧٨
- في جواب الطلب شرط محذوف استغني عن ذكره فهو جواب شرط ١٨٠
- ما لا يُستعمل مظهرا ليس له تصرف الأفعال المظهرة ١٤١ ب

- حذف العمل في الاشتغال : انظر الاشتغال
- ما لم يُسعمل ظاهراً من الأفعال لا يُعطى عليه : انظر العطى
- ما يدل على أنّ الحركة قبل الحرف : انظر الحركة
- حُسْنُ الحذف لطول الكلام : انظر طول الكلام
- الحركة :
- م يدل على أن الحركة كانت قبل الحرف ١١٨٥
- المدة من حرف لآخر والمحدوفة في حكم الموحدة ١١٧٨، ١٩٩
- من مشابهة الحرف للحركة : انظر الحروف
- الحروف :
- منها ما يُثقل ويخفف ومنها ما لا يخفف ١٩١
- من مشابهة الحرف للحركة ١٦٠ ب
- حروف الإطباق في الإدغام ١٦٠ ب، ١٦١
- الرخوة ١٦٠ ب
- الحروف الشديدة ١٦٠ ب
- المذلة أو الذلاقة ١٢٠، ١٧٤
- حروف المعاني لا تنصرف تصرف الأسماء والأفعال ٥٣ ب
- الحسن :
- معنى حسن وقبيح ١٦٤
- الحكاية :
- الحكاية مستعملة إذا كان عليها دليل ١٩٣
- حكمها أن تكون في الجمل والكلام التام ١٢٤ ب
- الحمزة تُحكى عند التسمية بها ١٨٦ ب
- في الاستثبات بمن عن النكرة ١٢٠٦
- في النشبة وصلاً ووقفاً بمن ١٧٥ ب
- إصمار المقول شائع كثير ١٩٣

- هي أصل باب ظن عند الفراء : انظر ظن وأحواتها
- الحمل على المعنى :
- هو في كل أكثر منه في كلا لكثرة تصرف كل وعمومها ١٩٩ ب
- نظر ١٤٠، ١٧٨، ٨٨ ب، ١٤٦، ١٥٨، ١٧١ ب، ١٧٤ ب، ١٧٧ ب
- الخبر :
- تسمية الخبر جواباً ٤٧ ب، ١٠٤
- تسمية المائدة خبراً ١٢ ب
- حكمه أن يكون معيذاً لأنه المستعاد من الجملة ١٥٦، ٦٤ ب، ١٥٧، ١٥٨ ب، ١٧٣ ب
- اقتران الخبر بالفاء ٤٧ ب
- تقديم الخبر على المبتدأ ١١١، ١٧٢
- خبر مبتدأ محذوف ١٥٠
- حلو الخبر من الضمير ١١٣
- خبر المبتدأ لا يلزم فيه الضمير ١١٧
- حذف الضمير من جملة الخبر ١٤٣، ١٢٩
- الذكر (الضمير) في جملة الخبر هو في المعنى ٤ ب
- موضع الضمير في مثل حلو حامض ١٨٧
- وقوع اسمين موقع الخبر ١٨٨
- تعدد الخبر في حلو حامض وغيره ١٧١، ١٠٦ ب، ١٤٧
- مصدر لشباعه وعمومه يُخبر به عن المفرد فما فوقه ١٥٦ ب، ١٥٧ ب
- الطرف في الأصل نائب عن محذوف الخبر وهو اسم فاعل ١٥٩
- ضمارة (حذفه وتقديره) ١٥٧، ١٩٦، ١٠٧ ب، ١٥٤ ب
- بحذف بعد لولا ١٨٠
- حذفه لدلالة الثاني عليه ١٧٦
- حذفه بعد ليت شعري ٣١ ب
- حذف خبر المصدر ودلالة الجار عليه ١٢٩

- لا يحور الإخبار بالزمان عن الجثة ١١٤٢، ب٦٨
- التشابه بين الخبر والحال ١٣٢
- العدد خبر على الاتساع ١٢٨
- تأويل الخبر المصدر بذات ٢٧
- الاستعهام بمسند الخبر ٣١
- انفعل مسد مسند الخبر وشرط ذلك ٥٦، ١٠٧، ١٧٤، ب
- الخبر مرفوع بالمبتدأ ولا معنى للعكس ٥٧، ١٥٨، ٦٥، ب٧٩، ١٩٥،
- خبر المبتدأ عامل ١٨١
- يجب مصابقة الخبر بعد المفعول معه لما قبله : انظر كان وأحوالها
- تسمية جملة الصلة خبرا : انظر الموصول
- تسمية جواب الشرط خبرا : انظر الشرط
- الأحوال تسد مسد الخبر في المصادر : انظر الحال
- الخبر والإنشاء :
- الخبر ما صبح أن يكون صلة موصول أو صفة موصوف ٩٢، ب
- ما عدا الإنشاء لا يوضح ١٩٣
- وانظر فهرس البلاغة
- الرفع :
- اشتراك المرفوع مع المجرور في اللفظ قليل : انظر الجر
- الزيادة :
- بعض حروف الزيادة ١٦٩، ب
- إذا كان الأول رائدا جازم احتماله ما لا مسجوز مع الأصل أو تكرير الأصل ١٦٩، ب
- تولي الزيادتين في آخر الاسم وغيره ٣، ب١٥٦
- لا تجتمع الزيادتان في آخر الاسم ١٨٩، ب
- لم تجتمع على اسم زيادتان ٦٢، ب
- المعنى يثبت زيادة الحرف ١٣

ـ زيادة التاء ٣ب

ـ سوراً بين الأصل والرائد في مواضع ١١٧٤

السين وصوف :

ـ هما بمزلة حرف المضارعة ١١٤٣

ـ لا تراد السين إلا في استعمال واسطاع ١٥٤

ـ لا تعمل شيئاً في العمل ٤٤ب

سبحان :

ـ عدم إضافته ٥٥ب

ـ ابوجه في تسويته ٥٥ب

السماع :

ـ من الخطأ رد السماع والرواية بالاستدلال ١١٣٧

ـ عدم الاعتداد بالمسموع لقلته ١٤

ـ ليس المستدل عليه كما يرتبه السماع لفظاً ١١١٤

سواء :

ـ لا سواء بمعنى لا سيما ١٩٧ب

ـ الوجوه الثلاثة بعد لا سيما : انظر لا النافية للمجنس

الشرط :

ـ تسمية الجواب خبراً ٤٧ب

ـ تأصيل التحليل لهما ١٢٠١، ١١٨٠

ـ زنة أما الشرطية فعلى ١٢٣ب

ـ جواز مجيء إن شرطاً ونقياً ١١١٠

ـ كما تكون جزاء ١١٧٩

ـ حيث وإذا لا تقعان شرطاً إلا بما وعلة ذلك ٥٨ب

ـ ما الشرطية ٦٨ب

ـ أنى وأيس ومتى جوزي بها ٥٧ب

- عدم المجازاة بكم وأيان ١١٣٤
- رخصوا الجزاء بكيف وتعليله ٥٧ب، ١١٣٤
- حُسن حذف حرف الشرط ١٣٢
- لا بد لشرط من جواب أو فاء في السعة وتحذف في الشعر ٣٥ب، ١١٧٢، ١٣٧، ١٦٤
- عند اس جني لا يحسن جواب المجزوم إلا مجزوما أو بالفاء ١٦١
- اجواب الماضي لا يقترن بالفاء ٣٥ب
- وقوع انصبي بعد الجزاء اتساعا ٥٧ب
- لا يجوز المضارع بعد الفاء ١٣٦
- لفاء في جواب الجزاء غير عاطفة وهي على معين ١٥٩، ١١٦٦
- سبب اقتران الجواب بالفاء دون الواو وثم ٣٥ب، ١٥٩
- المعطف بالفاء مضارع للجزاء ١٦٥ب
- الأسماء بعد أما الشرطية على تقدير تأخيرها بعد الفاء ١١٧٢
- إذا تضمنت المصفة معنى الجزاء وقعت بعد الفاء ١١٠٤
- إذا الفجائية جوابا إذا الشرطية وإن ٥٩ب، ١٩٠ب
- إذا فرع والفاء أصل في الشرط ٥٩ب
- إعراب حتى إذا ١٩٠ب
- لا يضاف الظرف إلى الشرط والريادي يجيزه ٢٠١ب، ١٢٠٣
- يوصل به ويوصف به ٢٠٢ب
- بشرط المحدوف هو عامل جواب الطلب لأنه جواب شرط ١١٨٠
- ما بعد حرف الشرط لا يتقدم فعل الشرط ١٢٠٢
- فعل الشرط يعمل فيما تقدمه (أي أدواته) ١٢٠٢
- الشرط لا يعمل فيما قبله ١٥٤، ١٦٥ب
- جواب المجزوم لا يتقدم عليه ويجوز الأخفش تقدم جواب الماضي ٦٠ب
- جواب الشرط لا يتقدم أبدا عند ابن جني ١٦١

- حارم جواب الشرط هو حرف الشرط وفعله والرد على المخالف ٢٥ب، ٣٧ب، ١٥٧، ١٩٣، ١١٢٠، ١٨٠ب
- لا يجوز الفصل بين حرف الشرط وفعله بالجواب ١٣٦، ١١٢٠
- دحون إعرار والمضاف غير الظرف على أسماء الشرط ١٣٨، ٥٩ب، ٢٠١ب
- محيء لم بعد إن الشرطية ٥٨ب
- لا يعمل الشرط بعد هل وجوازه بعد لا ١٤٨
- دحون كان وإن على أسماء الشرط تُذهب الجراء منها وحلاف المارسي ودماد ٦٥ب، ٢٠١ب
- كان بمعنى المستقبل في الشرط وعند المبرد على المضي ٤٣ب
- الشرط ماض وجوابه مضارع مجزوم في القرآن ١٦٤
- الشرط الماضي يكون جوابه كل شيء ١٣٦
- بين تقدم الماضي وتأخره في الجواب ١٦٥
- وقوع الفعل المتحقق بعد (مات) بعد إذا كثير، واستعماله بأن مجز مؤول ١١٩٨
- لآرم كلام أبي علي أن الشرط عقده عقد جملتين ١٦٥ب
- لا تستقل الجملة في الشرط بالخبر والخبر عنه ١٩٣
- نياية المصدر عن فعله في جواب إذا ٧٠ب
- جملة الشرط بمنزلة الاستفهام وليس بخبر ٢٠٢ب
- الجزاء خبر ١٣٢
- بعد الشرط من أحكام الجمل وأشبه المفردات ٢٥ب
- شبه الشرط بالنقسم ١١٢٩، ١٨٠ب
- اجتماع الشرط والنقسم ٤٠ب
- عدم اجتماع الشرط بمن والاستفهام بأي ١٣٨
- اعتراض الشرط بين أما وجوابها ٢٥ب
- اجراء يقع حالا ١٣٢
- لا يتقدم المضارع على إن : انظر المضارع
- حروف الاستفهام فيها معنى الجزاء : انظر الاستفهام

- اخاصي في معنى المستقبل في الجزاء : انظر الفعل
- اخاصي في جواب الشرط ماض لفظا ومضارع معنى : انظر الفعل
- اكتساب اخصاف معنى الجزاء من المضاف إليه : انظر الإضافة
- لا يُحرم الجواب بعد العاء : انظر العاء
- الصفة :
- حكمها ان تكون رائدة على الموصوف في المعنى ١١٧١
- هي محصورة للموصوف ١١٠٢
- كل موصوف إنما يوصف بحاله التي هو فيها وما خالفه بالتأويل يعود به ١١٦٣
- صفة لمحدوف ١٠١، ١١٠٦، ١٤٧، ١١٨٨
- هي صفتان باق ومنقول ١١٤٤
- اصل الصفات للنكرات والوصف بالمعارف عارض ١١٦٢
- الأفعال صفات للنكرة ١٦١
- النكرة لا توصف بالمعرفة ٥٠
- مجيئها مؤكدة ١١٥٨
- ارتفاع صفة العاقل والمبتدأ خارج عن مفرعات لبن السراج الخمسة ١١٠٤
- للصفة نحو من العمل وإليه يذهب الأخفش ١٨١
- العامل في الصفة والموصوف إنما يعمل في شيء واحد ٣٧
- وقوع الصفتين موقع المفرد ١٨٧
- تضمن الصفة ضميرا ١٢١، ١١٤٤
- لا تعمل صفتان في ضمير ١٨٧
- الصفة الجارية يوصف بها المذكور وبعلامة التانيث يوصف بها المؤنث، وفي غير الجارية بعدد كرهاء ولبمؤنث بناء فيه علامة تانيث ١١٦٢
- الصفة غير الجارية على الفعل لم تعمل ويجوز أبو علي عملها ٢٠٠
- الصفة على المحل ١٧٥، ١١٣٥، ١١٩٧
- شدة اتصال الصفة بالموصوف وكأنه جزء منه ١٠٤، ١٥٨

كثرة إقامة لصفة مقام الموصوف ١٤٨، ١٧٨، ١٠٨، ١٤٥، ١٥٣، ١٥٤، ١٧١

- حري الموصوف المحذوف جري المثلث ١٢١ ب
- لا يحوز تقديمها على موصوفها ١٦٧
- محال تقديم الصفة على الموصوف ١١ ب
- نصب صفة المرفوع عند تعدد صفاته ١٩٦ ب
- مما تزمه الصفة ٢١
- انعت المقطوع ١٣٠
- الوصف بالجماد ليس صفة على الحقيقة ١٧٨ ب
- أفعل صفة وليس تفضيلاً ١٤٦
- أفعل التفضيل صفة تمامها بمنك ١٦١ ب
- خروج أجل من الصفة إلى الاسم ١٣٣
- أوى أفعل الصفة من أويت ١٥٣
- أجروا أجمع وجمعاء مجرى الاسم لا الصمتين ١٧٤
- الصفة تتبع الموصوف محذوفاً ١٤٧ ب
- حذفها وتقديرها ١٣٨
- تعلق الجار بمحذوف الصفة ١٢٩
- الصفة والموصوف بعد لا النافية للجنس كالشيء الواحد ١٧٦ ب
- ما يستعمل صفة ومضافاً ٦٩ ب
- ثانيث خير على خيرة ١٧٠ ب
- لا تصف الموصول حتى تتم صفته ١٨
- لا يوصف بعم وبس ٩٣ ب
- شبه الصفة بالحال ١٥٨
- محمولة على الطرف في التمكن والشبه بالفعل واستقلال الصلة بها ١٠٢ ب
- انصبه الذي لا ضمير فيها : انظر الضمير
- جار مدية الصفة عند يونس : انظر الندية

- لا يوصف بـ **ممكن** ويوصف بـ **كان** : انظر إن وأخواتها
الصفة المشبهة :

- أفعال يتصحب بعده النكرات وغيرها ١١٨٩

- ما يستوي فيه التذكير والتأنيث ١٦ ب

- عدم إعمال فعيل ١٥ ب

- تمكن فعيل من فعل ١٥ ب

صيغ المبالغة :

- إعمال فعال ١٤٢

الضممة :

- الضمة الضعيفة وما يقربها ٣٤ ب

- الضمة التامة غير المضعفة ١٣٥

- الضمة المحذوفة في تقدير الثبات : انظر الحركة

- الواو أقوى من الضمة : انظر الواو

الضمير :

- الإضمار قبل الذكر ١٠٠ ب، ١١٤٧، ١٨٨ ب

- عوده على محذوف ١١٦ ب

- عوده على متأخر لعطا لا رتبة ٦٩ ب

- حذفه ٩٦ ب، ١٠٤ ب

- ما لا ضمير فيه من الأخبار والصفات ١١٣، ١٠٧، ١١٣٥، ١١٤٧، ١٨٧ ب

- مخالفته لمرجه ١٤٢

- وقوع المنفصل موقع المتصل والعكس ١٨٩ ب

- انصميم المجرور لا ينصل ١٤٦

- انصميم موضع المظهر ١٨٩ ب

- الإظهار مكان الإضمار ٤ ب، ١٤٩ ب

- إفراد ضمير المشي لأن كلا منهما بمنزلة الآخر ٦٨ ب

- تثنيته حملاً على المعنى ١٢٤
- نصبه مفعول به على الاتساع ١١٤٨
- ضمير الشأن في أظنه ٧ب
- لا يدخل فصلاً قبل نكرة عند البصريين ١١٤٦
- لا يكون العصل إلا بين كلامين متلازمين ١٤٣
- عندما لا يراد به واحد بعينه ١١٥٤
- ضمير النكرة ليس بحاص ١٤٢
- تقدمه لفظاً لا رتبة ١٨ب
- لا يتصل باسم الفاعل المفرد ١٨٩ب
- لا يجوز وصفه ١١١١
- تثنية أنا على غير لفظه وتثنية أنت على لفظه ١٤٥
- رد الضمير إلى أصله ١٤٣
- إضمماره في لكنّ الثقيلة وإن الخفيفة ٣٧ب
- جواره بين الاسم والمضارع وعدم جوازه بين الاسم والماضي ١٦٢
- لا يفيد معنى ليس في المظهر ٤٧ب
- لام لا يكون حالاً : انظر الحال
- الطلب :
- تسميته الاستزادة ١١٠
- طول الكلام :
- مما حسن حذف لطول الكلام ٦٧ب، ٩٣ب
- حذف الخير للطول ١١٠٨
- حذف المفعول الثاني لطول الكلام ١٠٧ب
- واضر ١٢٠، ١٣٢، ١١١٦
- طول الكلمة ١١٧٤

الظرف :

- تسميته وقتا ١٥٨، ب
- قريبا وقرب ظرفان، ويعيد ويُعد ليس كذلك ١١٨٧
- فناءك بمعنى قُدامك ١١٩٦
- دون ظرفا ١١٤٧
- بناء الآن وعلته ١٧٤، ب
- أمس لا يستعمل ظرفا إلا غير مصروف والاقوال في بناءه وعلته ٨٠، ب، ٩٠، ب
- أمس معرفة باللام المرادة ١١٧٥
- أمس هي الخجارية العصبية ويعربها بنو تميم أسما ١١١٥
- استعملوا النيل في معنى التكثر كالأبد والدهر والشهر ١٢٢، ب، ١٧٣، ب
- الزمان والدهر واحد وشرح تعريف سبويه للدهر ٢٠، ب
- إذا بين الاسمى والفعلية ٥٨، ب
- نصب إذا بمضمر وخلاف سبويه وغيره في عامل الظرفية ٩٧، ب، ١٤٢، ب، ١٩٠، ب
- إضافة إذا إلى الماضي بمعنى للمستقبل ١٥٨
- إذا يلزم الإضافة إلى الفعلية ١١٥٢
- إذا وإذا تقعان خبرين لا فاعلين ولا مبتدئين ٥٨، ب
- إذا ظرف زمان يلزم الإضافة إلى الجملة ١٥٧
- إضافة إذا إلى المستقبل في حكاية الماضي ١٥٨
- إذا أضيف الآن وأمس أعربا ١١٧٥
- قبل وبعد يتمكان ١٩٠
- إضافة حين إلى المفرد والجملة ٩٥، ب
- إضافة يوم وزمن إلى الجملة ١١١٩
- حيث وقت محدود ٥٨، ب
- حوث (حيث) ٨٥، ب
- الإبهام معلوم في الظرف قبل الإضافة وبعدها ١١٤٤

- يكون معرفة ونكرة ١١٢٨ -

جوار إضافة الرمان الحال إلى الفعلية والاسمية وتنحصر إضافة للمستقل هي المعنية ١١٥٢

- لا يضاف اسم الفاعل إلى الظرف وهو على ظرفيته ١١٤٤

بماه الظرف إذا أضفته إلى مبني ١١١٩ ب

- صرف الجار ١١٤٧

- ظرف الرمان لا يتضمن الجثة ومنها الأماكن ١٥٤، ٤٨ ب

- لا يوصف إذا صار صلة للموصول ١١٣٦، ١١٣٥

- واقع في الصلة موقع الفعل ١٩٣

- جواز إلحاق الظرف إلا في الصلة ١٠٢ ب

- عند اجتماع ظرفين يؤخذ بأحدهما ويلغى الآخر ٧١ ب

- سد مسد حبر أن ومفعول علم الثاني ٧٢ ب

- وقوعه خبراً ونائب فاعل اتساعاً ١٢٨

- تعمل فيه المعاني ١١٧٢، ١١٤٦

- يعمل في ظرف مثله ١١٤٦، ١٩ ب

- تقدمه على عامله ١٣٩ ب

- لا يتمدى فعل إلى ظرفين بلا عاطف ١٢٦، ١٢٢، ٤٨ ب

- تعلقه بمحذوف ١١٤٧، ١١٤٣

- تعلقه بما في كأن من المعنى ١١٠٩

- تعلق الظرف والجار بمعامل الجار الآخر ١٧٥

- الأحفش يرفع بالظرف للبند الظاهر ٩٣ ب

اتسعوا فيه فأقاموه كالحملتين الفعلية والاسمية : انظر الجملة

- هي نيابته عن الفاعل مع وجود المفعول : انظر الفاعل

- لا يتقدم عليه معموله الحال : انظر الحال

- ها وهماك وهاهنا وثم : انظر اسم الإشارة

- حواز الفصل بالظرف في مواضع : انظر إن وأخواتها

- مجيء الليلة مفعولا : انظر المفعول
ظن وأحواتها :
- معنى دخول علم وظن ٤٧ب
- الأصل في باب ظن هي الحكاية عند الفراء ١٢٤ب
- يستقبح أبو عمر الاقتصار بالفاعل دون مفعولي ظنت وعلمت ١١٢٦، ١١٩٣
- مجيء وجدت بمعنى علمت ١٣٩
- رأى البصرية والقلبية ٥٤ب
- رأيت بمعنى اعتقدت ٧٣ب
- لما عملت في الأول اعلمتها في الثاني ٩٥ب
- لا يمتنع لعل والاستفهام من الوقوع موقع المفعول ١١٨٣
- ذاك بعد ظن إشارة إلى مصدرها ١١٤، ١٢٦ب
- وقوع الجملة مفعولا ثانيا ١٢٩
- الظرف سد مسد المفعول الثاني ٧٢ب
- إن ومعمولاها سدت مسد مفعولي ظن ١١٢٤
- المفعول الثاني حال عند الفراء ١٢٤ب
- عدم تعليق أرى بلام التوكيد ١٩٦ب
- تعليق يدري بلعل ١١٨٣
- إلغاء علم ٤٧ب
- ترى تُنفى متوسطة مبتدأ والخبر ولا تُلغى إذا ابتدئ بها ١١١٩
- يفتح عند أبي عمر الاقتصار
- حذف المفعول الثاني لطول الكلام ١٠٧ب
- وحذف الثاني لدلالة الأول عليه ١٢٧ب
- حذف المفعولين استغناء بمفعولين سابقين لمعل آخر ١٢٦ب
- نقول بمعنى ظن وعملها ١٣٢ب
- أن المصدرية الناصبة لا تقع بعد علم : انظر أن

- التنازع فيها : انظر التنازع

العامل

- لا يعمل عاملان في معمول واحد ١٠٧، ١١٧٦، ١٨٦ب
- حكم الم معمول أن يلي العامل ٧١ب
- يسر القياس أن تعمل معاني الفعل فلا تعمل إلا فيما عملوها فيه ١١٣٦
- لا يسخ عامل عمل عامل موجود ١٦٦
- مما يعمل وعملين وهيته واحدة ٤٤ب
- مجيء العامل ومعموله بمنزلة شيء واحد ١٧٦ب
- العامل المصوي لا يتصرف ١٢٠ب
- العامل المعنوي يعمل فيما بعده لا فيما قبله ٧٠ب
- الفصل بين العامل والم معمول ٩٦ب، ١٢٠
- يسمى أفعال العامل ومتعلقه بالموصول وحيلته : انظر الموصول

العدد :

- مثل خمسة عشر بمرة اسم واحد ولكنه في تقدير الانفصال ١٧٢ب
 - عدد التسمية بالمركب يسمى الأول ويجمع الثاني من الصرف عدد الأحفش ١١٥٩
 - عشر في اثني عشر في موضع النون ١٧٢ب
 - فتح راء اثني عشر ١٧٢ب
 - خمسة عشر تضمن معنى الحرف ٩٠ب
 - ثالث اثنين قليل في كلامهم ، وثالث ثلاثة كثير ١٨
 - معنى الإضافة في مائة درهم وفي ثلاثمائة درهم ١١٠
 - عشرين يصب تمييزه ١١٤ب
 - تعميل البعداديين لكسر عين عشرين وفتح ما سواها ٨٠ب
 - التسمية بالعدد : انظر التسمية
- عسى وأحواتها :
- لا يحوز الإخبار بمفرد بعد عسى ٤٥ب

— إذا أظهروا بعد عسى دون كاد ؟ ٤٥ ب

العطف :

- يجوز عطف مظهر على مثله ولا يجوز على المضمحل المجزور ١٧٨
- العطف على اللفظ (الجوار) وإن لم يكن المعنى على ذلك ١٧٧ ب
- انعطف على عاملين ١٠ ب، ١٥٩، ١٣٢، ١٣٠، ١٤٦
- عامل المعطوف هو العمل المذكور لا المقدّر الذي قام الحرف مقامه ١٣١ ب
- العطف الذي لم يستعمل ظاهراً لا يُعطف عليه ١٤١ ب
- عطف الظاهر على ضمير الرفع بلا تأكيد ضعيف ١٥٧ ب
- لا نعطف معرفة مرفوعة على نكرة منصوبة ١٢ ب
- عطف الاسمية على الفعلية ومنع عطف العمل على المصدر المؤول ١٦٧
- جاز في المعطوف أشياء لم تجز في المعطوف عليه ١٦٧، ١٨٢
- تقدم المعطوف على المعطوف عليه ١٠ ب
- الواو وثم تعطفان والفاء يقع من أجلها الشيء ٦٠ ب
- الواو لا توجب الترتيب ١١٦ ب
- الواو تشرك الثاني في إعراب الأول وتقوم مقام العامل ٨١ ب
- مجيء أو بمعنى الواو ١٣٣
- لا يعادل أم إلا الهمة من أدوات الاستفهام ١٣١
- انعطف بام دون أو والعرق بينهما ٢٩ ب، ٦١ ب، ١٧٣ ب
- الموازنة بين أم المنقطعة والمعادلة ٦٣ ب، ٦٩ ب
- الفاء في جواب الجراء غير عاطفة وفي غيره عاطفة ١٦٦
- المعطوف عليه بالفاء والواو يجوز أن يكون ما قبله سبباً له أو لا يكون ١٦٥
- معنى إتياع الثاني بلا مهلة ١٦٥
- انعطوف على أي الاستفهامية مفعولاً به يجوز فيه الرفع والنصب والجر ١٧٦
- انحذف من المعطوف لذكره في المعطوف عليه ١٧٤
- هل يقع عطف البيان بين فعلين ١٤٩

علم وأخواتها :

انظر ظن وأخواتها

العلم :

- تنكير العلم وشياعه ١٥١ب، ١٧٥ب
- الأعلام غالباً منقولة من الأجناس ١١٣ب
- اعتبار الاسمية لا الوصفية في العلم ١٨٨
- مما أقر وهو علم على وصفية كالعباس ١٢٣
- بالثنائية خرج العلم من تعريف إلى آخر ١٠٢، ١٥٠ب
- جمع العلم على معنى الاسمية أو النسب ١٨٨
- ما جعل اسماً من الأفعال يخلو من الضمير ١٤٤ب
- الأعلام لا تحرف ١٢٧
- الثلاث والأربعاء كاسامة ١٧١ب
- أي كناية عن العلم كفلان ١٥٦
- خضارة كالعلم للبحر ١٥٣ب
- سبحانه علم لهذا المعنى ١٥٣ب
- شمس عرفت بالنقل ١١٤
- اللام في العباس والحارث والفضل ١٢٣، ١٨٨، ١٥٣ب
- الدليل على أن اليمين ليس علماً ١٢٧

العلة :

- قد تكون عدة الواحد عللاً كثيرة أو تكون علة واحدة لأشياء كثيرة ١٧٩

العرض :

- لا تجمع بين المعوض والمعوض منه ٣٦ب

غير :

- مجيء غير في الاستثناء وغيره ١٤٢

الفاء .

- كثرة اتصاع الفاء في المعاني ١٥٩
- إحصاء أن معها ودليله ٤٤ب، ١٨٠
- لا يُجزم جواب الشرط بعد فاء جواب أما ٣٦ب
- فاء جواب الشرط نائية عن الجزم ١٣٦
- دخولها في جواب الشرط ضرورة ٣٦ب
- سبب النصب في جواب الاستمهام وعدمه في جواب الشرط ١٤٩، ١٦٠، ١٦٦
- وانظر سبب النصب عامة في : المضارع
- وقوع الفاء جواباً للشرط ومعناها : انظر الشرط
- تعليل عدم افتتان الفاء بجواب الشرط الماضي : انظر الشرط
- افتتان جواب أما بالفاء وسببه : انظر أما

الفاعل :

- رفعه بمضمر ١٣ب
- علة رفعه عند ابن درستويه ٧٦ب
- الفاعل والمفعول به لا يكونان مجرورين ١٤٤
- لا يجهى لعل ١٤٥
- فاعل في المعنى ١٧٥
- لا يقع اسمان في موضعه ١٨٨
- لا يعمل فعلاً في فاعل واحد ١٨٧ب
- وجه الاكتفاء بفاعل واحد في استوى الماء والخشبة ١٧٤ب
- عند المارسي ياء اضربي وآلف اضربا يدلان على المؤنث والمشى، وواو اصرىوا ليس فاعلاً ٤٣ب، ١٤٤
- فعل لا تقع فاعلاً ١٨٢ب
- في السبابة عنه مرتبة الظرف مع المفعول به كالمفعول به مع الفاعل ١٧٤ب
- تأخير عن المفعول المضاف إلى ضمير الفاعل ٦٩ب

- لا يُحذف ويجيزه الكسائي ١٦٩، ١٧٣، ١١٤٧، ١٧٩، ١٢٨
- حذفه عند إضافة المصدر إلى معوله ١٢٧، ١٠٧، ١٢٨
- حلو فلما وكثر ما من فاعل ١٣٠
- إصماره لدلالة الكلام عليه ١٩١
- الفاعل مصدرا مضمرا مفهوما من فعله ٣٩
- مضمرا في المصدر المضاف إلى فاعله الظاهر عند المارسي ١٤٤
- الفاعل عاملا ١٨١
- كالمبتدأ معنى وإعرابا : انظر المبتدأ
- الفاعل مد مسد الخبر : انظر الخبر
- الحمل لا تقوم مقامه : انظر الجملة
- لا يُذكر الفاعل مع المصدر : انظر المصدر

الفتحة :

- تُستخف مع الباء ١٢٠
- فتح الحرف السابق تبعاً لفتحة اللاحق ١٢٥
- الفضلة :
- تسميتها الزيادة ١٥٨
- معنى المنصوب والمجرور واحد في الفضلة ٢٣
- لا يجوز الإحبار عن الفضلة كما تحبر عن صاحب الحديث ١٥٧
- وانظر ١٤٧

الفعل :

- تسمي الماضي الفعل الواقع ٤٠
- تسمية المستقبل للفعل غير الواقع أو الذي لم يقع ٣٩
- تعدية المصارع ١٧٠

النصب بفعل مضمرا دل عليه الكلام ٢٨، ١٧٠، ١٧١، ٧٥، ٩٥، ١٩٧،

١٠٦، ١٢٣، ١٢٥، ١٤٣، ١٩٠، ١٩٧، ٢٠٠

- نصب المفعول بمقدر إذا استوفى المذكور منصوباته ١١٤٨
- حُسن حذفه لطول الكلام ١١١٦
- حذفه بعد الناء (الفصيحة) للدلالة عليه ١٤٨ ب
- الأفعال تدل على مصادرها ٨٨ ب، ١١٦٤
- الفعل لا يعمل في الفعل ١٨٠ ب
- الجمل لا تعمل في الأفعال ١١٨٠
- لا تجري معمولات الفعل مجرى الفعل في تصرفه وأحكامه ولا يجري مجرى مصدره في ذلك ١٢٤
- عنة عدم تعريفه بال ١٢٩
- عدم إضافته ١٢٩
- تأنيث الفعل مع جمع المؤنث السالم حسن ومع مفرده قبيح ١٥٥ ب
- تأنيث الفعل على تقدير إقحام المضاف ١٤٤ ب
- لا يجوز تأنيث الفعل مع جماعة المذكر وحكى ابن جني كثرته ١٥٥ ب
- الظرف بمنزلة الفعل في الصلة لأنه لا يُلغى ١٠٢ ب
- لا تدخل لام التوكيد على عوامل الفعل ١٤٥
- الماضي في جواب الشرط ماضٍ لمظا مضارع معنى ويراد به المستقبل ٣٦ ب، ١٤١، ٥٧ ب، ٥٩ ب، ١٦٥
- إنما يعرب منه ما كان في معنى الحاضر والمستقبل ١٦٢ ب
- لا يؤمر الغائب إلا بلام الأمر ١٤٦
- الفعل قد يراد به فَعَلَ ١٠٠ ب
- يُعْلَط حذف العين بلا موجب ١٠٦ ب
- اندليل على إصمار أن بعد اللام والواو والفاء وحتى : انظر اللام والواو والفاء وحتى
- حذف فاء الفعل معتلة وصحيحة والاحتجاج به ١١١٦
- الأفعال أدية على المصادر ومعنى ذلك ٢٣ ب، ١٢٤ ب
- اندليل على عدم اشتقاق المصدر من الفعل : انظر للمصدر

- لا يعمل فعلا في فاعل : انظر الفاعل
- تقدير المحذوف باعني : انظر الاختصاص وانظر المصارع
- رابع انصارع : انظر المضارع
- المصارع محل محل الأسماء : انظر المضارع القسم :
- تسمية جواب القسم معتمد القسم ١٤٨
- القسم بفعيد ١٦٢ ب
- لا يقال في اليمين إلا عَمَر بالفتح ٥٤ ب، ٧٢ ب
- مجيء باله غير قسم وإن كان فيه معنى الاحتجاج والتأكد ٢٠٤ ب
- لا تستقل الجملة ولا يتم الكلام فيه بانضمام الخبر إلى الخبر عنه ١٩٣، ١١٢٩
- مثل الشرط في احتياج كل من الجملتين إلى الأخرى بعدها ١١٢٩
- النون بظير اللام في التوكيد في القسم ١٤٠
- علة اقتران المستقبل بالنون وتجرّد الماضي ٣٩ ب، ٤٠ ب
- عدم جواز تجرّد الجواب من اللام والنون ٤٥ ب
- انفصل بين لام الجواب ولام مؤكدة للقسم ١٤١
- حذف لام الجواب وعدم جوازه ١٤٠، ١٤٨، ١٠٠ ب
- جواز حذف النفي من الجواب المنفي ٤٨ ب
- يُحذف القسم كثيرا ١٨٠ ب
- حذف انقسم عليه (الجواب) ١٠٠ ب
- يجوز رفوع لام القسم إلى جنب المقسم به ١٤١
- لام القسم معناها مقدّمة وإن كانت مؤخّرة ٤١ ب
- اللام الموطّئة توكيد ويجوز حذفها ١٤٨
- لا يتقدم مفعول الجواب عليه ١١٤٣
- اعتراض القسم بين الصلة والموصول ضرورة ١١٢٩

- الاعتراض بين القسم وجوابه ١١٣٣
- لا يفرق بين القسم وجوابه إلا بيان من الجمل الاسمية ١٤٩
- جوابه لا يصدر بلن في النفي ولا بالمبين في الإيجاب ١١٤٣، ٩٤ ب
- لا نعلم قسما جاء تفسيراً لشيء مضمراً ١٢٣ ب
- جواز دخول قسم على قسم ١٤٠
- لقسم يدخل في مواضع لا يدخل فيها غيره ١١٢٩
- لا يلحق القسم إذا تقدم على الشرط فالجواب له ١٤٨
- تأكيد المنفي بلا ٧٢ ب
- لا نفي لما أوجب بالقسم : انظر النفي القلب :
- لخص والخصر بمنزلة جذب وجذب ١١٩٣
- التزام القسب في التصريحات المختلفة لأطراف استعمال المقلوب والتزامه ١١٦
- لبائل قسب لبائل ١٧٣ ب
- هي قسي ٢٠٦ ب
- وفي ضياء ١٠٩ ب
- قسب البهرة في آدم وجاء ١٧٤
- في التحقير والتكسير دلالة على القلب ٢٠ ب
- وانظر ١٢٠ ب، ١٢٥
- القياس :
- بصر ا ب ، ، ٢٥ ، ٣٠ ب ، ٤٤ ، ٥٦ ب ، ٥٩ ، ٧٩١٧٣ ب ، ٨٢ ، ٩٣ ب ، ٩٥ ، ٩٨ ب ، ٩٩ ب ، ١٠١ ب ، ١١٩ ، ١٢٩ ، ١٢٤ ب ، ١٣٤ ، ١٣٦ ، ١٤٣ ، ١٤٧ ، ١٥٥ ب ، ١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٦١ ، ١٦٧ ب ، ١٦٩ ، ١٧٥ ب ، ١٧٧ ، ١٨٨ ب ، ١٩٠ ب ، ١٩٨
- كان وأخواتها :
- كان التي تدل على الحدث والتي لا تدل عليه ١١٤٥
- تدخل كان على الجملة لتحير أن ذلك فيما مضى ١٦٤

- عملها في الاسم والخبر ١٥٧
 - كان فعل متصرف فيضمرفيه المرفوع ١٧٩ب
 - وجه إصافة كائن إلى اسمه ١٣٩ب
 - اسم كان مضمر لم يتقدمه ظاهر ١٩٧ب
 - خبرها عند الفراء حال ١٢٤ب
 - الخبر معرفة والاسم نكرة ١٤٢
 - انوجه في عملها في الحال والظرف والمفعول له ١٤٥ب
 - تعدبها إلى المفعول معه ١٤٥ب
 - عدم تعدبها إلى المصدر ١١٤٥
 - لا يأتي منها التعجب وأفعل التفضيل ١٢٨ب
 - لا تُبنى للمفعول ١٦٤
 - حذف الخبر فيها بمنزلة الحذف في سائر الأفعال ١٢٧ب
 - مطابقة الخبر بعد للمفعول معه لما قبله ١٥٦ب
 - جواز الفصل بين كان واسمها بمتعلق الخبر ١١٣١
 - جواز التوجيه على كان النامة والساقصة معا ١٦٩
 - تعلق الجار بكان ١١٣١
 - شبه ليس بالعمل ١٨٣ب
 - حملها على ما ١١٣٣
 - تقديم خبرها عليها ١١٤٠
 - ليس تنفي الحال ١٩٠ب
 - اسم ليس ضمير الشأن ١١٣٣
 - ما دمت ظرف زمان توسعاً ١٤٨ب
 - لا يرال لا يتكلم به إلا مفياً ٤٦ب
 - نعمك بمعنى تزال ٤٦ب
- في الشرط معنى كان المستقبل وعند المبرد على للضي : انظر الشرط

الكسرة :

- إشباعها ١١١٠

اللام :

- ما بعد لام التوكيد لا يتقدم عليها ١٢٠٢
- ما فيه اللام مقطوع عما قبله ٢٠١ ب
- لا تدخل لام الابتداء على الفضلات ١٤٧، ١٨٩ ب
- دخول لام التوكيد على الماضي والمضارع ١٩٦ ب
- تدخل على فعل الحال ولا تدخل على المستقبل ١٤٣ ب
- تدل سوف على أن اللام بعدها ليست لابتداء ١٤٨
- اللام توكيد لا تُحذف ١٤٨
- متى تكون اللام توكيدا في باب القسم ٤٠ ب
- اللام زائدة ٤٠ ب
- لام الجحود لا تعمل شيئا في الفعل ١٤٥
- لام القسم مقدمة تقديرا وإن كانت مؤخرة : انظر القسم
- لا تدخل لام التوكيد على عوامل العمل : انظر العمل
- لا :

- زائدة ١١٧٩، ١٩٦

- مجيئه ليست بمفرد ولا جملة ٦٣ ب
- لا سواء بمعنى لا سيما : انظر سواء
- لا النافية للجنس :
- حبرها مرتفع بها عند الاخفش ١١٧٦
- لا يصير الظاهر بعدها ١٤٦
- لم يحى مصاف بغير لام إلا لا أباك ١١٧٧
- سب مع اسمها من التنوين عند الزيادي والرد عليه ١١٧٦
- مع معمولها قد تجري مجرى الاسم المفرد ٩٥ ب

- لا واسمها في موضع اسم مرفوع ١١٧٦
- إذا وقعت بعدها نكرة كررت لا وتفسير ما لم يكرر ١٦٣
- الخبر الواحد لاسمين ١٧٥ ب
- حذف خبرها ٩٤ ب
- عند تكرارها يحذف أحد الخبرين لدلالة الآخر عليه بقياس قول الأحمش ١١٧٦
- دلالتها على الجملة تعني عن تكرار الجملة ١٦٣
- دخول الهمة عليها واحكامها ٩٤ ب
- الوجوه الثلاثة بعد لا سيما وتوجيه النص ٧٧ ب
- اسمها وصفته كالشيء الواحد : انظر الصفة
- لات :
- حذف المرفوع بعدها وعدم إصمارة لأنها حرف ١٧٩ ب
- معنى الابتداء باق في مرفوعها ١٧٩ ب
- لما :
- اختلاف فيها مخففة وثقيلة ١٩١
- المهم :
- مقارنة صفاتها بصمات الواو : انظر الواو
- المؤنث والمذكر :
- تانيث اللفظ ١١٠٨
- التذكير قبل التانيث ١٢٠
- تاء انتانيث تختلف عن علامني التانيث الآخرين في أنها لا تغير الكلمة
- انتي تؤنث بها عما كانت عليه قبل الدخول ١٧٠ ب
- المؤنث الثلاثي بلا علامة بمزلة ما العلامة فيه ثابتة ١٢٠
- أعمل بمعنى فاعل أو فاعل يجوز تانيثه ١١٦٢
- السعت بالجامد لا يجوز تانيثه ١٧٨ ب
- الألف والهاء في المذكر نحو دريهمات يراد به تانيث الجماعة لا الواحد ١٥٥ ب

- ألف تترى للتانيث ١٤

- لم ندخل علامة التانيث في عقرب لطول الكلمة ١١٧٤
- متى لا تكون ألف بيضاء وحمراء للتانيث ١٥٩ ب
- الأحمر النحوي يجيز صفراء وحمراء ١٨٠
- ما يستوي فيه التذكير والتانيث في فاعيل : انظر الصفة المشبهة
- تانيث الفعل مع جمع المؤنث ومفرده ومنع تانيثه مع جمع المذكر : انظر معمل ما :

- العاملة عمل ليس تعمل إذا تآخر خبرها عن اسمها ١١٩١
- تقدم خبرها على اسمها ١٣٠ ب
- وتشبه ليس في نفيها للحال ودخولها على المبتدأ والخبر ١٩٠ ب
- ولا يمتنع وضعها موضع ليس ١١٣٠
- ولا تعمل في أسماء الشرط الجازمة ٣٦ ب
- الاختلاف في كون ما مصدرية أو شرطية ٤٠ ب
- ما بين المصدرية والموصولة ٢٥ ب
- مجيء ما نكرة ١١٧٣
- مجيء ما مصدرية ١٤٦ ب
- تقدم المصدرية الطرفية على عاملها ١٣٤ ب
- تكون ما ظرفية زمانية توسعا ولا تكون مكانية ١٤٨ ب
- ما الكافة ٢٥ ب
- زيادة ما ١٩١
- لا تكون فاعلة في قلما ١٣٠ ب
- جواز تقدم المفعول على ما الناقية : انظر المفعول
- ما الموصولة لا تقع بعد نعم : انظر نعم
- ما اتفق بعضه واحتلف معناه : ١٨٣ ب

الماضي :

- لا يبنى الماضي على الضم وعلة ذلك ١٤٣ ب

- الإضافة إلى الماضي في معنى المستقبل ١٥٨

المبتدأ :

- تسميته مرافعا ١٣ ب

- رفع المبتدأ بالابتداء والخبر بالمبتدأ ٦٥ ب

- مرفوع بالابتداء عند الأخفش ٥٧ ب

- الرفع ادبون يرفعونه مشعولا عنه بضميره العائد عليه ١٧٩

- الابتداء على تقدير سؤال ١٥٠

- الابتداء عامل ١٨١

- تأخير المبتدأ ١٤٩ ب

- حذفه ١٠٠ ب

- حذفه فيما ظاهره إضافة الظرف إلى الشرط ١٢٠٣

- إذا حذف المبتدأ كان مرتفعا بالابتداء ١٤٧ ب

- تشبيه الابتداء عاملا بعامل جواب الشرط ١٨٠ ب

- لا يرفع خبرين ١٠٦ ب

- شرط مجيئه وصفا مكثفا بمرفوعه عند المازني ٥٦ ب

- شبهه بالفاعل إعرابا ومعنى ١٠٦ ب، ١٢٠

- وقوع المصدر مبتدأ على السعة : انظر المصدر

المبهم :

- قد يخالف المبهم المخصوص في أشياء كثيرة ٧٥ ب

المتعدي واللازم :

- تسمية التعدية النقل ٧٣ ب

- فَعِل في أكثر الأمر لا يتعدى ويتعدى بنقله إلى فَعَلْ ١١٣٩

- التعدية بالهمزة ٧٣ ب

- ما بسية المتعدي المضاعف ٧٠ ب
- صياغة الفعل لازما ثم يبدو لك تعديته ١٣٩
- ما لا يعمل بنفسه قد يعمل بمعونة الحرف ١٧٤ ب
- الفعل يصل مرة بنفسه وأخرى بالياء ٧٢ ب
- تقدير فعل آخر للمفعول إذا استوفى الفعل المذكور ١٤٨
- إنما يتعدي الفعل إلى ما فيه دلالة عليه ١٤٥
- ترك تعدية الثاني لتعدية الأول ٢٦
- مما يتعدي من المعاني ١٤٥ ب
- لو اصل باللام كالواصل بنفسه ١٧٣
- ما يتعدي إلى ثلاثة إذا تعدى إلى الثاني لرم تعديته إلى الثالث ١٢٤ ب
- لا يجير سبويه في المتعدي إلى ثلاثة الاقتصار على الأول ١٢٦
- تشبيه غير أعلم به ١٢٦

المثنى :

- مما لا مفرد له ١٠٣ ب، ١٤١
- التثنية على حد المفرد ١٠٣ ب
- التفريق في الإعراب بين المثنى والجمع والتسوية بينهما ١٢٥
- الإخبار عن كلاً بالتثنية على المعنى والغالب الإخبار على العطف ١٩٩ ب
- عند البغداديين كلا مثنى ١٠٤
- تاء كتنا بدل ٨ ب
- من التعليب ١٤٠ ب
- التثنية أشد اتصالاً من تاء التانيث ١٤١
- حرف التثنية لا يجري مجرى تاء التانيث لأن للكلمة مبسبة عليه ١٤١
- إذا أدت التثنية إلى ما نظير له رفضت ١٠٣ ب

مد .

إذا كنت لتعريف ابتداء الوقت وآخره دخل على زمان موقّت ١٨٢ ب

- حرف يعمل في الأرملة عمل من في سائر الأسماء ١١١٥

- جواز الجربها والرفع ورفعها مبتداً ٤٤ب، ١٨٢ب

- مذ ومذ ٧ب

المركب :

- بما عُدَّ شيئاً واحداً ١٧٦ب

- عند التسمية بالمرجي أول الأسمين مفتوح والثاني بمنزلة ما لا يصرف ٩ب، ١٥٩

المصدر :

- الدليل على عدم اشتقاقه من الفعل ١٠٩ب

- الأفعال مشتقة من المصادر ١٢٤

- ميم مقائل تأتي في أول مصادر ما تجاوز الثلاثة وليست بعوض ١١٩٨

- وزن فاعل بمعنى المصدر ١٩٥ب

- وقع القلب في المصدر لاستعمال التصريعات مقلوبة ١١٦

- لا يجعري الفعل مجرى مصدره في جميع أحكام اللفظ ١٢٤

- حمله تارة على النوع وعلى الجنس أخرى ١٥٧ب

- إضافة المصدر العامل إلى الظرف ١٤٩ب

- إضافته إلى فاعله والاستعناء عن إظهار المفعول ٢٧ب، ١٤٤، ١٣٩ب

- تأويل المصدر بذات كذا ١٩٢ب

- إضافته إلى انفعول وحذف السائب عن الفاعل ١٢٨ب

- قيامه مقام الفعل كسقياً وغيره ٤٩ب، ١٢٨ب، ١٣٦

- جواز إصمارة ١٢٤ب

- نصبه بمضمر لامتناع المذكور ٧٥، ١٧١ب

- رفعه اسماً ظاهراً ١٧٨

- رفعه اسماً للكان ١٦٤ب

- وقوعه مبتداً على السعة ١٥٧

- حوار إفراده أو مطابقته لما قبله في غير الإفراد ١٥٦ب، ١٦١ب

- لا يتعلق به شيء بعد العطف عليه أو الإخبار عنه ١٢٧
- تقدم معموله عليه ٥٣ب
- الفصل بالبداء بين المصدر ومتعلقه ١٢٩ب
- سبحانه : انظر سبحانه
- الأفعال أدية على المصادر : انظر الفعل
- حذف الفاعل من المصدر المتضاف إلى مفعوله : انظر الفاعل
- الإخبار بالمصدر : انظر الخبر
- المصدر المؤول :
- أن ومعمولها بمنزلة شيء واحد ١٧٦ب
- أن وصلتها لم تستعمل ظرفا ١٤٨ب
- اختيار إعرابه اسم كان ودليله ١١٠ب
- مجيئه في موضع الصريح ١٣٦ب
- لا يقع مكان الصريح في ضربت ضربا ١٢٩
- المضارع :
- تسمية المستقبل الآتي ٨٨ب
- ينفع موضوع للحال ودليل ذلك ٧٤ب
- هل يجوز أن لا يُعرب ؟ ١٢٥
- فعل الحال لا يكون إلا مرفوعا وسبب رفعه ٤٤ب، ٥٧ب، ١٥٩، ١٦٤، ١٤٣ب
- علة ارتفاعه بعد السين وقد ٨٨ب
- رفعه عند حذف أن ١٦٧
- الحقوا السين وسوف للمستقبل دون الحال ٧٥ب
- نصبه بعد الفاء على إضمار أن ومعانيه ١٤٦، ١٦٤
- علة تسميته بعد الفاء بالجواب ١٦٦
- لا يكون جواب الاستفهام بالفاء جملة لأنه يستغنى عنه ١٦٠
- ليس كل موضع تدخل فيه الفاء يحسن في الجزاء ١٦٣ب

- لا ينصب بعد الفاء إذا كان قبلها إيجاب ١٥٦
- نصب المضارع بعد الفاء للمخالفة عند المازني ١٦٦، ١٦٠
- دخول القسم بين إذن والمضارع ١١٢٩
- لا يتقدم على لن وإن الشرطية ١٤٢ ب
- فعل الحال لا تدخل عليه اللام المختصة بالفعل ١٤٣ ب
- المضارع في معنى الأمر ١٩١ ب
- (ما تأتي في فتحدثني) لا يدل على معناه لفظاً غيره ١١٣٦
- الواو كالعاء في نصبه ١١٦٥
- جزمه في الشرط وجواب الطلب بناءً عند المازني لوقوعه موقع الأمر ١٩١ ب، ٦٩ ب، ٥٧ ب
- عوامل الفعل لا تدخل على فعل الحال ١٤٣ ب
- من شبه فعل الحال بالاسم ٣٥ ب، ١٤٣ ب، ١٦٣ ب
- المجزوم بالطلب ١٦٣ ب، ١٦٥ ب
- لا ينحرم إلا في الموضع الذي لا تقع فيه الأسماء ٥٧ ب، ١٥٩
- إثبات الياء لا ما في للمضارع المجزوم ١٧٨
- المجزوم سوراً فيه حذف الحروف الأصلية بحذف الحركات الرائدة ١١٧٤
- استخدام المستقبل في حكاية الماضي ١٥٨
- معنى الواو والفاء عند نصب المضارع بين الطلب وجوابه - انظر الواو والعاء وانظر : النصب والعاء
- المضاعف :
- فعّال اختص بالمضاعف ١٢٠٤
- تحميه ١١٩٥
- الزلزال وأمثاله من مضاعف الرباعي لا من الثلاثي ١٥٢ ب
- المطاوعة :
- التناوب في المطاوعة ٧٨ ب

المعتل :

- المعتل قسم برأيه ١١١٦
- لا تحذف لامات المعتل لالتقاء الساكنين ولا تحرك بحركة البناء إذا كان معرفة ١١٨١
- يحتص بأبنية ٣٠ ب
- احتصاص كبنوة بالثلاثي المعتل ١٥٢ ب
- إنما تحذف الفاء من المعتل ٢٤ ب
- يجوز فيه ما لا يجوز في غيره ٣٠ ب

المعرب :

- مراويل معرب مثل الآخر ١٥

المعرفة والنكرة :

- المعارف قد تنتقل من ضرب لآخر ١١٠٣
- معرفة غير خاص ٤٢ ب
- ما تعاقب عليه تعريفان ١٥٣ ب
- التثنية أشد ذهبا في التنكير من الإضافة ١٧٥ ب
- المعرفة والنكرة جنسان مختلفان كالأسود والأبيض ٥٠ ب
- النكرة لا تكون مخصصة إن قصد بها قصد إلى التخصيص بالقصد ١١٣٤
- هذا لا يمكن تنكيره ١١٧٥
- تنكير العلم : انظر العلم
- ضمير النكرة ليس بخاص : انظر الضمير

المعنى :

- تدافع المعنى وتدافع اللفظ ٢٩ ب

المفعول به :

- تسمية ميمويه المفعول الأول ناصبا ووجه ذلك ١٣٩ ب
- الجار والمجرور في محل نصب مفعول ١٩٧، ٢٠٢
- مجيء الليلة مفعولا به ١٢٥ ب

- محيىء مصدراً مؤولاً ١٨١ب
- لا يتقدم على فعله إذا كان جواب القسم، ويحمل ما جاء على فعل آخر ١١٤٣
- جوار تقدمه على لى ولم والسين وعدم الجواز في إن الشرطية ١٤٢ب
- جواز تقدمه على ما النافية ١١٤٣
- نصبه بالفعل وحده والاحتجاج لذلك ١١٢٠
- علة نصبه عند ابن درستويه ٧٦ب
- نصب المفعول هو الفاعل عند هشام ١١٤٠
- النصب على حذف الجار (نزع الخافض) ١٣٩ب
- فيه دلالة على الفعل فيجوز تعلق الجار به ١١٣٤
- لا يحس الفصل بجملة بين المفعولين اللذين أصلهما المبتدأ والخبر ١٣ب
- نصب المفعول بفعل مضمير موافق للظاهر أجود من المخالف ١٠ب
- لا يكون لفعل مفعولان بهما ١٢٢ب
- المفعول به مضمير في المصدر المضاف إلى معموله الظاهر عند المازني ١٤٤
- المفعول جملة ٥٤ب
- في (ألا ماء بارد) لا ومعمولها بمنزلة اللفظة الواحدة في موضع المفعول ٩٥ب
- حذفه وتقديره ١١٨ب
- حذف مفعول الفعل الثاني لدلالة مفعول الأول عليه ٢٧ب
- حذف المفعولين استغناء بمفعولين سالفين ١٢٦ب
- نصبه بفعل مضمير : انظر الفعل
- نصب المضمير معمولاً علياً لاتساع : انظر المضمير
- المفعول به لا يكون مجروراً : انظر الفاعل
- المفعول له :
- إجارة الجر في المصدر الصريح بجاراً محذوف ٤٧ب
- إذا جاء بعد كان وأحواتها فيحمل على غير الظاهر ١٤٥ب

المفعول المطلق :

- تسميته مصدرا ١٧٨

- لا يتصّب مصدران بالفعل ١٢٥، ١٤٨

- نصبه بمعلّ دلّ عليه الكلام ٤٩، ١٠٢، ١٠٦

- نصبه بمصدر سابق ١٠٧

وانظر : للمعل

المفعول معه :

- عمل الفعل بمعونة الحرف ١٧٤

- لا يحوز الإخبار عنه مع ما قبله بالشيء لأنه فضلة ١٥٦

المقصود :

- الأصل اللغوي للمصطلح ٥٢

- الفه بدر لتبيين في الأحوال الثلاثة عند المارني ١٢٥، ١٣٢، ١٨٥

- مذهب المارني في الوقف عليه ٥٢

المنوع من الصرف :

- صرف المنوع ردّ إلى أصله ١٢٥

- منع المصروف خطأ ٢٥

- الجمع لا يسبب المنع من الصرف ١٩٢

- بما لا ينصرف ١٥

- صرف أفعل عند تصغيره ١٣٨

- فك الأفعال يزيل شبه الفعل فيصرف ١٨٨

- صرف الجمع عند اقترانه بالهاء كصياقلة ١٥٩

- عدل آخر وهو ليس كعدل سحر ٨٩

- اعدل في أمس ٩٢

- صرف إستبرق لتكثيره ٥٤

- جمعاء كصحراء لا كحمراء ١٠٢

- شبه سعاد وزينب بطلحة وحمزة ١٦٦ب
- منع أجمع لأنه على وزن الفعل ١٠٢ب
- الأحفش لا يصرف مساجد وأحمر علمين ٥ب
- لما ذا لا يصرف مساجد أسما في النكرة ١٥٩ب
- صرف سراويل ومنعه ١٥
- مع أي من الصرف لأنه كناية عن علم مؤنث ١٥٦ب
- فراد مفرد فرادى لا ينصرف ١١٧٩
- صرف زكري ٢٠٠ب
- منع تضيرب وأليد وأليب من الصرف أعلما ١١٨٨
- منع مئين وصرفها ١٩٤ب
- منع بُري علما للزيادة ١١٥٣
- تنوين جوارى رفعا ونصبا : انظر الجمع
- الموضع (المحل) :
- الحمل على الموضع ١١٨
- النون :
- تسمية نون المثني تنويها ٤٢ب
- غنتها ١٦٠ب
- إظهارك كما تظهر العرب مثله في انلون خطأ ١١٦٧
- كيف صارت من مخرجين ١١٦٠
- زيادتها في مسجنيق ٣ب
- إظهارها ساكنة قبل اللام لزيادتها ولو كانت أصلا لم يجز ١٦٩ب
- نون الجمع ونون الوقاية ١١٨٩
- الشبه بينها وبين أحرف العلة ٢٤ب، ١٥٢ب
- علة عدم حذفها في يضريناه وحذفها في ضارياه ٦٢ب

نون التوكيد .

- تسميتها تنويناً ٤٠ ب
- إنما تدخل لتفصل لام القسم من لام الابتداء ١٤٧ ب
- تأتي لتحل محل فعل الحال من المستقبل ٨٨ ب
- إحدى حفيضة الف التثنية ونون النسوة على قول يونس ١١٧
- حذوها حميدة ١٥٥
- الاستغناء عنها بالسكون وسوف ١٨٩
- مجئها مع ما المائدة الشبيهة بلام جواب القسم ١٣٠ ب
- قلب الخميصة العا في الوقف ١١٧
- هي في العمل نظير التنوين في الأسماء ٣٩ ب
- النون نظير اللام في التوكيد في القسم : انظر القسم
- علة اقترانها بالفعل المستقبل في القسم : انظر القسم

نون الوقاية :

- جاءت في فعل غير الواحد حملاً على الواحد ١٤ ب
- مشبهتها لحرف الإعراب ١٥

ونظر : النون

نائب الفاعل :

- إضماره لدلالة ما تقدم عليه ١٩١ ب
- المصدر نائب فاعل ٦٩ ب

النداء :

- النداء ضرب من التنبيه ١٢٩ ب
- المبادئ المضاف ٦١ ب
- بداء المقوص عند المازني ٣٧ ب
- مقارنة العدم المبادئ بالمعنوع من الصرف في الجر ٣٧ ب
- المبادئ المعروفة بالنداء الموصوف بالنكرة ١٦٢

- الصيغة ليست كالموصوف في باب النداء خاصة ١١٠٤
- نعت المبادئ ١٨١
- اسعت في البدء غير جار على النداء ٢١ب
- علة بناء يا زيد ١٤٧
- العطف على المبادئ أو صفته ٨١ب
- يا أشبهت الفعل متعدية تعديته بنفسه وبالجر ٧٢ب
- بناء المبادئ لوقوعه موقع المهي ٦٩ب
- الفصل بالنداء بين المصدر وصلته : انظر المصدر
الندبة :
- الندبة موضع ثناء وتأبين ٢١ب
- استفجع يقع على صفات المدحوب كما يقع على ذاته ١٢١
- لا تجتمع علامة الندبة والتنوين ١٨٩ب
- الياء والالف للندبة لا للوصل ١٨٦
- الهاء بينت الالف ٢٠٥ب
- ندبة أذرعات ١٨٢
- ندبة (من يغزو) و(من يرمي) ١٨١
- الهاء في يهناه كهاء الندبة والهاء ٨
- جواز الندبة في الصفة عند يونس والاحتجاج له ١١٠٤، ١٢١
- علامة الندبة تعاقب التنوين ٦٢، ١٢٠ب
- النسب :
- يسمى النسب إضافة ١٣، ٥٢ب، ١٦٢، ١١٢٧، ١١٢١
- تسمية مثل ذي رمح وذي درع نسباً وهو لا ينصب المفعول ١٢٠٠
- هو باب غلبت عليه الحذف والتغييرات ١٨٨
- ياء النسب تلحق الاسم صفة ١٣
- النسب إلى الجملة والاعتراض عليه ١٨٨

- تحريك العين للنسب ١١٢١
 - النسب إلى السهلة والأرطى والنبط ١١٩٦
 - النسب إلى عشرين ٥٢ ب
 - لا يجوز النسب إلى اثني عشر ١٧٢ ب
 - ياء زكريّ للنسب وياء زكرياء ليست له ٢٠٠ ب
 - ياء أهوجي للنسب بخلاف ياء أحمرى ٢٢ ب
 - عدم حذف الياء من قاضي ١١٧٢
 - تصحيح أبي علي لقول هونس في أختي ١٩
 - أجازوا حذف ياء ثنية ومسعود في حبة عند النسب إليهما ١١٢١
 - النسب إلى شبة ١١٢٧
 - معنى المنسوب إلى عربي وأعرابي وعجمي وأعجمي ١٨٦
- الذهب :
- الناصب لا بد له من مرفوع ١١٠٧
 - الدليل على إضمار أن بعد الواو واللام ٤٤ ب
 - كما ناصبة عند الكوفيين وإذا حيل بينها وبين الفعل رفعت ١١٧٩
 - لن أصلها عند الخليل لا أن والاحتجاج له ١١٩٤، ١٤٤
 - بن بني سافعل ١٤٢ ب
 - نصب الفعل بعد حتى ورفع وإضمار أن بعدها ٤٤ ب
 - دخلت كي للعلة ١٤٥
 - اجتماع لفظ المنسوب والمجرور في المثني والجمع والمموص من الصرف وانصمائر: انظر
الجر

نعم وبس :

- فاعيلها اسم جنس أو مضمرة على شرط التفسير ٩٣ ب، ١٠١ ب
- الدليل على فعلية نعم ١٩٤
- اشتراط الأخفش العائدة لصحة جملة نعم ١٢ ب

- حذف المخصوص كثير وإقامة صفته مقامه ١١٠٨
- لا فرق في فاعل نعم بين المضاف إلى معرف بآل والمضاف إلى مجرد منها ١١٢
- لا تقع ما موصولة ولا نكرة موصوفة بعد نعم ١٢ ب
- إعراب الاخفش لنعم رجلا ريد ١٢ ب
- أسند نعم إلى هند بلا تانيث ١٠٢ ب
- انصبوب (التفسير) ذكر للبيان فلا يليق حذفه ١٠٨ ب
- لا يوصل ولا يوصف بهما ٩٣ ب
- حبذا مما جعل شيئا واحدا عند الاخفش ١٧٧

النفي :

- وضعت العرب هذه الحروف مواضع الأعمال المرفوضة نحو انفي ١٣١ ب، ١٤٥ ب
- النفي هو النفي ١١٦٤، ١١٦٦
- لم نفي قَعْل على غير القياس ١٤٣، ١٥٩
- لن نفي سافعل ١٤٣
- لا نفي ما أوجب بالقسم ١٤٣
- لا نافية عاطفة وبدخول الواو حصلت للنفي ٧٧ ب
- إرادة حرف النفي على المعنى ٨٨ ب
- ما جرى فيه السعي مجرى الإيجاب في الجواز وللع في تقدم المفعول على عامده ١٤٢ ب
- إن جواز مجيئها نفيا وشرطا : انظر الشرط

الهاء :

- الهاء في مثل صياقة صرفت الجمع نكرة ١٥٩ ب
- زيادة الهاء ف هتاه وأمهه وأمهات ٢٩
- هاء هتاه لام أو بدل من اللام ٨ ب
- هاء علامة للتانيث اللفظي ١٠٨
- هاء مة لام وهي تكون مرة هاء ومرة واوا ٨ ب
- هاء يعملة تخرجه من شبه الفعل ٧٨ ب

- هاء زائدة تخرجه من شبه الجمع ٧٨ ب
- واصطر تاء التانيث
- هاء التانيث : ١٢٩ ب
- هاء السكت :
- يمنع المازني اقترانها بم يُعرب كقبله وبعده ١٦٠
- تحتص بما ليس بحرف إعراب ١٢٠٦
- سكونها ١٢٠٥
- تبين الحركة بالالف قليل بحلاف الهاء : انظر الالف
- الواو :
- مقارنة صفاتها بصفات الميم ١٨٤ ب
- الواو اقوى من الضمة ١٣٥
- كما أعلت بالقلب أعلت بالحذف ٢٠٤ ب
- كونها عين أشهر من كونها ياء ٢ ب
- لا تزداد أولاً لئلا تنقلب همزة ١٢٩، ٥٣ ب
- لا تنقلب إلا بالحركة وشيء آخر ٥٣ ب
- قلبها ياء في يطبّق وتحيز ١٧٠
- إبدال الناء من الواو وكثرته في الفاء ١٤، ب
- إذا ضُمّ ما قبل الواو صحّت ١٧٦
- بقاؤها لتقدير الضمة المحذوفة ١٩٩
- متى تكون للحد ١٤٢
- لا تكون في الرباعي إلا زائدة أو مكررة ١٦٢
- مقارنة واو الإشباع وبيائه بواو الإطلاق وبيائه ١١٨٦
- الحذف مطرد في الواو والياء في الفواصل وإطلاق القوافي ١١٨٦
- حذف الواو في أعطيتكه لامن اللبس ١٤٣
- الواو أصل في دلم وتصريفاته ١١٦

- معنى الواو عند نصب المضارع ١٤٩
- إبدال الياء واوا : انظر الياء
- واو تضربون ليست فاعلة عند المازني : انظر الفاعل وانظر التاء
- الوقف :
- التشديد للوقف ١٨٦ب، ٢٠٥ب
- عند أبي علي الرائد هو الأول وعند ابن جني الثاني في المضعف للوقف ٢٠٥ب
- إجراء الوصول مجرى الوقف ٢٥ب، ١١٠، ١١٢
- قلب الألف ياء في الوقف ٢٠٥ب
- لواحق الوقف تقع آخر لا حشوا ١٢٠٦
- نقل حركة الإعراب إلى الحشو عند الوقف ١٢٠٥
- تشبيه الوقف بالجزم : انظر الجزم
- الياء :
- لا تكون في الرباعي إلا زائدة أو مكررة ١٦٢
- الألف تشبه الياء ١٢٠٥
- إبدالها واوا ١١٠٥
- إبدال النون ياء في ذات ١١١٠
- إبدال اللام الثانية في المضعف ياء ٧٨ب
- لا تنقب بالحركة وحدها ٥٣ب
- زيادتها ١٧١، ١٢٠
- محيطها حرف إطلاق ١٧٨
- ياء أصري تدل على فاعلة عند المازني ٤٣ب
- إبدال أحد للمثلين ياء : انظر الإبدال
- واو الإشباع وياؤه وواو الإطلاق وياؤه : انظر الواو
- المشحة تستخف مع الياء : انظر الفتحة

٩ - فهرس الكتب المذكورة في المتن

- هذه الأجزاء (يريد التذكرة) ١٤٦ ب
 الإخبار ، للمارني ١٣٦ ب
 الاشتقاق ، لابن دريد ٨٤ ب
 الأشربة لابن قتيبة : انظر كتاب ابن قتيبة
 الأصول ، لابن السراج ١٧٧
 لاوسط ، للأخفش ١٧، ١٨١، ١٦٠
 تصريف أبي الحسن الأخفش ١٩٩
 تفسير أبي بكر بن السراج ١ ب
 التوراة ٤ ب، ٤ ب
 الجمهرة ، لابن دريد ١١٣ ب
 الحيم ، لأبي عمرو الشيباني ١٤٨
 الحماسة ، لأبي تمام ١٨٢ ب
 شرح التصريف ، لابن جني ١٦٩ ب
 القرآن ٧ ب، ١٧٨
 القلب والإبدال ، لابن السكيت ١٨٣
 الكامل ، للمبرد ١٥٦
 كتاب أبي علي ٩ ب
 كتاب سيره ٤٥، ٥٦، ١٢١، ١٤١ ب، ١٥٣، ١٦٧، ١٧٦، ٢٠٠، ٢٠٦، ٢٠٦
 كتاب ابن قتيبة (الأشربة) ١٤٠
 كتاب ابن مجاهد (السبعة) ١٨٦ ب
 كتبت أبي عبد الله بن مقلة ٨٠ ب
 كتب أبي عبيدة ١٩٢ ب
 المشتى ، لابن السكيت ١٤٠ ب، ١٥٢ ب
 المجلدة (يريد التذكرة) ١٥٦ ب، ١٦٩ ب

مختصر أبي عمر الجرمي	١٥٦ ب
المدخل ، للمبرد	١٧٣
المسائل (الإعمال)	١١٠٧
المسائل الصغير	١١٣١
المقتضب	١٨٠، ١٦
كتاب ابن مقسّم (أي روايته لمجالس نعلب)	١١٢٩
نسخة من الكتاب : انظر كتاب سيبويه	
نوادير ابن الأعرابي	١٨٤
نوادير الشيباني	١٩٩ ب

٩٠- فهرس اللغات

لغة أهل الحجاز	٣٦ ب، ١١١٥
لغة تميم	٣٦ ب، ١١١٥
لغة شامية	١١٤٨
عمانية	١١١٠
الفارسية	١٣٢ ب
لغة هندي	١١٩٤

١١ فهرس الأعلام (الأشخاص والقبائل والجماعات والخيال)

- آدم (ع) ١١١٨، ١٢٢ ب
 آل أود (شعر) ٢٠ ب
 آل محمد (ع) (شعر) ٨٦
 إبراهيم (ع) ١٣١
 إبراهيم (نمطويه) ١٤٨ ب
 إبراهيم بن سعد ١٩ ب
 أبي بن سلمى بن ربيعة ١٨٢ ب
 أبي بن كعب ١٢٦
 الأثرم ١٥٢، ١٩٢ ب
 أحمد بن علي الشطوي ١٥٠
 الأحمرى (الأحمر) ١٨٠
 بن أحمر أ ب
 الأحول (محمد بن الحسن) ٩٨ ب
 الأخطل ٥١ ب، ١٢١ ب، ١٤٨
 أبو إسحاق (الزجاج) ٣، ٨ ب، ٩١،
 ٩٨ ب، ١٠٧، ١١٦، ١١٦ ب، ١٥١ ب، ١٤٢
 أبو إسحاق الموصلي ١٧٩، ١٨٠، ب
 أسد (شعر) ٦٨ ب
 إسماعيل بن إبراهيم بن عتبة ١٧٦
 إسماعيل بن إسحاق القاضي ١٨٤،
 ١١١٥
 إسماعيل بن محمد الصفار ١٠٩ ب،
 ١١١، ١١٣ ب، ١٤٤ ب، ١١٢، ١١٥،
 ١٨٠، ١٩، ٢٦ ب، ٦٦، ٦٧ ب،
 ٨٣، ٨٤ ب، ٨٥، ٨٧
 أبو الأسود ١٨٧
 أسيد بن حصير ٨٤ ب
 أصحاب المعاني ١١٥ ب
 أصحابنا (الأحناف) ١٠٧ ب
 الأصمعي أ ب، ٢ ب، ١٨ ب، ٤٥ ب،
 ٥٠ ب، ٥١ ب، ٥٢، ٥٥، ٦٢ ب،
 ٧٠ ب، ٨١، ٨٣ ب، ٨٤، ٩٦ ب،
 ٩٧، ١٠٠، ١٠١ ب، ١١٥، ١٣٣ ب،
 ١٣٨، ١٤٦ ب، ١٤٩ ب، ١٧١،
 ١٧٩، ١، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٩ ب
 ابن الأعرابي ٨٤، ١٥٤ ب، ١٧٣ ب،
 ٢٠١
 الأعشى ١٨ ب، ٢٣، ١٥٥، ٧٣ ب،
 ٨٤، ٨٨، ١٢٢، ١٣٣
 الأعشى ١٠٨ ب، ١٥٢
 أعوج ٢٢ ب
 ابن أقيصر ٢٢ ب
 امرؤ القيس ١١٦، ١٩٦
 امرأة أبي لهب ٨٤ ب
 أمية بن أبي الصلت ٨٢ ب
 الأنصار ٨٤ ب

- أهرمز ١١٣٧
أهل الحجار ٧، ب، ٣٦
أهل المدينة ١٤٦
الأوراعي ٢٦، ب، ١٨٥
أوس بن حجر ٦٨، ب، ١٦٩، ب،
١٧٢، ١٨٢، ١٠٦، ب، ١١٣٠
أباهلي : انظر الأصمعي
البحتري ١٠٩، ب
بربرة ١١٥٢
البصريون (أصحابنا) ١١٢، ١٧٣،
١٧٥، ١٣٦، ب، ١١٤٠، ١١٤٦
البغداديون ١٧٧، ١٧٩، ٨٠، ب، ٩٠،
١١٠٤، ١٠٩، ١٤٠، ب، ١٨٣
أبو بكر الأصم ١١١٧
أبو بكر ابن السراج ١، ب، ٣، ١٤،
٥، ١١٤، ١٨، ب، ١٢٦، ٤٣، ب، ٥٢،
٦٧، ٦٨، ب، ٧٠، ١٧٦، ١٧٧، ب،
١٧٩، ب، ٨٢، ٩٣، ١٠٧، ١٠٨،
١٠٩، ب، ١٠٠، ب، ١٠١، ب، ١٠٣،
١٠٤، ١١٤، ب، ١٢١، ب، ١٢٢، ١٢٣،
١٢٩، ب، ١٣٠، ب، ١٤١، ب، ١٤٢،
١٤٤، ب، ١٤٩، ب، ١٥١، ١٥٣،
١١٨٣، ١٩٢، ب، ٢٠١، ب، ٢٠٣
أبو بكر (الصديق) ٨٤، ب
أبو بكر اليموني ١١٤٠
- تأبط شرا ١٨١، ب، ١٨٦
تميم (قبيلة) ٧، ب، ٣٦، ب، ١١١٥
التوري ٥٤، ب، ١٨٣، ب،
تيم (شعر) ١١٥٦
ثعلب (أحمد بن يحيى) ١٤، ١٨٠،
١٨٤، ١٠٠، ب، ١١٠، ١١١، ب،
١١٢٢، ١٢٨، ب، ١٣٣، ب، ١٤٨،
١٤٩، ب، ١٥٤، ١١٧٩، ١٩٢، ب
الثوية ١١٣٧
جابر (بن عبد الله الأنصاري) ١٨٥
الجاحظ ١١٧، ١٣٢، ب
جبارة بن مغلس ٦٦، ب
جبرة (امرأة) ١٨، ب
الجراح بن عبد الله (شعر) ٦٨، ب
جرير ١٢٦، ١٢١، ب، ١٣٩،
١٤٦، ب، ١٥٤، ١٧٠، ب، ١٩٧
جعفر بن سليمان ٥١، ب
بنو جلان (شعر) ٧٣
الجماز ١٥٥
الجميع ١٤٦، ب
ابن جني ، ع ١١، ب، ١٦، ب، ١٩،
١٢٢، ٣٥، ب، ١٣٦، ٥٥، ب، ٦٠،
٧٣، ب، ٧٤، ٧٧، ٧٩، ب، ٨٥، ٨٧،
١٠٠، ١٠٤، ب، ١١٣، ١٢٢، ب،
١٢٥، ب، ١٢٩، ب، ١٣٠، ١٣٣، ب،

- ١١٤١، ١١٥٤، ١١٥٦، ١١٦٦،
 ١١٧٩، ١١٨٤، ١١٩٣، ١١٩٨،
 ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٤،
 ١٢٠٥
 أبو حاتم المجستاني ٦٦، ٦٩
 الحارث بن زهير ١٩٢
 حبيب (بن أبي ثابت) ٨٧
 حبيب بن شاذب الأسدي ٥١
 ابن حبيب ١١٠، ١١٥٤، ١١٦٢،
 ١١٩٣
 حديفة بن بدر ١٩٢
 حرث (بن أبي مطر) ١٨٥
 أبو حزام (العكلي) ١١٩٤
 حسان بن ثابت ١٢٥، ٦٦، ١٦٨،
 ١٧٤، ١٧٥، ١٣٠، ١١٤٠
 الحسن (البصري) ٨٥، ١٠٨،
 ١٤٧
 الحسن بن زياد اللؤلؤي ٢٥
 الحسن بن علي (ع) ٧٦
 الحسن بن علي بن عمان ١٨٥
 أبو الحسن الأحفش ٢، ٥، ١٦،
 ١٧، ١١٢، ٢٣، ١٣٨، ١٤٢،
 ١٥٦، ٥٧، ٥٨، ٦٠،
 ٦٤، ٧٠، ٧٤، ٨١، ٨٢،
 ٩٣، ٩٦، ١٠٤، ١٠٧، ١٠٩،
 ١١١١، ١١١٢، ١١١٧، ١١٢٩،
 ١١٣١، ١١٤١، ١١٥٩، ١١٦٧،
 ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٦، ١١٧٧،
 ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٨، ١١٩٩
 أبو الحسن علي بن سليمان ١٥٥،
 ٨٦، ١٤٠
 أبو الحسن الكرخي ٤، ٢٦،
 الحسن بن محمد بن عثمان ١٧٦
 الحسن بن مقلة ١١١
 أبو الحسن (محمد الهزاني) ١١٠٤
 الحكم بن عبد الله ١٨٧
 حماد بن سلمة ١٨٥
 حمزة (الزيات) ١٠٩
 حميد بن ثور ١١٥، ٢٠٤
 حنش بن عمرو ١٠٢
 أبو حنيفة ٧١، ١١١٨، ١١٥٢
 أبو حبيب ١٢٣
 أبو الخطاب ١٩٣، ٢٠٤
 الحليل ١، ٢٢، ٤٤، ٥٥، ٥٦،
 ٥٩، ٦١، ٧٤، ٩١، ٩٣،
 ١٠٤، ١١٢، ١١٧٥، ١٣٩،
 ١٤٠، ١٩٣، ١٩٤، ٢٠١
 خناعة بن سعد بن هذيل ١٤٦
 ابن داب ١٢٧
 ابن دارة ١٥٨

- ابن درستويه ٧٦ب، ١١٤٠
 ابن دريد : انظر : محمد بن الحسن
 ابن دريد
 دجيل ١٨٦
 أبو الدقيش ١١٩٣
 الدماذي (رفيع بن سلمة) ٦٥ب
 أبو ذؤيب ١٣٣، ١١٠٠
 رؤية ١٧٩ب
 رزة بنت مروان بن قيس ٩٧ب
 رسول الله ﷺ ١٩ب، ٧٣ب، ١٧٦،
 ١٨٥، ١٨٧، ب، ١٠٧ب، ١٠٨ب،
 ١١٧ب، ١٢٦ب، ٢٠٤ب
 ذوالرمة ٥١ب، ٦٩ب، ٧٠ب، ٩٤،
 ١٠٠، ١٢٦ب، ١٣٩ب، ١٧١ب
 ابن الرومي ١١٨٢
 ربا (شعر) ١٠٦ب
 الرياشي ١٣٩
 زائدة بن قدامة ١٨١
 ابن الزبير ١١٩٣
 أبو الزبير (محمد بن مسلم) ١٨٥
 الزهري ١٩ب، ١٨٧
 زهير بن أبي سلمى ١١٣٧
 زيد الأعجم ١٥١، ١٨٣
 الريسادي ٨٦ب، ١١١١، ١١٢٣،
 ١١٧٦، ٢٠١ب
 أبو زيد ١٢، ١١٦، ١٤٣، ١٥٣، ١٥٥،
 ٦٣ب، ٧٢ب، ١٠٤ب، ١١١٠، ١٣٨ب،
 ١١٨٧، ١٢٠١
 زيد مائة ١١٥١
 ص (يزيد أبا العباس المبرد) ١١٤،
 ٤٣ب، ١٨٠، ٢٠١ب، وانظر : أبو
 العباس المبرد
 ساعدة بن العجلان الهذلي ١٠٦
 سالم (بن عامر الكناني) ٣٠ب
 سالم (بن عبد الله بن عمر) ١٨٧
 سالم (مولى ابن عمر) ١٩ب
 سبل ٢٢ب
 بنو سعد ١٩٤ب
 سعد بن مالك (شعر) ١٨١ب
 أبو سعيد البرذعي ١١٥٠
 سعيد بن حميد ١١٤٦
 سعيد بن عثمان أبو علي ١٨١
 سفيان الثوري ١٨٥
 ابن السكيت : انظر يعقوب بن السكيت
 سلمة بن عاصم ٨٤ب
 بنو سلمى (شعر) ١٠٨
 بنو سليم ١٨٤، ١٧٨ب، ١١٩٥
 سليمان بن أبي داود ١٨٥
 أبو السمال ١٤٣
 سهيل بن عمرو أبو يزيد ١١١ب

أبو الشيخ ١١٩٨	سيويه أ، ب، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧
أبي أبي الشيخ ١٠٩ ب	٦، ٩، ٢٠، ٢١، ٢٤، ٢٤
صالح بن علي ١٨٦	ب، ٢٩، ٣٦، ٤٠، ٤١، ٤١، ٤١
صالح بن كيسان ١٩ ب	٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٦، ٤٦
صباح (بن حافان المقرئ) ١٤٧ ب	٤٩، ٥٩، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٣
صخر بن جويرية ١٨٥	٦٥، ٧٠، ٧٥، ٨٧، ٩١، ٩١
صعصعة بن صوحان ١٤٦	٩٣، ٩٥، ٩٩، ١٠٠، ١٠٠، ١٠٠
الطبري (المسر) ١٠٨ ب	١٠٤، ١١٢، ١١٣، ١١٣، ١١٣
الطرماح ١٤٩	١٢٠، ١٢٣، ١٢٥، ١٢٥، ١٢٥
طفيل العموي ٢٢، ١٨٦ ب	١٢٦، ١٣٠، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٤
ابن طمّاحية ٩٧ ب	١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤٢، ١٤٢
أبو الطيب بن شهاب ١٤٧ ب	١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥١، ١٥١
عائشة (بنت أبي بكر) ١٧٦، ١٨٧	١٥٣، ١٥٥، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٣، ١٦٣
أبو عاصم السبيل ٦٧ ب	١٦٤، ١٦٧، ١٧٠، ١٧٥، ١٧٥، ١٧٥
عباد بن بشر ٨٤ ب	١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٧٩، ١٧٩
عباس بن عبد الله الشرقفي ٦٦ ب	١٨٢، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٧، ١٨٧، ١٨٧
عباس بن محمد الدوري ١٩ ب	١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠١، ٢٠١
٨٤، ٨٥	٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٦، ٢٠٦
أبو العباس المبرد ٤، ٦، ٩، ٤٣، ٤٣، ٤٣	ابن سيرين ١٨٧
٦٦، ٦٧، ٧٣، ٧٦، ٨٠، ٨٠، ٨٠	ابن شقير ١١٤ ب
ب، ٨١، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٥، ٨٥	شقيق (شعر) ١٨٥
٨٦، ٩٣، ٩٦، ١٠٩، ١١٠، ١١٠	الشماخ ٦٧ ب، ٧٣ ب
١١١، ١١٢، ١١٤، ١١٥، ١١٥، ١١٥	شيباني (أبو عمرو): انظر: أبو
ب، ١١٧، ١٢٣، ١٣٠، ١٣٦، ١٣٦	عمرو وشيباني
١٢٧، ١٥٦، ١٧٨، ١٨٠، ١٨٠، ١٨٠	ابن أبي شيبه ١٧٦
١٨٣، ١٩١، ٢٠١، ٢٠٣، ٢٠٣، ٢٠٣	

- أبو العباس الهوفاني ٨٠ ب
عبد الله بن أحمد بن حنبل ١٩٧
عبد الله بن جواد صاحب الزيادي ٨٦ ب
أبو عبد الله بن الحرون ١١١١
عبد الله بن عمر ١٨٧
عبد الله بن محمد القرشي : أنظر
الشوزي
أبو عبد الله بن مقله ٨٠ ب
عبد الله بن مسعود ١٨٥، ١١٥٢
عبد القيس ١٥١
بني عبد المطلب ١١٥٥
عبد الملك بن مروان ٨٣ ب
أبو عبيد القاسم بن سلام ١٨ ب،
٩٦ ب
عبيد بن عبد الواحد البزار ٢٦ ب
عبيد الله بن موسى ١٨٥
أبو عبيدة ١٥١، ١٥٥، ٨٥ ب، ١٨٦،
٩٩ ب، ١١٦ ب، ١٩٢ ب
عثمان بن عفان (شعر) ١١٢
أبو عثمان المازني ١٨ ب، ٢٠ ب،
١٢٥، ٢٥ ب، ٣٦ ب، ٣٧ ب-٦٦،
٦٩ ب، ٨١ ب-٨٤، ٩١، ٩٣،
١٩٥ ب، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٧،
١٢٣ ب، ١٢٤، ١٣٢ ب، ١٣٦،
١٣٨ ب، ١٥٠، ١٦٧ ب، ١٦٩
- ١١٧٦ ب، ١١٧٧، ١٧٨ ب، ١٨٥ ب،
١٩١ ب، ٢٠١ ب
العجاج ١٠٥، ١٠٨، ١٨٥ ب،
١١٨٨، ١٢٠١
عروة بن الزبير ١٧٦، ٨٧ ب
العزى ١٠٨
العطوي ١١٧٠
أبو عكرمة الضبي (عامر) ٨٠ ب
علي (شعر) ٨٦ ب
علي بن أبي طالب (ع) ٤ ب، ٧٦ ب
علي بن عبد الله بن العباس ٨٣ ب
عمر بن أمي ربيعة ١١٥٤
أبو عمر الجرمي ١٥٥، ٩٣، ١٢٦،
١٣٢ ب، ١٣٣ أن ١٣٨ ب، ١٥٦ ب،
١٨١، ١٨٢، ١٨٧، ١٩١ ب،
٢٠١ ب، ٢٠٣ ب
عمر بن الخطاب ١٢٦، ٨٤ ب، ٨٧،
١٥٠ ب
ابن عمر ١٩ ب، ١٢٦
عمر بن عبيد الله بن معمر ١٨٣
عمران بن حصين ١٨٧
أبو عمرو السّمّاك ١٤٧ ب
أبو عمرو الشيباني ١١٤٨، ١٩٩ ب
أبو عمرو بن العلاء ٤٦ ب، ١٥٥،
١٨٤، ١٤٠ ب، ١٤٨ ب

عمرو بن معد يكرب ١٨٤	قتادة بن مُغرب البشكري ٥٠، ١٥١
عمير بن الحباب (شعر) ١٥٤ ب	ابن قتيبة ١٦٧، ١١٤٠
بنو عوف ١٥٢	القحذمي ٨٣ ب
أبو عون الحرمازي ٤٢ ب	قطرب ٩١، ١١٣٧
عيسى بن إبراهيم ١٨٧	القلعسي الأزدي ١١٢٢
عيسى (بن عمر) ١٩٢	قيار (شعر) ١٩٦
عيسى بن مريم (ع) : انظر : المسيح	قيس بن جررة (شعر) ١٠٤ ب
أبو العيلاء ٦٧ ب	قيس بن الخطيم ٦٦ ب
ابن أبي عبيدة ١١٣ ب	قيس بن زهير ١١٩٢
الغراب ٢٢ ب	قيس بن عاصم ٥١ ب
غزاة (شعر) ١١٧١	ابن كامل القاضي ١٩٧
ابن أبي قديك ١٧٦	الكتفان ١١٩٣
افراء ٥٦، ٩١، ١٢٤ ب، ١١٥٥،	كثير ٨، ١٢٠١
١١٧٩ ب	كثير بن هشام ٨٧
المرزوق ٤٦ ب، ٥٠ ب، ٩٣، ٩٦،	الكسائي ٢٦ ب، ٧٧، ب، ٨٠ ب، ٩١،
ب، ١١١، ١٢٣ ب، ١٦٢ ب، ١٩٥ ب	١١٠٨، ١١٤٧، ١١٧٩، ١١٩٣ ب، ١١٩٤
الفرس ١١٣٣	بنو كعب (شعر) ١١٤٠
أم فروة النخلافانية ١٣٢ ب	كليب (شعر) ١٤٩ ب
الفضل بن حباب ١٠٤	الكميت ١٦ ب، ٥٢ ب، ١٢٦ ب،
الفضل بن محمد اليزيدي ١٥٤ ب	١١٣٥، ١١٩٢
المنهاء ١١٤٥	ابن الكوفي ١٣٦
ابن قادم ٨٠ ب	الكوفيون ١٢٥، ب، ١٣١، ١١٦٣،
القاسم بن سلام : انظر : أبو عبيد	١١٧٩
القاسم	ابن كيسان ٥٢ ب، ١٥٣، ١٦٦،
القاسم بن معن ١٩٣ ب	٨٤ ب، ٨٦، ١١٤ ب

اللات ١١٠٨	محمد بن العباس البريدي ١٦٢ ب
لاحق ٢٢ ب	محمد بن عمر الصيمري ١١١٨ ب
ليد ١١٨، ٩٨ ب	محمد بن عيسى العطار ٨٧ ب
ابن لجأ (عمر) ١٩٦ ب	محمد بن مصعب ٨٥ ب
لكيز ٥٠ ب، ١٥١	المرار الفقعسي ١٧٠، ٩٧، ١١١ ب
انليث بن سعد ٦٦ ب، ١٨٥	أم المرار الفقعسي ٩٧ ب
مؤرج ١٩٧ ب	مروان بن سعيد ٥٦، ب، ٦٠ ب
مازني : انظر أبو عثمان المازني	المسيب بن علس ٦٧ ب
ابنة مالك بن بدر ٩٢ ب	نسيح بن مريم (ع) ١١٦ ب، ١١٧، ١٥٥
مالك بن خال الحناعي ١٤٦ ب	مصعب بن عيسى البصري ١١١ ب
مالك بن سعد ٩٥ ب	المطروود بن كعب الخزاعي ١١٧ ب
مالك بن نوبة ٥١ ب	ابن المعتز ١١٨٢ ب
المبرد : انظر : أبو العباس المبرد	معتمر بن سليمان ٥٠ ب
المتمس ١٢٣ ب	ابن معروف ١٧٧ ب
متمم بن نوبة ١٧ ب	المعلّى بن هلال ٦٦ ب
المتنبّي (بلفظ شاعرنا) ٢٠١ ب	المخيرات (شعر) ١١٧ ب
مجاهد ٤ ب، ٦٦ ب	ابن مقبل ١١٦، ١٧ ب، ١١٨، ١٧٨ ب
ابن مجاهد ١٨٦ ب	ابن مقسم ١١٧٩ ب
محارب (شعر) ١٤٩ ب	مناة الثالثة ١١٠٨ ب
محمد بن الجهم ٨٤ ب	أبو المنذر العروصي ١٨٠ ب
محمد بن حازم ١٤٦ ب	منصور (بن المعتمر) ٨٧ ب
محمد بن الحسن (ابن دريد) ٣ ب،	المهاجرون ٨٤ ب
١٧، ٢٠ ب، ١٠٤ ب، ١١٣ ب، ١٤٤ ب	موسى بن عقبة ١٧٦ ب
محمد بن الحسن (الشيثاني) ٢٦ ب،	النايعة ١١٧، ٥٥ ب، ١٧٢، ١٥٦،
١٢٧، ١٠٤ ب	١٧٦، ٢٠١ ب

ابن ناحية (عبد الله بن محمد) ١٧٦	الوليد بن مسلم الدمشقي ٢٦ ب
نافع ١٢٦	وهب بن مبه ١٤٧ ب
الحويون ١٥٨، ٦٧ ب، ٨١ ب، ١٨٢	يحيى بن أكثم ٦٧ ب
١٢٣ ب، ١٦٣ ب، ١٦٧، ١٧٢، ١٧٧	يحيى بن الخريش الرقي ٢٦ ب
نُشَيْبة (شعر) ٤٥ ب	يحيى بن معين ٨٤ ب
النصارى ١١٦ ب	يحيى بن نجيم ٥٤ ب
نصر بن علي الجهضمي ١٨٤	يزيد محمد بن المهلب ٨٠
نصيب ١١١	ابن يعفر ٨٤ ب
النضر بن شميل ١٩٢-١٩٧ ب	يعقوب بن إبراهيم ١٩ ب
النمر بن تولب ١١١ ب، ١١٨ ب	يعقوب (بن السكيت) ١٣، ١١٦،
نوح (ع) ١١٧ ب	١١٨، ٥١ ب، ١٥٢، ١٥٢، ١٤٩ ب، ١٥٢ ب،
ذو النون (اسم سيف) ١٩٢ ب	١١٨٣ ب، ١١٩٠
نورة بنت حبيب بن منقذ ٩٧ ب	أبو علي ٤٠ ب، ٤١ ب، ٤٢، ٤٩،
الهدلي (أبو حراش) ١٢٣	٥٠ ب، ٥١ ب، ٥٦، ٥٧، ٥٨،
هشام (الكوفي) ١٤٠	٦٢ ب، ٦٣ ب، ٦٤ ب، ٦٥ ب،
هشام بن عروة ١٧٦	١٦٦
هشام بن عمار ٢٦ ب	اليهود ١١٦
الهلالبي (محمد بن حرب) ٨٣ ب	أبو يوسف (صاحب أبي حنيفة)
أم الهيثم ٨٣	٧٣ ب، ١٥٢
واصل الأحدب ١٨٥	يونس ٥ ب، ٩، ١٦ ب، ٢١، ب،
الرجيه ٢٢ ب	١٥٥، ١٠٤، ٢٠٣ ب

١٢ - فهرس الأمكنة والأزمنة

أذرعان ١١٨٢	ربيعان وأربعة وأربعاء ٧ب
أرجان ١١٢٣	رجب ١٥١ب
البصرة ١٧٦أ، ١٨١أ، ٨٦ب	الرس ١٩٣
بعلبك ١١٥٩	الرقمتان ١١٩٣
بغداد ٧٦ب، ٨٠ب، ١٢٣ب	زمزم ١٩٨ب
بلا لباد ١١٥٩	سُهيل ٧٨ب
البضتان ١٢٢ب	الشام ١٨١
نكرت ١٢٣ب	صفر ١٥١ب
الجانب الغربي من بغداد ٧٦ب	صُهاب ١١٧١
جمادى ٧ب	فتسرون ١٧٢ب
الحجاز ١٦٥ب	لعلع ١١٥٥
الحرة ١١٩٥	المحرم ١١٥١
حضر موت ١١٥٩	مدين ١٠٧أ
حنين ١١٠٦	مسجد المنصور ٧٦ب
خراسان ١٥١أ، ١٤٦أ	مكة ٨٤ب، ١٠٦أ
دراهمرد ٩ب، ١٤١أ	البيامة ١٤٤ب
رامهرمز ١١٥٩	اليمن ١٢٧أ
ربيع ١٥٠ب	يوم ضربة ٥١ب

١٣- فهرس الأبواب

- باب من اعتلال العاء ١ب
- باب من إعمال الفعلين أو أحدهما ٩ب
- باب النون كيف صارت مخرجين ١١٦٠

١٤- فهرس البلاغة

- الخبر المحتمل للصدق والكذب هو كل ماصح أن يكون صلة موصول أو صلة ٩٢ب
- دلالة محل والمقام ١٢٤
- الاستفهام ولعل كلاهما خبر خير ١١٨٣
- دخول الاستفهام في الخبر اتساع ١٩٥
- الشرط والجزاء ضرب من الخبر بجملة الجراء ، وجملة الشرط ليست بخبر ٢٠٢ب
- الجزاء أسلوب خبري ١٣٢
- التسوية خبر لا استفهام ٣٢ب
- الاستفهام بمعنى الأمر ١٥١
- الطلب بلفظ الخبر ١٦٩
- التهمة بغرض الإثبات والتقرير لا الاستعلام ١٣١
- معجىء هل للاسترشاد لا للتقرير ١٣١
- من الأسماء ما لفظه الاستفهام ومعناه الخبر ١٣٤ب
- الخبر بلفظ الاستفهام ٩٤ب
- المضارع في معنى الأمر ١٩١ب
- وجهها الأمر حكيم وعزمة ١٩٣ب
- الخبر مستقل أبدا ١٩٣
- الخبر بمعنى اليمين ١٦٤ب
- ما عدا الخبر لا يوضح ١٩٣
- استعجيس يستحب إلى غاية وليس يحسن أن يكثر جدا ١٩٨

- التجسيم وعكسه ١٧ ب
- التجريد ١٦ ب، ١٩ ب، ١٢٦، ١٩٧، ١١٠١
- مشاكل الجملتين ١٤٠
- وضع البعض موضع الكل في الزمن ١٢٢ ب
- العرب توقع الكل على البعض والعكس والكثير على القليل للمبالغة ١٠٦
- جعل الجمع مفردا والعكس جملا على المعنى ٧٧ ب
- المدح بما يشبه الذم ١٧ ب
- إنزال المتكلم نفسه منزلة من سئل ١٥٠
- استعمال النفي فيما لا يُعتمد به لقلته ١٣٠
- نفي الشيء بإيجابه ١٥٤، ١٩٧
- ذكر الشيء بصيغة منشورة ١٦٨
- تسمية الشيء باسم السبب ٥٥ ب
- مما يقال عند الوعد والوعيد كالمثل ١٧٢
- من أبيات المعاني ٥١ ب
- وجه التوكيد في (ولا طائر يطير بجناحيه) ١٢٠١



١٥ - فهرس العروض القافية

- حسن وصف الرجز بالاستواء لخلوه من الزحاف الممكن فيه ١٧١ب
- لروم ما لا يلزم ١١٨٧
- الألف تاسيساً ١١٨٧
- الألف رويًا ١٨٥ب
- بحاق الألف للإطلاق ١١١٥
- لا يحور أن تكون الألف المبدل من التنوين رويًا ١٨٥ب
- تخفيف المصعق للقافية ٧٨ب
- من تشديد هم في حرف الروي ١٨٥ب
- الواو والياء في الإطلاق ١١٨٦، ١٧٨
- ريادة الياء للإطلاق كتشديد القافية ٧٨ب
- الإطلاق على نية الإضمار ١٤٣
- لم قلت الواو والياء رويًا ؟ ١١٨٦
- السناد في الواو أقبح منه في الياء ١٨٤ب
- ضرورة القافية ١٥٥ب

١٦ - فهرس الفقه

- حكم العصير إذا غلى وعلة الحكم ١١٥٠
- حكم ذبيحة النصراني ١١١٨
- حكم شحم الخنزير وعظمه حكم لحمه ١١١٨
- حكم أبي حبيبة في دم البراغيث ودم السمك والطحال والكبد ١١١٨
- مسألة ذكاة الجبين ١٠٧ ب
- معنى الذكاة واحتلافها عما أكل السبع ١١٨ ب
- في التكبير لسجدة التلاوة وبعدها ٢٥ ب
- ما دون النصاب بين الشريكين لا يجب فيه شيء ١١٣١
- مسألة (أنت طالق اليوم غدا) ٧١ ب
- الوجه في قول الفقهاء في (أنت واحدة) ١١٤٥
- جواز (المرأة التي أتزوجها فهي طالق) وعدم جواز (هذه المرأة التي ..) عند الشيباني ١١٠٤
- طلاق الأمة ١١٥٢
- مسألة (إذا دخلت الدار فكل مملوك لي يومئذ حر) ٧١ ب

١٧ - فهرس علم الكلام

- تقديم سبحانه مريد بإرادة، وهل لها محل؟ ١١٢ب
- قُبِح وصِف القديم بعلامة للتانيث ١١٠٨
- استمر إدارة العير نحو المبصر وأدلة ذلك ١٢٦ب
- توجيه حديث الرؤية برأى القلبية ١٠٧ب
- أطلحال قوم نوح (ع) بين القول بالعوص أو عدم الولادة ١١٧ب
- زوال التكليف عند الموت ١١٦ب
- افضلية النبي ﷺ على سائر الخلق ١١٧ب
- اجتهاد النبي ﷺ في الأحكام ٧٣ب
- من كان قبل نوح (ع) من الأنبياء كان يرسل إلى العدد القليل ومن بعده إلى
أهم ١١٧ب
- معنى تسمية المسيح (ع) كلمة الله ١١٧
- الاستدلال لأنّ فناء جسم واحد فناء لسائر الأجسام ١١٢ب
- المعدوم شيء ١٣٨
- حمل (ما دامت السماوات) على التأييد ١٠٥ب

١٨ - فهرس المخطوط المنسوبة

- خط أبي بكر بن السراج ١٧٩، ١٧٦
- خط أبي العباس أحمد بن يحيى ١١١ ب
- خط أبي محمد بن معروف ١٧٧
- خط أبي العباس المبرد ١٨٠ ب
- خط الفارسي ١١٤، ٥٠ ب، ١٧٦ ب، ١٧٧ ب، ٧٩ ب، ١٨٠ ب، ١٨٥
- خط ابن الكوفي ١١٣٦
- خط الهوفاني ٨٠ ب
- خط خفي^١ (لم يسم صاحبه) ١١ ب



١٩- فهرس الأخبار والمجالس

- تحريف الأحمر لرواية رجز ١٨٠
- حبر زيادة أبي عمرو في أشعار العرب ١٥٥
- تحريف أبي المذر العروضي لبيت الفرزدق ١٨٠
- الفرزدق يحتبر قوما في معنى بيت ١١١١
- استشاد الأصمعي أعرابيا الشعر في معنى ٨٣ب
- من أول ما قيل من الشعر برأي الأصمعي ١١١٥
- خبر الأصمعي وزيادة الموصلي ١١٧٩
- دفع المبرد القول بهجين حسان بن ثابت ٦٦ب
- شكوى رجل رجلا يحتلم بامه ٤ب
- خبر الأعرابي الراكب وأبوه بمشي ٥٠ب
- وصف أعرابي لام أعرابي آخر ٦٢ب
- خبر أعرابيين في صلاة ٥٢ب
- قول أعرابي لغلامين ينقلان كوزة ١٩٦ب
- سؤال أمير المؤمنين علي (ع) عن أشعر الشعراء ٧٦ب
- خبر صفوان علي بن عبد الله بن العباس وطوله بين الناس ٨٣ب
- خبر اعتراض عبد الملك بن مروان على اسم علي بن عبد الله وكنيته ٨٣ب
- عمرو بن عبيد وعيسى بن عمر ٥٤ب
- حبر الأعمش وأبي يوسف في حكم طلاق الأمة وبيعها ١١٥٢
- ما قيل لابن دأب في خبر رواء ١٣٧ب
- مجلس انشطوي وأبي سعيد البرذعي في حكم العصير إذا غلى ١١٥٠
- خبر السلمي في الحرة ١٩٥ب
- جواب مصعب بن عيسى البصري في سبب علو شأنه عند البرامكة ١١١١
- سؤال أبي علي الترجمان لابن درستويه ٧٦ب
- سؤال رجل لابن درستويه عن روايته كتاب ابن قتيبة ١١٤٠

- خبر عجوز تنعت فرسا لابن أقيصر ٢٢ب
- اجتماع زياد الأعجم وفتادة البشكري عند والي حراسان ١٥١
- خبر رثدة عن رؤيته جدا وستة من ولده وولد ولده في نسق ١٨١
- ابن يحيى بن أكتثم في مجلس أبي عاصم النبيل ٦٧ب
- خبر شرب يحيى بن معين النبيذ عند الدوري ٨٤ب
- سؤال صباح عن حفظه وجوابه ١٤٧ب
- خبر حميد بن شاذب وجعفر العباسي في عزل عامل جعفر ٥١ب
- خبر دخول بيت سيبويه بعد موته ١٠٤
- خبر أبي العيناء وأبي العباس المبرد ٦٧ب
- اختصاص ابن السراج بالمبرد وحضور ابن شقير عند ابن كيسان لا المبرد ١١٤ب
- إخبار الصفار بمسألة وفاة ابن كيسان ١٨٤
- خبر عدم حضور سلمة بن عاصم مجلس إملاء الفراء ٨٤ب
- ابن قدام يخبر أصحابه لغات أرز ٨٠ب
- جواب الأعرابي في جمع (رثمة) ١٩٤
- خبر قراءة شاذة لعبد الله بن أحمد بن حنبل ١٩٧
- قول المبرد في الصلاة حلف من يقرأ (بمصرخي) و(الأرحام) ٨٤ب
- خبر مروان بن سعيد والأخفش ١٥٦، ٦٠ب
- أبو عبيدة وأبو عثمان والجرمي ٥٤ب
- سؤال ابن جني أبا علي في إعمال طائق ٢٠٠ب
- سؤال ابن جني أبا علي عن نصب (فاقد) للمفعول ٢٠٠ب
- خبرهما في فعيل وفعل ١٠٥
- مجلسهما في اسمية (طغيا) ووصفيتها ١٣٣ب
- سؤال ابن جني أبا علي عن تاء تجفاف ١٩٩

٢٠ - فهرس المصادر والمراجع

- إبدان، لأبي السكيت، تحقيق د. حسين شرف، مجمع اللغة العربية بالقاهرة ١٩٧٨
- نسبة، الأسماء والأفعال والمصادر، أبي القطاع الصقلي، تحقيق د. أحمد عبد مدائم، دار
مكتب المصرية بالقاهرة ١٩٩٩
- أبو عبي الفارسي، حياته ومكانته وآثاره، د. عبد الفتاح شلبي، دار المطبوعات
لحدثة، جدة، ط ثلاثة ١٩٨٩
- الإتياع، لأبي الطيب اللغوي الحلبي، حققه عز الدين التوحجي، مطبوعات مجمع
لغة دمشق ١٩٨٨ مصورة عن الأولى ١٩٦٦
- إتياع والمزوجة، لأبن فارس، حققه كمال مصطفى، مكتبة الخديجي بالقاهرة
- إتحاف فضلاء البشر، لشهاب الدين الباء، وضع حواشيه الشيخ أس مهرة، دار
لكتب العلمية، بيروت، ط أولى ١٩٩٨
- الإنقاذ في علوم القرآن، السبوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة
العصرية، بيروت، ط أولى ٢٠٠٦
- (إحكام في أصول الأحكام، لأبن حرم، نشرها زكريا علي يوسف عن نسخة نشره
أحمد شاكر ١٣٤٥، مطبعة العاصمة القاهرة
- الإحكام في أصول الأحكام، لعلي بن محمد الأمدي، علق عليه الشيخ عبد لرزاق
عفيمي، للكتب الإسلامي دمشق ط ثانية ١٤٠٢
- أحكام القرآن، لأبي بكر الجصاص، ضبط نصه عبد السلام محمد شهاب، دار لكتب
العلمية بيروت ط أولى ١٩٩٤
- أخبار أبي تمام، لأبي بكر الصولي، حققه محمد عده عرام وآخرين، دار الأوق
عديدة، بيروت، ط ثلاثة ١٩٨٠
- أخبار أبي مقاسم الزجاجي، تحقيق د. عبد الحسين للبارك، دار الرشيد، بغداد
- أخبار شعراء الشيعة، للمرزباني، تقديم وتحقيق د. محمد هادي الأميسي، شركة
الكتبي للطباعة بيروت ط ثانية ١٩٩٣

- أخبار الأعماء السحويين، للفاضلي المفضل بن محمد بن مسعر، تحقيق د. عبد الفتاح الحبو، محر للطباعة والنشر المهندسين ط ثانية ١٩٩٢
- أخبار السحويين البصريين، للسيرافي، اعنى بشره فريتمس كركو، حرارة لكتبة العربية بيروت المطبعة الكاثولسكية وباريس بول كتر ١٩٣٦
- احنيا اب أبي حيان السحوية في البحر المحيط، د. بدر بن ناصر البدر، مكتبة مرشد الربض ٢٠٠٠
- أدب الكاتب، ابن قنينة، تحقيق د. محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت ط ثانية ١٩٨٥
- أدب الكاتب، للمصولي، تحقيق محمد بهجة الاثري، المكتبة العربية بغداد والمطبعة لسلمية القاهرة ١٩٢٢
- الأدب المفرد، البحاري، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط ثالثة ١٩٨٩
- أراجيز المقلين، محمد يحيى زين الدين، الأقسام ١-٦ هي مجلة مجمع اللغة بدمشق على الترتيب مجلد ٥٧ ج ١، ٢، ٣، ٤، مجلد ٦٨ ج ١، مجلد ٧٠ ج ٢
- ارتشاف الضرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د. مصطفى النحاس، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة
- الأرمسة والأمكنة، للمرزوقي، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة
- الأزهرية في علم الحروف، للهروي، تحقيق عبد المعين الملوحي، مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٩٣
- لاستندرك علي أبي علي في الحجة، لجامع العلوم الباقولي، حققه د. محمد اندالي، مكتبة الباطين المركزية الكويت ٢٠٠٧
- الاستندرك على مسيوه، لأبي بكر الزبيدي، حققه د. حنا جميل حداد، دار العلوم للطبعة والنشر للرياض ط أولى ١٩٨٧
- استكمار، لابس عليون، تحقيق د. عبد العزيز علي سفر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الكويت ط أولى ٢٠٠١ (مطبوع مع دراسة بعنوان الإمامة والتفحيم في المقراءات القرآنية حتى القرن الرابع الهجري)

- أسرار التكرار في القرآن المسمى البرهان في توجيه متشابه القرآن د فيه من حجة
والبیان، نتاج القراء الكرمانی، تحقیق عبد القادر أحمد عطا، مراجعة د أحمد
عبد التواب، دار الفضيلة، القاهرة
- أسرار العربية، لأبي البركات الأنباري، تحقیق محمد بهجة البصار وعاصم بهجة
البصير، دار البشائر، دمشق، ط ثانية ٢٠٠٤
- إسماعيل العصیح، محمد بن علي الهروي، تحقیق د. أحمد قشاش، الجامعة الإسلامية
بمدينة المنورة، ط أولى ١٤٢٠ هـ
- أسماء حبل العرب وأنسابها وذكر فرسانها، للأسود العبدجاني، حققه د. محمد علي
سلطاني، مؤسسة الرسالة بيروت
- أسماء المقتولين من الأشراف في الجاهلية والإسلام، لابس حبيب البغدادي، (في نوادر
المخطوطات المجموعة السادسة) تحقیق عبد السلام هارون، مكتبة وطبعة مصطفى
الباي الحلبي بمصر ط ثانية ١٩٧٣
- إشارة التعمين وتراجم السحاة واللحويين، عبد الباقي بن عبد الحميد ليماني، تحقیق
د. عبد الحميد دياب، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ط أولى ١٩٨٦
- الأشباه والنظائر من أشعار المتقدمين والجاهلية والمخضرمين، الخالديان، حققه د. السيد
يوسف، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٥٨
- الأشباه والنظائر، السيوطي، تحقیق عبد الإله نبهان ورملائه، مجمع اللغة العربية
بدمشق
- الاشتقاق، لابس دريد، تحقیق عبد السلام هارون، دار الجيل بيروت، ط أولى ١٩٩١
- اشتقاق أسماء الله، للزجاجي، تحقیق د. عبد الحسين المبارك، مؤسسة الرسالة بيروت
ط ثانية ١٩٨٦
- الأشربة، لابس قتيبة، حققه ياسين السواس، دار الفكر المعاصر بيروت ودار الفكر
دمشق ط أولى ١٩٩٩
- أشعر أولاد الخلفاء وأخبارهم، للصولي، عني بنشره ج هيورث د، دار المسيرة بيروت
ط ثانية ١٩٧٩

- أشعار أسماء، للمرزباني، حققه د. سامي العائني وهلال ناهي، عالم الكتب ط
أولى ١٩٩٥
- الإصابة، لأبي حجر العسقلاني، اعتنى به حسان عبد المنان، دار الأفكار بدوية
الرياض وعمان
- إصلاح الخلل : انظر (الخلل في إصلاح الخلل)
- إصلاح عبط المحدثين، للمحطابي، تحقيق د. حاتم الضامن، مؤسسة لرسالة بيروت ط
ثانية ١٩٨٥
- إصلاح المطلق، لأبي السكيت، تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف
ط الرابعة
- الأصمعيات، الأصمعي، تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف بمصر،
ط رابعة
- أصول السرخسي، تحقيق أبو الوفا الأفعاني، دار الكتب العلمية بيروت ط أولى ١٩٩٣
- الأصول في النحو، لأبن السراج، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة،
بيروت، ط ثانية ١٩٨٧
- الأصول النحوية والصرفية في الحجة لأبي علي الفارسي، د. محمد عبد الله قاسم،
دار البشائر ط أولى ٢٠٠٨
- الأضداد، لأبن السكيت، حققه د. محمد عودة أبو جري، مكتبة الثقافة الدينية
بورسعيد
- الأضداد، للأصمعي، المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين بيروت ١٩١٢ (في ثلاثة
كتب في الأضداد)
- الأضداد لأبي حاتم السجستاني، مع أضداد الأصمعي السابقة
- الأضداد في كلام العرب، لأبي الطيب اللغوي، عني بتحقيقه د. عزة حس، دار
طلاس ط ثانية ١٩٩٦
- الأضداد، محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة
العصرية بيروت ١٩٩٨

أصواء على آثار ابن جني في اللغة الآثار المخطوطة والمفقودة، د. عيسى السعدوي،
جامعة أم القرى بمكة المكرمة ط أولي ١٩٩٩

عشر، ص الشرط على الشرط، لابن هشام، تحقيق د. عبد الفتاح الحمور، دار عمر
الأردن ١٩٨٦

— إعمار القرآن، للباقلاني، تحقيق السيد أحمد صقر، دار المعارف ط خامسة
— إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، ابن حاليه، مكتبة الزهراء، القاهرة (مصورة عن
القديم)

— إعراب الجمل وأشياء الجمل، د. فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة بيروت ط
ثالثة ١٩٨١

— إعراب الحديث النبوي، أبو البقاء العكبري، تحقيق عبد الإله بيهان، دار الفكر المعاصر
بيروت، دار الفكر دمشق، ط أولي ١٩٨٩

— الأعراب برواة، د. عبد المجيد الشلفاسي، المشاة العامة للنشر والتوزيع طرابلس
الجمهورية الليبية ط ثانية ١٩٨٢

— إعراب القراءات السبع وعللها، لابن حاليه، حققه د. عبد الرحمن العثيمين، مكتبة
الخليجي بالقاهرة ط أولي ١٩٩٢

— إعراب انقراءات الشواد، لأبي البقاء العكبري، تحقيق محمد السيد أحمد عزور، عالم
الكتب بيروت ط أولي ١٩٩٦

— إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس، تحقيق زهير غاري، عالم الكتب، بيروت، ط ثالثة
١٩٨٨

— إعراب القرآن المسسوب إلى الزجاج، تحقيق إبراهيم الإبياري، دار الكتاب المصري
القاهرة ودار الكتاب اللبناني بيروت، ط رابعة ١٩٩٩

— الإعلام، لخبر الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ط ١٥ سنة ٢٠٠٢
أعيان الشيعة، السيد محسن الأمين، حققه وأخرجه وعلق عليه السيد حسن أمين،

دار التعارف للطبوعات بيروت ط خامسة ١٩٩٨

— الأعاسي، أبو الفرج الأصفهاني، الهيئة المصرية العامة، ١٩٩٢

- ... الإعراب، لأبي علي الفارسي، تحقيق د. عبد الله بن عمر، المجمع الثقافي، دبي ٢٠٠٣
- إعداد - والإشادات، لأبي إسحاق الشاطبي، تحقيق د. محمد أبو الأحص، مؤسسة
لرسالة بيروت ط أولى ١٩٨٣
- إصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب، لأبي نصر الفارقي، تحقيق سعيد الأوهاسي،
مشورات جامعة بغازي، ط ثانية ١٩٧٤
- الاقتصاد، ابن السيد البطليوسي، تحقيق مصطفى السقا وحامد عبد المجيد، دار
الكتب المصرية بالقاهرة ١٩٩٦
- الإقناع في القراءات السبع، لابن الباذش، تحقيق د. عبد المجيد قطامش، جامعة أم
لقرى مركز إحياء التراث ط ثانية ٢٠٠١
- ... إكمال كمال، لأبي مأكولا، دار إحياء التراث العربي بيروت
- ألف سؤال وإشكال، علي الكوراسي، دار الهدى للطباعة ٢٠٠٣
- لأندث، لأبي حالويه، تحقيق د. علي السواب، مكتبة المعارف، الرياض ١٩٨٢
- الألفاظ، لأبي السكيت، تحقيق د. فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون بيروت ط
أولى ١٩٩٨
- ألفاظ مغربية من كتاب ابن هشام اللحمي في الحس العامة، د. عبد العزيز الأهواني،
بحث في مجلة معهد المخطوطات العربية المجلد الثالث ح ١ مايو ١٩٥٧
- الأم، للإمام الشافعي، دار المكر للطباعة بيروت ط ثانية ١٩٨٣
- أماني ابن لشجري، تحقيق د. محمود الطناحي، مكتبة الحاجي بالقاهرة
- ... الأمالي، بطليوسي، تحقيق قسم الدراسات الإسلامية مؤسسة البعثة، دار لثقافة قم ط
أولى ١٤١٤
- أماني بقاني، دار الحديث للطباعة والنشر بيروت ط ثانية ١٩٨٤ (مصورة عن لعدة)
- أماني المرتضى، الشريف المرتضى، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتاب
العربي بيروت، ط ثانية ١٩٦٧
- أمالي المرروفي، تحقيق د. يحيى الجبوري، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط
أولى ١٩٩٥

- الأماشي، السحوية، ابن الحاجب، تحقيق هادي حمودي، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، بيروت، ط أولى ١٩٨٥
- الأمثال، لأبي عبيد القاسم بن سلام، تحقيق د. عبد المجيد قطمش، دار المأمون، دمشق، ط أولى ١٩٨٠
- الأمثال، للأصمعي، جمع نصوصه وحققها د. محمد جبار المعبيد، وزارة الثقافة والإعلام دار الشؤون الثقافية العامة ببغداد ط أولى ٢٠٠٠
- أمثال الحديث، لأبن خلاد الرامهرمزي، تحقيق أحمد عبد المتاح إمام، مؤسسة نكتب الثقافية بيروت ط أولى ١٤٠٩
- أمثال العرب، للمفضل الضبي، قدم له وعلق عليه د. إحسان عباس، دار الرائد العربي بيروت ط ثانية ١٩٨٣
- الأمكنة والجبال والمياه، لأبي القاسم الزمخشري، تحقيق د. إبراهيم السامرائي، دار عمار عمان ط أولى ١٩٩٩
- إنباه الرواة، لنقطة، تحقيق محمد أبو العسل إبراهيم، دار الفكر العربي ومؤسسة الكتب الثقافية، ط أولى ١٩٨٦
- الانتصار لسبويه على المبرد، لأبن ولاد، تحقيق د. زهير سلطان، مؤسسة الرسالة بيروت ط أولى ١٩٩٦
- الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة العقهاء، لأبن عبد البر، دار الكتب العلمية بيروت
- الأنساب، للسمعاني، تقديم وتعليق عبد الله البارودي، دار الجمان بيروت ط أولى ١٩٨٨
- الإنباف، لأبي البركات الأنباري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت ١٩٨٧
- الأنواء في مواسم العرب، لأبن قتيبة، وزارة الثقافة والإعلام دار الشؤون الثقافية العامة بعدد ١٩٨٨
- الأنوار ومحاسن الأشعار، للشمشاطي، تحقيق صالح مهدي العزاوي، منشورات وزارة الإعلام العراقية

- أوضح المسالك، لابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار
إحياء التراث العربي، بيروت، ط ثامنة ١٩٨٦
- إيضاح شواهد الإيضاح، لأبي علي الحسن بن عبد الله القيسي، تحقيق د محمد
بدعجاني، دار الغرب الإسلامي، ط أولى ١٩٨٧
- (إيضاح المعصدي لأبي علي الفارسي، تحقيق د. حسن شاذلي مرهود، دار العلوم
لطباعة والنشر، ط ثمانية ١٩٨٨
- (الإيضاح في علل البحر، للرجاحي، د. مازن المبارك، دار الفرائس، بيروت، ط سادسة
١٩٩٦
- (إيضاح في علوم البلاغة، الخطيب القزويني، دار الكتاب العربي، قم، ط أولى ١٤١١ هـ
- (إيضاح المكنون، لإسماعيل باشا، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٩٢ (مصورة عن
النشرة القديمة)
- (إيضاح الوقف والابتداء، أبوبكر بن الأنباري، تحقيق محي الدين عبد الرحمن
رمضان، مطبوعات مجمع دمشق، ١٩٧١
- (الإساس في علم الأنساب، للحسين بن علي بن الحسين الوزير المغربي، أعده لنشر
حمد الجاسر، دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر الرياض ط أولى ١٩٨٠
- (البحر الرائق شرح كسر الدقائق، لابن نجيم المصري، ضبطه وخرج آياته وأحاديثه الشيخ
زكريا عميرات، دار الكتب العلمية بيروت ط أولى ١٩٩٧
- (البحر المحييط، لأبي حيان الأندلسي، دراسة وتحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود
وآخريين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط أولى ١٩٩٣
- (البخلاء، للجاحظ، حققه طه الحاجري، دار المعارف ط ثامنة
- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، لعلاء الدين الكاشاني الحنفي، الملقب بملك
العلماء، المكتبة الحبيبية باكستان ط أولى ١٩٨٩
- (البداية النهاية، لابن كثير، مكتبة المعارف، بيروت، ١٩٩٢
- البرهان والعرجان والعصيان والحولان، للجاحظ، تحقيق عبد السلام هارون، منشورات
وزارة الثقافة والإعلام العراقية ودار الرشيد للنشر ١٩٨٢

- البرهان في علوم القرآن، الزركشي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة
العصرية، بيروت، ط أولى ٢٠٠٤
- التبسيط في شرح جمل الزجاجي، لابن أبي الربيع، تحقيق د. عياد النيثي، دار العرب
(إسلامي، بيروت، ط أولى ١٩٨٦
- بصائر وندوات، أبو حيان التوحيدي، تحقيق واداد الفاضي، دار صادر، بيروت، ط
أولى.
- بغية الوعاة، للنسبوتي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، القاهرة، ط ثانية
١٩٧٩
- بلاغات النساء، ابن طيمور، دار الحدائق، بيروت، ط أولى ١٩٨٧
- البسطة في تراجم أئمة النحو واللغة، للفيروزآبادي، تحقيق محمد المصري، مركز
المخطوطات والتراث، الكويت، ط أولى ١٩٨٧
- ابلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث، لابي البركات الأنباري، حققه د. رمضان عبد
الشواب، وزارة الثقافة مطبعة دار الكتب ١٩٧٠
- البيان في روائع القرآن، د. تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط أولى ١٩٩٣
- البيان والتبيين، الجاحظ، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخديجي، القاهرة، ط
سابعة ١٩٩٨
- تأويل مشكل انقرآن، لبي فتيبة، تحقيق السيد أحمد صفير، مكتبة التراث، القاهرة ط
ثانية ١٩٧٣
- تاج العروس، الزبيدي، الجزء الرابع تحقيق عبد العليم الطحاوي، وزارة الإعلام في
الكويت، ط ثانية مصورة ١٩٨٧
- تاريخ الإسلام، للذهبي، تحقيق د. عمر تدمري، دار الكتاب العربي بيروت ط
أولى ١٩٨٧
- تاريخ بغداد، للحطاب البغدادي، مكتبة الخانجي ودار الفكر، القاهرة
- تاريخ حبيفة بن خياط العصفري رواية بقي بن خالد، حققه د. سهيل ركار، دار
المعكر بيروت ١٩٩٣

- تاريخ الطبري، لأبي جعفر الطبري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ثانية ١٩٨٨
- تاريخ العلماء والنحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم، للمقاصي المفضل بن محمد بن مسعر، تحقيق د. عبد المتاح الحلوي، هجر للطباعة والنشر، ط ثانية ١٩٩٢
- تاريخ الكبير، للبحاري، المكتبة الإسلامية ديار بكر تركيا
- تاريخ مدينة دمشق، لاس عساكر، تحقيق علي شيري، دار الفكر بيروت ١٩٨٥
- تبصرة ولندكرة، للصيمري، تحقيق د. فتحي أحمد، جامعة أم القرى بمكة المكرمة ط أولى ١٩٨٢
- التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء العكبري، تحقيق علي محمد البجوي، عيسى البابي الحلبي، القاهرة
- التبيان في البيان، للطبري، تحقيق د. توفيق الفيل وعبد اللطيف لطف الله، مطبوعات جامعة الكويت ط أولى ١٩٨٦
- التبيان في تفسير القرآن، للفلوسي، تحقيق أحمد حبيب العاملي، دار إحياء التراث العربي بيروت
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، للعكبري، تحقيق د. عبد الرحمن العثيمين، مكتبة العبيكان الرياض ط أولى ٢٠٠٠
- تلخيص اللسان، ابن مكّي الصفلي، تحقيق د. عبد العزيز مطر، المجلس الأعلى لشؤون الإسلامية، القاهرة ١٩٩٥
- تحصيل عين الذهب، للأعلام الششمري، تحقيق د. زهير سلطان، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد ط أولى ١٩٩٢
- تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح، لأبي جعفر الفهري اللبلي، تحقيق د. عبد الملك الشبيني، مكتبة الآداب، القاهرة ١٩٩٧
- تحصيل عين الذهب، للأعلام الششمري، حققه د. زهير سلطان، وزارة الثقافة والإعلام ودار الشؤون الثقافية بغداد ١٩٩٢
- تحفه الاحودي بشرح جامع الترمذي، للمباركفوري، دار الكتب العلمية بيروت ط أولى ١٩٩٠

- تحفة الأديب في بحاة معني اللبيب، للسيوطي، تحقيق د. حسن أمجد ود. سهى معجدة، عالم الكتب الحديث إربد الأردن ٢٠٠٥
- تحقيق منصور وشرها، عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط السادسة ١٩٩٥
- تحليل اشواهد وتلخيص الفوائد، لابن هشام الانصاري، تحقيق د. عباس الصالح، دار الكتاب العربي، لبنان، ط أولى ١٩٨٦
- انجمير، لنقاسم بن الحسن الخوارزمي، تحقيق د. عبد الرحمن العثيمين، دار العرب الإسلامي بيروت ط أولى ١٩٩٠
- اندوين في أخبار قرويس، لعبد الكريم الراعي (ت ٦٢٣)، تحقيق عزيز الله العطاردي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٧
- تذكرة الحفاظ، للقيصري، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، دار الصميعي الرياض ط أولى ١٤١٥
- انذكرة الحمدونية، لابن حمدون، تحقيق إحسان عباس وبكر عباس، دار صادر بيروت ط أولى ١٩٩٦
- انذكرة السعدية في الاشعار العربية، لحمد بن عبد الرحمن العبيدي، تحقيق د. عبد الله الجبوري، الدار العربية للكتاب ليبيا تونس ١٩٨١
- انذكرة الفخرية، للمسني الإربلي، تحقيق د. نوري القيسي ود. حاتم الضامن، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية بيروت ط أولى ١٩٨٧
- انذكرة النحاة، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د. عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط أولى ١٩٨٦
- الشذيل وانتكميل، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د. حسن هداوي، دار انقلم، دمشق، ط أولى ١٩٩٧ والأجزاء التالية صدرت تباعاً.
- التصريف الملوكي، ابن جني، عني بتصحيحه محمد سعيد العسائي، شركة لتمدد مصر ط أولى
- تصحيح التصحيح وتحرير التحرير، صلاح الدين الصفدي، تحقيق السيد الشرقاوي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط أولى ١٩٨٧

- تصحيح المصحيح وشرحه، لابن درستويه، تحقيق د. محمد بدوي المختوم، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة ١٩٩٨
- تصحيحات المحدثين، أبو أحمد العسكري، تحقيق محمد أحمد ميرة، مطبعة العربية الحديثة، القاهرة، ط أولى ١٩٨٢
- التعديري والمراثي، للمبرد، تحقيق محمد الديباجي، دار صادر، بيروت
- تعجيل المنفعة بروائد رجال الأئمة الأربعة، لابن حجر العسقلاني، در نكتاب العربي بيروت
- التعديل والتجريح لمن حرج عنه البحاري في الجامع الصحيح، لحافظ سليمان الباجي، تحقيق أحمد البزار، وزارة الأوقاف مراكش
- التعريفات، الشريف الجرجاني، تحقيق د. عبد المنعم الحفصي، دار لرشاد، القاهرة ١٩٩١
- لتعقيقة على كتاب سيبويه، أبو علي القارسي، تحقيق د. عوض القرزي، مطبعة الأمانة، القاهرة، ط أولى ١٩٩٠
- تعليقات على مواضع من مجالس ثعلب وصوص ساقطة منها، حسين أحمد بوعبس، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، العدد الثالث والثمانون، صيف ٢٠٠٣، الكويت
- التعليقات والنوادر، لأبي علي الهجري، ترتيب حمد الجاسر، ط أولى ١٩٩٢
- تعليق التعليق، ابن حجر، تحقيق سعيد عبد الرحمن، المكتب الإسلامي بيروت ودار عمار الأردن، ط أولى ١٤٠٥
- تفسير أبي السعود، حراح أحاديثه وعلق عليه الشيخ محمد صبحي، دار الفكر، بيروت، ط أولى ٢٠٠١
- تفسير أرجوزة أبي نواس، لابن جني، تحقيق محمد بهجة الأثري، مطبوعات مجمع اللغة بد مشق ١٩٦٦
- تفسير البصاوي : انظر حاشية الشهاب
- تفسير الثعلبي، تحقيق أبي محمد بن عاشور، دار إحياء التراث العربي بيروت ط أولى ٢٠٠٢

- تفسير الراراي (التفسير الكبير)، للفخر الرازي، مركز النشر بمكتب الإعلام الإسلامي
قم (مصورة عن نشرة الصاوي ١٩٣٣ القديمة)
- تفسير السمعاني، تحقيق ياسر إبراهيم وغنيم عباس، دار الوطن الرياض ط أولى ١٩٩٧
- تفسير الطبري، أبو جعفر الطبري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ثالثة ١٩٩٩
- تفسير عربي القرآن العظيم، لزيب الدين أبي عبد الله الرازي، تحقيق د. حسين المني،
أقرة ١٩٩٧
- تفسير عربي ما في كتاب سيبويه من الأبنية، أبو حاتم السجستاني، تحقيق د.
محمد الدالي، دار البشائر دمشق ط أولى ٢٠٠١
- تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط أولى
١٩٨٨
- تفسير القمي، تصحيح وتعليق السيد طيب الموسوي، مؤسسة دار الكتب قم ط
ثالثة ١٤٠٤
- تفسير كتاب الله العزيز، هود بن محكم الهواري، حققه بالحاج شريف، دار الغرب
الإسلامي بيروت ط أولى ١٩٩٠
- تفسير مجاهد، حققه عبد الرحمن السورتني، مجمع البحوث الإسلامية إسلام آباد
- تفسير المسائل المشككة في أول المقصب، لأبي القاسم الفارقي، تحقيق د. سمير
المعروف، معهد المخطوطات القاهرة ١٩٩٣
- تفسير مقاتل بن سليمان، تحقيق أحمد فريد، دار الكتب العلمية بيروت ط
أولى ٢٠٠٣
- تقريب التهذيب، لابن حجر العسقلاني، تحقيق مصطفى عبد القادر عطف، دار الكتب
العلمية بيروت ط ثالثة ١٩٩٥
- تقويم اللسان، لابن الجوزي، تحقيق د. عبد العزيز مطر، دار المعارف، القاهرة، ط ثالثة
- التكملة، لأبي علي الفارسي، تحقيق د. حسن فرهود، جامعة الرياض ط أولى ١٩٨١
- تكلمة البحر الرائق، للمشيخ محمد الطوري القادري الحنفي، صسطه وحرر آياته
وأحاديثه الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية بيروت ط أولى ١٩٩٧

الكلمة والذيل والصلة، للصغاني، حققه عبد العليم الطحاوي، مطبعة دار الكتب
بالقاهرة، ١٩٧٠

تلخيص الخبير في تحريج أحاديث الرافعي الكبير، لابن حجر العسقلاني، دار الفكر
- لتعم في تفسير أشعار هذيل، لابن جني، تحقيق أحمد القيسي وحديقة الحديثي
وأحمد مطلوب، مطبعة العاني بغداد

- التبيينات، لعلي بن حمزة، تحقيق عبد العزيز المحمي، دار المعارف ط ثالثة
- التبيين على حدوث التصحيف، حمزة الاصفهانى، حققه محمد سعد طلس، دار
صادر، بيروت ط ثالثة ١٩٩٢

- التبيين والإيضاح، ابن بري، تحقيق مصطفى حجارى، مجمع اللغة بالقاهرة، ط أولى
١٩٨٠

- تنوير الحوالك شرح على موطأ مالك، للسيوطي، ضبطه وصححه محمد الخالدي،
دار الكتب العلمية بيروت ط أولى ١٩٩٧

- تهذيب الألفاظ، لابن السكيت هدبه الخطيب النريزي، وقف على طبعه الأب لويس
شيخو اليسوعي، مكتبة دار التراث القاهرة ١٩٩٥ (مصورة عن ١٨٩٥)

- تهذيب التهذيب، لابن حجر العسقلاني، دار الفكر بيروت ط أولى ١٩٨٤

- تهذيب الكمال، لأبي الحجاج المري، تحقيق د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة،
بيروت، ط ثالثة ١٩٩٢

- تهذيب اللغة، لأبي منصور الأهرى، تحقيق مجموعة من المحققين، المؤسسة المصرية
العامة لتأليف والاباء والنشر والدار المصرية للتأليف والترجمة، ١٩٦٤

- انشآت، لابن حبان، مؤسسة الكتب الثقافية، مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر
آباد الدكن الهند ط أولى ١٣٩٣

- ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، للرماني والخطابي والجرجاني، حققها محمد خديف
الله د. محمد زعلول، دار المعارف ط رابعة

- ثمار القلوب في المضاف والمنسوب، للشعالبي، تحقيق إبراهيم صالح، دار البشائر
دمشق ط أولى ١٩٩٤

- جامع بيان العلم وفضله، لأبي عبد البر القرطبي، حققه أبو عبد الله الصالح، مكتبة
عبد الرحمن مصر ط أولى ٢٠٠٧
- جامع الصغير، السيوطي، دار الفكر للطباعة النشر بيروت ط أولى ١٩٨١
- الجامع لأحلاق الراوي وآداب السامع، للخطيب البغدادي، تحقيق د. محمود الصالح،
مكتبة المعارف الرياض ١٤٠٣
- جذوة المنيس في ذكر ولاية الأندلس، للحميدي، الدار المصرية لتأليف ونشر
١٩٦٦
- الجرح والتعديل، لأبي حاتم الرازي، دار إحياء التراث العربي بيروت مطبعة مجلس
دائرة المعارف العثمانية الهند ط أولى ١٩٥٢
- الجديس لصالح الكافي والأيسر الناصح الشافعي، لأبي المرحج المعافى بن زكريا
السهرائي، تحقيق د. محمد مرسى الخولي ود. إحسان عباس، عالم الكتب بيروت ط
أولى ١٩٩٣
- الجمل في النحو، للخليل بن أحمد العمريدي، تحقيق د. فخر الدين قباوة، ط
خامسة ١٩٩٥
- الجمل في النحو، للزجاجي، تحقيق د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، ط خامسة
١٩٩٦
- جمهرة أشعار العرب، لأبي زيد القرشي، حققه د. محمد علي الهاشمي، دار القلم
دمشق ط ثالثة ١٩٩٩
- جمهرة الأمثال، أبو هلال العسكري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وعبد الحميد
قطامش، دار الجيل ودار الفكر، بيروت، ط ثانية ١٩٨٨
- جمهرة أنساب العرب، لأبن حزم، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف ط رابعة
- جمهرة اللغة، لأبن دريد، حققه د. رمزي منير البعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت
ط أولى ١٩٨٧
- جوامع الجامع، للطبرسي، مؤسسة النشر الإسلامي بقم ط أولى ١٤١٨
- الجني الداني في حروف المعاني، للمرادي، تحقيق د. فخر الدين قباوة والأستاذ محمد
بديع، دار الكتب العلمية، بيروت، ط أولى ١٩٩٢

- أجيم، لأبي عمرو الشيباني، تحقيق إبراهيم الإبياري، مجمع القاهرة، ١٩٧٤
- حاشية رد المحتار، لأبي عابد بن إشراف مكتب البحوث، دار الفكر بيروت ١٩٩٥
- حاشية الشيخ محمد الأمير بهامش مغني اللبيب، دار إحياء الكتب العربية
- حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي، شهاب الدين الخفاجي، مؤسسة التوزيع العربي، بيروت (مصورة عن طبعة بولاق)
- حاشية النصب على شرح الأشموني، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة
- حاشية على شرح بابت سعاد، عبد القادر البعدادي، تحقيق نظيف محرم خواجه، دار صادر بيروت دار النشر فرانتس شتاير بفيستادن ١٩٨٠
- حاشية يس : انظر شرح التصريح
- الحجة في القراءات السبع، لأبن خالويه، تحقيق د. عبد العال سالم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط أولى ٢٠٠٠
- الحجة للقراء السبعة، لأبي علي الفارسي، تحقيق بدر الدين القهوجي وبشير جويجاني، دار المأمون، دمشق، ط ثانية ١٩٩٣
- الحد الفاصل، للرامهرمزي، تحقيق د. محمد الخطيب، دار الفكر بيروت ط ثالثة ١٤٠٤
- حروف المعاني، للزجاجي، تحقيق د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ودار الأمل إربد، ط أولى ١٩٨٤
- حروف الممدود والمقصود، لأبن السكيت، تحقيق د. حس الشاذلي فرهود، دار العلوم للطباعة والنشر الرياض ط أولى ١٩٨٥
- حقائق التأويل، للشريف الرضي، تحقيق محمد رضا آل كاشف العطاء، دار المعاصر للطباعة والنشر بيروت
- الحلل في شرح أبيات الحمل، لأبن السيد البطليوسي، تحقيق د. مصطفى إمام، مكتبة المتنبي بالقاهرة ط أولى ١٩٧٩
- الحلل في إصلاح الحلل من كتاب الحمل، لأبن السيد البطليوسي، تحقيق سعيد سعودي، دار الطليعة بيروت (ذكرته باسم إصلاح الحلل تمييزاً له من الكتاب السابق)

- حنية الأوباء، لأبي نعيم الأصبهاني، دار الكتاب العربي بيروت ط ١٤٠٥
- الحماسة، أبو تمام الطائي، تحقيق د. عبد المنعم أحمد صالح، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد
- الحماسة بسجثري، تحقيق وشرح د. محمد نبيل طريفي، دار صادر بيروت ط ٢٠٠٢
- الحماسة البصرية، صدر الدين البصري، تحقيق د. عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي بالقاهرة ط أولى ١٩٩٩
- الحماسة لشجرية، ابن الشجري، تحقيق عبد المعين الملوحي وأسماء الحمصي، منشورات وزارة الثقافة دمشق ١٩٧٠
- الحماسة المغربية، لأبي العباس الجراوي النادلي، حققه د. محمد رضوان الداية، دار الفكر بدمشق ط ثانية ٢٠٠٥
- أخيون، بلجاحظ، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل بيروت ١٩٩٦
- الخطاريات، لابن جني، تحقيق علي دو العقار شاكر، دار الغرب الإسلامي بيروت ط أولى ١٩٨٨
- خزائن رُحمان في إيران، مجلة لغة العرب مجلد ٦ جزء ١ سنة ٦ كانون الثاني ١٩٢٨
- خزانة الأدب، البغدادي، قدم له ووضع هوامشه وهمارسه د. محمد نبيل طريفي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط أولى ١٩٩٨
- الخصائص، ابن جني، تحقيق محمد علي السجار، الهيئة المصرية العامة، ط ثالثة ١٩٨٦-١٩٨٨
- الخلاف، لبطرسي، مؤسسة للنشر الإسلامي بقم ١٤٠٧
- خلاف الأحفش الأوسط عن سيبويه، د. هدى جنهويثشي، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ط أولى ١٩٩٣
- حق الإنسان للأصمعي : انظر الكنز اللغوي
- الخيل، لأبي عبيدة معمر بن المثنى، تحقيق د. محمد عبد القادر إمد، القاهرة ط أولى ١٩٨٦

الخير، للأصمعي، تحقيق د. حاتم الضامن، دار البشائر دمشق ط ٢٠٠٥
- لد. المختار شرح تنوير الأنصار، للحصكعي، إشراف مكتب البحوث ودراسات، دار
لعكر بيروت ١٩٩٥

- اندر المصون، للمسمين الحلبي، تحقيق د. أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط ٢٠٠١
١٩٨٦

- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبد الحلاق عاصمة، دار الحديث القاهرة
- درة المعاصر في أوهم الخواص للحريري شرحها وحواشيها وتكملتها، تحقيق وتعليق
عبد الحافظ فرعلي القرني، دار الجيل بيروت ومكتبة التراث الإسلامي القاهرة ط
أولى ١٩٩٦

- دقائق التصريف، للمقاسم بن محمد بن سعيد المؤدب، تحقيق د. أحمد النقيسي
وآخرين، المجمع العلمي العراقي ١٩٨٧

- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، قرأه وعلق عليه محمد شاكر، مطبعة المدني
بالقاهرة ودار المدني بحدة، ط ١٩٩٢

- أدلائل في غريب الحديث، للمقاسم بن ثابت السرقسطي، تحقيق د. محمد القصاص،
مكتبة العبيكان الرياض ط ٢٠٠١

- الديباج، لأبي عبيدة، تحقيق د. عبد الله الجربوع ود. عبد الرحمن العثيمين، مكتبة
الخطابي بالقاهرة ط ١٩٩١

- ديوان ابن آدمية، صنعة أبي العباس ثعلب ومحمد بن حبيب، تحقيق أحمد راتب
اسفاخ، مكتبة العروبة القاهرة

- ديوان ابن الرومي، شرح وتحقيق عبد الأمير مهنا، دار ومكتبة الهلال بيروت ط
أولى ١٩٩١

- ديوان ابن المعتز، دار بيروت للطباعة والنشر بيروت ١٩٨٠

- ديوان ابن مقبل، تحقيق د. عزة حسن، دار الشرق العربي، بيروت وحلب ١٩٩٥
- ديوان ابن ميادة، جمعه وحققه د. حنا جميل حداد، مطبوعات مجمع اللغة بدمشق

١٩٨٢

- ديوان أبي الأسود الدؤلي، صنعة أبو سعيد السكري، تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين، دار ومكتبة الهلال بيروت ط ثانية ١٩٩٨
- ديوان أبي الشيمس الخراعي وأخباره، صنعة عبد الله الجبوري، المكتب الإسلامي، بيروت، ط أولى ١٩٨٤
- ديوان أبي النجم، جمعه وحققه د. سميع الجبيلي، دار صادر بيروت ط أولى ١٩٩٨
- ديوان أبي النجم العجلي، جمعه وحققه د. محمد أديب جمران، مجمع ندوة بدمشق ٢٠٠٦
- ديوان الأصوص الأنصاري، جمعه وحققه عادل سليمان، مكتبة الخانجي بالقاهرة ط ثانية ١٩٩٠
- ديوان الأدب، للمازني، تحقيق د. أحمد مختار عمر، مجمع الندوة بالقاهرة
- ديوان الأسود بن يعفر، صنعة نوري القيسي، وزارة الثقافة والإعلام العراقية
- ديوان الأعشى الكبير، تحقيق د. محمد أحمد قاسم، المكتب الإسلامي، بيروت ط أولى ١٩٩٤
- ديوان الأفره الأودي، تحقيق د. محمد التونجي، دار صادر بيروت ط أولى ١٩٩٨
- ديوان امرئ القيس، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف ط خامسة
- ديوان أمية بن أبي الصلت، جمعه وحققه د. سميع الجبيلي، دار صادر بيروت ط أولى ١٩٩٨
- ديوان أوس بن حجر، تحقيق د. محمد يوسف نجم، دار صادر بيروت ط ثالثة ١٩٧٩
- ديوان بشار بن برد، جمعه وشرحه وكمّله محمد الطاهر بن عاشور
- ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي، عني بتحقيقه د. عزة حسن، دار الشرق العربي بيروت ١٩٩٥
- ديوان تابط شرا، وأخباره، جمع وتحقيق وشرح علي ذو الفقار شاكر، دار العرب الإسلامي بيروت ط ثانية ١٩٩٩
- ديوان توبة بن الحمير، عني بتحقيقه د. خليل العطية، دار صادر، بيروت ط أولى ١٩٩٨

- ديوان حرير بشرح محمد بن حبيب، تحقيق د. نعمان طه، دار المعارف، القاهرة
- ديوان حاتم بن عبد الله الطائي وأخباره، صنعة يحيى بن مدرك الصدائي، تحقيق د. عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي بالقاهرة ط ثانية ١٩٩٠
- ديوان حسّان بن ثابت، تحقيق د. وليد عرفات، دار صادر، بيروت ١٩٧٤
- ديوان الخطيب برواية وشرح ابن السكيت، تحقيق د. نعمان طه، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط أولى ١٩٨٧
- ديوان حميد بن ثور، جمع وتحقيق د. محمد شفيق البيطار، المجلس الرئاسي للثقافة الكويت، ط أولى ٢٠٠٣
- ديوان الحساء، شرحه أبو العباس أحمد بن يحيى، حققه د. أنور سويلم، دار عمارة، الأردن، ط أولى ١٩٨٨
- ديوان دعبل بن علي الخراعي، حققه عبد الصاحب الدجيلي، دار الكتب اللبنانية ومكتبة المدرسة بيروت ط ثانية ١٩٧٢
- ديوان ذي الرمة، تحقيق د. عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الرسالة بيروت ط ثالثة ١٩٩٣
- ديوان رؤبة بن العجاج (مجموع أشعار العرب)، اعنى بتصحيحه وترتيبه ولیم بن الورد البروسي، مكتبة ابن قتيبة، الكويت (مصورة عن القديمة).
- ديوان الراعي السميري تحقيق د. نوري القيسي وهلال ناجي، مطبوعات المجمع العلمي العراقي ١٩٨٠
- ديوان الراعي السميري، جمعه وحققه راينهت فايبيرت، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية بيروت ١٩٨٠
- ديوان سحيم عبد بني الحساس، تحقيق عبد العزيز الميمني، دار الكتب المصرية القسم الأدبي القاهرة ١٩٥٠
- ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني، حققه صلاح الدين الهادي، دار المعارف
- ديوان طرفة بن العبد، تحقيق درية الخطيب ولطفي الصقال، مطبوعات مجمع اللغة بدمشق ١٩٧٥

- ديوان انظر ماح، حققه د. عزة حسن، وزارة الثقافة دمشق ١٩٦٨
- ديوان صميل الغنوي، تحقيق محمد عبد القادر أحمد، دار الكتاب الجديد ط
أولى ١٩٦٨
- ديوان عمر بن الطميل، تحقيق محمد نبيل طريفي، دار كتاب دمشق ١٩٩٤
- ديوان عبد الصمد بن المعدل، حققه د. زهير زاهد، دار صادر، بيروت، د أولى ١٩٩٨
- ديوان عبد الله الرئير، جمع د. يحيى الجبوري، دار الحرية بغداد ١٩٧٤
- ديوان عميد بن الأبرص، تحقيق د. حسين نصار، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي
الحلبي ط أولى ١٩٥٧
- ديوان العجاج، تحقيق د. عبد الحفيظ السطلي، مكتبة اطللس دمشق
- ديوان عدي بن ريد، تحقيق محمد جبار المعيند، وزارة الثقافة والإرشاد، بغداد،
١٩٦٥
- ديوان عمارة بن عقيل، جمعه شاكر العاشور، ط أولى ١٩٧٣
- ديوان عمر بن أبي ربيعة، دار صادر بيروت
- ديوان عمرو بن قميصة، عني بتحقيقه حسن كامل الصيرفي، معهد المخطوطات العربية
القاهرة ط ثانية ١٩٩٧
- ديوان عمرو بن كلثوم، دار صادر بيروت ط أولى ١٩٩٦
- ديوان عشرة، تحقيق محمد سعيد مولوي، دار عالم الكتب الرياض ط ثالثة ١٩٩٦
- ديوان الفرزدق، جمعه كرم البستاني، دار صادر، بيروت
- ديوان فيس بن الخطيم، تحقيق د. ناصر الدين الأسد، دار صادر بيروت ط ثالثة ١٩٩١
- ديوان كثير عزة، قدم له وشرحه مجيد طراد، دار الكتاب العربي، بيروت ط ثالثة
١٩٩٥
- ديوان كعب بن مالك، تحقيق د. سامي العاني، عالم الكتب، بيروت، ط ثالثة ١٩٩٧
- ديوان الكميت : انظر شعر الكميت
- ديوان المتلمس الضبي، عني بتحقيقه حسن كامل الصيرفي، معهد المخطوطات
العربية القاهرة ١٩٩٧ (مصورة عن نشرته الأولى التي صدرت بدلاً عن العدد ١٤٤ من
محنة المعهد ١٩٧٠)

ديوان المنسي (شرح ديوان المتنبي) وضعه عبد الرحمن السرقوقي، دار الكتب العربي
بيروت ١٩٨٦

ديوان مجنون ليلى، جمع وتحقيق عبد الستار فراج، مكتبة مصر العجالة

- ديوان محمد بن حارم الباهلي، جمع وتحقيق مساور الطويل، دار الخيل بيروت ط أولى
٢٠٠٢

- ديوان مسكين الدارمي، جمعه وحققه عبد الله الجبوري وحليل العصية، مطبعة دار
البصري بغداد ط أولى ١٩٧٠

- ديوان المسيب بن علس، تحقيق أنور أبو سويلم، جامعة مؤتة ١٩٩٤

- ديوان المعاني، لأبي هلال العسكري، مكتبة القدسي القاهرة

- ديوان السابعة الجعدي، تحقيق د. واصح الصمد، دار صادر، بيروت، ط أولى ١٩٩٨

- ديوان نصيب بن رباح، جمع وتقديم د. داود سلوم، مكتبة الاندلس بغداد ١٩٦٨

- ذيل الأمالي والمواد، أبو علي الفاي، دار الحديث للطباعة والنشر، بيروت، ط ثانية ١٩٨٤

- ذيل تاريخ بغداد، لابن السجار البغدادي، تحقيق مصطفى عبد القادر يحيى، دار
الكتب العلمية بيروت ط أولى ١٩٩٧

- ربيع الأبرار، للزمخشري، تحقيق د. سليم السعيمي، انتشارات الشريف الرضي، قم،
ط أولى ١٤١٠- (مصورة عن النشرة العراقية)

- رسائل في الدعة، لأبي السيد البطليوسي، حققها د. وليد السرققي، مركز المحدث
فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية الرياض ط أولى ٢٠٠٧

- الرسالة السعدية، للعلامة الحلبي، تحقيق عبد الحسن محمد بقل، كتابخانه عمومی
حضرت آية الله العظمى مرعشي نجفي بقم ط أولى ١٤١٠

- رسالة الصاهل والشاحح، لأبي العلاء المعري، تحقيق د. عائشة عبد الرحمن، دار
المعارف ط ثانية ١٩٨٤

- رسالة العفران، لأبي العلاء المعري، تحقيق د. عائشة عبد الرحمن، دار المعارف ط ١١

- رسالة الملائكة، لأبي العلاء المعري، حققه محمد سليم الجدي، دار صادر بيروت
١٩٩٢

رصف المباني في حروف المعاني، للمالقي، تحقيق أحمد محمد الخراط، مجمع اللغة العربية بدمشق

الروص الأنف، لأبي القاسم السهيلي، علق عليه مجدي الشوري، دار الكتب العلمية بيروت ط أولى ١٩٩٧

ربا صر السالكين، للسيد علي خان المدني الشيرازي، تحقيق السيد محسن الأميني، مؤسسة النشر الإسلامي بقم ١٤١٥

- راد المسير في علم التفسير، لأبي الجوزي، حققه محمد عبد الرحمن عبد الله، دار الفكر بيروت ط أولى ١٩٨٧

- الزاهر، لأبي الأنباري، تحقيق د. حاتم الضامن، وزارة الثقافة والإعلام العراقية دار الرشيد للنشر ١٩٧٩

- زهر الآداب، للحصري الفيرواني، مفصل ومضبوط بقلم د. زكي مبارك وحققه محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجليل بيروت

- الزهرة، لأبي داود الأصبهاني، تحقيق د. إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار الأردن ط ثانية ١٩٨٥

- السبعة في القراءات، لأبي مجاهد، تحقيق د. شوقي ضيف، دار المعارف ط ثالثة

- سبل السلام، الأمير الصنعاني، تحقيق محمد عبد العزيز الخولي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٣٧٩هـ

- سر صناعة الإعراب، لأبي جني، تحقيق د. حسن هندراوي، دار القلم، دمشق، ط أولى ١٩٨٥

.. سفر السعادة، للسخاوي، حققه د. محمد الدالي، دار صادر بيروت ط ثانية ١٩٩٥

.. سمط اللآبي، لأبي عبيد البكري، حققه عبد العزيز الميمسي، دار الكتب العلمية بيروت (مصورة عن نشرة لجنة التأليف ١٩٣٦)

- سنن ابن ماجة، صححه وعلق عليه محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة

سنن أبي داود، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر بيروت

سنن أبيهقي الكبرى، تحقيق محمد عبد القادر عطاء، مكتبة دار البار مكة المكرمة
١٩٩٤

- سنن الترمذي، تحقيق أحمد شاكر، المكتبة الثقافية بيروت

سنن الدارقطني، علق عليه مجدي الشوري، دار الكتب العلمية بيروت ط
أولى ١٩٩٦

- سنن النسائي، دار الفكر للطباعة بيروت ط أولى ١٩٣٠

- سير أعلام النبلاء، للذهبي، رتبته واعتنى به حسان عبد المنان، دار الأفكار الدولية
الرياض وعمان

- سيرة حياتي، د. عب الرحمن بدوي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت ط
أولى ٢٠٠٠

- السيرة النبوية، لأبي هشام، حققها مصطفى السقا وآخران، مؤسسة علوم القرآن

- الشافعي في علم القوافي، لأبي الفطاح الصقلي، تحقيق د. صالح العابد، مركز
الدراسات والإعلام دار إشبيلى الرياض ط أولى ١٩٩٧

- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بتحقيق محي الدين عبد الحميد، مكتبة دار
التراث بالقاهرة ط عشرون ١٩٨٠

- شرح أبيات مسبوقة، لأبي الدهان، تحقيق د. حسن شاذلي فرهود، دار العلوم للطباعة
النشر، الرياض، ط أولى ١٩٨٧

- شرح أبيات إصلاح المطلق، لأبي محمد يوسف السيرافي، تحقيق ياسين السواس، الدار
المتحدة دمشق ط أولى ١٩٩٢

- شرح أبيات مسبوقة، لأبي محمد يوسف السيرافي، تحقيق د. محمد الريح هاشم، دار
الجيل بيروت ط أولى ١٩٩٦

- شرح أبيات المعنى، للبغدادي، تحقيق عبد العزيز رباح وأحمد الدقاق، دار المأمون
للتراث، دمشق، ط ثانية ١٩٨٨

- شرح أدب الكاتب، الجواليقي، تحقيق د. طيبة بودي، مطبوعات جامعة الكويت،
١٩٩٥

- شرح اشعار بهدلسين، صنعة أبي سعيد السكري، تحقيق عبد الستار قزّاح، مؤسسة محمود شاكر، مكتبة دار العروبة، القاهرة
- شرح الأشموني على الألفية، دار إحياء الكتب العربية
- شرح نسخة ابن مالك، لابن الناظم، حققه د. عبد الحميد السيد، دار الجبل بيروت
- شرح التسهيل، ابن مالك، تحقيق د. عبد الرحمن السيد ود. محمد بدوي المختوب، مخرج للطباعة والنشر، القاهرة، ط أولى ١٩٩٠
- شرح لنصريح، خالد الأزهرى، وبهامشه حاشية الشيخ بس العليمي، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة
- شرح جمل الزجاجي، لابن حروف، تحقيق د. سلوى محمد عمر عرب، جامعة أم القرى ١٤١٩
- شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور، تحقيق د. صاحب أبو جناح
- شرح الحماسة، المرزوقي، تحقيق عبد السلام هارون وأحمد أمين، دار الجبل، بيروت، ط. أولى ١٩٩١
- شرح الحماسة، الأعلام الششمري، تحقيق د. علي حمّودان، مطبوعات مركز جمعة الماجد، ٢٠٠١ (إعادة)
- شرح ديوان أبي تمام، للأعلام الششمري، تحقيق إبراهيم نادى، منشورات وزارة الأوقاف المغربية ٢٠٠٤
- شرح ديوان أبي تمام، للحطّيب الشبرهزي، قدم له ووضع هوامشه راجي الأسمر، دار الكتاب العربي بيروت ط أولى ١٩٩٢
- شرح ديوان امرئ القيس، لأبي جعفر الحاس، قرأه ووضع مهارسه د. عمر الفجوي، وزارة الثقافة الأردنية ٢٠٠٢
- شرح ديوان زهير بن أبي سلمى، دار الكتب بالقاهرة ط ثالثة ٢٠٠٢ (مصورة عن طبعة دار الكتب ١٩٤٤)
- شرح ديوان كعب بن زهير، لأبي سعيد السكري، القسم الأدبي بدار الكتب المصرية ط ثالثة ١٩٩٥

- شرح ديوان لبيد، حققه د. إحسان عباس، وزارة الإعلام في الكويت ط ١٩٨٤
- شرح ديوان المتنبي، وضعه عبد الرحمن الرفوقي، دار الكتاب العربي، بيروت ١٩٨٦
- شرح سنن ابن ماجة، السيوطي وعبد الغني والدهلوي، قديمي كتب حانة، كرتشي
- شرح سنن النسائي، للسيوطي، دار الكتب العلمية بيروت
- شرح شافية ابن الحاجب، الرضي، حققه محمد نور الحسن وصاحبه، دار الكتب العلمية بيروت لبنان (مصورة عن النشرة القديمة)
- شرح شعور الذهب، ابن هشام، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد
- شرح شواهد الإيضاح، لابن بري، تحقيق د. عبيد مصطفى درويش، مجمع القاهرة ١٩٨٥
- شرح شواهد شافية ابن الحاجب، لعبد القادر البغدادي، حققه محمد نور الحسن ومحمد الزفاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية بيروت ١٩٧٥
- (مصورة عن النشرة القديمة مع شرح الشافية للرضي)
- شرح شواهد شرح النخبة الوردية، لعبد القادر البغدادي، تحقيق د. عبد الله الشلال، مكتبة الرشد الرياض ط أولى ٢٠٠١
- شرح شواهد انكشاف (تزيل الآيات على الشواهد من الأبيات)، محب الدين أفندي، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي
- شرح شواهد مجمع البيان، محمد حسين القروي، صححه السيد كاظم الموسوي الهادي، دار الكتب الإسلامية طهران ١٣٣٨ هـ
- شرح شواهد المعني، للسيوطي، ديل بتصحيحات وتعليقات الشافعي، مشورات دار مكتبة الحياة بيروت
- شرح عمدة الحفاظ، لابن مالك، تحقيق عدنان الدوري، وزارة الأوقاف العراقية ١٩٧٧
- شرح غير كتاب مهبويه، لأبي نصر القيسي الجرجاني، تحقيق د. عبد ربه عبد الباق، ط أولى ١٩٨٤
- شرح المصباح، لابن هشام اللخمي، تحقيق د. مهدي عبيد جاسم، وزارة الثقافة والإعلام، العراق، ط أولى ١٩٨٨

- شرح الفصيح، لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق د. إبراهيم العامدي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة ١٤١٧
- شرح الفصيح في النعمة، لأبي منصور ابن الجبان، تحقيق د. عبد الجبار القنار، وزارة الثقافة والإعلام ودار الشؤون العربية العامة، بغداد، ط أولى ١٩٩١
- شرح انقضاء النسخ المشهورات، للنجاشي، تحقيق أحمد خطاب، وزارة الإعلام العراقية ١٩٧٣
- شرح انقضاء السبع الطوال، لابن الأباري، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط خامسة
- شرح الكافية، الرضي، تحقيق د. يوسف عمر، منشورات جامعة قارموس بسفازي، ط ثانية ١٩٩٦
- شرح الكافية الشافية، لابن مالك، حققه د. عبد المنعم هريدي، جامعة أ / القرى ودار المأمون لنتراث ط أولى ١٩٨٢
- شرح كتاب الحدود في النحو، العاكهي، تحقيق د. المتولي الدميري، ١٩٨٨
- شرح كتاب الحدود للأبدي، ابن قاسم المالكي النحوي، تحقيق د. المتولي الدميري، ١٩٩٣
- شرح كتاب سيبويه، للسيرافي، تحقيق د. رمضان عبد الثواب وآخرين، ج ١ الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦، والأجزاء التالية هي سنوات أخرى، وهذه هي المقصودة ما لم أنص على غيرها.
- شرح كتاب سيبويه، للسيرافي، مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ١٣٦ نحو
- شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي، تحقيق أحمد مهدي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط أولى ٢٠٠٨
- شرح كتاب سيبويه، لابن خروف، تحقيق خليفة بديري، منشورات كلية الدعوة الإسلامية ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي طرابس ط أولى ١٩٩٥
- شرح كتاب سيبويه، للصغار، حققه د. معيض العوفي، دار المآثر الحديثة اسورة ط أولى ١٩٩٨

- شرح لباب الاسفراييني في النحو، لقطب الدين الغالي، رسالة دكتوراه إعداد عوض أحمد سالم بكلية دار العلوم ١٩٨١
- شرح النسخ، لأبي برهان العكبري، حققه د. فائز فارس، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الكويت ط أولى ١٩٨٤
- شرح النسخ لأبي الدهان، الجزء الثالث في مكتبة قليج علي باشا بانسليمانية برقم ٩٣٠ (اطلعت عليه في المكتبة)
- شرح النسخ، لجامع العلوم الباقولي، حققه د. إبراهيم أبو عباة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ط أولى ١٩٩٠
- شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف، للحسن العسكري، حققه د. السيد محمد يوسف، مطبوعات مجمع اللغة بدمشق ١٩٨١
- شرح ما يكتب بالياء من الأسماء المفصورة والأفعال على حروف المعجم، لأبي درستويه، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مجلة كلية لآداب بجامعة بغداد العدد ١٧ سنة ١٩٧٣ ص ١٥٢-١٧١
- شرح المعلقات العشر، للمخطيب التبريزي، تحقيق فخر الدين قباوة، دار الفكر دمشق، ط أولى ١٩٩٧
- شرح المفصل، لأبي يعيش، مكتبة المتسبي، القاهرة
- شرح المفضليات، للقاسم بن محمد الأنباري، مكتبة الثقافة الدينية بورسعيد ط أولى ٢٠٠٠ (مصورة عن نشرة تشارلز ليال ١٩٢٠)
- شرح المفضليات، للتبريزي، تحقيق علي محمد البحاري، دار نهضة مصر للطبع والنشر ١٩٧٧
- شرح المقاصد في علم الكلام، للتفتازاني، دار المعارف النعمانية باكستان ط أولى ١٩٨١
- شرح المقدمة الجزولية الكبير، لأبي علي الشلوبين، حققه د. تركي العنبي، مؤسسة الرسالة بيروت ط ثانية ١٩٩٤
- شرح بهج البلاغة، ابن أبي الحديد، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ط ثانية ١٩٦٥

- شرح النووي على مسلم، بيت الأفكار الدولية، عمان
- شرح هاشميات الكميت بن زيد الأسدي، لأبي رياش القيسي، تحقيق د. دود سلوم ود. نوري القيسي، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية بيروت ط الأولى ١٩٨٤
- شرح الواصة نظم الكافية، لابن الحاجب، تحقيق د. موسى بساي العسيلي، مطبعة الآداب بالمحرف الأشرف، ١٩٨٠
- شروح، لتلخيص، سعد الدين التفتازاني وابن يعقوب المغربي وبهاء الدين نسبيكي وندسوقي، دار البيان العربي ودار الهادي، بيروت ط رابعة ١٩٩٢ (مصورة عن القديمة)
- شروح سقط الرند، لتبريري والبطلبوسي والحوارزمي، تحقيق مصطفى اسقا وزملائه، الهيئة المصرية العامة للكتاب ط ثالثة ١٩٨٦
- شعب الإيمان، للبيهقي، تحقيق محمد السعيد بسيوني، دار الكتب العلمية بيروت ط الأولى ١٤١٠
- شعراء إسلاميون، د. نوري القيسي، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية بيروت ط ثالثة ١٩٨٤
- شعراء أمويون القسم الأول، دراسة وتحقيق د. نوري القيسي، بغداد ١٩٧٦
- شعراء أمويون القسم الثاني، دراسة وتحقيق د. نوري القيسي، بغداد ١٩٧٦
- شعراء أمويون القسم الثالث، دراسة وتحقيق د. نوري القيسي، مطبوعات مجمع العلمي العراقي بغداد ١٩٨٢
- شعراء أمويون ح ٤، د. نوري القيسي، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، بيروت، ط الأولى ١٩٨٥
- شعراء مقبور، د. حاتم الضامن، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية بيروت ط الأولى ١٩٨٧
- شعر إبراهيم بن هرمة القرشي، تحقيق محمد نفاع وحسن عطوان، مطبوعات مجمع البعة بدمشق
- شعر ابن ميادة، جمعه وحققه د. حنا حداد، مطبوعات مجمع دمشق، ١٩٨٢

- شعر أبي حية السميري، جمع وتحقيق رحيم صخي التويلي، مجلة المورد مج ٤ ع ١٤،
١٩٧٥

- شعر أبي دؤاد الإيادي، في كتاب دراسات في الأدب العربي لعوساف فون غروساوم
ترجمة د. إحسان عباس وآخرين، منشورات مكتبة الحياة بيروت ١٩٥٩
شعر أبي بحيلة الحماسي، جمع وتحقيق عدنان الخطيب، معهد المخطوطات العربية
القاهرة ٢٠٠١

- شعر لأحطل، صنعة محمد بن حبيب، تحقيق د. فخر الدين قباوة، در لعكر المعاصر
بيروت ودار لعكر دمشق، ط رابعة ١٩٩٦

- شعر خدّاش بن رهير، صنعة د. يحيى الجبوري، مطبوعات مجمع دمشق، ١٩٨٦

- شعر الخوارج، جمع وتقديم د. إحسان عباس، دار الثقافة بيروت ط ثانية ١٩٧٤

- شعر رباد الأعجم، جمع وتحقيق د. يوسف بكار، منشورات وزارة الثقافة
دمشق ١٩٨٣

- شعر عبد الله بن الزبيري، د. يحيى الجبوري، مؤسسة الرسالة بيروت ط ثانية ١٩٨١

- شعر عبد الله بن الزبير الأسدي، جمع وتحقيق د. يحيى الجبوري، دار الحرية للطباعة،
بغداد، ١٩٧٤

- شعر عبد الله بن معاوية، جمعه عبد الحميد الراضي، مؤسسة الرسالة بيروت ط
ثانية ١٩٨٢

- شعر العطوي محمد بن عبد الرحمن البصري، جمعه محمد جبار المعبيد، مجلة
المورد بغداد مجلد ١ عدد ١ سنة ١٩٧١

- شعر علي بن جبلة الملقب بالعكوك، جمعه وحققه د. حسين عطوان، دار المعارف،
مصر، ط ثالثة

- شعر عمرو بن أحمر الباهلي، جمعه وحققه د. حسين عطوان، مطبوعات مجمع اللغة
بدمشق

- شعر عمرو بن الأهتم (في شعر الزبرقان بن بدر وعمرو بن الأهتم) تحقيق د. سعود
عبد الجابر، مؤسسة الرسالة بيروت ط ثانية ١٩٨٧

- شعر عمرو بن شاس الأسدي، د. يحيى الجبوري، دار القلم الكويت ط ثانية ١٩٨٣
- شعر عمرو بن معدى كرب الزبيدي، جمعه مطاع الطرابيشي، مطبوعات مجمع اللغة
بدمشق ط ثانية ١٩٨٥
- شعر الكميت بن زيد، جمع د. داود سلوم، عالم الكتب، بيروت، ط ثانية ١٩٩٧
- شعر المزار العفسي : انظر شعراء أمويون قسم ٢
- شعر مراحم العقيلي، تحقيق نوري القيسي وحاتم الضامن، مجلة معهد لخطوط
المجد ٢٢ ج ١ مايو ١٩٧٦
- شعر النمر بن تولب : انظر شعراء إسلاميون
- الشعر ولشعراء، ابن قتيبة، تحقيق أحمد شاكر، دار الحديث باندهر ط ثانية ١٩٩٨
- الصحابي، لابس فارس، تحقيق السيد أحمد صقر، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة
- الصحاح، الجوهري، تحقيق شهاب الدين أبو عمرو، دار الفكر، بيروت، د أولى
١٩٩٨
- صحيح ابن خزيمة، تحقيق د. محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي
بيروت ١٩٧٠
- صحيح البخاري بحاشية السندي، مكتبة ومطبعة دار إحياء الكتب العربية
- صحيح مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية
- الصناعتين، أبو هلال العسكري، تحقيق علي البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم،
المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٩٨
- لضعفاء الكبير، لأبي جعفر العقيلي، حققه د. عبد المعطي أمين قنمحي، دار الكتب
العلمية بيروت ط ثانية ١٤١٨
- طبقات أعلام الشيعة، لأغا بزرك الطهراني، مؤسسة مطبوعات إسماعيليان إيران قم ط
ثانية
- طبقات الشافعية، للسيكي، تحقيق د. محمود الطماحي ود. عبد الفتاح الحلو، هجر
لطباعة ط ثانيه ١٩٩٢
- طبقات الشعراء، لابن المعتز، تحقيق عبد الستار فراج، دار المعارف بمصر

- طبقات فحول الشعراء، محمد بن سلام الجمحي، قراه وشرحه محمود شاكر، دار المدني بحدقة
- الطبقات الكبرى، لابن سعد، دار صادر بيروت
- طبقات المحدثين، المدهبي، تحقيق د. همام عبد الرحيم، دار الفرقان عمان ط أولى ١٤٠٤
- طبقات السحويين والنعويين، لأبي بكر الزبيدي، تحقيق محمد أبو العسل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط ثانية.
- انطوائف الأدبية، عبد العزيز اليماني، دار الكتب العلمية، بيروت (مصورة عن القديمة).
- العقد الفريد، ابن عبد ربه، شرحه وضبطه أحمد أمين ورميلاء، دار الكتاب العربي، بيروت، ط أولى ١٩٩١
- عقلاء المجانين، لأبي القاسم الحسن بن محمد بن حبيب، تحقيق د. عمر الأسعد، دار النفائس بيروت ط ثانية ١٩٩٨
- علل اشترائع، للشيخ الصدوق، منشورات المكتبة الحيدرية ومطبعاتها النجف الأشرف ١٩٦٦
- علل النحو، لابن الوراق، تحقيق د. محمود جاسم الدرويش، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢
- العمدة، ابن رشيق القيرواني، تحقيق د. محمد قرقران، دار المعرفة، بيروت، ط أولى ١٩٨٨
- عمدة الحفاظ : انظر شرح عمدة الحفاظ
- عمدة انقاري، للنعيمي، دار إحياء التراث العربي بيروت
- عمدة اكتاب، للنحاس، بعناية بسام الجابري، الجفان والجابري ودار ابن حزم بيروت ط أولى ٢٠٠٤
- عون المعبود شرح سنن أبي داود، للعلامة أبي الطيب العظيم آبادي، دار الكتب العلمية بيروت ط ثانية ١٩٩٥

- انعين، الخليل بن أحمد المراهيدي، تحقيق د. مهدي المخزومي و د. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال
- عيون الأحبار، لاس قتيبة، (سلسلة تراثنا) المؤسسة المصرية العامة للتأليف و لترجمة والطباعة، (مصورة عن طبعة دار الكتب).
- غاية النهاية، لاسن الحروري، تحقيق ج. برجستراسر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١٩٨٢ (مصورة عن النشرة القديمة).
- غريب الحديث، أبو عبيد القاسم بن سلام، تحقيق د. حسين شرف، مجمع لعدة العربية بالقاهرة، ١٩٨٤
- غريب الحديث، لاس قتيبة، صنع مهارسه نعم زرزور، دار الكتب العلمية بيروت ط ١٩٨٨
- غريب الحديث، لأبي إسحاق الحربي، تحقيق د. سليمان العايد، جامعة أم القرى مكة المكرمة ط أولى ١٩٨٥
- غريب الحديث، للخطابي، تحقيق عبد الكريم العزباوي، جامعة أم القرى بمكة المكرمة، ط ثانية ٢٠٠١
- غريب القرآن، لأبي بكر السجستاني، تحقيق محمد أديب جمران، دار قتيبة، ط أولى ١٩٩٥
- الغريبين في القرآن والحديث، أبو عبيد الهروي، تحقيق أحمد فريد المردي، المكتبة العصرية، بيروت، ط أولى ١٩٩٩
- غريب المصنف، لأبي عبيد القاسم بن سلام، تحقيق د. محمد العبيدي، المجمع التونسي ودار سحنون، تونس ط ثانية ١٩٩٦
- معاني غريب الحديث، الزمخشري، وضع حواشمه إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط أولى ١٩٩٦
- المعامل، للمبرد، تحقيق عبد العزيز الميمني، دار الكتب المصرية القاهرة ١٩٥٦
- فتح الساري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، بيت الأفكار الدولية، عمان ٢٠٠٦

- فتح العزيز شرح الوجيز، للراعي، دار الفكر بيروت
- اعتنوج، لآل أعثم الكوفي، تحقيق علي شيري، دار الأضواء للطباعة بيروت ط
أولى ١٩٩١
- فرحة لأديب، للأسود العد جاني، تحقيق د. محمد علي سلطاني، دار قسيبة ١٩٨١
- الفروق الصغرية، لأبي هلال العسكري، علق عليه محمد باسل عيوب سود، دار
الكتب العلمية، بيروت، ط أولى ٢٠٠٠
- التفسير، ابن جني، تحقيق د. رضا رجب، دار البناييع، دمشق
- فصل المقال، أبو عبيد البكري، حققه د. إحسان عباس ود. عبد المجيد عبيدين، دار
الإمامة ومؤسسة الرسالة، بيروت
- الفصول في الأصول، للجصاص، تحقيق د. عجيل الشامي، ط أولى ١٩٨٥
- فعلت وأفعلت، لأبي حاتم السجستاني، تحقيق د. خليل إبراهيم العطية، دار صادر
بيروت ط ثانية ١٩٩٦
- الفلك الدائر على المثل السائر، لأبي أبي الحديد، قدمه وحققه د. أحمد الخوفي، ود.
بدوي طبانه، نهضة مصر للطباعة والنشر (منشور مع المثل السائر)
- المهرست، لأبي الفرج النديم، ضبطه وشرحه وعلق عليه د. يوسف علي طويل، دار
الكتب العلمية، بيروت، ط أولى ١٩٩٦
- فوات الوفيات، لأبي شاهر الكشي، تحقيق د. إحسان عباس، دار صادر بيروت
- فيض التقدير شرح الجامع الصغير، للمناوي، تصحيح أحمد عبد السلام، دار الكتب
العلمية بيروت ط أولى ١٩٩٤
- القاموس المحيط، الفيروزآبادي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ثانية ١٩٨٧
- القراءات الشاذة، لأبي حاليو، تحقيق برجستراسر، دار الكندي للنشر (مصورة عن لقديمة)
- القراط على الكامل، لأبي الوليد القوشي وابن السيد البطليرسي، تحقيق ظهور أحمد،
جامعة بحجاب بـلاهور باكستان ١٩٨٠
- قصص الأنبياء، لقطب الدين الراوندي، تحقيق الميرزا غلام رضا الخراساني، مؤسسة
الهادي قم ١٤١٨

قصوف أدبية ؛ دراسات نقدية في التراث الأدبي حول تحقيق التراث، عبد السلام هارون، مكتبة السنة، القاهرة، ط أولى ١٩٨٨

قواعد تحقيق المخطوطات، د. صلاح الدين المنجد، دار الكتاب الجديد، بيروت، ط سادسة ١٩٨٢

- القوافي، لأبي الحسن الأخفش، تحقيق أحمد راتب السفاح، دار الأمانة، ط أولى ١٩٧٤
- الكافي في الإفصاح، ابن أبي الربيع، تحقيق د. فيصل الحفيان، مكتبة لرصد، الرياض، ط أولى ٢٠٠١

- الكافي في العروض والقوافي، للمخطيب التبريزي، تحقيق الحساني حسن عبد الله، معهد المخطوطات العربية القاهرة ط ثانية ١٩٩٧

- الكامل، المبرد، تحقيق د. محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ثالثة ١٩٩٧
- الكامل في التاريخ، لابن الأثير، اعنى به أبو صهيب الكرمي، بيت الأفكار الدولية الرياض وعمان

- الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، تحقيق د. سهيل زكار، دار الفكر بيروت ط ثالثة ١٩٩٨

- الكتاب، سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، الخاجي، القاهرة، ط ثالثة ١٩٨٨
- كشاف اصطلاحات العنون، التهانوي، دار صادر، بيروت (مصورة عن طبعة الجمعية الآسيوية بكلكتا)

- الكشاف، الرمخشري، دار الكتاب العربي، بيروت ١٩٨٦ (مصورة عن طبعة البابي الحنسي)

- كشف الطون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة، دار الكتب العلمية ١٩٩٢ (مصورة عن القديمة)

كشف المشكلات وإيضاح العضلات، جامع العلوم الباقولي، تحقيق د. محمد أحمد الدالي، مطبوعات مجمع دمشق، ١٩٩٥

كسر العمال، للمتقي الهندي، ضبط وتفسير الشيخ بكري حياتي، مؤسسة الرسالة بيروت ١٩٨٩

الكسر اللعوي في اللحن العربي، سعى في نشره د. أوغست همر، مكتبة المتنبي
القاهرة.

اللامات، لرحاحي، تحقيق د. مارن المبارك، دار الفكر، دمشق، ط ثانية ١٩٨٥
لامية منظور بن مرثد الأسدي، جمعها وحققها وعلق عليها د. رمضان عبد التواب،
مجلة مجمع اللغة بالقاهرة، الجزء ٢٩

- اللباب في تهذيب الأنساب، لأبي الأثير الجزري، دار صادر بيروت
- اللباب في عدل الباء والإعراب، أبو البقاء العكبري، تحقيق د. عاري صيحات،
مطبوعات مركز جمعة الماجد، دبي، إعادة ٢٠٠١
- لحن العوام، لأبي بكر الربيدي، تحقيق د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي،
القاهرة، ط ثانية، ٢٠٠٠

- لسان العرب، ابن منظور، دار صادر، بيروت، ط أولى ١٩٩٠
- لسان الميزان، لأبن حجر العسقلاني، اعتنى به عبد الفتاح أبو عدة، مكتب المطبوعات
الإسلامية ط أولى ٢٠٠٢

- لغة تميم دراسة تاريخية وصفية، د. صاحي عبد الباقي، مجمع اللغة بالقاهرة ٢٠٠٦
- اللمع في العربية، لأبن جني، تحقيق د. فائر فارس، دار الأمل للنشر، الأردن، ط ثانية
١٩٩٠

- اللهجات العربية في التراث، د. أحمد علم الدين الجدي، الدار العربية للكتاب،
ليبيا ط، ١٩٨٣

- اللهجات في الكتاب لسبويه، صاحبة آل غنيم، جامعة أم القرى بمكة المكرمة ط
أولى ١٩٨٥

- ليس في كلام العرب، لأبن خالويه، تحقيق أحمد عبد العفار عطار، دار مصر للطباعة
- المؤلفات والمختلَف، للآمدي، تحقيق عبد الستار فراج، دار إحياء الكتب العربية
القاهرة ١٩٦١

- ما اتفق لفظه واختلف معناه، للمبرد، اعتنى به د. محمد رضوان الداية، دار البشائر،
دمشق ط أولى ١٩٩١

- ما اتفق بعضه واختلف معناه، لإبراهيم اليزيدي، تحقيق د. عبد الرحمن العثيمين، ط
أولى ١٩٨٧
- ما احتضنت أنفاظه واتمقت معانيه، للأصمعي، تحقيق ماجد الدهبي، دار المعكر،
دمشق ط أولى ١٩٨٦
- ما تبقى من أراجيز أبي محمد الفقهسي الأسدي، جمعها وحققها د. محمد حيار
المعبيد، دار الشؤون الثقافية العامة بغداد ط أولى ٢٠٠١
- ما ينصرف وما لا ينصرف، للزجاج، تحقيق د. هدى فراعة، مكتبة الخانجي بالقاهرة ط
ثانية ١٩٩٢
- المبسوط، لشمس الدين السرخسي، دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت ١٩٨٦
- المبسوط في القراءات العشر، لأبي بكر الأصبهاني، تحقيق سبيع حمزة حاكمي،
مجمع اللغة العربية بدمشق
- المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة، لأبن جني، قرأه وشرحه وعنى عليه مروان
المعبيد وشيخ الراشد، دار الهجرة بيروت ط أولى ١٩٨٨
- المتوارين الذين احتفوا خوفا من الحجاج بن يوسف، للحافظ عبد الغني الأزدي، ضبط
نصه مشهور حسن سلمان، دار القلم دمشق ط أولى ١٩٨٩
- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، لضياء الدين بن الأثير، قدمه وعنى عليه د.
أحمد الحوفي ود. بدوي طبانه، نهضة مصر للطباعة والنشر
- المثلث، لأبن السيد البطليموسي، تحقيق د. صلاح المرطوسي، وزارة الثقافة والإعلام
العراقية ودار الرشيد للنشر بغداد ١٩٨١
- مجاز القرآن، لأبي عبيدة معمر بن المثنى، عارضه وعنى عليه د. محمد فؤاد سركين،
مكتبة الخانجي، القاهرة
- المحاربات النبوية، للشريف الرضي، قدم له طه عبد الرؤوف سعد، شركة مكتبة ومطبعة
مصطفى البابي الحلبي بمصر ١٩٧١
- محاسن ثعلب، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف، القسم الأول ط خامسة،
القسم الثاني ط رابعة ١٩٨٠

- محالس ثعلب، بحث للدكتور مصطفى جواد، مجلة المجمع العلمي لعماني خمر،
أول المجد الثالث
- محالس العلماء، للزجاجي، تحقيق عبد السلام هارون، وررة الإعلام في
الكويت ١٩٨٤
- مجمع الأمثال، الميداني، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الحيل، بيروت،
١٩٩٦
- مجمع البيان، للطبرسي، رابطة الثقافة والعلاقات الإسلامية، طهران ١٩٩٧ (مصورة
عن نشرة دار التفريب بين المذاهب، القاهرة ١٩٥٨)
- المجموع، للرووي، دار الفكر بيروت
- محاضرات الأدباء، للراغب الأصمهاني، حققه د. عمر الطباع، دار الأرقم بيروت ط
أولى ١٩٩٩
- المهب واهبوب والمشموم والمشروب، للسري الرقاء، تحقيق مصباح علاوي،
مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٨٦
- المحتسب، ابن جنبي، تحقيق علي السجدي ناصف وآخرين، المجلس الأعلى للشؤون
الإسلامية، القاهرة ١٩٩٤
- المهر الوجيز في تفسير القرآن العزيز، ابن عطية الأندلسي، دار ابن حزم، بيروت، ط
أولى ٢٠٠٢
- المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده، تحقيق مجموعة من الأساتذة، معهد المخطوطات، ط
أولى ١٩٥٨
- المحلى (وحدود المصيب)، لأبي بكر أحمد بن الحسن بن شقير، تحقيق د. فائر ورس،
مؤسسة الرسالة ودار الأمل، بيروت، ط أولى ١٩٨٧
- المحدثون من الشعراء وأشعارهم، للقفطي، تحقيق رياض مراد، مطبوعات مجمع اللغة
بدمشق ١٩٧٥
- المختار من شعر بشار الخالدين، شرحه أبو الطاهر النجيب، اعنتى به السيد محمد
بدر الدين العلوي، دار المدينة، بيروت (مصورة عن طبعة مطبعة الاعتماد)

مختارات شعراء العرب، لابن الشجري، تحقيق علي محمد البجاوي، دار الجيل بيروت
ط أولى ١٩٩٢

— مختصر القراءات لابن حالويه : انظر القراءات الشاذة له

مختصر النحو لابن سعدان الكوفي (١٦١ ٢٣١) : دراسة وتحقيق، حسين بوعبس،
حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، الحولية ٢٦ ديسمبر ٢٠٠٥

— لمختصر، ابن سيده، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي، دار إحياء التراث العربي، بيروت
— المدخل إلى تقويم اللسان، لابن هشام اللحمي، تحقيق د. حاتم الضامن، دار الميثاق
الإسلامية، بيروت، ط أولى ٢٠٠٣

— المذاكرة في القاب الشعراء، للأربلي النشائي الكاتب، تحقيق شاكراً العاشور، وزارة
الثقافة والإعلام ودار الشؤون الثقافية العامة بغداد ط أولى ١٩٨٨

— المذكر والمؤنث، لأبي حاتم السجستاني، تحقيق د. حاتم الضامن، دار الفكر دمشق ط
أولى ١٩٩٧

— المذكر والمؤنث، لأبي بكر بن الأبياري، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس
الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٩٨١

— المذكر والمؤنث، لنفراء، حققه د. رمضان عبد التواب، مكتبة دار التراث بالقاهرة
١٩٧٥

— المرثي، ل محمد البريدي، حققه محمد نبيل طريفي، وزارة الثقافة، دمشق ١٩٩١
— مرصع الاطلاق على أسماء المكنة والبفاع، لصفي الدين عبد المؤمن البغدادي

(٧٣٩)، تحقيق علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت، ط أولى ١٩٥٤

— المرهر، لسيوطي، شرح وتعليق محمد جاد المولي وزميليه، المكتبة العصرية، بيروت،
١٩٨٧

المسائل انصريات، أبو علي الفارسي، تحقيق د. محمد الشاطر أحمد، مطبعة
المدني، ط أولى ١٩٨٥

— المسائل البغداديات، لأبي علي الفارسي، تحقيق صلاح الدين السكاوي، وزارة
الأوقاف، إحياء التراث الإسلامي بغداد

- المسائل الخلبيات، لأبي علي الفارسي، تحقيق د. حسن هداوي، دار اقليم دمشق ودار للمارة بيروت، ط أولى ١٩٨٧
- المسائل الشيرازيات لأبي علي الفارسي، تحقيق د. حسن هداوي، كنور إشبيلية، الرياض، ط أولى ٢٠٠٤ (وهي المقصودة ما لم أصرح بغيرها)
- المسائل الشيرازيات لأبي علي الفارسي، تحقيق علي جابر مصوري، رسالة دكتوراه بكلية الآداب بجامعة عين شمس.
- المسائل العسكرية، أبو علي الفارسي، تحقيق د. محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني، القاهرة، ط أولى ١٩٨٢
- المسائل العضديات، لأبي علي الفارسي، حققه شيع الراشد، وزارة الثقافة إحياء التراث العربي دمشق ١٩٨٦
- المسائل المنشورة، لأبي علي الفارسي، تحقيق مصطفى الحادري، مجمع اللغة العربية بدمشق
- مسائل نافع بن الأزرق، حققها د. محمد الدالي، الجفان والجاني للطباعة والنشر ط أولى ١٩٩٣
- المستدرک علی الصحیحین للحاکم النیسابوری، بإشراف د. يوسف المرعشلي، دار المعرفة بيروت
- المستدرک علی صباغ الدواوين، د. نوري القيسي والاستاذ هلال ناجي، عالم الكتب بيروت ط أولى ٢٠٠٠
- المستقصى، الترمذی، (مصورة عن نشرة محمد السورتي) دار الكتب العلمية، ط ثانية ١٩٨٧
- مسند الإمام أبي حنيفة، لأبي نعيم الأصبهاني، تحقيق نظير محمد الفارابي، مكتبة الكونثر للرياض ط أولى ١٩٩٤
- مسند الإمام أحمد بن حنبل، بيت الأفكار الدولية، الرياض، ١٩٩٨
- مسند الشهاب، لابن سلامة القضاعي، تحقيق حمدي السلفي، مؤسسة لرسالة بيروت ط أولى ١٩٨٥

- مشكل إعراب القرآن، مكّي بن أبي طالب، حققه ياسين السواس، البعثة للطباعة والنشر دمشق وبيروت ط ثانية، ٢٠٠٠
- النصباح د. اعتم من شواهد الإيضاح، لابن يسعون، تحقيق د. محمد الدعجاني، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ط أولى ٢٠٠٨
- النصباح المسير، لليومّي، دار الفكر للطباعة والنشر
- المصنف، لاس أبي شيبه الكوفي، تحقيق وتعليق سعيد اللحام، دار الفكر للطباعة والنشر بيروت ط أولى ١٩٨٩
- المصنف، لعبد الرزاق الصنعاني، تحقيق وتخرّيج حبيب الرحمن الأعظمي، منشورات المجلس العلمي
- انصون في الأدب، للمحسن بن عبد الله العسكري، تحقيق عبد السلام هارون، وزارة الإعلام في الكويت ط ثانية ١٩٨٤
- المعارف، لأن قتيبة، حققه د. ثروت عكاشة، الهيئة المصرية العامة للكتاب ط سادسة ١٩٩٢
- معاني الأخبار، للشيخ الصدوق، عبي بنصحيحه علي أكبر الغفاري، دار المعرفة بيروت ١٩٧٩
- معاني الحروف، أبو الحسن الرماني، تحقيق د. عبد الفتاح شلبي، دار نهضة مصر، القاهرة
- معاني القرآن، الأخفش الأوسط، تحقيق د. هدى قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط أولى ١٩٩٠
- معاني القرآن، للفرّاء، تحقيق أحمد يوسف نجاتي وآخرين، دار السرور (مصورة عن نشرة دار الكتب).
- معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، شرح وتحقيق د. عبد الجليل شلبي، دار الحديث، القاهرة، ط أولى ١٩٩٤
- معاني القرآن الكريم، للنحاس، تحقيق الشيخ محمد الصابوني، جامعة أم القرى بمكة المكرمة، ط أولى ١٩٨٨

المعالي الكبير، ابن قتيبة، دار الكتب العلمية بيروت (مصورة عن طبعة دثرة معروف
لعثمانية ١٩٤٨)

معاهد السصيمي، الشيخ العباسي، تحقيق محي الدين عبد الحميد، عالم الكتب،
بيروت (مصورة عن طبعة المكتبة التجارية)

- معجم الأدباء، ياقوت الحموي، تحقيق د. إحسان عباس، دار انعم للإسلامي،
بيروت، ط أولى ١٩٩٣

- معجم أسماء حبل العرب وفرسانها القسم الأول الحبل القديمة، حمد الجاسر
- المعجم الأوسط، للحافظ الطبراني، تحقيق طارق عوض وعبد الحس الحسيبي، دار
المحررين للطباعة ١٩٩٥

- معجم البلدان، ياقوت الحموي، تحقيق عبد الله السريحي، المجمع الثقافي، أبوظبي،
٢٠٠٢ ج ١

- معجم الدراسات القرآنية، د. إيتسام الصغار، جامعة بغداد ١٩٨٤
- معجم رجال الحديث، للسيد الخوئي، ط خامسة ١٩٩٢

- معجم الرموز والإشارات، الشيخ محمد رضا المامقاني، مجلة تراثا بيروت ٣، ٢٤،
سنة ١٤٠٧

- المعجم الشامل للتراث العربي المطبوع، جمع وإعداد وتحرير د. محمد عيسى صاحبة،
معهد المخطوطات العربية، القاهرة ١٩٩٣

- معجم الشعراء، للمرواني، تحقيق عبد الستار فراح، الهيئة العامة لقصور الثقافة
- معجم لشعراء الجاهليين، د. عزيزة فوال بابتي، دار صادر بيروت ط أولى ١٩٩٨

- معجم شعراء العباسيين، عفيف عبد الرحمن، دار صادر، بيروت ط أولى ٢٠٠٠
- معجم الشعراء المخضرمين والامويين، د. عزيزة فوال بابتي، دار صادر بيروت ط

أولى ١٩٩٨

معجم انقراءات، د. عبد اللطيف الخطيب، دار سعد الدين، دمشق، ط أولى ٢٠٠٢
المعجم الكامل في لهجات الفصحى، جمع وترتيب د. داود سلوم، عالم الكتب
ومكتبة النهضة العربية بيروت ط أولى ١٩٨٧

- معجم الكبير، للطبراني، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة العلوم والحكم
المنوف ١٩٨٣
- معجم ما استعجم، أبو عبيد البكري، تحقيق مصطفى السقاء، مكتبة الخديجي بالقاهرة،
ط الثالثة ١٩٩٦
- معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، د. أحمد مطلوب، الدار العربية للموسوعات
بيروت ط أولى ٢٠٠٦
- معجم المصطلحات النحوية والصرفية، د. محمد اللمدي، مؤسسة الرسالة ودار
الفرقان، بيروت، ط ثانية ١٩٨٦
- معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية، د. محمد إبراهيم عبادة،
مكتبة الآداب، القاهرة، ط الثالثة ٢٠٠٥
- معجم مصنفات القرآن الكريم، د. علي شواخ، دار الرفاعي، الرياض، ط أولى ١٩٨٣
- المعرب من الكلام الأعجمي، للجواليقي، وضع حواشيه خليل المنصور، دار الكتب
العلمية بيروت ط أولى ١٩٩٨
- معرفة القراء الكبار، للذهبي، تحقيق بشار عواد وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت،
١٤٠٤
- المعمرن والوصايا، أبو حاتم السجستاني، تحقيق عبد المعص عامر، دار إحياء الكتب
العربية، القاهرة، ١٩٦١
- مغنيبيب، لابن هشام الأمباري، تحقيق وشرح د. عبد اللطيف الخطيب، المجلس
الوطني للثقافة، الكويت، ط أولى ٢٠٠٠
- معانيع العلوم، للحوارزمي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط أولى ١٩٨٤
- مفتاح العلوم، السكاكي، ضبطه زكتب هوامشه نعيم زرور، دار الكتب العلمية،
بيروت، ط ثانية ١٩٨٧
- معرّفات الفاظ القرآن، للراغب الأصفهاني، تحقيق صفوان داوودي، دار القلم دمشق
ط ثالثة ٢٠٠٢
- المفصل في علم العربية، للزمخشري، دار الجيل بيروت ط ثانية

- المصطل في شرح المفصل (باب الحروف)، علم الدين السخاوي، تحقيق د يوسف الحشكي، وزارة الثقافة، عمان، ٢٠٠٢
- المصنوعات، للمصطل الضبي، تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، لأبي إسحاق الشاطبي، تحقيق د. عبد الرحمن الميثمين، مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط أولى ٢٠٠٧
- المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية المشهور بشرح الشواهد الكبرى، للعبني، بهامش خزانة الأدب، الطبعة الميرية ببولاق ط أولى
- مقامات أبي الفضل بدیع الزمان الهمداني، شرحها الشيخ محمد عبده، تقديم جمال الخطاطي، مؤسسة أخبار اليوم
- مقاييس المقصور والممدود، أبو علي الفارسي، تحقيق د. حسن هندراوي، دار إشبيلية بالرياض، ط أولى ٢٠٠٣
- المقنن في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق د. كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام المراقبة ١٩٨٢
- المقنن، المبرد، تحقيق محمد عبد الحائق عزيمة، المجلس الأعلى لشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٩٩٤
- المقنن، للمبرد، ميسرة المخطوط الذي نُشر عنه الكتاب وتاريخ نسخها ٣٤٧ هجرية
- المقرب ومعه مثل المقرب، ابن عصفور، تحقيق عادل عبد الموجود وعلي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط أولى ١٩٩٨
- المقصور والممدود، لابن ولاد، عني بتصحيحه السيد بدر الدين النعساني، مكتبة الحنجي بالقاهرة ط ثانية ١٩٩٣
- المقصور والممدود، لأبي علي الفارسي، تحقيق د. أحمد عبد المجيد هريدي، مكتبة الحنجي بالقاهرة ط أولى ١٩٩٩

المقصود والمحدود، للفراء، حققه ماجد الذهبي، مؤسسة الرسالة بيروت ط
ثانية ١٩٨٨

المقتضى في سرد الكنى، للذهبي، تحقيق محمد صالح المراد، مطابع الجامعة الإسلامية
المدينة المنورة ١٤٠٨

المكتبة الألفية للسنة السوية، مركز التراث للبرمجيات بعمّان الإصدار ١، سنة ١٩٩٩
- مكتبة أهل البيت، مركز المعجم العقدي بآيران ومركز المصطفى للدراسات الإسلامية
ببلبن الإصدار الأول ٢٠٠٥

- مكتبة السحر والصرف، مركز التراث للبرمجيات بعمّان الإصدار ١ و ٣
- المكتفى في الوقف والابتداء، للداني، تحقيق د. يوسف عبد الرحمن المرعشي،
مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ثانية ١٩٨٧

- لمستع الكبير في التصريف، لابن عصفور، تحقيق د. فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان
نشرون، بيروت، ط أولى ١٩٩٦

- من اسمه عمرو من الشعراء، لأبي عبد الله محمد بن داود بن أجيح، تحقيق د.
عبد العزيز المناع، مكتبة الخايمي بالقاهرة ط أولى ١٩٩١

- المنازل والديار، أسامة بن سعد، تحقيق مصطفى حجازي، المجلس الأعلى لشؤون
الإسلامية القاهرة ١٩٩٤

- المنتحل، بشعالي، نظريه وصحيح روايته أحمد أبو علي، مكتبة الثقافة الدينية القاهرة،

- المنتخب من غريب كلام العرب، لكرام النمل، تحقيق د. محمد بن أحمد العمري،
جامعة أم القرى بمكة المكرمة ط أولى ١٩٨٩

- المستظم في تاريخ الملوك والأمم، لأبي الفرج بن الجوزي، تحقيق محمد عبد القادر عصا،
دار الكتب العلمية، بيروت، ط أولى ١٩٩٢

- منتهى الطلب، لابن ميمون، تحقيق د. محمد نبيل طريعي، دار صادر بيروت ط
أولى ١٩٩٩

المصنف، لأبي جني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، وزارة المعارف العمومية،
ط أولى ١٩٥٤

- مسهاح البلاء وسراج الأدباء، حازم القرطاجني، تحقيق محمد الحبيب بن الخوجة، دار
العرب الإسلامي، بيروت، ط. الثالثة ١٩٨٦
- المؤامرة بين شعر أبي تمام والبحتري، لأبي القاسم الآمدي، تحقيق د. عبد الله محارب،
مكتبة الخانجي بالقاهرة ط. أولى ١٩٩٠
- الموجز في النحو، لأبي السراج، حققه مصطفى الشويبي وبس سالم دمرجي، مؤسسة
إ. بدران للطباعة والنشر بيروت
- الموسوعة الشعرية، المجمع الثقافي في أبوظبي ٢٠٠٣
- الموشع، للمرزباني، تحقيق علي محمد البجاوي، دار الفكر العربي القاهرة
- الموضوعات، لأبن الجوري، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية المدينة
لمنورة ط. أولى ١٩٦٦
- الموطأ، ثالث بن أبي، صححه محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية
- الموفي في النحو الكوفي، للكنعرازي، شرحه بتعليقات توضح غوامضه محمد بهجة
البيطار، المجمع العلمي العربي بدمشق
- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، للذهبي، تحقيق علي محمد البجاوي، دار المعرفة
للطباعة بيروت ط. أولى ١٩٦٣
- الميزان في تفسير القرآن، السيد الطباطبائي، مؤسسة الأعلمي، بيروت، ط.
خامسة ١٩٨٣
- نتائج الفكر في النحو، السهيلي، تحقيق عادل عبد الموجود وعلي معوض، ودار
الكتب العلمية، بيروت، ط. أولى ١٩٩٢
- نحو القراء، د. خديجة معني، إشراف د. عبد الفتاح شلبي، المكتبة الفيصلية، مكة
المكرمة ط. أولى ١٩٨٥
- نحو أندري، جمع وتوثيق ودراسة علي بن أحمد المازني، عالم الكتب الحديثة إربد
الأردن ط. أولى ٢٠٠٨
- النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف، ط. ١٢
- نزهة اللسان، لأبي البركات الأنباري، تحقيق د. إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار،
الأردن، ط. الثالثة ١٩٨٥

رهة، مشتقاق في احتراق الآفاق، للشریف الإدريسي، عالم الكتب بيروت ط
أولى ١٩٨٩

سبب الخيل، لأبي الكلبي، تحقيق د. نوري القيسي ود. حاتم الصامر، عالم الكتب
ومكتبة النهضة العربية بيروت ط أولى ١٩٨٧

- سبب قريش، لمصعب الزبيري، عمي بشره إ. ليفي هرونسال، دار المعارف ط الثالثة
- المشرقي القراءات العشر، لأبن الجزري، قدم له الشيخ الضباع، دار الكتب العلمية،
بيروت، ط أولى ١٩٩٨

- نظرة الإغريض في نصرة القريض، للمظفر العلوي، تحقيق د. نهي عارف الحسن،
مطبوعات مجمع اللغة بدمشق ١٩٧٦

- نفائس المخطوطات العربية في إيران، د. حسين علي محفوظ، مجلة معهد المخطوطات
العربية المجلد ٣ الجزء ١ ط ثانية ١٩٩٣ مصورة عن مايو ١٩٥٧

- نقائض جرير والأختل، لأبي تمام، تحقيق د. محمد نبيل طريفي، دار صادر بيروت ط
أولى ٢٠٠٢

- نقائض جرير والفرزدق، لأبي عبيدة معمر بن المثنى، وضع حواشيه خليل المنصور، دار
الكتب العلمية بيروت ط أولى ١٩٩٨

- السكت في تفسير كتاب سيويه، للأعلم الشنتمري، تحقيق رشيد بلحبيب، وزارة
الأوقاف المغربية ١٩٩٩

- نكت الهميان، للمصفي، منشورات الشريف الرضي، إيران ١٤١٣ (مصورة عن
نشرة الجمالية ١٩١١)

النهاية في غريب الحديث والأثر، لأبن الأثير، تحقيق طاهر الراوي ومحمود الطماحي،
دار الفكر، بيروت

نهج البلاغة، اختاره الشريف الرضي من كلام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، الشيخ
محمد عبده، مكتبة الألفين، الكويت، ط أولى ١٩٩٠

نهج الحق وكشف الصدق، للحسن بن يوسف المطهر الحلبي، علق عليه الشيخ عين
الله الحسنی الأرموي، دار الهجرة إيران قم ط رابعة ١٤١٤

- السوادري، لأبي مسجل الأعرابي، عني بتحقيقه د. عزة حسن، مطبوعات مجمع اللغة بدمشق ١٩٦١
- السوادري في اللغة، أبو زيد الأنصاري، تحقيق د. محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، القاهرة ط الأولى ١٤٠١
- مور لقيس المختصر من المقتبس، للحافظ اليعموري، تحقيق رودلف رلهام، فرانكس شتاينر بفسبادن ١٩٦٤
- الهمز، لأبي زيد الأنصاري، تحقيق لويس شيخو، مجلة المشرق مجلد ١٣ عدد ٩، ١٠
- جمع الهوامع، للسيوطي، عني بتصحيحه السيد محمد النعساني، منشورات الرضي - زاهدي، قم ١٤٠٥ (مصورة عن النشرة القديمة).
- الوافي بالوفيات، للصمدي، نشر فسادن فرانكشتاينر النشرات الإسلامية، ١٩٧٤ وما بعدها
- الوحشيات، لأبي تمام، حققه عبد العزيز الميمسي، دار المعارف ط الثالثة
- الوحوش، للأصمعي، تحقيق د. جليل العطية، عالم الكتب بيروت ط الأولى ١٩٨٩
- الورقة، لابن الجراح، تحقيق د. عبد الوهاب عزام وعبد الستار فراج، دار المعارف ط الثالثة
- الوساطة بين المثني وحصومه، للقاضي علي الجرجاني، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وعلي البجاوي، دار القلم بيروت
- الوسيط في تفسير القرآن المجيد، للواحددي، تحقيق محمد حسن الرفيئي، المجلس الأعلى لشؤون الإسلامية، القاهرة ١٩٩٩
- وفيات، لأعيان، لأبي خلفكان، تحقيق د. إحسان عباس، دار صادر بيروت
- ياقوتة الصراط في تفسير غريب القرآن، لأبي عمر الزاهد المعروف بعلام ثعلب، حققه د. محمد التركستاني، مكتبة العلوم والحكم المدينة المنورة ط الأولى ٢٠٠٢.



٢١ فهرس مقابلة صفحات المخطوط بصفحات المطبوع

صفحات المخطوط	صفحات المطبوع	صفحات المخطوط	صفحات المطبوع	صفحات المخطوط	صفحات المطبوع
١١	٣	١٢ب	٣٢	١٢٤	٣١١
١ب	٣	١١٣	٣٣	٢٤ب	٣١٢
١٢	٤	١١٣ب	٣٤	١٢٥	٣١٣
٢ب	٦	١١٤	٣٥	٢٥ب	٣١٥
١٣	٧	١١٤ب	٣٦	١٢٦	٣١٧
٣ب	٨	١١٥	٣٧	٢٦ب	٣١٩
١٤	١٠	١١٥ب	٣٧	١٢٧	٣٢٠
٤ب	١٢	١١٦	٣٨	٢٧ب	٣٢١
١٥	١٤	١١٦ب	٤٠	١٢٨	٣٢١
٥ب	١٥	١١٧	٤٣	٢٨ب	٣٢٢
١٦	١٦	١١٧ب	٤٥	١٢٩	٥٢
٦ب	١٧	١١٨	٤٧	٢٩ب	٥٣
١٧	١٧	١١٨ب	٤٩	١٣٠	٥٥
٧ب	١٩	١١٩	٣٠٠	٣٠ب	٥٥
١٨	٢٠	١١٩ب	٣٠٢	١٣١	٥٧
٨ب	٢٢	١٢٠	٣٠٤	٣١ب	٥٩
١٩	٢٤	٢٠ب	٣٠٥	١٣٢	٦٠
٩ب	٢٥	١٢١	٣٠٦	٣٢ب	٦١
١١٠	٢٦	٢١ب	٣٠٧	١٣٣	٦٢
١٠ب	٢٧	١٢٢	٣٠٨	٣٣ب	٦٣
١١١	٢٩	٢٢ب	٣٠٩	١٣٤	٦٤
١١ب	٣٠	١٢٣	٣١٠	٣٤ب	٦٤
١١٢	٣١	٢٢٣ب	٣١١	١٣٥	٦٥

مصحف المخطوط	مصحف المطبوع	مصحف المخطوط	مصحف المطبوع	مصحف المخطوط	مصحف المطبوع
١٢٦	٥٩ب	٩٧	٤٧ب	٦٥	٣٥ب
١٢٧	٦٠	٩٩	٤٨	٦٦	٣٦
١٢٨	٦٠ب	١٠٠	٤٨ب	٦٧	٣٦ب
١٢٨	٦١	١٠٠	٤٩	٦٨	٣٧
١٢٩	٦١ب	١٠١	٤٩ب	٦٩	٣٧ب
١٣٠	٦٢	١٠٢	٥٠	٧٠	٣٨
١٣١	٦٢ب	١٠٣	٥٠ب	٧١	٣٨ب
١٣٢	٦٣	١٠٤	٥١	٧١	٣٩
١٣٣	٦٣ب	١٠٥	٥١ب	٧٣	٣٩ب
١٣٤	٦٤	١٠٧	٥٢	٧٤	٤٠
١٣٥	٦٤ب	١٠٩	٥٢ب	٧٥	٤٠ب
١٣٦	٦٥	١١٠	٥٣	٧٦	٤١
١٣٧	٦٥ب	١١٢	٥٣ب	٧٦	٤١ب
١٣٨	٦٦	١١٢	٥٤	٧٧	٤٢
١٣٩	٦٦ب	١١٤	٥٤ب	٧٨	٤٢ب
١٤٠	٦٧	١١٥	٥٥	٧٩	٤٣
١٤١	٦٧ب	١١٧	٥٥ب	٨٢	٤٣ب
١٤٣	٦٨	١١٩	٥٦	٨٣	٤٤
١٤٤	٦٨ب	١٢١	٥٦ب	٨٤	٤٤ب
١٤٥	٦٩	١٢٢	٥٧	٨٦	٤٥
١٤٧	٦٩ب	١٢٣	٥٧ب	٨٧	٤٥ب
١٤٩	٧٠	١٢٤	٥٨	٨٩	٤٦
١٥٠	٧٠ب	١٢٤	٥٨ب	٩٣	٤٦ب
١٥٢	٧١	١٢٥	٥٩	٩٥	٤٧

صفحات غفره	صفحات التصريح	صفحات الخطوط	صفحات القطوع	صفحات الخطوط	صفحات الخطوط
٧١ب	١٥٣	٨٣ب	١٨٧	٩٥ب	٢١٥
٧٢ا	١٥٤	٨٤ا	١٨٨	٩٦ا	٢١٧
٧٢ب	١٥٦	٨٤ب	١٨٩	٩٦ب	٢١٩
٧٣ا	١٥٧	٨٥ا	١٩١	٩٧ا	٢٢٢
٧٣ب	١٥٩	٨٥ب	١٩٣	٩٧ب	٢٢٣
٧٤ا	١٦٠	٨٦ا	١٩٤	٩٨ا	٢٢٥
٧٤ب	١٦٢	٨٦ب	١٩٥	٩٨ب	٢٢٦
٧٥ا	١٦٤	٨٧ا	١٩٦	٩٩ا	٢٢٧
٧٥ب	١٦٥	٨٧ب	١٩٧	٩٩ب	٢٢٨
٧٦ا	١٦٦	٨٨ا	١٩٨	١٠٠ا	٢٢٩
٧٦ب	١٦٨	٨٨ب	١٩٩	١٠٠ب	٢٣١
٧٧ا	١٦٩	٨٩ا	٢٠١	١٠١ا	٢٣٢
٧٧ب	١٧٠	٨٩ب	٢٠٢	١٠٢ا	٢٣٥
٧٨ا	١٧٢	٩٠ا	٢٠٢	١٠٢ب	٢٣٦
٧٨ب	١٧٣	٩٠ب	٢٠٣	١٠٣ا	٢٣٧
٧٩ا	١٧٥	٩١ا	٢٠٤	١٠٣ب	٢٣٨
٧٩ب	١٧٦	٩١ب	٢٠٦	١٠٤ا	٢٣٩
٨٠ا	١٧٧	٩٢ا	٢٠٧	١٠٤ب	٢٤٠
٨٠ب	١٧٩	٩٢ب	٢٠٩	١٠٥ا	٢٤١
٨١ا	١٨١	٩٣ا	٢٠٩	١٠٥ب	٢٤٣
٨١ب	١٨٢	٩٣ب	٢١١	١٠٦ا	٢٤٣
٨٢ا	١٨٢	٩٤ا	٢١٢	١٠٦ب	٢٤٤
٨٢ب	١٨٤	٩٤ب	٢١٤	١٠٧ا	٢٤٥
٨٣ا	١٨٥	٩٥ا	٢١٥	١٠٧ب	٢٤٧

صفحات المخطوط	صفحات المطبوع	صفحات المخطوط	صفحات المطبوع	صفحات المخطوط	صفحات المطبوع
١٠٨	٢٤٨	١٢٠	٢٧٩	١٣٢	٣٣٣
١٠٨ ب	٢٥٠	١٢٠ ب	٢٨٠	١٣٢ ب	٣٣٤
١٠٩	٢٥١	١٢١	٢٨٢	١٣٣	٣٣٦
١٠٩ ب	٢٥٣	١٢١ ب	٢٨٣	١٣٣ ب	٣٣٨
١١٠	٢٥٤	١٢٢	٢٨٥	١٣٤	٣٣٩
١١٠ ب	٢٥٧	١٢٢ ب	٢٨٦	١٣٤ ب	٣٤٠
١١١	٢٥٨	١٢٣	٢٨٧	١٣٥	٣٤١
١١١ ب	٢٥٩	١٢٣ ب	٢٨٨	١٣٥ ب	٣٤٢
١١٢	٢٦١	١٢٤	٢٩٠	١٣٦	٣٤٣
١١٢ ب	٢٦٣	١٢٤ ب	٢٩٢	١٣٦ ب	٣٤٤
١١٣	٢٦٤	١٢٥	٢٩٣	١٣٧	٣٤٦
١١٣ ب	٢٦٤	١٢٥ ب	٢٩٤	١٣٧ ب	٣٤٧
١١٤	٢٦٦	١٢٦	٢٩٥	١٣٨	٣٤٧
١١٤ ب	٢٦٦	١٢٦ ب	٢٩٦	١٣٨ ب	٣٤٨
١١٥	٢٦٧	١٢٧	٢٩٨	١٣٩	٣٤٩
١١٥ ب	٢٦٩	١٢٧ ب	٢٩٩	١٣٩ ب	٣٥٠
١١٦	٢٧٠	١٢٨	٣٢٣	١٤٠	٣٥١
١١٦ ب	٢٧١	١٢٨ ب	٣٢٤	١٤٠ ب	٣٥٣
١١٧	٢٧٢	١٢٩	٣٢٥	١٤١	٣٥٤
١١٧ ب	٢٧٣	١٢٩ ب	٣٢٦	١٤١ ب	٣٥٦
١١٨	٢٧٤	١٣٠	٣٢٨	١٤٢	٣٥٧
١١٨ ب	٢٧٦	١٣٠ ب	٣٢٩	١٤٢ ب	٣٥٧
١١٩	٢٧٧	١٣١	٣٣١	١٤٣	٣٥٨
١١٩ ب	٢٧٨	١٣١ ب	٣٣٢	١٤٣ ب	٣٥٩

صفحات المخطوط	صفحات المطبوع	صفحات المخطوط	صفحات المطبوع	صفحات المخطوط	صفحات المطبوع
٤٠٩	١١٦٨	٣٨٧	١١٥٦	٣٦٠	١١٤٤
٤١٠	١١٦٨ ب	٣٨٩	١١٥٦ ب	٣٦١	١١٤٤ ب
٤١١	١١٦٩	٣٩٠	١١٥٧	٣٦١	١١٤٥
٤١٢	١١٦٩ ب	٣٩١	١١٥٧ ب	٣٦٢	١١٤٥ ب
٤١٣	١١٧٠	٣٩٢	١١٥٨	٣٦٣	١١٤٦
٤١٣	١١٧٠ ب	٣٩٣	١١٥٨ ب	٣٦٤	١١٤٦ ب
٤١٤	١١٧١	٣٩٤	١١٥٩	٣٦٥	١١٤٧
٤١٥	١١٧١ ب	٣٩٥	١١٥٩ ب	٣٦٦	١١٤٧ ب
٤١٦	١١٧٢	٣٩٦	١١٦٠	٣٦٧	١١٤٨
٤١٧	١١٧٢ ب	٣٩٧	١١٦٠ ب	٣٦٨	١١٤٨ ب
٤١٩	١١٧٣	٣٩٨	١١٦١	٣٧٠	١١٤٩
٤٢٠	١١٧٣ ب	٣٩٨	١١٦١ ب	٣٧١	١١٤٩ ب
٤٢١	١١٧٤	٣٩٩	١١٦٢	٣٧٣	١١٥٠
٤٢٢	١١٧٤ ب	٤٠٠	١١٦٢ ب	٣٧٤	١١٥٠ ب
٤٢٣	١١٧٥	٤٠١	١١٦٣	٣٧٥	١١٥١
٤٢٤	١١٧٥ ب	٤٠٢	١١٦٣ ب	٣٧٥	١١٥١ ب
٤٢٥	١١٧٦	٤٠٣	١١٦٤	٣٧٦	١١٥٢
٤٢٦	١١٧٦ ب	٤٠٣	١١٦٤ ب	٣٧٨	١١٥٢ ب
٤٢٧	١١٧٧	٤٠٤	١١٦٥	٣٧٩	١١٥٣
٤٢٩	١١٧٧ ب	٤٠٥	١١٦٥ ب	٣٨٠	١١٥٣ ب
٤٣١	١١٧٨	٤٠٦	١١٦٦	٣٨١	١١٥٤
٤٣٣	١١٧٨ ب	٤٠٧	١١٦٦ ب	٣٨٣	١١٥٤ ب
٤٣٤	١١٧٩	٤٠٨	١١٦٧	٣٨٤	١١٥٥
٤٣٦	١١٧٩ ب	٤٠٩	١١٦٧ ب	٣٨٦	١١٥٥ ب

صفحات المخطوط	صفحات المطبوع	صفحات المخطوط	صفحات المطبوع	صفحات المخطوط	صفحات المطبوع
١١٨٠	٤٣٧	١١٨٩	٤٥٨	١١٩٨	٤٨٦
ب١٨٠	٤٣٨	ب١٨٩	٤٥٩	ب١٩٨	٤٨٧
١١٨١	٤٣٩	١١٩٠	٤٦٠	١١٩٩	٤٨٨
ب١٨١	٤٣٩	ب١٩٠	٤٦١	ب١٩٩	٤٩٠
١١٨٢	٤٤١	١١٩١	٤٦٢	١٢٠٠	٤٩١
ب١٨٢	٤٤٢	ب١٩١	٤٦٣	ب٢٠٠	٤٩٢
١١٨٣	٤٤٣	١١٩٢	٤٦٥	١٢٠١	٤٩٣
ب١٨٣	٤٤٥	ب١٩٢	٤٦٧	ب٢٠١	٤٩٥
١١٨٤	٤٤٦	١١٩٣	٤٦٩	١٢٠٢	٤٩٦
ب١٨٤	٤٤٧	ب١٩٣	٤٧١	ب٢٠٢	٤٩٧
١١٨٥	٤٤٨	١١٩٤	٤٧٢	١٢٠٣	٤٩٨
ب١٨٥	٤٤٨	ب١٩٤	٤٧٤	ب٢٠٣	٤٩٩
١١٨٦	٤٥٠	١١٩٥	٤٧٥	١٢٠٤	٥٠٠
ب١٨٦	٤٥١	ب١٩٥	٤٧٧	ب٢٠٤	٥٠٢
١١٨٧	٤٥٣	١١٩٦	٤٧٩	١٢٠٥	٥٠٣
ب١٨٧	٤٥٥	ب١٩٦	٤٨٠	ب٢٠٥	٥٠٤
١١٨٨	٤٥٦	١١٩٧	٤٨٢	١٢٠٦	٥٠٥
ب١٨٨	٤٥٧	ب١٩٧	٤٨٤	ب٢٠٦	٥٠٦

٢٢- فهرس محتويات الكتاب

٥	١- الإهداء
٧	٢- المقدمة
١١	٣- هذا الكتاب
٤٧	٤- صور من المخطوط
٣	٥- النص المحقق
٥٠٩	٦- فهرس الآيات (وفيه القراءات مميزة بعلامة)
٥١٦	٧- فهرس الحديث والآثار
٥١٩	٨- فهرس الأمثال
٥٢٠	٩- فهرس أقوال العرب والأمثلة والأساليب النحوية
٥٤٠	١٠- فهرس القوافي
٥٦٩	١١- فهرس أجزاء الأبيات
٥٧٠	١٢- فهرس اللغة والأمثلة الصرفية
٥٨٤	١٣- فهرس مسائل العربية
٦٥٤	١٤- فهرس الكتب المذكورة في المتن
٦٥٥	١٥- فهرس اللغات
٦٥٦	١٦- فهرس الأعلام (الأشخاص والقبائل والجماعات والخيال)
٦٦٦	١٧- فهرس الأمكنة والأزمنة
٦٦٧	١٨- فهرس الأبواب
٦٦٧	١٩- فهرس البلاغة
٦٦٩	٢٠- فهرس العروض والقافية
٦٧٠	٢١- فهرس الفقه
٦٧١	٢٢- فهرس علم الكلام
٦٧٢	٢٣- فهرس المخطوط المنسوبة
٦٧٣	٢٤- فهرس الأخبار والمجالي
٦٧٥	٢٥- فهرس المصادر والمراجع
٧٢٢	٢٦- فهرس مقابلة صفحات المخطوط بصفحات المطبوع